44,000

انتخابات السودان

أبريل 2010

في الميزان

اللجنة العليا للانتخابات
حزب الأمة القومي

تقديم
الإمام الصادق المهدي

مكتبة جزيرة الورد
القاهرة - ميدان حليم خلف بنك فيصل
شارع ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا
ت ٠١٠١٠٤١١٥ - ٠٢٢٧٨٧٧٥٧٤

بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : انتخابات السودان أبريل ٢٠١٠ في الميزان

المؤلف : اللجنة العليا للانتخابات حزب الأمة القومي

رقم الإيداع : ٢٠١٠/١٧٥٠٩

الترقيم الدولي :

الطبعة الأولى ٢٠١٠



مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

قال تعالى:

﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٨٨﴾ ﴾

[آل عمران]

﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴿١٠٥﴾ ﴾

[النحل]

﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ ﴾

[الكهف]

شكر وعرفان

لقد بذلنا هذا الجهد التوثيقي عرفانا لهذا الشعب المعلم الذي فضح زور الانتخابات الحالية مبكرا، وسماها بالطبخة. لقد كان حزبنا يناقش داخل مكتبه السياسي حسابات الانتخابات ويرجح بين المواقف المختلفة، ولكن طلائع هذا الشعب المعلم عسكرت أمام دار الأمة، خاصة الشباب المتوثب نساءً ورجالا، يهتفون بالمقاطعة. وقد اتضح لاحقا أن هذا الموقف الذي عرى الانتخابات وسحب من نتائجها الاعتراف قبل ظهورها هو الذي يعبر فعلا عن شعب مؤمن تتقى بصيرته.

نتوجه بالشكر والعرفان لكوكبة من النساء والرجال الذين عكفوا على فضح الزور عبر هذا السفر الذي نرجو أن يكون محيطا، من رؤساء لجان اللجنة العليا للانتخابات وعضويتها الفاعلة، وعلى رأسهم الحبيبة رباح الصادق التي قامت بالجزء الأكبر من الجهد العلمي بالكتابة والتدقيق والبحث والتمحيص وتجميع الوثائق والأدبيات الخاصة بالانتخابات بصبر وإخلاص مشهودين، وقد ساعدها بالإضافات الأحباب صديق الصادق وجادين علي عبيد، وبمراجعة مادة الكتاب الأحباب د. محمود مصطفى المكي، وفضل السيد النعيم، وعبد الحميد الفضل الذين أغنوا هذا الكتاب بدقائق معارفهم حول ملفاته المختلفة، والأحباب الذين قاموا بالمراجعة اللغوية: محمد صالح مجذوب والنعيم أحمد يوسف وأم سلمة الصادق. إن جهدهم هذا ما كان سيبلغ ما بلغه ما لم يكن قد استند على مجهودات أحباب آخرين ساعدوا بتجميع المعلومات وتحليلها وعلى رأسهم الحبيب د. صلاح مناع الذي بادر بمجهود ضخم أغنى مادة الكتاب وسهّل كثيرا عملية تبويب خروقات الانتخابات الحالية.

ولا ننسى أن نسدي العرفان للشباب في مكتب الحبيب الإمام الصادق المهدي خاصة الحبيبتين إنعام الجمري وخالدة خضر اللتين عضدتا هذا الجهد بالمساعدة البحثية وبطباعة الملاحق التي لا توجد في صيغة إلكترونية، كما عكفتا بصبرهن الدؤوب على إدخال الملاحظات كل مرة، يميزهما هذا الاستعداد الدائم للعطاء والبذل.

إننا نرجو أن يكون هذا المجهود في ميزان حسنات كل من ساهم فيه بالتخطيط أو البحث والكتابة أو المراجعة، ثوابا لدى صاحب الثواب في الآخرة.

وندعو الله العلي القدير أن يكون هذا الجهد المشترك خالصا لوجهه ولوجه المبادئ التي قدستها رسالاته للبشر: الحرية والعدالة والكرامة والمساواة والسلام.

سارة نقد الله

رئيسة لجنة التنسيق

اللجنة العليا للانتخابات

ملخص تنفيذي

يحتوي هذا الكتاب على **مقدمة** كتبها رئيس الحزب الإمام الصادق المهدي يذكر فيها أهم ما يوثقه الكتاب من تشوهات الانتخابات بدءاً بالنظام القانوني والدستوري، ومرورا بتكوين المفوضية وقصور أدائها في الملفات المختلفة انتهاء بالتزوير في مراحل الاقتراع وعد الأصوات. وتشير المقدمة لأثرين هامين لانتخابات ٢٠١٠م يلقيان بظلالهما على استفتاء تقرير المصير المزمع في يناير القادم: الانقسام الحاد في الجسم السياسي السوداني كما تظهره النسبة المتدنية للمرشح الرئاسي الفائز، ورفض القوى السياسية لنتائج الانتخابات؛ وحقيقة أن النتائج تجعل المؤتمر الوطني مسيطرا على الشمال والحركة الشعبية مسيطرة على الجنوب مما سيؤدي حتما لطعن أحد الأطراف في نزاهة مفوضية الاستفتاء، والطعن المتبادل في نتيجة الاستفتاء في الشمال وفي الجنوب. مما سيكون له عواقب أخطر من الاختلاف حول نزاهة الانتخابات، مؤكدة أن «فساد الانتخابات سوف يلقي بظلاله على الاستفتاء حتما محتوما».

الفصل الأول : من الكتاب حول التجربة الانتخابية التاريخية في السودان، وفيه يتم تتبع تجارب الانتخابات في السودان في السابق في كل من العهود الديمقراطية والديكتاتورية التي مرت على السودان ما قبل «الإنقاذ». الانتخابات الديمقراطية أجريت خمس مرات في الأعوام ١٩٥٣م (لمجلسي الشيوخ والنواب)، و١٩٥٨م (لمجلسي الشيوخ والنواب)، و١٩٦٥م (مجلس النواب)، و١٩٦٨م (مجلس النواب) و١٩٨٦م (الجمعية التأسيسية)، والانتخابات الشمولية نظمت في ١٩٤٨م (الجمعية التشريعية)، و١٩٦٣ (المجلس المركزي)، وفي ١٩٧١م (رئاسية)، و١٩٧٢(تشريعية) و١٩٧٤ (تشريعية) و١٩٧٧(رئاسية وتشريعية) و١٩٨٠ (تشريعية) و١٩٨٢ (تشريعية) و١٩٨٣م (رئاسية).

انتخابات ١٩٥٣م جرت تحت الحكم الاستعماري وكونت لجنتان دوليتان للحاكم العام وللانتخابات لضمان نزاهتها. والانتخابات التي جرت بعد الإطاحة بنظم شمولية في ١٩٦٥م و١٩٨٦م، نظمتها نظم انتقالية كانت فيها السلطة الحاكمة إما لا حزبية بتكوينها، أو تمثيلية للأحزاب. أما الانتخابات التي أجريت في ظل نظم مدنية منتخبة في ١٩٥٨م و١٩٦٨م، فقد نظمتهما لجان الانتخابات بحياد واستقلالية في ظل الفصل التام بين السلطات وحرية الإعلام، حتى أنه في

تلك الانتخابات هزم أحيانا مسؤولون بالدولة في دوائرهم الانتخابية.

أما الانتخابات الشمولية فقد كانت تتم في ظل هيمنة أحادية وإقصاء للأحزاب ومقاطعة الجزء الأكبر منها، مع هيمنة السلطة التنفيذية على القضاء والتشريع وحجر الإعلام. لقد كانت مسخا شائها لإعطاء شرعية مفقودة لنظام عسكري استلم السلطة بالقوة.

وفي **الفصل الثاني** : بعنوان «**الانتخابات في عهد الإنقاذ**» تم تتبع موقف النظام المجافي للانتخابات في بداية عهده، ثم إصدار المرسوم الدستوري الثالث عشر في ١٩٩٥م بالتمهيد لانتخابات زائفة، أجريت في عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٠، ونُظِّم استفتاءٌ متعجلٌ على الدستور في ١٩٩٨م. يتطرق هذا الفصل لإرث التزوير لدى النظام الذي ظهر في انتخابات تنظيمات النظام الداخلية ولكنه كان أكثر سفورا ويمارس بلا ترخص في الانتخابات التي تجري تنافسا مع الخصوم. وقد تتبع الفصل بعض ملامح هذه السيرة التزويرية في انتخابات الاتحادات الطلابية والنقابية مشيرا لأمثلة هامة من بينها انتخابات اتحاد طلاب جامعة الخرطوم لسنة ١٩٩٣م، وانتخابات طلاب الجامعة الأهلية ٢٠٠٥م وجامعة الجزيرة ٢٠٠٨م التي أظهرت كيف قام النظام بحجب حريات الطلاب مرة عن طريق القهر واستخدام القوة الخشنة وثانية عن طريق التزوير واستبدال الصناديق وثالثة عن طريق شراء الأصوات. كما تم التعرض لانتخابات نقابة المحامين والاتحاد العام للصحفيين السودانيين، وكيف ظهرت فيها أيضا ظاهرة استبدال الصناديق كما في انتخابات المحامين، والتلاعب في السجل الانتخابي كما حدث بالنسبة للمحامين وللصحفيين على السواء.

الفصل الثالث : حول «**الإطار الدستوري والقانوني لانتخابات ٢٠١٠م**» يؤكد أن النظام الذي جاء بالدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م صاغه ثنائيا بمعزل عن القوى السياسية فقدمت إزاءه انتقادات أساسية؛ ولكنه لم يلتزم به فصارت القوى السياسية تنادي بالدستور وتتناسى نقدها وتركز على إيجابياته التي أغفلها التطبيق كأن لم تكن، وذات الشيء ينطبق على قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨م، فالذي صاغ القانون حاول أن يفصله على حاجة سياسية معينة، ولكن القانون لم يخل من كثير من الإيجابيات التي نقضتها التجربة، فلا الدستور ولا القانون هما اللذان حكما العبث الذي ساد في انتخابات أبريل ٢٠١٠م، وقد ألقى الفصل أسئلة حول مدى ديمقراطية الإطار الدستوري والقانوني الذي حكم انتخابات ٢٠١٠م، ثم ظهر في أثنائه أن الجهاز التشريعي (المجلس الوطني) لم يكن

تمثيليا ولا منتخبا وكان خاضعا للتمكين الثنائي في الحكم، كذلك تطرق لوضع القضاء الذي جعله فاقدا الكفاءة وخاضعا للتمكين الثنائي بدوره، مما يعني أن البلاد لم تشهد فصلا بين السلطات لدى عقد الانتخابات أبريل ٢٠١٠م.

نُقض الدستور في عدد من المناسبات منها تأخر تكوين المفوضية، وانتهاك حقوق المهجريين الدستورية، وحصانة المفوضية. أما قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨م فقد ظلت معظم بنوده المشرقة حبرا على ورق ونقض بدوره في مناسبات عديدة منها علاوة على تأخر تكوين المفوضية: تسجيل القوات النظامية في أماكن العمل، تأخير الانتخابات عن موعدها، تقليص مدة سحب الترشيحات، تأخير تحديد سقوف الصرف على الحملة الانتخابية، وعدم تفعيل النصوص الخاصة بالتمويل العام للأحزاب، وحظر استخدام موارد الدولة حزبيا، وحظر التحريض وألفاظ الكراهية، وتحقيق العدالة في استخدام أجهزة الإعلام.

كذلك فإن الإطار القانوني لم يكن يسمح بإعلام حر، فقد كانت هناك قوانين عديدة تنتهك حرية الإعلام، واستخدم القانون الجنائي وقانون قوات الأمن الوطني لإحكام القبضة الحديدية على حركة الأحزاب السياسية ولتخويف منسوبيها. وكان القضاء مدجنا وفي يد السلطة التنفيذية بالكامل. كما أن قانون الانتخابات أجيز بشكل فوقي، وكذا كافة إجراءات الانتخابات وعملياتها. وبالجملة فإن الإطار الدستوري والقانوني الذي حكم هذه الانتخابات كان شموليا بدرجة كبيرة مع بعض المسوح الديمقراطية الاسمية التي لم تطبق على أرض الواقع.

تعرض الفصل الرابع : «**أضلاع الانتخابات: المفوضية- الأحزاب السياسية- المرشحون**» لملابسات تكوين المفوضية التي لم تأت وفق المعمول به عالميا، وهيمن كادر المؤتمر الوطني على كافة هياكلها. تعاملت الأحزاب السياسية مع المفوضية بروح عالية من التعاون وبمقدار من الثقة في مقدرتها على إدارة العملية الانتخابية بكفاءة، ولكن هناك جملة من الأفعال والقرارات والأدبيات الصادرة عن المفوضية هبطت بتلك الثقة وأهمها: منشور تسجيل القوات النظامية في أكتوبر ٢٠٠٩م والذي أتاح لها التسجيل وفقا لأماكن العمل خرقا للقانون، والقرار (٦٨) بتكوين الآلية المشتركة لاستخدام أجهزة الإعلام خلال الانتخابات بشكل معيب، ورد المفوضية على مذكرة الأحزاب السياسية في مارس ٢٠١٠م الذي يفقد روح الصدق والعدل، والقرار (٧٥) بتحديد سقف الصرف على الحملة الانتخابية الذي جاء متأخرا بشكل مخل ولم يعتد به، وهكذا أظهرت تلك القرارات والأدبيات الصادرة عن المفوضية الطريقة

المراوغة وغير النزيهة التي اتبعتها المفوضية في كل مرة.

أما بالنسبة للأحزاب السياسية وتطور وضعها بالسودان فقد بدأت الإنقاذ بلفظها، ثم تحولت لاعتماد تعددية «التوالي» الشكلية في دستور سنة ١٩٩٨م، ثم تطور الوضع حتى نص على التعددية في الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م وإن قيدتها نصوص دستورية وقانونية جعلت حظر نشاط الأحزاب لرأيها السياسي ممكنا وكذلك حلها. خاض هذه الانتخابات ٧٢ حزبا سياسيا في بعض مراحلها مظهرين درجة من الأمل في أن تكون الانتخابات بابا للتحول الديمقراطي، وقد حاولت هذه الأحزاب وضع اشتراطات معينة للانتخابات حتى تكون حرة ونزيهة ولكن أيا منها لم تتحقق، وكلما دنا وقت الاقتراع علت نبرة المقاطعة للانتخابات، حتى سحب غالبية الأحزاب ثقتهم نهائيا فيها عشية الاقتراع، وحتى الأحزاب التي خاضتها، سارعت لنفي أية مصداقية فيها.

تطرق الفصل كذلك للمرشحين في مختلف المناصب، متعرضا لملابسات التقدم بالترشيح في انتخابات الرئاسة والعوائق التي واجهت المرشحين، كما تعرض للمرشحين في مناصب الولاة والأسس المختلفة لتسمية المرشحين في الأحزاب السياسية مع عقد مقارنة بين أساليب حزب الأمة القومي والمؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، وقد بين الفصل كيف خاض المؤتمر الوطني معركة تسمية المرشحين بشمولية وتسلط عاليين في مقابل النهج الديمقراطي والمؤسسي الذي انتهجه حزب الأمة.

شكل هذا الفصل تقدمة ضرورية للتعرف على الأرضية التي جرت عليها الانتخابات، وهو دليل كبير على أن غالبية الأحزاب السياسية كانت تصدق بداية أن انتخابات أبريل يمكن أن تسفر عن انتخاب وليس طبخا، وهو ما كذبته الوقائع الفعلية لاحقا!

بعنوان «**تمويل الانتخابات**» يتعرض **الفصل الخامس** لأهمية تمويل الأحزاب السياسية أثناء الانتخابات والضوابط اللازمة لهذا الأمر لئلا يؤدي الفساد السياسي لتشوه الحياة السياسية. ويذكر أهم المبادئ في هذا الصدد من إتاحة حرية جمع المال مع وضع حدود للمساهمات، واتخاذ سياسة للإفصاح والشفافية، وإتاحة التمويل العام للأحزاب السياسية بشكليه المادي والعيني. ثم يتعرض الفصل للضوابط التي تبناها قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨م وأهمها حظر التمويل الأجنبي، وحظر استخدام موارد الدولة في تمويل الحملات، وتحديد سقف للصرف على الحملات الانتخابية، وإتاحة التمويل العام للأحزاب ماليا وعينيا باستخدام وسائل الإعلام

بالتساوي. يظهر الفصل كيف أن هذه الضوابط لم تنفذ كما يجب مع التركيز على تأخر تحديد سقف الصرف فقد تلكأت المفوضية في إصداره حتى شارفت الحملة على الانتهاء ثم وضعت سقوفا عالية جدا تنحاز للحزب الحاكم الذي تجاوزها برغم علوها ولم تعمل المفوضية شيئا لمحاسبته. كما تم حرمان الأحزاب في الشمال من التمويل العام، وتحرك الحزبان الحاكمان في الشمال والجنوب بإمكانيات الدولة.

أما الفصل السادس : فقد خصص لموضوع **«رقابة الانتخابات»** وابتدأ بالتعريف بالمعايير الدولية لنزاهة الانتخابات والتي تحكم المراقبين في عملهم بحثا عن الخروقات لها، وأثبت أن تلك المعايير تشمل العمليات الانتخابية كما تشمل إطار أوسع يهتم بالبنية الوطنية الأساسية في ملامحها السياسية والقانونية والقضائية والإعلامية المختلفة، ثم تعرض لمعايير الرقابة الدولية، وللمعايير والضوابط المتخذة في انتخابات السودان الحالية المضمنة في قانون الانتخابات وفي قواعد السلوك التي أصدرتها المفوضية وكذلك مواثيق الشرف، وقد استعرض الفصل عملية الدفع باتجاه ميثاق الشرف التي تعثرت في الشمال وأثمرت في الجنوب.

كذلك تعرض الفصل للمراقبين في هذه الانتخابات بدءا بالمراقبين الدوليين مركزين على أول بعثة مراقبة دولية قدمت السودان وهي مركز كارتر وأكبر بعثة دولية وهي التابعة للاتحاد الأوربي وقد تعرض لأهم ما قامت به تلك البعثات ونتائج مراقبتها، وأشار للتداخلات التي جعلت تقاريرها تختلف عن تصريحات القادة القائمين عليها، وبين كيف لعبت تلك البعثات دورا في رفع الوعي بالعملية الانتخابية في السودان وكشف الزور فيها.

كذلك تعرض الفصل لجهود الرقابة المحلية عبر المنظمات المدنية وعبر وكلاء الأحزاب، وأظهر كيف حكم الشعب السوداني على هذه الانتخابات بأحكامه النهائية. و(شعب أي دولة هو الذي يحدد في النهاية المصداقية والشرعية لأية عملية انتخابية) كما يقر إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات.

الفصل السابع : من هذا الكتاب يتطرق لعملية **«ترسيم الدوائر الانتخابية»**. استندت هذه العملية على الإحصاء السكاني الخامس لسنة ٢٠٠٨م، وفيه خروقات كثيرة جدا أبلغها ما حدث في الجنوب بتقليل أعداد السكان، وفي دارفور بالتدخل في تركيبة الإقليم لصالح بعض المجموعات وضد الأخرى، وفي مناطق متفرقة في البلاد مثال لها بورتسودان. وعبر خطوة التعداد السكاني تمت الضربة الأولى والقاضية للعدل بين السودانيين في ترسيم الدوائر. ذكر الفصل المعايير العالمية في ترسيم

الدوائر معرفا بمصطلح «الجرماندرية» أو الترسيم المغرض لمصلحة سياسية حزبية معينة، وتعرض للترسيم في التجربة السودانية السابقة والذي ثارت حوله اتهامات الجرماندرية ولكنها لم تثبت علميا. أما تجربة الترسيم الحالية فقد بين الفصل أن الترسيم قامت به فرق تابعة للجان العليا الولائية، وكل كادر اللجان العليا والمفوضية مسيطر عليه من قبل المؤتمر الوطني فهو يفقد الحيادية المطلوبة لمثل هذه المهام. وقد تم التدخل لصالح أو ضد مجموعات سكانية معينة في مرحلة الترسيم بشكل إضافي حيث تم إسقاط مناطق كبيرة ومعتبرة فلم ترد في أية دائرة، وأبلغ مثال على ذلك إسقاط منطقة جبل مرة بغرب دارفور كليا من حصص الدوائر فجاءت حصتها صفرا، بينما كانت ممثلة في انتخابات ١٩٨٦م بأربع دوائر. كما أن ترسيم الدوائر جرى بشكل مبهم يتم فيه إيراد أسماء القرى بشكل غير حصري وغامض، وبدون الخرط المطلوبة. قوائم القرى الناقصة جدا تلك تلقي بأسئلة حقيقية على الطريقة التي حسب بها سكان كل دائرة، كما أن الميوعة في توزيع القرى بين الدوائر تعطي فرصة كبيرة للتلاعب في أوقات التسجيل والاقتراع.

الفصل الثامن : «التسجيل» يذكر أهمية التسجيل في تحديد هوية الأشخاص ذوي الأهلية الانتخابية وتسجيلهم وأن المعايير الوحيدة المقبولة لتحديد الأهلية هي المواطنة والإقامة والسن. ويذكر المعايير المتخذة في قانون الانتخابات بالسودان. لقد تمت عملية التسجيل في جو غير مواتٍ من التعتيم الإعلامي، وباتخاذ ممارسات سافرة قام بها المؤتمر الوطني بالتعاون اللصيق مع المفوضية التي صمتت عن كل تجاوزاته ورفضت الاستجابة لمطالب القوى السياسية بإصدار منشور يمنع جمع قسائم التسجيل، كما أن المفوضية هيأت له عبر منشور تسجيل القوات النظامية ما أعد له من استخدام أصوات النظاميين عبر الأوامر العسكرية. لقد كان التسجيل معدا لتسجيل منسوبي المؤتمر الوطني وعرقلة تسجيل المجموعات المعارضة، وظهر ذلك جليا في عرقلة التسجيل في معسكرات النازحين. وقد أحكم التآمر بكبح أصوات المهجريين تقليلا للمراكز وتقصيرا للمدة وتسليطا للسفارات والقنصليات إضافة لقيود الأوراق الثبوتية الإضافية.

لقد طاف الفصل بين ملاحظات حزب الأمة وقوى الإجماع الوطني، والمراقبين الدوليين والمحليين، والتي أظهرت خروقا كثيرة في العملية. وكان السجل الناتج نفسه محل شك حتى اللحظة الأخيرة إذ لم تنشر الكشوفات النهائية وقد وجدت فيها أسماء ساقطة بالآلاف، بل لقد تم تسجيل جماعات في مناطق عديدة قبل أيام من الاقتراع

فالسجل ظل مفتوحاً على الدوام. وفي النهاية كان السجل اليدوي يختلف عن الإلكتروني، والسجل بيد الأحزاب والمراقبين مختلف عن سجل المفوضية والمؤتمر الوطني.

من أهم الملاحظات على السجل التباين الشديد بين نسب التسجيل في الشمال والجنوب استنادا على نتيجة التعداد السكاني والذي يشي بخطأ إحدى العمليتين: إما التعداد أو التسجيل، كذلك النسب المتدنية نسبيا للتسجيل في بعض الولايات خاصة في دارفور نسبة لظروف الحرب التي يعيشها الإقليم، وهضم حقوق النازحين في التسجيل، ونسبة المهجريين المتدنية بشكل فظيع، والفشل في توفير السجل النهائي للأحزاب السياسية وللمراقبين، والتلاعب في السجل بأشكال مختلفة من تكرر التسجيلات وتسجيل صغار السن، كما وردت تقريرات بأنه من بين بطاقات التسجيل البالغة نحو ١٦ مليون بطاقة فإن حوالي نصفها هي بطاقات وهمية.

إن أية انتخابات قادمة لا يمكن أن تعتمد على ذلك السجل بحال.

في **الفصل التاسع** : من الكتاب «الترشيح» ظهر كيف أديرت عملية الترشيح داخل الأحزاب بطرق مختلفة، والطريقة التي أدار بها الحزب الحاكم في الشمال العملية داخله أسفرت عن مظالم وارتكب الحزب في ذلك تجاوزات كبيرة مستخدما سلطات الدولة، كما تم ترهيب المرشحين في الأحزاب الأخرى في الشمال وفي الجنوب بدرجة أكبر.

وتم استغلال للسلطة في بعض الولايات بإيذاء بعض المرشحين المنافسين من قبل مرشحي المؤتمر الوطني. واستغلال لموارد الدولة مشاركة في مسيرات الترشيح الخاصة ببعض المسؤولين. ولكن المفوضية القومية للانتخابات صمتت عن كل التجاوزات التي ارتكبت من قبل حزب السلطة ولم تتحدث إلا بالإشادة التي اعتبرت في غير موقعها.

وقد قامت المفوضية بانتهاك القانون في تقليص فترة سحب الترشيحات، وصمتت عن انتهاكه في ضرورة استقالة الحكوميين والتشريعيين المتقدمين للترشُح، بل صمتت على حادثة إعفاء الولاة الذين أخفقوا في عملية تسمية المرشحين والإبقاء على الناجحين، بعكس المطلوب قانونا.

أما عملية الطعون والشكاوى فقد تعاملت معها المفوضية بارتباك أحيانا، وحينما قدمت الشكاوى للمحكمة لم يتم النظر بجدية في أي من الطعون الحقيقية حول أهلية ترشيح السيد عمر البشير للرئاسة.

وبالعموم يمكن القول إن العملية مع ما صحبها من اشتراك شركاء كثيرين في القوى السياسية إلا أنها لم تخل من تجاوزات جادة للأداء الديمقراطي وللقانون

عكسا لمقاصده، تجاوزات صمتت عنها المفوضية القومية للانتخابات فصارت شريكا في جريمة طبخ الانتخابات التي ارتكبها المؤتمر الوطني بجدارة إبان عملية الترشيحات، وفي الحلقات التالية.

الفصل العاشر: الحملة الانتخابية، في هذا الفصل يتضح أن الحملات الانتخابية جرت في جو من القيود القانونية المكبلة والمعجزة في الشمال فكان تدخل السلطات للمنع والاعتقالات والتعذيب باسم القانون، كما ساد جو من التخويف والتهديد في الجنوب. وقد عانت أجهزة الإعلام من ضعف خاص بها ومن سيطرة الحزبين الحاكمين في الشمال والجنوب، فكان انحياز هذه الأجهزة لهما بدرجة مخجلة.

أما المفوضية القومية للانتخابات فقد كان دورها هو تضخيم القيود الموجودة والإضافة إليها بمنشور «أنشطة الحملة الانتخابية لسنة ٢٠١٠م» وهو منشور تقييدي من الدرجة الأولى ينطبق على المعارضين ولا يلقي له المؤتمر الوطني بالا، كذلك قامت المفوضية بإفراغ «الآلية المشتركة لاستخدام الأجهزة الإعلامية خلال الانتخابات» من معناها لتصير بوقا محضا للمؤتمر الوطني قاطعته الأحزاب الوطنية. وقد انتهكت نزاهة العملية في هذه الفترة بتدخل السلطات السافر لمساندة المؤتمر الوطني أو عرقلة مناشط منافسيه، وباستخدامه لموارد الدولة، وباستخدام الأساليب الفاسدة واللا قانونية من شراء للذمم أو تهديد وتخويف بلغ حتى وصل تهديد رئيس الجمهورية للمراقبين الدوليين بقطع الألسنة، وذلك استياء من مقترحات مركز كارتر بتأجيل طفيف للانتخابات لأسباب لوجستية.

في هذه الفترة بدأت تظهر سوءة المفوضية بشكل سافر، وبدأت القوى السياسية تكتشف أن ما تعد له المفوضية ليس إلا طبخ وتزوير لإرادة الشعب السوداني بانتخابات زائفة، حتى شيع نزاهة المفوضية بعض النشطاء في موكب جنائزي حزين.

الفصل الحادي عشر: الاقتراع ومسرح العبث: وصف هذا الفصل الضوابط المطلوبة للاقتراع عالميا، وتلك المتخذة في قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨م، ثم بوب الخروقات البشعة التي حدثت. ليخلص إلى أن عملية الاقتراع كانت فارقة بالنسبة لكل مؤمل في انتخابات أبريل ٢٠١٠م.. لقد تبودلت فيها روايات وأحاديث لم تتسق مع ماضي السودان الانتخابي، ولا مع ما يستحقه شعب محروم من الحريات طيلة عقدين ونصف.. حتى الأحزاب الزخرفية التي خاضت الانتخابات تحت جناح المؤتمر الوطني ظهرت لها درجة الزور ، وقد أورد الفصل تصريحات بعض منسوبيها التي تؤكد ذلك. أما الأحزاب الحقيقية التي خاضت الانتخابات كالاتحادي الأصل

والمؤتمر الشعبي فقد خرجا بروايات لا أول لها ولا آخر في الفوضى والعبث واستخدام السلطات وحزينة المفوضية.. وتنفست الأحزاب التي قاطعت الصعداء من رئة، ومن رئة أخرى نفست أنفاسا حرى على حلم الوطن الذي ذبح.

لقد حدث في هذه العملية عجز فني وإداري ضخم.. حتى قضاء المؤتمر الوطني لم يكبح نفسه حين قال إن المفوضية تشكو من الضعف وقلة الشفافية! بأن العجز والضعف والتهافت في أداء المفوضية، ولكن ظهرت من جانب آخر أيضاً كل استراتيجيات التزوير: التلاعب في السجل، وفي مراكز الاقتراع، وفي بطاقات الاقتراع، والتعامل السيء مع المراقبين ووكلاء الأحزاب وطردهم من المراكز، والدعاية داخل المراكز، وتصويت صغار السن، ..إلخ.. لقد كان الاقتراع فعلا مسرحا للعبث!

وإذا كان ناشطون قد شيعوا نزاهة المفوضية مع نهاية الحملة الانتخابية فإن ما حدث في فترة عد الأصوات وفرزها قد شكل اكتمال مراسم الدفن.

الفصل الثاني عشر : حول «**العد والفرز والجدولة**» تطرق في بدايته للمعايير العالمية لعد الأصوات وفرزها، ولضوابط عملية العد والفرز في قانون الانتخابات وفي أدبيات المفوضية، ثم وصف الخروقات التي صاحبت العملية والفوضى التي سادت على أرض الواقع. إذ ظهر كيف أن كل التلاعب الذي جرى لم يوقف شره المؤتمر الوطني لأصوات الزور، لم يكفه أن يحجب عن منافسيه الحريات في أنشطتهم الانتخابية، ويمنع عنهم التمويل، ويتحرك بإمكانيات الدولة، ويشتري الذمم ويبذل الوعود، ويزور في السجل، ويكرر التصويتات، ويحشو الصناديق و«يخجها!» بل فوق ذلك كله يستبدلها ليلا، إذ ذكر الفصل الشهادات المختلفة حول الاستبدال وأوصافها أمثال «تستبدلون» و«الصناديق الطائرة». ثم بعد كل هذا وذاك، إجراء العد والتجميع بشكل فوضوي عبثي كما وصفه بيان مركز كارتر. ولم يختف العنف الانتخابي وهذه الحالة بل أحيانا سالت الدماء! ولكن ظهرت مشاهد درامية جديدة مثل حملة: أين ذهب صوتي؟! وكانت هناك مراكز في الشمال وفي الجنوب صوتت بواقع ١٠٠٪، وأحيانا أكثر من ذلك.

الفصل الثالث عشر : يعرض **نتائج الانتخابات**، ويعلق على الازدواجية التي ظهرت فيها كتأكيد لقسمة السلطة المفروضة بإعطاء الشمال للمؤتمر الوطني والجنوب للحركة الشعبية هذه المرة عبر مسرحية انتخابية! حيث عرض الفصل النسب التي نالها مرشحو الحزبين في الشمال والجنوب تباعا في الانتخابات الرئاسية، وللولاة، وانتخابات المجالس التشريعية.

الصفعة الكبيرة التي ترسلها النتيجة الرئاسية للمؤتمر الوطني، هي أنه رغم

التزوير نال مرشحه نسبة ٣٣٪ من المستحقين للمشاركة في الانتخابات مما يعني أن الرسالة التي يريد أن يرسلها للمحكمة الجنائية الدولية من أنه رئيس ذو شعبية واسعة لن تصل! أما انتخابات الولاة فقد اكتسحها المؤتمر الوطني في الشمال (ما عدا النيل الأزرق) والحركة الشعبية في الجنوب (ما عدا غرب الاستوائية) لظروف وملابسات بعيدة عن تحديد الناخبين. نسب الأصوات التي تحصل عليها الولاة المؤتمروطنيين في الشمال كانت أدناها ٥٧٪ في جنوب دارفور وأعلاها ٩١٪ في الجزيرة وكان متوسط فوز الوالي بنسبة ٧٦٪ في الشمال. أما الحركة الشعبية فقد كان أدنى نسب فوز ولاتها ٤٥٪ بأعالي النيل وأعلاها ٩٦٪ في واراب ومتوسط فوز ولاتها في الجنوب يساوي ٧٠٪. أما بالنسبة للمجلس الوطني ففي الشمال فاز مرشحو المؤتمر الوطني والمرشحون الذين يدعمهم بنسبة ٩٥٪ من مقاعد المجلس الوطني. وبالنسبة لمقاعد الجنوب فازت الحركة الشعبية ب٩١ مقعدا منها بواقع ٩٥٪ من الجملة. واكتسحت الحركة كل الدوائر الجغرافية والقوائم الحزبية والنسوية في سبع من الولايات الجنوبية العشر. أما بالنسبة للمجالس التشريعية الولائية فقد نال المؤتمر الوطني ٩٢٪ من جملة مقاعد المجالس التشريعية الولائية في ولايات الشمال. ونالت الحركة ٨٦٪ من مقاعد المجالس الولائية بالجنوب واكتسحت المجلس التشريعي الولائي لولاية واراب بشكل كامل. أما بالنسبة للمجلس التشريعي لجنوب السودان فقد اكتسحت الحركة كل المقاعد في أربع ولايات هي واراب وشمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال والبحيرات، ونالت ٩٢٪ من جملة مقاعد هذا المجلس بواقع ١٥٧ مقعدا من جملة المقاعد الـ١٧٠.

ذكر الفصل أهم المواقف السياسية إزاء هذه الانتخابات، مثبتا كيف رفضتها القوى السياسية في الشمال وفي الجنوب على السواء.

وفي الختام فإن الكتاب يؤكد أن الذين فازوا في هذه الانتخابات بما مارسوه من زور وما اعتدوا به على أحلام الشعب السوداني في تحول ديمقراطي حقيقي، وما وضعوا فيه البلاد على حافة التمزق والانهيار بتعقيد مشاكلها المعقدة أصلا؛ ولم يستطيعوا إثبات أية شرعية يفتقدونها بل بانت سوءتهم أكثر من ذي قبل؛ فإنهم قد خسروا الحق، وخسروا الشعب، وخسروا أنفسهم.. هذه الانتخابات حقا تمثل فوز الخاسر! وهي تمثل كذبة أبريل الكبرى!

مقدمة بقلم رئيس الحزب

﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾

غشنا نحن أهل السودان الانقلابيون كثيرا أهمها ثلاث مرات: الأولى: عندما استغلوا غفلة قيادة القوات المسلحة بكتابة مذكرتهم الشهيرة في فبراير ١٩٨٩م وأوردوا فيها معانٍ انقلابية دون تخطيط حقيقي لذلك فانتهزت الفئة العسكرية الحزبية تلك الثغرة وادعوا أن تحركهم باسم القوات المسلحة السودانية لإنقاذ البلاد ، مخفين هويتهم الحزبية. والثانية: عندما ادعوا أنهم ثورة لتطبيق هداية الإسلام في الحياة. حزبنا كشف زيف الادعاء الأول كما فند الادعاء الثاني وأوضح أن الانقلاب تعبير عن شهوة السلطة بلا تحضير جاد لبرنامج الأسلمة في ظروف العصر الحديث وفي بلاد متعددة الثقافات. والمرة الثالثة : عندما أجروا انتخابات عامة جهدنا منذ اتفاق التراضي أن تكون حرة ونزيهة لتسفر عن نتائج يقبلها كافة المتنافسون فيها.

هذا الكتاب هو نتيجة قرار لجنة الانتخابات العليا في حزب الأمة القومي وقامت به لجنة متخصصة جمعت المعلومات من كل مصادرها وأشركت أجهزة الحزب المركزية والقاعدية، واطلعت على كل المعلومات والتقارير من كافة المصادر المعنية ثم ألفت هذا الكتاب الجامع الذي سوف يكون وثيقة مرجعية لانتخابات أبريل ٢٠١٠م في السودان.

إن حزبنا خاصة والوطن مدين لهذه اللجنة الرائعة وسيكون لكتابها هذا أثره في مسيرة السياسة السودانية بل على نطاق واسع عربيا وأفريقيا وحيثما تجري انتخابات عامة في ظروف مماثلة.

هذا الكتاب يمثل أنة شعب مجروح في تزييف إرادته موثقا لكافة وجوه التزوير وقبل الدخول في تلك الحيثيات فلا يعقل أن شعبا بإرادته الحرة يمكن أن يمنح الثقة لجماعة أفقدته وحدته، وسيادته، وأمنه، وبطشت به، وأفقدته أسباب العيش الكريم.

كان حزبنا حريصا جدا على الانتخابات العامة واستعد لانتفاضة انتخابية يقول عبرها الشعب كلمته فيما تعرضت له حياته في عقدين من الزمان. بل حرصنا على خوضها إذا توافرت أدنى درجة من النزاهة. ولكن في نهاية المطاف

قاطعنا لا أقول انتخابات بل قاطعنا تزويرات.

هذه الدراسة تبين دلائل غياب الحرية والنزاهة تحت عناوين كثيرة أهمها عشرة:

- من غفلات اتفاقية السلام إنها نصت على التزام بحقوق الإنسان كما وردت في المواثيق الدولية وبالحريات ولكن نصت على استمرار قوانين الحكم الشمولي إلى حين استبدلها فبقيت تلك القوانين إلى يومنا هذا وجعلت «الانتخابات» تجري في ظل قوانين الشمولية أي غياب الحريات.
- ومفوضية الانتخابات التي أريد لها أن تكون مستقلة لتقوم بمهمة تاريخية تخلت عن دورها تماما وانضمت لآليات التزييف.
- وقانون الانتخابات الحارس للحرية والنزاهة خرق في كثير من بنوده.
- ولحقت العيوب بكافة المراحل بدءا من غياب التدريب وعيوب التسجيل.
- واستغل الحزب الحاكم مؤسسات الدولة وإمكانياتها لدعايته بصورة سافرة.
- سُخرت كافة أجهزة الإعلام المملوكة للدولة لمرشحي الحزب الحاكم.
- وكان صرف الحزب الحاكم مبالغا فيه متعديا السقوف العالية التي حددتها المفوضية بعد تلكؤ.
- وأهملت الحكومة البند الخاص بدعم الأحزاب المتنافسة كما في القانون بل أبقت على مصادرتها لأموال الأحزاب دون جبر للضرر.
- وحشيت الصناديق بأوراق اقتراع تزويرية كما استبدلت صناديق اقتراع ليلا.
- ولحق العيب بالعد والتجميع وكانت نتيجة هذه الإجراءات إجماع كافة القوى السياسية التي قاطعت «الانتخابات» والتي اشتركت فيها على عدم نزاهتها ورفض نتائجها فلو كان التزوير ذكيا لاختفت حقيقته على بعضهم لكنه كان غبيا لدرجة لم تسمح لغير أصحاب المصلحة فيه بأي شك فيه.

كنا نرصد مراقبة المراقبين ومع قلة أعداد المراقبين الدوليين فقد تأكدت لهم عيوب «الانتخابات». الغربيون من أمريكان وأوربيين أدركوا العيوب ووثقوا لها ولكن أوصوا غالبا على قبولها لأن الشيء من معدنه لا يستغرب فمقاييس منطقتنا في نظرهم متدنية. المنظمات الإقليمية كالجامعة العربية، والاتحاد

الأفريقي، ومؤتمر الدول الإسلامية، تعاملوا مع «الانتخابات» بما يرضي حكومة عضو معهم في منظماتهم. هذا الانحياز للحكومات الأعضاء هو الذي جعل هذه المنظمات بعيدة عن الشعوب وعاجزة عن تقديم النصح لها لحل مشكلاتها. منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية كهيومان رايتس واتش كانت موضوعية ووصفت «الانتخابات» بما تستحق. إن تحليل ملف المراقبة وبيان حيثياته من دروس هذه «الانتخابات» الهامة وقد تعرض لها الكتاب ويرجى أن تستفيد منها كافة المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالتحول الديمقراطي.

كنا عندما وضعنا اتفاقية السلام لعام ٢٠٠٥م في الميزان قد رحبنا بإيجابيات في وقف الحرب والالتزام بالتحول الديمقراطي. وأبدينا تحفظات أظهرت الأيام صحتها بل أخفقت الاتفاقية في أهم ثلاثة من أهدافها: هدف تكوين حكومة جامعة في الفترة الانتقالية- وهدف جعل تلك الفترة جاذبة للوحدة- وهدف التحول الديمقراطي.

كانت الانتخابات في تخطيط الاتفاقية آخر مراحل التحول الديمقراطي ولكن الحزبين لم ينظرا إليها كذلك. فالمؤتمر الوطني اعتبرها درعا للوقاية من المساءلة الجنائية الدولية ولا مناص من الفوز فيها بأية وسائل. والحركة الشعبية اعتبرتها عتبة هامة للاستفتاء تقبل بأية حالة.

وتبارى المعلقون من جهات دولية بالتركيز على مجرد إجراء «الانتخابات» لإفساح الطريق لإجراء استفتاء تقرير المصير. لكن فات عليهم أن غياب الحريات، والاختلاف حول نتائج الانتخابات، سوف يلقيان بظلالهما على الاستفتاء المزمع.

إن الاختلاف حول نزاهة مفوضية الانتخابات الوطنية سوف ينتقل لاختلاف حول نزاهة مفوضية الاستفتاء الوطنية. كما أن موقف المؤتمر الوطني من الانتخابات في الجنوب بأنها كانت زائفة، وموقف الحركة الشعبية من الانتخابات في الشمال بأنها كانت زائفة هذان الموقفان سوف يلقيان بظلالهما على الاستفتاء ونتائجه.

أرقام انتخابات أبريل تؤكد حقيقتين مؤثرتين على الاستفتاء هما:

أولا: الانقسام الحاد في الجسم السياسي السوداني. ومهما كان حجم التزوير فإنه لا يخفى أن من «صوت» لمرشح المؤتمر الوطني للرئاسة نال أقلية من أصوات المسجلين للتصويت. فإذا جمع عدد الذين لم يصوتوا أصلا، والذين صوتوا لغيره،

لصارت نسبة ما نال من الأصوات ٣٣٪ من عدد المسجلين للتصويت.

والدليل الآخر على الانقسام الحاد في الجسم السياسي السوداني هو أن كل القوى السياسية في الشمال ما عدا المؤتمر الوطني وزخارفه يرفضون نتائج الانتخابات. وكذلك الحال بالنسبة للحركة الشعبية في الجنوب.

ثانيا: الأرقام تقول إن المؤتمر الوطن مسيطر على الشمال ولا حظ له في الجنوب. وإن الحركة الشعبية مسيطرة على الجنوب ولا حظ لها في الشمال أي أن النتائج الانتخابية معتمدة على السيطرة الإدارية والأمنية للحزب الحاكم في جهته.

إذن وبناء على انتخابات أبريل سوف يكون موقف الاستفتاء:

- طعن أحد الأطراف في نزاهة مفوضية الاستفتاء.
- طعن متبادل في نتيجة الاستيفاء في الشمال وفي الجنوب.

هذا الاختلاف حول نزاهة وحرية الاستفتاء ستكون عواقبه أخطر من الاختلاف حول نزاهة الانتخابات وسوف يتضح أن فساد الانتخابات سوف يلقي بظلاله على الاستفتاء حتما محتوما.

إذا وعينا درس «الانتخابات» الأخيرة وأدركنا أهمية ما في هذا الكتاب يمكن إنقاذ الاستفتاء وتداعياته من هذه الحتمية الظلامية.

ولكن لهذا الحديث مجال آخر.

الصادق المهدي

أم درمان- ١٠ أغسطس ٢٠١٠م

اللجنة العليا للانتخابات
حزب الأمة القومي

الفصل الأول

التجربة الانتخابية التاريخية في السودان



(انتخاباتنا في السابق كان يمكن تشبيهها بسباق الخيل من حيث الحرية الكاملة والنوع الآخر هو انتخابات الشمولية والتي يمكن أن نشبهها بسباق الحمير.)

الإمام الصادق المهدي- كلمة أمام ورشة الانتخابات- أبريل ٢٠٠٨م

للسودان إرث تاريخي غني في تجارب الانتخابات الديمقراطية والشمولية بسواء.

جاءت انتخابات أبريل ٢٠١٠م وهي تمني الشعب المتعطش للحرية بعودتها في السودان بعد غياب ربع قرن لتجربة انتخابية ديمقراطية. ولكنها تمسحت بمسوح الديمقراطية وهي تخفي إهاب الشمولية والتسلط الذي تبدت سوءاته خلال العملية وظهر في أقبح صوره حتى صارت هذه الانتخابات بحق امتدادا للإرث الشمولي، ففقدت شرعيتها، برغم الآمال التي وضعت فيها وبرغم اشتراك الأحزاب السياسية الديمقراطية في مراحلها المختلفة، مما جعلها تختلف عن الانتخابات السابقة التي جرت في عهد «الإنقاذ» والتي قاطعتها الأحزاب السياسية في كافة مراحلها.

هذا السفر محاولة لتتبع التجربة الانتخابية السودانية الحالية وفضح إهابها الشمولي كحلقة من حلقات التسلط والتجبر، بعيدة عن كونها أداة من أدوات الاحتكام للشعب والتداول السلمي للسلطة.

أما هذا الفصل فهو تتبع للتجربة التاريخية التي ستتم المعايرة بها في الحكم على انتخابات أبريل ٢٠١٠م.

إن الانتخابات النزيهة الحرة جزء لا يتجزأ من العملية الديمقراطية، وهي الوسيلة المعتمدة ديمقراطيا للتداول السلمي للسلطة، والانتخابات تعطي فرصا لصناعة القرارات، وللمساءلة السياسية، ولتشجيع المشاركة الشعبية في تشكيل أجندة البلاد لحين الانتخابات القادمة.

أي حديث عن الانتخابات لا بد من أن يرتبط بالتطور الدستوري والسياسي في أي بلد، والسودانيون في المدن عرفوا الانتخابات في فترة مبكرة لأنهم مارسوها في جمعياتهم وأنديتهم الرياضية وأندية الخريجين والأندية الاجتماعية منذ مطلع القرن العشرين إبان الاستعمار الثنائي البريطاني المصري (١٨٩٨- ١٩٥٦م)[١] . لكن الانتخابات

(١) محجوب محمد صالح تاريخ الانتخابات السودانية ورقة مقدمة لورشة الإعلام والانتخابات التي نظمها معهد أيديا السودان- ٢٠٠٩م.

الدستورية تأخرت كثيرا حيث بدأت المؤسسات الدستورية بمجلس الحاكم العام الذي صدر قانونه في ١٩١٠م، وكان يتكون من أعضاء دائمين بحكم مناصبهم وهم المفتش العام والسكرتير القضائي والسكرتير المالي والسكرتير الإداري وآخرين يعينهم الحاكم العام بأشخاصهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وكلهم بريطانيون، يرأسهم الحاكم العام أو من ينوب عنه حيث رأس معظم الجلسات المفتش العام[(١)]. وقد كانت لهذا المجلس اختصاصات تشريعية وإدارية. بينما كان للحاكم العام أن يخالف رأي الأغلبية لأسباب تدون في المحضر ويسري قرار الحاكم العام[(٢)].

وكان من صدى تقديم مؤتمر الخريجين لمذكرتهم الشهيرة في ١٩٤٢م والتي مهرها باسمهم السيد إبراهيم أحمد رئيس لجنة المؤتمر حينها، تفكير الإدارة البريطانية في الاتجاه نحو إشراك السودانيين الشماليين في الحكم عبر المجلس الاستشاري لشمال السودان المنشأ في ١٩٤٣م. وقد كان قاصرا في تكوينه على المديريات الشمالية الست: النيل الأزرق، دارفور، كردفان، كسلا، الخرطوم، والشمالية، ويتكون من الحاكم العام رئيسا والسكرتيرين الثلاثة (إداري وقضائي ومالي) نوابا للرئيس، ومن أعضاء عاديين (٢٨ يمثلون المديريات الست والغرفة التجارية وأهم المصالح الاجتماعية والاقتصادية في البلاد) وأعضاء شرف (من أعيان السودان وقد كانا السيدين عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني) وأعضاء غير عاديين (يعينهم الحاكم العام في أي دورة من دورات المجلس ليوضحوا للمجلس سياسة الحكومة لأية مسألة مدرجة في قائمة الأعمال)[(٣)]. كل عضوية هذا المجلس كانت بالتعيين ولا مكان فيه للانتخاب، وصلاحياته استشارية محضة. وقد قاطعته بعض الحركة الوطنية الممثلة في التيارات الاتحادية داخل مؤتمر الخريجين، بينما شارك فيه الاستقلاليون[(٤)]، وقال الإمام عبد الرحمن المهدي مؤيدا المشاركة فيه «إن الشخص الذي يطلب دينا على آخر فهل يرفض إذا سلمه

(1) إبراهيم محمد حاج موسى التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان ص ١٠.

(2) نفسه ص ١١.

(3) نفسه ص ٢٠-٢١.

(4) انظر إبراهيم محمد حاج موسى التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، وفيصل عبد الرحمن علي طه الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني ١٩٣٦-١٩٥٣م- دار الأمين- القاهرة- ١٩٩٨م.

المدين جزء من دينه أن يأخذه ويطلب الباقي، وهكذا يجب أن نقبل المجلس ونطالب بباقي حقوقنا»[(١)].

ناقش المجلس العديد من الموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقدم أعضاؤه خاصة المثقفين من السودانيين دراسات عميقة ومفيدة في معظم الموضوعات التي قدمت للمجلس مثل مسائل التعليم والجنسية والزراعة والهجرة ومستقبل مشروع الجزيرة، وقد أخذت الحكومة بتوصياته في معظم هذه الموضوعات، وكان أهم عمل قام به المجلس الاستشاري هو مناقشته وإقراره لعقد مؤتمر إدارة السودان الذي كان له بصماته الهامة في التطور الدستوري في السودان[(٢)].

في ١٩٤٦/٤/٢٨م أصدر الحاكم العام أمرا بتشكيل مؤتمر الإدارة الأول ليدرس الخطوات المؤدية لإشراك السودانيين في إدارة بلادهم بشكل أكبر مما في المجلس الاستشاري. شكل المؤتمر برئاسة السكرتير الإداري وعضوية ثمانية من كبار موظفي حكومة السودان البريطانيين، وثمانية من المجلس الاستشاري لشمال السودان، وسبعة يمثلون كبار موظفي حكومة السودان من السودانيين معظمهم من الإداريين والقضاة، وواحد من أعيان السودان، وثلاثة من حزب الأمة، واحد يمثل حزب الأحرار، وواحد يمثل حزب القوميين، وحضره مدير المديرية الاستوائية كممثل للجنوب. قاطع هذا المؤتمر مؤتمر الخريجين العام وحزب الأشقاء وحزب الاتحاديين برغم توجيه الدعوة إليهم. وفي ١٩٤٧/٣/٣١م قدم هذا المؤتمر تقريره الأول نحو توسعة إشراك السودانيين في الحكم، واحتوى على رغبة السودانيين في تعديل المجلس الاستشاري لشمال السودان ليصبح أكثر تمثيلا للشعب وتزداد مسئولياته، وأن يكون للسودان صوته الخاص عبر هيئة تتحدث باسم القطر كله، وتشكيل جمعية تشمل القطر كله شمالا وجنوبا وتكون ذات صلاحيات تشريعية ومالية وإدارية تؤديها بالاشتراك مع مجلس تنفيذي يحل محل مجلس الحاكم العام[(٣)].

وفي ١٢-١٣/٦/١٩٤٧م عقدت الحكومة البريطانية مؤتمر جوبا للنظر في توصيات مؤتمر الإدارة المتعلقة بتمثيل الجنوب في الجمعية التشريعية، وكان المؤتمر برئاسة السكرتير الإداري لحكومة السودان، وعضوية مديري المديريات الجنوبية الثلاثة

(1) حاج موسى، سابق هامش ص ٢٣.
(2) نفسه ص ٢٥.
(3) نفسه ص ٢٦ - ٢٧.

(الاستوائية وأعالي النيل وبحر الغزال)، ومدير شئون الخدمة ومساعد السكرتير الإداري وكلهم بريطانيون، بالإضافة لـ١٨ عضوا من المديريات الجنوبية وخمسة من شمال السودان. يرى البعض أن المؤتمر كان معدا لنقض فكرة جمع شمال السودان مع جنوبه في جمعية واحدة: يقول د. إبراهيم حاج موسى: «لما كان ضمن توصيات مؤتمر الإدارة قيام جمعية تشريعية يمثل فيها كل السودان شماله وجنوب على خلاف المجلس الاستشاري الذي كان يقتصر على الشمال فقط، ومهما كانت سيطرة الإداريين الإنجليز على مؤتمر الإدارة وتبنيهم له، إلا أن مثل هذه التوصية كانت غير مستحبة لديهم وتتعارض مع اتجاهاتهم البعيدة التي ترمي إلى فصل الجنوب عن الشمال» ويقول عن مؤتمر جوبا: «وقد سبق هذا المؤتمر اجتماع ممثلي الجنوب ومديري المديريات الجنوبية الثلاث الذين أوعزوا للجنوبيين بأن لا يقبلوا الذهاب إلى الجمعية التشريعية في الشمال وأن يطالبوا بإنشاء مجلس استشاري لجنوب السودان»[1] . وقد اقتنع ممثلو الجنوب بالفعل بذلك وطالبوا به في اليوم الأول ولكن كان دور الشماليين المشاركين وعلى رأسهم السيد محمد صالح الشنقيطي كبيرا في تحويل هذا الموقف الجنوبي لموقف مؤيد للاشتراك في جمعية تشريعية لكل السودان، بخلاف الرغبة البريطانية. ووفقا لذلك وافق الحاكم العام مضطرا في ١٩٤٧/٧/٢٩م على مقترح مؤتمر إدارة السودان القاضي بتكوين جمعية تشريعية لكل السودان، ثم صدر قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية في ١٩٤٨/٦/١٩م.

---

(١) نفسه ص ٢٩.

انتخابات الجمعية التشريعية ١٩٤٨م

أول انتخابات دستورية تمارس في السودان كانت لانتخاب الجمعية التشريعية المفتتحة في ١٩٤٨/١٢/١٥م. وقد جاءت نتيجة لتوصيات مؤتمر «إدارة السودان» كما ذكرنا. أوصى مؤتمر إدارة السودان بأن درجة الوعي في المناطق القروية في السودان لم تصل لدرجة تسمح لسكان تلك المناطق بممارسة الانتخابات المباشرة فهم لا يعرفونها ولا يستطيعون معرفة مدلولها، لذلك اقترح أن يكون هناك نوعان من الانتخابات مباشرة تجرى في المدن، وغير مباشرة في المناطق الريفية وهي كل السودان تقريبا. ورأى المؤتمر أيضاً أن الانتخابات قد لا تأتي بالكفاءات المطلوبة فاقترح أن يكون للحاكم العام الحق في تعيين عدد محدود من الأعضاء لدعم أول جهاز تشريعي. ومن ضمن المقترحات ما أثر على العملية الانتخابية في مراحل لاحقة ذلك أن المؤتمر رأى أن مناطق الوعي يجب أن يكون لها تمثيل أكبر فاقترح ألا يكون تقسيم الدوائر على أساس الكثافة السكانية فقط، بل تكون هناك معادلة تأخذ في الاعتبار الكثافة أولا ثم درجة الوعي ثانيا ثم التطور والتنمية في تلك المديرية، وقرر أن تحسب درجة الوعي بعدد المدارس الأولية الموجودة في المديرية، وتحسب التنمية بمقدار الضريبة التي تدفعها المديرية، أي أن المؤتمر أقر المديريات كأساس للتقسيم، وأضاف عوامل تؤثر على عدد الدوائر في كل إقليم. هذه المقترحات قبلتها الحكومة[1].

وقد أعلنت التنظيمات الاتحادية ومؤتمر الخريجين الذي كان يسيطر عليه الاتحاديون، وكذلك حركة التحرر الوطني السودانية (حستو) التنظيم الشيوعي حينها، أعلنوا مقاطعة تلك الجمعية والانتخابات التي أدت إليها.

الجمعية التشريعية المذكورة كونت من ٧٩ عضوا من ثلاث فئات: أعضاء بحكم وظائفهم، وأعضاء منتخبون، وأعضاء معينون. الأعضاء المنتخبون عددهم ٦٥ عضوا، وينقسمون بدورهم لثلاث فئات:

- ١٠ أعضاء منتخبون انتخابا مباشرا في المدن الكبيرة. وهي: دوائر العاصمة

(1) محجوب محمد صالح، سابق.

المثلثة الست (٢الخرطوم و٣أم درمان وواحدة بحري)[1] ودوائر: مدني، والأبيض، وعطبرة وبورتسودان. وقد تراوحت نسبة التصويت في هذه الدوائر بين ٧،٢٪ في دائرة الخرطوم بحري، و٣٤،٥٪ في دائرة أم درمان شمال مما يدل على نجاح حملة المقاطعة، ولم يجر اقتراع في بورتسودان لفوز مرشحها بالتزكية[2].

- ٤٢ عضوا منتخبون عبر الانتخابات غير المباشرة أي على مرحلتين، يمثلون بقية أنحاء السودان الشمالي عدا مناطق الدوائر المباشرة. وكان معظمهم من نظار القبائل ووكلاء النظار ومشائخ الخطوط ورؤساء الإدارات الأهلية.
- ١٣ عضوا منتخبون بواسطة مجالس المديريات الجنوبية الثلاث[3].

هذه الجمعية مع تكوينها المعيب إذ قاطعتها قطاعات هامة من الشعب، كانت هي الجسر نحو الحكم الذاتي للسودان ومن ثم استقلاله، والانتخابات الديمقراطية التي تلت. فقد تم التمهيد للمطالبة في الجمعية التشريعية بمنح السودان الحكم الذاتي بمذكرة رفعها في يوم الخميس ١٩٥٠/١١/٢٣م السيد الصديق عبد الرحمن المهدي رئيس حزب الأمة وأحمد عثمان القاضي عضو مجلس إدارة الحزب، إلى جيمس روبرتسون الحاكم العام بالإنابة. ثم تقدم محمد حاج الأمين –عضو حزب الأمة- وخمسة وخمسون عضوا من أعضاء الجمعية التشريعية باقتراح أن يرسل للحاكم العام خطاب مفاده أن السودان قد وصل المرحلة التي تؤهله للحكم الذاتي. وبرغم معارضة البريطانيين الشديدة لهذا الاقتراح وعملهم ضده داخل الجمعية التشريعية ومحاولة تأجيل مداولاته إلا أنها أجازته في النهاية في الساعات الأولى من صباح الجمعة ١٥ ديسمبر ١٩٥٠م[4]. وقال المرحوم جمال محمد أحمد معلقا على ذلك: (قصدت الإدارة البريطانية أن تكون الجمعية متنفسا فقط للأفكار الجديدة من الناس القدامى. لكن السودانيين نفخوا فيها روحا جعل منها مركبة في الطريق للاستقلال، طلبوا في الجمعية أن يمارسوا أولى خطوات الاستقلال المعروفة ذلك الوقت في المستعمرات البريطانية أعني الحكم الذاتي، وكان هذا الاقتراح أول اقتراح يتصل

(1) نفسه.

(2) عبد الرحمن علي طه، سابق، ص ٣٨٦-٣٨٧.

(3) نفسه.

(4) نفسه الصفحات ٤١٩ وما قبلها.

بعلاقات السودان بالخارج ورفضه الحاكم العام وأعوانه. رفضه لكنه عرف أن السودان يريد الاستقلال، لأن الذين تقدموا بالاقتراح كانوا من الجناح الوطني الذي ظنوه لن يفعل شيئا إلا بالتشاور معهم على الأقل. تقدم به حزب الأمة الذي ظنوه معهم [١] .

أجازت الجمعية التشريعية قبل ذلك مقترحا في ١٩٥٠/١١/٦م من السكرتير الإداري بتعيين لجنة تعيد النظر في الدوائر الانتخابية وطرق الانتخاب المنصوص عليها في قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لسنة ١٩٤٨م وتقدم توصيات بشأنها. وتم تجاوز هذه اللجنة بتبني الجمعية في ١٩٥٠/١٢/٩م اقتراحا من السيد عبد الفتاح المغربي بتكوين لجنة نصف أعضائها من السودانيين لتعيد النظر في جميع نصوص ذلك القانون. وبذلك تم تشكيل لجنة تعديل الدستور في ١٩٥١/٣/٢٩م والتي كان من اختصاصاتها مراجعة القانون بما يتفق مع المقترحات المجازة، وقد اشتملت صلاحيات اللجنة بالإضافة للنظر في قراري ١١/٦ و١٩٥٠/١٢/٩م على التقدم للحاكم العام بتوصيات حول الخطوات القادمة نحو الحكم الذاتي الكامل [٢] . وقد ضمن جزء كبير من توصيات هذه اللجنة بعد حلها في مشروع قانون الحكم الذاتي الذي قدم للجمعية التشريعية في ٢ أبريل ١٩٥٢م.

لقد ظلت مسألة الحكم الذاتي قيد الصراع المصري البريطاني وعصية على الحل حتى قيام الثورة المصرية في ٢٣ يوليو ١٩٥٢م التي وإن أبقت على شعار وحدة وادي النيل، راهنت على التأثير على الرأي العام السوداني واتخذت سبيلا للتفاوض مع الاستقلاليين فوقعت معهم اتفاقا في ١٩٥٢/١٠/٢٩م. رحبت مصر في ديباجة الاتفاق بممارسة السودانيين الحكم الذاتي التام وبأنها تحتفظ للسودانيين بحقوقهم في السيادة إلى أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم في حرية تامة. ووقع الطرفان في ١٩٥٢/١٠/٢٩ اتفاقية جنتلمان [٣] .

تلت ذلك تحركات واسعة بين الأحزاب السياسية السودانية التي وصلت لاتفاق

---

(1) جمال محمد أحمد، في الدبلوماسية، ص ٧.

(2) طه، سابق ص ٤٣١ وما قبلها.

(3) تناولت اتفاقية الجنتلمان خمس قضايا هي مياه النيل، وبرنامج النقطة الرابعة (المختص بالمعونة الأمريكية للسودان الذي لم يحصل لوضعه الشاذ على نصيب فيها)، وتمثيل السودان في المؤتمرات العالمية، وإنفاق الأموال المصرية في السودان، والمحافظة على روح التآلف والتعاون بين مصر والسودان في العهد الجديد. انظر طه ص ٥٩٣ وما بعدها.

في ١٠ يناير ١٩٥٣م، ومفاوضات مصرية بريطانية، ومفاوضات بين كل منهما وبين أحزاب سودانية، ثم التدخل الأمريكي، وفي النهاية تم تجاوز الخلافات المصرية البريطانية وتم توقيعهما على اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير في القاهرة في ١٩٥٣/٢/٢م. نصت المادة الأولى من الاتفاقية على تمكين السودانيين من إقامة حكم ذاتي كامل، حددت المادة التاسعة قيده الزمني بثلاث سنوات يعقبها تقرير المصير في جو حر محايد، ونصت المادتان الثالثة والرابعة على وضعية الحاكم العام وتكوين لجنة خماسية مساعدة له وألزمت المادة الخامسة مصر وبريطانيا بالمحافظة على وحدة السودان، كما تناولت الاتفاقية كيفية تكوين لجنة الانتخابات ولجنة السودنة ومهامهما[(١)].

نصت المادة (٧) من اتفاقية السودان على أن تشكل لجنة مختلطة للانتخابات من سبعة أعضاء ثلاثة منهم سودانيون يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته، وعضو مصري وعضو بريطاني، وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية، وعضو هندي تعين كُلا منهم حكومته ويرأس العضو الهندي اللجنة[(٢)]. ومهمتها الإعداد للانتخابات العامة من تحديد لمؤهلات الناخبين لكل مجلس، وتعيين الدوائر التي تجري فيها الانتخابات المباشرة وغير المباشرة، والإشراف على عملية الانتخابات ورفع تقرير بسير الانتخابات للحكومتين البريطانية والمصرية.

شكلت لجنة الانتخابات كالتالي: سكومار سن (الهند) رئيسا، وعضوية كل من جي سي بني (المملكة المتحدة)، عبد الفتاح حسن (مصر)، واريك بيركنز (الولايات المتحدة الأمريكية)، عبد السلام الخليفة (حزب الأمة)، خلف الله خالد (الحزب الوطني الاتحادي)، غردون بولي (جنوب السودان). وكان حسن علي عبد الله (حكومة السودان) سكرتيرا[(٣)].



(1) أحمد إبراهيم أبو شوك والفاتح عبد الله عبد السلام الانتخابات البرلمانية في السودان ١٩٥٣- ١٩٨٦ مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أم درمان، أغسطس ٢٠٠٨م ص ٢٥.

(2) طه، سابق ص ٦٣٥.

(3) أبو شوك وعبد السلام، السابق ص ٢٧.

انتخابات برلمان ١٩٥٣م

السلطة التشريعية وفقا لاتفاقية الحكم الذاتي تتمثل في الحاكم العام والبرلمان المكون من مجلسين هما مجلس الشيوخ (٥٠ عضوا) ومجلس النواب (٩٥ عضوا[١]).

المعارضة كانت ترى أن الحكومة البريطانية الموجودة بالسودان غير مأمونة على إجراء انتخابات حرة ونزيهة لذلك طالبت باتخاذ إجراءات في العملية الانتخابية تكفل النزاهة والحرية. وقد نصت الاتفاقية كما هو مذكور على لجنة سودنة، ولجنة حاكم عام دولية فيها سودانيون ومصريون وغيرهم ويعهد برئاستها لدولة محايدة (الباكستان) تعمل لضمان أن سلطات الحاكم العام لا تؤثر على العملية الانتخابية. بالإضافة لاختيار لجنة دولية للإشراف على الانتخابات كانت مسؤولة عن كل ما يختص بالعملية الانتخابية وتم تحييد جهاز الدولة تحييدا كاملا[٢].

أول ما واجه اللجنة مسألة الانتخاب المباشر أو غير المباشر وقد رأت أن التقسيم الوارد في الاتفاقية غير مناسب ولا بد من مراجعته، فأجرت طوافا لتحديد ذلك، وقامت على إثره برفع عدد الدوائر التي تجري فيها الانتخابات المباشرة لمجلس النواب من ٣٥ إلى ٦٨ دائرة. كما زادت عدد الخريجين من ثلاثة إلى خمسة.

ترسيم الدوائر:

بالنسبة للترسيم، اعتمدت اللجنة مبدأ تقسيم الدوائر على أساس المعادلة التي اتبعت في انتخابات الجمعية التشريعية وهي: الكثافة السكانية زائدا درجة الوعي زائدا درجة التنمية، مما يعني أن عدد السكان الناخبين للدائرة في الريف كبير جدا وفي المدن كانت الانتخابات مجيرة لصالح القوى الحديثة أو مناطق الوعي أو المدن وهذا وضع كان غير مرض للأحزاب التي تعتقد أن لديها كثافة ريفية

(1) بعد زيادة عدد الخريجين من ٣ إلى ٥ صار عدد أعضاء مجلس النواب ٩٧.

(2) محجوب محمد صالح، سابق.

كبيرة. لذلك تجد عدد الدوائر في الخرطوم كبيراً مقارنة بالأخرى[(١)].

مجلس الشيوخ

يتكون مجلس الشيوخ من خمسين عضوا، ثلاثون بالانتخاب، وعشرون يعينهم الحاكم العام بالتشاور مع لجنته. وقد تم انتخابهم في كل مديرية وفقا للجدول التالي[(٢)]:

جدول رقم (١) التسجيل والاقتراع لمجلس الشيوخ ١٩٥٣م

المديرية	السكان بالتقريب	المسجلون لمجلس الشيوخ	عدد المقترعين في الانتخابات	نسبتهم للمسجلين	أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبون
بحر الغزال	٧٩٦،٠٠٠	٤٥٦	٤٢٣	٪٩٣	٣
النيل الأزرق	١،٦٧٨،٠٠٠	١،١١١	٩٥١	٪٨٦	٥
دارفور	١،٠٣٧،٠٠٠	٢٠٧	١٨٤	٪٨٩	٤
الاستوائية	٦٤٠،٠٠٠	٥٥٣	٤٠٥	٪٧٣	٢
كسلا	٥٧٩،٠٠٠	٢٦٧	٢٢١	٪٨٣	٣
الخرطوم	٤٣٨،٠٠٠	١،١١١	٨٤٣	٪٧٣	٢
كردفان	١،٦٩٢،٠٠٠	٥١٨	٤٧٧	٪٩٢	٥
الشمالية	٦٨٧،٠٠٠	٣٨٨	٣١٧	٪٨٢	٣
أعالي النيل	٧٢٤،٠٠٠	٣١٥	٢٧١	٪٨٦	٣
العدد الكلي	٨،٢٧١،٠٠٠	٤،٩٢٦	٤،٠٩٢	٪٨٣	٣٠

ينتخب أعضاء مجلس الشيوخ في هذه الدوائر بواسطة ناخبين ذكور لا يقل عمرهم عن ٢٥ عاما في الشمال و٢١ عاما في الجنوب بمؤهلات معينة بحيث ينتخب لمجلس الشيوخ أعضاء مجالس الحكومة المحلية ومجالس المديريات، ونظار ومعلمو المدارس الثانوية ونظار المدارس الوسطى (في الجنوب يضاف لهم معلمو كل

(1) محجوب، سابق.

(2) حاج موسى، مرجع سابق ص ٣٣٢.

المدارس الوسطى ونظار المدارس الابتدائية) والخريجون (في الجنوب كل من لديه شهادة إكمال الوسطى) والأعضاء المنتخبون لمجلس النواب والأفراد المجاز ترشيحهم لمجلس النواب إلا أنهم لم يفوزوا[١] مع مضاعفة أصوات الأعضاء المنتخبين لمجلس النواب ولمجالس الحكومة والمحلية ومجالس المحليات ضعفين[٢]. ويصوت هؤلاء كوحدة انتخابية واحدة عبر الاقتراع السري.

(1) أبو شوك وعبد السلام، سابق، ص ٣٣.

(2) حاج موسى، سابق، ص ٣٣١.

مجلس النواب

المديرية	السكان بالتقريب	التسجيل ونسبته من السكان				الناخبون في الدوائر المباشرة		دوائر مجلس النواب		
		دوائر مباشرة	غير مباشرة	جملة	٪	المقترعون	٪ من التسجيل	مباشرة	غير مباشرة	جملة
بحر الغزال	٧٩٦,٠٠٠	١٩١٨٨	١٦٥٥٦١	184749	23٪	٩٢٩٧	٪٤٨	١	٦	٧
النيل الأزرق	١,٦٧٨,٠٠٠	٣٢٩٩٩٦	22243	352239	21٪	٢٠١٤٦٣	٪٦١	١٧	١	١٨
دارفور	١،٠٣٧،٠٠٠	١١٦٨١٧	٦٥٢٠٠	182017	18٪	٥٢١٢٨	٪٤٥	٧	٤	١١
الاستوائية	٦٤٠,٠٠٠	١١٤٧١٢	٣٦٦٤٨	151360	24٪	٧٨٨٩٦	٪٦٩	٥	٢	٧
كسلا	٥٧٩,٠٠٠	١٠٦٩٦٢	٤٢٠٠٠	148962	26٪	٤٤٨١٠	٪٤٢	٧	١	٨
الخرطوم	٤٣٨٠٠٠	١٠٦٠٥١	–	106051	24٪	٤٨٤٠٧	٪٤٦	٩	٠	٩
كردفان	١٦٩٢٠٠٠	٢١٨٤٣١	٨٢٠٩٣	300524	18٪	٩١٠٧٣	٪٤٢	١٣	٤	١٧
الشمالية	٦٨٧٠٠٠	١٢٨٥٦٧	–	128567	19٪	٦٨٢٦٤	٪٥٣	٧	٠	٧
أعالي النيل	٧٢٤٠٠٠	٣٦٢٢٥	١١٤١٨٧	150412	21٪	٩٣٩٠	٪٢٦	٢	٦	٨
الجملة	٨٢٧١٠٠٠	١١٧٦٩٤٩	٥٢٧٩٣٢	1704881	21٪	٦٠٣٧٢٨	٪٥١	٦٨	٢٤	٩٢

أما مجلس النواب فيتكون من ٩٧ خمسة منهم للخريجين و٩٢ دوائر انتخابية ٦٨ منها بالانتخاب المباشر و٢٤ غير المباشر وذلك كالتالي[1]:

جدول رقم (٢) التسجيل والاقتراع لمجلس النواب ١٩٥٣م

ينتخب في الدوائر المباشرة لمجلس النواب كل مواطن ذكر بلغ ٢١ عاما أو يزيد، وذلك باختيار الناخبين لمثليهم عبر الاقتراع السري.

أما الانتخابات في الدوائر غير المباشرة لمجلس النواب فتجري وفقا للتالي:

- توجد في كل من هذه الدوائر وحدة انتخابية تتكون من:

○ واحد إلى عشرة مندوبين من كل عمودية أو وحدة إدارية مماثلة حسب عدد سكانها ينتخبهم الناخبون ذوو الأهلية في تلك العمودية أو الوحدة الإدارية.

○ مندوب أو أكثر من أي مدينة تقع داخل الدائرة حسب عدد سكانها ينتخبون بالاقتراع السري بواسطة الناخبين ذوي الأهلية الذين يسكنون في تلك المدينة.

- تقوم هذه الوحدة الانتخابية بانتخاب العضو الذي يمثل الدائرة عن طريق الاقتراع السري.

أي أن الانتخاب هنا يجري على مرحلتين: الأولى لاختيار المناديب الذين يمثلون الوحدة الانتخابية، والطريقة المتبعة كانت التصويت السري، فيما عدا خمس دوائر (اثنتان في جبال النوبة وثلاث بأعالي النيل) اتبع فيها نظام انتخابي فريد من نوعه وهو الاختيار العلني Acclamation، حيث توجه لجنة الانتخاب الفرعية الناخبين بأن يقفوا خلف المرشح الذي يؤيدون، وبعد إحصاء عدد الناخبين ينسحب المرشح الذي يقف خلفه أقل عدد من الناخبين وتعاد العملية حتى الحصول على العدد المطلوب من المناديب[2].

---

(1) انظر أبو شوك وعبد السلام، مرجع سابق الصفحات ٢٨-٣١ وجدول نتيجة الانتخابات الصفحات ٢٦٥-٢٦٨ وحاج موسى، سابق الصفحات ٣٤١ وحتى ٣٤٤ حيث توجد تعارضات بين الأرقام وأخطاء في حاج موسى. تم تجميع عدد المسجلين والمقترعين لكل مديرية من مجموع دوائرها، مع الإشارة لوجود دائرة واحدة بالتزكية في دارفور ودائرتين في كردفان حيث لم يجر فيها تصويت.

(2) انظر أبو شوك وعبد السلام، سابق، وحاج موسى سابق ص ٣٣٦ وما بعدها.

كان عدد الناخبين الذين تم تسجيلهم في الدوائر الإقليمية المباشرة وغير المباشرة لمجلس النواب ١،٧٠٤،٨٨١ ناخبا أي بنسبة ٢١٪ من السكان، ولم تكن المرأة تتمتع بحق التصويت إلا في دوائر الخريجين حيث ضمت قوائمهم ١٥ امرأة. وقد صوت ٥١٪ من الناخبين المسجلين لمجلس النواب في الدوائر المباشرة.

وعندما أغلق باب الترشيح بعد يوم ١٩٥٣/١٠/١٢م كان عدد المرشحين في الدوائر الإقليمية لمجلس النواب ٢٨٢مرشحا فاز ١٠ منهم بالتزكية[١].

في الانتخابات غير المباشرة لمجلس النواب (٢٤ دائرة) فاز سبعة مرشحين بالتزكية، وكان هناك انخفاض واضح في نسبة المقترعين بالنسبة للمسجلين والتي تراوحت في تسع دوائر (من الـ١٧ التي أجري فيها الاقتراع والتي تنافس فيها ٤٥ مرشحا) بين ٦٪ و١٨٪، وفي ست دوائر بين ١٨٪ و٣٦٪، وفي دائرة واحدة (وادي الزراف بأعالي النيل) كانت النسبة ٥٤٪، وفي دائرة واحدة أخرى (جنوب نهر الجور ببحر الغزال) كانت النسبة ٧٠٪.[٢] وفي الانتخابات المباشرة لمجلس النواب (٦٨ دائرة) فاز ثلاثة بالتزكية (دائرة ٢٣ نيالا بقارة شرق بدارفور، و٥٢ دار حامد غرب و٥٣ دار الكبابيش بكردفان) فاز بها زعماء الإدارة الأهلية: عبد الحميد موسى مادبو (شقيق ناظر الرزيقات- جمهوري اشتراكي)، ومشاور جمعة سهل (ابن ناظر المجانين- اتحادي) وفضل الله علي التوم ابن ناظر الكبابيش (اتحادي) بالتتالي.

وكان عدد المرشحين لمجلس الشيوخ ٩٧.

وقد اتبع في الانتخابات المباشرة نوعان للتصويت: التصويت بورقة الاقتراع بأن يضع الناخب علامة أمام رمز المرشح الذي يريده ويرميه في صندوق واحد، أو التصويت بالبطاقة بحيث يضع الناخب البطاقة التي تصرف له داخل صندوق المرشح الذي يؤيده (وهناك صناديق بعدد المرشحين) وقد اتبعت في الأماكن التي يقل فيها الوعي في المديريات الجنوبية الثلاث وبعض أجزاء من كردفان ودارفور وكسلا[٣].

أما انتخابات دوائر الخريجين فتكون بواسطة خريجي المدارس الثانوية وما فوقها، مع إسقاط شرط الذكورة، وتكون الانتخابات عن طريق البريد المسجل

(1) طه، سابق.

(2) حاج موسى، سابق ص ٣٤٠، والجداول ص ٣٣٨ و٣٣٩.

(3) حاج موسى، سابق ص ٣٤٦.

للناخبين المسجلين بالخارج[١].

نتائج الانتخابات

أجري الاقتراع في دوائر الانتخاب غير المباشر لمجلس النواب في مرحلتيه في الفترة من ٢ إلى ٢٥ نوفمبر وفي دوائر الانتخاب المباشر من ١٥ إلى ٢٥ نوفمبر، وفي دوائر الخريجين من ٢٦ نوفمبر إلى ٥ ديسمبر ١٩٥٣م. أما الاقتراع لمجلس الشيوخ فقد أجري في الفترة من ٢٦ نوفمبر إلى ٥ ديسمبر ١٩٥٣م.

صوت في دوائر الخريجين ١٨٤٩ خريجا من الخريجين المسجلين (٢٢٤٧ خريجا).

بدأ فرز الأصوات وإعلان النتائج ابتداء من ٢٨ نوفمبر ١٩٥٣م، وأعلنت النتائج في ١٣ ديسمبر وكانت كالتالي:

بالنسبة لمجلس الشيوخ اكتسح الحزب الوطني الاتحادي انتخابات مجلس الشيوخ اكتساحا حيث فاز بـ٢٢ مقعدا، وحصل حزب الأمة على ٣ مقاعد فقط، وحصل حزب الأحرار الجنوبي على ٣ مقاعد، والمستقلون مقعدين[٢].

وبالنسبة لمجلس النواب كانت النتيجة بالنسبة للدوائر المباشرة وغير المباشرة والخريجين كالتالي:

الحزب الوطني الاتحادي	٥١ مقعدا
حزب الأمة	٢٢ مقعدا
حزب الأحرار الجنوبي	١٠ مقاعد
الحزب الجمهوري الاشتراكي	٣ مقاعد
مستقلون شماليون	٤ مقاعد
مستقلون جنوبيون	٤ مقاعد
تحالف الجنوب السياسي	مقعدين اثنين
الجبهة المعادية للاستعمار	مقعداً واحداً[٣]

(1) حاج موسى، سابق ص ٥٨.

(2) حاج موسى، سابق، ص ٣٣٣.

(3) أبو شوك وعبد السلام، سابق ص ٥٦-٥٧ ولكن في هامش ٦٥ شرحا أن تقرير لجنة الانتخابات أورد عدد الفائزين للاتحادي عن الدوائر الجغرافية ٤٣ وثلاثة من دوائر الخريجين، ولكن هناك=

ومن مفارقات هذه النتيجة أنه في الدوائر الجغرافية نال الوطني الاتحادي ٤٣ مقعدا بينما صوت له ٢٢٩,٢٢١ ناخبا، ونال حزب الأمة ٢١ مقعدا بينما صوت له ١٩٠,٨٢٢ ناخبا[١]. ويعلق أبو شوك وعبد السلام قائلين: إن توزيع الدوائر الجغرافية لمجلس النواب لم يكن متناسقا مع عدد المرشحين والناخبين الذين أدلوا بأصواتهم.. فإذا وزعت هذه المقاعد حسب النسبة الصوتية لكان من المفترض أن يحصل حزب الأمة على ٣٠ مقعدا والوطني الاتحادي على ٣٩ مقعدا، ويبدو أن لجنة الانتخابات المختلطة قد فطنت لهذه المشكلة وأوصت في تقريرها الختامي بضرورة إعادة توزيعها تناغماً مع الكثافة السكانية والنمو الاقتصادي ودرجة الوعي التعليمي المكتسب[٢].

لقد كان وقع الهزيمة قويا على حزب الأمة الذي اشتكى من التدخل المصري السافر لصالح الحزب الوطني الاتحادي، خرقا لاتفاقية الجنتلمان، وعقد الحزب مؤتمراً استثنائياً للجانه الفرعية ونوابه في ١٩٥٣/١٢/١٢م لمناقشة نتائج الانتخابات وتحديد سياسة الحزب في المرحلة المقبلة، وفي النهاية تقرر أن يقبل الحزب النتيجة ويمضي لصالح حشد الجماهير لشعار الاستقلال[٣].

كانت مصر قد التزمت بموجب اتفاقية الجنتلمان التي أبرمتها مع حزب الأمة بالحياد في المعركة الانتخابية، على أنه إذا استقل السودان فسوف يقيم السودان

=أربعة مرشحين انضما للاتحادي قبل إعلان النتائج فصار العدد ٥١ وفي الحقيقة فجمع هذه الأعداد ٤٣+٤+٣ يساوي ٥٠!! كذلك أورد تيم نبلوك عدد نواب الاتحادي ٤٦ في الدوائر الجغرافية نقلا عن التقرير الختامي لانتخابات ١٩٥٣م صراع السلطة والثروة في السودان ص ١٩٢) وبالرجوع للفائزين في دائرة الخريجين الخمسة نجدهم: مبارك بابكر زورق، ومحمد أحمد محجوب، وخضر حمد، وحسن الطاهر زروق، وإبراهيم المفتي (طه، سابق ص ٦٥١) وتصنيفهم في قائمة البرلمان التي أوردها تيم نبلوك كالتالي: زروق رقم ٧٥(اتحادي)، والمحجوب (مستقل)، وحمد رقم ٥١ (اتحادي) وحسن الطاهر رقم ٣٨ (الجبهة المعادية للاستعمار) والمفتي رقم ٤٢ (اتحادي) الصفحات ٧٦-٧٨ أي أن عدد الخريجين الاتحاديين يساوي ٤.

(1) فيصل علي طه، سابق ص ٦٦٠. ويورد في الهامش رقم ٣٣ (ص٦٦٢) أن هذه الأرقام لا تشمل نتائج التصويت في الدائرة ٧٧ المسيرية الزرق والتي كسبها حزب الأمة حيث نال مرشحه ٥٥٤٦ صوتا ونال المرشح المنافس ٩١١ صوتا.

(2) أبو شوك وعبد السلام ص ٦٥.

(3) انظر التفاصيل في طه، مرجع سابق.

علاقة خاصة مع مصر[(١)].

ولكن التدخل المصري كشف عندما وقع اختلاف في الحزب الوطني الاتحادي وفي المحكمة اعترف خلف الله الحاج خالد وقد كان أمين مال الحزب بالعون المالي المصري للحزب. يقول د. فيصل عبد الرحمن علي طه: «لم تثبت مسألة الدعم المالي الذي قدمته الحكومة المصرية للحزب الوطني الاتحادي إبان انتخابات عام ١٩٥٣م وبعدها إلا في عام ١٩٥٥م في عهد وزارة إسماعيل الأزهري الانتقالية. ففي يونيو من ذلك العام رفعت حكومة السودان دعوى جنائية ضد محمد مكي محمد صاحب ورئيس تحرير صحيفة «الناس» بتهمة إثارة الكراهية ضد الحكومة تحت المادة ١٥٠ من قانون العقوبات وكانت «الناس» قد نشرت مقالات اتهمت فيها حكومة أزهري بالفساد.. وفي المحكمة جرى مثول وزيرين سابقين في حكومة إسماعيل الأزهري هما خلف الله خالد وميرغني حمزة كشاهدي دفاع. ذكر خلف الله خالد إن أموال الحزب الوطني الاتحادي كانت تأتي من مساهمات الأعضاء ومن الحكومة المصرية. وقال إنه في فترة الانتخابات كان في صندوق الحزب ٩٧٠٠٠ جنيه. تبرع السودانيون بألف ومائتين منها وجاء الباقي من مصر. وأوضح أن الأموال المصرية كان يحملها إلى السودان صلاح سالم أو محمد أو بنار أو الدرديري أحمد إسماعيل أو عبد الفتاح حسن وكانوا يحصلون منه كأمين للصندوق على إيصالات بالمبالغ التي يسلمونها له»[(٢)]. وجاءت الدلائل أيضاً في مذكرات اللواء محمد نجيب الذي انتقد فيها أساليب صلاح سالم بقوله «تصور أنه بالرقص والنقود يمكن أن يكسب السودانيين، وكانت النتيجة أن بعثر النقود وبعثر احترامنا في السودان»[(٣)].

على أية حال، فإن هذا البرلمان المكون من مجلس النواب والشيوخ، والذي كان من المفترض أن يوصل البلاد مرحلة تقرير المصير، هو الذي قرر في نهاية فترته وبدلا عن إجراء استفتاء تقرير المصير، أن يعلن الاستقلال من داخله بالإجماع (في

(1) نص اتفاقية الجنتلمان موجودة في كتاب السودان للسودانيين لعبد الرحمن علي طه وفي كتاب فيصل ابنه الحركة السياسية والصراع المصري البريطاني في السودان فيصل عبد الرحمن علي طه، يذكر فيصل في كتابه ص ٦٤٣ وما بعدها المرات التي اشتكى فيها حزب الأمة من تدخل مصر السافر لدعم الحزب الوطني الاتحادي ورفع شكوى للجنة الانتخابات ردتها لعدم وجود أدلة.

(2) فيصل، سابق ص ٦٥٥-٦٥٦.

(3) نفسه ص ٦٥٧.

١٩ ديسمبر ١٩٥٥م) وذلك بعد أن انحاز الحزب الوطني الاتحادي الداعي لوحدة وادي النيل لفكرة الاستقلال التي كان يقودها حزب الأمة.

كان من المفترض أن ينتهي أمد البرلمان بعد الاستقلال بحوالي عام وفقا للأحكام الانتقالية التي تضمنها دستور سنة ١٩٥٦م، وقد مد عمره لمدة عام آخر وفقا للمادة ١١١ من الدستور، وانتهت أعماله في آخر يونيو ١٩٥٧م، وكان من المفروض أن تجرى الانتخابات العامة خلال شهرين أي في موعد أقصاه ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٧م، ولكن ولأنها تتخلل موسم الخريف تدخل مجلس السيادة مستعملا صلاحياته الدستورية وأجل الانتخابات العامة حتى بعد نهاية موسم الأمطار في فبراير ١٩٥٨م، وذلك أخذا بتوصية لجنة الانتخابات الدولية التي أشرفت على انتخابات ١٩٥٣م والتي قالت إن أنسب وقت للانتخابات العامة هو شهرا يناير وفبراير من كل عام حيث تتوقف الأمطار كلية في هذين الشهرين فقط وتكون الطرق صالحة للمواصلات[١].

---

(1) حاج موسى – سابق ص ٣٥١.

انتخابات فبراير ١٩٥٨م

أجريت هذه الانتخابات في ظل حكومة ائتلافية بين الأمة وحزب الشعب الديمقراطي بقيادة السيد عبد الله خليل، واستندت هذه الانتخابات على أحكام الدستور المؤقت لسنة ١٩٥٦م، وقانون الانتخابات الصادر في يونيو ١٩٥٧م، وقواعد لجنة الانتخابات الصادرة في سبتمبر ١٩٥٧م. وطبقا لهذه الأحكام يظل البرلمان من قسمين: مجلس شيوخ ومجلس نواب، كما تظل عمر الأهلية للناخبين في مجلس الشيوخ ٢٥ عاما وفي مجلس النواب ٢١ عاما. ولكن تم تطوير النظام السابق كالتالي:

- أخذ بمبدأ الاقتراع العام دون التقيد بشروط الكفاءة المنصوص عليها سابقا في ناخبي مجلس الشيوخ.
- طبق نظام الانتخاب المباشر في جميع دوائر مجلس البرلمان (الشيوخ والنواب) بدون وساطة أي إلغاء الدوائر غير المباشرة المتبعة في مجلس النواب في انتخابات ١٩٥٣ و١٩٤٨م.
- ألغيت دوائر الخريجين وتم الأخذ بنظام الصوت الواحد للفرد الواحد[(١)].
- إلغاء فكرة التفرقة في تقسيم الدوائر بين الريف والحضر.

يقول في ذلك الأستاذ محجوب محمد صالح: «بعد الاستقلال، جاءت حكومة ترفض مبدأ الانحياز للمدينة وطرحت مبدأ الصوت الواحد للفرد الواحد، وأن الدوائر تقسم فقط على أساس الثقل السكاني وهي القاعدة المعمول بها الآن[(٢)]». حيث أنه وفي قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨م لم يعمل بمبدأ دوائر الخريجين، واعتبر الثقل السكاني هو المحدد الوحيد كما سنرى.

(1) انظر حاج موسى - السابق الصفحتان ٣٥٢ و٣٥٣ ويعلق على إلغاء دوائر الخريجين الأستاذ محجوب محمد صالح قائلا: أن مفهوم دوائر الخريجين عادة ما يأتي لدى الحكومات الانتقالية بعد الانتفاضات ولكن في الظروف العادية فإن الأحزاب الكبيرة تلغيه. محجوب، سابق.

(2) محجوب - سابق.

تقسيم الدوائر

كانت لجنة الانتخابات الدولية في تقريرها قد أشارت إلى أن الدوائر الإقليمية تختلف في عدد سكانها اختلافا كبيرا، فبعضها يبلغ عدد سكانها أربعة أمثال سكان البعض الآخر موصية بتعديل ذلك، وبإتباع هذه التوصية تضاعف عدد الدوائر في بعض المديريات بينما بقيت دوائر الخرطوم كما هي[١]. حدد قانون الانتخابات لسنة ١٩٥٧ معيارا كميا لتقسيم الدوائر الجغرافية لمجلس النواب فيكون متوسط سكان الدائرة الجغرافية ٦٠ ألف نسمة، ويتراوح حدها الأدنى وسقفها الأعلى بين خمسين وسبعين ألف نسمة. وفي ضوء الإحصاء السكاني لعام ١٩٥٦م حيث بلغ عدد السكان ١٠،٢٧٥،٦٥٥ نسمة تم تقسيم القطر إلى ١٧٣ دائرة جغرافية (بدلا عن ٩٢ دائرة أي بزيادة ٨٨٪)، وكان توزيعها كالتالي: بحر الغزال ١٦ دائرة (بزيادة ١٢٨٪ عن انتخابات ١٩٥٣م)- النيل الأزرق ٣٥ (بزيادة ٩٤٪)- دارفور ٢٢ (بزيادة ١٠٠٪)- الاستوائية ١٥ (١١٤٪ زيادة)- كسلا ١٦ (١٠٠٪ زيادة)- الخرطوم ٩ (بدون زيادة)- كردفان ٢٩ (بزيادة ٢٩٪)- الشمالية ١٦ (بزيادة ١٢٨٪)- أعالي النيل ١٥ (بزيادة ٨٧٪)[٢].

بينما بقيت دوائر مجلس الشيوخ كما هي ثلاثين وبنفس التقسيم القديم بين المديريات التسع.

الحكومة التي كانت مسؤولة من هذه القرارات كانت حكومة ائتلافية بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي. وقد رأى كثير من الباحثين أن هذه القرارات التي اتخذت باتجاه العدالة كانت نوعا من التدخل لصالح حزب الأمة تحديدا[٣]. ولكن في حقيقة الأمر فإن ذلك التدخل كان تطبيقا لتوصية لجنة

(1) يذكر حاج موسى هذه التوصية باعتبارها كانت في مصلحة حزب الأمة الذي استفاد منها كحزب حاكم، بينما يذكرها محجوب محمد صالح باعتبارها تعديلا لفكرة استعمارية نشأت منذ أول انتخابات للجمعية التشريعية كانحياز لمناطق الوعي يتناقض مع فكرة الصوت الواحد للفرد الواحد. أنظر حاج موسى ص ٣٥٥.

(2) أبو شوك وعبد السلام ص ٨١-٨٢.

(3) انظر مثلا تيم نبلوك، مرجع سابق، وMarc Gustafson حيث يقول الأخير إن حزب الأمة تدخل في ترسيم الدوائر لصالحه وكذلك كل من ويلز والبطحاني وودورد في بحثهم (التعلم من التجربة)، سابق.

الانتخابات الدولية سنة ١٩٥٣م والتي أوصت بإصلاح النظام الذي اتبع في الماضي بالانحياز لصالح المدن على حساب الريف. وأية نظرة للزيادات في الأقاليم المختلفة تؤكد أنها ليست لمصلحة حزب الأمة تحديدا بل النسب الأعلى للزيادة كانت في الجنوب الذي ظلم بشكل أكبر نتيجة للمعايير المتخذة في السابق لتحديد التمثيل النيابي (درجة الوعي مقاسة بعدد المدارس الأولية ودرجة التنمية مقاسة بالدخل الضريبي)، فالإجراءات التي اتبعت كانت لرفع مظالم سابقة، والصحيح هنا أن تلك المظالم كانت قد وقعت على حزب الأمة بشكل أكبر من غيره بدليل ما ذكرنا من الفرق بين حجم المصوتين له وحجم تمثيله النيابي.

لجنة الانتخابات

قام مجلس السيادة وفقا للدستور بتكوين لجنة الانتخابات من ثلاثة أعضاء: رئيسها حسن علي عبد الله وكان سكرتير لجنة الانتخابات البرلمانية لسنة ١٩٥٣، وعضوية القاضي محمد يوسف مضوي، وإندريا قوري، وسكرتارية عبد الماجد عوض الكريم[(١)].

قامت هذه اللجنة بالعديد من الإجراءات الانتخابية حيث قامت بوضع القواعد العامة للانتخابات وفصلتها في شكل نظم خاصة بإجراءات التسجيل والتصويت وفرز الأصوات وإعلان النتيجة، وعقدت عددا من الدورات التدريبية والمؤتمرات لضباط التسجيل والانتخابات واللجان التابعة لهم في كل المديريات[(٢)].

استمر تسجيل الناخبين للفترة ١٥ من /٩-١٩٥٧/١١/١٥م.

وإعداد قوائم الناخبين حتى ١١/٢٢ حيث تم نشرها المبدئي.

الإضافة والطعون في القوائم حتى ١١/٢٧.

والطعون القضائية ضد قرارات لجنة الانتخابات من ١١/٢٨ وحتى ١٢/١٧.

ونشر قوائم الناخبين النهائية في ١٩٥٨/١/٢١م.

تقديم أسماء المرشحين في الفترة من ١/٢٦ وحتى ٥٨/٢/٣.

الطعون القضائية في المرشحين من ٢/٤ وحتى ٢/١١.

نشر قوائم المرشحين النهائية في ٢/١٢.

الاقتراع في الفترة من ٢/٢٧- ١٩٥٨/٣/٨.

---

(1) أبو شوك وعبد السلام سابق ص ٨١.

(2) نفسه ص ٨٤.

فرز أصوات مجلس النواب في الفترة من ١٠-٣/١١.

وفرز أصوات مجلس الشيوخ في ١٩٥٨/٣/١٣م[1]

وقد اهتمت لجنة الانتخابات اهتماما بالغا بالدعاية والإعلام لإرشاد المواطنين لطريقة التصويت، وجلبت لذلك فيلمين باللغة العربية والإنجليزية ليبين أحدهما طريقة التصويت بورقة الاقتراع والثاني بالبطاقة، وطاف مندوبو اللجنة بهما معظم أنحاء السودان لعرضهما على المواطنين، كما استفادت اللجنة من الإذاعة والصحافة المحلية لتوجيه أكبر حملة توعية ممكنة للانتخابات[2].

مجلس الشيوخ

سجل للانتخاب في هذا المجلس ١،١٠٤،٩٧٩ ناخبا (٢٥ سنة فما فوق) أي حوالي ١٠٪ من مجموع السكان، وقد أدلى بصوته منهم ٧٤٢،٢٦٥ ناخبا أي أن نسبة التصويت كانت ٦٧٪ من التسجيل. وتفاصيل ذلك كالتالي[3]:

جدول رقم (٣) التسجيل لانتخابات مجلس الشيوخ ١٩٥٨م

المديرية	الدوائر	المرشحون	الناخبون	المصوتون	نسبتهم٪
بحر الغزال	٣	١٤	١١٦،٢٧٥	٥٤،٩٠٤	٪٤٧
النيل الأزرق	٥	٢٤	٢٥٥،٠١٢	٢١٨،٨٤٩	٪٨٦
دارفور	٤	١٨	١٢٣،٨١٢	٦٥،٧٦٨	٪٥٣
الاستوائية	٢	٩	١٠٧،٤٥٤	٦٤،٢٤٦	٪٦٠
كسلا	٣	٢٤	٨٨،٨٤٤	٥٥،٥٣٧	٪٦٣
الخرطوم	٢	١١	٦٠،٩٨١	٥٠،٨٣٢	٪٨٣
كردفان	٥	٢٣	١٨٦،٨٧٥	١٢٥،٣٣٣	٪٨٧
الشمالية	٣	١٣	٧٩،٥٦٢	٧٠،٦٩٣	٪٨٩
أعالي النيل	٣	١٠	٨٦،٢٠٠	٣٦،١٠٣	٪٤٢
المجموع	٣٠	١٤٧	١،١٠٤،٩٧٩	٧٤٢،٢٦٥	٪٦٧

(1) أبو شوك وعبد السلام، سابق.

(2) انظر حاج موسى- سابق ص ٣٦١.

(3) نفسه ص ٩٩ وحاج موسى ص ٣٥٨- ولكن أبو شوك وعبد السلام يوردان عنوان الجدول خطأ على أنه دوائر الخريجين.

مجلس النواب

بالنسبة لمجلس النواب كان هناك ٢،٠٥٥،١٣١ ناخبا أهلا للتصويت في مجلس النواب (أي ٢١ عاما فما فوق) بنسبة ٢٠٪ من السكان، سجل منهم ١،٥٨٢،٩٠٩ ناخبا بنسبة ٧٧٪ من الذين هم أهل للتسجيل، وقد اعتبرت نسبة عالية بالنسبة لظروف السودان، وجاء في تقرير لجنة الانتخابات تفسير لانخفاض نسبة التسجيل في بعض المديريات كالتالي: الاستوائية يرجع الانخفاض لهجرة البعض لخارج البلاد حينها، وفي كسلا يعود لهجرة بعض القبائل لإرتريا نسبة للجفاف الذي أصاب مناطقهم في ذلك الوقت من السنة، وفي دارفور يرجع الانخفاض لعدم استطاعة ضباط التسجيل الوصول لبعض المناطق الجبلية لوعورة الطرق[١].

وكانت نسبة التسجيل والتصويت في مناطق السودان المختلفة كالتالي:

جدول رقم (٤) التسجيل والاقتراع لمجلس النواب[٢] ١٩٥٨م

المديرية	الذين يحق لهم التصويت	الناخبون المسجلون	نسبة التسجيل	المقترعون	نسبة الاقتراع للتسجيل
بحر الغزال	١٩٨,١٩٢	١٦٤,٩٦٢	٪٨٣	٧٧,١٩٣	٪٤٧
النيل الأزرق	٤١٣,٩٩٦	٣٦١,٠٢٥	٪٨٧	٣١٥,٥٩٧	٪٨٧
دارفور	٢٦٦,٢٨٠	١٦١,٣٧٩	٪٦٧	٩٤,٥٩٩	٪٥٩
الاستوائية	١٨٢,٧٨٦	١٤٦,٤٠٢	٪٨٠	٨٥,٩٠٨	٪٦١
كسلا	١٨٨,٢٢٦	١٣٠,٣٣٥	٪٦٩	٩١,٨٤٢	٪٧٠
الخرطوم	١٠١,٠٢٨	٩٥,٨٧٦	٪٩٥	٨٢,٥٩٨	٪٨٦
كردفان	٣٥٢,٤٩٦	٢٧٣,٩٠٤	٪٧٨	١٨٨,٠٩٣	٪٦٩
الشمالية	١٧٤,١٩٢	١٠٨,٥٤٢	٪٦٢	٩٧,٥٤٣	٪٩٠
أعالي النيل	١٧٧,٩٣٥	١٤٠,٤٨٤	٪٧٩	٥٣,٩٩٢	٪٣٨
كل القطر	٢,٠٥٥,١٣١	١,٥٨٢,٩٠٩	٪٧٧	١,٠٨٧,٣٦٥	٪٦٩

(1) حاج موسى، سابق ص ٣٦٠.

(2) حاج موسى، سابق ص ٣٦٢.

نتائج الانتخابات

كانت نتيجة الانتخابات لمجلس النواب كالتالي:

حزب الأمة	٦٣ مقعدا
حزب الشعب الديمقراطي	٢٦ مقعدا
الوطني الاتحادي	٤٤ مقعدا
حزب الأحرار الجنوبي	٤٠ مقعدا

يقول الدكتور حاج موسى: والجدير بالذكر أن جميع مرشحي الحكومة في دوائر العاصمة المثلثة قد سقطوا في الانتخابات ولم يفز أي منهم ومن بينهم وزير الداخلية الذي رشح نفسه في دائرة الخرطوم بحري حيث يقيم فسقط في عقر داره، مما يدل على نزاهة هذه الانتخابات، كذلك كانت نتيجة الانتخابات مفاجئة للمعارضة ومع أن المعارضة كانت تقدر نجاحها بأكثر من مائة مقعد فإنها لم تفز بخمسين مقعدا، ومع ذلك لم تبد أي اعتراض أو شك[1].

تكونت إثر تلك الانتخابات حكومة ائتلاف الأمة- الشعب مرة أخرى برئاسة السيد عبد الله خليل، والتي واجهت العديد من المشاكل تسبب في بعضها عدم الانسجام بين طرفي الائتلاف وعدم المقدرة على تسيير دفة الحكم في ظل ائتلاف هش وعاجز. وكذلك الأزمة الاقتصادية التي أعقبت حالة من الرفاهية. وطرحت فكرة الحكومة القومية خاصة من قبل السيد الصديق عبد الرحمن المهدي رئيس حزب الأمة، وجرى خلاف داخل حزب الأمة حول الائتلاف الأجدى، حسمه في النهاية رئيس الوزراء بتسليم السلطة لقيادة الجيش في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م، فرزحت البلاد تحت نير الحكم العسكري، وكانت أهم تجربة انتخابية خلاله هي انتخابات المجلس المركزي.

وقبل تناول هذه الانتخابات، ينبغي توضيح أمرين حول الملابسات السياسية التي أدت لذلك. الأول أن رئيس حزب الأمة كان قد تفاوض واتفق مع الحزب الوطني الاتحادي على ائتلاف بديل يقوم بين الأمة والوطني الاتحادي وجمعت توقيعات من نواب الحزب لإسقاط الائتلاف مع حزب الشعب الديمقراطي عندما يجتمع البرلمان في ١٩٥٨/١١/١٧م وهو أمر كان مرفوضا من قبل رئيس الوزراء. أما الأمر

(1) السابق- ص ٣٦٢- ٣٦٣.

الثاني فمتعلق بمخاوف لرئيس الوزراء حول الملف المصري، حيث أثيرت المخاوف حول التدخل المصري في السودان بموجب خطاب أرسله السفير السوداني بمصر السيد يوسف التني للحكومة السودانية مما جعل رئيس الوزراء (عبد الله خليل) يقترح لمجلس إدارة حزب الأمة أن أفضل وسيلة لحماية مصالح البلاد هي تسليم الحكم للقوات المسلحة. ولكن مجلس الإدارة الذي ناقش هذا الاقتراح رفضه بأغلبية ١٣شخصا لنفرين واعتبره خطأ وخطرا على البلاد. بل هناك دلائل أن المخاوف من مسألة تآمر مصري لم تكن واردة وقد وثق السيد عبد الفتاح المغربي تطورا ايجابيا للغاية في العلاقة بين حزب الأمة ومصر آنذاك. التفسير الوحيد المعقول لإجراء تسليم السلطة للجيش متعلق بصراع السلطة لأن الائتلاف الجديد من شروطه ولاية السيد إسماعيل أزهري لرئاسة الوزراء على أن تكون رئاسة الجمهورية بعد كتابة الدستور لحزب الأمة. وبذلك نجد أن دفاتر المؤرخين حملت حزب الأمة المسئولية عن انقلاب كان ضده هو في المقام الأول، وقد كانت غالبية أعضاء مجلس إدارته الساحقة معارضة له كفكرة، كما قاد رئيسه معارضته منذ اليوم الأول وجمع أطراف الشعب السوداني في الوقوف الصلب بوجهه.

انتخابات المجلس المركزي ١٩٦٣

استولى الفريق إبراهيم عبود على السلطة وأذاع البيان الأول وفيه أوامر نفذت فورا وهي: حل جميع الأحزاب السياسية- منع التجمعات والمواكب والمظاهرات في كل مديريات السودان- ووقف الصحف حتى صدور أمر آخر من وزير الداخلية. كما صدرت أوامر دستورية هي:

١- قيام مجلس أعلى للقوات المسلحة.

٢- إعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء السودان بموجب المادة الثانية من قانون دفاع السودان.

٣- وقف العمل بالدستور المؤقت وحل البرلمان ابتداء من ١٧/١١/١٩٥٨م.

تكون المجلس الأعلى الأول للقوات المسلحة وقد ركز في يد قائد الانقلاب السلطات الآتية:

أ- السلطة الدستورية العليا في السودان.

ب- جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ت- القيادة العليا للقوات المسلحة.

وفي ٣/١٢/١٩٥٨م أصدر مجلس الوزراء قرارا بتعطيل النقابات والاتحادات.

وفي أول مؤتمر صحفي لوزير الداخلية وهو ثاني مؤتمر صحفي عقد بعد السماح للصحف بالصدور أعلن عن أنه لن يتوانى عن قفل أي جريدة ومحاكمة محرريها إذا أثارت الشكوك حول أهداف الحكومة ومراميها (الرأي العام في ١٢/١٢/١٩٥٨م)، وصدر بيان يوضح ما يجوز نشره وما لا يجوز!.

المجلس الثاني للقوات المسلحة: بعد قيام ما سمي بالحركة التصحيحية في ٢ و٤ مارس ١٩٥٩م صدر الأمر الدستوري رقم (٥) الذي ركز في أيدي الفريق عبود السلطات الآتية:

١- تعيين أي عضو في المجلس الأعلى وإقالته.

٢- تعيين الوزراء وإقالتهم.

٣- نقض أي قرار للمجلس الأعلى.

٤- نقض أي قرار لمجلس الوزراء.

واجه الانقلاب صراعا عنيفا داخل القوات المسلحة، ومعارضة مدنية شرسة ويقظة، ففكر قادة الانقلاب بتكوين مؤسسات شبه تمثيلية لإيهام الشعب بأنهم يعملون على إعادة الديمقراطية. ولدى الاحتفال بمرور عام على الانقلاب (١٩٥٩/١١/١٧م) أعلن الفريق إبراهيم عبود عن تكوين «لجنة ذات اختصاصات غير محدودة برئاسة السيد رئيس القضاء لتقديم توصيات عن أمثل الطرق التي تكفل اشتراك المواطنين في أداة الحكم وتحقيق مساهمتهم الفعالة في تطوير شئونهم بأنفسهم توطئة للوصول في النهاية إلى الوضع الدستوري الذي يلائم طبيعة البيئة السودانية ويجنبها سوءات النظم المستوردة»[١].

قدمت اللجنة توصيات صدر بموجبها قانون إدارة المديريات لسنة ١٩٦٠م والذي أنشئ بمقتضاه نظام مجالس المديريات، فيكون لكل مديرية مجلس مكون من ثلاث فئات: أعضاء منتخبون، وأعضاء تختارهم المجالس المحلية، وأعضاء معينون. ويرأسه ممثل الحكومة المركزية الذي يصدر قرار تعيينه من المجلس الأعلى للقوات المسلحة. ويكون في ذات الوقت الحاكم العسكري للمديرية ومن كبار ضباط الجيش[٢].

وفي ١٩٦١/١٢/١٨م صدر قرار من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتكوين لجنة التطورات الدستورية برئاسة السيد محمد أحمد أبو رنات وذلك لدراسة إدخال نظام الانتخاب النسبي في تكوين مجالس الحكومة المحلية، والتوصية بشأن تكوين مجلس مركزي كهيئة تشريعية. بدأت اللجنة أعمالها في ١٩٦٢/١/٦م ثم تقدمت بتقريرها المختص بإقامة المجلس المركزي، وتعديل قانون الحكومة المحلية لسنة ١٩٥١م. وصدر بناء على ذلك التقرير قانون المجلس المركزي لسنة ١٩٦٢م. وبناء على القانون الجديد تم تكوين مجلس أعضاؤه كالتالي:

- الوزراء.
- ٥٤ عضوا تنتخبهم مجالس المديريات.
- ١٨ عضوا يعينهم رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

(1) حاج موسى- سابق ص ٢٢٢.

(2) نفسه ص ٢٢٣.

ومن بين الـ٥٤ عضوا المنتخبين بواسطة مجالس المديريات نجد أن ٢٣ عضواً فقط هم الذين اكتسبوا عضوية المجلس المركزي عن طريق الانتخاب، أي أن عضويتهم في المجالس المحلية البلدية والريفية كانت أساسا بالانتخاب ثم انتخبوا بواسطة مُجالسهم المحلية لعضوية المجلس المركزي. أما الـ٣١ الآخرين كانت عضويتهم في المجالس المحلية بالتعيين ثم انتخبوا للمجلس المركزي.

عندما أعلن الحكم القائم اتجاهه لإقامة نظام المجلس المركزي وانتخابات المجالس المحلية استطاع قادة المعارضة أن يتفقوا على المقاطعة (ما عدا الحزب الشيوعي الذي قبل خوض تلك الانتخابات). وكتب الإمام الهادي مذكرة قدمها للحكم العسكري نيابة عن الجبهة الوطنية التي قادت معارضة ذلك النظام.

فهي انتخابات جرت في ظل تكبيل للقيود، وفي محاولة يائسة من نظام عسكري لاكتساب شرعية انتخابية زائفة. وقد واصل الشعب السوداني بمختلف فصائله السياسية والنقابية وقطاعاته الجماهيرية في معارضة النظام حتى تحققت الانتفاضة الشعبية والتي كانت تتويجا لنضال امتد منذ يوم الانقلاب الأول إذ تكونت الجبهة القومية المتحدة بقيادة السيد الصديق المهدي رئيس حزب الأمة وقدمت عددا من المذكرات التي وقع عليها قادة البلاد وزعمائها، ثم ما جرى من اعتقال للساسة في جميع الأحزاب، وما أسفر عن البطش من إجراءات تسلطية أدت لنشوب الحرب في الجنوب وتعامل السلطات معها بشكل قمعي رفضته القوى السياسية وتحركت ضده الأحزاب والنقابات وحمل الراية طلبة جامعة الخرطوم بتنفيذ ندوات حول مسألة جنوب السودان، ثم ما كان من أمر ندوة الأربعاء ٢١ أكتوبر ١٩٦٤م والتي فضتها الشرطة بالقوة وقتلت أحمد قرشي طه وزميله، وهي الحادثة التي شكلت شرارة الثورة. حينها كتب حزب الأمة خطابا للفريق عبود يدين التصرفات ويطالب بعودة الديمقراطية وعودة الجيش لثكناته، وقع عليه الإمام الهادي. وفي الخرطوم وانطلاقا من نقابة الأساتذة تحالفت هيئات نقابية وسيرت موكبا بقيادة القضاة تطالب بالتحقيق في الحادث. ولكن تعدت الشرطة لمنع الموكب وقاد ذلك لصدام أدى لإعلان قيادة الموكب الإضراب العام، وكان الشارع منذ تشييع جنازة احمد القرشي طه في حالة فوران. نتيجة لهذه التطورات أعلن عبود حل كافة أجهزة حكمه مما زاد زخم المظاهرات ووسع قاعدة الإضراب العام. وفي هذه الأثناء تكون مركزان: مركز في بيت المهدي بأمد رمان تجمعت فيه القوى السياسية باسم الجبهة القومية المتحدة. ومركز في نادي الأساتذة في الخرطوم تجمعت فيه جبهة

الهيئات. وعمل المركزان على التعبئة ضد النظام.. وبعد ثلاثة أيام من حالة الفوران أرسل الفريق عبود للسيد الصادق في بيت المهدي وفدا من اللواء الطاهر عبد الرحمن المقبول وعوض عبد الرحمن صغيرون و(خلفيتهما الأسرية أنصارية) وذلك لفتح حوار حول المستقبل. طلب السيد الصادق المهدي أن يشمل الحوار جبهة الهيئات وقد كانت فكرتهما إبعادهما. فتحولت قيادة جبهة الهيئات لبيت المهدي منضمة للجبهة القومية المتحدة التي انخرطت فيها الأحزاب المعارضة للنظام، وهناك اقترح السيد الصادق المهدي على الجبهتين ميثاقا لثورة أكتوبر كتب مسودته، وبناءً عليه تكون وفد التفاوض من السادة: بابكر عوض الله، ومبارك زروق، وحسن الترابي، وأحمد سليمان، وأحمد السيد حمد، والصادق المهدي، وقاموا بالتفاوض مع قيادة القوات المسلحة لحين وضع ترتيبات تصفية الحكم العسكري والتحول الديمقراطي وكان السيد الصادق المهدي المفاوض باسم المجموعة مع مشاركة الآخرين.

تم الاتفاق على تكوين حكومة انتقالية تجري انتخابات عامة حرة لتسلم السلطة للحكومة المدنية المنتخبة، وتم الاتفاق بداية على أن يتولى عبود رئاسة الدولة في الفترة الانتقالية بصلاحيات مجلس السيادة في الدستور المؤقت لعام ١٩٥٦ المعدل، ولكن عندما اتضح عمليا إن استمراره مع وجود حكومة ثورية غير ممكن عرض عليه بواسطة اللواء أحمد عبد الوهاب تقاعدا مشرفا على أن يحل محله مجلس سيادة قومي فوافق. وكان الإشراف على الجيش حسب الدستور المؤقت من مسئولية الحكومة المدنية[(١)].

(١) إفادة السيد الصادق المهدي حول وضع الجيش إبان الحكومة الانتقالية.

انتخابات ١٩٦٥م

مباشرة بعد نجاح الثورة وحل المجلس الأعلى للقوات المسلحة في صبيحة الثلاثاء ١٩٦٤/١٠/٢٧م تم تكوين وزارة برئاسة السيد سر الختم الخليفة في صبيحة الجمعة ١٩٦٤/١٠/٣٠م، ومجلس للسيادة رئاسته دورية وأعضاؤه السادة: د عبد الحليم محمد، د. التجاني الماحي، د. مبارك الفاضل شداد، إبراهيم يوسف سليمان، ولويجي أدوك[١]. على أن تجرى انتخابات عامة حرة في مارس ١٩٦٥م تسلم عبرها السلطة للشعب.

كانت الثنائية التي ظهرت عشية ثورة أكتوبر بين الجبهة القومية المتحدة من جهة وجبهة الهيئات من جهة أخرى قد أطلت برأسها من جديد وبعد أن كانت الأخيرة قد رضيت في اللحظات الأخيرة السير في ركاب الأولى بعد أن اتضح أن الحكم العسكري لم يكن يعترف إلا بها.

تم تكوين الوزارة بشكل مختل من ناحية عدله في تمثيل الأحزاب، فقد كان اليسار ممثلا بأكبر من حجمه لتقديمه لمرشحين عن الهيئات كانوا في غالبهم من نصرائه، وكان اتجاههم تأخير الانتخابات عن موعدها ومد فترة الحكومة الانتقالية، محتجين بأن تردي الأوضاع الاقتصادية، وعدم الاستقرار في الجنوب يحولان دون الالتزام بإجراء الانتخابات كما خطط لها.

يقول عن ذلك السيد أمين التوم في مذكراته: (وقد تجلت أهداف جبهة الهيئات كما وضح للجبهة القومية الموحدة فيما يلي:

(١) احتواء ثورة أكتوبر وحكومة الثورة وتوجيه الحكومة الوجهة السياسية التي ترتضيها هي.

(٢) الاعتراض على عودة الأحزاب السياسية التقليدية الكبرى وغيرها والاكتفاء بجبهة الهيئات ممثلة لليسار. و(٣) تأجيل الانتخابات عن موعدها المقرر — مارس ١٩٦٥م- ثم أخيرا عدم إجراء الانتخابات إطلاقا)[٢].

(1) عبد الباسط صالح سبدرات حكومات السودان ص ٣٤.

(2) أمين التوم ذكريات ومواقف ص ٢٢٥.

هكذا حدث خلاف في الرؤى السياسية داخل البلاد بين أحزاب الأغلبية التي كانت ترى ضرورة قيام الانتخابات العامة في وقتها، وبين قوى اليسار ونقابات العمال والمزارعين والحزب الشيوعي (بالإضافة إلى حزب الشعب الديمقراطي) الذين نادوا بتأجيل الانتخابات بحجة أن الموعد المحدد للانتخابات هو موعد جني محصول القطن، وأن من المصلحة القومية تأجيل الانتخابات حتى يستتب الأمن في الجنوب. كما طالبوا بتخصيص نصف مقاعد البرلمان للعمال والمزارعين، ثم بدأت الجبهة الوطنية للهيئات تتحول إلى تنظيم سياسي لخوض معركة الانتخابات القادمة بشكل يجعل قوى اليسار ممثلة بأكبر من حجمها في الحكومة القادمة مثلما هي في الحكومة الانتقالية.

ولكن حزب الأمة رأى ضرورة الالتزام بالميثاق الوطني الذي وقع عشية الثورة، وأن (المشاكل الكبرى مثل مشكلة الجنوب والموقف المالي وغيرها تحتاج إلى حل عاجل لا يمكن أن يتم على أيدي حكومة غير متجانسة وأن أي تأخير في إجراء الانتخابات في موعدها المحدد سيكون امتدادا لحالة القلق وعدم الاستقرار الراهنة)[1].

وفي ٢ فبراير ١٩٦٥م أجاز مجلس الوزراء أمر تقسيم الدوائر الإقليمية للجمعية التأسيسية لسنة ١٩٦٥م على أن تجري الانتخابات في وقت لا يتعدى ٢١ أبريل سنة ١٩٦٥م، وقرر أنه على مجلس الوزراء إذا اتضح له أن ذلك غير ميسور أن يعلن ذلك ويطلب تجديد تفويضه أو إنهاءه. وفي نفس اليوم أذاع وزير الاستعلامات والعمل بالحكومة الانتقالية (وهو أحد وزراء الجبهة الوطنية للهيئات: السيد خلف الله بابكر من قيادات اليسار البارزين) أذاع نداء قام بموجبه برفع درجة النزاع والاحتكام للشارع، فهاجم الجبهة القومية المتحدة واتهمها بالعمل ضد الثورة. فطالب زعماء الجبهة القومية بإقالته، ثم صعد الموقف حتى المطالبة بإقالة تلك الحكومة غير عادلة التمثيل.

تمكن حزب الأمة من قيادة الرأي العام لتحقيق تجاوب عكس النداء مما جرد الحكومة الانتقالية من الاحترام، وأخذت جماهير الحزب تنظم مسيراتها ومواكبها مظهرة تأييدها لخط الجبهة القومية، ومعارضة لمحاولة اختطاف إرادة الجماهير. وكان أكبرها الموكب الشعبي الذي سيره حزب الأمة من داره بأم درمان إلى رئاسة مجلس الوزراء بالخرطوم مطالبا باستقالة رئيس الوزراء. بعد ذلك اتخذت الجبهة القومية قرارا يقضي القيام بدعوة رئيس الوزراء للاستقالة ووضع الأمر في يد مجلس السيادة لاتخاذ قرار جديد بإنشاء حكومة صالحة

(١) مقابلة مع السيد الصادق المهدي – الرأي العام ٢٧/ ١١/ ١٩٦٤م.

ملتزمة بالميثاق الوطني، فأعدت سكرتارية الجبهة الوطنية الخطاب وأرسلت وفدا لحمله إلى رئيس الوزارة، وفد كان من ضمنه السادة أمين التوم ساتي، ودكتور سيد أحمد عبد الهادي والسيد إبراهيم جبريل[١].

وبعد انتهاء زيارة الملكة إليزابث للسودان في ١٩٦٥/٢/٨م بدأت مفاوضات بين الحكومة وممثلي الجبهة القومية المتحدة الذين اقترحوا في ٢٤ فبراير ١٩٦٥م أن تستقيل الحكومة وتؤلف حكومة جديدة على أساس تمثيل الأحزاب في برلمان سنة ١٩٥٨م السابق، وقد رفض هذا المقترح داخل مجلس الوزراء. ولكن تعنت موقف الوزراء وعزلته من الرأي العام هو الذي أقنع رئيس الوزارة بالاستجابة لمطالب الجبهة القومية فقام بتقديم استقالته لمجلس السيادة.

كان هذا المخرج من تخطيط حزب الأمة إذ لم يكن في ميثاق الثورة احتياط حول العمل في حالة حدوث أزمة كهذه. لذلك ذهب رئيس الحزب السيد الصادق المهدي لرئيس الوزراء السيد سر الختم وعرض عليه خطة أن يستقيل وهذا يقيل تلقائيا وزارته، على أن يعيد مجلس السيادة تعيينه ويكون حكومة موزونة وخالية من الانحراف فوافق، وذهب لمجلس السيادة وكان رئيسه في ذلك الشهر د. التجاني الماحي وعرض عليه الأمر برمته فوافق على الاقتراح كمخرج من الأزمة السياسية. وقد كان.

أقال رئيس مجلس السيادة الوزارة في ١٩٦٥/٢/١٨م ثم أعاد تشكيلها بالاتفاق مع رئيس الوزراء في ١٩٦٥/٢/٢٤م على أساس جديد فيه تمثيل عادل للأحزاب وقامت الحكومة الائتلافية الثانية، وبهذا تم القضاء على نية تأجيل الانتخابات التي جرت في ميعادها. وقد شكلت الوزارة التي أدارت الحكم حتى الانتخابات برئاسة رئيس الوزراء المستقيل (السيد سر الختم الخليفة) وعضوية ثلاثة وزراء من الوطني الاتحادي وثلاثة من حزب الأمة وثلاثة يمثلون المديريات الجنوبية ووزير لجبهة الميثاق الإسلامي وتركت ثلاثة مقاعد لحزب الشعب الديمقراطي ومقعداً للحزب الشيوعي وقد رفضا الاشتراك في الوزارة بداية ثم انضما لها في أول أبريل ١٩٦٥م[٢].

الميثاق الوطني الذي تم توقيعه عشية الثورة ألقى على عاتق الوزارة الانتقالية الإعداد للانتخابات العامة الحرة تشرف عليها لجنة مستقلة لقيام جمعية تأسيسية (الفقرة الثانية من الميثاق الوطني). وحدد الدستور المؤقت المعدل لسنة

(1) أمين، سابق ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

(2) حاج موسى سابق ص ٢٩٧ والهامش في نفس الصفحة.

١٩٦٤م (المادة ٤٣) التالي:

١- تخضع انتخابات الجمعية التأسيسية لرقابة وأوامر وتوجيهات لجنة انتخابات مستقلة يعينها مجلس السيادة بالتشاور مع مجلس الوزراء.

٢- يحدد مجلس الوزراء بقانون سلطات لجنة الانتخابات ومسؤوليتها).

قامت الحكومة الانتقالية الأولى بإصدار قانون انتخابات الجمعية التأسيسية لسنة ١٩٦٥م والصادر في ١٩٦٥/٢/١٤م. وأشرفت الحكومة الانتقالية الثانية على التحضيرات النهائية للانتخابات العامة التي أجريت تحت إشراف لجنة الانتخابات العامة، ثم استقالت في أوائل يونيو ١٩٦٥م عند قيام الجمعية التأسيسية والحكومة المدنية المنتخبة[١].

الجمعية التأسيسية وفقا لقانونها كانت تجربة جديدة في السودان، وقد حدثت فيها التطورات التالية:

- لأول مرة تم إلغاء نظام المجلسين (النواب والشيوخ) وتم الأخذ بنظام المجلس الواحد.[٢]
- ولأول مرة نالت المرأة حق التصويت.
- تم خفض سن الناخب من ٢١ إلى ١٨ عاما.
- تمت إعادة دوائر الخريجين التي ألغيت في انتخابات ١٩٥٨م، وزيادتها فبلغت ١٥ دائرة.
- زاد عدد الدوائر الجغرافية إلى ٢١٨ دائرة.
- تم حصر مهمة الجمعية التأسيسية المنتخبة في وضع الدستور الدائم وإصداره.

لجنة الانتخابات

في ١٩٦٤/١١/١٧م عينت الحكومة الانتقالية لجنة مستقلة للإشراف على الانتخابات (اللجنة العامة للانتخابات) برئاسة القاضي محمد يوسف مضوي وعضوية الإداريين إسماعيل محمد بخيت ومنوه مجوك، وسكرتارية عبد الماجد

(1) نفسه الصفحات ٢٩٩- ٣٠١.

(2) حاج موسى- السابق.

عوض الكريم ومحمد الشيخ جميل نائبا للسكرتير[(١)].

بدأت اللجنة أعمالها في ١٩٦٤/١٢/٢٠م وعقدت سلسلة اجتماعات، لوضع قانون الانتخابات لسنة ١٩٦٥م، واللوائح الإجرائية والتنظيمية المصاحبة له، وتعيين لجان الانتخابات، وعقد المؤتمرات التنويرية، ودورات التدريب للعاملين تحت إشرافها.

تقسيم الدوائر

أعادت اللجنة النظر في توزيع الدوائر الجغرافية وفق الأسس التالية:

- يتم التقسيم على أساس الإقليم الجغرافي بدون اعتبار للانتماءات القبلية.
- لا يشترط تقسيم الدوائر وفق وحدات الإدارة الأهلية أو المجالس المحلية.
- يتراوح النصاب السكاني بين ٥٠ألف و٧٠ألف نسمة لكل دائرة.
- يتم ترسيم الدوائر داخل نطاق المراكز بقدر المستطاع ولا يجوز أن تقسم دائرة بين مديريتين.
- يستحسن أن تكون حدود الدائرة محصورة في جزء متصل من الأرض لا تفصلها عوائق طبيعية باستثناء الجزر الواقعة في النيل وروافده.

وبناء على هذه القواعد أعادت اللجنة تقسيم الدوائر الجغرافية وعرضتها على مجلس الوزراء الذي وافق عليها دون تعديل، وكانت ١٥٨ دائرة منها في الشمال و٦٠ دائرة في الجنوب، وكان توزيعها بالمقارنة مع انتخابات ١٩٥٨ كالتالي[(٢)]:

جدول رقم (٥) تقسيم الدوائر في ١٩٦٥[(٣)]:

المديرية	الدوائر في ١٩٥٨	الدوائر في ١٩٦٥م	نسبة الزيادة
بحر الغزال	١٦	٢٢	38٪
النيل الأزرق	٣٥	٤٥	29٪

(1) أبو شوك وعبد السلام ص ١١٦.

(2) السابق الصفحات ١١٧ - ١١٨.

(3) أبو شوك وعبد السلام، سابق ص ١١٨، مع تعديل الأخطاء في الجدول في عمود نسبة الزيادة، إذ تم حسابها ببرنامج إكسل على الكمبيوتر، الفروقات طفيفة إلا فيما عدا مديرية كردفان حيث يورد جدول أبو شوك وعبد السلام نسبة الزيادة ٥١٪ وهي ٢٤٪.

المديرية	الدوائر في ١٩٥٨	الدوائر في ١٩٦٥م	نسبة الزيادة
دارفور	٢٢	٢٤	9٪
الاستوائية	١٥	٢٠	33٪
كسلا	١٦	٢٣	44٪
الخرطوم	٩	١٣	44٪
كردفان	٢٩	٣٦	24٪
الشمالية	١٦	١٧	6٪
أعالي النيل	١٥	١٨	20٪
العدد الكلي	١٧٣	٢١٨	26٪

التسجيل والاقتراع

بدأت عملية تسجيل الناخبين في الدوائر بتاريخ ١١ فبراير ١٩٦٥م واستمرت حتى ١٢ مارس ١٩٦٥م وذلك لكل المواطنين سليمي العقل البالغين ١٨ عاما فأكثر بشرط الإقامة مدة لا تقل عن ستة أشهر بالدائرة.

ونظرا للصعوبات التي لاقاها ضباط التسجيل في تجربتي انتخابات ١٩٥٣ و١٩٥٨ في مناطق الرحل فقد استثنيت دوائر الرحل من التسجيل الفردي واتبعت طريقة التسجيل غير المباشر عن طريق القوائم التي يتقدم بها زعماء القبائل والمشايخ مع الاحتفاظ لأي شخص بحقه في التقدم للتسجيل.

كان تسجيل النساء مرتفعا في مناطق الوعي والمدن وضعيفا في الريف خاصة في الشمالية وكسلا حيث استنكر البعض تسجيل النساء واعتبروه متنافيا مع العادات والتقاليد السودانية، وفي مناطق أخرى أجمع المواطنون على اختلاف اتجاهاتهم السياسية على إبعاد النساء عن التسجيل، وفي مناطق أخرى لم يتم الاعتراض على تسجيلهن ولكن طولب بتنظيم خاص لهن حتى لا يتم الاختلاط، وهكذا. وقد علقت لجنة الانتخابات على تسجيل النساء بقولها: «إن التسجيل بين النساء كان مرضيا رغم العقبات التي أحاطت به ورغم أن هذه المرة الأولى التي

تمارس فيها المرأة حق الانتخاب في السودان»[1].

وبعد ٤ أيام من نهاية التسجيل نشرت لجنة الانتخابات قوائم الناخبين المبدئية واستمرت فترة النشر أسبوعا أعقبته فترة الطعون ثم نشرت القوائم النهائية في ٦ أبريل ١٩٦٥.

قدرت النسبة بين من يحق لهم التسجيل بـ٤٧٪ من السكان، وقد سجل من هؤلاء ٤٤,٦٪ فقط في مجمل القطر، و٥٠٪ من سكان المديريات الشمالية ونسبة أضعف منها في الجنوب حيث منعت الحالة الأمنية والأحكام العرفية من المشاركة الواسعة في التسجيل، ويعزى ضعف التسجيل في الشمال لعدم قيام الأحزاب السياسية بدورها في الحث والدعاية، كما سادت الحيرة أثناء التسجيل حول الانتخابات وقيامها لمطالبة بعض الأحزاب بتأجيل الانتخابات حتى تستقر الأحوال بالجنوب وأسفر ذلك عن التراخي بين المواطنين أثناء التسجيل.

كانت أعداد المسجلين في الولايات الشمالية كالتالي:

جدول رقم (٦) التسجيل في ١٩٦٥

المديرية	السكان	الذين يحق لهم التصويت ٤٧٪	الدوائر	متوسط السكان في الدائرة	المسجلون	نسبة التسجيل٪
الخرطوم	٧١٧،١٢٢	٣٣٧،٠٤٧	١٣	55163	٢١٤،٣٦٣	٪٦٤
الشمالية	٩٧٥،٠٤٦	٤٥٨،٢٧٢	١٧	57356	١٧٥،٤٠٠	٪٣٨
النيل الأزرق	٢،٨٣٥،٦٦٧	١،٣٣٢،٧٦٣	٤٥	63015	٦٩٦،٤٣٨	٪٥٢
دارفور	١،٤٥٧،٦٩٠	٦٨٥،١١٤	٢٤	60738	٢٠٩،٩٠٥	٪٣١
كسلا	١،٣٧٥،٠٦٠	٦٤٦،٢٧٨	٢٣	59785	٢٣٤،٣٣٥	٪٣٦
كردفان	١،٠٨٩،٣٥٣	٥١١،٩٩٦	٣٦	30260	٤٤٠،٦٧٠	٪٨٦
الجملة	٨،٤٤٩،٩٣٨	٣،٩٧١،٤٧١	١٥٨	53481	١،٩٧١،١١١	٪٥٠

وتنبغي الإشارة هنا لضعف التسجيل خاصة في مديرية دارفور وذلك بسبب وعورة الطرق وعدم الوصول لكثيرين من الرحل. كما قلت نسبة التسجيل في كل من كسلا والشمالية لسببين الأول الإحجام الكبير في تسجيل النساء حيث شكلت نسبة

(1) حاج موسى- سابق ٤١٥ و٤١٦.

تسجيل النساء أدناها في ذلك الإقليم بالإضافة للتردد حول خوض الانتخابات وعدم حسم مسألة التسجيل وقد كان حزب الشعب الديمقراطي ذو الكثافة العالية في هذين الإقليمين داعيا بشدة لتأجيل الانتخابات كما أنه قاطعها في النهاية.

ثم بدأت عملية التصويت في المديريات الشمالية فقط في يوم ٢١ أبريل ١٩٦٥ واستمرت لمدة عشرة أيام منتهية بأول مايو ما عدا دوائر الخرطوم التي أجل التصويت فيها ليوم ٢٨ أبريل، واستمر التصويت بالطريقتين المعروفتين: التصويت بورقة الاقتراع في المدن ومناطق الوعي (١٠٩ دائرة)، أو بالبطاقة في مناطق تدني الوعي (٤٦ دائرة). وقد قاطع عملية الاقتراع حزب الشعب الديمقراطي والحزب الشيوعي بسبب عدم الاستجابة لطلبهما بتأجيل الانتخابات.

وبسبب هذه المقاطعة فقد حدثت اضطرابات أثناء الاقتراع في المناطق التي لحزب الشعب فيها نفوذ كبير في الشمالية وكسلا، وبلغت ذروتها في الدائرة ١٦٧ القضارف على نهر عطبرة حيث وقع صدام بين بعض الجماعات التي اعترضت لجان الاقتراع وبين موظفي الاقتراع ورجال الأمن أسفر عن مقتل ثلاثة من رجال البوليس واثنين من موظفي الانتخابات و٩ من المواطنين المعترضين ووقوع إصابات، فتوقف التصويت في ذلك المركز واستؤنف أول مايو.

كذلك شحن الجو السياسي وساده التوتر، وطالب مدير بوليس العاصمة من قاضي جنايات الخرطوم اعتقال بعض الساسة تحت المادة ١٢٧ الإثارة ولكن القاضي رفض طلب الاعتقال لأن «الحفاظ على الأمن لا يعالجه القبض على الأشخاص المذكورين وإنما يعالج بأن تكف الحكومة عن استخدام الأجهزة التنفيذية في أمر غير دستوري، وأن القضاء لا يمكن أن يكون كلب حراسة»[(١)].

كانت لمقاطعة بعض الأحزاب أثرها في قلة الإقبال على عمليات الانتخابات، وكانت أعداد المسجلين والمقترعين في الولايات الشمالية كالتالي[(٢)]:

---

(1) أبو شوك وعبد السلام ص ١٣٨- ١٣٩.

(2) انظر حاج موسى- سابق ص ٤١٩ مع مراجعة الحسابات في الجدول وكذلك بالرجوع لجدول أبو شوك وعبد السلام ص ١٤٥ والمراجعة.

جدول رقم (٧) التسجيل والاقتراع في انتخابات ١٩٦٥م

المديرية	السكان	الدوائر	المسجلون			مصوتون	نسبة التصويت٪	المرشحون
			رجال	نساء	مجموع			
الخرطوم	٧١٧١٢٢	١٣	١٥١١٧٤	٦٣١٨٩	٢١٤٣٦٣	١٢٠٢٢٥	٪٥٦	٨٨
الشمالية	٩٧٥٠٤٦	١٧	١١٨٣٧٦	٥٧٠٢٤	١٧٥٤٠٠	٩٩٣٤٢	٪٥٧	٨٦
النيل الأزرق	٢٨٣٥٦٦٧	٤٥	٤٦٤١٠٢	٢٣٢٣٣٦	٦٩٦٤٣٨	٤٥١٦٢٤	٪٦٦	٢٣٩
دارفور	١٤٥٧٦٩٠	٢٤	١٥٤٤٠٦	٥٥٤٩٩	٢٠٩٩٠٥	١١٦٨٤١	٪٥٦	٩٦
كسلا	١٣٧٥٠٦٠	٢٣	١٨٩٢٧٩	٤٥٠٥٦	٢٣٤٣٣٥	٩٧١٤٠	٪٤١	١٠٤
كردفان	١٠٨٩٣٥٣	٣٦	٢٧٦٦٥٧	١٦٤٠١٣	٤٤٠٦٧٠	٢٤٠٧٦٨	٪٥٦	١٨٥
الجملة	٨٤٤٩٩٣٨	١٥٨	١٣٥٣٩٩٤	٦١٧١١٧	١٩٧١١١١	١١٢٦١٤٠	٪٥٧	٧٩٨

أما الانتخابات في الجنوب فقد أصدرت الحكومة الانتقالية في ٦ أبريل قرارا بتأجيل الانتخابات هناك على أن تجري في وقت يحدد فيما بعد وذلك تأثرا بالاضطرابات والحرب بالجنوب وحالة الطوارئ فيه آنذاك. وقد بدأ التحضير لها في ٢٢ مارس ١٩٦٦م حين أصدر مجلس السيادة أمرا كلف فيه لجنة الانتخابات بالشروع فيها. فجرى التسجيل في ١٩٦٦/٧/٢٥ في بحر الغزال والاستوائية أما أعالي النيل فلم يبدأ التسجيل فيها إلا في ١٩٦٦/٨/٥م. ونشرت جداول الناخبين في ١٩٦٦/١٢/٢٢م وفتح باب الترشيح في ١٩٦٧/١/٣م. ثم عملية التصويت في ١٩٦٧/٣/٨م وحتى ١٩٦٧/٤/٨م وأعلنت النتيجة في منتصف أبريل حيث انضم نواب المديريات الجنوبية للجمعية التأسيسية بعد مضي ٢٢ شهرا من بداية أول دورة لها.

وهناك قضية متعلقة بانتخابات الجنوب متمثلة في ٢١ نائبا أعلن فوزهم بالتزكية في دوائر الجنوب بتاريخ ٤ أبريل وقبل إعلان تأجيل الانتخابات في الجنوب. وحينما تم تأجيل الانتخابات في الجنوب أعيدت إجراءات التسجيل والترشيح ونقضت عضويتهم للجمعية التأسيسية فقام عشرة منهم برفع دعوى قضائية أمام المحكمة العليا المدنية ضد رئيس لجنة الانتخابات، وقد أصدر مجلس السيادة في ١٩٦٥/٥/٩م قرارا ببطلان انتخابهم

وقد سجل في الاستوائية ١٤،٤٥٠ ناخبا فقط صوت منهم ٣٩٪، وسجل في أعالي النيل ١١١،٠٧٢ ناخباً صوت منهم ٣٥٪، وسجل في بحر الغزال ٢٦٣،٣٢١ ناخبا وناخبة صوت منهم ٤٠٪، فكان مجموع المسجلين ٣٨٨،٧٤٣ ناخبا، ومجموع المصوتين ١٤٣،٤٤٤ ونسبة التصويت النهائية للتسجيل تساوي ٣٧٪. وقد تقدم في هذه الانتخابات ١٣١ مرشحا، ومن بين الدوائر الستين لم يفز بالتزكية إلا مرشحان[1].

وبالنسبة لدوائر الخريجين فقد فتح باب الترشيح في ١٩٦٥/٣/٢٠م وقفل يوم ٣/٢٥ وتنافس عليها ٨٧ مرشحا بينهم امرأتان. وبدأ التصويت لدوائر الخريجين في ١٩٦٥/٥/٨م في جميع المناطق الانتخابية داخل وخارج السودان عبر البريد من القاهرة- موسكو- باريس- واشنطن- لندن- براغ- بيروت وبغداد- السعودية- بون والمدن الأفريقية: لاجوس- الصومال- تنزانيا- نيروبي- ليوبولدفيل- أديس أبابا- أسمرة.

(1) حاج موسى- ٤٢٣ وما بعدها.

هل كان تقسيم الدوائر عادلا؟

أثار كثيرون مسألة التلاعب في تقسيم الدوائر بتقليل دوائر العاصمة الخرطوم وزيادة دوائر الريف باعتبار أن هذا كان لصالح ما سمي القوى التقليدية. وقال الدكتوران الفاتح عبد السلام وأحمد أبو شوك: «اتسم تقسيم الدوائر الجغرافية بعدم الموازنة لأن الأحزاب السياسية سعت في المقام الأول إلى توسيع دائرة نفوذها السياسي دون مراعاة للمعايير السكانية والعمرانية التي تساعد في تحديد حجم الدوائر الانتخابية، وقد ظهر ذلك الخلل جليا في تفاوت عدد الناخبين المسجلين في تلك الدوائر الانتخابية» ومضيا يذكران التفاوت في عدد المسجلين في دوائر الولايات ثم قالا: «وقد انعكس ذلك التفاوت سلبا على عدد المصوتين، بدليل أن مرشح الدائرة ٦١ كوستي الشمالية الشرقية، أحمد عبد الله جاد الله (أمة) فاز بـ١٢،١٧٧ صوتا أي ما يعادل نسبة ٩٤٪ من جملة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في الدائرة بينما حصل موسى حسين ضرار (جبهة ميثاق إسلامي) على ٥٨٦ صوتا في الدائرة ١٨٠ طوكر الجنوبية أي ما يعادل ٨٨٪ من جملة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في الدائرة. فلا شك أن هذه المفارقات الرقمية تقدح في شرعية تقسيم الدوائر الانتخابية الذي أشرفت عليه الأحزاب السياسية الحاكمة آنذاك، بدليل أن لجنة الانتخابات العامة وصفت التشريع الذي منح الحكومة القومية الحق في تحديد تلك الدوائر الإقليمية بأنه «تشريع غير موفق» وعليه اقترحت تشكيل لجنة محايدة تكون مسؤولة عن أمر «تحديد وتوزيع وإعادة توزيع الدوائر الانتخابية في جميع أنحاء السودان» وبذلك نخلص إلى أن توزيع الدوائر الجغرافية غير الموفق قد أسهم في ترجيح كفة الأحزاب التقليدية وعلى وجه التحديد حزب الأمة في المناطق الريفية، وقلل من حجم التمثيل البرلماني للوطني الاتحادي والقوى الحديثة في المناطق الحضرية»[(١)].

والحقيقة هي أن توزيع الدوائر على الولايات كان معقولا إلا فيما يتعلق بكردفان، حيث كان المتوسط هو حوالي ٥٣ ألف نسمة للدائرة، وتراوح متوسط عدد سكان الدائرة في المديريات ما بين حوالي ٥٥ ألف نسمة للدائرة في الخرطوم، و٥٧ ألف نسمة للدائرة في الشمالية و٦٠ ألف في كسلا و٦١ ألف في دارفور و٦٣ ألف في النيل الأزرق، والقانون يحدد عدد سكان الدائرة بين ٥٠ و٧٠ ألف نسمة. الاستثناء الوحيد هو

(١) أبو شوك وعبد السلام سابق ص ١٥٠.

كردفان حيث متوسط سكان الدائرة هو حوالي ٣٠ ألف نسمة.

وبالرجوع لنتائج كل مديرية بحسب ملحق النتيجة الذي أورده أبـو شـوك وعبـد السلام نجد أن كردفان كان لها ٣٦ دائرة فاز فيها حزب الأمة بـــ١٣ أي ٣٦٪، والوطني الاتحادي بـــ١٣ دائرة إحداها بالتزكية، و٦ مستقلين (بينما أوردا ثلاثة دوائــر فارغــة في الانتماء السياسي). فهذه المديرية لا يمكن نعتها بأنها صوتت لصالح حزب الأمة وعلــى حساب الاتحادي. وهناك ملحوظة جديرة بالاهتمام أن هذه المديرية كانت الأعلــى في نسبة التسجيل بالنسبة للذين يحق لهم الانتخاب (٨٦٪ وهي أعلى حتى من الخرطــوم التي كانت نسبتها ٦٤٪) مما يشير إلى أنه إما أنها ظلمــت في الإحصــاء الســكاني أو تعرضت لهجرات لاحقة ضخمت عدد السكان أو أنها تتميز بوعي سياســي كـبير، وفي جميع الحالات تظل حالة خاصة لا يمكن عزو ما جرى فيها لصالح حزب أو ضد آخر.

ولكننا لو نظرنا للولايات الأخرى لوجدنا أن حزب الأمة في الحقيقــة كــان متضررا بشكل كبير من الخلل في تقسيم الدوائر. بدليل أن الولايات التي حصــل فيها على الثقل الأكبر كانت الولايات الأكبر كثافة سكانية فقد حصل علــى ٢٩ دائرة من ٤٥ في النيل الأزرق (٦٤٪ من الدوائر) وحصل على ١٩ دائرة من ٢٤ في دارفور (٧٩٪ من الدوائر)، ومتوسط السكان في كليهما أكثر من ٦٠ ألف نسمة.

وبالنظر للنتائج المنقولة في كتاب المؤرخين صاحبي نظرية تدخل حزب الأمــة نجد أن متوسط عدد المصوتين في ١٥٤ دائرة في الشمال جرى فيها الاقتراع (مجمل عدد الدوائر في الشمال ١٥٨ وهناك دائرتان تم الفوز فيهما بالتزكية ودائرة أجــل فيها الاقتراع فلم ترد ودائرة مفقودة في مرجعهما) كان متوسط عدد المصوتين في الدوائر وللفائزين هو:

جدول رقم (٨) متوسط عدد المصوتين في الدوائر وأصوات الفائزين

نوع الدوائر	متوسط عدد المصوتين	متوسط أصوات الفائز
لجميع الدوائر (١٥٤)	7209	3560
دوائر حزب الأمة (٧١)	7507	3770
دوائر الوطني الاتحادي (٦٦)	7563	3611
المستقلون (٨)	٥٢٨٩	2660
جبهة الميثاق الإسلامي (٥)	3705	1854

أي أن متوسط عدد المصوتين في دوائر حزب الأمة يفوق متوسط عدد المصوتين العام بنحو ٣٠٠ ناخب ويقل عن متوسط الناخبين في دوائر الوطني الاتحادي بـ ٥٦ صوتا فقط، بينما يفوق متوسط الناخبين في دوائر المستقلين وجبهة الميثاق الإسلامي أو ما وصف بالقوى الحديثة بالآلاف. فإذا وضعنا في الاعتبار الوضع الشاذ للتسجيل في دارفور وغلبة حزب الأمة فيها لوجدنا أن الترسيم كان ضد حزب الأمة في المقام الأول. خاصة إذا راجعنا الثقل الصوتي لنواب الحزب. إذ نجد أن نواب حزب الأمة كانوا بمتوسط أصوات هو الأعلى مطلقا (٣٧٧٠ صوتا للفائز في الدائرة أعلى من متوسط الوطني الاتحادي بنحو مائتي صوت) وذلك برغم أن الحزب عانى أكثر من منافسه (الوطني الاتحادي) من ظاهرة تعدد المرشحين (ففي ١٥٨ دائرة شمالية قدم حزب الأمة ٢٦٧ مرشحا وقدم الوطني الاتحادي ٢٢٥ مرشحا)[1].

ولو وجدت أية نية للتلاعب في الترسيم لصالح حزب الأمة لكانت الدائرة التي أشارإليها الباحثان (٦١ كوستي الشمالية الشرقية) قد قسمت أضعافا مضاعفة وأدخل للحزب عبرها عدد مضاعف من النواب. وعلى العكس نجد أن القوى الموصوفة بالحداثة والمستقلين قد دخلوا البرلمان بمتوسط عدد ناخبين أقل بكثير من حزب الأمة والوطني الاتحادي وهي مسألة لصالحهم بالطبع.

ثم نأتي للنقطة الأخيرة في نقض هذا البهتان العظيم لحزب لم يكن له فيما جرى سوى الضيم. ذلك أن الجهة التي أشرفت على التقسيم كانت لجنة الانتخابات التي عينها مجلس السيادة ولم يكن في أيهما سطوة حزبية. وبناء على رواية الباحثين أنفسهما فإن إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية قد أشرفت عليه لجنة الانتخابات العامة وفقا لبعض الأسس المتأثرة بشعارات ثورة أكتوبر وأهمها عدم إعطاء اعتبار للإدارة الأهلية والتقسيمات القبلية[2]. وبعد أن أوردا أسس التقسيم قالا بالحرف: «وبناء على هذه الأسس والقواعد أعادت لجنة الانتخابات العامة تقسيم الدوائر الجغرافية، وعرضتها على مجلس الوزراء الذي وافق عليها دون تعديل»[3]. وهذه الإفادة فيها تناقض بيّن مع ما ذهبا إليه في النهاية.

ولكن وبفرض أن مجلس الوزراء قد تدخل وهو ما أشارا إليه في النهاية رجوعا

(1) انظر أبو شوك وعبد السلام، سابق ص ١٤٣.

(2) انظر كتابهما ص ١١٧.

(3) نفسه.

لتقرير لجنة الانتخابات بحسبهما، فإن مجلس الوزراء الذي أجاز التقسيم هو مجلس الحكومة الانتقالية الأولى الذي تسيطر عليه جبهة الهيئات التي يصفانها بأنها القوى الحديثة، ذلك أن ترسيم الدوائر كان قد فرغ بالضرورة قبل بدء التسجيل في ١١ فبراير ١٩٦٥م، والحكومة الانتقالية الأولى حلت في ١٤ فبراير أي بعد إجازة ترسيم الدوائر.

ولبؤس حجة الباحثين إذا ما قورنت بالواقع، فإننا حتى لو افترضنا أن الترسيم أجازته الحكومة الانتقالية الثانية فإننا لن نستطيع أن نفهم كيف يتم الحديث عنها باعتبار هيمنة حزب الأمة إذا كانت تلك الحكومة الثانية مكونة من ٣ وزراء وطني اتحادي- و٣ وزراء حزب أمة، وثلاثة جنوبيين، وثلاثة شعب ديمقراطي وواحد جبهة ميثاق وواحد شيوعي. صحيح أن وزراء الشعب الديمقراطي والشيوعي لم يلحقا بالوزارة إلا في أبريل ١٩٦٥م ولكن عدد وزراء الأمة يساوي عدد وزراء الوطني الاتحادي ولا يمكن بحال اعتبارها وزارة حزب أمة.

إن ما ذهب له الباحثان يناقض الواقع، بل يصرف النظر عن حقيقة مؤلمة ظل حزب الأمة يعاني منها على مر الأيام وهي أن ترسيم الدوائر دائما ما يكون ضده ولتقليل أثره في الحياة السياسية فكان نوابه يدخلون البرلمان بثقل صوتي كبير جدا إذا ما قورن مع بقية الأحزاب. هذه الحقيقة أظهرتها انتخابات ١٩٦٥ بدرجة ما وإن كان قلل من ظهورها قلة الجهد المبذول للتسجيل في منطقة ثقل الحزب الكبرى في دارفور.

نتيجة انتخابات ١٩٦٥/١٩٦٧م

أجريت الانتخابات في الشمال في ١٩٦٥م وفي الجنوب في ١٩٦٧م وكانت النتيجة كالتالي:

جدول رقم (٩) نتيجة الانتخابات ١٩٦٥

الحزب	المقاعد التي حصل عليها		
	في الدوائر الجغرافية	في دوائر الخريجين	الجملة
الوطني الاتحادي	71	2	73
الأمة	92	0	92
سانو	10	0	10

الحزب	المقاعد التي حصل عليها		
	في الدوائر الجغرافية	في دوائر الخريجين	الجملة
مستقلون	18	0	18
كتلة جبال النوبة	10	0	10
جبهة الميثاق الإسلامي	3	2	5
مؤتمر البجا	10	0	10
حزب الأحرار الجنوبي	2	0	2
حزب الوحدة	2	0	2
الشيوعيون	0	11	11
الجملة	218	15	233



انتخابات عام ١٩٦٨م

بدأ التسجيل لهذه الانتخابات في فبراير ١٩٦٨م وبدأ الترشيح في ٦ مارس والتصويت في ١٨ أبريل وأعلنت النتيجة في آخر أبريل ١٩٦٨. وقد أجريت الانتخابات باتخاذ نفس الدوائر الجغرافية السابقة (لانتخابات ١٩٦٥م) فلم يجر فيها تعديل، وقد تمت في نظام وهدوء تام واشتركت فيها كل الأحزاب السياسية بدون مقاطعة وقد بلغ عدد خائضيها ٢٢ حزبا وتكتلا إقليميا أو قبليا. والتغيرات التي حدثت في هذه الانتخابات مقارنة بسابقتها تتمثل في إلغاء مقاعد الخريجين، وتوحد حزبي الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي في الحزب الاتحادي الديمقراطي (اسم الاتحادي من الوطني الاتحادي والديمقراطي من الشعب الديمقراطي)، وانشقاق حزب الأمة إلى جناحي الصادق والإمام، والذي حدث إبان دورة الجمعية التأسيسية السابقة ببقاء بعض النواب مع قرار المؤسسة الحزبية وانشقاق بعضهم تأييدا لموقف إمام الأنصار.

وكان عدد المسجلين والمصوتين في المديريات المختلفة كالتالي:

جدول رقم (١٠) التسجيل والتصويت في انتخابات ١٩٦٨م

المديرية	عدد السكان	عدد الدوائر	المسجلون			المصوتون			نسبة المصوتين للتسجيل٪		
			رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	جملة
الاستوائية	١,٠٧٥,٧٠٢	٢٠	٣٠,١٧٧	٢٠,٠١٤	٥٠,١٩١	١٣,٦٠٠	٧,٢٨٢	٢٢,٣٨٩	٥٢	٤٠	٤٨
الخرطوم	٧١٧,١٢٢	١٣	١٨٠,٣٦٢	٩٢,٨٩٢	٢٧٣,٢٥٤	٩٢,٩٢٥	٤٢,٥٥١	١٩٣,٩٣٨	٧٨	٨٣	٧٧
الشمالية	٩٧٥,٠٤٦	١٧	١٢٥,٢٢٢	١١٣,٨٧٠	٢٣٩,٠٩٢	٥٧,٤٢٦	٤٨,٩٩٣	١٨٣,٢٨١	٨١	٧٥	٧٧
النيل الأزرق	٢,٨٣٥,٦١٧	٤٥	٤٩٠,٥٩١	٣٥١,٤١٥	٨٤٢,٠٠٦	٣٥٠,٠١٩	٢٤٨,٧٢٨	٦١٢,٥٤٢	٧٣	٧٢	٧٣
أعالي النيل	٦٥١,٨٥٩	١٨	١٣٣,٢٢٠	٧١,١٥٥	٢٠٤,٣٧٥	-	-	٥٨,٩٩٤	-	-	٢٩
بحر الغزال	١,١٩٤,٩٠٧	٢٢	١٩٣,٩٤٩	١٠٢,٧٨٧	٢٩٦,٧٢٨	٧٥,٢٠٥	٢٥,٧٣٤	١٠٦,٨٦٥	٤٠	٢٦	٣٦
دارفور	١,٤٥٧,٦٩٠	٢٤	٢١٦,٣٨٤	١٤٣,٥١٦	٣٥٩,٨٩٦	٦٥,٢٩٤	٤٥,٨٩٣	٢١٣,٢٤٠	٥٩	٥٣	٥٩
كسلا	١,٣٧٥,٠٦٠	٢٣	٢٠٠,٠٧٢	٥٢,٠٦٦	٢٥٢,١٣٨	١٠٨,٧٨٢	٢٩,٩٨١	١٦٤,٨٩٢٩	٦٣	٧٣	٦٥
كردفان	٢,٠٨٩,٣٥٣	٣٦	٣١٢,١٤٤	٢٢١,٢٩٤	٥٣٣,٤٣٨	١٨٥,٩٧٣	١٢٠,٧٩٠	٣٠٦,٧٦٣	٦٠	٥٥	٥٨
جملة	١١,٣٧٢,٤٠٦	٢١٨	١,٨٨٢,١١٣	١,١٦٩,٠٠٥	٣,٠٥١,١١٨	٩٤٩,٢٩٦	٥٦٩,٩٥٢	١,٨٩٢,٩١١	٦٤	٦١	٦١

جرت هذه الانتخابات والحزب منقسم على نفسه، كانت جملة أصوات الجناحين تمثل الرقم العددي الأكبر كما أن السند الشعبي العددي الذي أيد أغلبيته الهيئة البرلمانية كان ٦٠٪ بالمقارنة مع سند الجناح الآخر ٤٠٪ أي أن الانقسام الشعبي كان مشابها للانقسام البرلماني لحد كبير (٤٤٪: ٥٦٪). كانت نتيجة الانتخابات كالتالي:

جدول رقم (١١) نتيجة انتخابات ١٩٦٨م[١]

الحزب	عدد الأصوات	النسبة المئوية للمصوتين٪	المرشحون	دوائر المرشحين	المقاعد التي فاز بها
الاتحادي الديمقراطي	٧٤٢,٢٣٦	٤٠,٨٠	٢٩٩	١٩٦	١٠١
الأمة- جناح الصادق	428.274	23.53	266	181	٤٢
الأمة- جناح الإمام	٣٢٩,٩٥٢	١٨,١٣	١٦٨	١١٩	٣٠
مستقلون	٧٠,٠٤٧	٣,٨٥	٧٢	٥٩	٩
سانو	٦٠,٤٩٣	٣,٣٢	٥٥	٣٧	١٥
جبهة الميثاق الإسلامي	٤٤,٥٥٢	٢,٤٥	٢٦	٢٦	٣
جبهة الجنوب	٣٩,٨٢٢	٢,١٩	٤٣	٤٠	١٠
الجبهة الاشتراكية	٢١,٨١٤	١,٢	٥	٥	-
الاشتراكيون	١٩,٦٩٥	١,٠٨	١٢	١٢	-
مؤتمر البجا	١٥,٣٨٢	٠,٨٥	١١	١٠	٣
الوطني الاتحادي	١٠,١٥٩	٠,٥٦	٣	٣	-
دون لون سياسي	٨,٢٦٤	٠,٤٥	٢	٢	١
اتحاد المزارعين	٦,٦٦١	٠,٣٧	٨	٨	-
قوى العاملين	٥,٢٠٤	٠,٢٨	١	١	١
اتحاد جبال النوبة	٣,١٧١	٠,١٧	٢	٢	٢
حزب النيل	٢,٧٠٤	٠,١٥	٥	٥	١
حزب الأحرار	١,٨٤٤	٠,١	٧	٧	-

(1) مأخوذ من أبوشوك وعبد السلام- سابق مع إضافة مقاعد وأصوات ما وضعاه (أمة) إلى (الأمة الصادق) وذلك بالرجوع لعدد من القرائن أهمها أن الأمة الصادق كان يعتبر أنه فاز بـ٤٥ مقعدا مما يعني أن هناك عدد من الذين نزلوا مستقلين كانوا تابعين لذلك الجناح، كذلك وجود أسماء المرشحين (أمة) في قوائم حزب الأمة جناح الصادق.

الحزب	عدد الأصوات	النسبة المئوية للمصوتين٪	المرشحون	دوائر المرشحين	المقاعد التي فاز بها
الحزب الإسلامي	١,٧٧٢	٠,٠٩٦	١	١	-
اتحاد غرب السودان	١,٦٩٥	٠,٠٩٣	٣	٣	-
الشيوعيون	١,٦٥٢	٠,٠٩١	٢	٢	-
الجنوب الديمقراطي	١,٥٣٥	٠,٠٨٤	٣	٣	-
حزب الوحدة	١,٤٧٨	٠,٠٨١	٤	٤	-
اتحاد العمال	٦٦٨	٠,٠٣٨	١	١	-
حزب السلام	٣٨٧	٠,٠٣٧	٤	٤	-
الاشتراكيون الديمقراطيون	٢٢٠	٠,٠١٢	١	١	-
وطني اتحادي: جناح الصادق	٦٣	٠,٠٠٣	١	١	-
مؤتمر القوى الحديثة	٣٣	٠,٠٠٢	١	١	-
الجملة	١,٨١٩١,٧٧٢	٪١٠٠	١٠٠٦	-	٢١٨

هذه النتيجة أظهرت كيف أثر الانقسام على الحزب الذي نال أكبر المقاعد في الانتخابات السابقة، كما ساعدت إعادة توحيد حزبي الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي في حزب (الاتحادي الديمقراطي) على التقدم حيث نال أكبر عدد المقاعد. وأظهرت الانتخابات أيضاً الحقائق الآتية:

- فقد الحزب ٢٤ مقعدا بسبب الانشقاق فقد توزعت أصوات ناخبي الحزب فيها بين الشقين مما أتاح لأحزاب أخرى أن تفوز بالدوائر المعنية.

- جملة الأصوات التي نالها حزب الأمة بشقيه ٤٢٪ من جملة الأصوات بينما نال الاتحادي الديمقراطي ٤١٪ من الأصوات، ولكن عدد الدوائر التي حاز عليها الحزب من شقيه تقل عن دوائر الاتحادي الديمقراطي بكثير[1].

بعد إعلان نتيجة الانتخابات اجتمع المكتب السياسي للحزب (جناح المؤسسة) وناقش النتائج وكلف الأمين العام الأمير عبد الله نقد الله بتكوين أربع لجان لتقييم الانتخابات، والموقف المالي، والعمل الشعبي، والتنظيم الحزبي. قامت اللجان بالأعباء الموكلة إليها وجاءت بنتائجها للمكتب السياسي فدخل في

(1) نتيجة الانتخابات العامة مايو ١٩٦٨، بيان حزب الأمة لأعضاء المكتب السياسي.

مناقشات مطولة للدراسة التي قامت بها اللجان، وخرج بتوصيات واقتراحات كان أولها العمل على توحيد حزب الأمة. وقد قدمت تلك المناقشات والمقترحات في بيان مطول بتاريخ ١٩٦٨/٨/٢٥م، وزع على أعضاء الهيئة التأسيسية لتجتمع وتقرر فيما قرره المكتب السياسي، وكان أهم قراراته السعي لوحدة الحزب. الشيء الذي اكتملت مراسمه منذ فبراير وأعلن للملأ في ٧ أبريل ١٩٦٩م. ولكن ما لبث أن قام النظام المايوي وأطاح بالشرعية الدستورية وجاء بنظم انتخابية معيبة.

الانتخابات إبان النظام المايوي

جاء النظام المايوي بشعارات اشتراكية ونهج إقصائي فحل الأحزاب السياسية وبطش بقادتها في المعتقلات وفي مذابح الجزيرة أبا وودنوباوي والكرمك، ولكنه استثنى قادة الحزب الشيوعي أول أمره الذين استوزر بعضهم ودعموا النظام طلابيا وشبابيا ونسويا حتى تصاعدت الخلافات بين النظام وبين الشيوعيين وكان انقلاب هاشم العطا (١٩ يوليو ١٩٧١م) ثم البطش الدموي بقادة الحزب الشيوعي. وفي هذا العام أي ١٩٧١م وبعد البطش بالشيوعيين تم إنشاء الاتحاد الاشتراكي كتنظيم للحزب الواحد لملء الفراغ السياسي، كما أصدر النظام قانون الحكم المحلي لسنة ١٩٧١م الذي وصف بأنه إرادة النظام الحاكم لتسليم السلطة للجماهير وأنه نظام ديمقراطي شعبي يتمتع بقدر كبير من اللامركزية حيث جعل السلطة في يد الجماهير في المديريات والمدن والأحياء والقرى..إلخ.

جرت إبان النظام المايوي انتخابات للرئاسة ولمجلس الشعب. وكان يحكمها دستور ١٩٧٣م (فيما عدا الانتخابات التي جرت في ١٩٧١م قبل وضع الدستور) الذي نص في مادته الثمانين أن رئيس الجمهورية هو رأس الدولة ويتولى السلطة التنفيذية ويشارك في السلطة التشريعية ويرعى السلطة القضائية ويعمل بموجب تفويض من الشعب عن طريق استفتاء ينظمه القانون ويقوم الاتحاد الاشتراكي السوداني بترشيحه وفقا لنظامه الأساسي. فقال جعفر نميري إنه الدستور ٣٠٠٪![1] وقد عدل الدستور مرة أخرى في ١٩٧٥م ليصير الرئيس هو كل شيء بالفعل بدون فصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية[2]. ومجلس الشعب الذي كان مصدر السلطة

(1) باشري، مرجع سابق.

(2) نفسه.

التشريعية نصت المادة ١١٨ على أن يتولى مجلس الشعب مع رئيس الجمهورية السلطة التشريعية[(١)].

انتخابات الرئاسة المايوية

انتخاب الرئاسة أو الاستفتاء الأول كان بعد محاولة الانقلاب الشيوعي الفاشلة، حيث قرر النميري تغيير شكل الحكم إلى النظام الجمهوري الرئاسي عبر استفتاء شعبي، وأوكل لنائبه السيد بابكر عوض الله رئاسة اللجنة العليا لتنفيذ ذلك الاستفتاء الذي فاز فيه النميري بمنصب رئيس الجمهورية في ١٢ أكتوبر ١٩٧١م[(٢)]. هذه الانتخابات جرت بدون منافسة فقد قاطعتها الجبهة الوطنية المتحدة وكذلك الشيوعيون الذين كانوا يؤيدونه قبلا، وقال محجوب عمر باشري عن انتخاب جعفر نميري «لا يستطيع أحد أن يدعي أن انتخابه الأول كان مزيفاً، لكن لا نستطيع أن نؤكد أنه كان ٩٩,٩٪ ولم يكن له منافس حتى ولو لم يحصل على نسبة الفوز، فإنه يفوز لأنه يلعب وحده»[(٣)]. وعلى العموم فقد حقق نميري شعوره بالشرعية مفتخرا بذلك في خطابه احتفالا بالسنة الرابعة لرئاسة الجمهورية في ١٢ أكتوبر ١٩٧٥م قائلا إن الشعب نصبه![(٤)].

أجريت كذلك في ظل النظام المايوي انتخابات رئاسية إضافة لانتخابات ١٩٧١م، في ١٩٧٧ وفي ١٩٨٣م وكانت أيضاً انتخابات رمزية أكثر من كونها حقيقية وترشح فيها مرشح واحد فقط هو جعفر نميري[(٥)].

الانتخابات كانت مزورة، قال أحد الشهود: ليس بإضافة الأرقام وإنما بملء بطاقات الاقتراع الفارغة، وفي معظم الأحوال كانت هناك منافسة بين مختلف

(1) نفسه ص ١١٢.

(2) عمر محمد حسن منصب الرجل الثاني في السودان خلال ٣٠ عاما صحيفة الصحافة.

(3) محجوب عمر باشري إعدام شعب؟!! ص ١٠٩.

(4) جاستين ويلز، عطا البطحاني، وبيتر وودورد الانتخابات في السودان: التعلم من التجربة، منشورات معهد الأخدود الأفريقي العظيم، بتكليف من هيئة التنمية الدولية، ٢٠٠٩، النسخة العربية، ص ١٠.

(5) Marc Gustafson pp 13

الولايات أثناء الاستفتاءات، إذ تحاول كل ولاية أن تثبت لنميري أنهم يؤيدونه وأن أرقامهم أعلى. كانوا نشطين جدا، جيدين جدا، قدموا مزيدا من المؤيدين، ومزيدا من الأصوات. لذلك كانت اللجان نفسها في غياب المراقبة والإشراف، تملأ بطاقات الاقتراع المتبقية، إذا كان الإقبال على التصويت قليلا. كانت هذه ممارسة معروفة جدا، وكان حاكم الولاية يطلب منهم أن يفعلوا ذلك، لأن الضعف الشديد في أداء الولاية كان سيغضب نميري، وبالتالي سيؤثر على المستقبل السياسي للحاكم[١].

وسنجد لاحقا كيف استخدمت تصرفات شبيهة في انتخابات الزور ٢٠١٠م، أو كذبة أبريل الكبرى كما سماها البعض.

تجربة الحكم الشعبي المحلي تحت قانون ١٩٧١م

هيكل الحكم الشعبي المحلي الذي جاء به قانون ١٩٧١م يقوم على أربع درجات تبدأ قاعدتها بمجالس القرى والأحياء والفرقان، ثم تليها مجالس المدن والأرياف ثم مجالس المناطق وفي القمة تقبع المجالس الشعبية التنفيذية للمديريات، المجالس الثلاثة الدنيا تتكون من ٢٤ عضوا ربعهم من النساء[٢]. جعل القانون المديرية وحدة حكم بشخصية اعتبارية ولها موازنة وهيئة حاكمة هي المجلس الشعبي التنفيذي، هذا المجلس له سلطة إنشاء المجالس الشعبية التحتية في المناطق، المدن والأرياف، ومجالس الأحياء، القرى، الفرقان والمناطق الصناعية. وفي قمة المجلس الشعبي التنفيذي محافظ يعين بواسطة رئيس الجمهورية[٣].

كما نص القانون، - اهتداء بدستور سنة ١٩٧٣م - على مجلس شعب قومي، يقوم بمهام التشريع، ويكون من نواب لكافة مناطق السودان، وآخرين معينين. كان هذا المجلس صوريا في صلاحياته الفعلية إذ من حق رئيس الجمهورية حله، وبالفعل تم

(1) ويلز والبطحاني وودورد، مرسجع سابق، ص ٢٣ يوردان الحديث نسبة للأستاذ محمد أحمد سالم في ١ مارس ٢٠٠٩م.

(2) للمزيد حول نقد تجربة الحكم الشعبي المحلي انظر كتاب المصالحة الوطنية من إصدارات حزب الأمة ١٩٧٨م.

(3) د أبكر عمر أبكر خليل الأنماط الإدارية في السودان- دراسة بموقع التنوير المعرفي http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=103

حله قبل انتهاء أجله في ١٩٨٠ و١٩٨٢ لأنه لم يكن طائعا بالمستوى المطلوب.

وقد جرت انتخابات مجلس الشعب القومي لخمس مرات في ١٩٧٢، و١٩٧٤، و١٩٧٧، و١٩٨٠، و١٩٨٢م. وقد كانت انتخابات ناقصة من ناحية ضعف مشاركة المواطنين فيها وانتفاء المنافسة الحزبية التي وجدت إبان الديمقراطيات التعددية تماما (عدا انتخابات ديسمبر ١٩٧٧م و١٩٨٠م التي وجدت فيها درجة ضعيفة من المشاركة بسبب المصالحة الوطنية).

كذلك نظم النظام المايوي انتخابات إقليمية في الجنوب في الأعوام ١٩٧٣، ١٩٨٠، و١٩٨١، وقد نظم السيد أبيل ألير، رئيس المفوضية القومية للانتخابات حاليا، استفتاء ١٩٧١م في جنوب السودان[١].

وقد نظر لتلك الانتخابات بلا مبالاة في أحسن الأحوال، وبسخرية في أسوأها[٢].

انتخابات عام ١٩٧٢م

كان مجلس الشعب القومي هو السلطة التشريعية بالبلاد، وقد جرت انتخابات له بعد صدور قانونه في ١٩٧٢[٣] (كون أول مجلس من ثلاث فئات بالتعيين والانتخاب من الدوائر الجغرافية والفئوية من قوى الشعب العاملة المنبثقة من الاتحاد الاشتراكي) أجريت هذه الانتخابات في ١٢٥ دائرة لم تشارك فيها الأحزاب السياسية «إلا أن رجالات الإدارة الأهلية وبعض قادة الحزب الاتحادي إلى جانب العناصر المنشقة عن الحزب الشيوعي السوداني، شاركوا فيها»، ثم صدر الأمر الجمهوري بتعيين ١٠٪ من الأعضاء[٤]. فأكتمل المجلس بإعلان نتائج الانتخابات

(1) جاستين ويلز، عطا البطحاني، وبيتر وودورد الانتخابات في السودان: التعلم من التجربة، منشورات معهد الأخدود الأفريقي العظيم، بتكليف من هيئة التنمية الدولية، ٢٠٠٩، النسخة العربية، ص ٢١.

(2) نفسه، حيث يورد الباحثون هذه الجملة كتعليق لأحد المراقبين.

(3) ناصر السيد النور تاريخ الانتخابات السودانية موقع السودان الإسلامي.

(4) عبد العزيز حسن البصير. يؤرخ عبد العزيز للمجلس بـ١٩٧٤م ويقول إنه هو الذي أجاز دستور ١٩٧٣م.

ليتكون أول مجلس شعب قومي في أكتوبر ١٩٧٢م[١] وكان مجموع عدد الأعضاء (٢٥٥). وهذا المجلس هو الذي أجاز دستور سنة ١٩٧٣م[٢].

انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٧٤م

لم تختلف الانتخابات التي أجريت لانتخاب مجلس الشعب الأول عن انتخابات المجلس الأول عام ١٩٧٤،سوى بعض التعديلات التي وسعت من قاعدة تمثيل ما عرف بالقوى الحديثة[٣].

انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٧٧م

جرت هذه الانتخابات في جو مختلف إثر المصالحة الوطنية بين النظام المايوي والجبهة الوطنية (١٩٧٧م). وكانت القوى التي صالحت النظام وعلى رأسها حزب الأمة تنادي بتأجيل الانتخابات التي يعتبرون أنها أجريت بغتة ودون التحضير الذي يساعد على دخول الجميع في الانتخابات، ويرون أن من الأفضل أن تؤجل الانتخابات حتى تنفذ إجراءات المصالحة ويرفع قانون أمن الدولة ويخاطب الجميع بالمشاركة في الانتخابات. ولكن النظام اندفع في الانتخابات في عجل شديد فرأى قادة الجبهة الوطنية ألا مصلحة في مقاطعة انتخابات مجلس الشعب وكذلك لا مصلحة في دخولها بتوجيه لأن ضمان جديتها وحيدتها ليس متوفرا ولذلك وجهوا الجميع أن يدخلوا الانتخابات إذا توفرت لهم فرص عادلة وأن يحجموا عنها إن وجدوها تسير في اتجاهات مرسومة، وامتنع رئيس حزب الأمة السيد الصادق المهدي من الإدلاء بأي توجيه مباشر في الموضوع، وقد جرت الانتخابات أثناء غيبته بالخارج في ١٩٧٧/١٢/١١[٤].

وكانت قراءة نتائج الانتخابات كالآتي:

(أ) كان إقبال المصوتين عليها في العاصمة في حدود ٢٥٪ وفي بقية المدن السودانية ٣٥٪ وفي الأرياف والبوادي أكثر من ٥٠٪. وكان الإقبال علي التصويت

(1) باشري- سابق ص ١١٠.

(2) عبدالعزيز حسن البصير، تاريخ البرلمانات السودانية، صحيفة الرائد، ٢٤ مايو ٢٠١٠م.

(3) ناصر السيد، مرجع سابق.

(4) كتاب المصالحة الوطنية- مرجع سابق.

من المهنيين كالأطباء والمهندسين ضعيفا ومن العمال وسطا ومن المزارعين كبيرا. وكان موقف الممتنعين عن التصويت هو موقف الراغبين في مزيد من الإصلاح والتجديد الذين لا يرون ما تم من إجراءات المصالحة كافياً.

(ب) كان التصويت في الجنوب لصالح الذين رفعوا شعارات الإصلاح ورحبوا بالمصالحة وضد الذين يمثلون الاستمرار بالأحوال كما هي.

(ت) كانت نتائج الانتخابات في غير الجنوب لصالح الذين اعتبروا دعاة إصلاح ومصالحة وضد الذين اعتبروا سدنة الاستمرار بالأحوال كما هي. ولم يفز من وجوه الاستمرار إلا زعماء العشائر الذين فازوا بقاعدة قبلية لا تتأثر كثيرا بالعوامل السياسية.

(ث) كان واضحا من الطريقة التي صوت بها رجال القوات المسلحة في كل مكان أنهم يؤيدون المصالحة ولذلك صوتوا غالبا للمرشحين الذين اعتبروهم وجوه مصالحة.

وكانت انتخابات الجنوب قد أتت بأغلبية ضد قدامى النظام هناك وأعطى الأعضاء الجدد حرية الاختيار فأدى ذلك لاستيلاء العناصر الناقدة للقدامى القادمة مع المصالحة علي كل المراكز الرئيسية بالانتخاب الحر. فأخاف هذا سدنة الاستمرار وربما أجمعوا على نصح الرئيس أن يحول دون حدوث ما حدث في مجلس الشعب الإقليمي في جوبا في مجلس الشعب القومي في الخرطوم[١].

يقول عن هذا المجلس الأستاذ عبد العزيز حسن: جاءت انتخابات مجلس الشعب الثالث بعد المصالحة الوطنية ومشاركة أحزاب المصالحة في تطور سياسي مهم في خوض الانتخابات في الدوائر الجغرافية. فقد كان المجلسان السابقان يهيمن عليهما تنظيم الاتحاد الاشتراكي، ونتيجة لذلك اشتد الصّراع السياسي داخل المجلس بين قيادات الإتحاد الاشتراكي وقادة أحزاب المعارضة المشاركين. تكون المجلس من ٢٢٩ عضواً، وترأسه السيد «أبو القاسم محمد إبراهيم». انعقد المجلس لثلاث دورات. فتّم حله بعد عامين من انتخاب أعضائه[٢].

انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٠م

وقد قاطع انتخابات مجلس الشعب القومي لسنة ١٩٨٠م حزب الأمة الذي كان قد أعلن منذ ١٩٧٨م فشل المصالحة الوطنية بينما استمرت في المشاركة في

(1) المصالحة الوطنية- مرجع سابق.

(2) عبد العزيز البصير- مرجع سابق.

مؤسسات النظام جبهة الميثاق الإسلامي. ونتيجة لجو الحريات النسبي الذي أتاحته المصالحة - برغم فشلها في تحقيق غاياتها- فقد ترشح في دوائر هذا المجلس بعض المعارضين ودخلوا نوابا في مجلس الشعب القومي (عدد عضوية هذا المجلس ٣٥٨ بالتعيين والانتخاب). «وقام بعض الأعضاء إلى معارضة حكومة مايو داخل المجلس مما شكل خطرا يتهدد النظام، فبعد فترة قصيرة تمّ حله»[١].

انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٢م

لم تختلف العملية الانتخابية هنا في مشاركة القوى التقليدية مع مقاطعة الأحزاب السياسية ما عدا جبهة الميثاق الإسلامي المشاركة بالحكم المايوي حينها وكذلك بعض القادة الاتحاديين، وقد كان عدد أعضاء مجلس الشعب ١٥١ عضوا بالانتخاب والتعيين. كان مجلس الشعب المكون بعد هذه الانتخابات برئاسة السيد عز الدين السيد[٢]، وقد عقد ثلاث دورات. في دوراته أجيزت قوانين سبتمبر المسماة إسلامية (١٩٨٣م) بصما. وقد حل مع قيام الانتفاضة المباركة في رجب/ أبريل ١٩٨٥م.

الانتخابات البرلمانية ١٩٨٦م

بعد أن توجت الانتفاضة الشعبية بالفوز تم تكوين حكومة انتقالية تشرف على الحكم المدني، ومجلس عسكري انتقالي ليشرف على الجيش. عينت في ١٩٨٥/١٠/٢٦م أي بعد ستة أشهر من الانتفاضة «اللجنة القومية للانتخابات» «بموجب أمر يصدره المجلس العسكري الانتقالي بناء على توصية من مجلس الوزراء» وكلفت بإجراء الانتخابات والإشراف عليها. وقد كونت اللجنة في ١٩٨٥/١١/٢٣م من د. علي إبراهيم الإمام رئيسا، والسيدين الطيب الخليل الطيب ومنوه مجوك عضوين، كما تم تعيين د. جلال محمد أحمد سكرتيرا عاما للجنة الانتخابات حسب قرار المجلس العسكري الانتقالي بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٨م.

شملت اختصاصات اللجنة تعيين ضباط الانتخابات، وتوزيع الدوائر، ووضع الميزانيات، واقتراح الجدول الزمني، واعتماد رموز المرشحين[٣].

---

(1) السابق.

(2) نفسه.

(3) التقرير النهائي للانتخابات العامة- اللجنة القومية للانتخابات- أبريل ١٩٨٦م- ص ٥.

تقسيم الدوائر

ولتقسيم الدوائر فقد اعتمدت اللجنة إحصاء ١٩٨٣م باعتباره آخر إحصاء رسمي مع أخذ المتغيرات السكانية في الاعتبار، وأن يكون متوسط الكثافة السكانية في الدائرة ما بين ٧٠-٩٠ ألف نسمة، وأن تكون الدائرة وحدة جغرافية متناسقة بقدر الإمكان، وأن تكون وحدة إدارية متجانسة ما أمكن على ألا تقع في مديريتين. وقد أجيز تقسيم الدوائر في جلسة مشتركة للمجلسين العسكري الانتقالي ومجلس الوزراء، كما صدر قرار مشترك من المجلسين بأن تكون ١٠٪ من الدوائر الجغرافية دوائر للخريجين، فتكون الدوائر الجغرافية ٢٧٣ ودوائر الخريجين ٢٨ دائرة[(١)].

كان توزيع الدوائر في الأقاليم المختلفة، مقارنة بالتوزيع في آخر انتخابات تعددية قبلها سنة ١٩٦٨م كالتالي:

جدول رقم (١٢): مقارنة بين عدد الدوائر الانتخابية عامي ١٩٦٨و[(٢)] ١٩٨٦

الإقليم	دوائر عام ١٩٦٨	دوائر عام ١٩٨٦	الزيادة	النسبة المئوية
العاصمة القومية	١٣	٣١	١٨	٪58
الأوسط	٤٥	٥٠	٠٥	٪10
الشرقي	٢٣	٢٨	٠٥	٪18
الشمالي	١٧	١٨	٠١	٪6
كردفان	٣٦	٣٩	٠٣	٪8
دارفور	٢٤	٣٩	١٥	٪38
الاستوائية	٢٠	٢٤	٤	٪17
أعالي النيل	١٨	٢٠	٢	٪10
بحر الغزال	٢٢	٢٤	٢	٪8
المجموع	٢١٨	٢٧٣	٥٥	٪20

(1) نفسه.

(2) أبو شوك وعبد السلام، سابق ص ٢٠٣، مع حساب عمود النسبة بأرقام صحيحة، وتصحيح الأخطاء.

ثم بدأت فترة التسجيل في يوم ١٩٨٦/١/١٨م وانتهت في يوم ١٩٨٦/٢/٢٣م في جميع الدوائر الجغرافية ودوائر الخريجين عدا بعض الدوائر بالأقاليم الجنوبية التي رأي المجلس الانتقالي تأجيل الانتخابات فيها لحين توفر الظروف الأمنية الملائمة[(١)].

جرى الاقتراع ليوم واحد في ١٩٨٦/٤/١م وقد استمرت عملية الاقتراع حسب الجدول الزمني حتى منتصف الليل في بعض المراكز لإتاحة الفرصة لكل الذين وصلوا داخل مركز الاقتراع قبل الساعة الخامسة مساء للإدلاء بأصواتهم[(٢)].

بدأ فرز الأصوات في يوم ١٩٨٦/٤/١٣م واستمر حتى ١٩٨٦/٤/١٦م، وكان التسجيل والتصويت كالتالي[(٣)]:

جدول رقم (١٣) عدد السكان، ومن يحق لهم التصويت، وعدد المسجلين في الأقاليم[(٤)]

الإقليم	عدد السكان	الذين يحق لهم التسجيل	المسجلون	نسبة التسجيل لمن يحق لهم
العاصمة القومية	1809425	708882	800096	٪133
الشمالي	1083586	416561	468345	٪112
الأوسط	4199970	1743911	1885013	٪108
دارفور	3098840	1239152	955143	٪77
الشرقي	2227026	858153	765380	٪89
كردفان	2853540	1213202	842007	٪69
بحر الغزال	321687	128801	62995	٪49
أعالي النيل	447039	178817	83486	٪47

(1) التقرير النهائي للانتخابات العامة- مرجع سابق- ص ٩.

(2) نفسه ص ١٢.

(3) منقول من أبو شوك وعبد السلام ص ٢١٠ مع إضافة الجملة وتصحيح الجدول.

(4) تم تجميع الأرقام من التقرير النهائي للانتخابات العامة ١٩٨٦، مرجع سابق الصفحات ٣٤-٥٣، وفي الحقيقة فإن التقرير به أخطاء حسابية كثيرة أمكن التعرف على بعضها بالمقارنة مع جداول التصويت في التقرير، بينما ظل بعضها على خطئه. هذه الأرقام بالتالي تقريبية وتحتاج لتدقيق أكبر، ولكنها على أي حال افضل من تلك الواردة في أبو شوك وعبد السلام، مرجع سابق، والذي بملاحظتنا للأخطاء الكبيرة في أرقامه رجعنا للتقرير النهائي للانتخابات.

الإقليم	عدد السكان	الذين يحق لهم التسجيل	المسجلون	نسبة التسجيل لمن يحق لهم
الاستوائية	1291660	535871	309963	٪58
جملة	17332773 [1]	7023350	6172428	٪88

هذه الإحصائيات أعلاه تظهر الفرق في التقديرات بين الناخبين المؤهلين الذين يحق لهم التصويت وبين الذين سجلوا فعلا في الأقاليم المختلفة. لم يجر إحصاء سكاني قبل الانتخابات وقد تم الاستناد على إحصاء عام ١٩٨٣ كما ذكرنا، ومع أنه لم يكن قد مضى عليه وقت طويل ولكن تلك السنين شهدت حراكا سكانيا ضخما بسبب الجفاف والتصحر، مما أسهم في زيادة السكان في الإقليم الشمالي والأوسط والعاصمة، وكان ذلك خصما على إقليمي دارفور وكردفان. فزادت نسبة المسجلين في الأقاليم الثلاثة الأولى عن ١٠٠٪[2]. كذلك كان من أثر الحرب في الجنوب تدني نسبة المسجلين هناك.

نتيجة انتخابات ١٩٨٦

بلغت جملة الدوائر الانتخابية ٣٠١ دائرة منها ٢٧٣ جغرافية و٢٨ دائرة للخريجين، وجرت الانتخابات وأعلنت نتائجها في ٢٣٣ دائرة وتأجلت في ٤٠ دائرة بالجنوب، وفي النهاية تم إعلان نتائج ٢٦١ دائرة منها ٢٣٣ دائرة جغرافية و٢٨ دائرة خريجين. كانت نتيجة تلك الانتخابات كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (١٤) عدد الأصوات والفائزين لكل حزب في الدوائر الجغرافية:

اسم الحزب	عدد الأصوات	النسبة	المقاعد
الأمة القومي	١٥٣١٢١٦	٪39	١٠٠
الاتحادي الديمقراطي	١١٦٦٤٣٤	٪30	٦٣

(1) كان التعداد السكاني قد أظهر جملة سكان السودان حوالي ٢٠,٤ مليون نسمة، والجدول أعلاه عبارة عن تجميع الإحصائيات الخاصة بالدوائرة المختلفة من تقرير لجنة الانتخابات النهائي. وهي إحصائيات تشمل الدوائر التي أجريت فيها الانتخابات فقط، وقد تأجلت الانتخابات في معظم= =ولايتي بحر الغزال (أجلت الانتخابات في ٢٤ دائرة من جملة الدوائر الـ٢٨) وأعالي النيل (أجلت في ١٥ من الدوائر الـ٢٠) بينما أجلت في الإقليم الاستوائي في دائرتين من جملة العشرين.

(2) أبو شوك وعبد السلام ص ٢١٠.

اسم الحزب	عدد الأصوات	النسبة	المقاعد
الجبهة الإسلامية	٧٣٣٠٣٤	٪19	٢٨
القومي السوداني	٨٨٣٢٩	٪2	٨
سابكو	٢٧٣١١	٪1	٧
التجمع السياسي لجنوب السودان	٢٣١٨٨	٪1	٧
المستقلون	٩٥٥٣٢	٪2	٦
الحزب الشيوعي السوداني	٦٢٦١٧	٪2	٢
حزب الشعب الفدرالي	٥٠٤٢	٪0	١
المؤتمر السوداني الإفريقي	٤٤١٦	٪0	١
مؤتمر البجة	١٤٢٩١	٪0	١
تضامن قوى الريف	٣٨٨٩٢	٪1	٠
حزب البعث العربي الاشتراكي	٣٥٥٠٢	٪1	٠
الحزب الوطني الاتحادي	٣٣٣٤٤	٪1	٠
حزب الشعب التقدمي	٣٠٩١٧	٪1	٠
الأمة أنصار الإمام	٣٠٢٢٧	٪1	٠
جملة	3920292	٪100	٢٢٤

أما دوائر الخريجين فقد اكتسحتها الجبهة الإسلامية القومية بالفوز بكل مقاعد الخريجين لأقاليم الشمال مع مقعدين في الجنوب فنالت ٢٣ مقعدا من دوائر الخريجين، وتوزعت المقاعد الخمسة الباقية كالتالي: مقعدان لحزب الشعب التقدمي (إقليم الاستوائية)، مقعد للحزب الشيوعي السوداني (بحر الغزال) ومقعد للتجمع السياسي لجنوب السودان (بحر الغزال) ومقعد للمؤتمر السوداني الأفريقي (ساك) في أعالي النيل[١].

وقد ساعد الجبهة الإسلامية في ذلك عدد من العوامل أهمها تفصيل قانون الانتخابات عليها وذلك بفعل سيطرتها على المجلس العسكري الانتقالي ومجلس الوزراء بوجود عدد من المتعاطفين معها، ولا يخفى الآن أن رئيس المجلس العسكري

(١) التقرير النهائي للانتخابات العامة

الانتقالي نفسه المشير عبد الرحمن سوار الذهب كان متعاطفا مع الجبهة وقد سارع بمباركة انقلابها في ٣٠ يونيو على الشرعية الدستورية وكان هو الذي رشح السيد عمر البشير للرئاسة في انتخابات أبريل ٢٠١٠م، وكذلك تعيين د. جلال محمد أحمد كسكرتير عام للجنة الانتخابات في ذلك الوقت قد صب لصالح الجبهة الإسلامية القومية. هذه الحقيقة ذكرها مؤرخ الجبهة الشهير د. حسن مكي في صحيفة أخبار اليوم بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١م، قال: (إن الحركة الإسلامية في السودان لم تستلم السلطة في ١٩٨٩م وإنما في الانتفاضة ١٩٨٥م لأن سوار الذهب جزء من الحركة الإسلامية والجزولي دفع الله كذلك من أعضاء الحركة الإسلامية)[1]. كذلك استعانت الجبهة بما عرف بالفيلق الطائر في انتخابات الخريجين حيث لم يكن القانون يلزم المسجلين من الخريجين للأقاليم المختلفة أن يكونوا من ذلك القانون، فالجبهة بفعل تنظيمها الممتاز ودراستها لأعداد الخريجين في الأقاليم المختلفة استطاعت أن تسجل ناخبيها بقدر الحاجة للفوز، وقد نجحت هذه الخطة أيما نجاح فاكتسحت دوائر الخريجين اكتساحا كبيرا، ومع أن مجمل التصويت للجبهة في دوائر الخريجين تراوح بين ٤٧,٧٪ من الأصوات في دارفور لـ٢١٪ من الأصوات في الاستوائية ونالت إجمالا ٣٨٪ من جملة أصوات الخريجين البالغة (٢٠٧٨٢٣) ولكنها نالت ٨٢٪ من مقاعدهم.

الجبهة الإسلامية القومية وجدت لنفسها بذلك حجما داخل الجمعية التأسيسية أكبر من حجمها الواقعي، وسعت بمختلف الطرق لإبطال أهداف الانتفاضة وأهمها محاكمة سدنة النظام المباد وإلغاء قوانين سبتمبر، ثم سارت في نهج إقصائي وبشرت بثورة المصاحف وثورة المساجد ثم انقضت على الشرعية الدستورية عبر انقلاب زورت فيه اسم الهيئة العليا للقوات المسلحة في ٣٠ يونيو ١٩٨٩، وهو الانقلاب الذي أسفر عن سلطة أجرت عددا من الانتخابات الصورية، ثم قامت بعد ٢١ عاما من توليها الحكم بتزوير الانتخابات على النحو الذي سيفصله هذا الكتاب.

---

(1) عبد الماجد عليش أولاد الترابي دار عزة للنشر، ص ١٣٦

اللجنة العليا للانتخابات
حزب الأمة القومي

الفصل الثاني

الانتخابات في عهد «الإنقاذ»

◆◆◆

«إلى أي منحدر وصلنا؟ ولماذا وصلنا إلى هذا المنحدر؟»

مدير المباحث المركزية يتحدث عن التزوير.

في ١١/١٠/١٩٩٩م

«التزوير خُلق استشرى بغير فقه ولا تقوى في منافسات الحركة الإسلامية مع خصومها في اتحادات الطلاَّب ونِقابات المهن وبرعت فيه الأجهزة الخاصة للمعلومات والأمن، وظلّت تتحالف لإنفاذه وتمام نجاعته عضوية الحركة في الأجهزة الشعبية والرسمية لتكسب به مقاعد الاتحادات والنقابات، رُبَّما تستدير بالفوضى على نفسها فتزور إرادة قاعدتها داخل حزبها لصالح أجندة القيادة»

المحبوب عبد السلام

كان نظام «الإنقاذ» بادئ الرأي زاهدا في الكلام عن الانتخابات ولو من باب تزويرها بحثا عن شرعية زائفة. وفي مطلع أيام «الإنقاذ» من العام ١٩٨٩م سألت صحيفة خليجية العميد عمر حسن أحمد البشير (حينها) عن أسباب انقلابه، ثم استفسرته هل يزمع إجراء انتخابات في البلاد فقال إن الوعي في السودان غير متوفر والناس تصوت بأسباب طائفية وقبلية متخلفة، وإن أية انتخابات تجرى في السودان ستعيد الصادق المهدي للحكم! ولذلك أعلن النظام لدى مجيئه أنه لا رجعة للحزبية، واستمر هذا الموقف طيلة عقد «الإنقاذ الأول»، وجاء على لسان الدكتور الترابي في برنامج بصراحة في تلفزيون السودان في ١٩٩٨/٤/٣م (أي في أوج تألقه في قيادة النظام): إن الشعب السوداني قد كفر بالحزبية ويمقتها[1].

وكان الانقلاب الذي نظمته الجبهة الإسلامية القومية قد جاء في إطار خطة تمكينية لرؤى الجبهة الإسلاموية، ولكنه صمت عن الحديث عن اتجاهه الأيديولوجي عاما ونصف بل اعتقل شيخه (الأمين العام للجبهة الإسلامية د حسن الترابي) ضمن فقه التقية كما قالوا، لإخفاء هوية الانقلاب خوفا من الأعداء الخارجيين في المقام الأول، أما الداخليون فقد فهموها طائرة على نحو ما عبرت قصيدة السيد إدريس البنا (ما غبيت وما ضليت وما كت شاكي إيه يا أمة إيه الجاكي غير كيزان بتلبس كاكي) أو ما قال الشاعر الشعبي محجوب شريف (يا أب دقنا تحت الكاب).

(١) حمد عمر حاوي طبيعة الدولة في الإسلام بين العلمانية والحكم الديني: نموذج السودان ١٩٨٩-٢٠٠١م الدار السودانية للكتب، ٢٠٠٤، ص ٢٤٣.

وبعد عام ونصف، تحديدا في ١٩٩١/١/١م وفي خطاب الرئيس عمر البشير بمناسبة عيد الاستقلال أعلن أن ذلك العام سيشهد البدء الفوري في تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان[1]. وقد أدت هذه الخطوة لمزيد من العسف والكبت في الحريات باعتبار أن كل معارض معاد للتوجه الإسلامي. وكان النظام قد قام بحل البرلمان والأحزاب والنقابات والاتحادات وعطل الدستور، ومنع حرية التعبير والتجمع والصحافة، وبدأ يدير البلاد بقبضة أمنية محكمة، ومارس فصلا وتشريدا لكل معارض أو مشكوك في ولائه، وأسلمت الخدمة المدنية في النهاية لأهل الولاء، واتبعت سياسة لتمكين النظام ومحسوبيه وإفقار للآخرين بصورة ممنهجة، كما هيمن النظام ومنسوبوه على كافة أجهزة الإعلام واستخدمها للدعاية والتعبئة لبرنامجه والاغتيال السياسي للزعامات السابقة وللأحزاب السياسية التاريخية في السودان. تضافر كل ذلك مع سياسة البطش الجسدي بالاعتقالات ببيوت صممت خصيصا لإذاقة النزلاء صنوف العذاب سماها السودانيون «بيوت الأشباح»، والإعدامات المتكررة لأسباب اقتصادية كما في المعدومين بسبب حيازة الدولار (أبرزهم ثلاثة وهم مجدي محجوب – جرجس بطرس – أركانجلو أقادو) أو سياسية كما في شهداء يوم الاثنين ٢٨ رمضان ١٤١٠هـ الموافق (١٩٩٠/٤/٢٣م)؛ مما أدى لهجرة ضخمة للسودانيين للخارج جعلت تعدادهم الآن بدول المهاجر يتراوح بين ستة إلى ثمانية ملايين سوداني بالخارج.

وكان أول ما قام به النظام في سبيل تثبيت أقدامه السياسية بعد حل الأحزاب هو تكوين اللجان الشعبية، وقد صرح رئيس النظام السيد عمر البشير في صحيفة الإنقاذ الوطني بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٢١م بأن «حل الأحزاب قانونا لا يعني حلها واقعا، لهذا فإن اللجان الشعبية قصد منها صهر الأحزاب وحلها جذريا»[2]. فكون النظام أول مجيئه اللجان الشعبية للإنقاذ بالأقاليم واللجان الشعبية للرقابة والخدمات بالعاصمة القومية، وكانت عضويتها طوعية قاصرة على مؤيدي النظام أو اللامنتمين الذين صدقوا ادعاءاته، ولما اطمأن النظام لهذه اللجان في الأقاليم منحها صلاحيات أمنية ودعائية وتعبوية حتى «أضحت أشبه باللجان الحكومية

(1) انظر حمد عمر حاوي طبيعة الدولة في الإسلام بين العلمانية والحكم الديني: نموذج السودان ١٩٨٩-٢٠٠١م الدار السودانية للكتب، ٢٠٠٤، ص ٢١٧.

(2) حاوي، مرجع سابق ص ٢٤٣.

منها باللجان الشعبية» وقد لعبت دورا كبيرا في حراسته وإزجاء التقارير عن أي نشاط معاد، ولكن اللجان في العاصمة حرمت من هذا الدور التنفيذي وقصرت مهمتها على المهام الخدمية لحساسية العمل السياسي داخل العاصمة[1] وعدم الاطمئنان لعضويتها وتعرضها للاختراق. وقد كانت هذه اللجان تتم غالبا بالتعيين، قال عثمان أحمد حسن رئيس المؤتمر القومي للحوار حول النظام السياسي في ١٣/١٠/١٩٩٠م: اللجان الشعبية هي لجان خدمية فقط وليست لجانا سياسية، وأعضاؤها تطوعيون وفي بعض المناطق التي تتمتع بإرث طائفي بحيث أن عملية الانتخاب يمكن أن تأتي لنا بشخص لا يؤمن بأيديولوجية الثورة تخطينا ذلك عن طريق التعيين. وبما أن أعضاءها متطوعون، ولا يتقاضون أي مرتب نظير عملهم ولأنهم لم يعملوا معنا وفقا لعقد معين فإنه لا يمكن محاسبتهم حال فسادهم[2].

مؤتمر الحوار السياسي ونظام المؤتمرات

في مطلع أغسطس ١٩٩٠م دعا النظام لمؤتمر للحوار حول النظام السياسي وجه الدعوة فيه لبعض المعارضين الذين قاطعوا المؤتمر وشارك فيه كبار منظري النظام الجماهيري الليبي، والمايويون وكبار منظري الاتحاد الاشتراكي، وكبار قادة الجبهة الإسلامية القومية بالإضافة لعدد من العسكريين ذوي التوجهات الشمولية، وجاء في خطاب الرئيس في افتتاح المؤتمر: (إن انهيار تجربة التعددية الحزبية لثلاث مرات يشكف لنا مجافاتها لبيئة البلاد وحاجتها. كما يشهد بعدم قابليتها لاجتياز امتحان البقاء والجدوى، ويؤكد حتمية فشلها إن طبقت مرة أخرى) وقد اعتمد المؤتمر ثلاثة اقتراحات: نظام المؤتمرات، ونظام الحزب الواحد ونظام التعددية المراقبة والمنضبطة، وعندما طرحت هذه البدائل للتصويت كانت الغلبة الكاسحة لنظام المؤتمرات. فتم تبني هذا النظام واختتم المؤتمر بجلسة حاشدة حضرها الرئيس الليبي معمر القذافي باعتبارها فرصة للتبشير بنظرية العالمية الثالثة[3]. وبالرغم من إجازة نظام المؤتمرات في ذلك المؤتمر إلا أن مرحلة تكوين النظام السياسي تأخرت حتى مطلع ١٩٩١م بعد الإفصاح عن أيديولوجية النظام، وفي ١٦/١٠/١٩٩٣م صدرت قرارات بحل

---

(1) حاوي- سابق ص ٢٤٤.

(2) نفسه.

(3) حاوي الصفحات ٢٤٥-٢٥١.

مجلس قيادة الثورة لنفسه وتشكيل كل من المجلس الوطني (الجهاز التشريعي للبلاد) وأمانة المؤتمر التأسيسي للحزب السياسي بالتعيين. فتشكل بذلك المجلس الوطني الأول المعين، والمؤتمر الوطني الحزب الحاكم.

المرسوم الدستوري رقم ١٣ والاتجاه نحو الانتخابات

وبعد ست سنين من إعادة هندسة البلاد فكر النظام في البحث عن شرعية انتخابية زائفة، فأصدر المرسوم الدستوري الثالث عشر لسنة ١٩٩٥م، معبرا «عن أزمة النظام المستحكمة وعن تناقض النظام الفكري والسياسي بين الإسلاموية، واللبرالية والجماهيرية: فهو نص يفتح باب الترشيح لرئاسة الجمهورية دون نص على دين أو جنس المترشح ويوجب عليه أداء البيعة! وينص على قومية القوات المسلحة ويوجب عليها واجبات إسلامية لا تلزم غير المسلمين ! ويتبع المرسوم النظم الجماهيرية في محاولة تجنب حرية التنظيم، ولكنه يناقضها في الاعتماد على التمثيل عبر انتخابات!»[1] .. وقد علق حزب الأمة على ذلك المرسوم واعتبر أن أهم المآخذ عليه فيما يتعلق بالانتخابات المزمعة هي: أن المرسوم مع بقية مراسيم «الإنقاذ» السابقة تشكل مصدرا للدستور القادم مما يشكل إلزاما ببرامج «الإنقاذ» الفكرية والسياسية والتشريعية مهما كانت نتيجة الانتخابات، وأن ١٢٥ عضوا من أعضاء المجلس الوطني ينالون العضوية بإجراءات هي التعيين غير المباشر، وأن المؤتمر الوطني هو تنظيم السلطة السياسي خليفة الاتحاد الاشتراكي المباد شكلا وموضوعا، كما أن الإجراءات الانتخابية سوف تجري في ظل أحكام الطوارئ واستمرار أحكام المرسوم الدستوري رقم ٢ المؤسس للحكم القهري في البلاد[2].

قال حزب الأمة حينها: «إن المضي في تطورات دستورية من داخل جماعة «الإنقاذ» وحدها تكريس للاستقطاب والمواجهة في البلاد ولا سبيل لحل أزمة الحكم في البلاد بتغييب الرأي الآخر. لا قيمة لنظام لا يقوم على شرعية، ولا سبيل لشرعية غير ديمقراطية. إن الأمر الدستوري ١٣ يمثل تطورا في برامج نظام «الإنقاذ» الدستورية والقانونية، ولكنه تطور متخلف عن تراث البلاد الدستوري ولا يرقى لحل أزمة الشرعية

(1) كتاب الحل السياسي الشامل- لجنة جمع أدبيات حزب الأمة- الخرطوم أغسطس ٢٠٠٢.

(2) كتاب الحل السياسي الشامل، ورقة موقفنا من الخيارات الوطنية التي نشرها الحزب في فبراير ١٩٩٦م.

في البلاد. إنه بصورته الحالية مجرد طلاء تجميلي لنظام «الإنقاذ» القمعي»[(١)].

انتخابات عام١٩٩٦م

وفقا لهذا التطور الدستوري الجديد تم إجراء الانتخابات العامة الأولى في عهد «الإنقاذ» عام ١٩٩٦م حيث أجريت انتخابات رئاسية وأخرى نيابية للمجلس الوطني.

في عام ١٩٩٤م تم تعديل قانون الانتخابات، وقد نص القانون على أن يتم اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب المباشر، وأن تنشأ هيئة مستقلة دائمة للإشراف على الانتخابات والاستفتاء تسمى هيئة الانتخابات العامة تشكل بقرار من رئيس الجمهورية، ويطلب من المرشحين ألا يرتبطوا بتنظيمات، وأن لا يسعوا للتأثير على إرادة الناخبين (أي منع الدعاية الانتخابية) وأن لا يزكوا أنفسهم، فالقاعدة الشعبية تختار المرشحين بدون أي آلية حزبية كما أن اختيار المرشح لا يقوم على أساس برنامج أو أيديولوجية محددة، وقد علق دكتور حمد عمر حاوي: لم يوضح النظام كيف يمكن أن يكون ذلك، وعلى أي أساس سيختار الناس المرشحين ومن أجل ماذا؟[(٢)]

تمويل العملية الانتخابية وتنظيمها وعرض المرشحين كان من اختصاصات لجان الانتخابات (وهي لجان حكومية) وقد عين أعضاء اللجان العليا بالولايات حسب مواقعهم الإدارية (أمين عام الحكومة أم مدير الحكم المحلي، ورئيس الإدارة القانونية لديوان النائب العام، وقائد قيادة القوات المسلحة ونائبه ومدير شرطة الولاية أو نائبه، وقاضي محكمة عليا، وثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة والحيدة) وتم إصدار قانون منع الأساليب الفاسدة لسنة ١٩٩٤م اعتبر أن الذي ينشر أي دعاية حزبية أو طبقية أو طائفية أو قبلية أو يقدم وعودا انتخابية مرتكبا لأسلوب فاسد[(٣)].

بالنسبة للانتخابات الرئاسية فقد كانت انتخابات اسمية لم يهتم بها المواطنون السودانيون غالبا ولا المجتمع الدولي، فتحت الحملة الانتخابية لاثني عشر يوما فقط وأعطي المرشحون فترة ١٥ دقيقة للتخاطب عبر التليفزيون والراديو الرسميين، وقد فتح باب الترشيح للجميع تقريبا فتقدم ٤٢ مرشحا[(٤)].

---

(1) نفسه.

(2) حاوي ص ٢٦٣.

(3) السابق ص ٢٦٣.

(4) Marc Gustafson Electoral Designs: Proportionality, representation and constituency Boundaries in Sudan's 2010 Elections, 2010, Rift Valley Institute Publications, pp 13

يقول الباحثون المرموقون د. جاستين ويلز ود. عطا البطحاني وبروفسور بيتر وودورد: «دعي المراقبون والصحفيون الأجانب، وختمت صناديق الاقتراع، وطبعت بطاقات الانتخابات، ووضعت عليها العلامات، ووضعت داخل الصناديق، وعدت الأوراق، باختصار شهدت انتخابات ١٩٩٦م عمليات واضحة ترتبط عادة بالانتخابات العادلة والحرة، لكن برغم ذلك نُظِرَ إليها على أنها مسخرة. لم تكن هنالك أحزاب سيا سية. وفي حين مُنح المرشحون الفرصة للتحدث من خلال التليفزيون والراديو، لم يستطيع أغلبهم السفر إلى معظم أجزاء البلاد، ودُفعَ الناخبون دفعا إلى التصويت بواسطة الموظفين المحليين. وقد أعلن أحد مهندسي الانتخابات الرئيسيين لاحقاً أنه كان هنالك تلاعب واسع وشائعات مفادها أن ثمة سجلات خاصة بالبوليس والجيش اشتملت على أسماء وهمية كثيرة، وأنه كانت هنالك ملايين البطاقات التالفة وضعها أصحابها في الصناديق احتجاجاً على كل العملية فتم تمزيقها سراً» وقد لخصوا وصف تلك الانتخابات بالقول: « لقد كانت انتخابات ١٩٩٦ أنموذجاً صارخاً للاستعراض الانتخابي. وأوضحت كيف يمكن التظاهر ببعض أفعال الانتخابات العادلة والحرة بدون توفير أدنى درجة من الاختيار، أو ضمان أية مشاركة شعبية حقيقية. كما أوضحت تلك الانتخابات إلى أي مدى يمكن أن تكون الانتخابات مجرد مسألة استعراض show، وقد يكون هذا النوع من الأداء الانتخابي موجَهاً إلى الجمهور الأجنبي لإظهار جدارة وشرعية الحكومة، وقد تكون موجَهةً إلى المجموعة الحاكمة نفسها؛ فيعمدون تحت تأثير الشعور بالشرعية، إلى إقناع أنفسهم بأنهم يتمتعون على الأقل ببعض التأييد الشعبي، وربما تكون موجَهة إلى أهل البلد عموماً؛ تأكيداً لقدرات الحكومة اللوجستية وسيطرتها»[(١)].

الشاهد أنه انتخب الرئيس عمر حسن أحمد البشير رئيسا للجمهورية في سنة ١٩٩٦ وحصل على ٧٥٪ من أصوات الناخبين فيما حصل الـ٤١ المنافسين له على ٢٥٪ من الأصوات. وبلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات ٥٥٪ ممن يحق لهم التصويت[(٢)] بحسب الأرقام المعلنة.

---

(1) جاستين ويلز، عطا البطحاني، وبيتر وودورد الانتخابات في السودان: التعلم من التجربة، منشورات معهد الأخدود الأفريقي العظيم، بتكليف من هيئة التنمية الدولية، ٢٠٠٩، النسخة العربية، ص ٩-١٠.

(2) ناصر السيد- سابق.

قاطعت الأحزاب السياسية هذه الانتخابات باعتبارها مسخرة لتزييف إرادة الشعب، وكانت نسبة الإقبال عليها ضعيفة جدا في الحقيقة فلم يهتم بها أو يشترك فيها إلا منسوبو النظام.

الاستفتاء على الدستور ١٩٩٨م

قصة الدستور وكيفية التزوير فيه من ناحية تكوين لجنة قومية للدستور ثم تغيير دستورها بدون إعلان ستذكر فيما بعد، ولكننا نورد هنا وصفا للاستفتاء.

فقد أجري استفتاء حول الدستور في عام ١٩٩٨م، وصفه أحد المشاركين في السلطة حينها الأستاذ محبوب عبد السلام بالتالي: «امتد الزمن بمنهج الفوضى التي شابت عمل الإنقاذ وتعمق الجنوح إلى العملي الفوري الذي لا يقف لدى الأفكار طويلا أو يتفكّر في جلائل الأعمال، فمضى الدستور إلى صناديق الاستفتاء واقترع عليه بكل ما أُوتيت الإنقاذ من تعجل للنتائج، دون انتباه شديد للمضامين والوسائل، ثم ما رسخ من إباحة الإنابة عن الشعب ولو تزويراً يأخذ صناديق الاقتراع إلى البيوت والمكاتب ويلقي أوراق العهد بيعةً للدستور بغير توثيق، أو حتى تأمل في الوثيقة»[(١)].

وقد كان الإقبال على الاستفتاء ضعيفا مثله مثل كل انتخابات «الإنقاذ». وقد ذكر الأستاذ محمد أحمد سالم -وهو مسؤول مرموق في إدارة المؤسسات التشريعية لفترات ممتدة في الأنظمة الشمولية والديمقراطية على السواء كما أن النظام الحالي نصبه رئيسا لمجس الأحزاب والتنظيمات السياسية منذ إنشائه وحتى قيام مجلس شئون الأحزاب مؤخرا بعد اتفاقية السلام. ذكر هذه الحقيقة حين روى أنه كان جالسا مع الدكتور حسن الترابي وقد كان حينها متنفذا في النظام، حين زاره حكام الولايات جميعهم بعد الاستفتاء وكان غاضبا من تدني نسبة التصويت فقال لهم: «يجب أن تخجلوا من أنفسكم فقلة عدد المشاركين في الاستفتاء على الدستور هم رعاياكم! أنتم من قصرتم»[(٢)].

(1) المحبوب عبد السلام الحركة الإسلامية السودانية: دائرة الضوء- خيوط الظلام (تأملات في العشرية الأولى لعهد الإنقاذ) – مدارك، ٢٠١٠م. ص ٣٨٧.

(2) ويلز والبطحاني وودورد، سابق ص ٢٦.

انتخابات ديسمبر ٢٠٠٠م

جاءت هذه الانتخابات بعد تحولات كبيرة من الناحية الدستورية والقانونية من جهة، وتحولات سياسية بارزة داخل النظام أولها عقد اتفاقيات السلام من الداخل وفيها تم تبني العديد من أطروحات المعارضة، ثم الانشقاق المدوي داخل الحزب الحاكم أواخر عام ١٩٩٩م. كذلك جاءت بعد تحول اقتصادي كبير هو دخول عامل إيرادات النفط في الصرف الحكومي منذ أغسطس ١٩٩٩م، وعبر هذا العامل أتيح للنظام أن يلعب أكثر بورقة الإغراءات المادية وشراء الذمم في اللعبة السياسية بشكل تصاعد مع الأيام ومع تراكم دولارات النفط، وسنذكر تفصيلا التحولات الدستورية والقانونية التي حدثت قبل هذه الانتخابات وأدت إليها.

الإطار الدستوري والقانوني

أما من الناحية الدستورية فقد تمت إجازة دستور للبلاد عام ١٩٩٨م والذي أجازه المجلس الوطني وبدأ العمل به في يناير ١٩٩٩م. وكانت قصة ذلك الدستور آية في الطريقة التي أدار بها النظام البلاد. فقد أوكل النظام أمر كتابته للجنة عينها وسماها «اللجنة القومية لكتابة الدستور» قاطعت القوى السياسية السودانية هذه اللجنة وإن كانت ترى أن رئيسها وكثيرا من أعضائها لا يمكن دمغهم بالجبهوية. نفس الشيء ينطبق على اللجنة الفنية للدستور. وقد قدمت اللجنتان مسودة الدستور والتي غيرها النظام من دون أدنى مراعاة للجنتين، وأبدلها بدستور يحمل أنفاس الجبهة الإسلامية ورؤيتها الضيقة وقيل إن واضعه هو الترابي نفسه، وهرع به إلى المجلس الوطني ليبصم عليه، ويعرضه على استفتاء صوري لم يسمع به المواطنون دعك عن المشاركة[1]. وقد استصحب الدستور مفهوم أبي الأعلى المودودي حول الحاكمية الإلهية الذي يفضي إلى الثيوقراطية ويتيح للبشر ممارسة سلطانهم باسم الله. ما من مؤمن ينكر قدرة الله الكلية، ولكن الحاكمية -السيادة- مفهوم سياسي وهي للشعب. وفي هذا السياق روى الطبري -المؤرخ الإسلامي المعروف- حادثة جادل فيها أبو ذر الغفاري رضي الله عنه معاوية ابن أبي سفيان بألا يصف المال العام بأنه مال الله بل مال الناس. كما أن الدستور سحب كل ما في مسودة اللجنة القومية من ضمانات لحقوق الإنسان ومنها منع

(1) انظر الصادق المهدي- السودان وحقوق الإنسان دار الأمين القاهرة ١٩٩٩م.

التعذيب والاعتقالات التعسفية والمحاكم الخاصة والتميز بسبب الولاء السياسي وغيرها، إضافة لتعميمه الواجبات الإسلامية على جميع المواطنين[١].

الدستور الجديد سمح بالتعددية في شكل (التوالي السياسي) وهي أطروحة قبلت بها بعض الأحزاب التي ظلت لا تمارس فعلا سياسيا حقيقيا، وظل التوالي مصدر رفض من القوى السياسية حتى ألغي لاحقا عبر أمر مؤقت صدر في غيبة المجلس الوطني في يونيو ٢٠٠١م، ومع أنها صيغة منقوصة إلا أنها شكلت نوعا من التطور عن الرفض التام للأحزاب والتعددية الذي وصم مسيرة النظام حتى نهاية التسعينيات كما رأينا. ولأنها كانت خطوة مع عيبها إلا أنها مناقضة لخطاب النظام السابق، فقد تحركت جهات كثيرة داخله لرفضها، وورد في صحيفة الشارع السياسي بتاريخ ١٩٩٩/١/٧م تحت عنوان «مجاهدون يجوبون شوارع الخرطوم ويعبرون عن رفضهم للتوالي» أن قوة من هؤلاء تحركت في موكب وصف بأنه هادر جابت شوارع الخرطوم مرورا بمباني مكتب مسجل تنظيمات العمل السياسي كاستعراض عسكري وسط الأناشيد الجهادية وأهازيج الشهداء، كرفض للمجاهدين (الدبابين) لقانون التوالي السياسي ملمحين لأن عودة الأحزاب خيانة لدماء الشهداء[٢].

يقول دكتور حمد عمر حاوي عن هذا التطور: «أخيرا وفي العام ٢٠٠٠ تقريبا بدا النظام يقتنع تدريجيا بأن المؤتمر الوطني ما هو إلا حزب سياسي وليس «وعاء جامعا لكل السودانيين» كما هدف لذلك النظام، بالتالي قبل النظام في تعديلاته الدستورية الأخيرة في مارس ٢٠٠٠ بإصدار قانون للأحزاب والتنظيمات السياسية بديلا لقانون التوالي، اعترف فيه ضمنا بأن المؤتمر الوطني عبارة عن حزب سياسي ليس إلا، بعد أن لم يسع هذا الوعاء حتى أهله حيث انشق عنه حزب آخر هو المؤتمر الوطني الشعبي بقيادة الشيخ حسن الترابي»[٣].

وشكل قانون الانتخابات العامة لسنة ١٩٩٨ م وقواعد الانتخابات ١٩٩٩ المرجعية القانونية لإجراء العمليات الانتخابية. وأهم ما أرسته هذه القوانين المنظمة للعملية الانتخابية:

(1) لمزيد من التفاصيل حو لنقد دستور ١٩٩٨م أنظر الصادق المهدي السودان وحقوق الإنسان.

(2) عبد الماجد عليش يوميات الدولة الإسلامية دار عزة للنشر والتوزيع- ٢٠٠٥، ص ٣٥١.

(3) حاوي – سابق ص ٢٧١.

١. السجل الانتخابي الدائم.

٢. اعتماد معيار الأغلبية البسيطة في الانتخابات البرلمانية، والمطلقة في الانتخابات الرئاسية.

٣. نظام الانتخاب الفردي في الدوائر الجغرافية ونظام القائمة في الدوائر المهنية[١].

التحولات السياسية

أولا: اتفاقيات السلام من الداخل

كان النظام قد استثمر سقوط نظام منقستو في ١٩٩١م، فأحرز تقدما عسكريا في الفترة ما بين ٩١-١٩٩٤، واعتقد أن بإمكانه حسم الحرب الأهلية في الجنوب عسكريا، لذلك فقد تشنج في رفض إعلان المبادئ الذي قدمته دول الإيقاد في ١٩٩٤م وفي شجب قرارات أسمرا في يونيو ١٩٩٥م واعتبرهما خيانة للدين والوطن. ولكن التطورات التالية دلت على الفشل التام لسياسات النظام إذ جمعت قرارات أسمرا المصيرية كل القوى السياسية السودانية المعارضة حول برنامج سياسي وبرنامج عمل موحد. كما أن موقف النظام السلبي من إعلان المبادئ قارب بين دول الإيقاد وبين التجمع الوطني الديمقراطي، هذان العاملان أديا إلى تصاعد العمل العسكري المضاد للنظام، وإلى نشوء جبهتي قتال جديدتين: في الشمال الشرقي وفي الجنوب الشرقي.

وجدت الأنشطة المعارضة للنظام داخليا منذ قيامه، ولكن، لأول مرة في عمر النظام قدمت له القوى السياسية بالداخل مجتمعة مذكرة مشتركة في أبريل ١٩٩٦م، ذكرت المذكرة فشل سياسات النظام وطالبت بتنحيه عن السلطة، بل وساندت كل قرارات أسمرا ما عدا المتعلقة بالجانب العسكري[٢].

قابل النظام هذه التحركات بقمع شديد فكثرت الاعتقالات ببيوت الأشباح وأسفر هذا الجو السياسي المتوتر عن مظاهرات للطلاب في سبتمبر ١٩٩٦م.

ثم وجهت للنظام ضربة قاضية عبر عملية تهتدون التي نفذتها قيادة حزب الأمة في ديسمبر ١٩٩٦م، حيث كان النظام مع عزلته المتنامية قد أخطر رئيس الحزب

(1) ناصر السيد النور- مرجع سابق.

(2) الصادق المهدي- السودان وحقوق الإنسان- سابق.

السيد الصادق المهدي بأنه سيحمله مسئولية التحرك العسكري الخارجي، وبالفعل تم اعتقاله مائة يوم ويوم (١٠١ يوما) في مايو إلى سبتمبر ١٩٩٥م ببيوت الأشباح في ظروف قاسية. حرمت العملية النظام من الرهينة التي كان يضغط بها على حركة المعارضة بالخارج، وأظهرت عجزه لأن المسؤولين العسكريين قالوا لو تحركت ذبابة في الحدود الشرقية فهم قادرون على اصطيادها. وبالفعل سببت العملية حرجا كبيرا للنظام وصار محل تندر كبير بين الأوساط الشعبية حتى أن كاركتيرست شهير سخر من النظام بكاركتير فيه إشارة للحادثة بالأغنية (من ما طار جنى الوزين يا دوب قل نوم العين)! لقد انهار النظام بعد ذلك تماما معنويا وتراجع عن صلفه السابق في نقاط عديدة. فبعد أن كان قد تمنع من التوقيع على إعلان مبادئ الإيقاد في ١٩٩٤ بل رفضها بكل صلف سارع ووقع عليها عام ١٩٩٧م. وفي نفس العام سارع ووقع على اتفاقيات السلام من الداخل وبموجبها تبنى كافة مفردات مؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية بعد أن كان قد خونها، كما قام بمخاطبة نداءات التطوير السياسي بالدستور الجديد.

عقد النظام اتفاقية السلام من الداخل مع سبعة من الفصائل المنشقة في أبريل ١٩٩٧م، كانت تحوي عدة إيجابيات منقولة من قرارات أسمرا، مثلا: اعتماد المواطنة أساس الحقوق والواجبات، إقرار مبدأ حق تقرير المصير لأهل الجنوب، ولكن تلك الإيجابيات لم تؤت أكلها بسبب أن العناصر الجنوبية الموقعة كانت عناصر أقلية (منشقة عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، واتحاد الأحزاب السودانية الأفريقية (يوساب). أعطيت حقوقا سياسية ودستورية وإدارية جعلت لها اليد العليا فيما يختص بقضية السلام، مما يعني وقوع أي تفاوض مع تنظيمات الأغلبية تحت رحمة تلك اليد العليا وأيلولته إلى الفشل. كذلك فإن فكرة تقرير المصير كما جاءت في قرارات أسمرا ١٩٩٥م توجب قيام فترة انتقالية –تخاطب فيها كل مظالم الماضي، وتجري إصلاحات هيكلية معينة، لا مجرد إتاحة المشاركة في المؤسسات القائمة، ولكنه في الاتفاقيات المذكورة يجري تحت سلطة الإنقاذ «بطرحها الأحادي الأيديولوجي الضيق وتعريفها القاصر للهوية الثقافية السودانية فسيؤدي حتما للانفصال ولعلاقات متوترة بين دولتي الشمال والجنوب المنفصلتين»[1] إضافة لأن الاتفاقية تأتي ضمن بناء دستوري غير ديمقراطي تطاله تقلبات السلطة المتجبرة على نحو ما فعله نميري ببنود اتفاقية أديس أبابا وبدستور ١٩٧٢م. أمر آخر يجمع

(١) نفسه.

هذه الاتفاقية مع التجربة النميرية وهو الهشاشة والضعف الملازمين لأي اتفاق تبرمه أقليه غير شرعية في غياب ممثلي الشعب الشرعيين[(١)].

ثانيا: الانشقاق داخل الحزب الحاكم

عاشت الإنقاذ في عقدها الأول صراعا مستترا بين أمينها العام الدكتور حسن الترابي وما يرمز له ورئيس الجمهورية عمر حسن أحمد البشير ومن يمثلهم، ثم انفجر الصراع في مذكرة العشرة الرافضين لما اعتبروه هيمنة الأمين العام، والتي قدمها عشرة من قادة الإسلامويين للأمين العام للمؤتمر الوطني حينها الدكتور حسن الترابي منتقدين فيه ما رأوه انفرادا بالرأي في قيادته ومطالبين بالشورى والمؤسسية داخل الحزب، وذلك بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٩٨م[(٢)]. كانت هذه المذكرة بداية المواجهة المكشوفة فقد أدت لمعركة جديدة بين الجانبين في المؤتمر العام للحزب الحاكم في أكتوبر ١٩٩٩م أسفرت عن انتصار جناح الأمين العام للحزب وإقصاء العشرة الذين وقعوا على المذكرة من هيئة الشورى ومن قيادة المؤتمر. ولمواجهة القرارات المتخذة لتحجيم صلاحيات الرئيس داخل البرلمان قام الرئيس بحله عبر قرارات الرابع من رمضان الصادرة في ١٢ ديسمبر ١٩٩٩ والتي اشتملت أيضاً على إعلان حالة الطوارئ وتعطيل الدستور، ثم قام بعد ذلك بتعيين ولاة الولايات الـ٢٦ بأمر طوارئ، وأيدت المحكمة الدستورية هذه القرارات غير الدستورية بالطبع. وفي الخامس من مايو ٢٠٠٠ (الموافق ١ صفر ١٤٢١هـ) دعا الرئيس البشير إلى اجتماع كبير بدار حزب المؤتمر الوطني عرف بنفرة صفر وأصدر في اليوم التالي له قراراً بحل الأمانة العامة لحزب المؤتمر الوطني. ثم دعا إلى اجتماع لمجلس شورى الحزب الحاكم في ٢٦ يوليو٢٠٠٠ انتهى باعتماد قرارات إقصاء الدكتور الترابي من الأمانة وعاد وانتخب البروفيسور إبراهيم أحمد عمر رئيساً لمجلس الشورى بصفة مؤقتة. وأعلن الترابي في المقابل تشكيل حزب موازي باسم «حزب المؤتمر الوطني الشعبي»، وتلت مواجهات بين الطرفين صيّرت طرفا ممسكا بالحكم والآخر الأكثر غلوا في المعارضة.

(1) لتفاصيل نقد الاتفاقيات انظر الصادق المهدي السابق.

(2) الموقعون هم: د إبراهيم أحمد عمر- د غازي صلاح الدين- د نافع علي نافع- د أحمد علي الإمام- د . بهاء الدين حنفي- علي كرتي- عثمان خالد- سيد الخطيب - العميد بكري حسن صالح وحامد تورين وزير الطيران. في عبد الماجد عليش يوميات الدولة الإسلامية ص ٣٤٧.

حاول النظام تجريد الشق الشعبي من الشعار الإسلامي وسعى لتكتل عريض من كل حاملي الشعار الإسلامي ذوي العلاقة بالنظام، فأحيا النظام التنظيم المسمى الحركة الإسلامية السودانية لتقود الجانب الفكري والعقدي للنظام في مقابل المؤتمر الوطني الذي يقود الجانب السياسي. في ٢٤ أغسطس ٢٠٠٠م عقد النظام أول مؤتمر عام للحركة الإسلامية في عهد (الإنقاذ) وعد خامس مؤتمراتها وكان في إطار الخلاف المذكور داخل الحركة، فأيد المؤتمر قرارات الرئيس البشير وأمّن على إقصاء الدكتور الترابي الذي غاب عن المؤتمر.. وحضر ذلك المؤتمر لفيف من شيوخ وقادة الحركة مع دعوة (كافة التيارات الإسلامية في الساحة) للتوحد معهم، ولأول مرة منذ عام ١٩٦٩م حضر اجتماع الحركة الإسلامية الأستاذ صادق عبد الله عبد الماجد -المراقب العام لحركة الإخوان المسلمين في السودان- وقال: (أحسب أن إرادة الله أرادت لهذه الحركة - وهي سبيل النجاة لهذه الأمة - أن يتم اليوم لقاء الإنقاذ الحقيقي لهذه الحركة). وأكد الرئيس البشير أنه عضو أصيل في الحركة الإسلامية.. وصرح مقرر مجلس الشورى أن الحركة الإسلامية سوف تمدّ جذور التعاون مع كل الفعاليات الإسلامية وخاصة الإخوان المسلمين والطرق الصوفية وجماعة أنصار السنة.

انتخابات ديسمبر ٢٠٠٠ نظرة عامة

وتحت هذه الأجواء الانشقاقية والإقصائية للترابي وجماعته انعقدت انتخابات ديسمبر ٢٠٠٠م التي رفض الترابي والمؤتمر الشعبي خوضها بحجة أن الدولة تهيمن على كل شيء كما لا توجد ضمانات لنزاهتها[١] .

كان النظام قد سعى للتفاوض مع القوى السياسية، ووقع اتفاقيات مع بعضها أهمها اتفاق نداء الوطن الذي وقعه مع حزب الأمة في نوفمبر ١٩٩٩م، وحينما أعلن النظام عزمه على إجراء انتخابات في الثلث الأول من سنة ٢٠٠٠ أصدر الحزب بيانا صحفيا حول التطورات في الساحة السياسية وتطرق للحديث حول الانتخابات المزمعة بالتالي:

- رفض حزب الأمة لأي انتخابات رئاسية كانت أو برلمانية قبل انعقاد ملتقى الحوار الوطني الجامع، الذي يقرر فيه شكل الحكم والترتيبات الانتقالية والأوضاع الدستورية.

- يعتبر الحزب أن إجراء مثل هذه الانتخابات يشكل تراجعا من جانب الحكومة.. عن الحل السياسي الشامل والتدابير المرتبطة به والتي التزمت بها الحكومة في إطار المبادرة المشتركة، وإعلان نداء الوطن بجيبوتي.

- إن مصلحة البلاد تقتضي أن تفي الحكومة بالتزاماتها تجاه مشروع الحل السياسي الشامل، وان تنأى عن الزج به في إطار صراعاتها وخلافاتها الداخلية، تأكيدا لمصداقيتها ووفاء لتعهداتها.

- إن الحل السياسي الشامل أضحى تيارا شعبيا قويا ومطلبا وطنيا ملحا... وهذا من شأنه أن يكفل الاستقرار المنشود أكثر مما تحققه انتخابات مختلف عليها ويرفضها شعبنا جملة وتفصيلا[٢] .

---

(1) حاوي سابق ص ٢٦٨.

(2) كتاب أدبيات الحل السياسي - سابق الوثيقة رقم ٦٧: بيان صحفي حول التطورات الجارية.

وغني عن القول أن بقية القوى السياسية قد رفضتها من ضمن رفضها الأصيل لأسلوب الإنقاذ في إدارة البلاد، ولم تخضها سوى أحزاب التوالي السياسي الزخرفية والتي تم شقها من أحزابها الأم بفعل سياستي فرق تسد وكشكش تسد، باستثمار وخلق الخلافات داخل الأحزاب، والإغراءات المادية بالمال وبالحقائب الوزارية وغيرها في ظل تجفيف لموارد الأحزاب وإفقار لكادرها وتطويق اقتصادي لقياداتها مما جعل البعض يذهب مرغما لا بطلا للإنقاذ منضما أو مواليا، تاركا شعاراته الديمقراطية، ومرتزقا في موائد الاستبداد الممتدة. وفي ذلك الحين كان الأستاذ غازي سليمان المحامي من المعارضين المبارزين ولم يكن قد انضم لتيار المقربين من المؤتمر الوطني بعد، تعليقا على تلك الانتخابات قال إنها مجرد طلاء للشفاه يضعه النظام على وجهه الشمولي القبيح[١].

هذا وقد أوفدت منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية مندوبين عنها لمراقبة تلك الانتخابات[٢].

الانتخابات الرئاسية: فاز فيها البشير بحصوله على ٨٦٫٥٪ من الأصوات في مواجهة ٤ مرشحين آخرين. نسبة المشاركة بلغت ٨٦٪ ممن يحق لهم التصويت[٣]، بحسب ما أعلن. والمرشحون هم: جعفر نميري (حصل على ٩,٦٪ من الأصوات)، ومالك حسين (٦,١٪ من الأصوات) والسموأل ١,٣٪ ومحمد أحمد جحا ١٪[٤].

الانتخابات التشريعية: اكتسح المؤتمر الوطني كما هو متوقع، غالبية المقاعد النيابية. ورفضت أحزاب المعارضة الرئيسية المشاركة في هذه الانتخابات، مثلما فعلت في انتخابات ١٩٩٦. وحصد حزب المؤتمر الوطني ٣٥٥ مقعدا من أصل ٣٦٠ مقعدا نيابيا. وخاض ٣٥ بالمئة من المرشحين الانتخابات دون وجود مرشحين منافسين لهم (بالتزكية). وفاز مرشحون مستقلون بالمقاعد الخمسة المتبقية. وعيّن رئيس الجمهورية ممثلي ٢٤ منطقة انتخابية جغرافية، من مجموع ٢٧٠ منطقة في الجنوب لم تكن هناك إمكانية لإقامة انتخابات فيها بسبب الحرب

(1) Marc Gustafson, op-cit, p 13

(2) ناصر السيد- سابق.

(3) ناصر السيد- سابق.

(4) عليش، سابق ص ٤٣١، نقلا عن صحيفة الرأي العام في ٣/ ١٢/ ٢٠٠٠م.

الأهلية[١].

هذه الانتخابات صاحبتها مطاعن لهج بها حتى بعض خائضيها الذين صدقوا بأنها انتخابات حقيقية ولكنهم فوجئوا بما صاحبها من طبخ.

أوردت صحيفة ألوان في ٢٠٠١/١١/٧م أن المشكلة الرئيسية التي تواجه الانتخابات: العزوف عن المشاركة.. التزوير متفش وتمت ممارسته دون حياء، وقال مالك حسين مرشح الرئاسة إن فوز البشير كان ممكنا دون اللجوء للسلوك الذي سلكه الحزب الحاكم، وإن حزب المؤتمر الوطني صنعته الحكومة ولا يستطيع أن يعيش بدونها[٢].

كان المسؤول عن حملة البشير الانتخابية هو السيد علي عبد الله يعقوب وقد صرح بأن الحملة كلفت ٨ ملايين دولار[٣].

وقد رفضت الحكومة رفع الحصانة عن مستشار الأمن (الطيب إبراهيم محمد خير) ووالي الخرطوم (مجذوب الخليفة) ومحافظ المتمة لمحاسبتهم على التزوير واستغلال النفوذ باستغلال المناصب الدستورية، ورغم شكاوى التزوير التي قال بها بعض الذين شاركوا في الانتخابات من خارج الحزب الحاكم، قال جلال محمد أحمد عضو هيئة الانتخابات: ليست مهمة الهيئة التحقيق أو الحكم فقط رفع الشكوى، كل الشكاوى التي وصلت إلينا تم رفعها لجهات الاختصاص[٤].

وصف ويلز والبطحاني وودورد هذه الانتخابات بقولهم: «كان هناك فرق واضح في الانتخابات الرئاسية بين عام ١٩٩٦ و٢٠٠٠م، فقد اتسمت الأولى بتعدد المرشحين المغمورين، وتميزت الثانية بعدد قليل من المرشحين المعروفين (من ضمنهم جعفر نميري) ولكن كثيرا من المراقبين يقولون بأن جميعها اشتركت في ذات المآخذ. وفي انتخابات ٢٠٠٠ أوردت الصحف أن صناديق الاقتراع قد بدلت، وسمح لبعض الناخبين غير المسجلين بالتصويت، وعدت بعض البطاقات التالفة»[٥].

(1) ناصر السيد، سابق.
(2) عليش، سابق ص ٤٣١.
(3) نفسه ص ٤٣٢.
(4) حاوي -مرجع سابق ص ٢٦٨.
(5) ويلز والبطحاني وودورد، سابق ص ٢٧.

التزوير في الإنقاذ

حكومة «الإنقاذ» تستحق بجدارة أن يطلق عليها لقب «حكومة التزوير» فهي الحكومة التي جاءت في مطلعها بانقلاب مزوّر، ذلك أن الانقلاب زوّر هوية منفذيه الحقيقيين (الجبهة الإسلامية القومية) مدعيا أنه انقلاب للجيش بقيادته الرسمية، ولم يذكر توجهه الأيديولوجي الإسلاموي ولا مشروعه الحضاري إلا بعد عام ونصف كما ذكرنا وبعد أن ثبت أقدامه، وقد تساءل الإمام الصادق المهدي في معرض دفاعه عن الإسلام وتبرئته عن تجربة هذا الحكم الشائهة المنتسبة للإسلام قائلا: (هل يمكن لهذه التجربة التي كما رأينا زورت الانقلاب ثم ها هي تزور الانتخاب أن تعتبر بأي منطق أنموذجا لتجربة إسلامية عصرية؟ الجواب طبعا: لا، بل في المحافل الإسلامية تعتبر شاهدا على سوء استغلال الشعار الإسلامي ويتحدث كثير من الغربيين بالإشارة لهذه التجربة وأمثالها بعبارة «فشل الإسلام السياسي»)[١].

وسنتطرق هنا لجوانب التزوير المختلفة لماما، ثم نشير لبعض تجارب التزوير في انتخابات الاتحادات الطلابية والمهنية، لندلل على المنحدر الذي وصلت إليه الإنقاذ من هذه الناحية حتى أوردت صحيفة ألوان بتاريخ ١٩٩٩/١١/١٠م وتحت عنوان «اتساع ظاهرة التزوير» عن مدير المباحث المركزية حينها قوله: «قمنا بتخريج دفعة جديدة من الأفراد الذين تلقوا تدريبات مكثفة في علم اكتشاف التزوير. وقلنا إن هذه الدفعة سوف توقف التزوير. بعد مدة أعلن المستشار القانوني للخدمة الوطنية عن القبض على متهمين من شرطة ولاية الخرطوم يقومون بتزوير شهادة أداء الخدمة الوطنية؟ إلى أي منحدر وصلنا؟ ولماذا وصلنا إلى هذا المنحدر؟»[٢].

وصارت الصحف السودانية تورد بين الفينة والأخرى الأحاديث عن تزوير الشهادات السودانية الثانوية والجامعية ووثائق الزواج والطلاق والنقود وغيرها، حتى وصل الحال لضبط تزوير في ختم رئاسة الجمهورية من داخل القصر الجمهوري[٣].

---

(1) الصادق المهدي مستقبل الحركة الإسلامية في السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة محاضرة في مركز الأهرام للدراسات في مايو ٢٠١٠م.

(2) عليش، سابق ص ٣٨٨.

(3) نفسه الصفحات ٣٥٨ و٣٦٢ و٣٨٧.

هذا التزوير غير المخطط له أو المتجاوز للجهات الرسمية لم يكن بسبب تهاون في ملاحقته بقدر ما كان بسبب سيادة التزوير المنهجي الذي اتخذه النظام منذ مجيئه، أي التزوير كسياسة عامة ومقصودة. وقد ظهر ذلك التزوير في أحاديث كثيرين من منظري النظام أمثال الدكتور حسن مكي الذي، برغم محاولاته الجادة لتحسين وجه الإنقاذ والدفاع عنها أمام المعارضين من خارج حركتهم ومن داخلها ومن ذلك تصديه لكتاب الدكتور عبد الوهاب الأفندي «ثورة الترابي»[(١)] إلا أنه ولذات الهدف هرع بعد انشقاق الترابي يذكر وينتقد أداء السلطة تحت قيادته، متحدثا عن أن المسرح كانت «تحركه تجاذبات السياسة اليومية لا خطة جامعة ولا رؤية كلية مشتركة»[(٢)] كما تحدث عن التزوير، وفي مقابله جاء كتاب الأستاذ المحبوب عبد السلام «الحركة الإسلامية السودانية: دائرة الضوء.. خيوط الظلام: تأملات في العشرية الأولى لثورة الإنقاذ» الذي يهدف لغسيل الأحوال على حد تعبير الأستاذ مصطفى عبد العزيز البطل[(٣)] وتبييض وجه الأمين العام للمؤتمر الوطني حتى المفاصلة (الدكتور حسن الترابي) وتحسين مواقف الجبهة الإسلامية القومية التاريخية حتى حدوث الانشقاق المدوي في ١٩٩٩م. اعترف المحبوب في كتابه بأنه وقعت في تلك العشرية التي شاركوا فيها تجاوزات من ضمنها التزوير. وقد رد التزوير في مرة لسيادة روح الخصومة إزاء المعارضين، أي كسياسة مقصودة للكسب بأية وسيلة، ورده في مرة ثانية كناتج غير مقصود وادعى أنه كان مخفيا عن الأمين العام. قال المحبوب مشيرا لروح الخصومة مع اليسار: « أدت تلك الروح وما أحاط بها من مناخ إلى تباعد عمل الفئات عن رسالة الدعوة نحو تأمين الحركة والترخص في معاملة الخصوم، ومهدت لاحقاً لما شهده عهد الإنقاذ من إرهاب وفصل وتزوير»[(٤)].

وتحدث عن المؤتمر القومي العام للمؤتمر الوطني في ١٩٩٧ م، فذكر أن الهيئة القيادية اختارت د. غازي صلاح الدين خلفا لأستاذ الشفيع أحمد محمد، ولكن

(1) عليش أولاد الترابي سابق الصفحات ١٣٧-١٣٨.

(2) عليش، أولاد الترابي، سابق ص ١٤١.

(3) مصطفى عبد العزيز البطل تأملات في عشرية المحبوب.

(4) المحبوب عبد السلام الحركة الإسلامية السودانية: دائرة الضوء- خيوط الظلام (تأملات في العشرية الأولى لعهد الإنقاذ) – مدارك، ٢٠١٠م. ص ٣٠.

كتلة مقدرة من ولايات دارفور كانت تصر على إعادة انتخاب الأمين العام السابق مقاومة لقرار هيئة القيادة وقال معترفا باتخاذ التزوير في انتخاباتهم مع الخصوم في السابق حتى لحقهم في عقر دارهم: «أخيراً لجأت قيادة المؤتمر الوطني في معركتها الضروس لفوز مرشح القيادة وهزيمة تحالُف الهامش إلى إباحة التزوير، وهو خُلق استشرى بغير فقه ولا تقوى في منافسات الحركة الإسلامية مع خصومها في اتحادات الطلاَّب ونقابات المهن وبرعت فيه الأجهزة الخاصة للمعلومات والأمن، وظلَّت تتحالف لإنفاذه وتمام نجاعته عضوية الحركة في الأجهزة الشعبية والرسمية لتكسب به مقاعد الاتحادات والنقابات، ريثما تستدير بالفوضى على نفسها فتزور إرادة قاعدتها داخل حزبها لصالح أجندة القيادة. وإذ أن التزوير ظلَّ سرياً ومكتوماً حتى عن الأمين العام للحركة لم يتح لأي من أجهزة الحركة أو عضويتها النهي عن منكره ومحاسبة مقترفيه، بل دأبت العناصر الغافلة لإنكاره حتى عندما بلغ خاصة أجهزتها ضمن سنن الله في المجتمع والتي تدير الفوضى على من يمارسها علي الآخرين إلى داخل بيته. لقد بدأ المؤتمر الوطني عهده الجديد بغير تقوى وأسس بنيانه على شفا جرف هار من التزوير، وبتواطؤ تام من قيادة في المؤتمر مع لجان الانتخاب، فوز مرشح القيادة وهزم تحالُف الهامش، الذي أراد إثبات إرادته في وجه المركز بالتجديد لمرشح لم يكن له كسب كبير في إدارة عمل المؤتمر في مدى السنوات التي تولَّى فيها المنصب حتى لأقاليم الهامش، وقد فاز مرشحهم بالفعل، لولا التزوير الكبير الذي اعترى العملية» ذاكرا أن لجنة الانتخابات أعلنت فوز الدكتور غازي صلاح الدين العتباني دون الإشارة إلى عدد الأصوات[١].

وقد أوردنا آنفا قوله حول تعجل إجازة الدستور مع استخدام التزوير.

مرة أخرى، وفي مؤتمر الحزب الحاكم في أكتوبر ١٩٩٩م ذلك المؤتمر الذي سعى فيه الترابي لإبعاد أصحاب المذكرة العشرة، أوردت الرأي العام بتارخ ١٤/١٠/١٩٩٩م: أنباء عن استقالة وزير التعليم العالي احتجاجا على سقوطه في انتخابات هيئة قيادة المؤتمر الوطني الذي فسره البعض بأنه تم بمؤامرة من بعض الجهات لم يسمها[٢].

وفي انتخابات المؤتمر العام السادس للحركة المنعقد في ١٥ و١٦ أبريل ٢٠٠٥م

(1) نفسه، ص ١٦١ والهامش.

(2) عليش- ص ٤٠٦.

والذي جرى مباشرة بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل في يناير ٢٠٠٥م كان التنافس بين التيار المؤيد لتلك الاتفاقيات والمتنفذ في الحكومة حينها يتزعمهم الأستاذ علي عثمان محمد طه والتيار الناقد لها بقيادة الدكتور غازي صلاح الدين، وتم التنافس بينهما على منصب الأمين العام للحركة الإسلامية وقد تم حسمه لصالح الأوائل في سابقة تصويت علني مكشوف بكاميرات التصوير ومصحوب بالبطاقات مما جعل كثيراً من المعلقين يقولون إن النتيجة كانت تزويرا لرغبة الناخبين وتعبر عن مصالح المصوتين وحرصهم على مواقعهم داخل الحكومة أكثر من تعبيرها عن التيار الغالب داخل الحركة الإسلامية.

ولكن أبلغ درجات التزوير بلغتها الإنقاذ ومنسوبوها بإزاء المنافسين من الخصوم السياسيين.

التزوير في انتخابات مع الخصوم

ومن أشهر واقعات التزوير، وشهرتها تكمن في الغموض الذي شابها وعدم معرفة الخصوم لطريقة التزوير المتبعة حتى كشفها أحد منسوبي «الحركة الإسلامية» أنفسهم كان تزوير انتخابات اتحاد طلاب جامعة الخرطوم سنة ١٩٩٣م واشتهرت بفضيحة البارتشن «partition» فاز فيها طلاب المؤتمر الوطني فوزا غير متوقع واعتبر البروفيسور التجاني حسن الأمين «هذا النصر تمكينا من الله وفوزا ساعدت فيه الملائكة كما حدث في موقعة بدر»[1]. كانت الانتخابات جاءت بعد عدة سنوات من تجميد الاتحاد حيث كانت الجامعة في ذلك الوقت تعد ميدان المواجهة السياسية العلني بين حكومة «الإنقاذ» وخصومها في المعارضة، وكانت الإرهاصات العامة تشير لفوز القوى المعارضة بجميع مقاعد الاتحاد على خلفية رفض غالبية الطلاب بالجامعة في استفتاء عام للمقترحات التي ساندها التنظيم الطلابي المؤيد للحكومة بالجامعة. ورغم حراسة منسوبي القوى السياسة المعارضة للعملية الانتخابية في جميع مراحلها، بما في ذلك حراسة صناديق الاقتراع، وإشارة الأرقام الأولية لتقدم قائمتها في معظم المراكز، إلا أن النتيجة النهائية جاءت مخيبة للآمال ومفاجئة حينما تمكن مؤيدو الحكومة من الفوز بمقاعد

(١) سارة عيسى ماذا يريد أن يقول بروفيسور التيجاني حسن أمين موقع سودانيز أون لاين.

الاتحاد، واعتبرت النتيجة التي قلبت الموازين لصالح أنصار الحكومة صناديق مراكز كلية الآداب التي تعتبر معقلا رئيسيا وكبيرا للمعارضة التي منيت بهزيمة قاسية فيه وبدأت وقتها حالة من الشكوك تعتري عملية الانتخابات خاصة في ظل وجود عدد من الملاحظات الغريبة أولها التصويت على بطاقات اقتراع المركز بلون مختلف عن لون الأقلام المستخدمة، وثانيها عدم حصول إحدى القوائم على أي صوت رغم تصويت احد مرشحيها لصالحها في تلك المراكز. وبرغم تبريرات مؤيدي الحكومة للنتيجة إلا أنها ظلت غامضة حتى تم الاعتراف من أحد أبرز كوادر التنظيم الطلابي للحكومة –الصحفي الحالي- عمار محمد آدم ذاكرا كيف تم استبدال الصناديق بطريقة مخادعة حيث تم إجراء عمليات صيانة لدار الاتحاد وتم تشييد فاصل خشبي يحتوي على باب سري مطلي بذات لون الجدران في الغرفة التي توضع فيها الصناديق وعبره تم استبدال الصناديق سرا وبعيدا عن أعين مندوبي المعارضة الذين كانت أعينهم معلقة على المداخل المرئية للغرفة وما علموا بالمدخل السري. كما تمت تغطية عملية دخول وخروج المجموعة التي تولت عملية استبدال الصناديق بقيام مؤيدي تنظيم الحكومة بحشد لمنسوبيهم والتمويه بابتدار أعمال عنف، الأمر الذي جعل التركيز منصباً على الهجوم المتوقع من المقدمة في حين كانت العملية الأساسية تتم خلف الخطوط، وبعد انجاز المهمة تم سحب الكتائب الخاصة بمؤيدي الحكومة بعد تنفيذ الهدف الرئيسي[(1)]. اكتشاف هذه الخديعة سبب هزة كبيرة داخل الجامعة وأدى لتغيير اسم التنظيم الطلابي الحكومي في محاولة للتبرؤ من واقعة التزوير وعدم تحمل أوزارها.

وفي الحقيقة فإن سجل نظام «الإنقاذ» المتعلق بالانتخابات في الجامعات سيء للغاية، ففي تقرير أعده بعض طلاب حزب الأمة القومي في أكتوبر ٢٠٠٢م حول الحريات والانتخابات في بعض الجامعات السودانية ورد أن الحركة الطالبية ظلت رأس الرمح في مقاومة الديكتاتورية مشيرا لانتفاضة سبتمبر٩٥-١٩٩٦م التي هزت أركان النظام وقد ظل النظام مدركا لخطورة الحركة الطالبية مما دفعه لتجريدها من دورها الوطني عبر خطوات عديدة منها: حرمان الطلاب من حق السكن والإعاشة لحرمانهم من الاستقرار فترك بعضهم الدراسة بالجامعات لظروف السكن والإعاشة، وحل كل اتحادات الجامعات وإعادة تكوين بعضها وفق

(1) ماهر أبو الجوخ دعاوى التزوير هل يعيد التاريخ نفسه؟ تقرير بصحيفة السوداني في أبريل ٢٠١٠م منشور بصحيفة سودانايل

مزاج النظام وبالتزوير وبالتالي افتقد الطلاب الحق الذي تميزوا به في كل الفترات السابقة وهو التعبير الحر وحرية النشاط. ثم ضرب التقرير الأمثلة ببعض الجامعات كالتالي (وذلك في أكتوبر ٢٠٠٢م):

أولا: جامعة الخرطوم: النشاط السياسي في الجامعة صحيح بوضع ضوابط عقيمة نحو: منع إدخال مكبرات الصوت وإجراءات التصديق لإقامة الندوات من قبل العمادة والمماطلات في ذلك. وتجميد اتحاد الطلاب منذ سبعة أعوام وأخيراً عندما أجمع الطلاب على ضرورة قيام منبر طلابي نقابي يعبر عن حقوقهم ومطالبهم عبر تنظيماتهم السياسية، وافقت إدارة الجامعة بعد ضغط من الطلاب وكونت لجنة عليا برئاسة د/ عوض السيد الكرسني- وأصدرت اللجنة بيانا، ثم تفاجأ الطلاب ببيان من مدير الجامعة بتعطيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى حتى يعود «المجاهدون» ـــ وهم طلاب منتمون للسلطة- من مناطق العمليات، مما شكل تحديا لإرادة الطلاب وانتهاكاً صريحاً لحقوقهم.

ثانياً: جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا: تم تجميد الاتحاد في شهر ٢٠٠٠/١١م بقرار من الإدارة بتجميد نشاط التنظيمات والروابط والجمعيات ثم فصل١١٣ طالباً من كلية البصريات من بين ١٢٠ طالباً بالدفعة. وعندما عاودت التنظيمات السياسية نشاطها أصدرت الإدارة قراراً بتجميد النشاط في ٧/ سبتمبر/٢٠٠٢م ثم اعتقلت ٢٥ من أعضاء حزب المؤتمر الشعبي بعد أحداث توريت.

ثالثا: جامعة كردفان: اتحاد طلاب الجامعة يمثل « الوحدة الطلابية» -تحالف التنظيمات السياسية على رأسها حزب الأمة- وقد ظل هكذا لمدة أربع دورات. حتى آخر دورة في ٢٠٠٢/٩/٣م أصدر مدير الجامعة قرارا بحل الإتحاد ثم قامت سلطات الأمن باعتقال كل من يوسف موسى/ أمين مال الاتحاد، وأحمد فضل الله عوجة/رئيس الإتحاد، وكل من أحمد محمد علي ود الأحمر وإبراهيم بشير واستدعائهم لعدة أيام. وحذرتهم من مزاولة العمل السياسي بالجامعة.

رابعاً: جامعة القضارف: لم يكن هنالك إتحاد للطلاب. تم تكليف لجنة بوضع دستور للاتحاد خلصت من مهامها وأجازت الجمعية العمومية الدستور. ثم حدد يوم ٢٦/ ٢٠٠٢/٥م موعدا لانتخابات الطلاب، إلا أن الإدارة بالتعاون مع جهاز الأمن والشرطة اقتحمت الجامعة قبل يوم من ذلك في ٢٠٠٢/٥/٢٥م وخلقت أحداث عنف، بعدها أغلقت الجامعة وفصل حوالي ٣ طلاب فصلا نهائيا هم «المعز العاقب- أنور عثمان- يحيي » ٣/ اقتصاد، وفصل لمدة عام كل من «المعز عثمان- صلاح محمد

موسى- ماهر إبراهيم داؤود- مبارك عثمان» وأنذر آخرون، وأعتقل معظم الطلاب الناشطين واقتحمت داخليات الطالبات. عندها أصدر المدير قراراً بتجميد النشاط السياسي والثقافي وغيره من النشاطات.

خامساً: جامعة سنار: الجامعة بها اتحاد تم بعملية انتخابات صحبتها بعض عوامل التزوير في الإدارة وشراء الأصوات من الطلاب من قبل تنظيم المؤتمر الوطني وإرهاب الطلاب وتخويفهم من المشاركة في الانتخابات وعسكر الأمن والشرطة بصورة مرعبة مما حدا بكثير من الطلاب على مقاطعة الانتخابات للحفاظ على سلامتهم. هذا الاتحاد يمنع استخدام مكبرات الصوت بالجامعة والدليل على ذلك عندما طلب البعثيون إقامة ندوة في أول سبتمبر الماضي (٢٠٠٢م) رفض ذلك الطلب وكذلك المؤتمر الشعبي، وصحب ذلك تهديد من جهاز الأمن خارج الجامعة.

سادساً: جامعة الزعيم الأزهري: لا يوجد بها اتحاد منذ عام ١٩٩٨م وعندما قامت انتخابات بين الوحدة الطلابية «أمة- اتحادي- شيوعي والحركة الإسلامية آنذاك» أصدر مدير الجامعة قرارا بتأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى ومنع مزاولة النشاط السياسي كما قام بتعقيد إجراءات مزاولة النشاط السياسي. على سبيل المثال قرر طلاب حزب الأمة قيام ندوة بالجامعة وحصلوا على موافقة العمادة. المتحدثون في الندوة د.آدم موسى مادبو ود. مريم الصادق المهدي في ٢٠٠٢/٨/٣م إلا أن الحرس بعد التصديق منع الضيوف والمتحدثين من الدخول للجامعة ومنع إدخال الكراسي والخدمات وعطل الندوة.

سابعاً: جامعة بخت الرضا: لا يوجد بها اتحاد منذ أن تأسست.

ثامناً: جامعة الإمام المهدي: لا يوجد بها اتحاد.

تاسعاً: جامعة نيالا وزالنجي: ظل النشاط السياسي مصادراً بالجامعة منذ زمن بعيد ولا يوجد بها منبر نقابي طلابي. وفي يوليو٢٠٠٢م أقام طلاب حزب الأمة نشاطاً في الجامعة إلا أن جهاز أمن نيالا قام باعتقالهم لمدة أسبوع ثم حولوا إلى سجن كوبر ومكثوا فيه حوالي شهر وأطلق سراحهم. كما اعتقل كل من أحمد محمود القاضي- آدم سليمان- وحليمة بشير- لمدة أسبوع وألحق بهم خمسة وعشرون طالباً لمدة يوم واحد ثم أطلق سراحهم.

(انتهى التقرير)

انتخابات الجامعة الأهلية ٢٠٠٥م

ومن أبرز تجارب الانتخابات الطالبية كانت انتخابات الجامعة الأهلية لسنة ٢٠٠٥م التي انتهت بحريق هائل لم يبق من ملفات الجامعة شيئا. وقصة حريق الأهلية بدأت بتأهب الجامعة لإجراء انتخابات اتحاد الطلاب، حيث كونت لجنة للانتخابات من ستة من عمداء الكليات والأساتذة، وخمسة عشر طالبا يمثلون كافة التنظيمات الموجودة بالجامعة. اللجنة برئاسة الأستاذة سارة نقد الله عميدة كلية العلوم التطبيقية والحاسوب، وعضويتها من الأساتذة تشمل د. عوض البيلي (عميد كلية الدراسات البيئية) ود. جلال سيد أحمد (عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية) وأ. إبراهيم محمد إبراهيم (وكيل الجامعة) ود. بثينة حسن عبد الماجد (بكلية الدراسات البيئية) وأ. صلاح العالم (عميد شئون الطلاب). وكان مدير الجامعة قد قرر أن يحرم الطلاب الذين لم يسددوا رسوم الدراسة من الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات، الشيء الذي أثار لغطا كبيرا وسط الطلاب والأساتذة حيث احتج عدد كبير من الطلاب بأن إدارة الجامعة كانت قد سمحت لهم بأن يجلسوا للامتحانات نفسها بدون دفع الرسوم ومن باب أولى ألا يفقد الطالب حقه في التصويت طالما هو طالب مسجل ويحضر المحاضرات بل ويجلس للامتحان.. ناقش مجلس أمناء الجامعة المسألة -وهو السلطة التي ترسم الخطط والسياسات في الجامعة وتجيز اللوائح فيها- ثم قرر أن يتم تعريف الطلاب بأنهم الذين جلسوا للامتحانات وتم نقلهم للفصول الدراسية الأعلى.

وفي الحقيقة فإن الاعتراض على هذا القرار كان ممكنا ومتوقعا أن يأتي من قبل إدارة الجامعة لأنها كانت ستستخدم كرت (الانتخابات) للضغط على الطلبة لدفع رسوم الدراسة، ولكن لغرابة الأمر فإن أحداث الجامعة الأهلية تفجرت لأن «حركة الطلاب الإسلاميين الوطنيين» رفضت هذا القرار رفضا باتا. فمن قائل أنها غير مستعدة للانتخابات وبالتالي تتصيد الحجج لإفشالها، ومن قائل أنها كانت تريد أن تلعب بمسألة الرسوم هذه فهي ستحصر التصويت في قلة قادرة وستفتح الباب واسعا لنخاسة الأصوات. المهم في نهاية الأمر أنها تصدت لمعارضة قرار فتح باب التصويت حتى لمن لم يدفع الرسوم بينما هي ليست جهة الإدارة المالية ولا الإدارية في الجامعة.

كانت تلك الحركة ممثلة في لجنة الانتخابات طيلة فترة الإعداد للانتخابات، وكانت اللجنة قد فرغت من وضع خطة الانتخابات وجدولة

مواقيتها بحيث يتم نشر كشوفات الناخبين في ١١ يونيو ٢٠٠٥، ويبدأ الاقتراع في ٢٢ يونيو. ولكن الحركة في ٩ يونيو فاجأت اللجنة بمذكرة تعترض فيها على قرار مجلس الأمناء بتعريف الطلاب بشكل لا يهتم بدفع الرسوم.

وفي يوم الثلاثاء الموافق ١٤ يونيو حشدت أعدادا كبيرة من الطلاب التابعين لتنظيمات المؤتمر الوطني بالجامعات المختلفة في شكل (احتلال) سلمي للجامعة تركز في مناطق جمهرة الطلاب ومخاطباتهم المنبرية. حينها اتصل مدير الجامعة الأهلية بأحد قيادات الحركة الذي هو في نفس الآن عضو بالمجلس الوطني ليتم التفاهم بشكل يجنب الجامعة تكرار أحداث ١٩٩٦م المؤسفة، فنظم له موعدا مع مسؤول الطلاب بالمؤتمر الوطني وبعض قيادات المؤتمر الطلابية، جاء هذا الوفد والتقى بالمدير ورئيسة لجنة الانتخابات وبعض العمداء في مباني الجامعة ظهر الثلاثاء ذاته. كرر الوفد مطالب «حركة الطلاب الإسلاميين والوطنيين» واعترض على تعريف مجلس الأمناء للطالب وطعن في أحقية المجلس في إصدار قراره ذاك، كما طعنوا في لجنة الانتخابات بأنها غير نزيهة. وقد وضح لهم وفد الجامعة الأهلية الذي قابلهم بأن للمجلس كل الصلاحيات في وضع السياسات وإجازة اللوائح وتعديلها، كما أكد لهم أن لجنة الانتخابات لم تقم بأي إجراء بعد يمكن أن تقاس فيه نزاهتها، وأن طلابهم ممثلون بها كغيرهم من التنظيمات.

طالب وفد المؤتمر الوطني بإيقاف إجراءات الانتخابات، وطولبوا بتقديم طعن مكتوب للجنة الانتخابات، كما تم تحديد موعد للقاء بينهم وبين مجلس الأمناء في اليوم التالي، ولكن في اليوم التالي، وبينما وفد المؤتمر الوطني الطالبي يلتقي بمجلس الأمناء، وقبل أن يفرغوا من محادثاتهم، هجم طلاب (الحركة) على الجامعة هجوما متعدد الجبهات، أطلقوا النيران في الهواء، وفجروا بقنابل متقدمة لا تشبه قنابل الحركة الطالبية «الملتوفية» المعهودة، فجروا مكتب مدير الجامعة بملحقاته وفيه كل تاريخ وذاكرة الجامعة الوثائقية. ومكتب نائب المدير وبه وثائق وأجهزة كمبيوتر فيها ذاكرة كل الأداء الأكاديمي بالجامعة، ومكتب رئيسة لجنة الانتخابات، ومكتب عميد كلية الدراسات البيئية (عضو بلجنة الانتخابات) وفجروا معه معملين من معامل كليته بهما أجهزة نادرة الوجود بالسودان غالية الثمن، ومكاتب عمادة شئون الطلاب الأربعة التي فقدت فيها كل الوثائق الخاصة بالانتخابات، كما حرق مكتب مسجل كلية العلوم الإدارية وضربوا استاذين ضربا مبرحا وحلقوا شعر رأس أحدهما وحاجبيه.

انتخابات جامعة الجزيرة ٢٠٠٨

جرت انتخابات اتحاد طلاب جامعة الجزيرة بود مدني في يوم ٢٥ أغسطس ٢٠٠٨. جرت الانتخابات منافسة بين قائمتين: قائمة الوفاق الطلابي والتي تضم طلاب المؤتمر الوطني وحلفاءهم، وقائمة الوحدة الطلابية التي تضم كل القوى الوطنية الأخرى تقريبا، وفازت القائمة الأولى بفارق طفيف في الأصوات. وقد استخدم المؤتمر الوطني وحلفاؤه في هذه الانتخابات أساليب يندى لها الجبين. وعلى امتداد إحدى عشر مجمعا للجامعة موزعة على كافة أنحاء ولاية الجزيرة استخدمت من قبل منسوبي هذه القائمة الآتي:

أ) الترويع ورفع عصا التخويف الغليظة في وجه الطلاب الجدد بواحدة من:

- إشاعة أنه ستحدث أحداث عنف دامية في حالة فوز قائمة الوحدة الطلابية بمقاعد المجلس الأربعيني للاتحاد.
- إرعاب بعض الطلاب بواسطة كوادر تتبع لجهات رسمية في الولاية بصور مباشرة وتهديدهم إذا لم يتنحوا عن دعمهم لقائمة الوحدة الطلابية.
- تخويف الطالبات بواسطة بعض المرابطات في السكن الداخلي.

ب) الترغيب واللكز بعصا الحوجة، مثل:

- إغداق العطاء على بعض الطلاب الجدد وغيرهم بشحن هواتفهم الجوالة بالأرصدة وشراء جوالات لآخرين، وتوزيع ملابس وعطور ومستلزمات تجميل لبعض الطالبات.
- التصوير الفوري واستخراج البطاقات والأوراق الثبوتية ودفع الرسوم لبعض المعسرين.
- منح الكفالة (والتي تعتبر حقاً لكل الطلاب بلا استثناء) للذين أبدوا ولاءهم للمؤتمر الوطني وتعهدوا بالتصويت له وبعضهم أدي القسم. وإعفاء بعض الطلاب من رسوم السكن في بعض المجمعات مقابل ذات القسم.

ت) الحرب المعنوية بواسطة:

- الاتصال بأولياء الأمور للطلاب والطالبات لتهديدهم أو إشانة صورة أبنائهم المؤيدين لقائمة الوحدة، مما كاد أن يودي بحياة أحد ذوي الطلاب حينما

أخطر بأنه إن لم يمنع ابنه مما يفعله (بدعمه لقائمة الوحدة) فسوف يستلمه جثة هامدة! طالبة أخرى أغمي عليها حينما اتصل عليها والدها هائجا: « أنا رسلتك عشان تقري ولا عشان تبقي فاجرة وكافرة»... وهو ما وصل إليه عبر الهاتف من بعض الكوادر الداعمين لقائمة الوفاق.

- الاتصال بالروابط الإقليمية وتنظيم لقاءات بها بحضور رسميين في الولاية لإقناع طلاب المنطقة المعنية للتصويت لقائمة الوفاق الطلابي.
- الخطاب التكفيري الحاد وذلك بأسلمة قائمة الوفاق الانتخابية وتكفير الأخرى معللين بأن قائمة الوحدة الطلابية تضم الجبهة الديمقراطية وهؤلاء شيوعيون. أي الاستمرار في (شيطنة) الحزب الشيوعي والقائمة المتحالف معها وهو ذات النهج الذي بدأه هذا التيار أو الحركة في حادثة حل الحزب الشيوعي الشهيرة عام ١٩٦٥م والتي شكلت نقطة سوداء في تاريخ السياسة السودانية ولكن لا زالت تأخذ هؤلاء العزة بالإثم.

ث) أخيرا تشريه صورة الكوادر الخطابية لقائمة الوحدة الطلابية بمختلف قواهم السياسية وإساءتهم إساءات بلغت حد القذف علنا ومن على المنابر. حدث هذا التشويه والتزوير بشكل كبير بإزاء كوادر حزب الأمة الخطابية أمثال محمد حسن التعايشي وعروة الصادق وغيرهما.

كل هذه الممارسات وغيرها أدت لطعون فقدم الطلاب الأنصار حزب الأمة عبر مرشحيهم في قائمة الوحدة الطلابية طعنا لإدارة الجامعة طلبوا فيه بتوقيف إجراءات تكوين المكتب التنفيذي، باعتبار أن الانتخابات تمت بدون نصاب حيث صوّت فقط ٧,٨٥٠ من جملة الذين يحق لهم التصويت وهم ١٦,٢٤٢ ونصابهم هو ٨,١٢١. كما قدم طلاب مجمع الزراعة بأبي حراز طعنا من ١٢٨طالباً منعوا من الإدلاء بأصواتهم لأنهم فوجئوا بإغلاق المركز قبل الزمن الذي اتفق على تمديده لهم من قبل اللجنة العليا للانتخابات لتأخير زمان الاقتراع ساعتين في الصباح.

ولكن الأهم من هذه الطعون المقدمة والتي تستند على دستور لجنة الانتخابات وغيرها من الوثائق الحاكمة للعملية الانتخابية، تأتي الممارسات التي اعتبرها الطلاب هناك ضربة لازب لممارسة العمل السياسي على نهج (الوفاق الطلابي) مثل الترغيب بالفوز في الامتحانات وبالوظائف وغيرها من متاع الدنيا، والترهيب بالويل والثبور وعظائم الأمور، والتكفير للمخالفين، وشراء الأصوات، إلى آخر

القائمة[١].

لقد كانت تلك الانتخابات نذير شؤم على الانتخابات العامة التي بدأت طلائعها وكان قانونها قد أجيز للتو، فكانت الدعوة الحثيثة بضرورة ميثاق شرف انتخابي لانتخابات ٢٠١٠م.

كما يظهر من هذه الحقائق كيف قام النظام بحجب حريات الطلاب مرة عن طريق القهر واستخدام القوة وثانية عن طريق التزوير.

انتخابات النقابات

الحديث عن استبدال الصناديق كان رائجا في انتخابات نقابة المحامين لسنة ١٩٩٨م، إذ تذكر المحامية آمنة صلاح الدين في موقع منتديات سنار أنه و«بعد اكتمال التصويت تم استبدال الصناديق التي تحمل أصواتنا رغم العراقيل الذي وضعوها في طريقنا استبدلوها على عينك يا تاجر بصناديق مليانة وجاهزة ولما ضبطوهم المحامين الشرفاء جمدت الانتخابات». نفس الشيء تكرر مع انتخابات المحامين في ديسمبر ٢٠٠٩م، حيث تحدث المحامون عن استبدال الصناديق المتحركة من المراكز والتي حملت بواسطة الشرطة ومنع المحامون من الركوب في عربات الشرطة كما منعوا من متابعة العربة وتم إيقافهم عند الجسور (الكباري) لكيلا يتبعوا العربة، وفي الطريق للعد والفرز تم الاستبدال. هذا بالرغم من استخدام كل الوسائل الأخرى التي تضمن فوز محامي المؤتمر الوطني مثل اللعب بالسجل، وحرمان المحامين المعارضين حق التصويت، ففي اجتماع المكتب السياسي لحزب الأمة في يناير ٢٠١٠م قدمت تقارير عن تلك الانتخابات واتضح أن بالمكتب السياسي للحزب ٥ من المحامين لم يصوت منهم سوى واحد هو السيد علي قيلوب والذي هو عضو بلجنة تحالف القوى الوطنية، أما البقية فقد حرموا من التصويت لمختلفة الأسباب: سقوط الاسم من السجل، عدم التطابق في الاسم بين البطاقة والسجل، أو تكرار رقم السجل باسم آخر، أو أنه جرى التصويت بذلك الاسم وهكذا. ثم ما ذكره مرشح التحالف د.أمين مكي مدني أن التزوير الحقيقي والأكبر كان في إجراءات إدارة النقابة ورفع اجتماع الجمعية العمومية وتغييب المحامين عند المناقشة واقتراح التوصيات، ولفت النظر إلى عدم إجازة

(١) رباح الصادق نحو ميثاق شرف للانتخابات القادمة: جامعة الجزيرة حقلا للتجربة

خطاب الدورة والميزانية وعدم الخروج بقرارات[1].

ذات الشيء تم في انتخابات الاتحاد العام للصحافيين السودانيين في أكتوبر ٢٠٠٩م، وهي انتخابات شاع أمرها لأنها تهم الصحافيين فامتلأت الصحف بالحقائق والخلافات حولها، بل ثارت بشأنها معركة ضارية بين صحفيي المؤتمر الوطني نفسه وقد وثق لهذه المعركة باقتدار الكاتب (الكيك[2]) في موقع سودانيز أون لاين تحت عنوان (خلافات المؤتمر الوطني بين تيتاوي[3] والهندي عز الدين) وكان من أهم ما انزعج منه الصحفيون التلاعب بالسجل الذي أدخل فيه كثيرون من الرسميين لا يمكن نعتهم بالصحافة. الرواية جاءت بقلم الأستاذ أحمد حسن محمد صالح كالتالي: لا يشك أحد أن انتخابات اتحاد الصحفيين أجريت على مجلس«مقصود» خلال أقل من أسبوع فقط نشراً لسجل الناخبين وترشيحاً وطعناً في الناخبين والمرشحين. وسمعنا أن هذه الكشوفات نشرت في نفس الأسبوع في دار الاتحاد بضاحية المقرن التي لا يؤمها غالبية الصحفيين إلا في مناسبات نادرة. لا نستغرب من تلك «الكلفتة» إذ أن انتخابات الدورة السابقة قبل خمسة أعوام كانت على نفس المنوال. ولكن ما أدهش البعض ولم يفاجئ الصحفيين أن سجل الناخبين الذين يحق لهم التصويت غالبيتهم (٧٠٪ حسب بعض التقارير) يعملون في وظائف لا علاقة لها بالمهنة. ويقول الصحفي أنور عوض إن سجل الناخبين يشمل تنفيذيين وبرلمانيين وموظفي دولة. وهذا ما حدا بالزميل نور الدين مدني في «السوداني» بالدعوة إلى إعادة النظر في سجل قيد الصحفيين للتمييز بين الصحفي المحترف وبين جيش المنتسبين الذين لا يعملون في المهنة. ومن المفارقات أن أبرز المنتقدين للعملية الانتخابية لم يكن سوى نائب رئيس اتحاد الصحفيين المنتهية دورته في الأسبوع الماضي. فقد نسب للصحفي المحترم عبد الله عبيد قوله إن الانتخابات الصحفية «تمت في تعتيم كامل» وتساءل الأستاذ «كيف يمكن إجراء انتخابات خلال ساعات في يوم واحد أن ذلك لم يحدث في تاريخ الانتخابات في السودان، هذا الأسلوب.. حجب ممارسة الديمقراطية وأدى إلى فوز القائمة المرشحة مسبقاً». الهندي عز الدين هو الآخر كتب في «آخر لحظة» يوم السبت إن الانتخابات كانت «مزيفة» وشابها «الغش والتدليس» واتهم من

(1) حيدر إبراهيم علي انتخابات نقابة المحامين.. بروفة مفزعة مقال منشور بسودانايل
(2) هو الأستاذ معالي أبو شريف الصحفي المعروف ويكتب بهذا الاسم في منبر سودانيز أون لاين
(3) الأستاذ محي الدين تيتاوي رئيس الاتحاد للدورة السابقة

سماهم «الخفافيش والظلاميين» بتدبيرها وأضاف «لا ديمقراطية مع سياسة دس الأوراق والأحبار وكشوفات الناخبين والمرشحين». وبما أن الأستاذ الهندي ينتمي إلى حزب المؤتمر الوطني كما رئيس الاتحاد المنتخبين مجدداً الأستاذ محيي الدين التيتاوي - لا بد للمرء أن يستنتج أن من أولها لآخرها كانت تخص حزب المؤتمر الوطني وحده في دائرة مغلقة خاصة بالحزب الحاكم. ويقول حسون الصحفي الشاب الصاعد في تقرير رائع في «الأخبار» إن القائمة المرشحة يتم تحديدها في ثنايا هذا الحزب وإن الصراع حول المرشحين يحدث داخل المؤتمر الوطني فقط مع غياب المنافسة الحقيقية[١].

على العموم يمكن القول إن «الإنقاذ» كانت زاهدة في الانتخابات بادئ الرأي، ثم وصلت إلى قبول الانتخابات كوسيلة لإضفاء شرعية زائفة وذلك عبر اتخاذ كافة وسائل التزوير في الانتخابات بحيث صارت إستراتيجية محكمة ولها منفذون محترفون، وتتخذ مختلف الوسائل، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- التلاعب في تسجيل الناخبين من حيث إخفاء التسجيل ما أمكن، والغش في السجل بتسجيل ناخبين ليسوا ذوي أهلية على نحو ما حدث في انتخابات الصحافيين.

- السعي لإسقاط أسماء المعارضين من السجل بسبل مختلفة كما حدث في انتخابات المحامين.

- السعي لاستبدال صناديق الاقتراع في حالة عدم ضمانة النتيجة كما حدث في انتخابات جامعة الخرطوم.

- استخدام مال الدولة بشكل مكثف في شراء الذمم سواء في دعوة ناخبين محايدين يمكن استمالتهم عبر المال للتسجيل أو للتصويت وهذا كان مشهودا في كافة الانتخابات التي خاضتها الإنقاذ في النقابات والاتحادات الطلابية.

هذه مجرد شذرات عن سوابق التزوير في العرف الإنقاذي، وهي التي جعلت القوى السياسية فاقدة الثقة في أية انتخابات لا تجري بحد أدنى من الضمانات، وظلت القوى السياسية تتحدث عن تلك الضمانات كاشتراطات لخوض انتخابات أبريل ٢٠١٠م، وهذه القصة سترويها بالتفاصيل الفصول القادمة بإذن الله.

(1) نقلا عن أحمد حسن محمد صالح انتخابات اتحاد الصحافيين- لقطات في صحيفة الرأي العام التاريخ: السبت ١٧ أكتوبر ٢٠٠٩م، ٢٨ شوال ١٤٣٠هـ (بتصرف).

اللجنة العليا للانتخابات
حزب الأمة القومي

الفصل الثالث

الإطار الدستوري والقانوني لانتخابات ٢٠١٠م



(إن قانون الأمن الوطني هو أخطر قانون ويمكن أن ينسف عملية التحول الديمقراطي ونحن نتحدث عن إجراء انتخابات خلال 185 يوماً)

د. أمين مكي مدني في أكتوبر ٢٠٠٩م

انتخابات ٢٠١٠م وصفها الإمام الصادق المهدي بأنها هجين بين انتخابات الديمقراطية التي وصفها بسباق الخيل، وانتخابات الشمولية التي وصفها بسباق الحمير. لقد رأينا في الفصلين السابقين كيف أن الانتخابات التعددية الديمقراطية قد مورست في السودان خمس مرات (في ١٩٥٣م، و١٩٥٨م، و١٩٦٥م، و١٩٦٨م و١٩٨٦م) والانتخابات الشمولية نظمت إحدى عشر مرة (في ١٩٤٨ للجمعية التشريعية إبان الاستعمار، وفي ١٩٦٣ للمجلس المركزي إبان عبود، وفي ١٩٧١م (رئاسية)، ١٩٧٢(تشريعية) و١٩٧٤ (تشريعية) و١٩٧٧(رئاسية وتشريعية) و١٩٨٠ (تشريعية) و١٩٨٢ (تشريعية) و١٩٨٣م (رئاسية) إبان العهد المايوي، وفي ١٩٩٦ و٢٠٠٠ رئاسية وتشريعية في عهد «الإنقاذ»).

الانتخابات الديمقراطية التعددية جرت كما رأينا في أشكال مختلفة. فانتخابات ١٩٥٣م جرت تحت الحكم الاستعماري ولكن لكيلا يتم التأثير عليها من قبل الإدارة البريطانية تم تكوين لجنة دولية للحاكم العام لتشرف على أدائه بحيث لا يؤثر على الانتخابات، وتم تكوين لجنة دولية للانتخابات مثل فيها السودانيون وكان الغرض منها إدارة العملية الانتخابية بنزاهة. والانتخابات التي جرت بعد الإطاحة بنظم شمولية سودانية جرت في ١٩٦٥م و١٩٨٦م بعد ثورتي أكتوبر وأبريل الظافرتين، ونظمتا في ظل نظم انتقالية كانت فيها السلطة الحاكمة إما لا حزبية بتكوينها (كما في حكومة أكتوبر الانتقالية الأولى والتي طغت عليها جبهة الهيئات وإن كانت منفذا للهيمنة الشيوعية، وفي حكومة الانتفاضة التي كانت بتكوين مجلسها العسكري الانتقالي ومجلس الوزراء لا حزبية وإن كانت منفذا للجبهة الإسلامية القومية) أو مكونة من كل الأحزاب بالساحة حسب ثقلها الجماهيري كما في حكومة أكتوبر الانتقالية الثانية. أما الانتخابات التي أجريت دوريا في ظل نظم مدنية منتخبة فقد كانت في ١٩٥٨م و١٩٦٨م، وفي الحالتين كانت لجان الانتخابات هي المسؤولة عن كل شيء يختص بإدارة الانتخابات، وكان يمكن التعامل مع أية تجاوزات من السلطة التنفيذية عبر قضاء عادل وكشفها بالإعلام، ذلك أنه مورس

فصل للسلطات القضائية والتنفيذية والتشريعية في البلاد وحرية للإعلام سمحت بأن يكون الأداء الانتخابي حرا، بل لقد رأينا كيف أنه في تلك الانتخابات سقط أحيانا مسؤولون بالدولة في دوائرهم الانتخابية برغم صولجان السلطان.

أما الانتخابات الشمولية والتي جرت في الحالات التسع المذكورة فكلها كانت تتم في ظل هيمنة أحادية وإقصاء للأحزاب ومقاطعة الجزء الأكبر منها، وحتى الأحزاب أو الشخصيات المستقلة التي كانت تغامر بخوض بعض تلك الانتخابات كانت تصطدم بالتزوير، كما كان الناخبون في الغالب يقاطعونها فلا يهتم بها إلا محسوبو النظام الدكتاتوري وعماله. وكان يجري خلط كبير في هذه النظم بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، فهي نظم لا تؤمن بفصل السلطات ولا تحتمل نتائجه.

لذلك نحن معنيون بالسؤال التالي: كيف يمكن تصنيف انتخابات ٢٠١٠م في هذا الإطار؟

هل جرت في ظل فصل بين السلطات؟

هل كان الإطار الدستوري والقانوني الذي جرت فيه ديمقراطيا أم شموليا؟

هل يسمح النظام القانوني لها بإعلام حر؟ وهل يطلق للقضاء يده بدون تدخلات؟ وهل يتم التشريع بشكل تمثيلي للشعب السوداني؟ وهل تقوم الهيئة التشريعية (المجلس الوطني) بدورها بعيدا عن أي تدخلات خارجية؟

وهل أجيز قانون الانتخابات بشكل توافقي؟

هذه الأسئلة ضرورية للغاية لتصنيف انتخابات ٢٠١٠م في مدرج الانتخابات السودانية، وهي أسئلة قائمة بشكل كبير لأن الوضع في هذه الانتخابات ضبابي ولا يشبه أيا من التجارب السابقة. فهي المرة الأولى التي يزمع فيها حكم انقلابي شمولي إجراء انتخابات يتم فيها الاعتراف بكل الأحزاب السياسية التي تم حلها في بداية حكمه، وتصدق غالبية تلك الأحزاب أنها انتخابات يمكن خوضها فتستعد لذلك بدرجة كبيرة بل بعضها خاضها حتى مرحلة الاقتراع.

أولا: الإطار الدستوري

جرت الانتخابات تحت ظل الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م.

هذا الدستور وضع وأجيز في يوليو ٢٠٠٥م وذلك كنتيجة لاتفاقية السلام في يناير ٢٠٠٥م. وقد استبدل دستور ١٩٩٨م الذي ذكرنا في الفصل الثاني ملابسات

وضعه وبعض عيوبه كإرساء لحكم ثيوقراطي، مع خلوه من كثير من أساسيات حقوق الإنسان. وقد رفد الدستور الجديد من اتفاقيات السلام والتي بدورها رفدت من عدة روافد منها مواثيق حقوق الإنسان الدولية ومنها دستور ١٩٩٨م، ولكنه -أي الدستور الجديد- كان متقدما على دستور ١٩٩٨م في نواحي عديدة على رأسها وثيقة الحقوق التي جعلت مواثيق حقوق الإنسان التي صادق السودان عليها جزءا من الدستور، حتى وإن كانت إلزامية الوثيقة موضع شك كما سنرى. ولكننا سنتطرق أولا للإطار الذي بني عليه الدستور فيما يخص الحقوق المدنية والسياسية ألا وهو بروتوكول قسمة السلطة.

بروتوكول قسمة السلطة

فصّل هذا البروتوكول لقسمة السلطة وهو الذي نص على الانتخابات.

لقد اهتم حزب الأمة بدراسة اتفاقيات السلام والدستور الانتقالي عموما ونشر رأيه حولها[1]. وأهم ما يهمنا في ذلك هو الموقف من بروتوكول قسمة السلطة وما احتوى عليه من نصوص تحث على الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات، جاء في وثيقة «موقف حزب الأمة من بروتوكولات السلام» توضيح لموقف الحزب إزاء برتوكول قسمة السلطة الموقع في ٢٦ مايو ٢٠٠٤، كالتالي:

حفلت اتفاقية قسمة السلطة بعدد من المبادئ الإيجابية التي يجب أن تلقى ترحيبا من الجميع وهي:

أ- الالتزام بالتحول الديمقراطي عبر دستور ديمقراطي مراجع والالتزام بإجراء انتخابات عامة على كافة المستويات.

ب- التطلع لأن يصبح الاتفاق شاملا للكافة.

ج- الالتزام بحقوق الإنسان كما نصت عليه المواثيق الدولية.

د- الاتفاق على أولوية الوحدة الطوعية والعمل على جعل خيار الوحدة جاذبا.

هـ- الاتفاق على إقامة مفوضيات مستقلة لمراقبة الأداء في المجالات الآتية:

(1) نشر الحزب في ١٧ يونيو ٢٠٠٤م رأيه في الورقة موقف حزب الأمة من بروتوكولات السلام وفي مايو ٢٠٠٥م نشر رئيس الحزب كتابا حول الاتفاقية والدستور: الصادق المهدي اتفاقية السلام يناير ٢٠٠٥م ومشروع الدستور أبريل ٢٠٠٥ في الميزان.

- مفوضية مستقلة لحقوق الإنسان.
- مفوضية مستقلة لشئون القضاء.
- مفوضية مستقلة للانتخابات.
- مفوضية مستقلة للخدمة المدنية.
- مفوضية مستقلة للاستفتاء.

كل هذه المبادئ تجد الترحيب لأنها تعلن نهاية الشمولية وتمهد للتحول الديمقراطي.

ولكن مع ذلك حفل اتفاق قسمة السلطة بالعيوب والنواقص الآتية:

١) **علاقات الحكم:** يجب أن تكون علاقات الحكم وفقا للنظام الفدرالي وليس الكونفدرالي.

٢) **حقوق الإنسان والمواثيق الدولية:**

● أورد الاتفاق تعابير ضعيفة حول إلزامية المواثيق الدولية لحقوق الإنسان جعلتها تبدو كنوايا حسنة وليس التزاما دستوريا على سبيل المثال البند ١-٦-٢-١٢ (لن يحدث أي انحراف عن هذه الحقوق والحريات حسب الدستور أو المعاهدة إلا بموجب بنود ذلك الدستور أو المعاهدة وفقط بموافقة الرئاسة ومجلس التشريع القومي). ويمكن مقارنة هذا النص بالنص الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: (ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول لدولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه).

● تبنى الاتفاق عددا من تلك الحقوق وأسقط عددا آخر من الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨م (مثل حق كل فرد في الاشتراك في إدارة بلاده وحقه مثل غيره في تقلد الوظائف العامة).

٣) **الانتخابات:** حفلت النصوص حول الانتخابات بالغموض وعدم الوضوح والتحديد فهي:

- لم تنص على موعد محدد لبدء الانتخابات بل حددت موعد نهايتها. (بند ١-٨-٣).

- ربطت تحديد موعد الانتخابات التشريعية والرئاسية باتفاق الطرفين (بند ٢-٢-٣-٣) وبند (٢-٣-٧).

- جعلت الطرفين هما اللذان يقرران إمكانية قيام الانتخابات في الفترة المحددة لنهايتها من عدم الإمكانية (بند ١-٨-٤)

٤) **الثنائية والقومية:** تبنى الاتفاق تقسيما ثنائياً للسلطة التنفيذية والتشريعية بنسب غير عادلة على جميع مستويات الحكم (مثل بند ٢-٢-٥ وبند ٢-٥-٥ وبند ٢-٧-٢-٢ الذي ينص على أن: جهاز الأمن القومي يمثل السكان ويعكس الشراكة بين طرفي التفاوض ــ وغيرها من النصوص) وهناك النص على استبعاد القوى الشمالية من المشاركة في حكومة الجنوب في الفترة الانتقالية عدا حزب المؤتمر الوطني (بند٣-٥-١).

هذا البروتوكول هو الذي وضع الأسس الدستورية للانتخابات كما سنرى.

الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥

مشروع الدستور الانتقالي صاغه خبراء دوليون واستعرضه فريقان من طرفي الاتفاق (مكون من سبعة أعضاء لكل فريق: ٧+٧)، ويحتوي على ديباجة و٢٢٨ مادة واقعة في ستة عشر بابا. وتشاور حوله بدعوة من منظمة العدالة الأفريقية أربعة وعشرون قانونيا وسياسيا سودانيا في نيروبي في الفترة ١٨ – ٢١ أبريل ٢٠٠٥م، ودعيت للتداول بشأنه مفوضية مراجعة الدستور المتفق عليها بموجب اتفاقية السلام مكونة من طرفي الاتفاق وبعض الأحزاب السودانية في الخرطوم في ٣٠ أبريل ٢٠٠٥م. وهو الذي قدم للمجلس الوطني الذي أجازه في النهاية مع إجراء تعديلات طفيفة.

هذا الدستور (سبعة زائد سبعة) مؤسس على دستور ١٩٩٨، وعلى اتفاقية سلام ثنائية، إنه مشروع عريق النسب في الفوقية، ومهما اشتركت في مناقشته من قوى سياسية زخرفية فإن حضورها قليل التأثير. لم يكن الدستور يرقى لمستوى النضج الذي بلغه المجتمع السوداني، ولا لمستوى المعرفة الحقوقية المتوافرة لأهل السودان، واحتوى علي عيوب مبدئية وهيكلية وتفصيلية كالتالي:

العيوب المبدئية : هنالك سبعة عيوب مبدئية هي:

أولاً: النص يدعي أنه يهدف لسلام شامل وأنه يعبر عن إرادة قومية، ولكن بنوده تؤسس لتمكين حزبي ثنائي.

ثانياً: اتفاقية السلام الموقع عليها في يناير ٢٠٠٥ مقدمة على الدستور وملزمة دون أية مشاورة ولكن الدستور النص الثانوي ستجرى بشأنه مشاورة محدودة. وقد

علق على مسألة رجحان الاتفاقية للدستور هذه أ. الطيب أحمد العباس المحامي قائلا: (البند ٢-١٢-٥ من الاتفاقية نص أنه وفى حالة حصول تعارض أي من نصوص الدستور الانتقالي، واتفاقية السلام، فإن أحكام اتفاقية السلام تسود طالما ظل ذلك التعارض قائما. ومن خلال هذا النص ينجلي سمو نصوص الاتفاقية على نصوص الدستور الانتقالي مما أصبغها صبغة الدستور الأعلى، هذا الوضع يخالف المفهوم القانوني لمعنى وغايات الدساتير. وهنا ينجلي الأمر حيث إن الاتفاقية تمثل إرادة طرفين وكيانين سياسيين وعسكريين في آن واحد، ولا يمثلون إرادة الأمة. ومن المعلوم قانوناً أن الاتفاقيات تمثل إرادة ورغبة أطرافها واضعين في الاعتبار أن إرادة الطرفين المشار إليها لا تمثل إرادة الأمة والدساتير بمفهومها القانوني تمثل إرادات الأمم. هذا الوضع الشاذ من النواحي القانونية يؤطر مصالح سياسية بحتة تحقق رغبات طرفي الاتفاق ولا يعتبر دستورا بالمفهوم القانوني والذي يوطد المصلحة العامة والوطنية معا لأجل السلام والعدالة وسيادة حكم القانون والتي تؤدى إلى التحول الديمقراطي)[١].

ثالثاً: ما هي قيمة المشاركة في مفوضية الدستور ما دامت نسبة المشاركة مرجوحة ويملك طرفا التفاوض أغلبية ميكانيكية؟

رابعاً: الحكومة لا تمثل كل الشمال، والحركة الشعبية لا تمثل كل الجنوب ومع ذلك فان اتفاقهما ملزم للكافة.

خامساً: كان دستور ١٩٩٨ مؤسساً على مفهوم التوالي الذي وضع قيداً على الحرية السياسية، وبعد نضال أمكن إلغاء التوالي والنص على الحرية. الدستور الانتقالي يؤسس لتوال ثنائي جديد يمنع الحرية السياسية إلا لمن امتثل للتمكين الثنائي.

سادساً: الدستور المعمول به بدءا بيوليو ٢٠٠٥م يقنن مقايضة إقصائية بين حزبين أمّنا لنفسيهما تمكيناً حزبياً وهمّشا الآخرين.

سابعاً: الدستور الانتقالي مع كل عيوبه يقفز من طابعه الانتقالي ليصبح دستوراً دائماً للسودان إذا صوت الجنوبيون للوحدة، ودستوراً دائماً للشمال إذا صوتوا للانفصال. هذا هو فحوى نص السؤال الذي سوف يطرح للاستفتاء لتقرير المصير في نهاية الفترة الانتقالية.

---

(١) الطيب أحمد العباس مذكرة حول دستورية انتخابات ١١ أبريل ٢٠١٠.

العيوب الهيكلية:

الدستور المقدم يحوي سبعة عيوب هيكلية فكأنما ٧+٧ تشير للعيوب المبدئية والهيكلية!

أولا: أفاض الدستور في عبارات الجماعية من شمول وقومية ولكنه ارتكب مخالفة غير معهودة في الدساتير هي ذكر حقوق ومصالح لحزبين بعينهما.

ثانياً: اقترح الدستور وثيقة حقوق جامعة مانعة لبيان حقوق الإنسان ولكنه أفرغ الوثيقة من معانيها بشرط الرضوخ للتمكين الثنائي.

ثالثاً: السودان فيه مظالم متشابهة أهمها: عدم التوازن التنموي والخدمي والشكوى من الاستعلاء الثقافي ومن المركزية ومن قلة المشاركة في القرار السياسي. الدستور خاطب هذه المظالم في بعض المناطق وأغفلها في مناطق أخرى محرضاً على الاحتجاج.

رابعاً: اقترح الدستور تكوين مفوضيات قومية استجابة لمطلب القوى السياسية. مفوضيات ذات صلاحية رقابية ولكنه أفرغها من مهامها بإخضاعها للتمكين الثنائي السائد في الأجهزة التنفيذية والتشريعية.

خامساً: الدستور يقفز دون مسوغ من دستور انتقالي إلى دستور دائم.

سادساً: المجالس التشريعية خاضعة تكويناً وتوجيهاً للقيادة التنفيذية للحزبين لذلك لا تصلح لمارسة دور الرقابة التشريعية على السلطة التنفيذية، ولا مجال فيها لمعارضة دستورية إنها مجرد فضول.

سابعاً: اتفاقيات السلام تتناول تفاصيل كثيرة لا تتطرق لها الدساتير. هذا الدستور يماثل اتفاقية السلام في كثير من تفاصيلها إنه مجرد تبويب جديد لها.

عيوب تفصيلية:

في متن الدستور الانتقالي عدد كبير من العيوب التفصيلية أهمها فيما يخص الحريات عامة، فصل السلطات، أو الانتخابات التالي[1]:

١. البند (٤٠) من الدستور يشرع لحرية التجمع والتنظيم ولكنه يناقض

(1) العيوب التفصيلية الكاملة في الصادق المهدي- اتفاقية السلام – سابق.

حرية التجمع والتنظيم الاجتماعي وحرية تكوين الأحزاب السياسية إنه يعيد العمل بمبدأ التوالي المباد وذلك في نص البند [٤-٢- ب]: أن يكون لدى الأحزاب «برنامج لا يتعارض مع نصوص هذا الدستور». وغني عن القول إن الدستور مبني على مرجعيات مختلف عليها(١).

٢. البند (٢١٨) من الدستور يسلب المواطنين الحقوق السياسية لأنه يوجب «على كل شخص يرشح نفسه للانتخاب أن يحترم اتفاقية السلام الشامل ويلتزم بها وينفذها».

٣. البند (١٤١-١) جاء فيه: (تنشأ خلال شهر واحد من إجازة قانون الانتخابات القومية مفوضية قومية للانتخابات تتكون من تسعة أشخاص مشهود لهم بالاستقلالية والكفاءة وعدم الانتماء الحزبي والتجرد، ويراعى في اختيارهم اتساع التمثيل ويتم اختيارهم وتعيينهم بوساطة رئيس الجمهورية وفقًا لأحكام المادة٥٨-٢-ج من هذا الدستور). هذا النص غامض ومتناقض فكيف يكونون غير حزبيين وممثلين؟ الصحيح أن تُراعي المقاييس الدولية في تكوين هذه المفوضية، كما جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٩٣/١٢/٢٠م، جاء في هذا القرار في ضوابط تكوين هذه المفوضيات:

أ. ألا تشارك فيها الحكومة وإن شارك ممثلوها فكمراقبين.

ب. يجب أن يشمل تكوينها:

- المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان.
- التيارات الدينية والفلسفية.
- الجامعات والخبراء المؤهلين.
- البرلمان.

والمطلوب أن تكون مستقلة في إدارتها، وميزانيتها، وقراراتها، وأن تكون مسؤولة أمام البرلمان. ولكننا سنتابع كيف كانت تلك المفوضية تتلقى الأوامر من الحزب الحاكم ومن رئيس الجمهورية الذي هو مرشح بذاته للرئاسة.

(1) جاء في ديباجة الدستور أنه يأتي: «التزاماً باتفاقية السلام الشامل الموقعة في يناير 2005 واستهداء بدستور السودان لعام 1998» وكلا الاتفاقية ودستور ١٩٩٨م مختلف عليهما من قبل القوى السياسية السودانية.

٤. **انتقاص الحريات بالصياغة المعيبة:** من أهم عيوب الدستور أنه في كثير من فقراته يسحب الحقوق المعطاة بفقرة (وفقا لما يحدده القانون) وقد أفاض الدستوريون السودانيون في التعليق على هذه المسألة «وفقا لما يحدده القانون»، وقال د. أمين مكي مدني في مجمل حديثه عن صياغة الدستور: «جاءت صياغة بعض نصوص الدستور الخاصة بعدد من الحقوق والحريات مصحوبة ببعض العبارات تؤكد على الحق المعني، ومن ثم إضافة تعابير مثل «وفقا للقانون» «وفقا لما يحدده القانون» الأمر الذي يثير قلقا وريبة فيما إذا كان الحق المعني يقر على إطلاقه أم أنه خاضع للتقييد بما يتضمنه التشريع العادي، بمعنى أن ذلك التشريع أو القانون قد يسلب أو ينتقص من الحق الذي أورده الدستور؟ وردت مثل هذه النصوص في عدد من الحقوق منها حرية العقيدة (المادة ٣٩)، حق الاقتراع (المادة ٤١) وحق التملك (المادة ٤٢) [١].

٥. وقد أكد كثير من القانونيين على ضرورة إتباع الصياغة المثلى التي خرج بها الدستور الأمريكي منعا للبس مثل «وفقا للترتيبات التشريعية السليمة Due process of law مؤكدين أن هذه الصياغة انتقاصية: «تضع القانون فوق الدستور، تأخذ باليد اليسرى ما منحه الدستور باليد اليمنى» [٢].

٦. **حرية الإعلام:** جاءت المواد المتعلقة بحرية التعبير والإعلام في وثيقة الحقوق- الباب الرابع- المادة ٣٩ (حرية التعبير والإعلام) وتنص على حرية التعبير للمواطنين، وكفالة الدولة لحرية الصحافة والإعلام، والتزام وسائل الإعلام بأخلاق المهنة وعدم إثارة النعرات أو الدعوة للعنف أو الحرب. ولكنها مسحوبة بفقرة (وفقا لما يحدده القانون) التي تجعل النص بلا معنى كما رأينا خاصة والقوانين موغلة في التكبيل كما سنرى في معرض حديثنا عن الإطار القانوني للانتخابات.

٧. **القضاء:** البند (١٢٩-١) في الدستور ينص على أن «ينشئ رئيس الجمهورية بعد التشاور في رئاسة الجمهورية مفوضية تسمى «المفوضية القومية للخدمة القضائية» تتولى الإدارة العامة للقضاء القومي ويحدد القانون تكوينها ومهامها وفقاً لما جاء في اتفاقية السلام الشامل. هذه المفوضية ذات مسئولية حساسة جداً وينبغي النص في الدستور على الحيدة والنزاهة والتأهيل لعضوية هذه المفوضية. كما ينبغي الاعتراف بأن الهيئة القضائية الحالية قد تعرضت لتدخلات حزبية

(1) أمين مكي – سابق ص ١١.

(2) نفسه.

عزلت مئات من القضاة الأكفاء وعينت عدداً كبيراً من القضاة الحزبيين. لقد اقترح لفيف من القضاة المؤهلين المحالين للمعاش دون وجه حق آلية معقولة للإصلاح القضائي، اقترحوا : « أن تشكل لجنة من القانونيين تشمل السادة القضاة الذين شغلوا منصب قاض بالمحكمة العليا وقاض بمحكمة الاستئناف حتى ٣٠ يونيو ١٩٩٨م، وعدد مماثل من السادة المحامين والمستشارين القانونيين وأساتذة القانون بحيث لا تقل خبرتهم عن ١٥ عاما في أي من المجالات المذكورة» [مذكرة القضاة ٢٠٠٥/١/٥] هذا إصلاح واجب. أما نصوص مشروع الدستور الحالي فلا توجب إصلاحاً قضائياً وتجعل تعيينات رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية، ورئيس القضاء، وجميع أعضاء المحكمة العليا وجميع قضاة المحاكم الأخرى في الشمال والجنوب خاضعة لآليات التحكم الحزبي الثنائي.

٨. المادة (٢١٤) جاء فيها : «يُنشئ رئيس الجمهورية بالتشاور مع مؤسسة الرئاسة مجلساً للإحصاء السكاني». لم توضع أية ضوابط تكفل حيدة ونزاهة هذا المجلس.

٩. لم يرد نص يضبط استقلال ونزاهة المفوضية القومية للانتخابات وهي من أهم آليات البناء الديمقراطي.

الدستور وانتخابات ٢٠١٠م

وبالرغم من كل هذه التحفظات التي سيقت على دستور ٢٠٠٥م الانتقالي، إلا أنه كان أرحم بكثير مما تم تنفيذه على أرض الواقع، حتى نسيت القوى السياسية تحفظاتها على الدستور الذي فرضه النظام وصارت تحتج لدى النظام بالدستور وتحثه على إتباعه! أي أن النظام هو الذي نقض غزله الدستوري بيده وأتى لنا بغزل جديد لم يوجد في النصوص الدستورية حتى مع قصورها.

ويمكن تتبع لا دستورية الانتخابات وبالأخص قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ في النقاط التالية:

- حرمان الناخب من حق مقاضاة المفوضية:

المادة ١٤ من القانون (حصانة رئيس المفوضية ونائبه والأعضاء) تنص على التالي: «فيما عدا حالات التلبس، لا يجوز اتخاذ أي إجراءات جنائية في مواجهة رئيس المفوضية أو نائبه أو الأعضاء عن أي فعل يتعلق بأداء واجباتهم الموكلة إليهم بموجب أحكام هذا القانون، إلا بعد الحصول على إذن مكتوب من رئيس الجمهورية». والفقرة (٢) من المادة ٨ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ تجعل إعفاء

أعضاء المفوضية بقرار من رئيس الجمهورية لأسباب الغياب أو الإدانة في جريمة تتعلق بالأمانة والفساد الأخلاقي بناء على إخطار من رئيس المفوضية أو نائبه، على أن يتم تقدير ذلك عن طريق لجنة يشكلها رئيس المحكمة بناء على طلب من رئيس المفوضية أو نائبه بموافقة ثلثي أعضائها. هذه مخالفة صريحة للدستور والاتفاقية واللذين أوجبا حق أي شخص في التقاضي والمحاكمة العادلة لأي مؤسسة قومية مستقلة تؤدى عملا يتضرر منه ذلك الشخص. لأن هاتين المادتين تنتهكان الحق في التقاضي وتثبتان لتبعية المفوضية للسلطة التنفيذية، وحصانة لأعضاء المفوضية إزاء القضاء الطبيعي، وكلها انتهاك للدستور.

كان ذلك بابا لمفاسد كبيرة فقد شاعت شائعات متكررة عن الفساد في المفوضية للدرجة التي حدت بعشرة من مرشحي رئاسة الجمهورية الاثنى عشر بالتقدم بطلب لتكوين لجنة للتحقيق في الفساد المالي والإداري في المفوضية في مارس ٢٠١٠م. يقول في ذلك الأستاذ الطيب: «هذا النص يجعل المفوضية هي الخصم والحكم وهى الجهة التي تقرر عدم الكفاءة دون غيرها ومن ثم هي الجهة التي تطالب بتكوين اللجنة القضائية لمحاسبتها، هذا المفهوم لا يحقق عدلا ويحرم حق التقاضي في مسألة الكفاءة وبالتالي يعتبر هذا النص تقييدا غير معقول وفيه انتهاك دستوري لحق التقاضي والمحاكمة العادلة». «وليس من باب العدالة أن تجعل لشخص عند تأدية واجبه وأعماله الحق في تقدير أعماله إن كان كفؤاً أم لا، خاصة عندما يقع في خطأ فادح يستوجب المساءلة». «وبالرجوع لكافة اللجان والمفوضيات المتعلقة بالانتخابات في كافة دول العالم أو لجان انتخابات (نجدها) تخضع للعدالة المطلقة والقضاء العادي دون تقييد»[(1)].

- **التعداد السكاني والانتخابات:**

نص البند ١-٨ من الاتفاقية على أن «يجرى تعداد سكاني عبر أرجاء السودان، على أن تنتهي عملية الإحصاء السكاني قبل السنة الثانية من الفترة الانتقالية، على أن يتم تمثيل الجنوب والشمال على المستوى القومي على أساس نسبة السكان. وتعتبر النسب المئوية المتفق عليها للفترة الانتقالية مؤقتة ويتم تأكيدها أو تعديلها على أساس نتائج عملية التعداد السكاني». ولكن عملية التعداد السكاني تأخرت جدا بحيث جرى التعداد في العام ٢٠٠٧م ولم تعلن نتائجه حتى ٢٠٠٨م، وعملية الإحصاء كانت محل خلاف بين الطرفين، وتكوين مجلس

---

(1) نفسه.

الإحصاء تم بشكل إقصائي حزبي هيمن عليه المؤتمر الوطني، ولذلك رفضت الحركة الشعبية القبول بنتائج التعداد وبالتالي بقسمة الدوائر للجنوب في المجلس الوطني وكذلك في ولاية جنوب كردفان، وفي النهاية خرج علينا الطرفان بالاتفاقية المريبة بإضافة ٤٠ مقعدا تعينهم الحركة الشعبية في البرلمان المنتخب كحصة زائدة للجنوب تسوية للخلاف حول التعداد واعترافا بأن حجم الجنوب أكبر مما ورد في التعداد بدليل السجل الانتخابي! ثم تأجيل الانتخابات للوالي وللمجلس التشريعي في ولاية جنوب كردفان وذلك عشية الانتخابات. وغني عن القول إن إجراء الإحصاء بالطريقة الإقصائية المذكورة فيه خيانة لروح الاتفاقية والدستور[1]، أما اتفاق الطرفين على المقاعد الإضافية بالتعيين، فهو تجاوز للمفوضية التي هي الجهة المنوط بها إدارة كامل العملية الانتخابية بما فيها تحديد الدوائر، وفي هذا خرق صريح للدستور ولكل الأسس الديمقراطية إنها مجرد عبث أظهر الانتخابات كلها في ثوب سخيف من التعيين المستتر! ولكن المفوضية صمتت عن الكلام غير المباح حول التجاوز الآتي من السلطة التنفيذية ربيبة نعمتها، والقادرة على إعفاء أي من أعضاء المفوضية لو أرادت.

لقد بين أ. الطيب أن المادة ٨٤ من الدستور تنص على تكوين المجلس الوطني من أعضاء منتخبين في انتخابات حرة ونزيهة. ويحدد قانون الانتخابات القومية تكوين المجلس الوطني وأعضائه. والمادة ٣٥ من قانون الانتخابات حددت عضوية المجلس (٤٥٠ عضواً). وقال إن التشكيك في نتيجة الإحصاء والتعداد السكاني بين الطرفين وعدم الاعتراف به ينسحب على التشكيك في نتائج الانتخابات مما يؤكد عدم نزاهتها ومصداقيتها. وإن المعالجات التي اتفق عليها الطرفان بإضافة ٤٠ مقعداً للحركة الشعبية بالبرلمان القومي تؤكد عدم نزاهة التعداد السكاني وعدم نزاهة الانتخابات. كما أن «إضافة أربعين مقعداً للحركة الشعبية فيه خروج ولا مكان له في الواقع الدستوري ولا القانوني ولا الاتفاقية»[2].

- **تكوين المفوضية القومية للانتخابات**

تنص المادة ١٤١(١) من الدستور الانتقالي على أن المفوضية القومية للانتخابات

(1) حتى المجلس الوطني الذي يهيمن عليه المؤتمر الوطني رفض صيغة التعيين (صحف الثلاثاء ٦ يوليو ٢٠١٠م).
(2) الطيب– سابق.

(تنشأ خلال شهر واحد من إجازة قانون الانتخابات) ولكن قانون الانتخابات صدر في عام ٢٠٠٨ ولم يلتزم طرفا الاتفاقية بتكوين المفوضية حسب القانون خلال شهر واحد من إجازة القانون بل تعدى الثلاثة أشهر من الموعد المضروب وهذا يعد مخالفة دستورية صريحة تؤكد خرقا للدستور، مما أثار جدلا قانونيا من الناحية الدستورية ومازال محل إثارة دستورية تناولته كثير من المنابر السياسية والقانونية. وقد ذكر المحامي المعروف الأستاذ صادق محمد أحمد شامي ذلك بجلاء مخاطبا المفوضية: «إن تشكيل هذه المفوضية قد جاء منتهكاً ومتعارضاً ومتصادماً مع نص صريح في الدستور، كما وأنه يخالف ويتناقض مع القانون:

أ- فلقد نصت المادة ١٤١ (١) من الدستور على الآتي: « تنشأ خلال شهر واحد من إجازة قانون الانتخابات القومية مفوضية قومية للدستور تتكون من تسعة أشخاص مشهود لهم بالاستقلالية والكفاءة وعدم الانتماء الحزبي والتجرد». ولقد جاء القانون متمشياً مع الدستور حيث نصت المادة ٤ (١) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨م حيث جاء فيها: « تنشأ خلال شهر واحد من تاريخ إجازة هذا القانون مفوضية تسمى المفوضية القومية للانتخابات تكون لها شخصية اعتبارية وخاتم عام». وقد أجيز القانون ووقع عليه رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٥م، ولكن لم تتم التسمية لأعضاء المفوضية إلا في شهر نوفمبر، أي بعد ثلاثة شهور من الوقت الذي حدده القانون للتعيين. وكما يعلم طلاب القانون فإن المشرع لا يعبث، فإذا وضع المشرع أي شرط أو قيد زمني أو موضوعي أو إجرائي، فأن ذلك الشرط والقيد تحكمه إرادة المشرع ويجب أن ينفذ، ولا يمكن الزعم بأن ذلك الشرط أو القيد قد وضع عبثاً أو لا معنى له أو يمكن إلغاؤه أو تجاوزه، خاصة عندما يكون ذلك القيد في الدستور. إن مخالفة القيد الزمني المضروب تعني مخالفة لنص دستوري صريح مما يؤدي إلى البطلان المطلق؛ والمفوضية التي تنشأ وتتكون بما يعارض نصاً دستورياً، وبما يخالف القانون، تعتبر باطلة وكأن لم تكن ولا يمكن أن تسند لها أي مهام.

ب- ومن الغريب في هذا الأمر أن الأستاذ / فاروق أبو عيسى، وكعضو في المجلس الوطني، كان قد تقدم بنقطة نظام عند بداية عرض أمر تكوين المفوضية، ولفت نظر رئيس المجلس إلى نص كل من المادتين ١٤١(١) من الدستور والمادة ٤(١) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨م، ولكن المجلس تجاوز ذلك الاعتراض ولم يلتفت إلى نقطة النظام الأساسية والجوهرية التي تقدم بها الأستاذ فاروق، ومضى قدماً

في تكوين المفوضية ضارباً عرض الحائط بكل من الدستور والقانون». هذا القيد الزمني الذي وضعه الدستور لا يجوز اقتحامه أو تخطيه ولا النيل منه بالزيادة أو النقصان. ولا شك أن أي مخالفة له تعتبر انتهاكاً وإهداراً لنص دستوري صريح. ولا توجد أي صلة بين الحاجة وملاءمة التشريع، وبين دستورية التشريع. وإذا فتح الباب للنظر في مدى الملاءمة أو الحاجة إلى النصوص الدستورية فهذا يؤدي بالضرورة إلى جعل الدستور أشلاء ممزقة ولا يساوي الحبر الذي كتب به»[1].

- انتهاك حقوق السودانيين المقيمين بالخارج

حرم القانون السودانيين المقيمين بالمهجر من حقهم الدستوري فاقتصر اقتراعهم بحسب القانون على انتخابات رئاسة الجمهورية. فنص قانون الانتخابات في المادة ٢٢ (شروط التسجيل والمشاركة في الانتخابات والاستفتاء) في البند (٣) منها هو « يكون للسوداني المقيم خارج السودان ويحمل جواز سفر سوداني وإقامة سارية في الدولة التي يقيم فيها ومستوفياً الشروط، المنصوص عليها في الفقرات (أ)، (ب) و(د) من المادة ٢١ الحق في أن يطلب تسجيله أو ضمه للسجل للمشاركة في انتخابات رئيس الجمهورية أو الاستفتاء وفقاً للضوابط التي تحددها القواعد».

لقد نشطت جماعات من المهجريين في محاولة نقض هذا النص المجحف بحقهم، وكان لدائرة المهجر بحزب الأمة القومي دور كبير في الإشارة لهذا الانتهاك الصارخ، وفي ٢٠٠٩/١١/٣م عقدت الدائرة مؤتمرا صحفيا وأصدرت بيانا (أنظر البيان بملاحق الكتاب) أوضحت فيه مدى ذلك الانتهاك، فالمادة (٧) من الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥ تنص أن تكون المواطنة أساس الحقوق والواجبات المتساوية لكل السودانيين، كما أن لكل مولود من أم أو أب سوداني حق لا ينتقص في التمتع بالجنسية والمواطنة السودانية. كما قررت الفقرة (٤) من نفس المادة حق السوداني في اكتساب جنسية بلد آخر حسبما ينظمه القانون، مما يعني أن المقيمين بالخارج بمن فيهم حاملو الجنسية المزدوجة مواطنون سودانيون متساوون في الحقوق والواجبات مع رصفائهم بالداخل. وأشار البيان لوثيقة الحقوق المضمنة في الدستور «على أن تنظم التشريعات الحقوق والحريات المضمنة في الوثيقة ولا تصادمها أو تنتقص منها بأي حال من الأحوال.» ثم أورد نص المادة (٤١) من

(1) صادق محمد أحمد شامي خطاب مفتوح للسادة رئيس وأعضاء المفوضية القومية للانتخابات في ٢٠٠٨/١١/٢٥- منشور في عدة مواقع بالإنترنت.

الدستور التي تنص على أنه: (١) لكل مواطن الحق في المشاركة في الشئون العامة من خلال التصويت حسبما يحدده القانون. و٤١ (٢) لكل مواطن بلغ السن التي يحددها هذا الدستور أو القانون الحق في أن ينتخب ويُنتخب في انتخابات دورية تكفل التعبير الحر عن إرادة الناخبين وتجُرى وفق اقتراع سري عام. كما ينص الدستور في المادة (٤٨) منه على عدم جواز الانتقاص من الحقوق والحريات المنصوص عليها في وثيقة الحقوق، و«بناء عليه فإن نص المادة ٢٢ من قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨م المقيد لحقوق المقيمين في الخارج نص غير دستوري وعلى جميع المقيمين في الخارج التمسك بهذا الحق الوطني والدستوري حتى يتم تعديل القانون».

ولكن، غني عن القول إن انتهاك حق المقيمين بالخارج لم يراجع، بل اتخذت سياسات لاحقة لحرمانهم حتى من الحق المعطى لهم في القانون المعيب كما سنرى.

- **مجافاة النظام الانتخابي للدستور**

النظام الانتخابي الذي نص عليه قانون الانتخابات فيه انتهاك لأسس دستورية أهمها حقوق المواطنين في الترشح للانتخابات، فقد تم قصر الترشيح في قوائم التمثيل النسبي للنساء أو العامة على الأحزاب حتى سميت القائمة العامة بالقائمة الحزبية، انتقد كثير من القانونيين هذا التقييد وقال صادق الشامي إن **النظام الانتخابي مخالف ومتعارض مع الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م** ؛ و«إن وجه انتهاك الدستور وإهدار أحد نصوصه يتبين من أن احتكار الحق في الترشيح سواء للمرأة، أو نسبة ١٥٪ التمثيل النسبي وقصرها على الحزبيين تعني بالضرورة حرمان المستقلين وغير الحزبيين من حقهم في الترشيح، وهذا يعتبر مخالفة لنص المادة/ ٣١ من الدستور (المساواة أمام القانون) والمادة ٢/٤١ من ذات الدستور التي تجعل الحق في الانتخاب والترشيح حقاً مكفولاً لكل المواطنين»[(١)].

وعلى العموم فإن هذا الرأي له رأي مقابل يقول بأن أساس النظام النسبي هو

(١) الشامي- خطاب مفتوح- سابق وقد استشهد بسابقة مصرية حينما ألغت المحكمة الدستورية في مصر عام ١٩٨٣م انتخابات مجلس الشعب المصري لأنه قصر الحق في الانتخاب في التمثيل النسبي على القوائم الحزبية، باعتبار أن ذلك يخل بمبدأ تكافؤ الفرص ويؤدي إلى حرمان طائفة من المواطنين من حقهم في الترشيح. كما أصدرت نفس المحكمة الدستورية عام ١٩٨٧م حكماً مطابقاً.

التصويت للحزب وليس للأفراد ليتيح تمثيل الأحزاب الصغيرة بتجميع أصوات أنصارها في الدوائر كافة، فالتمثيل النسبي (الحزبي بالضرورة) لدى أصحاب هذا الرأي يعكس الخارطة السياسية الحقيقية في البلاد ويضمن لكل الأحزاب التي تتمتع بعضوية معقولة من المشاركة في القرار الوطني، خاصة إذا أخذ مع النظام الفردي الذي يتيح للمستقلين خوض الانتخابات وإيجاد موطئ قدم.

ثانيا: الإطار القانوني

تقول الخبرة العالمية إنه وحتى تكون الانتخابات نزيهة، فيجب أن يكون القانون الذي ينظم الانتخابات مجمعا عليه من قبل جميع الأحزاب السياسية وألا يقوم على التمييز ضد أفراد أو جماعات وعلى الأحزاب أن تشترك في الطريقة التي تنشأ بها قوانين الانتخابات أو تعدل. القانون هو الذي يحدد الحقوق والواجبات على كل الأطراف المشتركة في العملية، وهو هام لتحديد العلاقة بين الجهة التي تدير الانتخابات وبقية أجهزة الدولة حيث يجب أن تكون مستقلة عنها وتعطى لها اللوجستيات اللازمة لإكمال عملها، كما أنه يفصل واجبات وحقوقاً على الناخبين والمرشحين والمراقبين وجهات حفظ الأمن والقضاء.

جاءت هذه الانتخابات وفقا لقانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨م.

عملية صياغة القانون: المشروع الأول والرؤى حوله

كان هذا القانون نتاج مجهود مبدئي قامت به «اللجنة الأهلية لإعداد قانون الانتخابات القومية» والتي نشأت بمبادرة من معهد أبحاث السلام بجامعة الخرطوم بقيادة بروفسور الطيب حاج عطية وضمت بحسب إفادة الدكتور مختار الأصم إضافة لبروفسور حاج عطية شخصه وكلاً من: بروفيسور عوض السيد الكرسني، وبروفيسور الطيب زين العابدين، والأستاذ محجوب محمد صالح، ومولانا خلف الله الرشيد، ومولانا الصادق الشامي، والدكتور حسن حاج علي، والدكتور الشفيع محمد المكي الذي انضم إليها في النصف الثاني من اجتماعاتها، والأستاذ علي قيلوب المحامي، والبروفيسور أجانق بيور[1]. قامت اللجنة بمجهود ضخم على قرابة السنتين لصياغة مشروع الانتخابات الأول الذي بني عليه كل ما استتبع،

(1) مختار الأصم أحزاب ثلاثة تتناول قانون الانتخابات- صحيفة الصحافة.

وقد تحركت اللجنة بدعم ضخم جدا، يقول حاج عطية: «ذهبنا للخارج وجئنا بخبراء من الخارج والداخل، وعقدنا العديد من الأنشطة المتعلقة بالأنشطة الانتخابية من ندوات وسمنارات وخلافه، وكان نتاجها مشروع قانون الانتخابات الأول الذي أخضع لعمليات مختلفة فخرج منها ما خرج»[(١)].

ولكن يبدو أنه ليس كل الأعضاء راضين عن المشروع الذي خرج إذ يبدو أن المفوضية القومية للدستور التي قامت بصياغة القانون في النهاية قد تدخلت في القانون المقدم لها من اللجنة تدخلات أساسية.

بيّن هذا التدخل عضو اللجنة مولانا صادق الشامي الذي كان من أعنف الناقدين لمشروع القانون. فالشامي في مقال له نشر بصحيفة الأيام تتبع مسيرة الانتخابات في السودان والتي كانت تتبع نظام الانتخاب الفردي المباشر، وتعرض لرأي اللجنة الأهلية حول ذلك النظام وأن له سلبيات كثيرة كإمكانية التلاعب في توزيع الدوائر الجغرافية الصغيرة، وأنه يؤدي لفوز نواب مدينين لناخبيهم بصورة مباشرة فيصبحون أسرى لمطالبهم مما يضعف الدور الرقابي والتشريعي للنواب، كما أن ذلك يؤدي لفقدان عدد كبير من الأصوات فالنائب يفوز بالأغلبية البسيطة وفي حالة تعدد المرشحين فإن أصوات من لم يفوزوا تضيع هدراً وقد تكون في مجملها اكبر أو ضعف أصوات النائب الفائز، وقررت اللجنة «تعديل ذلك النظام ليس بركله وتركه كلية بل بأن يدخل معه نظام القائمة بالتمثيل النسبي»، وبعثت للأحزاب السياسية لاستشارتها حول النظام الأنسب، قال الشامي: «لقد قامت كل الأحزاب السياسية بإعداد دراساتها الداخلية لموضوع مشروع قانون الانتخابات كما وأن أغلب الأحزاب عقدت اجتماعات مطولة وأقامت ندوات وورش عمل حول هذا الأمر الحيوي وقامت بإرسال رؤيتها لمفوضية الدستور كتابة. وباطلاعي على خلاصة لتلك الدراسات حول النظام الانتخابي أستطيع أن أقول إنه كان من رأي خمسة عشر حزباً أن يكون النظام الانتخابي هو النظام المختلط والذي يجمع بين الفردي المباشر وبين نظام القائمة بالتمثيل النسبي. وإن كانت تلك الأحزاب قد اختلفت حول نسبة كل منهما. ومن ناحية أخرى فقد كان من رأي حزب المؤتمر الوطني الأفريقي أن تكون الانتخابات كسابقاتها عن طريق الفردي

(1) الطيب حاج عطية (بروفسور) الإعلام والاتصال والأحزاب والانتخابات ورقة مقدمة للدورة التدريبية لمسئولي الأحزاب السياسية حول الانتخابات – نظمها معهد أيديا بالتعاون مع طيبة برس في يناير ٢٠١٠م.

المباشر لكل الدوائر. وفي المقابل فقد كان من رأي الحزب الاتحادي الديمقراطي (أحد الأجنحة) أن تكون كل الانتخابات عن طريق القائمة بالتمثيل النسبي[(١)].

وبعد هذه التوطئة وصف الشامي الناتج الذي خرج بقوله إن «المشروع المقترح هدف إلى إجهاض كل رؤى الأحزاب: بعد أن تسلمت مفوضية الدستور كل وجهات النظر وبعد أن قامت بإعداد دراساتها وعقد ندواتها والسفر لكل أنحاء القطر خرجت بمشروع قانون هجين لم يأخذ بالنظام الفردي المباشر ولا بنظام القائمة ولا الجمع بينهما بل ابتدع نظاماً هو مسخ مشوه لا ينتمي لأي من الطرق الانتخابية المعروفة. ولقد كان واضحاً أن من قام بإعداد هذا المشروع قد هدف إلى استبعاد نظام القائمة بالتمثيل النسبي واستخدم في ذلك طرقا ماكرة». وذكر كيف قام معد مشروع القانون بالالتفاف على نظام القائمة والتمثيل النسبي، كما ذكر سلبيات في القانون بشأن عمليات التسجيل والفرز والرقابة بحيث قلص حالات الاعتراض، وجعل النص حول مركز الفرز مبهما ويجيز نقل الصناديق وفرزها لاحقا، كما أنه يهمش دور الرقابة الدولية على الانتخابات[(٢)].

وفي الحقيقة ثار لغط كبير حول مشروع القانون، وكانت أهم نقاط الخلاف بين الأحزاب السودانية حول النظم الانتخابية الواردة في المشروع كالتالي:

(١) النسبة بين الدوائر الجغرافية والتمثيل النسبي. (ما بين ٦٠:٤٠ و٥٠:٥٠٪)

(٢) حدود دائرة التمثيل النسبي (الولاية أم الوطن).

(٣) تمثيل المرأة (في قوائم الأحزاب أم في قائمة منفصلة) وعلى حساب نسبة التمثيل النسبي أم لا؟.

(٤) حد التأهيل للأحزاب (قوة المقعد ٥٪ أو ١٠٪ أو بينهما؟).

وكان من المفروض أن يتم حسم هذه النقاط بروح التراضي وليس الفرض كما تم في قانون الأحزاب لسنة ٢٠٠٧م، لأن أية انتخابات تجري بشكل يعزز الاستقطاب ستكون نتائجها كارثية وستشكل جزءا من المشكلة في السودان بدلا عن أن تكون وسيلة لإنهاء النزاعات- وقانون الانتخابات من أهم الأسباب لزيادة

---

(1) صادق سيد أحمد شامي مشروع قانون الانتخابات العدد رقم: الخميس ٨٩١٦ صحيفة الأيام ٢٠٠٧-٠٩-٢٠.

(2) الشامي- مشروع القانون- سابق.

الاستقطاب أو العكس تفريغ شحن الاستقطاب.

السعي نحو التراضي بشأن الانتخابات وقانونها

أثناء الجدل المحتدم بشأن قانون الانتخابات وقع حزب الأمة القومي اتفاق التراضي الوطني مع المؤتمر الوطني الحزب الحاكم في ٢٠ مايو ٢٠٠٨م. وكان في الاتفاقية عدد من الملفات وكان رابع الملفات خاصاً بالانتخابات، وأهم ملامحه هي (نص الاتفاق الكامل في ملاحق الكتاب):

- أن تكون المفوضية حرة ونزيهة ومراقبة.

- إجازة فكرة النظام الانتخابي المختلط على أساس ٦٠٪ جغرافية و٤٠٪ تمثيل نسبي ٢٥٪ منها للمرأة. وأن تكون دائرة التمثيل النسبي اتحادية (السودان كدائرة واحدة). وأن تمثل النساء ضمن قائمة الحزب الموحدة للتمثيل النسبي وعلى نظام الترتيب التبادلي (امرأة.. رجل.. امرأة.. رجل.... الخ) وتكون النسبة المؤهلة لدخول البرلمان ٥٪.

- يجب أن تكون مراكز التسجيل كافية وواضحة المعالم وقريبة لمكان سكن الناخبين وأن يتم الإعلان عنها قبل وقت كاف. وأن يكون مقار التسجيل ومقار الاقتراع معروفة ومتاحة للمواطنين.

- الرقابة على عملية التسجيل هامة للغاية ولا بد من النص على أحقية الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في الوجود في مراكز التسجيل للرقابة على نزاهتها وعدم تسجيل من لا يقيم في الدائرة الانتخابية.

- بالنسبة للتأمين للمرشحين للمناصب المختلفة أن تكون رسوم التأمين في حدها الأدنى.

- بالنسبة للاقتراع تم التأكيد على أن يتم الاقتراع والفرز في يوم واحد. وعلى توفير العدد المناسب من مراكز الاقتراع، وأن يكون الاقتراع والفرز في نفس المركز.

- أن ينص القانون على الأساليب والممارسات الفاسدة ويحدد العقوبات المناسبة لكل مخالفة. وأن تنشأ محكمة متخصصة من قضاة برئاسة قاضي محكمة درجة أولى للفصل في الاتهامات.

الفقرات الخاصة بنسب الجغرافي للنسبي وحدود الدائرة للنسبي (اتحادية أم ولائية) تم النص على أنه ما زال هنالك تباين حولها يسعى الطرفان لحسمها على ضوء المناقشات مع القوي السياسية الأخرى، باعتبار أن الاتفاق بين حزبين يسعيان للحوار مع القوي السياسية الأخرى للوصول إلى قانون عليه أكبر إجماع سياسي.

كانت هذه محاولة للتراضي حول قانون الانتخابات، ولكن كثيراً من القوى السياسية لم تأخذها مأخذ الجد وشكك البعض في مراميها. على أية حال فإن المؤتمر الوطني الذي وقعها ذاته كان من أول الناقضين للتراضي، فلم تسفر المحاولة عن شيء. صحيح أن بعض ما تم الاتفاق عليه ضمن في قانون الانتخابات وانتهك فعليا، ولكن هنالك نصوصا اتفق على ضرورة تضمينها في القانون ولم تضمن.

إجازة قانون الانتخابات

أجيز مشروع القانون في النهاية مع بعض التعديلات من قبل المجلس الوطني في ٧ يوليو ووقع عليه رئيس الجمهورية في ٢٠٠٨/٧/١٥م، بشكل كان حوله خلاف كبير حيث سانده نواب الحزبين الكبيرين (المؤتمر الوطني والحركة) بينما نقمت عليه بقية المجموعات وبالتالي لم يجز بالشكل الإجماعي المفترض تفاديا لأن تكون الانتخابات أحد أسباب الاستقطاب في البلاد.

كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان (الشريك الثاني في الحكم) قد تحالفت- بشأن مشروع القانون والتعديلات المطلوبة فيه- مع قوى المعارضة وجزء كبير منها خارج البرلمان كلية (مثلا حزب الأمة القومي) وأغلبها تمثيله داخل البرلمان اسمي ولا يعكس حجمها وذلك بسبب القسمة الثنائية للسلطة على النحو الذي بينا في بداية هذا الفصل. ولكنها، إثر اتفاق ثنائي مع المؤتمر الوطني فضلت الحصول على بعض مطالبها في مقابل التنازل للمؤتمر الوطني والتصويت لصالح القانون داخل البرلمان، وفي النهاية أجريت بعض التعديلات التي تم الاتفاق عليها بين الشريكين مع تقليل نسبة العتبة المؤهلة للفوز في انتخابات التمثيل النسبي إلى ٤٪، ثم أجري الاقتراع على القانون داخل المجلس الوطني وفاز بـ ٣٥٠ صوتا مقابل ١٤ صوتا عارضوا القانون بينما انسحب نواب التجمع الوطني الديمقراطي المعارض احتجاجا على إجازة القانون بالأغلبية الميكانيكية برغم عيوبه، وامتنع عضوان عن التصويت. وهي نتيجة تظهر السيطرة الكلية على المجلس الوطني من قبل شريكي الحكم وغياب القوى السياسية بل تغييبها، ولكنها

لا تظهر حقيقة الرفض الذي قابله القانون من قبل دوائر كثيرة.

وكانت أهم التعديلات التي جرت على مشروع القانون في النسخة المجازة هي:

- تقليل العتبة المؤهلة للمجلس الوطني من ١٠٪ إلى ٤٪ (المادة ٣٣-٤). وهي عتبة وهمية كما سنرى.

- تم تغيير دائرة الانتخاب بالقائمة من الوطن للولاية. (المادة ٢٩-ب) بالنسبة للقائمة النسوية تنص على تكوين المجلس الوطني من ٢٥٪ نساء ينتخبن على أساس التمثيل النسبي على مستوى الولاية عبر قوائم حزبية منفصلة ومغلقة، ونفس الشيء بالنسبة للقوائم الحزبية (المادة ٢٩-ج).

- بالنسبة لانتخاب الولاة (المادة ٢٦-٣) نص القانون على انتخاب الوالي وفق الأغلبية البسيطة بفوز الحائز على أكبر عدد من الأصوات، بينما كان المشروع يجعل انتخابات الولاة مثل انتخابات رئيس الجمهورية وانتخابات رئيس جنوب السودان بنظام الأغلبية المطلقة (٥٠٪ من الأصوات زائد واحد- أي نظام الجولتين).

- تعديل نظام الفوز في القوائم النسائية، حيث كان النظام المنصوص عليه في مشروع القانون هو بحسب المادة ٣٨-٢ كالتالي: (تفوز القائمة النسائية الحاصلة على أعلى عدد من أصوات الناخبين الصحيحة في الولاية، وتعتبر كافة المرشحات على تلك القائمة فائزات بعضوية المجلس التشريعي عن تلك الولاية)، ثم عدلت في القانون المجاز لتكون –كالقائمة الحزبية- حسب التمثيل النسبي (المادة ٣٣-٥).

أهم ملامح قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨م

وبالتالي، نجد أن القانون قد وضع واحدا من أعقد النظم الانتخابية في العالم، إذ تبنى نظاما مختلطا جمع بين كافة النظم الانتخابية الموجودة: نظام الفوز بالأغلبية البسيطة، ونظام الفوز بالأغلبية عبر الجولتين الانتخابيتين، ونظام التمثيل النسبي[1]. أهم ملامح القانون هي:

☒ **النظام الانتخابي:** تم اتخاذ نظام انتخابي معقد لانتخاب تنفيذيين وتشريعيين على النحو التالي:

(1) Mac Gustafson, Electoral Designs

الانتخابات التنفيذية: فيها انتخاب الرئيس وانتخاب رئيس جنوب السودان وانتخاب ولاة الولايات الخمسة وعشرين، ويكون انتخاب الرئيس ورئيس جنوب السودان بنظام الجولتين الانتخابيتين حيث يشترط الفوز بأغلبية مطلقة ٥٠٪ من الأصوات زائدا واحد، تجرى الانتخابات في الجولة الأولى وإذا لم يفز أي مرشح بالأغلبية المطلوبة تجرى الجولة الثانية بين المرشحين الحائزين على أعلى الأصوات. بينما ينتخب الولاة بالأغلبية البسيطة بفوز الحائز على أكبر عدد من الأصوات.

الانتخابات التشريعية: عضوية المجالس التشريعية تنتخب بثلاثة طرق: ٦٠٪ دوائر جغرافية بالأغلبية البسيطة- ٢٥٪ قوائم نسائية حزبية، و١٥٪ القائمة الحزبية ويختار الفائزون في القوائم بنوعيها عبر التمثيل النسبي باختيار الأعضاء الفائزين من أول كل قائمة حسب نسبة الأصوات التي تحوز عليها كل قائمة، والمجالس هي:

- المجلس الوطني (٤٥٠ عضوا وعضوة). مقسمين كالتالي: ٢٧٠ مقعداً للدوائر الجغرافية وحظوظ الولايات منها بحسب الإحصاء السكاني كما يبين الجدول رقم (١) في آخر الكتاب، و١١٢ مقعداً لقوائم المرأة، و٦٨ مقعدا للقوائم الحزبية تقسم بين الولايات على النحو الوارد في ذات الجدول.
- المجالس التشريعية الولائية (٤٨ لكل ولاية ما عدا ولاية الخرطوم وعدد أعضاء مجلسها ٨٤ وولاية جنوب كردفان وعدد أعضاء مجلسها ٥٤[(1)]). توزيعها كالتالي: ٢٩ مقعداً للدوائر الجغرافية، ١٢ للنساء، و٧ للقائمة الحزبية بالنسبة للمجالس التشريعية الولائية، وبالنسبة لمجلس تشريعي ولاية الخرطوم: ٥٠ للدوائر الجغرافية، ٢١ للقائمة النسبية و١٣ للقائمة الحزبية، وبالنسبة لمجلس تشريعي ولاية جنوب كردفان: ٣٢ للدوائر الجغرافية، و١٤ للقائمة النسوية، و٨ للقائمة الحزبية.
- المجلس التشريعي لجنوب السودان (١٧٠عضوا وعضوة). : ١٠٢ دوائر جغرافية، ٤٣ قوائم نسائية، و٢٥ قوائم حزبية، موزعين على الولايات الجنوبية العشر حسب الكثافة السكانية.
- مجلس الولايات، وتنتخب أعضاءه المجالس التشريعية الولائية حيث

(١) يتم تحديد عدد أعضاء مجلس الولاية التشريعي عبر دستور الولاية المعنية.

تنتخب كل ولاية عضوين.

وبذلك يصوت الناخب في الشمال في ٨ انتخابات هي: (١) الرئيس- (٢) الوالي- (٣) الدائرة الجغرافية، و(٤) القائمة النسائية، و(٥) القائمة الحزبية للمجلس الوطني- و(٦) الدائرة الجغرافية، و(٧) القائمة النسائية و(٨) القائمة الحزبية للمجلس الولائي. يضاف إليهم بالنسبة للناخب الجنوبي ٤ أصوات: رئيس الجنوب- الدائرة الجغرافية والقائمتان النسائية والحزبية لمجلس الجنوب.

☒ المفوضية القومية للانتخابات هي الجهة المسؤولة عن إدارة الانتخابات، وعليها إعداد السجل الانتخابي ومراجعته سنويا، وتحديد الجدول الزمني للانتخابات ومن صلاحياتها تأجيلها لأي ظرف قاهر وإلغاء النتيجة بناء على قرار من المحكمة العليا القومية إذا ثبت وقوع أي فساد لصحة الإجراءات في أي موقع أو دائرة على أن تراجع الخلل وتعيد تنظيم الانتخابات في تلك المواقع أو الدوائر في مدة أقصاها ستون يوما. (المادة ١٠)

☒ تنشئ المفوضية اللجان العليا للانتخابات على المستوى القومي والولائي وجنوب السودان وتتمتع اللجان بالاستقلال التام عن الأجهزة التشريعية والتنفيذية للحكومة في مستوياتها المختلفة. (المادة ١٨)

أهم الملاحظات على قانون الانتخابات:

- أن القانون لم يتم بالاتفاق مع القوى السياسية بل بالأغلبية الميكانيكية داخل البرلمان، وهناك أحزاب انسحبت من جلسة الإجازة احتجاجا ككتلة التجمع الوطني الديمقراطي، وهناك أحزاب غير ممثلة في البرلمان كحزب الأمة القومي كانوا معترضين على بعض النصوص في القانون.

- جاء القانون بخرق للدستور في بعض نصوصه على النحو الذي بينا آنفا. كالنص على حصانة أعضاء المفوضية وحصر مساءلتهم في رئيس الجمهورية، وحصر الترشيح في القوائم على الأحزاب.

- القانون فصل القوائم النسبية بشكل أضاع فكرة التمثيل النسبي وجعلها أقرب للدوائر الجغرافية. بحيث لم يصبح هناك داع للعتبة البرلمانية في القانون (النسبة المؤهلة لدخول لبرلمان) فبدلا عن أن تكون القائمة مختلطة للمرأة والرجل فتتنافس على ٤٠٪ من المقاعد تم تقسيمها لـ ٢٥٪ و١٥٪ مما يقلل عدد المقاعد المتنافس عليها، وبدلا عن أن تكون الدائرة لكل الوطن حتى يكون هناك مقاعد

عديدة تقسم بالتمثيل النسبي (١١٢ مقعدا في القائمة النسائية و٦٨ مقعدا في القائمة النسبية الحزبية) فإن القانون قسم هذه المقاعد على قائمتين داخل كل ولاية بحيث يكون نصيب كل ولاية مقعد أو مقعدين أو بضع مقاعد في غالب الأحيان، وتكون قوة المقعد بالتالي عالية جدا وأكبر من أية عتبة (قوة المقعد تساوي ١٠٠٪ في حالة المقعد الواحد، و٥٠٪ للمقعدين، و٣٣٪ لثلاثة مقاعد، و٢٥٪ للأربعة، وهكذا)، بينما العتبة هي ٤٪ ولن يضطر لاجتيازها أحد لأن قوة المقعد تفوقها بكثير! وفي أفضل الحالات الخاصة بأكثر عدد لمقاعد القائمة بالنسبة للمجلس الوطني وهو بالنسبة للقائمة النسائية في ولاية الخرطوم (١٥ مقعدا) فإن قوة المقعد هي ٦,٧٪ أي تفوق العتبة البرلمانية، كذلك بالنسبة لأكثر عدد مقاعد للقائمة في المجالس التشريعية وهي مجلس تشريعي ولاية الخرطوم (عدد النساء ٢١ مقعدا) وقوة المقعد الواحد هنا هي ٤,٨٪ وهي أيضاً أكبر من العتبة!. فالعتبة المنصوص عليها لا داعي لها أصلا ولهذا لم يستغرب المرونة التي سمح بها في الاستجابة لمطالبات القوى السياسية بتقليل العتبة لأنها في النهاية مكسب اسمي! كان سيكون هناك داع للنص على عتبة إذا كانت القائمة مدمجة لكامل الـ٤٠٪ ولكامل الوطن، ففي تلك الحالة (أي للتنافس على ١٨٠ مقعدا في كامل الوطن) تكون قوة المقعد هي ٠,٥٦٪ من أصوات الناخبين، ولو طبقنا نظام العتبة بـ٤٪ كحد أدنى فإننا سنجد أن ذلك يسمح -نظريا- لأحزاب صغيرة كثيرة بالمنافسة.

- القانون كان مفصلا بشكل دقيق للتواريخ ومقدار (الأمَنِّيَات) في متطلبات الترشيح حيث ذكر (الأمنية) المطلوبة للترشيح لكل منصب بالجنيه السوداني، وهي أمور عادة ما تترك للوائح، التفصيل الشديد أدخل المفوضية في كثير من الحرج كلما اضطرت بسبب المرونة أن تغير من الجدول الزمني.

- التفاوت غير المبرر بين الترشيح للمستويات المختلفة. ربما هذا التفاوت في مسائل الأمنيات ومتطلبات الترشيح مفهومة، ولكنها غير مفهومة فيما يتعلق بفترة سحب الترشيحات، ذلك أن هذه الفترة هامة لعدد من الأمور أهمها مسألة التحالفات بين الأحزاب، وهذه تجعل التداول حول المرشحين لمناصب الرئاسة والولاية ونيابة المجلس الوطني والمجالس التشريعية مسائل متداخلة. ولكن المادة ٤٩-(١) تجيز للمرشح للرئاسة أو الوالي سحب ترشيحه «خلال مدة لا تقل عن ٤٥ يوما سابقة ليوم الاقتراع»، بينما المادة ٦١-١ تجعل الفترة القصوى لسحب

الترشيحات في الدوائر الجغرافية ٣٠ يوما قبل الاقتراع.

- القانون نص في المادة ١٨-٣ على أنه «يحق للمرشحين، والوكلاء، والمراقبين وممثلي وسائل الإعلام المعتمدين دخول مركز الاقتراع والتواجد بداخله في أي وقت أثناء عملية الاقتراع »، ولكن الحق في المراقبة كان ينبغي أن يمتد لكافة مراحل الانتخاب وليس الاقتراع وحده. وذلك لأهمية توفير الحق في الرقابة والإشراف الوطني والدولي على كافة مراحل العملية الانتخابية من إحصاء وتسجيل الناخبين مروراً بعمليات الاقتراع وفرز الأصوات وإعلان النتائج النهائية[١]. لقد أعلنت المفوضية أنها تجاوزت القانون فسمحت للرقابة أثناء التسجيل، ولكن من أهم الخطوات والتي لم يسمح فيها بأية رقابة كانت عملية التعداد التي بنيت عليها حصص الانتخابات التشريعية بشكل رئيسي.

برغم كل هذه الملاحظات على القانون والذي خرق الدستور في بعض نصوصه كما رأينا، إلا أنه لم يتم الالتزام بالقانون في أحيان كثيرة، حتى أن مجموعة كبيرة من الأحزاب السياسية التي تخوض الانتخابات سيرت مسيرة كبيرة وقدمت مذكرة للمفوضية في ٤ مارس ٢٠١٠م (نص المذكرة في الملاحق) احتوت على ملاحظات على ضعف التزام المفوضية بالقانون في مرات عددتها المذكرة مثال تقليص فترة سحب الترشيحات وتسجيل القوات النظامية في أماكن العمل، وانعدام الشفافية واتخاذ إجراءات كثيرة بدون الرجوع للأحزاب بالرغم من تسمية مناديب للأحزاب للاتصال والمشاورة، والحيدة، والاستقلال عن حزب المؤتمر الوطني خاصة في اللجنة العليا للانتخابات، وقلة الكفاءة فيما يتعلق بعدم تدريب مناديب الأحزاب وكثرة تعديل الجدول الانتخابي. ويحسن بنا الإشارة هنا لأهم وقائع عدم الالتزام بالقانون:

- تكوين المفوضية تأخر لنحو أربعة أشهر بعد إجازة القانون نقضا للدستور وللقانون اللذين ينصا على ألا يتجاوز التكوين شهرا كما بينا آنفا.

- بحسب المادة ٢١٦ من الدستور الانتقالي لحكومة السودان يفترض أن تجري الانتخابات في أو قبل ٩ يوليو ٢٠٠٩م ولا يمكن تأجيلها من قبل المفوضية إلا بما لا يتعدى ستين يوماً وفق المادة ٥٥ من الدستور والمادة ٢٧ من قانون الانتخابات وذلك

---

(1) محمد حسن داؤد، حول مشروع قانون انتخابات ٢٠٠٩، في دورية حقوق الإنسان السوداني، مطبوعة غير دورية تصدر عن المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة، العدد ٢٧ السنة الرابعة عشر يونيو ٢٠٠٨، منشورة بموقع سودانيز أون لاين.

في انتخاب رئيس الجمهورية والولاة وحاكم الجنوب، وذلك في أحد حالتين: حدوث انهيار عام في البلاد أو جزء منها أو إعلان حالة الطوارئ. ولكن المفوضية تجاوزت مدة التأجيل المقررة وأجلت الانتخابات حتى في المستويات التشريعية تجاوزا للدستور والقانون (المادة ٢٧ من قانون الانتخابات).

○ أثناء التسجيل أصدر الأمين العام للمفوضية منشورا سمح للقوات النظامية بالتسجيل في أماكن العمل متجاوزا صلاحياته القانونية، وخارقا القانون الذي ينص على التسجيل وفقا لأماكن السكن. (المادة ٢٢-٢ تتحدث عن شروط التسجيل ومنها الإقامة في الدائرة لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر).

○ المادة ٦١ تحدد مدة سحب الترشيحات بأنها قبل ثلاثين يوما من تاريخ الاقتراع للدوائر الجغرافية أي يوم ٢٠١٠/٣/١٢ (الاقتراع في ٢٠١٠/٤/١١م)، كذلك يفترض حسب القانون أن يكون آخر موعد لسحب الترشيحات لمرشحي الرئاسة والولاة هو يوم ٢٠١٠/٢/٢٥م (٤٥ يوما قبل الاقتراع). ولكن المفوضية أعلنت يوم ٢/١٢ كآخر موعد لسحب الترشيحات أي قلصت فترة سحب الترشيحات شهرا كاملا، تم ذلك بدون التشاور مع الأحزاب حتى. ولا يخفى أن في ذلك إجراء اعتبره كثيرون كيديا لقطع الطريق أمام التحالفات والتفاوض الجاري بشأنها بين القوى السياسية.

○ نص القانون على أن تقوم المفوضية بتحديد سقف الصرف على مناشط الحملة الانتخابية استنادا لاعتبارات حجم المنطقة الجغرافية وعوائق الحركة فيها، وسهولة المواصلات، وعدد السكان وتوزيعهم (المادة ٦٧-٣) ولكن المفوضية تأخرت جدا في ذلك حتى حثتها الأحزاب السياسية على تحديد السقف، فأصدرت مؤخرا جدا وفي آخر مارس ٢٠١٠ وبعد أن كادت الحملة الانتخابية أن تنتهي سقوفا عالية للغاية وليس بينها أي تفاوت كما سنرى تفصيلا لاحقا بإذن الله. كما أنها لم تجعل عقوبة لمتجاوزي ذلك السقف.

○ **نصوص كثيرة في القانون ظلت حبرا على ورق:**

- المادة ٦٩ تتحدث عن منع استخدام موارد الدولة في الحملات وهو ما قام به الحزب الحاكم بدون رادع.
- والمادة ٦٥-٣ تحرم التحريض واستخدام ألفاظ الكراهية وقد فتحت المنابر التكفيرية والتحريضية بدون قيد.

- والمادة ٨٧ تتحدث عن الرشاوى التي لم تتخذ وسائل لكبحها.
- والمادة ٦٧-٢-ج تتحدث عن تمويل الدولة للأحزاب وهو ما لم يحدث في الشمال.
- والمادة ٦٦ تتحدث عن عدالة قسمة الإعلام بين الأحزاب بينما استأثر به المؤتمر الوطني في الشمال والحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب.
- تنص المادة ٧٤-١ على أن يتم الاقتراع في يوم واحد «إلا إذا رأت المفوضية مد الفترة لأسباب موضوعية» والمادة ٧٣-٢ تنص على أن تبدأ عمليات الاقتراع وتستمر دون انقطاع حتى انتهاء الوقت. قامت المفوضية بمد فترة الاقتراع إلى ثلاثة أيام وأعلنت أنها ستكون متصلة ليلا ونهارا كأنها يوم واحد، وبررت زيادة أيام الاقتراع بعجزها عن زيادة نقاط ومراكز الاقتراع لعدم توفر الكادر الشرطي الكافي، ويعد هذا الإعلان متسقا مع القانون، ولكنها حينما أعلنت عن مواعيد الاقتراع جعلت الاقتراع من الثامنة صباحا وحتى السادسة مساء في كل يوم، وذلك خرقا للقانون الذي وضع تحسبا لإمكانيات التزوير، ثم قامت بإضافة يومين إضافيين لتصير أيام الاقتراع خمسة بدون ذكر أي أسباب موضوعية، وكل ذلك خرق للقانون.
- والمادة ٧١ تنص على وصول الإمدادات ببطاقات الاقتراع للولايات قبل يومين على الأقل من يوم الاقتراع، بينما تأخر وصولها في بعض الولايات لما بعد اليوم الأول.

اعتبارات قانونية أخرى

الإطار القانوني الذي يحكم الانتخابات لا يقتصر على قانون الانتخابات وحده، ذلك أن نزاهة وحرية الانتخابات رهينة بتوفر الحريات العامة والأساسية في كافة أوجه النشاط السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي في البلاد. ولكن وللأسف فإنها كانت مكبلة بترسانة من القيود التشريعية التي أحكمت صياغتها «الإنقاذ» منذ تولت السلطة، ثم وعشية اتفاقية السلام وتحديدا في عام ٢٠٠٤م استعدت بمزيد من القيود كان أبرزها قانون الصحافة والمطبوعات الصحافية لسنة ٢٠٠٤م. ومع أن اتفاقية السلام نصت على إجراء إصلاح قانوني شامل لمراجعة القوانين المقيدة للحريات استعدادا للتحول الديمقراطي الذي تتوجه الانتخابات، فإنه وعلى العكس من ذلك استغل المؤتمر الوطني ثقله النيابي في المجلس الوطني لزيادة القيود، ففي العام ٢٠٠٦م تمت إجازة قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني بشكل تقييدي كبير، وكلما اقتربت مواعيد الانتخابات كانت المراجعات القانونية والتشريعات الصادرة أكثر تقييدا من ذي قبل الشيء الذي يؤكد الاتجاه لتزييف إرادة الناخبين وطبخ الانتخابات. ففي سنة ٢٠٠٩م تمت مراجعة قانون الصحافة بما أكد على كل القيود في القانون السابق وبإضافة قيد جديد على حق الصحافيين في الاطلاع على المعلومات، وفي نفس العام تمت مراجعة القانون الجنائي لإدخال مواد متعلقة بالجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب (وهي حاجة متعلقة بالمواجهة مع المجتمع الدولي بشأن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية حول دارفور) وتم رفض أية دعوة لمراجعة شاملة للقانون الزاخر بالقيود كما سنرى، بل إن النظام دخل في مواجهة مكشوفة مع قيادات الحركة الشعبية تحديدا السيد ياسر عرمان لانتقاده تطبيق الأحكام الإسلامية على غير المسلمين في الشمال، وانطلقت فتاوى التكفير والتخوين والتفسيق، وظل القانون يحمل ذات السمات الشمولية. كذلك حدث ذات الشيء مع مناقشة قانون قوات الأمن الوطني لسنة ٢٠٠٩م استبدالاً لقانون ١٩٩٩م، حيث تدخلت قوات الأمن لمنع النقاش الحر والمفتوح حول القانون، وفي النهاية أجيز قانون أضل سبيلا من ذي قبل، برغم أنف الدستور!

هذه الحالة السيئة للحريات وإطارها القانوني اعترفت بها المفوضية القومية للانتخابات وهي تعيّر الأحزاب بخوضها للانتخابات برغم ما تعلمه من قيود، قالت المفوضية في خطابها ردا على مذكرة الأحزاب المقدمة في ٤ مارس ٢٠١٠م ومبررة لاتخاذها منشورا للحملة الانتخابية تقييديا بشكل يجعل الحملة الانتخابية معه مستحيلا: قالت المفوضية «وبالرغم من أن المفوضية تستلهم مبادئ الحريات الواردة في اتفاقية السلام الشامل والدستور الانتقالي وقانون الأحزاب وقانون الانتخابات إلا أننا في نفس الوقت لا نملك أن نتجاهل القوانين السارية وبالأخص قانون الإجراءات الجنائية، وماثل أمام أعيننا ما حدث من مواجهة بين قوات الأمن وقوى المعارضة التي منعت مسيرتها (وذلك بالإشارة لبطش السلطة لمسيرة المعارضة في سبتمبر ٢٠٠٩م)»..«البلاد مقبلة على الانتخابات التعددية بعد أكثر من عشرين عاما من حكم الحزب الواحد بمؤسساته الدستورية التنفيذية التشريعية والقضائية. وإن الانتخابات منصوص عليها في اتفاقية السلام الشامل والدستور الانتقالي. المفوضية القومية للانتخابات تدرك أن القوى السياسية كانت وما تزال تسعى لتجميد أو إلغاء القوانين التي ترى أنها مقيدة للحريات لكي تتاح ممارستها في مجتمع ديمقراطي، ورغم أن شيئا من ذلك لم يتم، أقبلت القوى السياسية على المشاركة في الانتخابات وهي تعلم أن الانتخابات لن تقوم بمعزل عن المؤسسات الدستورية القائمة». (نص رد المفوضية كاملا في الملاحق).

وكانت القوى السياسية التي اجتمعت باستثناء المؤتمر الوطني والأحزاب الموالية له في جوبا في الفترة ٢٦-٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩م قد طالبت بإجراء إصلاح قانوني استعدادا للانتخابات شرطا لخوضها، وفي إعلان جوبا للحوار والإجماع الوطني الذي خرج عن ذلك المؤتمر التاريخي جاء في بند التحول الديمقراطي: «يكون تعديل القوانين عبر تدابير سريعة وفي موعد أقصاه ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٩م. واعتبار ذلك شرطا لمشاركة القوى المشاركة في المؤتمر في الانتخابات القادمة.» (البند ٤-٣)، و«مواءمة القوانين المقيدة للحريات مع الدستور في الموعد المحدد في البند (٣) أعلاه.» (البند ٤-٥-أ). وهو الشرط الذي عيّرت المفوضية الأحزاب به وبأنها أزمعت خوض الانتخابات برغم عدم استيفائه! (النص الكامل لإعلان جوبا في الملاحق)

وبالرغم من أن المفوضية في ردها ذلك أنكرت أن يكون ذلك الإطار القانوني المقيد قد أثر على أعمالها إلا أنه نكران باطل بدليل تبريرها بأنها لا تملك تجاهل القوانين السارية وهي تضع منشوراتها.

محاولة للتراضي حول الحريات والإصلاح القانوني

وكانت من ضمن المجهودات لتهيئة المناخ الانتخابي ببسط الحريات التوقيع على اتفاقية التراضي الوطني بين حزب الأمة القومي والمؤتمر الوطني في ٢٠ مايو ٢٠٠٨م، وقد جاء في البند السادس منها المتعلق بالحريات التأكيد على ضمان الحريات، وبالمواثيق الدولية المتعلقة، وإلغاء أو تعديل كافة القوانين المقيدة للحريات، وضمان حرية العمل الحزبي والسياسي، وإلغاء المحاكم الخاصة أو الاستثنائية علي اختلاف مسمياتها واختصاصاتها والاكتفاء بالقضاء الطبيعي، مع النص على القوانين الواجب تعديلها عبر حوار قانوني حر يشترك فيه الجميع، كما تم النص على ضرورة التشاور بين القوى السياسية حول مجلس الأحزاب وضرورة احترام حرية الأحزاب ومراعاتها وعدم دخول هذه الدور أو تفتيشها. (نص الاتفاقية الكامل في ملاحق الكتاب).

وغني عن القول إن المؤتمر الوطني لم ينفذ شيئا من المتفق عليه في الاتفاقية فأجهضت.

في هذا الجزء المتبقي من هذا الفصل سنناقش أهم القوانين والمؤسسات التي تؤثر على الحريات المدنية والسياسية وتعرقل حرية الانتخابات، وسنبدأ بالإشارة فقط لمسألة هامة في إطار سيادة حكم القانون أثناء الانتخابات ألا وهي القضاء.

القضاء السوداني والعملية الانتخابية

القضاء السوداني الحالي حوله شكاوى كثيرة من القضاة أنفسهم الذين شكوا من الفصل والتشريد على أسس حزبية، وصار القضاء آلة في يد السلطة التنفيذية للدولة ولذلك طالبت الأحزاب خاصة حزب الأمة القومي بإنشاء قضاء خاص بالمفوضية للبت في الطعون وللنظر في الشكاوى والتجاوزات المتعلقة بالانتخابات، محتجا بأن القضاء الحالي محل خلاف بين القوى السياسية وتعتقد معظم الأحزاب أن له صلات حزبية بالمؤتمر الوطني. (خطاب حزب الأمة القومي للمفوضية بملاحق الكتاب)

لقد قدمت قيادات الأحزاب مرارا أمام هذا القضاء شكاوى وأثبتت على الدوام عدم حيدته ونزاهته وعدالته حينما يتعلق الأمر بقضايا سياسية للحزب الحاكم فيها مصلحة، ولهذا اقترح الحزب أن تنشئ المفوضية قضاء منتدباً تشرف هي على اختيار القضاة فيه بين قضاة حاليين وسابقين يقدمون للالتحاق به مما يتيح الاستفادة من الخبرات القضائية الرفيعة التي تم تسريحها لأسباب حزبية. ولكن لم تتم الاستجابة لذلك الطلب.

وفي مرحلة ترسيم الدوائر تقدمت الأحزاب بطعون منطقية ولكن رفض غالبها لأسباب لم تكن موضوعية أو مقبولة لدى كثير من الأحزاب. كذلك لم يتم البت حتى الآن حول مخالفة القانون في تسجيل القوات النظامية حسب العمل لا السكن بالمخالفة للقانون.

التشريعات الخاصة بالإعلام

لا يمكن الحديث عن انتخابات نزيهة بدون إعلام نزيه وحر وعادل وهذا لا يقتصر على نوع معين من الإعلام بل على المملوك للدولة والخاص، فالإعلام قد يكون حكوميا أو خاصا مستقلا أو ذا خط سياسي أو مملوكا للأحزاب. إن مواثيق حقوق الإنسان لا تحتوي على نصوص ملزمة حول حرية الإعلام ولكن هناك مواصفات ومعايير من خلال الممارسة وصلت لتكون مبادئ قانونية ومع قلتها وتشتتها يمكن الاستفادة منها، وإن أهم مبدأين يحكمان الإعلام مستخلصان من

المواثيق الدولية: الانتخاب الحر وحرية التعبير والإعلام الحر. بعض الدول حاولت تنظيم دور الإعلام أثناء الانتخابات عبر قوانين ولوائح شملت الإعلانات والإعلام والحكومي والإعلام الحزبي، ولكن العالمين العربي والأفريقي فيهما فقر في المعايير والإطار التشريعي والقانوني للتنظيم في مقابل غنى التجربة الغربية[(١)].

من أهم الآليات الدولية لحرية الإعلام تعيين المقرر الخاص بحرية التعبير في العالم في الأمم المتحدة والذي يقدم تقريرا سنويا للجمعية العمومية ومنذ ١٩٩٦م صارت تصدر في تقريره معايير معينة حول حرية الإعلام أثناء الانتخابات، فهو يرصد البلاد التي جرت فيها انتخابات ومدى التزامها بالمعايير الدولية، كذلك الاتحاد الأوربي لديه معايير لإعلام الانتخابات، والمعهد الدولي «أيديا» لديه ميثاق شرف للديمقراطية والانتخابات وكثير من الدول عملت مواثيق ولوائح بناء على القوانين لدور الإعلام إدراكا لدور الإعلام والدور الخطير الذي يمكن أن يلعبه الإعلام السلبي كما في أحداث رواندا الفاجعة عام ١٩٩٤م حيث لعبت الإذاعة دورا خطيرا في بث الكراهية والتحريض على العنف[(٢)].

المعايير الدولية التي تهم السودان فيما يخص حرية الإعلام

لقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها الأولى سنة ١٩٤٦م القرار رقم (١)٥٩ الذي ينص على أن «حرية الوصول إلى المعلومات حق أساسي للإنسان وأنها محك جميع الحقوق التي كرست الأمم المتحدة لها نفسها»[(٣)].

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: أول الوثائق الدولية التي اهتمت بالحق في حرية التعبير والوصول إلى المعلومات هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨م حيث يرد ذلك الحق في المادة ١٩ منه. ومع أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كقرار عام صادر عن الجمعية العامة ليس ملزما بشكل مباشر للدول، إلا أنه وعلى أية حال، فإن بعض أجزائه، بما في ذلك المادة (١٩)، تعتبر بشكل موسع

(1) فيصل محمد صالح الأحزاب والإعلام مدخل سياسي وقانوني ورقة مقدمة للدورة التدريبية لمسئولي الإعلام بالأحزاب السياسية- نظمها معهد أيديا وطيبة برس في يناير ٢٠١٠م.

(2) نفسه، وقد أشار إعلام يحشر الإثنيات والقبليات في الصياغات الخبرية بطريقة مقصودة لإرسال رسائل كراهية.

(٣) تشريع حق الوصول إلى المعلومات -UNDP مرجع سابق ص ١.

قد اتخذت قوة كقانون دولي عرفي منذ تبنيها في ١٩٤٨م[١]. تنص المادة ١٩ على التالي: «لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود»[٢].

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: على أية حال فإن السودان طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) فقد صادق عليه في ١٩٨٦م[٣]. وبالطبع المشكلة هنا أن الحكومة التي صادقت على ذلك العهد كانت حكومة ديمقراطية منتخبة، وهذا قد شكل حرجا كبيرا للحكومة اللاحقة (الإنقاذ) فالعهد المذكور لا يمكن أن تتماشى بنوده مع الدولة الأوتوقراطية بحال. وإذا نظرنا إلى تاريخ المصادقة أو التوقيع على الاتفاقيات الدولية نجد أنها في السودان تنبي عن الموقف إزاء الحقوق والحريات عموما. مثلا وقعت حكومة السودان على اتفاقية مناهضة التعذيب أيضاً عام ١٩٨٦م، ولكن لم تتم المصادقة عليه حتى الآن. ما يهمنا هنا أن العهد المذكور وثيقة ملزمة قانونيا وله آلية تتابع تنفيذ الدول الأطراف له هي اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (المادة ٢٨)، والعهد المذكور به عدة بنود تتعلق بموضوعنا[٤]:

(١) Article 19: Global Campaign for Free ExpressionMemorandum on the Press and Printed Materials Act, 2004, London , Sep 2004 ص ٣

(٢) حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية المجلد الأول- الجزء الأول- صكوك عالمية- (الحملة العالمية لحقوق الإنسان)- الأمم المتحدة، نيويورك ١٩٩٣م، ص ٦.

(٣) يمكن التأكد من حالة السودان في موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في موقع الأمم المتحدة. وقد أوردت هذه المعلومة أيضاً مذكرة منظمة المادة ١٩ المشار لها آنفا، ص ٣.

(٤) السودان طرف أيضاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ICESCR، أنظر موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وأيضا بروتوكول قسمة السلطة. في العادة لا تعتبر النصوص الواردة هنا متعلقة بحق الوصول إلى المعلومات لأن المعلومات المقصودة هي الوثائق والبيانات الرسمية، ولكن هذا العهد يحتوي على مبادئ تدخل ضمن الحديث عن الحق في الوصول إلى المعلومة العلمية والثقافية. فالمادة (١٥-١) منه تتحدث عن حق الأفراد في المشاركة في الحياة الثقافية، وفي التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته. والمادة (١٥-٣) تتحدث عن «احترام الحرية التي لا غنى عنها للبحث العلمي والنشاط الإبداعي».حقوق الإنسان، سابق ص ٢١، وهذه الحقوق أيضاً تقيدها بعض القوانين السودانية.

المادة (١٩-٢): «لكل إنسان حق في حرية التعبير ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها»[١].

المادة (١٩-٣): «يجوز إخضاع حقوق المادة (١٩-٢) لبعض القيود شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

(أ) لاحترام حقوق الآخرين وسمعتهم.

(ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة[٢].

وهنا يبدو جليا أن المواثيق الدولية المذكورة (الإعلان العالمي والعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) تدرج الحق في الوصول إلى المعلومة ضمن الحق في التعبير. الشاهد أنه قد تم تفسير المادة ١٩-٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بأن القيود على حرية التعبير لا بد من أن تمر باختبار ذي ثلاثة أضلع[٣]:

أولا: أن يكون التدخل عبر القانون، بأن يكون –أي القانون- متاحا للجميع ومصاغا بتفصيل كاف يجعل المواطن قادرا على تنظيم الممارسة بنفسه.

ثانيا: أن يكون للتدخل هدف مشروع داخل في القائمة المذكورة في المادة ١٩-٣ باعتبارها قائمة مانعة بحيث لا يصلح اعتبار أي هدف خارجها مشروعا لفرض قيود.

ثالثا: يجب أن يكون التقييد ضروريا بشكل مثبت لتأمين واحد من تلك الأهداف. فكلمة «ضروري» تعني أن هنالك حاجة اجتماعية ماسة لذلك التقييد، وأن تكون الأسباب التي تقدمها الدولة لتبرير التقييد مناسبة وكافية وأن يكون التقييد بحجم يتسق مع الهدف المقصود.

(١) حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية- المجلد الأول- الجزء الأول- سابق- ص ٤٠.

(٢) نفسه.

(٣) أنظر في ذلك Memorandum on the Press and Printed Materials Act، السابق ص ٥.

المادة ٢-٢ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تعنينا أيضاً لأنها تنص على أنه « تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد إذا كانت تدابيرها التشريعية أو غير التشريعية القائمة لا تكفل فعلا إعمال الحقوق المعترف بها في هذا العهد بأن تتخذ طبقا لإجراءاتها الدستورية ولأحكام هذا العهد ما يكون ضروريا لهذا الإعمال من تدابير تشريعية أو غير تشريعية»[١]، بما يعني تعهد السودان بمصادقته على العهد بما أوردناه أعلاه من معايير لحماية حق التعبير وما يشمله من حق الوصول إلى المعلومات.

الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (١٩٨١): صادق السودان على هذا الميثاق أيضاً في العام ١٩٨٦م[٢]. هذا الميثاق يضمن حرية التعبير في المادة (٩) منه إذ تؤكد أنه: (١) لكل فرد الحق في تلقي المعلومات و(٢) الحق في التعبير ونشر آرائه وفق القانون. وقد اجتمعت اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان في أكتوبر ٢٠٠٢م وتبنت: إعلان المبادئ لحرية التعبير في أفريقيا. الذي توسع في هذين البندين مع تأكيده على ضرورة أن تبذل الدول الأطراف في الميثاق قصارى جهدها لإحداث أثر ملموس فيما يتعلق بتلك المبادئ[٣].

الإعلام السوداني وتشوه التشريعات

الإعلام السوداني الحالي شائه لدرجة كبيرة في شقيه الرسمي والخاص، وهو واقع بشكل رئيسي تحت سيطرة الحزب الحاكم. وذلك بإحكام قبضة حديدية على الإعلام عبر التشريعات التي تؤكد سيطرة السلطة التنفيذية للدولة على الإعلام، وعبر السلطات التقديرية المعطاة للتنفيذيين كوسيلة للتحكم في وسائل الإعلام الخاصة بوضع شروط معجزة، والترخيص بأموال طائلة، وغير ذلك من وسائل التحكم الرسمية، بالإضافة لوسائل التحكم عبر «حرب الإعلان» بالنسبة للصحف حيث يتم حرمان الصحف غير الصديقة للحزب الحاكم من أهم موارد الدخل للصحف (الإعلانات)، هذا بالإضافة للاحتكارية في مجال الفضائيات التلفزيونية والإذاعات وشركات الاتصالات عبر القوانين المعدة بشكل يحكم

(١) حقوق الإنسان- سابق، ص ٣٠.

(٢) Memorandum on the Press and Printed Materials Act السابق ص ٣.

(٣) نفسه.

القبضة الحكومية. كذلك لدينا إعلام كراهية زادت رسالته أثناء الانتخابات.

ويمكن هنا المقارنة بالتجربة الإيطالية التي تعاني من وضع شبيه وإن كان أقل سوءا من الحالة السودانية حيث تشوه صورة الإعلام ليس مصنوعا عبر القيود القانونية كما في السودان. واجهت إيطاليا في ٢٠٠٨م وضعا لاحظت إدارة الانتخابات وكافة المنظمات العاملة في حقل حرية التعبير أن السيد سيلفيو برلسلكوني المرشح لرئاسة الوزراء (ورئيس الوزراء الحالي) له إمبراطورية ميديا كبرى ويملك أضخم أجهزة ووكالات الإعلام بإيطاليا وهو ما أثر على التقييم العالمي لحرية الإعلام في إيطاليا فتسلطه على الإعلام الخاص جعل إيطاليا تصنف ضمن الدول «الحرة جزئيا» في تقرير «المسح العالمي لحرية الصحافة» في ٢٠٠٤م. مما حدا بوضع قيود على الإعلام الانتخابي بضرورة عدم الانحياز ولكنها لم تكن كافية، إذ لما فاز برلسلكوني في الانتخابات الأخيرة كان القاصي والداني يعلم أن إمبراطورية الميديا تلك زفته للعرش السياسي، وتحدث كثيرون عن قصور الأحكام الانتخابية في تحديد تعارض المصالح بين ملكية وسائل الإعلام واعتلاء المناصب السياسية، كتب دانيل باقان معلقا على دوره الإعلامي مقالا بعنوان «رئيس وزراء أم مغول ميديا؟» وقال «إن حالة الإعلام الإيطالي والديمقراطية يجب أن تعمل كجرس إنذار للصحفيين والسياسيين في الدول الأخرى.. ملكية الميديا يجب ألا تركز في يد واحدة، وبغض النظر عن نوايا الفرد أو الشركة المالكة، فإن صحة الدولة الديمقراطية تعتمد على صحة الإعلام الحر. والبدائل كالنموذج الإيطالي أقبح من أن تعتبر».

والسودان درجات خلف إيطاليا المنعوتة بالقبح.. هذا الوضع الشائه تسببت فيه منظومة قانونية محكمة.

القيود التشريعية على حرية الإعلام

إن هناك ثلاثة أضلاع لحرية الإعلام هي: حرية الحصول على المعلومة وهي أساسية ويجب أن تفصل عبر قانون يمكّن من محاكمة من يحجب المعلومة عن المواطن وهو حق غائب تماما؛ وحق امتلاك أجهزة الإعلام للأفراد والجهات والشخصيات الاعتبارية، والحق في إيصال المعلومات للناس بحيث لا تكون هناك رقابة أو قيود على ذلك؛ فإذا تم ا لانتقاص من أي من تلك الأضلاع تكون حرية التعبير ناقصة[1].

(1) فيصل محمد صالح - سابق.

القيود التشريعية على حرية الإعلام يمكن أن تشمل:

- الحد من حرية إصدار الصحف : قيد الترخيص المسبق- قيد رأس المال- قيد التأمين المالي المسبق- قيد حرية الشكل (السعودية، مصر، سلطنة عمان فرضوا قيودا على حرية الشكل كأمر طبيعي لحظر ملكية الأفراد للمطبوعات) [(١)].

لقد أكدت اللجنة الأفريقية مثلا أن مصاريف التسجيل المرتفعة هي في الأساس قيود على النشر الخبري. وكذلك اعتبر اشتراط عدد معين من الصحفيين قيدا على الحق في التعبير [(٢)]. وقد أكدت منظمة «المادة ١٩» [(٣)] أن ترخيص المؤسسات الصحفية يجب أن يكون إداريا فحسب ولا يسمح بأي اتجاه لرفض الترخيص [(٤)].

- القيود على المضمون: مثل القيود باسم الأمن القومي، وسرية المعلومات عن الجيش، كلها إن لم تحدد وتضبط بشكل دقيق فإنها ستنتهك حق التعبير [(٥)].

- القيود على تداول المطبوعات ودور النشر: الترخيص للبيع في مكان معين- الترخيص لإنشاء دار نشر [(٦)].

- الضبط والتعطيل الإداري (مثلا في حال توقف الصحف عن الصدور لفترة معينة).

***

---

(1) نفسه.

(2) Memrandum on the Media Act سابق ص ١٢.

(3) منظمة المادة ١٩: الحملة الدولية من أجل حرية التعبير. تسمت المنظمة باسم المادة ١٩ المعنية بحرية التعبير في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

(4) Memrandum on the Media Act سابق ص ١٤.

(5) أنظر.. Article 19 Memorandum السابق ص ١٥-١٦ حيث تناقش أن تقييد النشر عن الجيش بما يقوله الناطق الرسمي سيجعل للجيش حق النقض فيما يكتب عنه، وأيضا انظر:

Nick Sendall1 :Defence Secretariat :IS All Military Information Necessiraliy Critical to National Security? Published in African Security Review Vol 6 No 2, 1997

حيث يناقش قضية سرية معلومات الجيش ليؤكد أن المعلومات التي يجب حجبها من وثائق الجيش حفاظا على الأمن القومي هي محدودة جدا مقارنة بغيرها.

(6) خليل- سابق.

●التجريم، والمسئولية التضامنية التي تنتهك مبدأ المسئولية الفردية[١]. وقد نادت المحاكم الدولية بتقييد استخدام العقوبات الجنائية للحد من الحق في التعبير، وليس من المناسب استخدام القانون الجنائي في ضبط نظم التسجيل الإدارية[٢].

●التعطيل القضائي للصحف[٣].

●القيود على ممارسة العمل الصحفي: ترخيص مسبق للصحافيين- أو ضرورة القيد المسبق للصحفي بجداول المشتغلين (وهو شائع في كل الدول العربية ما عدا خمسة هي: تونس- فلسطين- موريتانيا- لبنان والسعودية)[٤]. وأيضا في زامبيا رفضت المحكمة قانونا تقدم به وزير الإعلام يشترط تسجيل الصحفيين، باعتبار أن القانون خطأ إجرائيا إذ صدر بدون مشاورة ذوي الشأن، وأنه خطأ موضوعا لأنه ينتهك الحق في التعبير[٥].

●فرض قيود على السياسات المالية: ورق الطباعة والجمارك عليه - الضرائب – الإعلان- حظر قبول المساعدات والهبات- استيراد التكنولوجيا المتطورة..الخ. وهذا ما نادت بتذليله إعلانات: صنعاء (حول تعزيز استقلال وتعددية وسائل الإعلام العربية ١٩٩٦م)، وويدنهوك (للنهوض بصحافة مستقلة وتعددية في أفريقيا ١٩٩١)، وألماتا (حول النهوض بصحافة مستقلة وتعددية في آسيا ١٩٩٢م) وسنتياغو (للنهوض بصحافة مستقلة وتعددية في أمريكا اللاتينية والكاريبي ١٩٩٤م)[٦].

وبالنسبة للسودان وحينما نتطرق للقوانين التي تنظم الإعلام سنجد أن كل هذه القيود مفروضة. لقد أشار الأستاذ فيصل محمد صالح لهذه الحقيقة مدللا بأن القنوات التلفزيونية فيها مشكلة وتقييد للدرجة التي حتى المؤتمر الوطني أنشأ

---

(1) نفسه.

(2) Memrandum on the Media Act سابق ص ١٥.

(3) خليل - سابق.

(4) خليل - سابق.

(5) Memrandum on the Media Act سابق ص ١٣.

(6) خليل - سابق: الفصل الخامس: القيود التشريعية وسبل مواجهتها، وأيضا الفصل الأخير: أربعة إعلانات دولية لدعم حرية الصحافة.

قنواته بدولة الإمارات العربية المتحدة[١] . وبذلك نجد أن الحق في حرية التعبير والإعلام المنصوص عليها في الدستور الانتقالي والذي جاء منقوصا بفقرة «وفقا لما يحدده القانون» تنتهكه قوانين تجرم العمل الإعلامي وإيصال المعلومات للجمهور مثل قانون قوات الأمن الوطني١٩٩٩، والقانون الجنائي لسنة ١٩٩١م. كما تكبله عدد من القوانين التي تنظم عمل المؤسسات المعلوماتية (كقانون إيداع المصنفات، وقانون دار الوثائق القومية، وقانون المصنفات الأدبية والفنية، وقانون الإحصاء، وقانون المكتبة الوطنية، وقانون المركز القومي للبحوث، وقانون وكالة السودان للأنباء) فتعمل كأدوات لحجب المعلومات والحد من حرية التعبير، واللوائح المصاحبة لها أضل سبيلا. وتكبله كذلك بشكل مباشر قوانين تنظم العمل في مجالات الإعلام الإلكتروني (الإذاعة والتلفزيون) مثل قانون الاتصالات (٢٠٠١م)، أو مجالات الصحافة كقانون الصحافة والمطبوعات الصحافية (٢٠٠٩م)، واللوائح التي تنظم هذه القوانين أبلغ أثرا في الانتهاك[٢] .

هذه الترسانة المقيدة لحرية التعبير وحرية الوصول للمعلومات تشكل عائقا حقيقيا للتحول الديمقراطي ولممارسة الحريات الإعلامية.. وقد خطط لإصلاح قانوني شامل ينتهي في العام ٢٠٠٦م في اتفاقية السلام، وهذا لم يحدث.. وما حدث هو أن هناك طائفة من القوانين أجيزت فكانت مما لا يمكن عزوه للإصلاح القانوني بحال. منها فيما يتعلق بالإعلام أربعة قوانين وهي: قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية لسنة ٢٠٠٩م، وقانون حرية الاطلاع والوصول إلى المعلومات، وقانون ينظم البث الإذاعي، وآخر لإصلاح مؤسسات البث الإذاعي والتلفزيوني الولائية. وبالإضافة لها أجيز قانون جرائم المعلوماتية لسنة ٢٠٠٧م.

مسودات القوانين الأربع المذكورة درستها (منظمة المادة ١٩: الحملة الدولية من أجل حرية التعبير) تحت عنوان (تعليقات على مسودات قوانين للإعلام والوصول

---

(1) فيصل صالح -سابق

(2) لمزيد من المعلومات حول الموضوع أنظر رباح الصادق التشريع وحق الوصول للمعلومات في السودان ورقة مقدمة لورشة الوصول للمعلومات نظمها المركز القومي للسلام والتنمية بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في السودان- ٢٠٠٥م، وندوة الحريات الصحافية أجريت في ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٧م بصحيفة السوداني تحدث فيها كل من الأستاذ عثمان ميرغني والأستاذ محجوب محمد صالح- والأستاذ فيصل محمد صالح- والأستاذ ياسر عرمان

للمعلومات في السودان) وقالت: «إن هذه المسودات المقترحة وبدلا عن الإصلاح المرجو ستحافظ على الوضع التقييدي الراهن لسلسلة قادمة من السنين مما سيعيق التطور الديمقراطي في السودان». وعبرت المنظمة عن انزعاجها من (غياب الاستشارات اللازمة مع الجهات المعنية أثناء إعداد تلك المسودات) وسردت كيف واجهت صعوبة في الحصول عليها، بينما الصعوبة الأكبر هي للمنظمات المحلية والإعلاميين السودانيين الذين سمع قسط كبير منهم بهذه المسودات من ورقة المنظمة العالمية المنشورة في الإنترنت، ولا زالت بعض هذه المسودات عزيزة على السائلين كلبن الطير!. بل حتى القوانين التي تجاز داخل المجلس الوطني يعز على المهتمين أحيانا الحصول عليها، أشار لذلك فيصل محمد صالح في يناير ٢٠١٠م حينما تحدث عن قانون الصحافة والمطبوعات لسنة ٢٠٠٩م، قال: إن الصحفيين خاضوا حول هذا القانون معارك طويلة منذ مسوداته الأولى وحتى أجيز قبل حوالي ٦ أشهر ومنذ إجازته لم يستطيعوا الحصول على نصه حتى الآن [(١)].

قانون الصحافة والمطبوعات لسنة ٢٠٠٩م:

أهم النقد على ذلك القانون هو:

●المادة (٥) من قانون الصحافة والمطبوعات (مبادئ أساسية) في الفصل الأول (أحكام تمهيدية)، تتحدث بشكل فضفاض عن الصحافة وأنها تمارس «مهامها بحرية واستقلالية وتهدف إلى تطوير المجتمع ورفاهية الأمة ومواطنيها وتلتزم بحماية خصوصية وشرف وسلامة وأمن المجتمع». (المادة ٥-١)، كما تتطرق لحرية الصحافة في البنود ٥-٢ وحتى ٥-٤ كالتالي: لا حظر على الصحافة إلا في الحالات التي يحددها الدستور والقانون- ٣- لا تتعرض الصحف للمصادرة أو تغلق مقارها إلا وفقاً للقانون- لا يجوز حبس أو اعتقال الناشر الصحفي في المسائل المتعلقة بممارسة مهنته عدا الحالات التي يحددها القانون. هذه المادة معيبة وكان يجب أن تصاغ لتشجع حرية الصحافة وليكون واضحا أن مهمة الصحافة الأساسية هي نقل الأخبار ونقد عمل الحكومة فتعمل كمراقب عام على الحكومة، بدلا عن الدور الموسوم لها في نمو المجتمع ورفاهية الأمة. ومع أن على الصحافة احترام الخصوصية والحرمات والمساهمة في سلامة وأمن المجتمع، إلا أن هذه ليست من

(1) فيصل صالح- سابق

بين أهدافها الأساسية[١].

●كان مشروع القانون يتحدث في الفقرة الرابعة من المبادئ الأساسية عن (معايير القيود على حرية التعبير) ولكن هذه المعايير غابت تماما من القانون المجاز وصار المعيار هو القانون نفسه! هذا نص غاية في اللؤم إذ كيف يجعل القانون نفسه قياسا في التغول على حقوق دستورية؟

●لا يجب أن يكون هناك ترخيص أو أية متطلبات تسجيل للصحف أو للصحفيين. لكن القانون أعاد كل الشروط في القانون السابق لسنة ٢٠٠٤م مما يعد قيدا على حرية الصحافة.

●لا يجب أن تكون هناك أية قيود على دخول مهنة الصحافة أو رئاسة التحرير، وهي قيود يضعها الفصل الربع من القانون (شروط العمل بمهنة الصحافة). المادة ٢٥ تضع شروط رئاسة التحرير، والمادة ٢٣-٣ تجيز للمجلس استثناء من توفرت له الميزات النوعية. وهذا باب للتحيز ضد أو لصالح الصحفيين، أبرز دليل على ذلك حالة الصحفي الأستاذ فايز الشيخ السليك الذي رفض المجلس رئاسته لتحرير صحيفة أجراس الحرية متعللا بعدم كفاية الشروط بعد أن رفض الاعتراف له بسني عمله المهني كمراسل لصحيفة الحياة، وفي المقابل قبل أوراق صحفي آخر أقل منه خبرة ومقدرات لرئاسة تحرير ذات الصحيفة، بالرجوع فقط لاعتبارات سياسية حيث معارضة السليك الواضحة والمؤثرة للنظام.

●إذا كان هناك من داع لمجلس للصحافة فيجب أن يدار ذاتيا بشكل كامل، وتكون مهمته تشجيع حرية الإعلام وتأكيد الثقة في الصحافة عبر استقبال الشكاوى من الجمهور والبت فيها، ولا يكون هناك أي تداخل حكومي معه وتعاد تسميته ليكون (المفوضية المستقلة للصحافة) بحسب مقترح منظمة (المادة ١٩)، فالمجلس في القانون يشكله رئيس الجمهورية ويراعي تمثيل الصحافيين والناشرين وأصحاب المطابع والشخصيات القومية والنساء مع الوضع في الاعتبار في تشكيله التنوع الثقافي والديني والعرقي والفكري. ويتشكل من ٢١ عضوا من كليات: ثمانية خبراء في مجال الصحافة والمطبوعات يعينهم رئيس الجمهورية، ثمانية

---

(١) انظر:

Comments on draft media and access to information laws of Sudan ARTICLE 19- July 2007.

http://www.article19.org/pdfs/analysis/sudan-draft-media-laws-07.pdf

صحفيين ينتخبهم الاتحاد العام للصحافيين، وخمسة ينتخبهم الناشرون وأصحاب المطابع. ومع أن هذا النص أفضل من نص المشروع الذي كان يدخل جهات سياسية كالمجلس الوطني أو تنفيذية كالمجلس القومي للتعليم العالي في تشكيل المجلس، إلا أن من عيوبه تعيين ثمانية أعضاء من قبل السلطة التنفيذية ممثلة في الرئيس بينما مطلوب أن يكون للمجلس كامل الاستقلالية عن التنفيذيين، كذلك لقد تابعنا الطرائق المعيبة التي تكون بها النقابات المهنية المعنية وعدم رضا الصحفيين عن الاتحاد العام للصحافيين.

●انتقص القانون من بعض الحقوق التي كانت موجودة في قانون ٢٠٠٤م وأهمها المادة التي كانت تنص على الحصول على المعلومات وتم شطبها من قانون ٢٠٠٩م حيث صار بحسب هذا القانون (المادة ٢٧-٢ النص كالتالي: (يجوز لأي موظف عام أو شخص أو جهة ممن في حيازته معلومات عامة بالدولة والمجتمع إتاحة تلك المعلومات للصحافيين ما لم يكن قد سبق تصنيفها بموجب قانون أو بقرار من أي جهة مختصة على أنها معلومات لا يجوز نشرها.) هذه المادة استبدلت المادة ٢٨-هـ من القانون القديم التي كانت تنص على: (على كل موظف عام وكل شخص أو جهة ممن في حيازته معلومات عامة تتعلق بالدولة والمجتمع إتاحة تلك المعلومات للصحافيين ما لم يكن قد سبق تصنيفها بموجب قانون أو بقرار من أي جهة مختصة على أنها معلومات لا يجوز نشرها) فالتدخل في الصياغة قصد أن يقلل من إلزامية إيصال المعلومة للصحفيين بالنسبة لحائزي المعلومات، بدلا من الوجوب في قانون ٢٠٠٤م (على كل موظف) إلى درجة خفيفة تمثلها الجملة (يجوز لأي موظف).

قانون جرائم المعلوماتية:

هذا القانون يضيف في الفصل الثاني (جرائم نظم ووسائط وشبكات المعلومات) بالمادتين ٦ و٧ تجريم الوصول للمعلومات والعقوبة بالسجن مددا متفاوتة، هذا التجريم خاصة في المعلومات التي تمس الأمن القومي أو الاقتصاد الوطني لا ينص على مفهوم المصلحة العامة التي قد تقتضي الإفصاح عن معلومات مصنفة. ومفهوم الأمن القومي نفسه معرّف في مفهوم المشرّع الحالي على أنه أمن النظام. ومن ذلك ما يتعلق بالاقتصاد الوطني، ونحن قد عايشنا من قبل التكتم على حالات النزفية أو حمى الوادي المتصدع في مستشفيات الخرطوم لا لشيء إلا

لاعتبار أن هذه المعلومات ستؤثر على صادر اللحوم، وقد أكد بعض الأطباء والصيادلة ببعض مستشفيات العاصمة أن المرض كان في ازدياد حينما كان التكتم كذلك في ازدياد! ومعلوم أن المصلحة العامة تقتضي في هذه الحالة (إفشاء) أسرار الدولة المتكتم عليها والجريمة هي الصمت!.

وباختصار فإن القوانين التي أجيزت مباشرة قبل الانتخابات لم تؤد للإصلاح القانوني المطلوب لإتاحة الحريات وعلى رأسها حرية التعبير، بل على العكس من ذلك عملت كآلات للتكميم والتجريم والتنكيل بالصحفيين.. هذه القوانين تمت صياغتها في صمت بعيدا عن الأجهزة الإعلامية المستهدفة بها، وبعيدا عن المواطن السوداني الذي وقعت على رأسه ويلات هذه القوانين المعيبة.

قوانين الإذاعة والتليفزيون:

ظلت هذه القوانين دائما تقييدية، والمسودات التي قدمت في سنة ٢٠٠٧م كانت تحكمية بدرجة بعيدة، ولغرابة الأمر فإن الحصول على نصوص هذه القوانين ظل مسألة غير متاحة حتى للخبراء الإعلاميين، وقد أكد ذلك أحدهم وهو يقول إنه لم يستطع الوصول للنص الساري حاليا لقانون الإذاعة والتلفزيون أو قوانين البث فهناك تعديلات أجيزت مؤخرا في مجلس الوزراء لم يعلن عنها. مؤكدا أن الحملة التي قامت لإصلاح قوانين الإعلام كانت مهتمة بإصلاح حال أجهزة الإذاعة والتلفزيون ففي الماضي كان الحق مملوكا للهيئة القومية نفسها، ولكن أجري تعديل صرح وفقا له ببعض محطات الإذاعة الخاصة ولكنها ليست مالكة أمرها وفي أي لحظة يمكن سحب الترخيص منها كما يمكن رفض إعطاء الحق في الترخيص بداية. وإن معظم الإذاعات الجديدة لا تعمل في الحقل السياسي، ما عدا جهتين تابعتين للدولة: إذاعة القوات المسلحة، وإذاعة ساهرون. مؤكدا وجود تقييد كبير على عمل هذه الإذاعات، فإحداها كان لديها برنامج خدمات وشكوى من المواطنين حول الكهرباء والمياه، وفي إحدى حلقات البرنامج احتد مواطن مع مسؤول فتم قطع البث وإلغاء البرنامج نهائيا. وقال إن مجموعة من الإعلاميين والعاملين في المجتمع المدني المتخصص صاغوا مسودة لقانون الإذاعة والتلفزيون ولكن لم يتم الاهتمام بها، ولم تهتم بهذه الوسائل الهامة أية جهة. وأكد أنه الآن لا توجد محطة تلفزيون لها ترخيص داخلي، ولبعضها جهاز يسمح لها بالبث بالداخل يحتاج لتصديق أمني. مؤكدا أن القانون غير واضح وملتبس والجهة المسؤولة لها صلاحيات واسعة.

وقال إن أجهزة الإذاعة والتلفزيون هذه مملوكة للحكومة وفي دول كثيرة هذه الأجهزة تكون مملوكة للدولة وليس للحكومة ضاربا المثل بإذاعة البي بي سي وقد اتهمها رئيس الوزراء توني بلير بعد الانتخابات أنها كانت منحازة للمعارضة فقدمت حيثيات حول موقفها. كذلك في جنوب أفريقيا SBC مملوكة للدولة تمولها الحكومة ولا تتحكم فيها. لكن الشكل لدينا أن الحكومة تقرر كل شيء في هذه الأجهزة سياساتها وتعيين المسؤولين في الإذاعة والتلفزيون وهم يعينون الطاقم العامل لديهم فصارت أجهزة إعلام حزبي فهي حتى ليست حكومية حيث هناك أحزاب في الحكومة ليس لها فيها حق وهذا وضع شاذ. إذ يجب أن يكون للأحزاب الحق في إنشاء محطات إذاعة وتلفزيون[١].

القانون الجنائي لسنة ١٩٩١م

ظل هذا القانون شوكة في حلق المنادين بالحريات في البلاد، وظلت بعض مواده سيفا مسلطا على رقاب الأحزاب السياسية والناشطين السياسيين والصحافيين وكل معارض للحكومة بل وأحيانا لبعض المشاركين في الحكومة على النحو الذي طال كُلاً من السيد باقان أموم والسيد ياسر عرمان لدى تظاهرهما في يوم الاثنين ١٤ سبتمبر ٢٠٠٩م أمام البرلمان.

المواد التي أرقت الحريات في هذا القانون بشكل خاص هي:

الباب الخامس: الجرائم الموجهة ضد الدولة: وفيه المواد الآتية: (٥٠) تقويض النظام الدستوري، (٥١) إثارة الحرب ضد الدولة، (٥٢) التعامل مع دولة معادية، (٥٣) التجسس على البلاد، (٥٤) السماح بهرب أسرى الحرب أو مساعدتهم، (٥٥) إفشاء واستلام المعلومات والمستندات الرسمية، (٥٦) إفشاء المعلومات العسكرية، و(٥٧) دخول وتصوير المناطق والأعمال العسكرية.

هذا الباب يسعى لحجب المعلومات العسكرية كلية ويحد من حرية وصول المعلومات وبالتالي حرية الإعلام. لقد أكد أحد المسؤولين في وزارة الدفاع بجنوب أفريقيا نقلا عن مدير مكتب مراقبة تأمين المعلومات لديهم أن «الدول لديها عدد محدود من الأسرار، غير متناسب مع تلال الوثائق الموجودة ومصنفة سرية» ثم قال: «لقد تبنى جيش جنوب أفريقيا بشكل متكرر الحجة بأن الجيش حالة خاصة

(١) فيصل محمد صالح سابق

وبالتالي يجب أن يعامل بشكل مختلف عن أجهزة الحكم الأخرى».

إن حماية المعلومات العسكرية الحساسة لمصلحة الأمن القومي شيء يجب أن يتبع لمعايير محددة، ولكن، قد تقع في يد الصحفي وثائق سرية تثبت ارتكاب الفساد أو انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، وهذه من المصلحة العامة أن تنشر[(١)].

لقد ظهر هذا جليا في حرب دارفور الدائرة، مثلا أصدرت منظمة العفو الدولية في أغسطس ٢٠٠٤ وثيقة بعنوان « السودان: التخويف والإنكار- الاعتداءات على حرية التعبير في دارفور». وقد رصدت فيها كيف تمت المجهودات من قبل جهات عديدة عسكرية وأمنية للضغط على المواطنين والصحافيين لالتزام الصمت، وعمليات الاعتقال والتخويف بسبب الجهر بالآراء[(٢)]. النتيجة كانت أن قضية دارفور غابت أو تكاد عن الإعلام الرسمي وحتى الصحف الخاصة، وانحصر تعاطف الجمهور معها في قطاعات لها علاقة بدارفور، ولكن العالم كله تعاطف مع المأساة الإنسانية في دارفور بشكل أكبر من السودانيين أنفسهم.. المصلحة العامة هنا تتعارض مع مصلحة الأمن القومي في التكتم، وهذا بيّن كالشمس!.

الباب السابع: الفتنة: وفيه من الجرائم: نشر الأخبار الكاذبة (المادة ٦٦). وقد ظلت هذه المادة أيضاً تستخدم في الحجر على حرية التعبير وفي نفي حق النقد للمسؤولين.

الباب الثامن: الجرائم المتعلقة بالطمأنينة العامة:

المادة ٦٧ (الشغب) والتي تحظر التجمهر لخمسة أشخص فأكثر «متى استعرض التجمهر القوة أو استعمل القوة أو الإرهاب أو العنف ،ومتى كان القصد الغالب فيه تحقيق أي من الأغراض الآتية: (أ) مقاومة تنفيذ أحكام أي قانون أو إجراء قانوني، (ب) ارتكاب جريمة الإتلاف الجنائي أو التعدي الجنائي أو أي جريمة أخرى، (ج) مباشرة أي حق قائم أو مدعى به بطريق يحتمل أن يؤدي إلى الإخلال بالسلام العام »ونص «بطريق يحتمل أن يؤدي إلى الإخلال بالسلام العام» الفضفاض ظل دائما مسلطا على أي مسيرة مهما أعلنت سلميتها.

المادة (٦٩) الإخلال بالسلام العام. ونصها: (من يخل بالسلام العام أو يقوم

---

(١) Article 19 Memorandum سابق ص ١٦ الوثيقة باللغتين العربية والإنجليزية موجودة في موقع المنظمة بالإنترنت.

(2)الوثيقة باللغتين العربية والإنجليزية موجودة في موقع المنظمة بالإنترنت.

بفعل يقصد به أو يحتمل أن يؤدي إلى الإخلال بالسلام العام أو بالطمأنينة العامة، وكان ذلك في مكان عام، يعاقب بالسجن مدة لا تجاوز شهراً أو بالغرامة أو بالجلد بما لا يجاوز عشرين جلدة). وينطبق عليها ما انطبق على السابقة.

الباب الخامس عشر: جرائم العرض والآداب العامة والسمعة

المادة (١٥٢) الأفعال الفاضحة والمخلة بالآداب العامة، تم عبرها ملاحقة النساء والحد من حركتهن وكذلك التشهير بالخصوم.

المادة (١٥٩) إشانة السمعة: تنص المادة ١٥٩- (١) يعد مرتكباً جريمة إشانة السمعة من ينشر أو يروي أو ينقل لآخر بأي وسيلة وقائع مسندة إلى شخص معين أو تقويما لسلوكه قاصدا بذلك الإضرار بسمعته. هذه المادة ظلت سيفا مسلطا على المعارضين من الصحافيين. وأشهر واقعة هي مقاضاة الصحفيين نور الدين مدني ومحجوب عروة في سنة ٢٠٠٧م تحت هذه المادة وإدانتهما ثم حبسهما وتغريمهما، لأن مدني أشار منتقدا لاعتقال الصحفيين الذين ذهبوا لتغطية أحداث كجبار وقال إن الصحفيين غابوا لعدد من الأيام ولا نعرف أين هم وجاءت في كتابته عبارة «تخبط امني» و«تخبط سياسي»، وبسبب هذين الجملتين رفع جهاز الأمن الوطني والاستخبارات قضية إشانة سمعة[(١)].

لا شك أن هذا القانون ينتهك الكثير من الحقوق المدنية والسياسية بشكل كبير، فهو ينص صراحة في المادة ٥٥ منه على أن مجرد إفشاء المعلومات والمستندات الرسمية يعد جريمة،ويعد التجمهر غير المرضي عنه من قبل الدولة الشمولية جريمة، والنص أيضاً على الأنباء الكاذبة في معرض الجرائم ينتهك حق التعبير، فقد أكد كثيرون أن الصحفي حينما يكتب فيما يتعلق بمعلومات تهم الرأي العام قد لا يجد فرصة ليتحقق، ويجب الاكتفاء في معظم هذه الحالات بتصحيح الخطأ وهو ما يعرف بحق التصحيح.

ولنضع في اعتبارنا فداحة التقييد الذي يقوم به هذا القانون في الحقوق المدنية والسياسية حينما نطلع على قانون الإجراءات الجنائية للعام ١٩٩١ (المادة ٦٨-٢- أ) منه، حيث الجدول (ب) يذكر الجرائم المعاقب عليها بموجب القانون الجنائي لسنة ١٩٩١م التي يجوز فيها القبض بدون أمر من وكالة النيابة أو المحكمة، ومنها: (أ) الباب

(١) ندوة الحريات الصحافية في صحيفة السوداني في ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٧- إفادة الأستاذة آمال عباس- رصد رباح الصادق.

الخامس، المادتان ٥٥ و٥٧. ولنتذكر أن المادة ٥٥ هي المتعلقة بإفشاء واستلام المعلومات والمستندات الرسمية!!. وكل مواد الباب الثامن، ومنها المادتان ٦٧ و٦٩ وعبرهما يتم ترويع السياسيين ووقف الندوات والمسيرات ومنع التظاهر. كذلك من هذه المواد في الباب الخامس عشر المادة ١٥٢ والتي يتم القبض فيها بدون أمر. وهي مادة تخضع لمنظومة (النظام العام) التي تحكمها قوانين النظام العام الولائية (مثلا في ولاية الخرطوم يحكم قانون للنظام العام سن في ١٩٩٦م)، وتنعقد لها شرطة خاصة هي شرطة النظام العام تتعاون معها فرق الشرطة الشعبية وشرطة أمن المجتمع وجماعات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتقدم أمام محاكم النظام العام الخاصة. هذه المنظومة استخدمت كثيرا في ملاحقة المعارضين والتشهير بهم، كما غضت الطرف عن الموالين ومحاسيب النظام ليفعلوا ما يشاءون.

لقد عايشنا قبل الانتخابات كيف تم الاستناد على القانون الجنائي للحد من حرية التعبير ومن حرية التنظيم والأنشطة الانتخابية، واستمر ذلك بهجمة شرسة بعد الانتخابات، حيث شهدنا كيف تم إغلاق الصحف والاعتقالات الجزافية، ثم الحكم على صحفيين تحت المادة (٥٠) تقويض النظام الدستوري والمادة (٦٦) الإدلاء بمعلومات كاذبة[(١)].

قانون الإجراءات الجنائية لسنة ١٩٩٩م

المواد ١٢٤-١٢٦: تتعلق بتفريق التجمعات أو ما يسميه القانون (تجمهر غير مشروع)، المادة ١٢٤ تنص: «يجوز لأي ضابط مسؤول أو وكيل نيابة أن يأمر أي تجمهر غير مشروع أو أي تجمهر يحتمل أن يرتكب جريمة الشغب أو جريمة الإخلال بالسلام العام، أن يتفرق، وعلي أفراد ذلك التجمهر عندئذ التفرق. والمادة ١٢٥ تنص على استعمال القوة الضرورية في تفريق التجمهر وفيها: «يجوز للضابط المسؤول أن يأمر بتفريق ذلك التجمهر باستعمال أقل قوة ضرورية ،علي ألا يلجأ لاستعمال السلاح الناري بتفريق التجمهر إلا بإذن من وكيل النيابة». والمادة ١٢٦ تنص على تدخل القوة العسكرية وفيها: «إذا قدر أعلى وكيل نيابة أو في حالة غيابه أعلى ضابط مسؤول أن استعمال القوة المنصوص عليها في المادة ١٢٥ لا يكفي

(1) قضية الأستاذ أبو ذر علي الأمين ياسين نائب رئيس تحرير صحيفة رأي الشعب وآخرين، والتي تم الحكم عليه فيها بالسجن لخمسة سنوات ولصحفيين آخرين بسنتين سجن، الصحف الصادرة في ١٩/ ٧/ ٢٠١٠م.

لتفريق التجمهر فيجوز له أن يطلب مساعدة أي ضابط أو ضابط صف علي رأس أية قوة مسلحة لتفريق التجمهر بالقوة المسلحة لإعادة النظام والحفاظ علي السلام العام وتنظيم المواكب والتجمعات.

المادة ١٢٧ تتعلق بأوامر حظر التجمعات ونصها: (يجوز لأي وال أو محافظ في حدود دائرة اختصاصه أن يصدر أمرا يحظر أو يقيد أو ينظم بموجبه أي اجتماع أو تجمهر أو موكب في الطرق أو الأماكن العامة مما يحتمل أن يؤدي إلى الإخلال بالسلام العام.)

عبر التطبيق المتعنت لهذه المواد أطبق النظام على العمل السياسي فتسلط في قيام الندوات بالميادين العامة، ومنع حتى مسيرات الاحتجاج السلمي وفرقها بوحشية أدت لقتلى أحيانا كما حدث في تظاهرات زيادة أسعار المحروقات في أغسطس وسبتمبر ٢٠٠٦م، ومسيرتي المناداة بإجازة قوانين التحول الديمقراطي واتفاقية السلام في ديسمبر ٢٠٠٩م. كان الردع بوحشية واشتركت فيه قوات نظامية من مختلف الأنواع والأزياء، واستخدمت المدرعات والذخيرة الحية لإخافة المتظاهرين، كما استخدم نوع من مسيلات الدموع هو في الحقيقة كاتم للأنفاس أدى لأزمات صحية وللوفاة أحيانا. ضرب الرجال والنساء بوحشية، وسيقوا للاعتقال عشرات وأحيانا مئات، وقدم عشرات لمحاكم انتهكت فيها العدالة واستهدف فيها المتظاهرون لانتمائهم السياسي وأحيانا الأسري. ولوحظ أن القضاة كانوا يتلقون أوامر حول الأحكام التي تصدر عبر الهاتف الجوال، وكانت الأحكام بالتالي معدة قبل الاستماع لمرافعات الدفاع.

علقت قوى الإجماع الوطني في بيان لها على ذلك بقولها: «غنى عن القول إنه في التجمع السلمي ينبغي مراعاة السلامة والنظام وتجنب العنف والأذى للآخرين وممتلكاتهم وضرورات السلامة العامة. هذا ما سعت أن تبرزه المادة ١٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية لسنة ١٩٩١ المعدلة بالقانون رقم ٨ لسنة ٢٠٠٢ على منح الوالي أو المعتمد الحق بحظر أو تقييد أو تنظيم أي اجتماع أو تجمهر أو موكب في الطرق والأماكن العامة «مما يحتمل أن يؤدى إلى الإخلال بالسلام العام» وعليه فإنه ليس هناك ما يحول دون تجمع أو تجمهر المواطنين، ما لم تقرر السلطات وبأسباب كافية أن هناك ما يجوز أن يخل بالسلام أو الأمن العام. ويتضح من جميع النصوص المذكورة أن تنظيم التجمعات أو المسيرات لا يقتضى سوى الالتزام بالحفاظ على الأمن وسلامة الآخرين وممتلكاتهم، وليس هناك من ضرورة

قانونية لأخذ أي أذن مسبق من أي من السلطات للخروج في أي تجمع أو مسيرة سلمية، على خلاف ما تذرعت به السلطات الرسمية حينما تصدت أجهزة الأمن والشرطة لتفريق تجمع قوى الإجماع الوطني في السابع من ديسمبر الجاري (٢٠٠٩) باستعمال القوة المفرطة والغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي واعتقال بعض القيادات السياسية وتعرضها للمعاملة اللا إنسانية»[١].

المادة ١٣٠: تنص على: ١٣٠- (١) إذا بلغ وكيل النيابة أن أي أفعال قد تشكل جريمة من الجرائم المتعلقة بالسلام والصحة العامة ترتكب، فيجوز له أن يصدر أمرا يطلب فيه من الشخص المعني ،في ميعاد محدد أن يوقف ارتكاب تلك الأفعال أو أن يصلح آثارها أو يزيلها بالطريقة المبينة في الأمر. (٢)يتم إعلان الأمر المذكور إلى الشخص الذي صدر ضده بطرق الإعلان المنصوص عليها في هذا القانون. (٣)إذا لم ينفذ الشخص المعني الأمر في الحال أو لم يتيسر إعلانه الفوري ،فيجوز لوكيل النيابة الأعلى ،في حالة الخطر الداهم أو الضرر على الجمهور ،أن يأمر باتخاذ الوسائل التي يراها ملائمة لإزالة الخطر أو منع الضرر ،على أن يكون الشخص المعني ملزما بسداد أي مصرفات لازمة.

وقد استخدمت هذه المادة في عدة حالات بإيقاف بعض الصحف من الصدور في مرات كثيرة ربما كان أشهرها إيقاف صحيفة (السوداني) في ٢٠٠٧/٢/١م، وذلك على خلفية نشر خبر يتعلّق بقضية الشهيد محمد طه محمد[٢]. كما ظل الصحفيون يحاكمون بالتعرض للسلامة والصحة العامة، حتى أصدرت المحكمة العليا قرارا بأن هذا تطبيق خاطئ للقانون[٣].

قانون قوات الأمن الوطني لسنة ٢٠٠٩م :

ظلت قوات الأمن الوطني من قبل سن قانونها أول مرة سنة ١٩٩٩م وحتى بعده تعمل في سرية وتكتم وبحصانة تامة مطلقة اليد في المعارضين، وبغض النظر عن النصوص القانونية فإن إرث أجهزة أمن الشمولية منذ جهاز النميري يؤكد أن أجهزة

(1) بيان قوى الإجماع الوطني في ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٩م.

(2) الفاتح عباس (تقرير) المادة (١٣٠) إجراءات جنائية: قراءة قانونية في ظل التحول الديمقراطي!! صحيفة السوداني فبراير ٢٠٠٧م.

(3) ندوة الحريات الصحافية – نوفمبر ٢٠٠٧م، إفادة الأستاذ فيصل محمد صالح.

الأمن التي تقام في الشموليات حزبية ولحماية الحزب الحاكم وضرورة التخلص من حزبية الجهاز كشرط أساسي لوجوده. لقد استفتي الشعب السوداني من قبل فيمن يحكمه في انتخابات حرة شهدنا نتائجها، وجاء بقادة الأحزاب السياسية العريقة على سدة الحكم كل مرة برغم أبواق الشموليات وتشويهاتها. ولكن هؤلاء القادة تستهدفهم أجهزة الأمن الشمولية وتضعهم في مصاف المجرمين: تسجنهم، تعذبهم، تحكم عليهم بالإعدام في محاكم جائرة كما حدث كثيرا منذ سبعينات القرن الماضي، وتسلط عليهم أجهزة الرصد وتقيم لهم المكاتب والتخصصات، فقد شهدت أجهزة الأمن في عقدي هذا النظام «مكتب مناهضة الأنصار» ومكاتب متخصصة في حزب الأمة، والحزب الاتحادي الديمقراطي، والحزب الشيوعي، وهلم جرا.. مكاتب تتسقط أخبارهم وتتلمس أو تفبرك سقطاتهم، وتتحسس وتتجسس حتى باسم الشريعة كما فعل نميري حينما قال بعد أن بويع إماما إن في الشريعة العدل ولكننا «سنحكمكم بالشريعة البطالة»، وتستخدم تلك المكاتب أسماء وأقلام وصحف تبث السموم حول الأحزاب وقياداتها، وتعمل على تفتيتها مستغلة الظروف المعيشية الطاحنة للبعض، حتى صارت عمليات الانشقاقات داخل الأحزاب أقرب إلى كونها تصفية ديون ورد للشيكات الطائرة التي تورد موارد الخسران، وتبدد مال الدولة كما أظهر ضابط الأمن السيد حسن بيومي في كتابه «أسرار جهاز الأسرار» حول جهاز الأمن المايوي وسعيه لشراء قادة الأحزاب ورموز الأسر فكان كمن ينفخ في «قربة مقدودة».. لا يمكن اعتبار هذه الأفعال تكفل الأمن الوطني حتى لو سلمنا بأن كافة قادة الأحزاب المعارضة خونة ومارقون ومستهدفون للأمن الوطني، ولكن كما قلنا فإن الشعب السوداني قال فيهم قولته في كل مرة، وفي الحكم السديد يجب أن يكون الرأي هو رأي الشعب لا رأي الحزب الحاكم. وينبغي أن يعلم الحزب الحاكم أن معاداة قادة الأحزاب له مشروعة ولا تعني معارضتهم أنهم خونة ولا تفت في وطنيتهم بشيء أو تعني أنهم يهددون الأمن الوطني مما يوجب محاربتهم سرا وعلانية. قانون الأمن الذي يوضع عشية الانتخابات كان ينتظر منه أن يخاطب هذه المخاوف وينص صراحة على عدم استهداف قادة الأحزاب وحسن معاملتهم لأن إزالة إرث العداء الذي تراكم في الماضي ضرورية ولن تحدث بدون الإشارة الصريحة لذلك.

هذا علاوة على أن جهاز الأمن والمخابرات الحالي تمدد من ناحية التمويل وله نصيب الأسد فيما بين القوات النظامية الأخرى، وهذا مقروء بنصوص القانون التي تجعل له كافة السلطات الشرطية والقضائية بحجز المتهمين وتمديد الحجز بدون محاكمة، إن جهاز الأمن تمدد ولا يغالط أحد أن التركيز على الأجهزة الأمنية

والسيادية يأتي على حساب لقمة العيش للمواطن البسيط، والخدمات الموجهة له في الكهرباء والمياه والتعليم والصحة، والاستثمار الزراعي والرعوي وغيرها من أوجه الصرف التي يجب أن يركز عليها الحكم أكثر من التمدد في الملفات الأمنية خاصة في فترة بناء السلام. بل إن جهاز الأمن الذي يتمدد على حساب الخدمات التي يحتاجها المواطن هو في حقيقته تهديد لأمن الوطن بل ولأمن الحزب الحاكم نفسه. لقد قيل إن المجتمعات التي لا تستطيع أن تحمي فقراءها من الجوع والمرض لا تستطيع أن تحمي أغنياءها منهم مهما أهرقت على الأمن. وهي تعني أن الذي يضحي برفاهية المواطن من أجل الأمن لن يبلغ رفاهية ولا أمنا، تماما كتلك المقولة الأخرى الشهيرة: إن الذين يضحون بالحرية من أجل الأمن لا يستحقون حرية ولا أمنا!

وبرغم كل ذلك، نجد أن النظام سعى قبل بضعة أشهر من الانتخابات لوضع قانون أمني جديد يؤكد كل هذه المخاوف ويعيد إنتاجها، وإن كان بالتناقض مع دستور البلاد ومع اتفاقية السلام.

النصوص الخاصة بجهاز الأمن في الدستور واتفاقية السلام

كان الدستور قد نص على أن تقتصر الأجهزة الأمنية على جمع المعلومات وتحليلها جاء في المادة ١٥١ (جهاز الأمن الوطني) الفقرة (٣): « تكون خدمة الأمن الوطني خدمة مهنية وتركز في مهامها على جمع المعلومات وتحليلها وتقديم المشورة للسلطات المعنية»، والفقرة (٢) من ذات المادة تقول: «تكون خدمة جهاز الأمن الوطني ممثلة لكل أهل السودان وبوجه خاص يمثل فيها جنوب السودان تمثيلا عادلا». والنص أوضح في اتفاقية السلام –بروتوكول قسمة السلطة (التي هي أعلى من الدستور كما بيّنا). جاء في البند الخاص بجهاز الأمن الوطني في البروتوكول (٢-٧) النصوص التالية: « ٢-٧-٢-٢ يكون جهاز الأمن القومي ممثلا للسكان ويعكس الشراكة بين الطرفين المتفاوضين.و ٢-٧-٢-٣ يمثل الجنوب تمثيلا عادلاً في جهاز الأمن القومي. و٢-٧-٢-٤ يكون جهاز الأمن القومي جهازا مهنيا ويكون التفويض المخول له هو تقديم النصح والتركيز على جمع المعلومات وتحليلها». وهذه النصوص تؤكد حقيقتين: الأولى أن جهاز الأمن ليس له صلاحيات شرطية في القبض على المتهمين ومصادرة أموالهم وتعذيبهم وما إليه مما كان الأمن يقوم به، كذلك أن جهاز الأمن يجب أن يكون بشراكة بين طرفي الاتفاقية (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان) ومع أن فكرة

المحاصصة هذه ظالمة إلا أن ما تم في القانون المجاز أخيرا تجاوز ذلك وكان باعتراض أساسي من الشريك المفترض، فقد أجاز المجلس الوطني -«الأغلبية الميكانيكية» في ٢٠٠٩/١٢/٢٠م قانون جهاز الأمن، بعدما صوتت ضده الحركة الشعبية، وانسحبت كتل برلمانية هي «التجمع المعارض»، و«الحركة الشعبية»، و«كتلة سلام دارفور»، و«جبهة الشرق، مؤتمر البجا» من الجلسة تعبيرا عن رفضها للقانون[1].

انتقادات لصلاحيات الجهاز المطلقة

سبق الإجازة حراك كبير على مستوى الشارع السوداني، وتكونت «الحملة الشعبية من أجل قانون أمن مطابق للاتفاقية والدستور»[2] تضم لفيفا من النشطاء والقانونيين من كافة الطيف السوداني لمناهضة القانون بشكله المقدم للبرلمان. وفي الندوة التي عقدتها هذه الحملة بصحيفة أجراس الحرية في ٢٠٠٩/١٠/١٢م كشف الأستاذ ياسر سعيد عرمان ملابسات الاختلاف بين الشريكين حول صياغة القانون وكيف أنه لعدم التوافق حول بعض النصوص تم الاتفاق على أن يتم النص في صلب القانون المقدم للمجلس الوطني على تحفظات الحركة الشعبية، وتم التوقيع على النسخة التي تحوي التحفظات من قبل وزيري العدل في الحكومة الاتحادية وفي حكومة الجنوب السيد عبد الباسط سبدرات والسيد مايكل مكوي. ولكن وبحسب تعبير الأستاذ ياسر تم «تزوير» في القانون وقدم بدون التحفظات في النسخة المقدمة لمجلس الوزراء ثم «تزوير مرة أخرى» في النسخة المودعة للمجلس الوطني والتي كانت تعكف على دراستها لجنة الأمن والدفاع داخل المجلس الوطني حينها.

إن صياغة القانون من قبل الشريكين فحسب لا تفي، وكان ينبغي أن تشترك فيها كافة مكونات المجتمع. ذلك أن اتفاقية السلام الشامل تنص على فترة انتقالية يحكمها حزبا الاتفاقية مع شراكة ثانوية للآخرين ثم انتخابات عامة حرة تأتي بالحكام الذين ينتخبهم الشعب. وغني عن القول إن الانتخابات يمكن أن تأتي بطاقم حزبي جديد ولذلك تم الحديث عن ضرورة إشراك الجميع في عملية

(1) صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠٠٩م.

(2) رأس اجتماعات هذه اللجنة د أمين مكي مدني وضمن الأساتذة ياسر عرمان والحاج وراق وشمس الدين ضو البين ورشا عوض وعمر القراي ورباح الصادق وأبوبكر عبد الرازق وآخرين.

المراجعة الدستورية للوصول للدستور الدائم، وكذلك في عملية الإصلاح القانوني. وفي هذا كان ينبغي التحول من ذهنية المحاصصة التي خيمت على نصوص الحكم في الفترة الانتقالية وهو ما لم يحدث بل حدثت ردة عن المحاصصة نفسها كما ذكرنا. ولذلك جاء المنتج في قانون قوات الأمن الوطني انعكاسا مباشرا للعملية المتبعة. لقد تحفظت الحركة الشعبية «الشريك» على عدد من المواد التي تخص سلطات الجهاز والحصانات المعطاة لأعضائه. ولو رجعنا لنص القانون المقدم للمجلس الوطني لوجدنا فيه النصوص التالية المتعلقة بالسلطات والحصانات:

(أ) في المادة (٢٥) سلطات الجهاز، نجد المواد التالية:

١- المادة (٢٥-ب): استدعاء الأشخاص واستجوابهم وأخذ أموالهم.

٢- المادة (٢٥-ج) الرقابة والتحري والتفتيش.

٣- المادة (٢٥-د) حجز الأموال وفقا للقانون.

٤- المادة (٢٥-هـ) قبض وحجز الأفراد وفقا لما هو وارد بالمادة (٥٠) من هذا القانون.

(ب) في المادة (٥٠) سلطات الأعضاء، تم النص على سلطات شبيهة في المواد هي:

١- المادة (٥٠-ب) التفتيش بعد الحصول على أمر مكتوب من المدير.

٢- المادة (٥٠-ج) سلطات رجل الشرطة المنصوص عليها في قانون قوات الشرطة وقانون الإجراءات الجنائية.

٣- المادة (٥٠-هـ) القبض أو حجز أي شخص مشتبه فيه لمدة لا تزيد عن ثلاثين يوما. والمادة (٥٠- و) بعد انقضاء مدة الثلاثين يوما إذا كانت هناك أسباب تقتضي بقاء الشخص المحتجز رهن الحراسة على سلطات الجهاز إخطار وكيل النيابة المختص بتلك الأسباب للحصول على موافقته لتجديد حبسه وفقا لقانون الإجراءات الجنائية. والمادة (٥٠-ط) التي تجيز مد فترة الحجز بأمر المحكمة. فهذه المواد تبيح الحجز المطول للأفراد بدون محاكمة عادلة وعلنية وهي تتم بالتواطوء بين الأجهزة العدلية التي صارت حزبية محضة.

(ج) في المادة (٥٢) حصانات الأعضاء والمتعاونين توجد بنود فرعية تحمي أعضاء الجهاز من المساءلة، وعدم تجريمهم على المخالفات أثناء تأدية عملهم.

تحفظت الحركة الشعبية على هذه المواد باعتبارها تناقض اتفاقية السلام

الشامل والدستور الانتقالي، ولكن منظري المؤتمر الوطني أفتوا بأن كلمة التركيز الواردة في الدستور والاتفاقية تعني أن الجهاز لديه كامل الصلاحيات القديمة ولكنه يركز على جمع المعلومات! وتوعد السيد رئيس الجمهورية في خطاباته للجماهير من أن سلطات جهاز الأمن لن تنقص حبة خردل! لقد تعرض بعض فطاحلة القانون لإثبات أن مسألة «التركيز» الواردة في الدستور لا يمكن أن تعني أن الدستور حين يذكر التركيز على جمع المعلومات يمكن أن يسكت عن سلطات أخرى تكون مناقضة له هو ذاته وقد نص في وثيقة الحقوق على أن تكون المواثيق الدولية التي انضم لها السودان جزء لا يتجزأ منه، وهي تنص على أسس تمنع تدخلات السلطات الأمنية وسلطاتها الممنوحة في القانون الحالي بدون أدنى ريب.

انبرى بعض منسوبي المؤتمر الوطني للحديث عن أن أي جهاز أمن في الدنيا له صلاحيات مماثلة في استدعاء الأشخاص وحبسهم ومصادرة الممتلكات والحصانات. ولكن فقهاء قانونيين كثر (أمثال د. أمين مكي مدني) أثبتوا أن هذه الصلاحيات لا تعطى لأجهزة الاستخبارات وإذا أعطيت لبعض الأجهزة تكون مضبوطة بمعايير العدالة ولا تكون أداة للبطش بالمواطنين. قال مدني في الندوة المشار إليها آنفا والتي رصدت بصحيفة أجراس الحرية: إن إرث أجهزة الأمن في السودان في النظم العسكرية بدءاً من النظام المايوي والنظام الحالي هي في واقع الحال بعبع وهي اسم على غير مسمى لأن جهاز الأمن المفترض أن يكون لتأمين المواطن وهو في الواقع جهاز تستعيذ بالله منه وتتفادى حتى مجرد الحديث بالقرب منه أو من أفراده، وإذا كانت الجهة التي يفترض فيها أن تحافظ على أمن الناس مصدر رعب ومصدر خوف يكون المفهوم خاطئاً تماما. ثم فند زعم أن أجهزة الأمن في العالم كلها لها صلاحيات كما جاء في القانون وقال إن هذا المفهوم خاطئ لأن هنالك فرقاً بين الأمن والمخابرات والشرطة إلا أن موضوع الأمن بمفهومه العام قد يفسر بأنه يعني هذه الأشياء جميعها، لكن في الدول الديمقراطية هناك أجهزة للمخابرات وهي تشمل المخابرات الداخلية والمخابرات الخارجية فالمخابرات الخارجية المعنية بالتوجهات التي تمس سلامة البلد وبمتابعة الجريمة العابرة للقارات كالاتجار بالبشر وتهريب السلاح ونحو ذلك من المعلومات المعنية بالأمن الخارجي، وتأتي المعلومة للحاكمين لاتخاذ القرار، وبنفس القدر الأمن الداخلي يتعلق أيضاً بالمخابرات وبحركات الأجانب والعدوان والجاسوسية، أما الجرائم والمخالفات للقانون فهذا مجاله في الشرطة، وبهذا المعنى فإن جهاز الأمن ليس

جهازا لإنفاذ القانون. وفي الدول الديمقراطية، على سبيل المثال في بريطانيا هناك جهاز معني بالاستخبارات الخارجية وهو معني بكل ما يمس بريطانيا في الخارج، أما الـ (MI5) يتعلق فيما يخص أمن البلد وامن المواطن في الداخل وبالتالي يوصل المعلومة، الجهة المنفذة والتي تتابع وتعتقل في بريطانيا هي الاسكتلنديارد. أما الـ (CIA)) في الولايات المتحدة فمسؤولة عن التخابر الدولي والمعلومات والانقلابات العسكرية في الأنظمة والإرهاب الخ، وفي الداخل توجد وكالة الأمن القومي (NSA) وهي الجهة المعنية بالتخابر الداخلي، وعندما تحتاج لصلاحيات شرطية تذهب إلى (FBI) هو الذي يتولى التحقيق والتحري ويمارس أي سلطات فيها إنفاذ للقانون وفيها قبض وتفتيش وتحر وفيها تجهيز للملفات. ثم أشار لواقع الحال في بلادنا وأننا عانينا الأمرين من أجهزة الأمن ومثلما قلت إن أجهزة الأمن هي أجهزة لحمايتنا ولكنها أصبحت أجهزة لإرهابنا وتخويفنا وتهديدنا في حياتنا، فأصبح هذا الجهاز بحسب ممارساته جهازا حاميا للنظام السياسي الحاكم وليس جهازا حاميا للدولة أو للمواطنين، في العهد المايوي كان الجهاز حاميا للاتحاد الاشتراكي وفي العهد الحالي للمؤتمر الوطني الحاكم، أما قوانين جهاز أمن الدولة حتى عام ١٩٩٩م فهي تعطي صلاحيات لجهاز الأمن بأن يعتقل ويوقف الناس ويحتجزهم لمدة تتراوح من ثلاثة أيام إلى شهر، فثلاثة إلى ستة أشهر، وقد تصل لتسعة شهور قد يحدث هذا بغير تهمة وبغير تقديم الشخص للمحاكمة وبالتالي تصبح هناك جهة معينة منحت صلاحيات النيابة والشرطة، كذلك التفتيش يمكن في أي لحظة أن يداهموا منزلك دون الحق في إبداء أي تساؤل حول هوية الأشخاص الذين يقومون بعملية التفتيش أو إعطاء مجال للسؤال عن أمر النيابة بل الأمر كله أنك تفاجأ بأناس مدججين بالسلاح في ساعة متأخرة من الليل يطرقون بابك ويدخلوا فيقلبوا أوراقك ويأخذوا ما يشاءون ويتركوا ما يشاءون ويمكن أن تسمع منهم إساءة لم تسمع بها من قبل، كذلك سوء المعاملة يتمثل في أن الشخص المعتقل يكون مكان اعتقاله غير معروف، نحن رأينا الكثير من التجارب في بيوت الأشباح وما فيها من الحرمان من الاتصال بالعالم الخارجي والمحامي وحالات العلاج، أما التعذيب فحدث ولا حرج، لدينا أمثلة كثيرة جداً عن موضوع التعذيب وعن أناس ماتوا تحت التعذيب والأمثلة كثيرة جداً سواء أكان في المشافي أو في نقاط التفتيش أو في أماكن الاعتقال نفسها وكثير من الناس منعوا حتى من تشييع ذويهم وكثير من الناس لم يستطيعوا معرفة مكان

دفن أو موت ذويهم وكثيرون أمروا بأن يدفنوا ذويهم من غير تشريح. كل ذلك مع الحصانة الممنوحة ليس فقط لرجل الأمن بل حتى المتعاونين مع الجهاز لهم حصانات.. وهذا يجعل الإنسان غير مطمئن فهو لا يعرف بالضبط من هو رجل الأمن فقد يكون رجل البريد أو موظفاً في أي جهة أخرى متعاونا مع الأمن ولديه حصانة وحماية ولديه سلطة في قانون جهاز الأمن الوطني وهؤلاء معفيون من المساءلة هذه السلطات كلها سلطات استثنائية تتجاوز القانون والدستور، لأن القانون نظم مسائل التوقيف في قانون الإجراءات الجنائية الذي يقول إن الشرطة يمكن أن تعتقلك لمدة ٢٤ ساعة بعد هذا تحيلك للنيابة والنيابة يمكن أن تعتقلك لمدة ثلاثة أيام للتحري ٧٢ ساعة بالتحديد ومن ثم يمكن بعد هذا أن توجه إليك التهمة ويتم التجديد لمدة أسبوعين بواسطة قاضٍ يجدد كل أسبوع بأمر رئيس الجهاز القضائي كحد أقصى، والتحقيق والتحري يستمر لفترة ستة شهور. هذه ضمانات كافية جداً فضلاً عن أن هنالك نصوصاً عن معاقبة أو تعويض الشخص الذي اعتقل جزافاً. وخلص دكتور أمين في النهاية إلى أن قانون الأمن الوطني هو اخطر قانون ويمكن أن ينسف عملية التحول الديمقراطي ونحن نتحدث عن إجراء انتخابات خلال ١٨٥ يوماً ونريد أن ننظم أنفسنا ونريد الانتقال إلى خارج هذه المقار[1] إلى ميدان الحرية والربيع وميدان عقرب ونهيئ جماهيرنا ونعرفهم ببرامجنا ونطبعها ونوزعها ونذهب إلى المدن في الولايات، تبقت فترة ضيقة جدا وأنفاسنا مكتومة فلا نستطيع أن نعمل شيئاً.

وهذا هو السبب الذي قاد إلى القيام بهذه الحملة لأن السبعين يوماً القادمة ستكون مصيرية بالنسبة لمستقبل السودان وليس للتحول الديمقراطي فقط. لأن المؤتمر الوطني ليست لديه النية في التحول الديمقراطي أو الحريات إذا كانت لديه النية فالآن البرلمان منعقد، وعلى المؤتمر الوطني أن يجيز القوانين التي تتيح للناس ممارسة حرياتها كما هو الحال في الوضع الديمقراطي العادي، على المؤتمر الوطني إتاحة أجهزة الإعلام الوطني القومي من راديو وتلفزيون فهذه الأجهزة محتكرة للمؤتمر الوطني والأحزاب التي تعودت على التعددية هي الآن غير قادرة على أن تمارس

(1) يشير إلى التقييدات في عقد التجمعات والندوات خارج مقار الأحزاب ودور الصحف فقد كانت التجمعات في الميادين العامة -ولا زالت- محظورة إلا بتصريح أمني، وهو الشيء الذي أثر كثيرا على الحملات الانتخابية للأحزاب كما سنرى.

نشاطها لأجل هذا جاءت هذه الحملة (الحملة الشعبية من أجل قانون أمن مطابق للدستور والاتفاقية) وهي حملة مهمة تشترك فيها الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وتشترك فيها الجماهير[(١)].

ويرى د. عبد الوهاب الأفندي أن «القضية ليست هي من يحق له تولي عملية الاعتقال، ولكن في الضوابط التي ينبغي أن تخضع لها هذه الجهة. فقد دأبت الأنظمة الديمقراطية على التفريق بين مجالين منفصلين للعمل فيما يتعلق بالعمليات الأمنية: عمليات الأمن الداخلي المتعلقة بضبط الأمن بين المواطنين وتطبيق القانون عليهم من جهة، والإجراءات الأمنية الموجهة ضد الأعداء الخارجيين من جهة أخرى. في المجال الأول تخضع هذه السلطات لرقابة قانونية كاملة في ظل احترام مبدأ فصل السلطات. وهذا يعني أن الجهات التي تتولى الاعتقال، وهي الشرطة، لا بد أن تبرر قرارها لجهة مستقلة ذات طابع قضائي تتأكد من سلامة مسوغات الاعتقال وإجراءاته ومن احترام الحقوق الأساسية للمعتقل.

أما الإجراءات الأمنية ضد الخارج فلها طبيعة خاصة. معظم أجهزة الاستخبارات ذات التوجه الخارجي (مثل إم آي ٦ في بريطانيا وال سي آي إي في أمريكا) نشأت في ظروف حرب، وكانت مهمتها الأساسية تتجه إلى مقارعة أعداء الخارج وعملائهم المفترضين في الداخل (وإن كان هذا الجانب يوكل في معظم الأحيان إلى أذرع داخلية، مثل أم آي ٥ في بريطانيا والشرطة الفدرالية — أف بي آي- في أمريكا للتحوط من تضارب الاختصاصات)»..

« هذه المهام ذات الطابع العدواني الحربي تختلف بطبيعتها عن مهام حفظ القانون في دولة القانون، حيث الشفافية المطلقة هي القاعدة. ولهذا كان من المحظور على السي آي إي حتى وقت قريب العمل داخل الولايات المتحدة، كما كان القانون الأمريكي يحظر تبادل المعلومات بين الأجهزة ذات الطبيعة المختلفة. وتخضع عمليات أجهزة الأمن الداخلية لرقابة مستمرة أثناء وبعد أداء مهامها.» ثم تعرض لحجة بعض مؤيدي القانون الجديد «بأن الممارسات في الدول الديمقراطية قد أخذت تقترب من ممارسة النموذج الأمني الذي يدعون له، وهو نموذج نشأ أساساً في أنظمة غير ديمقراطية تعتبر فيها الأجهزة الأمنية رأس الرمح في الحرب

(١) أمين مكي مدني في رصد الندوة بعنوان أمين مكي مدني: لا يوجد جهاز أمن في العالم لديه مثل هذه الصلاحيات! أجراس الحرية في ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٩م.

على الشعب الرافض لهذه الأنظمة. وهذه حجة باطلة، لأن ما حدث من تغييرات في الممارسات الأمنية في الديمقراطيات لم يغير كثيراً من المبادئ العامة التي تحصر عمل المخابرات في مواجهة أعداء الخارج واستمرار المساءلة والشفافية في حق كل الأجهزة العاملة في الداخل. فما تزال الشرطة (وفي أمريكا الشرطة الفدرالية) هي التي تتولى الاعتقال والتحقيق مع المتهمين، وتخضع للمساءلة القانونية الكاملة.

وفيما يتعلق بالعمليات الاستثنائية مثل معتقل غوانتنامو فإن هناك الآن ردة فعل رسمية ضد تلك الممارسات كما يتضح من الاتجاه إلى إغلاق المعتقل، ومن رفض الرئيس أوباما إعطاء منسوبي السي آي إي وغيرهم أي حصانة من المساءلة القانونية كما طالب بذلك البعض. وفي بريطانيا فتحت الشرطة تحقيقاً ضد منتسبي المخابرات بعد أن وصلت شكاوى بأنهم كانوا على علم بعمليات تعذيب تمت لمواطنين أو مقيمين بريطانيين في خارج بريطانيا.

فإذا كان مجرد العلم بتعذيب مارسه آخرون يوجب المساءلة، فما بالك بممارسة فعلية؟». وأكد في نهاية مقاله أن «من أهم مقتضيات التحول الديمقراطي هو ثبات واستقلالية المؤسسات الوطنية، وعلى رأسها أجهزة حفظ الأمن، بحيث تؤدي عملها بحيادية ومهنية، وأن تكون مرتضاة من الجميع، وألا تتأثر بتغير الحكومات.

ويمكن هنا تصور تحول الحكام الحاليين إلى معارضين، وعندها سيكون من مصلحتهم أن تحافظ الأجهزة الأمنية والعدلية على حيادها، وألا تستغل لتصفية حسابات سياسية وشخصية ضد حكام الأمس. وهذا هو المقياس الحقيقي لسلامة وعدالة القانون: أن يقبل الجميع بحياديته ونزاهته، وألا يتصوروا وضعاً يتمنون فيه ألا يسري عليهم»[1].

ولكن مثل هذا الكلام مجرد ضرب خيال لدى النظام الذي وضع هذا القانون ليضمن استمراريته للأبد ولا يمكن لديه تخيل مجيء حكام غيره.

ومن هذا نخلص إلى أن القانون الذي أجيز كان هو آخر مسمار دق في نعش الحريات التي اقتيدت لقبرها عشية الانتخابات، بفعل القانون!

---

(1) د عبد الوهاب الأفندي عن الأمن والوطن وسلطة القانون: من أجل نقاش هادئ حول موضوع ملتهب.

اللجنة العليا للانتخابات
حزب الأمة القومي

الفصل الرابع

أضلاع الانتخابات
المفوضية، والأحزاب ،والمرشحون



(إن العنوان الرئيسي لهذه الانتخابات هو فشل المفوضية الذريع من الناحيتين المهنية والأخلاقية في إدارة انتخابات حرة ونزيهة.)

بيان شبكة منظمات المجتمع المدني المستقلة حول الانتخابات

١٩/٤/٢٠١٠م

أدارت هذه الانتخابات المفوضية القومية للانتخابات التي تم تكوينها في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٨م[1] تجاوزا للقانون والدستور اللذان حددا تاريخ تكوينها بأغسطس (بعد موعد أقصاه شهر من إجازة القانون في ٧ يوليو ٢٠٠٨م). سنتتبع في هذا الفصل تكوين المفوضية، وبدء عملها بتحديد جدول الانتخابات وأهم القرارات والأدبيات الصادرة عنها.

كما خاض بعض مراحل هذه الانتخابات مصدقا بها ٧٢ حزبا سياسيا، بعض هذه الأحزاب أكمل الشوط لآخره والبعض الآخر قاطع في اللحظات الأخيرة. وسنتتبع في هذا الفصل الأحزاب التي خاضت هذه الانتخابات، والأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية التي عاشتها تلك الأحزاب، وتطور مواقفها من العملية الانتخابية.

الضلع الثالث في العملية الانتخابية هو المرشحون الذين خاضوا هذه الانتخابات سواء أكانوا حزبيين أم مستقلين، وكيف خاضت الأحزاب المختلفة عملية تحديد المرشحين داخلها ومدى الديمقراطية الداخلية التي مورست أو الإقصاء والتحكم، والمعايير المتخذة في ذلك داخل الأحزاب، أما المعايير التي حكمت فترة الترشيح على مستوى خارجي والظروف التي سادت في البلاد والانتهاكات لحقوق المرشحين من قبل بعض السلطات وغيرها من الأمور المتعلقة بإدارة المفوضية لعملية الترشيح فسيتم التطرق لها في فصل لاحق بإذن الله.

(1) Final Report, EU EOMS, p 19

المفوضية القومية للانتخابات

يعد التراضي حول تكوين الجسم الذي يدير الانتخابات من أهم شروط الانتخابات النزيهة، ولكن الدستور الانتقالي ومن ثم القانون لم يفصل دورا تشاوريا حول تكوين المفوضية وجعل ذلك التكوين مهمة الرئاسة. وقد سعى حزب الأمة القومي لتعديل ذلك الاتجاه الفوقي بتقديم مقترح وافقه عليه عدد من الأحزاب السياسية وهو أن تختار الأحزاب السياسية ١٥ شخصية تنطبق عليها مواصفات الحياد والمهنية والاستقامة وتقدمها لرئيس الجمهورية الذي يقوم بدوره بالاختيار من تلك القائمة.

ولكن هذا الأسلوب لم يتم إتباعه. كما أن آلية اختيار الأشخاص للمفوضية لم تعلن فظلت من ضمن المعتمات في فقه النظام الفاقد للشفافية، وبعد تأخير لم يبرر أعلن تكوين المفوضية من رئيس (مولانا أبيل ألير) وثمانية أعضاء كالتالي:

١. بروفسور عبد الله أحمد عبد الله نائب الرئيس

٢. فريق شرطة عبد الله بله الحاردلو

٣. فريق شرطة الهادي محمد أحمد

٤. بروفسورة محاسن حاج الصافي

٥. د.محمد طه أبو سمرة

٦. أ. فلستر بايا

٧. بروفسور مختار الأصم

٨. بروفسور أكولدا مانتير.

كما تم تعيين د.جلال محمد أحمد – أمينا عاما (سكرتيرا) للمفوضية. وقد رأينا كيف كان سكرتيرا لانتخابات ١٩٨٦م التي كانت قد فصلت لصالح الجبهة القومية الإسلامية، كما رأينا كيف أشرف د. جلال على انتخابات الإنقاذ المعيبة في ٢٠٠٠م وبرر تجاوزاتها الكثيرة. ثم كيف استخف بالممارسات الفاسدة حينما سأله باحثون وعدها تذاكيا!

مع كل التغييب والتعتيم، فإن المفوضية وجدت ترحيبا كبيرا من قبل القوى

السياسية السودانية، استبشارا برئيسها أبيل ألير، وبعدد من أعضائها من القانونيين والأكاديميين المشهود لهم بالكفاءة. ثم اتضح في النهاية أن ذلك الاستبشار لم يكن في محله. لأن رئيس المفوضية برغم صيته الجيد كان منصرفا عن الانتخابات مهتما بالمقام الأول باستفتاء يناير ٢٠١١م لتقرير المصير للجنوب، أما نائبه بروفسور عبد الله أحمد عبد الله والناطق الرسمي الذي كان كثيرا ما يتصدي للرد والتعليق على مجريات الأحداث فقد كان شموليا من الدرجة الأولى وقد كان سفيرا لنظام الإنقاذ أيام صبغته البارزة بالجبهة القومية الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية(١). بقية الأعضاء المتقاعدين من الشرطة أو أساتذة الجامعات كانوا في الغالب رجال ونساء إشارة، بحيث كانت المفوضية ذراعا تابعا للمؤتمر الوطني بشكل فاضح.

ومن الملاحظات التي وجهتها بعثة الاتحاد الأوربي حول أداء المفوضية في تقريرها النهائي حول الانتخابات هو أنها وبالرغم من تكوينها منذ ٢٠٠٨م إلا أنه لوحظت قلة استعداديتها لإجراء الانتخابات في أبريل ٢٠١٠م. وقد ذكر التقرير أنها عانت من قلة موظفيها، وأنها كانت عازفة عن قبول نصائح الخبراء الخارجيين، ومتأخرة للغاية في اتخاذ القرارات الإجرائية والعملية الهامة رسميا، وقد شكل لها إجراء العمليات الانتخابية المعقدة في مناطق السودان المختلفة والإيفاء بالجدول الزمني للانتخابات تحديات جدية. كما انتقد التقرير أداء المفوضية فيما يتعلق بإيصال نظمها ولوائحها للجهات المعنية بالانتخابات نسبة لفشلها في نشرها وإيصالها في الوقت المناسب. وقد حدث ذلك بالنسبة للنشر المتأخر لقائمة مراكز الاقتراع، وللسجل الانتخابي وكذلك القرار المتأخر بشأن سقف الصرف الانتخابي. علاوة على التعديلات المتأخرة للنظم المتخذة من قبل المفوضية مثال عليه الأمر المكتوب الذي اتخذ إبان عملية تجميع النتائج، بتعليق نظام إدارة المعلومات الثنائي والتركيز فقط على نظام العد اليدوي فيما يخص نتائج المراكز، مما كان دون المعايير المطلوبة وطنيا ودوليا لتأمين نزاهة العملية. كما انتقدت البعثة أيضاً الآليات التي اتخذتها المفوضية للحوار مع الأحزاب والمرشحين والتي كونت وأديرت بشكل ناقص، مما أسهم في الاتهامات المتكررة التي

(1) International Crisis Group, Policy Briefing, Africa Briefing No 72 Rigged Elections in Darfur and the Consequences of a Probable NCP victory in Sudan, 30 March 2010 pp 8

وجهت للمفوضية من قبل الأحزاب السياسية[١].

الأجسام الفرعية

كونت المفوضية اللجنة العليا لجنوب السودان (ومقرها جوبا) ولجنة عليا للانتخابات بكل ولاية من ولايات السودان الخمسة وعشرين، تعمل كلها تحت إمرتها، وتساعدها في عملها، إذ في جلسة المفوضية رقم ٢٢ بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٣م أجازت المفوضية «أمر تفويض السلطات بموجب قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨م» والذي بموجبه فوضت سلطاتها الخاصة بتنظيم الانتخابات في الولايات للجان الولائية التي كونتها (نص أمر التفويض وقوائم اللجان العليا للانتخابات بالولايات في ملاحق الكتاب). كما عينت ضباطاً للانتخابات في كل ولاية وفي جنوب السودان، وضباط انتخابات في كل دائرة انتخابية لتنظيم عملية تسجيل الناخبين والاقتراع والعد والفرز في المراكز.

وكونت المفوضية في كل ولاية مراكز معلومات لإدخال البيانات إلكترونيا مهيأة تقنيا بحواسيب وموظفي إدخال البيانات، عملت هذه المراكز على استلام دفاتر التسجيل في فترة التسجيل وإدخالها في السجل الإلكتروني. أما بعد الاقتراع فقد تسلمت استمارات النتائج وجدولتها في برنامج حاسوبي لإدخال البيانات مصمم بوسائل وضمانات كثيرة لمنع الإدخالات الخاطئة، وسنتتبع لاحقا الفشل الذريع للمفوضية في كل من مرحلتي التسجيل والنتيجة أن تخرج بالسجل وبالنتيجة على النحو المطلوب بسبب قصور لوجستي ونقص في التدريب بل وفي الأجهزة في بعض الولايات خاصة بالجنوب.

لقد أكدت الأحزاب السياسية المعارضة وناشطو المجتمع المدني المستقلون أن المفوضية والأجسام الفرعية منها مُهيَمن عليها من قبل المؤتمر الوطني (فيما عدا جنوب السودان)[٢].

أداء اللجان العليا للانتخابات اختلف درجات من ناحية الكفاءة ومن ناحية الحياد والحزبية من ولاية لأخرى، إلا أن الانطباع العام هو أنها غالبا أدوات حزبية تابعة للمؤتمر الوطني.

(1) EU EOM, op-cit, p 20

(2) دراسة مجموعة الأزمات الدولية – الانتخابات المزورة في دارفور.

ولسوق الأمثلة على ذلك، أوردت مجموعة الأزمات الدولية في دراستها بعنوان «الانتخابات المزورة في دارفور ومستتبعات النصر المحتمل للمؤتمر الوطني في السودان» أن رئيس اللجنة العليا في شمال دارفور -السر أحمد الملك - كان مديرا عاما للشئون الحكومية في حكومة شمال دارفور. وأن اللجان العليا في دارفور قد عينت أعضاء المؤتمر الوطني في الأجسام الفرعية في المستوى المحلي. هذا علاوة على الملاحظة الأساسية وهي أن أعضاء المفوضية عينهم رئيس الجمهورية الذي هو مرشح بدوره، برضا النائب الأول سلفا كير (المرشح لرئاسة جنوب السودان)، وموافقة ثلثي أعضاء المجلس الوطني (الذي يهيمن عليه المؤتمر الوطني والأحزاب الموالية). وقد أوردت المفوضية كيف أنه، - وعلى عكس لوائح المفوضية ونظمها- ، فإن بعض الأعضاء كانت لهم علاقات وعمل سري مع ولاة النظام الحاكمين. وساقت إفادة من وزير سابق في حكومة السيد محمد يوسف كبر- والي شمال دارفور- أنه وعشية انتهاء فترة الترشيح فإن اللجنة العليا للانتخابات بشمال دارفور أمدت الوالي بقوائم المزكين لكل المرشحين، وهي قوائم تمد الوالي -المرشح بدوره- بمعلومات أساسية حول مناصري منافسيه. أكد الوزير المذكور أنه وفي الأيام التالية فإن جهات في الأمن الوطني والمخابرات اتصلت بحوالي ١٠٠ من أولئك المزكين لتهديدهم أو وعدهم بالمال لو أقسموا بالقرآن على مناصرة كبر في الانتخابات[(١)].

وقد سيقت أقوال مماثلة حول علاقة إداريين ومسؤولين في المفوضية بأجهزة المؤتمر الوطني. مثلا قال السيد ياسر عرمان إنه انسحب من الانتخابات بعدما توصل «إلى معلومات مؤكدة وواضحة عن البني التحتية والفنية للانتخابات ومفوضية الانتخابات المسيطر عليها من قبل حزب المؤتمر الوطني الحاكم. فمثلاً إن الشخص المسؤول عن مركز المعلومات في مفوضية الانتخابات واسمه محمد عبد الرحيم جاويش هو نفسه المسؤول عن قسم المعلومات في حزب المؤتمر الوطني»[(٢)].

كذلك فإن التحديات اللوجستية والفشل الإداري للمفوضية كان مضربا للمثل. وسنرى ذلك في فصول الكتاب اللاحقة تفصيلا، ونكتفي هنا بما ذكره بيان مركز كارتر إشارة للعجز اللوجستي والتباين بين الولايات: « لقد لاحظ مركز كارتر أن إدارة الانتخابات تمت بدون انسجام عبر البلاد. وقد فشلت

(1) نفسه.

(2) من تصريحات له في موقع روسيا اليوم بتاريخ ١٥/ ٤/ ٢٠١٠م.

المفوضية القومية للانتخابات في استباق التحديات اللوجستية وتوفير الاحتياجات في الكثير من أنحاء البلاد، خاصة في الجنوب. لقد تعرضت دارفور لمشاكل خاصة لأن الانتخابات كانت تتم تحت قوانين الطوارئ وانعدام الأمن، في ظل وجود عدد كبير من النازحين الذين يعيشون في المعسكرات. يضاف إلى ذلك تفاوت القدرات والموارد مادياً وفنياً بين لجان الانتخابات العليا. إن العديد من لجان الانتخابات العليا خاصة في جنوب السودان أفادت باستلام تمويلها متأخراً من المفوضية القومية للانتخابات لدعم الأنشطة الانتخابية والتدريب، إلى جانب تأخير استلام المواد الانتخابية الضرورية». (١٧/٤/٢٠١٠م).

الجدول الزمني للانتخابات

عدل الجدول الزمني للانتخابات كثيرا جدا، فقد عدلت تواريخ التسجيل والترشيح والاعتراضات وحتى نهاية الاقتراع، وكان الجدول الفعلي المحرر في ٢٠١٠/١/٢٣م كالتالي:

رقم	التاريخ	العملية الانتخابية	المادة التي تنظمها من قانون الانتخابات
١.	الأحد ١/ ١١/ ٢٠٠٩ الإثنين ٧/ ١٢/ ٢٠٠٩ (٣٧ يوم)	فترة التسجيل	
٢.	الخميس ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٩م	نشر السجل الأولي للناخبين	
٣.	الخميس ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٩م الأربعاء ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٩م (٧ أيام)	الاعتراضات على سجل الناخبين	المادة ٢٤(١)
٤.	الأربعاء ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٩م الأحد ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٩م	النظر في الاعتراضات على السجل	المادة ٢٤(٢)
٥.	الإثنين ٢١/ ١١/ ٢٠٠٩م	نشر التعديلات على السجل	
٦.	الثلاثاء ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠٩م الثلاثاء ٥/ ١/ ٢٠١٠م (١٥ يوما)	الاعتراضات على التعديلات في السجل	المادة ٢٤(٣) (أ)
٧.	الأربعاء ٦/ ١/ ٢٠١٠م الجمعة ٨/ ١/ ٢٠١٠م (٣ أيام)	النظر في الاعتراضات على تعديلات السجل	المادة ٢٤(٤)
٨.	الإثنين ١١/ ١/ ٢٠١٠م	النشر النهائي للسجل	
٩.	الثلاثاء ١٢/ ١/ ٢٠١٠م	تقديم طلبات المرشحين	

رقم	التاريخ	العملية الانتخابية	المادة التي تنظمها من قانون الانتخابات
	الجمعة ٢٢/ ١/ ٢٠١٠م (١١ يوما)		
١٠.	السبت ٢٣/ ١/ ٢٠١٠م	قفل باب الترشيحات	
١١.	الثلاثاء ٢٦/ ١/ ٢٠١٠م	نشر كشف المرشحين	
١٢.	الثلاثاء ٢٦/ ١/ ٢٠١٠م الاثنين ١/ ٢/ ٢٠١٠م (٧ أيام)	تقديم طعون من المرشحين الذين لم تقبل المفوضية ترشيحاتهم للمحاكم	المادة ٤٦ (١)
١٣.	الثلاثاء ٢/ ٢/ ٢٠١٠م الإثنين ٨/ ٢/ ٢٠١٠م (٧ أيام)	قرارات المحاكم	المادة ٤٦ (٢)
١٤.	الأربعاء ١٠/ ٢/ ٢٠١٠م	نشر الكشف النهائي للمرشحين	المادة ٤٧
١٥.	الجمعة ١٢/ ٢/ ٢٠١٠م	آخر يوم لسحب الترشيحات لكل المستويات	المادة ٤٩ – المادة ٦١(١)
١٦.	السبت ١٣/ ٢/ ٢٠١٠م السبت ٩/ ٤/ ٢٠١٠م (٥٧ يوما)	فترة الحملة الانتخابية	المادة ٦٤(١)
١٧.	الإثنين ١١/ ٤/ ٢٠١٠م الإثنين ١٨/ ٤/ ٢٠١٠م (٨ أيام)	الاقتراع والفرز وإعلان النتائج	

أهم القرارات والردود والمنشورات الصادرة عن المفوضية

أصدرت المفوضية خلال فترة عملها عشرات القرارات، كما حررت عددا من الردود على الخطابات التي تلقتها من الأحزاب السياسية المشاركة بالانتخابات، وفي موقع المفوضية يرد تحت عنوان (قرارات المفوضية) ٢١ قرارا ومنشورا وردا، ولكن تهمنا هنا الإشارة لأهم القرارات والمنشورات والردود وهي:

١. منشور تسجيل أفراد القوات النظامية.

٢. رد المفوضية على مذكرة حزب الأمة القومي بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٩م.

٣. منشور أنشطة الحملة الانتخابية لسنة ٢٠١٠، الصادر في ٢٠١٠/٢/١٨م.

٤. قرار رقم (٦٨) بتاريخ ٢ فبراير ٢٠١٠م: تكوين الآلية المشتركة لاستخدام الأجهزة الإعلامية خلال الانتخابات.

٥. قرار (٧٥) بتاريخ ٢٠١٠/٣/٣١م: سقف الصرف علي الحملات الانتخابية.

٦. رد المفوضية القومية علي مذكرة الأحزاب السياسية بتاريخ ٤ مارس ٢٠١٠م.

أما قرار سقف الصرف على الحملات الانتخابية فسنناقشه في الفصل القادم، وفيما يلي نتطرق لبقية القرارات والردود الصادرة عن المفوضية.

تسجيل أفراد القوات النظامية

قبل بدء التسجيل، وبدون أية مشاورة أو إخطار للأحزاب السياسية أصدر الأمين العام للمفوضية د. جلال الدين محمد أحمد منشورا قضى بتسجيل أفراد القوات النظامية في أماكن عملهم. هذا المنشور كان مباغتا للقوى السياسية ولم تعلم به إلا بعد أن اعترضت على واقع تسجيل أفراد القوات النظامية بأعداد كبيرة في بعض الدوائر. جاء وصف لذلك في مذكرة قوى الإجماع الوطني حول التسجيل كالتالي: « خلال النصف الثاني من الأسبوع الأول وفي عدد من ولايات السودان، قامت أعداد من منتسبي القوات النظامية بالتسجيل في مراكز التسجيل بموجب مواقع وحداتهم العسكرية (مواقع عملهم) وليس بموجب مواقع سكنهم. في البداية كان المنتسبون يحضرون بلباسهم الرسمي ويصطفون للتسجيل داخل مراكز

التسجيل، ثم تطور الأمر في اليومين الأخيرين في بعض المواقع بتقديم (لستة) موقعة من ضابط ليتم تسجيلها بموجب (اللستة). وعند اعتراض وكلائنا بالمراكز على هذا التسجيل، تم قبول الاعتراضات في عدد من المراكز من قبل ضباط الدوائر والانتخابات، ثم تبين أن هناك منشوراً صادراً من المفوضية بتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٩م يسمح للقوات النظامية (تفصيلا) بالتسجيل في أقرب مركز للتسجيل بالدائرة التي تتبع لها الوحدة، تعللا بحالة التأهب والطوارئ التي تعيشها هذه الوحدات. مع العلم بأن العلاقة بين موقع التسجيل وموقع الاقتراع غير معروفة ولم تفصل أو يعلن عنها بصورة واضحة.» (نص المذكرة الكامل في الملاحق).

هذا المنشور، الذي سحبته المفوضية من موقعها فيما يبدو إذ أن وصلته بالموقع لا تعمل منذ زمن، يخالف نصا صريحا في القانون (المادة ٢٢-٢ تتحدث عن شروط التسجيل ومنها الإقامة في الدائرة لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر). كما أنه سمح للقوات النظامية أن يتم تسجيل أفرادها جماعيا وبالزي الرسمي ويتم نقلهم عبر ناقلات القوات النظامية من جيش وشرطة وسجون وخلافه، وهذا يناقض أيضاً المادة ٢٢(١) والتي تنص أن التسجيل «مسئولية فردية لكل مواطن».

كما أن تسجيل القوات النظامية بهذا الشكل يدخل ريبة لأنه مظنة إدخال ثقافة الضبط والربط المعروفة في القوات النظامية فيما يخص صلاحياتها، إلى خارج تلك الصلاحيات وتحديدا في التسجيل للانتخابات ومن ثم التصويت فيها بما يفتح الباب للتسجيل والتصويت بالأوامر العسكرية وهذا أمر يتنافى مع حرية الانتخابات ومع نزاهتها.

الأمر الآخر الذي لاقى اعتراضا قانونيا هو أن المنشور صدر من الأمانة العامة للمفوضية وهي جهة تنفيذية وغير مختصة بوضع السياسات والضوابط للانتخابات، فالمادة ١٥(٢) تنص: (تختص الأمانة العامة بأداء العمل التنفيذي والإداري والمالي للمفوضية). أما (وضع الضوابط العامة للانتخابات) فهو بحسب المادة ١٠-٢-هـ من اختصاصات وصلاحيات المفوضية وليس أمانتها العامة.

وقد قدم الأستاذ علي أحمد السيد المحامي القيادي الشهير بالحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل مذكرة للمفوضية في نوفمبر ٢٠٠٩م منتقدا أداء المفوضية مدللا بهذا المنشور قائلا: «إن المفوضية نفسها خرقت القواعد التي وضعتها فيما يتعلق بضوابط التسجيل وأسطع مثال لذلك هو إعطاء القوات النظامية في مواقع العمل حسب المنشور الصادر من أمين عام المفوضية الذي هو نفسه غير

مخوّل له إصدار مثل ذلك المنشور حيث أن مهام أمين المفوضية حددتها المادة ١٥ من قانون الانتخابات القومية، وليس من بينها إصدار منشورات إنما تنحصر مهامها في المسائل التنفيذية والإدارية والمالية ذات الصلة بعمل المفوضية، كما أن الأمين العام ليس عضوا بالمفوضية يمكن أن تخول له بعض سلطاتها أو أحكامها. هذا المنشور يخالف تماما المادة ٢٢ من القانون التي توجب على من يطلب التسجيل أن يكون مقيما في الدائرة الجغرافية لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر والمقصود بالإقامة هو السكن وليس مكان العمل فمكان العمل ليس محلا للإقامة إلا إذا كان محل العمل هو مكان الإقامة مثل ثكنات القوات النظامية وفي هذه الحالة فالعبرة بالإقامة وليس محل العمل حيث أن معظم أفراد القوات النظامية لا يقيمون في أماكن عملهم ولا يمكن بأي حال من الأحوال الحديث عن أن المقصود من مكان الإقامة يمكن أن يكون محل العمل، وتأسيسا على قانون الإجراءات المدنية وهو القانون العام الواجب الاتباع فإن تفسير محل الإقامة قانونا هو (ويقصد بمكان الإقامة الموطن الذي يقيم فيه الشخص على وجه يتميز بالاستقرار، ومن ثم فإن مجرد الوجود العابر أو السكن في مكان لا يجعل منه مكانا للإقامة طالما لم تكن مستقرة والجدير بالملاحظة أن استقرار الإقامة لا يعني الاتصال دون انقطاع وإنما يقصد بها استمرارها على وجه يتحقق به الاعتياد وإن تخللتها فترات غياب متباعدة أو متقاربة)[١]».

وقد تلاحقت الانتقادات والطعون لذلك المنشور إبان فترة التسجيل، ولكن المفوضية أصمت أذنها عن كل ما قيل، ولاحقا قُدمت طعون طالبت بتعديل ذلك الإجراء الذي ينتهك نزاهة الانتخابات، أيضاً بلا جدوى.

مثلا، مذكرة حزب الأمة التي رفعها للمفوضية الأمين العام للحزب في آخر يوم للطعون في التسجيل (٢٠٠٩/١٢/١٩م) عددت خروقات التسجيل وأولها: (التسجيل في أماكن العمل وعن طريق الكشوفات التي يحضرها رئيس الوحدة مثل تسجيل القوات النظامية، وفي أكثر من موقع وبعضهم سجلوا لا في مواقع العمل ولا في أماكن السكن وإنما حشدوا للتسجيل في أماكن معينة وهذا يتناقض مع المسئولية الفردية في التسجيل ويعد خرقا فاضحا للمادة ١/٢٢ من قانون الانتخابات والتي تنص على الآتي: «يعد التسجيل في السجل الانتخابي حقاً أساسياً ومسئولية فردية لكل مواطن

(١) مذكرة الأستاذ علي أحمد السيد المحامي للسادة رئيس وأعضاء مفوضية الانتخابات، قدمت ونشرت في نوفمبر ٢٠٠٩م، ص ٢.

تتوافر فيه الشروط المطلوبة قانونا». والمادة «٢٢/أ» والتي تنص على: «أن المواطن يجب أن يكون مقيما في الدائرة الجغرافية لمدة ثلاثة أشهر» وفيه شبهة استخدام الانضباط في غير محله). واقترح الحزب في نهاية مذكرته أن تتم معالجة هذه الخروقات بقوله «هذه الخروقات والتجاوزات إذا لم تؤخذ في الحسبان وتتم معالجتها بالصورة التي ترضى عنها القوى السياسية سيكون من الصعب على الأحزاب أن تثق في سلامة الانتخابات. وإذا لم تجر الانتخابات في جو معافى وسليم ورضا الجميع فإن نتائجها ستكون كارثية على الوطن. إننا نقترح تشكيل لجنة تحقيق قومية تنظر في هذه الخروقات وتبحث عن كيفية علاجها حتى نجنب بلادنا مخاطر مضاعفاتها».

وخلاصة القول إن هذا المنشور من أهم خروقات المفوضية لنزاهة الانتخابات، والذي أخرجته بشكل يثير أسئلة بلا أجوبة في مدى التزام المفوضية بأسس العمل الصحيح، إذ حتى لو أرادت إصداره فكان ينبغي أن يتم ذلك عبر رئيس المفوضية أو نائبه أو أي عضو آخر بدلا عن إصداره من جهة تنفيذية بحتة، كما أنه يؤكد عدم احترام المفوضية للقانون الذي إنما جاءت لتطبيقه.

رد المفوضية على مذكرة حزب الأمة القومي بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٩م

لقد ذكرنا مذكرة حزب الأمة حول التسجيل والتي ذكرت عشرين نقطة من الخروقات مختصة بالتالي:

- لا قانونية تسجيل القوات النظامية في أماكن العمل أو عبر حشود خاصة.
- المشاكل في نشر السجل في مواعيده وبشكل صحيح.
- ضعف توعية المواطنين بالتسجيل والمراكز.
- عدم الالتزام بالمراكز المعلنة وأعدادها.
- بعض المراكز في بيوت قادة المؤتمر الوطني.
- استغلال المؤتمر الوطني لموارد السلطة.
- تجاوزات اللجان الشعبية.
- الإرهاب بحشد أفراد جهاز الأمن في المراكز.
- تسليط جهاز الأمن على كادر الأحزاب.
- قسر بعض موظفي الدولة على التسجيل.
- إسقاط حق بعض الرحل.

- انحياز الإعلام الرسمي.
- ربط خدمات الدولة بالمؤتمر الوطني كدعاية انتخابية.
- التسجيل المتعدد بسبب التساهل.
- إخراج دفاتر التسجيل من بعض المراكز مع منع وكلاء الأحزاب من الاطلاع عليها.
- الفروق أحيانا بين أعداد المسجلين المعلنين عن الأرقام التي دونها المراقبون.
- التسجيل خلال عطلة عيد الأضحى بدون إعلان.
- إهدار حقوق المهجريين الدستورية وحصر مشاركتهم في انتخابات الرئاسة.
- محدودية مراكز التسجيل في المهجر مما جعل النسبة المسجلة ضئيلة للغاية وكذلك تأخر التسجيل بالخارج.

وطالب حزب الأمة في النهاية بتكوين لجنة قومية لتنظر في تلك الخروقات وكيفية تصحيحها كما ذكرنا آنفا.

لكن المفوضية ردت بخطاب وقعه رئيسها -مولانا أبيل ألير - في عشرين نقطة موازية وكان الرد إما بالمراوغة أو بالإنكار أو بالمماطلة، والأسوأ أنه احتوى على الكذب حينما ذكر أن المفوضية قامت بنشر السجل على أكمل وجه وأنها أعطت حزب الأمة قرصا بالسجل الانتخابي وهو ما لم يكن قد تم حتى تاريخ كتابة خطاب المفوضية. بل إن المفوضية لم تكن قد نشرت حتى حينها في موقعها الإلكتروني السجل الأولي ولا التعديلات عليه مع أنها أنجع وسيلة لضمان وصول المعلومة، ومع أنها كانت نشرت معلومات مغلوطة ومتباينة حول أعداد المسجلين، كما سنذكر لاحقا تفصيلا.

وردا على مسألة إرهاب المواطنين من الجهات الأمنية قالت المفوضية إن أفراد الأمن قد يتواجدون (لأغراض الحماية) إذن ما هو دور الشرطة؟ لأن الجهات التابعة لجهاز الأمن المقصودة في خطاب حزب الأمة لم تكن الجهات الشرطية المعلوم دورها بل حشود أمنية لإرهاب المعارضين وإظهار سطوة الحزب الحاكم.

كذلك ردا على استخدام الحزب الحاكم لإمكانيات الدولة قالت المفوضية: (إن تسخير إمكانيات الدولة وموارد القطاع العام في تقديم خدمات للمواطنين أمر مطلوب) فهل اشتكى حزب الأمة من ذلك أم من ربط الخدمات بدعاية حزبية لجهات ظلت محرومة وهذا ما شكا منه قبيل الانتخابات القاصي والداني! بل لقد

نشر الحزب على نطاق واسع صور استخدام المركبات الحكومية في الدعاية للمؤتمر الوطني. (أنظر الصورة في الملاحق كمثال).

وبالنسبة لحقوق السودانيين المقيمين بالخارج، قالت المفوضية إنه ليس هناك إهدار لحق المغتربين فهذا ما نص به القانون، ولكن مذكرة حزب الأمة تحدثت عن الحق الدستوري وقد ذكرنا احتجاجات المهجريين المتكررة على انتهاك حقهم الدستوري عبر القانون، وقد قدمت للمفوضية في ذلك مطالبات متكررة لم تأبه بها، وكان من الأفضل لها لو أرادت أن تبدو حيادية أن تحيلها للمحكمة الدستورية لتنظر فيها، والمحكمة الدستورية في هذا النظام تعمل بالأوامر وكانت ستقطع بصحة حرمان المهجريين كما يريد النظام وتكون المفوضية قد تخطت العيب في ظهورها بمظهر المنحاز، ولكن المفوضية لم تكن تجتهد البتة في الظهور بشكل محايد ونزيه.

منشور أنشطة الحملة الانتخابية لسنة ٢٠١٠

في ١٨/٢/٢٠١٠م، أي بعد خمسة أيام من بدء الحملة الانتخابية رسميا، أصدرت المفوضية منشورا لأنشطة الحملة الانتخابية، جاء في تمهيد وعشرة بنود متعلقة بالمواضيع التالية: (١) اسم المنشور وبدء العمل به- (٢) تفسير- (٣) المبادئ العامة- (٤) الموافقة على الاجتماعات العامة- (٥) النشاط السياسي في الميادين والأماكن العامة- (٦) الإخطار عن تسيير المواكب والحصول على الموافقة- (٧) ضوابط استخدام الملصقات والمطبوعات- (٨) استخدام وسائل الإعلام في الدعاية الانتخابية- (٩) التزامات الأجهزة التنفيذية و(١٠) مكبرات الصوت.

في التمهيد قالت المفوضية إنها تطرح المنشور (بالتعاون مع وزارة الداخلية) (الفقرة-أ) وأن المنشور يتوخى (التوفيق بين حق الأحزاب والمرشحين في تنظيم الندوات السياسية وتسيير المواكب الحزبية وبين واجب الشرطة نحو اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلامة العامة ومراعاة حقوق الآخرين) (الفقرة-ب). وأن المنشور يشير (إلى إلزام الأحزاب والمرشحين بإخطار الجهات المختصة بالعزم على إقامة الندوات وتسيير المواكب وانتظار الموافقة لكي تتمكن تلك الجهات من وضع التدابير اللازمة) (الفقرة-ج) وأنه يستلهم (التجارب الانتخابية السابقة حيث كانت الشرطة تشارك الأطراف المعنية بإيجابية ومهنية عالية في إنجاز انتخابات حرة وخالية من العنف) (الفقرة-د).

جاء هذا المنشور كما قال في التمهيد (بعد الاطلاع على قانون الانتخابات

القومية لسنة ٢٠٠٨م، مقروءا مع قانون الأحزاب السياسية لسنة ٢٠٠٧ وقانون الإجراءات الجنائية لسنة ١٩٩١م). وقد ذكرنا في الفصل الثالث كيف أن المواد ١٢٤-١٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد استخدمتا بشكل سيء النية تجاه التجمعات السياسية، وتضافراً مع غياب سيادة القانون وخضوع القضاء للسلطة التنفيذية لتكبيل الحريات السياسية وقهر المعارضين والتنكيل بهم. إن أي اتجاه لتنظيم الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية بالاتكاء على النظم السائدة ما كانت لتسفر إلا عن المسخ المشوه الذي كان هذا المنشور.

بل إن المنشور تراجع حتى عن بعض التقدم الذي حدث بعد أن كثر اللغط حول مواد القانون المذكورة، حيث أصدر وزير الداخلية المنشور رقم ٤٠٢ في سبتمبر ٢٠٠٩م الخاص بتنظيم نشاط الأحزاب السياسية والقاضي بتوجيه خطاب كتابي للسلطات المحلية أو الشرطية كإخطار عن المناشط المختلفة.

وقد بررت المفوضية ذلك في ردها على مذكرة الأحزاب السياسية التي رفعت لها في مارس ٢٠١٠م والتي انتقدت هذا المنشور بعذر أقبح من الذنب. قالت: «وبالرغم من أن المفوضية تستلهم مبادئ الحريات الواردة في اتفاقية السلام الشامل والدستور الانتقالي وقانون الأحزاب وقانون الانتخابات إلا أننا في نفس الوقت لا نملك أن نتجاهل القوانين السارية وبالأخص قانون الإجراءات الجنائية، وماثل أمام أعيننا ما حدث من مواجهة بين قوات الأمن وقوى المعارضة التي منعت مسيرتها»..«البلاد مقبلة على الانتخابات التعددية بعد أكثر من عشرين عاما من حكم الحزب الواحد بمؤسساته الدستورية التنفيذية التشريعية والقضائية. وإن الانتخابات منصوص عليها في اتفاقية السلام الشامل والدستور الانتقالي. المفوضية القومية للانتخابات تدرك أن القوى السياسية كانت وما تزال تسعى لتجميد أو إلغاء القوانين التي ترى أنها مقيدة للحريات لكي تتاح ممارستها في مجتمع ديمقراطي، ورغم أن شيئا من ذلك لم يتم، أقبلت القوى السياسية على المشاركة في الانتخابات وهي تعلم أن الانتخابات لن تقوم بمعزل عن المؤسسات الدستورية القائمة».

ولكن المنشور مضى لأبعد من تأكيد القيود الموجودة أصلا، فقد ألزم هذا المنشور في المادة ٤ (الموافقة على الاجتماعات العامة) المرشحين والأحزاب السياسية بالإخطار حتى عن المناشط داخل دور الأحزاب وهذا تراجع يعد كبيرا لأن القانون ذاته إنما كان يتحدث عن التجمهر في الأماكن العامة ولم يسبق أن طولب حزب بأخذ الإذن لنشاط داخل سور داره.

ولم يقف المنشور بإلزام الأحزاب والمرشحين بالتقدم بأذونات قبل ثلاثة أيام على الأقل على مناشطهم، بل إنه فيما يتعلق بتسيير المواكب أجاز «للسلطة المختصة رفض الموافقة على تسيير الموكب أو تأجيله أو تأخيره» (المادة ٦-٣).

وبالنسبة للملصقات والمطبوعات امتلأ المنشور بمعاني غامضة يمكن تفسيرها على حسب هوى السلطات المتحيزة، كما أنه جاء بنصوص انتهكها الحزب الحاكم ومحاسيبه بدون أن يسري عليهم أي نوع من العقاب أو يوقفوا عن الممارسات الممنوعة طبقا للمنشور، وسنتعرض لذلك في الفصل الخاص بالحملة الانتخابية.

من الصيغ الغامضة في هذا الصدد المادة ٧-٢ التي تجعل من ضوابط استخدام الملصقات والمطبوعات (الاهتمام بنظافة البيئة أثناء الدعاية الانتخابية وعدم اللصق العشوائي للصور والبيانات).

كما احتوى المنشور في المادة (٨) على ضوابط استخدام وسائل الإعلام في الدعاية الانتخابية. هذه المادة تدخل في صلب اختصاص الآلية المشتركة لاستخدام وسائل الإعلام التي كونتها المفوضية في ٢ فبراير أي قبل أكثر من أسبوعين من المنشور. وقد اجتمعت الآلية ثلاثة اجتماعات حتى يوم ١٨ فبراير لكن تلك الضوابط لم تعرض عليها ولم تستشر فيها، ونحن سنتطرق تفصيلا لنقد أداء هذه الآلية في الفقرة القادمة المختصة بها. ولكن تهمنا هنا الإشارة لأن الضوابط التي وضعها المنشور ظلت حبرا على ورق. فقد دخل الحزب الحاكم في هستريا إثارة النعرات الدينية والكراهية انتهاكا للبند ٨-٢-أ، ولم تلتزم وسائل الإعلام الرسمية والخاصة موقف الحياد وسنثبت ذلك لاحقا – انتهاكا للبند ٨-٢-ب، واشتركت المؤسسات الإعلامية الرسمية في نشاطات داعمة لدعاية مرشحي الحزب الحاكم انتهاكا للمادة ٨-٢-ج، ولم تتح الفرص المتكافئة للمرشحين كما نصت المادة ٨-٢-د. كما أن المفوضية التي أعلنت في المادة ٨-٢-ط أنها تتولى ترتيب وتنظيم إجراء المناظرات بين المرشحين عبر الوسائل الإعلامية، قد نكثت عن ذلك الوعد ولم تجر مناظرات، بل خططت عبر وكالة السودان للأنباء لإجراء منبر سونا الذي إنما كان مناسبة للنيل من المرشحين المنافسين لمرشح الحزب الحاكم كما أثبت محللون عديدون.

وبشأن منشور الأنشطة قال مركز كارتر في بيانه ٤/١٧: « لقد جاء المنشور أكثر تحفظًا من توجيهات وزارة الداخلية الصادرة في سبتمبر ٢٠٠٩ بخصوص ممارسة النشاطات الانتخابية، حيث يقتضي المنشور الجديد من الأحزاب السياسية إبلاغ المفوضية القومية للانتخابات بأي نشاطات تخص الانتخابات تنظمها داخل دورها.

استأنف عدد من الأحزاب السياسية لدى المفوضية القومية للانتخابات مطالبين السماح لهم بعقد نشاطات انتخابية في أماكن عامة شرط تبليغ لجان الأمن المختصة بدلا عن التقدم بطلب للموافقة على النشاطات، وكذلك بإلغاء التبليغ عن النشاطات داخل الدور الحزبية، لكن لم يتم قبول الاستئناف. أشارت الأحزاب السياسية إلى أن هذه القواعد تم تطبيقها بصورة غير متسقة عبر الولايات، وأنه في الممارسة توجب على الأحزاب مخاطبة العديد من الجهات الأمنية بدلا عن سلطة واحدة».

قرار رقم (٦٨):

تكوين الآلية المشتركة لاستخدام الأجهزة الإعلامية خلال الانتخابات

ذكرنا في الفصل الثالث ولدى الحديث عن الإطار القانوني للانتخابات طاقم القوانين المكبل للإعلام، ولكن الأهم من ذلك الطاقم المتعسف السلوك الفعلي للأجهزة الإعلامية الرسمية كأذرع للمؤتمر الوطني يقصي عنها حتى الأحزاب المشاركة في الحكم معه. لذلك كان هم استخدام الإعلام أثناء الانتخابات هما أصيلا للقوى السياسية، وقد اهتمت بضرورة عدالة الإعلام القومي على أقل تقدير أثناء الانتخابات بشكل كبير، فجاءت المطالبة بإزالة القيود على الحريات وعدالة الإعلام ضمن إعلان جوبا للحوار والإجماع الوطني الذي وقعته القوى السياسية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩م. ففي الإعلان طالبت القوى السياسية بإجراء الانتخابات بعد توفر شروط نزاهتها ومنها: « قومية أجهزة الدولة خاصة الإعلامية بوضعها قبل فترة كافية تحت إشراف المفوضية القومية للانتخابات لضمان عدالة الفرص فيما بين الأحزاب.» المادة ٤-٥.

وفي يوم ١٨ أكتوبر ٢٠٠٩م خاطب حزب الأمة القومي –عبر منسقته الأستاذة سارة نقد الله- المفوضية القومية للانتخابات خطابا عبر فيه عن غياب البيئة المطلوبة للانتخابات حتى حينها، وكما ذكرنا أن القوى السياسية كانت قد توافقت على ضرورة إجراء الإصلاحات المطلوبة للانتخابات قبل ٢٠٠٩/١١/٢٥م كشرط لخوضها. ذكر الحزب أوجه خراب البيئة الانتخابية ومن ضمنها الإعلام المحزبن واقترح في ذلك الخطاب ضرورة «تكوين مجلس فدرالي إعلامي مستقل بميزانية من الدولة وبتكوين متفق عليه من قبل الأحزاب السياسية لكي يشرف على أداء المؤسسات الإعلامية القومية منها أو الحزبية أو الفردية.» وأرفق تصورا كاملا لكيفية تكوين ذلك المجلس. (نص الخطاب ومقترح المجلس القومي للإعلام وارد في ملاحق الكتاب).

الاستشارة الإعلامية للمفوضية في ٢٠٠٩/١٢/٣١م

أصمت المفوضية أذنها عن تلك المقترحات، ومضت تخطط لإدارة الإعلام بطريقتها، ثم وفي ٢٠٠٩/١٢/٣١م عقدت المفوضية حلقة للاستشارة بمقر المركز الصحفي للمفوضية، ضمن سلسلة من اللقاءات التفاكرية والدراسية التي تعقدها المفوضية، دعت إليها لفيفا من قادة العمل الإعلامي بالبلاد، أما الأحزاب فقد تم إخطارها في أوقات متأخرة وبطريقة غير دقيقة حول محتوى الاستشارة وزمانها. وزعت المفوضية للحضور ورقة فيها نص المادة (٦٦) من قانون الانتخابات: ضوابط الحملة الانتخابية. وورقة أخرى عنوانها «اللائحة المهنية لأداء أجهزة الإعلام والصحافة خلال الانتخابات» وكانت عبارة عن مسودة مبدئية كما ذكر.

اللائحة مكونة من خمس فقرات: تمهيد، وقواعد عامة. وموجهات- وممارسات مهنية- وحق الرد أو التصحيح. في (التمهيد) تؤكد اللائحة بأنها «لترشيد أداء أجهزة الإعلام الرسمية». وفي (القواعد العامة) يتم تلخيص القواعد القانونية في ضبط الحملة وفي حقوق المرشحين في استخدام وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية. والنصوص حول الأزمان المخصصة في الإذاعة والتلفزيون القومي والإذاعات والتلفزيونات الولائية للمرشحين في كافة المناصب التنفيذية والتشريعية.

أما (الموجهات) فتتحدث عن رسوم لإنتاج الدعاية الانتخابية للأحزاب في الإذاعة والتلفزيون مع جواز الإنتاج في استوديوهات خاصة، وتجيز المنتجات لجنة تشكلها المفوضية، وعن دور «أجهزة الإعلام الرسمية والخاصة والصحافة المطبوعة» في التعليم الانتخابي، والالتزام بمواثيق الشرف الصحفي وأخلاقيات المهنة، والابتعاد عما يزعزع الأمن، وتوخي الحرص والدقة أثناء عملية فرز النتائج.

في اللائحة وضمن (الممارسات المهنية) ترد المعايير الأساسية، ثم العدالة والحقيقة والتوازن. المعايير الأساسية تخاطب «كل الأجهزة الإعلامية والصحفية» بالتزام المهنية والحوار والدقة والصدقية والامتناع عن قبول الهدايا والحوافز من المرشحين وتقديم أو بذل الوعود لهم. وكذلك قسم «العدالة والحقيقة والتوازن» يخاطب «الأجهزة الإعلامية والصحفية» مطلقا بضرورة العدالة والتوازن والدقة والسعي لجمع الأخبار، والحيادية، وتمييز الآراء والتعليقات بوضوح عن الأخبار.

القسم الأخير: حق الرد أو التصحيح، يمنح أي مرشح أو حزب حق الرد في نفس الجهاز الإعلامي أو الصحفي الذي نشر التصريحات التي ضرته، مع بث أو نشر التصحيح بأسرع وقت ممكن في نفس المكان والمساحة وفي وقت مماثل لإذاعة التصريح.

انزعج ممثلو الأحزاب والإعلام الذين أتيحت لهم فرصة الحديث يومها من عدد من المسائل الواردة في مسودة اللائحة، وأهمها التحكم في إنتاج المادة الدعائية وعدم إتاحة زمان حر للأحزاب وضرورة التسجيل المسبق لأية مادة دعائية وإجازتها. كذلك أن اللائحة عرّفت نفسها في التمهيد بشكل قاصر حيث توجهت للأجهزة الرسمية فحسب، ولكنها كما أوردنا أشارت لكافة الأجهزة الرسمية والخاصة على الأقل فيما يتعلق بالتعليم الانتخابي والممارسات المهنية. وفي الأجهزة الرسمية نفسها ركزت على تقسيم وتنظيم الدعاية الحزبية المقررة قانونا وتوزيعها العادل بين الأحزاب، بينما تجاهلت تماما بقية زمن البث، إذ يمكن أن تعطى الأحزاب حصتها في الساعتين أو الثلاث المقترحة إذاعيا وتلفزيونيا بينما تظل الساعات العشرون الباقية كما هي أي دعاية محضاً للمؤتمر الوطني. كان انطباع كثير من الحزبيين أن هذا الاتجاه سيقبر نزاهة الانتخابات، فنحن نحتاج أن نوقف سيطرة المؤتمر الوطني على أجهزة الإعلام القومي، ونحتاج للائحة لضبط كافة أجهزة الإعلام الخاصة منها والرسمية.. وأجهزة الاتصالات ذات النشاط الإعلامي، وأن نضبط نشاطات شركات الاتصالات الفاضحة في الدعاية للمؤتمر الوطني، وكذلك في حرب الإعلان التي تشنها على الصحف بأهداف لدعم المؤتمر الوطني. فهي شركات اتصالات لا يشترك فيها الواحد والواحدة بصفة حزبية ولا يمكن أن تكون كما هي الآن أدوات للدعاية الحزبية في رسائلها للمشتركين، وفي استطلاعاتها السياسية، وفي إعلاناتها بالصحف، وهكذا.

كما يجب أن يفتح التصديق للخدمات الجماعية فيها للأحزاب -أي شبكات الأخبار الحزبية- بدون القيود والمبالغ الضخمة المقررة والتي وضعت خصيصا لئلا يستطيع حزب غير المؤتمر الوطني أن يطلق خدمات الأخبار عبر الجوال.

وحينما ناقشت المفوضية كيفية ضبط استخدام الأجهزة الإعلامية وضرورة إشراك الأحزاب لم تذكر أبدا مقترح مجلس الإعلام الذي قدمه حزب الأمة القومي، بل لقد عمدت إدارة ذلك الاجتماع التشاوري إلى عدم إعطاء ممثلي حزب الأمة القومي الحاضرين أية فرصة للحديث.

تكوين الآلية المشتركة للاعلام

بتاريخ ٢ فبراير ٢٠١٠م أصدرت المفوضية القرار رقم ٦٨ والذي جاء بشكل فوقي لم يراع المقترحات المقدمة من قبل حزب الأمة القومي، ولا الملاحظات التي سبقت

في يوم الاستشارة من ضرورة الاهتمام بكافة زمان البث الإعلامي في الإذاعة والتلفزيون. ورد في القرار أن المفوضية قررت تكوين الآلية تنفيذا للمادة ٦٦ من قانون الانتخابات. وذلك بعد اطلاعها في اجتماعها رقم (٤٩) بتاريخ ٢/١ على مذكرة بروفسور عبد الله أحمد عبد الله نائب رئيس المفوضية حول الحملة الإعلامية للانتخابات.

وفقا للقرار فإن الآلية ستكون من:

١. دكتورة محاسن حاج الصافي- عضو المفوضية- رئيسا
٢. بروفسور أكولدا مانتير- عضو المفوضية عضوا
٣. عبد الرحيم خليل- منسق تثقيف الانتخابات- عضوا
٤. أبو بكر وزيري- المستشار الإعلامي عضوا
٥. عبد الدافع الخطيب- أمين وزارة الإعلام- عضوا
٦. معتصم فضل- مدير الإذاعة القومية- عضوا
٧. محمد حاتم- مدير التلفزيون القومي- عضوا
٨. عوض جادين- مدير وكالة السودان للأنباء- عضوا
٩. عبيد المروح- أمين عام مجلس الصحافة عضوا
١٠. بكري ملاح- مدير الإعلام الخارجي- عضوا
١١. بروفسور علي شمو- خبير إعلامي – عضوا
١٢. معاوية حسن فضل الله- خبير إعلامي- عضوا
١٣. حسن عابدين- نائب رئيس مجلس شئون الأحزاب- عضوا
١٤. ممثل الهيئة القومية للاتصالات
١٥. خمسة ممثلين للأحزاب السياسية.

وفي خطاب نائب رئيس المفوضية الصادر في ٢٠١٠/٢/١٠م لم يتم ذكر الأعضاء الواردين تفصيلا وصارت الأحزاب الممثلة ستة وهي بحسب ما ورد في خطابه:

١- حزب الأمة القومي.
٢- الحركة الشعبية لتحرير السودان.

٣- المؤتمر الوطني.

٤- الاتحادي الديمقراطي الأصل.

٥- الحزب الشيوعي السوداني.

٦- المؤتمر الشعبي.

اجتماعات الآلية: تمت اجتماعات الآلية كلها في المركز الصحفي للمفوضية في الخرطوم شرق.

الاجتماع الأول: اجتمعت الآلية اجتماعها الأول بدون دعوة ممثلي الأحزاب السياسية بتاريخ ٢٠١٠/٢/٩م. ولم يذكر تبرير لتغييب الأحزاب في ذلك الاجتماع. وهو الاجتماع الذي تم فيه وضع إطار عمل الآلية، وجعل الغرض منها توزيع الفرص المتساوية للأحزاب والمرشحين في الأجهزة الإعلامية الرسمية خلال فترة الحملة الانتخابية وتم حصر هذه الأجهزة في: الإذاعة القومية- التلفزيون القومي- وكالة السودان للأنباء. كما تم استبعاد تغطية نشاطات الأحزاب السياسية باعتبارها غير مضمنة في أهداف الآلية. كما تم التأكيد على عدم وجود مساحة للبث المباشر للأحزاب وكل ما يبث منها يكون عبر برامج مسجلة تتم مراجعتها من قبل لجنة تتكون من د. حسن عابدين (ممثل لمجلس شئون الأحزاب) ومعاوية حسن فضل الله (خبير إعلامي) ورئيس الجهاز المعني بالبث (ولهم كامل الصلاحية في المراجعة التنفيذية على شرط أن تكون المادة مسجلة). كما تم الاتفاق على دعوة ممثلي الأحزاب السياسية المتفق عليها لحضور الاجتماع الراتب يوم الأربعاء.

الاجتماع الثاني: تم إخطار الأحزاب لاجتماع يوم الأربعاء ٢/١٠ في نفس اليوم وبعضها في نفس الساعة بموعد الاجتماع يوم الأربعاء ٢/١٠. حضر ممثل لكل من الأمة القومي (رباح الصادق) والمؤتمر الوطني (عمر محمد عثمان) والمؤتمر الشعبي (طارق زيادة) والحركة الشعبية (أتيم سايمون) والحزب الشيوعي (سيد أحمد مضوي) وممثلان للاتحادي الأصل (نجاة الحاج وصلاح الباشا) وطولب الحزب باعتماد ممثل واحد وقد كان حيث اختار نجاة الحاج كممثلة وحيدة عنه. في ذلك الاجتماع عبّر ممثلو الأحزاب عن العديد من المخاوف:

- لماذا لا يسمح بتغطية مناشط الأحزاب أو البث المباشر لها؟
- لماذا تمنع الأحزاب من استخدام المؤثرات السمعية والبصرية في الدعاية المسجلة ويتم الاقتصار على الحديث المباشر؟

- ماذا عن الولايات وحق الولاة والأحزاب في البث إذاعيا وتلفزيونيا.

- المشكلة ليست في تنظيم ساعات البث المتساوية بين الأحزاب بل في العشرين ساعة المتبقية وألا تترك للمؤتمر الوطني ليواصل التعامل معها كضيعة خاصة به على النحو الراهن.

- يجب أن تضمن وسائل أخرى مثل النيل الأزرق لأن حكومة السودان تمتلك فيها نصف الأسهم ولا يمكن التعامل معها كقناة خاصة. كذلك إذاعات ساهرون والقوات المسلحة يجب أن تساهم في التثقيف الانتخابي.

- كما تمت الإشارة لمشاكل بعض الولايات وضرورة حلها مركزيا مثلا ما أثاره مواطنون في شمال ولاية جنوب كردفان أن إذاعة كادقلي لا تصل لهم ويستمعون لإذاعة الأبيض مما يتطلب مخاطبة الجماهير هناك من ولاية شمال كردفان.

- ضرورة إفراد مساحة أكبر للتثقيف الانتخابي فهو ضرورة للانتخابات القادمة.

- ضرورة وضع حد فاصل بين تغطية مناشط المسؤولين الرسمية والمناشط ذات الصبغة الانتخابية.

وقد تم اقتراح أن تقدم الخارطة البرامجية للأجهزة الإعلامية المعنية للآلية لتسهل الرقابة.

وجرت قرعة تم فيها وضع جدول البث لمرشحي الرئاسة وللأحزاب في التلفزيون والإذاعة القوميين.

لكن جل ما قيل في هذا الاجتماع سقط عن المحضر ولم يدون إلا أقل القليل، وحينما احتج ممثلو الأحزاب في الاجتماع التالي عن ذلك قيل لهم إن ذلك بسبب غياب السيد أبو بكر وزيري –مقرر الآلية- في رحلة!

الاجتماع الثالث: الثلاثاء ٢٠١٠/٢/١٦م: في الاجتماع الثاني لم يتم الاتفاق على الاجتماع التالي. وتمت الدعوة لهذا الاجتماع بشكل انتقائي فتم تغييب كل من حزب الأمة القومي والمؤتمر الشعبي ولم يخطرا بالاجتماع. ولكن ممثلي الأحزاب الأخرى خاصة ممثل الحزب الشيوعي كان يسعى أصلا لعقد اجتماع تنسيقي بين ممثلي الأحزاب وبالتالي اتصل بممثلة حزب الأمة القومي لإخطارها لضرورة الاجتماع للتنسيق قبل اجتماع الثلاثاء هذا وبالفعل تم اللقاء في دار الحزب الشيوعي في الساعة ٦:٠٠ مساء بين ممثلي الأحزاب الأمة والاتحادي والشيوعي ولم يمكن الاتصال بممثل

المؤتمر الشعبي ولا الحركة الشعبية وأضيف ممثل التحالف الذي كان قد زار المفوضية وعلم بالآلية وتمت دعوته لحضور اجتماعها في مساء نفس اليوم.

الاجتماع التنسيقي بدار الشيوعي: في الاجتماع التنسيقي بدار الشيوعي في نفس اليوم اتفق المجتمعون على التالي:

- أن الطريقة التي تدار بها الآلية لا تجعل من الكلام الذي يقال معنى إذ يتم تجاوزه ورئيسة الآلية لا تستمع لأية فكرة جديدة تأتي من الأحزاب، ولا تستمع إلا للرسميين في الآلية، لذلك لا بد من التأكيد على ضرورة خروج الاجتماع بقرارات معينة يتفق عليها.

- ضرورة التأكيد على ما قاله ممثلو الأحزاب في الاجتماع الثاني.

- يضاف المطالبة ببث دعاية مرشحي الرئاسة والأحزاب في الإذاعات والتلفزيونات الولائية.

- الحديث عن ضرورة تغطية مناشط الأحزاب السياسية.

- المطالبة بضم الإذاعات العاملة مع إذاعة البرنامج العام في حالة بث دعاية حزبية.

- التأكيد على ضرورة الضوابط على قناة النيل الأزرق ومشاركتها بالتساوي بين الأحزاب وليس تجاريا فالتعريفة التي تتخذها معجزة للغالبية العظمى من الأحزاب ولا يقدر عليها إلا أحزاب الحكومة (٢٥ مليون في الساعة للبث المباشر لمناشط الحملة).

- تم الطلب من ممثلة الأمة القومي أن تبتدر الحديث داخل اجتماع الآلية وتذكر كل هذه النقاط مجتمعة ومن ثم يتحدث الآخرون بما يفيد التأييد لها.

الاجتماع الثالث بالمركز الصحفي: ٢/١٦

أجندة هذا الاجتماع الذي سلمت للحضور هي:

١- وقائع الاجتماع السابق (المحضر).

٢- تنوير عن التجارب الإعلامية للانتخابات في الدول الأفريقية.

٣- تقرير عن أداء الإذاعة والتلفزيون وسونا.

٤- ما ورد من ملاحظات في الأحزاب والقوى السياسية حول الحملة الإعلامية.

٥- أي أعمال أخرى.

في هذا الاجتماع حضر عدد كبير من الأعضاء الرسميين الذين غابوا في الاجتماع الثاني، وكان واضحا أن هناك خطأً مرسوماً سلفا لكبت صوت ممثلي الأحزاب داخل الاجتماع. كما تم تغييب متعمد لكل من ممثلي الأمة والشعبي والشعبية بيد أن ممثلة الأمة عرفت وحضرت على النحو المذكور واحتجت لدى الاجتماع بأنه قصد تغييبها ولكن لم تتلق أي تبرير أو اعتذار. أدير هذا الاجتماع بتسلط كبير. فقامت ممثلة الأمة القومي بانتقاد الطريقة التي تدار بها الاجتماعات والتي يتم فيها التركيز على قضايا هامشية مثل من الأحزاب حضر ومن لم يحضر لتسجيل دعايته، وهل نصل له في محله أم لا، بينما المشكلة الكبيرة ليست مساحة القسمة المتاحة للأحزاب بل في بقية زمان البرمجة. وقالت إن المفوضية إذا كانت تريد انتخابات حرة ونزيهة فإن عمل هذه الآلية هام وضروري للغاية لئلا يتم استغلال الإعلام بالطريقة التي تتم حاليا، فإذا كانت المفوضية جادة في آلية لضمان نزاهة الانتخابات فإن عليها أن تستمع بجدية لمخاوف ومطالبات الأحزاب السياسية وإلا وإذا استمرت في أن يكون الأحزاب مجرد مستمعين لما يخططه قادة الأجهزة الإعلامية فإنه لا جدوى من هذه الآلية والاستمرار فيها. وبدلا عن تأكيد رغبة المفوضية في إجراء مزيد من الحوار مع الأحزاب فإن رئيسة الآلية سعت لقمع ممثلة حزب الأمة القومي وقالت إنها استنفدت كافة فرصها للحديث، مع أن العرف كان أن يفتح النقاش في كل جند للكافة للاشتراك، ولم يتم الحديث عن لائحة فيها طول الحديث للمتحدث والمتحدثة.

وفي الجند الرابع للاجتماع وهو: ما ورد من ملاحظات في الأحزاب والقوى السياسي حول الحملة الإعلامية. أصرت رئيسة الآلية ألا تعطي أيا من ممثلي الأحزاب فرصة فكان التداول في هذا الجند الخاص بملاحظات الأحزاب هو بين المسؤولين التنفيذيين الذين تتخوف الأحزاب أصلا من صلتهم بالمؤتمر الوطني. حينها تدخلت ممثلة الأمة القومي بدون أن تعطى فرصة وقالت إن هذا البند خاص بملاحظات الأحزاب فإذا كانت الرئيسة تصر ألا تعطيها فرصة فعلى الأقل أن تعطي فرصة لممثلة الاتحادي الأصل التي أعطيت فرصة ولكن تم تتفيه رأيها مباشرة من الرئيسة بأنه خارج الاختصاص. وحاول الأستاذ معتصم فضل مدير الإذاعة التوسط لإعطاء ممثلة الأمة القومي فرصة قائلا إنهم في الأجهزة الإعلامية يحتاجون فعلا للاستماع لملاحظات الأحزاب راجيا أن يسمح للأحزاب بالإدلاء برأيهم ولكن الرئيسة أصرت على موقفها.

وبعد الاجتماع التقى ممثلو الأحزاب وقرروا أن ما كانوا يشكون منه من عدم

اعتبار لآرائهم في الاجتماع الماضي تحول الآن لشمولية صارخة ولا يمكن السكوت عليها، واتفقوا على أن يتم اللقاء للتفاكر بعد رجوع كل ممثل لحزبه حتى يتم الاتفاق على موقف موحد سواء بقاء مشروط بالآلية أو انسحاب نهائي معلن.

وقد عقد الاجتماع التنسيقي الثاني بدار الأمة الساعة ٦:٠٠ مساء يوم ٢١ فبراير ٢٠١٠م حضر كل من أحزاب الأمة القومي والشيوعي والتحالف والاتحادي الأصل والحركة الشعبية والمؤتمر الشعبي. وقرروا ضرورة تقديم مذكرة من داخل اجتماع الآلية القادم. على أن تتم صياغة المذكرة ويتم التداول حولها قبل الاجتماع القادم للآلية.

رابعا: مذكرة الأحزاب للآلية:

عقدت الأحزاب المذكورة اجتماعات بدار الحركة الشعبية بالمقرن في نفس يوم اجتماع الآلية الرابع (٢/٢٣). وتم الاتفاق على أن تكون المذكرة معنونة للمفوضية عن طريق الآلية لأن للأحزاب تحفظاً على تكوين الآلية نفسه وهذا من اختصاصات المفوضية وهي الجهة التي كونت الآلية.

قامت الأحزاب برفع مذكرة داخل اجتماع الآلية يوم الثلاثاء ٢/٢٣، (نص المذكرة في الملاحق).

ماذا دار داخل اجتماع الآلية؟

حضر ممثلو الأحزاب اجتماع الآلية الرابع (ثالث اجتماع تتم دعوة الأحزاب له) ورفضوا المشاركة في الحديث وكان الاتفاق أن يقدم ممثل الشيوعي السيد سيد أحمد مضوي المذكرة، وقد طالب في أول الاجتماع أن تتاح له فرصة لتقديم المذكرة، ولكن رئيسة الآلية رأت أن تمضي في أجندتها كالعادة حتى التمس بعض الأعضاء التعجيل بمناقشة المذكرة أعلاه ليتداخل ممثلو الأحزاب في نقاش الأجندة، وبالفعل تم نقاش المذكرة وقد انزعجت رئيسة الآلية من هجوم المذكرة عليها وأبدت بعض المرونة وكذلك بعض الأعضاء المتزمتين بالآلية وقالوا إنهم ليس لديهم تحفظ على مطالبات الأحزاب كلها فيما يتعلق بحرية استخدام مساحاتهم الإعلامية ولكن البند المتعلق بتكوين الآلية هو من اختصاصات المفوضية وليس الآلية وبالتالي سيتم تحويل المذكرة للمفوضية لترد عليها.

خامسا: المؤتمر الصحفي للأحزاب بدار الأمة في ٢ مارس ٢٠١٠م:

انتظرت الأحزاب المحتجة داخل الآلية رد المفوضية بدون جدوى، وفي ذلك

الأوان كانت المفوضية قد أصدرت منشور أنشطة الحملة الانتخابية في ١٨ فبراير وكان مقيدا وأدى لتذمر كبير وسط الأحزاب السياسية ما أدى بها لصياغة مذكرة ومسيرة في ٤ مارس. كانت توجيهات الأحزاب لممثليها بعدم الرجوع للآلية لأنه لا جدوى من مخاطبة المفوضية، ولذلك حينما اجتمع ممثلو الأحزاب لمناقشة الأمر في دار المؤتمر الشعبي بالخرطوم وصلوا لضرورة صياغة بيان وتنظيم مؤتمر صحفي وتم الاتفاق على دار الأمة (بعد اعتذار ممثلة الاتحادي الأصل من أن حزبها لن يستطيع استضافة المؤتمر الصحفي) وبالفعل تم تنظيم المؤتمر الصحفي وصياغة البيان وتمت مشاركة الأستاذ فاروق أبو عيسى باعتباره رئيس قوى الإجماع الوطني، وأدار المؤتمر ممثل الشيوعي وتمت تلاوة البيان الذي أكد على انسحاب الأحزاب الخمسة في الآلية (كل الأحزاب ما عدا ممثل المؤتمر الوطني، أما ممثل الحركة الشعبية فقد أعلن تضامنه مع الأحزاب وكانت الحركة قد انسحبت من الآلية وامتنعت عن الاشتراك في فرصها الإعلامية قبل ذلك كما سيرد لاحقا).

رد المفوضية على الأحزاب

ردت المفوضية على مذكرة الأحزاب مؤخرا جدا وبعد إعلان انسحابها في المؤتمر الصحفي بتاريخ ٢ مارس، ولكن رد المفوضية جاء رقيما بـ ٢٠١٠/٣/١م وسيقت تبريرات حول تأخير وصول ذلك الرد مع تحريره في تاريخ مبكر مع أن أيا من الأحزاب لم يستلم ذلك الرد إلا بعد ذلك التاريخ بكثير. جاء الرد بتوقيع نائب رئيس المفوضية واعترف أنه قد سبق «أن نادى بعض الأحزاب لتكوين مجلس قومي لإدارة الأجهزة الإعلامية أثناء فترة الانتخابات وقد ردت المفوضية بأن هذا الأمر ليس من بين اختصاصاتها. ولكنها قررت أن تنشئ آلية لتنفيذ ما ينص عليه قانون الانتخابات في المادة (٦٦) وهي الآلية المشتركة التي تم تمثيل الأحزاب فيها بأغلبية الأحزاب المعارضة». واحتوى الرد على تبرير لكل ما قامت به المفوضية في تكوين الآلية من ملئها بالتنفيذيين، وقال إنه ليس من اختصاص المفوضية التدخل في رقابة وتحرير «نشرات الأخبار وكافة البرامج التي تستبطن الدعاية الانتخابية». وقال «إن مقترح تأسيس تمثيل الأحزاب في الآلية المشتركة على العشرة أحزاب التي لها مرشحون بكافة مستويات الانتخابات ينطوي على الانحياز والتمييز ضد الأحزاب الأخرى» مدافعا عن التمثيل الذي اتخذته المفوضية باعتباره الأسلم والأوقع، وأكد أن «المفوضية لا تجد نقصا في عضوية الآلية الراهنة ليستكمل» وفي النهاية ختم الخطاب بقوله: «نظرا لكل ما تقدم ترى المفوضية

الإبقاء على الآلية المشتركة بتكوينها الراهن».

وهو رد معناه أيتها الأحزاب التي قدمت المذكرة نحن سنمضي في طريقنا غير مبالين، ولتنسحبوا إن أردتم أو تعودوا فلن يضيرنا ذلك شيئا! وهو موقف ستستمر المفوضية تقفه حتى النهاية للدرجة التي قالت فيها إن الانتخابات ستمضي بمن حضر.

الجدير بالذكر أن صاحب اقتراح تمثيل الأحزاب التي تخوض الانتخابات في كافة مستوياتها داخل الآلية كان هو الدكتور حسن عابدين ممثل مجلس شئون الأحزاب وقد برر مقترحه بحق أن ذلك هو المقياس الوحيد الموضوعي فالأحزاب الستة يمكن أن يغالط فيها المغالطون لكن هذا المقياس لا يمكن مغالطته، وسنرى أن المفوضية جاءت وابتلعت هذه الردود التبريرية لاحقا.

اجتماع التشاور في ١٨ مارس ٢٠١٠:

مع وصول الأزمة بين المفوضية والأحزاب لقمتها خاصة بعد مسيرة المعارضة في ٤ مارس والمؤتمر الصحفي أعلاه تدخل مجلس الصحافة والمطبوعات الصحفية ورئيسه البروفسور علي شمو لوساطة وعقد اجتماع تشاوري في ١٨ مارس بدار المجلس.

اتصلت السيدة رئيسة آلية التنسيق بممثلة الأمة القومي رئيسة لجنة الحملة الانتخابية صباح ذات اليوم وأخبرتها بالاجتماع وأكدت لها ضرورة حضوره برغم مقاطعة الأحزاب للآلية لأنه اجتماع للوساطة يجب أن نحضره لإسماع صوتنا(١) .

أدار ذلك الاجتماع السيد علي شمو وكان في المنصة كل من رئيس المفوضية مولانا أبيل ألير، ونائبه بروفسور عبد الله أحمد عبد الله، والأستاذ محجوب محمد صالح الصحفي المرموق. وقد ابتدر الحديث مولانا أبيل ألير رئيس المفوضية وقال إنهم ملتزمون بعدة مواثيق هي الاتفاقية والدستور الانتقالي وقانون الانتخابات وقانون الأحزاب. ثم أتيحت الفرصة للأحزاب وكانت من حظ ممثلة الأمة القومي الوحيدة التي حضرت وقد عكست وجهة نظر الأحزاب المقاطعة من أن ما تم من المفوضية فيه خرق للدستور والاتفاقية وقانون الانتخابات وعددت أوجه الخرق في

(١) وبالفعل ذهبت ممثلة الأمة للاجتماع وفوجئت بأنها الوحيدة التي حضرت من الأحزاب المنسقة واتضح أن قوى الإجماع اتخذت قرارا بمقاطعة الاجتماع ولكن لم تبلغ ممثل الأمة القومي داخلها ليبلغ بالتالي أجهزة الحزب المعنية.

مختلف عتبات العملية الانتخابية، وقالت إن الطريقة التي تدير بها المفوضية العملية تركن للمؤتمر الوطني وتهمل مطلوبات الأحزاب بشكل لا يمكن معه التعامل معها مؤيدة فكرة إدارة حوار للخروج من هذا المأزق. ثم تحدث عدد من رؤساء تحرير الصحف كالنور أحمد النور (الصحافة) ومحجوب عروة (السوداني) ومن الصحفيين، ثم عقب بروفسور عبد الله أحمد عبد الله نائب رئيس المفوضية محاولا الرد على النقاط المثارة التي تقدح في المفوضية، وأعطيت الكلمة النهائية للأستاذ محجوب محمد صالح الذي كان عليه تلخيص اللقاء وأهم المخرجات. وقد أكد الأستاذ محجوب على أن أزمة الثقة بين الأحزاب وبين الحكم القائم سبقت تكوين المفوضية وأن المفوضية حينما قامت كان عليها مخاطبة أزمة الثقة هذه بمزيد من الحوار والشفافية، وقال إن المادة ٦٦(٣) من قانون الانتخابات تنص على التشاور وإشراك الأحزاب ولكن المفوضية في تنفيذها لها قامت بأقل من المطلوب وكان عليها لنقض أزمة الثقة القيام بأكثر من ذلك، وقال إن المطلوب مزيدٌ من الشفافية والحوار.

وقد نقلت ممثلة الأمة القومي لبقية ممثلي الأحزاب ما دار في الاجتماع، وكان الجميع بالتالي في انتظار تغيير أساسي في طريقة التعامل بين الآلية والأحزاب.

إجراءات المفوضية المعيبة للحل:

وبدلا عن دعوة الأحزاب لاجتماع تشاوري بشأن كيفية تطبيق مطالباتهم، اطلعت الأحزاب على قرارات المفوضية بتوسعة الآلية فيما يبدو أنه استجابة لمطالب الأحزاب، ولكن بشكل أعرج، وقد اجتمع ممثلو الأحزاب من جديد بدار الأمة ورفضوا ما جرى وأصدروا بيانا بذلك في ٢٠١٠/٣/٢٣م(نص البيان في الملاحق.)

وفقا لذلك لم تعد الأحزاب المقاطعة للآلية وتم الاستعاضة عنها بأحزاب (حكومة الوحدة الوطنية) وتم التعتيم على بيان الأحزاب الأخير وصار الانطباع السائد كأنما الأحزاب قد رضيت وعادت للآلية وهذا ما لم يحدث أبدا.

رد المفوضية القومية علي مذكرة الأحزاب السياسية بتاريط ٤ مارس ٢٠١٠م

أجمعت الأحزاب في مطلع مارس ٢٠١٠م على ضرورة تقديم مذكرة للمفوضية كفرصة أخيرة يصحبها إعلان وحشد جماهيري، وقد نظمت قوى الإجماع الوطني مسيرة حاشدة أمام مبنى المفوضية في يوم ٤ مارس ٢٠١٠م. أعلنت المفوضية أن أعضاءها لن يكونوا موجودين لانشغالهم بورشة عمل في فندق السلام روتانا. وفي النهاية أوفدت المفوضية بعض أعضائها لاستلام المذكرة في حين غاب رئيس المفوضية.

وبالفعل احتشدت كوادر الأحزاب السياسية تحمل رايات الأحزاب وأعلامها ولافتات تحض على نزاهة الانتخابات، كما تعرضت بعض اللافتات بالنقد لأداء المفوضية. ثم سلم مندوبو الأحزاب الذين دخلوا مبنى المفوضية (بحي الرياض بالخرطوم) مذكرة من خمس صفحات احتوت على المعاني التالية (نص المذكرة الكامل في ملاحق الكتاب):

محتوى مذكرة الأحزاب

- مقدمة تؤكد حرص القوى السياسية على حرية ونزاهة الانتخابات، ومسئولية المفوضية عن ذلك شاكرين لها الجهد الذي بذلته ومشيرين لاتساع الهوة بينها وبين القوى السياسية وانكماش مساحة الثقة بتراكم الملاحظات السالبة والخروقات الموثقة في مراحل ترسيم الدوائر والتسجيل والترشيح ثم الحملة الانتخابية. فالمذكرة مخصصة لتفصيل الأخطاء والرؤية لعلاجها.

- ملاحظات حول عدم استقلالية المفوضية، وعدم التزامها الكافي بالقانون بدءا بتشكيل المفوضية ثم الانتهاكات من قبل المفوضية بتقليص مدة سحب الترشيحات، وتسجيل القوات النظامية في أماكن العمل، وتقييد الحريات عبر منشور أنشطة الحملة الانتخابية.

- ملاحظات حول انعدام الشفافية في عمل المفوضية برغم تسمية مندوبين للأحزاب السياسية للاتصال والتنسيق بينها وبين الأحزاب. كذلك لم تسلم الأحزاب كافة تفاصيل التعداد السكاني، ولا تم نشر السجل الانتخابي النهائي مطبوعا، ولا نشرت ميزانية المفوضية ولا تم نقاشها مع الأحزاب، مع التعتيم على عطاءات التدريب والطباعة وإنشاء وإدارة شبكة المفوضية الإلكترونية بما فتح الباب لاتهامات الفساد، علاوة على طبع بطاقات التصويت في مطابع حكومية يسيطر عليها المؤتمر الوطني دون مشاورة القوى السياسي.

- ملاحظات على عدم حيدة المفوضية وعدم تكافؤ الفرص الإعلامية للأحزاب. ومحاولة إذلال القوى السياسية عبر منشور أنشطة الحملات الانتخابية، والسكوت على شكاوى الأحزاب في فترة التسجيل، وعدم رد المفوضية على مكاتبات الأحزاب بشأن عدم حيادية أجهزة الدولة، كما أنها أعلنت أنها غير معنية بالبيئة القانونية وإصلاحها، إضافة لتغيير مواعيد سحب الترشيحات تقليصا بعكس مطالب القوى السياسية لمدها، وإشادة بعض المفوضين في الإعلام بنهج المؤتمر الوطني، والفشل في

منح الفرص المتساوية في الإعلام عبر الآلية التي كونتها المفوضية، مع الترتيب المنحاز لأسماء مرشحي الرئاسة في بطاقة الاقتراع.

- بشأن الاستقلال ذكرت المذكرة أن هناك طعوناً في العديد من اللجان العليا الولائية للمفوضية ولم تنفذ المفوضية الوعد بتغييرهم، وأشارت لعلاقة لجان التسجيل في بعض المراكز باللجان الشعبية، مع عدم التأكيد على الاستقلال المالي والإداري والفني للمفوضية من أجهزة الدولة التي يسيطر عليها المؤتمر الوطني.

- وبشأن قلة الكفاءة ذكرت المذكرة الفشل في تدريب الوكلاء الحزبيين بحسب التزام المفوضية، وتغيير الجدول الزماني عدداً من المرات.

- **نادت المذكرة بالإصلاح المطلوب** فيما يتعلق بحل إشكالات الإحصاء، ورفع حالة الطوارئ في دارفور، وتحقيق الشراكة الثلاثية المطلوبة بين الأحزاب والمفوضية ومجلس شئون الأحزاب السياسية، واتخاذ إجراءات لوقف استغلال المؤتمر الوطني لإمكانيات الدولية، وإلغاء الآلية المشتركة لاستخدام الأجهزة الإعلامية أثناء الانتخابات واستبدالها بمجلس قومي للإعلام، وإلغاء منشور أنشطة الحملة الانتخابية لسنة ٢٠١٠م. مؤكدة أن ذلك لن يمكن تحقيقه إلا بتأجيل الاقتراع حتى نوفمبر ٢٠١٠م.

- وفي نهاية مذكرتها ختمت الأحزاب السياسية بالتالي: (نتطلع للأخذ بهذه الإصلاحات والشروع فيها فورا فمن الأهمية بمكان الاطمئنان لحيدة واستقلالية وشفافية الجهة التي تنظم الانتخابات وإجراءاتها لنتمكن من المشاركة في انتخابات تكون السبيل لإنهاء أزمات السودان، وليس الانهماك في إجراءات للتصويت والاقتراع تفتح الباب أمام مخاطر جديدة وأزمات. المطلوب والمتوقع منكم الرد على هذه المذكرة بالاستجابة لمطالبنا خلال أسبوع، وما لم يحدث ذلك ستكون لنا خيارات أخرى ومواقف).

محتوى رد المفوضية على المذكرة

ردت المفوضية على هذه المذكرة ردا مطولا في ١٧ صفحة وقعها رئيس المفوضية السيد أبيل ألير. وكان الرد بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٠م.

في مستهل الرد أكد رئيسها حيدة المفوضية عن الحزب الحاكم مدللا بأن المفوضية رفضت مقترحا من أحزاب حكومة الوحدة الوطنية بتجزئة الانتخابات وإجرائها للرئاسة فقط، وأن المفوضية رفضت كثيراً من الطعون التي تقدم بها

الحزب الحاكم في مرحلة ترسيم الدوائر.

ثم بدأ الرد بتفنيد ما جاء في المذكرة نقطة نقطة.

حول التزام المفوضية بالقانون استنكر الرد مساءلة المفوضية حول انتهاك تكوين المفوضية بشكل متأخر باعتبار أنها ليست الجهة المسؤولة عن ذلك الانتهاك وفي هذا اعتراف ضمني بالطبع بوقوع الانتهاك، ولكن حينما تعرض الرد لما سيق حول انتهاك المفوضية للقانون فيما يتعلق بفترة سحب الترشيحات ساقت المفوضية مبررات غريبة للغاية. قالت المفوضية: «ليس صحيحا أن المفوضية قد انتهكت المادتين ٤٩ و٦١ بتقليص فترة سحب الترشيحات إذ أن المادتين تتحدثا عن أقصى فترة يجوز خلالها الانسحاب وللمفوضية الحق في أن تزيد هذه الفترة». ولعل رد المفوضية هذا قد صيغ بعجل حتى لم يتم تحريره أو مراجعته منذ صياغته الأولى لأنه لا يمكن القول إن المادتان تتحدثان عن أقصى فترة وأن للمفوضية الحق في زيادتها، وهي تقصد في تقليصها. وبغض النظر عن هذا الخطأ التحريري فإن الخطأ الأبلغ فداحة هو حول التبرير الذي ساقته المفوضية، فالمادة ٤٩-١ تقول حول مرشحي الرئاسة: يجوز لأي مرشح معتمد تم قبول ترشيحه للانتخاب وفق أحكام المادة ٤٢-١ أن يسحب ترشيحه خلال مدة لا تقل عن خمسة وأربعين يوماً سابقة ليوم الاقتراع على أن يخطر المفوضية بسحب ترشيحه بموجب كتاب موقع عليه من المرشح بشخصه وموثقاً توثيقاً قانونياً. والمادة ٦١-١ تقول: يجوز لأي مرشح ترشيحاً صحيحاً في أي دائرة جغرافية، سحب ترشيحه في موعد أقصاه ثلاثين يوماً قبل تاريخ الاقتراع. المادة الأولى تجعل اليوم الأخير لسحب الترشيح لمرشحي الرئاسة هو يوم ٢٠١٠/٢/٢٤م والثانية تجعل اليوم الأخير لمرشحي الدوائر الجغرافية هو ٢٠١٠/٣/١١م، ولكنهما تتحدثان عن حق أعطاه القانون للمرشحين المعنيين لكي يتراجعوا عن ترشيحهم وفقا لحسابات سياسية وشخصية وغيرها، والقانون إنما ينظم العلاقة بين الناخبين والمرشحين والمفوضية، فما الذي أعطى المفوضية الحق في تقليص الفترة إذا كانت المادتان تتحدثان عن حق في سحب الترشيح في مدة معينة، ولماذا يتم النص أصلا على سحب الترشيحات إن لم يكن لإعطاء فرصة أكبر للمرشحين لمراجعة حساباتهم وتحالفاتهم؟

من جديد حينما ردت المفوضية على مسألة تسجيل القوات النظامية اجتهدت لإثبات أنها ردت على تعليقات الأحزاب وليس صحيحا أنهم لم يتلقوا ردا إلا في تصريحات في الإعلام، وفي الحقيقة فإن المفوضية بالفعل كانت ترد كل مرة ولكن

كما أثبتنا لم تكن ردودها تغني شيئا لأي باحث عن إصلاح حقيقي للأداء أو استماع مخلص للنقد. ومن الناحية الموضوعية كررت المفوضية ردودها التبريرية على مسألة القوات النظامية. قالت إن القوات المسجلة ثكناتها في المواقع المعنية، ولكن شكوى الأحزاب لم تتجه أبدا لتلك القوات التي تقيم ثكناتها في أماكن التسجيل، وقد أثبتنا ذلك ودللنا بمذكرة الأستاذ علي السيد المحامي الذي بيّن هذا الأمر بجلاء. فالتسجيل لم يقتصر على القوات التي تقيم في ثكنات داخل الدوائر المعنية، بل شمل تسجيلاً لقوات نظامية تقيم في مناطق مختلفة عن الدائرة المعنية وكانوا يسجلون جماعيا وبكشوفات ويلبسون زيهم الرسمي ويحملون عبر عربات القوات النظامية من جيش وشرطة ولا يحق لها ذلك فلو كان التسجيل بناء على منطقة سكنهم لجاءوا فرادى، كذلك هناك قوات عملت لها معسكرات مؤقتة لم تكمل الـ٣ أشهر وسجلت في دارفور وفي غيرها من المناطق. فهذا الرد لا ينطبق إلا على شريحة معينة من القوات النظامية التي تقيم في ثكنات دائمة مثل القشلاقات المختلفة. مثل هذه الحالة لا تحتاج أصلا لمنشور لأن الشخص المعني يقيم فعلا في المنطقة ويمكنه استخراج شهادة سكن مثله مثل غيره من المواطنين ويأتي من منزله فردا ليسجل كمواطن فرد.

ومن النقاط التي تستحق التعليق أيضاً ما جاء حول منشور أنشطة الحملة الانتخابية: قالت المفوضية «وبالرغم من أن المفوضية تستلهم مبادئ الحريات الواردة في اتفاقية السلام الشامل والدستور الانتقالي وقانون الأحزاب وقانون الانتخابات إلا أننا في نفس الوقت لا نملك أن نتجاهل القوانين السارية وبالأخص قانون الإجراءات الجنائية، وماثل أمام أعيننا ما حدث من مواجهة بين قوات الأمن وقوى المعارضة التي منعت مسيرتها» فالمفوضية التي رأت أمام أعينها ما حدث لمسيرة المعارضة لم تقف بصلابة أمام قوات الأمن لتقول إنها أمينة على الانتخابات ولن تسمح أن تنتهك تلك القوات حريتها بل عملت على الوقوف مع صف تلك القوات ومطالبة الأحزاب أن تقف ذليلة أمام المؤتمر الوطني وسلطانه تستجديه الإذن في القيام بأنشطتها الانتخابية وإلا وقع على عنقها سيفه!

وحين علقت المفوضية على فقرة الإصلاحات المطلوبة قالت: «البلاد مقبلة على الانتخابات التعددية بعد أكثر من عشرين عاما من حكم الحزب الواحد بمؤسساته الدستورية التنفيذية التشريعية والقضائية. وان الانتخابات منصوص عليها في اتفاقية السلام الشامل والدستور الانتقالي. المفوضية القومية

للانتخابات تدرك أن القوى السياسية كانت وما تزال تسعى لتجميد أو إلغاء القوانين التي ترى أنها مقيدة للحريات لكي تتاح ممارستها في مجتمع ديمقراطي».

وهذه حقائق لو كانت المفوضية تعيها فإن عليها إذن أن تقف دائما في صف الأحزاب لا صف الحزب الواحد الذي تحكم لعشرين عاما ويريد أن يستمر بتزييف الانتخابات وإرادة الشعب. لكن المفوضية بعد هذا الاستهلال القوي للفقرة قالت: «ورغم أن شيئا من ذلك لم يتم، أقبلت القوى السياسية على المشاركة في الانتخابات وهي تعلم أن الانتخابات لن تقوم بمعزل عن المؤسسات الدستورية القائمة، علما بأن هذه المؤسسات لم تؤثر سلبا على الأعمال التنفيذية للمفوضية في ترتيب العملية الانتخابية وهي مراحل متتابعة وقد انتهت منها وفق القانون الذي يكفل الطعون والاعتراضات..الخ»

أي أن المفوضية عيرت الأحزاب على استمرارها في نية خوض الانتخابات رغم أن شيئا من الحريات والتحول الديمقراطي لم يُوفر!! مع أن الأحزاب قد دخلت الانتخابات برغم المؤسسات الجائرة القائمة وهي تتكئ إلى دستور فيه معايير متقدمة وإلى اعتقاد أن المفوضية يمكن أن تحجم أثر تلك المؤسسات الجائرة.

ثم أنكرت المفوضية برغم هذا الاعتراف الصريح تأثرها بالواقع القائم قائلة إن هذه المؤسسات «لم تؤثر سلبا على الأعمال التنفيذية للمفوضية» مع أنها بررت المرسوم الذي رأته الأحزاب إذلالا لها بتلك القيود والمؤسسات القائمة.

وفي النهاية استنكرت المفوضية أن يكون الإيفاء بمطلوبات الأحزاب في أسبوع، مع أن الأحزاب لم تطلب إيفاء في أسبوع بل طالبت المفوضية بالرد الإيجابي قبولا للمطالب خلال أسبوع: «المطلوب والمتوقع منكم الرد على هذه المذكرة بالاستجابة لمطالبنا خلال أسبوع» أما التنفيذ فيمكن أن يأخذ ما يأخذ من وقت بالطبع. وأعقبت هذا الاستنكار بنص اتهامي للأحزاب متسائلة عن الدوافع الحقيقية وراء هذه المطالب التعجيزية! ويقينا أن مفوضية مستقلة ومحايدة لا يمكن أن تقوم بمثل هذا الاتهام المطلق على كل الأحزاب ما عدا الحزب الحاكم، ولكن المفوضية لم يكن يهمها سوى إرضاء المؤتمر الوطني.

وفي ردها حول مطالبة الأحزاب بإلغاء الآلية المشتركة قالت: إن المفوضية ما زالت ترى أن الآلية الإعلامية بتمثيلها الحالي هي أفضل تنظيم للإشراف على توزيع عادل للفرص بين الإعلام والمرشحين. وبينما كان تمثيلها الحالي آنذاك ومنذ أن انسحبت منها الأحزاب الخمسة: الأمة القومي والحركة الشعبية والمؤتمر

الشعبي والحزب الشيوعي والديمقراطي الأصل ليس فيه سوى المفوضية، وقادة الأجهزة الإعلامية الرسمية المرضي عنهم من قبل المؤتمر الوطني، وممثل المؤتمر الوطني، كما بينا أعلاه (وكان ذلك قبل التعديلات الأخيرة التي أدخلت إضافة لهم مناديب الأحزاب التبع في حكومة الوحدة الوطنية).

إن رد المفوضية على مذكرة الأحزاب قد فضح بشكل لا تمكن مغالطته أنها إنما كانت مجرد ذراع للحزب الحاكم، وقد أظهرت الطريقة الاستخفافية التي تتعامل بها مع الأحزاب ومع مطالباتها برفع درجة نزاهة الانتخابات.

///

الأحزاب السياسية في انتخابات ٢٠١٠م

الأحزاب السياسية ضرورية لبناء الحكم الراشد الذي يقوم على الديمقراطية والشفافية والمساءلة وسيادة حكم القانون. والبحث الموضوعي والمستنير لدور الأحزاب سيؤكد ضرورتها سواء اتخذ منطلقا دينيا إسلاميا أو عقلانيا محضا، ليس لأن هنالك تضاداً أو تناقضاً بين ذينك المنظورين، ولكن لكل منهما مرجعياته المعتمدة لدى المشتغلين به، وبالرغم من وجود هجوم من كثير من الإسلامويين على فكرة التعددية الحزبية -وقد تتبعنا في الفصل الثاني الهجوم النظري والعملي على التعددية في أول عهد (الإنقاذ) الحالي من منطلق ديني- وهو هجوم نبع من ذهنية ميكافيلية وفي إطار صراع السلطة كما أكد كثير من الباحثين الذين تطرقوا لتجربة «الإنقاذ» في مدرج التأصيل الإسلامي، الأمر الذي نعته الدكتور محمد عمارة بعبارة «فقهاء السلاطين» وقد أكد عمارة أن الفكر السياسي الإسلامي والمعايير الإسلامية تقول إنه «طالما كانت مصلحة مجموع الأمة هي الغاية فلا بأس أن تتعدد الرؤى، وتتنوع السبل التي يسلكها المسلمون لتحقيق المصلحة العامة للأمة جمعاء»[١].

أما بالنسبة للعلوم الاجتماعية الحديثة فقد صار من المسلم به عالميا، بعد نهاية الحرب الباردة (١٩٩١م)، أن الديمقراطية التعددية هي أفضل نظام لحفظ كرامة الإنسان وصون حقوقه. انطلقت الموجة الأولى للديمقراطية من أوربا الجنوبية في سبعينات القرن العشرين، إلى أمريكا اللاتينية في الثمانينات، وتمددت الموجة الثانية في أوربا الشرقية في التسعينيات[٢]. ثم ضربت أفريقيا فيما بعد ولا زال مدها متواصلا (الموجة الثالثة)، ومؤخرا مع المد الشعبي المتزايد باتجاه الديمقراطية في العالم العربي يخمن كثيرون بأن الموجة الرابعة والأخيرة للديمقراطية ستغطي الشموليات العربية الراهنة، طال الزمن أم قصر.

ومنذ زمن بعيد صار من المسلم به أن الأحزاب السياسية هي التي صنعت

(1) عمارة – سابق ص ١٦٣.

(2) الصادق المهدي ورقة حول المشاركة في نادي مدريد نوفمبر ٢٠٠٣م- لم تنشر.

الديمقراطية، وأن الديمقراطية الحديثة لا يمكن تصورها إلا عبر الأحـــزاب. وأن وضع الأحزاب هو الدليل الأقوى على طبيعـــة أي نظـــام، وأن أهـــم تمييـــز بـــين الديمقراطية والديكتاتورية يمكن أن يتم عبر الأحزاب السياسية. هـــذه المسـلمات لا زالت رائجة، مؤكدة أنه وفي الدول المعاصرة من الصعب تخيل سياســة بـــدون أحزاب. وفي الواقع هنالك نوعان فقط من الدول بدون أحزاب: الأولى قليل مـــن المجتمعات التقليدية الصغيرة خاصة في الخليج لا زالت تحكمها أسر، والثانية نظم يديرها عسكريون أو شموليون بمساندة الجيش(١).

ولكن هذه المسلمات لم تعـــف الأحـــزاب السياســـية مـــن قـــادح في أهميتهـــا الإستراتيجية، وفي مؤتمر عقده بكندا المنتدى الدولي للدراسات الديمقراطية، شـــذ أحد المشاركين عن الإيمان بتلك المسلمات قائلا: «الأحزاب السياسية لم تعد كما كانت. لم تعد تؤطر الخيارات الانتخابية، وتوجه المواطنين المنتمين إليهـــا بـــذات الحماس والمثابرة، وتكون الحكومات بالشكل المنظم والمميز، أو تجمّع الاهتمامـــات بالشكل الواسع والواضح الذي كان في الماضي. ومن الواضح أن الأحزاب السياسية في كل مكان، في الدول الصناعية المتقدمة مثلما في العالم النامي، صـــارت أقـــل مقدرة على إنجاز تلك المهام الرئيسية. وباختصار، لم تعد لا مفر منهـــا لتعزيـــز وبقاء الديمقراطية». ولكن بعض المحللين قد يستخدمون هذه الحجة حول الحالة الضعيفة للأحزاب كأقوى منطق لتقوية الأحزاب من أجل تعزيز الديمقراطية.

يرى هؤلاء أنه، ومع أن الأحزاب السياسية ودورها في التنمية الديمقراطية تغير بشكل واضح في العقدين الماضيين في كل من الديمقراطيات الصناعية والغربيـــة وفي الأمم النامية حديثة الديمقراطية. ومع أن التغيرات أضعفت العلاقـــات بـــين المواطنين والدولة فلا زال هنالك إجماع عريض أن الأحزاب السياســـية مكونـــات أساسية في المجتمعات الديمقراطية(٢).

خلفية حول تطور الوضع الحزبي في السودان

وجدت في السودان أحزاب عريقـــة هـــي: حـــزب الأمـــة- الحـــزب الاتحـــادي الديمقراطي- والحزب الشيوعي، تكونت كلها في أربعينيـــات القـــرن العشـــرين.

(1) USAID political Party Assisstance

(2) USAID political Party Assisstance.

وهنالك أحزاب عريقة راجعة لتكوين «الأخوان المسلمون» التاريخي قياسا بالحركة الموجودة في مصر. مثلتها الجبهة الإسلامية القومية، ثم شرائح حزبية أقل حجما مثل: الأخوان المسلمون. ووجدت أحزاب قومية عربية وإفريقية. وأحزاب جهوية مثل جبهة نهضة دارفور ومؤتمر البجا.

منذ انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩-الذي قامت به الجبهة الإسلامية القومية - حلت الأحزاب وصودرت ممتلكاتها ونكّل بقياداتها عبر السجون والمعتقلات «بيوت الأشباح» لتأكيد تجميد نشاطها السياسي الذي انتقل لتحت الأرض أو للخارج، وكوّن حزب المؤتمر الوطني كحزب وحيد حكم البلاد. ومع الانفتاح بسبب الضغوط الداخلية والخارجية على النظام قبل في دستور ١٩٩٨م نوعاً من التعددية السياسية منقوصاً سماه «التوالي السياسي» في حكم ثيوقراطي بادعاء الحاكمية لله[(١)].

أطروحة التوالي السياسي قبلت بها بعض الأحزاب التي ظلت لا تمارس فعلا سياسيا حقيقيا، وظل التوالي مصدر لغط، حتى أجاز المجلس الوطني في ٦/٢٥/ ٢٠٠١م الأمر المؤقت الذي صدر في غيبة المجلس بقانون الأحزاب السياسية، وألغيت في القانون الجديد كلمة «التوالي» وسمح القانون للأحزاب السياسية بممارسة نشاطها فور إخطارها المسجل، وحظر عليها التنافس الانتخابي وتقديم المرشحين قبل إكمال التسجيل لدى مسجل الأحزاب، كما حظر القانون الجديد التمويل الخارجي للأحزاب، وأعطى التعديل رئيس الجمهورية حق تعيين مجلس استشاري لمسجل الأحزاب[(٢)].

لاحقا تم تعديل القانون في أغسطس ٢٠٠٢م، جاء في جريدة البيان الإماراتية حول الوضع الحزبي مباشرة بعد ذلك التعديل التالي: «وصل عدد الأحزاب والتنظيمات المسجلة إلى «٢٢» حزباً وتنظيماً سياسياً، في حين بلغ عدد الأحزاب والتنظيمات المخطرة من غير تسجيل إلى «٣٩» بما يعني أن الأحزاب التي تمارس نشاطها بالإخطار فقط أكثر من تلك التي قبلت بالتسجيل وفق القانون في حين تبلغ الأحزاب التي كان لها تمثيل نيابي قبل يونيو ٨٩ عشرة فقط هي التي أعطاها التعديل الأخير الفرصة لممارسة النشاط السياسي والانتخابي من غير تسجيل أو إخطار ولكن مع شروط أخرى يراها بعض السياسيين أكثر تقييدا من الإخطار

(1) انظر في تفنيد فكرة الحاكمية لله الصادق المهدي الوحدة الوطنية والثوابت القومية أو السودان وحقوق الإنسان دار الأمين – القاهرة- ١٩٩٩م.

(2) البيان الإماراتية – العدد ١١ سبتمبر ٢٠٠٢م.

والتسجيل معاً. »[١] وقد كان ذلك التعديل مباشرة بعد انسلاخ مجموعة من حزب الأمة القومي بعقد ما أسموه المؤتمر الاستثنائي في يوليو ٢٠٠٢م، وكان الرأي أن التعديل إنما عمل ليسمح للمنسلخين بالتسجيل وقد سارعوا بتسجيل حزبهم، بينما اكتفى حزب الأمة القومي بإيداع بيان مطول بعنوان (صحيفة الشرعية) بين فيه تمثيله الحق للكيان الحزبي التاريخي مع وجود مسميات أخرى على الدوام فشلت في مقياس الجماهيرية.

قبل توقيع اتفاقية السلام مباشرة كان الوضع هو هيمنة حزب السلطة «المؤتمر الوطني» القابض بشكل يتراخى أو يحكم حسب تقديرات أجهزة الأمن والسلطة، تشاركه مجموعة من الأحزاب المتوالية أو المسجلة بعض منها انشقت عن أحزابها الأم بتحريض ومساندة من النظام[٢]. وبدءا بعام ٢٠٠١م حدث انشقاق داخل الحزب الحاكم إلى تنظيمي: المؤتمر الوطني والمؤتمر الشعبي وقد ابتعد كل منهما بمقادير عن أهداف حركتهما الأم. حزب السلطة المنشق «المؤتمر الشعبي» قمعته السلطة بشكل يزيد أو ينقص حسب تقديرات الجهات الأمنية[٣]. ووجدت في المقابل الأحزاب الديمقراطية العريقة التي واصلت عملها السياسي من تحت الأرض ومن الخارج ومنها ما خرج للعمل العلني بعد الانفتاح النسبي، وهنالك أيضاً الأحزاب التي أثمرتها فترة المقاومة «الداخلية والخارجية» في داخل وخارج السودان.. كل هذه التركيبة الحزبية كانت تتطلع لقانون أحزاب عادل وحر وتنتظر أن تلعب دورا في الحكم الديمقراطي المرتقب، عبر قدرتها على الحكم المسؤول أو المعارضة المخلصة[٤].

في ٩ يناير ٢٠٠٥م تم التوقيع على اتفاقية نيفاشا للسلام والتي تضمنت أسسا لتنظيم العمل السياسي على أساس الديمقراطية والتعددية وكفالة الحريات وحقوق الإنسان، كما احتوت الاتفاقية في جداولها على توقيتات دقيقة للإصلاحات المطلوبة

---

(1) البيان الإماراتية – العدد ١١ سبتمبر ٢٠٠٢م.

(2) أهم مثالين هما: تجربة الحزب الاتحادي المسجل وتجربة حزب الأمة المنسلخ عقب جمعية سوبا في يوليو ٢٠٠٢م. لمراجعة تفاصيل التدخل الحكومي راجع : رباح الصادق الاختراق والانسلاخ في حزب الأمة أغسطس ٢٠٠٢م.

(3) ارجع في ذلك للطيب زين العابدين حرب البسوس الإسلامية حيث يورد ذكر الانشقاقات فيما سماه الحركة الإسلامية، وأن تلك الحركة لا يمثلها الآن المؤتمر الوطني ولا الشعبي.

(4) USAID حيث يتم تعريف مفهوم المعارضة المخلصة والإشارة لنشوئه التاريخي.

في هياكل الدولة السودانية المختلفة ومن بينها السياسية والقانونية، ومن ضمن ذلك أتى الحديث حول حكم القانون والديمقراطية ومراجعة القوانين أو سن تشريعات جديدة تتيح الحريات وحقوق الإنسان. وفي ٩ يوليو ٢٠٠٥م تمت إجازة الدستور الانتقالي الذي كما رأينا أقام حكما ثنائيا (محمي دستوريا) سمح بوجود رمزي للآخرين، ووضع قيودا لا تتماشى مع مواثيق حقوق الإنسان الدولية في حرية التنظيم بحيث ربط بين الانصياع لبنود الاتفاقية والدستور وبين حرية ممارسة العمل الحزبي وخوض المنافسة الانتخابية، وفي مايو ٢٠٠٦م تم توقيع اتفاقية أبوجا للسلام في دارفور وفي أكتوبر ٢٠٠٦م وقعت اتفاقية أسمرا للسلام في شرق السودان.

وقد أفلحت هذه الترتيبات في توسيع قاعدة الحكم شكليا بدخول الحركة الشعبية لتحرير السودان كشريك وأيضا حركة تحرير السودان بقيادة مناوي، وجبهة الشرق، كما أن هناك أحزاباً أخرى كانت معارضة مثل الاتحادي الديمقراطي الأصل والحزب الشيوعي وحزب البعث، شاركت بمستويات مختلفة في الأجهزة التنفيذية أو التشريعية أو كليهما، ولكن مشاركتها كانت في الغالب بدون رضا قواعدها الجماهيرية. كما ظلت أحزاب أخرى خارج قاعدة الحكم بكل مستوياته التنفيذية والتشريعية، تتعرض للعزل والإقصاء من العملية السياسية، على رأسها حزب الأمة القومي والمؤتمر الشعبي والناصري والبعث (جناح مختلف) والعدالة.. قلنا إن ذلك الإشراك كان شكليا لأن المؤتمر الوطني ظل هو الحاكم الفعلي الوحيد.

وما جرى في الحقيقة هو أن كافة التعديلات القانونية المنتظرة أسفرت عن مزيد من التكبيل، وكان التحول الديمقراطي نصيبه في تنفيذ اتفاقية السلام - كما قال الإمام الصادق المهدي- كنصيب الأيتام في مائدة اللئام.

تمت إجازة قانون جديد للأحزاب والتنظيمات السياسية في يناير ٢٠٠٧م. كان القانون الجديد ذاته محل شد وجذب ومعارضة كثير من الحزبيين، وفي النهاية حينما تم التصويت عليه من داخل المجلس الوطني في ٢٠٠٧/١/٢٢م قاطعت كتلة التجمع الوطني الديمقراطي اعتراضا على المادة (١٨) من القانون التي تتحدث عن حل أو تجميد الأحزاب بتوصية من مجلس شئون الأحزاب، باعتبار أن ذلك مناقض للمادة ٤٠ من الدستور التي تعطي الحق في تكوين التنظيمات السياسية. كما اعترضت الأحزاب العريقة على نظام التسجيل في القانون الذي اعتبرته مهينا لها ومتجاوزا لحقيقة تجذرها في المجتمع السوداني. إضافة للاعتراضات على شروط الالتزام باتفاقية السلام وهي اتفاقيات تم التفاوض حولها بشكل

حزبي ثنائي، والدستور الانتقالي، وقد بينا في الفصل الثاني النقد الموجه لهذه النصوص الموجودة أصلا في الدستور والتي كرر القانون النص عليها.

لاحقا وفي ٢٠ مايو ٢٠٠٨م وقع حزب الأمة القومي مع المؤتمر الوطني اتفاقية التراضي الوطني وقد نص فيها في البند السادس: الحريات على التالي (يؤكد الطرفان علي حرية العمل الحزبي والسياسي ويدعوان الأحزاب القائمة قبل ١٩٨٩م لإيداع دساتيرها وباقي الوثائق المطلوبة حتى تعتبر مسجلة وفقاً لقانون الأحزاب لسنة ٢٠٠٧م، علماً بأن تفسيرهما لنص المادة (هـ) من المادة ١٤ ينطبق علي الأحزاب المؤسسة حديثاً.) (٦-٥). وقد اعتبر هذا النص مخرجا من الأزمة المتعلقة برفض الأحزاب العريقة التسجيل وفقا للنظام الذي اتبعه القانون. ووفقا لذلك فقد زاد عدد الأحزاب التي أودعت أوراقها لدى مجلس شئون الأحزاب وصارت مسجلة رسميا.

عشية الانتخابات كانت الأحزاب المسجلة لدى المجلس ٨٤حزبا وتنظيما سياسيا.

الأحزاب التي خاضت الانتخابات

الأحزاب التي أعلنت عن خوضها للعملية الانتخابية وقدمت مرشحين فيها بلغت ٧٢ حزبا سياسيا كالتالي (بحسب الترتيب الذي اتخذته المفوضية لظهور الأحزاب في الإعلام الرسمي بحسب القرعة التي أجريت داخل الآلية المشتركة لاستخدام أجهزة الإعلام):

الرقم	الحزب
١.	حزب المؤتمر الوطني
٢.	حزب المنبر الديمقراطي لجنوب السودان
٣.	تنظيم الجبهة القومية السوداني
٤.	حزب اتحاد الفونج القومي
٥.	حزب الوسط الإسلامي
٦.	حزب السودان الأفريقي المتحد
٧.	الجبهة الديمقراطية المتحدة القومية
٨.	الحزب الاتحادي الديمقراطي الموحد

الرقم	الحزب
.٩	تنظيم الأخوان المسلمين
.١٠	الحزب الوحدوي الديمقراطي الناصري
.١١	حزب الأمة الإصلاح والتجديد
.١٢	حزب السودان الجديد
.١٣	حزب حركة القوى الشعبية والحقوق الديمقراطية
.١٤	حزب الحقيقة الفدرالي
.١٥	حزب المؤتمر الوطني الأفريقي
.١٦	حزب التقدم والعدالة الاجتماعية
.١٧	حزب التحرر الوطني
.١٨	حزب الأمة القومي
.١٩	الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل
.٢٠	حزب الاتحاد الاشتراكي السوداني
.٢١	حزب الأمة الإسلامي
.٢٢	حزب العمل الوطني القومي السوداني
.٢٣	حزب الأمة القيادة الجماعية
.٢٤	حزب التقدم والعدالة الاجتماعية
.٢٥	حزب وحدة وادي النيل
.٢٦	حزب تحالف الشعب القومي
.٢٧	تنظيم حركة اللجان الثورية
.٢٨	حزب سانو القومي
.٢٩	حزب الجبهة القومية الإسلامية
.٣٠	حزب العدالة القومي
.٣١	الحزب الوطني الاتحادي
.٣٢	حزب المؤتمر الشعبي

الرقم	الحزب
٣٣.	الحزب القومي الديمقراطي الجديد
٣٤.	حزب اللواء الأبيض
٣٥.	حزب التضامن السوداني الديمقراطي
٣٦.	حزب الإرادة الحرة
٣٧.	حزب الشرق للعدالة والتنمية
٣٨.	تنظيم الديمقراطيون الأحرار
٣٩.	حزب الجبهة الديمقراطية القومية
٤٠.	حزب اتحاد جنوب شمال الفونج
٤١.	الحزب الشيوعي السوداني
٤٢.	حزب الأمة الإصلاح والتنمية
٤٣.	حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان
٤٤.	حزب المؤتمر الديمقراطي الاجتماعي لشرق السودان
٤٥.	الحزب القومي السوداني المتحد
٤٦.	الحزب القومي السوداني الحر
٤٧.	تنظيم السودان الحديث
٤٨.	حزب النهضة القومي
٤٩.	حزب مؤتمر البجا
٥٠.	حزب المؤتمر السودان ي
٥١.	حزب تحالف الشعب القومي
٥٢.	حزب التغيير الديمقراطي
٥٣.	حزب الأمة الفدرالي
٥٤.	حزب السودان «أنا»
٥٥.	تنظيم قوى الشعب العاملة
٥٦.	حزب الشرق الديمقراطي

الرقم	الحزب
٥٧.	حزب الإصلاح الوطني
٥٨.	حزب حركة الوعي الديمقراطي
٥٩.	حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان التغيير الديمقراطي
٦٠.	حزب الاتحاد الديمقراطي
٦١.	الحزب الديمقراطي المتحد
٦٢.	حزب الأسود الحرة السودانية
٦٣.	حزب جبهة الإنقاذ الديمقراطي المتحد الأصل
٦٤.	حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الناصري
٦٥.	حزب الأمة الوطني
٦٦.	حزب قوى السودان المتحدة
٦٧.	حزب العدالة الأصل

مشاكل الأحزاب في ظل نظام "الإنقاذ"

إن الرائج وسط الكثير من المثقفين عدم إيـلاء الأهميـة المناسـبة للديمقراطيـة وللتحول الديمقراطي كأساس لا مفر منه للبناء الوطني الذي يحقق العدالة والسلام والتنمية المستدامة. هذا الوضع مخلوط باحتقار أو استنكار لدور الأحـزاب السياسـية ولوضعها. وهو موقف غير مسؤول لأن الأحزاب هامة للبناء الوطني كما أسلفنا.

لقد سادت ومنذ أيام النضال ضد الاحتلال الثنائي للسودان ثقافـة مضـادة للحزبية، فقد خلطت الحزبية في مضابط خريجينا الأوائل بالتفرق والتشرذم، قال العباسي في رائعته يوم التعليم:

إن التحزب سم فاجعلوا أبدا   يا قوم منكم لهذا السم ترياقا

لقد أثبت الدكتور فيصل عبد الرحمن علي طه أن الحزبية المشار إليها آنذاك كانت تعني الشللية التي قامت في أحضان نادي الخريجين ثم مؤتمرهم[(١)] ، حيث لم تتكون الأحزاب السياسية إلا بعد ذلك وفي منتصف أربعينيات القرن العشرين.

(١) فيصل عبد الرحمن علي طه .

ولكن هذا الاستخفاف بالأحزاب رفد من تراكم للحملات الدعائية المضادة للحزبية وللأحزاب والتي قامت بها الأنظمة الشمولية التي حكمت لـ٨٠٪ من الفترة منذ الاستقلال. هذه الأنظمة عملت على سد قنوات العمل الديمقراطي وبالتالي قلة الخبرة التراكمية في العمل الحزبي الحر مما أضعف الأداء الحزبي بشكل كبير، كما أنها عادت الأحزاب السياسية صاحبة الشرعية وعملت بيديها ورجليها لاجتثاث الأحزاب من الجذور باتخاذ كافة السياسات والإجراءات الأمنية المشددة. وإعلاميا طفقت تضخم عيوب الأحزاب السياسية لتخفي عيوبها وتغطي على مشكلة الشرعية التي تواجهها كنظم استولت على السلطة بليل.

وكان لنظام «الإنقاذ» دور كبير في العمل على مسح الأحزاب من الوجود، للدرجة التي قام فيها هذا النظام بتفتيت كامل النسيج الاجتماعي في مناطق كدارفور لمجرد القضاء على ولائها لحزب الأمة القومي. وقام النظام بمجهودات جبارة لإشاعة الثقافة المعادية للحزبية، حتى صار التعرض لوسائل الإعلام يعني في الغالب مزيدا من النفور من الأحزاب ومن العملية السياسية مجملا، وسنرى لاحقا كيف أثر ذلك خاصة في المدن وتحديدا في العاصمة المثلثة التي شهدت أقل نسب التسجيل، كما تشهد أدنى درجات الوعي بالعملية السياسية وبالأحزاب وبالقضايا الوطنية عموما. كل ذلك راجع للإعلام الانصرافي والعدائي للأحزاب.

ولكن بغض النظر عن هذا الحصار الإعلامي للأحزاب، نجد أن «الإنقاذ» أضافت للأحزاب هموما جديدة، وكبلت أداءها بطريقة تطويقية في الانتخابات الأخيرة. وذلك عبر التالي:

- الملاحقات الأمنية والاختراقات المتكررة للأحزاب. ومكاتب الأمن المتخصصة في ذلك وفي تفتيت الأحزاب.

- مصادرة ممتلكات الأحزاب ودورها والمماطلة في إعادة تلك الممتلكات وإعادة أجزاء يسيرة منها أحيانا.

- الحصار الاقتصادي: استخدام أموال النفط في شراء ذمم الكوادر والقيادات الحزبية، مع تجفيف مصادر الأحزاب وإفقار كادرها وقياداتها بسياسة مقصودة في ظل سياسة التمكين التي استمرت لمدة عقدين.

- التشريد من الخدمة، ودفع المعارضين والكادر الحزبي للبحث عن فرص للعيش الكريم خارج البلاد مما زاد من تجفيف الكادر الحزبي وتضخم كبير في

سودان المهجر.

- حرمان المهجريين وهم كم انتخابي ضخم من حقوقهم الدستورية في المشاركة في الانتخابات وحصر التصويت في انتخابات الرئاسة مع اتخاذ كافة السبل للحد من نسب التسجيل في المهجر حتى وصلت لأقل من ٣٪ من العدد المتوقع تسجيله.

- استخدام الوظائف السيادية ووظائف الخدمة المدنية كوسيلة لتدجين الكادر الحزبي أو شراؤه تشجيعا للانشقاقات.

مواقف الأحزاب من الانتخابات

حينما تم النص على الانتخابات العامة في اتفاقية السلام والدستور الانتقالي رحبت القوى السياسية بذلك، ولكنها كانت دائما تتحفظ على النصوص التقييدية في الاتفاقية والدستور من جهة، ولإخضاع الانتخابات للتمكين الثنائي من جهة أخرى.

كونت الأحزاب في نضالها ضد التسلط الشمولي أولا التجمع الوطني الديمقراطي الذي مهر ميثاقه الأول في ٢١ أكتوبر ١٩٨٩م، وقاد التجمع معارضة النظام العسكرية والدبلوماسية والسياسية في الداخل والخارج ووقع ميثاق أسمرا للقضايا المصيرية في يونيو ١٩٩٥م، لاحقا وفي العام ٢٠٠٠م دبت الخلافات داخل التجمع حول العديد من القضايا وانسحب منه حزب الأمة القومي وكان بعض ما أخذ على الحزب من زملائه مفاوضة النظام مع أن الحزب كان قد استصدر قرارا بحرية الحركة والتكتيك للأحزاب المكونة للتجمع مع وحدة الإستراتيجية، وفي النهاية صار التجمع لا يمثل جميع القوى السياسية المعارضة، بل أن الحركة الشعبية لتحرير السودان وهي قيادية ومؤثرة داخل التجمع فاوضت ثنائيا النظام في الخرطوم وصارت جزءا من السلطة الحاكمة. ثم فاوض التجمع الوطني الديمقراطي النظام ووقع اتفاقية القاهرة في يناير ٢٠٠٥م ووفقا له شارك التجمع في السلطة تنفيذيا للبعض وتشريعيا للبعض الآخر من فصائله. وظلت كتلة التجمع بالمجلس الوطني من أهم الأصوات المعارضة والناقدة لأداء المؤتمر الوطني، خاصة فيما يتعلق بالتحول الديمقراطي.

وتكون في مايو ٢٠٠٥م تحالف القوى الوطنية الذي ضم عددا من الأحزاب السياسية والنقابات والشخصيات المستقلة، وأصدر عددا من المواثيق فيما يتعلق

بالحريات وحل مشكلة دارفور، وظل يقود العمل السياسي المعارض خارج البرلمان.

لاحقا ولد من رحم الحراك السياسي مولود جديد ضم تقريبا كل القوى السياسية ما عدا المؤتمر الوطني والأحزاب التابعة له، ذلك هو ما سمي بقوى الإجماع الوطني أو قوى تحالف جوبا، وقد ولد هذا الجسم عقب مؤتمر جوبا لجميع القوى السياسية الذي دعت له الحركة الشعبية لتحرير السودان في الفترة ٢٦-٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩م. هذه القوى وضعت إطارا لعملها عبر إعلان جوبا للحوار والإجماع الوطني الناتج عن ذلك المؤتمر. وكانت تناشد المؤتمر الوطني أن ينضم للإعلان مثلما ناشدته من قبل للمشاركة في المؤتمر دون جدوى.

لقد تتبعنا في الفصل الثالث (الإطار الدستوري والقانوني) كيف كانت الأحزاب السياسية مهمومة بالتوافق حول قانون الانتخابات وبضرورة إشاعة الحريات قبل وقت كاف من فترة الاقتراع وفي ٢٠٠٩/١١/٣٠م كحد أقصى، كشرط لخوض الانتخابات. وقد وضع هذا الشرط في إعلان جوبا للحوار والإجماع الوطني في ٢٠٠٩/٩/٣٠م والذي نص في محور التحول الديمقراطي على التالي: (النص الكامل للإعلان بملاحق الكتاب):

إعلان جوبا: محور التحول الديمقراطي

١. التأكيد على أهمية بسط الحريات الأساسية على نحو ما جاء في وثيقة الحقوق الأساسية المضمنة في الدستور الانتقالي على ألا تقيدها القوانين بل تنظمها.

٢. تعديل كل القوانين ذات الصلة بالحريات والتحول الديمقراطي لتتواءم مع الدستور الانتقالي وعلى وجه التحديد قانون الأمن الوطني، القانون الجنائي، قانون الإجراءات الجنائية، قانون نقابات العمال، قانون الحصانات، قانون الأحوال الشخصية، قانون الصحافة والمطبوعات، قوانين النظام العام الولائية، وغيرها.

٣. يكون تعديل القوانين عبر تدابير سريعة وفي موعد أقصاه ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٩م. واعتبار ذلك شرطا لمشاركة القوى المشاركة في المؤتمر في الانتخابات القادمة.

٤. التعداد السكاني مختلف عليه وإلى حين تحقيق اتفاق تستمر النسب المعتمدة في قسمة السلطة المتفق عليها في اتفاقية السلام الشامل.

٥. إجراء انتخابات عامة حرة نزيهة بعد تحقيق الشروط اللازمة لنزاهتها

وقوميتها وأهمها:

أ. مواءمة القوانين المقيدة للحريات مع الدستور في الموعد المحدد في البند (٣) أعلاه.

ب. حل مشكلة دارفور.

ج. ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب.

د. الاتفاق على معالجة مقبولة لمشكلة التعداد السكاني.

هـ. قومية أجهزة الدولة خاصة الإعلامية بوضعها قبل فترة كافية تحت إشراف المفوضية القومية للانتخابات لضمان عدالة الفرص فيما بين الأحزاب.

ما بعد إعلان جوبا:

ظل المؤتمر الوطني يصر على الانفراد بالرأي وعدم الاستجابة لتلك المطالب. وظلت المفوضية تتبع أوامره في الاستخفاف بالأحزاب.

بعد أن مرت فترة الاشتراط التي وضعتها الأحزاب في إعلان جوبا (والمنتهية في ٢٠٠٩/١١/٣٠م) بدون أية إصلاحات، ظلت الأحزاب متفاوتة فيما بينها في إعلان مقاطعة الانتخابات أم الاستمرار فيها مع مطالبة المفوضية بإجراء الإصلاحات كمزيد فرصة للانتخابات التي انعقدت عليها آمال كثيرة.

قرار قوى الإجماع ٢٠١٠/١/١٧م

وفي ٢٠١٠/١/١٧م اجتمعت قوى الإجماع الوطني لاتخاذ قرار بشأن خوض الانتخابات أو مقاطعتها، ورأت أن تسمح بتباين المواقف في قرارها (نص القرار الكامل في ملاحق الكتاب) الذي أكد بأن «المستحقات المطلوبة لقيام انتخابات حرة نزيهة غير متوفرة. وأن المؤتمر الوطني لم ينفذ البنود الأساسية في اتفاق السلام الشامل التي تهيئ البيئة القانونية والسياسية لاستدامة السلام في الجنوب، وحل أزمة دارفور، وهيكلة أجهزة الدولة، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات المتعارضة مع الدستور، وفتح المجال لوحدة جاذبة في الاستفتاء على تقرير المصير في يناير ٢٠١١م. وتنفيذ اتفاقيات السلام الأخرى». كما أكد أن «المفوضية القومية للانتخابات أظهرت ضعفا إداريا وإعلاميا كبيرا، وتجاوزا لنصوص قانون الانتخابات في كثير من بنوده. ولم تستطع أن تؤكد استقلاليتها مما خلق تشوهات كبيرة في السجل الانتخابي، عجزت المفوضية عن تصحيحها رغم

الطعون والاعتراضات». وعدد القرار الأوجه المحتاجة لإصلاح، كما أكد على ضرورة تنسيق المواقف حولها وتكوين آلية عليا لمتابعة تنفيذ خوض الانتخابات.

مذكرة الأحزاب للمفوضية ٤ مارس

لاحقا أجمعت الأحزاب على ضرورة تقديم مذكرة للمفوضية كفرصة أخيرة يصحبها إعلان وحشد جماهيري، وقد نظمت المسيرة الحاشدة وقدمت المذكرة كما أسلفنا في ٢٠١٠/٣/٤م، وقد رأينا كيف ردت المفوضية على تلك المذكرة بخطاب مطول امتلأ مراوغة وتناقضات وكيف سقط في الرد قناع المفوضية وبرزت كأداة للمؤتمر الوطني.

الانسحاب من الآلية المشتركة

وفي غضون ذلك كانت الأحزاب قد انسحبت من الآلية المشتركة لاستخدام الأجهزة الإعلامية في الانتخابات والتي كونتها المفوضية كما رأينا وأعلنت انسحابها في ٢ مارس ٢٠١٠م، احتجاجا على تكوين الآلية بشكل معيب وعلى طريقة إدارة الآلية بتسلط ويتحيز ضد الأحزاب. وكانت الحركة الشعبية ومرشحها الرئاسي قد أعلن مقاطعته لأجهزة الإعلام الرسمية وقاطعت الحركة الآلية من قبل ومنذ ٢٠ فبراير ٢٠١٠م (نص بيان المقاطعة في ملاحق الكتاب).

مذكرة قوى التحالف لمؤسسة الرئاسة ٣/١٥

لقد ظلت القوى السياسية ممثلة في قوى الإجماع الوطني مختلفة في تقييم جدوى المشاركة في انتخابات بان أنها مزورة، وأنه لو أجريت بدون الإصلاحات المطلوبة والتي تتطلب تأجيل الاقتراع حتى نوفمبر ٢٠١٠م فإنها لن تكون حرة ولا نزيهة.

وكان قرار مؤسسة الرئاسة في أواخر فبراير ٢٠١٠م بإضافة مقاعد بالتعيين في المجلس الوطني المنتخب كمعالجة لعيوب الإحصاء السكاني: أربعين للولايات الجنوبية وأربعة لجنوب كردفان، ومقعدين لأبيي، من أكثر انتهاكات الدستور والقانون سفورا في العملية الانتخابية. وقد بحثت قوى الإجماع الوطني كل التجاوزات ثم قررت مخاطبة مؤسسة الرئاسة بمذكرة في محاولة لحثها على الدفع باتجاه نزاهة الانتخابات. قدمت المذكرة في ٣/١٥ وقد وقع عليها ١٧ حزبا سياسيا.

عددت المذكرة المطالبات المتكررة لتحقيق نزاهة الانتخابات وهي: تجميد المواد المقيدة للحريات في قانون الأمن الوطني- ومعالجة إحصاء السكان لعام ٢٠٠٨م-

ومعالجة وضع دارفور، ذاكرة أنه لم يستجب لهذه المطالب، بل «نقل إلينا وسطاء مبررا رئاسيا لاستمرار مواد الأمن المذكورة للتصدي لخلايا «إرهابية» ولن تستخدم ضد الآخرين». ذاكرة «أنها استخدمت في اعتقالات وحظر أنشطة سياسية، ولم تستخدم في حظر نشاط التكفيريين الجدد الذين أطلقوا فتاواهم مكفرين طيفا عريضا من المواطنين».

انتقدت المذكرة المعالجات التي اتخذتها مؤسسة الرئاسة لعيوب الإحصاء السكاني وقالت إنها معالجة غير قانونية وغير دستورية ومرفوضة سياسيا. وعددت مخالفات مفوضية الانتخابات القانونية، وتعدي مؤسسة الرئاسة لصلاحياتها مما يدل على عدم استقلاليتها، وعدم تطبيقها للقانون فيما يتعلق بتكافؤ الفرص الإعلامية للمرشحين، وفيما يتعلق بدعم الأحزاب من الدولة، وكذلك عدم تحديدها لسقف الصرف على الانتخابات، وعدم ضبطها لمسألة عدم استخدام موارد الدولة للمرشحين، وعدم تدريبها للمراقبين الذين التزمت بتدريبهم، وهضمها لحقوق السودانيين في المهجر. قالت المذكرة إن القوى السياسية لم تشعر «أن المفوضية تدافع عن حرياتهم في وجه القوانين والأجهزة الشمولية المقيدة للحريات. بل دعمت تلك القيود بمنشورها المنشور بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٠م»، وانتقدت رفض المفوضية عطاء دولة أوكرانيا بمبلغ ٨٠٠ ألف دولار وقبولها بعطاء مطبعة العملة السودانية بمبلغ ٤ مليون دولار لطبع بطاقات المناصب التنفيذية بحجة باطلة. مؤكدة أن كل ذلك أفقد المفوضية الثقة التي أوليت لها.

وطالبت المذكرة بتكوين لجنة محايدة لمراجعة أداء المفوضية الإداري والمالي. وجددت المطالبات السابقة بقولها «لكل الأسباب الواردة هنا نحن نطالب بحل عاجل وحاسم لهذه المشاكل وتأجيل الانتخابات الحالية لنوفمبر القادم لإتاحة الفرصة لتحقيق ذلك ومن ثم إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ونرى ضرورة الاتفاق على آلية وفاقية لإدارة البلاد في الفترة القادمة إلى حين إجراء الانتخابات في موعدها الجديد. أي حكومة قومية». وذلك لتقوم بعمل ضوابط الحرية والنزاهة المطلوبة للانتخابات، ومراجعة الثغرات القانونية، وإعادة تكوين المفوضية، وحسم مسائل اتفاقية السلام وتحقيق سلام دارفور ورفع مظالم الأقاليم الأخرى.

وقالت المذكرة في الختام: «إن إجراء انتخابات مختلف على حريتها ونزاهتها سوف يعمق أزمة الحكم في البلاد ويؤدي لمواجهات تعصف باستقرار البلاد».. «نحن نتطلع لنعمل جميعا لسد هذه الثغرات ولكن إذا حال العناد والانفراد دون ذلك

فالواجب الوطني أن نميز مواقفنا بسرعة ووضوح وحكم الرأي العام السوداني، والرأي العام العالمي، والتاريخ بيننا».

قرار هيئة مرشحي الرئاسة ٢٠١٠/٣/١٨م

اجتمع مرشحو الرئاسة عدة اجتماعات لمناقشة الوضع المأساوي الذي تقام فيه الانتخابات، وقد شارك في هذه الاجتماعات كل المرشحين ما عدا مرشح المؤتمر الوطني. وفي ١٨ مارس اطلع المرشحون على الخروقات والموقف المعيب لمفوضية الانتخابات مع ما رشح عن الفساد فيها، فاتخذت هيئة تضامن مرشحي الرئاسة القرار التالي:

أولاً: المطالبة بتعيين مجموعة مستقلة للتحقيق في الخروقات المالية والإدارية للمفوضية القومية للانتخابات.

ثانياً: يتم تعيين هذه المجموعة عاجلاً عن طريق عطاء محدود على أن يتم تمويل عمل هذه المجموعة من المصادر المالية المتوفرة للمفوضية.

ثالثاً: يتم إكمال ونشر تقرير هذه المجموعة قبل بداية الاقتراع بوقت كاف.

رابعاً: على ضوء النتائج والتوصيات التي يتوصل لها التقرير المشار إليه أعلاه، يتخذ تضامن المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية القرار المناسب.

(نص القرار كاملا في ملاحق الكتاب)

المؤتمر الصحفي لتضامن مرشحي الرئاسة ٣/٢٩

وفي يوم الثلاثاء ٢٩ مارس عقد تضامن مرشحي الرئاسة مؤتمرا صحفيا بدار الأمة بأم درمان. وزع تضامن المرشحين مذكرتهم التي فيها القرار المذكور، وتلوا بيانا لموقفهم (نصه في ملاحق الكتاب)، جاء فيه أنهم قد أقبلوا على الانتخابات مطمئنين لحريتها ونزاهتها بموجب الضوابط في قانون الانتخابات، وبموجب تكوين مفوضية قومية مستقلة ومسؤولة عن تطبيق القانون، وبموجب وجود مراقبين وطنيين ودوليين يحميهم القانون، ولكن الذي حدث في الواقع هو أن قانون الانتخابات قد خرق وأطيح ببنوده، والمفوضية خالفت قوميتها واستقلالها ونزاهة وشفافية تصرفاتها وتخلت عن مسئوليتها في حماية سيادة القانون، والمراقبون الدوليون صاروا هدفا لتهديد وحشي. وذكر البيان أن حل الخلاف حول التعداد عن طريق التعيين «غير قانوني وغير دستوري وغير ديمقراطي وغير مقبول». كما انتقد امتلاء الشوارع بعبارات التكفير والتخوين، واضطراب الوضع في دارفور. وجاء في البيان: « نحن نمثل كافة مرشحي

الرئاسة إلا واحد وبالإضافة للثقل الجماهيري الذي ظهر ميدانيا فإن عدد الذين زكونا إذا أضيف له ذووهم يصير ما بين مليون ومليوني مواطن ومواطنة وهو قطاع شعبي له وزنه المعتبر. نحن ومن معنا والرأي العام السوداني والجدوى الديمقراطية يهمنا في المقام الأول أداء المفوضية والالتزام بالقانون وقد تأكد لنا وجود عيوب في أدائها ومخالفة للقانون وللشفافية المطلوبة. ولذلك كتبنا المذكرة الموزعة على حضراتكم نطالب بمراجعة أداء المفوضية الإداري والمالي».. « مذكرتنا رفعت لمؤسسة الرئاسة، وللمفوضية، وللأمم المتحدة، وللمراقبين، لمسجل الأحزاب السياسية، وللاتحاد الأفريقي، وللاتحاد الأوربي، وللجامعة العربية وسوف نقرر الخطوة التالية بعد معرفة النتيجة. علما بأنه إذا لم تجر المراجعة ونطمئن لسلام الموقف فإن أول الضحايا سوف يكون الطعن في نزاهة هذه الانتخابات».

في المؤتمر تحدث عدد من مرشحي الرئاسة وعلى رأسهم رئيس حزب الأمة الإمام الصادق المهدي الذي قال: «إذا وجدنا الاستجابة الصحيحة التي ستؤدي إلى انتخابات حرة ونزيهة سوف نخوض الانتخابات وإلا سوف نتخذ موقفاً جماعياً من هذا الأمر ولن نعطي مبررات زائدة لاستمرار هذا التسلط».

أما السيد ياسر عرمان مرشح الحركة الشعبية فقد أكد أن استفتاء حق تقرير المصير للجنوب لن يتأثر بتأجيل الانتخابات. وذلك لأن مرشح المؤتمر الوطني السيد عمر حسن أحمد البشير كان قد هدد بأن أي تأجيل للانتخابات معناه تأجيل للاستفتاء. وقال إن الحركة الشعبية تقدمت بمذكرة عبر النائب الأول سلفا كير ميارديت لتأجيل الانتخابات وقال إنه لا يرى أي مبررات أو مسوغات لأن يسيطر المؤتمر الوطني على مفاصل العملية الانتخابية والتزوير قد تم قبل الانتخابات!

وأوضح السيد مبارك الفاضل المرشح الرئاسي لحزب الأمة الإصلاح والتجديد الكيفية التي اكتشفت بها القوى السياسية التلاعب الذي جرى في عطاءات طبع بطاقات الاقتراع. قال إن الأمم المتحدة سلمت مذكرة للقوى السياسية لتبرئ نفسها من الاتهام وذلك بعد شكوى القوى السياسية بشأن بطاقات الاقتراع عندما رفضت المفوضية عطاء تقدمت به دولة سلوفينيا وقبلت عطاء من إحدى الشركات المحلية بمطبعة سك العملة وكانت المفوضية أعلنت أنها قامت بذلك بالاتفاق مع الأمم المتحدة التي نفت علاقتها بالأمر[(١)].

(١) موقع حزب الأمة القومي.

الأحزاب والاتجاه للمقاطعة

كان المسرح قد أعد للمقاطعة بأشكال مختلفة. ومذكرة القوى السياسية قد وضعت مهلة للاستجابة لمطالباتها أو اتخاذ خطوات معينة إزاء خوض الانتخابات، حينما أعلنت الحركة الشعبية على نحو مفاجئ قرارها بسحب مرشحها الرئاسي فاتحة الباب أمام تخرصات أن ذلك تم بصفقة مع المؤتمر الوطني.

وفي هذه الأجواء تمت الدعوة لاجتماع عاجل لقوى الإجماع الوطني بدار الأمة بأم درمان. الحركة الشعبية بررت موقفها الاستباقي للموقف الجماعي الذي كان يتم الاستعداد له بأن ذلك كان قرار مكتبها السياسي. وأعلن مرشحها الرئاسي ذلك الموقف بقوله « إن المكتب السياسي للحركة رأى أن الانتخابات «يتم تزويرها على قدم وساق، ومن ثم فإن الحركة لن تشارك في هذه الانتخابات على مستوى رئاسة الجمهورية وإقليم دارفور». و«أن الانتخابات الرئاسية معمولة للمحكمة الجنائية وليست للبشير أو السودان»[(١)].

الأحزاب السياسية التي اجتمعت لبحث الموقف أصدرت قرارها في الأول من أبريل، والذي قطع «بأن البيئة السياسية والقانونية في البلاد تحول دون قيام انتخابات حرة ونزيهة، وأن الخلاف علي التعداد السكاني قد أدي إلى تأجيل الانتخابات في جنوب كردفان، وإلي الانتقاص من حق الجنوب في اتفاق السلام في المشاركة القومية بنسبة عدد سكانه. كما أن الوضع الأمني في دارفور واستمرار حالة الطوارئ وتجدد العنف يحول دون قيام انتخابات في دارفور مما يعوق شمولية الانتخابات وينتقص من شرعيتها» مما جعل القوى السياسية تقرر «رفض ومقاطعة الانتخابات الجزئية المشوّهة» والمناداة بتأجيلها لنوفمبر القادم. ولكن القرار نص على أن «هناك أحزاب من قوى الإجماع الوطني قررت المضي بالمشاركة في الانتخابات مع اتفاقها التام مع بقية الأحزاب بأن الانتخابات غير نزيهة، وبانحياز المفوضية ولكنها تشارك فيها لمواصلة التعبئة وتوثيق الخروقات والقيام بالمقاومة عبر الانتخابات، كما أن هناك أحزاباً تستكمل مشاوراتها عبر أجهزتها لتعلن موقفها خلال ٢٤ ساعة». (الفقرة ٢-ج) (نص القرار الكامل في ملاحق الكتاب).

حزب الأمة القومي انطبقت عليه الحالة الأخيرة حيث جلس أعضاء مكتبه

(١) موقع الجزيرة نت.

السياسي طيلة نهار الخميس ٢ أبريل بدار الأمة منذ الثانية عشرة ظهرا وحتى الخامسة والنصف مساء يبحثون أمر مقاطعة الانتخابات أم الاستمرار ولم يصلوا لشيء ورفع الاجتماع لليوم التالي- الجمعة- بينما بمساء الخميس الأول من أبريل صدر بداره ذاتها قرار المقاطعة المشار إليه، ثم جلس المكتب السياسي للحزب طيلة يوم الجمعة – مصليا الجمعة داخل الدار- لبحث القضية الشائكة حتى وصل لقراره بالمواصلة والإمهال حتى السادس من أبريل لمراجعة الموقف، بعد أن وضع ثمانية شروط مخففة للغاية إذا ما قورنت باشتراطات القوى السياسية المذكورة أعلاه.

شروط حزب الأمة القومي

في ٢ أبريل ٢٠١٠م اتخذ المكتب السياسي للحزب قرارا اشترط فيه ثمانية شروط لمواصلة المراحل المتبقية من الانتخابات وهي: تجميد المواد القهرية في قانون الأمن- عدم استخدام موارد الدولة وممتلكاتها في الحملة الانتخابية- الاتفاق على معالجة مستقبلية لدارفور- تكوين مجلس قومي للإعلام- عدم الزج بالاستفتاء في المساجلات ووقف حملات الكراهية- وتمويل الأحزاب لمقابلة احتياجات الانتخابات- تكوين مجلس دولة للإشراف على مفوضية الانتخابات يلزمها بضوابط الاقتراع- وتأجيل الاقتراع لشهر. (نص شروط الحزب في الملاحق). وقال الحزب في نهاية قراره (إذا لم تستوف هذه الشروط في مدة أقصاها الثلاثاء القادم الموافق ٦ أبريل الجاري فإن حزب الأمة القومي سيقاطع المراحل المتبقية من الانتخابات ويعلن عدم اعترافه بنتائجها).

وغني عن القول إن هذه الشروط كانت مخففة للغاية إذا ما قورنت بالمطالبات التي كررتها الأحزاب في مذكراتها المتتابعة والتي استعرضناها آنفا.

ولهذا السبب، فإن التعنت إزاءها وعدم الاستجابة غيرت الموقف داخل المكتب السياسي في أسبوع واحد من غالبية تؤيد المشاركة في الانتخابات، إلى غالبية تؤيد مقاطعتها في كل مراحلها فاتخذ قرار المقاطعة في النهاية بالإجماع. وقد وصف رئيس الحزب ذلك في كلمته أمام المؤتمر الصحفي الذي عقد لإعلان المقاطعة حيث قال: (كان موقف المكتب السياسي أقرب إلى ترجيح المشاركة بناء على أنه ومهما كان التلاعب في مراحل تقسيم الدوائر والتسجيل فقد استطاعت عضوية حزبنا التسجيل بكثافة، كما أن الحزب يمثل أشواق الشعب السوداني، وأثبتت الدراسات والاستطلاعات للموقف في كل الولايات أنه برغم القيود واختلال

الحملة المجيرة لصالح الحزب الحاكم فإن حظوظنا في الفوز كبيرة إذا ضمنت أدنى درجة من النزاهة في مرحلة الاقتراع، سواء على مستوى الرئاسة، أو على مستوى الولايات إذ لدينا ثلاث حقائب ولائية شبه مضمونة وخمسة فرصنا فيها كبيرة للغاية وأربعة فيها فرصة واضحة، كما قدر أن نفوز بحوالي ٥١٪ من دوائر المجلس الوطني في الشمال ونسبة مقاربة في دوائر المجالس التشريعية الولائية وفي القوائم. فإذا جرت الاستجابة لمطالب الحد الأدنى لأمكننا تحقيق الانتفاضة الانتخابية وخلاص الوطن.).. (لكن هذا الاستخفاف بالإصلاح والاستفزاز للآخرين وللمراقبين الدوليين رجح كفة المقاطعة للانتخابات المعيبة، فحينما نوقش الأمر مرة ثانية جرت تحولات أساسية لدى آراء غالبية أعضاء المكتب السياسي نحو المقاطعة الكاملة.) (نص الخطاب في ملاحق الكتاب).

وفي النهاية أصدر الحزب قراره بمقاطعة الانتخابات كالتالي:

(اجتمع المكتب السياسي لحزب الأمة القومي ليومين متتالين الثلاثاء والأربعاء ٦و٧ أبريل الجاري رفع فيهما اللوائح لإتاحة أكبر مساحة للرأي، حيث تكلم سبعون من أعضائه وقدموا دفوعاتهم بشأن المشاركة الكلية أو الجزئية في الانتخابات أو مقاطعتها كليا. كان التداول حرا والروح الوطنية عالية وقرر المكتب السياسي في النهاية التالي:

- مقاطعة الانتخابات الجارية في جميع مستوياتها لعدم الاستجابة لشرط التمديد الزمني اللازم لتنفيذ بقية الشروط الثمانية، وإعلان عدم اعترافه بنتائجها.

- لرئيس الحزب الحق في ممارسة صلاحياته في تنفيذ هذا القرار بالصورة التي تراعي المصلحة الوطنية).

مواقف بقية القوى السياسية

شرحنا كيف قاطعت الحركة الشعبية الانتخابات الرئاسية وفي دارفور، لاحقا أعلنت الحركة الشعبية مقاطعتها للانتخابات في الشمال مع استثناء ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان وذلك نظرا لما سيجري فيهما من مشورة شعبية ولأهميتهما بالنسبة للحركة الشعبية. وفي ٢٠١٠/٤/٣م أصدرت الناطقة الرسمية باسم قطاع الشمال في الحركة بيانا تؤكد فيه ذلك الاتجاه. (نص البيان في ملاحق الكتاب)

كذلك ومنذ الأول من أبريل تلاحقت إعلانات الأحزاب حول موقفها من الانتخابات:

- جزء كبير من الأحزاب المنضوية في قوى الإجماع الوطني أعلنت مقاطعتها منذ الأول من أبريل.

- بعض الأحزاب، مثل الحزب الشيوعي لم يكتف بذلك بل أصدر بيانات إضافية، أنظر بيان المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصادر في ٢٠١٠/٤/٣م في ملاحق الكتاب.

- أهم حزبين قررا خوض الانتخابات كانا الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، والمؤتمر الشعبي. وقد شاب موقف الاتحادي الأصل بعض التردد إذ شاع أنه سيخوض الانتخابات ما عدا الرئاسة التي سحب مرشحه فيها، ثم تراجع عن سحبه لاحقا، ولكن كان قطاع عريض من كوادر الحزب وقياداته تؤيد قرار المقاطعة التي لم يكن رئيس الحزب يؤيدها، حتى أن مسيرة نظمتها كوادر الحزب الطلابية والشبابية توجهت لدار رئيس الحزب منادية بالمقاطعة ولكن السلطات الأمنية قمعتها. وروجت بعض الجهات أن الحزب عقد صفقة مع الحزب الحاكم يخوض بموجبها الانتخابات وفي النهاية يحصل على نسبة من المقاعد والحقائب الوزارية ولكن شيئا من ذلك لم يحدث. ما حدث هو أن الحزب خاض الانتخابات مطمئنا إلى درجة من النزاهة والحرية لم تتحقق، ولذلك عبرت قياداته وكادره عن الإحباط الكبير فيما تم أثناء الانتخابات، وأصدر الحزب بيانا غاضبا، إضافة للتعليق الشهير لرئيس الحزب عشية مغادرته للبلاد في رحلة خارجية بعد ظهور النتائج حيث قال مستنكرا للنتيجة التي ظهرت للحزب في أهم مواقع نفوذه (شرق السودان): الملايين التي استقبلتني في كسلا هل ابتلعها نهر القاش؟ (نص البيان الذي أصدره الحزب بعد الانتخابات في ملاحق الكتاب).

- أما المؤتمر الشعبي فقد كان قاد حملة مقاطعة الانتخابات في وقت مبكر، وكانت فكرة تحديد آخر موعد للاستجابة لشروط المعارضة في إتاحة الحريات وإصلاح بيئة الانتخابات قد جاءت من الأمين العام للحزب الدكتور حسن الترابي إبان مؤتمر جوبا في سبتمبر ٢٠٠٩م، وظل الحزب يدفع باتجاه إعلان المقاطعة. ولكنه لاحقا غير هذا الموقف وظل يعلن أنه سيخوض الانتخابات مهما كان. وبالفعل خاض الحزب الانتخابات، ونشطت صحيفته في كشف خروقات الاقتراع بشكل كبير، وأجرى الأمين العام للحزب عددا من اللقاءات الصحفية ربما كان

أهمها اللقاء المنشور في صحيفة أخبار اليوم في مايو ٢٠١٠م، وفيه أكد أن الانتخابات كانت مزيفة وقد تم استبدال الصناديق عن طريق الشرطة. واعتبر أن الانتخابات أخرجت إخراجا أمنيا سيئا وظاهرا لا يمكن أن تنطلي على أحد أو المجادلة فيها إذ قال: (وبمجرد ما بدأ التصويت بدأنا نشعر أن المسألة دبرت لأنه مشروع أمني واحد ليس فيه تقديرات سياسية، ولو كان دبرها ساسة لكانوا فعلوا نفس الفعلة ولكن لستر عورتها بنوع من الحيل، ويمكن أن يخرجوها حتى يمكن أن تجوز على الناس ويمكن تجادل بها لكن هم أخرجوها بهذه الطريقة»[1].

هذا يعني أن القوى السياسية كلها —عدا الحزب الحاكم ومن معه من أحزاب الزينة- إما قاطع هذه الانتخابات، أو خاضها ولكن أعلن مباشرة زيفها وأنها كانت زور محض.

وستكشف الفصول القادمة تفصيلا ما جرى من إجراءات التزوير في جميع مراحل الانتخابات.

---

(١) (أخبار اليوم الأربعاء ١٢ مايو العدد ٥٦٠٥).

المرشحون في انتخابات أبريل ٢٠١٠م

تقدم للترشيح في هذه الانتخابات مرشحون من ٧٢ حزبا سياسيا ومن المستقلين. وقد كان جملة الذين قبلت ترشيحاتهم للرئاسة ١٢ ورفض ترشيح ثلاثة متقدمين آخرين[١]، بينما ترشح لرئاسة الجنوب اثنان. أما بالنسبة للولاة فقد كانت جملة المتقدمين للترشح ١٨٠ مرشحا في كافة الولايات الخمس وعشرين[٢].

وبالنسبة للمجلس الوطني ٤,٠٤١ مرشحا ومرشحة في مقاعده الجغرافية والقوائم بشقيها النسائي والحزبي، بينما رفض خمسة مرشحين في الولايات المختلفة كلهم من الحركة الشعبية لتحرير السودان[٣]، وبالنسبة للمجالس التشريعية الولائية تقدم للترشح (٨,٧٩١) مرشحا ومرشحة في المجالس التشريعية الولائية وقد رفضت المفوضية ١٨ مرشحا تقدموا للترشح ١٥ منهم من الحركة الشعبية، اثنان من المؤتمر الوطني وواحد مستقل[٤]؛ بينما ترشح لعضوية المجلس

(1) كانت المفوضية قد رفضت بداية ترشيح كل من د. فاطمة عبد المحمود والسيد منير شيخ الدين ود. عبد الله علي إبراهيم لعدم استيفاء مطلوبات الترشيح، وفي النهاية قبلت كل من فاطمة ومنير وتبقي د. عبد الله علي إبراهيم ومحمد الحسن الصوفي وخالد الشامي الفكي.

(2) تورد بعثة الاتحاد الأوربي العدد ١٨٣ - تقرير البعثة النهائي ص ٢٥.

(3) جملة المرشحين تم حسابها بتجميع المرشحين في كل ولاية من القوائم بموقع مفوضية الانتخابات، وعدد المرفوض ترشيحهم من تقرير بعثة الاتحاد الأوربي، حيث يوردون القائمة كما أعلنتها المفوضية في ١٦ أبريل ٢٠١٠م. مع ملاحظة أن قائمة المرشحين في ولاية أعالي النيل للقائمتين الحزبية والنسائية للمجلس الوطني غير مكتملة وتحتوي على أسماء الأحزاب فقط. وقد أوردت البعثة أن جملة المرشحين للمجلس الوطني هي ٤,٥٥٣، تقرير البعثة النهائي ص ٢٦.

(4) تم حساب جملة المرشحين من القوائم بموقع المفوضية، وعدد المرفوض ترشحهم من تقرير بعثة الاتحاد الأوربي (السابق)، مع ملاحظة أن قوائم المفوضية ناقصة فيما يتعلق بولاية الجزيرة وولاية أعالي النيل وجنوب كردفان. تورد البعثة أن عدد المرشحين للمجالس التشريعية هو ١٠,٧٢٧ - تقرير البعثة ص ٢٦.

التشريعي لجنوب السودان ٥٩٥ مرشحا ومرشحة وقد رفضت المفوضية ترشيح ٤ من المتقدمين كلهم من الحركة الشعبية[(١)].

مجمل المرشحين المذكورين في موقع المفوضية الرسمي بالتالي حوالي ١٤ ألف مرشح ومرشحة في المستويات المختلفة، ولكن تقرير بعثة الاتحاد الأوربي يورد أن جملة المرشحين ١٦,٢٩٠ مرشحا حزبيا و١,٣٨٥ مرشحا مستقلا[(٢)]. أما الأرقام التي توردها وكالة السودان للأنباء (سونا) في موقعها حول الانتخابات فهي أرقام أقل بكثير. وسنلاحظ دائما أن الأرقام الصادرة عن المفوضية ليست ثابتة أو ليست مكتملة مما جعل الحديث عن إحصائيات أكيدة ودقيقة في أي شأن من شئون الانتخابات غير ممكن.

وعموما يمكننا القول حول الترشيح إنه عكس تنوعا كبيرا ومشاركة إيجابية من طيف حزبي عريض في السودان بالرغم من العوائق التي اعتورت عملية الترشيح، فقد كانت متطلبات الترشيح حسب القانون مكلفة ماليا وكذلك فيما يتعلق بالتزكيات المطلوبة للمناصب التنفيذية، فالرئيس كان يطالب بخمسة عشر ألفا من التزكيات من ناخبين مسجلين، والوالي كان يطالب بخمسة آلاف تكون مما لا يقل عن خمسة محليات داخل ولايته، وهكذا.

إن التقدم للترشيح في المستويات المختلفة من قبل كثيرين من عضوية الأحزاب المعارضة، يعني أنه كان هناك أمل كبير برغم تحيز المفوضية والقوانين المقيدة للحريات وبرغم تحرك المؤتمر الوطني بإمكانيات الدولة، أن تتم هزيمة الشمولية عبر الانتخابات. فحزب الأمة مثلا حسب التقديرات للمسؤولين عن الانتخابات في الولايات المختلفة كان يتوقع فوزا كبيرا برغم المشاكل التي يعاني منها من قلة الإمكانيات والتسلط الشمولي. (للاطلاع على توقعات الحزب قبل المقاطعة ارجع لورقة فرص حزب الأمة في الانتخابات في ملاحق الكتاب).

كذلك عبرت العديد من الأحزاب الجماهيرية كالاتحادي الأصل عن تفاؤل

(1) عدد المرشحين حسب من قوائم المفوضية (وهي ناقصة فيما يتعلق بولاية أعالي النيل) والمرفوض ترشيحهم من تقرير بعثة الاتحاد الأوربي (السابق) والبعثة تذكر المرشحين لمجلس تشريعي جنوب السودان على أنه ٨٢٤، ص ٢٦.

(2) European Union Election Observation Mission, Executive and Legislative Elections 2010, Final Report ص ٢٥

كبير شجعته الحشود الجماهيرية التي التفت برئيس الحزب في بعض زياراته الولائية.

نتيجة لذلك التفاؤل تقدمت الأحزاب بالترشح على نطاق واسع، وكذلك جزء كبير من المستقلين على نحو ما سنفصل أدناه.

ومن أهم القضايا التي أثيرت حول الترشيح مسألة حسم الترشيحات داخل الأحزاب. لقد أشارت بعثة الاتحاد الأوربي لذلك بالقول: «لقد عكست عمليات اختيار المرشحين داخل الأحزاب حالة الديمقراطية السياسية الناشئة عن العملية والتحديات الناجمة عن اختيار المرشحين من خلال معايير متعلقة بالولاء للحزب وبالميزات الفردية وبالأدوار القيادية المحلية وبالشعبية. وفي حين أن بعض الأحزاب فوضت المستويات الولائية ولجان الدوائر لاتخاذ القرار، فإن معظم أولئك قد جابهوا خيارات صعبة، بينما شجعت قرارات القيادة النهائية الأفراد الذين لم يتم اختيارهم على خوض الانتخابات كمستقلين. تلك الصعوبات وجدت بشكل خاص لدى اختيار الولاة في المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان. ونجد أن مشاركة المستقلين في الولايات الشمالية لم تنتج عن سباقات متوترة كتلك التي شوهدت في جنوب السودان»[1].

وبالعموم فإن مسألة حسم الترشيحات داخل الأحزاب هي مسألة محتاجة للبحث والنقد والمراجعة وسنتطرق لها في كافة المستويات، ولكننا نورد هنا الأساس النظري للترشيح، يقول الأستاذ موريس د. فرجه في كتابه (المؤسسات السياسية والقانون الدستوري) إن هناك ثلاثة طرق لاختيار الأحزاب لمرشحيها وهي كما يلي:

أولا: أن تشكل لجنة في كل حزب لتختار مرشحي ذلك الحزب وتقدمهم للانتخاب فيكون عمل هذه اللجنة هي جمع أسماء مرشحي الحزب وتقييمها وإصدار قائمة بأسماء مرشحي الحزب للمشاركة في الانتخاب.

ثانياً: أن الذين يختارون أسماء المرشحين هم كل أعضاء ذلك الحزب وذلك عن طريق عقد اجتماعات وندوات ومؤتمرات يتم من خلالها ترشيح الأسماء وإعداد قائمة انتخابية بالمرشحين.

ثالثاً: أن تقدم قائمة بأسماء المرشحين إلى الناخبين ويؤشر الناخبون على

(١) نفسه، ص ٢٦- ترجمة غير رسمية لما ورد بالتقرير المكتوب باللغة الإنجليزية.

أسماء من يرونهم أكثر احتمالاً للفوز وأكثر قبولاً لدى الناخبين وهذه تمثل حالة انتخاب أولية وبعدها تصدر قائمة الحزب بأسماء المرشحين للانتخابات[1].

ومهما اختلفت وسائل اختيار المرشحين، فإنها يجب أن تحمل في طيها البذرة الانتخابية من ناحية اختيار الأكثر شعبية لأن هذا هو منطق الانتخابات الأولي: القادر على حصد الأوراق في الصناديق. وإذا حاد حزب ما عن هذه الوسيلة، خاصة إذا كان حاكما، واتخذ اختيارات بعيدة عن الشعبية، فهذا يعني أحد أمرين: إما أنه زاهد في السلطة ويريد أن يرضي بعض القيادات المتنفذين على حساب الصناديق، أو أنه يعد لطبخ هذه الانتخابات فتأتي بمرشحيه برغم عدم شعبيتهم. وفي الصفحات التالية سنرى كيف خاضت بعض القوى الرئيسية عملية الترشيح داخل أحزابها. وعلى أية نية كانت تنطوي؟

أولا: مرشحو الرئاسة:

لقد ذكرنا أن الانتخابات الديمقراطية في السودان جرت في السودان خمس مرات ولم تحتو أيا منها على انتخابات رئاسية لأن النظام الديمقراطي الممارس في السودان لم ينص على انتخاب رئيس، وكان مجلس رأس الدولة رمزيا بدون صلاحيات تنفيذية، وقد تسبب ذلك في خلافات ظهرت في فترات تاريخية بين رئيس الوزراء الذي ينتخبه البرلمان وبين رأس الدولة. الانتخابات الرئاسية في السودان مورست فقط إبان الحكومات الشمولية، ومن بين جولات الانتخابات الإحدى عشر التي جرت في الأنظمة الشمولية كانت خمسة منها فقط تحتوي على انتخابات رئاسية: في ١٩٧١، ١٩٧٧ و١٩٨٣م في عهد النظام المايوي، و١٩٩٦ و٢٠٠٠ في عهد «الإنقاذ». هذه الانتخابات كانت تجري فيها الأنظمة الشمولية وحدها فلم تكن الأحزاب تترشح فيها وكانت تقاطع الاقتراع. فهذه هي المرة الأولى التي تزمع فيها انتخابات رئاسية تخوضها الأحزاب الديمقراطية المعروفة في السودان.

تعد هذه الانتخابات الرئاسية مسألة هامة للغاية لعدة أسباب أولها أن الدستور الانتقالي وضع في يد الرئيس صلاحيات شبه مطلقة، وجعل للرئيس سلطات حاكم ديكتاتوري، الشيء الذي دعا كثيرين للمناداة بالحد من هذه

(1) عادل بدر علوان المحامي نظرة عامة في الانتخابات.

الصلاحيات[١]. هذا بينما يمر السودان بأحداث تاريخية ممثلة في إقبال الجنوب على الانفصال عبر الاستفتاء في يناير٢٠١١م وهو أمر لو لم يتم التعامل معه بقيادة حكيمة فسيقود لانفصال عدائي دموي بين شقي الوطن المنفصلين، وقضية دارفور التي تنذر بالويل والثبور وعظائم الأمور وربما وصلت في نهاية المطاف لمواجهة شاملة مع المجتمع الدولي وتمزق السودان أشلاء حيث تتبع دارفور الجنوب والبقية تأتي.

والسبب بالثاني هو أن الحزب الحاكم سعى لتنفيذ الانتخابات بعد تمنع بعد أن خطرت له فكرة أن إعادة انتخاب رئيسه مرة ثانية بأغلبية كبيرة هو السبيل الوحيد للرد على المحكمة الجنائية الدولية التي أصدرت أمر قبض ضد الرئيس البشير في ٤ مارس ٢٠٠٩م لاتهامه بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبت في دارفور[٢].

ولأهمية هذا الأمر في تفهم الانتخابات الرئاسية والمنطق الذي حكم الترشيح فيها فإننا سنوجز في ذكر أهم الأفكار والمواقف في الساحة السودانية حول هذه القضية الهامة والخطيرة، والتي تضع البلاد أمام أزمة حقيقية في مواجهة المجتمع الدولي من جهة، وفي مواجهة المطالبات بالعدالة من جهة ثانية، وفي مواجهة متطلبات الاستقرار من جهة ثالثة.

الرئيس السوداني هو ثالث رئيس دولة يطلب للعدالة وهو على سدة الحكم فالمحكمة الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة طلبت ميلوسوفيتش[٣] للعدالة وهو في سدة الحكم. كذلك فعلت المحكمة الجنائية الخاصة بسيراليون والتي طلبت مثول الرئيس الليبيري تشارلس تايلور[٤] أمام العدالة لاتهامه بالتورط في جرائم

(1) أنظر مثلا بلقيس بدري تحليل نقدي لملامح دساتير السودان: نحو رؤية مستقبلية لدستور دائم أفضل، ورقة مقدمة في ورشة أيديا الأحزاب والحملات الانتخابية في الفترة ٧-٩ سبتمبر ٢٠٠٩م.

(2) كانت دائرة الاتهام التمهيدية الأولى قد استبعدت تهمة الإبادة الجماعية عن الرئيس البشير، ولكن المدعي العام لويس مورينو أوكامبو استأنف ذلك القرار، وقررت دائرة الاستئناف أن استبعاد تهمة الإبادة الجماعية استند على خطأ قانوني. وبالتالي تمت مراجعة الاستبعاد، وبالفعل في يوليو ٢٠١٠م تم تثبيت التهمة عليه.

(3) سلوبودان ميلوسوفيتش (٢٠ أغسطس ١٩٤١- ١١ مارس ٢٠٠٦م) كان رئيسا لصربيا (١٩٨٩-١٩٩٧م) وليوغسلافيا (١٩٩٧-٢٠٠٠م). توفي أثناء محاكمته.

(4) ماك آرثر تشارلز تايلور (ولد ١٩٤٨م) رئيس ليبريا السابق اتهم بارتكاب جرائم حرب ويحاكم الآن في هولندا.

حرب ودعم المتمردين الذين نكلوا بالمدنيين في سيراليون في التسعينات في نزاع أدى إلى سقوط ١٢٠ ألف قتيل وإصابة الآلاف بتشوهات، وقد كان حينما وجهت له التهمة في سدة الحكم. وفي الحالتين حصلت تداعيات في البلدين المعنيين أدت لتخلي الرئيس المتهم عن السلطة ومثوله أمام المحكمة الجنائية المعنية. ولكن الفرق في الحالة السودانية هو أن هذه هي أول مرة توجه المحكمة الجنائية الدولية مثل هذا الاتهام بعد تكوينها في عام ٢٠٠٢م فالاتهامات السابقة قدمتها محاكم جنائية خاصة.

الرؤى حول استدعاء رأس الدولة

اختلفت الرؤى حول تداعيات قرار المحكمة باستدعاء رأس الدولة السوداني وحول مسئولية مجلس الأمن في هذا الصدد. وانقسم رأي السودانيين إلى ثلاثة مواقف:

- البعض وعلى رأسهم المؤتمر الوطني رفضوا ولاية المحكمة. وقالوا إن السودان لم يصادق على الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية لذلك فقرارها لا يعنيه. وقالوا: إن تطبيق أحكام اتفاقية دولية على بلد غير موافق عليها يمثل تعدياً على سيادتها الوطنية. وقال هؤلاء: لماذا السودان؟ فالعالم زاخر بالحكام الذين ارتكبوا جرائم حرب موثقة لم يقدموا للعدالة؟ إن هذا التدبير كله تآمر على السودان واستخفاف به وسوف نقاومه إلى آخر رمق.

- جزء من المعارضة رأت ضرورة تقديم المتهمين مهما كانوا للعدالة، هؤلاء بيّنوا المسألة القانونية بأن ولاية المحكمة الجنائية الدولية في هذه الحالة لا تتوقف على العضوية فيها لأن الإحالة جاءت من مجلس الأمن وهو بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يستطيع أن يكون محاكم خاصة فمن باب أولى الإحالة للمحكمة الجنائية الدولية. وشرحوا أن المحكمة الجنائية الدولية تطور موضوعي في القانون الإنساني الدولي. وأن المساءلة عن جرائم دارفور ضرورية لمنع الإفلات من العقوبة. وأن المساواة أمام القانون لا تفرق بين الجناة فلا معنى للحديث عن الحصانة أو السيادة. ومسئولية من ارتكبوا جرائم شخصية. ونحن في مرحلة تطورت فيها مفاهيم العدالة الدولية بصورة توجب تقديم أي شخص مهما كان للعدالة لإدانته أو تبرئته فلا أحد في الشريعة أو في القانون الوضعي يحق له أن يكون فوق القانون.

- الطريق الثالث وهو موقف حزب الأمة الذي وجد تأييدا من قطاع عريض في الرأي العام الداخلي والخارجي، خلاصته: أنه من الناحية النظرية البحتة فإن موضوع المساءلة عن الجرائم المرتكبة في ظروف النزاعات المسلحة يمكن أن يظهر فيها تعارض

بين القانون والعدالة- مثلا- إذا كف مجرم عن أعماله طوعاً فإن القانون يوجب عقابه. بينما العدالة توجب إعفاءه مثلما جاء في آية الحرابة من عفو بيانه: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٣٤﴾ ﴾ [المائدة:٣٤] . وإذا قتل شخص شخصاً ولكن الملابسات الظرفية أوقعت شخصاً ثالثاً في الاتهام مع أنه بريء. وبموجب القرائن القانونية حكم على الشخص البريء بالإعدام. ولكن قبل التنفيذ جاء القاتل الحقيقي واعترف بأنه هو القاتل. في هذه الحالة القانون يوجب الأخذ بإقراره وإعدامه. ولكن العدالة تفرض منطقاً آخر لأنه إذا كان قد استحق العقاب لأنه قتل شخصاً فقد استحق العفو لأنه أنقذ حياة آخر. والعدالة نفسها لها أكثر من وجه واحد –مثلا- العدالة العقابية تحاسب على أعمال وقعت في الماضي وهي مطلوبة لعدم الإفلات من العقوبة. ولكن ماذا يكون الحال إذا أدت المعاقبة هذه إلى اضطرابات تقع في المستقبل وتودي بالاستقرار والعدالة المنشودة؟ هذه العدالة التي يحققها الصلح والتسامح والتعافي تقع كثيراً بعد النزاعات المسلحة ولكن المحاكم الجنائية لا تستطيع أخذها في الحسبان لأن منطقها غير قانوني. ولذلك لا يوجد نظام لا يترك مساحة لأخذ العوامل غير القانونية في الحسبان- وهذا هو أساس البند ١٦ من نظام روما الذي يترك نافذة لمجلس الأمن. نحن إذن أمام أمرين: نريد المساءلة وعدم الإفلات من العقوبة للجناة. وهذا يجلب مصلحة حقيقية إذ يحقق العدالة، ولكن جلب هذه المصلحة في ظروف معينة يفتح باب المفاسد. وإدارة الشأن العام مثلما هي معنية بجلب المصالح فإنها معنية كذلك بدرء المفاسد. هذه المعادلات جزء لا يتجزأ من آليات البناء الاجتماعي ولا يستطيع مجتمع سوي أن يستغني عنها. ولهذا فإننا نادينا بمعادلة توفق بين العدالة والاستقرار، باقتراح محاكم هجين تكون من قضاة عرب وأفارقة وسودانيين مشهود لهم وتعمل وفق القانون الإنساني الدولي لتنظر في جرائم دارفور.

لقد ظل حزب الأمة القومي يؤكد أن نهج (عفا الله عما سلف) الذي كان يتخذ في السودان في الماضي لا يمكن الاستمرار فيه في دارفور لأسباب داخلية وخارجية عددها الإمام الصادق المهدي في كتابه: «الإنسان بنيان الله»(١)، ولكنه حذر من مغبة الإصرار على تسليم الرئيس البشير والسودان يواجه مستحقات للسلام والتحول الديمقراطي والتي ستتم الإطاحة بها في سبيل مواجهة المحكمة الجنائية. وقد قدم مقترحاته

(١) الصادق المهدي الإنسان بنيان الله ٢٠٠٩م- منشورات المكتب الخاص للإمام الصادق المهدي.

بالمحاكم الهجين للجنة الحكماء التي كونها الاتحاد الأفريقي بقيادة الرئيس جنوب الأفريقي السابق ثابو أمبيكي وقد قبلتها وضمنت فكرة المحاكم الهجين في تقرير اللجنة الذي أجازه الاتحاد الأفريقي في النهاية.

في هذا الوقت من تصاعد الأزمة الدولية كان المؤتمر الوطني يعد العدة لانتخابات مطبوخة لإعادة انتخاب رئيسه على نحو يحقق «صفعة» للمحكمة الجنائية. فاتجه للإسراع بالانتخابات الرئاسية مع تأجيل أو إلغاء الانتخابات في بقية المستويات. وبالفعل تقدمت أحزاب حكومة الوحدة الوطنية على رأسها المؤتمر الوطني ومن معه من أحزاب الزخرف للمفوضية القومية للانتخابات بطلب لإقامة الانتخابات الرئاسية وتأجيل غيرها[1]، ولكن في النهاية تم الاتفاق على إقامة الانتخابات على جميع المستويات.

البحث عن مرشح رئاسي وفاقي

لقد جرت محاولات عديدة للخروج من مأزق إعادة انتخاب رئيس متهم وملاحق دوليا تلاحقه ١١١ دولة عضو في نظام روما وبالتالي مستعدة للقبض عليه أينما حل فيها. بالنسبة للقوى المعارضة كثرت التخرصات حول اختيار مرشح واحد، وانطلقت شائعات هنا وهناك خاصة في مرحلة معينة من التداول باختيار الإمام الصادق المهدي كمرشح للمعارضة، ولكن حقيقة الأمر لم تسفر محاولات البحث عن مرشح للمعارضة عن شيء، وأعلن المؤتمر الشعبي عن سياسة: تشتيت الأصوات تشتيت للمؤتمر الوطني! بفكرة تعدد المرشحين في الجولة الأولى على أن تدعم المعارضة المرشح الثاني الذي ينافس البشير في الجولة الثانية.

أما حزب الأمة القومي فكان يدعو بشدة إلى مرشح واحد يتفق حوله جميع السودانيين بمن فيهم المؤتمر الوطني. وأجرى اتصالات عديدة بالمؤتمر الوطني للوصول لاتفاق (جنتلمان) مفاده أن يتم ترشيح مرشح يقبله الجميع، ويلتزم ألا يقدم الرئيس البشير للمحكمة الجنائية لدى انتخابه.

ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل.

وفي النهاية خاضت الأحزاب مسألة الترشيح للرئاسة بدون أي تنسيق.

(1) ذكرت المفوضية ذلك في معرض ردها على مذكرة الأحزاب السياسية بتاريخ ٤ مارس ٢٠١٠م وللتأكيد على استقلاليتها عن المؤتمر الوطني. أنظر رد المفوضية في موقعها على الإنترنت.

مواقف الأحزاب من انتخابات الرئاسة

لقد ذكرنا أن المؤتمر الوطني خاض هذه الانتخابات بفهم وحيد هو إعادة انتخاب رئيسه بنسبة عالية تلقم المحكمة الجنائية حجرا. وبذل في سبيل ذلك كل ما يمكن من الاستعدادات لتزوير إرادة الناخبين كما سنرى تفصيلا.

أما الحركة الشعبية لتحرير السودان فقد قدمت للترشيح الأستاذ ياسر سعيد عرمان رئيس قطاع الشمال بالحركة، وكان ترشيحه بمثابة رسالة قوية أن الجنوب متجه للانفصال ولا يريد لقادته في الصف الأول من الجنوبيين خوض معركة تضمهم مع الشمال الذي لن يكون لهم فيه ناقة ولا جمل.

وهناك أحزاب كالاتحادي الأصل والمؤتمر الشعبي قدموا مرشحين ليسوا هم من أبرز الأسماء القيادية في الحزب. صحيح إن رئيس الدولة ليس بالضرورة أن يكون رئيس الحزب، فالجمع بين رئاسة الحزب ورئاسة الدولة مورس في الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، ولكن في الممارسات الديمقراطية لا يتم الجمع عادة بينهما، ولكن مرشح الرئاسة في هذه الحالة يكون من الزعماء البارزين ويتم اختياره عبر مؤتمر الحزب العام الذي هو أعلى سلطة في الحزب، ولكن اختيار مرشحين من صف الزعامة الثاني أو الثالث وبدون عقد مؤتمر عام دللت على الاستخفاف بمعركة الانتخابات الرئاسية، وهو استخفاف له أسبابه لأن الجميع كان يعلم أن الميدان كان قد أعد لتزوير الانتخابات خاصة الرئاسية في معرض المواجهة الدولية المذكورة.

وبالرغم من ذلك فإن حزب الأمة لم يستطع مجاراة هذه القراءة الأكيدة من التزوير وبالتالي التي تجنب رئيسه الدخول في مسرحية سخيفة معدة. وبعد تدبر قرر المكتب السياسي للحزب في يوم ٢٠١٠/١/٢٦م تسمية الإمام الصادق المهدي رئيس الحزب كمرشح رئاسي، وقد خاطب المكتب ذاكرا أسباب تمهله في الترشح كالتالي:

أولاً: الشك في نزاهة انتخابات تجرى في ظروف شاذة: تحت ظل القبضة الشمولية ومرشح الحزب الحاكم ملاحق دولياً. ومرشح الحزب الحاكم الثاني ملاحق بظلال الانفصال. وحركات دارفور المسيسة المسلحة خارج هذا المضمار. وحالة الطوارئ في دارفور تفسد العملية الانتخابية. فما فائدة انتخابات تجرى في هذه الظروف؟ وما جدوى أن يقدم حزب مثل حزب الأمة على خوضها؟ وما جدوى أن يقوم شخص مثلي على التنافس فيها؟

ثانياً: تمهلت عسى أن تنجح مساعي الاتفاق على رئيس قومي وفاقي يلتزم ببرنامج قومي وبمعادلة توفق بين العدالة والاستقرار في أمر رئيس الدولة الحالي أو غير ذلك من التدابير التي تحمي السودان من شل حركة البلاد الدولية ومساعي حماية البلاد من ظلال الانفصال في حال المرشح الذي سوف ينال أكثرية أصواته من الجنوب.

ثالثاً: تمهلت أفكر في شخص آخر يقدمه حزب الأمة بما يرسل عدداً من الإشارات. بل خطر ببالي تقديم ثلاثة أسماء لتختار الجماعة أحدهم هم: الأحباب فضل الله برمة، سارة نقد الله، والتجاني السيسي.

ولكن خيار المرشح القومي البديل لم يجد تجاوبا من الجهات المعنية: وخيار البديل الحزبي لا يمكن إلا عن طريق مؤتمر عام ينتخب رئيساً آخر ثم يقدمه للترشيح فلا يعقل أن يكون رئيس البلاد مرؤوساً حزبياً لشخص آخر.

(نص خطاب الترشيح في ملاحق الكتاب).

وبعد الإحاطة بالظروف التي تم فيها التقدم للترشح لانتخابات الرئاسة فإننا نذكر التعقيدات القانونية التي أحاطت بالمسألة، ونفصل المرشحين الذين قبلت ترشيحاتهم في نهاية الأمر.

تعقيدات الترشيح للرئاسة

من ضمن النقد الذي قدم لقانون الانتخابات كانت متطلبات الترشيح والتزكيات. يقول الأستاذ محمد حسن داؤد: تأتي شروط التزكية والتأمين المالي الكبير الواردة في مشروع القانون بمثابة شروط تعجيزية تهدف إلى إقصاء الراغبين في الترشح[1].

ذلك أن المادة ٤٢ من القانون نصت على ضرورة تأييد المرشح للرئاسة من قبل ١٥٠٠٠ناخب مسجل ومؤهل، من ثمانية عشرة ولاية على الأقل من ولايات السودان الخمسة والعشرين، على ألا يقل التأييد في كل ولاية عن مائتي ناخب. ونصت

(1) محمد حسن داؤد، حول مشروع قانون انتخابات ٢٠٠٩، في دروية حقوق الإنسان السوداني، مطبوعة غير دورية تصدر عن المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة، العدد ٢٧ السنة الرابعة عشر يونيو ٢٠٠٨، منشورة بموقع سودانيز أون لاين.

المادة ٤٣-٣ على ضرورة إيداع مبلغ مالي قدره عشرة آلاف جنيه سوداني (١٠ مليون بالقديم). وهي شروط مرهقة بالنسبة للكثيرين.

ولعل أكبر الصعوبات قابلها بعض المرشحين الذين لم يستطيعوا الإيفاء بتلك المطلوبات. وعبر أحدهم وهو الدكتور يوسف الكودة عن صعوبة إيجاد ناخبين يحملون بطاقات تسجيلهم وبالتالي أرقام التسجيل المطلوبة في نموذج التأييد لترشيح رئاسة الجمهورية، فقد كان هناك توجيه عمم على مندوبي المؤتمر الوطني أثناء فترة التسجيل كما سنشرح لاحقا بجمع البطاقات من المواطنين، وكثيرون منهم سلموا بطاقاتهم.

وفي لقاء مع صحيفة الأخبار في فبراير ٢٠١٠م أكد الكودة أنه دخل الانتخابات استماعا للأصوات التي تنادي بضرورة الابتعاد عن المواقف السالبة فقرر خوض الانتخابات «رغم قناعتنا المسبقة بأنه لا جدوى من الدخول في هذه العملية الانتخابية طالما أن الفساد تشتم رائحته من ثنايا قانون الانتخابات واستغلال المفوضية له، وعلى الرغم من ذلك دخلنا الانتخابات لنرى العجب العجاب خلال تجربتنا تلك، فكان انسحابنا لأسباب عدة منها عدم التناسب بين المدة المحددة للترشح وبين المعلومات والمطلوبات وغيرها من عراقيل». وحول العقبات التي واجهته فيما يتعلق بالعدد المطلوب من المزكين قال: «العقبات بالنسبة لي ليست في عدد المزكين، وأصدقكم القول إنني جمعت أكثر من ١٥ ألف مزكي ولكن كانت هنالك حاجة ماسة لتوفير أصوات أخرى من أقاليم بعيدة في الجنوب، في رأى هذا العدد المحدد من المزكين تم وضعه قصداً لعرقلة مرشحي الأحزاب الأخرى، غير المؤتمر الوطني، اشتراط أن يكون هؤلاء المزكين من ١٨ ولاية فيه شطط وهو نوع من التعجيز مما جعل البعض يمارس أساليب ملتوية لجمع هذه الأصوات، أيضاً في ظل ظروف طوارئ في بعض المناطق وسودان مترام الأطراف ثم يتم تضييق الخناق أكثر بطلب اعتماد هذه التوقيعات من ١٨ ولاية وعندما يصل المندوب إلى عواصم تلك الولايات لا يسهل له الأمر، وهو من باب التعجيز الذي جعل البعض يفكر أو بالفعل يلجأ ويمارس طرقاً ملتوية في جمع المزكين»[1].

هذه الصعوبة في وجود التأييد في الجنوب واجهت الغالبية العظمى من

(١) صحيفة الأخبار في ١٠/ ٢/ ٢٠١٠م: د. يوسف الكودة انسحبت بمحض اختياري ولم تتم صفقة بيني وبين المؤتمر الوطني.

المرشحين. فقد كانت البلاد تعيش ما يشبه انفصالا واقعيا منذ فترة طويلة وطيلة سنوات الحرب، وحتى الأحزاب التي لها قواعد في الجنوب لم تكن تستطيع مد الصلات التنظيمية بها.

حزبا المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، باعتبارهما حزبي حكومة لم يجدا صعوبة في هذه التأييدات، أما بقية الأحزاب والمستقلين فقد واجهوا صعوبة كبيرة، وربما بالنسبة لغالبية المرشحين، عدا المؤتمر الشعبي الذي كان حاكما حتى عام ٢٠٠٠م، وحزب الأمة القومي الذي ذلل الصعوبات عبر لجنة استماتت من أجل الحصول على الترشيحات في الجنوب؛ فإن غالبية المرشحين استعانوا بالحركة الشعبية للحصول على التأييد المطلوب في الولايات الجنوبية.

كانت هذه الصعوبة مما قابل مرشحين أمثال الدكتور عبد الله علي إبراهيم الذي أعلن ترشيحه في زمان مبكر، وافتتح مقرا لحملته الانتخابية، واجتهد في أمر الترشيح ولكن واجهته عقبة التأييد الكئود ووقفت حجر عثرة في سبيل ترشحه الرسمي للانتخابات.

مرشحو الرئاسة

وفي النهاية قبلت المفوضية رسميا ترشيح اثنا عشر مرشحا ومرشحة في انتخابات الرئاسة، وبحسب ترتيب مرشحي رئاسة الجمهورية من حيث المشاركة في الأجهزة الإعلامية الرسمية الذي اتخذته المفوضية وردت أسماء المرشحين كالتالي:

الرقم	اسم المرشح	الحزب
١.	منير شيخ الدين منير	القومي الديمقراطي الجديد
٢.	عمر حسن أحمد البشير	المؤتمر الوطني
٣.	محمد إبراهيم نقد	الحزب الشيوعي السوداني
٤.	محمود أحمد جحا	مستقل
٥.	الصادق الصديق عبد الرحمن المهدي	حزب الأمة القومي
٦.	عبد العزيز خالد عثمان	حزب التحالف السودان ي

الرقم	اسم المرشح	الحزب
.٧	حاتم السر	الاتحادي الأصل
.٨	عبد الله دينق نيال	المؤتمر الشعبي
.٩	فاطمة أحمد عبد المحمود	الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي
.١٠	ياسر سعيد عرمان	الحركة الشعبية لتحرير السودان
.١١	مبارك الفاضل	حزب الإصلاح التجديد
.١٢	كامل الطيب إدريس	مستقل

ثانيا مرشحو رئاسة حكومة جنوب السودان:

بالنسبة لرئاسة حكومة الجنوب، فقد أعلنت أحزاب قوى الإجماع الوطني تأييدها لمرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان الفريق سلفا كير ميارديت، وكذلك أعلن المؤتمر الوطني إنه لن يترشح في هذه الانتخابات وإنه سيدعم مرشح الحركة، ولكن في حقيقة الأمر فإن المؤتمر الوطني كان الداعم الرئيسي للمرشح المنافس لميارديت وهو الدكتور لام أكول، الذي لم يخف على أحد أن انشقاقه عن الحركة، ومؤتمر كنانة الذي عقده للأحزاب الجنوبية والذي عدته الحركة الشعبية مؤامرة ضدها، قد كان كله من أعمال المؤتمر الوطني الواضحة. وفي النهاية تم اعتماد المرشحين التاليين:

.١	سلفا كير ميارديت	الحركة الشعبية لتحرير السودان
.٢	لام أكول أجاوين	الحركة الشعبية التغيير الديمقراطي

ثالثا: المرشحون لمنصب الوالي في الولايات المختلفة

حسب دستور السودان الانتقالي فإن السودان يحكم اتحاديا، ويتكون من ٢٥ ولاية، خمسة عشر منها في الشمال وعشرة في الجنوب. وتحكم الولايات فيدراليا، وبالتالي تنبع أهمية منصب الوالي الذي نص على انتخابه بالأغلبية البسيطة.

الترشيح لمنصب الوالي داخل الأحزاب كان عملية أساسية، وخضع اختيار مرشحي الولاة في الأحزاب المختلفة لأقصى درجة من النقاش ووجدت حوله اختلافات كبيرة،

ولكن الأحزاب اختلفت في الطريقة التي أدارت بها ذلك الخلاف طبقا لمدى ديمقراطيتها الداخلية أو شموليتها. وللتدليل على الفرق في طريقة اختيار مرشحي الولاية داخل الأحزاب نتعرض للكيفية التي حسمت بها الخلافات داخلها.

وسيلة حزب الأمة القومي

وزع حزب الأمة القومي منشورا خاصا بالترشيح (المنشور الرابع، نصه في ملاحق الكتاب) وفيما يتعلق باختيار مرشح الوالي نص المنشور على التالي:

- يعقد المكتب السياسي الولائي جلسة يحشد لها أعضاءه لاختيار مرشح الحزب لمنصب الوالي.

- إذا تعذر على المكتب السياسي الولائي الالتفاف حول مرشح واحد يتم تزكية ما لا يتجاوز ثلاثة من المرشحين لعرضهم على المكتب السياسي الاتحادي.

- تعتمد الجلسة المشتركة للمكتب السياسي المركزي وقيادات الحزب الولائية «رئيس الحزب، السكرتير العام ورئيس المكتب السياسي» قائمة المرشحين لولاة الولايات ويكون قرارها نهائيا.

وقد جرت الترشيحات داخل المكاتب الولائية على النحو المذكور، وحيثما رفعت المكاتب السياسية ثلاثة أسماء فإن المكتب السياسي فوض مجموعة عمل لدراسة حظوظ كل من المرشحين المقدمة أسماؤهم بناء على معايير موضوعية وتقديم توصية له، وفي النهاية فإن المكتب السياسي الاتحادي هو الذي حسم مسألة المرشحين للولاة بشكل مؤسسي وبدون حق النقض أو الإملاء من رئيس الحزب الذي لم يتدخل في المسألة من بعيد أو قريب.

بعض الولايات حسمت خيارها داخل مكاتبها السياسية الولائية مثل ولاية سنار، والولاية الشمالية، وولاية كردفان، وولاية النيل الأزرق. أما بالنسبة للولايات التي قدمت خيارات، فإن المكتب السياسي الاتحادي قام بمناقشة الترشيحات المقدمة من المكاتب الولائية على ضوء توصية مجموعة العمل بكل شفافية وبدون إملاء، وحسمت الخلافات أحيانا بالاقتراع داخل المكتب السياسي الذي اعتبر أنه صاحب الرأي النهائي في الترجيح بين الأسماء المقدمة.

ولعل الحالة الوحيدة التي لم يحسم فيها الخلاف بشكل نهائي داخل المكتب السياسي كانت حالة ولاية شمال دارفور وسببها أن المحتجين من جماعة التغيير

على إجراءات المؤتمر العام السابع للحزب كان منهم رئيس الحزب نفسه (د. محمد آدم عبد الكريم) والذي تقدم بطلب الترشيح لمنصب الوالي، وقد حسم أمر الترشيح داخل المكتب السياسي بالتصويت حيث اختار المكتب السياسي بأغلبية ساحقة السيد إسماعيل كتر عبد الكريم، فكان احتجاج جماعة التغيير على الاختيار هو مجرد استمرار لاحتجاجهم على إجراءات المؤتمر العام السابع للحزب بدون حجة منطقية وبسبب سقوط مرشحهم للأمانة العامة في الانتخابات[١].

وطبقا لذلك فقد أعلنت هذه المجموعة رفضها لقرار الحزب حول المرشح، وقالت في مؤتمر صحفي حصل على تغطية إعلامية واسعة تشي بدعم السلطة لها، إنها لن تصوت لمرشح حزب الأمة القومي وإنها ستوجه قواعدها للتصويت للمرشح الأفضل في الوقت المناسب. ولأسباب مشابهة- وبدون الرجوع للمؤسسة أصلا- خاض القيادي بالحزب الزبير حمد الملك انتخابات الوالي في الشمالية كمستقل، بدون التقدم للترشح داخل المؤسسات القائمة.

ولكن الطريقة التي أدار بها الحزب عملية الترشيحات عملت على احتواء الجميع وتحاشي الإقصاء، حتى أن مرشح تيار التغيير داخل المؤتمر العام (الأستاذ محمد عبد الله الدومة) ترشح باسم الحزب رسميا في دائرة قومية بولاية غرب دارفور، ورئيس المكتب السياسي لولاية الخرطوم في المؤسسة الموازية التي أنشأها هذا التيار (الأستاذ الظاهر خليل حمودة) تم ترشيحه كوالي لجنوب كردفان بإجازة المكتب السياسي المركزي، وقد خاض عدد من قادة التيار الانتخابات باسم الحزب في الدوائر القومية والولائية والقوائم المختلفة، نزولا عن رغبة القواعد التي رشحتهم.

المؤتمر الوطني وتحديد المرشحين

في المقابل نجد أن المؤتمر الوطني أدار عملية الترشيحات بشكل شمولي لدرجة كبيرة، ولا ننسى أن الانشقاق داخل المؤتمر الوطني عام ٢٠٠٠م كان راجعا في بعض معاركه إلى الدعوة لتقليص سلطات الرئيس في مؤتمر الحزب (أكتوبر ١٩٩٩م) حيث أجيز أن يكون الولاة بالانتخاب، وكان من أهم نتائج الإجراءات التي

(١) للاطلاع على حقيقة اتهامات تيار التغيير (الذي صار يسمي نفسه في النهاية تيار الخط العام سطوا على اسم التيار المنافس له في الحزب الذي كان يتخذ لنفسه هذا المسمى) أنظر رد حزب الأمة القومي على مذكرة المحتجين في موقع الحزب بالإنترنت أكتوبر ٢٠٠٩م.

تلت المفاصلة تركيز السلطات في يد رئيس المؤتمر. وبالتالي نجد أن اختيار الولاة كان متسقا مع ذلك الاتجاه، وكانت طريقة اختيار المرشحين لمنصب الوالي كالتالي: تقوم مجالس الشورى الولائية بانتخاب سبعة مرشحين لمنصب الوالي في الولاية المعنية. ترفع هذه الأسماء لمجلس الشورى القومي الذي يقلص عدد المرشحين في كل ولاية إلى خمسة أسماء، ترفع إلى رئيس المؤتمر الوطني (رئيس الجمهورية) ليختار أحدهم.

ولهذا فإن الطريقة التي أدار بها المؤتمر الوطني مسألة اختيار المرشحين جاءت أحيانا بأسماء كانت في ذيل القائمة لدى الانتخاب في المجالس الولائية، وتسبب ذلك في تحويل عدد غفير من عضوية المؤتمر الوطني لمعارضة صريحة لمرشح حزبهم ومؤيدين لمرشحين آخرين. لقد انتقد كثيرون الطريقة التي اتخذها هذا الحزب الشمولي في إدارة عملية الترشيح داخليا، ولعل أبرز ما انتقد هو قراره المتخذ بإعفاء كل الولاة الذين لم تتم تسميتهم كمرشحين، كتب الدكتور خالد التجاني النور منتقدا «القرار المفاجئ بإطاحة نصف ولاة الولايات المنتمين له، في مجزرة سياسية غير مسبوقة إذ لم يسبق للحزب طوال سنواته العشرين في السلطة أن أقدم على مثل هذا الإجراء» ومؤكدا أن «الولاة السبعة الذين أطيح بهم قبل أشهر معدودة من موعد الاقتراع، هم الذين استبعدهم الحزب من الترشيح لمناصب الولاة في الانتخابات المقبلة»، وأن ذلك تم «لسبب وحيد وهو أنه بات يخشى على مرشحيه في هذه الولايات من أن يتآمر عليهم (إخوانهم) من الولاة الذين لم يتم اختيارهم فيعملوا على إسقاطهم في الانتخابات». قال النور: والسؤال البدهي إذا كان الحزب الحاكم يخشى على مرشحيه وفرصهم في الفوز من إخوانهم الولاة الغاضبين، فيا ترى أية فرص يملكها مرشحو القوى السياسية المعارضة التي تنافسهم؟ واعتبر ذلك «أوضح دليل على اتهامات المعارضة للحزب بأنه يعمل على التأثير على العملية الانتخابية بحيث تصب في مصلحته دون اعتبار لمعايير وقيم النزاهة». معتبرا أن النزاهة كانت تقتضي أن يتفرغ جميع الولاة المرشحين لإدارة حملاتهم خارج السلطة[1].

لقد كان أسوأ ما قام به المؤتمر الوطني في إدارة عملية الانتخابات داخله

(1) خالد التجاني النور عندما لا يصلح البندول أوجاع العباد والبلاد في صحيفة الصحافة في ٢١/١/٢٠١٠م.

بحسب تعبير أحد الصحفيين، وأبلغ دليل في ذات الوقت على سوء نيته بتزوير الانتخابات هي اختياره للدكتور نافع علي نافع لإدارة ملف الانتخابات فاختياره «يعني أنه مفوض بفعل أي شيء ليبقي المؤتمر الوطني في السلطة[١]». وبالفعل قاد نافع عملية الترشيح بأقصى شمولية ممكنة، وكانت أهم الملاحظات التي سيقت على عملية اختيار المرشحين التالي:

- أنه أدار العملية بعيدا عن قرارات الكليات الشورية، مما حدا بكثيرين التعبير عن غضبهم وإعلان ترشحهم كمستقلين. وكان القاسم المشترك بين الذين أعلنوا انسلاخهم وترشحهم مستقلين هو «تمتعهم بشعبية وجماهيرية عالية داخل منظوماتهم، إلا أن إرادة نافع غلبت ضارية بالكليات الشورية عرض الحائط»[٢]. ولذلك فقد كان بعضهم يتوقع اكتساح الانتخابات[٣].

- نقل الدكتور نافع لهجته التهديدية الباطشة التي كان يقابل بها الآخرين في خارج حزبه إلى مناصري الحزب أنفسهم(٤). فشاعت تهديداته لمن يتفلت بأنه سيتعب معهم وستبتلعه الذئاب، وأنه ليس لديه بإزاء المغبونين سوى «حبة بندول». ثم تلت القرارات بفصل أي قيادي رفض سحب ترشيحه كمستقل[٥].

- حتى الذين أذعنوا للقرارات ممن تجاوزتهم الترشيحات برغم قوتهم كانوا طامعين في تسوية أوضاعهم بمناصب أخرى، أو خوفا من «التعب» الذي تم التلويح به صراحة[٦]. وبالفعل تمت إجراءات في ولايات عديدة سنتطرق لبعضها أتعبت المتفلتين.

- كان المختارون ذوو خلفيات أمنية عملوا مع مسؤول ملف الانتخابات في جهاز الأمن الرسمي أو الشعبي للمؤتمر الوطني في العقدين السابقين، فهم رجال الدكتور نافع في المقام الأول، فوالي جنوب كردفان كان وزيرا للدولة بالداخلية

(1) أبوذر علي الأمين الانتخابات القادمة: احتمالات الكسب والخسارة.

(2) أجراس الحرية في ٣٠/ ١.

(3) الرأي العام في ٢٤/ ١ – المغبونون والوطني– سابق.

(4) خالد فضل مرشحو الوطني المستقلون.. الكرة أرضية عالية أجراس الحرية في ٢٤/ ١.

(5) الرأي العام في ١٢/ ٢ في تصريح لمندور المهدي.

(6) الرأي العام ٢٤/ ١ سابق.

ومعلوم أنه متهم بجرائم حرب في دارفور[١].

- أضفى د. نافع على عملية الاختيار هالة سداد القيادة، إذ دافع عن «تقدير القيادة» باعتباره الأنسب لبعض المحتجين إذ أن رؤيتها حول الترشيحات بزعمه انبنت على «خيار من خيار»[٢].

ونتيجة لذلك فقد قدم المؤتمر الوطني في القائمة مرشحين ضعيفين معروفين فقط بإطاعة الأوامر وبسجلاتهم الرديئة في مجالات حقوق الإنسان، فعلاوة على هارون المتهم لجنوب كردفان، قدم فتحي خليل للشمالية مع سجل سيء إبان تقلده لنقابة المحامين، والهادي عبد الله كان محط اعتراض الكثيرين في نهر النيل، وفرح عقار وصف بأنه «نكرة» في النيل الأزرق كما سنرى، ومعتصم زاكي الدين قيل إنه حاز على غضب الجميع حتى قال أحد الصحفيين معلقا إن المؤتمر الوطني عليه إن يودع شمال كردفان، وهكذا. حتى شك البعض أن بعض هذه الأسماء لم توضع بجدية بل إن المؤتمر الوطني سمى المرشح لوالي كسلا بعد سقوطه يأسا من هذه الولاية وليساوم بها الحزب الاتحادي الأصل، وسمى مرشح والي شمال كردفان ليساوم به حزب الأمة، وسمى والي الشمالية أيضاً ناويا المساومة[٣].

وقد أدار الولاة المختارون بهذا الأسلوب الشمولي حملاتهم وحكومات الولايات بشكل شمولي وقام بعضهم باتخاذ إجراءات إقصائية بحق العديدين الذين لم يقفوا معهم إبان معركة الترشيح في تصفية حسابات زادت من التوترات وتسببت في نزوح عن المؤتمر الوطني في حالات كثيرة: استقالات جماعية، انضمامات لأحزاب أخرى، وهكذا. وقد كانت القرارات المتخذة والاحتجاج عليها له علاقة بحسابات قبلية في غالب الأحيان، وهذا ناتج من السياسات التي اتخذتها «الإنقاذ» بإحياء القبلية طعنا في الأحزاب السياسية.

وسنستعرض هنا بعض التفاصيل التي ذاعت حول ترشيح المؤتمر الوطني للولاة داخل بعض الولايات الشمالية:

---

(1) أجراس الحرية في ٣٠/ ١ مرشحو الوطني.

(2) قال ذلك لبعض المحتجين على اختيار الهادي عبد الله مرشحا لوالي نهر النيل من بينهم أحمد علي قنيف وبعض القادة الحزبيين. أنظر عبد الواحد إبراهيم انشقاق خطير في صفوف جزب المؤتمر الوطني بولاية نهر النيل منبر سودانيز أون لاين.

(3) أجراس الحرية ٣٠/ ١ مرشحو الوطني.

ولاية كسلا

حدث خلافات بالغة حول مرشح الوالي لهذه الولاية. ففي ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٩م انعقد مؤتمر ولاية كسلا وأجرى مجلس شورى الولاية تصويتا بين المتنافسين فتم رفع سبعة أسماء للمؤتمر القومي الاستثنائي الذي يختار خمسة أسماء لترفع (للقيادة) والمعني بها رئيس المؤتمر الوطني، وكانت النتيجة فوز الآتية أسماؤهم:

١- احمد حامد موسي (رئيس المجلس التشريعي) ١١٤ صوتا.

٢- صلاح على ادم (الوالي الحالي)- ٨٤ صوتا.

٣- عبد المعز حسن عبد القادر- ٣٤ صوتا.

٤- محمد يوسف ادم - ١٧ صوتا .

٥- عبد القادر فكي ٩ أصوات.

٦- حسن عمر الحسن (وزير الشؤون الهندسية).

٧- محمد احمد علي (وزير الشؤون الاجتماعية).

رفعت الأسماء للمؤتمر القومي المنعقد في نفس اليوم، ولكن لم يتم التصويت لانسحاب كل من حسن عمر ومحمد أحمد علي[1]. وكانت التوقعات الأكبر أن يتم اختيار أحمد حامد موسى لفرق الأصوات الكبير بينه وبين البقية إذ حاز على ١١٤ صوتا من جملة ٢٤٢[2]، مع احتمال ترجيح كفة الوالي الحالي الذي جاء ترتيبه التالي. ولكن للغرابة فإن (القيادة) اختارت محمد يوسف آدم الذي حاز على ١٧ صوتا فقط أي أقل من ١٥٪ من أصوات الأول في القائمة.

هذا الاختيار أحدث تذمرا واسعا في الولاية وتذمرات قبلية، ذلك أنه لم يتوقع أحد أن يتم تجاوز الهدندوة برغم النصر الذي لاقوه في انتخابات الترشيح الأولية. بل حتى في منتديات البني عامر على الإنترنت نجد الخبر في بوست بعنوان (سقوط البني عامر في انتخاب ولاية كسلا) وفيها: (ولذا تصبح النتيجة خروج أبناء البني عامر من حكم ولاية كسلا بعد فشلهم في ترشيح مرشح واحد). ولذلك فقد اعتبر الهدندوة أن

(1) منتديات قبائل البني عامر.

(2) صحيفة السوداني ١٤/ ١/ ٢٠١٠م.

الأمر موجه ضدهم، وأعلن أحمد حامد عن ترشحه مستقلا، وبالفعل وجد ترشيحه سندا قويا في الولاية خاصة بين قبائل الهدندوة، وحضر احتفاله لإعلان ترشيحه ناظر عموم الهدندوة محمد محمد الأمين ترك والشيخ سليمان علي بيتاي شيخ خلاوى همشكوريب[١]. وانسلخ مع أحمد حامد قادة مرموقين للمؤتمر الوطني بالولاية منهم أمينة المرأة وأمين الشباب بالولاية[٢].

حاول المؤتمر الوطني استخدام كافة وسائل الجودية لإثناء أحمد حامد موسى عن الترشيح بدون جدوى، وأرسل له وفدا مركزيا بقيادة السيد صلاح قوش (مستشار الرئيس للشئون الأمنية) الذي اصطحبه للخرطوم ولكنه تمسك بموقفه بحجة أن الجماهير هي التي رشحته[٣]، ولكن «أخيرا نجح الوطني في إقناعه بسحب ترشيحه ربما بالترغيب أو الترهيب» بحسب تقرير لصحيفة أجراس الحرية[٤]، بينما تردد في أرجاء الولاية أنه تم اصطحاب كل من ترك وبيتاي للخرطوم في ٢٠١٠/١/١٣م وتهديدهم بملفات تتعلق بتجاوزات مرصودة سيتم تحريكها في حين لم يسحب ترشيح أحمد حامد الذي سحب ترشيحه كمستقل في النهاية.

وكان من المعلوم أن قيادات الإدارة الأهلية وشيوخ الخلاوى في همشكوريب قد رضخوا صاغرين تحت نير التهديد، وكانوا ناقمين على المؤتمر الوطني، وقد نسقوا بشكل مباشر مع مرشح حزب الأمة القومي للوالي في كسلا: أبو بكر عمر أونور.

ولاية البحر الأحمر

في هذه الولاية أيضاً وقعت خلافات عميقة وصلت لحد الصدام. والمسألة هنا لا تتعلق بالتصويت داخل مجالس الشورى كما في كسلا بقدر ما تتعلق بالرغبة في التغيير من جهة وبعدم الثقة في العملية برمتها من قبل بعض منسوبي الوطني من جهة أخرى[٥]. فقد اختارت القيادة المركزية الوالي الحالي محمد طاهر إيلا

(1) صحيفة التيار في ١٥/ ١/ ٢٠١٠م.

(2) أجراس الحرية ٣٠/ ١/ ٢٠١٠م.

(3) صحيفة الوطن ١٦/ ١/ ٢٠١٠م.

(4) أجراس الحرية في ٣٠/ ١/ ٢٠١٠م.

(5) نال حامد محمد علي صوتين فقط داخل مجلس الشورى بحسب تصريح نائب رئيس المؤتمر الوطني – الشرق الأوسط ٢١/ ١، وقد انتقد حامد ذلك معتبرا أنه تعرض للإقصاء. وقد انتقد أداء إيلا=

كمرشح، في حين أن أداء هذا الوالي انتقدته جهات كثيرة، وأعلن بعض المترشحين عن الرفض، أحدهم وهو السيد حامد محمد علي وكيل ناظر البني عامر السابق أعلن عن ترشحه كمستقل، فيما تردد المهندس الأمين كباشي الذي حاز على المقعد الثاني في انتخابات مجلس الشورى حول الأمر[(١)].

قاد حامد معركة شرسة ضد المؤتمر الوطني في الولاية، وأعلن عن تكوين تيار أسماه تيار التواصل، هذا التيار جمع كافة معارضي نظام «الإنقاذ» والمؤتمر الوطني باعتباره حزب له ممارسات غير شورية وأنه «حزب بلا مؤسسية وقراراته يتخذها شخص واحد ولا توجد شورى ويمارس الإقصاء»[(٢)]. وسنرى ونحن نرصد تجاوزات الترشيح كيف تعرض تيار التواصل هذا للبطش فتم إغلاق داره وبطشت بمسيرته قوات الشرطة بوحشية وفرقتها بالغاز المسيل للدموع واعتقلت أكثر من مائة من المتظاهرين.

كذلك فإن الصدام في بورتسودان عكس في أحد أوجهه الخلافات الناتجة داخل المؤتمر الوطني باعتباره حزب سلطة فتح بابه لاصطياد قيادات الأحزاب الأخرى بالترغيب والترهيب. ذلك أن قائد تيار التواصل كان من هؤلاء. فقد كان من كوادر حزب الأمة المهاجرة بالمملكة العربية السعودية لمدة عشرين عاما وبعد وفاة شقيقه وكيل ناظر البني عامر في ٢٠٠٣ عاد لتولي مهمة الوكالة، وتعرض لضغوط كثيرة من بعض قيادات القبيلة للانضمام للمؤتمر الوطني حتى أعلن انضمامه له في ٢٠٠٧م إبان زيارة د. نافع علي نافع للبحر الأحمر، وعين عضوا بالمكتب القيادي للحزب بالولاية. وقد حظي حامد بسند قوي من البني عامر القبيلة الكبيرة في الولاية والتي ظلت تعطي الإسلامويين دوائر عزيزة في منطقة البني عامر (منذ انتخابات ١٩٦٥م ثم ١٩٨٦م) حتى قيل «إن المؤتمر الوطني فقد السند الجماهيري وسط البني عامر» وتردد على لسان عدد من قيادات المؤتمر

=الحالي بأنه لا يمارس المؤسسية ويقوم بتنمية غير متوازنة في بوتسودان كأن يقيم كورنيشا لمجرد أن يصطحب إليه ضيوفه ويرصف الطرق الصغيرة في وقت تبقى فيه مناطق الإنتاج في الولاية بدون طرق ممهدة. الرأي العام ٢٤/ ١/ ٢٠١٠م المغبونون والوطني من سيتعب الآخر؟ تقرير مجاهد بشير.

(1) صحيفة السوداني ١٤/ ١/ ٢٠١٠م.

(2) الشرق الأوسط الخميس ٢١/ ١/ ٢٠١٠م.

الوطني بالولاية إنهم في طريقهم لمنح أصواتهم لمرشح مضاد للبشير[١]. وهو موقف مختلف عما حدث في كسلا حيث أعلن المرشح المعترض موسى وقوفه مع ترشح البشير مدى الحياة[٢].

تلت هذه الأحداث متاعب أخرى للمؤتمر الوطني في الولاية حيث أعلنت قيادات بارزة الانسلاخ عن الوطني (منهم وزير الثقافة والشباب والرياضة أحمد موسى ورئيس المجلس التشريعي بحر علي موسى) والانضمام لأحزاب أخرى مثل مؤتمر البجة أو تكوين أحزاب جديدة وذلك كما أعلنوا بسبب غياب المؤسسية وعدم احترام الرأي والرأي الآخر، بجانب انفراد مجموعة محدودة بالقيادة وقالوا إنهم أبلغوا المركز بضرورة تغيير القيادة الحالية (محمد طاهر إيلا) ولكنها لم تستجب[٣].

شمال كردفان

في هذه الولاية نشبت خلافات حادة في تسمية الوالي على عتبتين. ففي المرة الأولى سمى المركز مرشحا لمنصب الوالي د. فيصل حسن إبراهيم، هذا الاختيار وجد معارضة شديدة بعضها على أسس قبلية، وقد اتخذ د. فيصل بعض الإجراءات الإقصائية في الولاية سنتعرض لها تفصيلا في القسم الخاص بالتجاوزات إبان مرحلة الترشيح. لاحقا غيّر المؤتمر الوطني مرشحه لمنصب الوالي مرشحا بدلا عنه السيد معتصم حسين زاكي الدين ابن ناظر البديرية في شمال كردفان، وسحب ترشيح د. فيصل بدون الاتفاق معه ثم قام بمنعه من عقد مؤتمر صحفي أزمعه داخل مبنى الولاية، وتصاعدت الخلافات حتى وصلت إلى المشاجرة[٤].

كل ذلك أدى لإضعاف موقف الحزب في الولاية فقد هاجمه المرشح الأول بقوة واتهم في مؤتمره الصحفي الذي عقده في منزل بحي القبة في الأبيض قيادات الحزب «بالتحلل من كافة التعهدات والمواثيق»[٥]. وأدى بالتالي لإضعاف موقف

(1) أجراس الحرية في ٢٤/ ١/ ٢٠١٠م البحر الأحمر الأحداث متواصلة.

(2) السوداني ١٤/ ١/ ٢٠١٠م.

(3) الصحافة في ٦/ ٢/ ٢٠١٠م الخلافات تجبر قيادات على الانسلاخ من الوطني بالبحر الأحمر.

(4) صحيفة الصحافة أزمة ترشيح الولاة: شمال كردفان.. خلافات وتصفية حسابات.

(5) أجراس الحرية في ٧/ ٢/ ٢٠١٠م.

مرشحه حتى وصفه أحد الصحفيين بقوله «لم أجد مرشحا يتفق الجميع في عدم قبوله بين الناس مثلما يحدث لمرشح المؤتمر الوطني لمنصب والي شمال كردفان معتصم ميرغني».. «ووفقا لهذه الحيثيات فإن المؤتمر الوطني عليه أن يقول لولاية شمال كردفان: مع السلامة مع السلامة» [١].

وشاع أن مرشح الوطني لا يحظى بدعم داخل قبيلته نفسها، ولا داخل المؤتمر الوطني، بل لقد اتهم مسؤول التعبئة السياسية المركزي للمؤتمر الوطني «حاج ماجد سوار» في ملاسنة علنية تبودلت على صفحات الصحف حول الاتفاق مع جماعة أحمد وادي زعيم حركة العدل والمساواة بكردفان، اتهم نائب رئيس المؤتمر الوطني في الولاية، محمد أحمد الطاهر أبو كلابيش، بأنه لا يساند مرشح حزبه ويساند بدلا عنه مرشح الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل وطالب بمحاسبته وسحبه من قائمة التمثيل النسبي للولاية [٢].

هذا الوضع المأزوم زادته تأزما القرارات التي اتخذها المرشح الجديد (رئيس الحزب بالولاية) حيث قام بتجميد عضوية ثمانية من قادة محلية شيكان واعتبرت القرارات بأنها اتخذت على أساس قبلي وأدت لاستقالات الأعضاء المجمدين جماعيا، واتهم أحدهم في استقالته رئيس المؤتمر الوطني والمرشح لمنصب الوالي بالولاية معتصم ميرغني بأنه وراء هذا القرار، وقال «إن مرشح المؤتمر الوطني لمنصب الوالي بدا متجاوزاً كل الأسس والأعراف منحازاً لقبيلته بالمحلية لارضائها وفشل في ان يكون رجل تنظيم كما فشل في ان يكون قبلياً وبذلك ضاعت القيم والمؤسسات على حد سواء» [٣].

النيل الأزرق

في النيل الأزرق كذلك حدثت خلافات وتذبذب حول الوالي المرشح ألقى بظلاله على وضع المؤتمر الوطني بالولاية. فقد تم ترشيح أحمد كرمنو، وشاعت اتهامات حوله أنكرها «بتزوير وشراء الأصوات حتى يكون مرشحا للحزب

(1) آدم محمد أحمد- صحيفة الأخبار في ٢٤/ ٣/ ٢٠١٠م.

(2) أنظر في ذلك مقال أبو كلابيش في صحيفة آخر لحظة بتاريخ ٢/ ٣/ ٢٠١٠م، وأجراس الحرية في ٧/ ٣/ ٢٠١٠ أساور وكلابيش وفي ١٨/ ٣/ ٢٠١٠م حكاية أبو كلابيش.. طلعت على ما فيش.

(3) صحيفة الأخبار في ٢٩/ ٣/ ٢٠١٠ أزمة سياسية جديدة في صفوف الوطني بشمال كردفان.

بالولاية»[١]، فصرح أحد قادة المؤتمر الوطني السيد باكاش طلحة إبراهيم عن عزمه الترشح مستقلا معلنا «تحفظاته على مؤسسات الحزب بالنيل الأزرق التي هي دون قناعاته»[٢]، وفي نهاية المطاف غيّر الحزب اختياره بالدكتور فرح إبراهيم العقار. هذا المرشح الجديد حاز على غضب العديد من قيادات المؤتمر الوطني بالولاية والتي طالبت بسحبه وهددت بانسحابها من الحزب حال تمسك المركز به، فقد وصفوه «بالنكرة» وقالوا إن أزمة حقيقية تواجه الحزب بالولاية نتيجة هذا الاختيار الفوقي ولم يراع المؤسسية كما انه أسهم في خلق أزمة حادة بين كوادر الحزب بالولاية، وقالوا إنهم سبق وأن رفضوا ترشيح عقار لتمثيل الولاية بالخرطوم فكيف يوافقون على ترشيحه لمنصب الوالي؟[٣].

القضارف

في القضارف تم اختيار السيد كرم الله عباس (رئيس المجلس التشريعي الأسبق بالقضارف) كمرشح للوالي وكان قد ألمح بإمكانية تقدمه للمنافسة مستقلا إذا تجاوزته الترشيحات[٤]. ولكن ترشيحه وجد رفضا من العديدين، فأعلن ٥٠ من قيادات البني عامر انضمامهم للاتحادي الأصل مبررين ذلك بممارسة المؤتمر الوطني «الخداع والجهوية وعدم التزام المسؤولين بتوفير الخدمات لمواطني الفشقة، بالإضافة إلى تخصيص المناصب لبعض القبائل»[٥].

والشيء الغريب في هذه الولاية أن مرشح الوالي باشر سلطات حزبية وحكومية منذ تسميته مرشحا فاتخذ قرارات بتعديلات في مسؤولي أمانات الحزب كما أضاف أمانات جديدة، وعين دستوريين في حكومة الولاية (بوزارة التخطيط العمراني ومعتمدي الفشقة والقرشة)، مما حدا ببعض قياديي الحزب بالولاية لتقديم استقالاتهم وتلويح آخرين بها، وكان الانطباع لدى كثيرين أن ذلك

---

(1) آخر لحظة في ٢٤/ ١/ ٢٠١٠م.

(2) خالد فضل، أجراس الحرية في ١/٢٤.

(3) صحيفة التيار في ٣/ ٢/ ٢٠١٠م قيادات المؤتمر الوطني بالنيل الأزرق تطالب بسحب ترشيح فرح عقار.

(4) الرأي العام- ٢٤/ ١/ ٢٠١٠م- سابق.

(5) صحيفة الصحافة ١/٢٤.

بإيعاز من د. نافع علي نافع، فوصمه بعضهم بـ«كمبارس نافع»، وانتقد آخرون تعيين دستوريين باعتباره «حق مكفول للوالي وليس لمرشح الحزب»[(١)]. كما تم اتهام تلك القرارات بأنها جاءت تصفية للحسابات بإبعاد كل منسوبي المجموعة التي كانت تقف ضده في الانتخابات، وقد قام بسحب عشر عربات من قيادات الحزب سبق أن تم تمليكهم لها[(٢)].

ولايات أخرى

لقد أظهرت ترشيحات الوطني في ولايات عديدة أخرى كسنار والجزيرة والنيل الأبيض توترات بين قيادات المؤتمر الوطني وقد أخذت في معظمها الطابع القبلي[(٣)]. كما أظهرت قلة الثقة في آلية اتخاذ القرارات في الحزب.

ففي سنار أعلن د.حافظ عمر خالد منسوب الوطني ترشحه لمنصب والي سنار منذ ٢٠١٠/١/١٣م وقال إنه تخلى عن فكرة تقديم طلب ترشحه لمجلس الشورى قبل يومين من إنعقاده لشعوره بأن الأمر برمته تحصيل حاصل، وأن أحمد عباس والي سنار سيكون مرشح الوطني في نهاية المطاف، قال: (كنت أعرف أن الوطني سيختار أحمد عباس، وكنت أعرف أن العلاقات ستحسم قضية الترشيحات) وقال إنه يعول على أهله بالولاية إشارة لقبيلته[(٤)].

وفي الولاية الشمالية احتدم الخلاف بين الوالي عادل عوض سلمان والذي عين بديلا للوالي الأسبق ميرغني صالح، وفي مجلس الشورى الولائي انقسم المجلس إلى أقسام أكبرها قسمين كونا على أساس قبلي، فقد أيد ميرغني الدناقلة في الغالب، بينما وقف الشايقية والبديرية إلى جانب عادل عوض وحاز عادل عوض على أعلى الأصوات.

ورفعت الأسماء للمركز وفي النهاية جاءت القيادة بفتحي خليل، الذي ينتمي لقبيلة الحلفاويين، ولكنه منبت الصلة بالولاية ويفتقد التواصل مع أهله ومع كافة جماهير الولاية، وكان يستعين في طوافه بالدكتور مصطفى عثمان

(1) صحيفة الصحافة ١٣/ ٢/ ٢٠١٠م استقالة قياديين وتلويح آخرين وهجوم على كرم الله.

(2) نفسه.

(3) الشرق الأوسط الخميس ٢١/ ١/ ٢٠١٠ العدد ١١٣٧٧.

(4) الرأي العام، ٢٤/ ١/ ٢٠١٠- المغبونون والوطني من سيتعب الآخر؟.

إسماعيل لمعرفة القرى والمدن الشمالية التي لم يعرفها طيلة عمره. وقد انفض من حوله الناس، وبات في حكم المؤكد لدى الكثيرين سقوط المؤتمر الوطني في انتخابات الولاية وأن المرشحين الأكثر حظوظا هما المستشار البشرى عبد الحميد من حزب الأمة القومي أو السيد أبو الحسن فرح عن الاتحادي الأصل.

وفي ولاية الخرطوم ترشح الأستاذ بدر الدين طه والي الخرطوم السابق[(١)] والذي شكا من أن «أبواب رفاقه السابقين أصبحت مغلقة في وجهه حتى أنه لم يستطع أن يلتقي أحدا منهم رغم وقوفه المتكرر بالأبواب»[(٢)]. وقال إن أجاويد حاولوا إثناءه عن ذلك الترشح[(٣)]. كذلك ترشح الدكتور عبد الرحيم محي الدين المنتسب للوطني واليا في الخرطوم، واتهم مفوضية الانتخابات بأنها (واجهة للمؤتمر الوطني) ونعتها بالضعف وبتلقي الهدايا من الأحزاب، وكشف عن ضغوط مورست عليه من قبل المؤتمر الوطني لقبول عرض بالانسحاب[(٤)].

وقد زادت من ظاهرة نزول المستقلين غير الراضين عن قرارات الحزب حول الترشيح في ولاية الخرطوم، وقد قمع الحزب هذه الاتجاهات بقسوة تحقيقا لوعد الدكتور نافع علي نافع من أن الذي سيتجاوز «سيتعب معنا» إذ أعلن المؤتمر الوطني بولاية الخرطوم فصل ٥ من أعضائه الذين ترشحوا مستقلين في بعض الدوائر القومية والولائية، وكانت أشهر المعارك في هذا الصدد تلك التي خاضها بعض قيادات الحزب مع الأستاذ الهندي عز الدين وانتماؤه للوطني معروف وقد ترشح مستقلا في الدائرة ١٣ أم درمان، وهي واحدة من الدوائر التي أعلن المؤتمر الوطني أنه لن يخوضها وسيناصر فيها المرشحين من أحزاب حكومة الوحدة الوطنية وفي تلك الدائرة سيكون مرشحه بالتالي السيد عبد الله مسار رئيس حزب الأمة الوطني ومستشار رئيس الجمهورية. ولمواجهة الهندي اتهمه أمين الاتصال التنظيمي بالولاية (محمد عبد الله شيخ أدريس) في مؤتمر صحفي بأنه يدعي

---

(1) كان ذلك قبل المفاصلة في ٢٠٠٠م وكان انحاز بداية للشعبي ثم أعلن أن الشيخ الترابي حاد عن المبادئ وعاد للوطني لاحقا وتقلد رئاسة هيئة الدعاء والتضرع التي تضرعت لله أن يصرف كيد الجنائية الدولية.

(2) الرأي العام ٢٤/ ١ - سابق.

(3) أجراس الحرية ١/ ٢.

(4) أجراس الحرية في ٦/ ٤/ ٢٠١٠م.

الانتساب للوطني ادعاء ويستغل برنامجه ولأنه ليست له علاقة بالحزب ولا يحمل بطاقة وقال «حتى لو أثبت انتماءه للحزب سنفصله»[(١)]، وقد رد الهندي بقسوة على تلك التصريحات النارية مسيئا للحزب نافيا أن يكون له برنامج أو مؤسسات ومعتبرا أن البشير يتمتع بشعبية تخصه هو لا المؤتمر الوطني، وذلك في مقاله «القبول من الله ما من الوطني»[(٢)].

وفي جنوب كردفان كان الوالي في حينها هو المختار كمرشح (أحمد هارون) وقد سيرت مظاهرات ضده من قبل المعارضين لترشيحه داخل حزبه[(٣)]، كما صاحبت عملية الترشيح اتهامات بشراء الأصوات وبالتزوير، وهددت مجموعة من قيادات المؤتمر الوطني بولاية جنوب كردفان بمقاطعة الانتخابات إذا أصر المركز على ترشيحه، وقد جاء ذلك على خلفية الملاسنات والمشادات العنيفة التي شهدها مجلس شورى المؤتمر الوطني بالولاية والذي اختار خمسا من قياداته للترشيح لمنصب الوالي منهم عيسى بشرى، احمد هارون، أحمد صالح، جلال تاور، محمد مركز فيما انسحب اثنان هما حسين كرشون والعاصى جلال الدين، وقيل إن الخلافات في المؤتمر تبودلت فيها من قبل بعض المجموعات المنافسة اتهامات بأن فئة ضخت أموال طائلة لكسب الترشيح فيما طالبت فئة أخرى بضرورة فرز الأصوات علنا حتى تتعرف على النتيجة خوفا من عمليات التزوير[(٤)].

الترشيح داخل الحركة الشعبية

قابلت الحركة الشعبية صعوبات عديدة في اختيار المرشحين خاصة للولاة. وكانت هناك لجنة للانتخابات يرأسها القيادي البارز جيمس واني ايقا الذي أكد أن لكل من الولايات العشر لجنة مكونة من ٢٥ عضوا تنظر في طلبات الترشح لمنصب الوالي في الولاية المعنية، تختار من بينها خمسة أسماء تقدم للجنة القومية للحركة الشعبية وتقوم بدورها برفعها للمكتب السياسي للحركة الذي يختار

(1) صحيفة الصحافة ١٣/ ٣.

(2) صحيفة آخر لحظة في ١/ ٤/ ٢٠١٠م.

(3) أنظر مقال كباشي الصافي النور بسودانيز أون لاين.

(4) صوت الأمة ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ العدد (١٣٦) مشادات وملاسنات في شورى بكادوقلي قيادات بالوطني تهدد بمقاطعة انتخابات الولاية.

مرشحا واحدا من بين الأسماء الخمسة المقدمة بناء على أسس العطاء والمؤهلات للمرشحين. وهذا أسلوب بعيد عن التسلط الفردي الذي مارسه المؤتمر الوطني ولكن برغم ذلك لم يحتو الخلافات بشكل نهائي، ربما لأن المكتب السياسي للحركة الشعبية مكون من ٢٧ عضوا كلهم بالتعيين حسب دستور الحركة، ولهذا السبب ربما لم يقبل كثير من المرشحين الذين سقطوا في عملية الاختيار نتيجة الاختيار بفهم أن المكتب السياسي نفسه نتيجة للتعيين، على أية حال، فإن كثير من أولئك رشحوا أنفسهم كمستقلين سواء في مناصب الولاة أو المناصب التشريعية المختلفة. حتى وصل عدد المرشحين المستقلين في المناصب المختلفة من عضوية الحركة غير الراضية إلى ٣٤٧ مرشحا ومرشحة. وفكرت الحركة في الحد من هذا الاتجاه بفصلهم، ولكن لاحقا تعاملت مع الأمر بمرونة فسمحت لهم خوض الانتخابات ولكن بدون حمل شعار الحركة[١].

المرشحون لمنصب الوالي في الشمال

يلاحظ أن المرشحين لمنصب الوالي كانوا كثر في غالبية الولايات الشمالية ويتبعون لأحزاب مختلفة أو من المستقلين، وكان السبب في ذلك هو تقليص فترة سحب الترشيحات على نحو غير قانوني كما بينا سلفا، بما قطع الطريق أمام التحالفات الممكنة بين الأحزاب. وربما الولاية الوحيدة التي ظهر فيها تحالف ملموس على نطاق الترشيحات كانت البحر الأحمر التي انسحبت فيها غالبية الأحزاب لصالح المرشح المستقل (التابع حقيقة للمؤتمر الشعبي) وهو عبد الله أبو فاطمة، حيث انسحب له مرشح الاتحادي الديمقراطي الأصل، ومرشح حزب الأمة القومي (محمد آدم الطيب)، وآخرين.

وفي النهاية كانت الترشيحات التي أجازتها المفوضية لمنصب الوالي في الولايات الشمالية ١٢٩ مرشحا عن ١٥ ولاية، أي بمتوسط نحو تسعة مرشحين في الولاية الواحدة، وكان المرشحون كالتالي:

(١) أنظر مثل تقرير قذافي عبد المطلب في صحيفة الصحافة- فبراير ٢٠١٠م.

جدول رقم (١٥) المرشحون لمنصب الوالي في الولايات الشمالية

الولاية	مرشح الأمة القومي	مرشح المؤتمر الوطني	مرشح الحركة الشعبية	مرشح الاتحادي الأصل	أحزاب أخرى	مستقلون
الشمالية	البشرى عبد الحميد محمد عبد الحميد	فتحي خليل محمد خليل	ازدهار جمعة سعيد أحمد	أبو الحسن فرح إسماعيل إدريس	- عبد الرؤوف أحمد حسن قرناص- إصلاح وتجديد - ناجي عبد الله الحاج عبد الله- مؤتمر شعبي - علي عثمان محمد صالح- اتحادي ديمقراطي	- عثمان محمد علي عثمان - عبد الله الزبير حسن الملك
نهر النيل	عوض الكريم سليمان بخيت إدريس	الهادي عبد الله محمد العوض	علي خليفة علي عسكوري	البخاري عبد الله الجعلي	- محمد عبد الواحد علي الأمين- المؤتمر الشعبي	
البحر الأحمر		محمد طاهر محمد إيلا	جعفر بامكار محمد عبد الله			- عبد الله أبو فاطمة عبد الله - ضرار أحمد ضرار عمر نكسوب

الولاية	مرشح الأمة القومي	مرشح المؤتمر الوطني	مرشح الحركة الشعبية	مرشح الاتحادي الأصل	أحزاب أخرى	مستقلون
كسلا	عمر أبوبكر أنور محمود	محمد يوسف آدم بشير علي	قاضي عمر رميبوي أجونق	مجذوب أبو موسى مجذوب محمد	- الهادي علي النور أحمد- الأمة إصلاح وتجديد - عبد القادر إبراهيم علي محمد- الشرق للعدالة والتنمية - صلاح الدين محمد الحسن مصطفى باكورين- مؤتمر البجا - ناير طاهر أنور محمد- المؤتمر الشعبي - محمد طاهر حاج محمد آدم- الشرق الديمقراطي - جلال الدين رابح أحمد بشير- الحقيقة الفيدرالي	- مدينة محمود أدروب عمر علي
القضارف	أحمد محمد أحمد لخيري الدابي	كرم الله عباس	سلوى آدم بنية يونس	عبد الله أحمد حمد أبو سن	- فضل السيد عيسى شعيب صالح- الحقيقة الفيدرالي	- بابكر عباس أحمد العوني - أحمد آدم علي حماد

الولاية	مرشح الأمة القومي	مرشح المؤتمر الوطني	مرشح الحركة الشعبية	مرشح الاتحادي الأصل	أحزاب أخرى	مستقلون
		الشيخ كرم الله			- حسن إبراهيم عبد الرحيم عبد الله- الأمة الفيدرالي - الباقر مالك الأمين أحمد- الوطني الاتحادي - محمد المعتصم أحمد موسى- مؤتمر البجا - الأمين حسين آدم أحمد- الأمة الإصلاح والتنمية - الفاضل أحمد إسماعيل إسحاق- المؤتمر الشعبي - عبد الهادي إدريس عمر فضل الله- الشرق الديمقراطي	

الولاية	مرشح الأمة القومي	مرشح المؤتمر الوطني	مرشح الحركة الشعبية	مرشح الاتحادي الأصل	أحزاب أخرى	مستقلون
الخرطوم	أبو قرجة محمد كنتباي أبو قرجة	عبد الرحمن أحمد الخضر التوم	ادوارد أبو لينو ور أبي	أحمد سعد عمر خضر	- آدم الطاهر حمدون خاطر- المؤتمر الشعبي - نهي أحمد محمد النقر- الأمة إصلاح وتجديد - أمين بناني نيو عياش- العدالة القومي - محمد يعقوب إسحاق شداد- الوطني الاتحادي - يحيى زكريا أبو أحمد- الإصلاح الوطني - على أبو سليب على رقيق- العدالة	- عبد الرحيم عمر محي الدين أحمد - بدر الدين طه أحمد إبراهيم - عثمان إبراهيم أحمد الطويل - أبو بكر حمد عبد الرحيم حمد - أبشر محمد حسن رفاي - عابدون محمد عابدون همد - أبو عبيدة عبد الرحيم الخليفة عبد الله
	خلف الله أحمد الشريف أحمد أبو	الزبير بشير طه النصر	محمد يوسف أحمد	عثمان عمر علي إسماعيل	- محمد عابدين صالح سالم- حركة اللجان الثورية السودانية	- عبد اللطيف محمد الحسن محمد صالح

الولاية	مرشح الأمة القومي	مرشح المؤتمر الوطني	مرشح الحركة الشعبية	مرشح الاتحادي الأصل	أحزاب أخرى	مستقلون
الجزيرة	الحسن		المصطفى		- عبد الله عبد الرحمن محمد علي بركات- حزب الأمة الإصلاح والتجديد - الأمين الصديق عبد الرحمن الهندي- الاتحادي الديمقراطي - الطريفي يونس إبراهيم إدريس- الحزب الوطني الاتحادي	- مالك حسين حامد حسين - عبد الله محمد أحمد فضل المولى
النيل الأبيض	مرتضى إبراهيم إدريس هباني	يوسف أحمد أحمد النور الشمبلي	حماد آدم حماد الديمي	صالح محمد علي فضل السيد	- شمس الدين آدم محمد الدخيري، الأمة الفيدرالي - سبيل عبد الشافع آدم حسن، الإصلاح الوطني - غازي الصادق عبد الرحيم محمد صالح، الأمة الإصلاح	- الكامل حمد عبد الصمد عثمان - آدم بشير إسماعيل الحلو - حامد محمد حامد عول

الولاية	مرشح الأمة القومي	مرشح المؤتمر الوطني	مرشح الحركة الشعبية	مرشح الاتحادي الأصل	أحزاب أخرى	مستقلون
					والتنمية - المعتصم العطا محمد الأمين، الاتحادي الديمقراطي - أحمد الصادق الزين محمد، الإمة الإصلاح والتجديد.	- إبراهيم يوسف إدريس هباني
سنار	مالك الحسن يوسف أبو روف	أحمد عباس محمد سعد	عمر الطيب يوسف أبو روف	التوم الشيخ موسى الشيخ هجو عبد القادر	- محمد الأمين الزمزمي محمود أمين، الحركة الشعبية التغيير الديمقراطي. - فتح الرحمن محمد زين يوسف محمد، المؤتمر الشعبي	- عبد العظيم سليمان الحكيم - حافظ عمر خالد علي
النيل الأزرق	عصام محمد البشير أحمد	فرح إبراهيم محمد	مالك عقار اير قندوقا		عبد الرحمن ابكر ادم ساجو – حزب الأمة الفيدرالي النذير فضل الله عمر ادم – اتحاد	بدرية الحاج محمد عبد الله. باكاش طلحة إبراهيم النور. ابراهيم محمد التوم اسماعيل

الولاية	مرشح الأمة القومي	مرشح المؤتمر الوطني	مرشح الحركة الشعبية	مرشح الاتحادي الأصل	أحزاب أخرى	مستقلون
		العقار			عام جنوب وشمال الفونج حسين ابينى محمود احمد – اتحاد الفونج القومي أنور جبارة بابكر جبارة- المؤتمر الشعبي	محمد الصابر النصرى محمد احمد
شمال كردفان	محمد المهدي حسن عبد الله	معتصم ميرغني حسين زاكي الدين	أحمد عبد الباقي بلال سعد الله	ميرغني عبد الرحمن الحاج سيلمان	- التجاني عبد الوهاب إبراهيم يحيى، العدالة - سليمان أحمد محمد أحمد البصيلي، المؤتمر الشعبي	علم الهدي أحمد عثمان محمد
جنوب كردفان	الظاهر خليل حمودة محمد	أحمد محمد هارون آدم			- مكي علي بلايل نمر، حزب العدالة	
شمال	إسماعيل كتر عبد	عثمان محمد	آدم موسى		- عبد الله محمد آدم	إبراهيم محمد سليمان محمد

الولاية	مرشح الأمة القومي	مرشح المؤتمر الوطني	مرشح الحركة الشعبية	مرشح الاتحادي الأصل	أحزاب أخرى	مستقلون
دارفور	الكريم أتيم	يوسف كبر	عبد الغفار ريال		الدومة، المؤتمر الشعبي	
غرب دارفور	تاج الدين محمد بحر الدين أبكر	جعفر عبد الحكم إسحاق آدم	أرباب محمد إبراهيم ضحية	أسعد عبد الرحمن بحر الدين	- جمعة هارون حسن الشيخ، الحركة الشعبية التحرير الديمقراطي.	علي عبد الله محمد عبد الرحمن
جنوب دارفور	موسى مهدي أسحق آدم	عبد الحميد موسى كاشا كبور	عمر عبد الرحمن آدم صالح	الفاتح عبد الصمد الحسن العاتي	- الحاج آدم يوسف عبد الله، المؤتمر الشعبي - إبراهيم محمود موسى مادبو، السودان أنا	

المرشحون في منصب الوالي في الولايات الجنوبية

في الولايات الجنوبية تمت المنافسة بين قطاع الجنوب بالحركة الشعبية وعدد من الأحزاب الجنوبية في الغالب كما نلاحظ أن المؤتمر الوطني خاض انتخابات الولاة في كل الولايات العشر، والملاحظ كذلك أن عددا من قادة الحركة الشعبية قد خاضوا الانتخابات الولائية كمستقلين لأن تحديد المرشح عن الحركة كان مسألة مثيرة للخلاف لدرجة كبيرة، ومن أبرز ما دار في هذا الصدد ترشح القيادية أنجلينا جانج تينج (زوجة نائب رئيس الحركة د. رياك مشار) لمنصب الوالي في ولاية الوحدة كمستقلة. وقد طالت الخلافات كثيرين، أصروا في النهاية على خوض الانتخابات بشكل مستقل كما ذكرنا.

ولكنا نجد عدد المرشحين في الولايات الجنوبية لمنصب الوالي أقل عنهم في الشمال. إذ ترشح في الولايات العشر ٥١ مرشحا أي بمتوسط حوالي خمسة مرشحين في الولايات. والجدير بالذكر أن المؤتمر الوطني كان له مرشحان في منصب الوالي لولاية أعالي النيل.

كان المرشحون لمنصب الوالي في الجنوب كالتالي:

جدول رقم (١٨) المرشحون لمنصب الوالي في الجنوب

الولاية	مرشح الحركة الشعبية	مرشح المؤتمر الوطني	أحزاب أخرى	المستقلون
أعالي النيل	سايمون كون فوج مار	داك دوب بشوك داك وليم أوطون أوي شوطئ	استيفن لور نياك كاي، يوساب بول أندرو ويو رياك، الجبهة الديمقراطية المتحدة قبريال شنقسون طوت تاج، جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة الأصل	يوانس يور أكوك جاوين قلواك دينق قرنق ديبوث سارا نياناس اليجا يونق فيتر شرليمان شاوج رمبانق بيتر أدوك ناباه تور

الولاية	مرشح الحركة الشعبية	مرشح المؤتمر الوطني	أحزاب أخرى	المستقلون
جونقلي	كول مانياق جووك شاو	جوزيف دور جاكوك		جورج أثور دينق دوت
الوحدة	تعبان دينق باي	بول ليلي ماطوت	جيمس مبور قاتكوث، الجبهة الديمقراطية القومية تومسون طوان تينج، الحركة الشعبية لتحرير السودان التغيير الديمقراطي SPLMDC أندريا كونق رواي- المنبر الديمقراطي لجنوب السودان	انجلينا جانج تينج كونق نيرو دونق
واراب	نيادينق مالك دليك	تريزا أوين دال	مايوم كوك مالك، جبهة جنوب السودان الديمقراطيةSSDF هنري أكون أقيي، المؤتمر الوطني الأفريقي ANC	
شمال بحر الغزال	بوول مالونج اوان انبي	جوزيف اجوونق مايول كويل	كواك ماكوي ميار كواك، جبهة جنوب السودان المتحدة	داو اتورجونق نيول داو
غرب بحر الغزال	رزق زكريا حسن دوقوقو	استيفن موسي نقلتو ياس	روزيتا تارتيزيو، المؤتمر الوطني الأفريقي ANC اسحق الياس، المنبر الديمقراطي لجنوب السودان SSDF	بول اكوك سفرينو ماديت ايول لوناقار أكول بيار
البحيرات	شول تونق ماياي جانق	أيزاك أوان مابير أتير	قابريال كوك أبيي مايول، المؤتمر الوطني الأفريقي ANC جوزيف مالوال دونق رياك،	

الولاية	مرشح الحركة الشعبية	مرشح المؤتمر الوطني	أحزاب أخرى	المستقلون
			جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة	
غرب الإستوائية	جيما نونو تاريرا كومبا	عوض كيسنجا سيد أحمد	عباس بولين أجالا بامبي، حزب جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة الأصل	بنغازي جوزيف ماريو باكوسورو ناتالي يوكيلي أليكس كمبو
الإستوائية الوسطى	كلمنت واني كونقا قوولو	جيمس لورو سيريسيو لاكو	بيتر عبدالرحمن سولي لادو- الجبهة الديمقراطية المتحدة ايني ريتشارد سايمون نيقو المنبر الديمقراطي لجنوب السودان SSDF	الفرد لادو قوري اومبا
شرق الإستوائية	لويس لوبونج لوجور	عبد الله أبرت ألفوقار		أوليسيو امور أوجيتوك أفومو

رابعا: المرشحون للمجلس الوطني والمجالس التشريعية الولائية

لقد ذكرنا في الفصل الثالث حجم المجلس الوطني (٤٥٠) ونسب تقسيمه لدوائر جغرافية (٢٧٠) وقائمة مرأة (١١٢) و(٦٨) قائمة حزبية موزعة على الولايات حسب الثقل السكاني. وأن المجالس التشريعية الولائية لكل ولاية تحتوي على ٤٨ عضوا تقسيمهم كالتالي: ٢٩ دائرة جغرافية، ١٢ قائمة نسائية، و٧ قائمة حزبية، فيما عدا ولاية الخرطوم التي حجم مجلسها التشريعي ٨٤ (٥٠ جغرافية، ٢١ نسائية، و١٣ حزبية) وولاية جنوب كردفان (٣٢ جغرافية، ١٤ نسائية و٨ حزبية). أي أن جملة المناصب التشريعية تساوي ٤٥٠ للمجلس الوطني، و١٢٤٢ للمجالس الولائية، و١٧٠ للمجلس التشريعي لجنوب السودان.

تقدم للتنافس على المجلس الوطني ومجالس الولايات ١٢,٨٣٢ مرشحا ومرشحة في كامل القطر، ١٠٨٠٠ منهم في الولايات الشمالية، والبقية (٢٠٣٢) في الولايات الجنوبية. ترشح للمجلس الوطني من هؤلاء ٤,٠٤١ مرشحا في القوائم الجغرافية

والنسائية والحزبية مجتمعة [(١)]، بينما ترشح الباقون (٨,٧٩١) في المجالس التشريعية الولائية.

كانت أعداد المرشحين لجميع الأحزاب والمستقلين في الولايات المختلفة متفاوتة، وإن كان الرجوع لمنشورات المفوضية وموقعها على الإنترنت لا يسهل الوصول لهذه المعلومات حيث ترد في شكل غير نصي (كصور) كما أن المعلومات ترد لكل ولاية على حدة وبأشكال مختلفة يصعب معها الحصول على العدد الكلي للمرشحين في كل مستوى على حدة أحيانا. وهناك قصور في الملفات المتوفرة حول المرشحين في ولاية أعالي النيل (حيث يرد أسماء المرشحين عن الدوائر الجغرافية للمجلس الوطني فسحب وتغيب أسماء مرشحي القوائم بينما ترد أحزابهم فقط كذلك لا توجد معلومات عن المرشحين في المجلس التشريعي الولائي). ملحوظة أخرى حول المرشحين في ولاية جنوب كردفان فقد كانت الحركة الشعبية أحجمت عن التقدم بمرشحين وفي النهاية تم تأجيل بعض المستويات للانتخابات هناك، وبالتالي فإن القوائم الورادة غير مكتملة. كما سقطت أسماء المرشحين للمجلس التشريعي لولاية الجزيرة نسبة لتأجيل الانتخابات هناك.

وبالتغاضي عن هذه المشاكل، فإن أعداد المرشحين في هذه المجالس موجودة في الجدول التالي:

جدول رقم (١٦) أعداد المرشحين للولاة والمجالس التشريعية في الولايات [(٢)]

(1) تم تجميع هذا العدد من بيانات كل ولاية على حدة من موقع المفوضية على الإنترنت، ولكن موقع وكالة السودان للأنباء الخاص بالانتخابات يورد التالي: (عدد المتنافسين علي دوائر المجلس الوطني ١٩٣٩ المقاعد (٤٥٠)، دوائر جغرافية (٢٧٠)، المرأة (١١٢)، الأحزاب (٦٨). ، وهذا رقم خاطئ للغاية، وبحسب الجدول المجمع أعلاه فإن عدد المرشحين للدوائر الجغرافية في المجلس الوطني في الولايات الشمالية فقط يفوقه (١٩٨٨) ولو أضفنا بقية المترشحين للمجلس الوطني في القائمتين لكانوا في الشمال فقط 3674. وهذا يظهر ضعف المعلومات الذي أحاط بالانتخابات. لأن المفوضية القومية عتمت على المعلومات عبر تعقيد الوصول إليها كما وصفنا، وسونا التي هدفت لإنشاء موقع متخصص بالانتخابات لإتاحة المعلومات بشكل يسهل البحث عنها فعلت ذلك بشكل متعجل وغير متقن ومليء بالأخطاء.

(2) تم حساب الأعداد من قوائم المرشحين للولايات المختلفة في موقع المفوضية على الإنترنت.

الولاية	مقاعدها بالمجلس الوطني			عدد المرشحين كولاة	عدد المرشحين للمجلس الوطني			عدد المرشحين للمجلس التشريعي الولائي			جملة المرشحين بالولاية لكافة المناصب
	جغرافي	مرأة	حزبية		جغرافي	مرأة	حزبية	جغرافي	مرأة	حزبية	
الشمالية	٥	٢	١	9	45	11	6	229	77	57	434
نهر النيل	٨	٣	٢	5	64	8	7	208	12	14	318
البحر الأحمر	١٠	٤	٢	4	75	38	24	252	136	115	644
كسلا	١٢	٥	٣	11	83	46	42	239	139	110	670
القضارف	٩	٤	٢	13	114	46	29	344	149	104	799
الخرطوم	٣٦	١٥	٩	17	485	338	232	744	427	315	2558
الجزيرة	٢٥	١٠	٦	11	270	110	78	0	0	0	469
النيل الأبيض	١٢	٥	٣	13	142	51	33	340	110	94	783
سنار	٩	٤	٢	8	83	37	25	256	119	108	636
النيل الأزرق	٦	٢	٢	11	43	15	15	206	90	58	438
شمال كردفان	٢٠	٨	٥	7	162	57	44	232	118	94	714
جنوب كردفان	١٠	٤	٣	3	71	34	27	185	110	83	513
شمال دارفور	١٤	٦	٤	5	87	44	35	183	108	71	533

غرب دارفور	٩	٤	٢	6	58	34	19	173	115	79	484
جنوب دارفور	٢٨	١٢	٧	6	206	111	90	263	131	129	936
جملة الولايات الشمالية	213	٨٨	٥٣	129	1988	980	706	3854	1841	1431	10929
أعالي النيل	٧	٣	٢	11	33	6	6	0	0	0	56
جونقلي	٩	٤	٢	3	31	13	6	97	33	29	212
الوحدة	٤	٢	١	7	18	8	5	109	37	44	227
واراب	٧	٣	٢	4	18	4	4	78	26	24	158
شمال بحر الغزال	٥	٢	١	4	19	11	5	133	74	38	284
غرب بحر الغزال	٢	١	١	6	9	7	6	139	54	45	266
البحيرات	٥	٢	١	3	38	10	7	94	47	41	240
غرب الإستوائية	٤	٢	١	5	10	7	3	123	48	41	237
الإستوائية الوسطى	٨	٣	٢	5	24	14	9	105	36	37	230
شرق الإستوائية	٦	٢	٢	3	24	6	6	94	19	20	172
إجمالي الجنوب	57	24	15	51	224	86	57	972	374	319	2082
إجمالي السودان	٢٧٠	112	68	180	2212	1066	763	4826	2215	1750	13012

خامسا: المرشحون لمجلس تشريعي جنوب السودان

ذكرنا في الفصل الثالث أيضاً أن النظام الدستوري أقـر مجلسـا تشـريعيا لحكومة جنوب السودان يتم انتخابه من الولايات الجنوبية العشرة. العدد الكلـي للمجلس ١٧٠ عضوا وعضوة: ١٠٢ دوائر جغرافية، ٤٣ قوائم نسـائية، و٢٥ قـوائم حزبية، موزعين على الولايات الجنوبية العشر حسب الكثافة السكانية. وقد ترشح لهذه المناصب ٥٩٥ مرشحا ومرشحة كالتالي:

جدول رقم (١٧) المرشحون لمجلس تشريعي جنوب السودان[1]

الولاية	دوائر جغرافية	قائمة مرأة	قوائم حزبية	جملة
أعالي النيل	0	5	8	١٣
جونقلي	49	20	18	٨٧
الوحدة	23	13	16	٥٢
واراب	29	10	14	٥٣
شمال بحر الغزال	50	20	13	٨٣
غرب بحر الغزال	22	7	9	٣٨
البحيرات	28	15	13	٥٦
غرب الإستوائية	35	8	6	٤٩
الإستوائية الوسطى	61	27	18	١٠٦
شرق الإستوائية	35	13	10	٥٨
إجمالي الجنوب	332	138	125	٥٩٥

(ملحوظة هناك نقص في البيانات الواردة في موقع المفوضية حول المرشحين في ولاية أعالي النيل).

هذا الفصل هو تقدمة ضرورية للتعرف علـى الأرضـية الـتي جـرت عليهـا

(1) تم تجميع البيانات من موقع المفوضية القومية للانتخابات على الإنترنت.

الانتخابات، وهو دليل كبير على أن غالبية الأحزاب السياسية كانت تصدق بداية أن انتخابات أبريل يمكن أن تسفر عن انتخاب وليس طبخـــا، أعـــداد المرشـــحين الضخمة التي تقدمت للترشيح برغم مطالباته التعجيزية ماليا وفي التزكيات هي أبلغ دليل.. ولكن تمخض الجمل فولد فأرا، هكذا تفضح لنا الفصول القادمة!

انتخابات السودان أبريل ٢٠١٠ في الميزان

اللجنة العليا للانتخابات
حزب الأمة القومي

الفصل الخامس

تمويل الانتخابات

◆◆◆

«ذهب البترول مكن نظام الإنقاذ من الصرف البذخي على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة»...«صدق أو لا تصدق أن ذهب البترول الذي تم صرفه مؤخراً على الدعاية الانتخابية والملصقات الانتخابية في انتخابات أبريل، تجاوز حاجز المليار جنيه»

الأستاذ ثروت قاسم

المال عصب الحياة، ويعد تمويل الانتخابات من أهم القضايا التي تكتنف إجراء انتخابات نزيهة وحرة، وبعد أن تعرضنا في الفصول السابقة للإطار الدستوري والقانوني ثم أهم أضلاع العملية الانتخابية نتعرض هنا لتمويل الانتخابات، حيث نورد في البداية الضوابط العالمية لتمويل الانتخابات، ثم الضوابط المتخذة في انتخابات ٢٠١٠م في السودان، ثم الملف العملي أو ما حدث على أرض الواقع.

الضوابط العالمية في تمويل الانتخابات

هنالك جهات عديدة عاملة من أجل ترقية العمل الانتخابي وعمل الأحزاب السياسية ولعل من أهمها عالميا المعهد الدولي للديمقراطية والانتخابات (ومقره السويد) IDEA وقد أصدر هذا المعهد العديد من الأدبيات حول تمويل الأحزاب السياسية والانتخابات التي تؤكد، بالاستناد إلى تجارب العديد من الأحزاب في العالم، أن الأحزاب في الديمقراطيات العريقة والحديثة تعاني من ارتفاع تكاليف الحملات الانتخابية، ومن تدني أو انعدام اشتراكات العضوية، ومن الشك والارتياب في دور المال في السياسة. وفي معظم الديمقراطيات الغربية، وبالرغم من ارتفاع المستوى المعيشي، فإن الأحزاب والمرشحين يواجهون صعوبات في تحصيل الموارد اللازمة لأنشطتهم. وأنه في كثير من الدول فإن مساعدات الدولة التي تقدم بقرار من البرلمان تسد الفجوة المالية للحزب. وأن الأساس الأكثر شيوعا لمنح التمويل العام هو عدد المقاعد أو الأصوات التي يتحصل عليها الحزب. كذلك فإن منح وقت في أجهزة الإعلام العامة للأحزاب بدون مقابل اكتسب أهمية كبيرة زهو يشكل نوعا من التمويل العيني للأحزاب أثناء الانتخابات.

في أفريقيا حيث الدخول متدنية وتفشي الأمية والسكن الغالب في الأرياف حيث يتوزع السكان في أراضي واسعة لا توجد بها طرق معبدة، تكون تكاليف الحملات الانتخابية مرتفعة جدا. وتتسم الدول الأفريقية باتساع الفجوة بين الإمكانات

التمويلية للأحزاب الحاكمة والمعارضة، ذلك لاستفادة الأولى من احتيازات السلطة الحاكمة لسوء استخدامها والفساد من العطاءات. وأكدت أيديا أن التمويل السياسي في أفريقيا إما لا يخضع أو يخضع لضوابط قليلة نسبيا، إذ أقل ٢٠ بالمائية من الدول الأفريقية لها قوانين شاملة للتمويل السياسي.

على القوانين المتعلقة بالتمويل أن تشمل الإفصاح عن مصادر الدخل ومراجعة الحسابات. وهذه المسألة لا زالت عصية على الحل ففي الدول القليلة التي بها قوانين إفصاح تواجهها مشكلة التطبيق. وبالعموم تعتبر أفريقيا متخلفة عن بقية العالم في التمويل العام للأحزاب السياسية. إذ حتى عام ٢٠٠٢م كانت ١٤ دولة فقط في أفريقيا تمنح الأحزاب تمويلا عاما، بتشريع أو بدونه، هذه الدول هي بنين، بوركينا فاسو، تشاد، مصر، غينيا الاستوائية، الجابون، ملاوي، المغرب، موزنبيق، ناميبيا، سيشلز، جنوب أفريقيا، تنزانيا وزيمبابوي، أربعة منها فقط يعتبر ما تمنحه الأحزاب المعارضة مبلغا مقدرا هي جنوب أفريقيا، المغرب، سشلز، وربما زيمبابوي. في جنوب أفريقيا في الفترة من ١٩٩٨م حتى ٢٠٠٠م أحزاب المعارضة الخمسة الأكبر تلقت ٢١$ مليون، بينما تلقى ANC الحاكم ٣١$ مليون. ونجد أن أحزاب المعارضة في أفريقيا تكابد للحصول على مساهمات أصحاب الأعمال الذين يفضلون الأحزاب الحاكمة التي يضمنون معها عوائد فورية لما يدفعون، على عكس أحزاب المعارضة التي يغامرون بمنحها في ظل الحكومات الحالية. وهناك مشكلة أخرى إذ لو مول أصحاب الأموال حزب معارض في أفريقيا، فقد يكونون ديمقراطيين بحق، ولكن في تسع من كل عشر حالات يكون غرضهم امتلاك الحزب أو القرار فيه في انتظار وصوله السلطة لتحقيق مصالحهم. ونجد أن منح المواطنين المقيمين بالخارج تعتبر من مصادر التمويل الهامة في أفريقيا، خصوصا لأحزاب المعارضة. مثلا في غانا حصل حزب المعارضة الرئيسية في حملته الانتخابية عام ١٩٩٦م من فرع المغتربين بأمريكا على ١٠٠,٠٠٠$[1].

هذه المشاكل التي تواجه تمويل الأحزاب السياسية، وأهم مصروفاتها في الانتخابات، ليست بلا ثمن فادح على العملية السياسية ككل وعلى البلاد. لأنها تقود للفساد السياسي ولتشوه العملية السياسية بالبلاد إذ لم يتم ضبطها بشكل يوفر التمويل للأحزاب بدرجة متوازنة، ويقفل الباب أمام إمكانيات شراء الذمم

(1) Funding of Political parties and Election Campaigns -IDEA ↓

للأفراد وللأحزاب السياسية.

أهم المبادئ في تمويل الانتخابات هي:

- أن تتاح للأحزاب حرية جمع الأموال من اشتراكات وتبرعات وهبات، وقد تكون هناك ضرورة لوضع حدود عليا للمساهمات منعا لأن تكون هذه المساهمات بابا للشراء السياسي.

- الشفافية مطلوبة في تمويل الانتخابات، ويجب أن تتخذ سياسة إفصاح لمعرفة مصادر تمويل الأحزاب السياسية ومصارفها أثناء الانتخابات إذ للمجتمع الحق في المعرفة.

- أن يتاح التمويل العام للأحزاب بما يقابل احتياجاتها الهامة ويسد الكثير من منافذ الفساد السياسي، والتمويل العام قد يكون ماديا بإسداء مبالغ مالية معينة للأحزاب، أو عينيا عبر الإعفاءات الضريبية، والمساحات المجانية المعطاة في أجهزة الإعلام المملوكة للدولة، أو توفير مقار أو تدريب أو غيرها من أشكال التمويل العيني.

- يجب أن يكون التمويل العام وفقا لحجم الأحزاب الانتخابي[1].

الضوابط في انتخابات أبريل ٢٠١٠م:

حوى قانون الانتخابات عددا من الضوابط نذكر منها:

أولا: حظر المال الأجنبي: المادة ٦٧) ١(نصها: **لا يجوز للمرشحين أو الأحزاب السياسية تمويل نشاط الحملة الإنتخابية من أي مبالغ نقدية أو مساعدات عينية أو هبات أو مساعدات من بلد أجنبي أو من جهة أجنبية .**

ثانيا: التمويل العام للأحزاب السياسية: جعل القانون التمويل العام من من مصادر تمويل الأحزاب وذلك في المادة (٦٧-٢-ج) والتي تجعل من تلك المصادر: «المساهمات المالية التي قد تقدمها الحكومة القومية وحكومة جنوب السودان وحكومات الولايات لكافة الأحزاب السياسية أو المرشحين بقدر متساو».

(1) مبادئ مأخوذة من الدورة التدريبية حول «صياغة السياسات والديمقراطية الداخلية وتمويل الأحزاب السياسية» نظمها أيديا بالتعاون من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في فندق السلام روتانا بالخرطوم في الفترة ١٧-١٩/ ٨/ ٢٠١٠م.

ثالثا: المساهمات المالية: نص القانون على قبول المساهمات من مصادر سودانية للأحزاب والمرشحين في المادة (٦٧-٢-د) ولم ينص على حدود لها.

رابعا: سقف الصرف على الحملات: نص القانون في المادة (٦٧-٣) على أن «تقوم المفوضية بتحديد سقف الصرف على مناشط الحملة الانتخابية للأحزاب السياسية والمرشحين، استناداً إلى الاعتبارات الآتية:

(أ) اتساع المنطقة الجغرافية التي تتم فيها الانتخابات أو أي عوائق تتعلق بالحركة والتنقل في تلك المنطقة،

(ب) سهولة الوصول إلى التجمعات السكانية في المنطقة وتوفر سبل المواصلات والاتصالات،

(ج) عدد السكان وتوزيعهم على أرجاء المنطقة،

(د) أية اعتبارات معقولة أخرى من شأنها التأثير على تكاليف الدعاية الإنتخابية.»

خامسا: حظر استعمال إمكانيات الدولة: المادة (٦٩) تنص على حظر استعمال إمكانيات الدولة والموارد العامة لأغراض الحملة الانتخابية. ويعتبر المرشح، مرتكباً لممارسة غير قانونية في حالة استخدامه موارد وإمكانات الدولة في تنفيذ مناشط الحملة الانتخابية (المادة ٩٦).

سادسا: الإفصاح المالي: يجب على كل مرشح أو حزب سياسي تقديم حساب ختامي عن إيرادات ومصروفات حملتهم الانتخابية للمفوضية في موعد لا يتجاوز ثلاثين يوماً بعد تاريخ الإعلان الرسمي عن النتائج النهائية للانتخابات (المادة ٧٠). يعد المرشح أو الحزب السياسي قد ارتكب مخالفة انتخابية إذا لم يقدم للمفوضية، دون عذر مقبول، حسابا كاملا ومفصلا حول جميع الإيرادات والمصروفات خلال الحملة الانتخابية (المادة ٩٩).

سابعا: التمويل العيني باستخدام الإعلام: ينص القانون في المادة (٦٦) على إتاحة أزمان متساوية للبث للأحزاب السياسية والمرشحين، وأن تقوم المفوضية بالتشاور مع الأحزاب السياسية وأجهزة الإعلام بإعداد برنامج شامل لذلك.

٦٩ لا يجوز لأي مرشح أو حزب سياسي إستعمال أي من إمكانات الدولة أو موارد القطاع العام المادية أو البشرية فيما عدا أجهزة الإعلام مجانًا، على أنه في حالة طلب دفع تكلفة أي خدمة أن تتناسب تلك التكلفة مع حجم الخدمات المق

دمة وأن تنطبق على جميع الأحزاب السياسية والمرشحين بالتساوي ودون تمييز.

وسنرى أن هذه الضوابط لم تنفذ البتة إذ جرت خروقات قلبت مفهوم العدالة الذي نص عليه القانون لاحتكارية بالغة للمال والإعلام من قبل الحزبين الحاكمين في الشمال والجنوب.

إفقار الأحزاب المعارضة وتمكين الحاكمة

لقد تطرقنا في الفصل السابق للمشاكل والمضايقات التي واجهتها الأحزاب السياسية عامة في عقدي «الإنقاذ»، ونركز هنا على جانب وحيد منها وهي الإفقار وتجفيف الموارد. فقد أفقرت الدولة الأحزاب بطريقتين:

الأولى: عبر إفقار المجتمع ومن ضمنه جماهير الأحزاب. إن هذا الإفقار تم بالآتي:

١- تخصيص نصيب الأسد في ميزانية الدولة للصرف الأمني والعسكري والصرف السياسي الذي يأتي على حساب الصرف على برامج ومشاريع التنمية والخدمات.

٢- الإهمال الذي وقع على القطاعات الإنتاجية من زراعة وصناعة أدى لتدهور الإنتاج الزراعي والصناعي وتوسع الاستيراد لمنتجات ممكن إنتاجها محليا مما رفع فاتورة الاستيراد بشكل كبير وشرد عددا كبيرا من المنتجين.

٣- الامتيازات المختلفة التي تحظى بها الشركات الحكومية والأمنية مما جعل كثيرا من مؤسسات القطاع الخاص تفقد تنافسيتها فتضعف إمكاناتها ويقل عدد الموظفين فيها وتتدهور أحوالهم.

الثانية: الإفقار المباشر للأحزاب بالآتي:

١- مصادرة أموال وممتلكات الأحزاب.

٢- حرمان كوادر الأحزاب من الوظائف ومن حقوقهم كمواطنين.

٣- حرمان الأحزاب من التمويل العام الذي كان من المفترض أن توفره الدولة للأحزاب لتسيير برامجها العادية و لتمويل حملاتها الانتخابية كما سنرى تفصيلا.

٤- إشاعة ثقافة شراء الذمم أو أن الحزب يعطي المواطنين المال، وذلك في

مقابل ثقافة المساهمة المالية للأحزاب، مما جفف مصدر المساهمات أو الاشتراكات لحد كبير.

أي محاولة لتلمس أحوال الأحزاب السودانية إبان الانتخابات الأخيرة ستسفر عن حقيقة الفرق الكبير بين حزبين حاكمين في الشمال والجنوب يمولان نشاطهما من موارد الدولة ماليا وعينيا، وأحزاب مفقرة مالية وملاحقة عضويتها. قام المهندس صديق الصادق بعمل دراسة حول تمويل الأحزاب السياسية في الانتخابات[1] أسفرت عن الأوضاع التالية:

حزب الأمة: منذ التأسيس في ١٩٤٥م حتى اليوم مر الحزب بثلاث مراحل من حيث صيغ التمويل:

(١) التأسيس ١٩٤٥-١٩٦٩م: كان التمويل من: دائرة المهدي - التمويل الخارجي – والتبرعات.

(٢) في الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٢م: المصادر هي: التمويل الخارجي – والتبرعات.

(٣) في الفترة ٢٠٠٣وحتى الآن فالمصادر هي: الاشتراكات – التبرعات- والتعويض عن ممتلكات الحزب المصادرة (مقدرة بـ ١٥ مليون جنيه، سددت منها (٢,٧٠٠,٠٠٠ جنيها + ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيها = ٤,٧٠٠,٠٠٠ جنيه). هذه الممتلكات هي عبارة عن ١١٩ عربة – أجهزة لاسلكي وأثاثات ومطبعة- ودور صودرت لسنوات طويلة.

والحزب يعاني في تسيير أنشطته اليومية وبشكل خاص النشاطات الكبيرة مثل عقد المؤتمر العام للحزب. فقد عقد مؤتمرين في هذه الفترة: في العام ٢٠٠٣ وفي العام ٢٠٠٩م. كانت ميزانية المؤتمر العام السادس لسنة ٢٠٠٣م معجزة بشكل كبير، وإن كانت ميزانية المؤتمر العام السابع لسنة ٢٠٠٩م التي زادت عن مليار جنيه قليلا قد تمت تغطيتها بشكل تام عبر المساهمات والهبات من الأعضاء والأصدقاء. بالنسبة للانتخابات قابلت الحزب صعوبة كبيرة في تغطية تكاليف

---

(1) صديق الصادق تمويل الأحزاب السياسية في السودان محاضرة مقدمة للدورة التدريبية حول «صياغة السياسات والديمقراطية الداخلية وتمويل الأحزاب السياسية» نظمها معهد أيديا بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في الفترة ٢٣-٢٥ أغسطس ٢٠١٠م. فندق السلام روتانا- الخرطوم.

نشاطاته المختلفة إبان التسجيل، والحملة الانتخابية.

الحزب الشيوعي: أفاد الحزب بأن تمويله يعتمد كليا على اشتراكات العضوية، وتبرعات من المغتربين والأصدقاء والمتعاطفين. وأن الحزب يدعم جريدة الميدان. وتعاني ماليته من عجز، فالتمويل ناقص جدا، مما يضطره أحيانا للاستلاف. فيتم تنظيم حملات تبرعات في المناسبات ولسداد الديون. وكان من أثر ضيق الحالة المعيشية في البلاد قيام الحزب بتخفيض مساهمات العضوية من ٣٥ جنيها إلى ١٥جنيها شهريا.

الحزب الاتحادي: أفاد مسؤولون في الحزب بأنه يعتمد على التمويل الذاتي من اشتراكات الأعضاء وتبرعات المقتدرين. وقد كانت لشريحة رجال الأعمال إسهامات مقدرة ولكن مع تدهور التجارة والإنتاج الصناعي والزراعي قلت مساهماتهم وبعضهم حفاظا على مصالحه انضم للمؤتمر الوطني. الموقف في جملته عصيب جدا وهناك شح في السيولة وفي معينات العمل.

المؤتمر الشعبي: أفاد مسؤول في المؤتمر الشعبي بأن الحركة الإسلامية اعتمدت في مراحل مختلفة (الأخوان المسلمون قبل وأثناء مايو، والجبهة الإسلامية بعدها) أسلوب الاشتراكات. وكانت تجمع من العضوية وتسهم لمقابلة تكاليف العمل التي ما تجاوزت الإعلام والنشاط الاجتماعي والحركة (النقل) وأجور بعض المتفرغين للعمل الإداري للحزب، ومصروفات الدور. وكان هذا الأسلوب فاعلا بالذات في ظل توسع الجسم السياسي. في الفترة الأخيرة من «الإنقاذ» (٢٠٠٠ – ٢٠١٠)، وللمعارضة الشديدة التي أبداها المؤتمر الشعبي، فقد توجهت كل أجهزة النظام لمحاربته بأساليب عديدة كان أثرها كما يلي:

- تصنيف الحزب على أنه العدو الأسوأ أبعد فورا كافة التجار ورجال المال والأعمال الذين يحرصون على مصالحهم المستقبلية والحكومة هي أكبر مقاول. ناهيك عن المضايقات التي يمكن تدبيرها.

- شرد أي شعبي معروف الولاء من وظيفته وأحيانا مهنته . وبالتالي نضب مصدر دخله.

- تدهور الكسب مقارنة بكلفة الحياة المعيشية العالية لغالب المواطنين وتقلصت بالتالي مدخراتهم التي يمكن أن يسهموا بها في العمل الحزبي. ومع غبش الخيارات السياسية وتضاءل فرص الإصلاح ما عاد لدى الفرد العادي ولو

كان منتظما في حزب مال ولا وضوح رؤية يجعله يدفع.

- لجأ الحزب لتوجيه الموارد الشحيحة المتوفرة له للضرورات. وفى غالبها هي مقابلة حياة الأسر التي فقدت عائليها نتيجة التشريد أو الاعتقال. وكذلك القدر الأدنى اللازم من إبقاء هيكل الحزب من أجرة للدور ومصروفاتها ومصروفات قليل تنقل للأمانات وبعض الفاعلين.

- قفزت الحال نحو الأحسن بدنو الانتخابات. واستحث الأعضاء، بالذات المرشحون، أنفسهم وتبرعوا بالغالي والنفيس من المدخرات ظانين أن في ذلك فرصة للبلاد والعباد أن يتغير حالهم نحو الأحسن إن ضمن الحزب أو الأحزاب غير الحاكمة شيئا من تمثيل نيابي. فتوزيع السلطة يتبعه توزيع الثروة.

- لكن، فإن الأمل انقلب إلى خيبة. وغرقت كل الأحزاب في تحدى مقابلة الديون والالتزامات المختلفة. ومثّل ذلك أكبر ضربة لفكرة الديمقراطية وقدرتها على الإتيان بتغيير في ظل نظام لا هو انتقالي ولا محايد مع وجود قوانين وإجراءات إدارية تتيح له التحكم الكامل بأي عملية تغيير.

المؤتمر الوطني: هذا الحزب يستخدم موارد وإمكانات الدولة في تمول عمله السياسي هذه يعرفها الجميع بالمشاهدة، ولكن نسوق شهادة الأستاذ أحمد عبد الرحمن الواردة في عمود حديث المدينة للصحفي عثمان ميرغني بتاريخ نوفمبر ٢٠٠٧م حيث جاء بالنص: «في إحدى الحوارات التلفزيونية التي كنت أعدها وأقدمها لتلفزيون «المستقلة» بلندن أجريت حوارا مع الأستاذ أحمد عبد الرحمن القيادي بالمؤتمر الوطني. وكان الحوار مباشرة بعد «المؤتمر العام» للحزب. فسألته من أين لحزب المؤتمر الوطني بكل هذه الأموال التي تستقدم (٦) الألف عضو وتتحمل تكاليف سفرهم وإقامتهم بالعاصمة ثم فاتورة منصرفات المؤتمر الضخمة.. رد على الأستاذ أحمد بأن الحكومة أسهمت في ذلك فقلت هل هذا تحليل منك أم معلومات؟ فرد علي «أنا عضو في المكتب القيادي للمؤتمر الوطني.. كيف يكون الأمر تحليلا!» فقلت له: «لكن هذا ضد القانون والأخلاقّ فرد على بمنتهى الحزم.. هل سألتني عن القانون والأخلاق.. أم سألتني من موّل المؤتمر العام».

- هنالك اشتراكات ومساهمات تدفعها العضوية تبلغ مبالغ كبيرة جدا ويحصلون مقابلها على امتيازات من الدولة: عطاءات تسهيلات مصرفية.. الخ.

الحركة الشعبية: إفادة من مشاركة بالدورة التي نظمها معهد أيديا في

أغسطس ٢٠١٠م، أن كل عضو يدفع ١٥ جنيها شهريا كاشتراكات، واشتراكات للانتخابات ٥٠ جنيها، و١٥٪ من رواتب وزراء الحكومة. وأن الحركة صرفت أكثر من ٩ مليار جنيه في ٢٣ ولاية. لكن أيضا وكما هو مشاهد فإن الحركة الشعبية أيضا تصرف من مال حكومة الجنوب، وقد حازت على نصيب الأسد في التمويل العيني كما في استخدام أجهزة الإعلام المملوكة للدولة كما سنرى في الفصل التاسع.

المفوضية وضبط تمويل الانتخابات

ولكن، وبعيدا عما قام به الحزب الحاكم أعلاه، فإن المفوضية القومية للانتخابات لم تنفذ الضوابط القانونية المتفق عليها وكانت أهم الخروقات متعلقة بتحديد السقف لصرف الحملات، والتمويل العام للأحزاب سواء أكان ماديا أم عينيا. وسنتطرق لذلك فيما يلي:

قرار (٧٥) سقف الصرف علي الحملات الانتخابية

بتاريخ ٢٠١٠/٣/٣١م أصدرت المفوضية هذا القرار. ولكن، وككل الأدبيات التي تصدر عن المفوضية فإن التاريخ الوارد في المكاتبة لا يعني الكثير، إذ غالبا ما يكون التاريخ الفعلي لإصدار القرار أو الخطاب هو بعد ذلك بكثير، نفس الشيء ينطبق على هذا القرار، فإننا نجد تاريخ القرار هو آخر يوم من مارس إلا أن وكالة السودان للأنباء (سونا) –وهي على صلة مباشرة بالآلية المشتركة وبالمفوضية- أوردت هذا الخبر بعد أربعة أيام أي في الرابع من أبريل مما يشي أن هذا هو تاريخ القرار الحقيقي. يعني أن قرار تحديد سقف الصرف على الحملات جاء قبل خمسة أيام من نهاية الحملات الانتخابية!

كنا أوردنا في الفصل الثالث أن قانون الانتخابات نص على أن تقوم المفوضية بتحديد سقف الصرف على مناشط الحملة الانتخابية استنادا لاعتبارات حجم المنطقة الجغرافية وعوائق الحركة فيها، وسهولة المواصلات، وعدد السكان وتوزيعهم (المادة ٦٧-٣).

وقد رأينا كيف غاب هذا السقف فلم يحدد لدى بداية الحملة الانتخابية بل وحتى شارفت على الانقضاء، وقد ظل هذا يؤرق الأحزاب السياسية لما تراه من صرف بذخي لمرشحي المؤتمر الوطني في كافة المناصب والقوائم. وقد انزعج بشكل خاص مرشحو منصب رئاسة الجمهورية لأن صرف مرشح المؤتمر الوطني فاق التخيلات، وسريت أرقام من حملته، فقيل إن ما صرف فقط على الصور المنصوبة في الشوارع بلغ

ستين مليون جنيه (ستين مليار جنيه بالقديم)، هذا علاوة على ما يصرف في غير ذلك من مناشط بالنقل الحي المتلفز للحملة اليومية للمرشح في كافة بقاع السودان، والأرقام الفلكية التي تكلفها. كما رشح أيضاً أن فاتورة صور مرشح الحركة الشعبية الأستاذ ياسر عرمان تساوي ٢ مليون دولار أمريكي أي ما يعادل حوالي خمسة ملايين جنيه سوداني (٥ مليار بالقديم) ومع أن هذا المبلغ أقل من معشار مبلغ منافسه من المؤتمر الوطني لصور الإعلان بالطرقات إلا أنه رقم معجز لكل الأحزاب الأخرى. لكل ذلك قدم مرشحو رئاسة الجمهورية مذكرة للمفوضية في ٢٠١٠/٣/١٨م طالبوا فيها بضرورة الإسراع بتحديد سقوف للصرف على الحملات الانتخابية.

وحينما صدرت تلك السقوف المتأخرة في الرابع من أبريل أوضح قرار المفوضية الصادر باسم رئيسها أن القرار جاء استنادا على المادتين ٦٧ و٦٨ من قانون الانتخابات القومية، وحدد القرار أن يكون سقف الصرف على الحملات الانتخابية بالنسبة للمرشح لرئاسة الجمهورية ١٧ مليون جنيه وللمرشح لرئاسة حكومة الجنوب سبعة ملايين جنيه، وللمرشح لمنصب الوالي ثمانمائة ألف جنيه، ولمرشح الدائرة الجغرافية سبعمائة ألف جنيه ولمرشح القائمة الحزبية والمرأة خمسين ألف جنيه، ولمرشح الدائرة الولائية خمسة وثلاثين ألف جنيه، وأن يكون سقف صرف الحزب السياسي على حملته العامة ١٥ مليون جنيه.

هذه السقوف كما علق كثيرون عالية جدا وجاءت منحازة للمؤتمر الوطني ومن بعده الحركة الشعبية وهما الحزبان اللذان يصرفان على مناشطهما من مال الدولة. وبالرغم من ذلك فإن هذه السقوف قد تم بزها بشكل أساسي من قبل مرشحي المؤتمر الوطني ولكن المفوضية لم تقم بتعيين أية لجنة لمراجعة منصرفات الحملات، الشيء المعلوم في كافة دول العالم، حيث لا يتم الاكتفاء بالأرقام التي يقدمها المرشحون بل يقوم الخبراء بإحصاء المناشط الدعائية وتكلفتها كلها من صور لإعلانات مضيئة لبث تلفزيوني..إلخ، وحتى تلك التي تقدم كتبرعات يتم إحصاء قيمتها النقدية وحسابها. ولكن شيئا من ذلك لم يتم.

والأسوأ كما رأينا أن المفوضية لم تنفذ القانون الذي جعل السقوف مختلفة بحسب عدة محددات لم تلق لها أي بال، ولا هي تحدثت عما يحيق بالذين يتجاوزون السقوف.

علق مركز كارتر على هذا القرار بقوله: (أعلنت المفوضية القومية للانتخابات في ٣ أبريل أن الحد الأقصى للصرف لمرشح رئاسة الجمهورية ١٧ مليون

جنيه سوداني، ولرئاسة حكومة جنوب السودان ٧ مليون جنيه سوداني، وللمناصب الأدنى مبالغ أقل. لقد فشلت المفوضية القومية للانتخابات في إضفاء أي فعالية على الهدف من وراء وضع سقف أعلى للصرف الانتخابي بسبب التأخير في إعلان حدود الصرف وبسبب وضع سقف عال جداً يساوي أضعاف متوسط الدخل السنوي للفرد في السودان). (بيان بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٧م في ملاحق الكتاب).

مسألة التمويل العام

لقد ذكرنا أن التمويل العام صار من ضمن الأمور المطلوبة لتمويل الأحزاب في الانتخابات لأن ذلك يقلل من تشوه الحياة السياسية ويزيد المنافسية، وقد أشار له المشرع صراحة في قانون الانتخابات. ولكن المفوضية لم تسع لتنفيذ ذلك النص الهام خاصة لو نظر له في إطار السياق السوداني ومع أوضاع الأحزاب السياسية التي تعرضت للإفقار فلم تعد لها ممتلكاتها المصادرة. وكانت النتيجة أن الأحزاب لم تمول في الشمال من الدولة كما تنص المادة ٦٧-٢-ج. ولكن جرى تمويل لبعض الأحزاب في الجنوب كما ورد في بيان مركز كاتر. جاء بالبيان: «يتيح قانون الانتخابات للحكومات توفير موارد من الدولة لصالح الأحزاب السياسية. الحكومة القومية لم تفعل ذلك. وعلى العكس من ذلك وفرت حكومة جنوب السودان خمسة ملايين جنيه سوداني لثلاثة عشر حزب سياسي في الجنوب» (بيان المركز في ٤/١٧ بالملاحق).

قال د.جلال محمد أحمد الأمين العام للمفوضية القومية للإنتخابات إن نسبة مساهمة المانحين سوف تصل إلى «٤٣٪» ومساهمة الحكومة «٥٧٪» وابان أنهم في المفوضية سيكون لهم دور في توزيع الأموال بعدالة كما أن المفوضية ستقوم بتوزيع الفرص للأحزاب وأشار إلى وجود سقف محدد للصرف لمقابلة الحملات الإنتخابية مشيراً إلى أن المفوضية ستقوم بمراجعة ما صرف لجميع الأحزاب وقال إن ادارة أموال المانحين تتم عبر ثلاث مستويات: لجنة سياسية تضم المفوضية والأمم المتحدة واليونيمس واليونميد والمجموعة الأوروبية وبعض المانحين وأصدقاء الإيقاد ولجنة فنية ولجنة السياسات العليا .

وأضاف: هذه اللجان تقوم بالمتابعة اللصيقة لأموال المانحيين وتقييم ورصد الإحتياجات وكل الأعمال الفنية وادارة الأعمال والمسائل المتعلقة بالإنتخابات كما أن الدعم الأمريكي سيصل عبر المعونة الأمريكية في شكل مساعدات فنية

تنتهي بمجرد انتهاء العملية الانتخابية مبيناً أنه بموجب قانون الانتخابات يجب أن يستخدم المال المخصص لأغراض الحملة الإنتخابية في تطوير الوسائل والقدرات الفنية التي تمكن الحزب السياسي أو المرشح من اعداد ونشر برنامجه الانتخابي وتغطية المصاريف المتعلقة بجميع توقيعات المؤيدين[1].

لكن المفوضية لم تفرد أي تمويل للأحزاب لا من الحكومة ولا من المانحين وإن كان بعضهم كالأمريكان بحث مع قادة الأحزاب السياسية بعض الأفكار في تمويل مناشط الأحزاب بعدالة، ولكن هذه الأفكار ظلت معلقة على الهواء.

أما التمويل العيني، فسنجد في الفصل التاسع (الحملة الانتخابية) كيف كانت قسمته ضيزى بحيث حاز على أغلبه المؤتمر الوطني ومرشحيه في الشمال، والحركة الشعبية ومرشحيها في الجنوب. ونفس الشيء ينطبق على الإعفاءات الضريبية والعطاءات وتوفير المقار وغيرها من أشكال الدعم العام للأحزاب، فهذا النوع من الدعم تمتعت به الأحزاب الحاكمة احتكارا، ولم يتح للأحزاب المعارضة من قريب أو بعيد. وكانت المفوضية تتفرج كما أظهرنا في الفصل السابق كأنها غير معنية بما يدور مع أنه يقع في لب الانتخابات وعدالتها.

الأحزاب السودانية وتمويل الحملات

السقوف التي وضعت للحملات جاءت متأخرة جدا كما ذكرنا. ولكن أي حساب دقيق لها سيظهر تجاوزات ضخمة خاصة في صرف المؤتمر الوطني.

لقد تفاوتت التقديرات حول حملة المؤتمر الوطني في المستويات المختلفة، ولكن أكثرها إثارة للجدل كانت حملته الرئاسية. لقد بلغ المؤتمر الوطني درجة قاربت الهوس، فأنت ترى صورة مرشحه الرئاسي في كل مكان، موقف المواصلات الرئيسي بالخرطوم سماه أحدهم تندرا (استديو البشير) والطرقات الكبيرة كلها وضعت على جنباتها الصور التي تكلف الآلاف، وقد وجد هذا في كل الولايات. المفوضية في قرار سقف الصرف وضعت لحملة المرشح الرئاسي ما لا يتعدى الـ١٧ مليون جنيه سوداني (١٧ مليار بالقديم).. وهو سقف علي علوه لكافة المرشحين الموجودين إلا أنه مهزلة لو راجعناه بصرف السيد عمر البشير، فتقديرات بعض خبراء الإعلان أن تكلفة دعايته في الشاشات الكبيرة المضيئة (في المواقع الرئيسية في

(١) أجراس الحرية (١٦أبريل) عدد ٦٦٨.

ولاية الخرطوم وحدها) يساوي أكثر من مليون جنيه (مليار بالقديم).

وسرب آخرون أن تكلفة صور السيد عمر البشير الكبيرة في الطرقات تساوي ٦٠ مليون جنيه سوداني (٦٠ مليار بالقديم) ناهيك عن تكلفة الدعاية اليومية في قناة النيل الأزرق لو علمنا أن تكلفة الدعاية في تدشين حملته بنادي الهلال كانت ٧٥ ألف جنيه (٧٥ مليون بالقديم) واستمرت هذه الدعايات يوميا وساعة هذه القناة تكلف ٢٥ ألفا مما يعني أن دعايته المبثوثة هناك كلفت أكثر من مليونين (ملياران بالقديم) هذا بخلاف الدعاية المجانية في التلفزيون القومي. هذا بدون أن نضيف الرحلات بالطائرات لجهات السودان الأربع والتي تكلف مئات الألوف، والحشود التي تصرف عليها مئات الألوف الأخرى (الملايين بالقديم) دعك عما يقدم من رشوات انتخابية معلنة بالمشاريع أو مخفية. وأية لجنة مهنية معنية بالدعاية والإعلان لن تجد أن السيد عمر البشير صرف في حملته الانتخابية أقل من ٥٠٠ مليون جنيه سوداني (٥٠٠ مليار بالقديم).

الأستاذ ثروت قاسم الكاتب الإسفيري يقدر تكلفة حملة البشير بمليار جنيه (بالجديد) أي ضعف هذا التقدير، قال ثروت: «ذهب البترول مكن نظام الإنقاذ من الصرف البذخي على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة؟ وتم شراء ذمم معظم الصحفيين المستقلين الذين يسبحون بحمد الإنقاذ صبحا ومساء؟ وتستعمل وسائل الإعلام الدين الإسلامي، للسيطرة على شعب طيب مدجن يسمع كلام التلفزيون والراديو فيصدقه ويعمل على هديه.. صدق أو لا تصدق أن ذهب البترول الذي تم صرفه مؤخراً على الدعاية الانتخابية والملصقات الانتخابية في انتخابات أبريل، تجاوز حاجز المليار جنيه»[1].. ولا يمكن بحال أن يكون السيد البشير قد التزم بهذا السقف المقرر على علوه بشكل خرافي فوق طاقة الأحزاب الأخرى.

بالنسبة لإعادة ممتلكات الأحزاب والتي كانت تلح عليها كشرط لعدالة الانتخابات فإن المؤتمر الوطني أصر على التلكؤ في ذلك وحينما قام بتفاوض مع بعض الأحزاب حول الأمر حرص على أن يحيط الأمر بسرية فكان بعض قادته ينفي الحدث وبعضهم يضخمون المبالغ المستلمة لإضفاء الريب حول الأحزاب المنافسة وليظهر الأمر في شكل صفقة لمصالح حزبية.

(1) ثروت قاسم لعنة البترول مقال نشر في صحيفة سودانايل الإلكترونية بتاريخ الاثنين ٢١ يونيو.

استلم حزب الأمة القومي مليونين من تعويضات ممتلكاته المصادرة في أواخر أيام الحملة (وأشاع المؤتمر الوطني أن المبلغ أربعة وحينا عشرة ملايين) وردا على الغبار الذي أراد أن يلف به المؤتمر الوطني المسالة أصدر الحزب بيانا وضح فيه مستحقاته وما استلمه (نص البيان الكامل في ملاحق الكتاب). بينما أشيع أن الحزب الاتحادي الديمقراطي استلم مبالغ كذلك تفاوتت في مقدارها المعلن.

أما فيما يتعلق بتمويل الحزب الاتحادي الديمقراطي[1] الأصل للحملة الانتخابية فقد قال القيادي بالاتحادي الديمقراطي الأصل علي السيد: تسلمنا من الحكومة ثمانية مليارات ونصف مليار! وكانت عبارة عن تعويضات العربات والدور والآليات التي صادرتها الحكومة بعد الانقلاب وفي تفاوضنا مع الحكومة وليس المؤتمر الوطني، صحيح قد يكون الأشخاص أعضاء في المؤتمر الوطني لكن الحديث معهم يدور بصفتهم يشغلون مواقع في الحكومة، ودار بيننا منذ«٢٠٠٥» أكثر من«٢٣» اجتماعاً فيما يتعلق بالأموال، ونحن طالبنا بـ«١٨» ملياراً وآخر ما وصلنا إليه«١٢» ملياراً وبدأت الحكومة تسددها بالتقسيط وبلغ جملة ما استلمناه ثمانية مليارات ونصف المليار «بالقديم».

ومن خلال رصد حجم تكلفة الحملات الانتخابية تبين أن بعض الأحزاب لم تصل تكاليف حملتها ٦٠٠ألف جنيه بينما وصلت تكلفة بعض الأحزاب ٢٠٠مليار جنيه أو ٥٠٠ أو مليار كما قلنا، وقد ذكر د.الأمين عبدالرازق مدير حملة مرشح الرئاسة في المؤتمر الشعبي أن مجمل الصرف على العملية الانتخابية لم يتجاوز ٦٠٠ألف جنيه وفرها المرشحون من مالهم الخاص. ونشرت صحيفة الحقيقة في عددها الأول بتاريخ ١٤أبريل ٢٠١٠م أرقاماً عن حجم تكلفة الحملات في حزب المؤتمر الوطني تحصلت عليها حسب مصادرها داخل الحزب المذكور قالت: إن قيادة الحزب خصصت مبلغ مليار جنيه لكل مرشح لمنصب الوالي فيما خمس ولايات شمالية (الخرطوم – الشمالية – البحر الأحمر – القضارف – إحدى ولايات دارفور) كما منحت كلاً من مرشحي المجلس الوطني ١٠٠ألف جنيه وما بين ٢٠-٢٥ ألف جنيه لكل مرشح في الدوائر الولائية وحسب ما ورد في خبر الحقيقة فإن تكلفة مرشح رئاسة الجمهورية عمر البشير لم تتكشف على وجه الدقة بينما يؤكد المراقبون أن مجمل تكلفة الحزب تجاوزت ٢٠٠مليون جنيه أي ٢٠٠مليار

(١) الانتباهة ٢٤/ ٤/ ٢٠١٠م.

بالعملة القديمة.[١] وفي رأي آخر تبلغ جملة الأموال المصروفة على الحملة الانتخابية للمؤتمر الوطني في تقديرات أولية تفوق مبلغ«٣٣» مليون دولار.[٢] وهي تقديرات متواضعة أمام التقديرات الأخرى التي ذكرناها.

كذلك تسرب من بعض المسؤولين عن حملة المرشح الرئاسي للحركة الشعبية الأستاذ ياسر عرمان أن تكلفة صوره في الشوارع بلغت مليوني دولار أي حوالي ٥ ملايين من الجنيهات (٥ مليار بالقديم). أما ظهوره في أجهزة الإعلام مدفوعة الثمن وأهمها قناة النيل الأزرق فلم يتجاوز افتتاح الحملة من أمام منزل الثائر علي عبد اللطيف بأم درمان وقيل إنه كلف ٤٦ ألف جنيه، وهذا يعني أن إجمالي صرفه ربما لم يتجاوز السقف الموضوع.

وحسب القانون كان يجب أن يتم تقديم صرف الحملات للمفوضية في خلال شهر، وكان ينتظر أن تكون للمفوضية لجان لحساب الحملات عبر جهة مختصة لا تركن فقط لما يقدمه المرشحون كما يتم في تجارب العالم في هذا الصدد. ولكن الأمر برمته لم يكن سوى مسرحية قامت بها المفوضية وهي تذر الرماد في أعين المرشحين الذين طالبوها به.

(1) أجراس الحرية (١٦أبريل) عدد ٦٦٨.

(2) المصدر: صحيفة أجراس الحرية ١١/ ٤/ ٢٠١٠م.

انتخابات السودان أبريل ٢٠١٠ في الميزان

اللجنة العليا للانتخابات
حزب الأمة القومي

الفصل السادس

رقابة الانتخابات

◆◆◆

«مع أن المراقبة الدولية تقيم العملية الانتخابية وفقا للمبادئ الدولية المرعية في الانتخابات الديمقراطية الحقة وفي القوانين المحلية، فهي تقر بأن شعب أي دولة هو الذي يحدد في النهاية المصداقية والشرعية لأية عملية انتخابية».

إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات

«من غير المقبول تاريخياً ومنطقياً مقارنة السودان بدول أفريقيا أو بدول عربية لم يسبق لها ممارسة الديمقراطية».

محمد شومان

لقد تعرضنا لأضلع الانتخابات الثلاثة الرئيسية وهي الجهة التي تدير الانتخابات (المفوضية) والأحزاب السياسية التي خاضتها ومن ثم المرشحين الذين تقدموا لخوضها في المستويات المختلفة سواء أكانوا حزبيين أم مستقلين. وهنا نتطرق لضلع هام من أضلع الانتخابات، لأنه هو الذي يستطيع تحديد مدى نزاهتها أو عدمها. فالرقابة على أية انتخابات هي التي تحدد مدى مصداقيتها، إذ وعبر تقييم المراقبين للإطار العام الذي تجري فيه الانتخابات، ومتابعتهم للعمليات الانتخابية، وجمع المعلومات حولها، ومعايرتها بالمعايير المعتمدة للانتخابات السليمة، وعبر التقارير الدورية التي يصدرونها والنصائح التي يوجهونها للاعبين المختلفين في العملية الانتخابية، يتكون رصيد لتقييم أية عملية انتخابية والحكم لها أو عليها.

نتطرق هنا لمعايير سلامة الانتخابات، والمعايير الدولية للرقابة، والتجارب السودانية السابقة بالنسبة للرقابة الانتخابية، والمعايير والضوابط المتخذة في رقابة الانتخابات الحالية، ثم نصف أنواع الرقابة الدولية والمحلية التي وجدت في انتخابات أبريل ٢٠١٠م، وأهم مخرجاتها، والمواقف التي اتخذت إزاءها من قبل اللاعبين الأساسيين في العملية الانتخابية، والملاحظات عليها.

المعايير الدولية لانتخابات حرة ونزيهة

بحسب الدليل التدريبي الصادر من مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، فإن هذه المعايير تشمل مبدأين أساسيين تتفرع منهما عدد من النصوص.

المبدأ الأول هو المساواة في الحكم وعدم التمييز، والمبدأ الثاني هو التمتع بالحقوق الأساسية والضروري توفرها خلال أية انتخابات نزيهة، وتفصيل ذلك فيما يلي:

١- المساواة في الحكم وعدم التمييز

- **إن حق كل شخص في المشاركة في إدارة شئون بلده** حق أساسي من حقوق الإنسان. وتتسم الانتخابات بأهمية أساسية في ضمان الالتزام بحق المشاركة السياسية. (المادة ٢١-١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) وتنص المادة ٢١(٣) من نفس الإعلان على أن «إرادة الشعب هي مناط السلطة، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات **نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو** بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت.»

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يضمن في المادة ٢٥ (ب) أن لكل مواطن الحق والفرصة في أن «**يَنتخب ويُنتخب**»، في انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين.

- أكدت المنظمات الإقليمية أيضاً الحق في المشاركة في انتخابات حرة ونزيهة. وتبعا للمادة ٣ من البروتوكول الأول الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، تتعهد الدول الأطراف بإجراء انتخابات حرة على فترات معقولة بالاقتراع السري. وتنص الوثيقة الصادرة عن اجتماع البعد الإنساني في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد في كوبنهاغن على أن الانتخابات الحرة التي تجري على فترات معقولة بالاقتراع السري تتسم بأهمية جوهرية للتعبير الكامل عما يتمتع به جميع البشر من كرامة أصيلة وحقوق متساوية وثابتة. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد مجلس الاتحاد البرلماني الدولي في أوروبا بالإجماع الإعلان الخاص بمعايير الانتخابات الحرة والنزيهة في عام. ١٩٩٤

- تضمن المادة ٢٠ من الإعلان الأمريكي الخاص بحقوق الإنسان وواجباته والمادة ٢٣ (ب) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان حق المواطنين في أن يَنتخبوا ويُنتخبوا في انتخابات نزيهة تجري دوريا. وإضافة إلى ذلك، تنص المادة ١٣(١) من الميثاق الأفريقي (بنجول) لحقوق الإنسان والشعوب على أن لكل مواطن الحق في المشاركة بحرية في إدارة شئون الحكم.

- **يُطبق الحق في المشاركة في انتخابات حرة ونزيهة تطبيقا عاما وبدون تمييز.** وتنص المادة ١ من اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة والمادة ٧ (أ) من اتفاقية القضاء

على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على **حق المرأة في التصويت في جميع الانتخابات على قدم المساواة مع الرجل**. وعملا بالمادة ٥ (ج) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، «تتعهد الدول الأطراف بحظر التمييز العنصري والقضاء عليه بكافة أشكاله وبضمان حق كل إنسان، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الإثني، في المساواة أمام القانون، لا سيما في التمتع بالحقوق السياسية، ولاسيما حق الاشتراك في الانتخابات-**اقتراعا وترشيحا**- على أساس الاقتراع العام المتساوي، والإسهام في الحكم وفي إدارة الشئون العامة على جميع المستويات، وتولي الوظائف العامة على قدم المساواة...». (كذلك المادة ٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٢- الحقوق الأساسية

- تحمي صكوك حقوق الإنسان الدولية عددا من الحقوق الأساسية التي يعد التمتع بها حاسما لأي عملية انتخابية حقيقية. **والحق في المشاركة في انتخابات حرة ونزيهة يتضمن هذه الحقوق، بما فيها:**

الحق في حرية التعبير: العملية الانتخابية آليةٌ الغرض منها هو التعبير عن الإرادة السياسية للشعب. ولذلك يجب توطيد حماية الحق في التعبير عن الأفكار الحزبية خلال فترة الانتخابات.

الحق في حرية الرأي- الحرية غير المشروطة في اعتناق رأى سياسي تعد أمرا حتميا في سياق الانتخابات نظرا لاستحالة التأكيد الرسمي للإرادة الشعبية في بيئة تغيب عنها هذه الحرية أو تخضع فيها لقيود بأي طريقة.

الحق في التجمع السلمي- يجب احترام حق التجمع حيث إن المظاهرات العامة والتجمعات السياسية تشكل جزءا لا يتجزأ من العملية الانتخابية وتتيح آلية فعالة لنشر المعلومات السياسية على الجمهور.

الحق في تكوين الجمعيات- يشمل هذا الحق بوضوح الحق في تكوين المنظمات السياسية والمشاركة فيها. واحترام هذا الحق أمر حيوي أثناء العملية الانتخابية نظرا لأن القدرة على تكوين أحزاب سياسية والانضمام إليها يمثل واحدة من أهم الوسائل التي يمكن أن يشارك بها الشعب في العملية الديمقراطية.

تشمل الحقوق الأخرى ذات الصلة بالعملية الانتخابية الحق في حرية التنقل، وتنظيم اتحادات العمال، ومشاركة الشخص في إدارة شئون الحكم، والتحرر من

التمييز لأسباب سياسية والحق في التحرر من القتل التعسفي في الظروف التي تتسم بصعوبة خاصة[١].

تدابير ضرورية

بحسب الإعلان الخاص بمعايير الانتخابات الحرة والنزيهة ينبغي على الدول أن تتخذ السياسة والخطوات الضرورية الكفيلة بضمان تعزيز الأهداف الديمقراطية بما في ذلك تأسيس آلية محايدة وغير منحازة أو متوازنة لإدارة الانتخابات وللقيام بذلك ينبغي للدولة القيام بما يلي:

- كفالة تدريب المسؤولين على جميع جوانب الانتخابات والعمل بصورة غير منحازة ووضع إجراءات التصويت المتعلقة بها لتكون معلومة لجمهور الناخبين.
- كفالة قيد الناخبين واستكمال جداول قيدهم وإجراءات التصويت بمساعدة مراقبين وطنيين ودوليين حسب الملائم.
- تشجيع الأحزاب والمرشحين وأجهزة الإعلام علي قبول ووضع مجموعة قواعد سلوك لتحكم الحملة الانتخابية وفترة التصويت.
- كفالة وحدة عملية التصويت عن طريق إجراءات مناسبة لمنع التصويت أكثر من مرة أو التصويت من جانب أناس ليس لهم حق التصويت.
- كفالة عملية فرز الأصوات.

كما يجب على الدول احترام وضمان حقوق الإنسان لجميع الأفراد داخل أراضيها وتحت رقابة السلطة القضائية وفي فترة الانتخابات يتعين علي الدولة وأجهزتها تأكيد الآتي:

- احترام حرية التنقل والتجمع والتعبير عن الآراء وخاصة في محيط الندوات والاجتماعات السياسية.
- كفالة حرية الأحزاب والمرشحين في نقل وجهات نظرهم للناخبين وتمتعهم بالمساواة في الوصول إلى أجهزة الإعلام الرسمية والخاضعة للإدارة العامة.

---

(١) مفوضية حقوق الإنسان، سلسلة التدريب المهني رقم7 ، دليل التدريب على رصد حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف.
2001 ،UNITED NATIONS ،PUBLICATION، Sales No. E.01.XIV.2
ISBN 92-1-154137-9 ،ISSN 1020-1688 ،
الفصل الرابع عشر الخاص بمراقبة الانتخابات، ص ١٢-١٣.

- اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان التغطيــة غــير المتميــزة في الأجهــزة الإعلامية المملوكة للدولة والإدارة العامة.
- لكي تكون الانتخابات نزيهة يتعين على الدولة اتخاذ الإجراءات الضــرورية التي تكفل تمتع الأحزاب والمرشحين بفرص متكافئة في عرض برامجهم الانتخابية.
- ينبغي أن تتخذ الدول جميع الإجراءات الضرورية والمناسبة لتأكيد احترام مبدأ الاقتراع السري وأن يتمكن الناخبون من الإدلاء بأصواتهم بحرية دون خــوف أو ترهيب.
- بالإضافة إلى ذلك على سلطات الدولة أن تضمن أن عملية التصويت تجري في جو بعيد عن الغش أو غير ذلك من انعدام المشروعية وان تحافظ علــى زمــن وسلامة العملية الانتخابية برمتها بما في ذلك علي سبيل المثال حضور ممــثلين عن الأحزاب ومراقبين معتمدين.
- يتعين علي الدول اتخاذ جميع التدابير الضرورية لضمان تمتــع المرشــحين والأحزاب ومؤيديهم بالأمن المتكافئ واتخاذ سلطات الدولــة جميــع الإجــراءات الضرورية لمنع حدوث أعمال عنف انتخابية.
- ينبغي على الدول أن تكفل حسم انتهاكــات حقــوق الإنســان والشــكاوى المتعلقة بالعملية الانتخابية وان يتم ذلك بمعرفــة هيئــة مســتقلة ومحايــدة كاللجنة الانتخابية أو القضاء[١].

المعايير العالمية للرقابة

عالميا تستمد المراقبة للعمليات الانتخابية من عدد مــن الصــكوك والمواثيــق الدولية أهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المــواد ٢،٨، ٢١)؛ والعهــد الــدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادتان ٢، ٢٥)؛ والميثاق الأفريقــي الخــاص بحقوق الإنسان والشعوب (المادة ١٣)، واتفاقية كوبنهاجن لمؤتمر البعد الإنســاني ١٩٩٠ (المادة ٨)[٢]، والوثيقة الدولية الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي والخاصة بضمان سلامة الانتخابات في ١٩٩٤م[٣]، وغيرها من المواثيق.

(1) راضي محسن المعايير الدولية لانتخابات حرة ونزيهة جريدة الصباح.
(2) المجلس القومي لحقوق الإنسان دليل مراقبة الانتخابات البرلمانية جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٥م.
(3) راضي محسن المعايير الدولية لانتخابات حرة ونزيهة جريدة الصباح.

تحقق الرقابة بحسب دليل مفوضية حقوق الإنسان سبعة أغراض على الأقل: الغرض الأول والرئيسي هو ضمان إجراء تقييم للعملية الانتخابية يتسم بالاستقلال وعدم التحيز والموضوعية. وثانيا، يمكن إجراء الرصد لتشجيع قبول نتائج الانتخابات، وثالثا، يمكن إجراء مراقبة الانتخابات لتشجيع المشاركة ولبناء ثقة المنتخب في العملية الانتخابية. والغرض الرابع هو ضمان سلامة العملية الانتخابية، بما في ذلك ردع وكشف العنف والإرهاب والتزوير. وخامسا، هناك حاجة إلى رصد حماية جميع حقوق الإنسان خلال فترة الانتخابات. وسادسا، يسهّل رصد الانتخابات فض المنازعات، وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالعملية الانتخابية. سابعا، يمكن أن يوفر رصد الانتخابات دعما غير مباشر للتربية الوطنية وبناء المجتمع المدني[١].

القضايا المطلوب رصدها[٢]

يقوم المراقبون برصد كافة العمليات الانتخابية، وبرصد البيئة الانتخابية بما في ذلك مواقف وشواغل اللاعبين الأساسيين في العملية[٣].

أولا: فيما يتعلق برصد الانتخابات

بحسب وثيقة «حقوق الإنسان والانتخابات» الصادرة عن مركز حقوق الإنسان فإن رصد الانتخابات يجري في أربع فترات: : الاستعدادات السابقة للانتخابات وفترة الحملة الانتخابية، والتصويت، وعد الأصوات، والمتابعة اللاحقة للانتخابات.

أولا: رصد الاستعدادات السابقة للانتخابات وفترة الحملة الانتخابية

أ- وضع قانون وإجراءات الانتخابات:

- رصد عملية تحديد الدوائر تحديد حدود الدوائر لتحديد مدى عدالتها وابتعادها عن التلاعب.

(1) الدليل التدريبي للرقابة، مفوضية حقوق الإنسان، مرجع سابق.

(2) هذه الفقرة حتى نهايتها تستند بشكل رئيسي وبنقل مباشر أو مع تغيير طفيف في الصياغة أحيانا واختصار أحيانا أخرى، على دليل التدريب على رصد حقوق الإنسان، الفصل الرابع عشر الخاص بمراقبة الانتخابات، مرجع سابق.

(3) الاستناد هنا أساسا على الدليل التدريبي الصادر من مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة- المرجع السابق.

- رصد الترشيح للتأكيد من أن القوانين والإجراءات الانتخابية لا تقوم بمنح مزايا غير منصفة للمرشحين الذين تدعمهم الحكومة. ويجب أن تكون الأحكام المتعلقة بمؤهلات المرشحين واضحة ويجب ألا تنطوي على تمييز ضد المرأة أو جماعات عنصرية أو إثنية معينة. ويجب أن يخضع فقد الأهلية لاستعراض مستقل.
- الحملة الانتخابية: ينبغي ألا تواجه الأحزاب السياسية قيودا غير معقولة على المشاركة أو إجراء الحملات الانتخابية. وينبغي توفير حماية بمقتضى القانون لأسماء الأحزاب ورموزها.

ب-رصد إدارة شئون الانتخابات: هل الجهة التي تدير الانتخابات موضوعية وغير متحيزة ومستقلة وفعالة. ينبغي للمراقبين الانتباه بعناية إلى الأحكام الخاصة بالتعيين والمكافأة والواجبات والسلطات والمؤهلات وهيكل تقديم تقارير موظفي الانتخابات. وينبغي طرح هذه الأسئلة: (١) هل أنشئ خط واحد للسلطة النهائية؟ و(٢) هل طريقة التعيين موضوعية وغير متحيزة؟ و(٣) هل من المحتمل أن تكون وسيلة التعويض فاسدة؟ ويجب أن تتوفر في الموظفين على جميع المستويات مؤهلات حسن الأداء. كما ينبغي أن يكون الموظفون معزولين عن التحيز والضغط السياسي. وأن يتم التدريب المسبق الكافي حتمي لجميع المسؤولين عن الانتخابات. وينبغي إجراء جميع الأنشطة الانتخابية، بما فيها عملية صنع القرار والعملية القانونية وتنظيم الأنشطة، على نحو يتسم بالشفافية الكاملة. وبالإضافة إلى ذلك، لابد من وجود إجماع عام بشأن الهيكل الإداري.

ج- رصد التسجيل: في حالة التسجيل المسبق للناخبين،فيجب تنظيم العملية تنظيما دقيقا لضمان إنصاف وفعالية الأحكام المتعلقة بمؤهلات الناخبين ومتطلبات الإقامة وقوائم الانتخاب والسجلات ووسائل الطعن في تلك الوثائق..

د- رصد توعية المواطنين: ينبغي توفير التمويل والإدارة لتوعية الناخبين توعية موضوعية وغير حزبية وللحملات الإعلامية. وينبغي أن تقوم حملة توعية الناخبين على أساس تجربة السكان في التصويت. وينبغي إحاطة الجمهور علما بمكان وزمان وكيفية التصويت. كما ينبغي

توعية الجمهور بأسباب أهمية التصويت. وينبغي إتاحة كتابات على نطاق واسع وينبغي نشرها بشتى اللغات الوطنية للمساعدة على ضمان المشاركة الفعالة من جميع الناخبين المؤهلين. وينبغي أن تشجع توعية الناخبين على مشاركة الجميع، بمن فيهم أفراد الجماعات الإثنية والمرأة. وينبغي استخدام طرق

الوسائط المتعددة لتوفير توعية فعالة للمواطنين على مختلف مستوياتهم من القدرة على القراءة والكتابة. وينبغي أن تمتد حملات توعية الناخبين في جميع أرجاء إقليم البلد، بما في ذلك المناطق الريفية والنائية.

هـ- **رصد وسائل الإعلام:** ترتيبات الإنصاف في وصول المرشحين والأحزاب إلى وسائل الإعلام تتسم بأهمية خاصة عندما تسيطر الحكومة على وسائل الإعلام الرئيسية. وينبغي أن تنص أنظمة وسائل الإعلام على وجود ضمانات ضد الرقابة السياسية والمزايا الحكومية غير المنصفة وعدم المساواة في الوصول خلال فترة الحملة الانتخابية. والوصول المنصف إلى وسائل الإعلام لا يتضمن فقط المساواة في الوقت والمكان المخصصين، بل أيضاً في الانتباه إلى ساعة البث الإذاعي والموضع الذي تنشر فيه الإعلانات المطبوعة ؛كما ينبغي للرقابة تقرير ما إن كان هناك اتفاق واسع بشأن النظام التنظيمي لوسائل الإعلام. وينبغي لمراقبي للانتخابات القيام برصد وسائل الإعلام الوطنية والمحلية على السواء. ويمكن تقييم إمكانية وصول المشاركين إلى العملية السياسية عن طريق رصد البرامج السياسية وبرامج توعية المواطنين المذاعة وتخصيص الوقت لمختلف الأحزاب السياسية.

٢- **رصد التصويت:** ينبغي للمراقبين السعي إلى تغطية أكبر عدد ممكن من مراكز الاقتراع في يوم الانتخاب لرصد التصويت ومدى مراعاته للمعايير المطلوبة (هذه المعايير في الفصل العاشر: الاقتراع، معايير وضوابط الاقتراع النزيه)

٣- **رصد عد الأصوات:** على المراقبين رصد هذه العملية للتأكد من نزاهتها وعدم خضوعها للتزوير. (معايير عد وفرز الأصوات في الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب)

٤- **رصد النتائج والمتابعة**

يقول دليل التدريب الخاص برصد حقوق الإنسان في القسم الخاص بمراقبة الانتخابات إنه وعقب الانتخابات مباشرة، تطلب الصحافة في العادة من المراقبين الدوليين الإعلان عما إن كانت الانتخابات حرة ونزيهة. ومن المستحيل إصدار حكم نهائي سريع بخصوص الانتخابات حيث لم يتم بعد البدء في التقدم بشكاوى ولم يتم الحصول بعد على المعلومات من المناطق القروية. غير أنه من الضروري في العادة إصدار بيان مؤقت ومشروط استنادا إلى المعلومات المتاحة في ذلك الوقت وذلك من أجل الاستفادة من اهتمام وسائل الإعلام. ولا يمكن تكوين صورة كاملة عما حدث

إلا بعد تلقي شكاوى من الأحزاب السياسية المعارضة والناخبين وغيرهم. وبعد التحقيق في الشكاوى لتقرير ما إن كانت مبررة وبعد تقرير ما إن كان ذلك قد أثر على نتائج الانتخابات، يمكن لقيادة بعثة المراقبة الميدانية التي تتولى رصد الانتخابات أن تقوم بتقييم ما إن كانت الانتخابات قد جرت بصورة حرة ونزيهة. ومع ذلك، فإن أي بيان عن هذا التقييم تصدره في العادة قيادة البعثة[1] وذلك بعد التشاور والحصول على التفويض. ولا يجوز تحت أي ظرف لمراقب الانتخابات مخاطبة وسائل الإعلام بشأن تقييم الانتخابات أو الحكم عليها أو على نتيجتها.

ثانيا: رصد بيئة الانتخابات

يقوم المراقبون برصد عدد متصل من القضايا الهامة والتي تصب في النهاية في تقييم أي انتخابات. يشمل ذلك قضايا حقوق الإنسان الأساسية، مواقف وانطباعات الجماعات المعنية بالعملية الانتخابية، والبنية الأساسية الوطنية ومدى متاحيتها للانتخابات الحرة والنزيهة.

حقوق الإنسان: بالنسبة لقضايا حقوق الإنسان فإن الرقابة تشمل حرية التنقل والتجمع وتكوين الجمعيات والتعبير وهل حظيت بالاحترام؟، هل أجرت جميع الأحزاب أنشطتها السياسية في حدود القانون؟ هل خضع أي حزب سياسي أو جماعة ذات اهتمام خاص لقيود تعسفية وغير ضرورية فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى وسائل الإعلام أو فيما يتعلق عموما بحرية توصيل آرائها؟ هل تمتع الأحزاب والمرشحون والمؤيدون بالأمن على قدم المساواة؟ هل استطاع الناخبون التصويت بحرية بدون خوف أو تهديد؟ هل كان هناك حفاظ على سرية الاقتراع؟ وهل جرى الاقتراع في مجمله بطريقة تتفادى التزوير والخروج على المبادئ القانونية؟

مواقف وشواغل اللاعبين الأساسيين: بالنسبة للجماعات المعنية فإن القضايا المطلوب رصدها تتعلق بشواغل كل واحد من الأحزاب السياسية المتنافسة، وشواغل منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية المحلية والدولية، وشواغل الأوساط القانونية والدبلوماسية، وهل وافق جميع اللاعبين الوطنيين الرئيسيين علنا على الالتزام بنتيجة الانتخابات؟

---

(1) الدليل وبما أنه موجه لموظفي حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة يتحدث عن مقر الأمم المتحدة، أو الممثل الخاص للأمين العام.

البنية الأساسية: ينبغي أيضاً لمراقبي الانتخابات دراسة البنية الأساسية القائمة في البلد وطرح الأسئلة التالية:

- هل يتمتع الهيكل الإداري الوطني بخبرة في تنظيم انتخابات حرة ونزيهة؟
- هل تتمتع الأحزاب السياسية بخبرة في المشاركة في الانتخابات المتعددة الأحزاب؟
- هل تستطيع الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات الوشيكة؟
- هل تتمتع الهيئة القضائية بالاستقلال الكافي وحسن الأداء الذين يتيحان لها الحكم في أمور الانتخابات؟
- وبالإضافة إلى ما سبق، يقوم المراقبون بتقرير ما يلي بشأن قوانين البلد وإجراءاته: هل تحترم القوانين والإجراءات المعايير الدولية؟
- وهل تعبر عن الاحتياجات الخاصة والطموحات والواقع التاريخي للشعب الذي يعنيه الأمر؟ وهل تعبر عن الإرادة السياسية وحق الشعب في تقرير مصيره؟[١]

التجارب السودانية السابقة

عرف السودانيون في الماضي نوعان فقط من أنواع الرقابة: المراقبة التي كانت تتم عبر وكلاء المرشحين، فقد كان لكل مرشح الحق في أن يحضر وكلاؤه كل العمل الذي يتم بمراكز التسجيل وكذلك الاقتراع. ويكون له الحق في الاعتراض على أهلية الناخب أو على الاقتراع المتكرر وغير ذلك من أشكال الخروقات التي تصاحب العملية.

أما الرقابة الأخرى فكانت تلك التي تتم عبر الإعلاميين وخاصة الصحفيين بتسجيل حالات استخدام الأساليب الفاسدة وغيرها من أشكال خرق القانون في الانتخابات.

---

(1) مفوضية حقوق الإنسان، سلسلة التدريب المهني رقم7 ، دليل التدريب على رصد حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف.
2001 ،UNITED NATIONS ،PUBLICATION، Sales No. E.01.XIV.2
ISBN 92-1-154137-9 ،ISSN 1020-1688 ،
الفصل الرابع عشر الخاص بمراقبة الانتخابات، ص ١٢-١٣.

ولكن السودان لم يعرف في تجاربه التعددية السابقة المراقبين المحليين والدوليين الذين يرصدون الانتخابات في مراكز الاقتراع، والذين تطور دورهم أثناء الانتخابات في السنين الأخيرة، ربما لطول الأمد بآخر انتخابات تعددية، ولكن في انتخابات «الإنقاذ» الماضية حدث هذا النوع من الرقابة، قيل إن المراقبين والصحفيين الأجانب تمت دعوتهم في انتخابات ١٩٩٦م[١]، وأنه في انتخابات عام ٢٠٠٠م أوفدت منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية مندوبين عنها لمراقبة تلك الانتخابات[٢].

أما الممارسات الفاسدة التي كانت تتم في الانتخابات السابقة فمتعددة، وكما جاء في دراسة «التعلم من التجربة» التي أصدرها معهد الأخدود الإفريقي العظيم، فإن الممارسات الفاسدة كانت موجودة دائما، بيد أنها كانت واسعة الانتشار في خلال الأنظمة الشمولية، وأقل انتشارا إبان التجارب الديمقراطية. الممارسات أثناء الأنظمة الشمولية شملت «حشو صناديق الاقتراع من قبل موظفي الانتخابات، واستبدال الصناديق بعد التصويت، إلى أشكال أقل مباشرة مثل التخويف واستخدام موارد الدولة في العملية الانتخابية، والتدخل في الإعلام الإخباري، والاستبعاد المتعمد للمرشحين الذين يراهم الحزب الحاكم غير مناسبين» بينما الممارسات في الانتخابات التعددية شملت «الاقتراع والتسجيل المتعدد، والتسجيل والاقتراع من قبل أشخاص غير مستوفين للشروط، وشراء الأصوات، واستخدام التأثير غير السليم للموارد من قبل الموظفين المدنيين في جميع الانتخابات» وقد علق الباحثون القائمون على الدراسة بالقول: توحي انتقادات طرحها الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، والشذوذ الإحصائي، بأن الممارسات الفاسدة أكثر شيوعا نتيجة لتدهور الأخلاقيات والمهنية في الخدمة العامة منذ السبعينات بصورة عامة، لكن هذا التقرير يشير إلى أن التلاعب والانحراف في الانتخابات التعددية يكون عادة من صنع المرشحين ووكلاءهم وليس الموظفين[٣].

إذن هنالك ممارسات تشيع في الأنظمة الشمولية يشارك فيها حتى موظفو الانتخابات، وأخرى في الأنظمة التعددية يقوم بها في الغالب المرشحون والوكلاء،

(1) ويلز والبطحاني وودورد، مرجع سابق.

(2) ناصر السيد- سابق.

(3) جاستن، البطحاني، وودورد، مرجع سابق.

والمراقبون معنيون برصد كل الخروقات من قبل كل الجهات المتجاوزة.

ومن المؤلم حقا، أن نسوق هنا تعليق الرجل الذي شغل الآن منصب الأمين العام للمفوضية القومية للانتخابات على مسألة الممارسات الفاسدة حين سماها بالحيل وقال: «الشيء الممتع في موضوع الانتخابات هو هذه الحيل! هذه الحيل التي طبقت من قبل، سيحاول كل طرف التذاكي على الآخرين. والأمر هو كيف تتعامل مع الموضوع، ليس على مستوى السودان فقط لكن في كل مكان. هذه هي الانتخابات. هنالك أناس أذكياء، بأتون بحيل لم تكن لتخطر للواحد على بال إطلاقا.. (يضحك)»[(١)].

ضوابط ومعايير الرقابة في انتخابات ٢٠١٠م

المعايير الخاصة بالرقابة موزعة بين عدد من الوثائق التي تحكم العملية الانتخابية، والمتمثلة في قانون الانتخابات، واللوائح والإرشادات الصادرة عن المفوضية القومية للانتخابات، ومواثيق الشرف أو غيرها من الأدبيات المجمع عليها والتي تصدر عن اللاعبين الأساسيين في العملية. وهي تشمل معايير متعلقة بالرقابة ودورها والنظم التي تحكمها، كما تتعلق بالمعايير المطلوبة لنزاهة العملية الانتخابية والتي يهتم المراقبون بمعايرة السلوك الفعلي بها.

قانون الانتخابات

نص قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨م على عدد من النصوص الخاصة بالرقابة، كما نص على المعايير الضابطة للعملية الانتخابية في مراحلها المختلفة، وهي معايير هامة بالنسبة للمراقبين، والذين يرصدون ضمن المخالفات المخالفات لقوانين ولوائح الانتخابات.

أما بالنسبة للرقابة فقد خص القانون الوكلاء والمراقبين بالمادة ١٠٤ والتي تنص على حق الأحزاب والمرشحين تعيين وكلاء في مراكز الاقتراع، أما بالنسبة للمراقبين فنصها: «يجب على المفوضية إلى جانب الدول الراعية لاتفاقية السلام الشامل دعوة أو قبول طلبات بعض الدول أو المنظمات الدولية والإقليمية لحضور ومراقبة الانتخابات أو الاستفتاء المنصوص عليها في الدستور وتحديد ممثليهم على أن تقوم المفوضية

(١) السابق، هكذا أورد الباحثون الثلاثة الاقتباس من جلال محمد أحمد في ٢٠ يناير ٢٠١٠م.

باعتماد الممثلين رسمياً». (المادة ١٠٤-٢) مع النص الذي يوجب على لجنة الاقتراع ولجنة الفرز في كل مركز إعداد أمكنة مناسبة للمراقبين (المادة ١٠٤-٤).

المادة ١٠٥ (اختصاصات المراقبين) تجعل للمراقب اختصاصا في مراقبة عمليات الاقتراع والفرز والعد والتأكد من نزاهتها، والتأكد من حياد المسؤولين عن الاقتراع والفرز والعد والتزامهم بالقانون، وزيارة ومعاينة الدوائر الجغرافية ومراكز الاقتراع والفرز والعد في أي وقت ودون إعلان مسبق عن تلك الزيارات، وحضور كافة مراحل الاقتراع والفرز والعد وعلى وجه الخصوص حضور ومراقبة عملية فتح صناديق الاقتراع وقفلها، والتحقق من حرية وعدالة الانتخابات وسرية الاقتراع وكتابة تقارير حول ذلك، وهي لا تجيز له التدخل في أعمال اللجان الانتخابية ولكنها تجيز له توجيه الأسئلة شفاهة أو كتابة. (المواد ١٠٥-١- أ وحتى هـ، والمادة ١٠٥-٢).

المادة ١٠٦ (سحب اعتماد المراقبين) تجيز للمفوضية بتوافق آراء الأعضاء سحب اعتماد المراقبين الوطنيين أو الدوليين إذا ثبت لها قيامهم بأي عمل يتعارض مع أحكام هذا القانون والقواعد، وإذا تعذّر الوصول إلى توافق الآراء تتخذ المفوضية قرار السحب بالأغلبية المطلقة.

ينص القانون على أن اعتماد الوكلاء والمراقبين من مهام وسلطات المفوضية. (المادة ١٠-٢-و) وهي التي تضع القواعد الخاصة بحقوق وواجبات المراقبين والوكلاء (المادة ٧٤-٢). وتلك الخاصة بتنظيم اعتمادهم (المادة ١٠٤-٥). وأنه يحق للمراقبين دخول مركز الاقتراع والبقاء بداخله في أي وقت أثناء عملية الاقتراع ولا يجوز لهم التدخل في مهام موظفي الاقتراع أو التحدث لأي ناخب أثناء وجوده داخل المركز بغرض الإدلاء بصوته، كما يحق لرئيس مركز الاقتراع استبعادهم في حالة مخالفة القانون أو عرقلة الاقتراع. (المواد ٧٤-٣و٤و٥). ونفس الشيء بالنسبة لحضور عمليات العد والفرز (المادتان ٧٦-٣و٤ و٦) ويعطي القانون المراقبين الحق في حضور عمليات تجميع النتائج وإعلانها في المراكز أو الدوائر الجغرافية أو الولايات أو المفوضية. (المادة ٨٠)

ويحمي القانون المراقبين إذ يعد الشخص مرتكباً لممارسة غير قانونية ما لم يكن مخولا بذلك، إذا تعرض وبأي طريقة لأي مراقب معتمد من قبل المفوضية، لإعاقته في أي وقت حتى موعد انتهاء صلاحية اعتماده.(المادة ٩٣-هـ) وكذلك إذا لم يعد ممارسا ممارسة غير قانونية كل من لم يمكن المراقبين من حضور المناشط الانتخابية وممارسة مهامهم (المادة ٩٧-هـ).

وقد نص القانون كذلك على رقابة تشكلها المفوضية في شكل لجان، حيث تحدث القانون عن أنه يجوز تشكيل لجان لمراقبة الانتخابات من قبل القضاة، المستشارين القانونيين بوزارة العدل ووزارة الشئون القانونية والتنمية الدستورية بجنوب السودان، الموظفين السابقين من الخدمة المدنية أو أشخاص من المجتمع من الذين عرفوا بالأمانة والاستقامة، منظمات المجتمع المدني، والصحافة ووسائل الإعلام، والأحزاب السياسية. (المادة ١٠٤-٣). وهو نوع من الرقابة لم تستأنس به المفوضية بهذا الشكل المنصوص عليه في القانون.

قواعد المراقبة والسلوك في الانتخابات لسنة ٢٠٠٩م

أصدرت المفوضية القومية للانتخابات قواعد المراقبة والسلوك في الانتخابات لسنة ٢٠٠٩م، أجازتها في جلستها رقم (٣٨) بتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠٠٩م.

هذه القواعد تحتوي في فصلها الأول على أحكام تمهيدية، وفي فصلها الثاني تحتوي على إجراءات اعتماد المراقبين الدوليين والمحليين والوكلاء الحزبيين، وتجعل ذلك الاعتماد بتقديم الأوراق للجنة سميت «اللجنة المختصة» يرأسها الأمين العام وتقوم بدراسة طلبات التقديم وتوصي بقبولها أو رفضها في حين من حق المفوضية أن تقبل توصيتها أو ترفضها. الفصل الثالث من القواعد هو الذي يهمنا وعنوانه «سلوك المراقبين الانتخابيين» ويحتوي على أربعة مواد: أسس ومعايير المراقبة (المادة ٢٥)، واختصاصات المراقبين الانتخابيين (المادة ٢٦)، وضوابط عمل المراقبين (المادة ٢٧)، وقواعد سلوك المراقبين الانتخابيين (المادة ٢٨). أما اختصاصات المراقبين الانتخابيين (المادة ٢٦) فهي عبارة عن تكرار للمادة (١٠٥) من قانون الانتخابات.

ومن الملاحظات على معايير المراقبة أنها نصت على أن يتم الإفصاح عن طرق جمع المعلومات أو الافتراضات والمعلومات والتحليلات التي اعتمدت والمنهجية المتبعة، وأن يتم الاعتماد على معلومات دقيقة وغير مشكوك فيها، والالتزام بالمهنية والموضوعية والتجرد والشفافية والنأي عن الغموض والانتقائية والإثارة في التقييم. نفس المعاني تقريبا تكررت في المادة الخاصة بضوابط عمل المراقبين، إذ نص على أنه يجوز لفرق المراقبة إصدار تقرير عام رسمي تعلن فيه الملاحظات التي يرفعها مراقبوها، ويجب عليها أن تكون مستعدة لتقديم تقارير للمفوضية عن أنشطتها وأن يوفروا الأدلة والقرائن التي تستند عليها افتراضاتهم وأحكامهم عند إعدادهم للتقارير. ونرى أن التشديد على الأدلة والقرائن أحيانا يقيد من مقدرة

المراقبين في كشف التلاعب، إذ أحيانا يكون المبلغون عن الفساد أو التلاعب جزء من لجنة انتخابية اشتركت في المخالفة بأوامر من شخص مسؤول أو من رئيسها، وفي هذه الحالة فإن الإصرار على كشف المصدر سيكون قيدا على حرية العضو النزيه في التبليغ خوفا من رئيسه. معيار حماية المبلغ معروف في كل استراتيجيات النزاهة ومحاربة الفساد، حيث يفتح الباب للتبليغ عن الفساد من قبل موظفين بدون الإصرار على كشف هويتهم.

وقد اضطر المراقبون للانتخابات أحيانا أن يصمتوا عن ذكر الجهة المبلغة برأينا تقديرا لذلك. يوحي بذلك مثلا بيان مركز كارتر بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٠م في قوله: (هذا وقد أطلعت مصادر موثوقة مركز كارتر أن المفوضية القومية للانتخابات، طوال فترة عملية التجميع، نصحت مسؤولي الانتخابات في كل الولايات باعتماد نظام يدوي للإحصاء بشكل رئيسي) في حين أن المفوضية كررت نفيها الرسمي على لسان بعض أعضائها إنكارا لذلك.

ومن القواعد الغريبة المنصوص عليها في المادة (٢٨-ح) أن المراقب عليه الالتزام بالتوجيهات الصادرة من المفوضية بما في ذلك «أي طلب معقول لمغادرة منطقة معينة أو موقع معين أو الامتناع عن دخولهما أو مغادرة مركز تسجيل أو اقتراع أو فرز أو عد أو أي قسم يحظر دخوله»! هذا قيد كبير على المراقبين بدون ذكر اشتراطات من جانب المفوضية سوى كلمة «معقول» الفضفاضة.

ولكن أهم الملاحظات على قواعد المفوضية، كما في القانون، أنها تحصر الرقابة على موظفي الاقتراع والعد والفرز. وقد رأينا ونحن نستعرض المعايير الدولية للرقابة أن نطاق الرقابة أوسع مدى من ذلك لأنه يشمل الرقابة على المفوضية نفسها (الجهة التي تدير الانتخابات) ومدى حيدتها واستقلالها عن السلطة التنفيذية وموضوعيتها، وأسس التوظيف فيها وخلوها من الفساد. والأوسع من ذلك في النطاق العالمي هو أن المراقبين معنيون أيضاً ببيئة الانتخابات وبالبنية الوطنية العامة وهل تتيح في قوانينها وخدمتها العامة وشرطتها وفي قضائها مساحة للانتخاب الحر؟ ولكن المفوضية لم تكن تهتم بهذه الأمور التي تراها خارج اختصاصها، وقد رأينا كيف أقرت قصور القوانين في ردها على الأحزاب وأقرت وجود القيود، وهي تبرر للقيود التي صاغتها بنفسها في منشور أنشطة الحملة الانتخابية.

لقد حاولت الأحزاب السياسية مرارا وتكرارا لفت النظر لهذه الحقيقة وهي أنه لا مجال للحديث عن نزاهة الانتخابات ما لم تكن هناك بيئة قانونية تكفل

الحريات، وما لم يكن تأمين الانتخابات عن طريق شرطة غير حزبية، وما لم يكن القضاء مستقلا، وما لم يكن هناك مجلس قومي يشرف على أداء الإعلام ويرده للعدالة بدل الحزبية. أما في حزب الأمة فقد قدمنا مقترحات عملية لكيفية تأمين الانتخابات، وتكوين قضاء مستقل خاص بالانتخابات يكون بشكل بعيد عن الحزبية والنظام القضائي المحزين الحالي، ولكن بدون جدوى، وفي فبراير ٢٠١٠م خاطبنا عددا من بعثات الرقابة الدولية بضرورة أن تشمل الرقابة أفقا أوسع مما هو في النصوص القانونية وفي قواعد السلوك المعلنة، وقدمنا لهم ورقة «مقاييس رقابة نزاهة انتخابات أبريل ٢٠١٠» وفيها وسعنا مجالات الرقابة لتشمل تمويل الأحزاب المفقرة، وعدالة الإعلام، ومشاكل جمع شارات التسجيل والإجراءات التصحيحية المطلوبة، وحقوق المهجريين، وغيرها من القضايا (نص الورقة بملاحق الكتاب).

مواثيق الشرف

قلنا إن من ضمن الوثائق التي تضع معايير السلوك مواثيق الشرف.

الانتخابات الحالية احتوت على مجهودات ضخمة بهدف الوصول لميثاق شرف، بعضها أثمر في الجنوب، والآخر لم يثمر في الشمال[1]. ولكنه خلق زخما كبيرا وزاد من وعي القوى السياسية والمراقبين المحليين والدوليين بضرورة ميثاق الشرف. وسنستعرض هنا أهم ما دار في هذا الصدد.

ورشة نحو ميثاق شرف للانتخابات القادمة

كانت أول المناشط التي لفتت بقوة لضرورة عقد ميثاق شرف حزبي للانتخابات ورشة عمل تحت عنوان «نحو ميثاق شرف للانتخابات القادمة»، عقدت في يوم الخميس ٢١أغسطس ٢٠٠٨م، نظمتها صحيفة الأيام بالتعاون مع مؤسسة فريدريش آيبرت وهي من أنشط المنظمات الأجنبية العاملة في مجال التنمية السياسية في السودان، كان حضور الندوة مميزا شمل قيادات وكوادر أحزاب سودانية عديدة (مع غياب شبه تام لشريكي الحكم الكبيرين)، تحدث في الندوة أربعة متحدثين أساسيين، وعقب عليها عدد من ممثلي الأحزاب السياسية والإعلاميين وممثلي المجتمع المدني.

(1) في الشمال حدثت حالات محدود تم الوصول فيها لمواثيق شرف مثل ميثاق الشرف الذي اجتمعت عليه الأحزاب السياسية بمحلية كرري، كما سيرد أدناه.

المتحدثون الأربعة كانوا: أ. محجوب محمد صالح، والسيدة البروفسورة هارتا دويلر وزيرة العدل الألمانية السابقة وعضوة البرلمان الألماني الزائرة للبلاد حينها، والدكتور عطا البطحاني أستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم، والأستاذ علي قيلوب المحامي.

قدم الأستاذ محجوب محمد صالح ورقة (نحو ميثاق يحدد أخلاقيات العمل السياسي) مؤكدا أنه لا ديمقراطية بلا أحزاب، وذكر عيوب الأحزاب السياسية الحالية والتاريخية ثم وصل لضرورة اتفاق كافة القوى السياسية على ميثاق يحدد قواعد (اللعبة السياسية) ويأخذ في اعتباره ستة مؤشرات هي: أولا نبذ التفكير الانقلابي والالتزام بالتداول السلمي للسلطة، ثانيا: الامتناع عن التآمر في العمل السياسي والسعي لإقصاء الآخر أو إخضاع الأقلية، ثالثا: الاعتراف بالتعددية واحترام حق الجميع في التعبير، رابعا: الالتزام بقومية الأجهزة النظامية والخدمة المدنية وعدم تسييسها أو حزبنتها، خامسا: محاربة ثقافة العنف والامتناع عنه من قبل الدولة أو المواطنين، وسادسا: عدم إثارة النعرات العرقية أو الدينية أو الثقافية أو القبلية. ثم أضاف تساؤلا حول مدى التزام الأحزاب خاصة والتجربة التاريخية فيها عدم التزام بالمواثيق الموقعة وأكد أمرين: أن المرحلة التي وصلتها الأزمة السودانية وتهديد المصير الوطني لا بد أن تؤثر على القوى الوطنية لتراجع مواقفها، وأن أي حزب لو راجع موقفه سيرى مصلحته الذاتية تقتضي قبول هذه المؤشرات.

أما السيدة هارتا دويلر فقد ألقت أضواء على التجربة الألمانية مؤكدة أن بلادهم نالت نصيبها من الديكتاتورية والانتهاكات والمظالم وانعدام حكم القانون في الماضي، وقالت إن ميثاق الشرف الانتخابي يتطلب الاتفاق على قيم أخلاقية مضمنة في بلادها في الدستور والقوانين، وإذا ضمنت هذه القيم في الدستور والقوانين فسيطرح السؤال: هل هذه النصوص مقبولة لدى الجميع وشاركوا جميعا في وضعها؟ وهناك أيضاً التساؤل حول مدى تنفيذ هذه النصوص المتفق عليها؟ وأكدت أن القيم المطلوبة تشمل حرية التعبير وحرية تملك والوصول للمعلومات، والتغطية الإعلامية المتاحة للجميع في الإعلام القومي (المملوك للدولة) والخاص على السواء مؤكدة أن هذا الجانب غالبا ما يتم تأكيده عبر اتفاقية تعقد بين الأحزاب السياسية والإعلام. ثم ضرورة التأكيد على المساواة في حق الانتخاب بحيث لا يوجد تمييز ضد أحد، والتأمين للجميع فلا يتعرض أي حزب للاغتيالات أو التدخل بأية صورة في حملته الانتخابية أو للإساءة والتشهير، وألا تكون القوانين مميزة ضد جماعات أو أحزاب،

وألا يوجد تمييز في عملية تسجيل الناخبين، هذا بالإضافة لعدد من المعايير التقنية والإجراءات التنظيمية التي تضمن سهولة ونزاهة الاقتراع والتي تتعلق بصناديق الاقتراع وأوراق الاقتراع ومراكز الاقتراع ومتاحيتها وسهولة الوصول إليها..الخ، مع إشراك وكالات رقابة مستقلة، وحصول جميع الأحزاب على تمويل من الدولة ويتم ذلك في بلدها وفقا لحجم تلك الأحزاب والأصوات التي حصلت عليها في آخر انتخابات مع عدم وجود سقوف لتمويل الانتخابات لديهم. ثم تساءلت عن جدوى مواثيق الشرف أو الداعي إليها مؤكدة أنها تلعب دورا في تنظيم العملية السياسية ويجب أن تكون مقروءة وسهلة الفهم للجميع، كما ينبغي أن تشمل جميع الأحزاب بما فيهم الأحزاب الحاكمة، ويجب أن تحتوي على الواجب عمله من قبل الأحزاب والواجب الامتناع عنه، كما أنها تركز على بعض النقاط الواردة في الدستور والقوانين وتظهر أهميتها. ثم تحدثت عن كيفية صياغة ميثاق الشرف مؤكدة أنه ينبغي البدء بتحليل الوضع السياسي والحزبي في البلاد والقيم الواجب التركيز عليها، وتحديد الجهات التي يمكن أن تعارض الوصول لرؤية مشتركة، والتساؤل عن الدور الممكن للإعلام والمجتمع المدني في الميثاق. وحول القائمين بصياغة الميثاق قالت إنهم قادة المجتمع السياسي والمدني، على أن يجاز الميثاق من قبل مجلس يكون أعضاؤه من شخصيات مقبولة وفوق الشكوك.

أما الدكتور عطا البطحاني فقد تحدث عن (الأبعاد السياسية) مؤكدا أن ورقته تحاول أن تثير إشكاليات قد تقابل ميثاق الشرف، بادئا بتحليل البيئة السياسية المحيطة (أو الكبرى) وأثرها على الانتخابات ومتحدثا عن ثلاث قضايا هي: ميزان القوة، وحمى الانتخابات وأثرها على سلوك الأحزاب، ومسألة حياد المؤسسات ومفهوم الحياد. أما حول ميزان القوة فقد أكدت ورقته أنه إذ لم يوجد توازن لن تتوافر شروط الانتخابات الحرة والنزيهة والتي تتطلب قدرا من التوازن هو ضروري أساسا لتنفيذ المواثيق والعهود المتفق عليها. وقال إن حالة اللا مساواة في السودان هي التي سببت الحرب وأنه بعد اتفاقيات السلام حدثت درجة من التطور في اتجاه تعديل موازين القوى لكن ليس للدرجة التي تطمئن لوجود توازن كاف لتطبيق المواثيق. واعتبر أن الصراع الآن محتدم بين قوى المركز التي تريد المحافظة على الوضع الراهن في مواجهة قوى تناهضه وترغب في التغيير والدقرطة هي قوى الهامش التي حملت وتحمل السلاح. وتحدث البطحاني عما سماه (التأويل والاستباق) راجعا للحظة التي استبقت فيها الجبهة الإسلامية القومية الاتفاق القومي المبرمج له في العام ١٩٨٩م بانقلابها، وتساءل قائلا: في ظل اللامساواة الموجودة

ما الذي يمنع من إعادة نفس التأويل والاستباق بالانقلاب أو أي شيء آخر؟.

وفي حديثه عن نوعية وطبيعة الانتخابات القادمة أشار إلى (حمى الانتخابات) وأثار نقاطا كثيرة منها ما يدخل في الميثاق بشأن التحالفات السياسية وهل يمكن اتفاق عدد من الأحزاب ضد حزب وحيد أو لإسقاط مرشح معين (كما حدث في دائرة الصحافة وجبرة في انتخابات ١٩٨٦م)؟ وقال إن هذه الانتخابات مصيرية للأحزاب مما قد يدفع العملية الانتخابية لتأخذ شكل المباراة الصفرية فيها الضرب تحت الحزام وفكرة أن الخاسر سيخسر كل شيء. ثم تعرض لما سماه (كتالوج ما حدث منذ يونيو ١٩٨٩م) وما فيه من مظالم الصالح العام والحرب والنزوح والانتهاكات والتكفير والتخوين، وحتى الإنجازات كالبترول والسدود رافقتها مظالم حيث خلت من السياسات الاجتماعية وصاحبها التهجير القسري، مؤكدا أن كل ذلك يمكن توظيفه سلبا أو إيجابا في إطار الحملات الانتخابية ويمكن التوظيف الإيجابي باستلهام التجربة الهندية حيث كتب ميثاق شرف يؤكد على أن يتصرف القادة بضبط للنفس فلا ينزعون إلى تهييج مشاعر القواعد.

وحول مفهوم الحياد تحدث البطحاني عن حياد المراقب السلبي، وحياد الحَكَم الذي يريد أن يضمن قواعد اللعبة، وحياد العدالة الذي يرمي إلى توجيه موارد أكثر للأطراف الضعيفة بغية تأهيلها للوصول لمستوى الأطراف القوية توخيا للعدالة والنزاهة. ويظهر ذلك مثلا في إعطاء أحزاب صغيرة وقت أكبر في الإعلام أكثر من الأحزاب المتمكنة في الحكومة.

أما الأستاذ علي قيلوب المحامي فقد وضع ١٣ نقطة للميثاق المقترح وهي:

(١) الالتزام الصارم بالديمقراطية.

(٢) تعزيز قيم الديمقراطية والشفافية والمساءلة والحوار داخل الأحزاب السياسية وفيما بينها.

(٣) حياد أجهزة الإعلام القومية وكفالة فرص متساوية وعادلة للأحزاب.

(٤) عدم استغلال موارد ومرافق وإمكانيات الدولة للحملات الانتخابية من قبل الأحزاب الحاكمة.

(٥) الامتناع عن استخدام الأساليب الفاسدة لكسب الأحزاب أو الإضرار بمنافسيهم وعن كسب التأييد على أسس قبلية أو جهوية أو عرقية أو دينية.

(٦) الالتزام بالموضوعية والحوار والبعد عن المغالاة والعنف والتجريح والتشهير

للآخرين، وممارسة التهديد أو الترهيب أو الترغيب أو الاتهام بالخيانة أو العمالة أو الكفر.

(٧) تحديد سقف وبيان مصادر تمويل الانتخابات وتقديم كشف نهائي لتمويل الحملات للمفوضية.

(٨) غل يد الأجهزة الأمنية في الانتخابات.

(٩) الالتزام بالمعايير الدولية لترسيم الدوائر ومنع التلاعب فيها لصالح الحزب الحاكم أو للإضرار بالأحزاب المنافسة.

(١٠) الالتزام بتعزيز قيم الديمقراطية والمنافسة الحرة الشريفة.

(١١) الاتفاق على حد أدنى من التدابير والإجراءات التي تكفل إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

(١٢) يكون ميثاق الشرف الانتخابي الموقع عليه من قبل رؤساء الأحزاب السياسية والمجتمع المدني (بما فيه الإعلام) عهدا وميثاقا غليظا يعتبر الإخلال به مخالفة انتخابية معاقب عليها كأساليب فاسدة،

(١٣) الاتفاق على آلية يتم توقيعها من قبل رؤساء الأحزاب السياسية وقادة منظمات المجتمع المدني لتفعيل بنود الميثاق.

تحدث كثير من المعقبين عن مسألة الجدوى من المواثيق في واقع لا يتم فيه احترام حتى الاتفاقيات المراقبة دوليا. بينما انصبت تعليقات عديدة على ضرورة الميثاق لضبط الأداء في الفترة المقبلة، وتحدث البعض عن وظيفة الميثاق باعتبار أن ضبط أداء الأحزاب سيمكننا من تلافي الاختلاف حول نتائج الانتخابات تحاشيا للعنف الذي يمكن أن يحدث في حالة الاختلاف حول النتائج. بينما أمّن آخرون على أهمية الميثاق ليس لأنه سوف يضبط الأداء فستكون هناك خروقات ولكن لأن معنى ميثاق الشرف هو في المقام الأول تنويري وتربوي.

وتحدث آخرون عن ضمانات تنفيذ الميثاق والالتزام به. فبحسب البعض أن المواثيق دائما ما تصدر من مراكز قوى تضغط الآخرين للانضمام ومع غياب الحزب الحاكم فهذا الميثاق لا يحقق هذا الشرط، وتطرق البعض لأن الميثاق لا بد من أن يكون معه قانون للمخالفات ليكون ملزما.

من المستفيد؟

وفي إشارة للتحليلات الضرورية للميثاق التي ذكرتها السيدة دوبلر حول مسألة

المستفيد من الميثاق والمعرقل له. أكد كثير من المتحدثين أن القوى التي يمكن أن تعرقل الميثاق هي المؤتمر الوطني الغائب عن النقاشات الحالية وبه قوى راغبة في تزوير الانتخابات لكي تعطيها شرعية داخلية وخارجية، وتحدث البعض عن مغزى غياب الشريكين الرئيسيين في حكومة الوحدة الوطنية من مثل هذه المنابر وهل يعني هذا تهميشا لمناشط المجتمع المدني وزهدا في اللقاء بالآخرين من المشاركين بالحكم أو المعارضين، وتطرق البعض لضرورة (جر) الشريكين لمنابر مناقشة أمر الميثاق -بالتعبير المستخدم- أو (إجبار) المؤتمر الوطني لنقاش أمر الميثاق ووسائل الضغط الممكنة لتحقيق ذلك. بينما أشار البعض لأن على القوى السياسية التفكير في الفائدة التي يمكن تقديمها للمؤتمر الوطني –سواء في شكل تنازلات عن المساءلة أو في شكل (بلصات) اقتصادية- حتى يقيم الانتخابات النزيهة!

مناخ الميثاق

فصل بعض المتحدثين في المناخ الذي ينبغي أن يعقد فيه الميثاق. أشار البعض لضرورة الالتفات للمحددات السياسية الكبرى أو المحيطة التي ذكرها دكتور البطحاني ومن أهمها الوضع السياسي الراهن إزاء تداعيات مذكرة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية و(حمى الانتخابات) التي تصاحبها بالنسبة للمؤتمر الوطني والتي تجعل الحديث عن نزاهة الانتخابات بدون حل هذه الإشكالية (كلاما فارغا)، وقد أشار بعض المتحدثين لتصريح بعض منسوبي المؤتمر الوطني أنه في حالة توجيه الاتهام للسيد عمر البشير فلن تكون هناك انتخابات أصلا.

وتحدث آخرون عن ضوابط للمناخ على المستوى التفصيلي وضرورة أن تجرى الانتخابات في جو صحي يسبقه حل مسألة دارفور وتنفيذ إجراءات تهيئة المناخ التي تشمل إطلاق الحريات وتعديل القوانين المقيدة لها ورد المصادرات من الأحزاب وغير ذلك، وضرورة استقلال الخدمة البوليسية التابعة حاليا للحزب الحاكم، وأن الشرط الأساسي في قيام انتخابات حرة هو الاتفاق على مفوضية مستقلة للانتخابات وتكوينها بشكل متراضى عليه من قبل الأحزاب السياسية تكون حيادية وفيها تمثيل نوعي وعرقي. تكون عندها القدرة والإمكانية لإدارة الانتخابات بشكل كامل ونزيه، وأن تعقد الانتخابات في جو خال من الاستقطاب بعد عقد المؤتمر القومي الذي يجمع كافة السودانيين على أجندة وطنية أو حزمة شاملة حاوية لتسوية سياسية يتفق السودانيون فيها على معالجة قضايا البلاد برؤية مشتركة، وأضيفت نقطة حول ضرورة المكاشفة بين الحزب الحاكم والقوى السياسية قبل الجلوس في المؤتمر

القومي وضرورة أن يصاحب الاتفاق القومي نوع من العدالة الانتقالية بأشكال المصالحة والمساءلة الممكن الاتفاق عليها. كما ذكرت نقطة متعلقة بالحاجة لتعديل الدستور للنص على مجلس رئاسي من ستة أعضاء تكون الرئاسة فيه دورية وفقا لتجربتنا السابقة، يحل عبره مسألة تمثيل الأقاليم في الرئاسة.

وأشار البعض لاختلاف طبيعة الانتخابات المقبلة عن التجربة السابقة التي أجريت فيها الانتخابات في عهود ديمقراطية ناضل فيها الشعب ضد الديكتاتورية وأسقط رموزها، بينما الآن الانتخابات جاءت عن طريق الاتفاقيات، وهي تمكن للمؤتمر الوطني بالأغلبية الميكانيكية وتصمم نظاما رئاسيا ارتبط في تجاربنا بالديكتاتورية. وأشار آخرون لنقطة توازن القوى التي أشار لها الدكتور البطحاني وأهميتها لقيام انتخابات نزيهة.

كما أكد البعض على نقطة (الحياد الموضوعي) القائم على العدالة الذي ذكره الدكتور البطحاني مؤكدين على ضرورة تمثيل قوى الهامش —حملة السلاح- في النظام القادم وأن يعطوا تمييزا إيجابيا.

وتحدث البعض عن شروط الميثاق مشيرين لأن هناك ظلم كبير على الأحزاب مورس ويمارس، كما أن قانون الأحزاب فيه ظلم مثل عتبة دخول البرلمان (نسبة حد التأهيل لدخول البرلمان) والأحزاب إذا لم تشعر بالعدالة فلن تلتزم بالميثاق حتى ولو وقعت عليه.

محتوى الميثاق

وأكد متحدثون كثيرون على أهمية النقاط المذكورة في الأوراق المقدمة كأساسيات للعمل الانتخابي وعلى رأسها وقف الإعلام العدائي من الحزب الحاكم والمساواة في الفرص الإعلامية للأحزاب وإتاحة حرية الوصول للمعلومات وامتلاك وسائل الإعلام للجميع. وأن الميثاق ينبغي أن يؤكد على موضوعية خطاب القوى السياسية وألا يأتي بآمال كبيرة جدا مما قد يؤدي للإحباط لدى عدم تحققها.

وأثار عدد من المتحدثين مسألة التعقيدات الإدارية والفنية التي قد تستخدم لإقصاء بعض المجموعات خاصة الإثنية والجهوية وأهمها التعقيدات المتعلقة بالحصول على الجنسية السودانية وهي مطلوبة كوثيقة في مرحلة تسجيل الناخبين، وكثير من القوى الفاعلة في الجنوب ودارفور انتبهت لهذه القضية فكثير من أهل هذين الإقليمين لا يمتلكون جنسيات والتعقيدات المتعلقة بإثبات

الجنسية لا تناسب ظروف كثير منهم في حالات النزوح التي يعيشونها، ولذلك فإن هذه القوى الآن لا تراهن على الانتخابات بل على العمل العسكري، وقد استمع الحضور لتجربة حية من نائبة برلمانية جنوبية حول الصعوبات التي لاقتها للحصول على جنسيات لأبنائها وتعذر ذلك.

كما أثيرت مسألة منع العنف في العملية الانتخابية والعنف الأكبر المتوقع بعد نتيجة الانتخابات في ظل وجود ميليشيات تابعة للحزب الحاكم وللقوى المسلحة، وضرورة أن يحتوي الميثاق على نقاط تضبط الأداء في هذا الصدد، كذلك لا بد من التطرق لحد تدخل الأجهزة الأمنية وضبط صلاحياتها أثناء الانتخابات، إضافة لضبط صلاحيات ضباط الشرطة العاملين في حراسة وتأمين الانتخابات وهم يتلقون الأوامر الرأسية من إداراتهم العليا وينبغي أن يتقيدوا بالضوابط الانتخابية السليمة.

وأثيرت مسألة التعقيدات المالية في الترشيح لرئاسة الجمهورية والعقبات التي يجب التفاكر حولها لحل مشكلة الترشيح وصعوبة شروطه.

كذلك تطرق البعض للمؤسسات التي ينبغي أن تطلع بأمر الميثاق وتنفيذه فتم اقتراح تكوين هيئة مدنية لضمان نزاهة الانتخابات مكونة من ممثلين للمجتمع المدني والسياسي وتكون موازية لمفوضية الانتخابات.

وتم الاتفاق في النهاية على أن هذه الورشة ما هي إلا خطوة في اتجاه تراكمي لنقاش مسألة الميثاق يجب أن تتلوها خطوات قادمات، وأن عقد الميثاق نفسه ينبغي ألا يكون خطوة معلقة في الهواء بل يتم الضغط من كافة الجهات والأحزاب السياسية عبر أنشطة موازية في اتجاه حرية الحركة والقوانين وإصلاح البيئة السياسية التي تعقد فيها الانتخابات، واستحسان فكرة وجود هيئة قومية لمراقبة تنفيذ الميثاق.

ورشة وميثاق شرف محلية كرري:

وفي ١٢ و١٣ أبريل قامت جمعية التعايش والتنمية التي يقودها ناشطون في محلية كرري بالتعاون مع مؤسسة فردريش آيبرت الألمانية أيضاً بتنظيم ورشة ناجحة لممثلي الأحزاب السياسية عن: قانون الانتخابات والمناخ السياسي، وميثاق الشرف الانتخابي والرؤية السياسية. شهدها ممثلو خمس وعشرين حزباً بما فيهم الحزبان الحاكمان اللذان تغيبا في ورشة الميثاق السابقة، إذ كان من الحاضرين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية وحزب الأمة القومي والاتحادي الديمقراطي

والمؤتمر الشعبي والحزب الشيوعي وحركة تحرير السودان (مناوي) وغيرهم. وقد خرجت الندوة بتوصية للاتفاق على ميثاق شرف انتخابي، وبالفعل خرجت الورشة بالميثاق، ثم تم تدشينه والتوقيع عليه من قبل الأحزاب المشاركة ظهر يوم السبت التاسع من مايو ٢٠٠٩م[١]. (نص الميثاق في ملاحق الكتاب).

ميثاق شرف نسوي

كذلك وفي خضم الانتخابات ارتفعت الأصوات المنادية بميثاق شرف نسوي، خاصة مع ارتفاع نبرة الإساءة للنساء ولحركة تحررهن في وسائل الإعلام منذ العام السابق للانتخابات وهي موجة تصاعدت مباشرة بعد حادثة الأستاذة لبنى أحمد حسين التي صعدت من توقيفها ومحاكمتها وسجنها وتغريمها للبس البنطال. وما تلى ذلك من حراك نسوي حقوقي كبير وتكوين مبادرة لا لقهر النساء، ثم العنف اللفظي والمعنوي الذي عانته بعض الناشطات لدى تصديهن الشجاع لحملة التشهير الناتجة. هذا التشهير والقذف العلني زاد من مخاوف الصعاب التي يمكن أن تواجهها النساء السياسيات إبان الانتخابات. وقدمت بروفسرة بلقيس بدري مقترحا بميثاق شرف نسوي وجد قبولا وسط دوائر عديدة. (نص الميثاق بملاحق الكتاب).

حزب الأمة يستلم الراية

في سبتمبر ٢٠٠٩م، وفي إفطار رمضاني طرح مجلس شؤون الأحزاب السياسية مشروع ميثاق الشرف الحزبي على ممثلي الأحزاب السياسية المسجلة لدى المجلس[٢]. وقد تجاويت الأحزاب السياسية بأشكال مختلفة، وإن أجمعت على أنها ستدرس المشروع المقدم وتفيد المجلس حوله.

حزب الأمة الذي رحب بالخطوة، طور المقترح المقدم من مجلس شئون الأحزاب، وفي ديسمبر ٢٠٠٩م اقترح ميثاق الشرف للأحزاب السياسية، يتضمن الاتفاق على أهم المعايير الواجب إتباعها لتحقيق مشاركة حزبية عادلة، واحترام القانون، وفي إطلاق الحملات الانتخابية، ولاحترام حقوق الأطراف الأخرى، وفي تمويل الحملات، والتعاون من قبل الأحزاب والمرشحين مع الجهات المسؤولة لإدارة وتأمين ومراقبة الانتخابات، وكفالة حقوق الناخبين، ولمتابعة تنفيذ الميثاق.

(1) د. الطيب زين العابدين ميثاق الشرف الانتخابي يبدأ من كرري.

(2) صحيفة الأخبار في ١٩/٩/٢٠٠٩م.

وجد الميثاق قبولا من معظم القوى السياسية، ولكن المؤتمر الوطني — الحزب الحاكم- تمنّع عن التجاوب مع فكرة ميثاق الشرف. والجدير بالذكر أن الميثاق لا يخرج في نصوصه عما هو وارد أصلا في القانون سواء أكان ذلك فيما يخص الحملات أو التمويل وخلافه بل كان تفصيلا له، كما لا يخفى قوة الميثاق من ناحية أن الموقعين عليه تقع عليهم التزامات أخلاقية، ويحاكمون أمام الرأي العام حين خرق نصوصه.

عرض الحزب فكرة ميثاق الشرف على الرئيس جنوب الأفريقي السابق ثابو أمبيكي الذي يتردد على السودان ضمن مجهوداته في لجنة الحكماء التي كونها الاتحاد الأفريقي لحل قضية دارفور، وقد رأت اللجنة بحق أن مسألة دارفور لا تحل إلا ضمن إطار عام، وبالتالي اهتمت بالوضع في السودان وبقضايا البلاد ومن ضمنها إجراء الانتخابات بشكل متفق عليه يحل ولا يعقد القضية. وتبنى السيد أمبيكي فكرة الميثاق، وعرضه على القوى السياسية السودانية، ولكن لم تحظ المبادرة بالإجماع المطلوب.

ميثاق مجلس شئون الأحزاب

وفي النهاية وعشية الانتخابات وتحديدا في ٢٠١٠/٤/١٠م، وبعد أن كانت الأحزاب الكبرى قد انسحبت، وبقيت الأخرى وهي متشككة في العملية وأعلنت أنها لم تبق إلا لخوضها وكشفها من الداخل، في هذه الظروف أعلن عن توقيع ٢١ حزبا عبارة عن أحزاب حكومة الوحدة الوطنية (ليس من بينهم الحركة الشعبية التي انسحبت وأعلنت أن الانتخابات يجري تزويرها) لميثاق شرف نص على:

أولاً: الالتزام بالديمقراطية والشورى كمبدأين أساسيين، والعمل وفقاً لقواعدهما في المؤسسات الحزبية والسياسية كافة.

ثانياً: العمل المخلص لترسيخ التجربة الديمقراطية التي بدأت منذ العام ١٩٩٩م، وتطويرها وضمان استدامتها.

ثالثاً: التأكيد علي التعددية السياسية بوصفها لازمة لضمان كفالة التعبير عن التنوع في وجهات النظر، وباعتبارها ضرورة لضمان الحيوية الفكرية والسياسية التي تثري الساحة وتُغنيها.

رابعاً: الحرص علي العملية الانتخابية بصفة عامة، والانتخابات التي ستجرى بالبلاد هذا الشهر، والعمل الجاد والصادق لإنجاحها وضمان قيامها في مناخ صحي وفقاً لما خططت له المفوضية القومية للانتخابات.

خامساً: الالتزام بالسلوك السلمي والحضاري، ونبذ العنف والتحلـي بـالروح والخلق السوداني الأصيل أثناء عملية الاقتراع وما بعدها.

سادساً: الالتزام بقبول نتائج الانتخابات المعتمـدة مـن المفوضـية القوميـة للانتخابات[١].

لم تكن لهذا الميثاق أية قيمة تذكر، فهو لم يتعرض لأي من مخاوف الأحزاب حول الحملة أو التمويل أو شراء الأصوات، والتزوير، وكان الهدف منه فقط هو النقطـة السادسة والأخيرة: الالتزام بقبول النتائج، بعد أن يكون كل التزوير قد جرى!

إنه إفراغ لفكرة الميثاق من جوهرها وهو منع الممارسات الفاسدة، وتأمين التعاون بين أطراف العملية الانتخابية، وحظر التأجيج والعنف بكافة أشكاله.

ميثاق الشرف في الجنوب

أما في جنوب السودان فقد أثمرت دعوة الاتحاد الأفريقي لميثاق الشرف هنـاك، وتبناه ستة عشر حزباً والعديد من المرشحين المستقلين في جنوب السودان، وقد عد مركز كارتر ذلك إنجاز واعد، وثمن الطريقة الودية غير الاقصائية التي وضعها ميثاق الشرف بين الأحزاب. (بيان المركز في ٣/١٧ بملاحق الكتاب).

وهكذا نرى أن فكرة ميثاق الشرف أفرغت من معناها، تمامـا كمـا أفرغـت الانتخابات نفسها من معناها كما سنتتبع بألم عظيم!

الرقابة الدولية في انتخابات ٢٠١٠

تحدثنا أعلاه عن معايير الرقابة مطلقا، بالنسبة للرقابة الدولية فإننا نورد هنا مختصر لمدونة سلوك المراقبين الدوليين Code of Conduct for IEO للتعرف على أهم المبادئ والشروط:

المبادئ الأساسية: احترام سيادة الدولة – عدم قبول أموال من الدولة – الكشف عن مصادر تمويلها- أن لا يكون من منسوبيها من له مصلحة سياسية واقتصـادية – التعهد بالتعاون فيما بينه – أن تصدر بيان تمهيديا وتقرير نهائيا عن العمليـة الانتخابية- استخدام تقنيات حديثة في العملية – تقديم وثيقة لشـرح أهـداف وصلاحيات البعثة- أن يكون المشاركون متآلفين – مراعاة التنوع المتوازن في البعثة

(١) موقع SMC في ١١/ ٤/ ٢٠١٠م.

— أن يكون بالبعثة أشخاص ذوى مهارات احترافية وسياسية كافية — تحديد المعايير والمبادئ والالتزام بها من اجل انتخابات حرة ونزيهة — التعرف بالمنظمات المحلية الموثوق بها والتعاون معها — الاتصال والاجتماع بكل المتنافسين وممثلي الأحزاب وتقييم المعلومات التي تقدمها بكل تجرد وموضوعية — أن يكون وجودها موضع قبول لدى ابرز المتنافسين.

لا تشكل بعثة المراقبة الدولية ما لم تتخذ الدولة التي تشهد الانتخابات الخطوات الآتية:

- توجيه الدعوة أو أن تبدى رغبتها.
- تذليل كافة العوائق أمام عمل البعثة.
- تضمن اطلاع كل المراقبين على العملية الانتخابية.
- تضمن حرية حركة البعثة في أنحاء البلد.
- تضمن بالا تتدخل أي سلطة حكومية في عملها ونشاطها.
- .تضمن بالا تمارس أي سلطة ضغوطا على أي من العاملين بالبعثة[١].

المراقبون الدوليون في انتخابات ٢٠١٠م

بحسب بروفسور عبد الله أحمد عبد الله نائب رئيس المفوضية والناطق الرسمي باسمها في المؤتمر الصحفي الذي عقدته عشية الانتخابات لإظهار جاهزيتها، فإن هذه الانتخابات تتسم بمراقبة عالية المستوى من كل الجهات، حيث قال إن بعثات المراقبة الدولية شملت «٨٤٠» مراقبا يمثلون ١٨ منظمة دولية وهناك بعثات دول الإيقاد وتمثلهم سفاراتهم بالخرطوم وأبرز بعثات المراقبة مركز كارتر ولديه ١٣٠ مراقبا طويل المدى وقصير المدى، والإتحاد الأوروبي ١٦٦ مراقبا ومركز تحليل السياسة الخارجية البريطانية ٥٠٠ مراقب بالإضافة للسفارات التي أبدت رغبتها في المراقبة: الأمريكية والبريطانية والهولندية والسويسرية والسويدية؛ بالإضافة لبعثات المراقبة من الإتحاد الإفريقي والإيقاد والجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي وبعثات بعض الدول: مصر، اليابان، روسيا، البرازيل، الصين، تركيا» كما تم اعتماد ٢٣٢ منظمة وطنية للمراقبة بعدد(٢٠,٢٧٨) مراقب محلي في كل ولايات السودان.

(١) محمد الأمين أحمد عبد النبي، مرجع سابق.

ولكن بحسب المعلومات الواردة من المفوضية القومية للانتخابات في ٦ أبريل ٢٠١٠م فإنها -أي المفوضية قد أصدرت بطاقات اعتماد لنحو سبعمائة مراقب دولي تابعين لإحدى وعشرين جهة، تفاصيلهم كما في الجدول التالي[1]:

رقم	الجهة المراقبة	عدد المراقبين المعتمدين
١.	الاتحاد الأوروبي	166
٢.	مركز تحليل السياسة الخارجية	50
٣.	مركز كارتر	101
٤.	السفارة الكندية	9
٥.	السفارة الاميركية	96
٦.	جامعة الدول العربية	45
٧.	سفارة هولندا	16
٨.	السفارة الصينية	14
٩.	السفارة السويدية	14
١٠.	سفارة سويسرا	3
١١.	لجنة الانتخابات المركزية (روسيا)	7
١٢.	البرلمان التركي	1
١٣.	الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات	43
١٤.	السفارة البريطانية	18
١٥.	مبادرة قرطبة	11
١٦.	مؤتمر جميع الكنائس الأفريقية	10
١٧.	الإيقاد	30
١٨.	الاتحاد الأفريقي	24

(1) نقلا عن تقرير بعثة الاتحاد الأوربي- الملاحق.

رقم	الجهة المراقبة	عدد المراقبين المعتمدين
١٩.	البعثة العربية الأوربية المستقلة	18
٢٠.	المعهد الدولي للتدريب وبحوث السلام والأمن ITRIPS (بنين)	18
٢١.	السفارة اليابانية	16
	الجملة	710

سنتطرق هنا لأهم بعثتين دوليتين وهما مركز كارتر والبعثة الأوربية، ثم في فقرة ثالثة نجمل الحديث عن بقية المراقبين الدوليين.

مركز كارتر

مركز كارتر منظمة ضخمة تعمل في برامج متعددة[١] من ضمنها برنامج الديمقراطية، ومن أشهر برامج المركز المتعلقة بتعزيز الديمقراطية مراقبة الانتخابات. لقد كان هذا المركز رائدا في مراقبة الانتخابات في العالم وراقب ثمانين من الانتخابات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا منذ العام ١٩٨٩م.

قدم المركز للسودان منذ ١٩٨٦ بمشروع ساساكوا قلوبال الزراعي، وعمل بعدها في عدد من المشاريع الصحية وظل برنامجا الصحة والسلام للمركز عاملين لمدة عشرين عاما، ولكن اختصاص المركز بالانتخابات كان مع قدوم بعثة المركز الدولية لمراقبة الانتخابات في السودان في فبراير ٢٠٠٨ استجابة لدعوة من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان، وأكملت مذكرات تفاهم شاملة مع حكومة السودان والمفوضية القومية للانتخابات تضمن برنامجاً كاملاً وغير مقيد للمراقبة الانتخابية الدولية، بما في ذلك حرية الوصول إلى جميع المناطق

(١) أنشأ المركز الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر وزوجته السيدة روزالين. مقر مركز كارتر الرئيسي بولاية أتلانتا الأمريكية، ويعمل بشراكة مع جامعة إيموري، في حقول حقوق الإنسان وتخفيف المعاناة الإنسانية غير الضرورية، ويعمل في ٧٠ دولة بالعالم في حقول السلام (برامج السلام تشمل: الديمقراطية، حقوق الإنسان، حل النزاعات، برنامج الأميركيتين، وبرنامج الصين)، ثم برامج الصحة التي تهتم ببرامج فرعية كالملاريا والرمد وعمى النهر والدودة الغينية وغيرها. أنظر موقع المركز على الإنترنت.

بالسودان ولكل مراحل العملية الانتخابية. وأسس المركز مكتبان في الخرطوم وفي جوبا. وبعد استهلال مناشط بعثة المركز نشر المركز ٣٢ مراقبا طويل المدى في نوفمبر وأوائل ديسمبر ٢٠٠٩م لتقييم عملية تسجيل الناخبين والبيئة السياسية والانتخابية في كل السودان. راقب المركز تسجيل الناخبين في أكثر من ٦٥٠ مركز تسجيل ثابت ومتحرك في كل الولايات الـ٢٥ عبر البلاد. كانت البعثة من ٢١ بلدا[1]، وقد بقيت بعثة أصغر من مراقبي المركز في أماكنها بالدوائر لمراقبة عملية عرض السجل والطعونات على السجل في كل البلاد.

وفي خلال مرحلة الاقتراع نشر المركز بعثة مكونَة من ٧٠ مراقباً قصير المدى من ٢٣ بلداً في كل ولايات السودان وزاروا أكثر من ١٠٥٠ محطة اقتراع عبر كل مناطق البلاد أ ي حوالي ٦٪. تقريباً من كل محطات الاقتراع كانت حوالي ٥١٪ منها ريفية و٤٩٪ حضرية.

أعلن المركز أن أهدافه لمراقبة الانتخابات بالسودان تتمثل في :

أ(تقديم تقييم محايد لجودة العملية الانتخابية من كافة الجوانب.

ب) تعزيز عملية انتخابية شاملة، لجميع السودانيين.

ج(. إظهار الاهتمام الدولي بالعملية الانتخابية في السودان. وتقييم البعثة العملية الانتخابية في السودان انطلاقاً من اتفاقية السلام الشامل، والدستور القومي الانتقالي، وقانون الانتخابات القومي، والالتزامات الواردة في الاتفاقيات الإقليمية والدولية بشأن إجراء انتخابات ديمقراطية، بما في ذلك. الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. (وقد صادق السودان عليهما في ١٩٨٦/٢/١٨ و١٩٨٦/٣/١٨ بالتتالي).

كانت تقارير هذا المركز من أكثر الأدبيات الصادرة عن المراقبين الدوليين شمولا في جميع مراحل الانتخابات، ربما بسبب أن المركز أول القادمين، وقد غطت تقاريره دقائق لم يحضرها سواهم من البعثات الكبيرة.

أصدر المركز منذ بدء أعماله وحتى الآن عددا من البيانات، وثمانية تقارير تعدها

(1) البلدان هي: الكاميرون، كندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، أثيوبيا، ألمانيا، الهند، ايرلندة، إيطاليا، كينيا، موزمبيق، هولندا، النرويج، فلسطين، صربيا، أسبانيا، يوغندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، زامبيا، وزمبابوي.

كلها هامة في تتبع العملية الانتخابية، وسنستعرض الأربعة الأولى منها بشكل سريع، بينما سنتوسع في مناقشة الأربعة الأخريات باعتبار أهميتهما في تحديد مخرجات المركز، ولتلك الأهمية فإن هذه التقارير مثبتة كملاحق في آخر الكتاب.

الأربعة الأولى:

التقارير الأربعة الأولى كانت كالتالي:

-أول التقارير كان في ٧ مايو ٢٠٠٩، رحب فيه المركز بإعلان المفوضية جدول الانتخابات، وأظهر قلقه من عدم كفاية الاستعدادات المطلوبة للإيفاء بذلك الجدول ومن ضمنها التمويل وقد حث الحكومة والمجتمع الدولي بضرورة توفيره بسرعة، وضرورة أن تشرع المفوضية فورا في التصديق على القرارات السياسية التي تؤثر في تكوين اللجان العليا والفرعية بالولايات، والقرارات المتعلقة بالناخبين وإقرار حدود الدوائر الجغرافية والتعجيل بالتسجيل، وقد حذر المركز من أن عملية التسجيل (التي كان قد خطط لها في يونيو ٢٠٠٩م) ستواجه عقبات كثيرة أهمها موسم الأمطار، وطالب بأن تتوافق حكومة الوحدة الوطنية حول التعداد السكاني، وبضرورة الإسراع في إحلال السلام في دارفور.

-بيان المركز في ١٩ أغسطس ٢٠٠٩م[1] والذي غطي الثلاثة أشهر منذ مايو لأغسطس. رحب فيه بتأجيل التسجيل حتى نوفمبر لتلافي الخريف، وبتشكيل اللجان العليا للانتخابات في الولايات واللجنة العليا للانتخابات بجنوب السودان. وعبر عن قلقه الشديد للتأخير في مجمل الجدول الزمني للانتخابات، وتأخر القرارات المتعلقة بالإجراءات العملية والسياسات وميزانية الانتخابات، والتقييد المستمر للحريات المدنية، وغياب الإصلاحات التشريعية اللازمة لتوفير الحماية الكاملة للحريات الأساسية. وطالب المركز الحكومة والمفوضية العمل بجدية لإنجاز الجدول الموضوع، وطالب المفوضية بالشفافية لبناء الثقة في العلمية، ونادى بضرورة إنجاح عملية التسجيل عبر الاهتمام بتثقيف الناخبين وتوعيتهم بالعملية، وبإصلاح التشريعات لإتاحة الحريات، وتشجيع مشاركة المجتمع المدني، وإنهاء الصراع في دارفور.

-بيان المركز حول تسجيل الناخبين في ٢ نوفمبر ٢٠٠٩م، وعنوانه (القلق يساور مركز كارتر بشأن تسجيل الناخبين والعقبات أمام اعتماد الناخبين) في هذا البيان عبر المركز عن قلقه بإزاء العقبات أمام المراقبين، والتأخير في إجراءات

(1) النسخة العربية مؤرخة بـ٢٠ أغسطس- موقع المركز على الإنترنت.

اعتمادهم، والتأخير في استعدادات الانتخابات، والمضايقات المستمرة ضد نشاط الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، ودعا البيان المفوضية بالعمل فورا على اعتماد المراقبين ووكلاء الأحزاب لمراقبة التسجيل، ونوه لأن لوائح الاعتماد المجازة مؤخرا لا تضمن بشكل كاف لكل المراقبين المحليين والدوليين مراقبة العملية الانتخابية بشكل شامل.

-مع أواخر أيام التسجيل وفي ٢٠٠٩/١١/٣٠م أصدر المركز بيانا بعنوان (مركز كارتر يرحب بالمناخ السلمي لتسجيل الناخبين، ويدعو لاتخاذ خطوات إضافية لتحسين عملية التسجيل)، عبر فيه عن قلقه من تفاوت المشاركة في التسجيل بين الولايات، ونادى بتوفير أموال إضافية خاصة حيث توجد تحديات لوجستية وأمنية وبالتوسع في التثقيف والتوعية حول التسجيل.

الأربعة الأخيرة

صدرت هذه التقارير في التواريخ والمناسبات التالية:

١) التقرير الصادر في ٢٠٠٩/١٢/١٧م. جاء هذا التقرير في ١١ صفحة وصدر بعد نهاية فترة التسجيل، وقبل النشر الأولي لقوائم الناخبين، وفي نفس الوقت كانت هناك المواجهات الشهيرة بين الحكومة والمعارضة في الشمال في ٧ و١٤ ديسمبر حينما قمعت الحكومة التجمعات السلمية بوحشية، كما حدثت مضايقات للأحزاب في الجنوب بما فيها المؤتمر الوطني. رحب التقرير بنسب التسجيل العالية نسبيا، وامتدح مراقبوه أداء موظفي التسجيل، ولكنه أظهر ملاحظات أساسية حول عدد من القضايا منها ما يتعلق بالاستعدادات اللوجستية خاصة في سبعة من ولايات الجنوب، ودعا التقرير لضرورة اتخاذ خطوات للمساعدة في الجنوب بصفة خاصة، وكذلك لضرورة الاهتمام بمرحلة الاعتراضات وعرض السجل الأولي للناخبين بما يتيح للعامة الاشتراك بفعالية في تصحيح ومراجعة السجل. تعرض التقرير لقضايا هامة أخرى كثيرة مثل تسجيل الرحل والنازحين والنساء، وفيما يتعلق بتسجيل القوات النظامية نبه إلى ضرورة أن يكون اقتراعهم على أساس الإقامة وليس مناطق العمل. قدم التقرير عددا من النصائح المبنية على التجربة، مثلا في ضرورة الاستعداد للاقتراع وتدريب موظفيه قبل وقت كاف، وكذلك تحديد المراكز ونشرها ونشر ساعات العمل فيها، كما أشار لقيام المؤتمر الوطني بعملية جمع القسائم ونادى بضرورة التنبه إلى طرق أخرى للتعرف على الناخب يوم الاقتراع، منتقدا فشل موظفي الاقتراع في تنبيه المواطنين لضرورة الاحتفاظ

بقسائمهم، وأشار كذلك لاشتراك حزبيين (تابعين للحركة الشعبية والمؤتمر الوطني) أحيانا في مناشط التسجيل، وعد ذلك مسألة يجب أن تصحح مستقبلا وتوضح لدى الاقتراع واقترح تحديد مسافة دنيا لوجود الكوادر الحزبية بحيث لا تمارس الأعمال الحزبية بقرب مراكز الاقتراع في أي مسافة أقل منها. أما في دارفور، فقد واصل المركز تشديده على ضرورة اتخاذ خطوات أساسية لتضمين الدارفوريين بشكل فعال في الانتخابات عبر تسوية سياسية شاملة، وكذلك برفع القيود على حرية التنظيم والتجمع وغل يد الأجهزة الأمنية التي قال إنها شاركت بطريقة غير مناسبة في التسجيل في دارفور، حيث اشترك بعض منسوبيها في مناشط التسجيل كما وجدت عروض قوى عبر العربات الحاملة للأسلحة الثقيلة خارج المراكز مما يخوف المواطنين. وحذر المركز من تدخل قوات الأمن في عملية التسجيل، باعتبار ذلك يلقي بشكوك على مدى استقلالية إدارة الانتخابات. انتقد التقرير البطش بالمعارضة في الخرطوم ودعا للتحقيق واتخاذ الخطوات ضد الذين شاركوا في العنف غير المبرر من قوات الشرطة، وفي الجنوب انتقد التقرير ما تعرضت له ممتلكات المؤتمر الوطني في واو ورمبيك ودعا للقبض على الجناة. وشدد التقرير على ضرورة أن يعمل الجميع على احترام اتفاقية السلام الشامل وتنفيذها وناشد طرفاها أن يعملا من أجل عقد انتخابات حقيقية وخلق جو يؤدي لذلك.

هذا التقرير على أهميته وأهمية الحقائق التي ذكرها والتجاوزات التي قيدها لم يلق الاهتمام الذي لاقته التقارير اللاحقة ربما لأنه لم يترجم للغة العربية ولم ينتبه له غالب الإعلاميين أو ينشر في الصحف. (في ملاحق الكتاب ترجمة تقريبية غير رسمية للبيان)

٢) التقرير السادس صدر في ٢٠١٠/٣/١٧م، مباشرة بعد بدء الحملة الانتخابية في ١٣ فبراير. وعنوانه (مركز كاتر يرحب بالحملة الانتخابية في السودان ويحث على اتخاذ خطوات لضمان عملية مفتوحة وشاملة) وقد تضمن التقرير ملاحظات أساسية حول بيئة الحملة الانتخابية، وحول التعداد السكاني وحول عدد من التجاوزات وقدم توصيات كثيرة تطرقنا لها في فصول الكتاب كلا حسب موضوعها. وقد ظهر جليا في هذا البيان كما في سابقه تشديد المركز على إيجاد بيئة انتخابية سليمة وعدم الاقتصار فقط على إجراءات المفوضية كما أرادت في قواعد سلوكها المذكورة.

٣) التقرير السابع صدر في ٢٠١٠/٤/١٧م أي مباشرة بعد الاقتراع وكان بمثابة

(بيان أولي) حول الانتخابات. وفي الحقيقة فإن التقرير لم يخل من ذكر للخروقات التي صاحبت العملية الانتخابية بل امتلأ بها منذ بدايته إلى نهايته، لكنه في فقرة وحيدة أثنى على شعب السودان على العملية السلمية، وأثنى على المفوضية لإدارة العملية المعقدة. ربما هذه الفقرة، تضافرت مع الموقف المريب لرئيس المركز- الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر- وتصريحاته المجانية لصالح انتخابات كان الجميع يعدها مهزلة. وبذلك تلقى التقرير هجوما من قبل بعض أحزاب ورموز المعارضة.

٤) التقرير الثامن صدر في ١٠ مايو ٢٠١٠م حول عملية العد والفرز. هذا التقرير أظهر بشكل جلي فوضوية عمليات العد والفرز وشكك بالتالي في النتائج الصادرة عنها. هذا التقرير رفضته المفوضية القومية للانتخابات وقالت إنها ليست معنية به!

وعموما نستطيع القول إن تغطية مركز كارتر للانتخابات السودانية اتسمت بالشمول والاستدامة لفترة طويلة، وقد كانت نصائحه متتالية ومستحقة للمفوضية القومية للانتخابات أو حكومة الوحدة الوطنية أو حكومة الجنوب وغيرهم من اللاعبين الأساسيين في القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وقد واجه المركز محنة من قبل بسبب هذه النصائح المتجردة، هذه النصائح هي بالطبع من صميم عمل المراقبين إذ إنهم يرصدون ويحكمون وكذلك يقومون بإسداء النصح. نصح المركز بأن استعدادات المفوضية ليست كافية وربما عليها تأجيل الاقتراع لوقت قليل حتى تكتمل الاستعدادات، ولكن المؤتمر الوطني لم يكن يحتمل أي حديث عن تأجيل لأنه يريد أن يفرح بطبخته، فهدده الرئيس البشير شخصيا لدى خطابه في ولاية البحر الأحمر في ٢٢ مارس ٢٠١٠م بقطع يد وعنق ولسان كل من (يتدخل في شئوننا) كأن المركز جاء للسودان بتلك الأعداد وأهرق كل تلك الأموال في رحلة سياحية! وفي تقرير المركز بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٧م ذكر هذه الحادثة كالتالي: (إن درجة التخويف التي تمت ملاحظتها، سواء كان تخويفاً مبطناً أو عنيفاً، يعتبر مشكلة جدية. وتتنافى التعليقات الملتهبة، التي صدرت عن الرئيس البشير أثناء حملته في البحر الأحمر والجزيرة مهدداً المراقبين الدوليين، مع قانون الانتخابات، وكذلك مع مذكرة التفاهم الموقعة بين مركز كارتر وحكومة السودان، كما تضع الالتزام الوارد في اتفاقية السلام الشامل بوجود رقابة دولية محل تساؤل). بينما صمتت المفوضية ولم توقف مرشحا تعدى على المراقبين، ولم تقل إن من حق مركز كارتر النصح بما يرى، بل انضمت هي

لجوغة الإساءة للمركز، وفي مؤتمر صحفي يوم الاثنين ٣/٢٢ قال عبد الله أحمد عبد الله نائب رئيس مفوضية الانتخابات والناطق الرسمي باسمها في تصريحات صحفية عقب اجتماع طارئ للمفوضية إن « التقرير الصادر عن مركز كارتر لم يستند إلى أية معطيات واقعية، ولم يجر أي من مسؤولي المركز مشاورات مع المفوضية». وأنه «اعتمد على تسريبات خاطئة ومعلومات مستقاة من خارج المفوضية، وأضاف «على كل مراقب أن يتحقق من معلوماته بالاتصال بالمفوضية وليس الاعتماد على معلومات من أطراف أخرى» شكك نائب رئيس المفوضية في مهنية المركز وفي معلوماته، وحينما كتبت صحيفة السوداني ذلك إضافة لتصريحات عبد الله نفسه لصحيفة الشرق الأوسط في قوله إن الأحزاب كانت نائمة، أصدر المستشار الصحفي للمفوضية أبو بكر وزيري بيانا نفي فيه أن تكون المفوضية صرحت تلك التصريحات، فنفت صحيفة السوداني من جديد هذا النفي بلسان الصحفي عبد العزيز خالد أن المفوضية أنكرت (أن بروفيسور عبد الله «طفق يكيل الاتهامات» لمركز كارتر بدلا عن تقديم الرد الفني المسنود بالحقائق). لقد (أدلى المتحدث باسم المفوضية بهذا التصريح عقب انتهاء الاجتماع الطارئ لمفوضية الانتخابات يوم الاثنين الموافق ٢٢ مارس الجاري في ردهة المفوضية وكنت حاضرا وقتئذ وسمعت ما ذكره البروفيسور ورأيته يصوب انتقاداته لمركز كارتر ويصف تقريره بأنه خاطئ واعتمد على معلومات خاطئة، أي أنه طعن في مصداقيته ومهنيته. ولست آبه بمصداقية هذا المركز فهذا شانه ولست عنه من المدافعين، ولكن للمرة الثانية يتهرب المتحدث باسم المفوضية من ما نطقت شفتاه وللمرة الثانية يرغب بدلا عن مواجهة أزماته برمينا بالكذب. والاتهامات لمركز كارتر نقلتها جل صحف الخرطوم. وكان الأوفق أن ترد المفوضية وتدحض ما ذكره المركز بصورة فنية عبر الحقائق وقع الحافر على الحافر. لأن تقرير المركز ومطالبته بالتأجيل وطعنه بعدم اكتمال الاستعدادات الفنية للانتخابات يمكن أن يفتح طاقة من الجحيم ويدفع بعض الأحزاب لعدم قبول نتائج الانتخابات).

كذلك[(١)] كان تقرير المركز الأخير دليلا دامغا على فوضى عملية العد وفتح أبواب التزوير والتلاعب عبرها. وقد انزعج منه المزورون جدا[(٢)].

(1) الشرق الأوسط في ٢٣/ ٣/ ٢٠١٠م.

(2) خالد عبد العزيز فاولات المفوضية مرة أخرى صحيفة السوداني مارس ٢٠١٠م.

ولكن الذي أضار بالمركز مواقف رئيسه المهزوزة والتي افتقرت للحياد المطلوب في من هو في مكانته، بل إن السيد كارتر كما قلنا استبق الزمان ليضفي على الانتخابات شرعية المشاركة الواسعة منذ اليوم الأول. لاحقا كتب مقالا حول انتخابات السودان ألحقه بأكاذيب أخرى. مقال كارتر كان بعنوان «العملية الانتخابية في السودان معيبة ولكنها هامة» نشره في ٢مايو ٢٠١٠م وقال فيه إن القادة الحزبيين الذين انسحبوا عن الانتخابات الرئاسية ذكروا لهم (أي ذكروا لهم في مركز كارتر) ثلاثة أسباب للانسحاب من الانتخابات هي: (١) لمنع هزيمة البشير التي ربما أدت لعنف متسع النطاق وبالتالي الإطاحة باتفاقية السلام واستفتاء جنوب السودان (٢) لتجنب هزيمة محرجة لمسؤولين كبار سابقين استحثوا سندا قليلا فقط خلال حملاتهم الانتخابية و(٣) لتسفيه العملية وتجنب شرعنة نصر البشير الذي صدر ضده أمر قبض من محكمة الجنايات الدولية لاتهامه بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية[١].

والحقيقة إن نسبة هذه التحليلات الخاطئة للقادة المنسحبين هو كذبة أخرى لكارتر. إذ لم يخَفْ أحد المنسحبين من أن تؤدي هزيمة البشير لعنف ثم الإطاحة باتفاقية السلام. كل المقاطعين كانوا أكيدين من فوز البشير عبر التزوير وأثاروا قضايا مثل طبع بطاقات التنفيذيين في مطابع حكومية، وتواطؤ المفوضية كدلائل على أن هذه انتخابات مطبوخة ولا داعي بالتالي لخوضها. هذا بالنسبة للسبب الأول المزعوم، أما ثاني الأسباب المزعومة، وهو خوف الهزيمة من قبل كبار المسؤولين فهي كذبة تشير للإمام الصادق المهدي كرئيس وزراء شرعي للسودان في آخر انتخابات ديمقراطية، والحديث عن انسحابه لأنه لم ينجح في الحصول على شعبية أثناء الحملة كذب فاضح. لقد أصابت رحلاته الولائية دائما نجاحا كبيرا موثقا بالفيديو، وإن فاته التوثيق عبر أجهزة الإعلام المنحازة كما سنذكر لاحقا!

أما السبب الثالث فصحيح أن المنسحبين لم يريدوا أن يعطوا العملية شرعية ليس لأن البشير متهم ولكن لأن النتيجة معدة سلفا بشتى صنوف التزوير.

وعلى العموم ومهما كان موقف رئيس المركز، ومهما كانت أسبابه، فإن الأدبيات الصادرة عن المركز كانت هامة، وغذت وعي السودانيين بدرجة الخروقات

(١) Jimmy Carter , Sudan's imperfect but important elections, in Los Angeles Times, 28th April 2010

في الانتخابات، خاصة فيما يتعلق بالأمور التقنية، والمسائل اللوجستية الخاصة بالمفوضية، لأن متابعة وكلاء الأحزاب والناخبين العاديين لمثل هذه الأمور كانت تقابل مشقة، فضلا عن أن دربة المركز وتجربته سمحت له بتقييم التكنولوجيا المستخدمة بأفضل مما هو متاح لبقية اللاعبين السودانيين.

بعثة الاتحاد الأوربي

بعثة الاتحاد الأوربي كانت أكبر البعثات الدولية، حضرت للسودان في الفترة ٢٧ فبراير إلى ١٨ مايو ٢٠١٠م، البعثة التي تقودها السيدة فيرونيك دو كيسر عضوة البرلمان الأوربي، نشرت (١٤٧) مراقبا من (٢٥) دولة أعضاء في الاتحاد الأوربي، بالإضافة إلى النرويج وسويسرا وكندا، وقد انضمت إليهم أثناء أيام الاقتراع بعثة من عضوية البرلمان الأوربي تقودها السيدة آنا جومس. وقد أدت عملها وفقا لإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات.

قام مراقبو البعثة الأوربية بزيارة ٢,٢٩١ مركزاً للاقتراع تمثل نسبة (١٣,٦٪) من العدد الكلي للمراكز (١٦,٧٨٧) في ٢٢ ولاية ويمثل ذلك ١٦,١٢٪ من المراكز في الـ٢٢ ولاية التي تمت زيارتها. راقبوا الاقتراع والفرز والعد الذي استمر فترة أطول من المتوقع كما ذكر تقرير البعثة النهائي.

أصدرت البعثة حوالي عشرة بيانات صحفية في مناسبات مختلفة، ولكن أهم ما صدر عنها لتقييم الانتخابات في السودان تقريرين: التقرير المبدئي بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٧م أي مباشرة بعد الاقتراع، ثم التقرير النهائي الذي أفرجت عنه البعثة في أواخر يونيو ٢٠١٠م.

التقرير المبدئي للبعثة تطرق لجوانب الانتخابات المختلفة في السودان. وانتقد بأكثر مما فعل مركز كارتر تصميم النظام الانتخابي المعقد والذي شكل تحديات كبيرة للانتخابات. كما انضم للمركز في انتقاد بيئة الانتخابات والقوانين المقيدة للعمل الانتخابي والتي حدت من النصوص الإيجابية في قانون الانتخابات.

في ٢٨ يونيو ٢٠١٠م وزعت البعثة تقريرها النهائي ذا الغلاف الأزرق والمطبوع بشكل أنيق على ورق مصقول والذي احتوى على فصول عديدة: خلفية سياسية، مواضيع قانونية، إدارة الانتخابات، تسجيل الناخبين والمرشحين، الحملة الانتخابية، الإعلام،

مشاركة النساء، مشاركة المجتمع المدني، الشكاوى والطعـون، أيـام الانتخابـات، النتائج، وتوصيات، مع ملاحق بها عدد من الجداول والصور والأشكال والرسوم البيانية والتوضيحية الملونة، وقد احتوى التقرير على ١٦١ صفحة بملاحقه.

تقرير البعثة النهائي جاء شاملا لدرجة بعيدة للقضايا الرئيسية في الملفات التي ناقشها. تحدث التقرير بلغة محايدة ورصينة، وذكر أهـم المنجـزات وكـذلك الفشل في كامل مراحل العملية، وإن كانت هناك أمور واتهامات ظلت خارج وعي التقارير التي كانت في النهاية مهتمة بالمثبت من الطعون. ولم يفت على التقريـر أن يذكر الخروقات في الشمال والجنوب بسواء. وأن يلاحظ كيف أن القيـود في الشمال كانت عبر القوانين وترسانتها المقيدة في حين لم توجد قوانين مقيـدة في الجنوب ولكن استخدم التخويف والمضايقة هناك.

في هذا الكتاب في الفصول المختلفة، سيما الفصلين المتعلقين بالاقتراع والعـد والفرز رصد لأهم ما جاء في التقرير.

هذه البعثة ساهمت كذلك بالوعي حول الخروقات التي صـاحبت العمليـة الانتخابية في السودان عبر التقريرين الصادرين. وكذلك كانت واضحة حـول عدم مناسبة البيئة الانتخابية في السودان لإجراء انتخابـات نزيهـة، والتقريـر النهائي الذي أصدرته يقيم عملية الاقتراع على أنها مرضية بنسبة ٧٠٪ وكذلك مرحلة العد والفرز بدرجة ٦٠٪، ويعتبر أن نزاهة العملية بـدأت في التـدني مـع مطابقة أعداد البطاقات في الصناديق مع عـدد المصـوتين. وفي الحقيقـة فـإن الشكاوى في التقرير النهائي لا تشكل ولا جزء يسير من الخروقات التي حدثت على أرض الواقع، والتي أشار لها مراقبون آخرون.

ومن جديد نجد أن رئيسة البعثة الأوربية اتخذت مواقف أكثر ليونة في الإشارة لخروقات المؤتمر الوطني وتجاوزات سلطته.

المراقبون الآخرون وتقييم العملية

بحسب التقرير النهائي لبعثة الاتحاد الأوربي فقد وجد عدد من هيئات الرقابة الدولية الأخرى للانتخابات في السودان من مجموعة من الدول: الصـين، روسـيا، اليابان، الولايات المتحدة، البرازيل وماليزيا.

البيان الأولي الذي أصدرته بعثة الإتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات وبعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات نص على أن انتخابات السودان «بها قصور في المعايير الانتخابية الدولية» وذكرت بعض المخالفات مثل غياب وتدني جودة قوائم الناخبين، أخطاء الطباعة، عدم التوزيع الصحيح وفقدان أوراق الاقتراع، وحالات المضايقات والتهديدات المختلفة».

أصدرت المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية نتائجها الأولية خلال أيام الاقتراع، وهذه المنظمات بالاسم هي جامعة الدول العربية، منظمة الإيقاد والإتحاد الإفريقي.

أرسل كل من الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية عدداً قليلاً من المراقبين وأبديا قدرا أكبر من الترحيب بنتائج الانتخابات، فرئيس بعثة الجامعة العربية وصف الانتخابات بأنها نموذج يجب أن يحتذى به في الدول العربية والأفريقية، وإن اعترف بأنها لم تصل إلى المعايير الدولية في النزاهة والشفافية. أما بعثة الاتحاد الأفريقي فقد هنأت الشعب السوداني بنتائج الانتخابات لأنها جرت في أجواء سلمية ومن دون مشاكل كبيرة، وحذرت من المقارنة بين الانتخابات التي تجري في الديمقراطيات الغربية وتلك التي تجري في الدول الأفريقية التي تكون قد خرجت لتوها، مثل السودان، من صراعات وحرب أهلية كما تعاني من مشكلات الأمية والافتقار للبنية الأساسية.

أصدر الإتحاد الإفريقي اثنتي عشر توصية بما في ذلك إدارة وتنظيم الانتخابات المستقبلية بطريقة تحظى بثقة جميع الأحزاب[1].

تعليقاً على هذه التقارير التي أصدرتها تلك المنظمات الدولية كتب الأستاذ محمد شومان (كاتب مصري) قائلا: «إن هناك اتفاقاً دولياً وأفريقياً وعربياً على قبول نتائج الانتخابات السودانية مع أنها لم ترتق إلى المعايير الدولية. وأعتقد أن هذا الموقف يتسم بقدر من النفاق السياسي، فهو أولاً يستخدم معايير مزدوجة في تقويم العملية الديمقراطية، حيث يقر بأن ما يصلح لدول الجنوب لا يصلح لدول الشمال فيما يتعلق بعملية الإصلاح الديمقراطي والانتخابات وتداول السلطة، وهذا الإقرار سبق ومن وجهة النظر الغربية رفضه جملة وتفصيلاً. فالديمقراطية وحقوق الإنسان حزمة واحدة لا تقبل التقسيم أو التأجيل، ولا يمكن القبول

(1) تقرير البعثة الأوربية، سابق.

بنصف ديمقراطية أو انتخابات بنصف شفافية أو نزاهة غير كاملة.

ثانياً: إن مجمل التقويمات والشهادات التي صدرت عن الانتخابات السودانية ركزت على عملية الاقتراع فقط من دون ربطها بمجمل العملية الديمقراطية والاستعدادات والترتيبات التي سبقت ورافقت عملية التصويت، كما أن أعداد المراقبين الدوليين والأفارقة والعرب جد محدودة مقارنة بتوزيع مراكز التصويت في القارة السودانية (٢,٥ مليون كلم مربع تفتقر إلى بنية أساسية حديثة) وبالتالي فإن هناك شكوكاً مشروعة في مدى نزاهة ودقة الشهادات والتقارير الدولية، خصوصاً إذا قارنا هذه التقارير بشهادات وتقارير تحالف شبكات منظمات المجتمع المدني السوداني والذي راقب عملية الانتخابات بعدة مئات من المراقبين الذين غطوا غالبية أقاليم السودان وأعلنوا في بيان موحد أن الانتخابات لم تمكن الناخب السوداني من التعبير الحر عن إراداته واختياره لمثليه، وطالبوا بإعادة النظر في نتائج الانتخابات وناشدوا المجتمع الدولي عدم الاعتراف بها، وعدد البيان انتهاكات وخروقات بدأت منذ تسجيل الناخبين وحتى عملية الاقتراع، كما اتهم المفوضية القومية للانتخابات بعدم الالتزام بالقوانين التي سنتها بنفسها! أحكام وتقويمات نشطاء المجتمع المدني السوداني ومطالبهم تختلف تماماً مع مركز كارتر وبعثة الاتحاد الأوروبي والأفريقي والجامعة العربية، الأمر الذي يحض على التفكير في أسباب ودواعي هذا الاختلاف: هل يرجع لتحيز النشطاء السودانيين أم لتحيز الأطراف الأجنبية؟ ليست لدي إجابة محددة لكن ربما يرجع الاختلاف إلى اختلاف منظور كل طرف وتباين معاييره في الحكم وربما مصالحه أيضاً. واعتقد أن المنظور الأميركي والأوروبي لا يخلو من نزعة استعلائية تاريخية، بالقول إن السودان مثل كل دول الجنوب ليس بمقدوره ممارسة انتخابات حرة دفعة واحدة، خصوصاً بعد غياب ٢٤ عاماً للديمقراطية، تخللتها حروب أهلية ونزاع مسلح في دارفور. كما أن مجرد إجراء الانتخابات من دون وقوع أعمال عنف كما جرى في كينيا وليبيريا وساحل العاج وزمبابوي يعتبر إنجازاً من وجهة النظر الغربية. بينما النشطاء السودانيون يعتقدون أن لوطنهم رصيداً عريقاً من التقاليد الحزبية والديمقراطية، وبات من حقه إجراء انتخابات على درجة كبيرة من الحرية والنزاهة. فقد كان البلد العربي الوحيد الذي تجري فيه انتخابات نزيهة إلى حد كبير منذ الخمسينات وحتى عام ١٩٨٦. صحيح أنه منذ عام ١٩٨٩ جرت مياه كثيرة غيرت من الأوضاع الاجتماعية والسياسية في السودان، لكن يظل النظام الحزبي في السودان

أكثر عراقة من معظم الدول العربية والأفريقية، ولدى السودان نخبة عريضة من المثقفين والسياسيين فضلاً عن ارتفاع الوعي السياسي لدى غالبية السودانيين بما في ذلك كثير من الأميين. وبالتالي فمن غير المقبول تاريخياً ومنطقياً مقارنة السودان بدول أفريقيا أو بدول عربية لم يسبق لها ممارسة الديمقراطية.»[(١)] .

البيان المشترك لترويكا السودان والصادر عن السفارة النرويجية والبريطانية ووزارة الخارجية الأمريكية نص أن الاقتراع كان سلميا إلى حد كبير وبمشاركة ملموسة، ولكن البيان أبدى القلق من التحضيرات الضعيفة والمخالفات المشهودة. التقييم الصادر عن المبعوث الروسي الخاص للسودان نص على أن أخطاء تقنية حدثت فقط في الاقتراع ولكن لم تقوض نزاهة العملية ككل واستنتج أن الانتخابات يجب أن يحكم عليها وفقا للمعايير الإفريقية وليست الأوروبية. أخيرا، تقرير الفريق الياباني لمراقبة الانتخابات يشجع المفوضية على مخاطبة الشكاوى ويعتقد أنه من الضروري التأكد مما إذا ما كانت تؤثر على مصداقية الانتخابات[(٢)] .

أما التصريحات السياسية من المجتمع الدولي فقد أجمعت على أن الانتخابات معيبة، أو مزورة، أو دون المعايير ولكن سنقبل بنتائجها!

الولايات المتحدة أعلنت في يوم الإثنين ٤/١٩ أن الانتخابات السودانية لم تكن حرة أو نزيهة لكنها ستتعامل مع الفائزين في محاولة لتسوية النزاعات الداخلية قبل استفتاء يمكن أن يجلب الاستقلال لجنوب السودان. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية بي. جيه. كرولي «لم تكن هذه الانتخابات حرة أو نزيهة.» وأضاف «وهي لا تفي بصفة عامة بالمعايير الدولية.» وقال للصحفيين «بعد قول ذلك أعتقد أننا نعترف بأن الانتخابات خطوة بالغة الأهمية نحو تنفيذ اتفاق سلام ٢٠٠٥ الذي جعل الجنوب شبه مستقل ومنحه نصيبا في إيرادات النفط وطريقا نحو الاستقلال من خلال استفتاء بحلول يناير ٢٠١١.» (رويترز)

وفي بيان منفصل قالت الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج إن الانتخابات السودانية شابها إعداد سيء ومخالفات مشتبه بها ودعت المسؤولين السودانيين إلى تنفيذ اتفاق سلام ٢٠٠٥ بالكامل. وقالت الدول الثلاث الضامنة لاتفاق السلام في

(1) محمد شومان الانتخابات السودانية ودورس الرقابة الدولية مقال نشر بجريدة الحياة السعودية في الخميس ١٥ جمادى الأولى 1431 الموافق 29 إبريل ٢٠١٠.

(2) تقرير بعثة الاتحاد الأوربي ص ٢٩، مرجع سابق.

بيان «نلاحظ التقييمات الأولية للعملية الانتخابية من المراقبين المستقلين والتي تشمل الحكم بأن الانتخابات فشلت في الوفاء بالمعايير الدولية.»

وفي يوم الثلاثاء ٤/٢٠ وجهت الولايات المتحدة الثلاثاء انتقادا جديدا لمفوضية الانتخابات السودانية وقالت إنها تأسف «للتجاوزات» و«العيوب» التي شهدتها أول انتخابات تعددية تشهدها البلاد منذ ٢٤ عاما. وجاء في بيان للبيت الأبيض انه تم «الالتفاف» على الحقوق السياسية والحريات خلال العملية الانتخابية، مضيفا إن النزاع في دارفور لم يوفر بيئة صالحة لإجراء عملية اقتراع مقبولة. وقال المتحدث باسم البيت الأبيض روبرت غيبس في بيان إن «العيوب في الاستعدادات الفنية للانتخابات أسفرت عن تجاوزات خطيرة». وأضاف إن «الولايات المتحدة تأسف لأن المفوضية القومية للانتخابات السودانية لم تبذل مزيدا من الجهد لمنع حدوث مثل هذه المشاكل ومعالجتها قبل عملية الاقتراع». (أ.ف.ب.)

وبالأربعاء ٤/٢٢ صفت افتتاحية الفاينانشيال تايمز الانتخابات بأنها كريهة الرائحة.

في مجلة (سري أفريقيا) الدورية الصادرة ببريطانيا تحليل لمواقف القوى الدولية المختلفة من الانتخابات بعنوان «سرقة الأصوات تنتج نصرا أجوف للخرطوم» حيث يرد أن «رئيس غانا الأسبق جون كوفور الذي رأس فريق المراقبة التابع للاتحاد الأفريقي امتدح الانتخابات علنيا ولكنه في اجتماع مغلق مع مراقبين آخرين اعترف بأن التجاوزات كانت واضحة بشدة».

أورد التقرير أن القوى الدولية استمرت في قبول العملية المزورة للغاية برغم ازدياد المعارضة لها و«تراوحت الاتجاهات بدءا بحماسة الجامعة العربية التي معظم نظمها لا تطمح في انتخابات ذات صدقية، مرورا بإعلان الحماس والسخرية في الدوائر الخاصة من قبل الاتحاد الأفريقي وسط تراجع إفريقي عن المكاسب الديمقراطية السابقة؛ ثم النقد المفصل ولكنه لين من قبل الحكومات الغربية التي قالت إنها تستطيع التماشي مع النتيجة التي توقعتها». وأظهر التقرير أسباب القوى الخارجية في هذه المواقف اللينة أو المسهلة للتزوير. ففرنسا تركز على الانتخابات كجزء من اتفاقية السلام وكجزء من تحقيق السلام والاستقرار في السودان وفي المنطقة. ومصر تحتاج لسند المؤتمر الوطني فيما يتعلق بمسألة مياه النيل، ولها أثر على مواقف القوى الغربية خاصة بريطانيا فيما يتعلق بالسودان، وتريد من المؤتمر الوطني أن يمنع (استقلال) الجنوب بأي شكل. والدول الغربية تركز على مسألة الاستفتاء على حساب تجاهل

قضية دارفور، وتجاهل تزوير الانتخابات، ويذكر التقرير مجهودات الحكومات الغربية لاسترضاء حساسيات المؤتمر الوطني بإزاء الانتخابات عبر محاولات المبعوث الأمريكي غرايشن إثناء المعارضة من المقاطعة، وكيف أثرت مواقف رؤساء أهم البعثات المراقبة (الرئيس الأسبق جيمي كارتر الذي يراقب مركزه الانتخابات، وفرونيك دو كيسر رئيسة بعثة المراقبة الخاصة بالاتحاد الأوربي) في تقارير منظمتيهم وتوقيت بثها، وأن المنظمة الوحيدة التي انتقدت التزوير في الانتخابات بوضوح وبقوة كانت هي هيومان رايتس واتش[(١)].

ولا ننسى أن نذكر الشبهات التي حامت حول البعثة العربية ومن أنها كان تستلم مخصصات من حكومة السودان ما يتعارض مع المعايير الدولية للرقابة والتي استعرضناها آنفا.

ومن أهم الأدبيات في تقييم مواقف المراقبين الدوليين مقال «مراقبو الانتخابات» بقلم الأستاذ ثروت قاسم والذي ذكر أهم النقد الذي وجه للمواقف الرخوة أحيانا لهؤلاء المراقبين، وذلك كالتالي:

- المراقبون موظفون مدنيون يتبعون للحكومات والمراكز التي ابتعثتهم. ولذلك فهم ينفذون سياسة حكوماتهم ولا يستطيعون الإدلاء بشهادات مخالفة.

- الجامعة العربية، الاتحاد الإفريقي، منظمة الإيقاد، منظمة المؤتمر الإسلامي راقبت الانتخابات الرئاسية الكيجابية (إشارة لانتخابات ١٩٩٦م) والتشريعية التي طبخها نظام الإنقاذ من قبل، وقالت إنها كانت حرة ونزيهة وشفافة فكيف نصدق شهادتها؟

- منظمة المؤتمر الإسلامي أرسلت شابتين ليست لهن ادني خبرة، ليس في مراقبة الانتخابات فقط ، بل في مفهوم ومعني وماهية الانتخابات؟ إذ لا توجد في بلدهما (السعودية) أي انتخابات؟ وهو دليل عدم جدية.

- الجامعة العربية دفعت مقدماً مصاريف الإقامة والتنقل لمراقبيها ولكنهم قبلوا بعرض حكومة الخرطوم استضافتهم وتأمين تنقلاتهم بعربات فاخرة تسبقها عربات شرطة المرور لإفساح الطريق لمراقبي الجامعة العربية! مما يطعن في حكمهم.

(١) Stolen Votes Yields a Hollow Victory for Khartoum, Africa Confidential, Vol 51 No 9. Friday 30 April 2010

- عدد المراقبين الدوليين والإقليميين كان محدودا بالنسبة لمساحة السودان الشاسعة (٨٠٠ مراقب) ولا يمكنهم تفتيش ومراقبة كل المركز مما سيجعلهم يختارون عينات وكان بعضهم يذهب للمراكز بعربات تبعها سيارات شرطة المرور «بصفاراتها» كإعلان للمزورين بوقفها لدى زيارة المراقبين.

- وقف عامل اللغة حاجزاً أمام معظم المراقبين الدوليين والإقليميين ! فمعظم العاملين في مراكز التصويت يجهلون اللغة الانجليزية التي يتعامل بها المراقبون.

- خلال فترة التصويت أدلي المراقبون بتصريحات لوسائل الإعلام المختلفة خصوصاً الفضائيات العربية يؤكدون فيها نزاهة وشفافية وحرية الانتخابات بمن فيهم الرئيس كارتر صرح لوكالة الأنباء الفرنسية بأن: (تقارير عملية التصويت تمثل إشكاليات إدارية وفنية فقط. ولا يوجد دليل علي تزوير الانتخابات) مما يطعن في نزاهة وموضوعية وتجرد المراقبين.

- في يوم الأربعاء ١٤ ابريل ٢٠١٠م رافقت البي بي سي فرقة المراقبين الموفدين من حكومة مصر إلى اثنين من مراكز التصويت في أم درمان. وسمعنا في الراديو صفارات عربات الشرطة المرورية وهي تتقدم موكب المراقبين المصريين لتفسح لهم طريق المرور. وطبعاً مركزي التصويت المراد مراقبتهما قد أخذا علماً مسبقاً بحضور المراقبين المصريين وأعد جلاوزة المؤتمر الوطني عدتهم ولم يرسلوا سوي ٣٤ ناخباً حقيقياً حتى يشهد المراقبون المصريون علي نزاهة التصويت. وسمعنا احد المراقبين في راديو البي بي سي يدافع عن أن الحبر لا يمكن إزالته بسهولة، ومكث المراقبون المصريون قرابة نصف ساعة ، في كل مركز قبل أن يرجعوا للهلتون ، ليدبجوا تقريرهم. ويجدر ذكر أن اللواء حاتم باشات مسؤول ملف السودان في جهاز المخابرات المصري، قد صرح علي رؤوس الأشهاد بأن حكومة مصر تدعم الرئيس البشير ، وحزب المؤتمر الوطني في الانتخابات. فهؤلاء المراقبون لن يكون موقفهم محايدا.

- الرئيس السابق جيمي كارتر، مسيحي ملتزم ويؤمن بحتمية انفصال جنوب السودان المسيحي عن شماله الإسلامي. ولتحقيق هذا الهدف، يعمل علي تنفيذ اتفاقية السلام الشامل التي تقود عبر كبري انتخابات ابريل ٢٠١٠م إلى بر أمان استفتاء يناير ٢٠١١م ! ويؤمن كارتر باستمرار الرئيس البشير وحزب المؤتمر الوطني في السلطة لضمان تنفيذ اتفاقية السلام الشامل وعليه وحسب رؤية الرئيس كارتر فإن انتخابات ابريل ٢٠١٠م ، يجب أن تتم وتنتهي في سلاسة وهدوء والرئيس البشير وحزبه الحاكم في السلطة لتقود للاستفتاء.

- إدارة أوباما تتبع نفس سياسة الرئيس كارتر المذكورة أعلاه ! وتسعى لكي تتم وتنتهي انتخابات ابريل ٢٠١٠م ، والرئيس البشير وحزبه الحاكم في السلطة لكي يكملا تنفيذ اتفاقية السلام الشامل وعقد استفتاء يناير ٢٠١١م في مواعيده حتى يتم استقلال دولة جنوب السودان في سلاسة ويسر ! وقد اعترف الجنرال غرايشون (واشنطون ، الاثنين ٢٦ ابريل ٢٠١٠) بأن الانتخابات كانت مزورة وغير نزيهة. ولكن قبلت إدارة أوباما بنتيجتها لأنها تمثل حلقة من حلقات اتفاقية السلام الشامل ، المفضية للاستفتاء ، وانفصال جنوب السودان.

- ضغطت إدارة أوباما علي الاتحاد الأوربي ، لكي يعملا سوياً ، علي تمرير سياسة أوباما في السودان. فتجد الرئيس ساركوزي ورئيس الوزراء البريطاني براون قد غيرا من مواقفهما وأصبحا صديقين لنظام الإنقاذ على الأقل خلال ال٣٣ أسبوعا التي تفصلنا عن يوم الاستفتاء واستقلال الجنوب المسيحي عن الشمال المسلم.

- مراقبو الاتحاد الأوربي يحاكون مراقبي مركز كارتر. والكل سوف يبصم بالعشرين علي مصداقية انتخابات ابريل ٢٠١٠م ! ولتوكيد هكذا مصداقية فسوف يذكر مراقبو الاتحاد الأوربي بعض التجاوزات الفنية والإدارية التي وافقت مفوضية الانتخابات القومية علي معالجتها، بإعادة الانتخابات في ٣٣ دائرة انتخابية، وحسب مراقبو الاتحاد الأوروبي فإن هذه الإعادة لا تطعن في مصداقية ونزاهة الانتخابات.

وخمن بالتالي أن المجتمع الدولي سوف يبصم علي نزاهة وشفافية وحرية انتخابات ابريل ٢٠١٠م ! والكل يعرف في دواخله أنها انتخابات هتلرية أو كما قال بذلك اوكامبو ولكن ماذا تقول وتعمل مع عالم السياسة الذي يعمل وفق الغاية تبرر الوسيلة ويعتمد المصالح الإستراتيجية كمرجعية حصرية في التعامل مع دول العالم الثالث؟[1].

بالعموم، إذن فحصاد التقييم الدولي للانتخابات أنها: دون المعايير العالمية، معيبة، مزورة، كريهة الرائحة، لا تناسب المعايير الدولية ولكن تناسب الأفريقية والعربية و(السودانية)، ونقبل النتائج لأن عيننا على الاستفتاء.

فماذا قال شعب السودان؟

(1) ثروت قاسم مراقبو الانتخابات مقال نشر بصحيفة سودانايل الإلكترونية، مع بعض الاختصار والتصرف.

المراقبون الوطنيون في انتخابات ٢٠١٠م

لقد شاركت المنظمات والشبكات المحلية بكثافة في مراقبة الانتخابات، عبر ٢٠،٢٧٨ مراقب محلي يمثلون ٢٣٢ منظمة مجتمع مدني. المجتمع المدني في الجنوب حديث الولادة، ضعيف ولديه مساحة صغيرة للعمل بينما في كلا من الشمال والجنوب قوض الإطار التنظيمي تطور ذلك العمل.[(١)] ويقول مركز كارتر حول الرقابة المحلية: أدت الانتخابات لنشوء شبكات مراقبة عديدة في كل من الشمال والجنوب، أنشطها شبكة تمام، ومركز الخاتم عدلان للاستنارة والتنمية البشرية، والمنبر المدني القومي، والمجموعة السودانية للانتخابات، في الشمال؛ وبرنامج مراقبة الانتخابات المحلي، والشبكة السودانية لانتخابات ديمقراطية، في الجنوب. نشرت هذه المنظمات مجتمعة ٨ ألف مراقب عبر السودان. ورحب المركز بجهود السلطات الانتخابية لفتح الباب أمام المراقبين السودانيين، وقال إنهم تواجدوا خلال عملية الاقتراع في ٨٢٪ من المراكز التي زارها مراقبو مركز كارتر الدوليون. ولكن كما قال، واجهت منظمات المجتمع المدني تحديات جمة في عملية الاعتماد نسبة للتأخير الذي شاب أداء المفوضية القومية للانتخابات، وانعدام الوضوح حول مطلوبات الاعتماد، وعدم الاتساق في الطريقة التي تم بها تطبيق هذه المطلوبات، والتأخير في إصدار شارات الاعتماد للمنظمات. بالإضافة إلى ذلك، واجه بعض المراقبين المحليين عراقيل في الوصول إلى عملية الاقتراع، رغم أن هذه العراقيل تبدو ذات طابع جزئي وليست منهجية. (٤/١٧)

وبحسب تقرير بعثة الاتحاد الأوربي فقد وجد المراقبون المحليون في ٦٥ ٪ من مراكز الاقتراع أثناء فترة الاقتراع، وقد ذكر التقرير حالات تخويف للمراقبين من قبل مسؤولي الأمن والمخابرات في جنوب السودان (مثلا ما تعرض له جميع المراقبين في دائرة كاتور جنوب في جوبا من مراكز الاقتراع يوم ١٣ أبريل من احتجاز، وما حدث في غرب بحر الغزال، وغرب الاستوائية وفي ولاية الوحدة)[(٢)]. أما في الشمال فكما سنلاحظ في الفصول القادمة فإن تعويق المراقبين اتخذ أشكالا مختلفة أهمها الطرد من المراكز خاصة ليلا.

سنحاول هنا استعراض سريع لأهم المراقبين الوطنيين في الانتخابات:

(1) تقرير بعثة الاتحاد الأوربي، مرجع سابق ص ٢٨.

(2) نفسه.

تحالف منظمات المجتمع المدني السودانية للانتخابات (تمام)

كان هذا التحالف الذي يضم حوالي ١٢٠ منظمة عاملة في مجال تعزيز الديمقراطية والتثقيف الانتخابي منذ ٢٠٠٦م من أكثر الجهات نشاطا في كشف التلاعب بالانتخابات، ففي يوم الاقتراع الأول نظم هذا التحالف مؤتمرا صحفيا، دمغ فيه العملية الانتخابية في يومها الأول بالفشل، واعتبر ذلك نتاجا طبيعيا لعدم المصداقية الذي لازم أداء المفوضية منذ تكوينها، وعدد خروقات اليوم الأول الكثيرة (أنظر الفصل الخاص بالاقتراع). وقد رفضت المفوضية كل ملاحظات تمام ونعتتها بالسياسية.

لاحقا وبعد نهاية فترة الاقتراع نسق «تمام» موقفه من الانتخابات ضمن تحالف أوسع ضم ممثليه إضافة للمنتدى المدني القومي الذي ينسق عمل ستة وخمسين منظمة، ومنظمة أفريقيا العدالة، وقد نشرت هذه الشبكات والمنظمات فيما بينها ما مجمله ثلاثة آلاف وخمسمائة مراقب ومراقبة. أصدر هذا التحالف العريض بيانا حول الانتخابات (موجود في ملاحق الكتاب) وقد أكد البيان على جملة أخطاء صاحبت العملية الانتخابية في مجملها، ونادى بعدم اعتماد نتائج هذه الانتخابات (التي لم تكن قد ظهرت بشكل نهائي) وعدم اعتمادها في تكوين الحكومة الجديدة، وبدلا عن ذلك تكوين حكومة حقيقية، وحل المفوضية القومية للانتخابات ولجانها العليا وتكوين مفوضية جديدة «تحظى بالقدرات المهنية والأخلاقية والقبول والثقة من الجميع».

المجموعة السودانية للديمقراطية والانتخابات سقدي

تضم هذه المجموعة المنظمات الآتية: جمعية عازة السودانية، جمعية بابكر بدري العلمية للدراسات النسوية، مجموعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، منظمة هيلا هليب، مبادرة الأمن الإنساني، معهد تطوير المجتمع المدني، المعهد الاستشاري للتنمية الاجتماعية، وجمعية حماية البيئة السودانية. وقد ذكرت هذه المجموعة أنها راقبت حوالي ٢٣٠٠ محطة اقتراع من مجموع حوالي ١٧ ألف محطة.

شاركت (سقدي) بـ ٢،٣١٨ مراقبا في العملية الانتخابية التي تمت في السودان في الفترة من الحادي عشر وحتى الخامس عشر من ابريل الجاري، وشمل نشاط المجموعة الولاية الشمالية، كسلا، القضارف، الخرطوم، الجزيرة، سنار، النيل الأزرق، النيل الأبيض، جنوب كردفان ومنطقة آبيي وتعمل الشبكة مع التوأم سقدي التي تعمل في جوبا لمراقبة عشر ولايات جنوبية. أصدرت هاتان الشبكتان

التوأم النتائج المشتركة للمراقبة يوم ٢٤ أبريل في الخرطوم وجوبا في آن واحد. أعلنت المجموعتان عن خروقات جديرة بالذكر في العملية الانتخابية في مراكز الاقتراع واستنتجت أن العملية الانتخابية لم ترتق إلى توقعات المواطنين وفشلت في احتواء جميع المبادئ الديمقراطية[1].

شبكة مراقبة الانتخابات في جنوب السودان

ثاني اكبر شبكة مراقبة الانتخابات في جنوب السودان كانت برنامج السودان المحلي للمراقبة والإشراف على الانتخابات في جنوب السودان والذي أصدر بيان صحفي يوم ٢٥ أبريل وذكر التأخير الكبير في إعلان النتائج الأولية[2].

مراقبون آخرون

كذلك هناك مجموعة «سندي»، ومجموعة الديمقراطية أولا، وآخرون. وهناك أيضاً مركز سالمة لمصادر ودراسات المرأة الذي عمل في رقابة العملية الانتخابية في مختلف مراحلها مع التركيز على مرحلتيْ الاقتراع وعد الأصوات، حيث غطت أعمال المراقبة والرصد لهذا المركز (٥) ولايات مختلفة على مستوى السودان. والذي انضم لمنتقدي أداء المفوضية ونعته بالضعف[3].

الرقابة الحزبية

فرّق القانون في تسميته بين الرقابة التي تتم من قبل نشطاء حقوق الإنسان والديمقراطية في منظمات المجتمع المدني، ذلك لأن لها شروطا معينة تتمثل في الحياد وعدم الحزبية، وبين تلك الرقابة التي يقوم بها الحزبيون لضمان عدم التلاعب، حيث سمي الذي يقوم بهذا النوع من الرقابة (وكيلا) للمرشح أو الحزب المعني. ومع الاختلاف الكبير في تعريف وطريقة اعتماد كل من المراقب والوكيل، إلا أنهم يشتركون في محاولة منع التلاعب. وإن كانت بعض الأحزاب تقوم

(1) تقرير بعثة الاتحاد الأوربي، السابق. ولكن التقرير يذكر خطأ أن هذا هو التحالف الوحيد في البلاد. لم يكن التحالف الوحيد ولكنه الوحيد الذي راقب الانتخابات في الشمال والجنوب بنفس القدر، كما أن عدد مراقبيه لا يقارن بالبقية.

(2) نفسه.

(3) رأي الشعب ١٣/ ٤/ ٢٠١٠م.

بالتلاعب لصالح مرشحيها مما يجعل بعض الوكلاء مندرجين في أعمال التزوير، فإنه لن يوجد مراقب بتعريفه يمكن أن يتستر على التلاعب أو يشارك فيه.

بالنسبة لهذه الرقابة الحزبية فإنه من المؤكد أن مقاطعة كل من حزب الأمة القومي والحركة الشعبية لتحرير السودان والحزب الشيوعي السوداني تحديدا قد أضعف من هذه الرقابة كثيرا، وإن كان مراقبون تابعون لهذه الأحزاب اشتركوا في العملية إلا أن المفوضية سوفت في إجراءات اعتمادهم كما أبلغ كثيرون. وبالرغم من ذلك تقول بعثة الاتحاد الأوربي إن وكلاء الأحزاب والمراقبين وجدوا في ٦٥٪ في خلال الاقتراع، ولكنها تؤكد غيابهم شبه التام من مراقبة تجميع النتائج والتي نص القانون على وجودهم فيها، حيث تقول البعثة: في ٩٥ ٪ من أوقات المراقبة سجلت البعثة الأوروبية أن وكلاء الأحزاب السياسية وممثلي المرشحين لم يكونوا موجودين. نفس الشيء حدث مع مراقبي الانتخابات المحليين باستثناء البرنامج المحلي لمراقبة والإشراف على انتخابات السودان[(١)].

وقد واجه وكلاء الأحزاب مضايقات جمة سواء في الجنوب أو الشمال خلال أيام الاقتراع، الشيء الذي سنستعرضه تفصيلا في الفصل المخصص لذلك.

كما أن هؤلاء الوكلاء عانوا كثيرا خلال مراحل العملية الانتخابية، أولا بإخلاف المفوضية الوعد بتدريب الوكلاء لفترة التسجيل، ثم نقضها الوعد في آخر الأيام وتحويل الملف لمجلس شئون الأحزاب، وفي النهاية لم يتلق الوكلاء أي تدريب يذكر، اللهم إلا بالمجهودات الذاتية التي أعاقتها مشاكل الأحزاب المالية، والتي حدت بكتاب دراسة «التعلم من التجربة» التشديد على ألا تترك مهمة التدريب على الأحزاب[(٢)].

كما عانى وكلاء الأحزاب من مشكلة التفرغ لمهمة الوكالة، مع الإفقار لكادر الأحزاب، وخلو خزانة الأحزاب السياسية من مال يمكن توجيهه لتفريغ آلاف الوكلاء لعدد من الأيام.

وبالرغم من هذه المضايقات والمشاكل نجد أن الأحزاب السياسية حتى تلك

(1) تقرير البعثة ص ٣٤.

(2) ويلز والبطحاني وودورد، مرجع سابق.

التي انسحبت[1] قد شاركت بدرجات متفاوتة، وكانت المشاركة الظاهرة لوكلاء الاتحادي الديمقراطي الأصل والمؤتمر الشعبي وغيرها من الأحزاب التي أعلنت خوض الانتخابات، وكانت النتيجة، علاوة على الرقابة عبر وسائل الإعلام، أن ضجت الساحة بقصص التزوير ورواياته المتنوعة.

لقد أسفرت عملية الرقابة المحلية عن تعجب الشعب السوداني من هذا الجنين الشائه، والذي صعب على الناس وصفه، عج ب(مفارقات كثيرة غير معقولة تدل على جهل المزورين. والدليل قائم على غبائهم فلم يكن التزوير ذكيا) (الإمام الصادق المهدي)، وصل درجة (تنبئ عن غباء وفي درجة تواطؤ المفوضية التي تنم عن موت للضمير فوق التصور)(الأستاذ مكي بلايل)، درجة لم يتخيلها الناس فقد (ذهبوا وراء ظنونا) (د. حسن الترابي)، خروقات الانتخابات وصفتها قوى الإجماع (بالفضيحة والمهزلة، وقالت إن مفوضية الانتخابات «أساءت إلى السودان أيما إساءة بإقامتها انتخابات (مسخرة) مع سبق الإصرار والترصد»)، وقيل (الاقتراع جريمة وطنية وهرجلة شائهة ومشوهة) (حاتم السر). والأمر لم يقف عند هؤلاء بل وصل حتى بعض منسوبي حكومة الوحدة الوطنية الذين كانوا يسيرون مع الوطني حيث يسير، حيث قال قيادي بالاتحادي الديمقراطي المسجل إن هذه الانتخابات (قوضت كل أحلام التحول الديمقراطي وأعادت الشمولية عبر انقلاب تم بواسطة صناديق الاقتراع.) وطالب نواب الحزب بالبرلمان بتقديم استقالاتهم فـ«أشرف لهم وللحركة الاتحادية أن لا يدخلوا البرلمان بالتزوير». (د. مضوي الترابي)[2] ومن مساخر الانتخابات الهزيلة هذه أن كثيرين ممن صوتوا في مراكز مع أهلهم وجدوا صفرا كبيرا ينتظرهم فانطلقت حملة (أين ذهب صوتي؟) (الأستاذ سليمان الأمين).

هذا كان قول أهل السودان في الانتخابات إنها فاقت سوء الظن، تدل على جهل وغباء، وعن موت الضمير، مزورة، مزيفة، هرجلة، مسخرة، قوضت أحلام الديمقراطية، فضيحة، مهزلة.. وأين صوتي؟

---

(1) استبدال: بكلمة قاطعت .

(2) صحيفة الأحداث في ٢٠/ ٤/ ٢٠١٠م.

انتخابات السودان أبريل ٢٠١٠ في الميزان

اللجنة العليا للانتخابات
حزب الأمة القومي

الفصل السابع

ترسيم الدوائر الانتخابية



(حدود الدوائر مبهمة، وغير محددة بخرائط، ويصعب على المراقبين وضباط الانتخابات فهمها .وبعض المناطق، مثل شمال دارفور، لم تضمن في أي دائرة، ونتيجة لذلك قد لا يمّثل السكان الموجودين هناك في المجلس الوطني، في وضع يتناقض مع المواثيق الدولية)

بيان مركز كارتر ١٧/ ٤/ ٢٠١٠م

سنتعرض هنا للمعايير العالمية في الترسيم، واضعين في الاعتبار الخبرة السودانية السابقة التي تم استعراضها في الفصل الأول من هذا الكتاب، لنستطيع المقايسة مع ما جرى في الانتخابات الحالية.

لقد وجد تقرير حديث للمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية(IFES) (وهي منظمة مستقلة تساعد الحكومات الولائية فيما يتعلق بتقنية الانتخابات) أنه، فيما عدا الغش المباشر، فإن عملية ترسيم الدوائر «تعطي الفرصة الوحيدة الأكثر أهمية للتلاعب في نتيجة أي انتخابات. وفي حدود، يمكن عبرها عمل كل شيء»، ولدى اعتبار حجم السودان جغرافيا، وبيئته السياسية المتوترة، والتعقيدات الجديدة لنظامه الانتخابي، فإن إمكانية التلاعب في الدوائر عالية بشكل خاص. ولكن عملية الترسيم، بالرغم من أهميتها في العملية الانتخابية وحقيقة أن هناك بالفعل سببا وجيها للاهتمام بها، فإنها قد تعرضت لدرجة ضعيفة من الفحص[(١)].

لقد ذكرنا أن انتخابات أبريل ٢٠١٠م احتوت على نوعين من الدوائر الجغرافية: الدوائر القومية وعددها ٢٧٠ لانتخاب أعضاء المجلس الوطني، والدوائر الولاية وعددها ٢٩ في كل ولاية (باستثناء ولايتين: ٥٠ في ولاية الخرطوم و٣٢ في ولاية جنوب كردفان) وذلك لانتخاب أعضاء المجالس التشريعية الولائية، و١٠٢ دائرة جغرافية في جنوب السودان لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي لجنوب السودان. تقسيم هذه الدوائر استند بحسب قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨م على الإحصاء السكاني.

وفقا لذلك القانون فإن من سلطات وصلاحيات المفوضية (تحديد الدوائر

Gustafson, op-cit (١)

الجغرافية وإجراء الانتخابات وفقاً لأحكام هذا القانون) (المادة ١٠-٢-د) وقد وضع القانون أحكاما فيما يتعلق بالترسيم أهمها: الاستناد على الإحصاء لتحديد متوسط عدد سكان الدوائر الجغرافية لكل مجلس تشريعي، وذلك بقسمة عدد السكان المعنيين بذلك المجلس على عدد الدوائر الجغرافية المحددة للمجلس[1]،

وفيما يتعلق بدوائر المجلس الوطني الجغرافية فإن ناتج القسمة يسمى القاسم الوطني (أي عدد سكان السودان على عدد نواب المجلس الوطني من الدوائر الجغرافية:٢٧٠)، وفقا لذلك القاسم الوطني يتم تحديد حظ كل ولاية من المقاعد الجغرافية وذلك بقسمة عدد سكانها على القاسم الوطني. وداخل كل ولاية يتم تقسيم الدوائر بحيث يكون عدد سكان كل دائرة يساوي القاسم الوطني ±١٥٪.

وفي الفقرات اللاحقة سنتعرض للإحصاء الذي استند عليه الترسيم، والمعايير المطلوبة لترسيم الدوائر معرفين بالـ(جرماندرية) وهي المصطلح الذي يشير للتلاعب في الترسيم، وتجارب ترسيم الدوائر في السودان، وأخيراً الترسيم الحالي وأهم الملاحظات عليه، ومواقف الأحزاب منه.

(1) في حالة المجلس الوطني السكان المعنيين هم كل سكان البلاد وعدد الدوائر الجغرافية يساوي ٢٧٠. وبالنسبة للمجالس التشريعية الولائية تتم قسمة عدد سكان الولاية على عدد الدوائر الجغرافية في المجلس الولائي والذي يحدده دستور الولاية. وبالنسبة للمجلس التشريعي لجنوب السودان تتم قسمة سكان الجنوب على ١٠٢.

الإحصاء السكاني لسنة ٢٠٠٨م

يعد هذا الإحصاء السكاني هاما في سياق الانتخابات التي جرت في ٢٠١٠م. أهمية الإحصاء السكاني عموما لا تنكر لأهداف التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والخدمي والإعلامي، فكل تخطيط يحتاج لمعلومات عن السكان. وبالنسبة لموضوعنا فقد اكتسب الإحصاء أهمية خاصة لأنه بناء عليه تتم قسمة السلطة وتحديد الأحجام الانتخابية. فقد نصت اتفاقية السلام في بروتوكول قسمة السلطة على أن الحصص المتفق عليها في الحكم مؤقتة، ويتم تعديلها وفقا لنتيجة الإحصاء السكاني المزمع (المادة ١-٨-٩).

فيما يتعلق بالمواقيت الانتخابية، تقول اتفاقية قسمة السلطة إن الانتخابات تنتهي بنهاية السنة الثالثة، وهو ما لم يحدث بالطبع حيث أجريت في بداية السنة السادسة من الاتفاقية. أما بداية العمليات الانتخابية فإننا نستطيع القول إنها بدأت مباشرة بعد الفراغ من التعداد السكاني حسب ما ورد في بروتوكول ميشاكوس (٢٠٠٢)، وحسب ما ورد في قانون الانتخابات (٢٠٠٨).

ورد في اتفاقية قسمة السلطة أن التعداد السكاني ينتهي بنهاية السنة الثانية (أي أواخر ٢٠٠٦م)، ويبدأ التنظيم والتحضير والتخطيط له مباشرة بعد توقيع اتفاقية السلام (يناير ٢٠٠٥م).. ولكن الاتفاقية بعد هذه التحديدات الدقيقة وضعت الأمر كله بيدي طرفي الاتفاقية. فالمادتان (١-٨-٤) و(١-٨-٥) عومتا الأمر بالنص على أن للطرفين أن يجتمعا قبل ستة أشهر من التواريخ المذكورة في الاتفاقية (نهاية الإحصاء السكاني بالعام الثاني ونهاية الانتخابات بنهاية العام الثالث) يجتمعا لمراجعة جدوى تلك التواريخ. وفي جداول وسائل تنفيذ الاتفاق الموقع عليها في يناير ٢٠٠٥م والتي تعد جزءا من الاتفاقية، تمت زيادة عام كامل لتوقيت الانتخابات فصارت الانتخابات (لا تتعدى نهاية السنة الرابعة من الفترة الانتقالية). ولكن بالرغم من وجود هذا النص عن عدم تعدي الانتخابات لنهاية العام الرابع، كذلك ورد النص على (مراجعة جدوى التواريخ المحددة للتعداد السكاني والانتخابات) التي ستتم قبل ستة أشهر من نهاية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية. وهذه النصوص المائعة في تحديد موعد الإحصاء، زادها التنفيذ

ميوعة، فقد كان تنفيذ الاتفاقية عرضة لكثير من اللجج والمماطلة.

كذلك وجه اهتمام كبير للإحصاء السكاني في تقرير الجام (البعثة المشتركة لتقدير احتياجات السودان (JAM)[1] والتي كونت بالتشاركية بين طرفي الاتفاقية والأمم المتحدة وبعض ضامني اتفاقية السلام من الدول الأجنبية. ذكر التقرير أهمية الإحصاء السياسية والمتعلقة بالاتفاقية فنسب التمثيل للجنوبيين في الحكومة القومية تتعلق بنتائج ذلك الإحصاء[٢]، هذا علاوة على أن كل المعلومات الإحصائية تكون غير ذات جدوى إحصائية إذا لم يتم الإحصاء السكاني فآخر إحصاء كان عام ١٩٩٣م وكان جزئيا إذ غطى فقط الشمال والمناطق الحضرية الثلاث الأكبر في الجنوب، أما آخر إحصاء غطى كامل البلاد كان في ١٩٨٣م[٣].

الجهة التي أجرت الإحصاء

تنص المادة ٢١٥-٢ من الدستور على أن الإحصاء يتولاه (المكتب المركزي للإحصاء ومركز الإحصاء والتقويم لجنوب السودان). ويلاحظ أن الدستور، وتقرير الجام يشيران للجهة المنفذة للإحصاء في الشمال بـ(المكتب المركزي للإحصاء) بينما الجهاز الفعلي الذي قام بالإحصاء يسمى باللغة العربية (الجهاز المركزي للإحصاء). وباللغة الإنجليزية يكون اسمه موحدا وهو : Central Bureau of Statistics واختصاره CBS[٤]. أما فيما يتعلق

---

(١) Joint Assessment Mission وموقع البعثة على النت هو
http://www.unsudanig.org/JAM/index.jsp
أنظر JAM Report, Volumes I, II & III وهو موجود على الموقع
http://www.unsudanig.org/JAM/drafts/index.jsp
خاصة الجزء الثالث الذي فيه تقارير القطاعات Clusters وفيه قسم خاص بالمعلومات والإحصائيات- وقد نشر التقرير بشكل موسع أول الأمر في مؤتمر المانحين بأوسلو في الفترة ١٠-١٢ أبريل ٢٠٠٥م.

(٢) JAM Report, Volume III ص ٢٥٨.

(٣) نفسه ص ٢٥٤.

(4) وقع خلط في هذا المختصر مع الاختصار الذي استخدم لبنك السودان المركزي لدى طباعة العملة الجديدة فقط طبعت بعض الفئات النقدية باستخدام مختصر CBS للإشارة لـ Central Bank of Sudan، وفي النهاية تم الالتفات لهذا التضارب مع المختصر السائد لجهاز الإحصاء، فتم استخدام مختصر آخر للبنك في الفئات النقدية وهو CBOS.

بالجهة المعنية في الجنوب فإن الدستور يشير لمركز الإحصاء والتقويم، بينما تقرير الجام يشير له باسم «مركز السودان الجديد للإحصاء والتقويم» NSCSE والذي يعمل تحت قانون مركز السودان الجديد للإحصاء والتقييم لسنة ٢٠٠٤م، وله مكتب مستقل مسؤول عن جمع وتنسيق وتوزيع المعلومات الإحصائية المتعلقة بجنوب السودان.

وجدت في السودان ومنذ العام ١٩٦٩ مصلحة الإحصاء، وفي ٦ نوفمبر تم إنشاء الجهاز المركزي للإحصاء ليكون تابعا لوزير المالية والاقتصاد الوطني. وفي عام ٢٠٠٠م تحولت تبعيته لمجلس الوزراء[(١)]. يعمل هذا الجهاز وفقا لقانون الإحصاء لسنة ٢٠٠٣[(٢)]، ويذكر تقرير الجام أن القانون المعدل الذي يعمل به المجلس يحتوي على قسمات جديدة هامة بما في ذلك قيام مجلس قومي للإحصاء وإعطاء مكتب الإحصاء نوعا من الاستقلالية المالية، وجعله مسئولا عن التنسيق والإشراف الكلي على نتائج الإحصائيات في البلاد[(٣)].

المجلس القومي للإحصاء المنشأ وفقا لقانون الإحصاء «يشكل بقرار من رئيس الجمهورية ويكون برئاسة الوزير[(٤)]، وعدد من الأعضاء يمثلون الوزارات والجهات ذات الصلة والاختصاص علي أن يكون المدير العام عضوا ومقررا للمجلس». (المادة ٦-١).

الجهاز المركزي للإحصاء يخطط لإجراء التعداد كل عشر سنوات وقد كان آخر تعداد في عام ١٩٩٣م. وفي ٢٠٠١ تم تكوين اللجنة القومية العليا للإحصاء السكاني لتقوم بالتعداد ٢٠٠٣ (وهي لجنة فنية بحتة)[(٥)].

بعد اتفاقية نيفاشا اتخذ التعداد صبغة سياسية من الدرجة الأولى لأنه كانت هناك خلافات حادة حول قسمة السلطة وحول حصص الولايات المختلفة وحصة

(1) موقع المجلس المركزي للإحصاء على الإنترنت.

(2) جاء هذا القانون تعديلا لقانون الإحصاء لسنة ١٩٧٠م- المادة ٢ من القانون إلغاء واستثناء.

(3) JAM Report, Volume III ص ٢٥٤ وفي الحقيقة إن هذه النسخة التي تحدث عنها تقرير الجام غير موجودة في القرص المدمج الذي أصدرته وزارة العدل لحصر كافة قوانين السودان منذ العام ١٩٠١ وحتى ٢٠٠٣ والذي استفدنا منه في حصر القوانين السودانية ومراجعتها.

(4) أي وزير رئاسة مجلس الوزراء.

(5) د. عبد الرحمن الغالي رأينا حول الإحصاء السكاني: نقاط لابتدار النقاش ورقة مقدمة لمجلس التنسيق الأعلى لحزب الأمة القومي في يونيو ٢٠٠٩م.

الجنوب تحديدا التي تعطي للحركة الشعبية. وقد نصت المادة ٢١٤ من الدستور على أن رئيس الجمهورية ينشي بعد التشاور في الرئاسة مجلسا للإحصاء السكاني تكون مهامه وضع الخطط للإحصاء، وتحديد القواعد والمعايير للمكتب المركزي للإحصاء، ومتابعة الترتيبات التمهيدية للإحصاء السكاني ومراقبة العملية الإحصائية الفعلية، ورفع تقرير لرئاسة الجمهورية بشأن الإحصاء.

هذا التعارض في تكوين المجلس بين الدستور والقانون لم تتم إزالته إذ لم يتم تعديل القانون، مع أن تقرير الجام (التي شارك فيها طرفا الاتفاق) كان قد اهتم بالمراجعة القانونية لقانون الإحصاء، وأكد على ضرورة أن تتم مراجعته قبل ديسمبر ٢٠٠٥[1].

وفي النهاية تم تعيين السيد بكري حسن صالح وزير شئون رئاسة الجمهورية رئيسا للمجلس، والذي جاء تعيينه مخيباً بالنسبة للمراقبين والقوى السياسية، في الوقت الذي يدعو فيه الدستور لأن يكون المكلف بهذا العمل شخصاً ذا صفة قومية[2]. لكن المجلس ورئيسه لم يكنا قوميين، وكما عبر الأستاذ محمد حسن داؤد بحق مضيفا البعد الدارفوري في المسألة: «المفوضية القومية للانتخابات، والمجالس واللجان ذات الصلة بعملها كمجلس الإحصاء، والتي يجرى إنشاؤها بمرجعية وحيدة هي اتفاق السلام الشامل (٢٠٠٥)، تعوزها صفة القومية. فإضافة إلى أن ذلك يستثنى الأطراف الأخرى (وإن قبلت بالاتفاق اقتناعا كاملاً به أو بتحفظات) فهو لا يراعي أحكام اتفاقيات أخرى جرى توقيعها مع حكومة السودان. يتعارض ذلك مع أحكام اتفاق سلام دارفور (٢٠٠٦) الذي نص صراحة في فصله الخامس على وجوب دمجه في الدستور القومي الانتقالي كما كان الحال مع اتفاق السلام الشامل، وهو أمر لم يحدث. وترتب عليه عدم تمثيل الدارفوريين في كافة المؤسسات والمفوضيات القومية بما في ذلك المفوضية القومية للانتخابات والمجلس القومي للإحصاء السكاني، وفق ما نصت عليه المادة ١٣|٨٤ من اتفاق سلام

(١) هذه التوقيتات تتكرر في جداول مختلفة في كل الأجزاء، بطرق مختلفة، فالجزء الأول فيه الخطة العامة وينتهي بجداول لكل القطاعات الثمانية. والجزء الثاني فيه جداول التكلفة مصحوبة بالمناشط في خطة زمنية معينة، والجزء الثالث فيه تقارير القطاعات لكل قطاع بشكل منفصل يسبقه تحليل للوضع الحالي وللمطلوب تفصيلا وينتهي أيضاً بجداول مؤقتة زمنيا للمناشط المختلفة داخل القطاع.

(2) محمد حسن داؤد دورية حقوق الإنسان السوداني، سابق.

دارفور»[١].

تم تكوين المجلس القومي للإحصاء السكاني برئاسة السيد بكري حسن صالح ومقررية د. عوض حاج على مدير الجهاز المركزي للإحصاء الذي أقيل وعُين د. يسن الحاج عابدين بدلاً عنه. ثم تم تكوين لجان موازية أشرفت على الإحصاء وأبعدت الجهاز المركزي للإحصاء، كالتالي:

أ. لجنة التقويم والمتابعة: على رأسها عبد الباقي الجيلاني (مؤتمر وطني).

ب. لجنة الإمدادات والاتصال على رأسها يوسف عبد الفتاح.

ج. لجنة التأمين. (يشرف عليها جهاز الأمن والمخابرات الوطني- جاموس)

٤. تم تكوين لجان عليا للتعداد على مستوى الولايات برئاسة الوالي ومقررها وزير ولائي.

٥. تم تكوين لجان التعداد على مستوى المحليات برئاسة المعتمد ومقرريه المدير التنفيذي للمحلية.

الخلاصة إذن تم إبعاد الجهاز المركزي للإحصاء (وهو في النهاية خدمة مدنية) من تنفيذ الإحصاء واستبدل بلجان حزبية[٢].

رئيس المجلس القومي -السيد بكري حسن صالح- كما هو معلوم أحد أعضاء مجلس الثورة القدامى، وأحد أعمدة نظام «الإنقاذ». أما الدكتور يس الحاج عابدين والذي جيء به كمدير عام للجهاز المركزي للإحصاء، فهو من كوادر الإسلامويين القديمة، وقد كان ضمن قيادات الأخوان المسلمين -حينها- التي شاركت في انتفاضة ٢ يوليو ١٩٧٦م المسلحة[٣]، فهو كادر قيادي منظم وملتزم وأبعد ما يكون عن الاستقلال، وقد جيء به في يناير ٢٠٠٨م قبل أيام قليلة من بدء عملية التعداد، ليكون مديرا عاما لجهاز الإحصاء المركزي ورئيسا لمجموعة العمل الفنيّة التي وضعت أسس التعداد ولوائحه وحددت مجالات التعداد الجغرافية، وقامت بتدريب الفنيين والعدادين والمراقبين على الأسس الفنية، والتأكد من تنفيذها ميدانياً كما قامت بتوزيع الميزانية المرصودة على أعمال التعداد في الشمال والجنوب.

(1) سابق.

(2) عبد الرحمن الغالي، سابق.

(3) أنظر حوار جمال عنقرة لعبد الرسول النور في صحيفة الوطن بموقع الصحيفة على الإنترنت

تتكون المجموعة من ممثلين لجهاز الإحصاء المركزي وممثلين لمفوضية التعداد بالجنوب، وممثلين للمانحين وهم البنك الدولي والعون الدنماركي والعون الفرنسي والعون البريطاني والعون الأوروبي والمعونة الأمريكية وصندوق الأمم المتحدة للسكان[١] . تم استبدال مدير عام الجهاز السابق، وتعيين الجديد بدون مشورة النائب الأول لرئيس الجمهورية[٢]، خصيصا لطبخ نتائج الإحصاء بما يتسق مع مصلحة المؤتمر الوطني السياسية.

على مستوى العد أشرف على العملية المعلمون في الدرجات العليا (كمديري التعليم) وأغلب هؤلاء مؤتمر وطني. وبعد مرحلة العد سلمت البيانات إلى لجنة التأمين في كل ولاية بحجة حمايتها (اللجنة يشرف عليها جهاز الأمن والاستخبارات الوطني) وتوصيلها للخرطوم.

أما إدخال البيانات فقد أكد أحد الخبراء وكبار الإحصائيين بمصلحة الإحصاء أن مرحلة إدخال البيانات تمت بسرعة تشكك في نتائج التعداد. وقال إن هناك دلائل على تزوير التعداد منها التركيز على ولايات معينة: البحر الأحمر – شمال كردفان – نهر النيل – حيث هناك مناطق زيد فيها العدد بالإضافة للرحل. وهناك مناطق لم يوفر لها الدعم اللوجستي والمادي مثل جنوب كردفان. وأكد أن التعداد في الشمال هيمن عليه المؤتمر الوطني، وفي الجنوب هيمنت الحركة على مفوضية التعداد. وقال إن دارفور لم يتم إحصاؤها ففرق التعداد عادت بعد أن تعرض العدادون للعنف والطرد وسلبت العربات. كما أكد هيمنة المؤتمر الوطني على التعداد في كل المستويات: هناك هيمنة على مستوى المنسقين، فكل ولاية لها منسق وهو من حزب المؤتمر الوطني. مثلاً الخبير الوطني للرحل كان ابن عمر محمد أحمد، وهكذا[٣] .

بهذا الشكل الحزبي البالغ تم التخطيط لعملية الإحصاء السكاني وتنفيذها، باستخدام كوادر حزبية ملتزمة أو كوادر يمكن استمالتهم بوسائل المؤتمر الوطني المعهودة. حتى الحركة الشعبية (الشريك) والتي بنص الدستور يجب أن تشاور (ضمن

(1) أنظر د أبكر آدم إسماعيل جنوب كردفان. (تقرير) جنوب كردفان.. والانتخابات في السُّودان (1) تقرير عن الإحصاء السكاني الخامس تدقيق: د. عمر مصطفى شركيان، موقع سودانايل. حيث يذكر التقرير استبدال مدير عام الجهاز المركزي للإحصاء ويذكر اسما آخر هو عبد القادر الجيلاني الذي كما رأينا جاء لرئاسة لجنة التقويم والمتابعة.

(2) نفسه.

(3) الغالي، مرجع سابق.

التشاور في الرئاسة) في تكوين المجلس كانت غير راضية عن كادر الإحصاء بل اعتقلت بعضهم في الولايات الجنوبية أثناء عملية الإحصاء كتعبير كبير عن الريبة.

المشاكل والخلافات التي صاحبت الإحصاء

الإحصاء الذي كان يفترض أن يجري في ٢٠٠٦م، تم تأجيله للعام ٢٠٠٧، ثم الحديث عن إحصاء تجريبي جرى في ٢٠٠٧/٤/١٠م على أن يكون الإحصاء الفعلي في نوفمبر ٢٠٠٧[1]، ولكن الإحصاء في النهاية جرى في أبريل ٢٠٠٨م.

صاحبت التعداد مشاكل عملية، وإجراءات مخالفة بغرض التأثير على الانتخابات، وخلافات أساسية بين طرفي اتفاقية السلام، أدت كلها للتشكك في صدقية نتائجه من قبل كثيرين.

المشاكل والخلافات التي صاحبت الإحصاء

الإحصاء الذي كان يفترض أن يجري في ٢٠٠٦م، تم تأجيله للعام ٢٠٠٧، ثم الحديث عن إحصاء تجريبي جرى في ٢٠٠٧/٤/١٠م على أن يكون الإحصاء الفعلي في نوفمبر ٢٠٠٧[2]، ولكن الإحصاء في النهاية جرى في أبريل ٢٠٠٨م.

صاحبت التعداد مشاكل عملية، وإجراءات مخالفة بغرض التأثير على الانتخابات، وخلافات أساسية بين طرفي اتفاقية السلام، أدت كلها للتشكك في صدقية نتائجه من قبل كثيرين.

المشاكل العملية

أهم المشاكل العملية كانت ضعف أو غياب خطة عودة النازحين من المناطق المتأثرة بالحرب خاصة في الجنوب وفي جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق ودارفور. بل سنرى لاحقا أن هناك ما يشير إلى قصد تعويق العودة الطوعية للنازحين.

كذلك الأحوال في دارفور، حيث يعيق سوء الأوضاع الأمنية من الوصول لأعداد ضخمة من سكان الإقليم، مثلا محلية الطينة، أم برو، كارنوي، جبل سي، ومحلية دار السلام لم يمكن الوصول إليها. وقد اتفقت كافة مجموعات دارفور الحاملة للسلاح والمتحالفة مع الحكومة على قدر سواء، على استحالة إجراء تعداد

---

(1) اللجنة الإعلامية العليا للإحصاء السكاني الخامس تقرير عن أعمال اللجنة ٢٠٠٧.

(2) اللجنة الإعلامية العليا للإحصاء السكاني الخامس تقرير عن أعمال اللجنة ٢٠٠٧.

سكاني في دارفور في الوقت الراهن، ودعت لإنهاء الحرب أولاً ثم الدخول في السلام وما يتبع ذلك من إجراءات تضمن الاستقرار والأمان قبل إجراء تعداد سكاني أو انتخابات في المنطقة[1].

وأعتبر جناح حركة تحرير السودان المتحالف مع الحكومة (اركو مناوي) إجراء تعداد سكاني في دارفور حالياً أمراً يتعارض مع اولويات اتفاق سلام دارفور (٢٠٠٦)، الذي وضع خارطة طريق لسلام مستدام في دارفور وعموم السودان تتلخص في السلام أولاً، ثم العودة الطوعية بعد الإعداد الجيد وتوفير الأمن، ثم التعويض عن الأضرار والخسائر، ثم استخراج الوثائق.

صعوبة الوصول إلى مناطق نائية ووعرة مليئة بالألغام في الجنوب، والمشاكل المالية التي أعاقت العملية. قال رئيس مفوضية التعداد والإحصاء في الجنوب، اسايا كول اروى، إنهم يعانون من أزمة مالية خطيرة وإن الحكومة في الخرطوم مدينة للجنة التعداد في الجنوب بـ ٧,٢ مليون دولار، وإنهم حتى في حال حصولهم على المبلغ سيبقى لديهم عجز يقدر بنحو ٤,٥ مليون دولار، وإنهم يحتاجون لنحو ١٤ ألف موظف إحصاء ومشرف وموظفين ميدانيين[2].

عدم إمكان الوصول إلى ما يزيد عن ١٠٠ ألف مواطن في منطقة حلايب التي أتبعتها الحكومة المصرية لسيادتها.

المشاكل اللوجستية المتمثلة في تدريب العدادين وجودة العد وميزانية التعداد التي لم تتوفر كلها في الوقت المطلوب.

إجراءات ذات غرض سياسي

وقد شملت هذه الإجراءات الآتي:

التدخل في تكوين أجهزة التعداد كما وصفنا أعلاه. لتتم عبر كادر حزبي لتنفيذ خطط معدة سلفا.

التعتيم على عملية التعداد وعلى نتائجها، فمع أن التعداد أجري في أبريل ٢٠٠٨م لم تظهر نتائجه إلا في مايو ٢٠٠٩م أي بعد أكثر من عام.

تعويق العودة الطوعية للنازحين بشكل مقصود تجاهلا للاتفاقية والدستور

(1) محمد حسن داؤد- سابق.

(2) محمد حسن داؤد- سابق.

الناصين على تشجيع هذه العودة. وذلك ليتم عد النازحين في المناطق التي نزحوا إليها في هوامش مدن المركز وتقليص حجم السكان في مناطقهم الأصلية مما يؤثر حتماً في عملية توزيع السلطة والثروة. ولهذا الغرض تمت إثارة القلاقل الأمنية في ولاية جنوب كردفان، وطالت حتى المناطق التي لم تكن مسرحاً للعمليات في أيام الحرب كما ظهر في تقارير اليونيميس في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨م، وبلاغات الحركة الشعبية لفترة ما بعد اتفاقية السلام[1].

اتخاذ سياسات مقصودة لجلب نصراء من خارج البلاد خاصة في دارفور حيث تم إحلال عدد من القبائل والمجموعات من تشاد وأفريقيا الوسطى لتحل محل قبائل النازحين واللاجئين والتي تعاديها السلطة، وقد تم عد هؤلاء كسودانيين.

إهمال عد مناطق بشكل مقصود في جهات عديدة عبر البلاد. ويمكن القول إنه قد تم تجاهل أو تقليل لأعداد كل المناطق التي تسكنها في الغالب مجموعات من المناطق المصنفة مهمشة أو معارضة للنظام وأبلغ مثال لذلك ما حدث في ولاية غرب دارفور، وبالنسبة للنازحين حول المدن وخاصة في دارفور.

تضخيم عدد الجهات الموالية للسلطة، كما حدث للبدو الرحل خاصة الأبالة في شمال دارفور، وتضخيم النتائج في جنوب دارفور. (محلية الواحة التي لا يوجد لها حيز جغرافي محدد).

الخلافات حول أسس التعداد

وضعت اتفاقية السلام الشأن الوطني حكرا على طرفي الاتفاقية، وكان كل شيء يمر بالاتفاق بينهما على النحو الذي شرحنا حول قانون الانتخابات وقانون الأحزاب وغيرها من المحطات، أما التعداد فلم يخضع حتى لهذا التمكين الثنائي وظل أمرا يخص المؤتمر الوطني وحده، ولذلك صارت الحركة الشعبية – الشريك- من أبرز الناقدين للإحصاء، وقد أثارت قضايا عديدة، منها:

- الاعتراض على عدم تضمين سؤالي الدِّين والإثنية في استمارات التعداد.
- الاعتراض على الخلل في الاستمارة بالنسبة لولاية جنوب كردفان، الذي أدى إلى تغييب ولاية جنوب كردفان واعتبارها جزء من كردفان الكبرى.
- عدم تفعيل جهود العودة الطوعية، مما أدى إلى فشلها.

(1) د. أبكر آدم إسماعيل، سابق.

- كثرة الإنفلاتات الأمنية في عدد من المناطق.

- عدم التمثيل الكافي للحركة الشعبية في المؤسسات القائمة بالأمر والإشراف على التعداد ورسم الحدود.

- عدم تدريب مشرفين باللغات المحلية.

- عدم إعداد أبناء المناطق المختلفة للمشاركة في عملية الإحصاء عبر اللغات المحلية للمساعدة في ملء الاستمارات بصورة عملية[١].

- التحسب المبكر لطبخ التعداد، وإعلان أن الحركة لن تقبل بأية نتيجة للتعداد تجعل الجنوبيين أقل من ٣٠٪ من سكان السودان!

أسس تقييم التعداد[٢]

انتقد بعض الخبراء طريقة نشر التعداد وافتقارها للشفافية، ففي العادة يتم نشر نتائج التعداد والمنهجية المتبعة، وعبرهما تتم عملية تقييم صحة ومصداقية التعداد. لم يتم هنا نشر نتائج التعداد فترة طويلة ولا المنهجية المتبعة. أول مفتاح للتقييم هو مستوى التغطية ويتم تقييمه عبر الأدوات الإحصائية والديمغرافية. عدم نشر النتائج لم يمكن من دراسة مستوى التغطية. الطريقة المثلى لتقييم التعداد هو إجراء المسوحات البعدية (post -enumeration surveys). وقد استخدمت هذه الطريقة مثلا في جنوب أفريقيا في تعداد ١٩٩٦ حيث وجدت الخطأ ١٠٪ وفي عام ٢٠٠١ حيث كان الخطأ ١٧٪ وتم التعديل في الحالتين. هذه الطريقة قد تكون مكلفة ولكنها إذا أجريت مباشرة بعد التعداد تقل تكلفتها. وقد قامت بها كثير من البلدان الأكثر فقرا.

الطريقة الثانية للتقييم هي الطريقة الإحصائية والديمقراطية وهي تتطلب نشر النتائج النهائية كاملة وبشفافية. وبما أن الدراسات الخاصة بمنهجية التعداد والأساليب الإحصائية التي استخدمت في التعداد خاصة المستخدمة لتعداد الرحل لم يتم توفيرها يظل كل ما يقال عن مصداقية وصحة التعداد مجرد أحكام تقديرية.

---

(1) السابق.

(2) نقلا عن ورقة عبد الرحمن الغالي رأنا حول الإحصاء السكاني، سابق.

اتبع السودان منهجية حديثة لتقييم نتائج التعداد وهي طريقة لم تتم تجربة مصداقيتها، حيث طبقت فقط في تعدادي مقدونيا ونيجريا وأطلق عليها طريقة المراقبة المستقلة للعملية. وتغطي المراقبة ثلاث مراحل: مرحلة العمليات السابقة للتعداد، مرحلة التعداد، مرحلة معالجة البيانات. قامت بالتقييم لجنة خبراء أصدرت تقريرا أمن على أن مرحلة العمليات السابقة للتعداد قد قُلصت من خمس سنوات إلى ثلاثة شهور. وقد ألقى هذا عبئاً متزايدا على اللجنة. وبالرغم من ذلك يرى التقرير أن التحضيرات الأولية والتخطيط تما حسب ما هو مطلوب!!

تقييم مرحلة عمليات التعداد: تختص هذه المرحلة بأعمال الخرائط – أعمال التعبئة – عملية العد – تدقيق العد – معالجة البيانات. وتتطلب عملية المراقبة إعداد تقييم لكيفية إدارة عملية التعداد وكيفية التعامل مع المتغيرات. وبالرغم من إشارة تقرير الخبراء إلى ٢٥ تقريراً أعدها المراقبون إلا انه أياً من هذه التقارير أو تلخيصاً له لم يتم إرفاقه.

اعترف تقرير الخبراء بأن عملية التخريط (وأهمها خريطة مجال العد) لم تكتمل لأسباب أمنية. العدادون الذين لم يستلموا خرائط مجلات العد كانوا في الإقليم الشرقي: ٢٩,٤٪ - بحر الغزال ٢٥٪ - أعالي النيل ١٤٪ - الأوسط ١١,٩٪ - الاستوائي ١١,٥٪ - الشمالي ٨,٩٪ - بحر الغزال ٦,٩ ٪.

تقييم عمليات ما بعد العد أشار لمشكلة أساسية هي غياب الشفافية في نشر النتائج وتوضيح منهجية العد لاسيما عد شريحة الرحل.

يقول أحد الخبراء، إنه بالرغم من معرفة اختصاصيي الإحصاء السكاني لهذه الطرق العلمية في تقييم التعداد إلا أن التعداد تم تقييمه بواسطة لجنة المراقبة والمتابعة التي أصبحت هي المرجع الأول والأخير للحكم على صحة نتائج التعداد.

الخلافات حول نتيجة التعداد

تأخرت نتيجة التعداد فلم تظهر إلا بعد أكثر من عام، وحينما ظهرت لم يكن ذلك بالطريقة الصحيحة إذ «من المفترض أن تعلن اللجنة العليا نتائج التعداد في مؤتمر صحافي لأنها الجهة المخول لها ذلك بدلاً عن ذلك أعلنته لجنة التقويم والمتابعة وبصورة غير رسمية في شكل تصريح في لقاء عابر.[1]» وحينما أعلنت

(1) الغالي، مرجع سابق، موردا رأي أحد خبراء الإحصاء حول التعداد السكاني وكيفية إدارته.

الصحف في يوم ٢٠٠٩/٥/٧م أن مؤسسة الرئاسة (المكونة من الرئيس ونائبيه) قد استلمت نتيجة التعداد وأجازته وسلمته للمفوضية القومية للانتخابات، فإن الحركة الشعبية خاضت حربا معلنة لتؤكد أنها لا تجيز هذه النتيجة التي تعتبرها «فضيحة»، وقال الدكتور لوكا بيونق وزير رئاسة حكومة الجنوب لمرايا اف ام[1]، ٢٠٠٩/٥/٧م، أن رئاسة الجمهورية لم تتوصل لإجماع حول إجازة النتائج النهائية حتى يتم إعلانها، مشيراً إلى أن بعض الأرقام الصادرة في النتيجة تجافي المنطق خاصة الزيادة الكبيرة في عدد السكان في دارفور والأرقام الضعيفة للجنوبيين في الولايات الشمالية. وقال إن نائب الرئيس سلفا كير اقترح على رئاسة الجمهورية عدم اعتماد نتائج التعداد في الانتخابات المقبلة وفي قسمة السلطة والثروة. وعقد السيد باقان اموم، الأمين العام للحركة الشعبية، مؤتمرا صحافيا في ٢٠٠٩/٥/٨م، وقال فيه إن رئيس الحركة الشعبية، سلفا كير، التقى عقب الاجتماع الرئاسي بالمكتب السياسي للحركة الشعبية، وأبلغهم رفضه لنتائج التعداد. وقال اموم إن سلفا كير أبدى ملاحظات في الاجتماع الرئاسي، وقدم موقفا مدروسا ومكتوبا، وذكر أن إعلان موافقة الحركة للتعداد عار عن الصحة. وقال اموم إن حكومة الجنوب رفضت التعداد من داخل مجلس الوزراء بجوبا وقدمت ملاحظات لاجتماع الرئاسة. وكشف أن الحركة درست نتائج التعداد السكاني الحالي ورفضتها[2].

لقد رفضت نتيجة الإحصاء العديد من القوى وعناصر المجتمع المدني والقبائل: رفضتها الأحزاب الرئيسية التي وقعت اتفاقيات سلام مع المؤتمر الوطني وبالتالي اشتركت في حكومة الوحدة الوطنية، إذ إضافة للحركة الشعبية المذكورة أعلاه، رفضت النتيجة حركة تحرير السودان جناح مني مناوي (اتفاقية سلام دارفور)، ومؤتمر البجة أحد مكوني جبهة الشرق (اتفاقية الشرق). كما أن النتيجة رفضت من قبل حركات دارفور المسلحة وزعماء قبائل دارفور الأساسية[3].

ومع أن القوى السياسية الأخرى التزمت مواقف أقل حدة من ذلك الموقف إذ اكتفى البعض مثل حزب الأمة القومي بذكر بعض التحفظات، إلا أنها أجمعت على ضرورة الوصول لاتفاق حول التعداد باعتبار أن ذلك ضروري لإنهاء الاستقطاب

(1) الإذاعة التابعة للأمم المتحدة في جنوب السودان.

(2) تقرير أبكر آدم إسماعيل.

(3) تقرير مجموعة الأزمات الدولية ص ٦.

وتهيئة البيئة لانتخابات نزيهة وحرة. وقد باتت بعض هذه القوى السياسية تشكو من صم الأذن عن التساؤلات حول التعداد فهو موقف غير مقبول لو كان الحزب الحاكم الذي تسلط في التعداد يريد حقا سد منافذ الريب وإشراك الجميع في العملية الانتخابية. وقد ظلت تدعو لاستخدام وسائل فنية لمعالجة المشاكل بدون الحاجة لتبديد الأموال وإجراء تعداد جديد، (مثلا التعداد البعدي) أو طرق أخرى لتقدير الحجم، مثل الاستناد على نتائج التسجيل. كل ذلك بدون جدوى.

كذلك لاقت نتيجة الإحصاء رفضا من جهات ومناطق بعينها.

استنكر سكان ولاية القضارف النتيجة لأن آخر تعداد في ١٩٩٣م جعل حجم الولاية ١,٤ مليون نسمة بينما التعداد الآن جاء بحجمها ١,٣ مليون نسمة وهذا غير منطقي لأن القضارف ولاية جاذبة للسكان. وكثرت الشكاوى من عدم شمول التعداد في ولايات كثيرة كالخرطوم وكردفان والجزيرة حيث لا تعد كل القرى، وكذلك في كسلا حيث يتم عد مربع واحد تبنى عليه التقديرات. وفي غرب دارفور لم يجر تعداد حقيقي. إذ جاءت جملة الولاية حوالي ١,٣ مليون نسمة بينما المعسكرات وحدها بها ٨٥٠ ألف نسمة حسب أرقام الحكومة وهذا غير منطقي. وقد كان التعداد انتقائيا (على أساس إثني) تم ترقيع عدد سكان ولايات أخرى (زيادة العرب وخفض الفور — المساليت.. الخ).

وفي البحر الأحمر حدث مفارقات أثارت الشكوك، حيث أن بورتسودان وهي ميناء السودان الرئيسي وأكبر مدينة في الولاية كانت في آخر تعداد (١٩٩٣م) نحو نصف مليون والآن جاءت ٢٨٣ ألف نسمة، بينما هيا وهي قرية صغيرة جاء تعدادها ٣٥٨ ألف. ولا يمكن أن تكون أكبر من بورتسودان بحال.[1] . وهناك أدلة مثبتة على ذلك، مثلا عدد الطلاب الجالسين لامتحان شهادة الأساس في كل من بورتسودان وهيا كل عام.

لقد أظهرت دراسة مجموعة الأزمات الدولية أنه تم التدخل في التعداد في دارفور عبر ثلاثة طرق:

أولا: لم يتم عد العديد من معارضي النظام، بما في ذلك سكان المناطق تحت

(١) إفادات رؤساء حزب الأمة بالولايات في اجتماع حول التعداد السكاني عقد بدار الأمة في ٤/ ٦/ ٢٠٠٩م- ورقة نائب الأمين العام د. عبد الرحمن الغالي المقدمة لمجلس التنسيق بعنوان رأينا حول الإحصاء السكاني: نقاط لابتدار النقاش.

سيطرة الفصائل المسلحة المعارضة، والذين هددوا موظفي التعداد، ومعظم النازحين. إذ أعلن نازحو دارفور في أبريل ٢٠٠٨م مقاطعتهم التعداد وهددوا موظفي التعداد وكتبوا بشكل جماعي مذكرة للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ٢٠٠٨/٤/٢٢م معلنين مقاطعتهم لعملية الإحصاء السكاني وأية عملية تنتج عنه. وخلال التعداد فإن النازحين هددوا الموظفين وسيروا العديد من المظاهرات ضد العملية. وقد قام البوليس تحسبا من تخريبهم للتعداد بمنعهم من مغادرة المعسكرات والذهاب لمراكز العد مما تسبب في العديد من المواجهات الدامية. وقد رأى كثير من النازحين أنه إذا تم عدهم في المعسكرات فربما فقدوا حقهم في العودة وإعادة أراضيهم للأبد، متيقنين بأن المؤتمر الوطني ينوي إعطاء حواكيرهم (في وادي صالح ووادي ازوم وكبكابية وحول جبل مرة) للعرب من دارفور وتشاد الذين حلوا هناك إبان الحرب. وبالرغم من أن بعض النازحين قد تم عدهم فإن الغالبية قد أسقطوا. (طبقا للأمم المتحدة فإن عدد النازحين في دارفور ٢,٩ مليون منهم حوالي ٢٥٠,٠٠٠ لاجئين في تشاد).

ثانيا: التعداد لم يشمل أولئك المقيمين حول مدن دارفور الثلاث الرئيسية نيالا والفاشر والجنينة من منسوبي القبائل المعارضة للحكومة. لقد وجد مسح من قبل مركز دارفور للإغاثة والتوثيق أنه تم عد ٢٥٪ فقط من المساكن حول نيالا، و٣٠٪ حو الفاشر، و١٩٪ من الجنينة. (كذلك في جوار الخرطوم ٣٤٪ فقط تم عدهم، ففي مسح المركز لنازحين من دارفور في جنوب الخرطوم وفي شمال الخرطوم -ما يسمى بحزام الخرطوم الأسود والذي يسكنه في الغالب نازحين من دارفور وكردفان والنيل الأزرق وجنوب السودان والشرق- وجد المركز أن أكثر من ٩٥٪ من هؤلاء لم يتم عدهم). تقول مجموعة الأزمات الدولية إن أعضاء من اللجان العليا للانتخابات في نيالا والفاشر ادعوا أن تلك المناطق لم تكن آمنة بدرجة كافية للقائمين بالعد ليقوموا بزيارتها، ولكنها تعقب بما يفيد أن ذلك كان مقصودا.

ثالثا: إن سكان المجموعات العربية الموالية للمؤتمر الوطني تم تضخيمهم بالنسبة للمجموعات الأخرى. ومن الواضح أن العدادين قد بدءوا بالعد في بعض المناطق النائية التي يسكنها البدو قبل أكثر من ثلاثة أشهر من البداية الرسمية للتعداد. حيث اشتكى عضو باللجنة العليا لغرب دارفور من أنه أحضرت له قوائم للتعداد ومعها مذكرة من مكتب ضابط كبير بالاستخبارات العسكرية يأمره

بإدخالها في معلومات الإحصاء، وقد أجريت عمليات العد المبكر هذه في مناطق عديدة أخرى، تسكنها بالأساس مجموعات قدمت حديثا موالية للنظام، كما وجد العد والتسجيل المبكر أيضاً في هبيلة (٢٦ قرية) ومستاري (حوالي ٨ قرى) وكرنك (حوالي ٣٦ قرية خاصة حوالي وادي باري) وزالنجي (حوالي ١٨ قرية)، ووحدتي فورو دبنقا ومورني الإداريتين (حوالي ٦ قرى) وقد قامت بهذه العمليات قوى الأمن بمساعدة قيادات الجنجويد المحليين[١].

ومن أقوى المواقف في رفض نتيجة التعداد كان موقف مجلس شورى قبيلة الفور الذي أصدر بيانا مطولا عدد فيه مشاكل التعداد الذي جرى في دارفور. (نص البيان في ملاحق الكتاب) طالب المجلس بأن تلغى نتائج هذا التعداد وأن يتم الرجوع لتعداد سنة ١٩٩٣م «لتحديد المناطق والدوائر الانتخابية في الإقليم» وقد عدد أسباب رفض نتائج التعداد في التالي:

- أن التعداد السكاني جاء ناقصا وتجاوز النازحين واللاجئين وأفراد الحركات المسلحة والذين لم تصلهم لجان الإحصاء، فالأوضاع الأمنية لا تسمح بإجراء أي تعداد سكاني حقيقي لأهل دارفور في كل مواقعهم بالمدن والمعسكرات ومواقع الحركات المسلحة.

- أن معظم أهل دارفور هم في معسكرات النزوح واللجوء أو خارج قراهم الأصلية وقد رفضوا في غالبهم المشاركة في أي تعداد سكاني قبل العودة إلى قراهم الأصلية أو قبل توقيع اتفاق سلام يحفظ لهم حقوقهم، والتزموا بذلك.

- لم تتمكن لجان التعداد السكاني من الوصول للمواقع المختلفة في دارفور، لاسيما البعيدة عن الحضر وتلك التي تسيطر عليها الحركات المسلحة في مناطق سلسلة جبل مرة وبعض مناطق شمال دارفور، علما بأن أعدادا من سيارات لجان التعداد قد اختطفت أثناء تحركها بين المدن الكبيرة.

- أنه لم يتفق بعد على اتفاق سلام شامل لدارفور يوقف الحرب ويكون أساسا ومرتكزا لرؤى جديدة لحل القضايا المختلف عليها في دارفور، بما فيها قضية التعداد والتوزيع السكاني السليم المكتمل والمتفق عليه بعيدا عن الأهداف والأهواء السياسية المخططة في تغيير الديمغرافيا السكانية والجغرافية والاجتماعية لدارفور.

(1) ICG, Rigged Elections in Darfur, op-cit pp 6-7

وقد ذكر البيان عددا من المفارقات في عملية الإحصاء، أهمها:

- أن ولاية غرب دارفور التي هي مكان الثقل السكاني لدارفور، ولاسيما الفور، حيث كان تعدادهم أكثر من ١,٥٣٠,٠٠٠ نسمة حسب تعداد عام ١٩٩٣م ولا يمكن أن ينقص تعدادهم الآن إلى ١,٣٠٠,٠٠٠ نسمة، في ضوء الزيادة السنوية بمقدار (٣٪) بدليل زيادة كافة الولايات الأخرى مما يعني أن تعداد الفور قد نقص حوالي مليون. وقد أجرى البيان مقارنة بين التعداد في ولاية غرب دارفور وولاية جنوب دارفور. مستغربا زيادة تعداد بعض محليات جنوب دارفور بشكل لا يمكن تصديقه.

- إن هناك بعض المناطق أسقطت من التعداد ودلل البيان بمنطقة جبل مرة، والتي لا يقل تعداد مواطنوها عن ٧٥٠,٠٠٠ شخص، وقد كانت أكثر من ٤٥٠,٠٠٠ شخص عام ١٩٩٣م. ولكنهم في التعداد الحالي حصروا في ١٢,٠٠٠ فقط (أي ٨٪ من الدائرة) وكذلك تعداد محلية شرق الجبل الذي جاء ٢٣,٠٠٠(١٦٪ من الدائرة).

- زيادة أعداد البدو الرحل بشكل غير منطقي. وقد كان تعدادهم عام ١٩٩٣ م ٦٥٠,٠٠٠ نسمة وأصبحوا اليوم حسب تعداد عام ٢٠٠٨م ٢,٩٥٠,٠٠٠ نسمة (أي حوالي ثلاثة مليون) بالرغم من الاستقرار المستمر للرحل ومحدودية الحركة والتجوال بسبب الحرب وتسرب معظم المواشي إلى دول الجوار. وتساءل البيان من أين أتت هذه الزيادة التي تقارب الخمسة أضعاف؟ وكم عدد اللاجئين منهم؟ ولم لم تشر التقارير إلى عددهم تحديدا؟ وهل سيخوضون الانتخابات؟ ولمصلحة من؟ علما أن معظمهم قد منحوا جنسيات سودانية على عجل ووزعوا إلى مواقع متفرقة من دارفور! وأن التقديرات المتحفظة جدا للاجئين من دول الجوار بدارفور لا يقل عن ٥٠٠,٠٠٠ شخص بأي حال من الأحوال!

- أن التعداد السكاني للنازحين من جنوب السودان بولاية الخرطوم قد قدر ب ٢٥٠,٠٠٠ شخص في حين أن بعض المختصين في مجال الإحصاء السكاني قد ناقضوا ذلك بشدة وأن هذا الرقم بعيد جدا من الرقم المتداول خلال الفترة السابقة وهو ٢,٥٠٠,٠٠٠ شخص منحوا أراضي حوالي الخرطوم. لذا فلنا الحق في أن نسأل لمصلحة من تكون كل هذه التناقضات غير المبررة؟[1].

(1) نقل عن بيان مجلس شورى الفور، بتصرف. نص البيان في ملاحق الكتاب.

أثر التعداد على تقسيم وترسيم الدوائر

لا شك أن أثر التعداد على تقسيم الدوائر كان فارقا في كل البلاد ولكن بشكل خاص في الجنوب ودارفور وجنوب كردفان.

أما بالنسبة للجنوب فقد تم تقليص نسبته القومية من تلك المتفق عليها في اتفاقيات السلام (٢٥٪ إلى ٢١٪) وقد ظل هذا مصدر رفض كبير للحركة الشعبية لتحرير السودان حتى تمت المعالجة بشكل خاطئ على نحو ما سنفصل.

وبالنسبة لدارفور حدث تدخل سافر في تصوير التركيبة السكانية لصالح من يعدهم النظام موالين أو نصراء أو غير معادين، كما حدث غمط واضح للقبائل التي حمل بعض أبنائها السلاح وللنازحين من تلك القبائل.

تشككت مجموعة الأزمات الدولية حول نتائج التعداد لدارفور وذكرت المفارقات الواردة أعلاه من زيادة عدد البدو الرحل في دارفور بنسبة ٣٢٤٪، في مقابل عدم عد مناطق بأكملها أو تقليل سكانها بشكل لا يمكن تصديقه على النحو الذي سيق. وقالت المجموعة إن أثر التعداد كان بالغا للغاية فيما يتعلق بترسيم الدوائر. مثلا في إحصائيات غرب دارفور وجد التعداد السكاني ٢٠٠,٠٠٠ نسمة مما نتج عنه أن تكون حصة الولاية ١٥ مقعدا فقط في المجلس الوطني في مقابل ٢٤ لشمال دارفور. ووجدت منطقة جبل مرة التي يقدر سكانها بحوالي مليون نسمة على أنها ٣٥٠,٠٠٠ نسمة فقط في تعداد ٢٠٠٨م، ولم تعط لها أية مقاعد، مع أن تعدادها في عام ١٩٩٣م كان ٤٥٠,٠٠٠ وقد مثلت في انتخابات ١٩٨٦م بأربعة دوائر جغرافية[١]. وفي المقابل تمت زيادة دوائر الرحل الموالين. ففي شمال دارفور وفي انتخابات ديسمبر ٢٠٠٠م التي نظمتها حكومة المؤتمر الوطني اعتبر الرحل العرب وغالبيتهم أبالة ١٢٪ من مجمل سكان الولاية وأعطوا مقعدين من مقاعد الولاية الـ: السريف والرحل. ولكن في هذه الانتخابات أعطوا ثلاثة (الواحة- الكومة والسريف) من مقاعد الولاية الـ١٤[٢].

معالجة أخطاء التعداد

كل هذه وتلك ملاحظات حول التعداد السكاني. لكن السلطة التي أصرت

(1) تقرير مجموعة الأزمات الدولية- مرجع سابق ص ٨.

(2) نفسه ص ٩.

على إجرائه بكل تعتيم، وتحفظت على نتيجته عام كامل، لم تعر مطالبات الإجراءات التصحيحية أي أذن، وظلت المفوضية القومية للانتخابات تؤكد أنها ليست معنية بما يثار في الإعلام من الحركة الشعبية وغيرها، فقد تسلمت النتيجة من مؤسسة الرئاسة بما يؤكد موافقتها كمؤسسة على الإحصاء، وهي ليست معنية إلا بتطبيق القانون وفق ذلك التعداد.

وغني عن القول إن مثل أسلوب المفوضية الذي يسير بطريقة الضابط الذي ينفذ أوامر رؤسائه لم يكن الوسيلة الصحيحة لمعالجة أمر يقع في صلب التوافق حول الانتخابات بين كافة أطراف العملية السياسية وبالتالي التأكد من نزاهتها، وعدالتها.

وفي النهاية، وتحديدا في ٢٤ فبراير ٢٠١٠م جرى اتفاق مبهم التفاصيل بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، أعلن بعده في الإعلام على زيادة عدد المقاعد للجنوب إلى ١٣٦ (أي بنسبة ٣٨٪ زيادة) بعد الانتخابات، حيث سيعطى الجنوب ٤٠ مقعدا إضافيا للولايات الجنوبية عبر التعيين، كمعالجة لأخطاء التعداد في الجنوب[(١)]. وفي المقابل فإن الشمال (ما عدا دارفور) أعطيت له ٢٦٧ مقعدا أي ٥٤٪ من مجمل المقاعد. وإضافة لتلك المقاعد أعطيت دارفور ٨٧ مقعدا (ما يمثل ١٨٪ من الجملة). كما زيدت ولاية جنوب كردفان أربعة مقاعد، وزيدت منطقة أبيي مقعدين في المجلس الوطني. أسس هذا الاتفاق باطلة على نحو ما شرحنا في الفصل السابق فهي غير دستورية وتهدم النظام الانتخابي من أساسه.

هذا وقد صمتت المفوضية القومية عن التعليق على هذا التجاوز الفاضح للأسس الانتخابية التي يفصلها القانون والدستور، بل إنها أعطت الاتفاق الجديد خاتمها باعتباره نافذا في تكوين المجلس الوطني. وعبرت القوى السياسية عن رفضها عبر مذكرة قدمت لمؤسسة الرئاسة كما ذكرنا. (نص المذكرة في ملاحق الكتاب).

إن هذا الإحصاء على علاته، والخلافات المستعرة حوله كان أساس ترسيم الدوائر الذي اتبع في الانتخابات.. وقبل أن نتطرق للترسيم نوضح المعايير المطلوبة في الترسيم وتلك المطلوب البعد عنها من أشكال التلاعب، ونتطرق للتجربة السودانية السابقة.

---

(1) Gustafson, op-cit

المعايير المطلوبة في ترسيم الدوائر

يعد ترسيم الحدود الانتخابية للدوائر مسألة هامة للغاية، لأنه أساس عدالة الانتخابات وتزاهتها. « ينبغي أن تحترم عملية تحديد الدوائر والحدود الانتخابية المعيار الدولي الخاص بالاقتراع على قدم المساواة بين الناخبين. وينبغي ألا يكون الهدف من هذا التحديد تمييع أو استبعاد أصوات أي مجموعات أو مناطق جغرافية معينة. وتأخذ إجراءات التحديد المنصف للدوائر الانتخابية في الاعتبار نطاقا من المعلومات، بما في ذلك المعلومات الديمغرافية المتاحة، والسلامة الإقليمية، والتوزيع الجغرافي، والتضاريس، الخ. وإذا كان التحديد يستند إلى بيانات التعداد، ينبغي للمراقبين أن يقرروا ما إن كان التعداد دقيقا. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي توزيع مراكز الاقتراع على نحو يضمن المساواة في الوصول إليها داخل كل دائرة انتخابية.»(١)

لكي تتحقق العدالة في الترسيم يجب أن يحمل الناخبون وزنا متقاربا لأصواتهم فلا تزيد النسبة بين عدد الناخبين من دائرة لأخرى، وقد رأينا كيف انتهك هذا الأساس في انتخابات الجمعية التشريعية وانتخابات ١٩٥٣م بسبب التوجه الاستعماري المنحاز للمدينة والذي جعل معايير التقسيم هي الكثافة السكانية ودرجة الوعي مقاسة بعدد المدارس ودرجة التنمية مقاسة بمقدار الضريبة التي يدفعها كل إقليم، وهذا الأساس كما هو ظاهر يزيد من الفوارق بين المناطق ويعمل على عكس التمييز القصدي المطلوب أحيانا للمناطق المهمشة، ليصير الأمر تهميش قصدي للمناطق المهمشة أصلا.

وعالميا يعتبر أن الفروقات بين أعداد سكان الدوائر مسألة غير مطلوبة، ويجب ألا يزيد هذا الفارق بين أصغر دائرة وأكبر دائرة عن ١٠٪ (أي أن يحدد حجم

(1) مفوضية حقوق الإنسان، سلسلة التدريب المهني رقم7 ، دليل التدريب على رصد حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2001 ، UNITED NATIONS، PUBLICATION، Sales No. E.01.XIV.2، ISBN 92-1-154137-9، ISSN 1020-1688، الفصل الرابع عشر الخاص بمراقبة الانتخابات، ص ١٢-١٣.

الدائرة المطلوب بقسمة عدد السكان على عدد الدوائر الانتخابية وتترك فرصة للاختلاف عنه بمعدل ±٥٪)، لكن قانون الانتخابات السوداني سمح بأن يصل الفرق إلى ٣٠٪ (نص على سماح يساوي ±١٥٪).

وسنرى كيف أن هذا الفرق الكبير والمتجاوز للمعايير العالمية قد تم تجاوزه في أحيان كثيرة. وفي هذه الحالة فإذا كانت دائرة أقل من ١٥٪ من القاسم الوطني وكانت أخرى أكبر منه بـ١٥٪ فإن الفرق بين سكانهما سيكون حوالي ٤٣,٥٠٠ نسمة. هذا المتغير يعطي المفوضية المرونة الكافية لاعتبار الحدود الجغرافية والقبلية والإدارية، ولكنه أيضاً يجعل من السهل التلاعب في الحدود لمصلحة حزب معين. وقد اقترح بعض المراقبين أن هذه الدرجة من المرونة تعطي المفوضية سلطة أكثر مما يجب.

على أية حال، فإن هذا الفرق المتاح مشابه للمعايير التي اتخذت في الانتخابات السابقة في السودان. مثلا في ترسيم الدوائر لانتخابات ١٩٦٥ فإن حجم الدوائر حدد ما بين ٥٠,٠٠٠ و٧٠,٠٠٠، (أي ±١٦,٦٪). وفي ١٩٨٦م كان حجم الدوائر ما بين ٧٠,٠٠٠ و٩٠,٠٠٠ (أي ±١٢,٥٪). وفي كلا الحالتين فقد تم انتهاك هذه الحدود. إذ أن الأمر المفتاحي ربما لا يكون القواعد نفسها ولكن الرغبة والقدرة على إنفاذها[1].

الجرماندرية أو التلاعب في الترسيم

إضافة للتأكد من تساوي أحجام الدوائر، يجب كذلك التأكد من أن عملية ترسيم الدوائر لم تخضع للغرض السياسي أي تغير من قبل السلطات الحاكمة لأسباب مصلحة سياسية خاصة.

مصطلح الجرماندرية دخل في عالم العلوم السياسية في الغرب منذ القرن التاسع عشر و«الجرماندرية» تعني الترسيم المغرض، فهي نوع من أنواع إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية بحيث يتم تغيير حدود دائرة أو تكوين انتخابي بقصد أو غرض انتخابي معين، لمصلحة البعض أو لضرر منافسيهم، سواء أكان ذلك داخل أحزاب

(1) Gustafson, op-cit

سياسية، أو جماعات عرقية أو لغوية أو دينية أو حتى مجموعات طبقية معينة. وفي هذه الحالات يتم الترسيم بطريقة تفصل مجموعات إثنية أو سياسية معينة لمصلحة حزب معين. كذلك قد توضح الحدود بشكل غامض عن قصد مما يوفر الفرصة للجان الانتخابات المحلية للتلاعب في نتائج الاقتراع[1].

والمصطلح راجع لمقطعين أولهما من اسم لحاكم ولاية ماشوسيتس «إلبريدج جيري» الذي قام بإعادة ترسيم ولايته في العام ١٨١٢م بشكل يصب في صالح حزبه الديمقراطي الجمهوري (الذي كان يطغى على السياسية الأمريكية في الفترة ١٨٠٠ حتى ١٨٢٤م ثم انقسم إلى حزبين لاحقا كان أحدهم الحزب الديمقراطي المعروف حاليا)، والثاني جزء من اسم سحلية النار (سالماندر salamander): الكائن الاسطوري الذي قيل إن أحد الدوائر الانتخابية الناتجة من تقسيمه المغرض كانت تشبهها، وقد استخدم المصطلح أول مرة في الإعلام في «جازيتة بوسطون» في مارس من نفس العام، ثم صار الآن مصطلحا معروفا في عالم السياسة والانتخابات.

جاء في قاموس المورد لمنير البعلبكي ترجمة أو تعريفا للجرماندرية كالتالي: أن يقسم (وحدة إقليمية) إلى مناطق انتخابية ليعطي حزبا معينا أغلبية انتخابية في عدد كبير من المناطق في حين يركز القوة الاقتراعية للمعارضة في أقل عدد ممكن من المناطق[2]. والجرماندرية وسيلة فعالة جدا في السباق السياسي ومن وسائلها الضمضمة packing والتشتيت cracking: تشتيت قوة الخصم الاقتراعية في عدد من الدوائر التي فيها أغلبيات أخرى، أو تجميع أصوات النصراء في دائرة. ولها أمثلة كثيرة تدرس في كندا، وتشيلي، وألمانيا، وسنغافورة وأمريكا وغيرها، ولكن الحالة الكلاسيكية للجرماندرية كانت في أيرلندة الشمالية في أواخر ستينات القرن العشرين، حينما نجح الاتحاديون البروتستانت في هندسة الانتخابات في مدينة لونديري ذات الأغلبية الكاثوليكية، ففازوا بأغلب مقاعد مجلس المدينة، مما أدي للثورة الدموية في شمال أيرلندا التي استمرت لنحو ٣٠عاما. فالجرماندرية ليست بلا ثمن فادح للبلاد التي تسمح بها وليس فقط الأحزاب المضارة!

لهذه الأسباب، فإن وضع حدود الدوائر يكون في العادة أكثر جزء من العملية الانتخابية مثيرا للجدل. وفي العديد من البلدان فإن الخلاف حول الترسيم قد

(1) Gustafson, op-cit

(2) منير البعلبكي، المورد: قاموس انجليزي ـ عربي ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ٩٧٢، ص٣٨٦.

أدى لنزاع ما بعد الانتخابات. في نيجريا كمثال فإن النزاع على حدود دائرة في واري أجج نزاعا عنيفا قتل فيه عدد من المتظاهرين وتم نزوح حوالي ألف من السكان. كذلك في انتخابات الهند عام ٢٠٠٩م حيث هاجم الثوار ضباط البوليس ونهبوا مراكز الاقتراع وأطلقوا النار على ماكينات الاقتراع احتجاجا على التغييرات في حجم ومكونات دائرة ماهبوبناقار. وفي جنوب السودان كذلك تمت حادثة عنف متعلقة بحدود الدوائر مؤخرا، حيث تعرض المرحوم[(١)] سامسون كواجي وزير جنوب السودان للزراعة عشية الانتخابات لإطلاق النار في ذراعه من قبل بعض القرويين الساخطين في قرية وندوريا بمقاطعة الاستوائية الوسطى لأنه عمل على تحويل القرية لدائرة أخرى[(٢)].

ترسيم الدوائر في التجربة السودانية

في السودان حدثت التظلمات في ترسيم الدوائر في كل الانتخابات تقريباً، وقال باحثون كثر أنه حصلت جرماندرية في كل الانتخابات السودانية السابقة[(٣)]. ولكنا نحتاج بحثا أكبر حتى نثبت أن الأخطاء في تقسيم الدوائر كان وراءها غرض أو أنه كان جرماندرية تصب لصالح أحزاب أو ضد أخرى بزيادة حجم دوائر بشكل غير منطقي وتقليص حجم دوائر أخرى، وقد أثبتنا في الفصل الأول أن بعض الاتهامات التي سيقت ليست ذات أساس فقد طالت المظالم جميع الأحزاب أحيانا. ولكن هناك دلائل على وجود نظرة احتقارية للريف يمكن عزوها للغرض السياسي إذ أن ناخبي الريف يصوتون في الغالب لأحزاب ينعتها بعض المثقفين بالتقليدية ويعتقدون أن تقليل حظوظها أمر مطلوب. ولعل آخر تجربة انتخابات (١٩٨٦م) تظهر الغرض في التخطيط لدوائر الخريجين الذي كان على مقاس

(1) توفي إلى رحمة مولاه أثناء إعداد الكتاب في أواخر يوليو ٢٠١٠م.

(2) Gustafson, op-cit

(3) تعرضنا في الفصل الأول لاتهامات أبو شوك وعبد السلام. كذلك هناك دارستان صدرتا عن معهد الأخدود الأفريقي العظيم حول الانتخابات. الدراسة الأولى ترجمت للعربية بعنوان (الانتخابات في السودان: التعلم من التجربة) وقام بها ثلاثي هم د. جاستين ويلز المؤرخ من جامعة درم والمنتدب للمعهد البريطاني في شرق إفريقيا، ود. عطا البطحاني أستاذ العلوم السياسية المعروف بجامعة الخرطوم، والبروفسير بيتر وودورد من جامعة ريدنج بالمملكة المتحدة. والدراسة الثانية قام بها طالب الدكتوراة بجامعة أوكسفرد ماك قستافسون Mac Gustafson, op-cit .

الجبهة الإسلامية القومية التي لبست ذلك القميص بسهولة في غفلة الآخرين.

أما الجرماندرية (وهي مصطلح يعود لترسيم الدوائر الجغرافية) فلا نستطيع أن نثبته على التخطيط لدوائر ١٩٨٦م ولكن نؤكد أن الفرق في حجم الدوائر الانتخابية كان عظيما. وكان هناك نواب داخل الجمعية التأسيسية يحملون أصوات تفوق الثلاثين ألف وآخرون بنحو ألفين صوت. لكن هذا وجد أيضاً داخل كل الأحزاب الكبيرة، فإذا رصدنا مثلا أعلى الأصوات في الانتخابات أو النواب الذين حازوا على أكثر من خمسة عشر ألف صوتا في دوائرهم الجغرافية لوجدناهم من بين الـ٢٦٥ دائرة جغرافية سبعة عشر تصنيفهم كالتالي: تسعة من الأمة القومي وخمسة من الاتحادي الديمقراطي واثنان من الجبهة الإسلامية القومية، وهناك عدد أكبر فاز بما دون ثلاثة ألف صوت!

وللتدليل على الفروقات في الماضي، فإننا نجد في التقرير النهائي للانتخابات العامة الذي أصدرته اللجنة القومية للانتخابات في أبريل ١٩٨٦م حول انتخابات الديمقراطية الثالثة نجد أن اللجنة رجعت في تقدير حجم الدوائر لتعداد السكان عام ١٩٨٣م، وأقرت اللجنة أن يكون التفاوت في حجم الدوائر بين ٧٠ و٩٠ ألف نسمة (أي ٨٠,٠٠٠ نسمة ± ١٢,٥٪). ولكن بعد الترسيم كانت هناك ٢١ دائرة بعدد سكان يزيد عن مائة ألف، وكان أكبرها دائرة سودري الغربية وعدد سكانها أكثر من ٢٠٧ ألف نسمة. هذا بينما وجدت ٢٢ دائرة بعدد سكان أقل من ٥٠ ألف نسمة، إحداها وهي الدلنج الشمالية كان عدد سكانها في الحقيقة دون الـ٢٢ ألفا! وهذا يعني أن الفرق بين الدوائر (أكبر دائرة وأصغر دائرة)، وصل إلى أكثر من ٩٤٠٪. هذا فرق كبير جدا في الأحجام، والذهنية من خلفه لا زالت محجوبة فهنالك دوائر متجاورة متضخمة ومتقلصة بشكل غير مفهوم كدائرتي كسلا الجنوبية وريفي كسلا مثلا[1]. ولكن النتيجة التي نخلص إليها من كل هذا أن ترسيم الدوائر في الماضي لم يتبع المطلوب للعدالة في الترسيم، ولكن من الصعب اتهامه بالغرض لمصلحة جهة ضد الأخرى بل يمكن أن يعزى بشكل كبير لكونه أحد آثار التخطيط غير الدقيق للدوائر، ولم تكن الأحزاب السياسية تهتم كثيرا به. وكان ذلك بسبب إدارة الانتخابات من قبل جهات تعتبر مستقلة أو محايدة.

والآن الوضع مختلف. لقد ذكرنا كيف أن قانون الانتخابات الحالي جعل

(١) أنظر التقرير النهائي للانتخابات العامة، سابق.

الفرق المقبول في حجم الدوائر ٣٠٪ (لأنه قاس حجم الدائرة الانتخابية على ألا تزيد عن نسبة ± ١٥٪). ومع أن هذا يتجاوز المعروف عالميا إلا أن الأحزاب لم تتوقف لدى هذا المعيار كثيرا، ولكنها كانت متوجسة من التلاعب في الترسيم لانعدام الثقة في استقلالية وحياد المفوضية هذه المرة مما خلق المخاوف من التدخل المقصود في الترسيم بغرض سياسي لدعم الحزب الحاكم. وبالفعل فإن التلاعب الأساسي كان قد جرى إبان التعداد والذي كان أثره في الترسيم كبيرا للغاية كما أثبتنا.

الترسيم في انتخابات ٢٠١٠م

بغض النظر عن التجربة الماضية فإن ترسيم الدوائر يستند على عدة اعتبارات. وبحسب المادة ٣٨ من قانون الانتخابات الحالي فإن ضوابط الترسيم هي:

أ- عدم تقاطع حدود الدوائر الجغرافية مع حدود الولاية.

ب- ألا يتجاوز عدد الناخبين في كل دائرة جغرافية القاسم الوطني أو القاسم الانتخابي في كل حالة بأكثر أو أقل من خمسة عشر بالمائة.

ج- الواقع الجغرافي وتوزيع المواطنين وإمكانيات التنقل والحدود الإدارية المحلية.

وفي ترسيم الدوائر عادة ما تراعى إضافة لهذه الاعتبارات السكانية والإدارية والجغرافية حقائق إثنية، بل وحتى تاريخية تجعل بعض الدوائر أمكنة نفوذ تقليدي لبعض الأحزاب، وتكون محاولة إعادة الترسيم بشكل يخل بالتجربة التاريخية هي نوع من الجرماندرية كتجربة أيرلندة المذكورة.

كيف رسمت الدوائر فعليا؟ (١)

لقد كان ترسيم حدود الدوائر الانتخابية من بين المهام الأكثر أهمية للمفوضية القومية للانتخابات. التعداد السكانى لعام ٢٠٠٨، والذى اعتمد عليه توزيع حجم الدوائر الانتخابية كان لا يزال موضوع نزاع دائر بين طرفي اتفاق السلام الشامل. ونتيجة لذلك، فقد تعقدت عملية ترسيم الدوائر الجغرافية

(1) لكتابة هذا الجزء من الكتاب تمت الاستفادة بمرجع أساسي وهو:
Marc Gustafson Electoral Designs: Proportionality, representation and constituency Boundaries in Sudan's 2010 Elections, 2010, Rift Valley Institute Publications

وتوزيع المقاعد في المجلس التشريعى وأثارت الجدل. الانحرافات عن القواعد التى وضعتها المفوضية القومية للانتخابات وقانون الانتخابات لعام ٢٠٠٨، والغموض في حدود الدوائر الانتخابية الجديدة، شكلت تهديدا لنجاح الانتخابات وتشكل تهديدا لمستقبل النظام الانتخابي الجديد(١). وعلى العموم يمكن وصف العلمية كالتالي:

فرق الترسيم الولائية والتقارير التي رفعتها

لترسيم الدوائر في الانتخابات الحالية، فإن المفوضية قد أوكلت مهمة ترسيم الدوائر للجان الولائية العليا، ولكن لم يتم تقديم توجيهات واضحة حول الكيفية التي سينفذ بها ذلك، مما قاد إلى اختلافات واسعة على امتداد الولايات الخمس والعشرين(٢). عينت اللجان العليا فرقا للترسيم في كل ولاية.

رجوعا للحجم الكبير للعديد من الولايات، والوقت المحدود الذي أعطي لكل فريق، ومحدودية إمكانية الوصول للعديد من المناطق، فإن اللجنة العليا للانتخابات بالولاية، والمفوضية بالتالي، لم يمكنهما إنتاج خرط للدوائر في الوقت المطلوب. وعوضا عن ذلك، فإن كل لجنة ولائية أنتجت تقريرا يصف الدوائر عبر ذكر القرى والوحدات السكنية المضمنة في الدوائر. وقد كان التقرير متغيرا لدرجة كبيرة من ولاية لأخرى. مثلا احتوى تقرير ولاية الجزيرة ١٨٤ صفحة فيه ثلاثة أو أربعة صفحات لأوصاف كل دائرة. وفي المقابل ففي ولاية بحر الغزال قدمت اللجنة العليا للانتخابات تقريرا من ٨ صفحات فيه وصف لكل دائرة عبر ثلاثة أو خمسة كلمات فقط.

التفاوت بين التقارير

بعض التقارير احتوت على خرائط مرسومة باليد، كتلك التي قدمتها ولاية شمال دارفور، وبعضها الآخر أظهر قوائم شاملة للقرى. بعض الولايات تضع أربعة أو خمسة قرى في الدائرة المعينة، في حين أن أخريات مثل ولاية الخرطوم تورد قرى تصل إلى ٨٠.

(1) Marc Gustafson Electoral Designs: Proportionality, representation and constituency Boundaries in Sudan's 2010 Elections, 2010, Rift Valley Institute Publications, summary

(2) بيان مركز كارتر بتاريخ ١٧/ ٤/ ٢٠١٠م.

كانت التقارير بعد تحريرها ترسل للمفوضية لتجيزها. ولم توجد شفافية كافية لمعرفة تدخلات المفوضية. وفي بعض التقارير، كتقرير كسلا، والنيل الأزرق وولاية البحيرات وجدت تعديلات بخط اليد تم عبرها شطب أعداد واستبدالها بأعداد أخرى.

مطابقة الترسيم لقاعدة الـ١٥٪

لقد قام الباحث مارك قستفاسون في دراسته حول «التصاميم الانتخابية: النسبية والتمثيل، وحدود الدوائر في انتخابات السودان ٢٠١٠م» بدراسة مدى مطابقة الدوائر الناتجة لقاعدة الـ١٥٪ زيادة أو نقصان التي حددها القانون السوداني. وأكد أن ١١ ولاية خرقت القانون بما فيها ولاية جونقلي، البحيرات، شمال بحر الغزال، جنوب دارفور، أعالي النيل، غرب دارفور، والنيل الأبيض. وأنه في بعض الولايات مثلا في دائرة جنوب بور في ولاية جونقلي وصلت نسبة التجاوز إلى ٥٠٪. وقال إن تقارير هذه الولايات تضمنت في بعضها تفسيرات لهذه الانتهاكات، كولاية واراب التي فسرت تجاوز القاعدة بأسباب تاريخية وتكوينية للولاية ترجع لأنها كانت تاريخيا مكونة من مديريتين (قوقريال وتونج) ولهما خلفيات تاريخية وتكوينات إثنية وأيديولوجية وسياسية مختلفة، ورأت ضرورة مراعاة ذلك وفي ذات الآن الالتزام بعدد دوائر الولاية مما تسبب في الترسيم الذي خرق القاعدة، ولكن بعض الولايات خرقت القاعدة بدون وضع تفسير لذلك (مثلا ولاية جونقلي التي وصل الفرق بين أقل دائرة وأكبر دائرة فيها إلى ١٥٠٪).

مشاكل حول إحصائيات السكان المستخدمة

كذلك وجد قستافسون في تلك التقارير مشاكل من نوع آخر، ففي غرب بحر الغزال كمثال توجد فقط دائرتان. واحدة للقطاع الغربي وواحدة للقطاع الشرقي من الولاية. كلا الدائرتين ذكر لهما نفس عدد السكان وهو ١٦٦,٧١٦ نسمة، مما يثير تساؤلات حول إحصائيات السكان المحلية المستخدمة لترسيم الدوائر. لأنه احتمال بعيد أن يكون السكان موزعين بالتساوي عبر الولاية بهذا الشكل!

إسقاط بعض السكان

ومن الأشياء الهامة كذلك مسألة إسقاط بعض السكان من عملية الترسيم.

فبما أن غالبية الولايات لم ترسم خرائط الدوائر، فإنه يمكن ألا يتم تضمين مناطق في البلاد في أية دائرة. مثلا، في تقرير صدر مؤخرا للمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، ذكرت ليزا هاندلي أن عددا من المناطق في شمال دارفور لم يتم ضمها لأي دائرة البتة. وبالفعل في خريطة شمال دارفور التي وضعتها اللجنة العليا للولاية هنالك ثلاثة مناطق كبيرة أسقطت من عملية الترسيم موضحة في الخريطة، ولم توجد تفسيرات لهذا الإقصاء. ومع غياب خرائط الدوائر للولايات الأخرى، فإن مثل هذه الإسقاطات أثارت قلقا بشأن احتمال حدوث إقصاءات شبيهة في مناطق أخرى من البلاد. لأن ذلك المثال يظهر السهولة التي بها تسقط اللجان الانتخابية مناطق كبيرة بدون ضمها لدائرة. وهو شيء لم يكن من الممكن كشفه بسهولة لولا وجود الخريطة.

مخاوف إسقاط بعض السكان زادتها حقيقة أن بعض تقارير حدود الدوائر تحتوي فقط على قوائم بالقرى في الدائرة وهي قوائم ناقصة للحد البعيد. أحيانا تكون القرى في خط يعمل كحد للدائرة. ولكن من غير الواضح في العادة أين تقع تلك الحدود. مثلا في جنوب كردفان الدائرة رقم ٣٢، واسمها جنوب الدبيب وشمال أبيي، تحتوي على وصف مبهم: «القرى في جنوب الدبيب والقرى في شمال أبيي». وترد ١٢ قرية من جنوب الدبيب وست في شمال أبيي، هذه القرى المذكورة يمكن العثور على نصفها فقط في خارطة الأمم المتحدة للتخطيط لأبيي أو لجنوب كردفان، علاوة على ذلك توجد عشرات القرى الإضافية في هذه المنطقة وليس واضحا ما إذا كانت تقع في نطاق الدائرة ٣٢ أو في دوائر مجاورة. إن انعدام الضبط هذا يعطي اللجنة العليا للانتخابات رافعة ضخمة أثناء فترة التسجيل، إذ لو أرادت اللجنة تفضيل دائرة معينة يمكنها بسهولة أن تضمن بعض القرى غير الواردة في القائمة في تلك الدائرة.

ويتعلق بمثل هذه الميوعة في تحديد الدوائر ما حدث بالنسبة لدوائر أبيي. هذه الدوائر لها أهمية خاصة رجوعا للخلاف القائم حول حدود أبيي وكذلك لأن هذه المنطقة أفرد لها بروتوكول خاص في اتفاقية السلام، وهو ينص على استفتاء في نهاية الفترة الانتقالية في ٢٠١١ ليقرر هل ستبقى أبيي في جنوب كردفان أو تحول للجنوب. الهلامية في تحديد الدوائر سيبيح للجنة العليا للانتخابات في جنوب كردفان أن تسجل المقيمين في قرى غير محددة حوالي أبيي. كما أنه سيتيح للناخبين في هذه القرى اختيار الدائرة التي يفضلون.

كيف إذن رسمت الدوائر وحدد سكانها؟

هذا الغموض في ترسيم الدوائر عبر البلاد يثير تساؤلات إضافية حول الإحصاءات السكانية التي استخدمت لتحديد حجم الدوائر. وبما أن سكان كل دائرة قد تم حسابهم حتى يتم تحديد الحدود الجغرافية للدائرة، فإن اللجنة التي قامت بالترسيم كان يجب أن تعلم أي القرى مضمنة في أي دائرة. لكن في حالات عديدة كما رأينا فإنه ليس كل القرى مذكورة في تقارير ترسيم الدوائر. هنالك تفسيران محتملان: إما أن اللجان العليا كانت بقصد تعوم أوصاف الدوائر، أو أن السكان المذكورين لكل دائرة كانوا نتاج تخمين لأن المفوضية لم تعط اللجان الزمن الكافي لمراجعة المعلومات السكانية وإكمال عملية الترسيم. وفي كلا الحالتين، سيكون من الصعب على ضباط الانتخابات توزيع الصناديق المناسبة لكل تلك القرى التي لم يتم رصدها وضبط عدد المقترعين في كل دائرة.

إن أوصاف الدوائر في غرب دارفور قد جاءت مبهمة بشكل خاص، حيث تم وصف الدائرة ٢ بأنها «تتكون من مدينة الجنينة والوحدات السكنية في أدرمتا» وبدون توضيح القرى المضمنة في هذه الدائرة أو لأي بعد تمتد أدرمتا، وما إذا كانت تتضمن معسكرات اللاجئين بنفس هذا الاسم أم لا.

لكن مراقبا(1) لعملية الترسيم في السودان قد وجد أن بعضا من أولئك خرجوا بالفعل من الدائرة التي أسقطوا منها، فقد ذكر أنه وخلال عملية التسجيل، فإن عددا مقدرا من قاطني القرى التي لم يتم تضمينها في دائرة «ترك لهم الخيار للذهاب للدائرة التي يفضلون». مثلا، فإن سكان القرى غير المضمنة في شمال أبيي أرادوا التصويت في ولاية واراب الجنوبية بدلا عن جنوب كردفان الشمالية، وأمكنهم بسهولة الذهاب لمراكز التسجيل بدائرة جنوب أبيي والتسجيل هناك.

إن الغموض في حدود الدوائر، إضافة للعدد الكبير للقرى غير المضمنة في قوائم القرى في كل دائرة، يلقيان بتحديات عديدة على المقترعين ومراقبي الانتخابات. فمراقبو الانتخابات سيواجهون ظرفا صعبا في تحديد أي المقترعين ينتمون لأي دوائر وسيكون توافد المقترعين غير متناسب مع الإحصائيات السكانية لكل دائرة.

(1) إلى فرجي محلل ومستشار للانتخابات، بحسب ما أورد ماك قستافسون. وقد قابل مسئولو حزب الأمة عن الحملة الانتخابية باعتباره نائب مدير برنامج الديمقراطية في بعثة مركز كارتر للسودان.

وبهذا يمكننا القول إن عملية ترسيم الدوائر قد أعطت اللجان العليا للانتخابات سلطة كبيرة في تحديد مخرجات الانتخابات، فقد قامت بترسيم للدوائر مبهم بدرجة تصعب على الآخرين فحصه. وكنتيجة لذلك فإن تلك اللجان توفرت لها العديد من الفرص للتأثير على النتائج المعنية بسابقات محلية عديدة. وكان بإمكانها اهتبال فرص التلاعب بشكل متسع مؤثر على المستوى القومي.

بالنسبة للناخبين فإن مسألة ميوعة الدوائر تعطي فرصة أكبر للتلاعب أيضاً. فقد كانت الأحزاب في السودان تاريخيا هي الآلة الأساسية لتعليم وترحيل الناخبين. إذ كانت لها الموارد اللازمة لترحيل الناخبين.

هذا الأمر الآن متاح بشكل أساسي للمؤتمر الوطني، بحيث يمكنه حساب المطلوب في كل دائرة، والاستفادة من القرى التي لم يتم تضمينها في أية دائرة، ليسجلوا ويقترعوا في أي دائرة قريبة يختارها، مما يعطي الأحزاب التي لها موارد أكبر ميزة، كما أنه قد يعني انتخاب ممثلين جدد عبر ناخبين من خارج منطقتهم الجغرافية المباشرة، وهذا قد يخلف إشكاليات حول المدن الكبرى، فالناخبون في ضواحي المدن التي لم تضمن في دائرة يمكنهم الذهاب لداخل المدينة للتسجيل والاقتراع.

الشكاوى حول الترسيم

ينص قانون الانتخابات على آلية معينة لتقديم الشكاوى من عملية الترسيم. فالمادة ٣٩ منه نصها هو:

١- تقوم المفوضية بإعداد تقرير بمراجعة حدود الدوائر الجغرافية في كل ولاية ونشره في الجريدة الرسمية أو وسائل الإعلام الأخرى فوراً ورفعه لكل من رئيس الجمهورية ورئيس حكومة جنوب السودان والولاة وأعضاء المجالس التشريعية والأحزاب السياسية.

٢- يجوز للجهات المشار إليها في البند (١) أن تتقدم باعتراضاتها أو بأية اقتراحات أخرى كتابة للمفوضية خلال ثلاثين يوماً من استلامها للتقرير المنشور في الجريدة الرسمية.

٣- تقوم المفوضية بعد النظر في كافة الاعتراضات وإدخال التعديلات التي تراها ملائمة بنشر تقريرها النهائي في الجريدة الرسمية حول حدود الدوائر الجغرافية متضمناً المقاعد المخصصة لتمثيل كل ولاية عن طريق الدوائر الجغرافية في

المجالس التشريعية، والحدود النهائية للدوائر الجغرافية في جميع الولايات.

التعليق الأول على هذا النص هو أن كل المسميات الأولى: الرئيس ورئيس جنوب السودان والولاة وأعضاء المجالس التشريعية هم أشخاص معينون وفقا للتمكين الثنائي، ولهم أحزاب يمكن الاعتراض عبرها إذ لا معنى من تخصيص اعتراضاتهم كأن لها مغزى خاص. وإضافة للأحزاب السياسية كان يجب أن يمتد نطاق حق تقديم الاعتراضات ليشمل منظمات المجتمع المدني، والخبراء، والناخبين العاديين. ذلك أن عملية الترسيم مسألة فنية، وقد طال الأمد على الأحزاب السياسية من العمل السياسي علاوة على ضعف مواردها. إن توسيع نطاق القادرين على رفع الدعوى كان سيكون أفضل من ناحية حصر الشكاوى الحقيقية ومعرفتها، ثم التعامل الإيجابي معها.

سلمت المفوضية القومية للانتخابات الأحزاب السياسية في يوم الثلاثاء ٢٠٠٩/٨/٤م تقرير ترسيم الدوائر في أقراص مدمجة، على أن تبدأ مباشرة بعد ذلك فترة الطعون وتستمر حتى الثالث من سبتمبر ٢٠٠٩م. ولكن المفوضية لم تسلم مناديب الأحزاب الخرائط المصاحبة للترسيم، وقد ظل مناديب الأحزاب ينادون بتلك الخرط لدراسة الترسيم وتحديد الرأي بشأنه دون جدوى مما أخر الطعون وقلل منها بفعل الجهل بحقائق الترسيم على الواقع، وقد اضطرت المفوضية في النهاية لتمديد فترة الطعون أسبوعا حتى ٢٠٠٩/١٢/١٠م استجابة لمطالب الأحزاب التي احتجت بتأخر تسليم المعلومات المطلوبة وغياب الخرط، وقد سلمتهم في النهاية خرطا ناقصة.

وبالرغم مما ذكرنا من تقليل نطاق الشكاوى فقد قدم للمفوضية ٨٨٥ اعتراضا أعلنت عن قبول ٤٠٠ منها. (في ولايات دارفور الثلاثة كان هناك ٨١ اعتراض تم قبول ٣٤ منها فقط). لكن تلك الاعترضات وأسسها لم تنشر. فلم يتم التأكد حول ما حدث حقيقة، ولا يوجد دليل أنه حدث فعل بشأن الاعتراضات المقبولة. وقد عبرت بعض الأحزاب من تخوفها أن تكون قبلت اعتراضات كان تقدم بها الحزب الحاكم فغير ذلك من ترسيم لبعض الدوائر كان مقبولا في البداية.

وصف بيان مركز كارتر ناتج العملية بقوله إن: (حدود الدوائر مبهمة، وغير محددة بخرائط، ويصعب على المراقبين وضباط الانتخابات فهمها. وبعض المناطق، مثل شمال دارفور، لم تضمن في أي دائرة، ونتيجة لذلك قد لا يمثّل السكان

الموجودين هناك في المجلس الوطني، في وضع يتناقض مع المواثيق الدولية)[1].

خلاصة الملاحظات على الترسيم

قال أعضاء مفوضية الانتخابات إن التقسيم اتخذ سبيلا فنيا محضا، ولم تؤخذ فيه أية اعتبارات سياسية لصالح جهة أو ضد أخرى. وهذا بالطبع كان موضع شك من الأحزاب السياسية التي عانت من الأمين العام للانتخابات الحالي في تخطيط دوائر الخريجين في انتخابات ١٩٨٦م الديمقراطية حيث كان سكرتير لجنة الانتخابات حينها، وقد ذكرنا من قبل شهادة الدكتور حسن مكي أن ما سماه الحركة الإسلامية (لم تستلم السلطة في ١٩٨٩م وإنما في الانتفاضة ١٩٨٥م)[2]. وبالتالي لم يمكن للأحزاب تصديق أن المفوضية وأمينها العام في ظل الهيمنة الشمولية لن يقوموا بالتلاعب في الترسيم لصالح المؤتمر الوطني!

وبغض النظر عن سوء الظن الذي هو فيما يتعلق بالمؤتمر الوطني بالفعل من حسن الفطن (وقد تعرضنا لمسيرة التزوير التي اعتورت نظامه من البداية)، فإن شواهد الترسيم نفسها وبالرغم من التعتيم كانت مليئة بالريب، يمكن تلخيصها في التالي:

- استند الترسيم على الإحصاء وفيه خروقات كثيرة جدا أبلغها ما حدث في الجنوب بتقليل أعداد السكان، وفي دارفور بالتدخل في تركيبة الإقليم لصالح بعض المجوعات وضد الأخرى، وفي مناطق متفرقة في البلاد مثال لها بورتسودان. وعبر خطوة التعداد السكاني تمت الضربة الأولى والقاصية للعدل بين السودانيين في ترسيم الدوائر.

- قامت بالترسيم فرق تابعة للجان العليا الولائية، وكل كادر اللجان العليا والمفوضية مسيطر عليه من قبل المؤتمر الوطني فهو يفقد الحيادية المطلوبة لمثل هذه المهام.

- تم التدخل لصالح أو ضد مجموعات سكانية معينة في مرحلة الترسيم بشكل إضافي حيث تم إسقاط مناطق كبيرة ومعتبرة فلم ترد في أية دائرة، وأبلغ مثال على ذلك إسقاط منطقة جبل مرة بغرب دارفور كليا من حصص الدوائر فجاءت حصتها صفرا، بينما كانت ممثلة في انتخابات ١٩٨٦م بأربع دوائر.

(1) بيان مركز كارتر في ١٧/ ٤/ ٢٠١٠م.

(2) عبد الماجد عليش أولاد الترابي دار عزة للنشر، ص ١٣٦.

- عمل الترسيم للدوائر بدون الخرط المطلوبة ويعمل قوائم للقرى ليست شاملة. هذه القوائم الناقصة جدا للقرى تلقي بأسئلة حقيقية على الطريقة التي حسب بها سكان كل دائرة، كما أن الميوعة في توزيع القرى بين الدوائر يعطي فرصة كبيرة للتلاعب في أوقات التسجيل والاقتراع.

اللجنة العليا للانتخابات
حزب الأمة القومي

الفصل الثامن

تسجيل الناخبين

◆◆◆

(خروقات وتجاوزات التسجيل إذا لم تؤخذ في الحسبان وتتم معالجتها بالصورة التي ترضى عنها القوى السياسية سيكون من الصعب على الأحزاب أن تثق في سلامة الانتخابات).

(إننا نقترح تشكيل لجنة تحقيق قومية تنظر في هذه الخروقات وتبحث عن كيفية علاجها حتى نجنب بلادنا مخاطر مضاعفاتها)

مذكرة حزب الأمة القومي حول خروقات التسجيل في ١٩/١٢/٢٠١٠م

يعد التسجيل جزءا هاما من العملية الانتخابية يتم خلالها تحديد هوية الأشخاص ذوي الأهلية الانتخابية وتسجيلهم، إذ يقوم المسؤولون عن الانتخابات بالتأكد من هوية المؤهلين وعمل لائحة بأسمائهم مع بيانات انتخابية كموقع السكن والدائرة والولاية وغيرها. وهي مهمة معقدة تتطلب وقتا طويلا وقدرة على التنظيم من طرف منظمي الانتخابات. وعبر عملية التسجيل يتم: التأكد من أن المؤهلين قانونيا يمارسون حقهم، ومنع الأشخاص غير المؤهلين من التسجيل، وكذلك منع التسجيل المتكرر للشخص الواحد.

التسجيل مفصلي لأنه يحدد من يمكنه المشاركة في الانتخابات فالذي لا يوجد على السجل الانتخابي هو عمليا غير موجود فيها ولن يستطيع أن يدلي بصوته ويحدد خياراته في الانتخابات الرئاسية ولا انتخابات الولاة ولا انتخابات أعضاء الأجهزة التشريعية الاتحادية والولائية طرا. والتسجيل بحسب المعايير الدولية ينبغي أن يتاح لجميع المواطنين ولا يتم التمييز بينهم على أساس العرق أو اللون أو النوع أو الدين أو الآراء السياسية أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الملكية. والمعايير الوحيدة المقبولة لتحديد الأهلية الانتخابية هي المواطنة والإقامة والسن[(1)].

لقد جدول لعملية التسجيل أن تكون منذ الأول من نوفمبر وحتى نهايته، وبالنسبة لعطلة عيد الأضحى المبارك فإن التسجيل كان سيستمر حتى ١١/٢٦. ولكن الأحزاب السياسية خاطبت المفوضية بضرورة تمديد فترة التسجيل فتم مدها أسبوعا آخر من أول ديسمبر وحتى ٢٠٠٩/١٢/٧م.

(1) بناء الثقة في عملية تسجيل الناخبين دليل المعهد الديمقراطي الوطني في المراقبة، موجه للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. ٢٠٠١، ص ٧.

المعايير المتخذة في انتخابات ٢٠١٠م

بالنسبة للقانون السوداني فإن المادة (٢١) تحدد شروط أهلية الناخب وهي: أن يكون سودانياً، بالغاً من العمر ثمانية عشرة عاماً، مقيداً في السجل الإنتخابي، وسليم العقل .

والمادة (٢٢) تحدد شروط التسجيل والمشاركة في الانتخابات أو الاستفتاء كالتالي:

١- يعد التسجيل في السجل الانتخابي حق أساسي ومسئولية فردية لكل مواطن تتوافر فيه الشروط المطلوبة قانوناً.

٢- دون المساس بعموم أحكام البند (١) يجب أن تتوفر في السوداني المقيم داخل السودان في تاريخ تقديم طلب التسجيل الشروط الآتية: (أ) أن يكون مقيماً في الدائرة الجغرافية لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر قبل تاريخ قفل السجل، (ب) أن يكون لديه وثيقة إثبات شخصية أو شهادة معتمدة من اللجنة الشعبية المحلية أو من سلطات الإدارة الأهلية أو التقليدية حسبما يكون الحال، و(ج) ألا يكون قد تم تسجيله في أي دائرة جغرافية أخرى.

٣- يكون للسوداني المقيم خارج السودان ويحمل جواز سفر سوداني وإقامة سارية في الدولة التي يقيم فيها ومستوفياً الشروط، المنصوص عليها في الفقرات أ،ب ود من المادة ٢١ الحق في أن يطلب تسجيله أو ضمه للسجل للمشاركة في انتخابات رئيس الجمهورية أو الاستفتاء وفقاً للضوابط التي تحددها القواعد.

لقد أثبتنا في الفصل الثالث أن المعايير المتخذة في تسجيل السودانيين المقيمين بالخارج فيها هضم لحقوقهم الدستورية والإنسانية. وقد جاهدت الأحزاب السياسية مجتمعة وفرادى من أجل تعديل هذا الظلم الفادح كما سنرى بلا جدوى. كما سنرى كيف خرقت المفوضية بعض الأسس القانونية للتسجيل كشرط الإقامة، وشروط الأهلية المتعلقة بالعمر وغيرها.

دليل المفوضية

أصدرت المفوضية القومية للانتخابات «دليل إجراءات عملية تسجيل الانتخابات القومية في السودان ٢٠١٠م» قبل نحو أسبوع من بدء التسجيل وأنزلته في موقعها في الإنترنت، ولكن لم تجهد لتوزيعه على شركاء العملية الانتخابية خاصة

الأحزاب ففوجئ المتابعون منهم به على الموقع، كان هذا الدليل دليل جدية متأخرة جدا من المفوضية ولكنه كان حميدا لاحتوائه على معلومات أساسية حول التسجيل، وهو يصف في ستة فصول عملية التسجيل بشكل دقيق، ففي الفصل الأول في لمحة عامة يصف الشخص المؤهل للتسجيل بأنه سوداني الجنسية، عمره ١٨ عاما فأكثر، سليم العقل، مقيم في الدائرة التي يجري فيها التسجيل لثلاثة أشهر على الأقل قبل إغلاق التسجيل، وألا يكون مسجلا في دائرة أخرى. على أن يقوم التسجيل وفق مبادئ معينة منها شخصيته فلا تجوز فيه الإنابة، وألا يتكرر، وان يكون شرطا للتصويت، وأن يشمل جميع الناخبين ما أمكن، وأن يكون علنيا، وأن تكون مراكز التسجيل هي ذاتها مراكز الاقتراع، وأن رئيس لجنة التسجيل هو الذي يقرر أهلية الناخب، ويعقب عملية التسجيل نشر السجل الانتخابي ثم الطعون والبت فيها ثم إعداد القائمة النهائية للسجل الانتخابي وتوفير نسخة مجانية من السجل للأحزاب السياسية أو نسخة مدفوعة الرسوم لأي شخص يطلبه.

يتطرق الدليل بعد ذلك من الفصول الثاني وحتى السادس لإدارة عملية التسجيل والمسؤولين عنها، التحضير لعملية التسجيل، كيفية التسجيل والوثائق المطلوبة، المراقبون والوكلاء الحزبيين المشاركين في التسجيل، وأخيرا الشكاوى والممارسات غير القانونية في العملية.

ولكن الدليل المنشور احتوى على أشياء خلافية حدث لغط كبير حولها بين الأحزاب السياسية. وكانت من أهم القضايا مسألة إثبات الأهلية أو الوثائق المطلوبة. فقد كان هناك خلاف كبير حول هذا الأمر في ظل قلة حاملي الوثائق الثبوتية في السودان واستحالة استخراج هذه الوثائق في الفترة المتبقية حتى التسجيل للغالبية العظمى، ثم كان الحديث حول الرجوع لشهادة اللجان الشعبية، وما ثار من مخاوف الأحزاب من أن هذه اللجان مسيسة وتابعة كلية للمؤتمر الوطني كما أثبتنا في الفصل الثاني، ثم كان الحديث حول شهادة الشيخ، والمخاوف من أن عددا من الزعماء المحليين والتقليديين صاروا خاتما في إصبع الحزب الحاكم بسبب احتكار السلطة والترغيب والترهيب وما استخدم من آليات طيلة عقدين من الزمان لتدجين هذا النوع من الزعامة، الشيء الذي أشارت له مجموعة الأزمات الدولية في دراستها حول الانتخابات المزورة في دارفور، حيث أكدت أن المؤتمر الوطني قام باحتواء الزعماء التقليديين على نطاق واسع في السودان[١].

(١) مجموعة الأزمات الدولية، ٣٠ مارس ٢٠١٠م.

لقد أضاف ذلك الدليل لانعدام الثقة الكامن بين مكونات المجتمع السوداني في حديثه عن أنه «سيتم الاكتفاء بتأكيد المتقدم للتسجيل في حالة عدم شك رئيس لجنة التسجيل في أهليته وسلامة عقله» وفي حالة الشك يطلب من المتقدم إثبات أهليته بواسطة عدد من الأوراق الرسمية كبطاقة الهوية الشخصية أو جواز السفر أو رخصة القيادة أو شهادة الميلاد أو بطاقة القوات النظامية، أو وثيقة إثبات هوية معتمدة من اللجنة الشعبية أو سلطات الإدارة الأهلية أو التقليدية، أو ورقة من الناظر أو السلطان أوالعمدة أو الشيخ تحمل توقيعه أو ختمه، أو أية ورقة أو وثيقة صادرة عن جهة رسمية.

فعبر ذلك النص تم فتح الأبواب جميعها لانتحال الشخصيات وتكرر التسجيلات، فنحن في زمان زعزعت فيه الثقة في كافة هذه المسميات تقريبا، ويوجد حراك سكاني ضخم من دول الجوار بعضه بتشجيع جهات رسمية كما تم في دارفور، ونحن في زمان تعددت فيه الجهات الرسمية من أكاديميات ومنظمات محلية ودولية تصدر كلها بطاقات وهي مؤسسات رسمية، مع غياب آليات الضبط والوثوقية بشكل مخيف.. ولكن كما سنرى فإن هذه الهلامية والميوعة في تحديد وسائل ضبط السجل كانت بابا للشيطان.

لقد نادى حزب الأمة القومي منذ البداية أن يتم الضبط عبر لجان مكونة من القوى السياسية مجتمعة والاستفادة من الإدارة الأهلية في المناطق التي توجد بها، كما اقترح أن تعمل بطاقة لكل مسجل فيها صورته وبصمته لئلا تتكرر التسجيلات[1]. ولكن هذا المقترح أهمل كلية وعوضا عنه تم تنظيم بطاقة لكل مسجل تحمل فقط اسمه ورقم التسجيل الخاص به.

اقترح البعض في تلك المرحلة من التسجيل أن يتم ضبط الفوضى التي يهيئ لها دليل التسجيل بالتالي:

- يتم اختيار رؤساء لجان التسجيل بشكل متراضى عليه من قبل الجميع خاصة الأحزاب المتنافسين في الانتخابات بحيث يبتعدون عن الصبغة الحزبية وأية علاقات مشبوهة مع الحزب الحاكم.
- يتم اختيار لجنة عريفين في كل مركز ترشحهم الأحزاب المتنافسة

(1) قدمت المقترح الأستاذة سارة نقد الله المنسقة بين الحزب والمفوضية ورئيسة آلية التنسيق بين لجان الحزب للانتخابات.

وحتى لا تطول القائمة (مع وجود حوالي ثمانين حزب مسجل لدى مجلس الأحزاب) يمكن أن يتم الاكتفاء بمرشحي أحزاب اتفاقيات نيفاشا وأبوجا وأسمرا (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية وحركة تحرير السودان وجبهة الشرق) بالإضافة للأحزاب التي كان لها تمثيل في آخر انتخابات عامة حرة في ١٩٨٦م (الأمة القومي والديمقراطي الأصل والشعبي والشيوعي). لجنة العريفين هذه تكون هي الحكم في قبول أو رفض طلبات التسجيل في حالة شك رئيس لجنة التسجيل.

- الشفافية والنزاهة وعدم الإقصاء في تحديد ممثلي الإعلام المسموح لهم برقابة التسجيل ومتابعته[1].

ولكن كل المقترحات التي قدمت من الأحزاب السياسية ومن المراقبين لم يلق لها بال، وظلت عملية التسجيل مشرعة أبوابها للريب.

قصور الإعلام المصاحب للتسجيل

لقد كانت أهم الملاحظات إبان فترة التسجيل القصور الإعلامي الكبير من المفوضية، وعدم اشتراك وسائل الإعلام الرسمية ولا الخاصة في التنبيه للتسجيل وضرورته. هذا التعتيم تشككت فيه الأحزاب السياسية. أما حزب الأمة القومي فقد اعتبر أنه عملية مقصودة، وخاطب المفوضية عشية بدء العملية -أي أكتوبر ٢٠٠٩م- مذكرا إياها بغياب مطلوبات الانتخابات ومنها تأخر التوعية، وطالب في الخطاب بالتالي: (ضرورة بدء الحملة في أجهزة الإعلام القومية لتوعية الناخبين بقرب موعد التسجيل والتوعية بضرورة التسجيل وما يترتب من فقدان صوت الناخب في حالة عدم التسجيل (على النحو الذي قامت به الأجهزة الإعلامية خاصة الإذاعة والتلفزيون فيما يخص بتبديل العملة الوطنية) والتنبيه لضرورة الاستعداد لذلك من قبل الأحزاب والمنظمات العاملة في عملية التوعية.) (نص الخطاب في ملاحق الكتاب)

لقد كان غياب التوعية هذا مشهودا، عبر عن ذلك الخبير الأردني الأستاذ عماد يوسف والذي جاء للسودان كميسر في ورشة «الإعلام والانتخابات» التي تنظمها منظمة (أيديا) بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالسودان في الفترة ٢٠-٢٢ أكتوبر ٢٠٠٩م، فقد كان يتحدث لكادر القوى السياسية المشارك بالورشة معبرا عن استغرابه لتأخر حملة التسجيل بهذا الشكل في السودان، وقال إن المفوضية

(1) أنظر رباح الصادق التسجيل على الأبواب- مقال نشر بصحيفة الأحداث أكتوبر ٢٠٠٩م.

متأخرة والإعلام والأحزاب كذلك الجميع متأخرون وكان يفترض أن السائر في الشارع يجد في كل ركن إعلان عن موعد التسجيل وعن المعلومات الضرورية للمواطن لمعرفته حول التسجيل. ولكن شيئا من هذا لم يحدث حتى نهاية العملية.

لقد أجمع المراقبون على ضعف وعدم شمول في برامج التثقيف الانتخابي قبل وأثناء الفترة المحددة لعملية التسجيل مما أثر سلباً على مستوى وعي المواطنين بأهمية وكيفية التسجيل وأهمية السجل الانتخابي، وهو ما أشار له مركز كارتر مهتما بضعف التعليم المدني كما سنرى.. وقد فاقم من هذا الضعف القصور الواضح في دور المفوضية ووسائل الإعلام المختلفة في مجال إعلام المواطنين عن التسجيل: مواعيده وأمكنته وكيفيته. حيث اقتصرت الوسائل المستخدمة في الإعلام عن التسجيل على رسائل عامة في وسائل الإعلام العامة وعلى استخدام اللافتات اليدوية والملصقات للدلالة على وجود المراكز بينما ظل ٧٪ من جملة المراكز دون وجود أية علامات تدل عليها[(١)].

صحيح كان للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني دور ولكن حد منه محدودية موارد تلك الأحزاب والمنظمات وعدم مقدرتها على تغطية هذا الدور الهام بالشكل الذي كانت تقوم به في الانتخابات الديمقراطية السابقة. مثلا في حزب الأمة القومي تم استنفار كبير، ولكن جميع أجهزة الحزب بالولايات كانت تطالب بدعم مالي ليتسنى لها القيام بالتوعية على النحو المطلوب. وقد تمت طباعة بعض الملصقات الحاضة على التسجيل، ولكنها كانت دون أي طموح للوصول للمواطن بشكل موسع.

غياب التدريب

وفي موقع المفوضية القومية على الإنترنت لم تكن تجد أخبارا متتالية حول أعمال تدريب حول التسجيل للشركاء المتعددين من أحزاب ومنظمات رقابة، بل بعد أن أعلنت المفوضية في جدولها أن شهري سبتمبر وأكتوبر سيفردان للتدريب حول التسجيل وطالبت الأحزاب بتحديد عضويتها العاملة في الرقابة على التسجيل لتدريبها، تم إخطار الأحزاب في آخر اللحظات وفي نهاية أكتوبر ٢٠٠٩م أنه قد تمت إحالة ملف تدريب الأحزاب لمجلس الأحزاب. ومجلس الأحزاب قدم

(١) صحيفة السوداني – ١٨ ابريل/ ٢٠١٠م.

مطالباته لرئيس الجمهورية، ولكن لم تسفر عن شيء.

لقد ظلت الأحزاب السياسية وعلى رأسها حزب الأمة القومي تطالب بأن تقوم المفوضية بكل الأعمال المتعلقة بالعملية الانتخابية وبتمويلها بما فيها التدريب وترحيل الناخبين نظرا لقلة موارد الأحزاب السياسية ونسب الفقر العالية بالبلاد. هذه المسألة تعرض لها كثيرون من الناشطين والباحثين، وفي الدراسة التي أجراها معهد الأخدود العظيم لأخذ العظة من التجارب الانتخابية السابقة بعنوان (الانتخابات في السودان: التعلم من التجربة) فإن الدراسة أكدت على ضرورة توفير الترحيل والتدريب لموظفي الانتخابات، وتدريب وكلاء المرشحين على مستوى الدائرة الانتخابية مشددة على وجوب عدم الاعتماد في تنظيم ذلك التدريب على الأحزاب[1]. لكن ذلك لم يحدث.

تصرفات المؤتمر الوطني

كانت القوى السياسية قبل زمان قد اطلعت على تسريبات لخطط انتخابية لحزب المؤتمر الوطني، كانت أشهرها خطة وجدت طريقها للتداول أيضاً عبر الإنترنت بعنوان (الانتخابات القادمة في السودان في ظل التحول الديمقراطي: رؤية تنظيمية) في تلك الورقة نقد للانتخابات السابقة التي جرت في عهد الإنقاذ وسبب ضعف مشاركة عضوية المؤتمر الوطني فيها ما جعلها لا تظهر بالمستوى المرجو، ثم الحديث عن نجاحات «الإنقاذ» ومنها أن معظم السودانيين يرون ألا بديل لها «لوضع الأحزاب البديلة التي لا تملك رؤى إستراتيجية» في تغطية لتخبط «الإنقاذ» الأسطوري. في الورقة أفكار جيدة لم ينفذها المؤتمر الوطني حقيقة على أرض الواقع، مثل ضرورة التمسك بعناصر النجاح: التخطيط السليم- المعلومات الدقيقة لنا ولغيرنا- التمويل اللازم الكافي- التدريب لكل من يعمل في الانتخابات- والتنسيق الدقيق. وغني عن القول إن الذي حدث هو احتكار المعلومات وعدم الوفاء بوعود التدريب، ونقص التمويل لكافة العمليات المعضدة للانتخابات وأولها التوعية الإعلانية والإعلامية. والورقة مكتوبة بشعاراتية لا تخفى فهي تتحدث عن أن الأحزاب ممولة ومدعومة بدول الاستكبار، بينما الحقيقة أن المؤتمر الوطني هو الذي انحنى لدول الاستكبار ويمول من مال الدولة. لكن الورقة لم تخل من صراحة المؤتمر الوطني

(1) ويلز والبطحاني وودورد- مرجع سابق.

المعهودة وتفكيره الميكافيللي. حيث تم الحديث الصريح عن دس كادر المؤتمر في إدارة الانتخابات، واستخدام منظمات تدعمها الدولة للدعاية، والإعلام الرسمي، والاهتمام بترسيم الدوائر لمصلحتهم، ومنظمات المجتمع المدني واتحادات المرأة والشباب والطلاب.. الخ وهي أشياء تخرق القانون خرقا، ولكن الأسوأ من ذلك أن فيها سوء نية معلن، مثلا: «أنْ يكونْ للمؤتمر الوطني مرشح واحد فقط وتشجيع أن يكون لكل حزب آخر أكثر من مرشح: توجيه قاطع» وهذا سعي حثيث لتزييف الإرادة الشعبية لأن تعدد المرشحين معناها الكسب الزائف، ومعناها السعي لاختلاق المشاكل داخل الأحزاب المنافسة وهي مقاصد لو حاكت في صدرك عليك أن تكره أن يطلع عليها الناس (وتكون آثما)، أما أن تصرح بها فأنت قد فقت الإثم وتعديته.

وإن كانت ورقة التخطيط قد احتوت على هذه الرؤى اللا وطنية، فإن تنفيذ الخطة على أرض الواقع أتى إبان مرحلة التسجيل بتصرفات غير مسبوقة، كالتالي:

- خطة سحب بطاقات التسجيل: كان للمؤتمر الوطني خيمة كبيرة منصوبة في كل مراكز التسجيل مع وجود أمني كثيف. التوجيه الصارم لمندوبي المؤتمر الوطني في المراكز في كافة الولايات أن يعملوا على سحب بطاقات المسجلين بعد تسجيلهم عبر إيهامهم للمسجلين بأنهم جزء من عملية التسجيل مبررين بأنهم سيحتفظون لهم بالبطاقة، وفي حالة عدم موافقة المسجل على إعطاء البطاقة يتم استدراجه لتسليم البطاقة فقط ليسجلوا بياناتهم غررا (ولا مانع من تسجيلها طواعية وبإعلام المسجل بصراحة أن هذا سجل حزبي خاص بالمؤتمر الوطني). وفقا لبعض التقديرات فإن المؤتمر الوطني سحب في ولاية الخرطوم ملايين البطاقات، وكان الناس يلاحظون أن مسؤولي المؤتمر الوطني بالولايات كانوا يحملون الآلاف من هذه البطاقات التي لم تعد لأصحابها. هذه المسألة سببت ريبا كثيرة وخضعت لتفسيرات عديدة: هل ذلك لتعويق أصحابها فلا يصوتون وبالتالي يقل عدد المصوتين للمنافسين؟ أو تعويقهم مزيدا يوم الاقتراع حيث يأتون للاقتراع بدون شاراتهم ويمنعوا من التصويت خاصة والبطاقة مكتوب خلفها احتفظ بها واحضرها عند التصويت! وفي هذا الصدد يكون مناديب المؤتمر الوطني قد خرقوا القانون من جهة (المادة ٩٣-أ التي تمنع إعاقة أي شخص في الاقتراع)، وقد زوروا إرادة الناخبين من جهة أخرى!. هل هو لتعويق حركة جامعي التزكيات للمنافسين حيث العضوية التي يتوجهون إليها يجدونها مسحوبة الشارات وبالتالي لا تعرف رقم التسجيل المطلوب في جداول المفوضية؟ أم

هل ذلك لتزوير بطاقات باسم أصحاب الشارات أو أية أوراق ثبوتية حتى يستطيعوا بالتالي التصويت مثنى وثلاث ورباع وقد سجلوا كذلك مثنى وثلاث ورباع يوم الاقتراع، وبهذا يكون خرق للقانون وانتحال الشخصية (المادة ٩١). أم أن الهدف هو الاتصال بأصحاب البطاقات ومساومتهم في إعطاء صوتهم للمؤتمر الوطني أو فقدان الصوت أصلاً؟ أم للمساومة على منافع مقابل التصويت؟ وهذا أيضاً يخالف القانون (المادة ٨٧- الممارسات الفاسدة- الرشوة).

- وجدت شكاوى من محاولات تثبيط التسجيل بتنظيم زيارات في البيوت والمناطق المناهضة عبر زائرات يقمن بملء أرانيك تسجيل وهمية بالطبع ويتم إيهام ساكنيها بأنهم قد سجلوا بهذه الطريقة ولا داعي لزيارة مركز التسجيل.

- كذلك تمت حركة دعوية وسط أوساط مصنفة غير معادية أو محايدة حيث تم نقد الواحد والواحدة أموالا أحيانا (تصل لعشرة جنيهات للفرد) أو مجرد توفير وسيلة التوصيل للمراكز، وفي النهاية كان يتم استلام بطاقة المسجل بهذه الطريقة.

- ومن ضمن تعويق حركة التسجيل تم العمل على تحجيم حركة حزب الأمة الواسعة من أجل الحض على التسجيل. فالحزب تحرك قبل التسجيل بأيام مكونا وفدا طاف على الصحف الوطنية والفضائيات (الجزيرة والعربية) ليلفت الانتباه إلى ضرورة التوعية بالتسجيل. كان أبلغ ما تم القيام به في هذا الصدد هو احتلال دار الأمة عبر تحريض منسوبي جيش الأمة. وقد استمر الاحتلال منذ مطلع أكتوبر وحتى بعد مرور ثلاثة أسابيع من فترة التسجيل إذ لم يتم تحرير الدار من قبضة المحتلين إلا في ٢٠٠٩/١١/٢١م بتدخل من رئيس مجلس شئون الأحزاب مولانا محمد بشارة دوسة. في مواجهة الاحتلال والتخريب لم يقم الحزب بأي أعمال عنف مع القدرة على إجلاء المعتدين بالعنف إلا أن الحزب لجأ للقانون وقام بفتح بلاغ رقم ٣٧٠٠ في مواجهتهم تحت المواد ٦٩، ٧٧، ١٨٢، ١٨٣ من القانون الجنائي والمتعلقة بالإخلال بالسلام العام والإزعاج العام والإتلاف الجنائي والتعدي الجنائي وذلك بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١م. تم التحري مع هؤلاء الجناة وصدر أمر قبض في حقهم بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٦م. ولكن ظلت القوات محتلة للدار طيلة تلك الفترة بحماية سياسية من النظام كما أكد عدد من المسؤولين أن المسألة سياسية حيث يتم توقيف الإجراءات القانونية من قبل جهات أمنية[1].

(1) لمزيد من التفاصيل لحادثة احتلال دار الأمة يمكن الرجوع لصفحة حزب الأمة القومي على الإنترنت.

- بعد تواطؤ المفوضية مع الحزب الحاكم لتسجيل القوات النظامية في أماكن العمل، انطلق قادة المؤتمر الوطني يبشرون بين منسوبي هذه القوات بضرورة التسجيل والتصويت على أساس حزبي. مثلا في احتفال الدفاع الشعبي بولاية النيل الأبيض في نوفمبر ٢٠٠٩م عبر قادة الدفاع الشعبي أنهم سيصوتون للمؤتمر الوطني، وهذا مخالف للقانون وأي حزب له تنظيمات عسكرية لا يجوز له قانونا خوض الانتخابات. كما أن بعض قادة المؤتمر الوطني في الأمن والقوات المسلحة تحدثوا عن التصويت للمؤتمر الوطني بالتعليمات وهذا أيضاً خرق لقانون الانتخابات الذي يجعل مسألة التسجيل والاقتراع مسؤولية فردية لا يحق لآخر التدخل فيها.

- هيمن المؤتمر الوطني على تسجيل الناخبين في المهجر بشكل تام عبر السفارات والقنصليات فاتخذ إجراءات عديدة منها التعتيم على التسجيل وتقليل المراكز واتخاذ كل الوسائل التي تثبط التسجيل، فكانت النتيجة تسجيل حوالي ١٠٤ ألف من ناخبي المهجر الذين يستحقون التسجيل والمقدرين بحوالي أربعة مليون، مما يعني أقل من ٣٪ من المستهدفين[1]. وذلك لأن المهجريين في غالبهم الأعم هم إما من كوادر الأحزاب السياسية التي فرت من البطش، أو من المواطنين الذين فروا بأسباب اقتصادية نتيجة لإفقار الجميع وإثراء القلة المحسوبة للنظام عبر سياسة التمكين، فهم كلهم ناقمين على النظام.

- كان المؤتمر الوطني يتحرك أثناء التسجيل مستخدما إمكانيات الدولة، ومع أن مشهد استخدام عربات حكومية من قبل مندوبيه كان عاديا، إلا أنه وثقت حالة استخدام سيارة حكومية لإلصاق دعاية للمؤتمر الوطني واعتبرت أمرا فاضحا للغاية[2].

- تماهي المؤتمر الوطني مع المفوضية لدرجة كبيرة، لقد ابتاعت المفوضية

(1) المسجلون في السعودية وحدها كانوا ٦٧,٧٥٤ أي حوالي ٦٧٪ من كل المسجلين بالخارج، ومعلوم أن أكبر كثافة للمؤتمر الوطني موجودة هناك. أرقام التسجيل مأخوذة عن تقرير بعثة الاتحاد الأوربي.

(2) أخذت الصورة عبر هاتفها الجوال الأستاذة سارة نقدالله رئيسة المكتب السياسي للحزب فقد لاحظت وجود العربية بكل طبيعية أمام مركز التسجيل الذي ذهبت للتسجيل فيه في الدائرة ١ شمال أم درمان- بودنوباوي. وقد نشرت الصورة على نطاق واسع في الصحف وفي مواقع للإنترنت وإن كان صحيفة الأحداث نشرتها مع مسح رقم لوحة السيارة. (الصورة في ملاحق الكتاب).

برنامج للكمبيوتر خاص بالسجل الانتخابي يكلف مليون ومائتي ألف دولار، تم شراؤه من شركة من دولة مجاورة، وقد قامت نفس هذه الشركة بتثبيت ذات البرنامج في أجهزة المؤتمر الوطني، وكما ذكرنا في الفصل الرابع، فإن الشخص المسؤول عن المعلومات في مفوضية الانتخابات هو ذاته المسؤول عن إدارة السجل في المؤتمر الوطني وهو (محمد عبد الرحيم جاويش).

تحالف قوى جوبا يقدم ملاحظاته بعد أسبوع التسجيل الأول ١١/٨[(١)]

في يوم ٢٠٠٩/١١/٨م أي بعد نهاية الأسبوع الأول من التسجيل خاطبت قوى الإجماع الوطني، عبر الأستاذ صديق يوسف القيادي بالحزب الشيوعي، المفوضية القومية للانتخابات بمذكرة ضافية شملت هموم القوى السياسية وملاحظاتها على التسجيل، وقد ابتدرت المذكرة بالإشارة لضرورة التفاكر بين القوى السياسية والمفوضية. وأهمية التسجيل، ونوهت لأن فترة التسجيل يجب أن تستمر ٣٠ يوما حسب القانون وليس لغاية يوم ٢٦ نوفمبر كما ظهر في جداول توزيع مراكز التسجيل، وكذلك لبطء التسجيل وانخفاض أعداد المسجلين في الأسبوع الأول في السودان عامة وولايات دار فور وإقليم الجنوب خاصة. ثم قدمت ملاحظات نوردها لأهميتها كاملة كما يلي:

(١) القضايا الملحة والعاجلة

أولا: تسجيل منتسبي القوات النظامية: خلال النصف الثاني من الأسبوع الأول وفي عدد من ولايات السودان، قامت أعداد من منتسبي القوات النظامية بالتسجيل في مراكز التسجيل بموجب مواقع وحداتهم العسكرية (مواقع عملهم) وليس بموجب مواقع سكنهم. في البداية كان المنتسبون يحضرون بلباسهم الرسمي ويصطفون للتسجيل داخل مراكز التسجيل، ثم تطور الأمر في اليومين الأخيرين في بعض المواقع بتقديم لستة موقعة من ضابط ليتم تسجيلها بموجب اللستة. وعند اعتراض وكلائنا بالمراكز على هذا التسجيل، تم قبول الاعتراضات في عدد من المراكز من قبل ضباط الدوائر والانتخابات، ثم تبين أن هناك منشوراً صادراً

(١) مهر المذكرة الأستاذ صديق يوسف القيادي بقوى الإجماع عن الحزب الشيوعي السوداني، وقد ذيلت المذكرة بتعريف لقوى الإجماع كالتالي: تحالف قوى جوبا يضم: تحالف القوى الوطنية (معلوم ومفصل لديكم في مخاطبات سابقة)، الحركة الشعبية لتحرير السودان، حركة تحرير السودان، مؤتمر البجا، منظمات المجتمع المدني، منظمات نسوية، وشخصيات وطنية.

من المفوضية بتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٩م يسمح للقوات النظامية (تفصيلا) بالتسجيل في أقرب مركز للتسجيل بالدائرة التي تتبع لها الوحدة، تعللا بحالة التأهب والطوارئ التي تعيشها هذه الوحدات. مع العلم بأن العلاقة بين موقع التسجيل وموقع الاقتراع غير معروفة ولم تفصل أو يعلن عنها بصورة واضحة.

١. معلوم لديكم أن الانتخابات الحالية تدور في ظروف بالغة التعقيد. وهناك مخاوف جمة وسط المواطنين عامة والقوى السياسية من عمليات تزوير على نطاق واسع تستعمل فيها قدرات وإمكانيات الدولة التي يقبض على مفاصلها منسوبو الحزب المهيمن في الحكم. ولا يمكن مواجهة هذه المخاوف ودحضها إلا بالشفافية الكاملة. وعليه فإن ظهور مثل هذا المنشور بعد بداية عملية التسجيل دون مشاورة القوى السياسية فيه أو إخطارها على أقل تقدير يطعن في مبدأ الشفافية المهم للسير السلس لكافة مراحل الانتخابات كما يهز الثقة التي انبنت بين المفوضية والقوى السياسية لتجاوز نهج المشاركة الذي وعدت به المفوضية وسارت عليه في التعامل مع القوى السياسية.

٢. أفراد ومنتسبو القوات النظامية مواطنون سودانيون، ويحق لهم المشاركة الكاملة في الانتخابات والإدلاء بأصواتهم بصورة حرة وعادلة في اختيار المرشحين في كافة المناصب وعلى كل المستويات في الانتخابات التشريعية والتنفيذية. على أن تتم مشاركتهم في الانتخابات كمواطنين وليس كقوات نظامية تسير أوضاعهم بالتعليمات والأوامر العسكرية.

٣. تقسيم الدوائر الانتخابية تم استنادا على التعداد السكاني. وبالتالي فإن تجاوز شرط الإقامة بالدائرة الجغرافية المحددة يخل بمبدأ التوازن الذي حدده قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ في المادة ٣٤-٢.

٤. التأكد من شرط الإقامة الوارد في المادة ٢٢-٢ (أ) من قانون الانتخابات ضروري للتسجيل. والمنشور يهدر معياراً أساسياً للتأكد من استيفاء هذا الشرط.

٥. وبناءا على ما تقدم، وبما أن المنشور يتعارض مع القانون والقواعد ويهدر الشفافية، فإننا نطلب منكم التجاوب بإلغاء هذا المنشور وإبطال التسجيل الذي تم بموجبه في كافة المراكز.

ثانيا: استلام إشعارات التسجيل: منتسبو المؤتمر الوطني وفي خيامهم المنصوبة خارج كثير من مراكز التسجيل يقومون بتسجيل المواطنين وفي كثير من

الحالات، والتي وردت إلينا من كثير من ولايات السودان، يقومون باستلام إشعار التسجيل من الناخبين والاحتفاظ بها في حوزتهم بدعوى الحفاظ عليها، أو الإيعاز للمواطنين أنهم بتسليم إشعارات تسجيلهم لمنسوبي المؤتمر الوطني قد سلموا أصواتهم لمرشحي هذا الحزب.

١. لا اعتراض على التسجيل الموازي. والانتهاك الخطير الذي ننبه إليه المفوضية وندعوها لإصلاحه هو استلام إشعار التسجيل بمنشور صريح يحرم على أي جهة التلاعب بحقوق المواطنين وسلب إشعارات التسجيل منهم. ومعلوم لدينا الجهد والمال الذي بذلته المفوضية لتأمين هذه الإشعارات لتسهيل عملية مراجعة الأسماء عند سقوطها أو تبديلها في مرحلة النشر الأولي للسجل الانتخابي.

٢. قيام منسوبي المؤتمر الوطني في كافة الولايات بصورة واسعة ومنهجية بمحاولة استلام وسلب إشعارات التسجيل، يزيد المخاوف حول مخططات التزوير ويبعث الشكوك في إمكانية استغلال هذه الإشعارات في عمليات تزوير الأصوات أو تعقيد إجراءات التصويت.

٣. لا يمكن للمفوضية القومية للانتخابات أن تقف متفرجة على هذا العرض السافر للتفاوت الكبير في الإمكانيات بين القوى السياسية والمؤتمر الوطني (الخيام المنصوبة، والدعم اللوجستي لمنتسبي الحزب المهيمن). ونرى من الأجدى لنجاح الانتخابات، والأكثر وطنية توفير هذا الدعم للمفوضية القومية ولموظفيها ولزيادتهم وزيادة عدد مراكز التسجيل وأيام التسجيل فيها، وتحسين الدعاية والإعلام والتعبئة بكافة إجراءات التسجيل.

ثالثا: اللجان الشعبية وتوزيع شهادات مواطنة: وزعت حديثا على اللجان الشعبية دفاتر جديدة لإصدار **شهادة مواطنة** وليس **شهادة سكن.** هذه الشهادات يتم استخراجها دون تدقيق من قبل اللجنة الشعبية بالمركز. ومع العلم بأن الغالبية من أعضاء هذه اللجان هم من منتسبي حزب المؤتمر الوطني، فإنهم في عدد من المراكز يتجاورون في المواقع (موقع اللجنة الشعبية وموقع المؤتمر الوطني) ويتبادلون الأدوار في بعض الأحيان.

١. يجب أن يكون هناك دور واضح للعريف في إصدار شهادة المواطنة هذه، ودور لوكلاء الأحزاب في تصديق هذه الشهادات.

٢. على المفوضية إصدار منشور عاجل يأمر اللجان الشعبية الموجودة في

مراكز التسجيل بالتعامل بحياد مع كافة الأحزاب السياسية ومنسوبيها في المراكز.

(٢) الملاحظات الخاصة بمواقع التسجيل

أولا: عدم الإعلان المكثف عن مواقع التسجيل للمواطنين: تم الإعلان عن مواقع مراكز التسجيل متأخرا، كما تم في بعض الصحف وعلى الانترنت. ومعلوم أن الوسيلة الأنجع هي الإعلام الجماهيري عبر العربات والملصقات والاستعانة بالمساجد والكنائس وغيرها من مواقع التجمعات الجماهيرية الأسواق والأندية... إلخ

ثانيا: تنقل مواقع التسجيل عن المواقع المعلنة: تلاحظ أن عددا من مواقع مراكز التسجيل قد تم تغييرها دون إعلان هذا التغيير مسبقا، مما سبب ضيقا وعنتا للمواطنين. كما أن بعض مراكز التسجيل تم استضافتها في منازل خاصة بتنفيذيين حكوميين، وهذا مما يؤثر سلبا في نزاهة وعدالة التسجيل ويزيد من مخاوف المواطنين.

ثالثا: المواقع المعلنة تقل عن الـ ١٦ مركزاً المحددة لكل دائرة جغرافية ولائية: عدد من مراكز التسجيل تقل عن الحد الأدنى في بعض الدوائر. مما يجعل الوصول للمركز فيه عناء ومشقة للكثير من المواطنين بخاصة كبار السن وأصحاب الاحتياجات الخاصة.

رابعا: تباعد مراكز التسجيل في المناطق الريفية: استيفاء المراكز الـ ١٦ في كثير من الدوائر الريفية لا يفي باحتياجات التسجيل العادل. وذلك لكبر مساحة تلك الدوائر، بحيث يكون المركز الأقرب لكثير من القرى يبعد ما بين ٤٠ إلى ١٠٠ كيلو متر في بعض الأحيان. ومعلوم عدم مساهمة المفوضية في نقل المواطنين وإفقار الأحزاب السياسية وتمركز الإمكانيات لدى الحزب المهيمن. لذلك نكرر ضرورة مساهمة المفوضية في نقل المواطنين للتسجيل، إضافة إلى زيادة مراكز التسجيل في تلك المناطق.

خامسا: تسجيل المواطنين داخل الأحياء: هناك بعض الجهات تقوم بتسجيل المواطنين في كشوفات داخل الأحياء (خارج مركز التسجيل)، وتزعم بأن هذه الكشوفات سيتم اعتمادها للتسجيل ولا داعي أن يذهب المسجلون للتسجيل بمركز التسجيل.

سادسا: الوجود الكثيف لمنتسبي المؤتمر الوطني داخل وحول مراكز التسجيل: هناك وجود كثيف ومعلن لمنتسبي الحزب المهيمن داخل وحول مراكز التسجيل، مما يؤثر على حرية ونزاهة العملية بكاملها. ومعلوم لديكم أن كل عضوية المؤتمر الوطني من متقلدي الوظائف الرسمية في الدولة، مما يخلق إرعاباً لدى المواطنين وبخاصة أنهم يسألون من قبل هؤلاء عن انتماءاتهم الحزبية وعن تصويتهم ولمن سيكون.

(٣) الملاحظات الخاصة بموظفي وأوراق التسجيل

أولا: تغيير ضباط الانتخابات:

ثانيا: تسجيل صغار السن: تلاحظ أن هناك العديد من طلاب المدارس وصغار السن يتم تسجيلهم دون التدقيق في أعمارهم.

ثالثا: تسجيل المواطنين الذين فاتهم التسجيل في مراكزهم الأقرب: بعض المواطنين فاتهم التسجيل في مراكزهم الأقرب. وقد واجهوا رفضا من موظفي التسجيل في المراكز الأخرى داخل الدائرة التي يتبعون لها. المعلوم أن من حق المواطنين التسجيل داخل مراكز الدائرة طيلة شهر نوفمبر. من المهم إصدار منشور أو إعلان لتبيين هذه الحقيقة الغائبة لموظفي التسجيل والمواطنين.

رابعا: تشميع دفاتر التسجيل: تلاحظ أن بعض ضباط التسجيل لا يعملون على تشميع دفاتر التسجيل بانتهاء يوم العمل، كما لا يسمحون للوكلاء بتسجيل آخر رقم تم تسجيله والذي يتم به البدء في اليوم الذي يليه.

خامسا: رفض استلام شكاوى الوكلاء: مع إشادتنا بروح التعاون والشراكة التي يتسم بها الكثير من موظفي التسجيل. تلاحظ أن بعض ضباط المراكز يرفضون استلام ملاحظات الوكلاء، ويرفضون السماح لهم بمراقبة التسجيل، كما يمنعونهم من تسجيل أسماء المواطنين. ونرى ضرورة إعلانهم بمنشور عاجل يفصل شكل العلاقة بينهم والوكلاء والمراقبين.

سادسا: أورنيك التسجيل: أورنيك التسجيل لا يحمل رقم المنزل مما يعقد في عملية الطعون لاحقا.

(٤) الملاحظات الخاصة بالإعلام والتعبئة الجماهيرية للتسجيل

أولا: ضعف الإعلام الجماهيري بالتسجيل: الإعلام الجماهيري في الأماكن وبالوسائل المذكورة أعلاه ضعيف. ضرورة العمل على تقويته، وقد آلينا على

أنفسنا في التحالف بالعمل المشترك والتنسيق للقيام بالتعبئة الجماهيرية. ونهيب بكم ضرورة تخصيص موارد من المانحين والحكومة لهذا الغرض لرفع التسجيل وبلوغ النسبة المعقولة بتسجيل ٨٠٪ ممن يحق لهم التصويت على الأقل.

ثانيا: التركيز على حق المواطن في التسجيل طيلة الشهر: ضرورة الطرق المستمر والملح على هذه الحقيقة لكي لا يفوت المواطنين (حتى المتحمسين والراغبين منهم) تسجيلهم بفهم خاطئ أن موعد تسجيلهم قد فات بعدم القدرة على التسجيل في المركز الأقرب لهم.

(٥) الملاحظات الخاصة بالرقابة والتدريب

أولا: تأخر إصدار بطاقات الرقابة المحلية والدولية: التأخير في تصديق المراقبين المحليين وعدم إصدار بطاقات المراقبين الدوليين على قلتهم (مركز كارتر فقط). مما يؤثر سلباً على بناء الثقة في شفافية ونزاهة التسجيل.

ثانيا: عدم تدريب الوكلاء في التسجيل والرقابة: الجهة الأهم في الرقابة هم الوكلاء والمواطنون. عدم تدريبهم في حقوقهم وواجباتهم ومسئولياتهم يزيد من الفهم الخاطئ والخلاف الذي لا داعي له. خاصة وأن الرقابة مفهوم جديد في الانتخابات في السودان لم يمارس بصورته الفنية المطلوبة الآن في السابق. مما يجعل الكثير من عمليات الرقابة تفهم على أساس المواجهة من قبل موظفي التسجيل ومن قبل الوكلاء والمفترض أنهما جهاز متكامل لتطوير عملية التسجيل. وأن الانتقال بالشكاوى للقضاء والشرطة هو مستوى آخر، وأن تقديم الأسئلة والشكاوى هي من واجبات الوكلاء كما يتوجب على موظفي التسجيل الإجابة عنها كتابة والقيام بمخاطبتها بإجراءات للمعالجة.

هذا ما رأينا إبداءه لحضراتكم في هذه المرحلة المهمة من ملاحظات بغرض التعاون والتنسيق لإصلاح عملية التسجيل بعد مضي أسبوع من أجلها. ونأمل في كريم تعاونكم وتحديد موعد في أقرب فرصة ممكنة للتفاكر والتنسيق في حوار مباشر.

وفقنا الله وإياكم لما فيه خير بلادنا وكرامة أهلنا بإنجاز انتخابات حرة ونزيهة وعادلة تكون السبيل للسلام الشامل والاستقرار والكرامة لشعبنا الأبي المعطاء. ودمتم في حفظ الله ورعايته.

حزب الأمة والتسجيل

لقد ذكرنا أن فترة التسجيل بدأت ودار الحزب الرئيسية بأم درمان محتلة

بتواطؤ من بعض الجهات في النظام. ولكن هذا لم يُعق عمل الحزب واهتمامه بهذه المرحلة الحرجة والهامة للانتخابات، فكانت اجتماعات لجانه تعقد في دار هيئة شئون الأنصار بودنوباوي.

قام الحزب عشية التسجيل بإصدار بيان لحض المواطنين على التسجيل، ولكن هذا البيان لم ينشر في أي من الصحف مكتملا وإن كانت صحيفة السوداني قد غطته بشكل مرض، ففي تلك الفترة كانت صحيفة الحزب «صوت الأمة» متوقفة. في نهاية البيان خاطب الحزب المواطنين قائلا: (إن حزبنا يعتبر أن مرحلة التسجيل القادمة محورية بالنسبة للانتخابات وجدواها من ناحية نزاهة العملية وإشراك وحض المواطنين للمشاركة فيها من قبل الدولة. ونحن كحزب عمل جاهدا من أجل الديمقراطية والحرية لبلادنا، وعانى الويلات وصبر عقدين من الزمان من أجل اليوم الذي تأتي فيه انتخابات حرة يقول فيها الشعب قولته، نخاطب كافة قطاعات الشعب بأن يضعوا ثقتهم في إرادتهم الحرة ويتأكدوا من أن الفجر قريب، فلا يسمعوا للمثبطين ولا لأهل طواحين الهواء، ولينتظموا في سلك التسجيل حفاة عراة، لأن عبر الانتخابات حصد حقوقهم وعاقبة صبرهم الطويل. ونحن نناشد الدولة وإعلامها القومي والولائي، وكافة وسائل الإعلام المحلية والعربية ومن بعدها الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني أن تضافر جهودها وتكثف مناشطها لإنجاح عملية التسجيل، وما تليها من مراحل انتخابية. كما نكرر مناشدة المواطنين كافة وعضوية حزبنا بشكل خاص على المسارعة بالتسجيل مهما تطلب ذلك من مشاق يبذلونها رخيصة في سبيل وطنهم الذي روت دماء أجدادهم أرضه الطاهرة. إن المشاركة في التسجيل تعتبر واجبا وطنيا ودينيا وإنسانيا وفرض عين على كل مواطن ومواطنة، والمتخلف عن ركب التسجيل قصدا أو إهمالاً أو تغافلاً فهو في مقام الشيطان الأخرس). (نص البيان في ملاحق الكتاب).

كذلك نظم الحزب زيارات لجهات إعلامية عديدة لتشارك في تنوير المواطنين بأهمية التسجيل في ظل الصمت الإعلامي الرسمي وتواطؤ المفوضية مع المؤتمر الوطني للتعتيم على عملية التسجيل. وبالفعل استجابت بعض الجهات مشكورة فكانت صحف «الأيام» و«الأخبار» تنزل إعلانات الحزب حضا على التسجيل بشكل يومي، واستجابت كذلك صحيفة الأحداث بإعلانات لمرتين.

كانت تسمية المراقبين قد تأخرت قليلا في أسبوع التسجيل الأول، وكانت قلة الموارد عقبة في سبيل تفريغ الكادر للمراقبة، والعمل من أجل حث المواطنين على

التسجيل وترحيلهم خاصة في المناطق النائية.

وقد اهتم الحزب في هذه الفترة بمخاطبة المفوضية في البداية لمعالجة مظالم السودانيين المقيمين بالخارج. خاطب الحزب المفوضية قبل بدء التسجيل حول (مطلوبات الانتخابات) وتعرض لقضية المهجريين، وقد ذكرنا في الفصل الثالث المؤتمر الصحفي الذي عقدته دائرة المهجر بحزب الأمة والذي هدف لإشراك الرأي العام في ٢٠٠٩/١١/٣م.

كما اهتم الحزب بمخاطبة المفوضية لحثها على تمديد التسجيل ومعالجة الأخطاء التي اعتورت مسيرة التسجيل.

ففي صباح الأحد ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٩م لاقى المفوضية القومية للانتخابات في مقرها بالخرطوم وفد من حزب الأمة القومي برئاسة الإمام الصادق المهدي رئيس الحزب وعضوية كل من رئيسة المكتب السياسية الأستاذة سارة نقد الله والأمين العام السيد صديق محمد إسماعيل ورئيسة دائرة الاتصال الدكتورة مريم الصادق والأستاذ البشرى عبد الحميد مساعد الأمين العام لدائرة المهجر، والدكتور علي حسن تاج الدين. قابل وفد الحزب المسؤولين في المفوضية على رأسهم مولانا أبيل ألير رئيس المفوضية ود. جلال محمد أحمد الأمين العام، وعدد من المسؤولين. وكان الحزب طلب مقابلة المفوضية لتقديم عدد من المطالبات التي تخص التسجيل أهمها تمديد فترة التسجيل التي شارفت على الانتهاء لشهر آخر حتى يتسنى للمواطنين التسجيل معبرا عن أن فترة الشهر لن تكفي في ظل ضعف الإعلام بين المواطنين بعملية التسجيل، إضافة لانشغال نسبة مقدرة من المزارعين وهم أكبر فئة بالبلاد في عملية الحصاد، كما ناقش وفد الحزب مع المفوضية عددا من التجاوزات التي صاحبت عملية التسجيل والتي تطعن في نزاهة الانتخابات وأهمها تسجيل النظاميين في أماكن العمل باعتبار ذلك خرقا للقانون ووسيلة لاستخدام الضبط والربط في غير محله، كذلك ناقشوا الأداء المنحاز لأجهزة الإعلام، وطالب الحزب بمجلس قومي للإشراف على الإعلام القومي في فترة الانتخابات. إضافة لضرورة رفع الظلم عن المهجريين وأهم تلك المشاكل التجاوز الدستوري في قانون الانتخابات الذي حرم المهجريين من التصويت للمجالس التشريعية حارما بذلك المهجريين والذين يشكلون ٢٠٪ من الناخبين من الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات التشريعية. كما طالب وفد الحزب بآلية تنسيقية بين المفوضية ومجلس شئون الأحزاب والأحزاب السياسية، وأكدوا بأن الحزب سيقرر في

النهاية موقفه من الانتخابات بناء على مدى الاستجابة للمطالب التي تقدم بها وتتقدم بها القوى السياسية. مؤكدا أن الحزب هو الأكثر حرصا على الانتخابات. وقد وعد المسؤولون في المفوضية بالنظر في الطعون المقدمة من حزب الأمة وغيره.. وبالفعل، وكما جاء في موقعي المفوضية والفضائية القومية، ففي اجتماع المفوضية رقم ٤٠ بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٢م وبعد تدارس ملاحظات القوي السياسية والآثار المترتبة علي الإطار الزمني المعلن وبعد متابعة وتقييم نتائج التسجيل حتى حينها والمصاعب التي تسببت في تأخير بدء التسجيل في أول نوفمبر في بعض مناطق السودان قررت المفوضية مد فترة التسجيل لسبعة أيام تبدأ في أول ديسمبر إلى سبعة ديسمبر٢٠٠٩م. وقررت المفوضية بناء على ذلك تعديل تاريخ الاقتراع ليكون ١١ ابريل ٢٠١٠م بدلا من اليوم الخامس منه. وأصدرت المفوضية بيانا في هذا الخصوص.

وفي هذه الفترة اهتم الحزب بمتابعة نسب التسجيل المتدنية، فمع نهاية الأسبوع الثالث كان المسجلون حتى وقتها حوالي ٨ ملايين والمستحقون للتسجيل ٢٠ مليونا، وعزم الحزب على مواصلة الضغط لزيادة فترة التمديد ما أمكن. وقد عبرت اللجنة العليا للانتخابات بالحزب عن انزعاجها من دنو نسب التسجيل عموما وخاصة في بعض الولايات استنادا على المعلومات المستقاة من المفوضية حتى يوم ١١/٢٢. فقد وصلت نسب التسجيل في بعض الولايات إلى أقل من ١٥٪ كما في ولاية جونقلي، وكذلك كانت نسب التسجيل في كردفان ودارفور منخفضة لدرجة مزعجة، وأقل كثيرا من متوسط نسبة التسجيل في عموم السودان (٤٤٪) وهي نفسها نسبة منخفضة بعد مضي أكثر من ثلاثة أسابيع منذ بدء التسجيل. وقدمت تقارير تفيد بزيادة التجاوزات التي رصدت إبان التسجيل من قبل المفوضية القومية للانتخابات وأجهزتها الولائية خاصة ما تم بتقليص فترة التسجيل في مناطق ذات كثافة عالية وإعطاء فرص أكبر في مناطق ذات كثافة أقل وذلك بحسب مصلحة المؤتمر الوطني. ففي منطقة الجاموسي جنوب غرب المناقل جرت محاولة لتحويل التسجيل من المدارس لمنازل قيادات بالمؤتمر الوطني. وفي ذات الولاية (ولاية الجزيرة) تأكد أن اللجنة العليا للانتخابات تعمل بشكل فيه انحياز واضح للمؤتمر الوطني، ولتقليل فرص الحزب، فهناك قرى غالبيتها من الأنصار وحزب الأمة وضعت لها فترة يومين للتسجيل وقلصت لاحقا ليوم آخر بطريقة قللت نسبة التسجيل لدرجة كبيرة بدون إشعار، كما لوحظ تواتر طواف قيادات المؤتمر الوطني في الولاية باستخدام عربات الحكومة.

وفي ذات السياق أثبتت التقارير من سنار أن المؤتمر الوطني يعمل بذات الخطة

عبر العمل على استلام إشعار التسجيل من المواطنين، مع استهداف المناطق ذات الوجود المكثف لحزب الأمة مما يؤكد تواطؤ اللجنة العليا للانتخابات هناك مع مصلحة المؤتمر الوطني. وذلك بالقيام بخلق تشويش في تلك المناطق مع تقليص فترة التسجيل فيها لدرجة غير مبررة.

أما الخرطوم فقد لوحظ الاهتمام البالغ بها من قبل المؤتمر الوطني وقد تمت سرقة العملية الانتخابية في الخرطوم لصالحه ففي طواف مسؤولي الحزب بالخرطوم اليومي على مراكز التسجيل لاحظوا أن ضباط وموظفي المفوضية في مراكز كثيرة يتنحون جانبا وتترك متابعة مسألة التسجيل تماما لمناديب المؤتمر الوطني. مثلا عند طواف وفد قيادات حزب الأمة القومي بمراكز التسجيل في ولاية الخرطوم بالأزهري وسوبا في يوم ٢٠٠٩/١١/١٨م، ولدى مرورهم بمركز التسجيل المقام بمدرسة عد حسين (الدائرة ٤٧) حوالي الساعة السادسة مساءاً، وجدوا منسوبي المؤتمر الوطني يسجلون في دفاتر معلومات من المواطنين والمواطنات، بينما هم وأعضاء اللجان الشعبية موجودون في ذات الخيمة وعلى ذات الطاولة، أعضاء اللجان الشعبية يقومون بما نص عليه دليل التسجيل من استخراج لشهادات سكن ولكنهم كانوا يستخرجونها بلا رقم متسلسل وليس بها رقم للمنزل والاسم ثلاثي وليس رباعيا[1]، وقد منع بعض قيادات الحزب من الدخول للمركز لإبلاغ موظفي التسجيل بهذه الخروقات. الذين منعوا قيادات الحزب بعضهم كان يرتدي ملابس مدنية ولكنه ادعى أنه شرطي بدون إبراز أية هوية[2]. وقد تكرر منظر تشارك اللجان الشعبية مع المؤتمر الوطني في ذات الخيمة وذات الطاولة يؤدون عملهم بتنسيق وتكامل كبيرين، كما أفلح بعض كوادر الحزب في توزيع صور لأحد دور اللجان الشعبية بالشجرة (الخرطوم) تشارك المؤتمر الوطني ذات المبنى[3].

(1) أنظر صورة من شهادات السكن المستخرجة بالملاحق.

(2) شهادة د. مريم الصادق حول ما حدث بعد حسين في خطاب حررته ووزعته على عدد كبير من المواطنين بتاريخ ١٩/ ١١/ ٢٠٠٩م عبر البريد الإلكتروني.

(3) التقط الصورة الأستاذ وليد أحمد المبارك، توجد الصورة في الملاحق، وقد قامت بنشرها العديد من الصحف والمواقع على الإنترنت، وأرسلت صحيفة رأي الشعب مراسل لها لالتقاط صورة خاصة بصحيفتهم لذات الموقع. وكانت هذه الصورة دليلاً مادياً على معلومة معروفة أصلا وهو تماهي اللجان الشعبية في المؤتمر الوطني برغم ادعاء حيادها.

أما التقارير من المهجر فقد دللت على الأسلوب التآمري الذي تم به التخطيط للمراكز لصالح منسوبي المؤتمر الوطني ومن أجل تعويق تسجيل البقية. وقد خاطب الحزب بالمهجر وكذلك العديد من أفرع تحالف القوى الوطنية بالمهجر المفوضية القومية لإصلاح ذلك بدون جدوى، وسنفرد للتجاوزات في المهجر مساحة خاصة لاحقا (المخاطبات الخاصة بالمهجر في ملاحق الكتاب).

وبالداخل تواترت الأخبار عن مراكز تعمل أيام عيد الأضحى المبارك بشكل غير معلن ولا تراقبه بالتالي الأحزاب، وعبر منسق الحزب استفسرت المفوضية التي نفت ذلك مع أن حدوث التسجيل في مراكز عديدة كان مؤكدا.

وقد دشن الحزب أسبوع التسجيل الإضافي بموكب ضخم طاف مدن العاصمة الثلاث.

ولكن أهم الأحداث التي ختمت فترة التسجيل كانت مسيرة قوى الإجماع الوطني في يوم الاثنين ٧ ديسمبر والتي بطشت بها السلطات بطشا غشوما، وكانت الطريقة التي اعتقلت بها السلطة وزراء في الحكومة وقياديين في الحركة الشعبية لتحرير السودان وهي حزب حاكم، والطريقة التي قابلت بها قوى النظام المدججة المواطنين العزل مستفزة للكثيرين وحاضة لهم على السعي لتسجيل أسمائهم في آخر يوم للتسجيل. (انظر بيانات قوى الإجماع الوطني حول المسيرة والندوة التي نظمتها قوى الإجماع حول الأحداث في سياق الانتخابات مرصودة بالكامل في ملاحق الكتاب).

وقد أكدت المفوضية القومية للانتخابات ارتفاع نسبة المسجلين في اليوم الختامي للتسجيل الذي وافق الاثنين السابع من ديسمبر، وقالت المفوضية في موقعها إنها وفى جولة ميدانية لاحظت إدارة الإعلام بالمفوضية ارتفاع نسبة التسجيل بالمراكز وفى الدائرة ٣٦ الخرطوم شمال البراري وناصر ومنطقة المطار العسكري والمدني والخرطوم شرق ووسط وغرب والخرطوم ١،٢،٣ والمقرن وتوتى وقال ضابط الدائرة محيي الدين عمر إن عدد الذين سجلوا قد بلغ عددهم ٥٤٢٩٧ ويتوقع أن يرتفع العدد إلى ٥٥ ألف بنهاية يوم الإثنين ٢٠٠٩/١٢/٧ وفى الدائرة ٣٧ الديم شرق اللجنة الأولى قال مختار بشير رئيس اللجنة إن نسبة المسجلين في اللجنة بلغ ١٢ ألف مواطن ويتوقع أن يرتفع العدد إلى ١٢٥٠٠ بنهاية اليوم وفى الدائرة ١٥ الثورة شرق وبمركز حي الشاطئ تدافع عدد من المواطنين إلى مركز التسجيل وقال عباس على عباس رئيس اللجنة إن عدد المسجلين بلغ ١٢ ألف ويتوقع أن يصل إلى ١٢٥٠٠ بنهاية اليوم[1].

(1) موقع المفوضية القومية للانتخابات بالإنترنت.

وقد أكد عدد من المراقبين على أثر مسيرة الاثنين الإيجابي في دفع المواطنين للتسجيل، خاصة وبعضهم كان محايدا بإزاء الانتخابات وغير متحمس للمشاركة بها، ولكن الحماس الذي دب في الشارع السياسي جراء المسيرة، والوحشية التي قابلت بها السلطات المسيرة دفعت الكثيرين للتدافع للتسجيل ليكون له ولها الحق في إسقاط الظلم.

الاعتراضات على السجل

جدولت فترة الاعتراضات على السجل من ١٠ وحتى ٢٠٠٩/١٢/١٦م. ولكن لكي تكون هذه الفترة كافية لتقديم الاعتراضات يجب توفر بعض الاشتراطات أولها نشر السجل الأولي في شكله الورقي في مراكز التسجيل ولدى الأحزاب السياسية وهو ما لم يتم حتى يوم ١٢/١٥ ففي ذلك اليوم خاطبت القوى السياسية مجتمعة المفوضية القومية للانتخابات بخطاب (نصه في ملاحق الكتاب) جاء فيه: «نتقدم بهذا الخطاب بعد انقضاء ستة أيام من الفترة المنصوص عليها في قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨ الخاص بتقديم الطعون وتصحيح بيانات السجل. المواد (٢٣-٢٤)».. «نصت المادة (٢٤) على أن فترة الاعتراضات هي سبعة أيام من تاريخ نشر السجل الانتخابي على أن يتم النظر في الاعتراض خلال ٥ أيام بواسطة لجنة برئاسة قاضي مختص يشكلها كبير ضباط الانتخابات في كل دائرة جغرافية. (جاء في البيان الذي وزع في المؤتمر الصحفي للمفوضية يوم ٢٠٠٩/١٢/١٣ ما يخالف ذلك حيث تمت الإشارة إلى لجنة ولائية وليس لجنة في كل دائرة). بالمخالفة لنص المادة (٢٤) لم يتم نشر السجل حتى الآن ولم نتسلم الكشوفات الأولية للناخبين حتى تاريخ هذه المذكرة».

ومضت المذكرة تنتقد إدارة المفوضية لعملية نشر الكشف الأولى: «الطريقة التي تم بها وضع الكشوفات في ٥ مراكز في كل دائرة انتخابية قد جاء مخالفاً للقانون المادة (٢٣(ج)و(د)). ومخالفاً لما جاء في البيان الذي وزع في المؤتمر الصحفي (ستنشر أسماء الناخبين بغرض تدقيقها من قبل العامة على شكل قائمة الكترونية أو نسخ كربونية من القوائم الأولية للناخبين)».

ورأت القوى السياسية في خطابها أن «انقضاء ستة أيام من الفترة المحددة للطعون دون نشر كشوفات السجل يمثل خرقاً واضحاً لقانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨ مما يستدعي تمديد فترة الطعون لتبدأ بعد نشر الكشوفات حتى تُمكّن

القوى السياسية جميع المسجلين من تقديم الطعون وتصحيح البيانات». وقالت: « بالعدم فإن السجل يصبح باطلاً ومخالفاً للقانون».

وطالبت بسرعة اللقاء بالمفوضية لمناقشة الأمر.

وبناء على ذلك تم تمديد فترة استلام الطعون حتى ٢٠٠٩/١٢/١٩م، ولكن لم يجر تصحيح أساسي في طريقة نشر السجل الأولي فلم يكن التمديد بالتالي ذا فائدة كبيرة.

تجاوزات مفوضية الانتخابات

لقد ذكرنا تأخر المفوضية في الإعلام وفي التدريب، وقد كان بعض هذا القصور راجعا لعدم توفر كامل الميزانيات المطلوبة لعملها، وقد تكررت المطالبة من الجميع خاصة الأحزاب السياسية أن من أول المطالب الهامة والضرورية هو أن تتاح للمفوضية الإمكانات الكاملة لإدارة العملية الانتخابية بنجاح، إذ يعد عجزها في القيام بالتدريب اللازم لإدارة ورقابة ومتابعة عملية التسجيل ثغرة كبيرة أولى في العملية الانتخابية. ولكن علاوة على هذا القصور اللوجستي ارتكبت المفوضية خروقات كثيرة أثناء عملية التسجيل. خروقات ظهرت في تقارير المراقبين، وسارت بها الركبان.

وسنتطرق هنا فقط لأهم الأحداث والتجاوزات التي صاحبت عملية التسجيل:

المفوضية والريب حول السجل الانتخابي

طريقة عمل السجل بدأت بدفاتر التسجيل المكتوبة يدويا في المراكز، والتي كانت ترسل نسخا منها لمركز المعلومات المركزي حيث كانت تدخل في برنامج معلومات DATABASE عبر الكمبيوتر شكل في النهاية السجل الانتخابي الذي طبع ليكون أساس التصويت يوم الاقتراع. وكان على المفوضية أن تنشر السجل الأولي في فترة الاعتراضات. ولكن عملية طباعة القوائم في الكمبيوتر لم تكن قد اكتملت في كل الولايات في تاريخ بدء الاعتراضات (١٠ ديسمبر ٢٠٠٩م)، وقد عزا الاتحاد الأوربي ذلك لمسألة لوجستية متمثلة في قلة الأجهزة المطلوبة وقصر الزمن المتاح[1].

(1) تقرير بعثة الاتحاد الأوربي ص ٢٢.

ولكن ومهما كانت الأسباب، فقد لوحظ تخبط شديد في البيانات الصادرة عن المفوضية بشأن السجل، إذ وبعد نهاية فترة التسجيل أعلنت المفوضية القومية للانتخابات أنها ستنشر التقرير النهائي للتسجيل والنشر الأولي للسجل الانتخابي في العاشر من ديسمبر. وقد قامت المفوضية في خبر في موقعها في يوم ١٢/٩ بنشر بعض الأرقام حول التسجيل في الولايات، والملاحظ في هذه الأرقام انتقائية غير مبررة، كما أن النسب المذكورة خاطئة بشكل غريب، فهناك نسب تمت زيادتها وأخرى تم نقصها. نص خبر المفوضية جاء كما يلي: (من المتوقع أن تصدر المفوضية القومية للانتخابات بعد غد الخميس العاشر من ديسمبر الجاري الإحصائية النهائية للتسجيل وقال مصدر مسؤول بغرفة العمليات بالمفوضية أن عدد المسجلين بولايات السودان المختلفة بلغ حتى الثامن من ديسمبر الجاري ١٤٧٥٧٤٤٣ وبلغ عدد المسجلين بولاية الخرطوم ١٩٣٢٧٨٣ بنسبة تسجيل بلغت ٧٣٪فيما بلغ عدد المسجلين بولاية الجزيرة ١٥٠٠٢٢٨ بنسبة تسجيل بلغت ٨٤٪ وقال إن عدد المسجلين بولاية البحر الأحمر بلغ ٦٣٧١٦١ بنسبة تسجيل بلغت ٩١٪ وبلغ عدد المسجلين بولاية نهر النيل ٤٣٣٨٧٢ بنسبة تسجيل بلغت ٧٧٪ وقال إن الولايات الجنوبية سجلت أعلى نسبة تسجيل إذ بلغ عدد المسجلين بولاية الوحدة ٤٢٧١٢١ بنسبة تسجيل بلغت ١٤٥٪ وبلغ عدد المسجلين بولاية غرب بحر الغزال ١٨٦٨٨٧ بنسبة تسجيل بلغت ١١٢٪ وقال إن عدد المسجلين بالولاية الشمالية بلغ ٣٧٠٠٨٧ بنسبة تسجيل بلغت ١٠٥٪ وبلغ عدد المسجلين بولاية أعالي النيل ٣٤٥١٥٧ بنسبة تسجيل بلغت ٧١٪ .

وقال إن ولايات الغرب سجلت اقل نسبة إذ بلغ عدد المسجلين بولاية غرب دارفور ٣٣٦١٦٨ بنسبة تسجيل بلغت ٥١٪ فيما بلغ عدد المسجلين بولاية شمال دارفور ٦٠٩٩٦٠ بنسبة تسجيل بلغت ٥٨٪وبلغ عدد المسجلين بولاية شمال كردفان ٨١٣٦٩٣ بنسبة تسجيل بلغت ٥٦٪وقال المصدر إن السودانيين بالمملكة العربية السعودية سجلوا أعلى نسبة إذ بلغ عدد المسجلين ٥٧٧٢٢ وفى قطر بلغ عدد المسجلين ٦٨٣٨ وفى القاهرة بلغ عدد المسجليين١٧٥٠). لو صحت أرقام المسجلين فالنسب رجوعا للتعداد السكاني تكون كما في الجدول أدناه مما يعني أن هناك خطأ فادحاً في حساب نسب التسجيل فهناك نسب زيدت وأخرى قللت. حساب نسب التسجيل وفقا للأرقام المعلنة في موقع المفوضية في ١٢/٩، كالتالي:

الولاية	عدد الناخبين				
	المستحقون	المسجلون في ١٢/٩	النسبة٪	المسجلون المعلنون لاحقا	النسبة
إجمالي السودان	131،692،20	14757443	71.3	16336153	79
الشمالية	119،423	370087	87.5	269180	64
نهر النيل	891،665	433872	65.2	431827	65
البحر الأحمر	607،796	637161	80.0	681870	86
كسلا	682،973			816،759	78
القضارف	607،661			496460	75
الخرطوم	107،259،3	1932783	59.3	1926524	59
الجزيرة	131،964،1	1500228	76.4	1490229	76
النيل الأبيض	593،912			645733	71
سنار	749،665			513758	77
النيل الأزرق	774،403			351795	87
شمال كردفان	884،455،1	813693	55.9	901556	62
جنوب كردفان	816،666			739949	111
شمال دارفور	821،056،1	609960	57.7	691869	65
غرب دارفور	559،617	336168	54.4	426444	69
جنوب دارفور	750،955،1			1328503	68
أعالي النيل	934،488	345157	70.6	11655513	
جونقلي	081،693			425861	87
الوحدة	324،74	427121	155.7	566439	82
واراب	887،476			522196	190
شمال بحر الغزال	312،349			629701	132
غرب بحر الغزال	957،177	186887	105.0	452257	129

الولاية	عدد الناخبين				
	المستحقون	المسجلون في ١٢/٩	النسبة٪	المسجلون المعلنون لاحقا	النسبة
البحيرات	378،361			210873	118
غرب الاستوائية	285،352			381208	105
الاستوائية الوسطى	207،586			318454	90
شرق الاستوائية	676،452			536877	92

ويلاحظ هنا القفزة غير المبررة في أعداد ونسب المسجلين بعد نهاية فترة التسجيل وبعد إعلان الأرقام المبدئية. فإما أن الأرقام التي أعلنت كانت خاطئة بشكل كبير جدا، أو أنه تمت زيادة أسماء لاحقا بشكل غير قانوني بالطبع.

وإذا راجعنا أرقام السجل النهائي كما سلمتها المفوضية للاتحاد الأوربي (في الجداول بآخر الكتاب) فإننا نجد فروقات كبيرة بين هذه الأرقام المعلنة أعلاه وبينها. كذلك الأرقام التي نشرها الاتحاد الأوربي على أنها من المفوضية تختلف عن تلك التي أمدت بها المفوضية حزب الأمة القومي مباشرة بعد نهاية تجميع الأرقام في عدد من الولايات، لفروقات تصل آلاف المسجلين في الولاية.

ولكن أكبر الريب بشأن السجل الانتخابي هو أن المفوضية لم تسلم ذلك السجل أبدا بشكل مكتمل. لقد سلمت الأحزاب في البداية السجل الانتخابي الأولي للولايات الشمالية فقط وفي أقراص مدمجة. وبعد انقضاء الطعون، ظلت الأحزاب تطالب بالسجل النهائي، وحصلت أيضاً على أقراص مدمجة للولايات الشمالية فقط ولم تسلم نسخة ورقية برغم أن ذلك حق قانوني لها. والمثير للريب أن السجل النهائي المسلم للأحزاب احتوى على أخطاء عجيبة، نذكر منها على سبيل المثال التالي:

١. المجموع الكلي للسجل الانتخابي لعدد الـ(١٥) ولاية الشمالية به فروقات عامة في إجمالي العدد الكلي لكل ولاية.

٢. بالنسبة للولاية الشمالية بها عدد من الدوائر مطابقة لبعضها البعض وتحتوى على نفس المجموع والأسماء الواردة بكل دائرة والدوائر هي:

أ- الدائرة (١٠) دنقلا شمال غرب

ب-الدائرة (١٤) القولد وسط شمال

ج-الدائرة (١٩) الدبة الرحل

حيث تحتوى الدائرة (١٠) و(١٤) على نفس بيانات الدائرة (١٩) بنفس تطابق الأسماء!

د- الدائرة (١٢) دنقلا وسط تحتوي على نفس بيانات الدائرة (١٧) الدبة شمال.

٣. ولاية شمال كردفان بها دائرتان مطابقتان لبعضها البعض وهي: الدائرة رقم (١) الأبيض شرق تحتوى على نفس بيانات الدائرة (٢) الأبيض شمال.

سجل لدى المفوضية والمؤتمر الوطني!

لم تقم المفوضية بتسليم الأحزاب السجل النهائي أبدا، وعشية الاقتراع فتح السجل بشكل ثنائي بين المفوضية والمؤتمر الوطني وبلغ كثير من المواطنين عن تسجيلات جديدة تمت في دارفور، وفي الجزيرة، وفي الخرطوم، واتضح يوم الاقتراع أن السجل الذي بحوزة الأحزاب يختلف كثيرا عن ذلك الذي بحوزة المفوضية والمؤتمر الوطني!!

ملاحظات حزب الأمة حول التسجيل

خاطب حزب الأمة المفوضية في آخر يوم للطعون حول السجل، وذكر عشرين نقطة من الخروقات التي ارتكبت أثناء التسجيل، وهي:

١. التسجيل في أماكن العمل وعن طريق الكشوفات التي يحضرها رئيس الوحدة مثل تسجيل القوات النظامية، وفي أكثر من موقع وبعضهم سجلوا لا في مواقع العمل ولا في أماكن السكن وإنما حشدوا للتسجيل في أماكن معينة وهذا يتناقض مع المسئولية الفردية في التسجيل ويعد خرقا فاضحا للمادة ١/٢٢ من قانون الانتخابات والتي تنص على الآتي: «يعد التسجيل في السجل الانتخابي حقاً أساسياً ومسئولية فردية لكل مواطن تتوافر فيه الشروط المطلوبة قانونا». والمادة «٢٢/أ» والتي تنص على: «أن المواطن يجب أن يكون مقيما في الدائرة الجغرافية لمدة ثلاثة أشهر» وفيه شبهة استخدام الانضباط في غير محله[(١)].

٢. عدم نشر السجل الانتخابي في الموعد المحدد في القانون وعدم نشره في بعض

(١) المنشور القاضي بتسجيل أفراد القوات النظامية في مواقع العمل تم بحثه وتفنيد دفوعات المفوضية في الفصل الرابع في الجزء الخاص بأهم قرارات المفوضية.

الأماكن أصلا وأماكن أخرى سلمت أقراص حاسوب وأماكن أخرى سلمت كشوفات لدوائر تتبع لدوائر ولايات أخرى، كما في سجل مركز الحارة ١٣ الثورة أم درمان ولاية الخرطوم، حيث نشر كشف تسجيل قرية اللعوتة بولاية الجزيرة وهذا يعد مخالفة صريحة للمادة ٢٣/أ والتي تنص على: «إتاحة السجل الانتخابي للجميع لمراجعة تفاصيل الناخبين والاعتراض على التسجيل» علماً بأن لجنة الانتخابات قبلت طلباً لتمديد مدة الطعون لثلاثة أيام إضافية. إن نشر الكشوفات بالصورة المطلوبة يحقق الرقابة المشتركة بين المفوضية والقوى السياسية.

٣. لم تقم المفوضية بالتوعية الكافية للمواطن عن مراكز التسجيل مما ترتب على ذلك ضعف الإقبال في بعض المراكز خاصة المدن الكبيرة وتباعد مراكز التسجيل في بعض الولايات، حيث يبعد المركز عن بعض القرى أكثر من ٤٠ كيلو مثل شمال كردفان وجنوب كردفان وشمال دارفور.. الخ.

٤. لم تلتزم المفوضية بالمراكز التي حددتها في كل دائرة «١٦» مركز ولا بالمراكز المتنقلة بالصورة التي تمكن المواطنين من تسجيل أسمائهم في أماكن تواجدهم.

٥. كانت بعض مراكز التسجيل في بيوت بعض أعضاء المؤتمر الوطني كما في منطقة الجاموسي بولاية الجزيرة.

٦. استغلال المؤتمر الوطني للسلطة وإمكانات الدولة واستخدامها، مثل تصرف معتمد جبل أولياء ووالي ولاية جنوب دارفور حيث استخدما سلطاتهم في ترهيب المواطنين وترحيل منسوبي المؤتمر الوطني بعربات الدولة «توجد صور».

٧. اعتماد اللجان الشعبية في استخراج شهادات سكن واعتمادها بديلا للأوراق الثبوتية وهي لجان مسيسة تتبع للمؤتمر الوطني حيث رصدت تجاوزات عديدة تتمثل في الآتي:

- استخراج شهادات لصغار السن.
- استلام إشعار التسجيل.
- تواجدها داخل مراكز التسجيل.
- تضليل المواطنين بكشوفات مزيفة.
- تسجيل من هم دون سن العاشرة في معظم الولايات وخاصة ولايتا جنوب دارفور/ جنوب كردفان.

٨. مارس الحزب الحاكم إرهابا في مراكز التسجيل حيث يتواجد أفراد جهاز

الأمن في كل مركز، داخل عربات تتراوح أعدادهم بين ١٠ إلى ١٥ فرداً، حدث ذلك على مرأى من لجنة الانتخابات دون أن تعترض كما في ولاية جنوب دارفور.

٩. قانون جهاز الأمن الذي لم يعدل حتى الآن والذي يعطيه صلاحيات واسعة كان سيفاً مشهراً في وجوه كوادر الأحزاب وناشطيها تهديدا واعتقالاً. حدث ذلك في شمال كردفان وأم درمان كرري وجنوب دارفور والتهديد بالاعتقال كما في النهود ولاية شمال كردفان.

١٠. تهديد موظفي الدولة وربط صرف مرتباتهم بتسليم إشعار التسجيل والاحتفاظ به لدى قيادات معروفة ومفرغة لهذا الغرض، كما حدث في شمال دارفور، إن استلام إشعار التسجيل يخل بالمسئولية الفردية ويدخل طرفاً ثالثاً يلغي السرية المطلوبة.

١١. إبعاد مجموعات سكانية كبيرة وإسقاط حقها الدستوري في الانتخابات مثل الرحل في ولاية النيل الأزرق وشمال كردفان وغيرهما.

١٢. عدم حيدة أجهزة الإعلام وانحيازها للحزب الحاكم وتوجيهها للدعاية له ولقياداته مع التعتيم على أنشطة الأحزاب الأخرى وهذا يعد مخالفة صريحة للمادة ٣/٦٦ من القانون والتي تنص على استخدام وسائل الإعلام على عدم المساواة بين الأحزاب وحيدتها. لقد طالبنا بتكوين جهاز إعلامي قومي مستقل يوزع الفرص في الأجهزة الإعلامية القومية بالتساوي بين الأحزاب وفقاً للقانون.

١٣. نشطت الحكومة في تقديم خدمات للمواطنين عن طريق بعض البنوك وديوان الزكاة مثل خدمات الكهرباء والمياه وغير ذلك ونسبت ذلك للمؤتمر الوطني في مناطق ظلت محرومة من الخدمات طيلة العشرين عاما كما في ولاية سنار وولاية شمال كردفان محلية ود بندة وهذا يعد مخالفة صريحة للمادة «٩٦» من قانون الانتخابات والتي تنص على:« لا يجوز لأي مرشح أو حزب سياسي استعمال أي من إمكانيات الدولة أو موارد القطاع العام المادية أو البشرية».

١٤. تسجيل الناخبين لأكثر من مرة نتيجة لتساهل اللجان الشعبية في استخراج شهادات السكن. «توجد أدلة».

١٥. الخروج بدفتر التسجيل من بعض المراكز دون علم رئيس اللجنة ومنع مناديب الأحزاب من الاطلاع عليه عند إعادته، كما في «ولاية الجزيرة» اللعوتة والسريحة بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٢م.

١٦. هناك فرق واضح بين الأرقام الحقيقية للمسجلين بواسطة وكلائنا المعتمدين لدى المفوضية عند إغلاق المراكز وما نشرته المفوضية للسجل النهائي مثل الدائرة «١٨» الحمادي بجنوب كردفان والبحر الأحمر وولاية الخرطوم «توجد أدلة».

١٧. تعمد استمرار التسجيل أيام العيد وهو ما يخالف الإعلان الذي صدر من المفوضية حيث ذكرت أن المراكز ستغلق يوم ٢٦ نوفمبر مما يدل على أن هنالك جهة استفادت من ذلك كما في بحري بولاية الخرطوم وولاية الجزيرة.

١٨. إهدار حق المغتربين الدستوري وحرمانهم من المشاركة في كل المستويات وحصر مشاركتهم فقط في انتخابات رئاسة الجمهورية.

١٩. محدودية مراكز التسجيل في دول المهجر واقتصاره على دول محددة مما ترتب عليه ضعف تسجيل السودانيين العاملين بالخارج مع ضخامة أعدادهم، يتراوح تقدير أعداد المهجريين السودانيين من ٥ إلى ٨ ملايين. والمستهدف للتسجيل ٥٠٪ والرقم الذي انتهى إليه التسجيل هو ١١٢ ألفاً. هذه مفارقة غير مقبولة وحرمان المواطنين من حقوقهم السياسة والمدينة.

٢٠. تأخر بداية التسجيل في دول المهجر عن الموعد المحدد حيث بدأ بعد ١٧ يوماً من بداية عملية التسجيل مما ترتب عليه عدم تسجيل أعداد كبيرة من المغتربين.

وفي النهاية نادى الحزب على نحو ما فصلنا في الفصل الرابع بتكوين لجنة قومية لتنظر في الخروقات الشيء الذي سفهته المفوضية ومضت تبرر هذه الخروقات أو تنكر حدوثها أصلا.

ملاحظات المهجريين

تم الإعلان عن فترة التسجيل بالنسبة للمهجريين عبر موقع المفوضية وعن طريق إعلانات صادرة من جهاز شئون العاملين بالخارج وعبر أجهزة الإعلام الوطنية المختلفة. ولكن ما حدث هو تأخير وضع الترتيبات اللازمة للتسجيل في الخارج إذ تم تحديد ١٨ مركزا فقط على مستوى العالم بواسطة المفوضية، وتم تجاوز بعض الدول والمدن ذات الوجود السوداني الكبير بما كرس عمليا لحرمان الكثيرين من ممارسة حقهم الانتخابي، وقد ظلت القوى السياسية تتصل

بالمفوضية لذلك، ووجدت تجاوبا محدودا في معالجة بعض القضايا وبصفة خاصة في كل من السعودية والمملكة المتحدة، كما تمت إضافة بعض الدول، بينما ظلت قضايا أساسية عالقة في كثير من الدول وظل التسجيل يتم عبر السفارات والقنصليات التي تأتمر بأمر المؤتمر الوطني.

قدمت للمفوضية مطالبات ومذكرات متتالية بعضها وارد في ملاحق الكتاب، وكان المهجريون يصرون على ضرورة تمديد فترة التسجيل وزيادة المراكز بالخارج في دول معلومة الكثافة العالية للسودانيين أهملته، وكف يد السفارات والقنصليات عن العملية باعتبارهم حزبيين تابعين للمؤتمر الوطني، مع اعتماد الوثائق الثبوتية السودانية لكل من يحملها بالخارج كوثائق أساسية. من أهم ملاحظات المهجريين على عملية التسجيل التالي[(١)]:

التغاضي عن حقوق المهجريين الدستورية

ظل المهجريون ينادون بلا دستورية ما نص عليه قانون الانتخابات في حصر مشاركتهم في انتخابات رئاسة الجمهورية، وفي اشتراط وثائق ثبوتية تعجيزية للكثيرين بالخارج مثلا أن يكون للشخص إقامة سارية المفعول. وظلت المفوضية تتغاضى عن حقوق المهجريين باعتبار أنها مجرد منفذ للقانون، وكان يجب عليها في هذه الحالة رفع المسألة للمحكمة الدستورية ولكن ذلك لم يحدث. بل لقد تمادى مسؤولو المفوضية في إضافة قيود أخرى، مثلا، جاء في تقرير الأحباب في اليمن أن من ضمن أسباب ضعف التسجيل الأوراق الثبوتية المطلوبة، علاوة على رفض تسجيل اللاجئين السودانيين بموجب بطاقة اللجوء من الأمم المتحدة أسوة بالدول الأخرى، وفى هذا الصدد ادعى مفوض التسجيل بالسفارة بأن هنالك لائحة تمنعه من ذلك ورفض إطلاع مناديب القوى السياسية على تلك اللائحة أو تحرير محضر بذلك. (نص مذكرة حزب الأمة القومي باليمن في ملاحق الكتاب).

قصر فترة التسجيل بالخارج

فتحت أولى مراكز التسجيل أبوابها في الخارج وداخل السفارات في العاشر من نوفمبر وتأخر فتح بعض المراكز لما يقارب الأسبوع وبذلك اقتصرت مدة التسجيل

---

(١) الفقرات التالية مأخوذة من مرجعين أساسيين: مذكرة حزب الأمة القومي للمفوضية ومذكرة تحالف القوى السياسية بالمهجر للمفوضية في ديسمبر ٢٠٠٩، نص المذكرتين بملاحق الكتاب.

في أحسن الأحوال على سبعة عشر يوما فقط. وقد تم إهدار جزء كبير من هذه المدة في خلافات بين القوى السياسية والسفارات نتيجة لفتح معظم المراكز بواسطة السفارات دون الإعلان عنها وفى غياب مندوبي المفوضية وغياب الرقابة مع قيام موظفي السفارات بعملية التسجيل دون تفويض واضح من المفوضية بل ومخالف لقانون الانتخابات ولقواعد اختيار موظفي السجل. وحتى عندما بدأ التسجيل في العاشر من نوفمبر تزامن ذلك مع بداية إجازة عيد الأضحى وسفر مهجريين من بعض الدول لقضاء المناسبة مع ذويهم في السودان، يضاف لذلك ظروف استثنائية لبعض الدول في تلك الفترة إذ تزامن إعلان التسجيل مع موسم الحج في المملكة العربية السعودية، وهى الفترة التي يتم فيها تقييد الحركة لبعض المدن كما ينشغل معظم العاملين في الإعداد لموسم الحج وانشغال البعض الآخر لاستقبال ذويهم القادمين للحج إضافة إلى اختيار مراكز التسجيل هي نفسها مكان للحجيج مما عقد من إمكانية الوصول إليها بسبب الازدحام والبعد عن مواقع العمل والسكن مما حال دون تسجيل أسماء كثيرين في ظل مثل هذه الظروف الاستثنائية. وبالرغم من مخاطبة المفوضية بهذه التعقيدات لم تفعل شيئا.

قلة المراكز وسوء التوزيع

كانت المراكز الـ١٨ قليلة بشكل مخجل، فأعداد المهجريين تقارب الـ٢٠٪ من سكان السودان الذي فتح فيه نحو ١٢ ألف مركز تسجيل، فلو سحبنا هذه النسبة للمهجر لتحدثنا عن أكثر من ألفي مركز تسجيل في الخارج.

بعد مطالبة القوى السياسية تمت إضافة عدد من الدول شملت اليمن وليبيا وكندا وماليزيا ويوغندا وكينيا وأثيوبيا وجنوب أفريقيا وماليزيا وكان ذلك قبل حوالي أسبوع فقط من تاريخ نهاية مدة التسجيل الابتدائي، ولذلك لم يتمكن معظم الناخبين في تلك الدول من التسجيل من معرفة مكان السجل ناهيك عن اللحاق بالتسجيل.

كذلك تم تحديد مركزين فقط في أوروبا (لندن بالمملكة المتحدة، وبروكسل ببلجيكا) ولم يتم الإعلان عنهما إلا بعد حين. هذا الاختيار تسبب في شكوى وشكوك، إذ أن أعداد السودانيين في فرنسا أضعاف أعدادهم في بلجيكا. وفي الولايات المتحدة الأمريكية حددت ثلاثة مراكز في كل من نيويورك وواشنطن وسان فرانسيسكو مع تجاهل معظم الولايات الأخرى، وبالتالي مع أماكن الثقل للمهجريين السودانيين، كما حدد مركز واحد فقط في كل أنحاء كندا (أوتاوا)

كله مما يشير لتجاهل مرعب لأهمية الحضور الوطني السوداني في تلك المنطقة من العالم وفي مدن هامة أخرى فيها كثافة عالية من المهجريين السودانيين. وقد ظل المهجريون يرفعون المذكرات مطالبين بإضافة مجموعة من الدول التي بها كثافة سودانية تشمل دول شرق آسيا ودول شرق المتوسط ولم يتم النظر في تلك المطالب.

مغبة التسجيل عبر السفارات

قامت السفارات التي يُهَيمن عليها كوادر حزب المؤتمر الوطني بتولي إجراءات تسجيل السودانيين المقيمين بالخارج، حيث تحول الدبلوماسيون وموظفو السفارات من كوادر حزب المؤتمر الوطني إلى لجان للتسجيل – وفي ذلك مخالفة واضحة وصارخة لأحكام الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م وقانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨م، إذ أن المتوجب دستورياً وقانونياً أن تقوم المفوضية القومية للانتخابات بالتنسيق مع تلك السفارات لتعيين شخصيات محايدة، ومِمَّن يتمتعون بالخبرة والكفاءة والنزاهة للقيام بعمليتي التسجيل والانتخابات في كل مراحلها. قامت السفارات بالبدء في فتح دفاتر التسجيل، والبدء في عملية التسجيل والإعلان عن مراكز التسجيل قبل وصول مناديب المفوضية القومية للانتخابات، ودون إخطار ممثلي القوى السياسية لتعيين وتكليف مراقبيهم[(١)]. وهذا من شأنه أن يطعن في حيادية ونزاهة وعدالة تلك الإجراءات وما يتبعها من عملية انتخابية وقد طالبت القوى السياسية بإلغاء تلك الإجراءات بدون مجيب.

قامت السفارات بهذه المهام في ظل غياب موجهات واضحة بمتطلبات التسجيل في ظل اختلاف قوانين الإقامة في نظم البلدان المضيفة أدى إلى تصادم بين السفارات والناخبين بسبب ازدواجية في تطبيق معايير التسجيل واجتهادات بعض المسؤولين مما نتج عنه حرمان الكثيرين من حقهم في التسجيل. ففي بعض البلدان ظلت السفارات تطالب المواطن المقيم في الخارج بإبراز وثيقة الإقامة بالبلد

(١) قبل بدء فترة التسجيل أعلنت تلك السفارات عن لجان للانتخابات كونتها وشرعت في العملية، مثال لذلك ما ورد في صحيفة الخرطوم بتاريخ ٢٥/ ١٠/ ٢٠١٠م العدد ٧١٩٩ كالتالي: (ترأس= =الأستاذ أحمد يوسف الوزير المفوض ورئيس اللجنة الانتخابية بقاعة الاجتماعات بسفارة السودان بالرياض الاجتماع التشاوري للجنة الانتخابات مع قيادات وممثلي الجاليات بالمملكة ظهر الخميس ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٩م بحضور سعادة القنصل محمد إبراهيم الباهي والمحلق الثقافي أسامة محجوب وإبراهيم منصور سوركتي المستشار العام للسفارة).

المضيف إضافة لجواز السفر لإثبات أهليته للتسجيل، وهذا لا يستقيم عقلا في ظل اختلاف قوانين البلدان المضيفة، فالسوداني في دول مثل مصر وليبيا يعتبر في حكم المقيم طالما يحمل جواز السفر السوداني وذلك استنادا على اتفاقيات التكامل المبرمة مع تلك البلدان، بينما يتم تطبيق نظام الإقامة في الدول الخليجية، أما بالنسبة لأمريكا وكندا وأوربا ودول استقبال اللجوء فقد لا تتوفر لدى المواطنين ما تطلبه السفارات من وثائق سودانية إذ قدموا لتلك الدول كلاجئين. لقد كان من الضروري إصدار قواعد واضحة للتسجيل حسب ظروف كل دولة ومنح خيارات تخاطب مقتضى الحال لإثبات الهوية كما هو الحال في السودان.

وقد كانت السفارات مجرد أدوات حزبية تابعة للمؤتمر الوطني، فكانت تقوم بمضايقة وكلاء الأحزاب والمراقبين رغم معرفتهم بهم وتعاملهم السابق مع تلك القيادات وفي بعض الحالات طال الأمر طرد بعض القيادات من مراكز التسجيل والسفارات بواسطة القناصل وأعضاء الحزب الحاكم كما حدث ذلك لممثلي حزب الأمة القومي في ليبيا. هذا السلوك أدى إلى إحجام المواطنين من التسجيل باعتبار أن عملية التسجيل غير ذات جدوى وغير محايدة وغير نزيهة وقد لا تعدو أن تكون بداية لتزوير الإرادة الوطنية عبر انتخابات تكرس إقصاء القوى السياسية من عملية السجل الانتخابي مما أثر سلباً على عملية التسجيل وضعف الإقبال.

حدث تغول سافر لبعض السفارات على مهام وصلاحيات المفوضية القومية للانتخابات وللدلالة على ذلك ما حدث في دولة الإمارات العربية المتحدة إذ صدر قرار من السفير السابق أحمد جعفر عبد الكريم بتشكيل لجنة للتسجيل للانتخابات بتاريخ ٢٩/ ٦/ ٢٠٠٩ م وهو تاريخ سابق لإعلان المفوضية عن مراكز التسجيل وبدء التسجيل الفعلي بأكثر من خمسة أشهر مما يطرح عددا من التساؤلات حول أين تبدأ صلاحية المفوضية وأين تقف حدود السفارات؟ إضافة لذلك مارست السفارات انتقائية واضحة في وضع مراكز التسجيل ودعوة الناخبين للتسجيل متجاوزة بعض مواقع الكثافة السودانية.

لقد استبق المؤتمر الوطني التسجيل وبالتعاون مع السفارات بتوزيع ما أسموه باستمارة حصر السودانيين وذلك بتوزيع تلك الاستمارات من خلال السفارات ومواقع السكن والعمل وتجمعات السودانيين، مع تضليل الكثيرين بأنه سيتم تسجيلهم في السجل الانتخابي وفقا للمعلومات الواردة في تلك الاستمارات دون حضورهم لموقع التسجيل، وقد تم بالفعل ضبط بعض التجاوزات لمحاولات التسجيل عبر تلك

الاستمارات. كما تم الكشف عن سجل انتخابي مواز في جدة وأعلن عنه أمام مندوب المفوضية ومسؤولي القنصلية وبحضور كافة القوى السياسية ولكن لم يتم أي إجراء بشأنه هذا وغيره أدى إلى تشويه العملية الانتخابية والطعن في إجراءاتها وحياديتها مما أقعد الكثيرين من اللحاق بالسجل الانتخابي.

مشاكل تسجيل النساء في دول الخليج

شكلت عملية تسجيل النساء عقبة كبيرة في الدول الخليجية وبصفة خاصة المملكة العربية السعودية نسبة لصعوبة حركة النساء وفقا للتقاليد ولارتباط الأزواج والآباء بظروف عملية صعبة لذا تأرجح الأمر بين قبول تسجيلهم عن طريق تقديم إقاماتهم فقط ليكون الحضور لمرة واحدة عند التصويت مقابل الإصرار على الحضور الشخصي ورفع الأمر للمفوضية التي أكدت على ضرورة الحضور الشخصي وأدى ذلك لتغيب ثلث قوى الناخبين على أقل تقدير

تجاوزات المسجلين بالخارج

قامت بعض لجان التسجيل بالخارج بافتتاح مراكز متحركة في بعض المواقع دون الإعلان عنها وإخطار ممثلي الأحزاب السياسية، والمراقبين المعينين من قبلها، وفي ظل غياب تام للرقابة المطلوبة دستورياً وقانونياً ولائحياً. كذلك تم تكرار تسجيل شخص واحد في أكثر من مركز، مع وجود فارق واضح في التسلسل الرقمي للدفاتر المستخدمة في المركز الواحد، مما أتاح فرصة للتزوير في تسجيل أسماء السودانيين المقيمين بالخارج.

كذلك تصرف بعض المسجلين بطريقة مريبة، مثال لذلك ما حدث من المسجل في الإمارات. ففي ٢٠٠٩/١١/١٦م قدمت قوى المعارضة بدولة الإمارات العربية المتحدة مذكرة للمفوضية القومية للانتخابات تطعن في قرارات مسجل الانتخابات بالإمارات. ذلك أنه تم اتفاق بين ممثلي القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني السودانية بأبوظبي وبين السيد رئيس السجل الانتخابي الفريق الهادي محمد أحمد، بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٤، على أن يتم تسجيل الناخبين في مدينة أبوظبي في النادي السوداني في الفترة المسائية، وإلغاء مركز تسجيل منطقة المراغ وهي بالقرب من مدينة العين على أن تضاف للعين لقربها وعدم وجود كثافة للسودانيين هنالك. ولكن وبتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٥ قام السيد إسماعيل محمد عبد الدافع مسجل الناخبين بإلغاء الاتفاق وبالتالي التسجيل في نادي أبو ظبي بحجة

أنه مؤسسة اجتماعية ثقافية لا يجوز فيه تناول السياسة، وقد عددت قوى المعارضة المناسبات التي تمت فيها مناشط سياسية في النادي من قبل، وذكرت بأن عمليات التسجيل في مناطق العين وإمارة الفجيرة وإمارة رأس الخيمة وإمارة عجمان تتم كلها داخل الأندية السودانية، وقالت المذكرة «لذا نعتبر ما حدث من إلغاء التسجيل في النادي السوداني بابوظبي هو عمل مقصود لعرقلة تسجيل الناخبين في مدينة أبو ظبي وللأسف ساعد السيد إسماعيل محمد عبد الدافع في تنفيذ هذا المخطط مما يتناقض مع أهداف وجوده لهذه المهمة بيننا» وطالبوا بإلغاء قرارات المسجل والرجوع للاتفاق السابق. (نص المذكرة في ملاحق الكتاب)

ملاحظات منظمات المجتمع المدني

في ١٩/٤/٢٠١٠م نشر تجمع من منظمات المجتمع المدني العاملة في الانتخابات بيانا حول العملية الانتخابية، جاء فيه حول التسجيل التالي[(١)] :

- أن المفوضية سحبت مكان السكن أو عنوان الناخب من السجل الانتخابي بلا مبرر أو تفسير، مما جعل من المستحيل مراجعة السجل للتأكد من صحة الأسماء والأرقام الواردة فيه.

- أنها فشلت في نشر السجل الانتخابي بصورة تمكن من الطعن فيه، واختصرت مرحلة الطعون بصورة قلّلت فعاليتها، وأدخلت مادة السجل الانتخابي في أجهزة الكمبيوتر بعيدا عن أعين المراقبة المستقلة أو الحزبية مما جرد العملية الانتخابية من مبدأ الشفافية.

ملاحظات مركز كارتر.[(٢)]

قد راقبت بعثة مركز كارتر أنشطة تسجيل الناخبين في أكثر من ٦٥٠ مركز

(1) البيان صادر من ثلاث شبكات ومنظمات من المجتمع المدني المراقبة للانتخابات، وهي تحالف منظمات المجتمع المدني العاملة في الانتخابات (تمام) والذي يضم في عضويته مائة وعشرين منظمة، والمنتدى المدني القومي الذي ينسق عمل ستة وخمسين منظمة، ومنظمة أفريقيا العدالة، وقد نشرت هذه الشبكات والمنظمات فيما بينها ما مجمله ثلاثة آلاف وخمسمائة مراقب ومراقبة- نص البيان كاملا في ملاحق الكتاب.

(2) من بيان المركز حول الانتخابات في السودان في ١٧/ ٤/ ٢٠١٠م موجود بموقع المركز على الإنترنت باللغتين الإنجليزية والعربية (النص العربي للبيان في ملاحق الكتاب).

تسجيل ثابت ومتنقل في الولايات الخمس والعشرين عبر البلاد.

في ١٧ مارس ٢٠١٠م، وإبان الحملة الانتخابية نشرت البعثة تقريرا حول الحملة ويتعرض لبعض القضايا الهامة المتصلة بالانتخابات، في ذلك البيان تعرض المركز للهموم الخاصة بالسجل الانتخابي، وقال إن القلق الشديد يساوره «من أن القوائم النهائية للناخبين ليست جاهزة، مع مئات الآلاف من الأسماء ما تزال محذوفة. وقد أظهرت التقارير وجود تباين وتضارب بين كتيبات تسجيل الناخبين المدونة بخط اليد وسجل الناخبين الالكتروني. وفي إحدى الحالات، تعرف المسؤولون في واراب على ٧٨٠٠٠ فرقًا في عدد الناخبين المسجلين في كتيبات التسجيل والأسماء المدخلة بواسطة مركز البيانات. ويتعين على المفوضية أن تكون نشطة في جهودها للتعرف على الحالات المماثلة الأخرى، كما يجب على مسؤولي الانتخابات على المستوى الولائي اتخاذ تدابير من شأنها ضمان ألا يحرم الناخبون المسجلون بشكل قانوني من المشاركة في عملية الاقتراع».

وفي ١٧ أبريل ٢٠١٠م — أي بعد نهاية العملية برمتها- نشر المركز بياناً كاملاً أولياً حول بعثته لمراقبة انتخابات السودان، تعرض فيه لكل مراحل الانتخابات، وفيما يتعلق بالتسجيل حلل المركز في بيانه الأرقام الصادرة من المفوضية حول التسجيل، كما قدم بعض الملاحظات على عملية التسجيل، أهم ما جاء في بيانه حول التسجيل التالي:

- الفروقات العالية في نسب التسجيل بين الولايات المختلفة. إذ أنه طبقا للمفوضية القومية للانتخابات فحوالي ٧٩ ٪ ممن يحق لهم التصويت، أي حوالي ١٦,٤ مليون نسمة من مجموع الناخبين البالغ عددهم ٢٠,٧ مليون من السودانيين داخل البلاد قد أدرجوا في السجل. وقد جاءت ١٢ من ولايات السودان دون النسبة التي استهدفتها المفوضية. وتجاوزت المشاركة في بعض ولايات جنوب السودان نسبة ١٠٠ ٪ من إجمالي عدد السكان الذين يحق لهم الانتخاب طبقاً لتقديرات إحصاء ٢٠٠٨، مما يشكك في دقة أحد الرقمين (الإحصاء أو التسجيل). وقد سجل فقط ٧١ ٪ ممن يحق لهم الاقتراع في الشمال.

- النسب المتدنية في ولايات دارفور الثلاث مثيرة للقلق، وقد كانت أرقام الإحصاء الخاصة بها مقلقة خاصة فيما يتعلق بتجاوز إحصاء أعداد كبيرة من النازحين.

- وجد المركز أن التسجيل قد وصل للمواطنين بنجاح في معظم أنحاء البلاد، على الرغم من التحديات اللوجستية والأمنية الكبيرة والنقص الكبير في التعليم المدني.

- بالنسبة للتسجيل في المهجر (الشتات بتعبير البيان) فقد أسف المركز من استبعاد أماكن بها تركز عال للاجئين السودانيين عن العملية الانتخابية بسبب الشروط الصعبة لإثبات الهوية، وجاءت معدلات تسجيل الناخبين منخفضة بمشاركة ١٠٠ ألف مواطن سوداني فحسب.

- لقد فشلت المفوضية في تقديم توجيه محدد وواضح لحماية الحقوق السياسية والمدنية للنازحين وضمان ممارستهم لحقهم في التسجيل من أجل التصويت حسبما تتطلبه الأعراف الدولية، ومن بين أعداد النازحين الهائلة في دارفور أشارت التقارير إلى أن نسبة محدودة قد تم تسجيلها. إذ كانت معدلات التسجيل في المعسكرات منخفضة بسبب خوف النازحين من أن التسجيل في المعسكرات قد يمنعهم من العودة إلى أرضهم التي هربوا منها، وبسبب وجود الحركات المسلحة التي تعارض الانتخابات. ولم تزر فرق التسجيل العديد من معسكرات النازحين إطلاقًا بما في ذلك معسكرا كاس وكلمة (بولاية جنوب دارفور).

- وُجد عدد من الأنشطة التي قوضت ثقة المواطنين في العملية: اشتراك أعضاء من الحركة الشعبية لتحرير السودان والمؤتمر الوطني في أنشطة التسجيل، وجمع أعضاء المؤتمر الوطني لقسائم التسجيل، وعلى الرغم من أن جمع هذه القسائم لا يشكل خرقًا من الناحية الفنية، استمرت هذه العملية حتى عشية الانتخابات وخلقت تشويشًا وسط الناخبين. وقد لوحظ أن إيصالات التسجيل تباع وتشترى في بعض المناطق، وكثيراً ما تقاعس موظفو التسجيل عن تنوير المسجلين بأهمية حفظ إيصالات التسجيل في مكان آمن. وقد كان بإمكان سلطات إدارة الانتخابات على المستويين الوطني والولائي أن تتخذ خطوات تمنع الأحزاب السياسية من هذه الممارسات وأن تزود الناخبين بالمعلومات حول الغرض من قسائم التسجيل.

- لقد كان على المفوضية القومية للانتخابات أن تشدد على أهمية المراجعة العامة لسجل الناخبين بعد نشر القوائم الأولية لكشوف الناخبين، حسب التزامات السودان الدولية، ولتحسين دقة السجل. وعلاوة على ذلك، كانت مراجعة بيانا ت سجلات الناخبين المدخلة غير كافية مما طرح الشكوك حول مجمل دقة وشمول سجل الناخبين

- لقد فشلت المفوضية في نهاية فترة التسجيل في بناء الثقة حول سجل الناخبين بعدم إكمالها للقائمة الكاملة للناخبين على مستوى البلاد، وعدم إتاحتها للأحزاب السياسية والمراقبين الوطنيين والدوليين على نطاق واسع من أجل فحصها ومراجعتها بشكل شامل. لقد قادت تحديات وتأخير إكمال السجل إلى مشكلات كبيرة في أيام الاقتراع ما هدد بتقويض نزاهة مجمل العملية.

- وعلاوة على ذلك، يبدو أن القائمة المستخدمة الآن (أبريل ٢٠١٠) تختلف اختلافاً كبيراً عن القائمة التي وزعت على الأحزاب السياسية وفاعلين آخرين.

ملاحظات بعثة الاتحاد الأوربي[(١)]

في التقرير الذي أصدرته بعثة الاتحاد الأوربي أشارت البعثة لأرقام ونسب التسجيل وفروقاتها بين الشمال والجنوب وفي خارج السودان، كما أشارت لزيادة نسبة تسجيل النساء عن ٥٠٪ حسب ما أوردت المفوضية، كما أشارت لما أكده المراقبون المحليون والدوليون والقوى السياسية من خروقات في عملية التسجيل شملت التالي:

- التسجيل بالوكالة الممنوع قانونا.
- الطريقة الحزبية التي تصرفت بها اللجان الشعبية والزعماء التقليديون المسؤولون من إصدار الأوراق الثبوتية للأشخاص الذين لا يحملون إثبات هوية. فشهاداتهم المحررة كانت تبدو محررة بشكل حزبي أو أنها توفرت بشكل مضخم بشكل يسهل على التسجيل بأعداد كبيرة مما يساعد على تزوير الأوراق الثبوتية.
- مسألة تسجيل قوات الشرطة والجيش يمكن استخدامها لتغيير النتائج في بعض الدوائر.
- وجهت الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني العديد من التهم بشأن السجل الانتخابي شملت سوء إدارة السجل، تكرار التسجيل للشخص الواحد، التسجيل بالوكالة.
- قدمت للمفوضية ١٣٠٠ من الاعتراضات على السجل ولكن الإصلاحات

---

(1) جاءت الملاحظات في تقرير البعثة الذي طبع ووزع في يوليو ٢٠١٠م.
European Union Election Observation Mission to Sudan, Executive and Legislative Elections 2010, Final Report
الملاحظات على التسجيل في الصفحات ٢١ و٢٢.

التي اتخذت كانت لعدد صغير منها.

- في غياب عملية مراجعة شاملة لكل البلاد مع عدم نشر السجل النهائي في زمانه المفروض فإن شمولية ودقة السجل الذي استخدم إبان أيام الاقتراع قد تم التشكيك فيها من قبل الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

- طبقا لبعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوربي فإن ١٠٪ من الناخبين تم رفضهم ولم تعط لهم فرصة التصويت لأن أسماءهم لم توجد على السجل الانتخابي. مما عنى انتهاك حقهم في التصويت.

- إن قانون الانتخابات لم ينص على إجراءات خاصة بتسجيل أو اقتراع النازحين، بالرغم من وجود ما يقارب خمسة ملايين من النازحين في البلاد والتزام السودان بالمعايير الدولية الخاصة بهم، مما أوجد مخاطر انتهاك حق النازحين في التصويت، نفس الشيء ينطبق على اللاجئين بدول الجوار الذين تصل أعدادهم لـ ٤٢٠,٠٠٠ نسمة. ومع أن قانون الانتخابات ينص على تسجيل السودانيين بالخارج فإنه لا يهتم بحقوق اللاجئين الذين لا يملكون جواز سفر ساري المفعول ولا إقامة سارية في الدولة المضيفة.

- نسبة لعدم اكتمال السجل الإلكتروني في موعد بدء الاعتراضات على السجل (١٠ ديسمبر) فإن الاعتراضات كان يمكن تأسيسها فقط على الأسماء الموجودة بدفاتر التسجيل المبدئية بالمراكز. كذلك فإن عدم وجود المعلومات في النسخة الإلكترونية للسجل لم تتح أية إمكانية لاختبار ومراجعة ذات معنى للتسجيلات المكررة.

- بالرغم من النص في قانون الانتخابات على أن السجل النهائي يجب أن يوفر قبل ثلاثة أشهر من الاقتراع فإن السجل الانتخابي النهائي لم يتح كما هو مطلوب. وبالتالي كان هناك فشل في عمل المراجعة المطلوبة لسجل الناخبين.

- وقد اتضح جليا أثناء الاقتراع أن السجل الانتخابي القومي والقوائم الولائية وفي مراكز الاقتراع لم تكن شاملة ولا دقيقة ولا متضمنة للجميع.

ملاحظات مجموعة الأزمات الدولية

في دراستها بعنوان (الانتخابات المزورة في دارفور ومستتبعات النصر المحتمل للمؤتمر الوطني في السودان) تطرقت مجموعة الأزمات الدولية لملامح تزوير

الانتخابات في دارفور، وفيما يتعلق بالتسجيل فقد أشارت -ضمن الحديث عن التعداد- عن وجود تعداد وتسجيل مبكر في بعض المناطق من قبل منسوبي الأجهزة الأمنية، كما ذكر التقرير أن سكان المعسكرات منعوا من التحرك للتسجيل خوفا من تخريب العملية التي أعلنوا مقاطعتها[1]. أما فيما يخص فترة التسجيل فقد ذكر التقرير أنه وفي دارفور فإن معظم النازحين لم يسجلوا، ومعظم الناخبين الذين يحق لهم التسجيل في المجتمعات المتأثرة بالحرب قاطعوا العملية. وقال إن الأحزاب المعارضة قدمت قائمة بعدد من خروقات جديدة لعملية التسجيل تحيط بنزاهة الانتخابات. وقد أرسل مراقبوهم وممثلوهم في ولايات دارفور الثلاث اعتراضاتهم للمحاكم المعنية وللمفوضية ولكن بلا ثمرة ومعظم الشكاوى تم رفضها[2].

ملاحظات أخرى

لقد أوردنا ملاحظة مركز كارتر أعلاه من أن فروقات التسجيل بين الشمال والجنوب تغالط أرقام الإحصاء وأن أحدهما لا بد خاطئ، وقد أشار لهذه الحقيقة أيضاً الأستاذ صديق يوسف مسؤول ملف الانتخابات بالحزب الشيوعي، كما انتقد تسجيل القوات النظامية في أماكن عملها وضرب مثلاً بتسجيل ١٥٠٠ من منسوبيها بدائرة توتي مما «يؤكد استغلال عملية التسجيل لو افترضنا أنهم يتبعون كلهم لمركز توتي فهي لا يوجد بها ١٥٠٠ من أفراد القوات النظامية، والمحكمة شطبت الطعن الذي تقدمنا به استناداً على منشور المفوضية، وهذا التسجيل في رأيي يدخل في باب التزوير» هذه المسألة تعيد للذهن فكرة الفيلق الطائر المشار إليها فيما يتعلق بانتخابات الخريجين في الديمقراطية الثالثة: وهي استخدام ناخبين للتسجيل في الدائرة المطلوبة للفوز في منطقة بعينها. هذا يعني أن تسجيل القوات النظامية صمم بصورة محسوبة لإضافة أعداد من الناخبين لمصلحة الحزب الحاكم حينما يكون ذلك مطلوبا.

تطرق الأستاذ صديق يوسف أيضاً لما تعرض له المراقبون لعملية التسجيل في دارفور حيث تم التضييق عليهم وتعرضوا لمعاملة قاسية وصلت حد اعتقال بعضهم وأردف مما يعني أن التسجيل تم هناك بدون رقابة مؤكدا أن كل التسجيل في

(1) التفاصيل واردة في قسم الترسيم فيما يتعلق بالتجاوزات في الإحصاء من هذا الكتاب.

(2) تقرير مجموعة الأزمات الدولية- مرجع سابق.

دارفور مشكوك فيه، وهذا ما أكد عليه تقرير مجموعة الأزمات الدولية.

لقد اهتمت بعض الصحف الوطنية بمسألة سقوط عشرات الآلاف من أسماء الناخبين[1] من كشوفات التسجيل في عدد من الدوائر، وقد نبه تقرير مركز كارتر لذلك كما أشرنا أعلاه وطالب بتأجيل الانتخابات لنحو عشرة أيام حتى تطمئن المفوضية لنقل أسماء الناخبين بصورة صحيحة من كشف السجل اليدوي إلى الكشف الإلكتروني الذي تتعامل معه لجان الانتخابات، ولكن ذلك الطلب قوبل كما سنفصل لاحقا بتهديد غليظ بقطع الألسنة والرقاب ومن قبل رئيس الجمهورية نفسه.

وهنالك معلومات خطيرة أفرج عنها الكاتب السيبيري ثروت قاسم في مقالين نشرا بفبراير ومارس ٢٠١٠م، حيث نقل عن المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية في ألمانيا، إذ حسب تقرير سري أصدره قسم الشرق الأوسط وإفريقيا في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية ذكر بجريدة فرانكفرتا زايتونق الألمانية، فقد تم إعداد ١٨ مليون بطاقة انتخابية بنمر متسلسلة لتوزع للمسجلين. أرسلت المفوضية القومية للانتخابات ٥ ملايين بطاقة انتخابية للجنوب (عدد الذين يحق لهم الاقتراع في الجنوب). واحتفظت ب ١٣ مليون بطاقة للشمال. عند نهاية فترة التسجيل أعلنت المفوضية أن عدد المسجلين قد بلغ ١٥٤ ٧٧٨ ١٥ ناخبا. لكن بحسب ذلك التقرير فإن الذين سجلوا حقيقة كانوا أقل من ذلك بكثير. وأن عدد الناخبين (بشر من لحم ودم) الذين تم تسجيلهم كان ٠٠٠ ٤٩٠ ١ ناخب في الجنوب ، و١٥٤ ٢٨٨ ٦ ناخب في شمال السودان (أي ١٥٤ ٧٧٨ ٧ (بشر من لحم ودم) في كل السودان. أما البطاقات الباقية والتي يصل عددها لحوالي ٨ ملايين بطاقة فقد تتبع المقال الأول (فيلم هندي) مآلها في الجنوب بتأكيد أنه كان للحركة الشعبية مطلق التصرف في إدارة التسجيل وأكد أن عدد الذين حضروا أو تم إحضارهم للتسجيل كانت متدنية لعدة أسباب منها تهمة تزوير الإحصاء السكاني وبالتالي منطق مقاطعة التسجيل الذي تلبّس الجنوبيين، وصعوبة بل انعدام المواصلات لمراكز التسجيل، وموسم الزراعة، وقصر مدة التسجيل، وجهل وعدم توعية المواطن بماهية وأهمية التسجيل. وأكد أن الحركة قامت بتعبئة ٣ ملايين بطاقة «وهمية وجاهزة للاستعمال في مرحلة التصويت».. وقال إن الحركة اكتشفت أن نظام «الإنقاذ» قد أرسل للجنوب متعهدي شراء البطاقات بواقع ٥٠ جنيها للبطاقة الواحدة، وأكد أنها ستقوم باللازم لتفوت

(1) مثلا جريدة الصحافة : ٢٠مارس ٢٠١٠م.

عليه «قردياته»! وأن صناديق الاقتراع الـ٤٥ألف لجنوب السودان « سوف يتم حشوها حشواً ببطاقات الاقتراع المعدة سلفا والمزورة (هناك ٧٠ مليون بطاقة للجنوب من جملة ٢٠٨ ملايين بطاقة لكل السودان) في مكاتب الحركة ! ويتم فرزها في مراكز الفرز والاقتراع السبعة آلالف في الجنوب (٢١ ألف مركز فرز واقتراع لكل السودان). وفي وجود بعض المراقبين الدوليين». أما في الشمال فقد تتبع المقال التالي بعنوان «السر وراء تهديد الرئيس البشير بقطع رقاب الذين يطالبون بتأجيل الانتخابات» أفصح الكاتب عن تكتيكات تزوير البطاقات في الشمال. قال إنه في الشمال احتفظ نظام الإنقاذ لنفسه بحوالي ٥ ملايين بطاقة تسجيل انتخابية تم ملؤها بأسماء وهمية. ويحتفظ بها الإنقاذيون الملتزمون! أكثر من بطاقة في يد كل إنقاذي ملتزم لاستعمالها في الـ ١٤ ألف مركز تصويت في الشمال! وتم تعبئة ١٥٤ ٢٨٨ ٦ بطاقة تسجيل انتخابية بطريقة مشروعة وبواسطة بشر من لحم ودم! وحتى هذه لم تترك هكذا «للأعداء» بل جاهد النظام جهاد المستميت في ارتكاب آلاف التجاوزات لمصلحته ليفوز بالأغلبية الكاسحة من هذه الستة وكسر مليون بطاقة تسجيل انتخابية مشروعة.. مثلاً تسجيل القوات النظامية كمجموعة وفي أماكن عملها بدلاً من كأفراد وفي أماكن سكن كل واحد منهم. كل التجاوزات التي ارتكبها إنسان الإنقاذ تخص هذه ال١٥٤ ٢٨٨ ٦ بطاقة تسجيل! لأن الخمسة ملايين بطاقة تسجيل الأخرى المذكورة أعلاه قد تم تضمينها في سجلات مراكز التسجيل بأسماء وهمية (تحمل بطاقات إثبات شخصية وهمية أو شهادات سكن وهمية) في الـ ١٤ ألف مركز تسجيل في الشمال. والتصنيف إذن لـ ١٥٤ ٧٧٨ ١٥ بطاقة تسجيل انتخابية على مستوى القطر التي تم توزيعها (لأسماء حقيقية وأسماء وهمية) كالآتي:

أولا: ٠٠٠ ٤٩٠ ٤ بطاقة تسجيل للحركة الشعبية في الجنوب (٠٠٠ ٤٩٠ ١ بطاقة تسجيل حقيقية لأناس من لحم ودم وحوالي ٣ ملايين بطاقة تسجيل وهمية لأناس وهميين)!

ثانياً : حوالي ٥ ملايين بطاقة تسجيل للإنقاذ في الشمال (بطاقات تسجيل وهمية لأناس وهميين)!

ثالثاً: ١٥٤ ٢٨٨ ٦ بطاقة تسجيل لعامة الشعب السوداني في الشمال (بطاقات تسجيل حقيقية لأناس من لحم ودم) [1] !

(1) ثروت قاسم فيلم هندي وثروت قاسم السر وراء تهديد الرئيس البشير بقطع رقاب الذين يطالبون بتأجيل الانتخابات مقالان نشرا في صحيفة سودانايل الإلكترونية.

وقد طالب بعض المراقبين بمراجعة السجل ولكن مفوضية الانتخابات ماطلت في تسليمهم السجل وعندما استجابت لطلبهم سلمتهم «CD» لاثنتي عشرة ولاية في فايلات أدوب (Adobe) لكن المراقبين وجدوا الـ«PDF» مشفرة فلم يستطيعوا قراءة النسخة الإلكترونية من السجل ومطابقتها مع النسخة الورقية وعندما طالبوا المفوضية بفك الشفرة أو إعطاءهم سجلاً غير مشفر لم تستجب المفوضية لذلك.

وفيما يتعلق بسجل المهجر شكا حزب الأمة الإصلاح والتجديد من أنه قام بتسجيل «٣,٠٠٠» مغترب في المدينة المنورة وقد أخذوا شهادة مختومة من السفارة السودانية بهذا التسجيل ولكن عندما راجعوا السجل وجدوا أن الذين تم تسجيلهم مائتي شخص فقط!! وعندما اتصلوا بالسفارة مستفسرين عن بقية الأسماء الـ «٢,٨٠٠» لم يجدوا إجابة.

كذلك تم خلط في السجل عجيب، بتغيير أسماء المسجلين من دائرة لدائرة أخرى، ومن مركز لمركز آخر!!

وفي مناطق الجموعية هنالك إحدى القرى بها «٦» بيوت فقط ولكن عدد المسجلين أكثر من («١٠٠٠» مسجل) فالسجل الانتخابي حدثت فيه تلاعبات كبيرة جداً منها ما ذكرنا من تسجيل القوات النظامية في أماكن عملها ومنها التسجيل الدوار وهي معلومات ثابتة[(١)].

وهنالك كثير من الأخطاء التي صاحبت عملية إتاحة السجل الانتخابي للمراجعة، حيث لم يتم نشرها بصورة واضحة ومعلومة للجميع، لأنّ اللجان العليا للانتخابات بالولايات تعاملت مع الأمر بطريقة غير منهجية حيث لم يتم الإعلان عن مواقع إتاحة كشوفات الناخبين للمراجعة في المراكز بل لم تستلم الغالبية العظمى من هذه المراكز السجلات الخاصة بها إلا في مساء ١٤ ديسمبر ٢٠٠٩ أو قبل ذلك بقليل في الوقت الذي كان يجب أن تقوم بـ (نشر) الكشوفات بدءاً من العاشر من ديسمبر ٢٠٠٩ ولمدة أسبوع، كما لم يتم نشر السجل بكل دائرة جغرافية كما هو مقرراً له في قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨ وقواعد السجل الانتخابي والدوائر الجغرافية لسنة ٢٠٠٩، مما يعد حرمانا واضحا للناخب من حقه القانوني في الاعتراض على بيانات أي شخص آخر في السجل الانتخابي بالدائرة وهو الحق الذي كفله له قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨.

(١) المصدر: صحيفة أجراس الحرية- ١١/ ٤ / ٢٠١٠م.

كذلك، وعلاوة على مفارقات أرقام التسجيل المشار إليها آنفاً، كانت مفارقة أشار إليها الأستاذ هشام عبيد يوسف وهو أنه تم تسجيل ثمانية ملايين ناخب في أسبوع واحد (الأسبوع الذي تمت إضافته لشهر التسجيل) وأن المسجلين بالمملكة العربية السعودية (يمثلون حوالي ٦٧٪ من السودانيين بالخارج)[1]. وقد أضاف في مدونته لرصد خروقات المؤتمر الوطني إبان الانتخابات فيما يتعلق بالتسجيل الملاحظات التالية:

- قامت لجان مفوضية الانتخابات بولاية جنوب كردفان بتزوير السجل الانتخابي وخرق قانون الانتخابات من خلال إصدار بطاقات تسجيل لحاملي قوائم لأشخاص لم يحضروا للتسجيل في مواقع شتى من الولاية وتسجيل وإصدار بطاقات لأسماء مواطنين لا ينتمون إلى المنطقة محل التسجيل.

- يبلغ عدد سكان الدائرة (١٤) ريفي كادقلي، وفق نتائج التعداد السكاني ٤٩,٦٩١ نسمة، بينما أظهر السجل الانتخابي أن المسجلين بنفس هذه الدائرة قد بلغ ١٤٤,٢٠٢ ناخبا.

- تمت إضافة أسماء وهمية بالدائرة رقم (٣٢) جنوب الدبيب/ شمال أبيي، فكان رقم المسجلين حتى اليوم الختامي، السابع من ديسمبر ٢٠٠٩ هو ٨,٥٠٠ ناخبا، ولكن في اليوم التالي بعد نهاية فترة السجل ظهر أن المسجلين في تلك الدائرة ٦٤,٥٥٩ ناخبا، حين أن عدد السكان وفق التعداد السكاني لـ ٢٠٠٨ هو (٣٧,٥٨٣).

- لم يتم نشر السجل الانتخابي النهائي مطبوعا كما نص القانون، كما لم يتم نشره على الشبكة العنكبوتية. بل اكتفت المفوضية بتسليم أقراص مضغوطة للسجل في الولايات الشمالية، وهي بذلك ترهق ميزانية الأحزاب بطباعة السجل الذي يُكلّف مبالغ طائلة[2]. بينما طباعة ونشر السجل من صميم أعمالها بنص القانون (المادة ٢٣)، كما أن المفوضية متاح لها تمويل من الدولة والمانحين بخلاف الأحزاب التي عمل النظام الشمولي على إفقارها ومصادرة ممتلكاتها.

- بالنسبة للسودانيين بالخارج: تم فقط اعتماد الجوازات الأوربية مصحوبة

(1) هشام عبيد يوسف صحيفة مخالفات المؤتمر الوطني في الانتخابات السودانية ٢٠١٠، مجلة سودانايل الإلكترونية، أبريل ٢٠١٠م.

(2) تكلفة طباعة السجل الواحد لا تقل عن أربعة آلاف جنيه سوداني (٤ مليون بالقديم).

بالجوازات السودانية التي بها إقامات سارية المفعول وهذا لا يتوفر إلا للمقيمين منذ عقدين من الزمان كشرط للتسجيل ومنع كل المهاجرين بالتالي من ممارسة حق التسجيل والتصويت.

- التسجيل كان يتم في السفارات السودانية التي تتبع لوزارة الخارجية وعلاقة المفوضية القومية للانتخابات هي التبعية فقط.

- يوجد مركزان فقط للتسجيل بكل أوربا وهو في بروكسل ببلجيكا، ولندن ببريطانيا مع ملاحظة أن أوروبا بها ٤٧ دولة. ومركزان كذلك لكل (قارة) الولايات المتحدة الأمريكية. المندوب من سفارة السودان ببروكسل، (وهو الوزير المفوض في تلك السفارة)، هو الذي كان مسؤولا عن تسجيل السودانيين المقيمين في النمسا وسلوفاكيا والتشيك والمجر. لفترة ٦ ساعات فقط في يوم (تصادف) وكان ثاني أيام عيد الأضحى.

- إعلان السفارة عن قدوم الوزير المفوض لفيينا للتسجيل، تم توزيعه في منزل سفير السودان للسودانيين الذين كانوا مدعوين لتناول إفطار (العيد) معه بالمنزل، وقبل لحظات فقط من مواعيد التسجيل.

- حرمان المسجلين المقيمين بالسعودية من حقهم في الاعتراض بصورة كاملة لعدم نشر السجل الانتخابي.

- تم ضبط خلاف بين السجل الانتخابي النهائي لدى السفارة، والسجل الصادر لدى المفوضية القومية للانتخابات.

- تم توثيق حالات غش في تسجيل مغتربين بالرياض بعد انتهاء فترة التسجيل تحت شرط التصويت للوطني.

- تم ضبط أسماء مكررة بالسجل الانتخابي بالسعودية بأرقام تسجيل مختلفة مثال: صديق أحمد محمد حامد برقمي التسجيل (١١٧٠٧، ١١٧٠٨)، وعبد الشافع خضر محمد إدريس رقمي (١٣٥٨٥، ١٣٥٨٦) بنفس الدفتر.

- تم ضبط أشخاص بأرقام إقامات مكررة (بزيادة أو نقصان رقم لتصبح ٩ أو ١١ رقما بدلا عن عشرة أرقام) مثال: صالح بشرى موسى برقم الإقامة (٢٠١٤٢٢٤٩٩٨١)، وصالح مصلح صالح قرموش، برقم الإقامة (٢١٢٨٦٥٢٥٣)[1].

---

(١) هشام عبيد- السابق.

خلاصة

مما نخلص له حول التسجيل إنها عملية تمت في جو من التعتيم الإعلامي، وباتخاذ ممارسات سافرة قام بها المؤتمر الوطني بالتعاون اللصيق مع المفوضية التي صمتت عن كل تجاوزاته ورفضت الاستجابة لمطالب القوى السياسية بإصدار منشور يمنع جمع قسائم التسجيل، كما أن المفوضية هيأت له عبر منشور تسجيل القوات النظامية ما أعد له من استخدام أصوات النظاميين عبر الأوامر العسكرية.

كان التسجيل معدا لتسجيل منسوبي المؤتمر الوطني وعرقلة تسجيل المجموعات المعارضة، وظهر ذلك جليا في عرقلة التسجيل في معسكرات النازحين.

وقد أحكم التآمر بكبح أصوات المهجريين تقليلا للمراكز وتقصيرا للمدة وتسليطا للسفارات والقنصليات إضافة لقيود الأوراق الثبوتية الإضافية.

وكان السجل الناتج نفسه محل شك حتى اللحظة الأخيرة إذ لم تنشر الكشوفات النهائية وقد وجدت فيها أسماء ساقطة بالآلاف، بل لقد تم تسجيل جماعات في مناطق عديدة قبل أيام من الاقتراع فالسجل ظل فاتحا على الدوام. وفي النهاية كان السجل اليدوي يختلف عن الإلكتروني، والسجل بيد الأحزاب والمراقبين مختلف عن سجل المفوضية والمؤتمر الوطني.

إن أية انتخابات قادمة لا يمكن أن تعتمد على ذلك السجل بحال.



اللجنة العليا للانتخابات
حزب الأمة القومي

الفصل التاسع

الترشيح

◆◆◆

(السؤال البدهي إذا كان الحزب الحاكم يخشى على مرشحيه وفرصهم في الفوز من إخوانهم الولاة الغاضبين، فيا ترى أية فرص يملكها مرشحو القوى السياسية المعارضة التي تنافسهم؟)

د خالد التجاني النور

لقد ذكرنا في الفصل الثالث أهم نتائج عملية الترشيح (المرشحون) وتعرضنا فيه لعملية الترشيح والإجراءات التي صاحبتها داخل الأحزاب السياسية. في هذا الفصل نذكر أهم المعايير المطلوبة في الترشيح عالميا، وكيف قابلتها المفوضية القومية للانتخابات، كما نتعرض للتجاوزات التي صاحبت العملية خاصة فيما يتعلق بأداء الحزبين الحاكمين في الشمال وفي الجنوب، والشكاوى والطعون المتعلقة بالترشيح وكيفية تعامل المفوضية معها.

وقبل أن نلج في هذه التفاصيل يتعين علينا أولا الوضع في الاعتبار عدد المناصب المهول والتي تتم المنافسة حولها، ففي المناصب التنفيذية هنالك الترشح للرئاسة ولرئاسة الجنوب ولـ٢٥ واليا (جملة المناصب التنفيذية ٢٧)، وفي المناصب التشريعية هناك ٤٥٠ مقعداً لنيابة المجلس الوطني، و١٧٠ لنيابة المجلس التشريعي لجنوب السودان، و١٢٤٢ مقعدا في المجالس الولائية (أي جملة المناصب التشريعية تساوي ١٨٦٢)، وفي جملتها الكلية تبلغ المناصب المتنافس عليها ١٨٨٩.

المعايير العالمية للترشيح

حق الترشيح حق إنساني نصت عليه المواثيق الدولية، وينص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والذي صادق عليه السودان في ١٩٨٦م، ينص في المادة ٢٥-ب التي تعطي كل شخص الحق في أن «ينتخِب ويُنتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين». وبالتالي فإن التشريعات الخاصة بالانتخابات يجب أن تضمن الحق في الترشيح للجميع بدون تمييز على أساس الجهة أو النوع أو الانتماء الحزبي أو الملكية. ومعظم الدول تجعل القيود على حق الترشيح متعلقة بالمواطنة والعمر والإقامة. إذ عادة ما يفترض القانون سناً معيناً للناخب وسنا أكبر منه للمرشح. ومن تلك القيود ما يوضع لاعتبارات خلقية

كمنع مرتكب الجريمة المتعلقة بالشرف والأمانة من الترشح.

القيود المقبولة على حق الترشيح تتضمن أيضاً تلك التي تتخذ للحفاظ على المبدأ الديمقراطي كمنع كبار الموظفين، ومنع المحافظين والمدراء العامين ورؤساء المحاكم من الترشُح في مناطقهم الانتخابية لكيلا يستغلوا نفوذهم الوظيفي في التأثير على سير الانتخابات وعلى إرادة الناخبين[1].

المعايير المتخذة للترشيح

اتخذ قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨م العديد من النصوص التي تقيد حق الترشيح بشكل مقبول، كالنص على عمر الترشيح والأهلية الأخلاقية لرئاسة الجمهورية ورئيس حكومة جنوب السودان وللولاة بأربعين عاما، وألا يكون قد أدين في جريمة تتعلق بالأمانة أو الفساد الأخلاقي (المادة ٤١-١)، وبالنسبة للترشيح لعضوية المجالس التشريعية ألا يقل العمر عن واحد وعشرين عاما، وألا يكون قد سبقت إدانته خلال السنوات السبع السابقة للترشيح في جريمة تتعلق بالأمانة أو الفساد الأخلاقي (المادة ٥٢). بل لقد اعتبر البعض أن الإدانة بجريمة تتعلق بالأمانة والفساد الأخلاقي حتى لو كانت قبل أكثر من سبع سنين يجب أن تسقط الحق في الترشيح لعضوية المجالس التشريعية. كما نص القانون على ألا يكون المرشح في المجالس التشريعية عضوا «في المجلس الوطني أو المجلس التشريعي لجنوب السودان أو حكومته أو عضواً في مجلس تشريعي لأي ولاية أو حكومتها أو عضواً في مجلس الوزراء القومي، على أنه يجوز قبول ترشيحه إذا قدم استقالته من منصبه قبل تقديم طلب الترشيح». (المادة ٥٣-٢).

ولكن القانون في المقابل نص على نصوص اعتبرت غاية في التقييد لحق الترشيح، خاصة فيما يتعلق بتأييد الترشيح كما ذكرنا في الفصل الرابع، وكذلك الشروط المتعلقة بالترشيح للقوائم النسائية والحزبية في المجالس التشريعية المختلفة والتي تقصر الحق على الحزبيين ولا تتيح للمستقلين التقدم بالترشح في القوائم وقد تم انتقاد ذلك القيد من قبل بعض القانونيين كما أوردنا في الفصل الثالث.

وبالنسبة للتزكيات، نصت المادة ٤٢ من القانون على «تأييد الترشيح» لرئاسة

(1) عادل بدر علوان المحامي نظرة عامة في الانتخابات

الجمهورية ورئاسة الجنوب والولاة بأنه يجب تأييد الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية من خمسة عشر ألف ناخب مسجل ومؤهل من ثمانية عشر ولاية على الأقل، على ألا يقل عدد المؤيدين في كل ولاية عن مائتي ناخب. وتأييد المرشح لمنصب رئيس حكومة جنوب السودان من عشرة آلاف ناخب مسجل ومؤهل من سبع ولايات بجنوب السودان على ألا يقل عدد المؤيدين عن مائتي ناخب عن كل ولاية. وتأييد المرشح لمنصب الوالي من خمسة آلاف ناخب مسجل من نصف عدد المحليات بالولاية المعنية بحيث لا يقل عدد المؤيدين في كل محلية عن مائة ناخب.

وقد ذكرنا كيف كانت هذه التزكيات عوائق ضخمة أمام المرشحين في ظل الهيمنة الحزبية والمضايقات وسحب بطاقات التسجيل الذي جرى على نطاق واسع إبان التسجيل، ومع غياب هذه البطاقات لا يتسنى للناخب أن يمد المرشح برقم التسجيل المطلوب في قوائم التزكيات.

ونصت المادة ٤٣-٣ على متطلبات مالية ضخمة كتأمين يودع لدى المفوضية: مبلغ عشرة ألف جنيه سوداني عند الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وخمسة آلاف جنيه سوداني عند الترشيح لمنصب رئيس حكومة جنوب السودان وألفي جنيه سوداني عند الترشيح لمنصب الوالي. كما تم النص على إيداع مائة جنيه للمرشحين للمجلس الوطني، و٢٥ للمجالس التشريعية الولائية، و٥٠ جنيها للمجلس التشريعي لجنوب السودان.

وقد ذكر البعض أن القيود المالية الكبيرة يعدها البعض لضمان الجدية بينما ترى وسيلة لمنع القوى العاملة من التقدم للترشُح[1]. فإذا وضعنا في الاعتبار الإفقار المقصود الذي اتخذ بإزاء القوى السياسية المعارضة لنظام «الإنقاذ» تحت نير سياسة التمكين، فإننا نتأكد من أن هذه القيود المالية كانت مرهقة للغاية، وقد حدت من قدرة البعض على التقدم للترشيح.

وأوصى مركز كارتر بإعادة فحص الشروط الخاصة بتوقيعات الترشيح وإيداعات المرشحين مستقبلا، إذ أنه «وبالنظر إلى عدد المقاعد المتنافس عليها في نفس الوقت، فإن العبء المالي الذي يفرضه شرط الإيداع يأتي مجحفاً بحق الأحزاب السياسية الصغيرة، بحيث يجب أن يبقى شرط الإيداع فقط بهدف إعاقة

(١) السابق.

المرشحين غير الجادين»[(١)] .

كيف سارت عملية الترشيح؟

أعلنت المفوضية في ٢٨ ديسمبر أن فترة الترشيح ستكون من ١٢-٢٢ يناير ٢٠١٠م، ثم تم مد الفترة حتى يوم ٢٧ يناير. وفي يوم ٣١ يناير بدأت فترة الطعون في المرشحين.

لقد أوردنا في الفصل الرابع كيف سارت عملية الترشيح داخل الأحزاب. وسنورد هنا فقط بعض التجاوزات التي اعتورت العملية خاصة فيما يتعلق بتهديد المرشحين أو مضايقتهم.

قلنا إن قانون الانتخابات ينص على استقالة المسؤولين من مناصبهم الحكومية، وهو قيد على حق الترشيح مطلوب لأنه يعمل على حماية النظام الديمقراطي. ولكننا نجد على العكس من ذلك أن المؤتمر الوطني قام بإعفاء الولاة الذين لم يتم اختيارهم كمرشحين وأبقى على أولئك المرشحين –مثلا- عبد الرحمن الخضر في الخرطوم، محمد طاهر إيلا في بورتسودان وأحمد هارون في جنوب كردفان وأحمد عباس في سنار، ولكن أغرب ما حدث هو أن المرشحين الجدد الذين لم يكونوا ولاة أصلا صارت لهم سلطات في الحكومة الولائية، مثلما كان مع كرم الله عباس في القضارف والذي باشر سلطاته بمجرد تسميته مرشحا فعين دستوريين كما غير في هيكلة الحزب بالولاية على النحو الذي ذكرنا في الفصل الرابع. وهذا خرق للقانون بشكل واسع.

من أبرز مثالب المفوضية إبان الترشيح هو صمتها عن التجاوزات الكثيرة والتعويق الذي حدث من قبل الحزبين الحاكمين في الشمال والجنوب لإعاقة الأحزاب المنافسة. لقد ذكرت بعثة الاتحاد الأوربي أن الأحزاب (التي وصفتها بالأصغر) واجهت تعويقا من أحزاب أخرى أو من قبل سلطات ولائية منعتهم من التقدم للترشح، وأن هذا لم يتم التصدي له أبدا بشكل قانوني. وذكرت من ضمن ذلك أن هناك ثلاثة ممن أزمعوا الترشح من منسوبي المنبر الديمقراطي لجنوب السودان تم اعتقالهم في راجا وإعادتهم منعا لهم من تقديم أوراق ترشيحهم الرسمية[(٢)] .

أما مركز كارتر فقد أصدر بيانا في ١٧ مارس ٢٠١٠ أبدى فيه قلقه «حول عدد من الأحداث التي وقعت أثناء عملية الترشيح، والتي بمقتضاها تعرضت أحزاب سياسية

(1) بيان مركز كارتر في ١٧ مارس ٢٠١٠م- بملاحق الكتاب.

(2) علوان- سابق.

ومرشحون مستقلون إلى المضايقة مما حدا ببعض المرشحين إلى العدول عن تقديم طلباتهم للترشح في الانتخابات. وتمثل مثل هذه الأحداث حيثما وقعت تهديداً لحق الإنسان في الأمان على شخصه. وفي حال استمرت بالحدوث في الأسابيع المتبقية من فترة الحملات، فإنها ستمثل تعدياً على مجمل جودة العملية الانتخابية»[1].

ومما تم انتقاده في إدارة عملية الترشيح داخل اللجان الولائية الفروقات في متطلبات الترشيح من وثائق ثبوتية وشهادات وغيره. وغني عن القول إن الضبابية في تعريف الشروط أو المتطلبات والسلطات التقديرية التي تمنح للمسؤولين كانت في العادة ثقافة إنقاذية متأصلة كوسيلة في قمع المعارضين والتجاوز عن المحاسيب، وقد أشار مركز كارتر إلى «وجود خلط في بعض الأحيان بشأن شروط التنافس على مقاعد التمثيل النسبي في الانتخابات، وقدمت لجان انتخابات ولائية عدة معلومات متعارضة لمرشحين مرتقبين ولأحزاب سياسية بما في ذلك المستندات الإدارية المطلوبة للترشيح»، وأوصى بالتالي: «يجب أن تضمن المفوضية القومية للانتخابات امتلاك لجان الانتخابات الولائية معلوما ت متسقة حول مطلوبات الترشيح وأن تطبق الإجراءات بشكل منسجم، وذلك لضمان ألا تكون هنالك عوائق لا لزوم لها تحول دون الدخول في المنافسة الانتخابية»[2].

وفي بيان المركز في ١٧ أبريل أشار لعملية الترشيحات بقوله: «ورغم بعض حوادث الاعتقال والتخويف اتسمت عملية الترشيح بالحرية لدرجة كبيرة، كما شهدت بروز عدد كبير من المرشحين المستقلين ينتمي معظمهم إلى الحركة الشعبية، وبدرجة أقل إلى المؤتمر الوطني».

في الولايات الشمالية وقعت حالات من حجر الحريات وتحجيم الأحزاب في فترة الترشيح تضمنت وقف المناشط الحزبية من ندوات وخلافه، كما تضمنت مضايقة بعض الراغبين في الترشيح وحمل البعض للعدول عن الترشيح. مثال على ذلك ما حدث مع الصحفية الأستاذة حياة حميدة عبد الله حميدة والتي أعلنت انسحابها من الدائرة «٦» شندي الشمالية وأكدت أن ذلك بسبب التهديدات التي تعرضت لها والضغوط التي مورست عليها من زعماء قبليين في مقابل تنازلها لمرشح المؤتمر الوطني (د. نافع علي نافع). وقالت حياة في مؤتمر صحفي عقدته بدار الاتحاد العام

(1) نص البيان في ملاحق الكتاب.

(2) بيان المركز في ١٧ مارس بالملاحق.

للصحفيين في فبراير ٢٠١٠م إنها تلقت رسائل تهديد عبر الموبايل، كما تعرضت لحكم قاسٍ من بعض عضوات الكليات الشورية في المؤتمر الوطني اللواتي قمن بشطب اسمها من قائمة المرشحين على أنها لا تنتمي للمنطقة مشيرة إلى أن ما تعرضت له يعتبر واحدا من الأساليب الفاسدة بقصد الإقصاء والإبعاد[١].

لقد استخدم المؤتمر الوطني موارد الدولة وسلطاتها في مواجهة المرشحين المنافسين حتى من داخل حزبه، ووقفت المفوضية تتفرج. ولعل أبرز الوقائع في هذا الصدد كان ما حدث في ولاية البحر الأحمر، وقد ذكرنا آنفا ملابسات الخلاف داخل المؤتمر الوطني حول مرشح الوالي. وقع التجاوز في تصدي قوات الشرطة لمسيرة مناصرة لمرشح الوالي قائد تيار التواصل حامد محمد علي كرد على مسيرة مرشح الوطني. إذ بعد أن تفرقت المسيرة هجمت الشرطة على بعض الحافلات العائدة منها وأطلقت عليها الغاز المسيل للدموع، وانهالت بالضرب على ركابها حيث أصيب بعضهم إصابات بالغة وأحيل خمسة منهم للمستشفى، وألقت القبض على ١٢٠ من منسوبي تيار التواصل في يوم الثلاثاء ١/١٩ وظل حوالي الثلاثين منهم محبوسين حتى يوم الثلاثاء ١/٢١، الشيء الذي انتقده حامد قائلا: « فوجئنا بما حدث من ضرب وإرهاب وتُعد على أنصارنا وعلى مارة وركاب أبرياء لا ذنب لهم وتهشيم لزجاج السيارات، وهذا التعدي تم بصورة مريبة وغريبة على سلوكيات الشعب السوداني ومفهوم ودور الشرطة»، وذكر كيف تم التعامل المختلف مع مسيرة الوالي ومرشح الوالي محمد طاهر إيلا التي قال إنها كانت « تتقدمها عربات الشرطة والنجدة ومكبرات الصوت، بل وحتى سيارات الإسعاف التي لم تخرج أبداً لنجدة مواطني الولاية». وقد وجد هذا المسلك انتقادا كبيرا من الجميع في الولاية وفي البلاد، وقد انتقده مرشح الحركة الشعبية لمنصب الوالي جعفر بامكار ووصفه بالفضيحة «فالوالي استغل كل سلطاته وإمكانات الدولة لعمل حركات استعراضية، وأخرج الطلاب والموظفين لهذا الغرض، وقام مساءً بقمع الجماهير التي خرجت لتأييد المرشح الآخر بعنف»[٢]. كما تم إغلاق الدار التي افتتحها المرشح المستقل حامد محمد علي باسم دار التواصل.

---

(1) الخبر منشور بموقع حزب الأمة على الإنترنت.

(2) الشرق الأوسط الخميس ٢١/ ١/ ٢٠١٠م العدد ١١٣٧٧، والرواية موزعة في عدد من الصحف، أنظر أيضاً الصحافة الأربعاء ٢٠/ ١/ ٢٠١٠ الشرطة تفض موكبا للمرشح المستقل لمنصب الوالي ببورتسودان وأجراس الحرية ٢٤/ ١/ ٢٠١٠م البحر الأحمر الأحداث متواصلة.

وفي شمال كردفان تم تغيير مرشح المؤتمر الوطني د. فيصل حسن (وزير الثروة الحيوانية) لمعتصم ميرغني، وتم سحب ترشيحه بدون الاتفاق معه، فاشتكى ممثلوه اللجنة العليا للانتخابات بالولاية للمحكمة[(١)]. كما تم منعه من إقامة مؤتمر صحفي بمبنى الولاية.

من تجاوزات المفوضية كذلك إشادتها في الإعلام بنهج المؤتمر الوطني كما جاء على لسان أحد المفوضين مشيدا بموكب رئيس الجمهورية لدى قدومه للمفوضية بعربة غير حكومية لدى تقدمه للترشيح[(٢)]. هذه الإشادة اعتبرت في غير موقعها لأنه من الطبيعي ألا يستغل المرشح إمكانيات الدولة فإن قام بذلك لا يستحق الإشادة ولكن الذي ينتهكه يستحق العقاب. أشادت المفوضية بنهج البشير، وذلك في مقابل صمت القبور الذي واجهت به استغلال عربات الدولة وسلطاتها من قبل بعض المرشحين التابعين للمؤتمر الوطني كما حدث وأشرنا في تجاوزات مرشح المؤتمر الوطني لوالي البحر الأحمر.

وتجاوزت المفوضية القانون فيما يخص الولاة الذين ظلوا كمرشحين في مناصبهم ولم تنتقد أبدا ما قام به المؤتمر الوطني من إعفاء الولاة السبعة الذين تجاوزتهم الترشيحات، ويعد ما قام به قلبا للقانون رأسا على عقب إذ كان يفترض أن يبقى بالسلطة من لم يصر مرشحا ويستقيل الذي صار مرشحا لئلا يستغل سلطته في الانتخابات.

وفي الجنوب تواترت الأخبار عن الحد من حركة المرشحين ومنع بعضهم من الترشح، كما تم منع البعض من مزاولة النشاط أصلا، وقد رفع حزب الحركة الشعبية التغيير الديمقراطي دعوى للمحكمة الدستورية ضد قرار حكومة الجنوب بحظر نشاطه[(٣)].

تقليص فترة سحب الترشيحات

كان يفترض بحسب المادة ٦١ من قانون الانتخابات أن يكون آخر موعد لسحب الترشيحات للدوائر الجغرافية هو يوم ٢٠١٠/٣/١١ (قبل ثلاثين يوما من تاريخ

(1) صحيفة الصحافة فبراير ٢٠١٠م.

(2) هشام عبيد- صحيفة تجاوزات المؤتمر الوطني- سابق.

(3) خالد التجاني النور عندما لا يصلح البندول سابق.

الاقتراع وهو ٢٠١٠/٤/١١م)، كذلك يفترض حسب القانون أن يكون آخر موعد لسحب الترشيحات لمرشحي الرئاسة والولاة هو يوم ٢٠١٠/٢/٢٥م (٤٥ يوما قبل الاقتراع). ولكن المفوضية أعلنت يوم ٢/١٢ كآخر موعد لسحب الترشيحات أي قلصت فترة سحب الترشيحات شهرا كاملا للدوائر و١٣ يوما للرئاسة والولاة. تم هذا بعكس طلب القوى السياسية التي تقدمت بطلب يوم ١٩ يناير ٢٠١٠ بتغيير مواعيد سحب الترشيحات، وذلك بمد سحب الترشيحات التنفيذية من ١٤ فبراير كما أعلن ليصبح في نهاية فبراير والإبقاء على موعد سحب الترشيحات التشريعية في ١١ مارس ٢٠١٠. فجاء التغيير الذي تم في ٢٣ يناير، دون التشاور مع القوى السياسية أو الرد عليها بشأن طلبها مخالفين بذلك المادة (١٠م)، لصالح تقصير فترة السحب لتنتهي في ١٢ فبراير مخالفين أيضاً المادة (٤٩) و(٦١) كما هو مذكور[1].

تقليص فترة الترشيحات مما انتقده مركز كارتر باعتبار تأثيره على تخطيط الأحزاب السياسية[2]، وقد بررته المفوضية مؤخرا جدا بحاجتها المبكرة للفراغ من إعداد القوائم ومن ثم البدء في طباعة بطاقات الاقتراع. ولكن غني عن القول إن تقليل الفترة سيزيد من تعقيدات الاقتراع في حالة الانسحاب غير القانوني (أو المقاطعة بعد الفترة القانونية) وهو ما حدث بكثافة. وقد تسبب ما قامت به المفوضية في غياب مشاورة الأحزاب أو الاستماع لرأيها في تأكيد الحقيقة التي بدأت تطل برأسها وهي أن المفوضية تعمل لصالح المؤتمر الوطني، المستفيد الحقيقي من قطع الطريق أمام التحالفات كما بينا في الفصل الرابع.

الشكاوى والطعون

وقد ذكرنا أعلاه المطالب المتعلقة بالترشيح في المناصب المختلفة والتي كانت أكثرها تعقيدا تلك المتعلقة بالرئاسة، وقد تقدم لانتخابات الرئاسة ١٥ تم قبول ١٠ منهم فقط في البداية، ولكن اثنان ممن رفضت طلباتهم (د. فاطمة عبد المحمود والسيد منير شيخ الدين) لعدم الحصول على التزكيات المطلوبة من الولايات الجنوبية تقدموا بشكوى للمحكمة العليا وقد أعطتهم المحكمة العليا الحق في الترشح[3]. الثلاثة

(1) هشام عبيد يوسف- سابق.

(2) بيان المركز في ١٧ مارس بالملاحق.

(3) تقرير بعثة الاتحاد الأوربي ص ٢٦.

الآخرون منهم واحد لم يستأنف هو د. عبد الله علي إبراهيم، واثنان استأنفا هما السيدان محمد الحسن الصوفي وخالد الشامي الفكي، رفض طلبهما في النهاية بالرغم من أنهما استأنفا قرار المفوضية للمحكمة العليا التي ردت طلبهما بدورها.

كانت المحكمة العليا التي نظرت في طعون الترشيح قد عقدت يوم ٢٠١٠/٢/٨ برئاسة مولانا محجوب الأمين الفكي وعضوية مولانا سر الختم صالح ومولانا بنجامين ياك دينق وسط إجراءات أمنية مشددة، وقد اعتبرت قراراتها نهائية وملزمة لجميع الأطراف، وقد اقتصر اختصاص الدائرة القضائية على الشكاوى التي تقدم بها مرشحون ضد المفوضية واستبعدت طعون مرشح ضد آخر[1]. وهي المحكمة التي رفضت الطعون المقدمة ضد البشير، وقالت إنها أعادت ترشيح د. فاطمة عبد المحمود وفقاً للمادة (٤٧) من قانون الانتخابات. وإنها ألغت قرار المفوضية بشأن منير لتأكيدها من البيانات التي تقدم بها الطاعن والمتمثلة في تعرض مندوبيه لاعتداءات من قبل مجهولين في الولايات الجنوبية واقتيادهم إلى جهة غير معلومة بجانب عرض الطاعن لعملية نزع أوراق القوائم التي كان يحملها داخل مقر اللجنة العليا للانتخابات[2].

وأيدت المحكمة ترشيح د. لام أكول لمنصب رئيس حكومة الجنوب. كما أمرت بإلغاء قرار اللجنة العليا للانتخابات بولاية واراب برفض ترشيح تريزا أوين دال وقررت إدراجها في القائمة النهائية للمرشحين لمنصب الوالي، وشطبت الطعن ضد كامل إدريس مرشح رئاسة الجمهورية، وشطبت كذلك الطعون ضد ترشيح عثمان عمر لمنصب والي ولاية الجزيرة ومعتصم ميرغني لوالي ولاية شمال كردفان ووليم اوطون اوير مرشح منصب والي ولاية أعالي النيل ومالك عقار لمنصب والي ولاية النيل الأزرق وفيصل حسن إبراهيم مرشح والي ولاية غرب بحر الغزال[3].

ولعل أشهر طعن لمرشح ضد آخر كان هو طعن د. لام أكول ضد الفريق سلفا كير كمرشح لرئاسة الجنوب، وهو ما استبعدته المحكمة كما أسلفنا.

ويمكن القول إن المحاكم لم تكن تنظر في الطعون المقدمة بجدية، وتتجاوز بشكل كبير بالنسبة للطعون إزاء مرشحي الحزب الحاكم، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها

---

(1) صحيفة آخر لحظة في ٩/ ٢/ ٢٠١٠م المحكمة ترفض طعونا ضد ترشيح البشير وسلفا كير.

(2) نفسه.

(3) نفسه.

حكم القاضي الجيلي بابكر احمد قاضي المحكمة المختصة بالطعون في منطقة الحصاحيصا والذي كان مفاجئا للطاعنين إذ رفض طعنهم في أهلية مرشح المؤتمر الوطني بالدائرة (٦) الحصاحيصا (المواطن رجب محمد رجب البشير مرشح المؤتمر الوطني بالدائرة «٦» الحصاحيصا الغربية)، والذي يفيد بأنه كفيف ولا يجيد القراءة والكتابة والشرطان الأخيران هما اللذان يكملان أهلية الترشيح للدائرة القومية في كل منطقة جغرافية[(١)].

كذلك تقدم المرشح المستقل بالدائرة الجغرافية القومية (٣) الفاشر جنوب غرب مصطفى داؤود محمد إبراهيم بشكوى ضد مرشح حزب المؤتمر الوطني بنفس الدائرة إسماعيل إسحق وقال مصطفى إنه تقدم بشكوى للمفوضية القومية للانتخابات بولاية شمال دارفور، وأضاف أن مرشح حزب المؤتمر الوطني بالدائرة الجغرافية (٣) الفاشر جنوب غرب مطلوب للعدالة علاوة على أنه بهذا السبب ظل لا يتواجد بمراكز الاقتراع التي تتبع للدائرة، وأردف مصطفى أن المفوضية قبلت الشكوى، وأوضح مصطفى أن المرشح متهم بشيكات مرتدة بسبب ممارسته العمل التجاري في سوق المواسير الشهير بمدينة الفاشر[(٢)].

الطعون ضد البشير وسلطاته

أما أهم طعن ضد البشير، فقد كان عبر مذكرة د. معتصم عبد الله محمود الأستاذ بكلية الهندسة بجامعة الخرطوم سابقا، وجد هذا الاعتراض صدى قويا في الرأي العام السوداني. وقد طعن د معتصم في ترشيح السيد عمر البشير لرئاسة الجمهورية في ست نقاط: أنه كذب أول الانقلاب بنفي علاقته بالجبهة واعترف بعد المفاصلة بتبعيته وتلمذته على يدي الدكتور حسن الترابي، والكذب من فساد الأخلاق؛ أنه اعترف ببيوت الأشباح وممارساتها التعذيبية فلم ينصر المظلومين ويحق الحق؛ أنه مسؤول عن تشريد وفصل كثيرين تعسفياً؛ أنه مسؤول عن إعدام ضباط رمضان الـ٢٨ بمحاكمات عاجلة متهورة وغير عادلة وخرق العهد المؤدى لهم بالأمان؛ أنه المسؤول عن الإجراءات التعسفية القاسية البعيدة عن الحكمة والمجافية

---

(1) تقدم بالطعن كل من البدوي يوسف عبد الله والجيلي وداعة ومحمد يوسف محمد سالم، أنظر صحيفة صوت الأمة في ١١/ ٢/ ٢٠١٠م، وموقع الحزب بالإنترنت

(2) الأهرام (١٦) ابريل.

٢- الأيام ٢٤/ ٤/ ٢٠١٠م.

للأخلاق بإعدام مواطنين لحيازة العملة الصعبة مدللا بحادثة إعدام مجدي محجوب محمد أحمد؛ وأخيرا أنه وجهت له في ٢٠٠٩/٣/٤م تهما من محكمة الجنايات الدولية بارتكاب جرائم حرب في دارفور وما استتبع ذلك من حد حركته وعدم قدرته على المشاركة الكاملة في المحافل الدولية ومحافل الأمم المتحدة؛ معتبرا أن تلك الأسباب لا تؤهله للترشح لرئاسة الجمهورية. (نص الخطاب في ملاحق الكتاب). ولكن المفوضية القومية للانتخابات أحالته للمحكمة العليا لتنظر فيه بداية ثم رجعت ونظرت في الطعن وردته، وقد صرّح الطاعن بأنه لمس ارتباكا كبيرا داخل المفوضية حول الموضوع[1]. وقد شكا د. معتصم من طريقة تعامل المفوضية مع المسألة في خطاب الاستئناف الذي قدمه للمحكمة العليا بشأن القضية، قال إنه عند تسليم الطعن قابل عضو المفوضية الفريق الهادي محمد أحمد، والذي خاطبه بحدة وانفعال بأن ليس له حق في الطعن في مستوى الترشيح لرئاسة الجمهورية ولكن بعد مطالبته بالرجوع إلى قانون الانتخابات في مادته (٤٥) التي تسند حقه في الاعتراض على أي مرشح أمره بمقابلة المستشار القانوني للمفوضية، والذي لم يرفض حقه في تقديم الطعن وطالبه بالذهاب للمحكمة العليا وبعد مغادرته للمفوضية اتصل به هاتفيا عبر الدكتورة محاسن حاج الصافي طالبا العودة للمفوضية لتقديم الطعن إليهم إذ تدارسوا المسألة ورأوا الذهاب مباشرة للمحكمة العليا غير صحيح. (خطاب الاستئناف بملاحق الكتاب) وقد قررت المفوضية عدم قبول الطعن، فاستأنف د. معتصم للمحكمة العليا والتي رفضت بدورها طعنه كما أسلفنا.

وتهمنا هنا الإشارة للطريقة غير القانونية التي تصرف بها عضو المفوضية الفريق الهادي والتي وصفها د معتصم بقوله: «وفي نظري أن ذلك التصرف كان غير كريم ولا يليق بمسؤول تم اختياره في أعلى هيئة لإدارة العملية الديمقراطية في البلاد».

وهناك طعن آخر قدم للمحكمة الدستورية مؤكدا على أن مطلوبات الترشيح للرئاسة شاقة للغاية ولكنه رفض أيضاً[2]. وقد صيغت هذه المذكرة أيضاً بلغة قانونية قوية أثبتت كيف انتهك قانون الانتخابات حقوقا دستورية عديدة، كما شكلت محاكمة سياسية لمرشح المؤتمر الوطني، وفي النهاية طالبت المذكرة باتخاذ الإجراءات الجنائية ضد البشير للانتهاك الجسيم لأحكام الدستور، وإعلان عدم

(1) صحيفة الشرق الأوسط فبراير ٢٠١٠.

(2) EU EOMS, Final Report ص ٢٦ حيث يورد التقرير في الهامش أن رقم الدعوى هو محمود شعراني ضد البشير (الدعوى رقم CP/CC/41/2010)

دستورية النصوص المشار إليها في مذكرة الدعوى، وإصدار قرار بتأجيل الانتخابات لحين الفصل في الطعن. (نص المذكرة في ملاحق الكتاب).

وغني عن القول إن تلك الطعون لم تهدف حقيقة لتغيير الأمر الواقع فالجميع كان يعلم أن القضاء دمية في يد السلطة التنفيذية، ولكن هذه المذكرات كانت تهدف إلى استثمار بيئة الانتخابات في كشف التجاوزات التي قامت بها سلطة «الإنقاذ». وبالفعل، فإن الطريقة التي تعاملت بها الجهات المسؤولة، سواء أكانت المفوضية القومية للانتخابات، أو المحكمة العليا، أو المحكمة الدستورية أيدت هذه الحقيقة بجلاء.

خلاصة

لقد أديرت عملية الترشيح داخل الأحزاب بطريقة مختلفة، والطريقة التي أدار بها الحزب الحاكم في الشمال العملية داخله أسفرت عن مظالم وارتكب الحزب في ذلك تجاوزات كبيرة مستخدما سلطات الدولة، كما تم ترهيب المرشحين في الأحزاب الأخرى في الشمال وفي الجنوب بدرجة أكبر.

وتم استغلال للسلطة في بعض الولايات بإيذاء بعض المرشحين المنافسين من قبل مرشحي المؤتمر الوطني. واستغلال لموارد الدولة مشاركة في مسيرات الترشيح الخاصة ببعض المسؤولين. ولكن المفوضية القومية للانتخابات صمتت عن كل التجاوزات التي ارتكبت من قبل حزب السلطة ولم تتحدث إلا بالإشادة التي اعتبرت في غير موقعها.

وقد قامت المفوضية بانتهاك القانون في تقليص فترة سحب الترشيحات، وصمتت عن انتهاكه في ضرورة استقالة الحكوميين والتشريعيين المتقدمين للترشُح، بل صمتت على حادثة إعفاء الولاة الذين أخفقوا في عملية تسمية المرشحين والإبقاء على الناجحين، بعكس المطلوب قانونا.

أما عملية الطعون والشكاوى فقد تعاملت معها المفوضية بارتباك أحيانا، وحينما قدمت الشكاوى للمحكمة لم يتم النظر بجدية في أي من الطعون الحقيقية حول أهلية ترشيح السيد عمر البشير للرئاسة.

وبالعموم يمكن القول إن العملية مع ما صحبها من اشتراك شركاء كثيرين في القوى السياسية إلا أنها لم تخل من تجاوزات جدية للأداء الديمقراطي وللقانون عكسا لمقاصده، تجاوزات صمتت عنها المفوضية القومية للانتخابات فصارت شريكا في جريمة طبخ الانتخابات التي ارتكبها المؤتمر الوطني بجدارة إبان عملية الترشيحات، وفي الحلقات التالية كما سنرى.

اللجنة العليا للانتخابات
حزب الأمة القومي

الفصل العاشر

الحملة الانتخابية



(إن الاستمرار في الآلية بشكلها الحالي لن يكون بالنسبة لنا إلا مشاركة في ذبح نزاهة الانتخابات وتجيير الإعلام المضلل.)

من مذكرة الأحزاب المشاركة بآلية الإعلام للمفوضية- فبراير ٢٠١٠م

الحملة الانتخابية هي المجهودات التي يقوم بها الحزب من أجل المناصرة لمرشحيه وبرنامجه ورؤاه ومواقفه السياسية التاريخية والحاضرة وللتبشير بمستقبل أفضل للبلاد تحت قيادته، أو للهجوم على منافسيه وإظهار تفوقه عليهم، وتحتوي كذلك على جرعات وطنية لمناصرة الانتخابات وضرورة الاشتراك فيها ودفع المواطنين للاهتمام بالشأن العام. وبشكل أكثر تحديدا فقد درج الباحثون على استخدام مصطلح حملة انتخابية election campaign على مجمل الجهود الإعلامية الحزبية سواء أكانت هذه الجهود:

١- أعمال دعائية.

٢- إعلانات.

٣- حملات صحافية

٤- علاقات عامة[١].

فالحملة الانتخابية هي جهود اتصالية مخططة ومتصلة من قبل الأحزاب السياسية أو المرشحين (كأفراد) تهدف إلى رسم صورة ذهنية مرغوبة عن الحزب أو المرشح في أذهان الناخبين الحاليين أو المتوقعين. أو دفع الأفراد للإدلاء بأصواتهم لهذا الحزب أو ذاك. وتعرف أيضاً بأنها: الجهود الاتصالية المخططة التي ترمي إلى دفع الناس للوقوف خلف برنامج انتخابي أو التصويت لمرشح معين[٢].

وهي بهذا مفهوم فضفاض ويتخلل كافة مناشط الحزب في كل زمان ومكان، ولكن الحملة الانتخابية اصطلاحا هي المناشط التي تقوم بها الأحزاب بشكل مركز ومخطط له ومبرمج في الأسابيع التي تسبق الاقتراع (دائما من حوالي ٦- ٨

(1) أحمد خليل تمويل العمل الإعلامي خلال فترة الانتخابات ورقة مقدمة لورشة دور الإعلام في الانتخابات- دار الأمة في ٢٧/ ٦- ٨/ ٧/ ٢٠٠٨م ص ٢.

(2) نفسه .

أسابيع قبل الاقتراع). وحسب قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨م: لا تزيد فترة الحملة عن سبعين يوما ولا تقل عن ثلاثين يوما، على أن تقف قبل يوم من تاريخ بدء الاقتراع. وقد جدولت المفوضية القومية للانتخابات أن تبدأ الحملة الانتخابية في يوم ١٣ فبراير وتستمر حتى ٩ أبريل ٢٠١٠م أي ٥٦ يوما (ثمانية أسابيع).

إن إدارة الحملات الانتخابية معنية في المقام الأول بالإعلام وأدائه وضوابطه وحريته وعدالته وشفافيته وإتاحته لجميع المرشحين، ذلك لأن الإعلام يلعب أدوارا أساسية في الحملات الانتخابية من ناحية التبشير بالأحزاب السياسية وبمرشحيها وبميزاتهم وببرامجهم، وفي التعليم المدني تعريفا بالنظام الانتخابي وتعقيداته ومتطلباته، وفي تعريف الناخبين بالأحزاب والمرشحين ورؤاهم السياسية، وفي التثقيف الانتخابي للمواطنين، وفي كشف التلاعب في العملية الانتخابية، والخروقات فيها، وفي تعريف الناخبين بالقضايا الهامة في الساحة والرؤى المطروحة حولها، كذلك في تعريف الأحزاب برؤى المواطنين وبالقضايا التي تهمهم والتي قد يغفلها بعض الساسة أو بعض الأحزاب.

فلا بد من التأكد من وصول أجهزة الإعلام لجميع الناخبين والأحزاب. ومن أن الإعلام الحكومي لا يهاجم المعارضين ولا يقصيهم من الظهور في التلفاز، أو يقصي صوتهم من الإذاعة.

ومن أهم معايير عدالة الإعلام المطلوبة في الحملات الانتخابية التالي:

- درجة المساواة في توزيع الفرص للناخبين في الإعلام.
- كيف تتعامل الوسائل الإعلامية المملوكة للدولة ويمولها دافع الضريبة، والتي يجب عليها أن تقوم بتغطية الانتخابات بشكل محايد. ذلك أن بعض الحكومات استخدمت الإعلام لمهاجمة المعارضين، ولحجب المعلومات والأخبار من البعض، ولإقصاء مرشحي المعارضة من التلفزيون والراديو. ومن وسائل الانتهاك أيضاً أن تغطي تغطية متوازنة في البرامج المخصصة للانتخابات، ولكن تتبع الانحياز السياسي في برامج أخرى.

التسلط على المؤسسات الإعلامية

لقد تعرضنا في الفصل الثالث للقيود التشريعية على الإعلام وحرية التعبير في السودان والتي ظلت تكبل أداء الأحزاب الانتخابي، تلك القيود هي الإطار الذي يقنن التسلط على المؤسسات الإعلامية القومية منها والخاصة في السودان، ويتمثل

هذا في التمكين الحزبي للمؤتمر الوطني في أجهزة الإعلام المملوكة للدولة خاصة المذياع والفضائية السودانية وهما –خاصة المذياع- الأكثر انتشارا والأقدر على الوصول لكافة قطاعات الشعب السوداني. وتحرك المؤتمر الوطني بإمكانات الدولة والتمكين لأفراده ومؤسساته لعقدين من الزمان، وتمدده في الفضائيات والإذاعات FM وتعددها، في مقابل فقر أدوات الأحزاب الأخرى الإعلامية والفقر المالي الذي تعانيه، إضافة لتمدده في الفضائيات التي أنشأها وصارت تبث من خارج البلاد مع الاحتفاظ بقوانين احتكارية للبث التلفزيوني داخلياً.

يمكن تصنيف المؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة إلى قسمين:

- مؤسسات مملوكة مباشرة للدولة مثل الإذاعات والتلفزيونات المركزية والولائية- الإعلام الخارجي التابع لوزارة الإعلام والاتصالات -وإعلام عبر جهاز المغتربين..الخ
- المؤسسات التابعة لأجهزة تمولها الدولة مثل مؤسسة ساهرون التابعة للدفاع الشعبي.

هذه المؤسسات كلها كانت تعمل في الدعاية للمؤتمر الوطني بشكل مفتوح.

قاست الأجهزة الإعلامية في السودان علاوة على هذا التسلط من مشاكل تعرض لها تقرير بعثة الاتحاد الأوربي المراقبة للانتخابات في السودان كالتالي: إن صناعة الميديا في السودان تعاني من صعوبات مع الأجور المتدنية، والمهارات الإعلامية والتدريب المحدودين، وافتقار للأجهزة المطلوبة كما أن قطاع الإعلان المحدود يحد من تطورها[(١)].

ويقول مركز كارتر: (على الرغم من أن الرقابة القبلية على الصحافة قد توقفت رسمياً، لكن لا يمكن تناول العديد من المواضيع في الإعلام، كما أن الإعلام لم يتناول قضايا معينة تعتبر حساسة وقد تستفز الحكومة. وقد واجهت العديد من الصحف والصحفيين الأفراد قضايا قانونية كما تعرضوا للإدانة من قبل مجلس الصحافة المعين بواسطة رئاسة الجمهورية لتنظيم الصحافة. كذلك فإن العامل الكابح الآخر هو أن معظم الإعلام واقع بصورة مباشرة أو غير مباشرة تحت سيطرة الحكومة وحزب المؤتمر الوطني أو حلفائه) (بيان في ٤/١٧- بالملاحق)

(١) التقرير ص ٢٩.

الدعوة لضوابط للاعلام القومي

لقد فتح حزب الأمة القومي ملف الضوابط المطلوبة للإعلام مبكرا، وظل يقدم المقترحات تلو الأخرى كما رأينا ونحن نتتبع أداء المفوضية خاصة فيما يتعلق بالإعلام في الفصل الرابع (خاصة تكوين الآلية المختصة بالإعلام وإصدار منشور أنشطة الحملة الانتخابية)، وأهم الضوابط التي طالبنا بها للإعلام القومي:

- الاتفاق على ميثاق شرف صحفي يلزم كل الوسائل الإعلامية والإعلاميين العاملين فيها بتوخي النزاهة والدقة والحياد في تغطية الانتخابات والحملات الانتخابية للأحزاب.

- أن يلعب الإعلام القومي دورا مسؤولا في التثقيف الانتخابي وفي كشف ممارسات التلاعب في الانتخابات.

- إعادة هيكلة المؤسسات الإعلامية القومية بفك الارتباط بينها وبين الأجسام التنفيذية أو التشريعية بالدولة، لتصير وسائط ذات ملكية عامة تشترك في ملكيتها وإدارتها كافة أضلع المجتمع الإعلامي والمدني والسياسي وفق صيغة يتفق عليها الجميع.

- أجهزة الإعلام ومخصصاتها من عربات وأجهزة لا تستغل للدعاية الحزبية أو للقادة الحزبيين.

- في الفترة التي تسبق الانتخابات تبرمج الدعاية الحزبية المشروعة وتتاح للأحزاب فرص ومساحات متساوية في أجهزة الإعلام المركزية وفي الولايات للدعاية لبرامجها.

- تتم صياغة الأخبار وتحرير التقارير وإعداد البرامج السياسية بمهنية وموضوعية وصدقية بعيدا عن التضليل والتجميل الذي تتخذه الآن.

- يتم تقليص أخبار المسؤولين بالدولة لتشكل أحد مكونات الأخبار إلى جانب أخبار المجتمع المدني والثقافي والسياسي الحر، وتبدأ أجهزة الإعلام حوارا حقيقيا بين كافة مكونات المجتمع السوداني بتنوعه الثقافي والسياسي والاجتماعي بدلا عن كونه بوقا محضا للدعاية الشمولية ولتجميل النظام.

- تكفل استقلالية الأجهزة الإعلامية بعيدا عن أية مؤثرات أو تبعية للجهازين التنفيذي أو التشريعي للدولة.

- يتم النظر في الإجراءات التعسفية التي اتخذت بشأن المعارضين في هذه الأجهزة.

- تأكيد ابتعاد المؤسسات الإعلامية القومية عن الدعاية الحزبية. سواء المملوكة للدولة مباشرة أو التابعة لأجهزة تمولها الدولة.

- ألا يتم الجمع بين الصفات الرسمية والسياسية في الإعلام القومي مثلما يحدث الآن في غالبية المناشط التي تغطيها أجهزة الإعلام والتي تجمع بين ما يسمى بالقيادات الرسمية والقيادات السياسية.

- تقف الدعاية والبرامج عن منجزات الدولة في عهد الإنقاذ قبل فترة لا تقل عن شهر من الانتخابات.

وقد اقترح الحزب منذ أكتوبر ٢٠٠٩م إنشاء مجلس قومي للإعلام ليشرف على تطبيق هذه الضوابط في أجهزة الإعلام القومية ويضمن التغطية المهنية في الأجهزة الخاصة، لكن مقترح المجلس والضوابط أهملت تماما، وكان الإعلام مجرد بوق للحزب الحاكم فعليا وأداة انتخابية لمرشحيه.

المعايير المتخذة في انتخابات ٢٠١٠م

نص قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨م على نصوص عديدة فيما يتعلق بالحملات الانتخابية، واضعا معايير هامة في هذا الصدد لعل أبرزها:

- منع التحريض واستخدام ألفاظ الكراهية (المادة ٦٥-٣).

- المساواة في استخدام وسائل الإعلام لغرض الحملة الانتخابية للأحزاب والمرشحين. (المادة ٦٦-١)

- منع تمييز وسائل الإعلام بين المرشحين أثناء تغطيتها لأخبار الحملة الانتخابية. (المادة ٦٦-٢) ويعد أي جهاز إعلامي مملوكًا للدولة مرتكبًا لمخالفة انتخابية في حالة عدم منحه كافة المرشحين والأحزاب السياسية مساحة إعلامية متساوية (المادة ٩٨-٢).

- إشراك وسائل الإعلام والأحزاب السياسية في وضع برنامج للاستفادة من الأجهزة الإعلامية في الحملات بشكل عادل: المادة ٦٦-٣ ونصها: (تعد المفوضية، بالاشتراك مع وسائل الإعلام العامة وبالتشاور مع الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات، برنامجاً شاملا لضمان حقهم في استخدام تلك الوسائل لأغراض الحملة الانتخابية على قدم المساواة).

- منع عرقلة الحملات الانتخابية للآخرين المنافسين. (المادة ٦٦-٤)
- منع التمويل الأجنبي للحملات الانتخابية (المادة ٦٧-١)
- تقوم المفوضية بتحديد سقف الصرف على مناشط الحملة الانتخابية استنادا لاعتبارات حجم المنطقة الجغرافية وعوائق الحركة فيها، وسهولة المواصلات، وعدد السكان وتوزيعهم (المادة ٦٧-٣)
- حظر استعمال إمكانيات الدولة والموارد العامة لأغراض الحملة الانتخابية (المادة ٦٩). ويعتبر المرشح، مرتكباً لممارسة غير قانونية في حالة استخدامه موارد وإمكانات الدولة في تنفيذ مناشط الحملة الانتخابية (المادة ٩٦).
- يجب على كل مرشح أو حزب سياسي تقديم حساب ختامي عن إيرادات ومصروفات حملتهم الانتخابية للمفوضية في موعد لا يتجاوز ثلاثين يوماً بعد تاريخ الإعلان الرسمي عن النتائج النهائية للانتخابات (المادة ٧٠). يعد المرشح أو الحزب السياسي قد ارتكب مخالفة انتخابية إذا لم يقدم للمفوضية دون عذر مقبول، حسابا كاملا ومفصلا عن جميع الإيرادات والمصروفات خلال الحملة الانتخابية (المادة ٩٩).

الضوابط التي أصدرتها المفوضية

لإدارة الحملة الانتخابية اتخذت المفوضية عددا من القرارات والضوابط:

- في ٢٠٠٩/١٢/٣١م حررت لائحة لضوابط الإعلام أثناء الانتخابات.
- في ٢ فبراير ٢٠١٠م قررت إنشاء «الآلية المشتركة لاستخدام أجهزة الإعلام أثناء الانتخابات». وقد عدلت تكوينها في مارس ٢٠١٠م.
- في ١٨ فبراير أصدرت منشور الأنشطة الانتخابية لسنة ٢٠١٠م.

لقد تابعنا في الفصل الرابع ما قامت به المفوضية من تجاهل لمقترح حزب الأمة بتكوين مجلس قومي للإعلام للإشراف على عدالة القسمة الإعلامية ونزاهة الإعلام القومي، ثم ما عقدته من استشارة إعلامية وزعت فيها مسودة لائحة للأجهزة الإعلامية أثناء الحملة وسقنا أبرز النقد على ما انتوته المفوضية. وذكرنا كيف مضت المفوضية في طريقها غير آبهة بما قيل، وكونت «الآلية المشتركة لاستخدام أجهزة الإعلام أثناء الانتخابات» والتي أعلنت أنها كونتها استجابة لنص المادة ٦٦-٣ من قانون الانتخابات المذكورة أعلاه والتي تنص على

إشراك مسؤولي الأجهزة الإعلامية والتشاور مع الأحزاب حول برنامج استخدام الإعلام بالتساوي بين الأحزاب والمرشحين، ولكنها كونتها بطريقة أقصت فيها الأحزاب في الاجتماع التأسيسي الذي وضع خطة العمل، كما أقصتهم عبر إدارة الجلسات بشكل تحكمي إبان حضورهم لاجتماعات الآلية. وكيف انسحبت الأحزاب في النهاية من الآلية وظل فيها المؤتمر الوطني كما أضيفت أحزاب حكومة الوحدة الوطنية أي أن الآلية صارت جزءا من طبخ الانتخابات بدلا عن أن تكون وسيلة لعدالة القسمة الإعلامية بين الأحزاب. ولكن هذا الموقف والبيان الذي أصدرته الأحزاب المحتجة جرى التعتيم عليه فلم تنشره الصحف إلا الحزبية للأحزاب المحتجة قال المحتجون والذين يمثلون خمسة من الأحزاب الستة المختارة باستثناء المؤتمر الوطني فقط: (الأساس الذي دعونا له لاختيار الأحزاب بالآلية موضوعي وهو الأحزاب التي تخوض الانتخابات في كافة مستوياتها بما فيها الرئاسة، ولكن المفوضية أضافت عضوين من حكومة الوحدة الوطنية مثيرة تساؤلات حول أسس الاختيار فحكومة الوحدة الوطنية ممثلة أصلا بالمؤتمر الوطني والحركة الشعبية. قرار المفوضية يؤكد أنها واقعة تحت سيطرة المؤتمر الوطني كلية ولا تستطيع الاستجابة لمطالبات الأحزاب الموضوعية إلا بإرضائه بإضافة الأحزاب التبع التي تدعم مرشحيه علنا فالإضافة منها هي إضافة لممثلي المؤتمر الوطني وحسب.) وأيضا: (نرفض مجددا أن نكون في هذا الجسم الشائه الذي زادت تشويهاته والذي لن يفلح إلا في تجيير الإعلام لحزب يخرق القانون ويستخدم إمكانيات الدولة في دعايته الانتخابية.. نرفض المشاركة في تضليل الشعب السوداني، ونعلن عن استمرارنا في مقاطعة الآلية، ورفض الانضمام لها بالنسبة لمن تم ضمه لأول مرة) وبسبب ذلك التعتيم ظن عديدون أن الأحزاب المحتجة عادت إليها، كما ظن آخرون أن الأحزاب احتجت على فكرة انتخاب عدد تمثيلي وأنها طالبت بإشراك الجميع، بل لقد ذكر هذه الحقيقة المغلوطة تقرير بعثة الاتحاد الأوربي وهو يتحدث عن الآلية قال التقرير: إن آلية المفوضية المشتركة JMM كونت لتحقيق أزمنة بث حرة ومجانية لمرشحي الرئاسة والولاة (١١٠ دقيقة إجمالا) ومجموع ٣٠ دقيقة لكل من الأحزاب السياسية الـ٧٢ في الأجهزة الإعلامية المملوكة للدولة. وقد كانت القوى السياسية مسؤولة عن إنتاج موادها الصوتية والمرئية بالشكل الذي يرغبون، ولكن بدون أن تبث مباشرة. وعلى الرغم من بعض المعوقات السياسية، فقد تم تحقيق الوصول العادل للميديا لكل المتنافسين

السياسيين. وعلق التقرير في الهامش بالقول إن أحزاب المعارضة تحدت الآلية المشتركة مطالبة بإنشاء مجلس جديد للإعلام يحتوي على كل الأحزاب الـ٧٢.[1] كذلك احتوى بيان مركز كارتر في ٢٠١٠/٤/١٧م على معلومة مغلوطة في هذا الأمر، قال البيان: (انسحب أعضاء تحالف جوبا من مجلس الإعلام الذي كونته المفوضية القومية للانتخابات بعد أن شكت من التحيز، رغم أن المفوضية القومية للانتخابات وافقت في آخر أيام الحملة الانتخابية على زيادة عدد الأعضاء غير الحكوميين). الحقيقة فيما قالته بعثة الاتحاد الأوربي أن الأحزاب لم تطالب بمجلس فيه الجميع لأن في ذلك صعوبة عملية، ولكن المفوضية ظلت تضلل الرأي العام بقولها إنها لا تستطيع أن تستجيب لمطالب الأحزاب لأنه لا يمكن أن يكون هناك مجلس فيه ٧٢ عضوا يقوم بعمل جاد. في ملاحق هذا الكتاب كل الأدبيات الصادرة عن ممثلي الأحزاب داخل الآلية ولم يكن فيها أبدا تلك المطالبة، كذلك سنثبت أدناه أن الفرص لم تكن عادلة أبدا مما حدا بالحركة الشعبية ومرشحها الرئاسي رفض التعامل مع تلك المساحة المحوقة المعطاة للأحزاب والمؤتمر الوطني يسرح ويمرح في البقية، وقد حدث فيها تقييد كبير وتدخل سافر خاصة من قبل الإذاعة مما حدا بمرشح حزب الأمة القومي مقاطعة الإذاعة. كذلك كان هناك قيد على إنتاج مواد الدعاية فلم يسمح بداية إلا بالحديث المباشر، وتكررت مطالبات القوى السياسية حتى تم السماح مؤخرا بحرية الإنتاج.. أما المعلومة التي جاء بها مركز كارتر أنه في النهاية وسعت الآلية بزيادة عدد الأعضاء غير الحكوميين فخطأ محض سببه كما قلنا التعتيم على موقف الأحزاب، وقد انطلى ذلك على كثير من الكتاب المعارضين للحكم الشمولي[2]. والحقيقة أن التعديل الذي اتخذته الآلية كان لصالح زيادة الأعضاء الحكوميين وقد رفضته الأحزاب كما رأينا.

لقد تابعنا في الفصل الرابع أيضاً كيف أصدرت المفوضية منشور الأنشطة الانتخابية الذي قضى على ما تبقى من هامش حرية للأحزاب.

هذا في حين أن المفوضية تأخرت جدا في تحديد سقف الصرف على الحملات

(1) تقرير بعثة الاتحاد الأوربي ص ٣١.

(2) أنظر مثلا مقالة للأستاذة آمال عباس في مارس ٢٠١٠م تسوق فيها القول إن الأحزاب عادت للآلية بعد إصلاحها.

الانتخابية وبعد أن لاحقتها الأحزاب السياسية والمرشحون المشفقون من الصرف المبالغ للمؤتمر الوطني كما رأينا، ولم تجعل لتجاوز الصرف أية عقوبة.

وسنرى في هذا الفصل الحد الذي وصلت إليه التجاوزات في وسائل الإعلام تمييزا بين الأحزاب، والتجاوزات في الصرف على الحملات، والذي غضت عنه المفوضية الطرف، فكان القانون في عرف المفوضية حبرا على ورق، بينما جاءت بتقييدات إضافية تهزأ حقيقة بالقانون وبالنص على العدالة وعلى الحرية والنزاهة في الحملات الانتخابية للأحزاب.

التجاوزات إبان الحملة الانتخابية

تنقسم التجاوزات إبان الحملة الانتخابية لأنواع عديدة أهمها:

- انحياز أجهزة الإعلام القومي للأحزاب الحاكمة: المؤتمر الوطني في الشمال والحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب.
- القيود التشريعية وتدخل السلطات لعرقلة نشاطات الأحزاب المعارضة أو المنافسة للحزب الحاكم.
- استخدام موارد الدولة في الحملات الانتخابية.
- تأخر تحديد سقوف الصرف وتجاوزها.
- عرقلة الحملات الانتخابية للمنافسين.
- استخدام خطاب الكراهية والتحريض.
- تشوه الإعلام الخاص والحزبي وانتهاكه للمهنية.
- مشاكل أمنية أعاقت الحملات الانتخابية خاصة في دارفور.
- استخدام الأساليب الفاسدة في الحملة من شراء للذمم أو التهديد.

هذه الأنواع وجدت في السودان إبان انتخابات أبريل ٢٠١٠م أنواع وأشكال منها متنوعة. ولن نجرب حصرا شاملا لها ولكننا في هذا الفصل نتجول بين بعض الأحداث، والشهادات التي أدلى بها بعض المراقبين، والإعلاميين، والأحزاب السياسية ذات الشأن.

انحياز أجهزة الإعلام القومي

القانون واضح كما رأينا في عدالة الإعلام، ولكن الآلية نظرت لتلك العدالة فقط فيما يتعلق بالمساحة المعطاة للأحزاب بمسمى الحملة الانتخابية، وأنكرت أن

يكون من اختصاصها مراقبة تحرير كل زمان البث وإصدار ضوابط لـذلك كما رأينا. وكونت الآلية المشتركة التي وصفناها تفصيلا في الفصل الرابع، وقامت الآلية بدورها بتحديد لجنة ثلاثية مكونة من كل من الأستاذ معاوية فضل الله والدكتور حسن عابدين ومدير الجهاز الإعلامي المعني. هذه اللجنة كانت اسمية إذ لم يحدث أن فصلت في أي خلاف أو ضمنت حقوق الأحزاب فيما يتعلق بالدعاية الحزبية. وعلى العكس من ذلك ترك للأجهزة تقدير ما هو مسموح وما هو غير مسموح فانطلقت من ثقافة الشمولية وإقصاء الأحزاب لتكبل حملاتهم بشكل مريع.

من ناحية أخرى كان هناك انحياز واضح خاصة في التلفزيون القومي فيما يتعلق بمادة الدعاية الحزبية، ظهر ذلك الانحياز في التصرفات التالية:

الانحياز في إنتاج الفقرة الترويجية

في الترويج للفترة الدعائية أنتج التلفزيون فقرة إعلانية فيها مقتبسات من مرشحي الرئاسة المختلفين، هذه الفترة أخرجت بشكل لم يكن مستساغا من ناحية الفترة المعطاة لمرشح المؤتمر الوطني عمر البشير مقارنا بالآخرين، خاصة مرشح حزب الأمة القومي الذي استعملت له لقطة يبدو فيها غير ظاهرا لدرجة بعيدة والاقتباس من حديثه لم يكن له معنى الترويج أو الدعاية بينما أخذ اقتباس قوي للبشير من ناحية وصف برنامجه وميزة حزبه. قامت مسؤولة الحملة الانتخابية بالحزب (رباح الصادق) بالاتصال بعضو لجنة الآلية (أ. معاوية حسن فضل الله) وتقديم شكوى حول الأمر أكثر من مرة، وفي المرة الأولى وافقها حول المسألة، ولاحقا عبر عن أن هذه مسألة غير هامة.

التلاعب في أوقات البث

كانت أوقات البث تعدل في التلفزيون بشكل يدعو للريبة بالنسبة لأزمان البث المعطاة للأحزاب، لم يكن الجدول يلتزم بالقرعة التي أجريت، فبينما كان الجدول الذي أجيز للدعايات الحزبية بين الساعة الثامنة والتاسعة مساء، أخرت دعايات بعض الأحزاب لما بعد منتصف الليل. التبرير الذي قدم للأحزاب هو أن التأخير كان بسبب دوري كروي كان يجري حينها، ولكن الغريب أن ذلك التأخير كان يقع في الغالب على الأحزاب المعارضة وتبث دعاية أحزاب حكومة الوحدة الوطنية من الأحزاب الموالية في الغالب في أوقاتها. ومن جديد تقدمت مندوبة حزب الأمة بالشكوى للجهة المعنية بدون جدوى، وكانت النتيجة أنه من بين أربعة أوقات

دعاية حزبية فإن الحزب بثت دعايته لثلاث مرات بعد منتصف الليل[1]. التلفزيون كان يتعامل مع المرشحين المنافسين للبشير بشكل سيء بدا في الإهمال حينا، وفي التدخل المقصود حينا آخر. وقد ظهر ذلك لدى الخلط بين دعاية المرشح حاتم السر والمرشح محمد إبراهيم نقد في حزمة البث الثانية حيث أعلن عن دعاية الأول وتمت إعادة بث دعاية الأخير واستمر ذلك لعدد من الدقائق ثم قطع وحدث التغيير، وقد عد الحزب الاتحادي الديمقراطي ذلك مقصودا لجهجهة دعاية مرشحه. ولدى بث دعاية مرشح حزب الأمة القومي تم قطع الإرسال كلية لحوالي ربع ساعة الشيء الذي اعتبره البعض مقصودا لصرف المشاهدين عن البرنامج. ومع أن البرنامج بث في وقته بعدها ولكن كثيرين لا بد انصرفوا بسبب قطع الإرسال الذي أنكر مسؤولو التلفزيون أن يكون متعمدا وزعموا أنه تم لعطل في الأقمار الصناعية[2].

فلترة الأحاديث أو منعها

الإذاعة السودانية كانت لها لجنة خاصة لمراجعة الدعاية عملت بطريقة انحيازية سافرة وبشكل مريع، فلم تقم بالمراجعة اللجنة المفروضة التي كونتها المفوضية. وكان أبلغ ما قامت به لجنة الإذاعة في ذلك الصدد التدخل لمنع بث دعاية مرشح حزب الأمة القومي الرئاسي الإمام الصادق المهدي، حيث استدعت اللجنة المسؤولين في «الحملة القومية لدعم ترشيح الإمام الصادق للرئاسة خلاصا للوطن» في ٣/٣/٢٠١٠م لتخبرهم بأن لديها أكثر من ٢٠ تحفظا حول حديثه الذي كان طوله عشرين دقيقة! تساءل المسؤولون في الحملة عن اللجنة التابعة للآلية الجهة المسؤولة عن المراجعة وقيل لهم إنها غائبة وإن لجنة الإذاعة هي التي قامت بالمراجعة، فحاولوا التفاوض مع اللجنة الإذاعية وتقديم بعض التنازلات بالرغم من عدم مشروعية كافة الملاحظات المقدمة ولكن كنوع من إبداء المرونة، ولكن اللجنة كانت تتكلم بروح عدائية وحزبية بالغة، فالسيد عبد العظيم عوض رئيس اللجنة الإذاعية كان يسيء للغة المرشح الرئاسي ولحديثه تارة وتارة يذكّر

(1) كانت الأحزاب السياسية المشاركة في الآلية المشتركة قد تقدمت بمذكرة تطالب فيها بمراجعة أزمان بث الدعاية الحزبية وللمرشحين في الإذاعة والتلفزيون بما يتسق مع مطالب الناس في الريف، ولكن لم تتم الاستجابة، المذكرة بالملاحق.

(2) انظر صحيفة الشرق الأوسط في ٢٦/ ٣/ ٢٠١٠م انقطاع إرسال تلفزيون السودان قبل دقائق من عرض برنامج أحد مرشحي الرئاسة.

مفاوضيه بما جرى بينهم في التراضي الوطني مسفرا عن الحزبية التي بها كانت تدار مسألة فلترة أحاديث المرشحين. ونتيجة لذلك التصرف الحزبي السافر وغير المسؤول قاطع الإمام الصادق المهدي الإذاعة في كافة فترات البث اللاحقة، وكان رئيس المفوضية مولانا أبيل ألير رئيس المفوضية القومية للانتخابات ونائبه البروفسور عبد الله أحمد عبد الله قد زارا الإمام الصادق المهدي كمرشح رئاسي بعد منع بث دعايته وعبرا عن تحفظ وحيد في خطابه هو إيراد اسم الشهيد مجدي محجوب من ضمن المغتالين تعسفا ولكنه لم يستجب لطلبهما بحذف الفقرة الوارد فيها اسمه باعتبار أن تلك حقيقة وقعت وأنه التزاما بالحق ولأسرة مجدي المكلومة لا يمكنه التراجع عن ذكره، وطالب من جديد أن تكون المساحة المتاحة للمرشحين حرة ومن كانت لديه شكوى فعليه التوجه للقضاء. (في ملاحق الكتاب نص البيان الذي أصدرته الحملة حول منع الحديث، وبيان المسؤولة عن الحملة نفيا وتصحيحا لإفادات نائب رئيس المفوضية المغلوطة حول المسألة)[(١)].

لكن الغبار الذي أثارته الإذاعة بالأكاذيب تم فضحه، وظلت الواقعة وصمة في جبين المفوضية، ذكرها على سبيل المثال بيان مركز كارتر الأولي بلغته المحايدة: (لوحظت قيود على حرية التعبير. فقد أُتهِم زعيم حزب الأمة الصادق المهدي بالتحريض على الكراهية في خطاب مسجل رفض بثه عبر إذاعة الدولة، وذلك في قرار أقرته لجنة فرعية من المفوضية القومية للانتخابات، هذا رغم أن مركز كارتر لم يجد دليلا يعضد هذا الاتهام[(٢)].

الهجوم على الأحزاب والمرشحين المنافسين

لقد ظلت الإذاعة السودانية في أم درمان وتلفزيون أم درمان تتبعان لوزارة

(1) قام المسؤولون في حملة الإمام الصادق المهدي بتفريغ حديثه من تسجيل خاص ونشر الحديث على= =أوسع نطاق ففضح تعنت الإذاعة التي أرادت أن تنتصر لنفسها بإصدار بيان كذوب نشر في صحف الجمعة ٥ مارس ٢٠١٠م، ادعى البيان أن هناك فرق بين حديث الإمام الصادق المسجل وبين النسخة التي وزعها الحزب، ولكن أعضاء حملة الإمام تحدوه أن يثبت ذلك وفضحوا الأكاذيب التي امتلأ بها البيان كقوله إنهم اعترفوا أن الحديث كان به عبارات جارحة. أنظر في ذلك مقال رباح الصادق إذاعة عبد العظيم عوض وعليه العوض ومنه العوض! المنشور بصحيفة الأحداث في ٧/ ٣/ ٢٠١٠م.

(2) البيان بتاريخ ١٧/ ٤ في الملاحق.

الثقافة والإعلام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (عن طريق هيئة قومية).

وقد استخدمتا في كل الأنظمة الشمولية لخلق صورة ذهنية طيبة عن تلك الأنظمة وتسويغ وجودها ومحاولة شرعنة وجودها حتى أصبحت أدوات دعائية أكثر منها إعلامية). الأستاذ أحمد خليل أستاذ الإعلام الجامعي ذكر هذه الحقيقة عشية الانتخابات وقال: (عليه فإنني لا أتوقع في الوضع الراهن لهذه الأجهزة إلا أن تقوم بالدور الذي لاحظه السيد Lee Edwards كبير محرري إصدارة The World (العالم) حينما لاحظ أن كثيراً من وسائل الإعلام في العالم الثالث قد تحولت أدوارها من كونها watchdog إلى attack dog (من كلاب حراسة إلى كلاب هجوم). ذلك أن العاملين بهذه المؤسسات وقادتها هم جزء أصيل من حزب السلطة لذا لا يتوقع منهم إلا الانحياز للسلطة ومن ثم فان الحديث عن أي دعم من وسائل إعلام الدولة للأحزاب السياسية سيظل حديثاً غير واقعي. هذا إذا لم نقل إن هذه المؤسسات ستتولى عملية التشويه المتعمد للآخرين في خضم الحملة الانتخابية[(١)].

وكانت هذه الحقيقة وراء مقترحه الذي تبناه حزب الأمة القومي وطالب به المفوضية من تكوين مجلس قومي فدرالي للإعلام يكون ممثلاً لكل أقاليم السودان ويدعم بممثلين للأحزاب السياسية إضافة إلى منظمات المجتمع المدني وممثلي المجالس المهنية والأكاديميين ليتولى هذا المجلس رسم سياسة اتصالية رشيدة لوسائل الإعلام أثناء الانتخابات وليشرف على أداء أجهزة الإعلام في هذه الفترة الحرجة. هذا المقترح الذي تبناه غالبية خبراء الإعلام المرموقين، بروفسور الطيب حاج عطية والأستاذ فيصل محمد صالح كمثالين[(٢)]. وهو ما لم يتم. وبالتالي حدث المحظور، فاستمرت أجهزة الإعلام كأدوات هجوم على الأحزاب عشية الانتخابات، بل وإبان فترة الحملة الانتخابية.

كان هناك هجوم مستمر على الأحزاب المنافسة بعد أن بدأت عمليات الانتخابات عمليا بتسليم نتيجة الإحصاء ثم الترسيم في سبتمبر ٢٠٠٩م، وكان أبلغها ما حدث إبان مؤتمر جوبا لجميع الأحزاب السياسية في الفترة ٢٦-٣٠ سبتمبر

(1) أحمد خليل تمويل العمل الإعلامي خلال الانتخابات ورقة مقدمة لورشة حزب الأمة القومي حول الانتخابات ٢٠٠٨م.

(2) أنظر ورقتيهما المقدمتان في ورشة تدريب الكادر الإعلامي للأحزاب السياسية في يناير ٢٠١٠م نظمتها أيديا وطيبة برس.

٢٠٠٩م حيث اندرجت وسائل الإعلام في حرب مكشوفة ضد كل الأحزاب السياسية التي اشتركت بما فيها الحركة الشعبية لتحرير السودان صاحبة الدعوة للمؤتمر والشريكة في الحكم. ثم ومن جديد في ديسمبر ٢٠٠٩م إبان حملة الأحزاب المنضوية في قوى الإجماع الوطني من أجل إجازة قوانين التحول الديمقراطي وقوانين اتفاقية السلام والمسيرتين اللتين نظمتا في ٧ و١٤ ديسمبر ٢٠٠٩م، وكانت المسيرة الأولى متزامنة مع اليوم الختامي للتسجيل، وقد أدت الأجهزة الإعلامية دورها في الهجوم على القوى السياسية المنافسة للحزب الحاكم بشكل فاضح.

وقد استمر هذا الأداء في تحرير كافة البرامج والمواد المنتجة بعيدا عن الدعاية الانتخابية المباشرة، ووصل الأمر للدرجة التي قام فيها أحد المذيعين أثناء النشرة التلفزيونية الرسمية للأخبار في العاشرة مساء في يوم ٣/٣، بمهاجمة أحد المرشحين الرئاسيين بعد أن ساق رؤى المرشحين المختلفين حول قضية الجنوب، وهو الإمام الصادق المهدي، قائلا بأنه:

ومن المعلوم أن الصادق المهدي قد حكم البلاد ثلاث مرات فشل فيها أن يقدم شيئا للمواطن في الجنوب. وقد تم الاحتجاج رسميا، وتم إعطاء فرصة في نشرة الأخبار باليوم التالي للتصحيح. ومع أن هذا التراجع محمود، إلا أن الحادثة تثبت الانحياز الفطري للمحررين والمذيعين ضد المرشحين المنافسين.

القسمة الضيزى في أجهزة الإعلام

بالرغم من النصوص القانونية الواضحة في العدالة إلا أن قسمة الإعلام كانت ضيزى بشكل مريع في الشمال والجنوب.

كان من القرارات التي اتخذتها الآلية المشتركة -واعترضت عليها الأحزاب المشاركة في الآلية- عدا المؤتمر الوطني- استبعاد قناة النيل الأزرق الفضائية من برنامج الدعاية الانتخابية العادلة، قال مسؤولون بالآلية إنها قناة خاصة بينما أكد مسؤولو الأحزاب أن حظ الدولة فيها يبلغ النصف وبالتالي يمولها دافع الضريبة وينبغي أن تلعب دورا متوازنا في الحملات الانتخابية[1]. وفي النهاية كانت النيل الأزرق تتيح دعاية انتخابية مجانية بتعريفة عالية جدا لم يستطع

(1) أنشأت القناة في ٢٠٠٤م عبر صفقة ما بين الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون وراديو العربية التابع لدولة الإمارات العربية المتحدة. يذكر التقرير أن قوانين البث لا تسمح بإقامة قنوات فضائيات خاصة ولكن الافتقار لقوانين للبث يضع الباب فاتحا للتفاوض مستشهدا بهذه الصفقة. التقرير ص ٣٠.

الاستفادة اليومية منها إلا المؤتمر الوطني فكانت تنقل تحركات مرشحه الرئاسي على مدار الساعة[(١)].

أما التلفزيون والراديو الرسميان واللذان وضع لهما برنامج العدالة فقد خرقاها بشكل مفضوح.

كذلك وجدت شبكة تلفزيونية ولائية تتكون من ١٨ محطة تلفزيونية ولائية تابعة للحكومتين في الشمال وفي الجنوب وتغطي المناطق الريفية في الولايات، وإن كان أثرها في الجنوب محدوداً لقلة أجهزة التلفزيون هناك[(٢)].

بالنسبة للبث الإذاعي فقد تم فتح التقدم للمحطات (ترددات إف إم) منذ العام ٢٠٠٥، وازداد عدد المحطات الخاصة منذ حينها بشكل صب في عباية الحزب الحاكم بشكل رئيسي مع تعويق الإذاعات غير المرضي عن أصحابها، بالإضافة لوجود ٢٥ إذاعة ولائية (أيه إم أو إف إم) مملوكة لحكومات الولايات.

كل تلك الشبكة الحكومي منها والخاص كانت تسبح بحمد الحزب الحاكم. وتعرقل حملات الأحزاب الأخرى، مثال لذلك شكوى الأحباب في النيل الأزرق، الذين وجهوا نقداً عنيفاً للمفوضية القومية للانتخابات ودمغوها بعدم الحيادية والاستقلالية إذ «اشتكى عدد من مواطني الولاية عدم مراقبة المفوضية للأجهزة الإعلامية وحملوها مسئولية انقطاع بث برنامج مرشح حزب الأمة القومي يوم الثلاثاء بتلفزيون السودان واستبداله بإحدى القنوات الأوربية في الوقت الذي تم تخصيص معظم ساعات اليوم لبث خطاب رئيس المؤتمر الوطني عمر البشير مرشح رئاسة الجمهورية الذي بث من الدمازين يوم الثلاثاء الذي سبقه»[(٣)].

كانت كل تحركات مرشح الحزب الحاكم تحظى بتغطية واسعة، وتغطى كذلك تحركاته الانتخابية تحت ستار موقعه الدستوري كرئيس للجمهورية كما حدث في افتتاح بعض الدور الرياضية. بينما كانت تتم المماطلة والتجاهل لمطالبات الأحزاب المنافسة بالتغطية. حدث ذلك بشكل رئيسي لدى طواف مرشح

(1) تنقل النيل الأزرق ساعة البث مقابل ٢٥ ألف جنيه سوداني (٢٥ مليون بالقديم) وقد استفادت منها مرة الحركة الشعبية ومرة المؤتمر الشعبي فقط.

(2) تقرير بعثة الاتحاد الأوربي ص ٣٠.

(3) صوت الأمة في ٤/ ٤/ ٢٠١٠م.

حزب الأمة الرئاسي على الإقليم الأوسط: ولايات الجزيرة وسنار والنيل الأبيض، فبالرغم من أن الحشود كانت خرافية والحماسة كذلك بما لا يقارن بحشود الحزب الحاكم إلا أن غياب التغطية التلفزيونية حجب ذلك السند الجماهيري الحماسي منقطع النظير فلم يدركه إلا حاضرو الطواف.

لقد أكد تقرير كونسرتيوم السودان المكون من عدد من المنظمات أن حزب المؤتمر الوطني وممثليه قد حصلوا على النسبة الأكبر في التغطية التلفزيونية مجملا (بمتوسط ٥٤٪ من الوقت الكلي) تليه الحركة الشعبية لتحرير السودان بمتوسط ٢٨٪.

وقالت إن معظم القنوات التلفزيونية في الشمال كرست نسبة أكبر لحزب المؤتمر الوطني (٧٥٪ من وقت البث) بينما كرست المحطات التلفزيونية في الجنوب ٩٠٪ من وقت البث للحركة الشعبية وقال الكونسرتيوم إن هذا يبين «منح ميزة واضحة للحزبين الرئيسيين، ووجود تركيز واضح واستقطاب في التغطية لاثنين من القوى السياسية الرئيسية، ويصاحب ذلك اهتمام محدود بالأحزاب الصغيرة وتوزيع الوقت بناء على الموقع الجغرافي للجماهير المستهدفة من القنوات»[(١)].

نفس الشيء بالنسبة للإذاعة حيث حصل حزب المؤتمر الوطني وممثليه على ٤٩٪ من الوقت الكلي للإذاعات، يليه الحركة الشعبية لتحرير السودان بمتوسط ٢١٪. ونفس الحال كذلك من ناحية أن قنوات الراديو التي تبث من الشمال تميل إلى تكريس وقت أكبر للمؤتمر الوطني كما تميل قنوات الجنوب لتخصيص الجزء الأكبر من بثها للحركة الشعبية. في حين جاءت الأحزاب الأخرى في تغطيات محدودة للغاية خلال فترة الرصد وفي كل المناطق الجغرافية[(٢)].

وقد أكد التقرير أن سباق الرئاسة قد سيطر على التقارير التلفزيونية حيث حصل على ٨٢٪ من التغطية الشاملة المخصصة للمرشحين للانتخابات، «وكان الرئيس البشير ورئيس حكومة الجنوب سلفا كير المرشحين اللذين نالا أكبر تغطية على الإطلاق بين المتنافسين على الرئاسة الوطنية ورئاسة حكومة الجنوب». كذلك بالنسبة للإذاعة إذ «حصل كل من الرئيس البشير وسلفا كير على معظم الوقت المخصص لكل المرشحين في قنوات الراديو أيضاً».

(1) كونسرتيوم السودان، سابق ص ٧ من النسخة العربية للتقرير.

(2) نفسه.

الوضع ـ في الصحافة لم يكن أقل سوءا بكثير. فقد حاز المؤتمر الوطني على ٤٦٪ من التغطيات، والأستاذ ياسر عرمان مرشح الحركة الشعبية على ٣٣٪ من التغطيات، وتلقى باقي المرشحين تغطية محدودة باستثناء مرشح حزب الأمة القومي الإمام الصادق المهدي الذي نال ١٣٪ من التغطيات الصحفية. وفيما يخص الجنوب حصل كير على ٨٢٪ من التغطيات الصحفية[١].

هذا التقرير أظهر بوضوح أن نصوص القانون حول عدالة القسمة في أجهزة الإعلام ظلت حبرا على ورق.

تقرير البعثات الأوربية لمراقبة الانتخابات أيضاً أعطى قسمة الإعلام اهتماما، وذكر التقرير أن مراقبة الإعلام أظهرت عدم اتزان في نطاقها الأوسع من الأزمان المحددة للحملة. ففي أزمان البث الرئيسية بما فيها الأخبار المسائية في أجهزة الإعلام الإلكتروني[٢] كانت التغطية غير عادلة. في راديو أم درمان أعطي المؤتمر الوطني بحسب التقرير ٤٧٪، والحركة الشعبية ١٢٪ بينما أعطيت كل الأحزاب الأخرى ما مجمله ٤١٪ من زمان البث. وكانت القسمة في الإذاعات الولائية هي: ٨٢٪ للمؤتمر الوطني، ٤٪ للحركة الشعبية، وكل الأحزاب الأخرى ١٤٪ من مجمل التغطيات الإخبارية لمناشط الأحزاب[٣].

وقال التقرير إن الصحافة المطبوعة غطت الانتخابات بشكل مكثف، وأنه فيما عدا صحيفتي الأيام وأجراس الحرية فقد كانت التغطية حزبية جدا. وفي مجمل التغطية الصحفية للصحافة المطبوعة حاز عمر البشير على ٥٦٪ وياسر عرمان على ١٦٪ تاركين فقط ٢٨٪ لكل الآخرين. أما تلفزيون جنوب السودان فقد أوقف ٩٠٪ من التغطية الانتخابية للحزب الحاكم الحركة الشعبية لتحرير السودان، بينما أعطى راديو جنوب السودان مرشح الحركة الرئاسي ياسر عرمان ٧٣٪ من التغطية في مقابل ١٣٪ للمرشح المنافس عمر البشير. وكانت التغطية أكثر توازنا في المحطات الإذاعية الخاصة بالجنوب حيث نال عمر البشير ٤٨٪ وياسر عرمان ٤٢٪،

(1) نفسه.

(2) يصطلح في علوم الإعلام على تسمية الراديو والتلفزيون بالإعلام الإلكتروني.

(3) EU EOM Final Report مرجع سابق، ص ٣٣.

وفيما يتعلق بسباق رئاسة جنوب السودان فإن المحطات الإذاعية المملوكة للدولة وتلك الخاصة أفردت تغطيات أكبر لمرشح الحزب الحاكم سلفا كير بواقع ٨٤٪ في المملوكة للدولة و٩٢٪ في الإذاعات الخاصة[(١)].

قيود مقننة

لقد تحدثنا عن القيود التشريعية على حرية التعبير والتنظيم والتعبئة في الفصل الثالث حول الإطار الدستوري والقانوني للانتخابات. وهي القيود التي أشار إليها بيان مركز كارتر بعد حوالي شهر من بدء الحملة الانتخابية إذ جاء: (بقيت البيئة الانتخابية العامة تعاني من تركة سنوات من القهر. إن تحسين حرية المرشحين في تنظيم حملاتهم ونشر رسائلهم الانتخابية عبر إعلام الدولة هو مسألة ضرورية. وعلاوة على ذلك، تكبل القوانين القائمة، التي تناقض الحماية التي يضمنها دستور السودان، قدرة المرشحين والموالين لهم على التعبير عن آرائهم بحرية). (بيان ١٧ مارس).

هذا الطاقم التكبيلي يعمل في الشمال مضافا إليه قيود استحدثت مع الانتخابات، منها[(٢)]:

- أبلغ أنواع القيود ظهر في تطمين مخاوف الحزب الحاكم من حرية بث الدعاية الحزبية بينما يحرص ذلك الحزب على تكميم الأفواه. وبالتالي جرى النص على لجنة لإجازة الدعاية الحزبية وتم منع أي بث مباشر للدعاية أو مخاطبة للجمهور بشكل مباشر. التبرير الذي ساقته الآلية التي كونتها المفوضية أن ذلك لضمان عدم انتهاك القانون، وهو تبرير غريب للغاية، فحرية التعبير يجب أن تتاح لمرشحين قدمتهم أحزابهم لحكم البلاد وبعضهم انتخبوا من قبل لقيادتها من قبل الشعب السوداني أجمع، وإذا خرق أي من المرشحين القانون فيمكن بعد ذلك رفع شكوى قضائية عليه، مثل أي تصرف آخر في الانتخابات لا يتم فيه افتراض خرق القانون قبل أن يقع. ولكن تلك كانت الطريقة لفلترة أقوال السياسيين المنافسين

---

(1) نفسه.

(2) كان هذا في الشمال، أما في الجنوب فحسب تقرير بعثة الاتحاد الأوربي لا توجد مثل هذه القيود القانونية حيث لا يوجد قانون صحافة ولا تجريم للصحفيين، ولكن حرية الصحافة تنتهكها السلطات. تقرير البعثة ص ٢٩.

والحد من حريتهم.

- كذلك منشور أنشطة الحملة لانتخابية وقد فصلنا الحديث حوله في الفصل الرابع. واعتبر تقرير بعثة الاتحاد الأوربي أن القيود القانونية التي تمت الإشارة إليها في منشور أنشطة الحملة الصادرة عن المفوضية لم تعق وصول الأحزاب السياسية للجماهير[1]، ولكن ذلك ليس صحيحا. لقد حدثت حالات كثيرة تدخلت فيها الأجهزة الأمنية ومنعت نشاطات تعبوية بأشكال مختلفة كما سنرى، استنادا على هذه القيود البالغة في المنشور. بل لقد أقر التقرير ذاته ذلك في قوله: «إن الوجود النشط لمندوبي الأمن خلال الحملات الانتخابية وأيام الاقتراع والعد والفرز تسبب في إخافة الناخبين. كما أن التهديد والاعتقالات الجزافية لمندوبي الأحزاب السياسية قد شكلت بوضوح خروقا للمعايير الدولية الأساسية وللحقوق الدستورية السودانية»[2]. هذه الإجراءات كثيرا ما استندت على القوانين المعيبة (خاصة قانون الإجراءات الجنائية وقانون قوات الأمن الوطني، وقد أشار إليهما مركز كارتر في بيانه بتاريخ ٤/١٧: بحسب قانون الإجراءات الجنائية لعام ١٩٩١ للولاة سلطة التحكم في اللقاءات العامة. وينص كل من قانون الإجراءات الجنائية لعام ١٩٩١ وقانون قوات الأمن الوطني لعام ٢٠٠٩ على الاعتقال والتحفظ بدون اللجوء للقضاء[3]. كما استندت على ضوابط المفوضية التقييدية.

- وضعت أجهزة الإعلام –الإذاعة والتلفزيون- مصاريف للإنتاج عُدّت عالية ومكلفة بالنسبة لغالبية الأحزاب السودانية[4].

عرقلة السلطات للحملات أو تغطيتها

لعل من أبرز الخروقات في انتخابات ٢٠١٠م الدور السلبي الذي كانت تقوم به الشرطة كأنما مصداقا للمقولة (حاميها حراميها) فالشرطة التي كان منوط

(1) تقرير البعثة، سابق ص ٢٨.

(2) نفسه ص ٢٨-٢٩.

(3) بيان المركز في الملاحق.

(4) بعض الأحزاب رفضت بالأصل دفع هذه الرسوم كما كان مع الحزب الشيوعي، وبعضها تجاوب معها مثل حزب الأمة القومي وفي الحقيقة فإن الأجهزة المعنية لم تمنع الأحزاب التي لم تدفع الرسوم من التسجيل والبث بالرغم من تهديد التلفزيون بذلك.

بها تأمين الانتخابات والحملات الانتخابية تصدت كثيرا لعرقلة نشاطات لأحزاب ومرشحين منافسين للحزب الحاكم، ولذلك فقد جاء في تقرير لهيومان رايتس واتش أن القمع الحكومي يهدد الانتخابات في الشمال وفي الجنوب على السواء. وورد في تقرير الاتحاد الأوربي حول الانتخابات أن «المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان كانت تحت إمرتهما قوات أمنية كبيرة، وأن مراقبي الاتحاد الأوربي شهدوا أمثلة على التهديد والتخويف خلال فترة الحملة الانتخابية. كانت هناك حالات من العنف والتهديد لأعضاء الأحزاب السياسية غالبا عبر منسوبي قطاع الأمن، في ولايات سنار وشمال بحر الغزال، وأعالي النيل، ووسط وغرب الاستوائية. لقد ظهر في الجنوب نمط واضح من تعويق حملات مرشحي المعارضة والمرشحين المستقلين بالرغم من حقيقة أن العديد من الأحزاب السياسية هناك قد وقعت على ميثاق شرف أشرف عليه الاتحاد الأفريقي في أوائل مارس. وفي الشمال فقد زعمت الحركة الشعبية لتحرير السودان أنها سحبت مرشحها الرئاسي من السباق بسبب التخويف والتهديد الذي عانى منه أعضاؤها، بالإضافة للعنف المتوقع في حالة جولة ثانية»[(١)].

أما في الجنوب - حسب تقرير بعثة الاتحاد الأوربي- فلم توجد قيود قانونية تستخدم لعرقلة المناشط «حيث لا يوجد قانون صحافة ولا تجريم للصحفيين، ولكن حرية الصحافة تنتهكها السلطات عبر التهديد والتخويف». ويقول التقرير إنه وعلى الصعيد الولائي والمحلي وجد تحكم مباشر من قبل الحكومات المحلية على الإعلاميين والإذاعات المحلية. ففي ولاية الوحدة تم منع الإعلاميين من حضور وتغطية اللقاءات الجماهيرية بحرية، وفي غرب الاستوائية تم تهديدهم ولم يسمح لهم بحرية نقل التقارير والمعلومات حول القضايا المتعلقة بالانتخابات[(٢)].

كما ذكر بيان مركز كارتر تعرض محطتي إذاعة في جوبا للإيقاف لفترة قصيرة من قبل ضباط الأمن اعتراضاً على برامجها السياسية. (بيان ٤/١٧ في الملاحق).

كنا في الفصل السابق المختص بالترشيح قد ذكرنا كيف تصدت بعض الأجهزة الإعلامية للأنشطة التعبوية التي صاحبت عملية الترشيح لمرشحين

(1) EU EOM Final Report مرجع سابق ص ٢٧-٢٨.

(2) نفسه ص ٢٩.

منافسين للمؤتمر الوطني وصمتت عن ذلك المفوضية. وبعد أن رأينا كيف صممت منشور أنشطة الحملة الانتخابية لتكمل القيد وتقنن إرهاب المرشحين، فإن حديثنا حول صمتها عن تجاوز قوات الأمن بمسمياتها المختلفة في قمع الحملات الانتخابية هو تحصيل حاصل. وهاكم بعض الأمثلة من موقع حزب الأمة القومي بالإنترنت ومن مصادر أخرى:

السلطات تلغي تدشين المركز الانتخابي لمرشح رئاسي أكتوبر ٢٠٠٩م

في بادرة تعكس ضيق نظام المؤتمر الوطني بالحريات، منعت السلطات الأمنية في شرق النيل (حلة كوكو) حملة تدشين الدكتور عبد الله علي إبراهيم من الانطلاق وبعد تجهيزات قامت بها اللجنة المنظمة ودعوة عدد مقدر من المواطنين والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأنباء العالمية والصحف المحلية كما هو مقرر لانطلاق البرنامج في تمام ٧,٣٠ مساء يوم ٢١ أكتوبر، وكان الدكتور عبد الله علي إبراهيم قد استوفى جميع متطلبات إقامة هذه المناسبة وذلك باستخراجه تصريحاً رسمياً من فرع الجنايات والذي جاء فيه (تصديق بافتتاح مركز): بهذا تم التصديق للبروفيسور عبد الله علي إبراهيم بافتتاح مركز الحملة الانتخابية لرئاسة الجمهورية (٢٠١٠م)بساحة مربع ٦ بحلة كوكو يوم الأربعاء ٢١ أكتوبر ٢٠٠٩ م في تمام الساعة ٧,٣٠ مساء.وشكرا، مذيل بإمضاء ع/عميد شرطة مدير شرطة محلية شرق النيل.

وكان دكتور عبد الله قد أعلن عن عزمه الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية، وبما أنه مرشح مستقل ليس له حزب كان ينوي افتتاح المركز ليقوم بالتحضير لمتطلبات الترشيح القانونية المعقدة ومطلوبات الحملات الانتخابية، وفي النهاية عجز عن استيفاء مطلوبات الترشيح كما ذكرنا، وكان شعاره (تفاءلوا بالوطن تجدوه) لذلك شكلت حادثة منع السلطات لحفل تدشين مركزه الانتخابي ضيقا بالمنافسة الانتخابية وتدخلا سافرا من قبل السلطات إبان الانتخابات.

وفي نفس اليوم عقد الدكتور عبد الله علي إبراهيم مؤتمراً صحفياً في منزله وقال إنهم استدعوه صباح يوم ٢١ أكتوبر في رئاسة شرطة شرق النيل موضحين له أن هنالك مستجدات يجب مراعاتها إذا أراد أن ينفذ برنامجه وهي الحصول على تصديق من مفوضية الانتخابات وجاءوا بخبير قانوني ليؤكد له ضرورة حصوله على تصديق وبالفعل ذهب لمفوضية الانتخابات وبعد أن شرح لهم الأمر قالوا له إنه لا علاقة لهم بنشاطه الإعلامي قبل أن يترشح رسميا لرئاسة الجمهورية وحسب

جدولهم هنالك فترة ثلاثة أشهر في الجدول مخصصة للحملات الانتخابية لكن قبل هذه المدة لا توجد أي علاقة تربطه بمفوضية الانتخابات ويعامل بحسب القوانين الأخرى التي تحكم مثل هذا الأنشطة السياسية، وعلق عبد الله على هذا الحديث بقوله إنه لا يعترض على منطق المفوضية ولكن أيضاً لديه مبرر منطقي يؤكد ضرورة تحركه الإعلامي منذ ذلك الوقت حتى يحصل على تأييد ١٥٠٠٠ مواطن يسكنون في ١٨ ولاية مختلفة حسب قانون الانتخابات. وأكد أن هذه «نتائج ٢٠ عاماً من الصمت، وأن كل المؤسسات مصممة علي الشمولية ولم تتمرن بعد على وجود آخرين منافسين»[(١)].

الكاتب الإسفيري بمنتديات القضارف «صالح شوربجي» أورد هذه الحادثة ثم تساءل هل يمكننا أن نطمئن بعد الذي جرى إلى أنه بالإمكان رؤية لعب نظيف في الانتخابات القادمة والمؤتمر الوطني مازال يمارس ألاعيبه في الظلام، لقد أظهروا سوءاتهم وانكشف المستور من الجولة الأولى؟[(٢)]

الشرطة تعترض موكب حزب الأمة القومي بأم روابة

في أول خطوة غير متوقعة بعد تدشين الحملات الانتخابية للأحزاب اعترضت قوات من الشرطة في يوم ٢/١٢ بمدينة أم روابة حملة حزب الأمة القومي بقيادة السيد/ منصور ميرغني حسين زاكي الدين رئيس الحزب بولاية شمال كردفان والدكتور محمد المهدي حسن مرشح الحزب لمنصب الحاكم ووصفت قيادات الحزب أن مدير شرطة أم روابة أصدر توجيهات بمنع موكب الحزب من الدخول إلى المدينة في خطوة مخالفة لخطوات المفوضية التي أعلنت تدشين الحملات الانتخابية. وكانت القوات النظامية بالأبيض قد قامت قبلها بإغلاق السوق الرئيسي من الساعة الثامنة صباحاً وأجبرت المواطنين على الخروج في مسيرة مؤيدة لمرشح المؤتمر الوطني[(٣)].

بالذخيرة في شمال كردفان:

قامت الشرطة بولاية شمال كردفان يوم الأربعاء ١٧ فبراير٢٠١٠ بإطلاق النار

(1) صحيفة الأحداث بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٩م.

(2) صالح شوربجي السلطات تلغي تدشين الحملة الانتخابية ل. د. عبد الله علي إبراهيم منتديات القضارف بالإنترنت في ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٩م.

(3) صحيفة صوت الأمة في ١٣/ ٢/ ٢٠١٠م.

على عربة الحملة الانتخابية لحزب الأمة بالنهود حيث كانت العربة تستخدم في وضع ملصقات للإمام الصادق المهدي مرشح الحزب للرئاسة وملصقات أخرى لمرشح الحزب بالولاية.

السلطات تعترض حملة حزب الأمة بغبيش

اعترضت قوات الشرطة في محلية غبيش التابعة لولاية شمال كردفان الحملة الإعلامية للحزب واقتادت كوادر الحزب إلى مقار الشرطة والأحباب هم جعفر محمد صالح، وعماد الدين محمد عجب، ومحمد إبراهيم أبو القاسم وفتحت ضدهم بلاغات إزعاج عام وبررت سلوكها بان الحملة لم تأخذ تصديقا من الشرطة[١].

السلطات تمنع حملة الشعبي بقريضة بدارفور:

منعت السلطات النازحين بقريضة استقبال د. الحاج آدم مرشح المؤتمر الشعبي لمنصب والي جنوب دارفور، فقد عقدت السلطات اجتماعا مع شيوخ المعسكر في ذات الوقت الذي وصل فيه الحاج آدم إلى قريضة، هذا بالإضافة إلى تهديدات النازحين بأن استقبالهم للحاج آدم يضر بمصالحهم[٢].

سلطات محلية أم درمان تماطل في إقامة ندوة سياسية لمرشح حزب الأمة بالدائرة (١)

فاجأت سلطات محلية أم درمان مرشح حزب الأمة القومي التاج محمد عثمان صالح للدائرة (١) أم درمان بإجراءات تعجيزية تحول دون إقامة ندوته المعلنة بحديقة حي العرب حيث ماطلت المحلية في منحه التصديق بجانب مطالبتها بدفع الرسوم لإقامة الندوة في وقت وافقت فيه على إقامة ندوة لمنافسه في ذات المكان والزمان دون تصديق أو إجراءات مالية وانتقد التاج سلوك السلطات المفترض فيها الحيادية واتهمها بتقويض حملته الانتخابية من خلال المماطلات والبيروقراطية التي وجدها من المحلية، وقال إن هذه الممارسات فيها تجاوز واضح ونية مبيتة لتقويض حركة المرشحين. وكان المرشح التاج محمد عثمان صالح قد تقدم بطلب لإقامة ندوة يوم الثلاثاء ١٦ مارس ٢٠١٠م ودفع الرسوم المقررة إلا أن المحلية ماطلت ووعدته بمراجعة المحلية يوم الاثنين ٢٠١٠/٣/٢٢م في خطوة وصفها

(1) موقع حزب الأمة القومي في ١٦/ ٢.
(2) صحيفة رأي الشعب مارس ٢٠١٠م.

بالتعجيزية[١].

سلطات الأمن تغلق مكتب حزب الأمة القومي بمنطقة أم سمرة

أغلقت سلطات الأمن مكتب حزب الأمة القومي بقرية أم سمرة ريفي غبيش بولاية شمال كردفان. وقال الأستاذ محمد أحمد الأمين أبو رأس رئيس الحزب في محلية غبيش إن الأجهزة أغلقت المكتب المذكور بعد أن اعترفت بنجاح الحملات الانتخابية للحزب بالولاية والتي كشفت ضعف المؤتمر الوطني وأكد أن كوادر حزبه في المنطقة قد تعرضت للوعيد والتهديد إذا لم يتراجعوا عن الحملات الانتخابية[٢].

شرطة قسم المرابيع تعترض عربة إعلام حزب الأمة القومي

اعترضت شرطة قسم المرابيع في ٢٠١٠/٣/٣١م عربة الإعلام بحزب الأمة القومي عند عودتها من قرية شيكان التي أقام فيها حزب الأمة القومي ندوة سياسية في إطار تدشين الحملة الانتخابية لمرشحي الحزب بالمنطقة وذكر مسؤول قسم الشرطة أن الإعلام سبب لهم إزعاجاً ولابد من استخراج تصديق. وكان الحزب بالجزيرة أبا أقام في ذات اليوم ليلة سياسية كبرى بمنطقة المرابيع[٣].

وجاء في بيان مركز كارتر الأولي في ٤/١٧: (لاحظ المركز أمثلة لعرقلة حكومة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان لحملة الحركة الشعبية لتحرير السودان-التغيير الديمقراطي، وحملة الجبهة الديمقراطية المتحدة، ومنبر جنوب السودان الديمقراطي، وغيرها من الأحزاب المعارضة. في بعض الأحيان شوهد جنود الجيش الشعبي وهم يمزقون ملصقات لمرشحين من غير الحركة الشعبية لتحرير السودان. وعرقلت سلطات الدولة في ولايات الاستوائية الوسطى والوحدة وشمال بحر الغزال تنظيم تجمعات انتخابية لمرشحين معارضين).

منع النازحين من ندوة عرمان بنيالا: حاولت السلطات الأمنية منع النازحين المقيمين في المعسكرات من حضور الحشد الجماهيري الذي أقيم للمرشح الرئاسي ياسر عرمان بنيالا، واضطروا في النهاية للوصول لمكان تدشين الحملة على الأقدام (كداري)، ذلك أن السلطات الأمنية حرمت كافة عربات ترحيل النازحين من

(1) موقع حزب الأمة القومي.

(2) الموقع في ٢٨/ ٣/ ٢٠١٠م.

(3) موقع الحزب، نقلا عن صوت الأمة – تقرير محمد درديق.

الدخول إلى نيالا مما أضطرهم للحضور سيرا على الأقدام.

الاحتياطي المركزي يعرقل ندوة مرشح الاتحادي لوالي سنار :

منعت(فصيلة) من قوات الاحتياطي المركزي التوم هجو مرشح الاتحادي الأصل لمنصب والي سنار مخاطبة المواطنين بقرية الكمرة بحجة عدم حصوله على تصريح من الشرطة، وقال هاشم عبد الجليل عضو المجلس السياسي للاتحادي الأصل إن المواطنين بقرية الكمرة بايعوا هجو محضرين كل إشعارات التسجيل ولكن رفض هجو استلامها داعيا إلى ممارسة حقهم الدستوري دونما اتباع للوسائل التي رفضتها القوى الوطنية وأضاف عبد الجليل كادت تقع اشتباكات بين مناصري هجو وشرطة الاحتياطي ولكن هجو طلب من مناصريه التريث والمدافعة بالحسنى.

الطوارئ في دارفور

لقد كان أبرز ما يحدث من استخدام السلطات في عرقلة المناشط يجري في دارفور، حيث تسري الأحكام العرفية. وفي ظل حكم الطوارئ عاث المؤتمر الوطني في الإقليم، حجرا على حرية الآخرين، ووصولا للجميع بالتهديد وبالشراء[1] . وكانت أبلغ القيود موجودة في ولاية غرب دارفور، حيث ظل المسؤولون الحزبيون هناك يعلنون عن العرقلة المستمرة لمناشطهم والتصديقات الكثيرة المطلوبة والتي لا تعطى بسهولة، وتخويف منسوبي المؤتمر الوطني لكل صوت ما عداهم حتى كان الناس يستغربون من أي خطاب فيه معارضة صريحة للمؤتمر الوطني يساق على الملأ.

اعتقال معارض وتمزيق الشرطة للملصقات في شمال دارفور: في يوم ٢٠١٠/٣/٢٥م اعتقلت الشرطة في المالحة شمال دارفور محمد داؤود الملقب بأبرم عضو الحركة الشعبية بعد مشاركته في مسيرة سلمية ترفض مرشح المؤتمر الوطني لمنصب والي شمال دارفور عثمان كبر. وذكر حافظ إبراهيم السكرتير المالي للحركة الشعبية في محلية المالحة أن الشرطة قامت بتمزيق صور مرشح الحركة الشعبية لرئاسة الجمهورية ياسر عرمان.

منع ندوة للشعبي في الحلفايا: منعت السلطات الأمنية قيام ندوة للمؤتمر الشعبي في الحلفايا كان يفترض أن يتحدث فيها الأستاذ المحبوب عبد السلام، ويذكر أن

(1) انظر في ذلك تقرير مجموعة الأزمات الدولية حول الانتخابات المزورة في دارفور، سابق، حيث يظهر كيف كان يتحرك المؤتمر الوطني هناك بشراء الزعامات القبلية واحتواء القادة.

المحبوب كان قد كتب كتابا أوردنا ذكره في الفصل الثاني عرى فيه النظام وحاول التبرير لمواقف الأمين العام لحزبه وأعضاء الحزب، وكانت السلطات قد منعت دخول الكتاب وتوزيعه داخل البلاد وإن كان قد انتشر على نطاق واسع في الخارج وعبر الإنترنت.

منع ندوة أبو فاطمة ببورتسودان: في يوم ٢٠١٠/٣/٢٤ رفضت السلطات الإدارية السماح للمرشح المستقل لمنصب والي البحر الأحمر الأستاذ عبد الله أبو فاطمة إقامة لقاء بنادي الخريجين ببورتسودان كان المفترض أن يلتقي فيه أبو فاطمة مع قطاعات فئوية تضم المحامين والمعلمين والمهندسين بينما ظلت السلطات تسمح على الدوام لمرشحي الحزب الحاكم بإقامة مناشطهم في مؤسسات الدولة وقد عقد المرشح الذي ينتمي للشعبي وترشح مستقلا والذي دعمته القوى السياسية في الولاية كما ذكرنا مؤتمراً صحفياً وضح فيه الحقائق بدار الحزب الاتحادي الأصل ببورتسودان.

اعتداء على قيادات البجا: في يوم الخميس٢٠١٠/٣/٢٥ شن مؤتمر البجا بولاية كسلا هجوماً عنيفاً على المؤتمر الوطني واتهمه بمطاردة قياداته ترهيباً وترغيباً خاصة مع العد التنازلي للانتخابات وزيارة رئيس الجمهورية للمنطقة في إطار تدشين حملته الانتخابية، كما ذكر أن المؤتمر الوطني قام بفض مناشطه في حالتين منفصلتين عن طريق عربات تحمل أفراداً من المليشيات المنسوبة للمؤتمر الوطني فضت ندوة مرشح البجا للمؤتمر الوطني دائرة تلكوك بالقوة كما تعرض وفد البجا لإصابات متفاوتة وأصيب أربعة من قيادات البجا إصابات بالغة منهم مرشح الدائرة للمجلس الوطني، الذي تم نقله لمستشفى كسلا، بينما جاءت إصابة الثلاثة الآخرين بجروح في الرأس والصدر وبعض الأجزاء وتم تهشيم العربة التابعة لهم وقد تم تدوين بلاغ للجهات الأمنية بالولاية، وكشف الأستاذ القانوني صلاح باروكين القيادي بحزب البجا ومرشح الحزب لمنصب والي كسلا إن حزبه رفع مذكرة للمفوضية القومية للانتخابات ضد منسوبي المؤتمر الوطني الذي يتمادى في استخدامه لأجهزة الدولة الرسمية مؤكداً عدم أهلية وحياد الأجهزة الإعلامية بالولاية إذاعة وتلفزيون، موضحاً أن إذاعة كسلا منعت مرشحي مؤتمر البجا من مخاطبة المواطنين باللهجة المحلية، وأردف باروكين بأن الإذاعة ظلت طيلة عهدها تبث برامجها باللهجة المحلية.

حجر رأي لحزب البعث في نيالا: في يوم الثلاثاء ٢٠١٠/٤/٢٣ قال حزب البعث العربي الاشتراكي إن الأجهزة الأمنية بجنوب دارفور «نيالا» قامت باعتقال المواطن

هاشم محمد الماحي بإستاد نيالا أثناء توزيعه لبيان صادر من الحزب حول موقفه من الانتخابات وتساءل الحزب عن الكيفية التي يريد بها المؤتمر الوطني أن يجري انتخابات حرة ونزيهة وهو لا يحتمل كلمات تتحدث عن رأي ووجهة نظر من العملية الانتخابية.

الأجهزة الأمنية تستخدم العنف في المالحة: منعت السلطات الأمنية بمنطقة المالحة شمال دارفور الأحزاب من مواصلة حملاتها الانتخابية بعد أن رفضت التصديق على كل طلبات إقامة الندوات التي تقدمت بها الأحزاب وطالبت أحزاب تحالف جوبا بالمدينة منحها تصديق لإقامة ندوة عامة. كذلك أعادت الأجهزة الأمنية اعتقال الطالب محمد عبد الله الذي حاول منسوبون للشرطة وحرس الحدود قتله بواسطة أفراد من الجهازين الأمنيين بالمدينة. وقد تم إبلاغ المفوضية بكل ما دار من ملابسات حول إعاقة الأجهزة الأمنية الحملات الانتخابية للأحزاب بتوصية من مرشح المؤتمر الوطني الذي يتقلد رتبة مقدم شرطة وقائد شرطة منطقة المالحة.. وقد توقف نشاط الأحزاب هناك بينما يمارس المؤتمر الوطني أساليب الابتزاز وسط المواطنين ذلك بترهيبهم ترغيبهم بتوزيع مواد تموينية لهم[1].

السلطات تفُض ندوة لـ(الاتحادي) بدارفور: قامت الأجهزة الأمنية بولاية غرب دارفور وبتوجيهات من حزب المؤتمر الوطني بتفريق ندوة سياسية للحزب الاتحادي الديمقراطي (الأصل) بمحلية قارسيلا، وقال مساعد الأمين العام للسلام القومي ومرشح حزب الأمة القومي لدوائر غرب دارفور د. حسين عمر عثمان إن السلطات الأمنية وبإيعاز من المؤتمر الوطني قام بتفريق الندوة والتي تتبع لمرشح الاتحادي لمنصب والي الولاية اسعد عبد الرحمن بحر الدين حيث صادرت الشرطة كافة معدات الندوة واصفاً الخطوة أنها تأكيد على عدم العدالة في توزيع الفرص للمرشحين ومؤشر يعكس ضعف قاعدة المؤتمر الوطني بالولاية[2].

حجارة وهراوات ومليشيات بكسلا: وفي يوم الأحد ٢٣ فبراير٢٠١٠ ذكر رئيس مؤتمر البجة بولاية كسلا طاهر محمد أن مليشيات مسلحة بقيادة محمود سليمان بيتاي قد اعترضت الحملة الانتخابية لمؤتمر البجا بمدينة تلكوك بشرق البلاد واعتدت المليشيات علي ناشطي حزبه بالحجارة والهراوات والأسلحة البيضاء مما أدى

(1) صوت الأمة في ٤/ ٤/ ٢٠١٠م.

(2) صوت الأمة في ٤/ ٤/ ٢٠١٠م.

لإصابة تسعة من القيادات بجروح وحذر طاهر من مغبة تدخل المليشيات العسكرية الموالية للمؤتمر الوطني في العملية الانتخابية لان ذلك يؤدي إلى نسفها.

تعذيب وقهر بجنوب دارفور : في يوم الإثنين ٢٢ فبراير٢٠١٠ مارس جهاز الأمن أبشع صور التعذيب والتنكيل بكوادر المؤتمر الشعبي العاملين بالحملة الانتخابية والإعلامية للحزب بجنوب دارفور وقال مسؤول الإعلام عن الحزب بالولاية إن جهاز الأمن استدعى (٥) من كوادر حزبه بالحملة الإعلامية بالدائرة (١٨) البان جديد نتيفة وقام بتعذيبهم وضربهم وركلهم وحلق رؤوسهم (صلع) وأجبروهم على حلف اليمين وكتابة تعهد على عدم ممارسة أي نشاط أو عمل سياسي لحزبهم.

عرقلة وحكايات في دلقو : في يوم الأربعاء ٢٤ فبراير٢٠١٠ احتجزت شرطة دلقو بالولاية الشمالية عربة الدعاية لندوة المؤتمر الشعبي مانعة إياها من الإعلان للمرشحين بالولاية الشمالية (ناجي عبد الله) لمنصب الوالي و(عوض الكريم جعفر) للدائرة الأولى البرلمان وطلب العقيد المسؤول بقسم الشرطة ومعه منسوبون من جهاز الأمن طلبوا شروطاً من ضمنها عدم التعرض لـ عبد الرحيم محمد حسين وبكري حسن صالح وقالوا لن تقام الندوة إلا إذا تعهد مسؤولو الدعاية بذلك مهددة إياهم بالحبس إذا جاء المتحدثون وخالفوا ذلك وقالوا على المتضررين فتح بلاغات ولم تقم الندوة.

مداهمة ببحري الحاج يوسف : في يوم الإثنين ١٥ فبراير٢٠١٠ داهمت السلطات الأمنية منزل الناشط بحركة قرفنا المعارض جوزيف دايروس داور بالحاج يوسف إحدى أحياء الخرطوم بحري وصادرت أوراقاً تخص حركة قرفنا من منزل الناشط حيث فشلت السلطات الأمنية في اعتقاله لأنه لم يكن موجودا بالمنزل ساعة المداهمة.

اعتقالات بجنوب كردفان: وفي يوم الثلاثاء ١٣ فبراير٢٠١٠ وفي إطار الأحداث ذات الصلة بالعملية الانتخابية اعتقلت السلطات (٦) من القيادات الناشطة بحملة الأستاذ إبراهيم الكناني مرشح المؤتمر الشعبي بدائرة القوز بجنوب كردفان وقامت بإطلاق سراحهم بعد انتهاء اللقاء الذي أقامه الكناني على شرف تدشين حملته الانتخابية، وقيل إن السبب أن هناك (٦٠٠) من قيادات المؤتمر الوطني انخرطوا مع الكناني وأكدوا دعمهم الكامل لحملته الانتخابية مشيرين بأن المؤتمر الوطني لا يمثلهم.

مضايقات بجنوب دارفور :أكد مرشح حزب المؤتمر الشعبي للدائرة (٤) بجنوب

دارفور إبراهيم موسى أن مرشحي الحزب يتعرضون لبعض المضايقات من قبل الأجهزة الأمنية في المناطق النائية مبينا أن اثنين من مرشحي الحزب بدائرة كاس وشطايا تم تفتيشهم من قبل الأجهزة الأمنية واستبعد قيام الانتخابات في بعض المناطق.

استخدام موارد الدولة وسلطاتها

جاء في بيان مركز كارتر في ٢٠١٠/٤/١٧م: (يحظر قانون الانتخابات استخدام موارد الدولة من قبل المرشحين بدون دفع تكاليف هذا الاستخدام. ورغم ذلك، لاحظ مركز كارتر عدة حالات لاستخدام مركبات الدولة من قبل مسؤولين يشغلون مناصب حكومية.) بل لقد رأينا في الفصل الخاص بالترشيح كيف كان المسؤولون التابعون للمؤتمر الوطني يستغلون عربات الشرطة وأحيانا الإسعاف الحكومية في مسيراتهم. ولسخرية الأقدار فإن حزباً هذا ديدنه هو الذي حاز على امتداح أحد المفوضين في الأجهزة الإعلامية لأن مرشحه الرئاسي لم يأت للمفوضية على عربة حكومية. لقد بلغت الجرأة بمنسوبي الحزب أن صاروا يعلقون ملصقات الدعاية لحزبهم في عربات حكومية ذات لوحات صفراء (أنظر الصورة رقم ١ بالملاحق).

هذا الأمر ظل يحدث بشكل طبيعي وعادي وغير مثير للالتفات، ولكن أحيانا بلغ درجات أثيرت في الإعلام، خاصة حينما يربط المسؤولون بشكل مباشر بين وعود بالتنمية أو مشاريع تنجز قبل الانتخابات وبين الحملات الانتخابية، ووظف المؤتمر الوطني فعاليات افتتاح المشروعات الخدمية والتي خطط لها من وقت بعيد أن تكون متزامنة مع الحملة الانتخابية فخدمات الكهرباء مثلا دخلت فجأة معظم قرى محلية المناقل أما كردفان ودارفور فقد نعمت بأضخم مشروع في مجال الطاقة ويفتتحه البشير كرئيس ومرشح عن المؤتمر الوطني يبلغ مليار دولار وهو مشروع محطة الفولة، بل وشهدت مناطق كثيرة ونائية خدمات لم تكن تحلم بها وقد حرص المؤتمر الوطني أن يدشنها في أيام الحملة الانتخابية لكي تكون حاضرة في ذهن الناخب وهو يهم أن يدلي بصوته أما سكان الخرطوم فهم موعودون بتخفيض أسعار كيلو الفراخ إلى ستة جنيهات بعد اتفاق مبكر مع غرفة الدواجن ليكون ذلك في تلك الأيام مع الحديث عن دعم تلقته الغرفة مقابل التخفيض إلى هذا المستوى أما الدعم فكان عبارة عن إعفاء من رسوم والضرائب والجمارك..وكل ذلك استغلال لموارد الدولة ومحاولة لرشوة الناخبين بهذه الخدمات.

لقد وصلت المسألة للدرجة التي أشير إليها في البرلمان الذي أثمره التمكين

الثنائي نفسه. حيث صوب البرلمان انتقادات جادة لمن اسماهم بمخربي إمكانيات الدولة في الحملات الانتخابية وقال رئيس لجنة الإعلام بالبرلمان أن بعض الدستوريين يسخرون السيارات الحكومية لصالح حملاتهم الانتخابية وكانت[١].

وهاكم أيضاً الأمثلة التالية:

معتمد الحصاحيصا: استنكر عدد من مواطني الدائرة «٤» الحصاحيصا الشرقية «المسلمية» مسلك معتمد الحصاحيصا الذي زار المنطقة ودشن الحملة الانتخابية لمرشح المؤتمر الوطني للدائرة القومية والوعود الانتخابية التي أطلقها للحشد الذي استقبله من أبناء المسلمية عشية الحملة الانتخابية الرسمية، واعتبر عدد من المرشحين لهذه الدائرة أن هذا السلوك من المعتمد يدخل ضمن الأساليب الفاسدة في العملية الانتخابية مطالبا المفوضية بضرورة القيام بدورها في حماية قانون الانتخابات الذي ينتهكه منسوبو المؤتمر الوطني بكل وقاحة[٢].

السلطات تغلق سوق الدمازين من أجل لقاء البشير: قامت قوات الشرطة بمدينة الدمازين بالمرور على المحلات التجارية وأمرت أصحابها بإغلاقها والذهاب لحضور اللقاء الذي أعده المؤتمر الوطني والذي يخاطبه رئيس المؤتمر الوطني عمر البشير ضمن حملته الانتخابية[٣]. (مارس ٢٠١٠م)

مأساة قرية الفطيماب بأم درمان:

اعتقلت قوة مدججة من الشرطة ستة من مواطني قرية الصمود (الفطيماب) بمحلية أمبدة وقامت بحرق أكثر من ١٦ راكوبة وذلك بسبب احتدام في برنامج التنافس الانتخابي بين المرشح المستقل عبد الصافي موسى فضل ومرشح المؤتمر الوطني سر الختم موسى حيث ترشح الاثنان للمجلس التشريعي لولاية الخرطوم وقال بيان صحفي من مواطني قرية الصمود إنه في يوم الأربعاء (٣/١٠) طلب مرشح المؤتمر الوطني من مواطني القرية الخروج لتدشين حملته الانتخابية وعندما رفضوا جاءت قوات من الشرطة وحاصرت الحي وقامت بإطلاق النار والذخيرة والغاز المسيل للدموع مما سبب حالات إغماء وسط العديد من الأطفال والشيوخ

(1) رأي الشعب ٢٥أبريل ٢٠١٠.

(2) صحيفة صوت الأمة في ١١/ ٢/ ٢٠١٠م وموقع الحزب بالإنترنت.

(3) من موقع حزب الأمة بالإنترنت.

وأضاف البيان أن آخرين قد فروا إلى جبال المرخيات المجاورة حيث تم اعتقالهم هناك وقال شهود عيان إن بعض الذين فروا للناحية الجنوبية زج بهم في خيمة مرشح الوطني وأرغموا على أداء القسم لمبايعة رمز الشجرة. من جانبه استنكر مرشح الدائرة السابعة عبد الباقي موسى سلوك الشرطة وطالب بإطلاق سراح كافة المحتجزين ومن بينهم مسؤول إعلام حملته وانتقد الإنذار الذي وزع على المنازل[1].

قال مواطنو السكن العشوائي بمنطقة الفطيماب، إن قوات الشرطة المصاحبة لمرشح المؤتمر الوطني بالدائرة «٧» المجلس التشريعي الذي وصل للمنطقة لتدشين حملته الانتخابية قامت بالاعتداء عليهم بإطلاق أعيرة من الرصاص الحي في الهواء وسط المساكن مما أدى لإصابة عدد من المواطنين بجروح متفاوتة نقلوا على إثرها للمستشفى لتلقي العلاج وأصيب منهم علي سبيل المثال أنور هاشم بجروح في ساقه ومعه آخرون تم نقلهم للمستشفى لتلقي العلاج وفقد هاشم «حماره» الذي أصيب أيضاً وحُطمت «كارته»، وتم اعتقال عدد آخر من المواطنين وتم الاعتداء على النساء والأطفال وبعض سكان الحي من الرجال بالضرب بالعصي والهراوات، كما أُحرق عدد من المنازل بممتلكاتها وتم تسليم آخرين إنذارات بإخلاء القطع السكنية. وقال الصافي موسى فضل المرشح المستقل بالدائرة (٧) المجلس التشريعي وأحد سكان المنطقة إنهم في عصر يوم الأربعاء «١٠» مارس ٢٠١٠ تفاجئوا بوصول مجموعة من خارج المنطقة ومعها صيوانات، بدأت في نصبها في وسط الحي وتحركت مجموعة منهم لإخراج المواطنين من منازلهم ودعوتهم للمشاركة في تدشين حملة رئيس المؤتمر الوطني بالمنطقة سر الختم موسى التي ستبدأ الساعة السادسة مساء نفس اليوم ودون أن يسبق ذلك إعلان، وبعدها ظل هؤلاء ومعهم بعض قيادات المؤتمر الوطني بالحي في انتظار المواطنين بالصيوان الذين رفضوا الحضور والمشاركة في الحملة الانتخابية متهمين المؤتمر الوطني بممارسة الخداع عليهم بعد أن استدرجهم لمبايعته في مطلع فبراير ٢٠١٠ بالمركز العام ووعدهم على لسان حاج ماجد سوار أمين التعبئة السياسية بتخطيط المنطقة وتوفير الخدمات ولكنه لم يوف لهم بالوعود التي قطعها وخاصة أن المرشح سر الختم كان قد رفض رفع مطالبهم لقيادات المؤتمر الوطني العليا، ولذلك رفضوا المشاركة في حملته ويضيف الصافي: ظل الأمر على هذا الحال انتظارا في

(1) موقع الحزب بالإنترنت.

الصيوان ورفض من المواطنين للمشاركة حتى الساعة السادسة مساء حينها وصل مرشح الدائرة سر الختم بصحبة نائب الدائرة السابق بالمنطقة يدعى «عبادي» ومنسق اللجان الشعبية مرحال في موكب من قوات الشرطة في عشر عربات، وطافوا بالمنطقة وأحدثوا نوعا من الهرج والضوضاء، بعدها ترجلت قوة الشرطة وبدأت في إطلاق الغاز المسيل للدموع لإجبار المواطنين على المشاركة ومن ثم بدأت قوات الشرطة في ضرب المواطنين بالخراطيم والهراوات داخل المنازل والصياح بطريقة هستيرية وهم يأمرون المواطنين بالخروج لصيوان الاحتفال بعد أن فشلوا في إخراجهم بالغاز المسيل للدموع وهم يقولون من يذهب إلى الصيوان سيكون في مأمن من الضرب. بجانب أن كل من حاول الفرار من المنطقة تم القبض عليه من قبل قوات الشرطة المنتشرة حولها، وهذا أسفر عن اعتقال عدد من المواطنين من بينهم مدير الحملة الإعلامية للمرشح الصافي. وبعد أن فشلوا في إخراج المواطنين قاموا بحرق المنازل حيث تم حرق أكثر من «١٦» منزلا مبني بالمواد المحلية التي تم حصرها، بينما كان المرشح سر الختم يضحك طربا وهو يشاهدهم يتدافعون صوب مكان الاحتفال والشرطة تطاردهم والظلام قد بدأ يغطي المنطقة وقد كثر صياح الأطفال والنساء، وبعدها تجمهر عدد كبير من المواطنين أمام الصيوان وعندما بدأ الاحتفال حيث اعتلى رئيس المؤتمر الوطني مرشح الدائرة سر الختم المنصة وهو يحمل المصحف في يديه طالبا من المواطنين رفع أيديهم لأداء القسم والبيعة بالتصويت للمؤتمر الوطني في الانتخابات وكان نص القسم «أنا فلان الفلاني أقسم بالله العظيم وكتابه الكريم أن أصوت لمرشحي رمز الشجرة في الانتخابات في كل دوائرها»، وبعدها تحدث المرشح معلنا عن حل اللجنة القديمة وتكوين لجنة جديدة لمتابعة الاتفاق الذي تم مع المؤتمر الوطني ووعدهم بتكوين لجنة شعبية للحي لحصر السكان وتسليمهم ديباجات الشروع في تخطيط المنطقة وبعد الاحتفال ظهر أن هناك أكثر من مواطن قد تم تسليمه قرار إخلاء للموقع في خلال «٧٢» ساعة مختوم وموقع من مستشار وكيل حماية الأراضي الحكومية عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٠م وهو ذات تاريخ يوم الاعتداء[(١)].

الجيش يعمل في حملة المؤتمر الوطني بحلفا

انتقد مرشح الدائرة «١» للبرلمان «حلفا دنقو البرقيق». من قبل المؤتمر الشعبي

---

(١) صحيفة رأي الشعب في مارس ٢٠١٠م.

الأستاذ عوض الكريم جعفر، ما قام به وزير الدفاع عبد الرحيم محمد حسين وبتجريدة عسكرية استغلت عربات الحكومة والجيش في توزيع أموال وأشياء عينية يشك في مصادرها، لتوزع في الحملة الانتخابية للمؤتمر الوطني وطلب وزير الدفاع من المواطنين أن يصوتوا لصالح مرشح المؤتمر الوطني وبحضور وزير الدفاع الذي فقد حياده وأضر بمنصبه ورتبته العسكرية قائلا: سنسألهم في المناظرة عن العمارات التي انهارت والتي ظلت هياكل شاهدة على الفساد لعدة سنوات[1].

تسخير إمكانيات الدولة في كسلا:

كل أجهزة الولاية وإمكانياتها كانت حاضرة في جولات وزير الداخلية إبراهيم محمود مرشح المؤتمر الوطني للدائرة «٤» ريفي كسلا إذ حضر لقاءاته وبصورة رسمية الوالي المكلف ومعتمد محلية كسلا وقيادات الشرطة وهم يمتطون عربات الدولة ويستغلونها لصالح حملته، واستنكرت القوى السياسية هذا السلوك واعتبرته من الأساليب الانتخابية الفاسدة. وبالرغم من كل هذه التجاوزات إلا أن المواطنين قاطعوا ندوة عقدت للوزير وكان رائد من قوات الشرطة حاول الحشد للندوة عن طريق إقناع أصحاب البصات السفرية بإنزال الركاب بالقرب منها للمشاركة إلا أن الركاب رفضوا ذلك.

استغلال لإمكانيات الدولة في غبيش:

وصف الأستاذ محمد الخاتم عبد المنعم مرشح حزب المؤتمر الشعبي بالدائرة (١٦) مجرور بمحلية غبيش بولاية شمال كردفان استغلال معتمد المحلية لعربات المحلية في حملته الانتخابية بالاستغلال السيئ لموارد الدولة، واستذكر ما قام به المعتمد الحاج محمد تبن من دعم لمرشح المؤتمر الوطني للمجلس الوطني آدم بلوح ووصف دعمه له بالجرم الذي لا يغتفر في حق إنسان المنطقة. وقام المرشح بتوزيع مبالغ مالية وعينات غذائية بمناطق (الخويرات وعويضة ومناطق جارودة) ومن جهتهم وصف مرشحو الدائرة (١٦) من قوى الأحزاب المعارضة والمستقلين هذه الخطوة بأنها مسرحية سيئة الإخراج قصد منها الدعاية لحملات الوطني الانتخابية.

ممارسات فاسدة يعلنها مرشح الاتحادي الرئاسي : اتهم الحزب الاتحادي الأصل المؤتمر الوطني باستخدام أدوات الدولة والأجهزة الرسمية لمصلحة مرشحيه وحذر حاتم السر مرشح الاتحادي لرئاسة الجمهورية من استغلال إمكانيات الدولة وتسخيرها في الدعاية للمؤتمر الوطني ولمرشحين يستخدمون قوة مواقعهم في

(1) صحيفة رأي الشعب- مارس ٢٠١٠م.

الحكومة لمصلحتهم الحزبية، وقال السر إن المؤتمر الوطني استولى على كافة المواقع الإعلانية المميزة في مداخل الشوارع الرئيسية والكباري لمرشح الرئاسة عمر البشير واتهم السر المؤتمر الوطني بإتباع الأساليب الفاسدة لدفع الحزب الاتحادي للانسحاب.

الوطني استخدم موارد الدولة في حملته بأويل: شن مرشح المؤتمر الشعبي لرئاسة الجمهورية عبد الله دينق نيال هجوماً عنيفاً على ممارسات حزب المؤتمر الوطني في العملية الانتخابية وأضاف أن مرشح حزب المؤتمر الوطني يستغل نفوذه ويتحرك لتدشين حملاته الانتخابية ممتطياً الطائرة الرئاسية التي لا تتبع لحزب المؤتمر الوطني ولكنها تتبع للدولة التي تتبع للشعب بمختلف أحزابه وأشار إلى أن الوطني عندما ذهب إلى أويل حرك ١٠٠ عربة لاندكروزر وأكثر من ١٠٠ مليون لشراء الذمم وهي أيضاً من ممتلكات الشعب[١].

خطاب الكراهية والتحريض والقبلية

ومثلما ثبت أن نظام «الإنقاذ» تلاعب بالشعار الإسلامي واستغله لمصلحته السياسية، فإنه قد لجأ للغة الدينية باثا للكراهية والتخوين والتفسيق عشية الانتخابات ليحقق كسبا استغلالا للدين ومعارضة لمقاصده، فشجع العديد من الجماعات المنكفئة التي وجدت لها منافذ إعلامية، لتقوم بهذه المهمة عنه.

أصدر خمسون من «العلماء» المسلمين ستة منهم سودانيون بيانا يكفرون من ينادي بتقرير المصير للجنوب. ويعلنون أن التصويت في الانتخابات السودانية لعلماني، أو مسيحي يخرج فاعله من الإسلام[٢]. المشاركون الستة من جماعات لها علاقة بالسلطة وبهيئة العلماء التي تتعامل كذراع للمؤتمر الوطني.

المجلس العلمي لأنصار السنة (جناح الشيخ أبو زيد) في ٢٠١٠/٢/٢٢م قال: الانتخابات مفسدة. ومع ذلك يرى أن يصوتوا للمؤتمر الوطني. وقالوا: انتخاب

(1) صحيفة صوت الأمة عدد (٢١٦) ٨ أبريل ٢٠١٠م.

(2) صدر البيان في يناير ٢٠١٠م ونشر في عدة مواقع على الإنترنت منها موقع المسلم http://almoslim.net/. السودانيون الذين وقعوا عليه هم: الأمين الحاج محمد أحمد، وعماد الدين بكري أبو حراز، ود.محمد عبد الكريم الشيخ، ومدثر أحمد اسماعيل حسين، ود.مهران ماهر عثمان، وعلاء الدين الزاكي.

امرأة أو مسيحي خروج عن ملة الإسلام. وجدت هذه الفتوى طريقها للنشر ولم تتخذ ضدها أية إجراءات مع إنها خرق صريح للقانون.

وفي صحيفة الرأي العام أعلنت جماعة سمت نفسها أنصار الكتاب والسنة بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٩م أن التداول السلمي للسلطة بدعة ذميمة. وأن الانتقال الوحيد المشروع للسلطة هو كما انتقلت من أبي بكر رضي الله عنه إلى عمر رضي الله عنه. وأن رئيس المؤتمر الوطني هو ولي أمر المسلمين حتى إذا سقط في الانتخابات والجهاد ضد هذا واجب! وتواترت على البلاد فتاوى كثيرة من هؤلاء التكفيريين. وهم يعتقدون أن علة القتال في الإسلام هي الكفر. لذلك يستبيحون دماء من يكفرونهم.

كذلك وبث منبر السلام العادل دعايات تخوين وتفسيق لكل من يوالي الحركة الشعبية. ودبج الملصقات في طرقات الخرطوم الداعية للكراهية على أساس الدين، كما استمرت صحيفته «الانتباهة» توالي سمومها القائمة على الفتنة الدينية والعنصرية. الانتباهة وجدت نقدا من السودانيين الراغبين عن لغة الفتنة والتحريض والكراهية، ودبجت حولها الأشعار، مثلا قال أحدهم:

أوع الانتباهة كلاما تبقى متابع

ماها جريدة بل كرها لقالو مطابع

وقال آخر:

أوع الانتباهة القاصدة ضيم وزوابع

الشين والفتن من بين سطورا نوابع

خط إبليس ظهر يفضح خباه القابع

يضحكلك وشي وتلقاهو ضهرك لابع(١)

الشاهد أن القاسم المشترك بين هؤلاء التكفيريين والتخوينيين كان إنكار ما يعتبره الجنوبيون حقوقهم والدعوة للانحياز للمؤتمر الوطني باستخدام الخطاب الديني دائما والعنصري أحيانا، وقد كان ذلك يحدث بموافقة الرسميين ومشاركتهم في بعض الأحيان، مثلما كان في خطبة الجمعة في فبراير ٢٠١٠م حيث أكد خطيب مسجد أن من لم يعط المؤتمر الوطني صوته خرج من الملة: شن

(1) كان ذلك في مجادعات بين عدد من شعراء وشاعرات صالون الإبداع بهيئة شئون الأنصار.

الخطيب غير الثابت لمسجد التوبة بحي الحصايا عطبرة في وجود مدير الإرشاد والدعوة بولاية نهر النيل والإمام الثابت للمسجد عثمان عبد الهادي شن هجوما عنيفا على الأحزاب المنافسة للمؤتمر الوطني ووصفها بألفاظ مشينة وحث الجماهير لإعطاء صوتها للمؤتمر الوطني في الانتخابات المقبلة وأفتى الأمين في خطبته بأن من لم يعط المؤتمر الوطني صوته «طلع برة الملة». وبعد انتهاء الخطبة أراد الرد عليه المواطنان عبد الرءوف الخضر وعصام محجوب ولكن تم إغلاق مكبر الصوت دونهما حتى لا يسمع المصلون[١].

هذا وقد طالبت الأحزاب السياسية المفوضية القومية ومجلس الأحزاب بضبط تفلتات المؤتمر الوطني ومنع استغلال المساجد التي هي منابر لعامة المسلمين وليست للمؤتمر الوطني. بلا جدوى.

ويتعلق بخطاب الكراهية الخطاب العنصري والقبلي، وقد كانت تحركات المؤتمر الوطني كثيرا ما تتم عبر إحياء النعرات القبلية وقد رأينا كيف أن صراعات المرشحين داخله كانت لها علاقة قوية بالفتنة القبلية.

وكان مما أثير في الإعلام قضية تتعلق بتدخل النظام القبلي في الانتخابات لصالح مرشحين وضد آخرين، وذلك حينما قام ناظر قبيلة الرزيقات، «سعيد محمود مادبو»، بإعفاء أمير الرزيقات في ولاية الخرطوم «حامد يوسف ماهل» أمير قبيلة الرزيقات بولاية الخرطوم، وتعيين «الصافي محمد مصطفى» بديلاً له وذلك على خلفية مساندة الأول للمرشح المستقل في الدائرة (١٣) الثورة الغربية (والصحفي الشهير الهندي عز الدين) في وجه المرشح «عبد الله علي مسار» ومستشار رئيس الجمهورية (رئيس حزب الأمة الوطني) والذي يسنده المؤتمر الوطني في الدائرة. وهو في ذات الآن ينتمي لقبيلة الرزيقات وصهر للناظر. وكان المؤتمر الوطني قرر ألا يرشح في الدائرة ممثلا عنه دعما لما سماه (أحزاب حكومة الوحدة الوطنية). في حين أن الأمير ماهل أعلن وقوفه مع الهندي عز الدين وقال إن ذلك (يؤكد قوميّة زعماء القبائل ونظرتهم الإستراتيجية التي تتجاوز أُطر الجهويّة الضيقة)[٢].

ولكن استخدام صوت القبيلة لم يقف أبدا في الانتخابات، وظل المؤتمر الوطني

(1)ورد الخبر في موقع الحزب بالإنترنت بتاريخ ٢١/ ٠٢/ ٢٠١٠م.

(2) الهندى عز الدين فضيحة النظام الأهلي.. وقبلة الانتخابات!!.. آخر لحظة في ٧/ ٤/ ٢٠١٠م .

بعد شراء الضعاف من زعماء القبائل يعلن أن القبيلة الفلانية تقف في صفه، وكذلك بالنسبة للطرق الصوفية، وتكررت تلك الإعلانات، وهي إعلانات كذبت أحيانا، مثلما حدث مع قبيلة المسلمية، إذ أكد بيان صادر من القبيلة ممهور بتوقيعات لعمد ومشايخ القبيلة أن القبيلة لم تبايع د. نافع على نافع نائب رئيس المؤتمر الوطني حسب ما ورد في صحيفة «الرائد» العدد «٥٥٢». وقال البيان إنه ومع احترام الأخوة المبايعين والمبايع إلا أنهم لا يمثلون القبيلة لأن قبيلة المسلمية بالنيل الأبيض لا يمكن أن تكون محصورة في عدة أشخاص بهذا الحجم الضئيل كما أنها لم تجتمع لتقرير هذا الأمر كما أنها ترى بأنه لا يوجد على سطح الأرض من يستحق المبايعة من قبيلة المسلمية أو غيرها وهؤلاء الأشخاص الذين قاموا بالمبايعة لا يمثلون إلا أنفسهم.

انتهاك منشور الحملة من قبل الحزب الحاكم

المؤتمر الوطني الذي كان يتحرك بإمكانيات الدولة، ويضع القيود التشريعية على حركة الأحزاب، ويعرقل نشاطاتها مستخدما الشرطة وغيرها من القوات النظامية لم يكتف بذلك، بل سجلت حالات كثيرة كان مندوبو المؤتمر الوطني يقومون بأعمال تنتهك الضوابط الواردة في منشور أنشطة الحملة الانتخابية الذي رأينا كيف قيد حركة الأحزاب. مما يعني أن القيود في المنشور كانت تعمل باتجاه واحد.

الضوابط التي انتهكها الحزب الحاكم ومنسوبوه كثيرة، منها المادة ٧-٤ من المنشور: عدم الاعتداء المادي على مظاهر الدعاية الانتخابية المسموح بها للقوائم سواء كان الاعتداء بالشطب أو التمزيق أو الإزالة أو غير ذلك. بينما قام جهد منظم لتمزيق دعاية مرشح حزب الأمة الرئاسي الإمام الصادق المهدي ومرشح الحركة الشعبية الأستاذ ياسر عرمان بشكل موسع خاصة في أرجاء العاصمة المثلثة.

كذلك المادة ٧-٥ «يمنع استعمال الشعارات الحكومية في الإعلانات والملصقات أو المطبوعات في سائر أنواع الكتابة والرسوم والصور الانتخابية». انتهكها الحزب الحاكم فقد ملأ البلاد بصور مرشحه الرئاسي وهو يحمل وثيقة السلام الموقعة في يناير ٢٠٠٥م وعليها صقر الجديان وهو شعار حكومي كذلك الوثيقة تعتبر وثيقة رسمية. (أنظر الصورة رقم).

والمادة ٧-٦ تقول: يجب ألا تتضمن الملصقات والمطبوعات أو الصور الانتخابية أي

تحريض أو طعن في القوائم الأخرى أو مرشحيها على أساس الجنس أو الدين أو الطائفة أو المهنة أو أي إثارة للنعرات التي تمس وحدة الشعب السوداني. بينما ملأ منبر السلام العادل العاصمة القومية بلافتات مصقولة كلها طعن على أسس عنصرية ودينية في الحركة الشعبية لتحرير السودان ومرشحها الرئاسي. وكل هذه التجاوزات ظلت تمارس بدون أن تنبس المفوضية أو أية جهة رسمية ببنت الشفة.

ونسوق هنا بعض الأخبار الواردة في موقع الحزب كمثال على تعويق حملات المنافسين من قبل مندوبي المؤتمر الوطني:

نفى سحب ترشحه: تمزيق ملصقات مرشح حزب الأمة القومي بالدائرة الأولى أم درمان

قال مرشح حزب الأمة القومي بأم درمان الأولى التاج عثمان صالح في مارس ٢٠١٠م إن سحب ترشيحه من الدائرة راجع لشائعات أطلقها المروجون بهدف قتل الروح المعنوية لدى القواعد والأحباب. وكشف أن حملته الانتخابية قد اعترضها كثير من العقبات حيث قامت جهات مرصودة بإتلاف أعداد كبيرة من الملصقات والبوسترات الخاصة بالدعاية الانتخابية ودعا لضرورة الرقابة لمنع تلك التجاوزات.

المؤتمر الوطني مزق ملصقات الحزب بغبيش ٢٠١٠/٤/٤م: واصلت كوادر المؤتمر الوطني بشمال كردفان في إعاقة الحملات الانتخابية لحزب الأمة القومي حيث اعترض أحد كوادر الوطني بقرية أم دلال الدائرة ١٥ غبيش بولاية شمال كردفان اعترض ندوة سياسية بالمنطقة وأقدم على تمزيق الملصقات وسط دهشة الجماهير التي احتشدت في الندوة.... وقال عبد المحمود أبو مرشح الدائرة إن كوادر حزبه التزمت الهدوء وقامت بإبلاغ أحد جنود القوات المسلحة يدعى جاد الله يوسف حامد وحدة الفولة الذي لم يستجب للشكوى وقال لهم بلهجة ساخرة وفي تحدٍّ واضح (البلد ألما فيها تمساح يقدل فيها الورل).. في إشارة لموافقته على تلك الخطوة التي أقدم عليها كادر المؤتمر الوطني مصطفى أحمد عبد الرحمن!

نجاح حملة الفشقة المدوي برغم معاكسات الوطني ٣/١٢

تمت بالخميس ١١ مارس انطلاقة الحملة التعبوية بدائرة الفشقة القومية التي قادها مرشحها الأستاذ إبراهيم محمد علي. فحضر الليلة المعدة لذلك الغرض الآلاف من الناخبين من داخل المدينة ذات التسعة آلاف ناخب. وكان المؤتمر الوطني قد سعى لتعويق الحملة إذ قام المعتمد بدون مبرر موضوعي بحجز كافة

الكراسي في الولاية، كما رفض متعهدو الجيش الذين يعملون في إيجار نظم مكبرات الصوت (ساوند سيستم) أن يؤجروا للحزب الساوند الذي كان قد سبق حجزه ولكن كما أفاد الأستاذ إبراهيم نما لعلمهم أنه صدر توجيه بعدم إعطاء الساوند لحزب الأمة، مما اضطرهم لإرسال سيارة للقضارف لإيجار نظام الصوت، وتم تدبير عدد من الكراسي من بيت مناسبة، وقال المرشح إن الليلة كانت ناجحة لدرجة لم يتوقعوها، وإنها صارت حديث المدينة وكسرت حاجز الخوف لدى الناخبين الذين لم يعتادوا على هذا الخطاب الشجاع والصادق.

التخريب والاعتداء على حملة الشعبي بحلفا

أقيمت ندوة ضمن حملة الأستاذ الناجي عبد الله الحاج مرشح المؤتمر الشعبي لمنصب والي الشمالية بسوق حلفا، تمت محاولة التشويش عليها من قبل منسوبي المؤتمر الوطني. وكانت إدارة الندوة قد منحت قيادات المؤتمر الوطني الحاضرين ٨ فرص من جملة ١٣ فرصة للنقاش وردت عليها بالمنطق والحجة وصحبها تجاوب كبير من الحضور، فقامت كوادر المؤتمر الوطني الحاضرة بتخريب الندوة والاعتداء بالضرب على بعض حاضريها، واعتدى قيادي بالقطاع الشبابي للمؤتمر الوطني يسكن بمنزل معتمد حلفا علي قيادي بالحركة الشعبية كان حاضرا وقام بضربه (بكرسي) ولاذ بالفرار واستطاع المواطنون القبض عليه وتم فتح بلاغ في مواجهته. كذلك قال عوض الكريم جعفر القيادي بالمؤتمر الشعبي ومرشح الحزب لدائرة حلفا القومية إنهم بصدد فتح بلاغات في مواجهة ست من قيادات المؤتمر الوطني التي حاولت قيادة التخريب والاعتداء[1].

حصب بالحجارة في حلفا:

في يوم الأربعاء ٢٤مارس ٢٠١٠ قام المؤتمر الوطني بحشد طلاب المدارس والموظفين لندوة بحلفا والتي كان من المفترض أن يتحدث فيها أمين التعبئة بالحزب، ولكن المواطنين احتشدوا بطريقة تلقائية في مكان الندوة وأخذوا يصيحون (ستيم تفاح أوكامبو كلامك صاح) وفشلت قيادات المؤتمر الوطني وناشطوه في السيطرة على الموقف وضبط النفس وبدءوا يحصبون الأطفال بالحجارة مما أدى إلى إصابة بعض الأطفال إصابات خفيفة.

تمزيق ملصقات الاتحادي بطوكر: أنزلت السلطات الأمنية بولاية البحر

(١) صحيفة رأي الشعب حيث تورد اسم كادر الحركة الشعبية الذي تم ضربه وهو نزار.

الأحمر مدينة طوكر صوراً وملصقات لمرشح الحزب الديمقراطي الأصل ومنعت مندوب المرشح بمدينة طوكر فاروق أحمد صالح بيومي عن ممارسة العمل لصالح حملة المرشح الاتحادي وصادرت منه بيانا ينوي توزيعه بالمدينة. وقد حرك المرشح إجراءات قانونية ضد السلطات الأمنية.

إغراءات مالية وتهديد في مروى:

الدائرة(٥) مروي بالشمالية شهدت الأحد ٢٠١٠/٢/٢١ حراكاً انتخابياً ساخناً نشطت فيه القوى المعارضة ضد مرشح المؤتمر الوطني مدير جهاز الأمن السابق صلاح قوش والذي اتهمه منافسوه هناك باستغلال موارد الدولة.. وقال مرشح مستقل بالدائرة عادل محجوب حسين(طيارة) أن صلاح قوش والمؤتمر الوطني يمارسون تجاوزات شنيعة ضد مرشحيهم وقال إن قوش جنح في حملته الانتخابية الإساءة لمنافسيه وأنه طلب منهم التنازل لصالحه مقابل مبالغ مالية. وأن أفراداً من جهاز الأمن بمروي هددوا بعض من يعملون معه في حملته الانتخابية حيث طلبوا منهم عدم التعامل معه مؤكدا أنه لا يمكن أن تكون هناك انتخابات نزيهة في ظل هذا التخويف الذي يمارسه المؤتمر الوطني ضد منافسيه.

مشاكل أمنية

قال مركز كارتر في بيانه بتاريخ ٣/١٧: (لقد واجه تنظيم الحملات الانتخابية قيوداً بسبب وجود بيئة من انعدام الأمن في العديد من أجزاء القطر، بما في ذلك دارفور وشرق السودان. وانعدام الأمن هذا قد يعوق من نجاح العملية الانتخابية ويحث المركز على بذل المزيد من الجهود لتحسين الأمن في فترة الانتخابات وما بعدها).

وظلت الأحزاب السياسية تكرر كما في مذكرتها بتاريخ ٤ مارس أن الأحوال في دارفور لا تسمح بإقامة انتخابات.

ومن أبرز الحوادث التي أكدت ذلك ما تعرض له وفد الأمين العام لحزب الأمة الذي كان يطوف بجنوب دارفور في إطار الحملة الانتخابية، ففي مساء السبت الموافق ٢٠١٠/٣/٦م تعرض الوفد لسطو مسلح، وكان الأمين العام السيد صديق محمد إسماعيل النور مرشحا بدائرة قومية في الولاية وقد تعرض لحادث نهب وإطلاق نار أثناء طوافه بجنوب دارفور ومعه الحبيب محي الدين حمزة الرهيد مرشح الدائرة الولائية والصادق أحمد محمد عبد المكرم وعبد الرحمن محمد إسحق وعدد من قيادات حزب الأمة وكيان الأنصار بمنطقة أم لباسة بولاية جنوب

دارفور وبعد مخاطبتهم للقاء جماهيري حاشد بمنطقة الجميزة (لكنو) وأثناء عبور الجزء الشمالي من الدائرة على الحدود مع محلية كاس تعرض الموكب لإطلاق نار أصيب على أثره الحبيب محي الدين حمزة وتم نقله إلى مستشفى نيالا وتمكنت القوة المهاجمة من اختطاف العربة التي كان يستقلها الفريق صديق محمد إسماعيل وقد واصل الوفد مسيرته في الولاية. وقد استطاعت قوات الحكومة أن تعيد العربة لاحقا بعد أن خلفها الناهبون نسبة لتعطلها. وقد دلّ الحادث - بيان بالعمل- على ما كرره الكثيرون من استحالة إقامة الانتخابات في ظل الحالة الأمنية المتردية في دارفور. وهو ما ذكره وتحدث عن مركز كارتر لدى حديثه عن حالات العنف في الحملات بالقول: «رغم أن الحملة الانتخابية كانت سلمية في غالب الأمر، إلا أنه كانت هنالك بعض حوادث العنف المعزولة. فقد قُتل في جنوب السودان مرشح، يحتل موقعاً رسمياً، ينتمي إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان وكان مرشحاً لمقعد في المجلس التشريعي لجنوب السودان بولاية الوحدة. كما أطلقت النار على مرشح عن حزب الأمة لمجلس تشريعي ولاية جنوب دارفور أثناء سفره بصحبة الأمين العام لحزب الأمة. كذلك قُتل مرشح عن المؤتمر الوطني في شمال الخرطوم. ولم تتوفر أي أدلة على أن هذه الجرائم كانت ذات دوافع سياسية». (بيانه في ٢٠١٠/٤/١٧م بالملاحق)

استخدام الأساليب الفاسدة واللا قانونية

لقد صار أمر المؤتمر الوطني مكشوفا للغاية من بذله للمال وللوعود بالمناصب، أو تهديداته المعممة على نطاق واسع: زعماء الأحزاب المنافسة والمرشحين، زعماء القبائل والإدارة الأهلية، الأعيان والتجار وغيرهم للانضمام للوطني أو عدم الوقوف في وجهه. السياسة التي أطلق عليها رئيس الحزب الإمام الصادق المهدي وصفة (كشكش تسد). وعشية الانتخابات تمددت المسألة لتشمل المرشحين المنافسين أيضاً والناخبين العاديين. فقد استخدم المال على نطاق واسع. وكذلك التهديد.

لقد أشار أحد الكتاب الإسفيريين[1] لبعض الأحداث في زمان مبكر ومنذ أكتوبر ٢٠٠٩م متسائلا لماذا لا تتدخل السلطات لمنعها كما منعت حملة د. عبد

(1) كلمة الإسفير هي التعريب المستخدم للمصطلح cyber space أو الفضاء التخيلي الذي تشكله الإنترنت.

الله علي إبراهيم قال: لماذا لم تتدخل السلطات الأمنية إذا كانت فعلا محايدة في إيقاف عبث المؤتمر الوطني وتوزيعه لاستمارات عضويتهم لتلاميذ الأساس والثانوي في عدد من ولايات السودان وعبر إرهاب أساتذة ومديري تلك المدارس، وآخرها اللعب القذر في السامراب مربع ١٣ وفرية الأراضي التي سيتم توزيعها للفقراء والمساكين نظير تصويتهم للمؤتمر الوطني في الانتخابات القادمة، أرانيك الأراضي توزع بمبلغ عشرة جنيهات من غير إيصال. أكثر من ألف مواطن انخدعوا، وقد أفادني أحد منسوبي المؤتمر الوطني بعد أن استحلفني بعدم الإتيان باسمه بأن ريع هذه الأموال ذهب لدعم تمويل الحملة الانتخابية للمؤتمر الوطني أي أكثر من مليار جنيه دفعها هؤلاء المساكين عبر خداعهم[١].

ونسوق كذلك الأمثلة التالية:

الوطني يغري أمراء وعمد للتصويت لمصلحته١/٤/٢٠١٠م: قام المؤتمر الوطني بتوزيع عدد كبير من السيارات لأمراء القبائل وعمدها ومشايخها بمنطقة أبو جبيهة في إطار الدعاية الانتخابية كـ (عربون) انتخابي الهدف منه التصويت لمرشح الوطني لمقعد رئاسة الجمهورية وأفادت مصادر صوت الأمة أن شخصية نافذة بالولاية شددت على الأمراء وعمد ومشايخ القبائل بإقناع قبائلهم بالتصويت لصالح المؤتمر الوطني.

ولا ننسى أنه لذات السبب، أي لمعاقبة المنافسين فقد نزع مرشح الوالي في كسلا عشر عربات من زملاء له بالحزب كان سبق تمليكها لهم لأنهم عارضوا انتخابه كما ذكرنا في الفصل السابق.

أهالي قرية البقعة يشكون من استفزازات الوطني: استنكر أهالي قرية البقعة ريفي الدويم ممارسات المؤتمر الوطني في القرية وصفوها استفزازا لمشاعر أهل المنطقة وهم معظمهم من الأنصار وحذر الهادي عبد الله مروح الأنصاري من محاولات الوطني من اتجاه إلى تفكيك الأسر المترابطة وأوضح أن المؤتمر الوطني صرف أموالا ضخمة في قرية تنعدم فيها الخدمات الأساسية وانتقد مروح استغلال العمدة الهادي وقوف القبيلة مشيرا أنه سيسعى لقمعه وعزله من القبيلة. وأكد مروح أن قرية البقعة المباركة لا يوجد فيها مؤتمر وطني واحد[٢].

الفساد يكتنف حملات الوطني بالنيل الأبيض: مارس المؤتمر الوطني بولاية

---

(1) صالح شوربجي، منتديات القضارف في ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٩، سابق.

(2) صحيفة الأمة عدد (٢١٩) الأحد ١١ أبريل ٢٠١٠م.

النيل الأبيض محلية تندلتي الأساليب الفاسدة في الانتخابات وقام مرشح المؤتمر الوطني الدائرة ٢٧ تشريعي إسماعيل نواي الريحي بتقديم أدوات منزلية للنساء وعدد من أكياس الأسمنت للمدارس وعدد من معدات البناء وذلك تزامناً مع تدشين حملته الانتخابية وذلك في قرى هبيل وأبو ركبة وعزيزي. كما أن مفوضية الانتخابات بولاية النيل الأبيض فصلت اثنين من كوادر حزب الأمة القومي واستعاضت عنهما بثلاثة من كوادر المؤتمر الوطني يعملون في تدشين حملة مرشح الوطني للولاية السنبطي وذلك بأوامر من جهاز الأمن(1) .

الوطني: يهدد بتصفية مرشح الأمة بكسلا ٢٠١٠/٤/٧

كان مرشح الدائرة القومية (١) بمحلية كسلا إبراهيم محمد نور الشيخ قد اختفى في ظروف غامضة وأعلن الحزب عن اختطافه، إلا أنه ظهر على نحو مفاجئ في الخرطوم وأكد أنه لم يتم اختطافه ولكنه اختفى نسبة للضغوط التي مورست من قبل أفراد المؤتمر الوطني بالولاية الذين طالبوه بالتنحي عن ترشيحه مقابل مبلغ من المال وقاموا بتهديده بالتصفية (القتل) إذا لم يستجب لهذه المطالب وأضاف بأنه أقوى مرشح هناك لذلك هو مستهدف. وقال أيضاً نحن في الشرق نخشى من تلك الممارسات والتهديدات لأن الوضع الأمني غير مستتب. والأحباب قاموا باللازم وأبلغوا مسؤول الأمن بالمفوضية..

بالترهيب: الوطني يساوم مواطني سوبا: اشتبك مواطنو سوبا الأراضي ومجموعة من أعضاء المؤتمر الوطني بالأيادي على خلفية منع أعضاء المؤتمر المواطنين وإرهابهم وتخويفهم وقال المواطن أحمد عمر عبيد إن جماعة من المؤتمر الوطني تدخل المنازل باسم البطاقة الصحية وتقوم بأخذ الرقم المتسلسل الانتخابي والجنسية والتلفون من المواطنين مع أمرهم بالإدلاء بأصواتهم للمؤتمر الوطني وفي حالة رفضهم ينزع رقم المنزل ويرحل خارج المنطقة إلى مدينة الفتح لأنهم غير موالين(2) .

تهديد المواطنين في تلس

هدد الناشطون بحملة المؤتمر الوطني الانتخابية بدائرة تلس بولاية جنوب دارفور

(1) صوت الأمة في ٤/ ٤/ ٢٠١٠م.

(2) صحيفة صوت الأمة في ٢٩/ ٣.

المواطنين عبر إرسال رسائل لهم مضمونها أنهم يراقبون المواطن في غرفة الاقتراع عبر أجهزة حديثة تكشف لمن سيصوت المواطن محذرين بأن المواطن إذا صوت لصالح المعارضة فإن مصيره سيكون التشريد عن العمل والملاحقة المستمرة.

تهديد موظفي الضرائب للانتماء للوطني:

في اجتماع موسع عقده ديوان الضرائب للعاملين بدار العاملين في السابع والعشرين من مارس ٢٠١٠وفي إطار حشدهم لتأييد المؤتمر الوطني في الانتخابات قال القيادي بالمؤتمر الوطني والمسؤول الفئوي بالأمن الشعبي (م ا ن) قال إن البشير سيفوز بأكثر من ٨٩٪ وأنّ الباقي سيوزع على أحزاب الفتات مثل الشعبي وحزب الأمة والحركة الشعبية موضحا أنّ قيادة الديوان كانت حريصة بشدة على أخذ البيعة من العاملين بالديوان لمرشح المؤتمر الوطني للرئاسة عمر البشير. وذلك في إطار ممارسة الضغوط على العاملين لدعم المؤتمر الوطني الحزب الحاكم. إن هذه الممارسة تعتبر استغلالاً لدور مؤسسات الخدمة العامة في العمل الحزبي.

اختطاف بولاية الخرطوم: في يوم الثلاثاء ١٦ فبراير٢٠١٠ تم اختطاف الأستاذ وليد آدم النور تكل الناشط بحزب (السودان أنا) بولاية الخرطوم وتم اقتياده إلى جهة مجهولة وقال قيادي بالحزب إن الاختطاف في هذا التوقيت قصد به عدم بث حملته الانتخابية واحتجازه يأتي في إطار سياسة التضييق على الأحزاب السياسية، وأضاف القيادي جمال أحمد أبكر مرشح الدائرة (١٠) المجلد القومية أنه كلما كانت هناك منافسة في الانتخابات استقبلها الحزب الحاكم بحملة اعتقالات في صفوف منافسيه لدفعهم إلى الانكفاء وعدم المشاركة في الانتخابات.

تهديد مرشح ببحري: المرشح المستقل فضل الله داؤود للدائرة (٢٨) الحاج يوسف وفقا لما تناقلته الصحف يوم الأربعاء ١٧ فبراير٢٠١٠ أبدى استغرابه من حملة الاتصالات والاعتقالات التي حدثت، وقال إن النظام الحاكم أجرى معه اتصالات تحمل معنى (راجع نفسك) موضحا قوله بأن هناك ألفاظاً (ما كويسة).

الفاتح عز الدين وقطع رأس الترابي: الفاتح عز الدين المعتمد السابق لمحلية أم درمان وغبيش ذكر في اجتماع مخترق بأمبدة الحارة (١٦) يوم ٢٠١٠/٤/٤م أن قيادته في المؤتمر الوطني وبناءَ على الخطة الموضوعة فإنهم في طريقهم لقطع رأس د. الترابي، فقط المسألة مسألة وقت (بعد انتهاء الانتخابات) وبعد قطع رأس الترابي إنهم سيزْجون بعضوية وقيادات وكوادر الشعبي في السجون وسيغلقون أبواب صحيفة رأي

الشعب وهكذا سيستريحون من (حاجة) اسمها المؤتمر الشعبي على حد قوله[(١)].

تهديد المراقبين: مركز كارتر عليه أن يصمت وإلا تم قطع لسانه وأنفه!

ولعل من أبرز عمليات التخويف تلك التي مارسها مرشح المؤتمر الوطني الرئاسي ورئيس الجمهورية السيد عمر البشير إزاء منظمات الرقابة. وذلك لأن مركز كارتر أول المراقبين حضورا للسودان وصاحب أكبر بعثة للمراقبة أصدر في ١٧ مارس بيانا أظهر فيه قلقه من عدم اكتمال التحضيرات اللوجستية للانتخابات، قال المركز بلغة هادئة: (ونظراً للجدول الزمني الضيق قبل بدء عملية الاقتراع، يجب على المفوضية القومية للانتخابات تقييم الوضع الحالي للتحضيرات الانتخابية، وأن تعمل في الوقت ذاته على تسريع عمل التحضيرات الأخيرة للاقتراع، وأن تقوم بتسريع عملية تثقيف الناخبين بشكل جدي وذلك من أجل إخراج الانتخابات وفقاً للمعايير المطلوبة المنصوص عليها في اتفاقية السلام الشامل. إن التحضيرات اللوجستية تعوق القدرة المحدودة للمفوضية القومية للانتخابات. وفي ظل سلسلة من التأخيرات والتعديلات في إجراءات الاقتراع، قد يلزم تأجيل عملية الاقتراع لوقت قصير. ويحث بيان مركز كارتر المفوضية القومية للانتخابات على اتخاذ قرار، بأعجل ما تيسر، بخصوص أي تأجيل في موعد عملية الاقتراع، ليتسنى لكل ذوي الشأن الوقت الكافي لتعديل خططهم.)

هذه الفقرة ساقها المركز وأراد أن «يفرز» نفسه من مطالبات القوى السياسية التي طالبت بتأجيل طويل الأمد حتى نوفمبر ٢٠١٠م ومتعلق بغياب كلي لبيئة الانتخابات الصالحة، ولكن المركز كان يتحدث عن تأجيل محدود وقد نصح الأحزاب في بيانه بالقول: (ويجب على الأحزاب السياسية احترام صلاحية المفوضية القومية للانتخابات، فيما يتعلق بالبت في شأن تعديل الجدول الزمني للانتخابات لأسباب عملياتية، بوصفها الهيئة المنوط بها إدارة الانتخابات.)

هذه النصيحة اتضح كم كانت عزيزة على المفوضية، إذ بسبب عدم الاستماع إليها ظهر كم هائل من الفوضى أول وثاني أيام الاقتراع، وتأجلت الانتخابات في عشرات الدوائر.

ولكن لسيادة لهجة التخويف والإرهاب في لغة المؤتمر الوطني ومرشحه الرئاسي،

(١) رأي الشعب (٥ أبريل).

فإن السيد رئيس الجمهورية تصدى شخصيا لدى خطابه أثناء حملته الانتخابية في بورتسودان، وحذر المركز من التدخل «في شئوننا» وقال البشير في تصريحاته التي أذاعها التلفزيون السوداني إن الخرطوم جلبت المنظمات الدولية من الخارج لمراقبة الانتخابات لكن إذا طلبت هذه الجهات تأجيلها فسيطردهم السودان، وأضاف البشير أن الخرطوم تريد من المراقبين أن يرصدوا حرية الانتخابات ونزاهتها لكن إذا تدخلوا في شؤون البلاد الداخلية فستقطع الخرطوم دابرهم وتطأهم بالأقدام وتطردهم[١]. قال البشير من يدخل في شئوننا أنفه سنقطعها، ومن يدخل يده سنقطعها، ومن يدخل لسانه سنقطعه!

لقد كانت المشاهد المذكورة أعلاه دليلا على حجم الجريمة التي يعد لها لتزوير إرادة الشعب السوداني، واتضح من خلالها مدى تواطؤ المفوضية القومية للانتخابات فكثرت نعوتها السالبة، من مفوضية اليابا والتابا، للمقوضية القومية للانتخابات باعتبارها قد قوضتها، لمفوضية البشير، وغير ذلك من الأوصاف التي ساقها الكتاب والصحفيون، أما القوى السياسية فقد عبرت عن ذلك بتنظيمها مسيرة في يوم ٤ مارس سلمت فيها المفوضية مذكرة عددت فيها انتقاداتها لها وكيف تدلت ثقتها في المفوضية من علٍ. وطالب بتحقيق شروط أو تقاطع العملية على النحو المذكور في الفصل الرابع، ثم مذكرة مرشحي الرئاسة التي طالبت بلجنة تحقيق حول فساد المفوضية الإداري والمالي، ولكن أصدق تعبير عن مآل صورة المفوضية عبرت عنه جماعة (قرفنا) الحملة الشبابية ذات اللون البرتقالي التي نشطت لإسقاط المؤتمر الوطني في الانتخابات، والتي سيرت في ٦ أبريل ٢٠١٠م أي قبل أيام من الاقتراع موكبا جنائزيا دراميا سار حتى مقر المفوضية بالرياض، حملت فيه صندوقا شيعت فيه نزاهة المفوضية، و«بحجم القرف كان الحزن والصمت عندما تم إنزال الجنازة أمام باب المفوضية. الكل كان يعبر عن حزنه العميق حتى (زلط العربات) أبى إلا أن يشاركهم الحزن العميق. وبعد أن قاموا بمراسم الدفن وقفوا يلقون عليها النظرة الأخيرة» كما قالت شاهدة عيان[٢]. (انظر صورة للتشييع في ملاحق الكتاب). وقد فرقت الشرطة في النهاية

(1) تقرير وكالة رويترز في يوم الاثنين ٢٢ مارس ٢٠١٠م.

(2) نجلاء سيد أحمد قرفنا تشيع نزاهة المفوضية في موكب جنايزى ٦-٤ (صور وفيديو). موقع سودانيز أون لاين.

مسيرة الحزن الجنائزي مثلما كانت تفرق مسيرات الغضب أو حملات المنافسين أحيانا. ولكن نزاهة المفوضية كان قد نعاها الجميع!

قصور المفوضية وانحيازها

سبق وأشرنا في الفصل الخاص بالتسجيل لقصور مجهودات التثقيف الانتخابي والتدريب للموظفين ولوكلاء الأحزاب والمراقبين. وذكرنا كذلك كيف أوصت دراسة معهد الأخدود العظيم بعنوان (التعلم من التجربة) لضرورة ألا تترك مهام التثقيف والتدريب للأحزاب نظرا لإفقارها وقلة مواردها، ولكننا رأينا كيف كانت المفوضية دائما تلقي باللائمة على الأحزاب. بل لقد شكلت المفوضية ذاتها حجرا على عمليات التثقيف بسبب تعتيمها وعدم توزيعها للمواد المنتجة للأحزاب إلا لدى الطلب وفي كميات قليلة جدا.

لقد طالب حزب الأمة القومي المفوضية رسميا بصور من استمارات الاقتراع ليستخدمها في التثقيف ونسخ من الملصقات التعليمية وأي مواد منتجة لذلك الغرض في شكل فيديو أو عرض حاسوبي. ولكن الحزب تسلم عدد ٣ نسخ من كل نموذج للبطاقة بأسماء مرشحين وهميين (في حين تم تسليم المؤتمر الوطني بطاقات طبق الأصل كانوا يستخدمونها في التثقيف مع مسح الصور الأخرى)، وكذلك عدد ٤ ملصقات! ترى هل يمكن للحزب أن يستخدم هذا العدد الضئيل في أي مجهود تثقيفي؟ كذلك لم توزع أي مادة لعرض حاسوبي، ولم تنزل حتى صور البطاقات في موقعها وكان أول موقع ينزل هذه الصور هو موقع حزب الأمة القومي ثم تلت مواقع أخرى.

بل لقد ساعدت المفوضية في إعاقة مجهودات التثقيف بالصمت على التجاوزات الأمنية المتكاثرة، وقد اعتقل كادر لجماعة «قرفنا» كان يعمل في التثقيف، وتكررت الأحداث التي يتم فيها منع مناشط تثقيفية من قبل سلطات الأمن!

تحدث مركز كارتر عن محدودية جهود تثقيف الناخبين في الواقع العملي، بل لاحظ المركز «طوال فترة المراقبة حوادث عطلت فيها سلطات الدولة نشاطات تثقيفية للناخبين، خاصة في دارفور، وذلك بسبب عجز المفوضية القومية للانتخابات عن الاتصال بالسلطات المختصة في الوقت المناسب لضمان رفع القيود عن حرية حركتها». وعلق المركز كذلك على استخدام المفوضية في التثقيف رمزا انتخابيا لأحد المرشحين، قال المركز «إن استخدام الرموز أو الصور بهدف

توسيع تأثير تثقيف الناخبين، وجعل وسائل التثقيف في متناول الناخبين الأميين يعتبر أمر معترف به على نطاق واسع. لكن، يبدو أن القصد الحسن لهذه التدابير في السودان قد تم تقويضه، حيث قامت المفوضية القومية للانتخابات بمبادرات لتثقيف الناخبين مستخدمة ذات شعار الرئيس الحالي ونشرت مواد تثقيف انتخابية تظهر شجرة، رمز حزب المؤتمر الوطني الحاكم. لقد خلق استخدام هذا الشعار وهذا الرمز المعين مساحة واسعة من الارتباك والخلط بين مساعي التثقيف والدعاية الانتخابية».

اللجنة العليا للانتخابات
حزب الأمة القومي

الفصل الحادي عشر

الاقتراع .. مسرح العبث

◆◆◆

«العملية التي بدأت وقائعها بالإحصاء السكاني المعيب وانتهت بمهزلة وفضائح الاقتراع وتبديل الصناديق، تستحق عن جدارة صفة التراجيديا المبكية بالرغم من النكهة الكوميدية المضحكة لبعض فصولها.»

مكي بلايل- أبريل ٢٠١٠م

تابعنا في الفصول السابقة كيف أديرت الانتخابات حتى نهاية فترة الحملة الانتخابية، والتي مع نهايتها شيعت نزاهة المفوضية دراميا من قبل بعض الشباب السوداني، في حين نعى مصداقيتها وطالب بالتحقيق في أدائها كافة مرشحي الرئاسة ما عدا الوحيد الذي تطبخ الانتخابات لأجل إعادته، وفي النهاية كما رأينا في الفصل الرابع، انسحب غالبية مرشحي الرئاسة وغالبية الأحزاب ذات الوزن عن السباق الانتخابي عشية موعد الاقتراع معلنين مسبقا عدم اعترافهم بنتائج الانتخابات، بينما بقى حزبان معارضان هما الاتحادي الأصل والمؤتمر الشعبي، وسنرى كيف كانت خيبة أملهما في تحقيق أدنى درجة من النزاهة عظيمة، بل يقيننا أن كافة القوى السياسية لو كانت استقبلت من أمرها ما استدبرت أو خطر ببالها في لحظة أن العبث كان سيبلغ بالمفوضية وبالمؤتمر الوطني الذي يحركها المبلغ الذي أظهرته عمليات الاقتراع والعد والفرز لما فكرت لحظة في خوض هذه الانتخابات في أية مرحلة من مراحلها.. لقد انكشف في تلك الأيام القليلة مدى الطبخ المتعجل وانعدام الحياء لدى قادة «الإنقاذ» بل ولدى أعضاء المفوضية الذين علقت عليهم - في لحظة- الآمال.

هذا الفصل يقوم بالأساس على تجميع أشرف عليه بعض الأحباب لما ورد في الصحف الوطنية، وقد كان جهدهم كبيرا ومثمرا، ولكن لضخامة المادة المجموعة فقد حاولنا اختصارها بشكل نرجو ألا يكون مخلا، ولا زال هذا الفصل هو أضخم الفصول وأكثرها باعثا للأسى أو الضحك من باب: شر البلية ما يضحك!

الاقتراع في الفترة ما بين ١١-١٣ أبريل

سنتعرض هنا للاستعدادات التي سبقت العملية وأهمها طباعة أورق الاقتراع وترحيلها، ثم الضوابط المتخذة لفترة الاقتراع، ثم ما حدث حقيقة والتجاوزات التي يصعب حصرها.

طباعة أوراق الاقتراع وترحيلها

أولا: أنواع البطاقات المطلوبة وتحديات ترحيلها

تنقسم بطاقات الاقتراع إلى الأنواع التالية:

- بطاقات اقتراع المناصب التنفيذية، بيانها:

○ بطاقة الاقتراع لمنصب رئيس الجمهورية، (البطاقة الخضراء)، مطلوب منها حوالي ١٦ مليون بطاقة بعدد الناخبين المسجلين في كامل القطر.

○ بطاقة الاقتراع لمنصب رئيس حكومة جنوب السودان، (البطاقة الزرقاء)، مطلوب منها حوالي ٥ ملايين بطاقة.

○ بطاقات الاقتراع لمناصب الولاة (البطاقات الصفراء)، والمطلوب منها ٢٥ بطاقة مختلفة كل منها لكل ولاية في الشمال والجنوب، مجمل أعدادها ١٦ مليون بطاقة لجملة المسجلين بكافة الولايات، تفاصيل الأعداد لكل ولاية كالتالي: حوالي ١,٩ مليون بطاقة لوالي ولاية للخرطوم، حوالي مليون ونصف للجزيرة، حوالي ١,٣ مليون لجنوب دارفور، حوالي ٠,٩ مليون لشمال كردفان، حوالي ٠,٨ مليون لكسلا، حوالي ٠,٧ مليون لكل من البحر الأحمر وجنوب كردفان وشمال دارفور، حوالي ٠,٦ مليون لكل من النيل الأبيض وجونقلي وواراب وشرق الاستوائية؛ حوالي نصف مليون لكل من القضارف وسنار والوحدة والاستوائية الوسطى وشمال بحر الغزال، حوالي ٠,٤ مليون لكل من نهر النيل وغرب دارفور وأعالي النيل والبحيرات والنيل الأزرق؛ حوالي ٠,٣ مليون لكل من غرب الاستوائية والشمالية، وحوالي ٠,٢ مليون لغرب بحر الغزال.

- بطاقات اقتراع المناصب التشريعية، بيانها:

○ بطاقات الاقتراع للمجلس الوطني (البطاقات الحمراء)، وبيانها:

■ ٢٧٠ بطاقة حمراء للدوائر الجغرافية وعلامتها المربع في أعلى البطاقة الحمراء، كل بطاقة تختلف بحسب المرشحين في كل دائرة واسم الدائرة في ولايات السودان الـ٢٥، ومجموع البطاقات الكلي هو مجموع الناخبين في كل السودان: ١٦ مليون زائدا ١٠٪ أي ١٧,٦ مليون.

■ ٢٥ بطاقة حمراء لقائمة المرأة في كل ولاية على حدة، عدد البطاقات لكل ولاية هو نفس عدد بطاقات الوالي الواردة أعلاه. (علامة قائمة المرأة الدائرة في

أعلى البطاقة)

■٢٥ بطاقة حمراء للقائمة الحزبية في كل ولاية على حدة، عدد البطاقات هو نفس عدد البطاقات لانتخابات الوالي أيضاً. (علامة القائمة الحزبية المثلث في أعلى البطاقة).

○ بطاقات الاقتراع لمجلس تشريعي جنوب السودان، (البطاقة البنفسجية) وبيانها:

■١٠٢ بطاقة بنفسجية للدوائر الجغرافية وعلامتها المربع في أعلى البطاقة الحمراء، كل بطاقة تختلف بحسب المرشحين في كل دائرة واسم الدائرة في ولايات جنوب السودان العشر، ومجموع البطاقات الكلي هو مجموع الناخبين في كل جنوب السودان: حوالي ٥،٥ مليون (٥ مليون زائدا ١٠٪).

■ ١٠ بطاقات بنفسجية لقائمة المرأة في كل ولاية من ولايات الجنوب العشر، عدد البطاقات لكل ولاية هو عدد المسجلين بالولاية زائدا ١٠٪. عدد المسجلين في الولايات تقريبا يساوي: حوالي ٠,٦ مليون لكل من جونقلي وواراب وشرق الاستوائية؛ حوالي نصف مليون لكل من الوحدة والاستوائية الوسطى وشمال بحر الغزال، حوالي ٠,٤ مليون لكل من أعالي النيل والبحيرات؛ حوالي ٠,٣ مليون لغرب الاستوائية، وحوالي ٠,٢ مليون لغرب بحر الغزال. (علامتها الدائرة)

■ ١٠ بطاقات بنفسجية للقائمة الحزبية في كل ولاية على حدة، عدد البطاقات هو نفس عدد البطاقات لانتخابات القائمة النسائية أعلاه. (علامة القائمة الحزبية المثلث في أعلى البطاقة).

○ بطاقات الاقتراع للمجالس التشريعية (البطاقات الرمادية)، وبيانها:

■ ٢٩ بطاقة بنفسجية للدوائر الجغرافية في المجالس التشريعية لكل الولايات (ما عدا الخرطوم وعدد بطاقاتها ٥٠ وجنوب كردفان وعدد بطاقاتها ٣٢) -علامتها المربع- وتختلف كل بطاقة بحسب المرشحين في كل دائرة واسم الدائرة في كل ولاية. ومجموع البطاقات الكلي هو مجموع الناخبين في السودان زائدا ١٠٪.

■ ٢٥ بطاقة رمادية لقائمة المرأة في كل ولاية على حدة، عدد البطاقات لكل ولاية هو نفس عدد بطاقات الوالي الواردة أعلاه. (علامتها الدائرة).

■ ٢٥ بطاقة رمادية للقائمة الحزبية في كل ولاية على حدة، عدد البطاقات

هو نفس عدد البطاقات لانتخابات الوالي أيضاً. (علامتها المثلث).

هذا يعني أن عدد تصاميم البطاقات المطلوب كبير جدا. فهناك ١٢٦٨ شكلاً مختلفاً للبطاقات (بطاقة للرئيس وأخرى لرئيس الجنوب، ٢٥ بطاقة للوالي، ٣٢٠ بطاقة مختلفة للمجلس الوطني، ١٢٢ بطاقة لمجلس تشريعي جنوب السودان، و٧٩٩ بطاقة للمجالس التشريعية المختلفة). أما من ناحية عدد البطاقات: إذا كانت البطاقات للسودان ككل تغطي حاجة ١٦ مليون، والبطاقات المخصصة للجنوب تغطي حاجة ٥ مليون بالتقريب، فإن العدد الكلي للبطاقات المطلوب يساوي ١٦٢,٨ مليون بطاقة على أقل تقدير (١٤٨ مليون بطاقة هي العدد المطلوب زائدا ١٠٪ بحسب ما يفيد قانون الانتخابات). قد أعلنت المفوضية أن عدد البطاقات المطبوعة كان ١٧٠ مليون بطاقة.

تطرق الباحث ماك قستافسون في دراسته حول (التصاميم الانتخابية) والتي تعرضنا لها بشكل مكثف في الفصل الخاص بترسيم الدوائر، تعرض لمسألة طباعة وتوزيع أوراق الاقتراع باعتبارها من أكبر التحديات للانتخابات في السودان. وتعرض لتجارب شبيهة وقال إن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة له سجل في النجاح في نقل أوراق الاقتراع في مثل هذه الظروف بيد أن الظروف في السودان تظل أكثر تعقيدا. إذ أن النظام الانتخابي المعقد المتخذ «يتطلب أعدادا كبيرة من أوراق الاقتراع بشكل استثنائي» فهناك ثمانية أوراق اقتراع لكل ناخب في الشمال و١٢ لكل ناخب في الجنوب، لتوزع في مساحة أكبر من أي بلد أفريقي آخر. وفي حالة جنوب السودان (حيث أوراق الاقتراع أكثر) نجد أقل من ربع السكان فقط متعلمين، ٩٢٪ من النساء لا يمكنهم القراءة، مقارنة بـ ٦٢٪ في دارفور و٥٤٪ في القطر ككل[1].

أورد قستافسون كيف أن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة طبع ووزع ٣٠ مليون ورقة اقتراع لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٠٠٦م بدون مشاكل تذكر. وفي أفغانستان والعراق تم توزيع أكثر من ١٠٠ مليون ورقة اقتراع منذ ٢٠٠٤م. وعلق قائلا: بالرغم من هذه التجارب، على أية حال، فإن توزيع أوراق الاقتراع في دولة كبيرة مليئة بالنزاع وغير نامية كالسودان يلقي بتحد غير مسبوق. فالسودان أكبر جغرافيا عن أفغانستان والكونغو والعراق وأكثر تشتتا من ناحية السكان الذين

(١) Gustafson مرجع سابق.

يسكنون في مناطق متباعدة، كل ذلك مع طرق رديئة مما يجعل التوزيع الثانوي لأوراق الاقتراع التي تزيد عن الـ ١٠٠ مليون أمرا شاقا، الشيء الذي يجعل الانتخابات السودانية أكبر بكثير عن أي انتخابات في أفغانستان أو الكونغو أو العراق. كما أن مساندة الأمم المتحدة بالطيران هنا محدودة بالمقارنة مع تلك التجارب.

تطرق الباحث أيضاً للمشاكل الأمنية في العديد من مناطق البلاد وقال إن بعثتي حفظ السلام في البلاد (أونميس ويوناميد) لديهما إجراءات فاعلية أقل مما لدى قوة المساعدة الأمنية الدولية التابعة للناتو في أفغانستان، أو بعثة الأمم المتحدة في الكونغو، أو الجيش الأمريكي في العراق. مشيرا لأن الاستعدادات من قبل البوليس والأجهزة الأمنية لم يتم نشرها للجمهور بشكل كاف، ولكن ذُكر أنه البوليس تلقى تدريبا من الحكومة التركية حول تأمين الانتخابات[1]. كل ذلك يلقي بتحديات عظيمة على مسألة توزيع بطاقات الاقتراع على المراكز وحمايتها بالتالي.

ونظرا لهذه التحديات، مقرونة بضعف الاستعدادات اللوجستية للمفوضية والتي كان بعض المراقبين يتابعها عن كثب، كالتأخر في تسمية موظفي الاقتراع بعدد كاف لكل مركز، والتأخر في تدريب الموظفين ووكلاء الأحزاب، وغيرها من استعدادات، أصدر مركز كارتر قبل نحو شهر من تاريخ الاقتراع بيانا عبر فيه عن قلقه بشأن جاهزية المفوضية فيما يتعلق بتوزيع مواد الاقتراع في الزمان والأمكنة المحددة. قال المركز في ٣/١٧: (إن التحضيرات اللوجستية تعوق القدرة المحدودة للمفوضية القومية للانتخابات. وفي ظل سلسلة من التأخيرات والتعديلات في إجراءات الاقتراع، قد يلزم تأجيل عملية الاقتراع لوقت قصير.) ولكن كما رأينا إن المفوضية أبت أي حديث عن تأجيل، ولو ساعة! وقام رئيس الجمهورية شخصيا- وهو مرشح في ذات الوقت- بالهجوم الناري على المركز مهددا بقطع اللسان واليد والدوس بالحذاء على النحو الذي ذكرنا من قبل.

ثانيا: طباعة البطاقات

قال مركز كارتر: «بسبب إعطاء الأولوية للأمن على الشفافية لم تتشارك المفوضية القومية للانتخابات دائماً المعلومات ذات الصلة مع الأحزاب ومجموعات المراقبين ولم توفر لهم السبل اللازمة للحصول عليها. هذه المشكلة كانت واضحة بصفة خاصة طباعة أوراق التصويت عندما بدأت الطباعة دون إخطار الأحزاب أو

(1) نفسه.

المراقبين الذين سمح لهم فقط بالدخول بطريقة محدودة ومحددة سلفاً. وعند وصول المواد الحساسة تم فتح مستودعات المفوضية القومية للانتخابات للمراقبين مرة واحدة فقط ولفترة في مناسبة عامة، وتم بعدها إغلاقها بالشمع مما نشأ عنه ارتياب مبرر من قبل العامة. إن انعدام الشفافية يمثل مخاطرة بتقويض عامل حاسم في العملية الانتخابية.» (بيان المركز في ٤/١٧ بالملاحق)

كانت مسألة طباعة البطاقات تتم بالتشاور بين المفوضية القومية للانتخابات، وبين قسم الأمم المتحدة الخاص بالانتخابات في السودان. تم تقسيم البطاقات لأربع مجموعات، وطرحت الطباعة في عطاءات عامة. الشركات الأجنبية جاءت في المركز الأول أما الشركات السودانية (شركة العملة وشركة الحياة) فقد تقدمت بأسعار عالية حيث قدمت شركة العملة للبطاقة الصغيرة أربعة ملايين وثمانين ألف دولار والبطاقة الكبيرة ستة ملايين وأربعمائة وثمانين ألف دولار تقريباً، فاستبعدت حيث فازت بالعطاء للثلاث مجموعات شركات بريطانية وجنوب افريقية والمجموعة الرابعة الخاصة ببطاقات المواقع التنفيذية فازت بطباعتها شركة من سلوفينيا قدمت للعطاء بحوالي خمسمائة ألف يورو للبطاقات الصغيرة وستمائة ألف يورو للبطاقات الكبيرة أي حوالي سبعمائة ألف دولار لطباعة بطاقات المواقع التنفيذية (رئيس الجمهورية والولاة) ولكن قبل أن تخاطب الأمم المتحدة هذه الشركة قالت المفوضية إنها تريد طباعة هذه البطاقات في مطبعة العملة السودانية ورفضت الأمم المتحدة لأنها لا يمكن أن تدفع للعطاء الذي قدم السعر الأعلى ولكن المفوضية خاطبت الأمم المتحدة بأنها قررت سحب العطاء من الشركة السلوفينية وأنها أي المفوضية ستتكلف بدفع المبلغ كاملا. وأعلن عضو المفوضية د. مختار الأصم أن وزارة المالية دفعت لهم المبلغ (أكثر من أربعة ملايين دولار) مشكورة: بينما عطاء الشركة الأجنبية كان اقل سعرا وستموله الأمم المتحدة!

تحججت المفوضية بالزمن ولكن هذه حجة واهية فالإصرار على طباعة بطاقات الاقتراع للمواقع التنفيذية (رئيس الجمهورية والولاة) في مطبعة العملة سببه أن المؤتمر الوطني يريد أن يحوز على هذه البطاقات ويسيطر عليها[1]. وبالفعل كما سنرى كانت لديه أسبابه للاحتفاظ ببطاقات إضافية (طبق الأصل) لأغراض شتى!

(1) صحيفة أجراس الحرية- ١١/ ٤/ ٢٠١٠م.

أعلنت شركة مطابع العملة فراغها من طباعة أكثر من ١٩ مليون بطاقة اقتراع لمنصب رئيس الجمهورية والولايات وقالت إنها شرعت في معالجة مشكلات فنية في بطاقات المجالس التشريعية التي تمت طباعتها في كل من جنوب أفريقيا وانجلترا ونفت الشركة أية صلة لها بحزب المؤتمر الوطني وأكدت في ذات الوقت حصولها على عطاء طباعة الـ ٣٠٪ من بطاقات الاقتراع. وقالت المفوضية إن بطاقات الاقتراع تم الاتفاق عليها مع الأمم المتحدة، بينما نفت الأمم المتحدة أن يكون لها أية صلة باختيار مطبعة العملة، ووزعت تعميما على الأحزاب السياسية والصحافة لتؤكد فيها أن قرار اختيار مطبعة العملة اتخذته المفوضية منفردة.

وقال مدير مطابع العملة محمد الحسن الباهي[1] إن الشركة التزمت بإعادة طباعة بطاقات الاقتراع لرئيس الجمهورية خلال ٣ أسابيع حال اللجوء إلى إجراء انتخابات فاصلة في جولة ثانية وكشف عن شروع مطابع العملة في إعادة بطاقات اقتراع تشريعية جرت طباعتها في جنوب أفريقيا وانجلترا بعد تبين وجود أخطاء فنية فيها وتخص البطاقات التي ستتم إعادة طباعتها بدوائر في جنوب كردفان ودوائر في الإستوائية والقضارف وغرب دارفور، وأكد طباعة البطاقات بإشراف من بعثات المراقبة والأمم المتحدة والمفوضية الانتخابات وقطع بعدم وجود مشاكل فنية تحول دون وضع أرقام متسلسلة حول البطاقات. ولكن كما هو معلوم فإن البطاقات التي وزعت على المقترعين لم تكن فيها أرقام متسلسلة، وكما هو معلوم إنه ليس من الضروري أن تجري الجولة الثانية في ظرف ثلاثة أسابيع، هذا إذا وجد اضطرار لها! قال الدكتور عثمان إبراهيم في مقاله المذكور «أدهشني الباشمهندس الباهي بالأمس وهو يتحدث للأجهزة الإعلامية إثر زيارتها للشركة، بأن الزمن الذي تستغرقه عملية نقل البطاقات من جمهورية سلوفينيا، لتمر عبر بحر البلطيق، مروراً ببريطانيا، حتى تصل إلى السودان قد أفضى لتفضيل شركة مطابع العملة على الجهات الخارجية للقيام بهذه العملية. لا أود الخوض في مدى صحة المعلومة التي أدلى بها، وهل له صلاحية للإدلاء بها، ولكن حديثه الحماسي ذلك مقروناً مع «لجلجة» المفوضية، يعطي انطباعاً بأن أمراً ما قد استوجب

(1) المهندس كيميائي محمد حسن الباهي من كوادر الجبهة الإسلامية في جامعة الخرطوم، حيث كان الأمين العام للتنظيم في منتصف سبعينات القرن العشرين كما روى دكتور عبد الوهاب الأفندي في مقاله قبيل قراءة الفاتحة على روح ما كان يسمى بالحركة الإسلامية في السودان.

طباعة هذه البطاقات بالداخل، ضد رغبة المفوضية»[(١)].

شركة مطابع العملة مملوكة بنسبة ٩٠٪ لبنك السودان المركزي والتي يشغل مدير جهاز الأمن عضوية مجلس إدارتها قد تقدمت ضمن ٢١ مطبعة لطباعة أوراق الاقتراع في عطاء مفتوح ولم تحصل على العطاء وفق المنافسة بعد أن تم إلغاء العطاء الذي حصلت علية الشركة من سلوفينيا بمبلغ ٦٠٠ ألف دولار بينما تقدمت شركة مطابع العملة بمبلغ ٨٠٠ ألف دولار[(٢)].

ثالثا: مراكز الاقتراع

أكدت المفوضية أنها لن تستطيع توفير العدد اللازم لإتمام الاقتراع في يوم واحد وبالتالي، تم تمديد فترة الاقتراع على النحو المذكور. ولكن- وبغض النظر عن مشاكل التمديد واحتمالية التزوير الأكبر- يمثل النقص في عدد مراكز الاقتراع مشكلة أخرى تواجه الناخبين السودانيين متعلق بالترحيل مع مساحات البلاد الشاسعة.

أعلنت المفوضة القومية للانتخابات أنه سيكون هناك ١٠,٣٢٠ مركز اقتراع تشمل ١٧,٩١٤ محطة اقتراع على نطاق السودان. ويُعد ذلك تخفيضاً كبيراً للعدد المخطط أصلاً والبالغ ٢١,٠٠٠ محطة. وعزت المفوضية هذا التخفيض إلى القدرات المتاحة لتأمين أفراد الشرطة وموظفي الانتخابات.

هنا أيضاً نجد الأرقام التي توفرها المفوضية متضاربة، فقد جاء في تقرير بعثة الاتحاد الأوربي أن مراكز الاقتراع عددها ١٦,٧٨٧[(٣)]. وفي الحقيقة فإن المفوضية صارت تعلن عن عدد نقاط الاقتراع، ونقطة الاقتراع هذه تكون فيها لجنة اقتراع كاملة ولكن تم ضم أكثر من نقطة في العديد من المراكز للاستفادة من نفس كادر التأمين. ولذلك نجد أن المراكز الفعلية عددها حوالي ١٠ آلاف مركز، في بلد مساحته مليون ميل مربع، ولاقتراع حوالي ١٦ مليون ناخب وناخبة.

لقد أشفقت الأحزاب من العنت الذي سيلاقيه الناخبون من أجل الوصول للمراكز، في ظل حالة الفقر المتفشية، وكذلك في ظل الإجراءات المغرضة التي

(١) عثمان إبراهيم عثمان االمفوضية القومية للانتخابات صحيفة السوداني في ٨/ ٤/ ٢٠١٠م.
(٢) اجراس الحرية (٥ ابريل) عدد ٦٥٧.
(٣) تقرير البعثة-سابق- ص ٨ يورد التقرير أن هذا هو الرقم الذي أعلنته المفوضية في ١٠ أبريل.

اتخذت من قبل بعض اللجان العليا كما سنرى، بتغيير المراكز، وإغلاق بعضها، وغير ذلك من أشكال التلاعب في مواقع المراكز من أجل مصلحة حزبية.

رابعا: المفوضية تعلن جاهزيتها

(لن نؤجل الانتخابات ولو ساعة واحدة)، هكذا كانت المفوضية القومية للانتخابات تكاد تصرخ بالتصريحات النارية الواثقة، حتى أن الأمر قاد نائب رئيسها عبد الله أحمد عبد الله إلى الإدلاء بأقوال أكثر سخونة مع صحيفة الشرق الأوسط حين اتهم الأحزاب التي تدعو إلى التأجيل لإكمال جاهزية المفوضية وضمان عدم حدوث التزوير إلى جانب أسباب أخرى، وصفها بالنوم وقال (الأحزاب كانت نائمة!) وقبيل الاقتراع بيوم واحد أعلى صوته بتمام جاهزيتهم، وهو ما عضده العضو مختار الأصم بقوله إنهم جاهزون تماما، وعلى ذات الغرار (بل أشد) استعرض رئيس اللجنة الفنية الهادي محمد أحمد أوراق الاقتراع وهو يكشف كل ورقة ويقول (هذه أتينا بها من بريطانيا وهذه من جنوب أفريقيا)، وتبارت المفوضية في الحديث عن الجاهزية والنزاهة.

دعت المفوضية القومية للانتخابات المواطنين بالتوجه إلى مراكز الاقتراع وممارسة حقهم الدستوري والقانوني في اختيار المرشحين للمستويين التشريعي والتنفيذي وقطعت بأن عملية الأداء بالأصوات ستكون شفافة ونزيهة في وقت ثمنت فيه دور المجتمع الدولي ومنظماته في دعم العملية الانتخابية فنياً ولوجستياً وأعلنت عن انتهاء العمليات الانتخابية دون مشاكسات أو إرهاب وأن كل إجراءاتها انتهت بدرجة عالية من الأمن والسلامة والالتزام بالقانون وأعلنت أنها التزمت بتنفيذ مهامها بمرجعيتها القانونية وسعت بأن تكون في أرقى درجات المهنية والنزاهة وقالت إنها لا تبرئ نفسها من الهنات والأخطاء ولكنها عندما تحدث بنية سليمة لا عن قصد.

وقال مولانا أبيل ألير في المؤتمر الصحفي الذي عقدته المفوضية بقاعة الصداقة في ٢٠١٠/٤/١٠م إن المفوضية ظلت منذ ١٠ أشهر منذ مايو الماضي تطلع بدورها ومهامها بدأ من إكمال ترسيم الدوائر الانتخابية ومن ثم تسجيل الناخبين داخل السودان وخارجه وكانت نتيجة التسجيل حوالي ١٦مليون ناخب ثم أكملنا عملية تسجيل المرشحين من الأحزاب والمستقلين للمقاعد التنفيذية والتشريعية لرئاسة الجمهورية ورئيس حكومة الجنوب والولاة وكذلك إجراءات المرشحين للمجلس الوطني ومجلس تشريعي الجنوب والمجالس التشريعية الولائية ثم تبعت هذه العملية حملات انتخابية سياسية استمرت ٥٦ يوماً يبدأ الجزء الأخير من العملية

الانتخابية وهو الاقتراع ويستمر ثلاثة أيام (١١-١٢-١٣) من أبريل الجاري وناشد أبيل ألير الناخبين أن يذهبوا لمراكز الاقتراع والإدلاء بأصواتهم بمثلما بذلوا جهودهم في التسجيل حيث سجلوا أعلى عدد ناخبين في تاريخ السودان، وقال ألير أننا نلتزم بإجراء انتخابات وتصويت حر ونزيه وما نفعله سيثبت للناخبين والمواطنين والعالم بأن عملية الإدلاء بالأصوات ستكون شفافة وهي جزء من التزاماتنا في تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وأضاف أننا نثمن الدور الذي لعبه المجتمع الدولي في هذه العملية منذ العام الماضي وحتى الآن وخاصة وكالات الأمم المتحدة ونفى ألير الحديث الذي دار حول تقدمه باستقالة من مفوضية الانتخابات وقال هذه ادعاءات لا أساس لها من الصحة وأنا تقلدت هذا الموقع بعد تفكير عميق للإسهام في هذا العمل الوطني وتحمل هذه المسئولية لذا ليس هناك ما يدعوني للتفكير بتقديم استقالتي.

من جهته سرد بروفيسور عبد الله أحمد عبد الله نائب رئيس المفوضية مراحل إجراء الانتخابات بالتفصيل منذ استلام نتائج التعداد السكاني من رئاسة الجمهورية واستهل حديثه بأنه سعيد بأن يلتقي الإعلاميين في يوم الوقفة لأن غداً سيكون العيد بحسب تعبيره، وقال إن الانتخابات هي منظومة وهي عملية وليست حدثاً فقط وأشار إلى أن الانتخابات التي تجري في السودان الآن تأخذ مشروعيتها من اتفاقية السلام الشامل التي نصت على قيام انتخابات شاملة تعددية وديمقراطية نزيهة وحرة وشفافة نهاية العام الرابع من الاتفاقية، فكانت هذه الفرصة الأكبر لأهل السودان للتحول على الأقل في أولى عتبات الدخول للمجتمع الديمقراطي، وأضاف «أن مرجعية هذه الانتخابات هي اتفاقية السلام والدستور الانتقالي للعام ٢٠٠٥م، وقانون الانتخابات وقانون الأحزاب بالإضافة لتلك المرجعية المبادئ العالمية للمراقبة ومبادئ السلوك للمراقبين وقال إن المفوضية التزمت بهذه المرجعية في أداء أعمالها والتزمت أيضاً بالمهنية العالمية في أداء مهامها مشيراً إلى أن قانون الانتخابات توافقت عليه كل القوى السياسية قبل أجازته في البرلمان ومن ثم تم إنشاء المفوضية القومية للانتخابات بناءً على هذا القانون وقال أن كل مرحلة من مراحل الانتخابات لها نظمها وقواعدها ومطلوباتها وشكاويها والطعون فيها وقال أن المفوضية بعد ترسيم الدوائر والانتهاء من مرحلة الطعون وقبولها أعدت ترسيم الدوائر وهي ٦٠٪ للدوائر الجغرافية و٢٥٪ لدوائر المرأة و١٥٪ للقوائم الحزبية وقال أن المفوضية قامت بتنظيم عملية القوائم والدوائر الجغرافية تأسيساً على التعداد السكاني الذي تسلمته المفوضية من رئاسة الجمهورية وقال في ترسيم الدوائر تقدمت الأحزاب بحوالي ٨٠٠ شكوى المفوضية وافقت على ٣٠٠ شكوى وإعادة ترسيم تلك الدوائر واللذين رفضت

شكاويهم تقدموا بها إلى المحاكم ٥٨ شكوى قبل بعضها ورفض بعضها وقال أن المفوضية اتجهت بعد ذلك إلى مرحلة السجل الانتخابي والذي يعتبر مسئولية شخصية للمواطن وقال إن المفوضية سمحت بمراقبة التسجيل رغم أن المراقبة في القانون للاقتراع فقط لكن المفوضية حرصا منها على الانتخابات وسلامتها سمحت بمراقبة الانتخابات منذ التسجيل وقال أن التسجيل شمل كل بقاع السودان حتى معسكرات النازحين في دارفور وقال عند فتح الطعون جملة الاعتراضات كانت حوالي ١٣٠٠ اعتراض معظمها تعديل في الأسماء والبيانات أو قصر في المسجلين وتم إبعادهم.

وفي مرحلة الترشيح قال عبد الله أن٧٣ حزباً تقدمت للترشيح من جملة ٨٣ حزباً مسجلاً في كل المستويات وقال إن هناك ١٤,١٥٥ مرشحاً في كل الولايات وكل المستويات وقال فيما يتعلق بجنوب كردفان قامت المفوضية بتأجيل الانتخابات للوالي والمجلس التشريعي واستندت المفوضية في ذلك إلى خصوصية ولاية جنوب كردفان وذلك لارتباطها بالمشورة الشعبية في اتفاقية السلام وبما أن الحركة الشعبية قد انسحبت من الانتخابات رأت المفوضية أن ذلك سبباً قاهراً لتأجيل الانتخابات لمدة ٦٠ يوماً لأنه لا يمكن إجراء انتخابات في ظل غياب الحركة الشعبية وقال عبد الله إن الحركة الانتخابية التي استمرت ٥٦ يوماً وشاركت فيها كل القوى السياسية في تنظيم أنشطتها في دورها وفي الساحات وقال إن هذه الانتخابات تجري في ظل سريان قوانين تقيد بعض الحريات وقانون طوارئ في دارفور لكن الذي تم ما بين المفوضية ووزارة الداخلية بأن لا تشكل القوانين المقيدة للحريات أي عوائق أمام النشاط الحزبي وقال أن الأحزاب تقدمت بحوالي ١٣٠٠ طلب تم تصديقها جميعاً بدون تأخير وأضاف كانت هناك مضايقات لبعض الأحزاب في الجنوب وتمت تسويتها بالاتصال بحكومة الجنوب ومخاطبة الرئيس البشير ونائبه سلفا كير ولفتت انتباههم لهذه الخروقات وحث أجهزتهم الأمنية لتطلع بمهامها السياسية وقال إن الحملة الانتخابية انتهت بسلام ولم تصل المفوضية شكاوى بمشاكسات أو إرهاب وكل الإجراءات انتهت بدرجة عالية من الأمن والسلام والالتزام بالقانون، وقال عبد الله أن هذه الانتخابات تتسم بمراقبة عالية المستوى من كل الجهات وقال أن بعثات المراقبة الدولية شملت «٨٤٠» مراقباً يمثلون ١٨ منظمة دولية وهناك بعثات دول الإيقاد وتمثلهم سفاراتهم بالخرطوم وأبرز بعثات المراقبة مركز كارتر١٣٠ مراقباً طويل المدى وقصير المدى، والإتحاد الأوروبي ١٦٦ مراقباً ومركز تحليل السياسة

الخارجية البريطانية ٥٠٠ مراقب بالإضافة للسفارات التي أبدت رغبتها في المراقبة «الأمريكية والبريطانية والهولندية والسويسرية والسويدية بالإضافة لبعثات المراقبة من الاتحاد الإفريقي والإيقاد والجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي وبعثات بعض الدول مصر، اليابان، روسيا، البرازيل، الصين، تركيا» كما تم اعتماد ٢٣٢ منظمة وطنية للمراقبة بعدد(٢٠,٢٧٨) مراقب محلي في كل ولايات السودان، وقال إن المفوضية التزمت بمرجعيتها القانونية وسعت أن تكون في أرقى درجات المهنية باستخدام كل خبراتها ومعلوماتها تجاه هذا الحدث الكبير، وقال نحن ندرك ونعلم بأنه ليس هناك انتخابات كاملة ولن تكون هذه الانتخابات استثناء لهذه القاعدة بأن تكون غير كاملة، لكنه سعي وطني لتكون العتبة الأولى للتحول الديمقراطي ولن تكون هي الوسيلة الوحيدة للانتقال للمجتمع الديمقراطي فجأة، وقال نحن لا نبرئ أنفسنا من الهنات والأخطاء ولكن عندما تحدث بنية سليمة لا قصد وتوجه بشكره للشركاء الذين ساهموا في هذه العملية الانتخابية والأجهزة الأمنية والشرطية والعدلية ونفى أن تكون المفوضية يسيطر عليها المؤتمر الوطني قال إن هذا حديث يتم بلا سند أو حيثيات وقال إن المفوضية تعاملت مع المؤتمر الوطني مثله مثل بقية الأحزاب الأخرى وقال إن هذه الاتهامات لا يسندها منطق أو دليل فهي اتهامات معممة ولا تعنينا بشيئ.

وقال دكتور مختار الأصم إن المفوضية نظرت في كل التجارب العالمية واختارت أكثر الأنظمة انضباطاً في عملية الاقتراع وأضاف أن المفوضية تسعى أن تكون انتخابات عادلة وشفافة وغير قابلة للتزوير وقال إن التصويت سيتم بالبطاقات الثبوتية وليس بإشعار التسجيل الذي لن تكون له قيمة أو جدوى بل الأوراق الثبوتية أو شهادة اللجنة الشعبية أو العريفين، وشرح عملية الاقتراع وإجراءات الانتخابات داخل مركز الاقتراع إلى إعلان النتيجة، ونفى الأصم تخصيص مراكز اقتراع خاصة للقوات النظامية.

قال اللواء الهادي محمد أحمد إن المفوضية صممت ١٢٥٣ ألف بطاقة لمرشحي الدوائر الجغرافية والنسبية للمجلس التشريعي والتنفيذي ودفعت بها لأربع مطابع في بريطانيا وجنوب أفريقيا والسودان، ووروجعت قبل الطباعة وبعدها وتجاوز عددها ١٧٠ مليون بطاقة اقتراع. وقال إن عدد الصناديق ١٢٠ ألف صندوق بما فيها ٥ آلاف صندوق للتدريب وكذلك ٥٣ ألف ستارة اقتراع وقال إن صناديق مواد الاقتراع تشمل ٢٠ ألف صندوق أختام وأقفال وبطاريات إضاءة، وقد بدأت عملية نقل هذه المواد لجوبا

والولايات جواً في جنوب السودان و٢٠٠ شاحنة و٤٠عربية دفع رباعي و١١مروحية قامت بأكثر من ٤٠٠ رحلة جوية وفي شمال السودان تم تسيير ١٦ رحلة جوية استخدمت ٥ مروحيات لنقل المواد، وقال إن جملة المواد الخاصة بالاقتراع ٢٨٠٠ طن وقال إن موظفي الاقتراع ٦٤,٥٤ في الجنوب تم تدريبهم جميعاً وقال إن المراكز في الشمال ١٠,٧٥١ مركز وفي الجنوب ٣,١٣٠ مركز[1].

نعم كما رأينا أكد الفريق الهادي أن كل بطاقات الاقتراع قد راجعوها واحدة واحدة قبل الطباعة وبعدها، ووزعت للمراكز في وقتها، ولا داعي لأي تأجيل. ثم بان المستور في يوم الاقتراع على نحو ما سنفصل. وفي (منبر حتى تكتمل الصورة) بقناة النيل الأزرق الفضائية والذي خصص لمتابعة الانتخابات بعد بدء الاقتراع، أفاد الفريق الهادي محمد أحمد في رده علي سؤال عبر الهاتف أن سبب تداخل أوراق الاقتراع بالمراكز يرجع إلى أنهم في المفوضية لم يراجعوا أوراق الاقتراع حين استلامها من المطابع لثقتهم الكبيرة فيها، ولكن اتضح أن هنالك أخطاء ترتبت على ذلك وظهرت بصورة جلية في اليوم الأول للاقتراع.

من هنا يتضح بصورة لا تدع مجالا» للشك أن المفوضية وكبار مسؤوليها يكذبون بصورة فاضحة ويناقضون أنفسهم!!

يقول مركز كارتر حول هذه الجاهزية، وقد كان المركز متابعا لعدمها منذ زمان مبكر ما دعاه القيام باقتراح التأجيل وما جر عليه الويل والثبور، قال: «إن إدارة الانتخابات تمت بدون انسجام عبر البلاد. وقد فشلت المفوضية القومية للانتخابات في استباق التحديات اللوجستية وتوفير الاحتياجات في الكثير من أنحاء البلاد، خاصة في الجنوب. لقد تعرضت دارفور لمشاكل خاصة لأن الانتخابات كانت تتم تحت قوانين الطوارئ وانعدام الأمن، في ظل وجود عدد كبير من النازحين الذين يعيشون في المعسكرات. يضاف إلى ذلك تفاوت القدرات والموارد مادياً وفنياً بين لجان الانتخابات العليا. إن العديد من لجان الانتخابات العليا خاصة في جنوب السودان أفادت باستلام تمويلها متأخراً من المفوضية القومية للانتخابات لدعم الأنشطة الانتخابية والتدريب، إلى جانب تأخير استلام المواد الانتخابية الضرورية». (بيان المركز في ٤/١٧ بالملاحق)

(١) الصحافة (١١أبريل) عدد٦٠١٦.

اتهامات حول ترحيل البطاقات

من جهة أخرى اتهمت الحركة الشعبية المؤتمر الوطني بمحاولة التلاعب في الانتخابات العامة بطلبه أن ينقل الجيش بطاقات الاقتراع إلى الجنوب وقال مصدر من الأمم المتحدة ومسؤولون بحزب معارض إنه كان من المقرر أن تنقل المنظمة الدولية بطاقات الاقتراع بطائرات هليوكوبتر لكن الحكومة لم تمنح الطيارين تأشيرات دخول. وقال ياسر عرمان مرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان في انتخابات الرئاسة إن حزب المؤتمر الوطني يعرقل مجيء طياري الأمم المتحدة لأنه يريد أن يسيطر على العملية الانتخابية كلها. وصرح عرمان بأن نائب الرئيس على عثمان محمد طه طلب من رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان سلفا كير السماح للجيش بنقل بطاقات الاقتراع جوا إلى الجنوب الذي يفتقر إلى الطرق. وقال عرمان إن سلفا امتنع عن الموافقة ثم كتب أبيل ألير رئيس المفوضية الانتخابية رسالة بنفس الطلب وهو ما يكشف التنسيق بين المفوضية الانتخابية وحزب المؤتمر الوطني الحاكم.

استعدادات أخرى

وعشية الاقتراع نجد أن هناك استعدادات كثيرة أعلنت، حيث أعلنت وزارة الصحة الاتحادية تطبيق خطة طوارئ صحية مشتركة تصاحب العملية الانتخابية بالبلاد وحددت ٢٦ مركزاً زودت بسيارة إسعاف وعدد من الكوادر الطبية فضلاً عن إيجاد مخزون من الأدوية المنقذة للحياة. وأكد مدير إدارة الطب العلاجي بالوزارة الاتحادية حسن عبدا لعزيز اكتمال الترتيبات الصحية المطلوبة، فيما كشفت إدارة مستشفيات الخرطوم وبحري وأم درمان عن توفير كوادر إضافية بجانب توفير الكهرباء والمياه.

ومن الناحية الأمنية أعلن الفريق الدكتور محمد عبدا لمجيد الطيب مساعد مدير عام الشرطة للتوجيه والخدمات الناطق الرسمي للشرطة اتخاذ إجراءات استثنائية للانتخابات موضحاً أن أكثر من ١٣٠ ألف شرطي شاركوا في تأمين الانتخابات بالولايات الشمالية، وكشف عن تحسبات احترازية قامت بها الشرطة لتأمين مركز الاقتراع قبل ٤٨ ساعة شملت تأمين المفوضية وأدوات العملية الانتخابية.

التوجس من الانتخابات في ولاية الخرطوم:

وبالرغم من ذلك ساد جو من التوجس. نصحت السفارات الأجنبية بالخرطوم رعاياها بتخزين الأغذية وملء سياراتهم بالوقود تحسباً لأي طارئ يترتب على بداية

الاقتراع. من جهة أخرى شهد الميناء البري بالعاصمة الخرطوم في يوم الجمعة ٢٠١٠/٤/٩م ازدحاماً بالركاب المسافرين من الخرطوم إلى الأقاليم وارتفع سعر تعريفة المواصلات للبصات أكثر من ٣٠٪ في داخل الميناء البري بالخرطوم وكان عدد الركاب المغادرين إلى الأقاليم عالياً جداً حيث تجاوزت أعداد الركاب المغادرين للأقاليم في أيام الأعياد، وأبدت مجموعة كبيرة من الركاب قلقها وتخوفها من قيام الانتخابات وأكدوا أنهم ظلوا منتظرين بالميناء البري لساعات طويلة لعدم وجود بصات وحافلات سفرية تقلهم للأقاليم وأبدوا تذمرهم من الزيادة المفاجئة التي حدثت في قيمة التذاكر حيث أصبحت التذكرة لمدينة الأبيض ٦٥جنيهاً وإلى كوستي ٥٥جنيهاً[١].

معايير وضوابط الاقتراع النزيه

المضابط الدولية تهتم كثيرا بالاقتراع، فنزاهة الاقتراع تعتبر محورية في منع التزوير المباشر للانتخابات. ويهتم الجميع بمتابعة عملية الاقتراع منذ لحظاتها الأولى وتبدأ الأحزاب بالاتصال بمسئوليها الانتخابيين في كافة مراكز الاقتراع في البلاد، والشرطة، والمراقبين المحليين والدوليين لمعرفة حجم الإقبال على مراكز الاقتراع كمؤشر هام لنجاح العملية الانتخابية. وأهم القضايا في هذا الصدد هي:

- حالات التصويت المتكرر وما هي ضمانات عدمه؟
- نوعية الحبر المستخدم كعلامة للناخبين الذين أدلوا بأصواتهم ومدى فاعليته؟
- وسائل ترحيل الناخبين وهل تستخدم الجهات الحكومية وسائل الدولة لترحيل الناخبين المؤيدين للحكومة؟
- هل هناك وجود مكثف للشرطة ربما يؤدي لتخويف الجمهور؟
- ضمان سرية الاقتراع: هل صناديق الاقتراع مغطاة وهل يضمن المصوت عدم إطلاع ضباط الانتخابات على خياره؟!
- هل تم إبعاد أشخاص يحق لهم التصويت؟!
- هل طالب بعض الضباط بأوراق ثبوتية أكثر من المتفق عليها؟!
- هل وجدت صفوف طويلة للاقتراع مما يعني انعدام التنظيم؟
- هل وجدت ملصقات تابعة للحملة الانتخابية لأشخاص أو أحزاب داخل أو

(١) الأهرام (١٠أبريل) عدد١١١.

خارج مراكز الاقتراع؟!

- هل استمرت الحملات الانتخابية بالرغم من النص على وقفها قانونا قبل يوم من الانتخابات؟

- هل عملية ترحيل الناخبين مراقبة من قبل المراقبين الوطنيين والدوليين؟

- هل سمح للمراقبين البقاء في حراسة صناديق الاقتراع؟ وهل كانت ضمانات تأمين الصناديق كافية أم أمكن التلاعب في الصناديق؟

- هل صوت من لا يحق لهم التصويت؟

- هل يتعامل موظفو الاقتراع بحيادية أم بانحياز؟ وهل هم أصلا محايدون أم حزبيون؟

- هل يتدخل موظفو الاقتراع في العملية لصالح مرشح أو ضد آخر؟ هل يقومون مثلا بحشو الصناديق أم يتعاملون بنزاهة؟

- مراقبة بطاقات التصويت وتصميمها ومدى مخاطبتها للتنوع اللغوي في البلد المعني ومساواتها بين المرشحين والأحزاب، ومراعاتها لمختلف مستويات القدرة على القراءة والكتابة.

- رصد تصميم صناديق ومقصورات الانتخاب وهل تحترم سرية التصويت.

- رصد طريقة التصويت وهل تمنع من ممارسة التزوير؟

- هل اتخذت ترتيبات تلائم الناخبين ذوي الاحتياجات الخاصة؟

- وهل أتيحت كميات كافية من مواد التصويت في كل واحد من أماكن التصويت؟

- هل وجد توجيه واضح بشأن قبول الناخبين المؤهلين والتعرف على هوياتهم؟

- مراقبة أي شواهد تدل على حدوث إرهاب للناخبين أو تَعرضهم لمعاملة تمييزية.

هذه المعايير تتضافر بالطبع مع المعايير الأخرى للحملة والترشيح والترسيم والبيئة الانتخابية لتحكم لصالح أو ضد أية انتخابات بأنها نزيهة أو مزورة.

اتخذ قانون الانتخابات عددا من الضوابط المتعلقة بنزاهة الاقتراع. نص القانون فيما يتعلق بضوابط نزاهة الاقتراع على التالي:

- حول وقف الحملات الانتخابية أثناء الاقتراع تنص المادة ٦٤-٣ على التالي: (لا يجوز القيام بأي نشاط يعتبر من قبيل الحملة الانتخابية خلال (الأربعة والعشرين ساعة السابقة لبدء الاقتراع أو أثناء يوم أو أيام الاقتراع).

- حول توزيع مواد الانتخابات تحدثت المادة (٧١) من القانون عن مد كبير ضباط الانتخابات للمراكز بمواد الاقتراع قبل يومين من الاقتراع، هذه المواد تشمل بطاقات الاقتراع مساو لعدد الناخبين مضافا إليها ١٠٪ للاحتياط، وكشف لهذه البطاقات بأرقامها المتسلسلة، صناديق الاقتراع، والأماكن التي تضمن إتمام عملية التصويت بسرية، والنماذج والمحاضر الخاصة بتنظيم عمليتي الاقتراع والفرز، والحبر السري، والأدوات المكتبية.

- نصت المادة ٧٢ على قيام المفوضية بنشر على أوسع نطاق لكشوفات مراكز الاقتراع والمرشحين والقوائم والإعلان عن المراكز في كل دائرة جغرافية

- أن تكون مراكز الاقتراع في ميدان مفتوح أو مبنى واسع يسهل الوصول إليه. وأن (تبدأ عمليات الاقتراع في كافة مراكز الاقتراع في الزمن وفي الوقت الذي تحدده المفوضية وتستمر دون انقطاع حتى انتهاء الوقت، ويبقى مركز الاقتراع مفتوحاً بعد حلول ساعة قفل باب الاقتراع رسميًا لتمكين الناخبين الموجودين في ساحة المركز والمصطفين في طوابير الاقتراع من ممارسة حقهم في الاقتراع). المادة ٧٣ (مراكز الاقتراع ووقت التصويت).

- (يتم الاقتراع لأية انتخابات أو استفتاء في يوم واحد إلا إذا رأت المفوضية مد الفترة لأسباب موضوعية، وبما يضمن لكافة الناخبين ممارسة حقهم في الاقتراع بحرية وسرية تامتين). المادة ٧٤-١.

- يحق للمرشحين، والوكلاء، والمراقبين وممثلي وسائل الإعلام المعتمدين دخول مركز الاقتراع والبقاء بداخله في أي وقت أثناء عملية الاقتراع، حسبما تفصله القواعد. المادة ٧٤-٣.

شفافية الاقتراع مرتبطة - حسب هذه القواعد- بنشر المراكز وتعميمها وتعميم أسماء المرشحين على نطاق واسع، كذلك بسهولة الوصول للمراكز. ونزاهة الاقتراع مرتبطة بإجراءات ضمان سرية الاقتراع، وباستمرار الاقتراع بدون انقطاع وأن يكون ليوم واحد، ما لم تبرر المفوضية مد فترة الاقتراع. لقد رأينا في الفصول السابقة أن المفوضية اتخذت في البداية مد فترة الاقتراع لثلاثة أيام وبررت ذلك بقلة المراكز لقلة الكادر الشرطي الذي يؤمنها، وقالت إن التصويت سيتمر بلا انقطاع (ثلاثة أيام تستمر كأنها يوما واحدا) وفي ذلك القرار كما قلنا احترام للقانون لأنه أولا برر زيادة الأيام، وثانيا احترم القانون من ناحية استمرار الاقتراع بدون انقطاع (المادة ٧٣).

ولكن المفوضية عشية الاقتراع خرقت القانون بالنص علـــى أن الاقـــتراع ســـيكون في ساعات محددة كل يوم (من الثامنة صباحا للسادسة مساء) مما أثار مخاوف القـــوى السياسية خوفا من تبديل الصناديق أو اللعب بها، فكانت التطمينات باتخاذ الضوابط التالية:

- أن الصناديق ستكون مقفولة كل صندوق له أقفال من خمسة جهات بأرقام سرية تفتح الصناديق أمام المراقبين ووكلاء الأحزاب للتأكد من خلوها من أيـــة بطاقات ثم تغلق بعد نهاية الاقتراع كل يوم، ولا تفتح إلا بعد أن تتم مطابقتهـــا مع الأرقام لدى المراقبين وفي وجودهم.
- يحق للمراقبين ووكلاء الأحزاب البقاء داخل المراكز وحراسة الصناديق.
- صناديق الاقتراع لن تغادر المراكز واللجان إلى أن تتم عملية العد والفـــرز للأصوات تحت إشراف مباشر من الدوليين ويتم الإعلان فورا عن النتيجـــة عقـــب الانتهاء من عملية الاقتراع[(١)].

سلم أحد المفوضين رئيس حزب الأمة القومي، والذي كان مرشـــحا للرئاســـة وقبل انسحابه، ورقة حول الضوابط التفصيلية التي اتخذتها المفوضية للتأكد من نزاهة الاقتراع، ولذا خاطب الإمام الصادق المهدي الشعب السوداني عـــبر نصـــف الساعة التي أعطيت لمرشحي الرئاسة ذاكرا التوجيهات التالية:

- الاقتراع ثلاثة أيام من ٨ صباحا وحتى ٦ مساء ومن حق الناخـــب الإدلاء بصوته حتى بعد السادسة لو كان موجودا في المركز قبلها فلا تتحركـــوا مـــن صف الاقتراع لو جاء وقت الإقفال.
- بالنسبة للوكلاء الحزبيين والمراقبين ساهموا في حراسة الصناديق لـــيلا ولا تتزحزحوا قيد أنملة ولو قام بعضكم للصلاة أو أي غرض يظل البعض حارسا، فهذه وديعة الله والشعب وادرسوا عملكم جيدا لمراجعة عد الأصوات وفرزها.
- أنتم تصوتون أمام الله فلا تخشوا إلاه واحرصوا على سرية التصويت.
- كل ناخب في الشمال يرمي ثماني بطاقات في ثلاثة صـــناديق، واثنـــا عشـــر بطاقة في الجنوب في أربعة صناديق. الصندوق الأول ترمي فيه بطاقة اقـــتراع رئـــيس

(١) ما ورد على لسان د. مختار الصم في المؤتمر الصحفي في ١٤ أبريل، انظر صحيفة صوت الأمة يوم ١١/٤/٢٠١٠م.

الجمهورية والوالي، وصندوق ثان ترمي فيه ثلاث بطاقات للمجلس الوطني (بطاقة الدائرة الجغرافية، وقائمة المرأة والقائمة الحزبية)، وصندوق ثالث ترمي فيه ثلاثة بطاقات مماثلة للمجلس التشريعي الولائي. وللجنوب الصندوق الأول فيه بطاقة ثالثة لرئيس الجنوب وهناك صندوق رابع فيه ثلاثة بطاقات مماثلة للمجلس التشريعي لجنوب السودان.

ولكن كما سنرى فإن هذه الضوابط لم تنفذ، وما حدث هو دك كامل لنزاهة الاقتراع بشكل لا يتخيل.

الاقتراع.. الوقوع الأسيف

الاقتراع كان بداية النهاية لأي حديث عن نزاهة لانتخابات ٢٠١٠.. كان الاقتراع فارقا. كما كان فوق التصور بما لا يقاس. وشاع أمره بين الناس وشاعت أقصوصاته ونوادره.. صحيح أن الخطوات التي سبقته كانت تشي بأن الانتخابات ليست نزيهة ولا حرة على النحو الذي دفع بجزء مقدر من القوى السياسية للانسحاب من السباق الانتخابي في اللحظات الأخيرة، وصحيح أن تباشير الاقتراع لم تكن مبشرة حقا، فقد نشرت أخبار مقلقة عشية الاقتراع هنا وهناك، مثلا طعن أحد المرشحين المستقلين بالدائرة التشريعية (١٢) بكسلا (أبا يزيد زكريا) ضد ضباط الدائرة بدعوى أنه قام بتعيين موفدين من أقربائه يتبعون للمرشح المنافس ياسر إسماعيل، وقال إن ضابط الدائرة قام بتعيين موظفين موالين في حملاته الانتخابية مما يطعن في عدم حيادية الدائرة ويخالف المادة (٩٧) من قانون الانتخابات[١]. وقد أثار هذا الخبر المخاوف من أن موظفي الاقتراع الذين تم توظيفهم حزبيون، كذلك ورد أن مفوضية الانتخابات بالنيل الأبيض قررت تأجيل بدء الاقتراع من الثامنة صباحا وحتى الساعة الثانية عشرة ظهر يوم ٤/١١، وذلك لنقص في بعض المساعدات اللوجستية وكان هنالك انتشار شرطي كثيف. ورد هذا الخبر في صحف يوم ٤/١١ مما يؤكد أن خبر التأجيل كان مبيتا، وكان بسبب عدم اكتمال الاستعدادات[٢].

وزادت مخاوف المراقبين من التزوير، ونشرت منظمة هيومان رايتس واتش بيانا أكدت فيه إجراء الانتخابات في جو تعوزه الحرية، وقالت جوجيت جانوين مديرة

(1) صحيفة صوت الأمة عدد (٢١٧) ٩ أبريل ٢٠١٠م.
(2) صحيفة الأمة عدد (٢١٩) الأحد ١١ أبريل ٢٠١٠م.

شئون أفريقيا في منظمة هيومان رايتس ووتش «انتهاكات حقوق الإنسان خصوصا القيود المفروضة على حرية التجمع وحرية الصحافة تهدد فرص إجراء انتخابات حرة ونزيهة وموثوق فيها في أرجاء السودان» ومضت تقول من الواضح أن السلطات السودانية تفشل في دعم المعايير الدولية[(١)].

هذا بينما أعلنت قطاعات عريضة من الجماهير مقاطعتها استجابة لمواقف الأحزاب التي انسحبت من الانتخابات. كان الجو متوترا، والآلاف يفرون من العاصمة لأهلهم في الولايات، والبعثات الأجنبية التي تكاثرت متوجسة، والجميع يترقبون وفي آذانهم ترن كلمات أعضاء المفوضية بالأمس القريب حول الجاهزية وأنهم راجعوا كل شيء، وأن الانتخابات ستصير مثلا يضرب، ثم بدأت صباح أول أيام الاقتراع تتواتر الهواتف بين النشطاء السياسيين، والمراقبين، واتضح منذ اليوم الأول أن أيام الاقتراع كانت مسرحا للأعمال التالية:

- فشل المفوضية في إيصال مواد الاقتراع لكل المراكز (بيان شبكة منظمات المجتمع المدني في ٢٠١٠/٤/١٩م) وهذا أدى لتأخير الاقتراع في ولايات ومراكز كثيرة.

- سقطت أسماء الناخبين بالآلاف، وتم توزيع الناخبين على المراكز بشكل فيه خلط كبير فعدد كبير تم تحويله من المركز الذي سجل فيه بشكل فيه تلاعب، وتم تغيير ناخبين من دائرة لأخرى، وهكذا.

- تم الإبلاغ عن عمليات تسجيل سبقت عملية الاقتراع بيوم كما ذكرنا، وتسجيل أثناء الاقتراع (تم ضبطها في الخرطوم كما في موقع مونتر انتخابات السودان).

- خيمة المؤتمر الوطني في المراكز كانت تحتوي على مسؤولي اللجان الشعبية وكانوا يصدرون شهادات سكن لكل حاضر للتصويت ويحلون له مشكلة عدم التسجيل. تواتر الإبلاغ عن ذلك.

- الحبر يزال بكل سهولة. وشهد بذلك الشاهدون.

- في البداية أعلنت المفوضية أن تمديد الاقتراع من يوم واحد نص عليه القانون لثلاثة أيام لن يؤثر على النزاهة وسيستمر الاقتراع ٣ أيام متصلة كأنها يوم واحد ثم يتم الفرز مباشرة بعد نهاية الاقتراع. ولكن قررت بعد ذلك أن يكون الاقتراع من ٨ ص إلى ٦ مساء وقالت يمكن لوكلاء الأحزاب البقاء بالمراكز لحراسة الصناديق، وفي النهاية تم طرد المراقبين من المراكز وعدم السماح لهم بالمبيت قرب الصناديق.

(١) صحيفة الأمة عدد (٢١٩) الأحد ١١ أبريل ٢٠١٠م.

- كذلك تم ضبط موظفي المفوضية وهم يقومون بحشو الصناديق بأوراق اقتراع في عدد من المراكز.

- وتم ضبط بعضهم وهم يصوتون لنساء أميات في موضع الشجرة بدون اتفاق معهن.

- تم ضبط بدء فرز الأصوات قبل نهاية الاقتراع في بعض المراكز كما حدث في دائرة الدبة. (موقع مونتر انتخابات السودان).

- تم توجيه للشرطة بعدم قبول بلاغات بشأن التزوير في الانتخابات. لذلك حينما بلغ البعض عن حوادث استبدال الصناديق، أو وجود كراتين بها بطاقات اقتراع في منزل عادي لم تقبل الشرطة فتح بلاغ، بل لقد قامت المفوضية بتأكيد أنها سمحت للشخص المقبوض عليه من قبل وكلاء الأحزاب بالاحتفاظ ببطاقات الاقتراع. ولكن تم القبض على هذه الكراتين في الجنوب (أجراس الحرية ٤/٢٣).

- كانت هناك مراكز اقتراع سرية لم تعلن بها الأحزاب وبالتالي جرت بدون مراقبين (تم الإبلاغ عن مركز ببحري- في موقع Sudan vote monitor).

- تم إرهاب كبير للمرشحين ووكلاء الأحزاب وللناخبين، وكذلك تم اعتقال عدد من الوكلاء الحزبيين.

- تهديد الناخبين للذهاب للتصويت.

- أحيانا كان عدد بطاقات الاقتراع لدى الفرز أكبر من عدد البطاقات المسجلة أثناء الاقتراع (مثال الدائرة ١٨ الخرطوم المركز رقم ١١ نقطة اقتراع رقم ٢)- موقع مونتر السودان.

- هذا بالإضافة للأخطاء المسماة فنية والتي تمثلت في سقوط بعض المرشحين، أو استبدال الرموز بينهم، أو الخلط في الرموز عامة، أو الخلط في أوراق الاقتراع بين الدوائر، وهي أخطاء لا يمكن عزوها للقصور الفني فقط.

- تم أخذ القسم من العديدين مقابل مبالغ مادية أو منافع مختلفة للتصويت للمؤتمر الوطني، كذلك تمت الاستفادة من الحبر المضروب لتعدد التصويتات لكثيرين (لقاء مع الناشطة والمراقبة الوطنية عشة الكارب في موقع سودانيز أون لاين).

- الخرق الأساسي لمطلوبات سرية الاقتراع وهي مطلوبات قانونية. لا وجود للستارة التي تم الحديث عنها لضمان سرية التصويت، فمكان التصويت عبارة عن لوحين متقاطعين مثبت عليهما ما يصلح كدكة للتصويت في الأركان الأربعة الناتجة عن التقاطع، ويوضع غالبا بالقرب من ضباط وضابطات الانتخابات بما

يتيح لهم ولهن الاطلاع على فحوى التصويت، وقد برعت صحيفة «رأي الشعب»، الموقوفة ظلما الآن، طيلة أيام التصويت في نقل هذه الحالة الخارقة للقانون (الشفافية في موضع السرية) وذلك بالصور الموثقة.

- حدثت حالات عديدة بالتصويت لمتوفين أو تصويت باسم أشخاص انتحالا لشخصياتهم، حيث حضر كثيرون للمراكز للتصويت ووجدوا أنهم تم التصويت باسمائهم (شهادة الأستاذة درة قمبو الإذاعية، وشهادة مراسل فضائية الحرة التلفزيونية، وما ذكره د. عثمان إبراهيم من خيبة أمل ابنته التي كانت تريد التصويت للدكتور كامل إدريس ولكنها وجدت أنه تم التصويت باسمها)!

هذه وغيرها من أساليب التلاعب تكررت في كل المراكز! ثم كان ما هو أدهى وأمر: استبدال الصناديق ليلا بعد طرد المراقبين والوكلاء الحزبيين، وسنورد الأحاديث حوله تفصيلا لاحقا!

خروقات الاقتراع.. تفاصيل العبث

إننا في هذا الفصل سنحاول تبويب هذه الخروقات، وقد استفدنا في ذلك من جهد مقدر قام به بعض الأحباب رجوعا للصحف السودانية وبعض الفضائيات، وقد حاولنا بقدر الإمكان رصد الخروقات المتشابهة مع بعضها وإن كان ذلك صعبا بشكل كبير لأن الخروقات ترد أصلا بحسب المراكز والولايات التي تمت فيها. ومهما يكن فإن الأمثلة الواردة هنا تسوق صورة تقريبية عما دار.

وللتدليل على تنوع الشكاوى وتوسع نطاقها نسوق فقط الشكاوى التي وردت لغرفة الرصد التابعة لحزب الأمة القومي- والذي كان مقاطعا لعملية الاقتراع- . حتى الساعة الواحدة ظهرا فقط من أول يوم اقتراع، مضافا إليها خروقات لليوم الأول رصدتها صحيفة الشعب لبقية ساعات اليوم:

- الدائرة ١٦ الشهيناب شمال : الحبر يزال بالماء.
- الدائرة ١٠ الحلة الجديدة، الدائرة ١٦ الأمير الدائرة ٨ دار السلام: لا توجد بطاقات اقتراع حتى الساعة الثانية عشرة ظهرا.
- الدائرة ٧ حمد النيل : بها سجل الدائرة ٥ الأمير.
- بربر: تم استبدال رمز أحد المرشحين السنبلة بالعجلة.
- النيل الأبيض: تأجيل الاقتراع حتى الثانية عشرة ظهرا بسبب مشاكل في طباعة الرموز يوم ٢٠١٠/٤/١١م.

- الخوي: يوجد بها مركز به صندوق الرئاسة والقومي ولا وجود للولائي.
- الدائرة (٧) النيل الأبيض، شبشة :لا وجود لرمز واسم فاطمة عبد المحمود.
- الدائرة (٢٣) الحاج يوسف : ضباط الاقتراع لا يوقعون على البطاقات فقط يختمونها، ولا يوجد بالمركز فورم (٧) المخصص للشكاوى.
- الدائرة (٢٨) قومي الخرطوم شرق: تم إيقاف الاقتراع بمركز بُرى بدعوى عدم كفاية بطاقات الاقتراع.
- الدائرة ٢ الجزيرة المعيلق الكاملين - ود الهدى وود تكتوك : تم تهديد عمال الكنابى بطردهم من المنطقة إذا لم يصوتوا للوطني.
- جدة: بطاقات الاقتراع لم تصل حتى الساعة الواحدة ظهرا« يوم ٢٠١٠/٠٤/١١ م.
- الفاشر : تم فتح ٣٠ مركزاً فقط من جملة ٤٢ مركزاً يوم ٢٠١٠/٤/١١م.
- الدائرة (١٧) شمبات: مركز الصافية مرشح الاتحادي الأصل عباس بابكر عباس سقط اسمه ورمزه وتم إيقاف التصويت.
- الدائرة (١٨) شمبات : بعد أن صوت ٩٦ شخصا أغلق المركز لأن البطاقات لا تخص هذا المركز، صناديق الاقتراع نقلت بسيارة بها صورة البشير والخضر.
- الدائرة (٢٨) مركز برى: بعد أن صوت ٢٠٠ شخص اتضح أن البطاقات أيضاً لا تخص هذا المركز.
- بور تسودان الشرقية: مركز حي سلالاب جاءت بعض الصناديق وهى غير فارغة.
- دائرة الجزيرة أبا: لم يتم فتح أي مركز حتى الواحدة ظهرا يوم ٢٠١٠/٤/١١م، المركز الوحيد الذي تم فتحه أغلق لوجود خطأ بالبطاقات.
- الدائرة (١٠) دار السلام الثانية : ممثل المفوضية الطيب محمد طه يقوم بتوجيه النساء بالتصويت للشجرة، ومن بينهم السيدة عائشة ابيض، وأدى ذلك للاشتباك بين مراقبي الأحزاب وممثل المفوضية الذي حسمته الشرطة.
- الدائرة الأولى أم درمان: مركز العباسية التصويت تم لقائمة مرشحي الدائرة الثانية بدلا عن الدائرة الأولى.
- الدائرة (٥٠) المنارة، المنارة غرب وشرق مركز ٤٨، و٢٧، و٢٨ لم تفتح حتى الساعة الواحدة ظهرا يوم ٢٠١٠/٤/١١ م.
- شركيلا الدائرة القومية (٤) والدائرة الولائية (٦) تم إحضار بطاقات الدائرة (٧).

- في تندلتي كانت بطاقات الرموز الثمانية أتت بها ثلاثة رموز هي «الشجرة والعصا والعجلة» أما الباقيات فلا توجد في القائمة.
- وفي الدائرة (١٥) شبشة الجنوبية- الدويم المرشح عبد الستار السماني فضل رمزه لم يأت في البطاقة وتم رفع التصويت لظهر ٢٠١٠/٤/١١ م.
- وفي قلي جاء رمز اللوري لمرشحين اثنين مستقل وحزبي.
- وفي الدائرة (١٨) الثورة الولائية فتحت المراكز الساعة التاسعة.
- وفي محلية شرق سنار بدأ الاقتراع الساعة ٩ لعدم وصول البطاقات.
- وفي الدائرة (١٣) أم درمان لم يأت رمز الأستاذ الهندي عز الدين في بعض البطاقات ولما احتج وكلاؤه تم توقيفهم بواسطة الشرطة.
- وفي الجزيرة أبا لم يأت رمز المرشح المستقل مبارك جراب.
- وفي الدائرة القومية الثانية بربر جاء رمز واحد (السنبلة) لمرشحين هما سليمان عقيل وبابكر.
- وفي الدائرة (٣٣) الخرطوم تم إحضار بطاقات وكشوفات الدائرة (٢) متأخرة وقدمت الشكاوى في أن البطاقات لم تأت في موعدها والمراكز لم تفتح في مواعيدها.
- في مركز الجبلية وفي مركز حلة حمد لم يتم تسليم بطاقات وكلاء حزب الأمة وتم تهديد وكلاء الحزب الاتحادي لوجودهم في المركز واتصل مرشح الحزب الاتحادي الديمقراطي بقيادة الحزب يعلن انسحابه من العملية الانتخابية نتيجة لهذا التهديد.
- الدائرة (٦) الأمير الثانية « تم إغلاق مراكز مربع(٢، ٣، ٦، الفطيماب، و١٥أ) بسبب الأخطاء في طباعة بطاقات الاقتراع.
- وفي شعيرية وصلت بطاقات رئيس الجمهورية فقط، وسبعة مراكز لم تفتح إلا نهاية اليوم الأول.
- دائرة نيالا وسط لم تصلها بطاقات المجلس الوطني.
- دائرة عد الفرسان مركز أم زيات لم تصل أي بطاقة.
- نيالا شمال – حي رايق لم تصل البطاقات حتى بعد منتصف اليوم الأول.
- دنقلا وسط : مركز رقم (١٠)رفض رئيس اللجنة رفع التقرير اليومي لعدد البطاقات وعدد المصوتين، ورفض تسليم الوكلاء فورم ٧.
- وفي الماطورى: مركز أم هجيليجة وجد أن المتوفين إلى رحمة الله المعز ادم

إسماعيل، وعلى الريح عمر قد قاما بالتصويت !!!!! [(١)].

- الدائرة (١) العباسية: تم السطو على مركز الاقتراع، وتم إبلاغ البوليس وأوقف الاقتراع، وأغلقت مكاتب المفوضية في العباسية، واختفى موظفوها.

- الدلنج الشمالية الدائرة ٧ : تم إغلاق الصناديق بدون أرقام.

- الدبيبات : تم إخراج المقترعين الساعة الخامسة والنصف بدلا عن السادسة وتم إغلاق المركز.

- الفرشاية: تم التصويت للغائبين ببطاقاتهم.

- خشم القرية مركز (٩) غرب ظهرت كشوفات بأسماء جديدة غير موجودة بالسجل، ومعها الاستيكرات خاصتها.

- مركز قرية الخناق الشمالية : تم اكتشاف عدد صندوقي اقتراع خارج المركز ووجدا مفتوحين في الحوش، الشرطة أحاطت بالموقع وأوقف التصويت.

- الدائرة (٨) جنوب كردفان: بدلا عن ١٢ صندوق هنالك ١١ صندوق اقتراع.

- الدائرة(٦) الدلنج الجنوبية : تم تحريك الصناديق لمكان غير معروف، وتمت إزالة مراكز الاقتراع وهى عبارة عن خيام.

- أم درمان — الملازمين : تم تغيير رمز «محمد النذير الأحمر» من القطية إلى الحمامة، ولم تبت المفوضية في شكواه [(٢)].

هذه الخروقات لم تشكل إلا طرف الخيط لنسيج الفوضى والعبث الذي خاطته أيام الاقتراع.. سنحاول في الفقرات التالية تبويب أهم الخروقات التي حدثت مع سوق أمثله لها:

أولاً: مخالفات السجل الانتخابي:

تشمل مخالفات السجل سقوط أسماء الناخبين بصورة غير قليلة وتبديل كشوفات الناخبين وظهور كشوفات جديدة واختلاف سجلات الناخبين الممنوحة للمرشحين عن السجلات الموجودة لدى ضباط مراكز الاقتراع. وظهور أسماء موتى في كشوفات الناخبين وأيضاً ورود أسماء أطفال في السجلات، بل أحيانا لا يوجد السجل نفسه كما في الخبر حول ولاية الاستوائية الوسطى حيث شهدت

(1) صحيفة راي الشعب ١٢/ ٠٤/ ٢٠١٠ م.

(2) صحيفة راي الشعب ١٣/ ٠٤/ ٢٠١٠ م.

مقاطعة جوبا في المراكز رقم (٧) وكتور الأهلية ومركز رقم (٢) مدرسة كتور الشرقية أساس غياب سجل الناخبين نفسه[١].

وفيما يلي نماذج لخروقات السجل:

قال نائب رئيس المفوضية بروفيسور عبد الله احمد عبد الله للصحفيين عقب الاجتماع اليومي للمفوضية يوم ٢٠١٠/٠٤/١٤ م إنّ المفوضية تباشر التصحيح والمعالجة الفورية للأخطاء التي ترافق العملية، وقطع بمضي الانتخابات بسلاسة ويسر في كل الولايات بما فيها دارفور.

سقوط أو إضافة أسماء الناخبين للسجل أو تحويلها بين المراكز:

ذكر الرئيس المناوب للحملة الانتخابية للحزب الاتحادي الديمقراطي-الأصل «علي السيد» من أن الخروقات تتمثل في اختلاف السجل وسقوط الأسماء.

كما تضمنت مذكرة القوى السياسية بجنوب كردفان التي رفعتها للمفوضية خروقات «بمركز كيقا» مثلا : اختلاف كشوفات الاقتراع عن كشوفات المفوضية، وكل الكشوفات غير مختومة بختم المفوضية. وتصويت بأسماء غير حقيقية «شخص اسمه سيد أدلى بصوته باسم سيدة»، تصويت بدون إثبات هوية أو عرّيفين، كشف الدائرة «٤١» يزيد عن كشف المفوضية بـ «٣» آلاف صوت وهكذا[٢].

قال مرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان بالدائرة«٢» الرنك دينق قوج إن أسماء كثيرة من الناخبين غير موجودة بمراكز الاقتراع.

هناك عدد كبير من الناخبين الذين أكملوا عملية تسجيلهم أثناء عملية السجل الانتخابي إلا أنهم عندما جاءوا للاقتراع وجدوا أسماءهم غير موجودة في الكشوفات، وقال المواطن ميرغني محمد علي أن اسمه لم يرد في كشف الناخبين رغم أنه قام بإكمال عملية التسجيل، وأردف أن إشعار تسجيله يحمل اسمه بالرقم « ٢٥٦٦٠٣٣» وفيه تنويه يقول «حافظ على هذا الإشعار وأحضره عند التصويت» ولكن رقم ذلك لم يجد اسمه بالكشوفات، الأمر الذي حرمه من ممارسة حقه الدستوري[٣].

---

(1) السوداني – ١٣ ابريل .

(2) الصحافة ١٢/ ٠٤/ ٢٠١٠ م «٦١٠٦».

(3) المصدر: صحيفة الأهرام اليوم ١٢ / ٤ / ٢٠١٠م.

شكت الأستاذة جلاء الأزهري القيادية الاتحادية من أنها سجلت في مركز بحضور الإعلام المكثف ثم جاء اقتراعها في مركز آخر بشكل غير مبرر.

قال المرشح المستقل لرئاسة الجمهورية دكتور كامل إدريس الطيب إن الكثيرين من مناصريه وجدوا أسماءهم ساقطة من السجل الانتخابي واستهجن أنه علم من البعض أنه تلقى وعوداً من جهات لم يسمها بإمكانية تسجيلهم، وإلحاقهم بعملية الاقتراع، وسخر من كلمة مفوضية قومية وقال كامل دعنا من الحديث السياسي وأنظر إلى الجانب القانوني وأشار إلى أن كلمة قومية تعني إجراء الانتخابات في توقيت واحد في كل ولايات السودان ومن شروطها أنها تكون متكافئة ومنضبطة ونزيهة، وقال أنه في انتظار التقارير وبعده سيحسم أمره في أن يواصل أو ينسحب.

احتج أكثر من «٥٠٠» ناخب بمركز نيالا شرق على عدم وجود أسمائهم في كشوفات المركز، رغم أنهم سجلوا ويحملون بطاقات تسجيل، وظلوا يترددون لليوم التالي على المركز دون أن تتم معالجة أمرهم. وأعلن عن سقوط عدد كبير من أسماء الناخبين في محليات برام وتلس وأبوكارنكا بولاية جنوب دارفور.

وفي ولاية شمال كردفان محلية النهود تم خلط كشوفات الناخبين بالدائرة (١٨ و١٩) ريفي النهود الأمر الذي احدث «ارتباكا» بالنسبة للناخبين

وفي دائرة شمال نيالا تم إيقاف مركز الرشيد بعد اعتراض القوى السياسية على كشوفات الناخبين.

وفي ولاية جنوب كردفان وُجد أن كشوفات الناخبين المنشورة بمراكز «أم دوم، الدلنج، الرهد» غير متطابقة مع كشوفات المفوضية. ومن نماذج عدم التطابق هذا تقلص عدد الناخبين في سجل مدينة كادقلي من «٣٨» ألف إلى «٢٩» ألف ناخب بفارق «٩» آلاف[1]. وشهدت مراكز محلية الرشاد زيادة في عدد الناخبين تجاوزت ال«٦٣» ألف ناخب[2].

بمركز جنوب غرب الفاشر ظهر سجل جديد وبأسماء جديدة بمدينة الفاشر بجانب تبديل عدد من الصناديق[3].

(1) د. صديق تاور كافي بين الانتخابات الإنقاذية والانتخابات السودانية صحيفة الصحافة في ١٥/ ٤/ ٢٠١٠م في عموده شيء من حتى.

(2) المصدر: صحيفة أجراس الحرية ١٢/ ٤/ ٢٠١٠م.

(3) رأي الشعب(١٣/ ٤/ ٢٠١٠م.

بدت واضحة للمراقبين وجود بعض الإشكالات المتمثلة في سقوط أسماء الناخبين من الكشف مثلما حدث في مركز الحتانة شمال والعجيجة الدائرة (١٨) اللتين رفض رؤساؤهما تحمل مسؤولية سقوط أسماء الناخبين، واتفقا على اعتمادهما على الأسماء الواردة في السجل القادم من المفوضية ليلة أمس الأول[(١)].

وفي ولاية غرب دارفور: بينما أكد ناخبون سقوط مئات الأسماء بمراكز معسكرات النازحين. وأكد المواطنون تعرضهم لمضايقات من قبل منسوبي المؤتمر الوطني.

كذلك في نفس الولاية في العباسية تقلى: أحد مراكز العباسية غرب: تم سحب السجل وأعيد مرة أخرى مضافا إليه أسماء جديدة، وغير موجودة في القديم.

وقد حصل في الدائرة ١٩ شمال هيا أن جاء السجل الانتخابي غير مطابق«٨٣ ألف ناخب بفارق «٩» آلاف. وفي مركز قلي كشف التسجيل النهائي أن عدد الناخبين كان ٢٧٠٠، وجاء كشف الاقتراع ٣٧٠٠ بزيادة ١٠٠٠. لسجلات الناخبين المعتمدة بعد نشر الكشوفات.

وفي الرنك قال مرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان بالدائرة«٢» الرنك دينق قوج إن أسماء كثيرة من الناخبين غير موجودة بمراكز الاقتراع.

كشف رئيس حزب العدالة مكي علي بلايل بإلغاء الانتخابات، واتهم المفوضية بالاشتراك في التزوير، وكشف عن عدم مطابقة كشوفات الناخبين المنشورة بمراكز(أم دوم، الدلنج، الرهد)مع كشوفات المفوضية، وأكد أن سجل مدينة كادقلي تقلص من«٣٨» ألف إلى «٢٩» ألف.وفي ولاية غرب دارفور أكد ناخبون سقوط مئات الأسماء بمراكز معسكرات النازحين. وأكد المواطنون تعرضهم لمضايقات من قبل منسوبي المؤتمر الوطني. وفي جنوب كردفان شهدت مراكز محلية الرشاد زيادة في عدد الناخبين تجاوزت ال«٦٣» ألف ناخب[(٢)].

بمركز(٤) والدائرة (٢٨) الخرطوم شرق هناك خطأ في اسم مرشح الاتحادي الديمقراطي الأصل مجلس تشريعي محمد أحمد علي حامد باسم محمد أحمد آدم حامد الذي أدى إلى ارتباك العديد من الناخبين. وكشف وكيل الحزب

---

(1) الأهرام اليوم – ١٢ ابريل.

(2) المصدر: صحيفة أجراس الحرية ١٢/ ٤/ ٢٠١٠م.

الاتحادي أن عدد (٤٩٥) من جملة (١١٠٥) ناخب صوتوا على بطاقات المجلس الوطني تابعة للدائرة (٢٩) وتم تقديم شكوى للمفوضية لمعالجة ذلك.

وأكد رئيس المركز تلك الأخطاء وأضاف بأن نسبة الاقتراع بالمركز حوالي (٨٠٪) حتى نهار اليوم الرابع من الاقتراع ذكر بأنه رفض إيقاف الاقتراع لمعالجة الخطأ في بطاقات المؤتمر الوطني لأن وكلاء الأحزاب لم يقدموا شكوى رسمية بل اكتفوا بالاحتجاج فقط[١].

في جنوب كردفان : سقطت أسماء من السجل في كل الدوائر، وسط كادقلى السجل الأساسي يحوى ألف اسم، والموجود في المركز يحوى ١٤٠ اسما[٢].

وحسب مراسل قناة الشروق أن الدوائر(٣٩-٤٢) بملكال واجهت مشكلة تبديل الأسماء وتشابهها.

وفي الدائرة«٢» أم درمان قال المرشح المستقل الصادق علي حسن إن كشوفات الناخبين زادت بحوالي ٢٦ ألف من الكشوفات التي سلمت للمرشحين من قبل المفوضية. وأعلن عن نيته تقديم طعن للمحكمة المختصة بالانتخابات لطلب الإذن لمقاضاة مفوضية الانتخابات جنائيا والتي يتهمها بالتواطؤ مع المؤتمر الوطني وتقديمها سجلات ناخبين بها اختلافات، وقال إن السجل الأول للدائرة به (٤١) ألفا وبعدها أتى سجل آخر بـ(٤٣) ألفا والذين صوتوا أكثر من (٦٠) ألفاً. وأضاف أنهم عندما ذهبوا إلى المفوضية أعطتهم كشفاً للدائرة وبه (٣٨) ألفا فقط[٣].

وقال المرشح الصادق علي حسن المحامي إنّه ضبط نقل ناخبين من مركز الإمام البخاري بالدائرة (٣) إلى دائرته التي تضم (بانت، المهندسين أبو سعد شمال، المربعات) وقال جاء رد اللجنة بأن كشوفات الناخبين للمربعات (١٤,١٦) من مركز رقم (٣) الدائرة (٣) أم درمان جنوب (الفتيحاب وصالحة) تم نقلها إلى الدائرة (٢)، وأنّها معتمدة من المفوضية القومية للانتخابات.

وكشف الصادق عن وجود فارق في السجل الانتخابي المسلم للمرشحين بالدائرة والأسماء الموجودة في مراكز الاقتراع يصل إلى (٢٦٥١٨) وقال إنّ المفوضية

(1) المصدر: صحيفة الأيام ١٥/ ٤ / ٢٠١٠م.

(2) صحيفة الأخبار – ١٩ أبريل.

(3) صحيفة الأيام بتاريخ : السبت ١٧ أبريل ٢٠١٠.

قامت بتسليمه كشفين بقوائم الناخبين الأول في أسطوانة (CD) يبلغ عدد الناخبين فيه (٤١١١٦) والآخر يتعلّق بعدد الناخبين في المراكز والذي يبلغ (٤٣٩٤٤) إلا أنّه قام بحصر أسماء الناخبين ميدانياً ليجد أنّ العدد الفعلي في المراكز (٦٧٥١٨) ناخباً. (أجراس الحرية)

كشف محمد محجوب وكيل الاتحادي الديمقراطي بمركز شمبات عن اقتلاع (٤) آلاف ناخب من جملة (٧) آلاف بنسبة ٦٥٪.

دائرة قلع النحل بالقضارف اختفى السجل واتهم وكلاء الأحزاب المؤتمر الوطني وتم فتح بلاغ ضد مجهول.

خلط القوائم وعدم وجودها في مكان واحد في مركز اقتراع الدائرة ١٦ بالثورة الغربية الكائن بمدرسة ترهاقا بالثورة الحارة ٢٧.

في الدائرة «٦» بأمبده غرب سوق ليبيا بأم درمان اضطرت إدارة المركز الانتخابي إلى تأجيل عملية الاقتراع بعد أن اكتشفت إدارة المركز والمراقبون المتواجدون به أن كشف أسماء الناخبين، لناخبين من خارج الدائرة، فأوقفوا الاقتراع في المركز بعد أن تبين لهم الكشف الذي بحوزتهم هو كشف الناخبين بالدائرة «٩» وليس كشف ناخبي الدائرة «٦».

البحر الأحمر: سقطت أسماء العديد من الناخبين وترحلت أسماء الناخبين من مركز إلى آخر.

في ولاية غرب دارفور، عدم وجود الأسماء في السجل بالرغم من امتلاك الناخبين إشعار التسجيل، وظهور تفاوت في الكشوفات التي تم توزيعها على الأحزاب.عدم وجود (٦٠٠) اسم من الكشوفات حيث تم إصلاح الأمر.

وقد أضافت المفوضية (١٣) ألف ناخب في السجل – مشيرين إلى أن تلك الدائرة خالية من السكان. كما قال مرشح المؤتمر الشعبي بالدائرة (٨) الجنينة خالد عبد الله أن الإسقاط في الأسماء من الكشوفات شيء مقصود،لأن تلك المناطق لا تمثل مركز ثقل للوطني – وقال خالد إن هنالك بعض الأحرف (كالصاد والياء)غير موجودة في الكشوفات، وأضاف مرشح حزب الأمة القومي بالدائرة(٢) الجنينة - الطاهر محمد بحر الدين عن مئات السواقط في كشوفات النازحين بمعسكر كرندق وأبوذر وقال أحد النازحين بمعسكر كرندق عن سقوط (٦٠٠) شخص من السجل وتساءل الطاهر هل هي مقصودة أم عفوية؟.

من جانب آخر شكا مرشح المؤتمر الشعبي في القوائم الحزبية بالدائرة (٨) الجنينة- المجلس التشريعي، عثمان محمد طه أوضح أن بمركز أردمتا، حياً كاملاً حاملين بطاقات اقتراع، وأسماؤهم غير مدرجة بالسجل، بالإضافة إلى سقوط مائة اسم من الكشوفات بمركز الكاظم[١].

وفي ولاية جنوب دارفور دائرة شرق الجبل استلم معتمد محلية الوحدة النور جابر «٣٠٠٠» بطاقة اقتراع من رئيس مركز دمة وقال أنه أخذها لسد النقص في مركز جرف وشرعت القوى السياسية في فتح البلاغ.

وبمروي الدائرة الولائية تم تبديل اسم المرشح بشرى الطيب رغمة الله إلى رحمة الله مما أثر على سير العملية الانتخابية إضافة إلى سقوط عدد كبير من أسماء الناخبين نسبة لأن السجل لم يتم نشره حتى يصحح[٢].

في الدائرة ٥ الحصاحيصا الوسطي والتي يترشح فيها محمود الحاج سليمان مدير الأمن الاقتصادي الأسبق عن المؤتمر الشعبي والبروفيسور محمد زين العابدين عن الاتحادي الديمقراطي الأصل ومالك حسين(مستقل) تم رصد العديد من الخروقات والمخالفات في مركز اقتراع قرية الشاوراب حيث احتج عدد من الناخبين والذين يحملون بطاقات (ستيكر)علي سقوط أسمائهم. وبالحصاحيصا الدائرة ٤ الشرقية ارتفعت نسبة السواقط من حملة (الاستيكرات)[٣].

في الدائرة (٩جغرافية) الموظفون لديهم كشوفات مغايرة لا يسمحون لأحد بالاطلاع عليها (في واحد قال دي جايبنها لينا بالانترنت)، مع ملاحظة سقوط العديد من الأسماء وغياب حروف ثابتة لليوم الثاني (ح ج ت ث)[٤].

سقوط أسماء الناخبين من السجل تكرر كثيرا، مثلا في ولاية الخرطوم قدمت الشكوى من مرشح المؤتمر الوطني للولاية عبد الرحمن الخضر عن سقوط أسماء للناخبين في مركز الجريف غرب، وقدمت شكاوى بسقوط أسماء الناخبين في مدرسة أبو بكر وأم المؤمنين- دائرة جبرة، وكذلك في دوائر بورتسودان شرق والتي تعتبر

---

(1) أجراس الحرية – ١٧ ابريل .

(2) صحيفة رأي الشعب ١٣/ ٤/ ٢٠١٠.

(3) المصدر: صحيفة أجراس الحرية ١٢/ ٤/ ٢٠١٠م.

(4) صحيفة الأخبار ١٣/ ٤/ ٢٠١٠.

مركز ثقل لتيار التواصل المعارض للمؤتمر الوطني سقطت أسماء بعض الناخبين وترحلت أسماء أخرى لمراكز مجاورة ولم يعثر بعض الناخبين على أسمائهم في المراكز التي سجلوا فيها.

واحتج مواطنو منطقة أم رياح بنقل أسمائهم إلى مركز الأراك صالح الذي يبعد عنهم ١٥ كيلومتر وقالوا إن هناك وعوداً بإعادة السجل إلى مركزهم بقرية أم رياح ولكن تبخرت الوعود مع نهاية أيام الاقتراع وقال بخيت إن المؤتمر الوطني استهدفه بإبعاد أكثر من مائتين من منسوبيه وحاول ترحيلهم إلى هناك ليملي عليهم التصويت له.

د. أريج علي المرشحة المستقلة في الدائرة ٤٣ تشريعي ولاية الخرطوم نددت بتحويل كشوفات الناخبين من مراكزهم الأصلية إلى مراكز تبعد عنهم بضعة كيلومترات إمعانا في عرقلة التصويت لغير منسوبي المؤتمر الوطني الذي يمكنه التصويت بسهولة لأن الترحيل متوفر لديهم في أي وقت وإلى أي مكان في أسوأ استغلال لموارد الدولة.

في شمال كردفان الدائرة ١٣ النهود ومنذ الصباح الباكر تأتي ٦ عربات مجروس محملة بـ٤٥٠ عسكرياً من القوات المسلحة بزيهم الرسمي يحملون سجلات جديدة مغايرة حتى للسجل المنشور في اليوم الأول والثاني وذلك في مركز رقم ٤ بمدرسة الحميراء وكذلك يحملون كتاباً من السيد قائد المنطقة العسكرية معنوناً لرئيس المركز بأن يسمح لهم بالتسجيل لأن التسجيل قد فاتهم وكانوا يؤدون واجبهم الوطني في الذود عن البلاد والعباد وعندما تدخل المراقبون ووكلاء الأحزاب بالمركز ولحق بهم أعضاء وجماهير حزب المؤتمر السوداني في محاولة لمنع عملية التزوير هذه إلى أن أغلق المركز رقم ٤ وعندما انسحبت العربات والقوات إلى نقاط أخرى من نفس الدائرة إلا أن المعلومات التي توفرت إلينا حتى الآن أنهم لم يتمكنوا من التصويت وأتبع معهم نفس ما أتبع في مدرسة الحميراء وهذه الواقعة موثقة بالفيديو لحزب المؤتمر السوداني. وفي دائرة ابوكارنكا سقوط أسماء عدد كبير من الناخبين ببرام وتلس.

أدى سقوط أسماء أكثر من ٤٥ ناخبا بالمركز بمدرسة النور الخدر الدائرة ٣٧ الخرطوم شمال إلى مشاحنات بين الناخبين الساقطة أسماؤهم وبعض موظفي المفوضية وقال مصدر مسؤول في المركز إن سقوط أسماء الناخبين المسجلين ليست مسؤوليتهم المباشرة، إنما تقع على عاتق رئاسة المفوضية القومية، مشيراً إلى

إعلان بعضهم مقاطعة التصويت في الانتخابات، وأقر بوجود أخطاء مستمرة حتى أمس في أسماء بعض المرشحين لتغيير (محمد) إلى (أحمد) مثلاً موضحاً أن بعض وكلاء الأحزاب يطالبون بمعرفة معلومات غير متاحة للجميع، وهو الأمر الذي أدى إلى حدوث مشاجرة بين أحد ممثلي الأحزاب وبعض موظفي المفوضية، تمكنت الشرطة من إخراجه من المركز، وأبان أن بعض وكلاء الأحزاب اعترضوا على تصويت الناخبين بشهادة السكن فقط، إلا أنه أكد وجود عريفين، ولفت المصدر إلى أن الإقبال على التصويت كان ضعيفاً أمس، وأن المراقبين الدوليين لم يزوروا المركز منذ بدء عملية الاقتراع، عكس المحليين الذين سجلوا عدة زيارات[(١)].

بالإضافة لضبط حالات تزوير بالتصويت مرتين في مركز أكتوبر غرب الدائرة الغربية الثانية بالقضارف من قبل عدد من منسوبي المؤتمر الوطني والناخبين الذين صوتوا وتم ضبطتهم وتوثيق حالتهم. حيث أوضح القيادي البارز بالمؤتمر الشعبي المحامي عبد المعين محمد عبد القادر بان ضابط المركز ويدعى إدريس الحاج رفض الإدلاء باسم الموظف الذي يحمل الكشف المزور الموجود بداخل المركز ونسب عبد المعين عملية التزوير إلى المؤتمر الوطني[(٢)].

إدراج موتى بالسجل الانتخابي:

كشف مرشح الدائرة ١ كلبس /سربا القومية سيف الدين هارون عن خروقات في السجل الانتخابي منها وجود (٢٠٠) اسم لموتى بينهم امرأة توفيت سنة ١٩٧٩ وحمّل المسؤولية كاملة للمفوضية خاصة أنها لم ترد على الشكوى التي رفعت إليها من قبل المرشحين، وأشار هارون إلى نقل عدد من المراكز بالمناطق المجاورة لكلبس وهى مناطق يعتقد المؤتمر الوطني أنها ليست موالية إلى داخل رئاسة المحلية[(٣)].

كرمة شمال : وجد اسم المرحوم محمد عثمان زمراوى، والذي توفى ١٩٦٨ في كشوف المسجلين والمقترعين، بشهادة ابنه[(٤)].

---

(1) الأخبار(١٥أبريل).

(2) رأي الشعب ١٣/ ٤/ ٢٠١٠م.

(3) أجراس الحرية – ١٤ أبريل.

(4) صحيفة الأخبار : ١٩/ ٠٤/ ٢٠١٠م.

مشاكل سكان حلايب:

أعلن مرشح الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل للدائرة القومية رقم (١) حلايب عثمان الحسن أوكير المعروف بعثمان (تايوتا) عن تشديد السلطات المصرية إجراءات الدخول والخروج للبشاريين القاطنين داخل مثلث حلايب من الدخول أو الخروج إلى السودان بهدف إعاقة مشاركتهم في العملية الانتخابية. وانتقد عثمان (تايوتا) موقف الحكومة السودانية تجاه مواطنيها بمثلث حلايب مؤكداً أن المواطنين الذين جاءوا متسللين من داخل المثلث المحتل إلى مراكز الاقتراع بأوسيف وقباتيت لم يتمكنوا من الإدلاء بأصواتهم بسبب اشتراط المفوضية إصباغهم بالحبر السري الأمر الذي يعرضهم لمساءلات من السلطات المصرية حال اكتشافها لمشاركتهم في التصويت، مبيناً أن السلطات هناك لو علمت بمشاركة سكان المثلث في العملية الانتخابية بالسودان لا تسمح لهم بالبقاء في منطقة المثلث الخاضعة تماماً للسيطرة المصرية، وأوضح أن التصويت تم في (٣٧) مركزاً بمحلية أوسيف وشهدت بعض هذه المراكز خروقات وتجاوزات من قبل المؤتمر الوطني، وكشف عن منع المؤتمر الوطني لوكلاء الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل من مراقبة مراكز الاقتراع في كل من (الحفرة وأيس ومشوشناي ونورابيت) واتهم تايوتا المؤتمر الوطني بتزوير الانتخابات والانفراد بصناديق الاقتراع بتلك المراكز، وقال إن الإقبال للانتخابات بدأ يتضاءل خلال اليومين الماضيين وقلل من قيمة زيادة عدد أيام الاقتراع قائلاً إن الوطني ملأ كل الصناديق منذ اليوم الأول بالتزوير وأضاف: (ما في داعي للتصويت ثاني)[1].

ثانيا: انتهاك شروط أهلية الناخب

حدد قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٨ م أن يتقدم الناخب لضابط مركز الاقتراع بأوراقه الثبوتية لإثبات شخصيته والتي تشمل الجنسية والبطاقة الشخصية وشهادة اللجنة الشعبية.

في المركز(٢٢) الدائرة (٣٥) بمنطقة ساردية بشندي، وسائل إثبات الشخصية التي اعتمدها المركز بطاقة المدرسة الثانوية أو الأساس،بطاقة التأمين الصحي

(١) السوداني – ١٤ أبريل.

السكن وهي طاغية على الاقتراع، المعرفة الشخصية[١].

وقد تحدث المرشح لمنصب والي البحر الأحمر –عبد الله أبو فاطمة- عن كشف عدد من الإشعارات المزورة التي منحت للناخبين غير المسجلين والذين من بينهم القصر للتصويت لهم والتي ليس بها أي رقم متسلسل بعد سقوط العديد من الأسماء من الكشوفات وقال عبد الله إننا رفعنا العديد من الشكاوى للمفوضية تختص بتجاوزات جنائية وفنية وإدارية وما زلنا ننتظر ردها[٢].

وبالنسبة لشرط الإقامة قال بخيت عوض الله المحامي مرشح الدائرة ٣٦ عن الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل أنه فوجئ بتصويت منسوبي القوات الأمنية بمنطقة طيبة في دائرته بينما تتبع منطقتهم حسب الخريطة الصادرة عن المفوضية للدائرة ٣٥ قومية.

في ذات السياق أبلغ الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل المفوضية القومية للانتخابات بالتجاوزات التي تمت بالدائرة (٢١) قومي و(٢٨) ولائي بالمركز رقم (٧) بمدرسة الوحدة النموذجية بالحاج يوسف، وقال أحمد عثمان عبد الله وكيل الحزب بالدائرة بأنه قام برصد التجاوزات التي أتي بها موظفو المفوضية القومية للانتخابات بسماحهم لعدد (٧٠٦) شخصاً يتبعون لجهة أمنية واحدة قدموا على متن بكاسي بالتصويت بالدائرة ولا يحق لهم ذلك وهم ليسوا من سكان المنطقة البتة[٣].

بالدائرة ٢٨ القومية بالمركز رقم ٣ أفاد وكيل المؤتمر الشعبي عبد الرحمن محمد أن عريّف المركز اشتبه في أحد عناصر القوات النظامية بأنه لا يقطن في المنطقة، فأفاد العنصر بأنه يقطن بمربع ٥ وبالمنزل رقم ٦٤ وهو ذاته منزل العريّف، مما دفع العنصر للاتصال برئيسه المباشر الذي خاطب العريّف هاتفياً وتوعده بالكثير، لكن صلابة العريّف في موقفه أدت لانتهاء الأمر بإبعاد العنصر ومنعه من الاقتراع مع إبعاد العناصر المرافقة له، والتي كانت تصطف بصف الاقتراع لحظة اكتشاف الحالة ليتم إبعادها مقابل عدم تصعيد الأمر إلى النيابة. وبذات المركز أفاد وكيل الشعبي نصر الدين إسحاق عن تثبيته حالة اشتباه في شخص لم يسكن بالمنطقة وألح رئيس النقطة أو اللجنة رقم «١» عز الدين أبا يزيد على تصويت الشخص دونما تدخل العريّف رغم إقراره أنه من خارج المنطقة.

---

(1) الميدان (٢٢ أبريل).

(2) الأيام (١٧ أبريل).

(3) صحيفة رأي الشعب (١٣/ ٤/ ٢٠١٠).

وفي الدائرة الثالثة أم درمان قال المرشح المستقل الصادق علي حسن إن المفوضية سمحت لناخبي الدائرة الثالثة أم درمان بالتصويت في الدائرة الثانية آم درمان.

قال القيادي بالتحالف شمس الدين ياقوت إنهم رصدوا وجود مجموعة من الشباب ذوي الأعمار المتقاربة بأحد المراكز ببطاقات حديثة يجيبون على بيانات خاصة بهم في إشعار التسجيل، وأشار لإيجاد أحدهم صعوبة في تحديد مكان سكنه.

الاستغلال السيئ لشهادات السكن:

شهادة السكن وثيقة رسمية يجب منحها لمن يستحقها وفق شروط معينة تؤكد صحة إقامة المواطن بالموقع السكني المعين. إلا أن المسؤولين عن هذه الوثيقة لم يشرحوا المهام الجسيمة الملقاة على عاتقهم في هذا المجال، وبالتالي تم استغلال هذه الشهادة بصورة سيئة للغاية أثرت على نتائج الاقتراع وعكست صورة سلبية عن اللجان الشعبية لدى الأجانب ومراقبي الانتخابات.

ومن المخالفات العديدة لشهادة السكن نورد النماذج التالية:

كشف مرشح الدائرة ٣٢ للمجلس الوطني الصادق آدم إسماعيل عن حالتي تزوير بمدرسة العفاف بالإنقاذ مربع ٤ لشهادة سكن بغير أسماء الناخبين من اللجنة الشعبية من داخل خيمة المؤتمر الوطني يسمح بموجبه للناخب الإدلاء بصوته، وذكر المرشح المستقل الصادق أن موظفي الاقتراع يفتقرون المهنية وعدم الإلمام بالعملية الانتخابية ومعظم الأخطاء نتجت من موظفي الاقتراع واللجنة الشعبية[1].

أما في مركز أبا ذر الغفاري التابع للدائرة (٥) الأمير امبدة صوتت امرأة ثلاث مرات وتم ضبطها، ولما تدخلت لجان المركز وحدثت مشادة بينهم استغلت المرأة الفرصة وولت هاربة.

وبحسب الهندي عز الدين المرشح المنسحب «احتجاجاً» عن الدائرة «٣١» الثورة الغربية وكذلك عثمان ميرغني عن الدائرة «٢١» الثورة الشرقية، فإن شهادات السكن يتم استخراجها من دور المؤتمر الوطني، وأن بعضها لا يحمل توقيعا ولا ختما ولا تاريخاً ولا صورة الشخص المعني- (الأهرام اليوم١٢/٤)

وأشار عباس بابكر عباس المرشح للمجلس الوطني عن الحزب الاتحادي الأصل للدائرة (١٧) لاعتماد شهادات السكن الصادرة من اللجان الشعبية للتصويت ورفض

(١) صحيفة رأي الشعب (١٣/ ٤/ ٢٠١٠).

بعض ضباط المراكز إلزام حامليها بإبراز إثبات الشخصية عند الشك في حاملها والتي اعتبرها تصب في مصلحة جهة واحدة، مبينا أن تلك الشهادات استخدمت في العديد من مراكز الاقتراع في كل من الأملاك والدناقلة والمزاد والصبابي وحلة خوجلي.

أشار الأمين العام للمؤتمر الشعبي بجنوب دارفور أبو بكر الدومة في مؤتمر لتجاوز في دائرة كارتيلا والتي بلغ عدد المسجلين فيها ١٥٠٠ ناخب تم تقسيمهم لثلاث نقاط اقتراع، وفي نفس الدائرة يتم التصويت ثلاث مرات، وأضاف أن الحبر المستخدم في العملية خال من المادة المثبتة وتتم إزالته في نفس اللحظة وتم ضبط مجموعة من الناخبين صوتوا ثلاث مرات تمت بمركز هارون الرشيد أمام مرأى ومسمع موظفي المفوضية، وقال إن المؤتمر الوطني كون غرف عمليات لتسجيل الناخبين وإلحاقهم بالكشوفات للتصويت لصالحهم.

وفي سوبا الأراضي مركز صفية بنت عمران قال المرشح المستقل آدم هارون: ذهبنا لرئيس اللجنة الشعبية، بشأن مناقشة قضية شهادات السكن التي لا تعطى للمواطنين، إلا بعد التأكد من أن الناخب سيصوت للمؤتمر الوطني وفي أثناء وقوفنا مع رئيس اللجنة الشعبية، أدخل هذا الأخير يده في جيبه وعند إخراج يده من الجيب سقطت منه أربعة بطاقات اقتراع على الأرض، وتأكد لنا الحديث الذي كنا نسمعه سراً، بأنهم يشترون هذه البطاقات من المواطنين بمبلغ (١٥٠) جنيهاً للبطاقة الواحدة.

وتطابقت إفادات المرشح مع وكيله (آدم خليل إبراهيم) حول شراء البطاقات من الناخبين، وقال: إن استخراج شهادة السكن لغير الموالين للمؤتمر الوطني أصبحت في غاية الصعوبة، بينما أنصارهم تستخرج لهم الشهادات في دقائق معدودة.

من المتفق عليه أن كل أعضاء اللجان الشعبية بالأحياء هم أعضاء في المؤتمر الوطني ولذلك استفادوا كثيرا» من الاستخدام السيئ لشهادة السكن وفيما يلي نماذج لذلك: قام موظفو المفوضية بالدائرة «٤٣» عيد حسين بالتصويت نيابة عن المواطنين واستخدام شهادات سكن مزورة[(١)].

رفض ضابط مركز مدرسة المقداد بالدائرة (١٨) القومية شكوى تقدمت بها القوى السياسية برفض اعتماد شهادة السكن المستخرجة من اللجان الشعبية كوثيقة لإثبات هوية الناخبين، وضبط وكيل الحزب الاتحادي الديمقراطي الموحد بالمركز حالة مواطنة قدمت للتصويت ووجدت أن هناك شخصا انتحل شخصيتها وقام

(١) الصحافة – ١٥ أبريل ٢٠١٠م.

بالتصويت نيابة عنها، وسحب وكيل الحزب أورنيك (٧) ودون شكوى وقع عليها ضابط المركز عبد العزيز أحمد وثبت الحالة، وأشارت الشكوى إلى أن المواطنة فاطمة الفاتح الشيخ من شمبات الشمالية مربع (٨) حضرت في السادسة إلا ربعاً ووجدت شخصا آخر قام بالتصويت نيابة عنها على الرغم من أنها تحمل الجنسية والرقم المتسلسل للسجل الانتخابي، حيث تم استخدام شهادة سكن انتحلت بموجبها امرأة أخرى وقامت بالتصويت نيابة عنها، وقال وكيل الحزب إن ضابط المركز طلب السماح لها بالتصويت لكنه رفض ذلك لجهة أن الخطوة ستفتح الباب أمام تكرار عملية التصويت مرتين وفتح الباب واسعاً إمام التزوير لافتاً إلى أن هذه الواقعة تؤكد ما ذهبت إليه القوى السياسية برفض اعتماد شهادات السكن[(١)].

ووجدت في الدائرة ٢٤ الحلفايا تناقضات من حيث العمل بإثبات الهوية ففي وقت رفض أحد المراكز التعامل بشهادة السكن التي أجيزت مسبقاً كإثبات هوية من قبل المفوضية القومية للانتخابات، وتحججت رئيسة اللجنة بأنها لم تتسلم خطاباً رسمياً من المفوضية بقبول شهادة السكن، شكا عدد من المراكز من عدم وجود العرافين الذين يكملون هوية من يحملون شهادة سكن. وأكدوا وجود تجاوزات لقرارات المفوضية لم يلتزم بها المؤتمر الوطني من ضمنها نصب خيم (صيوانات) على بعد أكثر من ٢٥ متراً المحددة من قبل المفوضية وأدت مشكلة عدم قبول شهادة السكن كإثبات للشخصية إلى رجوع عدد ٢٠٠ ناخب بمركز مدرسة الأم أساس بالحلفايا رغم أن الشهادة معمول بها حسب المادة ٤٤ من قانون الانتخابات، فيما أدت مشكلة عدم وجود العريفين التي تكفلت بها المفوضية إلى رجوع قرابة ٥٠ ناخباً من مواقع الاقتراع لعدد ٥ مواقع.

ومن جانبه طالب المرشح عوض حسين إدريس بالدوائر الجغرافية مجلس تشريعي بالدائرة ٦ الأمير طالب بإعادة الانتخابات وعزا ذلك للمخالفات والتجاوزات الكثيرة والخطيرة خاصة منح اللجان الشعبية شهادات سكن للموالين للمؤتمر الوطني دون التحقق من هوية الشخص إلى ذلك شن المهندس آدم الطاهر حمدون مرشح المؤتمر الشعبي لوالي الخرطوم هجوماً عنيفاً على المفوضية القومية للانتخابات وطالب حمدون خلال تفقده أمس المراكز بالولاية بفتح بلاغات في التجاوزات والخروقات الكثيرة وحالات التزوير ودعا لوجود العريفين داخل المركز للتدقيق في الهويات حسماً للتزوير وانتحال الشخصيات.

(١) السوداني – ١٥ أبريل.

بالمركز ١٩ بود عشانا والرهفة أكد مرشح الدائرة دكتور النـاير حامـد أن المركز عبارة عن راكوبة من القش وأفادنا المرشح نور الدين صلاح الـدين بـأن المؤتمر الوطني نصب خيمته بداخل المركز بالدائرة ٢٨ ولائـي و٤٠ قـومي يـتم داخلها توزيع شهادات السكن للناخبين حتى يصوتوا للشـجرة بالإضـافة إلى أن هناك مجموعات من خارج الدائرة يتم ترحيلها لتصوت في الدائرة.

وفي المركز رقم ١٩ التأهيل التربوي جنوب غرب السليم صوت ٧٠٠ من القـوات النظامية من غير إثبات الهوية ووجدت حالات غش من اللجان الشعبية.

في الدائرة ٤ جزيرة بدين مركز دلقو، يتم تسليم شـهادات السـكن بشـرط التصويت للمؤتمر الوطني. قال وكلاء الأحزاب بالدائرة ٢٢ الضعين مركز الأمل إن اللجان الشعبية ومنسوبي المؤتمر الوطني يمارسون تزويـر الشـهادات السـكن ويوجهون الناخبين بالتصويت للشجرة.

الدائرة ٢٠ الفتح مركز اقتراع الفاروق والصفاء قدم رئيس المركز اعتراضـاً ضد اللجان الشعبية في حالة غش وترجع أسباب الاعتراض أن ناخبة ضبطت وهي تحمل شهادة سكن وعمرها في السجل ١٨ عاماً وبينما التي أرادت أن تصوت عمرها ٧٠ عاماً وبعد استدعاء الشرطة اعترفت الناخبة بأن هذا الاسم ليس لها وتم فتح بلاغ ضد اللجان الشعبية.

الدائرة ٦ الثورة أم درمان مركز ٥-٨ استخرجت اللجنة الشعبية أكثر من ٣٠٠ شهادة سكن للمواطنين.

الدائرة ٢٨ الحاج يوسف الحاج أفادنا مهدي عيسـى حمـودة أن المـواطن آدم سليمان إبراهيم الرشيد جاء يحمل شهادة سكن ويقطن مربع «١٠٠» منـزل رقـم «٥١٣» فوجد من صوت باسمه فتم تحويله للشرطة ولم يعد ولم يعرف ماذا جرى.

وبالدائرة ١٧ كرري استدعى أعضاء اللجنة الشعبية وأعضاء من المؤتمر الوطني الأستاذ بكري يوسف عضو حزب المؤتمر السوداني وقالوا إنهم يريدون تقديم المساعدة له وحينما أخبرهم بأنه لا يملك بطاقة هوية استخرجوا له شهادة سكن بالحـارة ٣٧ مع أنه يسكن الحارة ٣٦ وهم يعلمون ذلك ويجهلونه كعضو بالمؤتمر السـوداني وتم تدوين ذلك بأوربيك ٧ شكاوى بعد أن طلبوا منه التصويت للشجرة.

كشف مراقب حزب المؤتمر الشعبي حسن عبد السلام عبد القادر الحارة الثامنة أم بدة أن اللجان الشعبية تصدر شهادات إثبات هوية داخل المركز لمنسوبي المؤتمر

الوطني الذين لم يسجلوا أسماءهم وتستبدلهم بآخرين مسجلين ولم يصوتوا[1].

في المركز(٣) بالدائرة (٢٨) الحاج يوسف الأولى تم ضبط شهادة سكن بلا تاريخ لدى إحدى منسوبات المؤتمر الوطني وأخرى بلا ختم وان جل النساء المقترعات يصوتن بشهادة السكن التي يستخرجها منسوبو المؤتمر الوطني بغرفة عملياتهم وعلى الفور بل حتى هناك من هم خارج المنطقة، وتبدو على محياهم بأنهم أجانب وليسوا سودانيين يحملون استيكرات التسجيل في مسعى منهم للاقتراع.!! وقد شكى عدد من وكلاء الأحزاب من ازدياد عدد الناخبين الذين يحملون مستند شهادات السكن بمركز (٤) الدائرة (٢٨) الخرطوم شرق.

وفي الدائرة (٣٢) سوبا مركز ابوذر رفضت اللجان الشعبية إعطاء المواطنين شهادات السكن وقصرت ذلك على منسوبي المؤتمر الوطني وذات الأمر تم بمركز الحارة (١٦) (أ) حي النصر باميدة حيث نصب منسوبو المؤتمر الوطني. المواطن (ع.أ) جاء إلى الصحيفة يوم أمس يحمل شهادة لجان شعبية من منطقة الرميلة بالخرطوم حيث قام بالتصويت رغم أنه لم يكن من مواطني الرميلة ولم يكن اسمه مسجلا« هناك بل ذهب إليها مع صديقه وفي داخل خيمة المؤتمر الوطني المتواجدة جوار مركز الاقتراع هناك منحوه شهادة لجان شعبية مكتوب عليها اسم تم اختياره عشوائيا» بابكر عبد الله علي، فصوت ولكنه رفض التصويت للشجرة على حد قوله..!!هم داخل مركز الاقتراع، بدار السلام المركز(٢٢) الدائرة (١٠)[2].

في الدائرة (٩جغرافية)اعترضت إحدى المراقبات على اعتمادها السكن بحجة أن شهادة السكن معتمدة من لجان معينة منذ ١٩٩٠ م علما بأن سكان المنطقة يسكنون من فترات قريبة.

أما في مركز رقم ١٣ بكرري الشمالية (١٧) قومية و(١٤) ولائية فقد قال المراقب عن حزب الاتحادي الأصل إنهم قاموا بضبط عملية تزوير حيث أن اللجنة الشعبية أعطت شهادة سكن لمواطن باسم مواطن آخر وقام بالتصويت بها، وعندما أتى المواطن الحقيقي يحمل إشعاره أو أوراقه الثبوتية وجد أن اسمه مشطوباً ليتضح أن أحداً صوت بدلاً عنه بشهادة السكن[3].

(1) رأي الشعب (١٦ أبريل).

(2) رأي الشعب (١٦ أبريل).

(3) صحيفة الأخبار ١٣/ ٤/ ٢٠١٠.

بالدائرة١٣ الثورة تفاحأت المواطنة هانم أحمد خضر أحمد بالدائرة١٣ الثورة الغربية بوجود ناخب آخر صوت نيابة عنها بشهادة سكن مزورة وكانت المواطنة التي تعمل طبيبة قد أعلنت سفرها للولايات قبل عملية الاقتراع لكنها أجلته وتحمل استيكر بالرقم ٢١٠١، فيما أكدت المواطنة عنايات مطر فضل المولى أنها لم تسجل في الانتخابات ولكنها وجدت اسمها في الكشوفات ببيانات شخصية مختلفة. وقال رئيس مركز الاقتراع بالكدرو عبد الله عمر عبد الله إنهم دونوا بلاغا بقسم شرطة الدروشاب ضد ناخب استخدم اسم ناخب آخر خارج السودان وأضاف إن المفوضية وجهتهم بالاحتفاظ بشهادات اللجان الشعبية من الناخبين الذين يصوتون بموجبها.

وفي الكلاكلة قالت د. أريج علي المرشحة المستقلة في الدائرة ٤٣ تشريعي ولاية الخرطوم أنها رصدت أكثر من ٣٠ حالة لم يتمكنوا من التصويت بسبب الاستخدام الأحادي لشهادات السكن وقالوا نحن نعاني من الحصول على شهادات السكن لأننا نضطر للبحث عن رئيس اللجنة ومن الرسوم المفروضة علينا مقابل كل شهادة سكن.

في الدائرة ٤١ الخرطوم ضبطت بمركز شهادات سكن لا تحمل أرقاماً الأمر الذي أتاح لبعض منسوبي الوطني التصويت أكثر من مرة خاصة أن السلطات قامت بإزالة سكان سوبا الشاحنات قبل بداية العملية الانتخابية.

بالدائرة (٣) القومية سنار مركز العزازاب رقم (٢) تعرض وكيل المؤتمر الشعبي طارق محمد أحمد عبد الرحمن للتهديد من قبل وكيل المؤتمر الوطني على اثر اعتراضه على تواطؤ العريفين وسماحهم لأشخاص معروفين بالتصويت بأسماء أخرى وكان وكيل المؤتمر الشعبي قد دون بلاغاً على أورنيك ٧ بعد احتجاج شديد فضح فيه الاسم الحقيقي لأحد الأشخاص الذين سمح لهم بالتصويت بإعطائهم شهادات سكن بأسماء أخرى، وأوضح وكيل المؤتمر الشعبي أن الحالات التي اعترض عليها بلغ عددها ٣ حالات وان وكلاء الاتحادي الموحد وأحزاب أخرى تعرفوا على أشخاص يصوتون بأسماء غير أسمائهم المعروفة وأوضح أن تهديد وكيل المؤتمر الوطني امتد بتجنيد عصابة من خمسة أشخاص توعدوه بأنهم سيخفونه خلف الشمس بعد نهاية الانتخابات بعد أن حاولوا بث الفتنة وتحريض أسرته عليه بالتخويف[(١)].

وفي أمري القرية ٣ والغابة أكد الناجي عبد الله مرشح المؤتمر الشعبي لولاية الشمالية أنهم فوجئوا برؤساء اللجان وموظفي المفوضية لم يؤدوا القسم الذي أقروا بعد ذلك وحررت لهم شكاوى ورفعت إلى اللجنة العليا للانتخابات بالولاية

(١) الأهرام اليوم: ١٥/ أبريل/ ٢٠١٠ م.

وكشف في تصريحات لرأي الشعب أن أكثر من ٢٠٠ شرطي أدلوا بأصواتهم بالقرية ٣ أمري الجديدة رغم أنهم لا علاقة لهم بالمنطقة لا سكانا ولا عملا، فقد أفادت مصادر خاصة لرأي الشعب أن المؤتمر الوطني أمر قوات الطوارئ التي شكلها من منسوبيه من المدنيين للاستعداد اعتباراً من ليلة الخميس بارتداء الزى العسكري ورحل المئات من العسكريين من الخرطوم إلى الولاية الشمالية للإدلاء بأصواتهم والتصويت للشجرة بشهادة سكن.

أكد مرشح حزب الأمة بالدائرة الولائية ٤٧ أن استعداد المفوضية للعملية الانتخابية بنسبة ٥٠٪ وهي استعدادات غير صحيحة وهناك فوضى يمارسها موظفو الاقتراع متمثلة في شرح الرموز والأسماء للناخبين وكيفية إجراء عملية الاقتراع وهذا رمز الشجرة يمكن أن تضع العلامة في هذا الرمز بذلك تم تدوين بلاغ بالدائرة ٤٧ بأورنيك ٧ وذكر أن شهادة السكن هي كارثة في العملية الانتخابية لأن معظم التزوير عن طريق شهادات السكن[(١)].

باللجنة ٢ المركز ٣ الدائرة ٢٨ الحاج يوسف مراقب المؤتمر الشعبي الحاج عثمان آدم حرر أورنيك (٧) لضبطه شهادة سكن مصورة واعترض كل الوكلاء عليها باستثناء وكيل المؤتمر الوطني، وبالمركز ذاته أضحت عملية الاقتراع لذوي الاحتياجات الخاصة حكراً على رئيس المركز الشيئ الذي رفضه الوكلاء.

الأمير الثانية الدائرة ٧، ٦ القومية اتهم وكيل حزب الاتحادي الأصل علي أحمد اللجان الشعبية بالحي بالانتماء للمؤتمر الوطني وقال إن اللجنة الشعبية قامت بسحب شهادات السكن للناخبين مما أدى لتعطيل الانتخابات بنسبة ٥٠٪ مشيراً إلى أن اللجنة تستخرج الشهادات للموالين للحزب الحاكم فقط[(٢)].

وأول ما قال به المنبر هو أن عملية تسجيل الناخبين قد صاحبتها مجموعة من العيوب والتشوهات حدثت نتيجة لاعتماد المفوضية طريقة التسجيل عبر المراكز المتجولة دون الإعلام الكافي عن جداول تنقلها داخل الدائرة الجغرافية، كما أن اعتماد شهادة السكن الصادرة من اللجان الشعبية كإثبات للهوية عزز من ضعف الثقة في إجراءات التسجيل لدى كثير من المواطنين الذين رصد مراقبو المنبر ردود أفعالهم

(1) الحقيقة ٢٦/ ٤/ ٢٠١٠.

(2) المساء ١٦ أبريل.

خاصة أن اللجان الشعبية قد قامت باستخراج شهادات سكن لمواطنين داخل مراكز التسجيل بطريقة مليئة بالثغرات مما أدى إلى كثير من الشكاوى التي استمع لها المراقبون من المواطنين.. فالأحزاب تتهم كثيرا من اللجان الشعبية باستخراج شهادات سكن لمواطنين دون التحقق الكافي من مكان إقامتهم مما فتح الباب واسعاً لاحتمالات تسجيل أشخاص لا يحق لهم التسجيل في الدوائر الانتخابية المعنية..وضح من خلال عملية الرصد أن ٤٤٪ من شكاوى وكلاء المرشحين والأحزاب انحصرت في الطريقة التي تم بها إثبات هوية الناخبين خاصة شهادات اللجان الشعبية والعريفين.[(١)]

أعلن«٨» من المرشحين في الدائرتين القوميتين (٦) و(٧) ولائية استمرار التصويت باعتماد شهادة السكن في كل مراكز الدائرة بالرغم من إثبات شهادات مزورة وتم التعرف على الأشخاص الذين تم استجلابهم ليصوتوا بشهادة السكن، تم استجلاب كتيبة من الشرطة للتصويت بالحارة ٢٨ أمبدة وعندما اعترض وكلاؤنا على ذلك لم يجدوا غير التهديد والوعيد[(٢)].

دون مرشح الوطني الاتحادي بالدائرة القومية (١٣) الثورة الغربية (فخر الدين عوض حسن) بلاغا بنيابة كرري رئيس اللجنة الشعبية بالصناعات شمال (عمر خير الله) والقيادي بأمانة المؤتمر الوطني بالمنطقة (عثمان زايد) باستلامه دفاتر من العمدة عطية أمبدي، الذي يعمل وكيلا للوطني ورئيسا للجنة شعبية وعريفا للوطني، وأوضح المرشح أن العمدة هو الشخص الثالث في البلاغ، وأن الشخص الرابع المدون ضده البلاغ هو أحد أعضاء لجنة شعبية ادعى أنه ينتمي للأمن وطلب من المرشح الخروج من المركز رقم (٣).

وقال فخر الدين إن العمدة عطية أمبدي استخرج شهادة سكن بتاريخ أمس الخميس تحمل الرقم (٣١٧١٨) لمواطنة تدعى أبوك كواك لتدلي بصوتها، وأضاف أنه ادعى في الشهادة أنها تسكن الصناعات شمال، واستدرك أن المواطنة نفت ذلك، وقالت إنها لا علاقة لها بالصناعات شمال، وأردف أن العمدة بطرفه دفاتر لا تحمل أرقام منازل للصناعات شمال[(٣)].

---

(1) السوداني – ١٨ أبريل.

(2) الصحافة – ١٨ أبريل.

(3) المصدر: صحيفة الأهرام اليوم ١٥/ ٠٤/ ٢٠١٠ م.

أعلنت اللجنة الأهلية للدائرة (٣٠) لدعم المرشح ياسر جلال كمبال،عن انسحاب مرشحهم نتيجة للمخالفات العديدة التي تمت بالدائرة، وخاصة بمركز الريان، ووجود أكثر من ٣١٣ ناخباً منهم ٢٨٦ ناخباً أدلوا بأصواتهم: أي بنسبة ٩٠●عبر العرّيف، الأمر الذي وصفه بغير المنطقي. مشيرا إلى أن لجنة الاقتراع رفضت الاعتراض[(١)] .

في منطقة شندي الدائرة (٣٥) المركز (٢٢) نادي الجزيرة بساردية بشندي كانت شهادات السكن تصدر من الأمراء والأميرات كما يسميهم منسوبو المؤتمر الوطني هؤلاء يمثلون مناديب المؤتمر الوطني ومهمتهم جمع الناخبين لعملية الاقتراع[(٢)] .

في الدائرة ١٣ النهود بقرية التقل تم ضبط شخصين قاما بالتصويت باستخدام بطاقات أخرى وذلك بمعاونة اللجان الشعبية وتم ضبط هاتين الحالتين واتبع وكيل حزب المؤتمر الشعبي فيها الإجراءات الجنائية والأشخاص هم محمد سليم محمد رقم بطاقة ٤٠٦ صوّت لأخيه سالم محمد سليم وهو بالسعودية، والآخر مصطفى جلال الدين يوسف نعيم بالبطاقة٥٣٥[(٣)] .

بمراكز الدائرة (٢٠) المناقل أعلن الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل ضبطه حالات انتحال شخصية واسعة النطاق، مؤكداً اكتشافه أعداداً غفيرة من حملة شهادات المواطنة بأسماء غير أسمائهم الحقيقية استجلبوا من مناطق أخرى لتغليب كفة مرشح المؤتمر الوطني بمركز دار السلام بالحلة الجديدة، لافتاً إلى إحالتهم بلاغات انتحال الشخصية إلى الشرطة والنيابة العامة بالمناقل، ونوه إلى أن وكيل النائب العام رفض التعامل مع الحالات معتبراً إنها(بلاغات تخص مفوضية الانتخابات). واتهم مراقب الاتحادي الأصل السموأل الجيلي خالد المفوضية بغض الطرف عن حالات تزوير واسعة النطاق، كاشفاً عن رصدهم عدداً كبيراً من الحالات وتقييدها بيوميات ضباط المركز.

في سياق متصل طالب القيادي الاتحادي بمنطقة الحلاوين أحمد عوض الكريم المفوضية بالحياد وتقصي الحقيقة حيال الناخبين وضرورة إبراز إثبات الشخصية

(1) الأهرام اليوم – ١٦ أبريل.

(2) الميدان (٢٢ أبريل)

(3) رأي الشعب ١٣/ ٤/ ٢٠١٠م.

لتلاـ في حالات التزوير وانتحال الشخصية، كاشفاً عن ضبطهم بمركز الحليلة بالحلاوين الدائرة (٥) الحصاحيصا الوسطى عشرات من طالبات الصف الأول الثانوي أجبرن على التصويت للمؤتمر الوطني بأوامر معلمة المدرسة دون استيفائهن لشروط السجل والاقتراع (بعمر لا يتجاوز الخامسة عشر)، علاوة على ضبطهم حالة انتحال شخصية وامرأة تحوز عشرات البطاقات الانتخابية حاولت دخول المركز ووضعها بالصناديق، لافتاً إلى فتحهم بلاغ بحقها[1].

التصويت المتكرر

كانت أشهر حالات التصويت المتكرر تلك التي قام بها مرشح المؤتمر الوطني، دفع الله حسب الرسول بالدائرة ٤ الريف الجنوبي أم درمان حيث قام بالتصويت لنفسه مرتين في مركزين مختلفين بقرية السلمانية وقرية القيعة نور الدائم، مخالفا نص المواد ٨٩ -١٩من قانون الانتخابات، وقد قدم طعن ضده كما أوضح المرشح المستقل عيسى محمد عبد الله مؤكدا شروعهم في إجراءات قانونية بالقسم الأوسط بأم درمان، مؤكدا ثبوت التزوير على مرشح الوطني منذ السجل الانتخابي حيث سجل اسمه في السجل بالمنطقتين، مشيرا إلى أن مطلبهم العادل كمرشحين إلغاء النتيجة التي أعلنتها المفوضية بفوزه في الدائرة واعتمادها بالنسبة لبقية المرشحين[2]. هذه الحادثة كشفت بالفعل ذهنية المؤتمر الوطني ومرشحيه الذين لم يتركوا التزوير لصغارهم بل وولج فيه حتى شيوخهم ومرشحيهم. وكشف د عمر القراي أن مرشح الوطني المذكور أستاذ جامعي، وعضو هيئة علماء السودان، وقد اثبت فساده هذا «بصورة لا تقبل الشك، لأن المفوضية قد سئلت عنه، وأجابت انه قد صوّت في كلا المركزين!! ففي المركز الأول، قام ممثل وكيل المؤتمر الشعبي، بسؤال رئيس لجنة الاقتراع، بمركز البقعة، هل صوت المذكور أعلاه، بهذا المركز؟ ويجيب ممثل المفوضية بالمركز، واسمه ياسر محمد نقد: بعد مراجعة الناخبين، وجدنا المذكور بمركز البقعة باللجنة رقم (٢). وفي المركز الثاني، مركز السليمانية غرب، يسأل وكيل المرشح المستقل عيسى محمد عبد الله، نفس السؤال: هل المواطن دفع الله حسب الرسول قد اقترع بالمركز؟ ويجيب ممثل المفوضية، بمركز السليمانية، واسمه

(1) المصدر: صحيفة الأحداث العدد (٨٨٧) بتاريخ الأربعاء ١٤ / ٤ / ٢٠١٠م.

(2) الصحافة ٢٦ أبريل ٢٠١٠م- تقرير التقي محمد عثمان.

النور حماد عبد المجيد: لقد اقترع في مركز السليمانية غرب، بعد أن استوفى الإجراء لاقتراعه الصحيح، ولقد تم مطابقة اسمه بالسجل، ولم نجد آثار الحبر في سبابته، وتم الإجراء. ولقد تم وضع صورتين من خطابي المفوضية بالمركزين على الإنترنت، حتى لا يظن احد أن هذه القصة غير صحيحة. وذكر كذلك أن هذا العالم المزور، قد كان نائب رئيس لجنة المظالم العامة بالمجلس الوطني!! وقد سبق أن نصح في بيان أصدره شركات الاتصال العامة بالسودان، تحري الحلال في كسبها!! كما دعا المسؤولين لإيقاف المسابقة، التي تنظمها هذه الشركات، بقصد اجتذاب مزيد من الزبائن، عبر الجوائز، ودعا المشير البشير رئيس الجمهورية، إلى إزالة كل اللافتات الإعلانية، التي تضمن صور نساء، كسباً لرضاء الله، وتطبيقاً للقانون. ثم تساءل: «هل رأيتم كيف يدعي هذا الشيخ الحرص على الحلال والفضيلة، وهو يكذب، ويشهد على نفسه شهادة الزور، وهو يقترع مرتين، من أجل أن يفوز حزبه، ولو بمفارقة الحق.. فإذا كان هذا مستوى علماء السودان في المؤتمر الوطني، فماذا يتوقع من بقية العضوية ممن هم ليسوا بعلماء؟ »[(١)] .

ضبط وكلاء الأحزاب بمركزي السلمانية غرب والقيعة ودنور الدائم بالدائرة (٤) الريف الجنوبي أم درمان مرشح المؤتمر الوطني دفع الله حسب الرسول البشير يدلي بصوته في المركزين.وقدم مرشحا الاتحادي الديمقراطي (الأصل والمسجل) حامد علي حامد، محمد حسن علي الخضر اعتراضا للمفوضية القومية للانتخابات طالبا بإسقاط نتيجة مرشح المؤتمر الوطني لاقتراعه مرتين مخالفاً قانون الانتخابات المادة (٩١) والمادة (١٧).

بعض منافسي هذا المزور في الدائرة استنكروا عدم وجود الحبر على سبابته وقالوا إنه استغفل موظفي المفوضية ولم يضع سبابته في الحبر في المرة الأولى. مؤكدين أنه زور وخدع الموظفين وعبروا عن أسفهم لأنه رفع شعار «القوي الأمين» في معركته الانتخابية وطالبوا بتقديمه للمحاكمة.

أحداث التصويت المتكرر كانت شائعة بشكل أشار له كثيرون، مثلا تم ضبط حالات تزوير بالتصويت مرتين في مركز أكتوبر غرب الدائرة الغربية الثانية من قبل عدد من منسوبي المؤتمر الوطني والناخبين الذين صوتوا وتم ضبطتهم وتوثيق حالتهم. حيث أوضح القيادي البارز بالمؤتمر الشعبي المحامي عبد المعين محمد عبد

(١) عمر القراي اختطاف الانتخابات مقال منشور بموقع سودانايل في ٢٥/ ٤/ ٢٠١٠م.

القادر بأن ضابط المركز ويدعى إدريس الحاج رفض الإدلاء باسم الموظف الذي يحمل الكشف المزور الموجود بداخل المركز ونسب عبد المعين عملية التزوير إلى المؤتمر الوطني. (الصحافة ٤/١٥).

ويروي المشرف على وكلاء المرشح المستقل عبد الله أبو فاطمة لولاية البحر الأحمر في عدد من المحليات مختار حمزة صالح قصصاً أقرب للخيال فوفقا لروايته تم ضبط عدد كبير من الحالات لما يسميه بالتصويت الدائري حيث يقوم الناخب الواحد بالتصويت لأكثر من ٥ مرات.

في الدائرة ٤١ الخرطوم ضبطت حالات تزوير بمركز المجاهدين وضبط أحد أفراد الشرطة واسمه عبد الله محمد ايدام وهو يصوت مرتين وتم فتح بلاغ.

وعبر المرشح المستقل لتشريعي ولاية نهر النيل الدائرة (٥) عن اعتزامه تقديم شكوى رسمية للجنة العليا للانتخابات بالولاية احتجاجاً على عمليات تزوير واسعة يقوم بها المؤتمر الوطني، وتثبّت وكيل المرشح مزمل حميد من محاولة قام بها عدد من منسوبي الوطني بالتصويت للمرة الثانية أمس بمركز مدرسة الجول الأساسية بنات، وما ساعدهم على ذلك الإزالة اليسيرة للحبر، وقال حميد لـ(أجراس الحرية) إنّ حزب المؤتمر الوطني شرع في التأثير على الناخبين مباشرة وترغيبهم في التصويت لمنسوبيه عن طريق دفع فوري لأموال لعدد من المواطنين.

في الدائرة ١٢ دار السلام مركز رقم ١٧ مدرسة المجتبى بنين ضُبط رجل يصوت بشهادة سكن تحمل اسما غير اسمه، وأضاف أنه تم ضبط شرطي برتبة وكيل عريف يصوت للمرة الثانية والحبر لم يمحى من يده، كما ضبطت امرأة تدعى زهرة جمعة محمد صوتت بشهادة سكن تحمل اسم حبيب الله أحمد آدم وهذه بشهادة رئيس اللجنة الشعبية حسن علي موسى، إضافة إلى جندي يحمل بطاقة رقم ١٠٢٠١٥٤١ صوت للمرة الثانية.

تصويت الأطفال:

كسلا : مركز مدرسة أبو طلحة ، الدائرة ٣ : صوت بعض الأطفال وأعمارهم ما بين السابعة والعاشرة، ورئيس مفوضية الانتخابات بالولاية محمد عبد المنعم قال : لا يوجد ما يمنع.[1]

(1) صحيفة الرائد (٢٠أبريل).

خشم القربة كوبري البطانة، الرشايدة، قام محمد مصلح ٦ سنوات، وصالح محمد حمدان ٧ سنوات، قاما بالتصويت.

الدائرة ٥ الأمير الأولى: صوت خمسة أطفال.

في المركز(٢٢) الدائرة (٣٥) بمنطقة ساردية بشندي، زادت نسبة التصويت للقاصرين أقل من ١٨ سنة في اليوم الثاني وكثرت في اليوم الثالث وخاصة طالبات ثامنة اللائي امتحن للثانوية[(١)]

وجه ضابط الانتخابات بمركز محلية الكومة أن اللجان الانتخابية تسمح لأي شخص مسجل بالتصويت حتى إذا لم يبلغ السن القانونية[(٢)] .

وكلاء ومراقبين يتحدثون عن تصويت أعداد كبيرة من الأطفال والقصر بمحلية غرب كسلا، وعن مضايقات وتهديدات كبيرة للوكلاء والمراقبين والموظفين أدت لمغادرة ومنع الكثيرين منهم من دخول المنطقة، وتواجد منتمين لأحزاب داخل مراكز التصويت، ومصادر تؤكد حدوث أخطاء ومخالفات أخرى بالجملة.

وقال وكيل الأخوان المسلمين بمحلية كرري منطقة السروراب مركز رقم(١٥) وهو معلم بنفس المنطقة أنه جلس أمام موظف الاقتراع فترة لا تزيد عن (٥) دقائق ووجد أن غالبية الناخبين أقل من عمر(١٨) عام وعندما تحدث لرئيس المركز طلب منه أن لا يتدخل ويجلس بعيداً. وذلك وأن العربات التي تنقل الناخبين بها شعار الشجرة ويتم توجيه كل الناخبين بالتصويت لرمز الشجرة.

بدوائر الشمال بولاية غرب دارفور الجنينة في مناطق سرية وصليعة وكلبس الأطفال القصر الذين لم يتجاوزوا الـ٩ يدلون بأصواتهم[(٣)] . (أنظر عينات من صور أطفال يصوتون في الملاحق).

ثالثاً: انتحال شخصية

شهدت الانتخابات العديد من حالات انتحال الشخصية بصورها المختلفة لكننا نورد فيما يلي نماذج لذلك:

---

(1) الميدان (٢٢ أبريل).

(2) المصدر : صحيفة الأهرام اليوم ١٦/ ابريل/ ٢٠١٠.

(3) رأي الشعب (١٦ أبريل).

في الدائرة (١٨) بالحلفايا، وتكررت الحادثة بعدة مناطق بالعاصمة ولكن شرطة الحاج يوسف دونت بلاغاً مختلفاً حيث ضبطت شاباً بالدائرة (٢٤) بحي البركة يحمل بطاقة على أنه وكيل حزب المؤتمر الشعبي وعند الشكوك فيه والتحقيق معه تم اكتشاف أن البطاقة تخص (معلمة) وقد نجحت الأجهزة الأمنية وأجهزة الرقابة على الانتخابات في اكتشاف تلك المخالفة[1].

ومن الملاحظات بدوائر الاقتراع بالريف الشمالي كذلك حالة تزوير وانتحال شخصية من قبل طفل لم يتجاوز عمره الـ١٧ عاما يحمل بطاقة اقتراع باسم سموأل عوض. وعند مطابقته مع السجل اتضح أن صاحب الاسم عمره (٢٨) عاماً. وعند الالتفات فر هارباً[2].

أشار زكريا إسماعيل مدير مركز الأمير الثانية الدائرة ٧، ٦ القومية إلى وجود بطء في اليوم الأخير وأرجع ذلك إلى عمليات الحشد التي تمت للناخبين في الأيام الماضية مشيراً إلى أن نسبة التسجيل بلغت ٦٣٪ من ربط المسجلين البالغ عددهم ٥٨٨١ وكشف زكريا عن وجود حالات غش من أحد الناخبين حيث قام بالتصويت في ولاية الجزيرة وعاد إلى الخرطوم للتصويت بمحلية الأمير مرة أخرى مؤكداً سيطرة الشرطة على الموقف وأن المركز قام بفتح بلاغ ضده لإجراء اللازم[3].

قال وكيل مرشح الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، بالدائرة ٣٣ العيلفون والعسيلات، خالد مضوي محمد عبد القادر ــ إن مركز الشيخ مصطفي الفاني ــ شهد عملية انتحال شخصية، من قبل احد الناخبين، الذي انتحل شخصية شقيقة. وقال (لم تصلنا الارانيك الخاصة بالشكاوي. وهذه عملية مقصودة) وأضاف: هناك مركز تعطل العمل فيه لمدة خمس ساعات، بسبب عدم وجود البطاقات[4]..

أعلنت اللجنة الأهلية الدائرة (٣٠) لدعم المرشح ياسر جلال كمبال، إنها تمكنت من ضبط مواطن، أكمل إجراءات اقتراعه عبر بطاقة عريف، في وقت يحمل ذات الناخب أوراق ثبوتية مختلفة عما هو مدون. وتم رفع شكوى لرئيس المركز بالواقعة، وتحويل المواطن لقسم الشرطة، وفتح بلاغ بقسم جبره، تحت

---

(1) الأهرام اليوم (١٥ أبريل).

(2) أجراس الحرية – ٢٢ أبريل- تقرير ثريا الزاكي عثمان ـ وأم حقين عمر.

(3) المساء (١٦ أبريل).

(4) أجراس الحريّة – ١٣ أبريل.

المادة٩١٨٩ من قانون الانتخابات، في مواجهته بانتحال شخصية. كما أكد مدير شرطة محلية الخرطوم لواء إبراهيم عثمان تدوين بلاغين عن حالات غش وانتحال شخصية في مواجهة شخصين بمراكز اقتراع بالخرطوم[1].

وفي ولاية جنوب دارفور وفي الدائرة (٢٢) الضعين في مركز الأمل تم ضبط أحد منسوبي المؤتمر الوطني يصوت باسم شخص آخر وتم فتح بلاغ ضده.

وفي سياق متصل اعترض مواطن بالدائرة (١٩) بحري شمال علي موظف الاقتراع أثناء أداء عمله عقب انتحال مواطن لشخصية وكيل مرشح وتقدمه بشكوى لا تحمل الصبغة القانونية الأمر الذي احدث فوضى داخل المركز وتدخلت الشرطة لحل الأمر واقتادت المواطن لقسم الشرطة، فيما اعتبر بعض الوكلاء أن ما حدث محاولة لافتعال الفوضى داخل المركز وتعويق عملية التصويت. في السياق اشتكى مدير المركز من نقص المعينات والخدمات الأساسية واتهم المفوضية بالتقصير في عملها تجاه منسوبيها[2].

اتهم عدد من المرشحين المستقلين بجنوب السودان المفوضية القومية بالسودان بالتلاعب في صناديق الاقتراع ونتيجة العد والفرز وتخويف ممثلي المرشحين والأحزاب خلال عمليتي الاقتراع وفرز الأصوات وقال الدكتور ضيو مطوك المرشح المستقل للمجلس التشريعي لجنوب السودان في الدائرة رقم (١) انه وعدد من المرشحين بصدد اللجوء إلى المحكمة العليا لمقاضاة المفوضية القومية للانتخابات، كاشفا عن أن حاكم ولاية شمال بحر الغزال اللواء ملونق أون قد أصدر قرارا بقرض حظر التجوال تمهيدا لتزوير نتيجة الانتخابات عبر أورنيك رقم (٩) الخاص بإعلان النتائج في الدوائر المختلفة لصالح مرشحي الحركة الشعبية الذين سقطوا.

في الدائرة ٢٠ الخرطوم مركز أبو بكر الصديق وجدت سعاد محمد أحمد مصطفى اسمها قد اقترع به إنسان آخر، وسمح لها ضابط المركز بالتصويت بذات الاسم رغم أنه قد تم التصويت به من قبل بالرغم من اعتراضات وكلاء الأحزاب.

باللجنة ٢ المركز ٣ الدائرة ٢٨ الحاج يوسف ثبّت وكيل الشعبي عبد الرحيم أحمد تصويت شخص آخر باسم المواطنة أسماء طه علي عمر والتي صوتت باسمها

(1) الأهرام – ١٦ أبريل.
(2) السوداني – ١٤ ابريل.

كحق أصيل، ولكن شهدت الصناديق بذلك اقتراع شخصين باسم واحد، وشكا عماد الدين عبد الله عن عدم وجود رئيس لنقطة الاقتراع ٤ بذات الدائرة وظل جميع موظفي المركز يوجهون المقترعين لرمز بعينه وتم تثبيت ذلك على أورنيك (٧).

رابعا: التعامل اللا قانوني مع المراقبين والصحفيين

المراقبة بالطبع جزء من ضمان النزاهة، وفي هذه الانتخابات واجهت المراقبة أحيانا ظروفا صعبة، بل لقد كانت الحالة في بعض المناطق كدارفور لا تسمح بالرقابة الحرة لسيادة حالة الطوارئ وقد أعلن عدد من المراقبين الدوليين انسحابهم عن المراقبة في دارفور. وفي ولاية غرب دارفور غاب المراقبون الدوليون والإعلام العالمي عن التغطية الانتخابية بالولاية نسبة للحالة الأمنية المتردية.

وبسبب مقاطعة قوى رئيسية في الانتخابات فلم يكن طاقم الرقابة دائما مكتملا، كما أن مشاكل الأحزاب السياسية وانعدام التمويل ساهم في غياب الوكلاء أحيانا، مثلا تم الحديث عن غياب كامل للمراقبين والوكلاء عن مراكز منطقة قوز رجب بالبطانة في اليوم الأول للتصويت، والتي يبلغ عدد الناخبين فيها عشرة آلاف وتضم ٢٧ قرية. وفي مركز الجريف غرب تحقق غياب الوكلاء ووجود وكلاء المؤتمر الوطني، وفي مركز الشهيد الطاهر بالصالحة شرق بمنطقة الخرطوم ذكر بعض الصحفيين عدم وجود وكلاء حزبيين. ولكن كان حضور المراقبين والوكلاء حينما يحدث يقابل بعدم الترحيب في بعض الأحيان، فقد وجدت حالات كثيرة تم التعامل فيها مع وكلاء الأحزاب ومع المراقبين بشكل ينتهك حقوقهم المعطاة لهم في قانون الانتخابات من حق الوجود داخل المراكز وداخل غرف الاقتراع للتأكد من نزاهة العملية، ويمكن هنا سوق أمثلة لطرد الوكلاء من المراكز التي بحسب ضوابط المفوضية يحق لهم البقاء فيها طيلة الليل والنهار لحراسة الصناديق، بل حدث أحيانا اختطاف الوكلاء لفترة من الزمان، وتهديدهم، وهاكم بعض الأحداث المتعلقة:

الطرد من المراكز

تكرر طرد الوكلاء والمراقبين في المراكز ليلا وأحيانا نهارا إذا صدحوا بالحق ضد إجراءات تزوير ظاهرة، وقد أثيرت هذه الظاهرة في الإعلام بشكل موسع، ولكن المفوضية لم تفعل شيئا سوى التصريح الصحافي الذي جاء على لسان بروفسور عبد الله أحمد عبد الله نائب رئيس المفوضية الذي رفض طرد وكلاء الأحزاب من المراكز ومنعهم المبيت بداخلها وقال في تصريحات صحيفة قبل ٣٦ ساعة من نهاية عملية الاقتراع، وبعد

انتهاء فترة الاقتراع الرسمية، أنه يدعو وكلاء الأحزاب إلى البقاء في مراكز الاقتراع ٢٤ ساعة للحفاظ على سلامة الانتخابات! وقد كان مجرد تصريح لأن الإجراء المفروض ليس مخاطبة وكلاء الأحزاب وطردهم يتم بالقوة، بل لموظفي المفوضية وللقوات الشرطية والأمنية التي تجبرهم على مغادرة المراكز! ونسوق هنا بعض الأمثلة:

في ولاية شمال كردفان، مركز ود جيجي لا يوجد رقم متسلسل لصناديق الاقتراع وفي مركز الشراتي قام رئيس المركز بطرد مراقبي الأحزاب. من جهة أخرى بمدينة النهود فان وكيل حزب المؤتمر الشعبي بمركز الشراتي ريفي النهود إسماعيل محمد توم تقدم بشكوى ضد رئيس المركز الذي وجهت له النيابة التحري الأولي في القضية وكشف (توم)عن تجاوزات تمت بطرد رئيس المركز لمراقبي الأحزاب من المركز، وقام بأجراء عمليات تصويت جماعية للناخبين بحضور اثنين من المرشحين داخل المركز. وفي مراكز الغبشة ريفي النهود سمح رئيس المركز لمندوب المؤتمر الوطني بالدخول والمراقبة دون إبراز أو حمل البطاقة الخاصة بالوكلاء.

نور الدائم السري.. مراقب مرشح مستقل بالريف الشمالي الدائرة (١٦) يقول إن رئيس المركز قام بطرده وقال السري إنهم اقترعوا بالإنابة عن كبار السن لصالح (رمز الشجرة) وإتلاف البطاقات الخاصة بالمرشح المستقل، وانه عندما أحتج أوضحوا له أن تمزيق البطاقات لا يتلفها وأنهم سيقومون عند عملية الفرز باعتمادها لكونه سيكون حاضراً.

كذلك قال هاشم كنة القيادي في تحالف الإجماع الوطني بولاية البحر الأحمر أنهم رفعوا للمفوضية قائمة طويلة من الانتهاكات المرتكبة ومنها: قيام مسلحين بالسلاح الأبيض بطرد وكلاء مرشحهم عبد الله أبو فاطمة في محليات جبيت القنب طوكر هيا.

وفي الدائرة ١١ مدني ظل رئيس المركز يقف من خلف الستائر ويوجه الناخبين للتصويت للمؤتمر الوطني وتعرض الوكلاء للطرد في عدد من المراكز ومنعوا من المبيت داخل المركز في دردق ومدني الشرقية وود المكي.

وأوضح رئيس لجنة الانتخابات في ولاية الاستوائية الوسطى جمعة تومبي فرج الله أنه في الدائرة (٢٦) مركزي مرقو (٢) بنهر ياي والمركز (٣) قام الجيش الشعبي بطرد جميع المراقبين واعتقال (٥) من وكلاء مرشحي المؤتمر الوطني في منطقة كاجو كاجي.

في ولاية الجزيرة مركز آمنة بنت وهب «دردق» طرد وكلاء الأحزاب قبل قفل

الصندوق ولم يسلموا الرقم النهائي للمقترعين ومنعوا من البقاء بالمركز ليلا[(١)].

الرئيس المناوب للحملة الانتخابية للحزب الاتحادي الديمقراطي- الأصل «علي السيد» قال إن الخروقات تتمثل في اختلاف السجل وسقوط الأسماء واستمرار الحملة الانتخابية للمؤتمر الوطني، والتهديد والترغيب وتغيير الصناديق ومنع الوكلاء من حراستها- (الصحافة ٤/١٢).

وكلاء ومراقبي الأحزاب، بالريف الشمالي، الدائرة (١٦) رفض رئيس المركز السماح لهم بالقيام بدورهم الذي يتمثل في المراقبة داخل غرفة الاقتراع، وتمثل ذلك في ملاحظتهم توجيه الناخبين من قبل اللجنة بوضع علامة (صاح) على رمز الشجرة، التي وضعت في أول القائمة[(٢)].

جنوب كردفان، الدائرة (١) العباسية تقلى: مركز وكرة الشرطة تم طرد المراقبين من المركز للمرة الثانية.

في الدائرة ٤٧ وكيل حزب سياسي للمجلس التشريعي مريم محجوب أكدت أن موظف الاقتراع يرفض المتابعة من قبل المراقبين ووكلاء الأحزاب بحجة أن يكونوا متابعين من البعد وليس من حقهم التدخل في المناوشات التي تحصل مع الناخب أثناء العملية الانتخابية، كما أوضحت أنه في بعض الأحيان يتم طرد المراقبين ووكلاء الأحزاب من مراكز الاقتراع بحجة أن البطاقة لم يكن بها ختم، ومع العلم أن البطاقة استخرجت من المفوضية[(٣)].

ود بهاي الدائرة ٤ : في مركز قرية ود بهاي التابع للدائرة ٤ تم تغيير طاقم الحراسة ومنع الوكلاء والمناديب من حراسة الصناديق وعند احتجاج إحدى مندوبات المؤتمر الشعبي تم اقتيادها رهن الاعتقال ، وتم رصد عربة هايس نزلت منها مجموعة مكثت قرابة الـ٤٠ دقيقة في مكان صناديق الاقتراع.

وفي مراكز الاقتراع بمدينة القاهرة تكرر الحديث عن التعامل السيئ مع المراقبين والوكلاء. إذ في اليوم الثالث للتصويت بمركز السفارة بالقاهرة، جاءت سيدة تدعى (نجاة) من أمانة المرأة بالمؤتمر الوطني، بمساعدة أحمد عوض وكيل

(1) رأي الشعب (١٥أبريل).

(2) أجراس الحرية – ٢٢ أبريل- تقرير ثريا الزاكي عثمان. وأم حقين عمر.

(3) رأي الشعب (١٦ أبريل).

حزب المؤتمر الوطني، تحمل مجموعة من الجوازات وإشعارات التسجيل لمجوعة من السيدات بحجة أنهن من (جماعتها) الأمر الذي احتج عيه الوكلاء وقام السيد عبد الرحمن حسين بطرد الوكلاء والمراقبين على خلفية هذه الواقعة في تمام الساعة الثامنة وخمس وعشرين دقيقة[1].

التعامل اللا إنساني وانتهاك الحقوق

كان العنف مع الوكلاء والمراقبين شيئا طبيعيا في هذه الانتخابات، وقد أشار لذلك الأستاذ عبد الله أبو فاطمة مرشح قوى الإجماع الوطني لمنصب الوالي في البحر الأحمر قائلا إن ما جرى في هذه الولاية لا يمكن أن نصفه بالانتخابات بأي حال من الأحوال وإنما هو إرهاب واضح ومورس بحق الشعب وكافة القوى السياسية قال أننا نطلب بإعادة الانتخابات بولاية البحر الأحمر برمتها وأننا لا نعترف بنتائجها المزورة وقال إننا في بداية الأمر توقعنا أن تكون عملية تغيير السجل الانتخابي وإسقاط العديد من الأسماء وتبديل الرموز السياسية للمرشحين هي أقصى أساليب الفساد التي سعى لها المؤتمر الوطني إلا أننا تفاجأنا باستخدامه لأسلوب القوة والخشونة باختطاف وضرب وكلاء المرشحين في مراكز الاقتراع حتى لا يقوموا بواجبهم وليفسحوا له المجال لتغيير إرادة الناخب بالتلاعب في صناديق الاقتراع... وإن وكلاءنا في مركز الأنقيب هددوا بالسلاح لإخلاء المنطقة من قبل شقيق أحد القيادات البارزة بالمؤتمر الوطني بالولاية. وقال ضرب وكيلنا بمركز جبيت المعادن مما اضطره إلى ترك المنطقة. وقال إن هناك عدداً من المراكز في منطقة تهميم رحلت إلى جهات غير معلومة (الأيام ٤/١٧)

في ثاني أيام الاقتراع تعرض للقهر وكيل حزب الأمة القومي محمد المأمون شرف الدين بمركز الاقتراع حقل دفرا الدائرة ١٠ أبيي بولاية جنوب كردفان. حيث أبلغ عن اختطافه بعد احتجاجه على سير العملية الانتخابية بالمركز فتم استدعاؤه من قبل جهة أمنية. كذلك اعتقلت سلطات محلية كلبس بولاية غرب دارفور خمسة من وكلاء الأحزاب بحجة اعتراضهم داخل مراكز الاقتراع ولم يتم إطلاق سراحهم حتى أواخر أبريل (أجراس الحرية ٤/٢٤). كما وافق والي غرب دارفور (أبو القاسم إمام الحاج) على رفع الحصانة عن معتمد محلية أم دخن عبد الله أحمد حسين لاتهامه

(1) رفعت ميرغني تقرير عن عملية سير الاقتراع بالقاهرة ليومي ١٢ و١٣ ابريل.

بإصدار توجيهات بطرد جميع المرشحين ووكلائهم باستثناء منسوبي المؤتمر الوطني من مراكز الاقتراع العشرين بالمحلية (أجراس الحرية ٤/٢٤).

دمغ تحالف منظمات المجتمع المدني العاملة في مراقبة الانتخابات، العملية الانتخابية في يومها الأول بالفشل، واعتبر ذلك نتاجا طبيعيا لعدم المصداقية الذي لازم أداء المفوضية منذ تكوينها، في وقت اختطف مجهول «١٢» من وكلاء الأحزاب بهيا بولاية البحر الأحمر كما ذكر «تمام» (تحالف منظمات المجتمع المدني للانتخابات) في مؤتمر صحفي رصده عملية اعتقال ١٢ من وكلاء الأحزاب في هيا ببورتسودان (بالدائرة (٢١) لانقيب)من قبل شخص مجهول، وأشار لفتح بلاغ بالواقعة وتبليغ المفوضية.

وفي الدائرة (٥) الأمير امبدة اعتدى منسوب للمؤتمر الوطني الذي يعمل بجهاز الأمن ويشرف على خيمة التعبئة السياسية نجم الدين خوجلي بالضرب على مراقب الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل ودخل في مشادة كلامية مع الدكتور. صلاح مناع عضو حزب الأمة القومي مرشح الدائرة للمجلس الوطني.

تم حجز كل المراقبين بمحلية همشكوريب طوال اليوم الأول للتصويت وعدم السماح لهم بممارسة مهامهم، بحجة عدم حصولهم علي التصديق، وهو ما أدى لانسحاب ١٥٠ من مراقبي الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل من عملية الرقابة.

قامت السلطات في جنوب دارفور باعتقال (٤) من منسوبي المؤتمر الشعبي بمحلية (الردوم).

وأوضح رئيس لجنة الانتخابات في ولاية الاستوائية الوسطى جمعة تومبي فرج الله أن سلطات الجيش الشعبي قامت باعتقال (٢) من المراقبين المحليين.

من ناحية أخرى خرجت مجموعة من العريفين من مراكز الاقتراع احتجاجا على عدم التزام المفوضية ماديا تجاههم وعدم صرف النثريات والحوافز وهو الأمر الذي كان مثار احتجاج من قبل وكلاء الأحزاب السياسية على الأوضاع السيئة التي يعيشون فيها من عدم توفر مياه الشرب وصرف استحقاقاتهم وعدم اهتمامهم بتنظيم مراكز الاقتراع وتوفير المقاعد التي يجلسون عليها وظلوا يجلسون على الأرض داخل مراكز الاقتراع[1].

(١) الصحافة (١٥ أبريل).

تم انسحاب المراقبين والوكلاء من ٣١ مركزا بمحلية هيا بولاية البحر الأحمر بعد تهديدهم بالسلاح الأبيض من مجموعة تنتمي لأحد الأحزاب، وهو ما أدى لسير عمليات الاقتراع في المنطقة دون وجود أي مراقبين.

وفي الثورة الحارة الخامسة اعتدى عناصر المؤتمر الوطني على وكلاء الأحزاب بعد نقاشهم مع وكيل الحزب الحاكم وأكد وكلاء الأحزاب أنهم سيتخذون الإجراءات القانونية لمواجهة بلطجية منسوبي الحزب الحاكم.

في ولاية الشمالية الدائرة ١٧ شمال الغابة تم جلد مراقبي المرشح المستقل علي العمدة ١٥ جلدة.

أكد السيد بونا ملوال استمرار اعتقال خمسة من وكلاء المنبر الديمقراطي منذ السابع من ابريل ولم يتم إطلاق سراحهم حتى يوم ٢٠١٠/٤/١٢ م.

في الدائرة ١٦ بالريف الشمالي مركز الكوداب تعرض الصحفي حمزة بلول من صحيفة الأحداث لمصادرة كاميراته بواسطة أحد مرافقي المعتمد أصر الزميل حمزة على تصعيد الأمر إلا أن المعتمد ومرافقيه اعتذروا على تصرف زميلهم.

وفي ما يتنافى والعملية الديمقراطية تم اعتقال مراقبتين بمركز المنارة لاعتراضهن علي سلوك موظف المفوضية بتوجيه الناخبين بشكل سلبي وصوت عالي وعندما سأله المراقب قال له : « دي ما شغلك ودي مصلحتي أنا الذاتية» وقد اعترضت المراقبتان على عدم توصيل موظف المفوضية للمعلومة الكاملة للناخبين في المركز للتصويت لرمز محدد. بعدها دار نقاش كبير بيننا أدى لاعتقالنا وإدخالنا إلى غرفه مليئة بالعساكر ولم يصطحبوا معنا الشخص الذي كان هو أساس المشكلة وقد طالبنا بضرورة إعطاءنا ارانيك لنسجل عليها اعتراضنا لكن كان الرفض هو الرد لمطالبنا ومن ملاحظاتنا في كل هذه المراكز هو غياب المراقبين الدوليين الذين أتوا لمراقبة سير العملية وحتى تمر بالشفافية المطلوبة وحتى الإعلام المحلي للصحف وقنوات فضائيه غابت عن هذه المراكز الطرفية وفي تعليق طريف لأحد الموجودين «والله انتو أول ناس يتفقدونا وما في لا تلفزيون قومي جانا ولا جريده كمان جاتنا»(١).

موظف المفوضية بالمركز رقم ١٢ الدائرة الجغرافية (١٧) قوميه وولائية بكرري الشمالية رفض لمصور صحفي أن يقوم بتصوير الموقع وعندما طلب الصحفيون منه أن يوضح السبب أو يعطيهم ما يثبت ما لديه على اعتراضنا على سلوكه

(١) صحيفة الأخبار ١٣/ ٤/ ٢٠١٠م.

المشين في التعامل معهم ترك المركز وخرج صارخا: (ما حاوريكم اسمي ولا حاجة والدايرين تعملوه أعملوه).

وهنالك حدث فريد كان الشاكي فيه هو المشكو في العادة، حيث وجهت نيابة مخالفة الانتخابات بولاية جنوب كردفان مدينة كادقلي الدائرة(٥) جغرافية، وجهت بفتح بلاغ تحت المادة (٩٣هـ) من قانون الانتخابات، الأعمال الفاسدة، وذلك على خلفية بلاغ تقدمت به الشاكية سميرة خليفة نكولا مراقبة محلية تابعة للمؤتمر الوطني ضد بابكر مراقب محلي تابع للحركة الشعبية، الذي قام بأخذ بطاقتها المعتمدة من مفوضية الانتخابات، مدعياً أن البطاقة مزورة، وقام بأخذها وخرج إلى جهة غير معلومة لتقوم الشاكية بتحرير بلاغها. وأفادت المصادر أنه أول بلاغ من نوعه منذ بدء العملية الانتخابية.

وكما تم طرد المراقبين بالقاهرة لاحتجاجهم على أحد التجاوزات، تكررت التعاملات المهينة معهم والتهديد والعنف. حدث ذلك مرة حينما حدثت خروقات أخرى قام عمران محمد عمران ويوسف بانقا يوسف (مراقبين) بتصويرها وقد شاهدهما شخص يُدعى أبو العلاء ادعى انه عقيد في أمن السفارة وقام باقتيادهما إلى غرفة بالمركز تم احتجازهما بها وإحكام إغلاقها عليهما.وقام بتهديدهما قائلاً: (أنا عقيد في الأمن وممكن أتصرف معكما أي تصرف إذا لم تُسلِما هذه الموبايلات التي صورتم بها المادة وقد هددهما بفتح محضر ضدهما وتسليمهما للشرطة المصرية لاتخاذ اللازم بشأنهما) واستمر الاحتجاز حتى الساعة الحادية عشرة والثلث. وتدخل عبد الرحمن حسين رئيس لجنة الانتخابات بالمركز بدوره طلب من أبي العلاء هذا عدم إخلاء سبيلهما حتى يسلما المادة المصورة!! وتكررت ممارسة العنف من قبل بعض أعضاء اللجان على المراقبين، حيث قام السيد / التجاني عثمان الريح موظف الاقتراع بلجنة أ مركز السفارة بمد يده وضرب حسن عبد الله الشيخ وطلب منه إعطائه هاتفه المحمول الخاص إليه بحجة أنه التقط صور له أثناء قيام موظف الاقتراع بفض اشتباك بين مراقب الحزب الاتحادي ومراقب المؤتمر الوطني وأحد الموظفين باللجنة يوم الاثنين الساعة الحادية عشر إلا خمس دقائق مساءً. وتم تهديد حسن عبد الله من قبل موظف بالسفارة يُدعى عمار بأن السيد موظف الاقتراع التجاني لديه صلاحيات يمكن أن يستخدمها للإضرار به إذا لم يعتذر له على عدم التعاون معه في تسليم هاتفه الخاص له لفحص محتوياته. وهدد السيد الهادي أحمد محمد إمام بضرب السيد أشرف عبد الحميد مراقب منظمة ماعت للتنمية وحقوق الإنسان بحجة أنه مصري يتدخل في الشأن السوداني. ولاحقا تدخل السيد كمال حسن علي وهدد (بحسم الموضوع وبطرد

السيد أشرف عبد الحميد لكونه مصرياً يتدخل بالشأن السوداني) وقال أنه سوف (يمنعه من الاحتكاك بأية جهة سودانية أو أنه سوف يتصل بالسيد أيمن عقيل مدير منظمة ماعت لسحبه) وقد قال ذلك في الخيمة المنصوبة في باحة السفارة أمام محمد حسن أحمد ومروة محسن وحسن عبد الله. تدخل الفريق أبو بكر عبد القادر طالباً من السيد أشرف عبد الحميد عدم التدخل بكل ماله علاقة بالشأن السوداني وقال له يكفي لطردك أن تأتيني شكوى من تصرفاتك من قبل أي شخص[١].

خامسا: مشاكل حول بطاقات الاقتراع

مشاكل في نوعية البطاقات واستخدامها

لاحظ العديدون صعوبة نزع بطاقات الاقتراع الخاصة برئيس الجمهورية والوالي ويظهر شكل التمزق الذي تم لها في الكعوبات ما دفع الموظفة لاستخدام مقص لنزع البطاقتين حتى يسلم الرقم المتسلسل في الكعب ولكن كل محاولاتها باءت بالفشل، وعند سؤالنا عن الأسباب قالت الموظفة إن ذلك يعود لسوء نوع الورق المستخدم قائلة بأن الورق جاف ويصعب قطعه لأن التخريم الذي فيه ضعيف مما يصعب عملية التعامل معه وهنالك الكثير من البطاقات قد تلفت.!

هذه الملاحظات ألقت بكثير من الشكوك حول التقنية المستخدمة في طباعة البطاقات التنفيذية مع شائعات حول استخدام وسائل تساعد على التزوير وإزالة التصويت في غير مكان الشجرة.

وقد تضمنت مذكرة القوى السياسية في جنوب كردفان للمفوضية الإشارة لأن البطاقة نفسها يمكن استخدامها أكثر من مرة.

مركز جودة الدائرة (١١) : بطاقات المجلس الوطني غير متطابقة الألوان

تبديل الرموز

في ولاية جنوب دارفور نفسها تفاجأ المرشح المستقل في دائرة نيالا وسط (٣) زين العابدين المصري بتغيير رمزه من (اللوري) إلى (الجرس)!

وفي الدائرة (٥) مليط الصياح تم تغيير رمز مرشح حزب العدالة القومي معتز محمود سالم وتم تبديل رمزه من (النمر) إلى (الحصان(. وقال معتز بعد أن تقدمت

(1) رفعت ميرغني تقرير عن عملية سير الاقتراع بالقاهرة ليومي ١٢ و١٣ ابريل.

بشكوى إلى المفوضية بالمنطقة أفادني مسؤولو المفوضية بالولاية أنهم ليس لديهم حل لهذه المشكلة وقاموا برفعها إلى المفوضية العليا بالخرطوم وذكر انه لم يأت منهم الرد حتى نهار الاثنين ٢٠١٠/٤/١٢. وأوضح معتز انه تضرر كثيرا« جراء هذا الخطأ مما دفعه للتعرض لاتهامات من قبل ناخبيه الذين لم يتفهموا الأمر، بل اتهموه بعدم الدراية برمزه، مطالبا في الوقت ذاته المفوضية بضرورة إيجاد معالجة عاجلة لهذه المشكلة وتعويضه عن الأيام المهدرة علي حسب قوله.

ولعدد من الأسباب قررت لجنة الانتخابات بولاية غرب دارفور تجميد الانتخابات في الدائرة القومية (سربا) بسبب تغيير الرموز وتجميد الانتخابات في الدائرة الولائية (١٣) صليعة[1].

وأوراق تخص الدائرة ٢٧ تجدها لدى الدائرة ٢٨، وأوراق اقتراع خاصة بولاية شمال كردفان يفاجأ الناخبون بمنطقة الفاو بقدومها إليهم، واسم هذا مصحوب برمز ذلك، ورمز اللوزة تجده أمام صاحبه رمز الديك[2].

قال الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي السوداني بأنه سينسحب من الانتخابات بكافة مستوياتها احتجاجاً على ما سماه بالفوضى التي قامت بها المفوضية القومية للانتخابات باستبدال رمز الحزب من القطية إلى رمز الحمامة في كل من الدائرة«٣٦» جبل أولياء القومية ومرشحها معتز عبد الـبين والدائرة (٥٠) جبل أولياء ولائية ومرشحها عبد المحسن فضل المولى، والدائرة (٣٨) الشجرة ولائية ومرشحتها أمال شرف الدين عبده، والدائرة(٣٧) الخرطوم وسط ولائية ومرشحها عوض عبد الهادي محمد عبدون.

في الدائرة ٣٥ المجلس الوطني بالدخينات القادسية تم استبدال رمز مرشحها من الحزب القومي السوداني حماد الغائب تاور من (الميزان) إلى (مقبض اليدين) وكذلك رمز القطر الذي غاب في الدائرة ٣١ أبو آدم والعديد من مراكز ولاية الخرطوم في القوائم النسبية والقوائم الحزبية لعدد ٣٤ مرشحا من حزب البعث العربي الاشتراكي وكذلك الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل الذي اقتنع أخيرا بخوض الانتخابات وهو الآخر لم يسلم من غياب رمزه باستبداله أو اختفاء أسماء مرشحي الحزب ، فقد حدث لمرشح الحزب في شمبات حيث لم يعثر على

(1) أجراس الحرية – ١٤ أبريل.

(2) الأحداث (١٤ أبريل).

اسمه وكذلك رمزه حتى اليوم الثاني من عملية الاقتراع[1].

في مدينة الرهد تم تبديل بطاقات الاقتراع من بارا إلى الرهد وتغيير رمز مرشح مستقل من المفتاح إلى العجلة وفي مدن المجلد وبابنوسة والفولة بجنوب كردفان شكي ممثلو الأحزاب من خروقات ارتكبها المؤتمر الوطني الذي نصب خيامه داخل مراكز الاقتراع.

مرشح الدائرة القومية ٨ عن حزب الأمة (القيادة الجماعية) عمر عسكر لم يجد رمزه (القبة) ووجد بديلا عنه رمز حزب الأمة القومي.

القضارف: تبديل رمز مرشحي حزب البعث العربي الاشتراكي من «القطر» إلى «المفتاح» بجانب تبديل رمز «الفانوس» الذي جاء لمرشحي حزب النهضة في القائمة وهو في الأصل خصص لحزب الأمة الإصلاح والتنمية، بجانب ظهور رمز العصا للمرشح مصطفي محمود عبد الله إدريس من الحزب الاتحادي الأصل المنسحب.

الدائرة ٣٧ الخرطوم وسط[2] تغيير رمز المرشح عوض عبد الوهاب محمد من القطية للحمامة اختلاف في الرموز في مركزين بمحلية الرهد.

النيل الأبيض: طباعة «الرمز» الانتخابي للحزب أو المرشح أكثر من مرة في الورقة الواحدة، كما اشتكى آخرون في الولاية ذاتها من تبديل «رمز» «القلب» لأحد المرشحين إلى رمز «القطر» فيما اشتكى آخرون من أن أحد المرشحين لم يجد رمزه الانتخابي «العين» في بطاقة الاقتراع.

المرشح المستقل للدائرة (٤) بنيالا وسط بالمجلس التشريعي زين العابدين احمد المصري تغير رمزه من اللوري للجرس.

البحر الأحمر: تطابق بطاقات المرشحين وتداخل أسماء ورموز مرشحين آخرين، كما تكرر اسم مرشح واحد في مستويات انتخابية متعددة.

بالدائرة القومية (٢) بربر. تداخل واختلاط الرموز لمرشحين مستقلين.

سقوط أسماء وشعارات مرشحين أو تغييرها

من جملة الأخطاء التي دوّنتها المصادر سقوط شعار مرشح المؤتمر الشعبي

(1) صحيفة صوت الامة – بتاريخ ١٧ أبريل.

(2) إدراج كلمة: تم.

لمنصب والي جنوب دارفور د.الحاج آدم يوسف في منطقة (قوز بدين) بولاية جنوب دارفور.

المرشحة المستقلة عن الدائرة القومية ١٠ بالبحر الأحمر مريم محمد محمد هيكل لم يظهر اسمها ورمزها (وحيد القرن) ببطاقات الاقتراع بالدائرة.

تم تغيير اسم المرشح محمد آدم النيل إلى محمد آدم سبيل الأمر الذي أحدث ارتباكاً في الدائرة (١٧) شعيرية.

نعمان إلى نعمات: قال مرشح حزب الأمة القومي الإصلاح والتجديد بالدائرة «١» أم درمان شمال نعمان جمعة حسن جمعة أنه لاحظ أثناء إجراء عمليات الترشيح الأولية أن هناك خطأ وقع على اسمه نعمات جمعة محسن جمعة وأوضح أنه خاطب المفوضية بهذا الخصوص وأفادته بأنها أجرت التصحيح لهذا الخطأ. وقال عندما حضرنا للاقتراع وجدت أن الاسم الأول تم تصحيحه إلا أن هناك خطأ ما زال موجوداً حيث تم تصحيح نعمات إلى نعمان ولكن الاسم الثالث محسن لم يتم تصحيحه لحسن.

كذلك أقرت اللجنة العليا للانتخابات بولاية شمال دارفور يوم (الإثنين١٢ أبريل) بحدوث أخطاء فنية بمركزين انتخابيين بالولاية وعلى هذا الأساس قررت اللجنة إعادة التصويت في المركزين على مستوى الاقتراع للمجلس الوطني، ويذكر أن المركزين اللذين وقعت بهما أخطاء أحدهما بمنطقة (مليط) والثاني بمدينة (الفاشر) وتمثلت هذه الأخطاء في عدم ظهور رموز مرشحي المجلس الوطني الأمر الذي أدى إلى توقف عملية الاقتراع بعد اكتشاف الخطأ وتقررت إعادة التصويت في المركزين بعد التشاور مع المرشحين ومندوبي الأحزاب والمراقبين.

ذكر مراقبون للعملية الانتخابية في ولايات دارفور أنه تم في دارفور حرق محتويات صناديق الاقتراع في مركزين في (مدينة الفاشر) حاضرة ولاية شمال دارفور ومدينة (زالنجي) بولاية غرب دارفور وذلك بعد أن تم التوافق بين (المفوضية والشرطة والأحزاب) وأعيد في هذه المراكز الاقتراع.

وفي الفاشر سقط رمز المرشح المستقل داؤود أحمد الطاهر في الدائرتين (٣،٢) بمركز التأهيل التربوي بالفاشر جنوب ورمزه (السنبلة) الأمر الذي أدى إلى توقف العمل في اليوم الأول والثاني بالمركز لتعيد المفوضية الاقتراع بالمركز من جديد إلا أن المفوضية تفاجأت بكسر الصندوق الثالث في نفس المركز مما اضطرها لإخراج بقية الصناديق وحرقها وإعادة عملية التصويت من جديد في اليوم الثاني ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تفاجأ مرشح حزب المؤتمر الشعبي والحزب الاتحادي الديمقراطي

(الأصل) بفقدان رموزهم بمركز بابكر نهار بحي الوحدة بالفاشر المركز رقم (٥).

مركز الحارة (٢٩) أم بدة وجدت به بطاقات ترشيح لأعضاء المركز (٧) ولائي و(٦) قومي تخص مراكز أخرى حيث فقد المرشحون رموزهم ولم يجدوا فرصتهم لحصد الأصوات، وقدم المرشحون ووكلائهم احتجاجا وشكوى لمدير المركز فأتصل بالشرطة وجاءت قواتها وتم إيقاف اللجنة بينما يتم العمل باللجان الأخرى داخل المركز واشتكى المرشحون والناخبون من غياب رمز المرشح المعني مما سبب أضرارا» بليغة حسب إفادة المرشح المستقل هشام رمضان[1].

وكان المرشح المستقل عن الدائرة القومية (١٠) بولاية البحر الأحمر «مريم محمد محمد هيكل » قد دخلت في اعتصام مفتوح أمام مباني مفوضية الانتخابات ببورتسودان احتجاجاً على استمرار سقوط اسمها لثلاث أيام عن كشوفات المرشحين للدائرة فيما أعلن ١٠ من المرشحين المستقلين بالدائرة القومية والولائية بالولاية انسحابهم من العملية الانتخابية[2].

أما المرشح المستقل عبد الرحمن عبد الكريم فقد الفرصة في المنافسة بعد أن تعرض اسمه للتحريف من قبل المفوضية حيث أدرج باسم عبد الرحيم رغم أنه قد أخطر بتصحيح الاسم وقال أنه فوجئ بأن الخطأ لا يزال سارياً.

أكد وكلاء مرشحي المؤتمر الشعبي باللاماب بحر ابيض غياب اسم مرشحة الشعبي د.نجوى عبد اللطيف أمين المرأة والمرشحة بالقائمة النسوية حيث لم يوجد اسمها بسجلات الناخبين المنشورة أخيرا»، علما بأنها مرشحة ومسجلة بالمركز وكان اسمها موجود بالسجلات الأولية وقدم الوكلاء طعنا وشكوى حول الأمر.

وفي دائرة النصر الشرقية«٣٣» قالت غادة إبراهيم وكيلة المرشح المستقل الطيب صديق أنها فوجئت بعدم وجود رمز موكلها بالمراكز.

وفي ولاية غرب دارفور تكرر الحديث عن عدم وجود أسماء ورموز بعض المرشحين في بطاقات الاقتراع مثل مركز (أردمتا) الذي وجد به اختلاف الشعارات (أجراس الحرية ٤/١٧).

بمركز(٤) والدائرة (٢٨) الخرطوم شرق هناك خطأ في اسم مرشح الاتحادي الديمقراطي الأصل مجلس تشريعي محمد أحمد علي حامد باسم محمد أحمد

(1) صحيفة رأي الشعب ١٣/ ٤/ ٢٠١٠ .

(2) الأحداث (٢١ أبريل).

آدم حامد الذي أدى إلى ارتباك العديد من الناخبين. وأكد رئيس المركز تلك الأخطاء وأضاف بأن نسبة الاقتراع بالمركز حوالي (٨٠٪) حتى نهار اليوم الرابع من الاقتراع ذكر بأنه رفض إيقاف الاقتراع لمعالجة الخطأ في بطاقات المجلس الوطني لأن وكلاء الأحزاب لم يقدموا شكوى رسمية بل اكتفوا بالاحتجاج فقط[١].

كما كشفت عضو المكتب السياسي بالحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل وعضو لجنة الانتخابات إنعام عبد الحفيظ عن وجود مرشح إضافي على كشف المرشحين المعتمدين للمنافسة على منصب والي الجزيرة، وقالت أن الكشف النهائي للمرشحين بالولاية بعد قفل باب الطعون تضمن (١١) مرشحاً لمنصب الوالي بالجزيرة، مشيرة إلى أن ورقة الاقتراع تضمنت (١٢) مرشحاً مما يعني وجود مرشح زائد يسمى عمر حامد الخليفة من أحد أحزاب الأمة، واعتبرت أن تلك تعد واحدة من الأخطاء الفادحة والخروقات التي تتحملها المفوضية القومية للانتخابات.

وقد اشتكت مرشحة حزب التحرر الوطني لقائمة النساء القومية أسماء كرسي من تغيير شعار حزبها من البوابة إلى شكل آخر غير مفهوم، وقالت إن ذلك أثر بشكل واضح على نتائج الفرز، وأشارت إلى اختفاء كشوفات قوائم المرأة ببعض المراكز[٢].

وفي الدائرة«٣٢» ذكر الشيخ آدم خليل، وكيل المرشح المستقل أن مرشحهم المستقل لم يجد رمزه(اللوري)، وقال قمنا بزيارة لكل المراكز للتأكد من وجود (اللوري) لكننا منعنا من رؤية الرموز، مما أدخلنا ذلك(٣) في مشادة كلامية مع رئيس المركز، وأوقف بعدها العمل لمدة ساعتين، بعدها تم تبديل الدفتر بآخر فيه رمز (اللوري).

ظل (١٥٠،٠٠٠) ناخبا من الحزب الديمقراطي المتحد ينتظرون المشاركة في عملية الاقتراع في ظل غياب شعار الحزب في ولاية شمال بحر الغزال. وأكد تونق لوال آيات رئيس الحزب أن الناخبين بدءوا في الانسحاب إلى منازلهم بعد مكوثهم طيلة الأيام الثلاثة من بدء عملية الاقتراع مبينا أنهم رفعوا مذكرة للمفوضية التي تتكون من قيادات الجيش الشعبي وتقوم بتحويل جميع الطلبات للمفوضية القومية للانتخابات بالخرطوم مناشداً إياها بالإسراع قبل انتهاء الوقت المحدد للعملية. ووضح أن ولاية جنوب بحر الغزال ووارب والخرطوم شهدت إقبالا كبيراً

(1) المصدر: صحيفة الأيام ١٥/ ٤ / ٢٠١٠م.

(2) أجراس الحرية – ١٨ أبريل.

(3) تحذف كلمة (ذلك).

من شعبية حزبه في صناديق الاقتراع[1].

بالدائرة (٢٨):تمت إعادة عملية الاقتراع، حيث قال ضابط المركز أن سبب الإعادة يعود إلى تداخل الاستمارات مع الدائرة (٢٧) التي لم يتم فيها إعادة الاقتراع وتم فرز أصواتها، وقال مسؤول بارز بالمفوضية أن السبب الخفي لإعادة الاقتراع يعود لاختفاء صورة واسم مرشح المؤتمر الوطني منذ بداية الاقتراع، وقال انه استغرب لعدم تمليك هذه المعلومة من قبل وكلاء المرشحين لقواعدهم والأحزاب، وأن غياب معلومة إعادة الاقتراع غابت حتى على مستوى قيادات الأحزاب التي شاركت في الانتخابات[2].

قال المرشح المستقل لرئاسة الجمهورية دكتور كامل إدريس الطيب أن رمزه السنبلة اختفى من بعض البطاقات الانتخابية في كثير من ولايات السودان وقال:أنه اعتمد على اسمه ورمزه في الدعاية الانتخابية «ووصف كامل» العملية الانتخابية بأنها أصيبت بالشلل النصفي بعد مقاطعة أحزاب المعارضة لها(الحركة الشعبية، الأمة القومي والإصلاح والتجديد، الحزب الشيوعي، الوطني الاتحادي) وأنها الآن مصابة بالفشل الكلوي.

وعلى ذات الصعيد أبلغ المرشح المستقل عن الدائرة (٦) قومية الأمير الثانية محمد يحي عبد الله أنه تم إيقاف الاقتراع في(٣) مراكز بدار السلام تتبع للدائرة واتهم المؤتمر الوطني أنه استجلب ناخبين من الدائرة(٩) للتصويت في الدائرة (٦) وأن البطاقات في الدائرة ناقصة أسماء مرشحين أثنين من بين عشرين مرشح. وبعد أكتشاف وكيلي المرشحين لعدم ظهور الأسماء اضطر ضابط المركز لإيقاف الاقتراع وقال يحي أنه سيواصل المعركة الانتخابية لكشف المزيد من ما سماه بالتزوير والخروقات[3].

في الكوداب بالدائرة (١٦) فان الأمر لا يقل عنة في اللجان (١٦) السروراب بالريف الشمالي والعامرية الدائرة (١٦) قومية و(٢١) ولائية التي بدأت فيها عملية الاقتراع متأخرة نحو (٣) ساعات عن الزمن الذي أقرته المفوضية والأوراق المعدة للاقتراع. حسبما قال رؤساء المراكز المعنية قبل إن يغلق مركز السروراب عند

(1) المصدر صحيفة الأهرام ٢١/ ٤/ ٢٠١٠ م.

(2) الميدان (٢٠ أبريل).

(3) المصدر: صحيفة أجراس الحرية ١٢/ ٤/ ٢٠١٠م.

الثالثة ظهرا بسبب عدم وجود رموز بعض المرشحين.

وفي[1] جانب آخر تم إلغاء كل بطاقات الترشيح بمركز العسال بالدائرة (٣٦) جبل أوليا بعد اكتشاف سقوط اسم احد مرشحي المؤتمر الوطني الذي لم يرد في البطاقة، وتمت إعادة التصويت لكافة الناخبين.

انسحاب «٥ » من مرشحي حزب لام أكول: أبلغ رئيس حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان التغيير الديمقراطي بكري هشام عبد الماجد بانسحاب مرشحي حزبه في منطقة الدوائر الجغرافية ١٥-٢٠-١٧ وقائمة الحزب في الدائرة ١٦، ومرشح الحزب في الدائرة١٦ التشريعية. وقال عبد الماجد أن مبررات الانسحاب تعود إلى أنهم أبلغوا المفوضية في رسالة مكتوبة بأن رمزهم الانتخابي متشابه مع رمز الحزب الاتحادي الديمقراطي، لكن المفوضية لم تفعل المطلوب. وأوضح عبد الماجد أنه طلب أورنيك ٧ في دوائر كرري ليسجل إحدى المخالفات فلم يجده. وتابع في كل دوائر كرري كان اسم الحزب ناقصا ولم يكتب بالصيغة الكاملة. وعدد المسؤول الحزبي عدداً من المخالفات صاغها كأسباب لانسحاب مرشحي حزبه.

في مراكز متناثرة في الجنوب تم ضبط بطاقات مزورة وزعت علي (الناخبين) ولم يظهر عليها (صورة ورمز انتخابي) لسلفا كير ميارديت الخاص بمقعد رئاسة حكومة جنوب السودان، فقط توجد علي هذه البطاقات صورة (لام أكول) ورمزه الانتخابي، إلا أنه لم يطرأ أي تطور إيجابي بهذا الشأن.

ونلفت الانتباه إلى سقوط (اسم) مرشحة الحركة الشعبية لمنصب الوالي لولاية واراب (نيال دينق مليك) في عملية تزوير مفضوح بولايتها حيث لم تظهر (اسمها) ضمن قوائم ترشيح الولاة. .وأكدت التقارير الواردة أن هناك تلاعباً واضحاً وقصور وإخفاقات لمفوضية الانتخابات وانحيازها لأجهزة (الوطني) ومنبر الديمقراطي للجنوب السودان في الولاية، علما بان (المنبر!) يتزعمه بونا ملوال مستشار (البشير!) وعنصر ناشط في هيئة دعم انتخابه.

وفي ولاية سنار تواصلت إشكاليات الأخطاء الفادحة للمفوضية حيث غاب في اليوم الثاني للعملية الانتخابية رمز مرشح حزب التضامن السوداني الديمقراطي عبد الخالق محمد عبد الخالق (دائرة سنار الوسطي – مجلس وطني) وقال عبد الخالق انه تقدم بشكوى لغياب رمزه (الكفتيرة) من قائمة المرشحين لليوم

(1) استبدال بكلمة (من)

الثاني.. وفي قرية العزازة شمال شرق سنار يبتز أعضاء اللجان الشعبية الأحزاب وذلك عندما فرضوا رسوما عليهم بسبع جنيهات مقابل شهادة سكن اللجان الشعبية في حين أنها تستخرج مجانا للموالين للحزب الحاكم.

وفي النهاية تم إلغاء التصويت في دائرة «سنار الوسطى» جنوب المجلس التشريعي الدائرة ٢ بسبب مرشح حزب البعث العربي الاشتراكي الذي سقط اسمه من القائمة.وكذلك في سنار الوسطى الدائرة ٢ مرشح حزب التضامن عبد الخالق محمد عبد الخالق سقط اسمه من القائمة.

أما بدائرة(السمير) بولاية الجزيرة فقد شكا عدد من الناخبين من عدم وجود رمز مرشح الشعبي لولاية الجزيرة، وقال احد الناخبين انه عندما تفاجأ بعدم وجود رمز الشمس لمرشح الوالي تقدم بالسؤال لموظف المفوضية عن مكان الرمز وحينها قام كل الموظفين وقوفاً مبدين استغرابهم لسؤاله، وقال احد الموظفين: (ما عندنا لو عايز اقترع ولو ما عايز امشي). وأضاف الناخب انه اقترع في خمسة بطاقات اقتراع بدلا عن ثمانية بطاقات مفترض أن تكون بالمركز.

وأشار المرشح المستقل بدائرة النصر (٣٣) القومية محمد أحمد دهب إلى عدم تضمين اسمه ورمزه في بعض دفاتر البطاقات الانتخابية بمركز (الحسين بن على) التابع لذات الدائرة، وأضاف أن إحدى الناخبات وتدعى محاسن محمد احمد صوتت بالمركز رقم (٤) بمدرسة ذات النطاقين بعد إبراز شهادات سكن ومن ثمّ صوتت ناخبة أخرى بذات الاسم بتوجيه من رئيس المركز، ولفت إلى استخدام الناخبين للهواتف النقالة داخل المركز بعد استلام بطاقات الاقتراع، ودفع دهب بمذكرة حوت المخالفات التي وقعت بمراكز الدائرة للجنة العليا للانتخابات بولاية الخرطوم دون أن يتلقى رداً عليها، وطالب دهب بإلغاء النتائج في مركزي (الحسين وأم أيمن) وإعادة الاقتراع فيهما طبقا لقانون الانتخابات بالإضافة لتعويضه جراء الأضرار التي تعرّض لها بسبب اختفاء رمزه بالمركزين، كما شدد على تفادي تكرر الأخطاء عند إعادة الانتخابات.

ورد اسم المرشح المستقل عن الدائرة ٩ بورتسودان، في الدائرة ٨ القومية والدائرة الولائية ٩. ومرشح مؤتمر البجا في الدائرة القومية ٩ د.طاهر محمد موسي لم يجد اسمه ولا رمزه بمركز الدائرة. وفي الدائرة القومية ٩ مركز هوشير لم يظهر رمز العصا لمرشح الحزب الاتحادي محمد طاهر اوكير. وبطاقات المجالس القومية والولائية بولاية البحر الأحمر لا توجد فيها أرقام متسلسلة، وهو ما يمكن أن يكون مدخلا للتزوير. وفي الدائرة القومية ١٠ ببورتسودان اشترك مرشحان هما مجدي

عثمان وهاشم أوهاج في رمز واحد. كذلك لم يظهر اسم المرشح أمين عثمان (النظارة) ببطاقات الاقتراع في مركز ديم مايو بالدائرة القومية ٨ ببورتسودان.

إعادة الاقتراع في دائرتين بالبحر الأحمر بعد شهرين[(١)] قررت المفوضية وقف العمل في الدائرة «٨» القومية لتطابق رمزي مرشح حزب الأمة القيادة الجماعية، عمر عسكر شقواب، مع رمز حزب الأمة القومي مما أدي لإيقاف العمل مباشرة بعد تلقي المفوضية لاحتجاج من المرشح المتضرر، وأضاف علاء الدين «ظللنا طيلة أمس نستقبل الشكاوى من المرشحين علي بعض الأخطاء التي صاحبت عملية الاقتراع، مؤكدا أنه سيتم إعادة عملية الاقتراع بالدائرتين بعد شهرين وفقا للقانون، وأبدى عوض الكريم استعداد المفوضية لحل كافة الإشكالات التي تصاحب عملية الاقتراع.

عدم وجود بطاقات معينة

أوضح رئيس لجنة الانتخابات في ولاية الاستوائية الوسطى جمعة تومبي فرج الله أن مركز قمبا بالمنطقة لم تصله بطاقات مرشحي المجلس الوطني في الدائرة (٢٦) مركزي مرقو (٢) بنهر ياي.

وفي جنوب كردفان لم تصل صناديق وبطاقات الاقتراع لمناطق نفوذ الحركة الشعبية(كاودا، وأم دورين) بينما غابت بطاقات القائمة النسوية عن مراكز محلية برام[(٢)].

من جهة أخرى طالب رئيس حزب العدالة مكي علي بلايل بإلغاء الانتخابات، وأتهم المفوضية بالاشتراك في التزوير، وقال إن مراكز سوبا والبقعة الأولى بالخرطوم تغيرت فيها الرموز الانتخابية، بجانب«١٦» مركزاً بالأبيض غابت عنها بطاقات القوائم الحزبية والنسوية لحزب العدالة.

تصويت الناخبين في منطقة تمكرف بالقاش علي ستة بطاقات فقط، حسب مرشح الحزب الاتحادي لمنصب الوالي مجذوب أبو موسى، وسقوط أسماء الكثير من الناخبين في مناطق الثقل الجماهيري بالنسبة للحزب في نهر عطبرة وودالحليو.

(1) صحيفة الصحافة الإثنين: ١٢-أبريل-٢٠١٠ العدد:٦٠١٧.

(2) المصدر: صحيفة أجراس الحرية ١٢/ ٤/ ٢٠١٠م.

نفاذ بطاقات

قال مرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان بالدائرة«٢» الرنك دينق قوج إنه مع بداية اليوم الأول للاقتراع حدث نقص في البطاقات بينما كان الإقبال ضعيفاً وأشار إلى الكلفة العالية لترحيل الناخبين لمراكز الاقتراع.

شهدت الدائرة (٢٧) مركز غبيش محلية تندلتي بولاية النيل الأبيض احتجاجات شعبية واسعة لقطاعات كبيرة من الناخبين بسبب توقف الاقتراع لساعات طويلة لقلة أوراق الاقتراع خاصة لرئاسة الجمهورية والقوائم النسبية لبعض الأحزاب.

توقف عملية التصويت لساعات طويلة أكثر من مرة بمحلية ودالحليو بسبب نفاذ بطاقات الاقتراع.

وفي الدائرة ٢٣ ولائي المركز رقم ٦ ذكرت المرشحة بدور عثمان حضرة بأن الاقتراع توقف بسبب نفاذ أوراق الاقتراع بالدائرة.

خلط في البطاقات

كشفت مصادر باللجنة العليا للانتخابات بولاية الخرطوم أن عملية الخلط التي تمت في بطاقات الاقتراع للدوائر تعود للفوضى في التسليم وتزاحم المناديب بمخازن المفوضية جنوب الخرطوم التي شهدت حالة من الهرج وأشارت المصادر إلى أن هنالك فوضى وعدم اهتمام في وضع عبوات البطاقات داخل المخازن التي أصبحت متداخلة بين الدوائر، بسبب عدم الدقة في تصنيف البطاقات.

وفي جنوب دارفور حدث خلط في دائرة «أبوكارنكا» حيث استبدلت بطاقات المرشحين ببطاقات «السنطة والمزروب»، وكذلك تم تغيير اسم المرشح محمد ادم النيل إلى محمد آدم سبيل، مما احدث ارتباكا في الدائرة (١٧) شعيرية.

أم درمان : مركز أبوكدوك جوار نادي الموردة تم التصويت لأحد مرشحي مدينة الأبيض بعدد ٢٠٠ صوت إلى أن اكتشف هذا الخلط احد المواطنين.

في اليوم الثاني للاقتراع بمركز التقوى (٥) بمدرسة هيرمان جومانيز بامبدة جنوب محلية البقعة الدائرة الانتخابية (٨) جغرافية، استمرت المخالفات وتم تبديل أوراق مرشح الدائرة بدائرة أخرى مما أدى لإغلاق المركز لأكثر من ثلاثة ساعات وسط احتجاجات من الناخبين ووكلاء الأحزاب بضرورة تعويضهم الزمن الذي ضاع، علما بأن المركز في اليومين كان يفتح أبوابه متأخرا« نصف ساعة من الزمن

المحدد[1].

وفي مركز العسال التابع للدائرة ٣٦ أوضح عبد الرسول أنهم صوتوا لبطاقات تابعة للدائرة ٣٥، وقال إسلام الجاك مدير المركز إن هناك أكثر من ٧٠٠ بطاقة اقتُرع فيها بالخطأ على مدى يومين متتاليين وهي موجودة بالمركز في انتظار قرار من المفوضية(رأي الشعب أبريل ٢٠١٠).

نادي الصافية أحد المراكز الرئيسية ضمن مراكز الدائرة رقم (١٧) لانتخابات المجلس الوطني التي تضم حوالي (٢٠) مركزا ويبلغ عدد الناخبين المسجلين (١٣١٥) ناخبا، شهد أول يوم في الاقتراع تدافعت أعداد كبيرة من الناخبين والناخبات للمشاركة في التصويت حيث امتلاء المكان المخصص للرجال والنساء بالمركز، وبعد مضي حوالي الساعة قام خلالها (٦١) ناخبا وناخبة بالاقتراع لصالح المرشحين، وأبلغت ضابط مركز نادي الصافية آمنة سكوتة أنه اتضح أن أوراق الاقتراع الخاصة بالمجلس الوطني تخص دائرة أخرى، وبعد مشاركة المفوضية أصدرت قرارها بوقف التصويت عن المركز، وقالت ردا عن سؤال حول تمديد فترة الاقتراع لتعويض فترة توقف الاقتراع بأنها لا علم لديها بما سيتم اتخاذه من معالجات باعتبار أن هذا من صميم عمل المفوضية حيث سينفذون التوجيهات التي ستصدر لهم من قبلها.

وفي ذات المركز حينما جاء دور التصويت للناخب رقم (٦٢) ويدعى أسامة عمر حسن هلال والذي هو في ذات الوقت مراقب عن الحزب الاتحادي الأصل وحينما أعطي الأوراق الخاصة بالتصويت لمرشح المجلس الوطني بحث عن اسم ورمز مرشحة (العصا) لكنه وجد الرمز باسم شخص آخر، وقال هلال انه اكتشف مصدر الخطاء حينما اطلع على الجزء العلوي من ورقة الاقتراع فتلك الورقة الخاصة بالدائرة (١٩) ولذلك طالب بوقف الاقتراع لحين حسم هذه المسألة. وقال مرشح حزب المؤتمر السوداني المهندس محمد فريد بيومي بالدائرة (١٧) أن (٦) مراكز للاقتراع بالدائرة من جملة ٢٠ مركز أوقف التصويت فيها بعد ساعة من بداية التصويت بسبب اختلاط أوراق الدائرة مع أوراق الدائرة (١٩) معتبرا نفسه متضررا من هذا الخلط. ومن جهته أشار مندوب حزب المؤتمر الوطني بالمركز الشريف محمد احمد خلال تعليقه عن وقف إجراءات الاقتراع بالمركز بان حزبه ومرشحه تضرروا من هذا الخلط بشكل كبير لكنه أوضح انه في المؤتمر الوطني لا

(1) صحيفة الأخبار ١٣/ ٤/ ٢٠١٠.

يعترضون على أي تسوية تقرها المفوضية لمعالجة هذا الإشكال بما في ذلك اعتبار الناخبين اللذين صوتوا في أوراق الاقتراع الخاطئة (تالف) باعتبار أن نسبتهم لا تتجاوز ١ ٪ من إجمالي الناخبين. وذكر القيادي في الحزب الاتحادي الأصل محجوب محمد محجوب أن قيادة الحزب تدرس المعلومات والبيانات حول سير عملية الانتخابات توطئة لرفعها لقيادة الحزب لاتخاذ القرارات حولها. وأبدى إحباطه الشديد من ما شهدته العملية الانتخابية وقال (صحيح نحن حينما خضنا هذه الانتخابات كنا نعرف أنها لن تكون شفافة أو نزيهة وقبلنا بخوضها رغم كل تحفظاتنا باعتبارها الطريق الوحيد للتغيير عبر التحول الديمقراطي وإغلاق الطريق أمام البديل العنيف سواء كان بالثورات أو الانقلابات) وأردف (ولكن ما جرى في هذا المركز ومناطق أخرى داخل ولاية الخرطوم وخارجها ينبئ بسوء إدارة وقصور رغم الإمكانات المالية المهولة التي وفرت للمفوضية من جهات داخل وخارج السودان)[(١)].

وكشف وكيل الحزب الاتحادي الأصل في الدائرة (٢٨) الخرطوم شرق أن عدد (٤٩٥) من جملة (١١٠٥) ناخب صوتوا على بطاقات المجلس الوطني تابعة للدائرة (٢٩) وتم تقديم شكوى للمفوضية لمعالجة ذلك. (الأيام ٤/١٥)

وقال عبد الله إسحق مرشح الشعبي بابوكارنكا بجنوب دارفور انه اكتشف أن البطاقات التي تم التصويت عليها تتبع لدائرة السنطة بمحلية برام بعد أن أدلى (١٥٣) ناخبا» بأصواتهم.

قال مرشح الدائرة«٣٢» أحمد فضل السيد(العمدة الغزالي) إن هنالك مجموعة من الخروقات، تمثل بعضها في تبديل بطاقات الاقتراع مشيراً إلى أنه رفع شكوى مكتوبة إلى اللجنة العليا للانتخابات دون أن تجد شكواه أية استجابة من المسؤولين[(٢)].

أما الدائرة (٧) البقعة الأولي قومية و(٩) ولائية بمدرسة المنارة شرق فقد كان د.محمد الأمين محمود ود. محي الدين احمد برشم المرشحين عن المؤتمر الشعبي للدوائر القومية (٧) متذمرين مما يجري داخل المراكز فقد قال احدهم انه ضبط عدد من المخالفات، منها في اللجنة رقم ٢ كل اليوم الأول كان الناس يصوتون لبطاقات الدائرة ٨ وقد أدلى ٢٠٨ ناخب بأصواتهم، وتعتبر هذه الأصوات تالفة.

(1) السوداني (١٢ أبريل).

(2) المصدر: صحيفة أجراس الحرية١٥/ ٤/ ٢٠١٠م.

وعندما سألنا ضابط المركز ألم يراجع أو يقرا هذه البطاقات قال انه لم يرها، وانه في اليوم الثاني تم التصويت في نفس الصناديق التي بها بطاقات تالفة. وعند استبدال البطاقات الجديدة وجد بالصندوق(٩ دفاتر بطاقات من أصل«١٠» فيها واحده بها بطاقتي اقتراع ناقصتين بالأرقام (٠٠٣٨٧٥٠١-٠٠٣٨٧٥٠٢) واللجنة الثانية بطاقاتها صحيحة وهذا يدل على أن بطاقات المركز مختلفة ويعني انه تم التصويت في الدائرة الواحدة لأكثر من مرشح واحد للحزب الواحد للمجلس الوطني، والخلل أن هذه البطاقة تتحرك من مركز لآخر بدون ضوابط ومسؤوليات محدده، وهناك أخطاء كثيرة مثل الخطأ في البطاقات لم يتم التبليغ عنها.

في الدائرة (١٩) بحري تم إغلاق المركز وتقديم شكوى بسبب تبديل بطاقات الدائرة بالدائرة (١٨) إلى ذلك تم طرد مندوب المؤتمر الشعبي بالدائرة (٣٩) مركز الشهيد الطاهر رقم (٢) وبمركز سجن كوبر الدائرة (١٨) بحري التصويت يقتصر علي (٧) بطاقات فقط، تم تقديم شكوى لمراقبي الاتحاد الأوربي وفي الدائرة (٧) أم درمان مركز المنارة غرب اللجنة الثانية قام رئيس المركز باستخدام بطاقات الدائرة (٨) وعندما ضبط من قبل مرشحي القوي السياسية، قال أنه يعمل وفقاً لتوجيهات ضابط الدائرة اللواء احمد حمدون وأكد الدكتور الأمين محمود أنهم اكتشفوا أن نقل البطاقات يتم من مركز لآخر دونما ضوابط قانونية حيث سلم رئيس مركز المنارة غرب ثمانية بطاقات لمركز المنارة شرق، وفي الدائرة الثالثة أم درمان قال الأستاذ أبو بكر عبد الرازق المحامي إن جزءا من حدود الدائرة مربع (٨) و(٢٠) و(١١) و(١٣) كانت تتبع لدائرته حسب ترسيم الدوائر من قبل المفوضية، وعلي ذلك قام بالدعاية ولكنه تفاجأ بين يدي الانتخابات أنه قد تم تحويلها إلى دائرة أخرى، وأكد عبد الرازق أن ما تم يعد خرقاً واضحاً من قبل المفوضية العليا للانتخابات، وتم أيضاً بناء علي معلومات قدمتها الأجهزة الأمنية التي تأكد لها بأن حظوظه في هذه المربعات كافية لترجيح فوزه وأضاف: اكتشفنا عددا كبيراً من الخروقات والتزوير بمركز هجليجا، ومن بين هذه الحالات نموذج المواطن أبو ذر عبد العزيز علي الدين الذي تفاجأ بأن مواطناً آخر قد صوت باسمه وقدمنا شكوى بهذه التجاوزات.

وفي دائرة النصر (٣٣) مجلس وطني قال المرشح المستقل محمد أحمد دهب إنه قد حدث تداخل للأسماء وخلط مع الدائرة (٣٢) ولليوم الثاني يحدث خلط بين بطاقاته كمرشح بالدائرة (٣٣) مع بطاقة المرشح المستقل أحمد فضل الله السيد مرشح الدائرة (٣٣)، وأضاف دهب: إن بطاقاته ظهرت في ثلاثة مراكز بسوبا، مبينا أنه تقدم بشكوى للمفوضية التي ردت عليهم بأنها ستقوم بتعويضهم.

وفي الدائرة ٢٦ أبودليق أكد مرشح المؤتمر الشعبي عصام الترابي أن هناك خلطاً في بطاقات الدائرة ٢٦ أبودليق والدائرة ٢٥ وتم الاقتراع في مركز أبودليق ببطاقات الدائرة ٢٥ يومين على التوالي رغم تسجيل الاعتراض على ذلك.

في ذات السياق كشف وكيل الحزب الوطني الاتحادي الوسيلة جعفر عن استبدال بطاقات أحد مراكز الدائرة (٢٨) ببطاقات الدائرة (٢٩) الفردوس، وأبان أنّ (٤٩٥) بطاقة اقتراع للبرلمان تمثل ٥٠٪ من إجمالي بطاقات ناخبي الدائرة تمّ استخدامها حتى منتصف اليوم الثاني قبل أن يبلغوا ضابط المركز بأنها مستبدلة ليعدهم بمعالجة الخطأ دون أن يحدث ذلك، وأوضح أنّ المرشحين المستقلين سيكونون أكثر تضرراً لعدم معرفة الناخبين لرموزهم بعكس الأحزاب، وأشار إلى عدم استخدام مثبت للحبر.

وضع مرشح حزب الأمة الوطني للدائرة ٩ دار السلام الأولى، موسى حمدان شكوى رسمية للمفوضية القومية بجميع المخالفات التي تمت بالدائرة منذ انطلاق العملية الانتخابية. وقال أن المركز رقم ٤ وجدت به ٩٧ بطاقة للمجلس الوطني تابعة للدائرة ٦ الثورة أم درمان وقد تم الاقتراع عليها، وبنفس المركز ضبطت ٧٧ بطاقة مجلس تشريعي للدائرة ٦. وفي المركز ١٥ يتم توجيه النساء للتصويت لرمز الشجرة. أما المركز ١٣ فعدد سكانه ٥٤٥ والذين صوتوا ٧٠٠. وفي المركز ٣ وجدت بطاقات المجلس الوطني التي تم التصويت بها للمجلس التشريعي.

اختفاء بطاقات أو ظهورها بأيدي أفراد

في مركز الكواهلة- الريف الشمالي، عند الواحدة صباحاً وجد المراقبون أحد احدهم بالمركز يرتب أوراق الاقتراع في اليوم الأخير. وعندما سئل أجاب أنها أوراق خاصة به، ولا علاقة لها بالأصوات الموجودة في الصندوق.. وفي إشارات تهديدية أوضح أنهم في الريف يفكرون في إنشاء جسم لمحاربة الفساد[(١)].

وفي مركز بالثورة الحارة ٧١ قال شهود عيان أنهم رأوا عدداً من الأشخاص وهم يأتون إلى مركز الاقتراع وهم يحملون بطاقات التصويت من منازلهم[(٢)].

في اليوم الرابع وفي مركز(٧) الدائرة واحد منطقة عمارة محلية جبل أولياء

(1) أجراس الحرية – ٢٢ أبريل- تقرير ثريا الزاكي عثمان. وأم حقين عمر.
(2) صحيفة الأخبار ١٣/ ٤/ ٢٠١٠.

الناخبين يدخلون مراكز الاقتراع ببطاقات غير مختومة.

وبجنوب كردفان العباسية تقلى الدائرة (١) : مركز كرموقية : تم اختفاء عدد ٤٠ بطاقة من بطاقات اقتراع المجلس الوطني.

دفع رئيس المؤتمر الديمقراطي لشرق السودان مرشحه بالدائرة (٤) للمجلس الوطني طاهر علي همد بمستند يؤكد فقدان حزبه لعدد (١٦) صوتاً بسبب فقدان بطاقات الاقتراع في المركز ٣٧ بالدائرة (٧) ولاية كسلا لقائمتي المجلس التشريعي والدوائر الجغرافية، وأكد همد تقدمه بفتح بلاغ لدى نيابة الانتخابات بالولاية وبحسب طلب الاعتراض تبين أن المعالجة تمت بإجراء بحث على بطاقات الاقتراع المفقودة داخل المركز بواسطة وكيل الحزب وموظف المفوضية. وأثبت المستند أنه عثر على مجموعة بطاقات داخل الصناديق وأخرى حملها الناخبون خارج المركز، وأكد المستند أن وكلاء الأحزاب الأخرى اقتنعوا بأن المفوضية قامت بواجبها غير أن همد أكد وجود أدلة تثبت نقصان الصناديق الاقتراع وعدم مطابقتها للعدد الحقيقي[1].

قال وكيل مرشح الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، بالدائرة ٣٣ العيلفون والعسيلات، خالد مضوي محمد عبد القادر — إنهم وجدوا دفترين لبطاقات الاقتراع بمركز «أم قحف» وأشار إلى أنهم اخطروا رئيس اللجنة بالواقعة.

وفي الثورة ١٧ فقدت ٣٨ بطاقة في منصب الرئيس و٣٢ بطاقة في منصب الوالي في الفترة ما بين المساء وصباح اليوم التالي.

كشف الأستاذ أحمد محمد محمود عثمان مرشح(٢)المؤتمر الشعبي للمجلس الولائي (٢٢) طوال أم دافوق بولاية جنوب دارفور محلية رهيد البردي عن أنه وفي منطقة رهيد البردي ألقي القبض على شقيقة قيادي كبير بالمؤتمر الوطني داخل غرفة الاقتراع وبحوزتها أعداد كثيرة من بطاقات التسجيل تريد وضعها داخل الصناديق وحين ما افتضح أمرها زعموا أنها مختلة عقليا. ترى من أين أتت البطاقات؟

..خير الله محمد بلل رئيس مجلس شوري حزب الإصلاح الوطني، أكد أن مرشح الحزب بالدائرة (١٧) ودبندة وصقع الجمل بولاية شمال كردفان المرشح حسن شطة أبو خير أوضح أن بطاقات الناخب والتي يفترض ألا تفتح إلا الساعة الثامنة في أول يوم انتخابات وبحضور وكلاء المرشحين والأحزاب قد تم توزيعها

(1) الأهرام اليوم (٢٠ أبريل).

(2) رأي الشعب ٢٥/ ٤/ ٢٠١٠م.

قبل ثلاثة أيام وقبضت دفارات كاشفا أن احد المواطنين ذهب لمسؤول مفوضية الانتخابات بالدائرة وفتح بلاغ باورنيك (٧) واعترف فيه مسؤول المفوضية بالخطأ ووقع عليه كتابة وابلغ المفوضية بالأبيض بالأمر ولكن ضابط الدائرة احمد عثمان احمد «غائب تماما» عن موقع عمله وهذه مخالفة كبيرة تستدعي إلغاء الانتخابات وإعادة النقض في الانتخابات وتأجيلها لمرحلة قادمة.

في مركز الطائف وجدت بطاقات تابعة لرئاسة الجمهورية بحوزة منسوب المؤتمر الوطني متوجهاً إلى مكان الاقتراع وعندما أراد الوكلاء الاعتراض على ذلك تدخل أفراد مجهولون وسحبوه معهم إلى خارج المركز.

وفي الدائرة ١٧ كرري تقدم وكيل المؤتمر الشعبي بشكوى بحجة أن الرقم الذي قفل به دفتري الرئيس والوالي غير مطابق للرقم الذي وجد، وأن الفارق ١٠٣ بطاقة اقتراع.

سادسا:مشاكل موظفي المفوضية

هناك مشاكل حول موظفي المفوضية تتمثل في قلة التدريب وانعدام الكفاءة، وأخرى تتمثل في تصرفات مغرضة ولا قانونية. بالنسبة للضعف فإن أقل مظاهر إهمال موظفي المفوضية هو حضورهم متأخرين عن موعد بداية الاقتراع في الثامنة صباحاً مما أدى إلى تأخير بداية الاقتراع وكلفته الإجراءات الأولية لعملية التصويت.ومن المدهش المستوى المتدني لموظفي الاقتراع وضعف التدريب الذي نالوه لتنفيذ مهمتهم.. كيف نفسر استمرار التصويت لثلاث ساعات أو أكثر في بعض المراكز على بطاقات غير مطابقة للمرشحين في الدائرة حتى يكتشف ذلك أحد وكلاء المرشحين عندما لاحظ أن اسم مرشحه في تلك الدائرة غير موجود على البطاقة، هذا يعني أن رئيس مركز الاقتراع لم يكلف نفسه مراجعة البطاقات التي يوزعها على الناخبين وهما بطاقتان فقط (الجغرافية للمجلس الوطني والجغرافية للمجلس التشريعي) لأن بقية البطاقات الست الأخرى واحدة في كل الولاية ! وكيف نفسر سلوك موظفة الاقتراع في الفاشر التي ظلت لبضع ساعات تصرف الناخبين ثلاث نسخ من بطاقة واحدة بدلاً من ثلاث بطاقات مختلفة (الجغرافية والنسائية والحزبية)، أي تدريب نالته هذه الآنسة؟ سألت أحد رؤساء نقاط الاقتراع بمدينة النيل في اليوم الثاني للاقتراع : سمعت أن أحد المرشحين للمجلس التشريعي قد سقط اسمه من بطاقة الاقتراع فهل هذا صحيح؟ قال نعم ووجهناه بتقديم شكوى للمفوضية. ولما

نظرت في بطاقة الاقتراع وجدت اسم الرجل ورمزه موجودين إلا أن الاسم الرابع له يختلف يسيراً عن الاسم الصحيح، لم يكلف رئيس النقطة عندما بلغته الشكوى أن يراجع بطاقة الاقتراع التي أمامه! ولم يقل لأحد موظفي الاقتراع أن يرجوا فتيل الصبغة اليدوية جيداً قبل استعماله حتى تصير الصبغة أكثر ثباتاً على الأصبع فلا تزول سريعاً بواسطة البنزين أو الأستون! والسؤال هو كيف تم تعيين هؤلاء الموظفين؟ وكيف تم تدريبهم؟ الشعور العام أن المؤتمر الوطني بسيطرته على الجهاز الإداري الحكومي وعلى لجان الانتخابات بمستوياتها المختلفة استطاع أن يغذي المفوضية بكوادره الفائضة بصرف النظر عن تأهيلهم ومقدراتهم. ولم أجد في معظم المراكز ستائر تغطي « طرابيز » الاقتراع الكرتونية الهزيلة حتى تساعد في سرية التصويت، وقد قالت لي موظفة الاقتراع التي أعطت أحد الناخبين البطاقات الثلاث ولاحظت أن طرابيز التصويت مشغولة بحسن نية أنه يمكنه التصويت على طرابيز وأمام عينيها.

هذا الضعف البائن لموظفي الانتخابات كان أحد النتائج البائنة لضعف المفوضية، والذي سبب تدنيا في مجمل العملية الانتخابية. وهو الضعف الذي تبدى في كافة أشكال العمل والذي سارت به الركبان، مثلا، مركز سالمة لمصادر ودراسات المرأة وباعتباره إحدى منظمات المجتمع المدني اضطلع بمراقبة العملية الانتخابية في مختلف مراحلها مع التركيز على مرحلتيْ الاقتراع وعد الأصوات، حيث غطت أعمال المراقبة والرصد لهذا المركز (٥) ولايات مختلفة على مستوى السودان. وقد اعترف المركز بالضعف البائن في استعدادات المفوضية وقال المركز إنه حسب متابعته لإجراءات الاقتراع تبيّن له غياب التنسيق والإشراف على سير العمل اليومي، علاوةً على عدم الالتزام ببداية الاقتراع حسب الزمن المحدد له في كثير من المراكز حيث ظهرت بعض الأخطاء الفادحة مثل تبديل دفاتر الاقتراع كما حدث في الدائرة (٢٣) قومي و(١٧) ولائى، علاوةً على مشاكل الطباعة وسقوط أسماء المرشحين، إلى جانب تواضع مستوى موظفي المفوضية والنقص الواضح في تدريبهم وتأهيلهم حيث أن كثيراً من الإشكالات حدثت نتيجة لعدم إلمامهم بالقانون، مشيراً لما حدث في الدائرة (٥) قومي و(١) ولائي في ولاية شمال كردفان بالمركز (٣). وأضاف المركز قد كانت نتيجة هذه الأخطاء الفنية عدداً من المخالفات الظرفية والمكانية المرتبطة بسير الاقتراع التي انعكست بالضرورة على مماثلة ومطابقة بطاقات الاقتراع في مرحلة الفرز وعد الأصوات، ومن ذلك يتضح أن المفوضية تتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية في ما حدث من تجاوزات.

وأرجع المركز الأخطاء والمخالفات التي حدثت في العملية الانتخابية إلى ضعف التثقيف الانتخابي الذي أثر سلباً على أداء العديد من وكلاء الأحزاب والمراقبين المحليين من خلال ممارستهم للدور الرقابي والاستعمال المهني للأدوات المتاحة، علاوةً على عدم إلمامهم بقواعد السلوك وضوابط القانون وحدث ذلك في الدائرة (٣١) قومي (٤٢) ولائي المركز (٦) الدائرة (٢) قومي و(١٩) ولائي المركز (٥) والدائرة (٣٧) قومي و(٢٧) ولائي المركز (١) [(١)].

كذلك قال أحد المعلقين على تخبطات المفوضية وقد شهد أخطاءها الشائعة إن المفوضية لم توفق في اختيار الموظفين المشرفين علي المراكز وضباط الانتخابات، ووصفهم بعديمي الكفاءة والخبرة لإدارة مثل هذه المراكز، وذكر أن بعض وكلاء الأحزاب السياسية ابدوا انزعاجهم من عمل اللجان بالمراكز وجاهروا برأيهم صراحة إلا أنهم لم يتلقوا أي إجابات واضحة من قبل مسؤولي المفوضية بالمنطقة علي الاستفسارات التي تقدموا بها.

ومن محن موظفي الاقتراع ما رواه خالد أبو غزالة أحد وكلاء الأحزاب بمركز (هاشم عابدون) بالدائرة (٣٨) إنّ أحد موظفي الاقتراع خلع ملابسه المميزة وأدلى بإفادات لتلفزيون السودان على أنّه ناخب، مؤكداً عدم حدوث مشاكل مصاحبة للتصويت قبل أن يعود لممارسة عمله كموظف.

وبغض النظر عن هذه المخالفات التي سببها الضعف والقصور الفني، تعددت صور المخالفات والأخطاء التي وقعت من ضباط اقتراع المراكز أو المفوضية نفسها بشكل مغرض الأمر الذي قاد إلى تقديم العديد من الشكاوى ومنها على سبيل المثال:

الاقتراع نيابة عن المواطنين

تقول إجراءات المفوضية إنه يحق لرئيس المركز أن يقدم المساعدة للناخبين الأميين أو ذوي الاحتياجات الخاصة لو طلبوها في التصويت. وفي حالة طلب الناخب المساعدة من مرافق له يسمح بذلك. ولكن كثيرين من موظفي المفوضية كانوا يصوتون نيابة عن المواطنين بدون وجود احتياجات خاصة! وقد برر بعضهم ذلك بتقليل البطاقات التالفة! ولكن ذلك كان يجري كثيرا بغرض سياسي.

في ولاية الشمالية الدائرة ١٧ شمال الغابة ضبط ٣ رؤساء مراكز يصوتون

(١) رأي الشعب ١٣/ ٤/ ٢٠١٠م.

نيابة عن الناخبين وقدمت شكوى وتم فصلهم.

وبمركز ود راوة الدائرة «٩» ضُبط رئيس اللجنة يوجه المواطنين بالتصويت للمؤتمر الوطني. وقام موظف الاقتراع بالغرفة «٤» بمدرسة شيكان بإرغام نساء كبيرات في السن بوضع علامة «صاح» أمام رمز المؤتمر الوطني «الشجرة». أيضاً قام موظفو المفوضية بالدائرة «٤٣» عد حسين بالتصويت نيابة عن المواطنين واستخدام شهادات سكن مزورة[1].

الدائرة القومية ٥ : أم القرى مركز ١٣، خور أجول مركز ٣٠، الحديب ٢٨، شرت ٢٧، طابت ٢٣،الجزيرة مصرات ديمو ٢٤، أبو الدخيرة (٢٥): في هذه المراكز لجان الانتخابات تصوت نيابة عن المقترعين، والعريفين يصوتون نيابة عنهم.

وأشار مصدر أن رئيس مركز الحارة ٣٤ كرري الشمالية رفض أن تصوت بنت نيابة عن أمها رغم طلب الأم ذلك وقام بالتصويت للأم بدلا عن بنتها. (الأيام)

أعلن المرشح المستقل عن الدائرة(٥) مروي عادل محجوب حسين انسحابه من العملية الانتخابية احتجاجاً على ما وصفه بالمهزلة وقال إنه خاض المنافسة رغم الخروقات التي صاحبت العملية منذ التعداد السكاني مروراً بتوزيع الدوائر الجغرافية والسجل الانتخابي وحتى الحملة الإعلامية التي ابتدرها المؤتمر الوطني قبل أوانها إلى عملية الاقتراع التي بدأت وقال إنه قدم شكاوي للمفوضية ضد مرشح المؤتمر الوطني صلاح قوش إلا أنه لم يجد استجابة من المفوضية واتهم المؤتمر الوطني باستغلال إمكانيات الدولة. وقال محجوب إن موظفي المفوضية كانوا يقومون بعملية الاقتراع نيابة عن المواطنين بحجة أن معظمهم كبار سن وأميين ولا يمكنهم التصويت.

وفي الدائرة«١٠» دار السلام، غربي أم درمان، قال المراقب عاصم أحمد آدم إن موظفي الاقتراع في مراكز الحارات(٥٠،٤٨،١٩،٢٢) يقومون بالتصويت نيابة عن الناخبين بعد وضع الحبر على أصابعهم.

خروقات كبيرة في محلية ريفي كسلا يُتهم أنصار المؤتمر الوطني بالقيام بها ومنها تصويت رؤساء المراكز بالنيابة عن الآلاف من الأميين، ومنع شهادات السكن والتماطل في منحها بواسطة اللجان الشعبية، والسماح بإقامة خيم أمام مقار المراكز يتم فيها تجميع وتثقيف الموالين للمؤتمر الوطني قبل دخولهم لمركز الاقتراع، ومن المراكز التي حدثت فيها هذه الخروقات مراكز اللفة وفاتو وأسامة بن زيد بود شريفي وعد موسي.

(1) د كافي – سابق.

حشو الصناديق

ذكرت إفادات كثير من المراقبين والوكلاء والصحفيين أنهم في حالة مداهمة بعض المراكز يجدون موظفي المفوضية يقومون بالتأشير على البطاقات وحشو الصناديق بها.

قال هاشم كنة القيادي في تحالف الإجماع الوطني أن من المخالفات: تولي لجان مراكز الاقتراع مهمة التأشير على بطاقات الاقتراع في غيبة الوكلاء بحجة أن هذه اللجان مطالبة بتحقيق الربط حيث يوضع لكل مركز عدد محدد من المقترعين، ويبدي كنه سخريته من الربط الذي يمكن أن يحدد للمؤسسات المالية ولكن لم نكن نعرف أنه سيلازمنا في الانتخابات أيضاً على حد قوله.

وفي نفس السياق روي أحمد خيري المحامي تجربته الشخصية كوكيل لأحد المرشحين بمحلية جبيت المعادن يقول إن عدد المصوتين في مركزه في اليوم كان ٨٦ ناخباً، في اليوم الثاني ٦١، وجملة المصوتين حتى اليوم الثالث ١٥٠ ناخباً، ونظراً لعدم وجود ناخبين بالمركز فقد اقترح ممثل المؤتمر الوطني وموظف المفوضية أن نبدأ عملية الفرز في اليوم الثالث وقال لنا ممثل المؤتمر الوطني أنه ليس لديه ناخبين بعد ذلك وفي نهاية اليوم الثالث غادرت المنطقة بسبب الحاجة لي كمحامي في متابعة قضايا ومشكلات أخرى. وروى كيف أنه كانت تتم ضغوطات من رئيس مركز الاقتراع واللجان الشعبية الذين تم تهديدهم بأن نقص الناخبين سيؤدي لإلغاء المحلية وتقليل نصيبهم من السلطة والثروة ومارسوا ضغوطات على وكيلنا وكان يتم استدعاؤه كل مرة للتفاوض معه ومحاولة إقناعه بزيادة عدد الناخبين وعند عودته من واحد من هذه السجلات وجد أن عدد المصوتين فاق ال ٨٤٧ ناخباً.

ويروي المشرف على وكلاء المرشح المستقل عبد الله أبو فاطمة لولاية البحر الأحمر أنه وفي مركز في منطقة نهلوي حدثت قصة تداولتها المجالس وتحولت لطرفة حيث أن أحد الوكلاء حضر للمركز متأخراً نصف ساعة ووجد عدد المصوتين تجاوز الـ ٤٠٠ وعندما احتج بأن النصف ساعة لا تكفي لتصويت ٤٠ شخص معظمهم من غير المتعلمين ممن يحتاجون لفترة طويلة لملء بطاقات الاقتراع رد عليه موظف المفوضية بأنه جاء متأخراً وبالتالي لا يحق له المجادلة، وبعد انتظار ٣ ساعات حتى الحادية عشر والنصف وعندما لم يأت أي ناخب وصل الوكيل بقناعته بأن عملية تزوير قد تمت ودخل في نقاش حاد مع موظفي المفوضية قام على إثره بوضع ١٠٠ بطاقة في الصندوق لصالح مرشحين ورد عليه

وكيل المؤتمر الوطني بوضع ٢٠٠ بطاقة لمرشحي حزبه وحاول منسوبي الوطني التفاوض مع الوكيل وبعد الفشل في إقناعه افتعلوا معه شجاراً طلب على إثره رئيس المركز من الشرطة فتح بلاغ في مواجهته مع اثنين من المجموعة المتشاجرة معه وترحيلهم لأقرب مركز شرطة وهنالك تم إطلاق سراحهم دون فتح أي بلاغ.

وفي ولاية الجزيرة تكررت المشاهد المتعلقة بالخروقات إذ ضُبطت لجنة المركز وهي داخل الغرفة عند العاشرة مساء ثم ضُبطت لاحقاً عند الساعة الرابعة صباحاً وضُبط أحد الموظفين وهو يحمل في يده بطاقات اقتراع لمنصب الرئيس والوالي والمجلس الوطني والتشريعي الولائي. وفي برنكو كان رئيس المركز يتولى التصويت بنفسه على عدد من البطاقات مع ممارسة ضُغوط من قبل قيادات شرطية وسياسية بالتصويت للشجرة من داخل المركز. في ٤/١٤ قدمت شكوى أن رئيس مركز برنكو هذا أودع ٨ بطاقات مجلس وطني وأشر عليها شخصياً «عبد الوهاب علي العوض» دون حضور الناخبين. وفي نفس اليوم بمركز دار أم بلال ومركز أم عطية عند الساعة العاشرة مساءً تم ضبط لجنة المركز بواسطة وكيل المؤتمر الشعبي حمزة أبكر وهي داخل الغرفة التي بها صناديق الاقتراع وبعد الاحتجاج تم قفل الغرفة ولكن عند الساعة الرابعة صباحاً تم فتح الغرفة مرة أخرى. وبمشاهدة الوكيل وحضور مرشح الحزب شخصياً تم ضبط أحد موظفي المركز يحمل في يده استمارات اقتراع للرئاسة والوالي والدوائر الجغرافية والقوائم[1].

وفي ولاية شمال كردفان ضبط رئيس مركز مدرسة يوسف البُر الدائرة الأولى الأبيض الشرقية داخل غرفة الاقتراع بعد الساعة الثانية عشر ليلاً وتم فتح البلاغ في النيابة ووجهت المفوضية بالتحقيق.

في الدائرة ١٢ دار السلام مركز رقم ١٧ مدرسة المجتبى بنين قال وكيل المؤتمر الشعبي عاطف آدم طه أن موظفي المركز ارتكبوا تجاوزات عديدة تمثلت في جعلهم بقدرة قادر رجل سليم الأعين ومبصراً جعلوه أعمى وتم اقتياده والتصويت له لرمز الشجرة وسط احتجاجات الوكلاء والمراقبين، وأكد الوكيل عاطف أن هذا الرجل يلعب معهم لعبة الكتشينة بالحلة مما يؤكد بأنه ليس أعمى وأضاف عاطف أن موظفي المركز يرتكبون مخالفات واضحة بختمهم لأوراق الاقتراع قبل أن يحضر مقترع، وقال إنهم يختمون أكثر من أربعين ورقة، في حين أن عدد الناخبين لم يتجاوز ١٥ ناخباً، وتساءل أين تذهب هذه الأوراق المختومة!؟

(١) رأي الشعب (١٥أبريل).

الدائرة أربعة القومية ربك مركز ٢٨ ب، إحياء ١٣ و١٩ مدرسة الشهيد قسم الله في تمام الساعة السابعة والنصف مساءا تم ضبط المجموعة المشرفة على المركز وهى تصحح وتأشر (تقترع) على بطاقات الاقتراع، وتحشو بها الصناديق الموجودة داخل المركز، قام مراقبي (الشعبي والاتحادي) بمحاصرتهم واستدعوا الشرطة ومراقبي الاتحاد الأوربي وتم إخطار صلاح جحا مسؤول المفوضية في المنطقة. قام المراقبون ومعهم الشرطة بتشميع الصناديق، وتم فتح بلاغ بذلك[1].

في منطقة لوجيت بالبحر الأحمر مُسجل بها «٢٠٠٣» ناخب، قامت لجنة الانتخابات بملء البطاقات وإيداعها للصناديق تحت مرأى ومشهد وكلاء المرشحين حسب مذكرة أحزاب قوى الإجماع الوطني لمفوضية الانتخابات بالبحر الأحمر- أخبار اليوم- ٤/١٣ وقد تردد أن نفس المشهد تكرر في مركز «كلوقي» بولاية جنوب كردفان حيث تم إيداع بطاقات معلمة لصالح المؤتمر الوطني بكميات كبيرة أمام أعين الجميع. وبحسب شهود العيان فإن الشرطة قد أبعدت المواطنين الذين تجمهروا وسُمح فقط لأحد منسوبي الأمن بالدخول «لمعالجة الأمر؟»[2].

فضيحة شريط الفيديو

شاع في هذه الانتخابات مقطع فيديو تم إنزاله في اليوتيوب U-Tube بالإنترنت، وفيه تصوير لمركز اقتراع بالشرق يقوم فيه موظفي المفوضية يلبسون زي الشرق التقليدي مع سترة موظفي المفوضية البرتقالية وهم يقومون بالتصويت وحشو الصناديق بأوراق الاقتراع.

قامت السلطات السودانية (وحدة الحجب) بحجب الموقع عن متصفحي الإنترنت. لهذا السبب، وإن كانت قد تمت مشاهدته على نطاق واسع.

وحينما سئلت المفوضية من هذا المقطع وهل ستقوم بالتحقيق فيه أم لا قال الفريق الهادي محمد أحمد عضو المفوضية إن المفوضية لن تجري أي تحقيق لأنها لم تتلق أي شكوى ولن تحقق في أي شيء يظهر على الانترنت. كما قال إن الشريط عبارة عن مسرحية جيدة الإخراج.

ولكن في ٤/١٧ عقد الشاب الذي قام بالتصوير مؤتمر صحفيا بدائرة السيد علي

(1) صحيفة الأخبار – ١٩ أبريل-.

(2) د كافي- سابق.

الميرغني بورتسودان أكد فيه هويته وهوية موظفي المفوضية الذين قاموا بالتزوير.

تحدث الشاب مصطفي طاهر عثمان الذي صور الفيديو الذي يظهر عملية التزوير بمركز الاقتراع موسيت بدائرة الاوليب بالبحر الأحمر موضحا حقيقة الفيديو الذي ظهر علي مواقع الانترنت مؤكدا صحة هذا الشريط. قال مصطفي إن عملية التزوير بدأت في اليوم الأول للاقتراع وطالبناهم بالتوقف ولكنهم رفضوا وفي اليوم الثاني عند حضوري للمركز وجدتهم منهمكين في عملية التزوير وقمت بتصويره بهاتفي المحمول وأنا أقف علي الشباك وهذه الصور بمركز موسيت بدائرة الاوليب وقلت لهم إنني قمت بتصويركم ولكنهم لم يهتموا لأمري وقالوا نحن نعمل لصالح الحكومة وهذه تعليمات وبعد ذلك قمت بتسليم ذاكرة الهاتف لخالي مصطفي عثمان الحاج مرشح الاتحادي الديمقراطي المسجل المنافس للمعتمد مرشح الوطني وقد سلم خالي الذاكرة إلى الحزب وقد ذكر الأخ مصطفي أسماء موظفي المفوضية وهم عبد السلام محمد علي وهو ابن عم المعتمد مرشح المؤتمر الوطني وحسن أوهاج ومصطفي عيسي أوكير من موظفي المفوضية وحول رده علي أسئلة الصحفيين هل وجد تهديد أم لا أكد انه وجد تهديد من جهات لم يسمها. وتحدث في المؤتمر الصحفي مرشح تحالف قوي الإجماع لمنصب الوالي الأستاذ عبد الله أبو فاطمة وقال قصدنا من هذا المؤتمر الصحفي أن نرد علي المؤتمر الوطني والمفوضية القومية للانتخابات بعد تشكيكهم في الفيديو الذي اظهر عملية التزوير وقد علق أبو فاطمة علي حديث رئيس اللجنة الفنية للمفوضية القومية للانتخابات الفريق الهادي محمد أحمد الذي قال إنّ ما نُشر في المواقع الإلكترونية من عمليات تزوير لا يعدو أن يكون تمثلية جيدة الإخراج وقد رد أبو فاطمة بان التمثيل أيضاً كان جيداً من قبل موظفي المفوضية والمنتسبين للحزب الحاكم.

وتحدث مرشح الاتحاد الديمقراطي المسجل الأستاذ مصطفي عثمان الحاج قائلا قدمت لنا كل الإغراءات للتنازل ولكننا رفضنا، وعند ترشيح اللجان من قبل المفوضية تقدمنا بطعن لأننا وجدناها تتبع للمؤتمر الوطني وهذه الطعون لم تجد استجابة ولم ترد علينا المفوضية حتى هذه اللحظة وعدد المراكز في دائرة الاوليب ١٤ مركز و٢٨ لجنة وجدناها ٣٠ مركز لا نعلم من أين جاءت هذه الزيادة ولماذا لم تخبرنا المفوضية بالعدد الكامل وكل المراكز التي زرناها وجدنا نسبة التصويت فيها ضعيفة ولا علم لنا بهذه الأعداد الكبيرة التي صوتت وهي قرابة الـ٣٠ألف.

هذا الشريط سبب حرجا كبيرا للمفوضية ولم تخرج منه بمزعة ماء في وجهها لأنها لم تكن في كل ما يحدث تبحث عن حق أو صدق. وصار الشريط، وخج الصندوق الذي شاهده مئات الآلاف مثار سخرية كبيرة.لعل تلك الحادثة كانت

أكبر حدث أثار السخرية وتدوولت حوله القصائد أثناء مرحلة الاقـتراع، ونـورد فقط بعض ما تم نشره من شعر عبر الفضاء السايبيري، أوله قصيدة مزيلة باسم معاوية المدير، وعنوانها «قصيدة النوكيا الصور الخج» وفيها:

هلو، يا أهلنا يا طيبيّن
سلام... يا أهلنا يا صامدين، ويا صابرين..
أنا النوكيا، البخُج الظالم الطَغيان
تعالوا اتوحدوا اتلموا
وأعلنوا ضدهم عصيان
وروهم عزيمة شعب وكتين ينفجر بُركان

كذلك القصيدة التي مطلعها «خجة خجة تزيد غرورك» وفيها مخاطبة لمـن قام بالخج من أهلنا بالشرق:

قول ليّ يا ادروب
عليك وجع السنين.
خجيتو ليه؟
خليهو يا ادروب
عشان ناساً غلآبة وكادحين
خليهو يا ادروب
عشان ناساً بتحلم من سنين
بوطن صحيح من غير جراح
من غير ألم، من غير أنين
خاجيهو ليه؟
خليهو يا ادروب
عشان شجر الأراك
يفرح يعانق ديم عرب
..إلى آخر القراءة الشعرية لحادثة الخج.

لقد ظهر جليا في الطريقة اللا مبالية التي كان موظفو المفوضية يتعـاملون بها، وقد أوردنا أنها تكررت في جهات عديدة، أن المفوضـية وموظفيهـا لم يكونـوا يستحون، ولذلك كانوا يفعلون ما يشاءون.

***

الاطلاع على التصويت

في غالبية المراكز لوحظ ضيق القاعات الخاصة بالاقتراع التي يتزاحم داخلها المواطنين ما أثر في عملية الاقتراع إذ تجد الستارة الخاصة بالاقتراع على مقربة من موظف المفوضية والمواطنين المصطفين أمامه بمسافة لا تزيد عن المترين بما يسهل الاطلاع على بطاقات الاقتراع بل شاهدنا بعضهم يؤشر على البطاقات على مرأى من موظف المفوضية وعلى الطاولة التي يجلس عليها نتيجة ازدحامهم داخل الغرف.

جنوب كردفان، العباسية تقلى :كل المراكز لا توجد بها سرية اقتراع، وأعضاء الوطني يهددون الناخبون (شايفنك).

وفي ولاية الخرطوم وثقت هذه الحالات يوميا في صحيفة رأي الشعب بالصور إذ كانت تورد باب (الشفافية في محل السرية)! فيه صور لمراكز الاقتراع يجلس فيها موظفو الاقتراع بقرب ما سمي بالستارة بشكل يسمح لهم بالاطلاع على محتوى تصويت الناخب.

الانحياز وتدخل حزبيين في عمل اللجان الانتخابية

وهنا أيضاً نجد حالات كثيرة كان موظفو الاقتراع يتعاملون بانحياز حزبي واضح، ولا غرو فقد رأينا في معرض حديثنا عن خطط المؤتمر الوطني للتعامل مع الانتخابات كيف تمت الإشارة الواضحة لضرورة أن يكون موظفو الانتخابات عاملين لصالح الوطني. وسنسوق هنا فقط بعض الحالات كأمثلة.

وقع اشتباك بالأيدي وملاسنات حادة بين وكلاء مرشحي المؤتمر الوطني ووكلاء المرشح المستقل بالدائرة (٥) نيالا جنوب بولاية جنوب دارفور وتطور الأمر وأدى إلى اتهام مدير الدائرة بالتحيز وعدم الحيادية ووجود تدخل مباشر من قبل وكلاء الأحزاب والمرشحين في أعمال لجنة الانتخابات.

وبجنوب كردفان، العباسية تقلى: مكاتب المفوضية مغلقة، وبعض ضباط لجان الانتخابات أعضاء في حملات الوطني الانتخابية.

كذلك شكا المرشح المستقل لمنصب والي البحر الأحمر – عبد الله أبو فاطمة- من تدخل المؤتمر الوطني في الانتخابات بالولاية، وقال إن مركز لوجيت الذي به حوالي ثلاث لجان و٢ ألف ناخب فقد تم ملء صناديق بواسطة لجان عينها المؤتمر الوطني وقال إننا قد اكتشفنا عدد من لجان الانتخابات العاملة في مناطق غرب

البحر الأحمر بالدوائر (١٨)(٢٠)(٢٢) بأنها غير مقيدة في كشوفات اللجان وهم جميعاً من أعضاء المؤتمر الوطني (الأيام ٤/١٧).

ومن المخالفات أيضاً تغيير موظفي المفوضية في بعض المراكز بمنسوبين للمؤتمر الوطني مثلما حصل في الدائرة ١٩ شمال هيا- ولاية البحر الأحمر.

وفي خارج السودان كشفت إنعام حسن عضو اللجنة العليا للانتخابات بالحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل أن المفوضية لم ترسل أي مندوب في كل من الكويت اليمن وأمريكا والسعودية وبعثت بضباط شرطة إلى قطر وقالت إن موظفي السفارة والقنصليات هي التي تتولى إدارة العملية الانتخابية وقالت إن السفارات في هذه الأقطار رفضت التعامل مع وكلاءنا الذين فوضوا لمتابعة ومراقبة إجراءات العملية الانتخابية وتحججت السفارات بأنها لم تصلها أي تعليمات أو توجيهات بهذا الخصوص رغم أنهم تلقوا من المفوضية ما يفيد بأنها بعثت بأسماء مراقبيهم إلى السفارات المعنية.

وفى تنقسى الجزيرة ضُبط أحد منسوبي المؤتمر الوطني يضع أوراقاً في الصندوق، وعندما أُبلغ المسؤولون بذلك أقسم لهم أنه وضع بالصندوق عدد ٢٣ بطاقة انتخابية (فقط)..

ومن أبلغ أشكال الانحياز تجاوز ضوابط الاقتراع المعروفة. مثلا في الفرشاية تم التصويت للغائبين ببطاقاتهم.

ومن التجاوزات عدم التعامل مع الناخبين بحيدة، فقد تسامعنا في الإعلام كيف أن الرئيس سلفا كير أتلف بطاقته لدى التصويت وطالب بأخرى ومن حق أي ناخب إذا وجد أنه صوت لغير خياره أن يطالب ببطاقة أخرى بعد إتلاف الأولى، ولكن بالدائرة (١١) الأمير الخامسة بامبدة اعترضت المرشحة عن الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل بالدائرة الأستاذة أم الحسن علي تجاوز حدث بالمركز، وذلك عندما طلب احد الناخبين تبديل بطاقته التي أشار فيها إلى مرشح غير المرشح الذي يقصده فرفض موظف المفوضية إعطائه بطاقة أخرى مما حدا بالمرشحة لإثارة احتجاج داخل المركز فقام موظفو المركز باستدعاء الشرطة لإخراجها إلا أنها رفضت الخروج متمسكة بحقها القانوني الذي يكفله لها القانون، ومن جهتها تقدمت المرشحة أم الحسن بشكوى للمفوضية بهذا الخصوص! إضافة إلى هذا الكم الهائل من التجاوزات ظهرت صور مرشح المؤتمر الوطني داخل المركز كتجاوز جديد.!! هذا فضلا عن مجالسة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم، والذين لم يدلوا بها وتوجيههم بالتصويت لكل رموز الشجرة بالبطاقات وهذا غالبا ما يحدث مع كبار السن.

و بالدائرة (٢٩) مجلس وطني الصحافات شكا المرشح المستقل من عدم تعامل ضباط المراكز معهم ومنعهم من دخول المراكز، وأضاف إنهم لاحظوا بالمركز رقم (٤) مدرسة نور السلام دخول حوالي (٤٢٠) من أفراد الشرطة الأمنية يحملون كامل عتادهم الشيء الذي اثار الرعب في قلوب الناخبين ففروا هاربين إلى منازلهم مشيرا إلى قيام أفراد من المؤتمر الوطني بحملات دعائية لمرشحهم داخل المركز.

وفي جمهورية مصر العربية وجدت ثلاثة مراكز بالقاهرة اثنان بالسفارة (أ وب) والثالثة بدار السودان، قيدت فيها جميعا حالات انحياز واضح للمؤتمر الوطني. فقد كان واضحاً أن أعضاء دار السودان يتعاملون وكأنهم مناديب عن المؤتمر الوطني ويعملون على مضايقة المراقبين ووكلاء الأحزاب المنافسة. إذ قبل انعقاد اللجنة رسمياً اجتمع كمال حسن علي رئيس المؤتمر بمصر ومساعده وليد السيد برئيس اللجنة الانتخابية بالمركز دار السودان عبد الرحمن حسين اجتماعا مغلقاً استمر لمدة ثمانية عشر دقيقة.بعد ذلك اتضح أن هذه اللجنة تعمل بحزبية فاضحة، مثلا قام محمد حمزة (عضو لجنة المركز الثالث دار السودان) بإعاقة ناخبين يُحتمَل مناصرتهم لحاتم السر مرشح الاتحادي وتحول منعه لهم لعنف استمر لثلث ساعة (لكم بالأيادي) وتم إغلاق المركز نتيجة لهذا السلوك الذي أحدث فوضى. وفي اليوم الثالث للاقتراع تقدم السيد عبد العزيز وكيل الحزب الاتحادي بطلب لإغلاق مركز دار السودان وضمه إلى مركز السفارة لأنه مكان لا تتوافر فيه ضمانات للحرية والنزاهة وأن أفراده يستغلون سطوتهم على الدار لمصلحة المؤتمر الوطني وفي المقابل يتعرضون لوكلاء حزبه وللناخبين ويحاولون إعاقتهم عن الاقتراع. ولكن رفض السيد عبد الرحمن حسين التوقيع على استمارة رقم ٧ المقدمة من السيد عبد العزيز والتي يلزمه القانون بتسلمها والتوقيع عليها وعلل رفضه بأن الفريق أبو بكر عبد القادر مندوب المفوضية أمره بذلك. وقد استمر تدخل أعضاء دار السودان دون مسوغ قانوني في العملية الانتخابية وفي ممارسة تمييز بين المقترعين لصالح المؤتمر الوطني وإعاقة عملية الاقتراع، وقد أعاقوا عدد من الناخبين حضروا للاقتراع في اليوم الثالث[1].

وفي مركز الاقتراع بسفارة السودان بالقاهرة كانت تصرفات مناديب المؤتمر الوطني كأن الأمر أمرهم الخاص. وقد مارس كمال حسن علي من المؤتمر الوطني ضغوطا على التجاني عثمان الريح موظف الاقتراع باللجنة أ :حيث انتحى به جانباً وطلب منه أن يترك شخصاً يدعى حاتم قائلاً له: الولد دة ولدنا ما تطرده وبكرة

(1) رفعت ميرغني تقرير عن عملية سير الاقتراع بالقاهرة ليومي ١٢ و١٣ أبريل.

بجيك حامل بطاقة الجامعة أو الجواز كمندوب عنا في اللجنة أ. هذا وقد تقدم أحد الناخبين ببلاغ إلى السيد صالح الجاك صالح بأن أحداً من المساعدين (يقف أمام قائمة الأسماء لمساعدة الناخبين على معرفة أرقامهم) طلب منه التصويت لصالح البشير[(١)].

وقام السيد محمد سليمان موظف الاقتراع باللجنة ب بمركز السفارة بتسهيل اقتراع أحد الناخبين بشهادة الجنسية (علماً بأن السيد أبو بكر عبد القادر كان قد رفض قبول اقتراع عدد من الأشخاص بأية وسيلة إثبات غير الجواز وفقاً للائحة الاقتراع بمصر).

توجيه الناخبين للتصويت لرمز معين

من أبلغ خروقات كثير من موظفي المفوضية أنهم لم يكونوا يخفون حزبيتهم الصارخة، ويدعون الناخبين صراحة للتصويت لرمز الشجرة، وقد تكررت الشكاوى من هذا المشهد المؤسف والذي طعن حيادية المفوضية وموظفيها في مقتل.

خديجة ادم محمد ــ وكيلة المؤتمر الشعبي بالدائرة (٣٨) الخرطوم، تقول إنهم لاحظوا في اليوم الرابع توجيها مكتوباً بوضع علامة (صاح) أمام رمز الشجرة. أحد الناخبين لاحظ ذلك الأمر فأثار احتجاجه، وخرج من غير أن يدلي بصوته.. وتواصل: قام وكلاء الأحزاب بحمل استمارة الاقتراع التي حوت التوجيه لفتح بلاغ في نيابة القسم الخاصة بمخالفاالانتخابات[(٢)].

أما في المركز رقم (٤) للدائرة (٩) جغرافية في مدرسة الريان قام موظف المفوضية بالوقوف مع الناخب في (الستارة) التي هي في الأساس مكشوفة للعيان وقام بتوجيهه والتأشير إليه بأن يصوت لــ(الشجرة)، مع ملاحظة وجود كميات كبيرة من البطاقات التالفة.

وفي ولاية الجزيرة في مركز مدرسة السيد علي كان رئيس المركز يقف أمام موقع الاقتراع «الساتر» ويوجه بالتصويت للشجرة. وكذلك مركز المدرسة الفنية بالحاج عبد الله رئيس المركز شخصياً يوجه الناخب بالتصويت للشجرة كما يسأل الناخب عن لونه السياسي. وفي قرية عترة: مندوب المفوضية يقوم بالدخول مع

(1) رفعت ميرغني تقرير عن عملية سير الاقتراع بالقاهرة ليومي ١٢ و١٣ أبريل.

(2) أجراس الحرية – ٢٢ أبريل – تقرير ثريا الزاكي عثمان ـ وأم حقين عمر.

الناخب وراء الستارة[١].

من ناحية أخرى تقدم المرشحان المستقلان بشرق النيل الدائرة ٢٦ قومي أبو الخليفة الحسن وعبد الباقي الحسين الدائرة ٣٥ ولائي بشكوى لوكيل نيابة الانتخابات بشرق النيل يتهمان فيها الموظف المختص بالدائرة عد بابكر باستغلال موقعه لمصلحة الطرفين الآخرين في الدائرة واستغلال جهل بعض الناخبين بالقراءة والفهم الصحيح للتصويت وتحويلها للمرشحين المنافسين لهما مما يشكك في حياديته التي يفترض أن يكون عليها. وقال أبو الخليفة الحسن إن تصرفات الموظف المشكو تم إثباتها بعد أن غير إرادة امرأة تدعى آمنه المليح لمصلحة المرشح الآخر في الدائرة دون موافقتها وقد تم إثبات ذلك بواسطة احد العاملين معنا في القطاع..

في اليوم الثاني في مدرسة أبو بكر الصديق موظفي الاقتراع قاموا بتوجيه الناس بالتصويت للشجرة، وهذا الأمر قاد إلى حدوث مشادات وقدمت شكوى لمدير المركز الذي لم يقم بأي ردة فعل سوى الوعد الذي قطعه بحل هذه المشكلة.

في مركز العامرية شمال السروراب قال وكيل المرشح المستقل أبو اليسر السري إن رئيس المركز يسيطر على المركز ويوجه الناخبين بإعطاء أصواتهم لرمز الشجرة.

وفي مراكز التصويت بالقاهرة تكرر أيضاً الحديث عن دعوة الحاج عابدين (رئيس مجلس إدارة دار السودان) وهو المركز الذي انعقد فيه التصويت وينبغي أن تكون إدارته محايدة، بتوجيه الناخبين بالتصويت للبشير. كما تدخل في مركز دار السودان بالقاهرة أفراد دار السودان:أشرف ومحمد حمزة في عملية الاقتراع دون وجه حق وفي توجيه الناخبين لانتخاب البشير[٢].

سابعا: مشاكل المراكز

أهم مشكلة حول المراكز كانت قلة عددها بشكل مخل. وهو الشيء الذي أشارت له الأحزاب السياسية من أنه سيقلل من قدرة الناخبين على الذهاب للتصويت، وكذلك المراقبون المحليون والدوليون.

المشاكل في الوصول للمراكز انتظمت القطر، بل وشكا منها أحيانا موظفو المفوضية، مثلا في محلية ملكال بولاية أعالي النيل أشار الضابط المسؤول أن

(1) رأي الشعب (١٥أبريل).

(2) رفعت ميرغني تقرير عن عملية سير الاقتراع بالقاهرة ليومي ١٢ و١٣ أبريل.

المفوضية لم توفر آي وسيلة ترحيل للمواطنين والموظفين بـالمراكز. مؤكداً أن المركز رقم (٦) يبعد حوالي (٥) كيلومترات من مناطق سكن المواطنين مما يستغرق بين حوالي ساعة لقطع هذه المسافة خاصة لكبار السن وأصحاب العاهات وأشار إن مجمل المراكز بالناصر بلغت (٢٣) مركزاً.

تأخر فتح المراكز

من سوء طالع المفوضية القومية للانتخابات، أو لعله من سوء تدبيرها، فقد ذبحت تفاخراتها العنترية في مؤتمرها الصحفي مساء يوم ٤/١٠ على يد مؤتمرها الصحافي في صباح يوم ٤/١١ لأن المركز الذي كانت ستخاطب عبره الصحافيين معلنة بدء الاقتراع هو نفسه لم تصله البطاقات! فقد كانت مدرسة العمارات بنات احد مراكز الاقتراع بالخرطوم، من المفترض أن يخاطب منها الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر والأخضر الإبراهيمي المبعوث الأممي السابق الإعلاميين من مركزها الانتخابي، فوجئ الجميع بأن بطاقات الاقتراع للمجلس الوطني لم تصل للمركز! وحينما توجهت المفوضية بإعلامييها لمركز آخر هو مدرسة الاتحاد العليا كان إقبال الناخبين معدوما لدرجة مخجلة.

وقد تأخرت مواعيد فتح المراكز في أماكن كثيرة من القطر، ولا عجب لو تأخرت في بعضها في الخرطوم نفسها. مثلا في معظم مراكز نيالا: تأخر مواعيد بدء عملية الاقتراع من ٨صباحا إلى ١٢ ظهرا إلى جانب سقوط عدد من الأسماء. وفي محلية السلام لم تصل الصناديق حتى اليوم الثاني. كذلك تمت بداية كثير من المراكز متأخرة لأكثر من خمس ساعات في الجنوب- كما أكد رئيس لجنة الانتخابات للحركة الشعبية جيمس واني إيقا.

كذلك تعطل الاقتراع في بعض معسكرات النازحين بدارفور.

وفي منحنى آخر اتضح من سير الانتخابات بولاية البحر الأحمر أن خلل صاحبها لا يختلف عما حدث في أنحاء البلاد الأخرى ويقول حامد محمد علي رئيس قوى الإجماع بالولاية إن هنالك مراكز اقتراع ظلت مغلقة ولم تفتح حتى الساعة الثانية عشرة ظهراً مثل مركز حي الصداقة بجانب إغلاق مراكز اقتراع الدائرة (٨) بورتسودان بعد أن تبين استبدال رمز مرشح حزب الأمة الفيدرالي برئاسة بابكر نهار بشعار حزب الأمة القومي[(١)].

(١) أجراس الحرية (٥ أبريل) عدد ٦٥٧.

كذلك تأخرت عمليات الاقتراع بمحلية (برام) بولاية جنوب دارفور لم تبدأ حتى الساعة الواحدة في اليوم الأول للاقتراع؛ وذلك لعدم وصول بطاقات الاقتراع. وفي ذات الاتجاه شكا عدد من المراقبين ووكلاء الأحزاب من عدم وصول كشوفات الناخبين في وقت مبكر للمراكز الأمر الذي أدى إلى ازدحام المواطنين وأحدث ربكة في العمل.

بطاقات الاقتراع لم تصل مراكز بالنيل الأبيض[1] أصيب ناخبو ولاية النيل الأبيض بخيبة أمل كبيرة تجاه ترتيبات مفوضية الانتخابات لعملية الاقتراع في الولاية حيث لم تصل بطاقات الاقتراع إلى الضفة الغربية من النيل الأبيض من كوستي وإلى مناطق الطويلة والحصى الفاشاشويا والشوافة، طيلة اليوم الأول للاقتراع، وحملت بطاقات في بعض المراكز رموزاً مكررة. وشهد يوم الاقتراع الأول استياءً وقلقا بين المواطنين، ووصفت الأحزاب التي قاطعت الانتخابات، الأمر بأنه من قبل التزوير. الجدير بالذكر أنه في ولاية النيل الأبيض كلها بدأت مراكز الاقتراع التي باشرت عملها بعد الساعة ١٢:٠٠ ظهرا بسبب المشاكل اللوجستية.

كما تم تجميد عملية الاقتراع بدائرتي السريف والجير بجنوب دارفور (نيالا) بعد أن تم تبادل بطاقات الاقتراع للمرشحين بين نيالا شمال وجنوب علاوة على احتجاج أكثر من (٥٠٠) ناخب بمركز نيالا شرق على عدم وجود أسمائهم في كشوفات الناخبين. وفي اليوم الثاني للاقتراع بجنوب دارفور ظلت مراكز الاقتراع في الدائرتين (٢) و(٤) مغلقة منذ انطلاق العملية الانتخابية وذلك بسبب عدم وصول بطاقات الاقتراع، ولهذه الأسباب العديدة تقدم عدد من وكلاء الأحزاب والمرشحين بجملة شكاوى للمفوضية القومية للانتخابات.

وتواصلت المخالفات الإدارية بولاية جنوب دارفور لليوم الثالث من قبل المفوضية بسبب أن هنالك (خمسة) مراكز بدائرتي السلام وبليل ومراكز تبلديا، وعريقا، ودونكي دريسا التي لم تصلها صناديق الاقتراع إلا بعد الساعة الثانية ظهراً في اليوم الثالث للاقتراع، وهنالك مركز آخر جمد بسبب الدواعي الأمنية بمراكز (غريشي، ونقيعا) بدائرة شعيرية شمال.

وقد تأخر التصويت في مركز الاقتراع بمعسكر (أبوشوك) للنازحين بولاية شمال دارفور، بسبب بعض الصعوبات اللوجستية، والجدير بالذكر أن مراكز الاقتراع بولاية شمال دارفور بلغ عددها (٤٢٠) مركزاً و(٦٣٠) لجنة اقتراع. من

(1) صحيفة الصحافة الاثنين: ١٢-أبريل-٢٠١٠ العدد:٦٠١٧.

المفترض أن يصوت عبرها (٦٩١) ألف و(٨٧١) ناخبا.

وفي ولاية شمال دارفور تمكن الناخبون في معسكر (أبو شوك) للنازحين في مدينة الفاشر من الإدلاء بأصواتهم بعد أن تأخر التصويت لبعض الأسباب اللوجستية. وفي ولاية جنوب دارفور أكد شيخ مشايخ معسكر كلمة والناطق الرسمي للنازحين بمعسكر (كلمة) الذي يقدر عدد القاطنين به بأكثر من (١٤٠) ألف نازح عدم دخول صناديق الاقتراع إلى المعسكر الذي يعد أكبر المعسكرات في إقليم دارفور.

أيضاً لم تصل الصناديق مدن هيبان، كاودا، البرام بجنوب كردفان[1].

وفي الدائرة(٢٩) الصحافة قال وكيل حزب المؤتمر الشعبي معاوية يعقوب إن عمل المركز بدأ متأخراً عن الموعد المفترض بأكثر من ساعة، واتهم المراقبين المحليين بالانحياز للمؤتمر الوطني، وأبان أن لجنة الانتخابات عطلت تسليمهم«١٠٠» بطاقة تخص مراقبي حزبهم حتى منتصف الليل،بينما تلاحظ تواجد الشرطة داخل المركز رغم تشديد المفوضية عليهم بالتواجد خارجه، واشتكى عدد من الناخبين من سقوط أسمائهم من كشف الناخبين المنشور بالمركز.

وفي الدائرة«١٠» دار السلام، غربي أم درمان، قال عدد من الناخبين إن(٧) مراكز اقتراع لم تبدأ عملها حتى الظهر، وقال المراقب عاصم أحمد آدم إن ضباط المراكز(٢٧،٢٨) عزوا التوقف لعدم اكتمال وصول مواد الاقتراع.

وفي مدينة حلفا الجديدة أشار القيادي البارز بالحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل علي الطاهر دكين إلى انطلاقة عملية الاقتراع في اليوم الثاني في مراكز الصفية الجديدة الدائرة الثانية عشر القومية والخامسة عشر الولائية بجانب مركز قيلي، ريرا ،مسك وشامبي، وأم مريكة، وأبو عشر، والتاكا، و٢٩ الرشايدة وهي قد انطلق فيها العمل في اليوم الثاني بسبب نقص بطاقات الاقتراع في بعض المستويات التي لم توجد والأخرى التي لم تصل. وأشار دكين إلى خروقات المؤتمر الوطني باستخراج شهادات سكن مزورة عبر منسوبي اللجان الشعبية بمصنع سكر حلفا وقرية الرتاجة وأضاف بان حزبه قد استخرج أكثر من (٢٢) أورنيك (٧) لمخالفات من أعضاء اللجان الفنية العاملين في الاقتراع وأشار إلى ضعف أدائهم وقد تسبب في إعاقة عملية الاقتراع وتعطيل العمل بعد نقل مركز الرتاجة الغربية إلى العليو وهي تعتبر معقل الاتحادي الأصل وتضم (٨١٣) ناخب مما تسبب في فقدان الحزب لقواعده بحيث تبعد القرية ٤٠ كيلو من الموقع

(1) صحيفة أجراس الحرية ١٢/ ٤.

الأول. واقر الأستاذ السر محمد الحسن كبير ضباط الانتخابات بولاية القضارف بالأخطاء التي وقعت فيها المفوضية بسبب المنافسة الكبيرة بين الأحزاب السياسية التي تملك إستراتيجية وخطة كبيرة نحو التحول الديمقراطي وأضاف أن المفوضية قد قلصت مراكز الاقتراع من (٥١٢) مركز إلى (٢٦٥) لتجويد الأداء.

التلاعب في توزيع المراكز وتغييرها

اتهم مرشح الدائرة ١٦(مستقل) الريف الشمالي لام درمان أبو اليسر محمد خالد، المؤتمر الوطني بالتأثير على العملية الانتخابية من خلال وضع المراكز التي لا يجد فيها شعبية وقاعدة كبيرة، لمرشح الوطني، في مناطق بعيدة. (الأهرام اليوم ٤/١٦)

وكثيرا ما تم تغيير المراكز أو تقليصها بدون إعلان مسبق، مثلا:

تعالت أصوات الاحتجاج من مواطني المربعات الشرقية لدار السلام المغاربة الحاج يوسف الدائرة ٢٤ القومية ٣١ الولائية الذين تجمهروا بأعداد كبيرة منذ الثامنة صباحا داخل وخارج أسوار مدرسة الأساس بنات بالمنطقة التي حددتها المفوضية القومية للانتخابات كمركز اقتراع يضم ثلاث لجان وتم الإعلان عن ذلك وأدرج في برمجية الرقم ٦٠٦ بالهاتف لدى شركات الاتصال ليفاجأ المواطنون عند الساعة العاشرة بأن المركز قد تم إلغاؤه بجانب مركز آخر في مسجد المنطقة وسط الحي الذي حددت له لجنتان ليتم دمجها كلها في مدرسة القادسية القرآنية غرب أحياء دار السلام المغاربة التي تحوي سبعة آلاف وخمسمائة ناخب مسجل كل هذا العدد عليه التوجه للإدلاء بأصواته في مركز واحد ما أدى لتعالي أصوات الاحتجاج من قبل المواطنين الذين قارب عددهم الخمسمائة ظلوا منتظرين حتى العاشرة أمام مدخل المدرسة الذي ظلت قوات الشرطة تحرسه منذ أربعة أيام وحتى لحظة احتجاج المواطنين لم يتم توجيههم مما يدل على أن المركز قائم، واتهم المواطنون المفوضية بالفوضى في عملها وحتى لحظة معرفة المواطنين بالإلغاء لم يصدر إخطار رسمي يؤكده من قبل المفوضية ولجانها بالمنطقة حيث تأكد المواطنون بعد سحب قوة الشرطة بإلغاء المركز ليتوجهوا لمسافة تزيد عن الاثنين كيلو لمركز القادسية وهناك الكثير من كبار السن رفضوا المشاركة في الانتخابات ووصفوا المفوضية للانتخابات بعدم الجدية ويسودها الفوضى والتقصير وإنها ظلت تكذب عليهم حتى عبر الهواتف عند الاتصال بالرقم ٦٠٦ وبعد إلغاء المركزين بدأ التدافع والازدحام داخل مركز مدرسة القادسية من قبل الناخبين الذين توجهوا مجبرين لهذا المركز الذي غرفة منزلية ٥×٥ متر استغل كمدرسة وعند دخولنا إليه توجهنا لرئيس

المركز للاستفسار عن أسباب دمج المراكز أوضح قائلاً بعد أن طلب حجب اسمه ليعود من بعد ليقول انه عميد شرطة (م) محمد آدم صالح ويمضي شارحاً الأسباب أن المفوضية تفاجأت بأن مدرسة دار السلام المغاربة أساس للبنات المقترحة كمركز اقتراع لا تزال تجري فيها عملية تصحيح شهادة الأساس بشرق النيل وهذا كان قبل أربعة أيام، وحمل كبير ضباط الانتخابات بالمفوضية مسؤولية التقصير الذي تم في إعلام المواطنين بإلغاء المركز وهذا ما أكده كبير ضباط الدائرة فاروق الشريف الذي قال إن عملية دمج المراكز والإعلان عنها للمواطنين مسؤولية من شأن خاصة بكبير الضباط بالمفوضية.

ويقول المرشح المستقل صديق التوم متهماً المفوضية بعدم المصداقية فيما ذهبت إليه في مؤتمرها الصحفي الذي عقد في ٤/١٠ ويؤكد أن عملية إلغاء المراكز لم يتم إخطارهم بها رغم أنها تمت قبل أربعة أيام ولكن قوات الشرطة مرابطة بمركز المدارس مما أدى إلى تضليل المواطنين وتكبدهم المشاق للوصول وفيهم الكثير من كبار السن وأعاب على المفوضية عدم وضعها لمراكز إرشاد للرجوع إليها في مثل هذه الحالات وأضاف أن هناك ضغط على مركز مدرسة القادسية الذي فيه ٣١ موظف مقابل ٧٥٥٠ ناخب.

وقد اتهمت القوى السياسية بغرب دارفور مفوضية الانتخابات بأنها تنوي تزوير الانتخابات من خلال (مراكز وهمية) قالوا أنها أنشأتها في مناطق بعيدة وخالية من السكان وأشارت الأحزاب إلى ممارسات تخالف القانون من لجنة الانتخابات وبعض قيادات الوطني بينما نفت اللجنة اتهامات القوى السياسية واعتبرتها (غير مؤسسة) وقال المرشح المستقل بالدائرة (١٦) بمحلية «فوربرنقا جنوب» إبراهيم الدوم أن اللجنة أنشأت مراكز اقتراع في مناطق خالية السكان وبعيدة عن المواطنين وأوضح أن المراكز الانتخابية في كشوفات الناخبين التابعة لدائرته تبلغ ١٧مركزاً وتشمل قرى (ويقو، ديرو، كينجو، مأمون، جركو، سوجو، برنقا) إلا أنها خفضت إلى ١٣ مركزاً وذكر الدوم أن هناك بعض المواطنين الرحل تابعين لدائرته إلا أن المفوضية ألحقتهم بالدائرة ١٧ وخشي أن تكون هناك دوائر أخرى بدائرته لا علم له بها. واشتكى مرشح المؤتمر الشعبي للدائرة القومية «٢» كرينك يحيى قمر من بعد مراكز الاقتراع عن الناخبين في إشارة إلى وجود مراكز اقتراع في مواقع ليس لها سجل انتخابي مثل «قرنجو» التابعة لمحلية موربي، وقال إن ذلك مدعاة للتزوير وطالب بضرورة تأجيل الانتخابات لوقت لاحق حتى يتم تسجيل كل المواطنين الذين لم يشملهم التعداد السكاني الخامس وحمل قمر مسؤولية عدم تسجيل المواطنين للحكومة وقال بأنها

قامت بتسجيل القبائل الموالية وقال إن عدد السكان بمناطق مورني أكثر من ١١١ ألف نسمة إلا أن عدد المسجلين بلغ ١١ألف ناخب في محلية كرينك أربعة آلاف.

ولاية جنوب دارفور وحدها بها كثافة سكانية عالية وتم تقليص مراكز الولاية من (٧١٧) مركزاً إلى (٥١٧) مركزاً بسبب الأحوال الأمنية. واعتبر عدد من وكلاء الأحزاب السياسية والمرشحين أن هذا الأمر أصبح واحداً من أهم الإشكالات التي تواجه الناخبين لا سيما بعد إدماج مراكز في مراكز أخرى غير تلك التي سجل فيها الناخبون، مما أدى إلى التوهان، كما وقفت المسافات حائلاً، بالإضافة لعدم نشر الكشوفات في أوقات مبكرة؛ ما عدّه وكلاء الأحزاب والمرشحين أمراً مخالفاً لقانون الانتخابات الذي يقول إن مكان التسجيل هو مكان التصويت.

وفي غرب دارفور تم إضافة مركز جديد في منطقة (ركرو) الأمر الذي رفضه وكلاء الأحزاب. وكذلك في نفس الولاية تم اختفاء مجموعات كبيرة من المراكز التي تم تسجيل الناخبين فيها والعثور عليها في مناطق أخرى مثال منطقة آزرني.

وأكد مواطنو منطقة الكوداب استمرار إغلاق مركز التصويت بالمنطقة لليوم الثالث، لاستمرار الخلاف بسبب مكان الاقتراع. ورغم تدخل معتمد محلية كرري بنقل صناديق الاقتراع لمنطقة وسط خارج الطريق العام؛ إلا أن أهالي المنطقتين مازالوا يتمسكون بموقفهم[(١)].

طالب المرشح المستقل بالدائرة (٢) أم درمان مجلس وطني الصادق على حسن بوقف الاقتراع بكل مراكز الدائرة نسبة لإضافة مراكز لم تكن موجودة بالدائرة. وحسب أورنيك ٧ المقدم فإن رئيس مجلس الاقتراع رد على اعتراض الصادق بأن المفوضية القومية للانتخابات اعتمدت كشوفات المربعات (١٤و١٦) وتم تحويلها من المركز رقم (٣) الإمام البخاري بالدائرة (٣) إلى الدائرة (٢) وقال الصادق إن الدائرة أضيف إليها مركز الإمام البخاري الذي لم يكن موجودا وكذلك مركز عمر بن عبد العزيز.

مركز تدريب المعلمين بأم درمان تقرر أن يصوّت فيه ما يفوق (٧) آلاف ناخب بعد أن تم إلغاء مركز آخر قريب من مواقع أهل المنطقة التي تضم مربعات أبو سعد (١,٢,٣,٤) لأسباب لا يعلمها أحد. (الأهرام اليوم١٣/٤)

وفي الدائرة (١٠) جنوب كردفان هنالك ٢١ مركزاً لم تفتح أصلا، وهنالك إضافة مركز جديد وأسموه الخنساء بدون إعلان، وتحويل منطقتي أبو جابرة وأم

(1) الأهرام اليوم (١٦ أبريل).

البشر من الدائرة (٩) إلى الدائرة (١٠).

وفي ولاية جنوب كردفان أكد د. صديق تاور كافي أن هناك مراكز لم تصلها بطاقات الاقتراع حتى اليوم الثالث «٦٧ مركزاً» بجنوب كردفان، ومراكز ظهرت صناديقها في مواقع أخرى مثل مركز مدرسة شكن بالبحر الأحمر ظهرت صناديقه في منطقة توشا، وفي الدائرة «٩١» ظهرت صناديق منطقة كوركيب وهى غير موجودة في كشف مركز الاقتراع، بينما حُول مركز اقتراع شونقر إلى قرية شكن وهكذا[1].

وقال إن مذكرة القوى السياسية بجنوب كردفان للمفوضية تضمنت خروقات شملت تحويل المراكز دون إخطار الناخبين والوكلاء، عدم وضع الشمع الأحمر على الصناديق في بعض المراكز، البطاقة نفسها يمكن استعمالها لأكثر من مرة، وهكذا.

مركز ثبوت: تم تحويل ١١٩ اسم إلى مركز المويت النيلة وهو مركز بعيد جدا عن المنطقة ،وتحويل ٢٢٠ اسم من المويت النيلة إلى ثبوت، ولا توجد سرية اقتراع.

مركز جودة الدائرة (١١) : تم تحويل عدد من الأسماء من مركز إلى آخر، وتحويل المراكز من مواقعها إلى مواقع جديدة دون الإعلان عن ذلك.

لم يجد الناخبون والمرشحون ووكلاؤهم صناديق الاقتراع بمركز سقدي بتهميم، إذ تم ترحيل المركز لمنطقة غير معلنة ودون وجود أي رقابة من المرشحين ووكلاؤهم. ولم يتمكن مندوب المفوضية بمنطقة توكرار بمحلية درديب من معرفة موقع المركز طوال اليوم الأول للاقتراع، مع العلم أن عدد الناخبين بالمنطقة حوالي ١٨٠٠ شخص.

مراكز بدون اقتراع

في الدائرة ٩ البقعة الثانية: ٣مراكز صوت بها ١٣ شخص حتى الساعة الثالثة ظهرا يوم ٢٠١٠/٤/١٣ م.

وذكر تحالف منظمات المجتمع المدني العاملة في الانتخابات «تمام» في مؤتمر صحفي (٤/١١) رصده لخمسة مراكز بمنطقة عسار بالبحر الأحمر لم يصلها أي ناخب ولم تحدث فيها عملية اقتراع، وقال رئيس «تمام» الباقر عفيفي إن الربكة والأخطاء التي صاحبت عملية الاقتراع في يومها الأول، أكدت صحة مقترحات مركز كارتر المطالبة بتأجيل الانتخابات لأيام للتجهيز الكامل للعملية، وأشار إلى أن تلك

(1) كافي سابق.

الأخطاء ستؤثر على نتائج الانتخابات وتفتح الباب أمام التزوير المزدوج[١].

مراكز موازية

تم استحداث مراكز تصويت خاصة بالنساء في محليتي همشكوريب وتلكوك، واحتج عدد من الأحزاب والمنظمات على القرار باعتباره مخالفا لقانون الانتخابات، ويفتح الباب واسعا لعمليات التزوير، ويحرم الأحزاب والمنظمات ـ التي لا تستطيع تغطية هذه المراكز بمراقبات من النساء في عملية الرقابة[٢].

طعون ضد مراكز موازية في كسلا: تقدم حزب الحقيقة الفيدرالي بطعن في ٤/١٤ للمفوضية، ضد المركز رقم ٢٠ بدائرة كسلا الغربية الذي يضم ٢٥٣٠ ناخبا،وأكد الحزب وجود مركز فرعي موازي يحتوي نفس بيانات ناخبي المركز بالدائرة الغربية، وهو ما أدى لتصويت أعداد كبيرة لأكثر من مرة، فيما وجد البعض أن آخرين صوتوا بأسمائهم، وهو ما أكده بعض ناخبي الدائرة لـ (أجراس الحرية) معلنين شروعهم في اتخاذ الإجراءات القانونية. كما تقدم الحزب بطعن في نفس الدائرة، عن فتح صندوق بمركز خضاب. في السياق، أوضح نائب الأمين العام للمؤتمر الشعبي بولاية كسلا إبراهيم حمدنا الله أن انتهاكات كبري تجري بمحلية غرب كسلا، وان المراقبين والوكلاء يتعرضون لعمليات إرهاب وتهديد واسعة، وقال حمدنا الله أنهم تقدموا بطعون كثيرة واخطروا المفوضية، إلا أن موظفي المفوضية أشاروا إلى أنهم «لا يستطيعون فعل شيء في هذه المنطقة» حسب تعبيره[٣].

مراكز غير معلنة أو وهمية

في ولاية البحر الأحمر أشار حامد محمد علي رئيس قوى الإجماع بالولاية إلى أن هناك مركزان في الدائرة (١٠) بورتسودان بحي كوريا وديم عرب لم تكن مدرجة في خارطة المراكز وغير معلنة للقوى السياسية التي تفاجأت بها تعمل صباح اليوم في مدرسة إسماعيل الأزهري بحي كوريا ومركز شباب ديم عرب ويضيف حامد بأن

(1) صحيفة الصحافة الإثنين ١٢ أبريل ٢٠١٠م- تقرير علوية مختار.

(2) الأهرام اليوم (١٥ أبريل).

(3) أجراس الحرية – ١٥ أبريل.

هناك محاولات تمت لتحويل مركز الغابة (مرافيد) بطوكر وعند اعتراضهم تم إلغاء المركز[١].

في مروي اتضح وجود مركز اقتراع وهمي في ملفات المفوضية لكنه غير موجود جغرافياً، وقد تم إحضار ألف شخص من مؤيدي المرشح إياه ونصبت لهم نقطة اقتراع في الخلاء. لكن وكلاء الحزب الاتحادي الديمقراطي حاصروا المفوضية وأقرّت أن المركز وهمي[٢].

ضبط وكيل المرشح أسعد بحر الدين لمنصب الوالي بغرب دارفور إضافة (١١) مركز اقتراع مزورة. (نرتتي) بها (٣٣) صندوق اقتراع بعدد ناخبين يصل إلى (١٣) ألفا» و٧٥٠ ناخبا» وقال وكيل المرشح مبروك زكريا إن ضابط الانتخابات بالدائرة اعترف بأن بالدائرة (٩) مراكز اقتراع فقط، وان الأحد عشر مركزا» المضافة كانت من منطقة (روكرو) وقال إن الشكوى معروضة الآن أمام اللجنة العليا للانتخابات بغرب دارفور ولم يتم البت فيها بعد[٣].

دعاية انتخابية داخل المراكز

من أبرز أشكال انتهاك قانون الانتخابات وجود دعاية حزبية للمؤتمر الوطني داخل المراكز، وقد تم توثيق هذا الخرق كثيرا من قبل الصحفيين وفي مواقع الإنترنت. ولعل أبرز حادثة كانت خرق السيدة وداد بابكر عقيلة رئيس الجمهورية مرشح المؤتمر الوطني للقانون بذهابها للتصويت وهي ترتدي ثوبا به شعار زوجها الانتخابي، وفي تقرير صحفي بعنوان توب وداد حالة خروج عن القانون(٤)كتب الصحفي الأستاذ الزين عثمان: في الخرطوم وفي مدرسة سان فرانسيس قام البشير بالتصويت وسط اهتمام إعلامي كبير ترافقه وداد بابكر والتي دخلت للإدلاء بصوتها وهي ترتدي ثوبا بلون أخضر تعلوه شجرة وهو الثوب الذي كان قد أطلق عليه البشير فاز وهو ما يعني أن السيدة التي ترنو إلى المحافظة على منصبها قد ناقضت قانون الانتخابات والإجراءات الانتخابية والتي بموجبها تم إعلان انتهاء

(1) أجراس الحرية (٥ أبريل) عدد ٦٥٧.

(2) الأهرام اليوم (١٥ أبريل).

(3) التيار (٢٣/ ٤/ ٢٠١٠).

(4) صحيفة الصحافة الإثنين ١٢ أبريل ٢٠١٠م- تقرير الزين عثمان.

الحملات الانتخابية للقوى السياسية منذ أمس الأول. ويقول قانون الانتخابات بمنع كافة إشكال الدعاية داخل المراكز ويحق لرئيس المركز منع أي ناخب من الإدلاء بصوته والدخول لداخل المركز الأمر الذي لم يحدث مع حرم المرشح والتي تجاوزت بثوبها الأخضر قوانين المفوضية لتسجل حالة خرق انتخابي للعملية ،ولكنها مرت على موظفي المركز في لحظتها لتصوت كناخبة وتخرج بإشاراتها الخضراء وشجرتها الواضحة في خطوط التوب.

نفس الشيء تكرر في مناطق أخرى، وظهر ذلك في تقرير الحبيب رفعت ميرغني عن الاقتراع بمصر، إذ أكد أنه وفي مركز القاهرة (اللجنة- أ) كانت تتكرر منذ اليوم الأول أشكال الدعاية للمؤتمر الوطني داخل المركز. كتب رفعت: في تمام الساعة الثالثة والنصف دخلت سيدة تُدعى سلوى حماد إلى لجنة أ وهي ترتدي ثوباً رُسمت عليه شجرة في مواضع متعددة وبصورة بارزة، وتكرر هذا المشهد في (اللجنة ب) وفي مركز دار السودان. ودخل رجل كبير إلى اللجنة يحمل شجرة كدعاية للبشير ورفض تركها خارج المركز مُدعياً انه حملها من المعادي ولن يضعها إلا بعد أن يدلي بصوته، تدخل مسؤول المفوضية وطلب منه إبعاد الشجرة والغريب أن الفريق أبو بكر عبد القادر مندوب المفوضية لمصر أمر مصور قناة النيل الإخبارية بمسح هذه المادة من كاميرته وقام بتعنيفهم الأمر الذي حدا بهم للخروج من المركز. وقام أحد منتسبي المؤتمر الوطني بدخول المركز وهو يهتف صوت لي للبشير ربنا ينصره ويبعد عنه أولاد وبنات الحرام، ولم تحرك المفوضية ساكناً إزاء هذا الأمر. وقال إنه في المركز الثالث بالقاهرة (مركز دار السودان) دخلت السيدة سلوى حماد مرتدية ثوباً عليه شعار البشير الانتخابي وحاولت التوسط لسيدة أخرى لأجل أن تقترع دون جواز سفرها أو أية وثيقة ثبوتية وقد وافق رئيس اللجنة على ذلك لولا تدخل بعض الوكلاء الذين رفضوا ذلك[1].

وفي اليوم الثاني أكد رفعت أن هذا الأمر تم الاحتجاج عليه من قبل المراقبين في لجان مركز السفارة، إذ احتج السيد /يوسف تاج السر وكيل الحزب الاتحادي الديمقراطي على تكرر دخول السيدة سلوى حماد إلى مركز الاقتراع ترتدي ثوباً مرسوماً عليه في أكثر من موضع رمز المرشح عمر البشير(الشجرة). قررت السيدة

(١) رفعت ميرغمي تقرير عن سير عملية الاقتراع في مراكز جمهورية مصر العربية، مرسل لشبكة المكتب السياسي لحزب الأمة القومي.

سلوى حماد أنها لن تخرج ولن تُغير ردائها وتلفظت بألفاظ خادشة للحياء. الفريق أبو بكر عبد القادر مندوب المفوضية قال إنه لا يستطيع فعل شيء إزاءها رغم امتعاضه الواضح من تصرفاتها كما أكد لوكلاء الحزب الاتحادي الديمقراطي[1]. وفي اليوم الثاني كذلك حضرت مجموعة من الناس جاءوا ببص سياحي من السويس يرتدون فنائل وكابات بها رمز الشجرة ودخلوا بهذه الشارات الدعائية إلى مركز الاقتراع.

أما في مركز الاقتراع بالثورة (٣٠) تجد أن خيمة المؤتمر الوطني على بعد (١٠) أمتار فقط مع أن قانون الانتخابات حددها بـ[2] (٥٠٠) متر وألا تكون بها دعاية انتخابية لكن تجد إصرارهم على بقائها رغم اعتراضات وكلاء الأحزاب[3].

يقول مرشح الدائرة ١٥ عبد الرحيم عيسى محمد مصري من حزب التضامن السوداني إنه كمرشح التزم بقرار المفوضية الخاص بوضع الخيمة على بعد (١٥٠) متر من مركز الاقتراع وأن خيمته التزمت بالقانون في حين خيمة مرشح المؤتمر الوطني لا تبعد عن المركز سوى أمتار بسيطة وذلك مخالفة لقانون الانتخابات إضافة لتعرض منسوبيه لمضايقات وتهديدات.

مركز لدائرتين!

وفي مركز الشروق بالحاج يوسف المايقوما التابع للدائرة (٢٢) قال محمد أحمد عمر أنه أتضح أن المركز تم دمجه مع مركز الدائرة (٢٣) ليقوم المركز بتقديم بطاقات ترشيح الدائرتين، وبسؤال مسؤولي المركز أفادوا بأنها تعليمات المفوضية!!

إغلاق المراكز

في الدبيبات تم إخراج المقترعين الساعة الخامسة والنصف بدلا عن السادسة وتم إغلاق المركز.

الأمطار توقف الاقتراع بالجنوب: تسببت أمطار غزيرة في تعطيل العملية الانتخابية بجوبا وعدد من مدن جنوب السودان، وهطلت الأمطار في حوالي الساعة

(1) رفعت ميرغني تقرير عن عملية سير الاقتراع بالقاهرة ليومي ١٢ و١٣ ابريل.

(2) المفوضية نصت على ١٥٠ متر.

(3) صحيفة الأخبار ١٣/ ٤/ ٢٠١٠.

الثالثة عصراً، ليضطر موظفو الانتخابات بتجميع الصناديق وتعطيل الانتخابات والاحتماء بأحد المتاجر المجاورة للمركز.ويذكر أن كثيراً من مراكز الانتخابات تحت الأشجار ولا توجد مباني أو خيام ليجلس فيها موظفو الانتخابات، أو يحتموا بها من الشمس والأمطار. وتعذرت المفوضية العليا للانتخابات بجنوب السودان بشح الإمكانيات في توفير أماكن محصنة للاقتراع كما أن المراكز اضطرت لأن تغلق أبوابها قبل ساعتين من الزمن الرسمي، لأن الأمطار عاودت الهطول من جديد. وأكد موظفو الانتخابات بدائرة جوبا شمال أنهم اتصلوا بالمفوضية لحظة الأمطار ووعدت بالمجيء للمركز لحل المشكلة إلا أنه لم يحضر منهم أحد[1].

مركز الاقتراع بحي عشرة مدرسة عبد الله سيد فحل، مركز رقم «٣١٨» الدائرة «٣٠» الخرطوم وسط: موظفو المفوضية أغلقوا المركز وذهبوا للفطور! وكذلك في منطقة العشرة وتحديداً بمدرسة عبد الله سيد فحل التابع للدائرة ٣٠ الخرطوم وسط- كان المركز مغلقا للإفطار.

ثامنا: مشاكل الحبر

الحبر يزال

في مخبز بحي الواحة أحد أحياء مدينة الخرطوم بحري سأل الفران صديقه عما إذا كان قد أدلى بصوته فرد صديقه بأنه فعلها فباغته الفران ولكن أين الحبر فرد بأنه سهل الإزالة يكفي غسله كم مرة ليزول تماماً وأكدت التجربة على صحافية بجريدة الأحداث السودانية رحاب عبد الله عقب اقتراعها بدقائق سهولة إزالة الحبر بغسله بالماء فيما فشلت تجربة أجرتها صحيفة الشرق الأوسط على موسى محمد أحد العاملين بصحيفة حكايات عقب اقتراعه بساعات باستعمال الماء لغسل الحبر. صحفي آخر[2] أن الحبر الذي صبغ به أزيل تماماً بغسله بالماء فقط، ورجحت كيميائية سودانية أن تكون الأحبار المستخدمة في الانتخابات من أنواع مختلفة لأن أحبار بعض المراكز أزيل بالماء فقط فيما صعبت إزالة مراكز أخرى وأوضحت أن الإزالة تكون أسهل في الدقائق الأولى بعد الصبغ، وراجت بين بعض المواقع الالكترونية حكاية عن مادة تدعى اللحاسة تزيل الحبر في دقائق معدودة فيعود

(1) المصدر: صحيفة الأخبار ١٤/ ٤/ ٢٠١٠م.

(2) إضافة: كلمة ذكر.

الأصبع نظيفاً براقاً لتصويت جديد. ويتهم مدون في موقع سودانيز أون لاين جهات قال أنها استوردت تلك المادة في عمليات استخباراتية معقدة لإتاحة الفرصة لمناصري الحزب الحاكم التصويت أكثر من مرة وتعليقاً على ما أثير من جدل حول ثبات الحبر قال المتحدث باسم المفوضية البروفسور عبد الله أحمد عبد الله أن الحبر استورد من بريطانيا رافضاً التعليق على ما يثار حول حبر مفوضيته من تعليقات ساخرة واتهامات صريحة وقال المتحدث باسم إعلام المفوضية أبو بكر وزيري أن استخدام الحبر في تزوير الانتخابات حال ثبوت سهولة إزالته متاح الشكوى لكل القوى المشاركة مستنكراً توجيه الاتهام لجهة واحدة فقط ويصنفونه على أنه دلالة تخلف لغياب السجلات الالكترونية للناخبين فيما يعتقد البعض أنه يشوه أيدي النساء والرجال ويجعلها قبيحة الشكل مما يجعل الفتيات يحاولن إزالته بشتى السبل فيما تحاول المتزوجات منهم إخفائه باستخدام الحناء خاصة إذا كان من النوع طويل الأجل. الحبر الأزرق الذي يلون أصابع الكثير في السودان هذه الأيام دخل هو الآخر في سياق الحملة المناوئة للانتخابات والمشككة في نزاهتها ولسوء حظ مفوضية الانتخابات فإن الحبر أضيف للإخفاقات الفنية الكبيرة التي شابت عملها طوال اليومين الماضيين مما يجعل المناوئين للحزب الحاكم يرون فيه أحد ألمع التأكيدات على نية البعض تزوير الانتخابات.

تحدث في المؤتمر الصحفي المحضور، عشية عمليات الاقتراع، الدكتور الأصم بعصبية، وعاطفة جياشة، وقال أنهم راجعوا مائة وسبعين مليون ورقة انتخابية « بالواحدة»؛ مؤكداً استحالة تزوير الانتخابات، أو التلاعب بها؛ ومتغافلاً العامل البشري، ومعتبراً أن موظفي الاقتراع ملائكة شداد. فلم ينقشع صدى كلماته حتى دوت صفارات الهرجلة، والتزوير أرجاء الوطن قاطبة. لقد كان الحبر السري بطل فيلم التزوير. فكما أوضحنا في مقالاتنا السابقة؛ بأن هنالك شكوك كبيرة في تسجيل القوات النظامية في أماكن العمل، الأمر الذي لا يمنعها من التسجيل مرة أخرى في أماكن السكن؛ وأكدنا كذلك على الإزالة الفورية للحبر السري عند معرفة طبيعته؛ ومن ثم عبرنا عن عدم ثقتنا في الجهة الفنية التي أوصت به.

تتحدث مجالس المدينة، هذه الأيام، عن تصويت القوات النظامية بمراكز الاقتراع بالقرب من أماكن العمل بإشراف الضباط العظام، يعقبه إزالة فورية للحبر السري بمحلول كيميائي، حتى يتمكنوا من التصويت مرة أخرى بمواقع السكن. لمعالجة هذه الثغرة لجأت جمهورية أذربيجان لاستيراد الحبر الخفي (Invisible Ink) والمكشاف الفوق بنفسجي (Ultraviolet Detectors) من

الدانمارك، عشية الانتخابات العامة، بغرض منع التصويت المتعدد؛ حيث يرش الحبر على سبابة الناخب، وعندما يجف يكون غير مرئي، تحت الضوء العادي؛ ولكنه يتوهج بضوء أصفر، عندما يتعرض لضوء فوق بنفسجي. هذا هو الحبر المناسب للانتخابات السودانية، نظراً لبشرتنا الداكنة التي قد تخفي الحبر السري العادي، وتخضيب سبابة نسائنا بالحناء[1].

من ناحية أخرى كشفت قوى الإجماع الوطني عن أن الحبر المستخدم في عملية الاقتراع بغرض منع التزوير والإحالة دون أن يصوت الناخب الواحد أكثر من مرة – حسبما قالت المفوضية– غير مستوف للشروط المطلوبة، وبه عيوب تقدح في نزاهة الانتخابات، وقال رئيس هيئة التحالف فاروق أبو عيسى في مؤتمر صحفي يوم ٢٠١٠/٤/١٤ (الحبر المستخدم لمنع التزوير في حد ذاته مزور مثل أعمال هذه المفوضية) ومن جانبه أجرى طبيب بمركز بحري لأمراض الكلي يدعي أسعد علي حسن، اختبارا أكد فيه زوال الحبر في ١٥ ثانية بدلا عن ١٥ يوم التي ذكرتها المفوضية كحد ادني لزوال الحبر، وطبق الاختبار عمليا« على اثنين من الحاضرين هم الصحفي ضياءا لدين عباس والأستاذ مكي بلايل رئيس حزب العدالة »وأكد اسعد أن مزيل الحبر مادة سائلة تسمي (كلير) متوفرة في كل الصيدليات قيمة الفتيل منها بـ ٢ جنيه »تكفي لإزالة الحبر من عشرات الأيادي، وأكد بلايل عدم اعترافهم بنتائج الانتخابات، مطالبا» بإلغائها[2].

وأورد المنبر السوداني لمراقبة الانتخابات من خلال رصده لعملية الانتخابات أن مسألة تحبير الناخبين جاء فيها أن ٨٦٪ من الناخبين قاموا بإجراء التحبير بينما ١٤٪ لم يتم تحبيرهم رغم إدلائهم بصوتهم، كما أن الحبر المستخدم عديم الجدوى ولم يؤد غرضه في ضمان تصويت الناخب لمرة واحدة فقط، وقد رصدت حالات تم فيها إزالة الحبر بعد ساعات من التصويت، مما أدى إلى تزايد احتمالات تصويت ناخبين لأكثر من مرة والتلاعب في نتائج الانتخابات.

وفي نيالا بولاية جنوب دارفور اكتشف مراقبو المؤتمر الشعبي عملية تزوير كبرى بمركز عبد الرحمن الرشيد بنيالا شمال الدائرة ٢، وكشف المراقبون عن وجود ثلاث نقاط اقتراع داخل المركز يقوم الناخب الواحد فيها بالتصويت ثلاث

(1) السوداني – ١٥ أبريل.

(2) الأهرام اليوم: ١٥/ أبريل/ ٢٠١٠ م.

مرات متتالية بعد إزالة الحبر الفاسد المستخدم بالمركز، وبعد ذلك أبلغ المراقبون المفوضية والتي بدورها أغلقت المركز وأحالت العاملين فيه إلى التحقيق[(١)].

حبر الاقتراع بات مادة دسمة للتندر في الشارع السوداني، والمفوضية ترد حبرنا مستورد من بريطانيا، راجت طوال أيام الانتخابات شائعات وطرائف تناقلتها مجالس العاصمة الخرطوم وشغلت كل المواطنين وأثارت ابتساماتهم تسخر من الأخطاء الفادحة التي وقعت فيها مفوضية الانتخابات وأدت إلى ارتباك عملية الاقتراع واستمر تداوله طوال اليومين الماضيين مع تحسينات في الرواية وطريقة الحكي حسبما تقتضي الظروف، وحسب المرويات المتداولة في الخرطوم فإن الحبر الانتخابي احتل موقعه الأبرز خلال أيام الاقتراع كواحد من مثيرات السخرية في دقة عمل المفوضية مما يسهم في تزوير اختيارات الناخبين.

وفي أحد أحياء الخرطوم الطرفية يتداول الناس حكاية سيدة تدعى حليمة وتقوم بمهنة نقش الحناء على أجساد النساء ذكرت أنها لاحظت أن عدد زبائنها ازداد في اليومين الأول والثاني من أيام الاقتراع وأن معظم النساء اللاتي زرنها يطلبن نقش الحناء على أيديهن فقط ويدفعن ما تطلب وهن على عجل لم تقدم السيدة تفسيراً للظاهرة لكن الخيال الشعبي ربطها سريعاً بالاقتراع والحبر الذي تصبغ به أصابع الرجال والنساء ممن أدلوا بأصواتهم في الانتخابات ليحول بينهم وبين التصويت مجدداً وبدأ الشباب في مجالسهم خارج البيوت يتفرسون أيدي النساء العابرات باحثين عن حناء انتخابية جديدة ودفعت الطرفة بعض الأزواج للسخرية من حناء زوجاتهم بقولهم يا امرأة انتي مؤتمر وطني. قد تكون هذه القصة خيالية لكنها تكشف إلى أي مدى تفشت السخرية الانتخابية[(٢)].

يقول الأستاذ آدم الطاهر حمدون مرشح والي الخرطوم عن حزب المؤتمر الشعبي إن الخروقات امتدت لتصل حتى إعادة التصويت بواسطة منسوبي المؤتمر الوطني بسبب الحبر الفاسد وجدنا أناسا قد صوّتوا قبل الآن وعادوا هم أنفسهم ليصوتوا ببطاقات بأسماء ناس آخرين - مثال مركز اركويت ٥٦ ومركزين في بحري الحلفايا ومركزين في وسط الخرطوم. في الدائرة ١٦ الشهيناب شمال تم التأكد أن الحبر يزال بالماء ومن الممكن لأي لشخص أن يصوت مرتين، وفي الدائرة ١٠ الحلة الجديدة، الدائرة ١٦ الأمير الدائرة ٨ دار السلام: لا توجد بطاقات اقتراع

(1) رأي الشعب ١٣/ ٤/ ٢٠١٠م.

(2) نفسه.

حتى الساعة الثانية عشر ظهرا، والدائرة ٧ حمد النيل: بها سجل الدائرة ٥ الأمير.

التصويت بدون حبر

كأن استجلاب حبر مضروب ليس كافيا لفتح الباب أمام التزوير مع التظاهر بإتباع الإجراءات السليمة، بل كان الأمر يتجاوز ذلك لحدوث تصويت متكرر بدون تحبير أصلا!

يقول المواطن إبراهيم العبيد الذي أدلى بصوته في بداية فتح المركز دون أن يتم تحيير يده ويحمل اسمه والرقم المتسلسل في السجل ١٣١٦٦٨٤.

وفي جنوب دارفور ذكر وجود تجاوز من المفوضية ومدير مدرسة مادبو بـ(نيالا) وعدم وضع المادة المثبتة في الحبر مما أدى إلى إحداث بعض التجاوزات لبعض الناخبين.

وفي الحاج يوسف الدائرة ٣٠ البعض قام بالاقتراع بدون الحبر.

وأوضح مرشح الدائرة ١٦(مستقل) الريف الشمالي لام درمان أبو اليسر محمد خالد أن مادة الحبر التي يستخدمها الناخب عند التصويت ضعيفة ويمكن إزالتها بنسبة ٩٥٪..وأضاف: العملية الانتخابية تتأثر بتلك المخالفات.

وفي الدائرة ١٣ مدني الشرقية البعض قام بالاقتراع بدون الحبر.

وبالمربعات بأم درمان مدرسة الـ ١٧ الثانوية سجل الناخب عمر أبو الجندي مخالفات واضحة وقال أنه حضر إلى المركز وصوت دون أن تصبغ يده بالحبر، وأضاف أنه وبعد أن صوت حاول الذهاب فسأله موظف بالمركز هل صوّت؟ فقال عندما قلت له لا أعطاني فرصة وصوت للمرة الثانية وأيضاً من غير حبر، وأبان موظفو المفوضية يقومون بالتصويت حتى للقادرين الأصحاء الذين هم ليس من ذوي الاحتياجات الخاصة كما أوضحت المفوضية[(١)].

تاسعا: مخالفات حول الحق في الاعتراض

عدم وجود أورنيك رقم (٧)

وفى مركز العامرية بالريف الشمالي كان وكلاء الأحزاب يحتجون بسبب

---

(1) السوداني – ١٨ ابريل.

عدم تعرفهم على مجموعة من الناخبين، خاصة وأن المنطقة صغيرة ومن السهل التعرف على الغرباء.. وحتى اليوم الأخير غاب أورنيك (٧) الخاص بالمخالفات[١].

عدم وجود طلبات لتقديم الاعتراضات في معظم المراكز بالخرطوم والطعونات على الأوراق البيضاء بدلا من اورنيك (٧) المخصص لذلك.

آيات أحمد ـ مراقب بالريف الشمالي تقول: بعد ظهور النتائج لم نسمع حديثا عن المخالفات، التي أوردناها وان هنالك حالات تزوير دونتها في ورق عادي لغياب أورنيك (٧)[٢].

أكد رئيس لجنة رصد الخروقات الانتخابية بحزب العدالة عمر الغائب عيسى عدم وجود الاستمارات الخاصة بتسجيل الشكاوى إضافة إلى استمارة الرفض والحساب ٧ و٥ بالدائرة ١٢ دار السلام الثانية مركز مربع ١٨ و١٥ وقال أنه طلب من رئيس المركز هذه الاستمارات إلا أنه أكد له عدم وجودها وحرر له إقرارا يوضح ذلك مزيلاً باسم رئيس المركز البدوي فضل الله جعفر وتوقيعه.

يقول مرشح الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل عن الدائرة (١٧) لمقاعد المجلس الوطني عباس بابكر عباس، انه حينما اكتشفوا خطأ خلط بطاقات الاقتراع بين دائرتهم وأخرى طلبوا من ضابط المركز وقف التصويت، ولكنها في بداية الأمر أصرت على استكمال التصويت باعتبار أن الاعتراض لم يقدم لها بشكل رسمي على اورنيك (٧) والذي لم يكون متوفرا للمركز في ذلك الوقت. وأشار عباس بابكر عباس المرشح للمجلس الوطني عن الحزب الاتحادي الأصل لوجود عدد من الشكاوى المتطابقة في العديد من مراكز الاقتراع للدائرة (١٧) والتي تنحصر في عدم وجود أورنيك (٧) للشكوى لدى ضابط المركز في إجراءات الاقتراع.

الحصاحيصا الدائرة ٤الشرقية : تفاوتت الخروقات التي لم يتم تسجيلها لعدم وجود أرانيك رقم ٧ بالمراكز، وأبرز هذه الخروقات ارتفاع نسبة السواقط من حملة البطاقات بالإضافة إلى المفوض في مراكز الاقتراع، وعدم توفر الإضاءة والتهوية وضيق المكان وعدم وجود خصوصية أو سرية تمكن الناخبين من التصويت بحرية كاملة وعدم التعاون مع مناديب الأحزاب ووكلاء المرشحين والاستماع إلى ملاحظاتهم.

(1) أجراس الحرية – ٢٢ أبريل – تقرير ثريا الزاكي عثمان ـ وأم حقين عمر.

(2) أجراس الحرية – ٢٢ أبريل – تقرير ثريا الزاكي عثمان ـ وأم حقين عمر.

في مركز العامرية شمال السروراب قال وكيل المرشح المستقل أبو اليسر السري إن الأرانيك الخاصة بالملاحظات والشكاوى لليوم الثاني للاقتراع لم تصل إلى المركز الذي أغلق أبوابه في اليوم الأول قبل الزمن المحدد بسبب احتجاج وكلاء الأحزاب وفي مركز الزيداب الكواهلة بالسروراب طلب طالب حربي من الناخبين داخل المركز بصوت عالي.(صوتوا للشجرة) الأمر الذي أثار حفيظة باقي المرشحين ووكلاء الأحزاب احتجاجا على سلوكه وتم إخراجه إلى خارج المركز.

قطاع اليرموك لا يوجد به أورنيك ٧ ودفتر شكاوي بينما حذر المؤتمر الوطني الناخبين بالدائرة من الإدلاء بمعلومات للصحف، أما مركز أبا ذر الغفاري اللجنة الثالثة فإن ضابط الاقتراع خارج المركز يقوم بتوجيه الناخبين بالتصويت لمرشح المؤتمر الوطني وعندما اعترض وكيل المؤتمر الشعبي على ذلك رفض ضابط المركز إعطائه أورنيك ٧ للشكاوى.

الدائرة ٤٩ الجبل شمال و«٣٥» أرانيك ٧ الخاصة بالشكاوى معدومة وأوضح مرشح الدائرة أن الإقبال ضعيف على المراكز وليس هناك مبرر لتمديد الفترة بينما لم تتخذ المفوضية أي خطوة ضد تجاوزات اللجان الشعبية التي لا تستخرج شهادات سكن إلا لمنسوبي المؤتمر الوطني بالإضافة إلى الاستمرار في الدعاية الانتخابية للمؤتمر الوطني بالقرب من مراكز الاقتراع. فيما تقدم المرشح المستقل للدائرة ٣٥ الجبل المجلس الوطني على مرشحي المؤتمر الوطني بالدائرة.

أما مركز مدرسة جبورية الشقلاب الدائرة ٣٥ تم إحضار صناديق الاقتراع متأخرة مما أدى إلى تذمر الناخبين والذين أصلاً عددهم قليل.

عدم قبول الشكاوى والبلاغات

في الدائرة (١٦)، إضافة إلى السماح بالتصويت لمنسوبي القوات النظامية رغم عدم انتمائهم جغرافياً للدائرة، الأمر الذي أثار الازدحام، والوقوف اصطفافاً. ولم تجد احتجاجات وكلاء الأحزاب آذان صاغية. يقول (ع، هـ) بالسروراب الريف الشمالي: هنالك تزوير في عمليات تسجيل الناخبين؛ إلا أن الوكيل رفض فتح بلاغ[(١)].

بالدائرة ١١ الأمير الخامسة تم طرد وكيل حزب الاتحادي الديمقراطي خالد حسن بعد أن طلب أورنيك شكاوى إلا أن أعضاء المركز رفضوا له فأثار احتجاجاً تم على أثره تم طرده من المركز.

(١) أجراس الحرية – ٢٢ أبريل- تقرير ثريا الزاكي عثمان ـ وأم حقين عمر.

الجنينة الدائرة (٣) بيضا : وجدت بطاقات اقتراع في سيارة موظفة تتبع للجنة الانتخابات خارج المركز،اعترضها المراقبون ونقلوها إلى قسم الشرطة الذي رفض الضابط المناوب أن يقوم بفتح بلاغ، مدعيا أن النائب العام قد منعهم من فتح أي بلاغ ضد المفوضية.

موظفو المفوضية قالوا إنهم محايدين ومتعاونين لكن موظف المفوضية بالمركز رقم ١٢ الدائرة الجغرافية (١٧) قوميه وولائية بكرري الشمالية لم يخف على الموجودين عدم تعاونه الكامل مع كل معارضيه فعندما دخلنا للمركز وجدنا أحد المرشحين المستقلين يهرج معه في أن يعطيه أورنيك ٧ لكنه رفض بتهكم وقال له ليس من حقك(داير تكتب شنو يعني!)

ضبط عدد من المرشحين ووكلاء الأحزاب بالدائرة ٦ الأمير الثانية و٩ و١١ دار السلام الأولى للمجلس الوطني والتشريعي بطاقات اقتراع خاصة بالمفوضية بالمركز بالأرقام المتسلسلة «٠٠٧٤٩١٠١» و«٠٠٧٤٩٢٠٠» وذلك يوم ٢٠١٠/٤/١٤ وقال المرشحون ووكلاء الأحزاب إن بحوزتهم الكعوبات وقالوا أنهم قد أبلغوا الشرطة بهذا الأمر وحضرت دورية شرطة تحت قيادة ضابط برتبة الرائد ووقفت على الأمر وقال المرشحون أن الضابط طرح لهم حل هذا الأمر بعيداً عن عملية فتح بلاغات واتخاذ إجراءات قانونية إلا أنهم رفضوا هذا المقترح جملة وتفصيلاً وتمسكوا بمبدأ الإجراءات القانونية لأنها تكفل لهم أمر كشف هذا التجاوز الخطير وأضاف المرشحون وهم مرشح مستقل التجاني موسى محمد والمرشح عن حزب العدالة لقمان قمر الدين علي والمرشح عن حزب المؤتمر الشعبي سالم جاد السيد أحمد سالم ووكيل المرشح المستقل ناصر محمد إبراهيم، إلا أن الضابط رفض فتح بلاغ بهذا الخصوص دون إيعاز من إدارة الاقتراع بالمفوضية وذكر المرشحون أن هناك أربعة شكاوى تم تحريرها من قبلهم على أورنيك ٧ وأشار المرشحون ووكلاء الأحزاب إلى أن هذه العملية تمت بصورة غير عادية.

استنكر المؤتمر الوطني بولاية بحر الغزال رفض بعض لجان الاقتراع بالولاية استلامها شكواه المتعلقة بخروقات وتجاوزات الحركة الشعبية في العملية الانتخابية بقيامها باعتقالات غير مبررة لوكلاء الحزب والمراقبين وطرد آخرين.

وقال فاضل رمضان رفاي عبد الله الأمين السياسي للمؤتمر الوطني بالولاية في تصريح للمركز السوداني للخدمات الصحفية أن وكلاء مرشحي الحزب قاموا بتقديم شكاوى إلى رؤساء مراكز الاقتراع عبر أورنيك ٧ الخاص بالشكاوى

موضحين فيه التجاوزات إلا أن بعض رؤساء المراكز رفض اعتماد هذه الشكاوى على الرغم من قانونيتها مما يدل على عدم حياديتها بالولاية[١].

وبالدائرة ٢٠ الخرطوم ضبط مع وكيل المؤتمر الوطني سلاح أبيض داخل مركز الاقتراع وتقدم وكيل المرشح المستقل محمد مصطفى الأحمر للمجلس الوطني، باعتراض علي ذلك وحرر شكوى، إلا أن ضابط المركز في تعليقه بأورنيك ٧ أشار إلى أن منسوب المؤتمر الوطني (بأنه مواطن سوداني!) بينما تم تثبيت الاعتراض بشهادة وكيل حزب السودان أنا وبعض موظفي المفوضية الذين أخذوا منه السلاح الأبيض.

تجاهل الاعتراضات

كشف المرشح نعمان حسن جمعة عن شكوى تقدم بها بخصوص تغيير اسمه في بطاقة الترشيح على أورنيك ٧/أ لضابط المركز وأحيلت الشكوى للجنة الانتخابات بالولاية وأفتت فيها أن الاسم لا يؤثر طالما الرمز موجود، وأضاف أنهم توجهوا للفريق الهادي وبعد أن رفض استلام الشكوى سلمنا شكوانا لمكتب الأمين العام للمفوضية الذي وعدنا بالرد. وأكد المرشح نعمان أن هذا الخطأ لا يمكن جبره إلا بإيقاف عملية الاقتراع وإصلاح الأخطاء وأوضح أن طبيعة أهل الدائرة لا يهتمون بالرمز بقدر اهتمامهم باسم المرشح.

وفي دائرة طوكر القومية يقول هاشم كنة القيادي في قوى الإجماع بالبحر الأحمر إنه تم تجميد الاقتراع بحجة وفاة المرشح علي محمد صغير في مخالفة صريحة للمادة ٦٢ من قانون الانتخابات الذي يتحدث عن التجميد في حالة وفاة المرشح بعد نشر الكشوفات النهائية الذي تم بتاريخ ١٣ فبراير في الوقت الذي توفي به المرشح بتاريخ ٩ فبراير ونحن قدمنا لهم الدليل مسنوداً بشهادة وفاته والمفوضية أقرت بالخطأ وقالت أنها لن تستطيع تعديل القرار لأنه صادر من المفوضية بالخرطوم.

وفي الدائرة ٤٧ لم تستجب لجنة الشكاوى لوكلاء الأحزاب في حالة تقديم الشكوى.

هدد مرشح حزب العدالة القومي للمجلس الوطني بالدائرة ٥ مليط الصياح الأستاذ معتز أحمد محمد محمود سالم هدد باستخدام كل السبل الممكنة من أجل توقيف عملية الفرز في الدائرة لأوراق الاقتراع الخاصة بالدائرة الجغرافية للمجلس الوطني، وقال معتز أنه فقد حقه كاملاً في العملية الانتخابية بصفته أحد المرشحين

(١) الحرة (١٧ أبريل).

الشرعيين وله قاعدته الجماهيرية العريضة التي تتطلع إلى تقديم العديد من الخدمات والإصلاحات عبره، وأوضح معتز أنه تقدم بشكوى إلى المفوضية في اليوم الأول للاقتراع بعد أن اكتشف أن رمزه الحصان تم تبديله بالنمر، إلا أن المفوضية ماطلت في إجراء تصحيحات لهذه الأخطاء بعد وعود قطعتها للقيام بتصحيح التجاوزات، بيد أن هذه الوعود ذهبت أدراج الرياح، على حد قوله، وأشار المرشح معتز سالم أن المفوضية الولائية تلعب بعقول المرشحين فتقطع بوصول القرارات من المفوضية العليا بالخرطوم بشأن هذه الشكاوى إلا أنها لا تملّكها لهم. وأخيراً أوضحت المفوضية أن ١٥ قراراً فقط صدرت من المفوضية العليا من أصل ٢٥ شكوى تقدم بها المرشحون بالمنطقة. ولوح معتز بأن سبلاً كثيرة يمكن اتخاذها إذا لم تقوم المفوضية بالالتزام بتعويضه عن هذا الضرر الذي نجم جراء أخطائها. وكشف عن مساومة قدمتها له المفوضية بإجراء تسوية مالية مقابل التنازل عن القضية إلا أنه رفض ذلك متمسكاً بضرورة تنفيذ برنامجه الانتخابي وإعادة الاقتراع بالدائرة.

قال وكلاء الأحزاب بالدائرة ٢٢ الضعين مركز الأمل أن المفوضية لا تستجيب للشكاوى المرفوعة فيما يختص بالبلاغات المقدمة وأكدوا أن الإقبال أصبح ضعيفاً بعد تمديد فترة الاقتراع بالإضافة للإستمرار في العمل بالحبر المضروب.

انسحاب وكلاء من عملية الفرز ورفضهم للتوقيع بالدائرة القومية الكبرى ببحري : أعلنت الدائرة (٢٣) القومية الكبرى بمنطقة بحري[1] التي تتكون من (٦) مراكز انتخابية عن انسحاب وكلاء الأحزاب من عمليات الفرز بعد أن رفضوا التوقيع على نتائجها. وأعلن«٨» من المرشحين[2] في الدائرتين القوميتين (٦) و(٧) ولائية،عدم اعترافهم بنتائج الانتخابات في هاتين الدائرتين،مشيرين إلى عمليات تزوير وتجاوزت تمت فيهما. وقال المرشحون الثمانية وهم يحيى آدم مؤمن، محمد يحيى، الهادي محمد إبراهيم،محمد احمد يعقوب ،هشام رمضان جبارة، علي آدم أحمد، عبد الصافي موسى، حسين محمود دكام،في بيان صحافي أنهم سبق وان تقدموا بشكوى رسمية لمفوضية الانتخابات بخصوص انتهاكات وتزوير بعمليات الاقتراع، وأوضح البيان أن الشكاوى تضمنت خلو نحو«٢٠٠» بطاقة من توقيع وختم موظفي الاقتراع ،استمرار التصويت باعتماد شهادة السكن بالحارة ٢٨ أمبدة وعندما اعترض

(1) الأهرام اليوم – ١٩ أبريل.

(2) الصحافة – ١٨ أبريل.

وكلاؤنا على ذلك لم يجدوا غير التهديد والوعيد في كل مراكز الدائرة بالرغم من إثبات شهادات مزورة وتم التعرف على الأشخاص الذين تم استجلابهم ليصوتوا بشهادة السكن، تم استجلاب كتيبة من الشرطة للتصويت.

عاشرا: معاناة المرشحين

تم طرد أحد المرشحين في المركز(٢٢) الدائرة (٣٥) بمنطقة ساردية بشندي من المركز في اليوم الأول لأنه طلب إحضار الشهادات الصادرة عن اللجنة الشعبية والتي قاربت الـ٦٠٠، علماً بأن التصويت في اليوم الأول قد بلغ ٦٦٥ وذلك بنسبة ٨٦٪ من إجمالي المقترعين[1].

وفي الدائرة ٣١ الخرطوم حرم رئيس المركز المرشحة سمية خليفة الشيخ من التواجد بالرغم من إظهار إثبات هوية وبطاقات المفوضية الخاصة بالمرشحين[2].

قال المؤتمر الشعبي بولاية جنوب دارفور أن السلطات قامت باقتياد مرشحه في دائرة كاس للمجلس الوطني في سلوك وصفه الأمين العام للحزب أبو بكر الدومة بأنه يناقض[3] وانتهاكا لحقوق المواطنة من قبل أجهزة الأمن، والتي وصفها بأنها تقوم بتوجيه موظفي الاقتراع.

بالدائرة (٤) الحصاحيصا الشرقية كشف الأستاذ مأمون علي عطا المولى المرشح المستقل بالمجلس الوطني ولاية الجزيرة انه تعرض لتهديدات وعرضت عليه إغراءات لقاء التنازل عن ترشيحه كما تعرض للأذى هو وأبناؤه وأسرته حيث تعرضت إحدى كريماته لمحاولة اختطاف فاشلة. مشيراً إلى أن المؤتمر الوطني مارس أساليب فاسدة ودفع أموالا وأغرى بعض الذين كانوا يعملون معه واخترق مجموعته بخمسة إفراد ينتمون للمؤتمر الوطني زعموا أنهم مستقلون ويريدون العمل في حملته وبالفعل استخرج لهم بطاقات وكلاء مرشحين يعملون معه بيد أنهم خذلوه وانسحبوا منه قبل يوم من الانتخابات وعادوا للمؤتمر الوطني، مؤكداً أن المؤتمر الوطني قام بتزوير الأصوات بالدائرة وكانت الحبكة واضحة لافتاً إلى أن اغرب ما في الأمر أن اللجان التي تعمل مع المؤتمر الوطني هي نفس اللجان التي تعمل بالمفوضية وهذا يوضح

---

(1) الميدان (٢٢ أبريل).

(2) رأي الشعب (١٥أبريل).

(3) إضافة: كلمة القانون.

التجاوزات[1].

شهدت محلية كرري منطقة السرورب مركز رقم (١٥) إقبال ضعيف في اليوم الرابع للاقتراع وذكر وكيل حزبي أن هنالك(٩٠) ورقة اقتراع قد أتلفت وأن المرشحين لم يسمح لهم بالدخول إلى مركز الاقتراع.

وفي الدائرة «٥٢» أمري قام مساعد بجهاز الأمن الداخلي بتهديد المرشحين عن المؤتمر الشعبي والاتحادي الأصل وأخذ بطاقة المرشح، ورفض الخروج من مركز الاقتراع بالقرية «٣»، رأي الشعب- ٤/١٢.

ذكرت مذكرة قوى الإجماع للجنة العليا للانتخابات بالبحر الأحمر أن المدعو آدم عمر من منطقة اللانقيب بمحلية هيا، قام بإجبار وكلاء المرشحين والأحزاب والمراقبين تحت تهديد السلاح الأبيض بمغادرة مراكز الاقتراع «١٣ مركزاً» وتم ترحيلهم عنوةً خارج المنطقة.

إلى ذلك منع مرشح المؤتمر الشعبي بالدائرة (٢٠) أم درمان الأستاذ احمد هارون من دخول مركز الاقتراع وأُعترض من قبل أفراد الشرطة، وتم إبراز بطاقته الشخصية، ولكن ضابط الاقتراع الهادي عبد الله قام بتوجيه الشرطة لمنعه الذي عزاه لأسباب أمنية وعندما طلب احمد اورنيك شكاوي قال موظف المفوضية لا يوجد لدينا فإذا أردته فلتذهب إلى مفوضية الخرطوم[2].

حادي عشر: الأساليب الفاسدة وغير القانونية

هنالك الكثير من الأساليب الفاسدة وغير القانونية التي استخدمها المؤتمر الوطني وتشكل مخالفات تم السكوت عليها، فقد كانت خيمة المؤتمر الوطني تنصب عادة في مسافة أقل من تلك التي حددتها المفوضية خارج المراكز. وكانت دعايته الانتخابية مستمرة أثناء عملية الاقتراع بل داخل المراكز، مثلا كشف محمد محجوب وكيل الاتحاد الديمقراطي بمركز شمبات عن رصدهم لمخالفة تتمثل في دخول إحدى العربات وهي تحمل صناديق بها صورة دعائية للرئيس البشير مشيرا إلى أنهم اعترضوا عليها مما دفع رئيس المركز إلى إخراجها. وهناك صورة درامية رسمها أحد الصحافيين: في الريف الشمالي بأم درمان :تجاوزات في وضح النهار : خيمتان تم نصبهما أمام مركز

(1) (رأي الشعب)١٩أبريل ٢٠١٠.

(2) صحيفة الأخبار ١٣/ ٤/ ٢٠١٠.

أم درمان بالريف الشمالي السروراب الدائرة (١٦) في مدرسة الشيخ آدم الزيدابي بالكواهلة ولم تكن الخيمتان تبعدان أكثر من (مترين) عن المركز.. إحدى هذه الخيام نصبت أمام منزل مسؤول باللجنة الشعبية بالحي ويمثل هو أسرته (المؤتمر الوطني) والخيمة الثانية للمرشح المستقل (أبو اليسر) المفارقة أن شقيقة المرشح المستقل (مؤتمر وطني) تحاصر زوجها وتعد الطعام والشاي والماء البارد للناخبين وتساعد في استخراج شهادات السكن وتصطاد الناخبين وخاصة أن صواني الطعام وترامس الشاي تغري القادم للمركز إذا كان جائعا عكس خيمة المرشح المستقل التي كانت أصغر حجما من خيمة منسوبي المؤتمر الوطني ؛ أصوات السيدات كانت عالية (وقالت إحداهن صححتي الثمانية شجرات) وترد محدثتها (والله صححت سبعة شجرات وأديت الثامنة للجرس) وتعلق (ما يا هو كدي) ترد عليها (الله يجازيك من هنا ما وريتك وقلت ليك يا التومة أدي الثمانية شجرات تدي الجرس شكيتك لي الله) ثم قالت لصاحبتها (اسكتي فلان ما يسمعك). خلف الخيمة المنصوبة وقفت زوجة سكرتير اللجنة الشعبية وهي تستمع إلى توبيخ عدد من السيدات لكونها تقف من أجل زوجها خلف الشجرة رمز المؤتمر الوطني ولم تعطي العين رمز المرشح المستقل (شقيقها) طوال هذه الفترة كنت أراقب الموقف وبصوت خافت أجابت زوجة مرشح المؤتمر الوطني أن رمز العين في قلبي والشجرة ساي على خشمي سألتها محدثتها أديتي العين.. ضحكت وقالت خليها في سرك.

الناخبين اشتكوا من ازدحام منسوبي الشرطة طلبة الكلية الحربية في الدائرة ١٦ بالرغم من أنهم لا يتبعون جغرافيا لدائرتهم في وقت كبار السن ينتظرون في هجير الشمس.

وبالدائرة (٩) دار السلام بولاية شمال دارفور أكد وكيل المؤتمر الشعبي أن اللجان الشعبية تقوم باستقبال الناخبين بدارها قبل وصولهم لمراكز الاقتراع وتعطيهم شهادة سكن وأرقام السجل الانتخابي، وأضاف أن المؤتمر الوطني ممثلا في اللجان الشعبية نصبت خيامها قرب مركز الاقتراع حيث يقدم فيها وجبات للناخبين، وقال إنهم لاحظوا عربة دفار تحمل عناصر من قوات الشرطة وصلت إلى المركز فتم إعطاؤهم أرقام السجل ووجهوهم إلى مكان التصويت، إضافة إلى تصويت الموظفين نيابة عن الناخبين.

هذه كانت صورة المؤتمر الوطني وخيمة حول كل مركز..

***

تهديد الناخبين

كمبو انبسطنا وعدد ناخبيه ٣٠٠ ناخب التابع لمركز ٢٢ سليمان الحاج تم تهديد رئيس القرية يعقوب بخيت يوسف من قبل المؤتمر الوطني بالطرد من المنطقة إذا لم يصوتوا للمؤتمر الوطني[1].

وفي ولاية الجزيرة تعرض سكان الكنابي في كل من كنبو انبسطنا والزلط التابع للشكابة شاع الدين إلى التهديد بالطرد إذا لم يصوتوا للمؤتمر الوطني. وفي برنكو مورست ضغوط من قبل قيادات شرطية وسياسية بالتصويت للشجرة من داخل المركز.

شكت المواطنة آمنة حامد/ بود مدني من تلقيها تهديدا من إحدى منسوبات المؤتمر الوطني التي زارتها في بيتها وحثتها على الاقتراع لمرشح المؤتمر الوطني للرئاسة وحينما قالت لها إنها تنتمي لحزب الأمة القومي ولن تذهب للاقتراع هددتها محذرة إياها أنها إذا لم تصوت للبشير أن تخرج من بيتها بعد اليوم! (صوت الأمة ١٤ أبريل).

أعلنت ولاية الاستوائية الوسطى أن عملية الاقتراع في المنطقة تعترضها إشكاليات كثيرة من قبل الجيش الشعبي في اليومين الأول والثاني لبدء العملية الانتخابية. وأوضح رئيس لجنة الانتخابات جمعة تومبي فرج الله أن ضابطة المركز رقم (١) منطقة تركاكا تقوم بتحريض الناخبين للتصويت لصالح الحركة الشعبية وتهديدهم بعدم التصويت للمؤتمر الوطني، وفي وحدة إدارية أبيي تم إجبار المواطنين للتصويت لصالح الحركة الشعبية[2]. كذلك أشار السيد بونا ملوال لمنع الجيش الشعبي التصويت إلا لمنسوبي الحركة فقط.

ومن جهته قال مرشح الدائرة ٢٧ بيرق طاهر أحمد محمود للصحافة قدمنا بشكوى رسمية لمفوضية الانتخابات بعدم وصول صناديق الاقتراع بالعديد من المناطق التي تتبع للدائرة إلى جانب التهديدات التي تلقاها العديد من أنصاره في مركز الاقتراع والتي وصلت إلى حد القتل، وبناء على هذه الملابسات أطالب بتجميد الاقتراع في الدائرة فوراً.

وفي الدلنج الشمالية الدائرة (٧) تم تهديد الوافدين بنزع أراضيهم الزراعية إذا لم يصوتوا للمؤتمر الوطني.

---

(1) رأي الشعب (١٥أبريل).

(2) السوداني – ١٣ ابريل.

كشف الأستاذ أحمد محمد محمود عثمان مرشح[1] المؤتمر الشعبي للمجلس الولائي (٢٢) طوال أم دافوق بولاية جنوب دارفور محلية رهيد البردي عن تجاوزات وخروقات كبيرة ارتكبها المؤتمر الوطني مشيرا إلى أن مرشح المؤتمر الوطني وأمين الحزب بالدائرة وآخرون طيلة أيام الاقتراع جوار المركز وظلوا يدعون المواطنين للتصويت للشجرة. وفي نفس اليوم حاولوا اختراق مركز أم بلولو ولكنهم فشلوا في ذلك. مشيرا إلى أن قيادات كبيرة للحزب في الولاية طافت على مناطق القبائل العربية وطالبوها بالتصويت لصالح المؤتمر الوطني وإذا لم يفعلوا ذلك فإن الحكومة لن تحميهم، وحين ما يطوفون على مناطق القبائل غير العربية يقولون لهم إذا لم تصوتوا للشجرة فإننا سوف نقوم بترحيلكم عن دياركم.

توجيه الناخبين والتصويت بدلا عنهم

كانت تصرفات مندوبي المؤتمر الوطني بالحث على التصويت للشجرة تتم داخل المراكز وعيانا بيانا، وكان موظفو المفوضية يغضون الطرف عن هذه التصرفات إلا أحيانا حينما يرفضها المراقبون ويتوجهون بالشكوى، بل هؤلاء الموظفون والموظفات كما رأينا كانوا أحيانا يندرجوا هم أنفسهم في هذا السلوك. وسنسوق هنا فقط بعض الأمثلة التي وردت في بعض التقارير الصحفية أو الحزبية.

بالمركز رقم(٩) بمحلية كرري منطقة السروراب بولاية الخرطوم أشار وكيل المرشح المستقل إلى أن هنالك أشخاص لا يعرفون التصويت ويصحبهم أحد من الخارج وقال هذا المرافق أتى أكثر من مرة.

وأكد مرشح المؤتمر الديمقراطي لشرق السودان بالدائرة (٤) كسلا للمجلس الوطني طاهر علي همد تصويت مدير مركز مدرسة أسامة بن زيد بريفي كسلا بدلا عن الناخبين داخل ستارة الاقتراع وتبديل الصناديق ومنع وكلاء الأحزاب من حراسة الصناديق ليلاً، وأشار إلى حالات اشتباك بالأيدي داخل مركز الاقتراع أبلغ عنها المفوضية، إلا أنه اتهم الأخيرة بعدم التحرك لاتخاذ ما يلزم[2].

وفي مركز العامرية شمال السروراب جلست سيدة خمسينية تضع على ثوبها شعار المؤتمر الوطني صورة الرئيس عمر البشير وتمسك بيدها دفتر به أسماء

---

(1) رأي الشعب ٢٥/ ٤/ ٢٠١٠م.

(2) الأهرام اليوم (٢٠ أبريل).

وتجلس داخل غرفة الاقتراع كانت تتحدث بهمس للناخب وتضع علامة صاح على الاسم وعندما لاحظ بعض المراقبين ذلك سألوا ضابط المركز عن هويتها ذكر أنه لا يعرفها وأضطر لإبلاغ الشرطة.

وقال أحد وكلاء المرشحين في مركز اقتراع الحارة (٦٣) كرري الشمالية أن منسوبي المؤتمر الوطني يوجهون الناخبين للتصويت لرمز الشجرة داخل مراكز الاقتراع بالإضافة إلى أن صيوان الوطني قريب جدا من مركز الاقتراع وأن أعضاء اللجان الشعبية موجودين داخل صيوان المؤتمر الوطني[(١)] .

وفي المركز (٣) بالدائرة (٢٨) الحاج يوسف قبض مناديب المؤتمر الشعبي عبد الرحمن محمد علي – عبود عربي – حسن ناصر – ابراهيم حسين – عبد الرحمن احمد – والنور علي مناديب المؤتمر الوطني وهم يوزعون اعلانات الوطني فتم منعهم ليتدخل مسؤول المركز الشيخ محمد محجوب باخراجهم ولدي مراقبي الشعبي نماذج من ملصقاتهم لتقديمها كأدلة.

في الدائرة ٤ جزيرة بدين مركز دلقوا وضابطه زكريا محمد، ظل أعضاء المؤتمر الوطني طوال اليوم يأتون بالناخبين ويدخلون معهم نقطة الاقتراع وأيضاً يدخلون في اختيارهم وتم تسجيل هذه الواقعة.. وفي هذه الدائرة تبعد خيمة المؤتمر الوطني حوالي ٢٠متر من مركز الاقتراع.

أما في دول المهجر فقد كانت الأمور أبلغ سوءا وأظهر لأنه كما أثبتنا في المهجر لم يأبه الناس بالانتخابات في الغالب ونادوا بمقاطعتها منذ البداية بشكل مكثف وحتى قبل إعلان الأحزاب المقاطعة مقاطعتها بالداخل. وقد ورد في تقارير الأحباب بالقاهرة في اليوم الأول للاقتراع أنه قام أشخاص ينتمون لحزب المؤتمر الوطني: ١/ جيفور مكوي ٢/إبراهيم حسين ٣/خالد سليمان ٤/علي أحمد، بدور (المساعد) باستقبال الناخبين وتوجيههم إلى اللجان بصورةٍ رسمية أمام نظر المفوضية وكانوا يهمسون للناخبين لأجل انتخاب البشير واستمر هذا الدور داخل اللجنة (أ) حتى نهاية اليوم. وفي تمام التاسعة والنصف مساءً جاءت سيدة تدعى عائشة محمد عبدالعزيز تحمل إشعارات تسجيل ووقفت تنادي منها على أسماء سيدات وتقوم بمدهن بإشعارات التسجيل أمام رئيس لجنة المركز الذي لم يُحرِك ساكناً، وكانت تقول لهن بصوتٍ مسموع :(الشجرة).

---

(١) الأهرام اليوم (٢١/ ٤/ ٢٠١٠).

شراء الأصوات

أشكال شراء الأصوات في الانتخابات الحالية كانت متعددة وبدأت منذ زمان بعيد. لقد تطرقنا في فصل الحملة الانتخابية لبعض الأشكال المتعلقة باستخدام موارد الدولة ومشاريعها بشكل مخطط لخدمة الحملة، كما تعرضنا للحديث حول شراء الأصوات، وفي الحقيقة تكرر الحديث عن «تعريفة» ثمن الصوت التي بدأت في بعض المناطق الطرفية في المدن بسعر متدن كـ١٠ و٢٠ جنيها، ثم وصلت لخمسين ومائة فيما تردد بين الناس.

وقد ظهرت هذه الروايات بشكل عبثي في أحد تقارير الأحباب بالمهجر، تحديدا جمهورية مصر العربية. فقد أكد الحبيب رفعت ميرغني الذي كان مراقبا تحت مظلة الحزب الاتحادي الديمقراطي بعد أن تم رفض قبولهم كمراقبين عن حزب الأمة القومي، برغم ما في ذلك من تجاوز لأن مقاطعة الحزب التي تمت في آخر اللحظات كانت بعد قفل سحب الترشيحات فهم كما أعلن موظفو المفوضية رسميا خائضين للانتخابات ورموزهم لا زالت في بطاقات الاقتراع مما يعطيهم الحق في طلب المراقبة. الشاهد أن رفعت روى كيف كان يتم شراء أصوات بعض السودانيين من مناطق مهمشة «مقابل مبالغ زهيدة وحشدهم للتصويت وكيف أن أحدهم قال بالصوت العالي (لو ما دفعتوا لي ما حارمي الورقة في الصندوق) وتخيلوا من قام بالتفاهم معه؟ دفع له أحد موظفي الاقتراع»! وذلك أمام مسمع ومشهد المراقبين! (١)المبلغ الزهيد بنظر رفعت هو (٥٠) جنيها مصريا، وقد ذكر في تقريره لليوم الأول أنه قام كل من إبراهيم حسين وحاتم وعمر محمد الخير بتقديم رشاوي مالية ووجبة غداء فاخرة عن حزب المؤتمر الوطني لناخبين وناخبات من طلاب جامعة القاهرة فرع الخرطوم (وهي بالقاهرة الآن!) وقد أدلى بعض الشهود بأن المبلغ المالي قيمته مائة جنيهاً وقد إستمر هذا الوضع من الساعة الرابعة والنصف وحتى السادسة مساءً. أما في اللجنة (ب- مركز السفارة) كتب رفعت أنه قُدِمت رشاوي مالية لمجموعة قدِمَت من السويس ـــ حسب إفادة سيدة مُسِنة طلبت أن يؤشر لها على الشجرة لأنهم قدموا لها معونة مالية وقالوا لها انتخبي الشجرة ـــ كان ذلك في تمام الساعة الثامنة مساء اليوم الأول[٢] .

(1) رفعت ميرغني انطباعات عشية الفرز تقرير مبدئي عن عملية الفرز في جمهورية مصر العربية مرسل في شبكة المكتب السياسي لحزب الأمة القومي.

(2) رفعت ميرغني تقرير عن سير عملية الاقتراع في مراكز جمهورية مصر العربية تقرير اليوم الأول مرسل لشبكة المكتب السياسي لحزب الأمة القومي.

مرشح الحركة الشعبية التغيير الديمقراطي الدائرة (٣) أبوسعد شمال للمجلس التشريعي أحمد إبراهيم كارا أكد أنه وجد بعض منسوبي منافسيه يحملون أوراقاً ويطلبون من الناخبين أن يدلوا بأصواتهم لرمز الشجرة أو العصا أو غيرها من الرموز، وأكد أنه تعرض لموقف مساومة من قبل جهة لم يسمّها (تملك المال) بأن يأتي ويصوّت لها عندها اضطر ليكشف لهم عن هويته وأنه مرشح وليس ناخباً[(١)].

في الأمير ٤٨ : وصلت قيمة الصوت إلى ٥٠ جنيه.

قرية ود بلال : في قرية ود بلال تم توزيع مبالغ مالية وموبايلات ووعود بتشغيل بعض الخريجين، وفي مركز قرية الصداقة تم استجلاب عدد من الذين أدلوا بأصواتهم وهم غير مسجلين.

ثاني عشر: عنف ومشاكل أمنية

من جانب آخر طالب مرشح الدائرة (٢٩) الولائية «نيرتتي – أبطا» بتأجيل انتخابات الدوائر الجغرافية بالولاية باعتبار أن الولاية تشهد صراعات قبلية وأحداثاً وأضاف مندوب الحركة الشعبية بمفوضية الانتخابات عبد الله أبوزيد أن مواقع الدائرتين (٢٧-٢٨) خالية من السكان بسبب الحروبات الأخيرة بين النوايبة والمسيرية[(٢)].

ومن جهة أخرى أفاد المتحدث الرسمي باسم بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في إقليم دارفور نور الدين المازني أنه لم تسجل أي خروقات أمنية في إقليم دارفور منذ بدء عملية الاقتراع، ولكنه أفاد بأن أربعة من عناصر القوة المشتركة لـ(الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي)-(يوناميد) تم اختطافهم عندما كانوا متجهين من مدينة نيالا إلى مكان إقامتهم واعتبروا مفقودين منذ اليوم الأول لانطلاق عملية الاقتراع وذلك في الساعة الرابعة بعد ظهر (الأحد). وأضاف أن البعثة ظلت قلقة على سلامتهم، وكان الاتحاد الأوروبي سحب مراقبيه من دارفور بسبب المخاوف الأمنية ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هل هذا الأمر يعد مؤشراً لما بعده؟[(٣)].

حدوث احتكاكات وأعمال عنف بين أنصار حزب الأمة والمؤتمر الوطني بمركز قرية ودا لسيد بمحلية وسط القضارف، بسبب منع أنصار الوطني لأعضاء حزب الأمة من

(1) الاهرام اليوم – ١٣ ابريل.

(2) الحرية (١٦أبريل) عدد٦٦٨.

(3) السوداني – ١٥ أبريل.

التصويت لمصلحة الحزب الاتحادي الأصل، والشرطة تتدخل وتحتوي الموقف.

وفي ولاية جنوب كردفان حدثت مشاجرة بين المواطنين وضابط مركز «كلبا» الذي كان منحازا لما يسمي بمنسوبي هيئة دعم البشير، وقد تعرض ضابط المركز للضرب فيما أشهر المواطنون سلاحهم مما أدى إلى توقف العملية الانتخابية.

وعلى صعيد آخر تمكنت الشرطة من السيطرة على معركة حامية الوطيس نشبت بين مرشحين أحدهما مستقل والآخر مرشح المؤتمر الوطني. وذلك بالدائرة (٣١) مركزي طيبة الحسناب والنوبة الحسناب وهما يتبعان لقبيلة الحسانية وظلت الأجواء متوترة بين المركزين.

وقعت تحرشات من قبل منسوبي المؤتمر الوطني على وكلاء الأحزاب والمستقلين بالدائرة (٢٨) عد بابكر مركز العلوجاب بسبب التحركات التي قام بها وكلاء الأحزاب في تنويرهم للناخبين لتمكنهم من الإدلاء الصحيح بأصواتهم، الأمر قابله بالاستنكار وكيل المؤتمر الوطني بقولة : هؤلاء الناس نحن(صارفون عليهم دم قلوبنا..!!) محركا» بذلك عددا من الأفراد المنضمين إليه مدججين بالأسلحة البيضاء والعصي لإرهاب كل الحاضرين بالمركز.

الشرطة تفض أعمال شغب بين مناصري المؤتمر الوطني والاتحادي الأصل في مركز الجمهورية بمدينة القضارف.

تدخلات السلطات الأمنية

أبدى وكلاء الأحزاب تذمرا من الوجود الأمني الكثيف حول غرفة الاقتراع داخل سجن كوبر، ومما حدا بالكثير من وكلاء الأحزاب إلى الغياب التام عن المركز، واحتج وكيل الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل بأن الوجود الأمني الوحيد المخول له تأمين الانتخابات هو الشرطة، حسب قانون الانتخابات خلافاً لما هو موجود من جهات مؤكداً وجود تعبئة للنزلاء وضغوطات من الجهات الأمنية[1] .

وفي ولاية غرب دارفور: اعتقلت السلطات كلاً من(محمود بحر الدين، محمد عبد الفراج)، في وقت بدأت فيه عمليات الاقتراع متأخرة، وسط إجراءات أمنية مشددة.

واعتقلت السلطات بالردوم ثلاثة من قيادات الشعبي وهم جبريل يوسف وجعفر حجر وخليل رجب.

(١) (صحيفة الأخبار - ١٤ أبريل).

استنكر رئيس الدائرة ١٢ الجنوبية بحلفا الجديدة حسن أمين الطريقة التي تم بها فصل رئيس الدائرة وسبعة من ضباط المراكز وانتقد الطريقة التي عومل بها بعض ضباط المراكز من قبل الشرطة.وطالب المفوضية بتكوين لجنة للتحقيق في ضرب رئيس المركز ١٢ بالدائرة ١٢ محمد عبد الرحيم سيدون وطرده من المركز دون خطاب رسمي ودعا رئيس لجنة الانتخابات بولاية كسلا لتقديم[1]. وقال رئيس الدائرة ١٢ حسن أمين أن المفوضية غيبتهم منذ بداية ديسمبر الماضي كرؤساء مراكز وفقا لقانون الانتخابات وطلبوا منا تعيين رؤساء مراكز. وأضاف (رفعنا الأسماء للجنة العليا التي أيدت القائمة التي تقدمنا بها).

في شمال كردفان الدائرة ١٣ النهود ومنذ الصباح الباكر تأتي ٦ عربات مجروس محملة بـ٤٥٠ عسكري من القوات المسلحة بزيهم الرسمي يحملون سجلات جديدة مغايرة حتى للسجل المنشور في اليوم الأول والثاني وذلك في مركز رقم ٤ بمدرسة الحميراء وكذلك يحملون كتاباً من السيد قائد المنطقة العسكرية معنوناً لرئيس المركز بأن يسمح لهم بالتسجيل لأن التسجيل قد فاتهم وكانوا يؤدون واجبهم الوطني في الذود عن البلاد والعباد وعندما تدخل المراقبون ووكلاء الأحزاب بالمركز ولحق بهم أعضاء وجماهير حزب المؤتمر السوداني في محاولة لمنع عملية التزوير هذه إلى أن أغلق المركز رقم ٤ وعندما انسحبت العربات والقوات إلى نقاط أخرى من نفس الدائرة إلا أن المعلومات التي توفرت إلينا حتى الآن أنهم لم يتمكنوا من التصويت وأتبع معهم نفس ما أتبع في مدرسة الحميراء وهذه الواقعة موثقة بالفيديو لحزب المؤتمر السوداني.

وتبعاً لهذه الأحداث تم اعتقال الأستاذ معتز حسان وللغرابة أن من قام باعتقاله يتبع للمفوضية العامة للانتخابات ولا يرتدي شعارها وبعدها تم تحويله إلى جهاز الأمن.

بلغت جملة المعتقلين بالولايات الجنوبية بواسطة الجيش الشعبي خلال فترة أيام الاقتراع للانتخابات (٣٢٠) من منسوبي الأحزاب السياسية المنافسة للحركة الشعبية والمراقبين المعتمدين بجانب منسوبي مفوضية الانتخابات ومواطنين وسجلت ولاية شمال بحر الغزال أعلى نسبة اعتقالات وصلت إلى (١٢٣) فرد تليها واراب بمجموع (٨١) وهو ما يبين حدة المنافسة بين اللواء ملونك أوان واللواء داو جون المرشحين لمنصب حاكم الولاية.

(1) إضافة: كلمة استقالته.

ونفذت أكبر حملة اعتقالات بحق منسوبي المؤتمر الوطني مقارنة ببقية الأحزاب إضافة إلى أحزاب المنبر الديمقراطي بجنوب السودان والمؤتمر الوطني الأفريقي والتي تركزت في ولايات بحر الغزال وازدادت نسبة الاعتقالات وسط مؤيدي حزب الحركة الشعبية التغيير الديمقراطي بولايات أعالي النيل، وشهدت ولاية وآراب أعلى نسبة اعتقالات طالت أكثر من (٨٠) من منسوبي مختلف الأحزاب السياسية تليها الاستوائية الوسطى (٥٠) معتقلاً ،ومن أبرز الشخصيات التي أستهدفها الجيش الشعبي في الحملة مرشح الوطني للاستوائية الوسطى بنايا بنجامين ومسؤول الشباب بالتغيير الديمقراطي بأعالي النيل ونائب رئيس المفوضية بأويل ومراقب مركز مندريت ببحر الغزال ومراقبون من منطقة لينه والمرشح بالبحيرات مارتن مديت. وتراوحت مدة الاعتقال ما بين ساعات قصيرة وعدة أيام فيما لا يزال الكثيرون رهن الاحتجاز[١].

أعلن مستشار[٢] رئيس الجمهورية رئيس المنبر الديمقراطي المتحد ومرشحه لدائرة توج بولاية واراب بونا ملوال انسحابه من الانتخابات، دامغاً الحركة الشعبية باحتلال الدائرة وإرعاب الناخبين وتزييف العملية الانتخابية، وكشف عن زيارة أبان الحملة التعبوية لرئيس الحركة الشعبية رئيس حكومة الجنوب سلفا كير ميارديت لدائرته بغية العمل على إسقاطه، وبين ملوال قدرته اكتساح الدائرة التي يمثلها نيابياً منذ العام ٦٨ حال توافرت النزاهة والحرية، وقال بونا في مؤتمر صحفي بالخرطوم أمس(الجيش الشعبي أقام مظاهر عسكرية بثلاثين عربة مسلحة أرهبت الناخبين، ورفض دخول وكلاء الأحزاب الأخرى وناخبيهم للمراكز بواراب)، لافتاً إلى استمرار اعتقال خمسة من مراقبيه لأكثر من أسبوع، ونوه لاستصدار الحركة الشعبية قرارات بالإعدام عبر محاكم وهمية لوكلائه، وشدد ملوال على أن الحركة تعتقد في أعقاب قتالها قبيل اتفاقية السلام أن رؤيتها هي رؤية الجنوبيين، مؤكداً أن رأي الحركة لا يمثل جماع أهل الجنوب، وأعلن إبلاغه لمرشحي حزبه باتخاذ ما يرونه مناسباً حيال الانسحاب من الانتخابات، وقطع بونا بأن الحركة الشعبية تائهة وتفتقر للتنظيم الجيد وقال(الحركة اسم فقط وعملية سحب ياسر عرمان وتبعاتها وتشكل جناحين أحدهما بقيادة سلفا والآخر بقيادة باقان وعرمان يوضحان تخصص الحركة في الخلاف وخلقه من العدم)، واتهم مفوضية الانتخابات بجنوب السودان بالانتماء الكلي للحركة الشعبية ومفارقة القومية والحياد، مشيراً لإخطاره المفوضية

(1) الانتباهة – ١٧ أبريل.

(2) المصدر: صحيفة الأحداث - العدد(٨٨٦)- بتاريخ الثلاثاء ١٣ / ٤ / ٢٠١٠م.

القومية بجملة خروقات بالجنوب للتعامل معها.

ثالث عشر: طعون الاقتراع

تم تقديم أكثر من (٩٠٠٠) شكوى عبر أورنيك (٧) وخلافه وبلاغات وقضايا أمام المفوضية والمحكمة الدستورية تقدم بها عدد من المرشحين المستقلين والحزبين في الفترة ما بعد الاقتراع حول العملية الانتخابية وما يترتب عليها من نتائج. فقد عقدت المحكمة الدستورية في يوم ٢٠١٠/٠٤/١٥ م جلسة للنظر في الطعن الذي قدمه المرشح المستقل للدائرة (٧) قومية الخرطوم سليمان الأمين الذي سقط اسمه ورمزه من بطاقة الاقتراع في ذات الاتجاه اعتصم يوم ٢٠١٠/٠٤/١٦ م أيضاً« المرشح المستقل للدائرة (١٤) كرري الشرقية سليمان أنور أمام مباني المفوضية هو وأسرته مطالبا» بإعادة الانتخابات بدائرته ،و اتهم المرشح المستقل للمجلس الوطني بالدائرة (١) أبوحمد صالح محمد أحمد كرار المؤتمر الوطني بتزوير نتائج الانتخابات في دائرته وأن مراكز الاقتراع بالمناصير شهدت تزويرا« بنسبة (٩٩٪) وفي ذات السياق طالب المفوضية بتأخير إعلان النتائج إلى حين أن تفصل النيابة الخاصة بالانتخابات في ولاية نهر النيل في قضيته ضد معتمد أبوحمد وقد ارتفعت أصوات الشكاوي أكثر من مما يتوقع المؤتمر الوطني، فبعد موقف الاتحادي الأصل والشعبي بعدم اعترافهم بالنتائج فقد أعلن التحالف السوداني مؤخرا» رفضه القاطع لنتائج الانتخابات وإعفاء المفوضية ومُساءلة أعضائها مشددا علي أهمية التحقيق الفوري في الطعون والشكاوي المقدمة من المراقبين ووُكلاء الأحزاب وتسليمها لجنة قضائية مُستقلة. إن ارتفاع عدد الشكاوي إلى أكثر من (٩٠٠٠) بلاغ هو مؤشر لأن الانتخابات مضروبة وإذا كانت هنالك جهة محايدة لألغت هذه الانتخابات واستبعد أن يقدم الحزب الحاكم علي خطوة في الاتجاه الصحيح[1].

ولكن الأخبار التي تعرضت للطريقة التي تم التعامل بها مع هذه الطعون تؤكد عدم جدية المفوضية في التعامل معها.

دائرة الانتخابات بالمحكمة العليا تشطب خمسة طعون ضد مفوضية الانتخابات:

شطبت دائرة الانتخابات بالمحكمة العليا والمكونة من مولانا محجوب الأمين الفكي

(1) صحيفة الحقيقة 2010 /04 /17.

رئيسا وعضوية مولانا سر الختم صالح ومولانا بنجامين ياك(٥) طعون مقدمة من مرشحين ضد قرار المفوضية القومية للانتخابات والقاضي بتأجيل الانتخابات في بعض الدوائر وقال مولانا محجوب الأمين الفكي قاضي المحكمة العليا ورئيس الدائرة إن الدوائر الانتخابية التي شملتها الطعون هي الدائرة (١) أم درمان شمال القومية والدائرة (٥) أم درمان الريف الجنوبي والدائرة (٤) أم درمان الريف الجنوبي والدائرة (١٥) الفاو ولائية بجانب طعن من مرشح يطالب بوقف إعلان نتيجة الانتخابات في دائرته بسبب فتح دعوة جنائية ضد مرشح آخر وأضاف إن أحد الطعون تقدم به الدكتور الصادق الهادي المهدي طاعنا في قرار المفوضية رقم(٧٩) بتأجيل الانتخابات بالدائرة (١) أم درمان شمال القومية مستندا إلى تنازل المرشح الذي تقدم بالشكوى والتي أجلت بموجبها الانتخابات في الدائرة مشيرا إلى أن الطعن تم شطبه استنادا على أن التنازل لا يصحح الخطأ الفني المؤثر في الاقتراع إضافة إلى أن سحب المرشح لترشيحه لا أثر له بعض انقضاء الفترة المحددة للانسحاب وقال إن المرشح فضل السيد على إدريس مرشح الدائرة (٥) أم درمان الريف الجنوبي تقدم بعريضة مطالبا المفوضية بتعويض قدره (٧٠ألف جنيه عبارة عن مصروفات حملته الانتخابية بسبب تأجيل الانتخابات في الدائرة مؤكداً أن العريضة تم شطبها لأن اختصاص الدائرة الانتخابية العليا يقتصر على نظر الطعون المقدمة في نتائج الانتخابات وإبطال نتيجة انتخابية وأضاف إن الطعن الذي تقدم به المرشح محمد حسن على الخضر بالدائرة (٤) الريف الجنوبي والذي طالب بموجبه بوقف إعلان نتيجة الانتخابات في الدائرة بحجة فتح بلاغ أو دعوة جنائية ضد مرشح آخر مشيرا إلى أن الطعن تم شطبه بسبب اختصاص المفوضية بإبطال الانتخابات في أي دائرة إذا ثبتت المخالفة بموجب حكم من المحكمة المختصة بإدانة المطعون ضده وليس لمجرد الادعاء بجانب إن المحكمة العليا تختص بالنظر في الطعون المتعلقة بنتيجة الانتخابات ولا اختصاص لها بنظر أي طلب وقف إعلان النتيجة وفي ذات السياق أعلن مولانا الفكي آن الدائرة شملت «١٠ طعون انتخابية لأسباب مختلفة »[١]. السوداني (٢٤ أبريل)

المعارضة بالبحر الأحمر تلجأ إلى الدستورية ضد مفوضية الانتخابات:

حذر تحالف[٢] قوى الإجماع الوطني بولاية البحر الأحمر من تحول الولاية إلى

(١) الأيام ٢٦/ ٤/ ٢٠١٠م.

(2) الأهرام اليوم ١٨/ ٤/ ٢٠١٠م.

دارفور أخرى بسبب ما أسماه حالة الغبن التي أحدثتها طريقة الانتخابات الحالية. وأعلن التحالف في مؤتمر صحفي يوم ٢٠١٠/٤/١٧م شروعه في تحريك إجراءات قانونية لدى المحكمة الدستورية ضد مفوضية الانتخابات، متهماً إياها بالتواطؤ مع حزب المؤتمر الوطني في تزوير الانتخابات بمراكز الولاية. وكشف عضو التحالف (هاشم كنة) المحامي عن خرق المفوضية بالولاية للقانون باعتمادها لمراكز اقتراع جوالة تحملها سيارات قال إنها تابعة للمؤتمر الوطني، إضافة إلى سماحها لمجموعات مسلحة بدخول (١٣) مركزاً وطرد وكلاء الأحزاب منها، عدا وكلاء المؤتمر الوطني، وطالب كنة بإلغاء نتائج الاقتراع وإعادة الانتخابات في جميع دوائر الولاية طبقاً للقانون.

رابع عشر: ضعف الإقبال على الاقتراع

لقد ذكرنا كيف قاطعت هذه الانتخابات أحزاب كبيرة كثيرة، وكيف صاحبها منذ يومها الأول توجس وهروب في ولاية الخرطوم الأكبر اكتظاظا للعديدين فرارا بجلدهم بل لم تعد الحركة في الخرطوم لسابق عهدها لنحو ثلاثة أسابيع بعد نهاية الاقتراع وظهور النتيجة.

كذلك أعلنت جهات كثيرة مقاطعة الانتخابات خاصة في دارفور حيث أعلنت هيئة مشايخ معسكرات نازحي دارفور مقاطعتهم للعملية الانتخابية بكل مراحلها وعدم التصويت لأي حزب واعتبروا أن الانتخابات لا تعنيهم بشيء ولم تقدم لهم شيئاً مشيرين إلى أنهم طلبوا من كافة (النازحين) و(اللاجئين) مقاطعة الانتخابات وعدم التصويت والجدير بالذكر أن جملة المعسكرات بـ (دارفور) تبلغ (١٥٢) معسكراً بداخل السودان و(٢٧) خارج السودان مطالبين المفوضية القومية للانتخابات بعدم الزج بمعسكرات النازحين.

لكل هذه الأسباب تلاحظ ضعف الإقبال على الاقتراع. وهو ضعف قلل من ظهوره عاملين: الأول ما قام به المؤتمر الوطني من إجراءات لسد فرقة المقاطعة وذلك عبر حشو صناديق الاقتراع عبر موظفي المفوضية أنفسهم كما رأينا. ثم تكرار التصويت الذي اتخذه المؤتمر الوطني عبر مؤيديه، إضافة للحركة الواسعة لضم غير مسجلين للسجل وتصويتهم وشراء أصواتهم. لقد كان هناك توجس كبير للغاية ألا تبلغ الانتخابات النصاب (٦٠٪ من الناخبين المسجلين) وقد أدى ذلك لارتباك كبير وتهديد كما رأينا لبعض المراكز بضرورة أن تبلغ (الربط) المعين لها الشيء الذي أثار سخرية المعلقين! أما السيد جيمي كارتر فقد فلتت منه جملة تطمينية على نهج المؤتمر الوطني في اليوم الأول للاقتراع حيث قال إن

نسبة التصويت في ذلك اليوم بلغت ٦٠٪ وهي النسبة التي لم يبلغها التصويت إلا بعد اليوم النهائي، وبعد أن اضطرت المفوضية لزيادة أيام الاقتراع إلى خمسة، وبعد أن رجع مجلس الوزراء عن قراره الأول بعدم صرف عطلة عن العمل لأيام الاقتراع فرجع في كلامه وقرر أن يكون اليومين الإضافيين عطلة حتى يتسنى للجميع الذهاب للتصويت.

الضعف في الإقبال كان واضحا في مناطق عديدة. مثلا، أشار بعض الصحفيين لضعف الإقبال في مراكز مثل مدرسة أبو بكر وأم المؤمنين- دائرة جبرة، ومدرسة الاتحاد العليا بالخرطوم والتي بدت خالية بشكل شبه تام من الناخبين حينما قصدتها المفوضية أول الأيام لمخاطبة الإعلاميين، وقيل إن مراكز الثورات بأم درمان شهدت إقبالا ضعيفا جدا.

قال جلال عبد الله رئيس المركز بالدائرة (٩) ولاية جبل أولياء شمال إن الإقبال في اليوم الرابع ضعيف سيما وأن المواطنين أصبحوا يأتون كأفراد. من جانبه أوضح صالح عبد القادر وكيل مرشح ديم البساطاب بجبل أولياء أن المفوضية قامت بمعالجة بعض الأخطاء لديهم بعد أن تمت مخاطبتها لكنه أقر بضعف الإقبال للتصويت في رابع أيام الاقتراع عازيا الأسباب إلى عدم توفيق المفوضية في إصدار قرارها الخاص بالتمديد، وزاد قائلا نتوقع أن يشهد اليوم الأخير استجابة سيما أن السودانيون يقضون (أمورهم يوم الوقفة) وكشف عن اقتراع (٦٧٩) مواطن في اليومين الماضيين بنسبة بلغت ٦٠٪ من جملة المسجلين بالمنطقة.

من ناحيته أوضح حسن بدوي رئيس مركز أبو سعد أن العمل الإداري والفني بالمركز يسير بصورة جيدة لكنه أشار إلى أن الإقبال على التصويت قل كثيرا بسبب السفر وسواقط الأسماء على حد قوله. وقال بدوي إن جملة المقترعين بالمركز وصلت إلى (٥١٧) ناخب بنسبة ٧٥٪ شاكيا من عدم وجود الإعاشة بالمركز، لافتاً إلى أن جميع الأحزاب دونت شكاوي بها في أورنيك (٧).

ومضى صديق حسن آدم رئيس مركز الحامداب بالشجرة الدائرة (٧٨) في ذات الإطار عندما أكد أن البطء لازم عمليات الاقتراع في اليوم قبل الأخير عازيا الأسباب إلى التوقيت الخاطئ لإعلان التمديد من قبل المفوضية مشيرا إلى أن كافة الأحزاب غير مكترثة لجلب الناخبين إلى المراكز كاشفا عن تصويت (١٢٨٥) مقترح بنسبة ٦٠٪.

وقال محمد إبراهيم رئيس مركز الكلاكلة شرق الدائرة (٤٢) إن مركزهم تمت فيه عملية الاقتراع بنسبة ٦٠٪ مقرا بمعالجة المفوضية لبعض

الإشكالات.وكشف محمد نور الدائم رئيس مركز البقعة الشرقية لمركز الفاروق عن جلبة أحدثتها مرشحة الحزب الاتحادي الديمقراطي بعد وصولها للمركز، مما أشاع الفوضى بالمركز بعد رفضها المغادرة. مبينا أن التصويت في اليومين الماضيين كان إيجابيا وأكد أن النساء أكثر المقترعات من الفئات الأخرى، مشيرا إلى أن نسبة تصويتهن بلغت٩٠٪ وقال أن البطء وعدم الإقبال هو الصفة اللازمة لليوم الرابع مؤكدا أن المفوضية قامت بحل بعض الإشكالات الفنية والإدارية ونوه إلى أن المفوضية أصدرت قرارا بعدم التصويت بقلم الشين بعدما أحدثت إشكالات (طمس) في الدائرة.

بلغت نسبة الإقبال علي التصويت في الدائرة ٤الحصاحيصا الشرقية حتى موعد إغلاق مراكز الاقتراع لليوم الأول مابين ٢٠الي ٢٥

منطقة مبروكة : السجل به ٢٦٠١، الذين قاموا بالتصويت ٢٤٩، وبدأ المؤتمر الوطني حملة كبرى لشراء الأصوات.

خامس عشر: تأجيل الاقتراع في بعض الدوائر

قامت المفوضية بالإعلان عن تأجيل الاقتراع في بعض المناصب منذ أواخر فبراير ٢٠١٠ إثر الاتفاق المريب بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية. الانتخابات المؤجلة شملت: الدوائر التشريعية لولاية جنوب كردفان، ومنصب والي كردفان. هذا وقد أعلنت المفوضية القومية للانتخابات إجراء الانتخابات في جنوب كردفان خلال شهري نوفمبر وديسمبر القادمين بعد تسلمها نتيجة التعداد السكاني بالولاية، كما ستجرى الانتخابات في المجلس التشريعي بولاية الجزيرة خلال شهر أكتوبر القادم.

لاحقا اتخذت اللجنة العليا للانتخابات في ولاية الجزيرة، وأجازتها المفوضية، قرارا بتأجيل انتخابات المجلس التشريعي لولاية الجزيرة، وحاز ذلك القرار على تعتيم كبير، فلم تتم الإشارة له في الإعلام من قبل المفوضية القومية للانتخابات في حينها، ووفقا لذلك فإن المقاعد التشريعية (٤٨) بما تحتوي من ٢٩ دائرة جغرافية و١٢ قائمة نسائية و٧ حزبية تم تأجيلها حتى قبل بدء عملية الاقتراع. هذا وقد أعلنت المفوضية مؤخرا عن الجدول الزمني لانتخاب المجلس التشريعي لولاية الجزيرة، كالتالي: تحديد الدوائر الجغرافية من ٥/٦ إلى ٥/١٥/ ٢٠١٠م. النشر الأولي لحدود الدوائر في ٥/١٦. تقديم الاعتراضات من ٥/١٧ وإلى ٦/١٦/٢٠١٠م. النظر في الاعتراضات من ٦/١٧ وإلى ٦/٢١. النشر الثاني متضمنا التعديلات في ٦/٢٢. نشر كشوفات الناخبين ٦/٢٣/١١١١. تقديم الاعتراضات في المحاكم من ٦/٢٤ وحتى ٧/٧. قرارات المحاكم من ٨ وحتى ٧/١٤. إجراء

التعديلات وفق المحاكم من ٧/١٥ وحتى ٧/١٩. النشر النهائي لحدود الدوائر الجغرافية ٧/٢٠. تقديم طلبات الترشيح ٧/٢١ وحتى ٧/٣١. قفل باب الترشيح ٧/٣١. نشر كشف المرشحين ٨/١. تقديم اعتراضات المرشحين الذين لم تقبل ترشيحاتهم ٨/١ وحتى ٨/٧. قرارات المحاكم ٨ وحتى ٨/١٢. نشر الكشف النهائي للمرشحين ٨/١٣. آخر يوم لسحب الترشيحات ٨/١٤. الحملة الانتخابية من ٨/١٥ وحتى ١٠/١٩. الاقتراع والعد والفرز وإعلان النتيجة في الفترة ١٠/٢٢ وحتى ٢٠١٠/١٠/٢٣م[1].

وبعد الفوضى التي شابت الاقتراع، قررت المفوضية القومية للانتخابات في الخامس عشر من أبريل تأجيل الانتخابات في عدد من الدوائر الجغرافية القومية والولائية، ويلاحظ أنه في الغالب تمت الاستجابة لطلبات التأجيل حينما يكون هناك ضرر على مرشح المؤتمر الوطني كما ورد في تعليق بعض المحللين الذين أشرنا لهم آنفا. وتم الاتفاق على أن يتم إجراؤها في موعد لا يتجاوز ستين يوماً اعتبارا من يوم الحادي عشر من أبريل الجاري.

بحسب الخبر الصادر من وكالة السودان للأنباء فإن الدوائر الـ ٣٣ هي:

ولاية الخرطوم

١- الدائرة القومية (١) أم درمان شمال

٢- الدائرة القومية (١٢) أم درمان الثورة الشرقية

٣- الدائرة القومية (١٣) أم درمان الثورة الغربية

٤- الدائرة القومية (١٦) أم درمان الريف الشمالي

٥- الدائرة القومية (٢٨) الخرطوم شرق

٦- والدائرة الولائية (٥) أم درمان الريف الجنوبي

غرب دارفور

٧- الدائرة القومية (١) كلبس سربا

٨- الدائرة القومية (٢) كلبس جنوب

٩- الدائرة (٣) سربا شرق

القضارف:

١٠- الدائرة القومية (٢) القضارف الغربية

(1) موقع المفوضية في الإنترنت.

١١- الدائرة القومية (٨) القلابات الشمالية

١٢- الدائرة الولائية (٤) القضارف الغربية

١٣- الدائرة الولائية رقم (١٥) الفاو

سنار:

١٤- الدائرة القومية (٢) سنار الوسطى

١٥- الدائرة الولائية (٢) سنار وسط جنوب

١٦- الدائرة الولائية (١٥) السوكي الجنوبية الثالثة

١٧- الدائرة الولائية (٣) سنار الشمالية

شمال كردفان

١٨- الدائرة القومية (٢)مدينة وريفي الرهد

١٩- الدائرة الولائية (٩) مدينة أم روابة وريفي وسط أم روابة جنوب الزلط

٢٠- الدائرة الولائية (٧) ريفي وسط أم روابة شمال الزلط

نهر النيل

٢١- الدائرة القومية رقم (٢) بربر

٢٢- الدائرة الولائية رقم (٨) عطبرة الشمالية

٢٣- الدائرة الولائية رقم (٩) عطبرة الوسطي

البحر الأحمر

٢٤- الدائرة القومية (٨) بورتسودان شمال

٢٥- الدائرة القومية (٩) القنب والاوليب

٢٦- الدائرة القومية رقم (١٠) بورتسودان جنوب

٢٧- الدائرة الولائية (١١) بورتسودان جنوب الثانية

كسلا

٢٨- الدائرة القومية (٣) غرب كسلا

شمال دارفور

٢٩- الدائرة القومية (٤) طويلة كرما

٣٠- الدائرة القومية مليط الصياح

٣١- الدائرة الولائية (١٩) كبكابية وسط.

أعالي النيل

٣٢- الدائرة الولائية (٢٣) ملكال وسط/ليلو

٣٣- الدائرة (٢٧) بور الولائية

وقالت سونا في ٢٠١٠/٤/١٥م إنها تلقت بيانا من المفوضية القومية للانتخابات أوضحت فيه أنها ستعيد الاقتراع في ١٧ دائرة قومية من جملة ٢٧٠ دائرة أي بنسبة ٦٪، أما الدوائر الجغرافية الولائية التي سيعاد فيها الاقتراع فهي ١٦ دائرة ولائية من إجمالي ٧٤٩ دائرة وهى تمثل نسبة ٢٪، وإن أسباب إعادة الاقتراع تتعلق بتداخل بطاقات الاقتراع وسقوط الرموز في بعض الدوائر.

وأن الدوائر الجغرافية القومية والولائية التي تحتاج إلى إعادة الاقتراع تقع في إحدى عشر ولاية في شمال وجنوب السودان. وقد ذكر البيان أسباب إعادة الاقتراع في كل دائرة كالتالي:

في ولاية الخرطوم: سيعاد الاقتراع في الدائرة١ قومية أم درمان شمال لخطأ في الرمز، أم درمان الثورة الشرقية لتداخل في البطاقات، أم درمان الثورة الغربية لتداخل البطاقات، أم درمان الريف الشمالي لتداخل بطاقات، الخرطوم شرق لتداخل بطاقات، أم درمان الريف الجنوبي ولائية لسقوط رمز مرشح.

وفى ولاية غرب دارفور كانت الأسباب متعلقة بإعادة الاقتراع في عدد من المراكز: في الدائرة القومية ١ كلبس سربا (٥مراكز)- الولائية ٢ كلبس جنوب ٥ مراكز- الولائية ٣ سربا شرق مركز.

وفي شمال دارفور لم يذكر خبر سونا أسباب الإعادة في الدوائر المذكورة. أما بالبحر الأحمر فسيعاد الاقتراع في الدوائر التي بها خلط في بطاقات الاقتراع (وهى: ٩ القومية و١٠ القومية و٨ القومية) بجانب إعادة الاقتراع في الدائرة الولائية ١١ بسبب الرمز.

وفى شمال كردفان لم يذكر الخبر أيضاً أسباب الإعادة في الدوائر الأربعة. وفيما يتعلق بإعادة الاقتراع بجنوب السودان حددت المفوضية إعادة الاقتراع بدائرتين ولائيتين في أعالي النيل ولم يذكر خبر سونا الأسباب[1].

لاحقا أعلنت المفوضية عن إعادة الاقتراع في بعض الدوائر المؤجلة في يومي ٦، و٧ يونيو ٢٠١٠م، مع تأجيل الاقتراع في كل من دوائر ولايات القضارف والبحر الأحمر وشمال دارفور لمدة أسبوع لأسباب مختلفة. إذ سيتم التأجيل لأسباب أمنية في شمال دارفور ولوجستية في القضارف. وقد جرت الانتخابات في كل من البحر

(١) خبر سونا في ١٥/ ٤/ ٢٠١٠م.

الأحمر والقضارف في يومي ١٨ و١٩ يونيو ٢٠١٠م، بينما لا زالت الانتخابات المؤجلة في شمال دارفور تنتظر الأوضاع الأمنية المناسبة.

ولكن ما يستحق التعليق يتعلق بما أشرنا له من قبل حول صعوبة الحصول على المعلومات عن الانتخابات من موقع المفوضية الذي ينزل البيانات في شكل صورة يصعب البحث معها، والملاحظة الأهم أن الدوائر المعلنة في النهاية تختلف تفاصيلها عن تلك المعلنة في البداية وإن كان العدد واحدا.

فمن بين الدوائر المعلنة أعلاه غابت دائرة كسلا، ودائرة القضارف القومية رقم ٨، وأضيفت لدوائر البحر الأحمر الدائرة الولائية (١٢) بورتسودان جنوب الثالثة، والدائرة الولائية (٤) الأوليب. واختفت كذلك الدائرة الجغرافية ٢٧ بور الولائية، بينما أضيفت لدوائر الجنوب الدائرة الولائية (٢٦) أتوك شمال بولاية جونقلي[١]

ملاحظات المراقبين:

أولا المراقبون المحليون:

قام المرصد السوداني للانتخابات من خلال تقارير شارك في إعدادها (٥٠٠) مراقب ومراقبة في كل من ولايات الخرطوم، كسلا، القضارف، والجزيرة برصد حصاد اليوم الأول.. فقد جاء في التقرير النهائي لليوم الأول التالي:

- هناك ٢٥٪ من جملة مراكز الاقتراع لم تكن بها إشارات وعلامات تدل على مواقعها بينما ٧٥٪ منها كانت به علامات وإشارات تدل على وجوده رغم ملاحظاتنا عدم استخدامها لإعلام المفوضية وملصقاتها بصورة واضحة وكافية.
- رصد المراقبون أن ٧٩٪ من جملة مراكز الاقتراع سارت حركة الناخبين بانسيابية تامة من ناحية الاصطفاف والدخول إلى نقاط الاقتراع بينما شهدت ٢١٪ من المراكز بعض الصعوبات في انسياب حركة الناخبين واقتراعهم.. ٩٦٪ من مراكز الاقتراع تم فيها التحقق عن هوية الناخبين بينما لم يتم ذلك بالصورة المطلوبة في ٤٪ منها، ٢٤٪ من الحالات التي تم فيها التحقق عن الهوية تم التعرف على الناخبين بواسطة (العريفين)، بينما تم التعرف في بقية الحالات بواسطة شهادة اللجان الشعبية والأوراق الثبوتية، كما أشارت التقارير الأولية إلى وجود نساء عريفات كان بنسبة ٢٩٪ مقارنة بالرجال.

(١) انظر نتيجة الانتخابات في الدوائر المؤجلة بموقع المفوضية القومية للانتخابات بالإنترنت.

- وهناك ٣٦٪ من نقاط الاقتراع لم تضمن سرية التصويت للناخب بصورة كافية سواء بسبب وضعها بصورة غير مناسبة داخل نقاط الاقتراع أو بسبب الازدحام داخل نقاط الاقتراع ومحاولات البعض للتأثير على قرار الناخب..

- ٨٦٪ من الناخبين قاموا بإجراء التحبير بينما ١٤٪ لم يتم تحبيرهم رغم إدلائهم بصوتهم، كما أن الحبر المستخدم عديم الجدوى ولم يؤد غرضه في ضمان تصويت الناخب لمرة واحدة فقط، وقد رصدنا حالات تم فيها إزالة الحبر بعد ساعات من التصويت، مما أدى إلى تزايد احتمالات تصويت ناخبين لأكثر من مرة والتلاعب في نتائج الانتخابات.

- ٥٤ ٪ من نقاط الاقتراع تم رصد وجود شكاوى من وكلاء المرشحين والأحزاب بشأن أداء الموظفين ومدى حياديتهم بينما ٤٦٪ كانت الشكاوى بها ذات طابع فني ووجدت الاهتمام الكافي من جانب رئيس المركز، إلا أن في معظم الحالات لم يجد وكلاء الأحزاب والمرشحون اورنيك ٧ المخصص لكتابة الشكاوى والاعتراضات بسبب عدم استلام دفاتر الشكاوى من المفوضية.

- شاركت المرأة في العملية الانتخابية بوصفها معرفة للناخبين بنسبة ٤٤٪ مقارنة مع الرجال بنسبة ٥٦٪.

- شاركت المرأة بفعالية في العملية الانتخابية بوصفها وكيلة لمرشحين وأحزاب، ورغم أن المؤشر يدل على مشاركة واسعة إلا أن التحليل الأولي أشار إلى ضرورة اخذ مثل هذه المؤشرات بحذر والبحث والربط بين جميع المؤشرات بمنهج كلي شمولي لتقييم مدى إدماج المرأة في العملية الانتخابية وهذا ما سيضمنه تقرير المنبر التفصيلي.

- حسب الرصد الأولي حول مشاركة المرأة في إدارة العملية الانتخابية لم نجد أي وجود لنساء في مستوى ضباط الدوائر الانتخابية فكل الذين يشغلون هذه المواقع هم رجال، بينما نجد أن مشاركتهم كرؤساء لمراكز الاقتراع بنسبة ٣٧٪ وكرؤساء نقاط اقتراع بنسبة ١٤٪ بينما يشكل النساء ٦٣٪ من جملة موظفي الاقتراع في بقية المستويات، وهذه المؤشرات تشير بوضوح إلى ضعف مشاركة النساء في المستويات القيادية.

- ١٤٪ من قوى الشرطة المشاركة في تأمين مراكز الاقتراع هن من النساء بينما ٨٦٪ هم رجال، وهذا بصورة عامة هو انعكاس مباشر لتنميط الوظائف الشائع في السودان والذي يحصر نوعية معينة من الوظائف حكراً على الرجال..

- وآخر هذه الملحوظات التي دوّنها مراقبو المنبر السوداني للانتخابات تشير إلى أن ٥٠٪ من مراكز الاقتراع التي تم رصدها ومراقبتها لا توجد بها دورات مياه منفصلة (رجال / نساء) مما يؤكد ضعف الأخذ بمفهوم النوع عند التخطيط لاختيار مراكز الاقتراع[1].

مجموعة سقدي

مجموعة سقدي عقدت مؤتمرا صحفيا ببرج الفاتح في ٢٠١٠/٤/٢٤م، وقد أكد رئيس المجموعة د. عبد المتعال قرشاب في ذلك المؤتمر أن المجموعة اتبعت منهجية محددة في التمسك بأعلى المعايير في الدقة والحيادية واستندت علي الموضوعية مشيرا إلى أن مراقبيهم تعهدوا بعدم الانحياز لأي حزب أو مرشح وإرسال تقارير دقيقة حول ملاحظاتهم. وأكدت المجموعة على الجوانب الإيجابية والتي تميزت بها العملية الانتخابية مثل الإعداد الكبير للناخبين المشاركين في العملية وخاصة النساء وأن المشاركة جاءت بشكل سلمي للغاية. وذكرت المجموعة أن موظفي الاقتراع أبدوا التزاما بتنفيذ مسئولياتهم خاصة في ظل الظروف الصعبة التي كانوا يعملون بها. وأوضحت المجموعة أنها سجلت هي وسقدي في الجنوب أخطاء متعددة في المراكز التي جرت مراقبتها ولاحظت ضعف المفوضية في التخطيط والإعداد للانتخابات تمثلت في نقص المواد الأساسية للانتخابات مما أدى لتأخير كثير من مراكز الاقتراع عن الافتتاح في مواعيدها بجانب أن مواد الانتخابات نفدت في كثير من المراكز خلال عملية الاقتراع.

وأشارت المجموعة أنها لاحظت عدم فعالية المفوضية على تحديث أو نشر القوائم النهائية للناخبين في الوقت المحدد مما تسبب في اضطراب أدى إلى منع عدد من الناخبين الفرصة للإدلاء بأصواتهم وقالت المجموعة إن هناك أحزابا كبيرة قاطعت الانتخابات في الشمال مما جعل الانتخابات غير تنافسية. وذكرت المجموعة أن سقدي في الجنوب لاحظت أن الأحزاب شاركت بصورة نشطة في الانتخابات ولكن يحتاج الوكلاء والأحزاب لفهم أكبر حول أدوارهم في العملية الانتخابية خاصة فيما يتعلق بالتدخل في الاقتراع.

وذكر الناطق الرسمي باسم المجموعة المهندس على محمد علي إن المجموعة راقبت

(1) السوداني – ١٨ ابريل.

٢،٣٠٠ محطة انتخابية من جملة ١٧ ألف محطة وهي ليست بالدرجة الكافية للحكم بالنجاح أو بالفشل على العملية الانتخابية وأنه ليس هناك عملية انتخابية كاملة في العالم. وقال إن المنهجية التي التزمت بها المجموعة في المقاربة بين عملية حرة ونزيهة والتحول الديمقراطي تجعلنا لسنا ميالين للحكم بالنجاح أو الفشل بل اهتمامنا ينصب في استمرارية العملية الانتخابية لان الديمقراطية من الأساس عملية ثقافية تحتاج لممارسة.

(أعضاء مجموعة سقدي هم جمعية عازة السودانية، جمعية بابكر بدري العلمية للدراسات النسوية، مجموعة دراسات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ،منظمة هيلاهيلب، منظمة مبادرة الأمن الإنساني ،معهد تطوير المجتمع المدني ،المعهد الاستشاري للتنمية الاجتماعية وجمعية حماية البيئة السودانية) [(١)].

تحالف منظمات المجتمع المدني السودانية للانتخابات (تمام)

كان هذا التحالف الذي يضم حوالي ١٢٠ منظمة عاملة في مجال تعزيز الديمقراطية والتثقيف الانتخابي منذ ٢٠٠٦م من أكثر الجهات نشاطا في كشف التلاعب بالانتخابات، ففي يوم الاقتراع الأول نظم هذا التحالف مؤتمرا صحفيا، دمغ فيه العملية الانتخابية في يومها الأول بالفشل، واعتبر ذلك نتاجا طبيعيا لعدم المصداقية الذي لازم أداء المفوضية منذ تكوينها، وذكر تحالف منظمات المجتمع المدني العاملة في الانتخابات «تمام» في مؤتمره الصحفي بتاريخ (٤/١١) رصده لخمسة مراكز بمنطقة عسار بالبحر الأحمر لم يصلها أي ناخب ولم تحدث فيها عملية اقتراع، وقال رئيس «تمام» الباقر عفيفي إن الربكة والأخطاء التي صاحبت عملية الاقتراع أمس، أكدت صحة مقترحات مركز كارتر المطالبة بتأجيل الانتخابات لأيام للتجهيز الكامل للعملية، وأشار إلى أن تلك الأخطاء ستؤثر على نتائج الانتخابات وتفتح الباب أمام التزوير المزدوج، وكشف عن رصد مراقبي التحالف لاستغلال العربات الحكومية في عمليات الاقتراع وحذر من استغلال أسماء مناصري الأحزاب المقاطعة في العملية.

وقال القيادي بالتحالف شمس الدين (ضو البيت) [(٢)] إن نسبة التصويت في اكبر مركز انتخابي به خمس لجان وصلت لأقل من ٢٥٪، وألمح لوجود عمليات

(1) موقع سونا في ٢٤-٤-٢٠١٠م.

(2) يرد الاسم في الخبر خاطئا (شمس الدين ياقوت).

تزوير في العملية في أول أيام الاقتراع، وقال إنهم رصدوا وجود مجموعة من الشباب ذوي الأعمار المتقاربة بأحد المراكز ببطاقات حديثة يجيبون على بيانات خاصة بهم في إشعار التسجيل، وأشار لإيجاد احدهم صعوبة في تحديد مكان سكنه.

وقد رفضت المفوضية كل ملاحظات تمام ونعتتها بالسياسية.

لاحقا وبعد نهاية فترة الاقتراع نسق «تمام» موقفه من الانتخابات ضمن تحالف أوسع ضم ممثليه إضافة للمنتدى المدني القومي الذي ينسق عمل ستة وخمسين منظمة، ومنظمة أفريقيا العدالة، وقد نشرت هذه الشبكات والمنظمات فيما بينها ما مجمله ثلاثة آلاف وخمسمائة مراقب ومراقبة. أصدر هذا التحالف العريض بيانا حول الانتخابات (موجود في ملاحق الكتاب) وقد أكد البيان على جملة أخطاء صاحبت العملية الانتخابية في مجملها، وفيما يتعلق بالاقتراع أكد البيان أن المفوضية قد فشلت «في أمر التثقيف الانتخابي الذي بدأ متأخرا، وجاء مبتسرا ومحدودا، ومنحازا للحزب الحاكم، وذلك باستخدام رمزه الانتخابي ومفردات خطابه الدعائي، ووضع مرشحيه على رأس بطاقات الاقتراع، دون سند قانوني، وفي انتهاك صارخ لأسس العدالة والحياد». وأكد على فشل المفوضية كذلك في «إعمال مبدأ الحياد والفرص المتساوية في تعيينها للجان الولائية ورؤساء المراكز، وبقية جسدها الإداري الكبير. كما أنها سمحت لمندوبي الحزب الحاكم وأعضاء اللجان الشعبية بالسيطرة الفعلية على مراكز الاقتراع». وأنها فشلت كذلك في إيصال المواد والمعدات إلى مراكز الاقتراع في معظم أنحاء السودان في الوقت المحدد، واختلفت الأسماء اختلافا كبيرا بين السجل المنشور والسجل المستخدم، بالإضافة لسقوط أسماء ورموز المرشحين، واستبدال بطاقات الاقتراع، واختلاط أسماء الناخبين بين الدوائر، وأنها استخدمت حبرا سهل الإزالة، كما فشلت في تمكين الوكلاء الحزبيين من تأمين وحراسة صناديق الاقتراع، ولم تحرك ساكنا لحماية المرشحين المنافسين من المضايقة والتهديد من قبل الأجهزة الأمنية، ومنسوبي المؤتمر الوطني». وبعد تعديد أوجه الإخفاق أكد البيان فساد العملية الانتخابية و«إن العنوان الرئيسي لهذه الانتخابات هو فشل المفوضية الذريع من الناحيتين المهنية والأخلاقية في إدارة انتخابات حرة ونزيهة، على الرغم مما توفر لها من إمكانات مالية هائلة، لم تتوفر لأي جهاز لإدارة انتخابات من قبل في تاريخ السودان».

ونادى هذا التحالف العريض من منظمات المجتمع المدني بعدم اعتماد نتائج هذه الانتخابات (التي لم تكن قد ظهرت بشكل نهائي) وعدم اعتمادها في تكوين الحكومة

الجديدة، وبدلا عن ذلك تكوين حكومة حقيقية، وحل المفوضية القومية للانتخابات ولجانها العليا وتكوين مفوضية جديدة «تحظى بالقدرات المهنية والأخلاقية والقبول والثقة من الجميع»، وإجراء إحصاء سكاني جديد، وإعادة ترسيم الدوائر وفقا له، وإعادة عملية التسجيل، علاوة على إصلاحات البيئة المتعلقة بالحريات، وحل مشكلة دارفور، ثم إعادة الانتخابات في أسرع فرصة قادمة بعد الاستفتاء.

ثانيا المراقبون الأجانب

بعثة الاتحاد الأوربي

في تقرير البعثة تم ذكر بعض الخروقات لفترة الصمت الإعلامي المفروضة قانونا كما رأينا أثناء الاقتراع، وهي أحد معايير النزاهة التي استصحبها قانون الانتخابات السوداني في المادة ٦٤-٣. ذكر التقرير إن صحيفة الرائد استمرت تنشر في خطوطها العريضة لمدة أربعة أيام أثناء الاقتراع دعاية لعمر البشير (من ١٠ وحتى ١٣ أبريل) [(١)].

ومن الخروقات الإعلامية كذلك قيام والي ولاية غرب الاستوائية بإذاعة خطاب كراهية في الإذاعة الولائية في يومي ١٠ و١١ أبريل، اتهم فيه بشدة المؤتمر الوطني بكل المشاكل في الآلية الانتخابية، مما أدى لاعتقال موظفي الاقتراع عبر الشرطة، وتهديد بعثة الاتحاد الأوربي المراقبة والتي كان عليها التحول لموقع جديد [(٢)].

وفيما يتعلق بالاعتراضات والطعون ذكر التقرير إن الغالبية العظمى من المحامين وممثلي القوى السياسية الذين التقتهم البعثة والذين أمدوها بتجاربهم حول عمليات الشكاوى والطعون قد شككوا في استقلالية القضاء السوداني في التعامل مع قضايا الانتخابات ذات العلاقة اللصيقة بالعملية السياسية، ويرى التقرير أن هذه الفكرة أدت لأن أشخاص قليلين جدا فقط قاموا برفع قضايا بشكل عام.

وفيما يتعلق بالطعون الخاصة بالاقتراع، أكد التقرير أن لوائح الانتخابات العامة تنص على عملية إجرائية خاصة بالطعون لوكلاء الأحزاب والمرشحين داخل نقاط الاقتراع باستخدام أورنيك ٧. بينما لم يكن هناك أورنيك بالطعون مخصص للناخبين. هذا الأورنيك يتطلب من رئيس نقطة الاقتراع أن يقرر بشأنه أو يرفعه لرئاسة مركز الاقتراع. وقد وجدت بعثة الاتحاد الأوربي أن تلك الأرانيك لم تكن

(1) تقرير البعثة- مرجع سابق ص ٣٤.

(2) نفسه.

موجودة في عدد كبير من مراكز الاقتراع إبان أيام التصويت. ولم يكن هناك نص محدد لمتابعة تلك الأرانيك، وكانت المفوضية القومية للانتخابات تتعامل معها وكأنها شكاوى عامة، وربما تحول الشكاوى لاحقا عبر المفوضية لتنظر أمام المحكمة المختصة أو المحكمة العليا. وهنالك مشكلة بارزة في الأرانيك نفسها أنها تعرّف بالولاية والدائرة ولكن ليس المركز مما يجعل التحقيق بشأنها لاحقا صعبا للغاية. وفي الواقع بالتالي لم يكن هناك نظام فعال لتقديم الاعتراضات في مراكز الاقتراع ومن ثم متابعتها[1].

وفيما يتعلق بجرائم الانتخابات فقد رأى التقرير أنه ارتكبت بكثافة أثناء أيام الانتخابات في كل الولايات وخاصة في الجنوب، ممارسات تقع ضمن الفصل العاشر من قانون الانتخابات (الممارسات الفاسدة وغير القانونية والمخالفات الانتخابية). الشكاوى حول الخروقات الانتخابية تقدم للشرطة ومن ثم لنيابات خاصة أنشأها وزير العدل، وتحول القضايا للمحكمة المختصة التي عليها النظر في القضايا خلال ٢٤ ساعة. لقد تم تدريب وكلاء النيابة والقضاة المعنيين للتعامل مع تلك القضايا في فترة الاقتراع وما حولها، ولكن الشرطة ووكلاء النيابة والمسؤولين الحزبيين على المستوى الولائي نفذوا هذه النصوص بطرق متفاوتة في مناطق البلاد المختلفة.

بعض وكلاء النيابة والقضاة رأوا عدم إمكانية استلام الشكاوى حول أحداث سابقة بعد نهاية يوم الاقتراع ولكن هذا غير منصوص به في القانون. وفي بعض المناطق فإن الخروقات تكاد لا توجد، بينما في كل الجنوب وجدت تقارير حول اعتقالات. بعضها كان وفقا لنصوص قانون الانتخابات ولكن معظمها كانت توقيفات من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان أو القوات الأمنية باستخدام سلطاتها وفق قانون قوات الأمن الوطني. في ولاية الاستوائية الوسطى تمت إدانة ١٥ من عضوية المؤتمر الوطني بارتكاب جرائم الرشوة، والتزوير وانتحال الشخصية خلال الانتخابات وحكم عليهم بالسجن لمدة عامين. وفي ولاية غرب الاستوائية أدينت امرأة حامل بالتصويت مرتين وقضي عليها بعامين سجن. وفي غرب الاستوائية أيضاً فإن ضابط الانتخابات لدائرة قانقورا الولائية تم الحكم عليه بسنتين سجن بسبب حيازته لصندوق اقتراع زائد. هذه القضايا تم البت فيها جميعا بين يوم وليلة تقريبا ولم تتح للمتهمين فرصا لاستشارة قانونية. وفي حين

(1) نفسه ص ٣٧ و٣٨.

أن السلطات المركزية أوضحت أنه وجدت فرصة للاستئناف فإن هذا ليس ظاهرا في القانون، كما أن بعض المسؤولين المحليين رأوا أنه لا يوجد استئناف.

وفي ولاية البحر الأحمر وجدت قضايا عديدة. وجد شريط فيديو أظهر موظفي الاقتراع يقومون بحشو الصناديق وقد أنكرته المفوضية القومية في البداية حتى أرغمها التحقيق على اعتباره (بالرغم من أن الأمر كان قيد التحقيق فإن موقع اليوتيوب الذي ظهر فيه تسجيل الفيديو تم حجبه من قبل السلطات السودانية تحت قانون جرائم المعلوماتية لسنة ٢٠٠٧م) مما قاد لتوجيه اتهامات بالتزوير والممارسات الفاسدة ضد موظفي الاقتراع[(١)] . وفي ولاية البحر الأحمر أيضاً تم إسقاط مقترح تهمة من وكيل نيابة ضد أحد مناصري المؤتمر الوطني باختطاف ١٢ من وكلاء الأحزاب الأخرى أثناء الاقتراع، بطلب من رئيس النيابة بالمنطقة (وقد اشتكى الوكلاء الـ١٢ من ذلك لوزير العدل)[(٢)] . وفي الأثناء قال المدعي العام لأحد المرشحين كان التقط صورا أثناء عملية الفرز بدعوى تزوير استمارات النتائج عبر موظفي الانتخابات، قال له إن موافقة المفوضية مطلوبة قبل الشروع في توجيه التهمة، مع أن القانون لا يحتوي أي مطالبة كتلك.

وفي الخرطوم تمت إدانة عشرة من المنضوين في جماعة دارفورية خلال اعتقالهم لمدة ٢٤ ساعة بجريمة تتعلق بتوزيع بيانات تدعو لمقاطعة الانتخابات. وقد تم التعامل مع هذه القضية خلال المحكمة المختصة مستخدمة القوانين الجنائية السارية.

أيام الاقتراع

لقد قامت بعثة الاتحاد الأوربي بمراقبة مرحلة الاقتراع وافتتاح المراكز وإغلاقها يوميا، وترحيل مواد الاقتراع والعد وفرز النتائج الأولية عبر السودان، وقامت البعثة كميا بفحص ٣،٠٠٠ عينة مراقبة مع مئات التقارير النوعية. يقول التقرير إنه تم تقييم الاقتراع في ٧٠٪ من الحالات التي تمت مراقبتها على أنه كان بشكل جيد. وتم تقييم العد في ما يقارب الـ٦٠٪ من الحالات المراقبة على أنه أجري بطريقة مرضية وذلك مع عدم تجاهل الإهمال المتكرر لموظفي الاقتراع، بما في ذلك القرارات الخلافية التي اتخذت حول ما إذا كانت بطاقات الاقتراع

(1) تقرير بعثة الاتحاد الأوربي ص ٣٨ والهامش.

(2) نفسه ص ٣٨- ٣٩ والهامش.

صحيحة. على أية حال، فإن نزاهة العملية بدأت في التدني بحسب التقرير،عند نقطة المطابقة وتحديد النتائج الرسمية في مراكز الاقتراع.

لقد تم فتح مراكز الاقتراع بهدوء بدون حالات تخويف أساسية، وتمت إدارة الاقتراع بشكل مرض في ٧٠٪ من الحالات التي تم رصدها، مع خروقات بارزة في ثلث الحالات الأخرى[1]. وقد أشار التقرير كذلك لأخطاء الطباعة ونقل البطاقات وما تسببت فيه من تأخر فتح المراكز أو تجميد وقتي للاقتراع، أو غياب بطاقات ضرورية، وكذلك تأجيل الاقتراع في ٣٣ دائرة جغرافية.

وقال التقرير إنه في الأغلبية الساحقة من الحالات المرصودة كان مرشحو الأحزاب السياسية ووكلاؤهم حاضرين بشكل مستمر في أيام الاقتراع الخمسة. وقد وجد المراقبون المحليون في ٦٥٪ من الحالات المرصودة معززين شفافية العملية. وقد أفسدت نهاية الاقتراع، كما رأى التقرير، بالصعوبات التي واجهها موظفو الاقتراع في التعامل مع تعقيدات الأرانيك المطلوبة.

ملاحظات مركز كارتر على الاقتراع

نشر مركز كارتر في ٤/١٧ بيانا أوليا معلقا على مجمل العمليات الانتخابية في السودان. وبشأن الاقتراع قال إن مراقبيه زاروا أكثر من ١٠٥٠ محطة اقتراع عبر كل مناطق البلاد أي حوالي ٦٪. تقريباً من كل محطات الاقتراع، ٥١٪ منها في الريف والبقية في الحضر. وبعد تهنئة الشعب السوداني والمفوضية على الاقتراع السلمي قدم جملة من الملاحظات أهمها:

- أن سلسلة من المشاكل الفنية والسياسية هددت مصداقية التصويت لدى العديد من الناخبين عبر البلاد. كتأخر وصول المواد الأساسية، والمشاكل المتعلقة بالحبر متعذر المحو، وأخطاء الطباعة وأخطاء بطاقات التصويت، وسوء الاتصالات بين المفوضية القومية للانتخابات ولجان الانتخابات العليا بالولايات، وكذلك بين اللجان العليا ومراكز الاقتراع. إضافة لذلك فإن المشاكل الخطيرة لجودة سجل الناخبين والاستخدام المتفاوت لتعريف الهوية عبر السودان، والترهيب واسع النطاق، كل ذلك أفسد إلى حد كبير شمول ومصداقية الانتخابات القومية.

- في العديد من المواقع لم يتم استخدام الضمانات اللازمة checks and balances

(1) نفسه

لمنع التصويت المتعدد والتزوير على الوجه المطلوب».

- كان من المقرر أن يتم الاقتراع في ٩,٦٥٠ مركز اقتراع تشمل ١٦,٥٠٢ محطة اقتراع، ولكن المشاكل اللوجستية جعلت عدداً مقدراً من مراكز الاقتراع تفتح متأخرة أو لم تفتح على الإطلاق في النيل الأبيض أفاد المراقبون أن الاقتراع لم يتم قبل الساعة ١٢:٠٠ظهراً وفي كئودة بجنوب كردفان لم يفتح ٤٨ من أصل ٥١ مركز اقتراع بالمنطقة في الوقت المحدد.

- وفي عدد غير قليل من مراكز الاقتراع، خاصة في جنوب السودان، فإن بطاقات التصويت لبعض السباقات الانتخابية كانت إما مفقودة أو سلمت للمواقع الخطأ. حدث ذلك في الاستوائية الوسطى وشر ق الاستوائية وجونقلي وأبيي وواراب والوحدة والجزيرة وكسلا وجنوب كردفان وغرب دارفور. وعلى الرغم من هذه المشكلة قررت بعض مراكز الاقتراع المضي في الاقتراع بدون تلك البطاقات.

- في العديد من الحالات طبعت البطاقات بطريقة خاطئة إما بحذف أسم المرشح، أو وضع الرمز الخطأ، وتمت حالات بتسليم كميات غير كافية من البطاقات للناخبين المسجلين في الموقع المعين. وعلى الرغم من أن العديد من المشاكل المتعلقة ببطاقات الاقتراع تم حلها بحلول اليوم الثاني من الاقتراع، إلا أنها ساهمت في فقدان ثقة الناخبين في هيئات إدارة الانتخابات، وربما ساهمت أيضاً في حرمان العديد من الناخبين الذين لم يستطيعوا الإدلاء بأصواتهم لكل مستويات الحكومة.

- أجسام إدارة الانتخابات كانت غير مكتملة، وفي بعض الأحيان سلمت قوائم للناخبين غير صحيحة. العيوب في قوائم الناخبين كان المشكلة الوحيدة المشتركة عبر البلاد وربما تكون السبب الأكبر في حرمان الناخبين من حقهم في التصويت. وجد عدد كبير من الناخبين لم يجدوا أسماءهم في قوائم الناخبين. وفي العديد من الحالات فإن الناخبين الذين أبلغوا بأن نقاط اقتراعهم هي نفس مراكز تسجيلهم في نوفمبر تعرضوا أيضاً للتضليل من قبل موظفي الانتخابات. وشوهد ناخبون تم إبعادهم وكان بحوزتهم قسائم تسجيل لكن لم يجدوا أسماءهم في قوائم الناخبين.

- في كل ولايات جنوب السودان وكذلك في شمال كردفان وجنوب كردفان والجزيرة والنيل الأزرق وغرب دارفور. وفي معظم الحالات التي تم فيها إبعاد الناخبين لم يكن هناك ما يدل على نصحهم أو توجيههم إلى مركز الاقتراع الصحيح.

- وفي بعض المراكز تم التخلي عن القوائم الالكترونية والرجوع للقوائم الورقية الأصلية، أو ببساطة تم التخلي عن القوائم نهائياً مثل ما حدث في واراب.

- في بعض مراكز الاقتراع التي أبرز فيها الناخبون قسائم تسجيلهم ولم يجد ضباط التعريف أسماءهم في سجل الناخبين سجل الضابط أسماءهم وأرقامهم وسمح لهم بالتصويت. مما يفتح المجال للتصويت المتعدد إذا أساء الناخبون استخدام قسائم التصويت في عدة مراكز اقتراع في دائرة بعينها.

- شكلت مشكلة قوائم الناخبين أكبر نكسة للعملية الانتخابية.

- **مشاكل تحديد الهوية**: تلاحظ وجود حالات لأشخاص ليس لديهم أي نوع من أنواع مستندات إثبات الهوية يحاولون الاقتراع. لقد تفاقمت هذه المشكلة بإصدار اللجان الشعبية لشهادات هوية على أساس متحيز. وفي بعض الحالات الأخرى، خاصة في شمال دارفور، كانت الشهادات الصادرة من اللجان الشعبية مليئة بالخدوش وعلى قطع ممزقة من الورق بدون أي توثيق آخر. في ولايات كسلا والبحر الأحمر والنيل الأبيض ونهر النيل ودارفور سمح للعديد من الناخبين صغار السن بالتصويت على نحو يشي بالترتيب المسبق.

- **مشاركة الناخبين الأميين** واجه الكثير من الناخبين السودانيين الأميين أو شبه الأميين صعوبات خلال الاقتراع مما زاد من المدة اللازمة لإجراء العملية. وبينما يعتبر استعمال الرموز ممارسة دولية بامتياز، خاصة في الدول ذات معدلات الأمية العالية، ضاعف استخدام الرموز في هذه الانتخابات من تعقيد الاقتراع نسبة لنظام التصويت المتعدد وقوائم المرشحين الطويلة. فوق ذلك، لم يدرك العديد من الأحزاب والمرشحين قيمة هذه الرموز. كذلك عجز نظام تثقيف الناخبين الضعيف عن إيصال معنى هذه الرموز لكل نوع من أنواع الانتخابات.

- رحب المركز بالتوجيه القاضي بالسماح للناخبين الذين يحتاجون العون باختيار شخص لتعبئة بطاقات الاقتراع الخاصة بهم، لكن، كانت هنالك العديد من الاتهامات أن الأشخاص المعاونين أساءوا استخدام الثقة المنوطة بهم وعلّموا البطاقات بما يخالف رغبات الناخبين.

- **المساعدة على التصويت** إذا لم يتم إتباع الإجراءات بصورة سليمة يمكن أن تقوض المساعدة على التصويت سرية الاقتراع وتسيء إلى اختيار الناخب. وهو ما حدث عبر السودان. تم الانتقاص من سرية الاقتراع بالنسبة للناخبين الذين يحتاجون المعونة في ولايات جنوب دارفور والوحدة ووسط الاستوائية وأعالي النيل

بدون قصد سيء. أما في ولايتي البحيرات وشمال بحر الغزال ففي حالات حاول موظفون التأثير بصورة غير ملائمة على اختيار الناخبين أو حتى تعبئة بطاقات اقتراع الناخبين الأميين بدون حتى سؤالهم عن اختياراتهم. وقد احتاج العديد من الناخبين المساعدة لفهم وتعبئة بطاقات الاقتراع مما أبطأ كثيراً من سير العملية.

- **نزاهة الاقتراع** تعتبر الأقفال المرّقمة مواد انتخابات معيارية لمنع التلاعب بمحتوى صناديق الاقتراع. لكن لم يكن استخدام الأقفال على النسق نفسه في كل مناطق السودان، بل لاحظ مراقبون غياب الأقفال في عدد من المواقع، خاصة في جنوب السودان بولايات البحيرات وغرب بحر الغزال والوحدة. وأفاد مراقبون، في عدد من الحالات، باستخدام أقفال غير مرقمة لصناديق اقتراع بما في ذلك حالتين في ولاية البحيرات حيث لم يتم تأمين صندوق اقتراع يحوي بطاقات فارغة بصورة سليمة مما قد يسمح بحشو صندوق الاقتراع زوراً. كذلك في شمال السودان استخدام أقفال خضراء غير مرقمة مصممة لربط الأكياس لتأمين فتحة التصويت في صناديق الاقتراع في عدة ولايات مما يعرضها للتلاعب المحتمل. ولوحظ هذا الاستخدام في جنوب كردفان والقضارف وبأوسع ما يكون في دارفور. ولم يكن موظفو مراكز الاقتراع في بعض الأحيان على وعي بأنهم لا يغلقون صناديق الاقتراع بصورة سليمة. إن الفشل في تأمين أغطية صناديق الاقتراع في فترة تخزين مواد الاقتراع أثناء الليل أضر بالتصورات حول مصداقية الاقتراع في هذه المناطق.

- **الحبر غير القابل للمحو** تعددت التقارير بخصوص سهولة إزالة الحبر غير القابل للمحو من أصابع الناخبين بعد يوم أو اثنين. ونجم ذلك، في بعض الأحيان، ربما، عن عدم قيام موظفي الاقتراع برج زجاجات الحبر قبل استخدامه، أو إضافة سيليكا التغليف غفلةً ما تسبب في جفاف الحبر. وقد أضعف فشل الحبر علاوة على مشاكل سجل الناخبين الاحترازات الخاصة بتعدد التصويت.

- **وكلاء الأحزاب السياسية** حدثت عدة مشاكل وخروقات منها تهديد وكلاء الأحزاب السياسية والتحرش بهم أو منعهم من الوصول إلى العملية الانتخابية. ويجب التشديد على أن هذه الحالات تكررت بصورة خاصة في جنوب السودان. ففي أحد مراكز الاقتراع في ولاية البحيرات ' طلب من وكلاء الأحزاب السياسية التواجد على بعد ١٠٠ متر من مركز الاقتراع رغم دعوة وكلاء الحركة الشعبية لتحرير السودان وحدهم بعد ذلك إلى مركز الاقتراع لمراقبة سريان العملية.

- وصد. موظفو مركز الاقتراع وكلاء الحزب الاتحادي الديمقراطي في همشكوريب بولاية كسلا منعاً لهم من مراقبة أي جزء من عملية التصويت. كما نقل مراقبو مركز كارتر ملاحظة وضع عراقيل أمام وكلاء الأحزاب السياسية في ولاية سنار حيث تم السماح لوكيل واحد في كل فترة بالتواجد داخل مركز الاقتراع، الأمر الذي يخالف قواعد الانتخابات. كذلك علم المراقبون باعتقال وكلاء أحزاب سياسية في ولايات وسط الاستوائية والوحدة وشمال بحر الغزال. التخويف سواء كان تخويفاً مبطناً أو عنيفاً، يعتبر مشكلة جدية. وتتنافى التعليقات الملتهبة، التي صدرت عن الرئيس البشير أثناء حملته في البحر الأحمر والجزيرة مهدداً المراقبين الدوليين، مع قانون الانتخابات، وكذلك مع مذكرة التفاهم الموقعة بين مركز كارتر وحكومة السودان، كما تضع الالتزام الوارد في اتفاقية السلام الشامل بوجود رقابة دولية محل تساؤل.

- صدرت تقارير عن حالات تخويف من ولايات عديدة، قيام عناصر أمن في زي رسمي أو مدني وعناصر جيش ووكلاء وأعضاء أحزاب سياسية أو مفوضي محليات. واستهدف التخويف ناخبين ومرشحين وموظفي مراكز اقتراع ووكلاء أحزاب سياسية ومراقبين. بدا أن معظم الأفعال ذات دوافع محلية أكثر منها تحت سيطرة مركزية، لكن أثرها العام على الانتخابات الحرة كان مقلقاً. إن وجود رجال في زي مدني عرفوا أنفسهم باعتبارهم «أمن عام»، «أمن مقاطعة» أو فقط «أمن» يقومون بدور فاعل في عملية التصويت كان أمرا إشكالياً. وقد أظهر الجيش الشعبي لتحرير السودان القوة في بعض المناطق بأخذ مواقع الأمن بمراكز الاقتراع أو بتأشير بطاقات الاقتراع. وقد جعل الجيش الشعبي لتحرير السودان حضوره محسوساً في بعض مراكز الاقتراع، وفي حالة واحدة روع المراقبين المحليين. وتم اعتقال وتهديد أو ضرب موظفي مراكز اقتراع في عدد من الولايات، وطال الأمر كذلك وكلاء أحزاب ومرشحين. كان للجيش الشعبي لتحرير السودان وجوداً واضحاً في مراكز اقتراع بولايتي النيل الأبيض والبحيرات؛ كما قام جنود في شمال بحر الغزال بتأشير بطاقات اقتراع وحلوا عنوة محل الشرطة ووكلاء الأحزاب في مراكز الاقتراع. وقام موظفو الاقتراع بتأشير بطاقات انتخابية لصالح أحد الأحزاب في ولايتي شمال بحر الغزال وواراب. بينما أظهر وكلاء أحزاب اهتماماً نشطاً بكيفية تصويت الناخبين في ولايتي البحيرات وأعالي النيل.

- صدرت تقارير عن مراقبين محليين في ولاية الوحدة تفيد قيام الحركة الشعبية لتحرير السودان بتهديدهم. وفي حالة واحدة على الأقل تم التحرش

بمراقب وموظف من مركز كارتر. وتحرش مفوضو مقاطعات بموظفي اقتراع وناخبين في ولايتي الوحدة والبحيرات؛ كما تم اعتقال موظف اقتراع في كسلا، علاوةً على اعتقال وتهديد أو ضرب مرشحين أو وكلاء أحزاب في وسط الاستوائية وشمال بحر الغزال والجزيرة والوحدة وبورتسودان.

(نص بيان مركز كارتر كاملا في ملاحق الكتاب)

خلاصة

نخلص من هذا الباب إلى أن عملية الاقتراع كانت فارقة بالنسبة لكل مؤمل في انتخابات أبريل ٢٠١٠م.. لقد تبودلت فيها روايات وأحاديث لم تتسق مع ماضي السودان الانتخابي، ولا مع ما يستحقه شعب محروم من الحريات طيلة عقدين ونصف.. حتى الأحزاب الزخرفية التي خاضت الانتخابات تحت جناح المؤتمر الوطني ظهر لها درجة الزور كما رأينا في تصريحات بعض منسوبيها أعلاه، وكما سنرى لاحقا. أما الأحزاب الحقيقية التي خاضت الانتخابات كالاتحادي الأصل والمؤتمر الشعبي فقد خرجوا بروايات لا أول لها ولا آخر في الفوضى والعبث واستخدام السلطات وحزينة المفوضية.. وتنفست الأحزاب التي قاطعت الصعداء من رئة، ومن رئة أخرى نفست أنفاسا حرى على حلم الوطن الذي ذبح.

لقد حدث في هذه العملية عجز فني وإداري ضخم.. حتى قضاء المؤتمر الوطني لم يكبح نفسه حين قال إن المفوضية تشكو من الضعف وقلة الشفافية! بان العجز والضعف والتهافت في أداء المفوضية، ولكن ظهرت من جانب آخر أيضاً كل استراتيجيات التزوير.

في الفصلين القادمين نمر على مرحلتي العد والفرز ثم النتائج للتعرف على بعض القسمات الناقصة.. ولكن ملامح الجنين الأبريلي الشائه قد رسمت بوضوح الآن.

انتخابات السودان أبريل ٢٠١٠ في الميزان

اللجنة العليا للانتخابات
حزب الأمة القومي

الفصل الثاني عشر

الفرز والعد والجدولة



«لقد أظهرت التجربة أن التزوير في الانتخابات يحدث في العادة خلال عد الأصوات أو جدولة النتائج أكثر مما يحدث في عملية التصويت نفسها».

دليل مراقبة الانتخابات، مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (DIHR)

في الفصول السابقة تتبعنا العملية حتى أيام الاقتراع التي ضجت بالشكاوى والخروقات بسبب الضعف الفني للمفوضية وسوء الإدارة من جهة، وبسبب تسترها على عملية التزوير التي كانت تجري على قدم وساق واشتراك بعض موظفيها فيها أحيانا. وفي هذا الفصل سنتعرض للمرحلة التي تلت بل وتداخلت مع الاقتراع، ذلك أن عملية فرز الأصوات ثم عدها وجدولتها تستند على عدة معايير من ضمنها ما كان يجري أثناء التصويت نفسه.

في هذا الفصل نتطرق للمعايير الدولية لعملية عد الأصوات وجدولتها، ثم للضوابط المتخذة في هذه الانتخابات، لنصف ما حدث فعلا وأهم الملاحظات عليه من قبل المراقبين والوكلاء.

المعايير الدولية في فرز وعد الأصوات

بحسب المعايير العالمية التي تبنتها الأمم المتحدة، «ينبغي أن يكون عد الأصوات مفتوحا أمام المراقبة الرسمية من قبل الأحزاب المعنية، بما في ذلك المراقبين الوطنيين والدوليين، ويجب في كل الحالات أن تؤخذ في الحسبان جميع البطاقات الانتخابية التي صدرت والتي لم تصدر والتالفة بطريقة منتظمة. ويجب أن تكون عمليات عد الأصوات والتحقق منها وإبلاغ النتائج والاحتفاظ بالوثائق الرسمية آمنة ونزيهة. وينبغي إتاحة إجراءات إعادة عد الأصوات في حالة النتائج المشكوك فيها. ومن المثالي تطبيق إجراءات بديلة ومستقلة للتحقق، مثل جدولة التصويت بالتوازي»[(١)].

مع نهاية الاقتراع وقفل بابه رسميا يتم الاستعداد لعملية عد الأصوات وفرزها،

---

(1) مفوضية حقوق الإنسان، سلسلة التدريب المهني رقم7 ، دليل التدريب على رصد حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2001 ، UNITED NATIONS، PUBLICATION، Sales No. E.01.XIV.2، ISBN 92-1-154137-9، ISSN 1020-1688، الفصل الرابع عشر الخاص بمراقبة الانتخابات، ص ١٢-١٣.

وهي عملية يجب أن تتم داخل محطات الاقتراع ويتعين أن يتم إعلان النتيجة رسميا داخل كل محطة اقتراع وتسلم مندوبي الأحزاب والمرشحين والمراقبين نسخا رسمية وموقعة من قبل الجهات المختصة للنتيجة. وأن تتاح النتيجة للجمهور في كل محطة اقتراع بتعليقها على حوائط المحطة أو بأي شكل متاح للنشر.

مع بداية عملية الفرز يتم فتح الصناديق وإفراغها من الأوراق، ويجب أن يكون الصندوق عند فتحه سليما فلم يجر شرخ فيه أو كسر للأقفال أو الأختام الموجودة عليه، وتمثل الخطوة الثانية في العملية عد أوراق الاقتراع الموجودة داخل الصندوق والتي يجب أن يتطابق عددها مع عدد التوقيعات في كشوف الناخبين الموجود عند إغلاق باب الاقتراع. كذلك يجب تأمين الأوراق التي لم تستخدم أو إلغاءها أو إتلافها قبل فتح الصناديق وبدء العد.

عملية العد تتعلق بقضايا بعضها متصل بما كان يدور أثناء أيام الاقتراع، مثل تأمين الصناديق كل يوم، وبعد إقفال باب التصويت، ولكن العد هو عملية تجري بعد نهاية الاقتراع بالأصل، والعد المبكر بحد ذاته يعتبر خرقا للإجراءات السليمة.

كذلك يجب أن يتم العد في بيئة آمنة وأن يقوم به الموظفون المعنيون، وأن يتبعوا الإجراءات والترتيبات المتفق عليها والتي تضعها الجهة المشرفة على الانتخابات والمسؤولة من إدارتها، وألا يسمحوا بتدخلات خارجية.

وبعد الفراغ من النتيجة يجب أن ترحل للمراكز الإقليمية التي تقوم بجدولة النتائج الخاصة بها ثم ترفعها للمستوى القومي للقيام بالجدولة النهائية للنتائج، ويتعين أن يتم الترحيل بشكل آمن وشفاف بحيث يتاح لمندوبي الأحزاب والمرشحين والمراقبين اصطحابها. وفي النهاية يجب أن تكون مخرجات جدولة الأصوات في كافة المستويات متاحة للمعنيين من مرشحين ومراقبين، لضمان نزاهة العملية وشفافيتها[1].

كذلك يجب أن يتاح للمتظلمين رفع الشكاوى والنظر فيها بعدالة، وكما جاء في دليل الأمم المتحدة: «ينبغي أن ينص القانون على حق الطعن في نتائج الانتخابات وعلى حق الأحزاب المغبونة في التماس التعويض. وينبغي أن تحدد

(1) Election Observation Handbook, 5th Edition, Published by the OSCE Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR) Al. Ujazdowskie 19, 00-557 Warsaw, Poland, www.osce.org/odihr OSCE/ODIHR 2005, Updated and reprinted 2007. ص ٦١ وما بعدها.

عملية الالتماس نطاق الاستعراض المتاح وإجراءات الشروع فيه والسلطات التي تتمتع بها الهيئة القضائية المستقلة المكلفة بهذا الاستعراض»[١].

الخروقات لشفافية ونزاهة وصحة العد كثيرة ومتداخلة مع ما كان يحدث أيام التصويت كما قلنا، وكذلك مع ما يليها من جدولة للأصوات من جميع محطات الاقتراع ثم الوصول للنتيجة النهائية. وأهم الخروقات لصحة عد الأصوات ونزاهته تتمثل في التالي:

- حشو الصناديق بعد نهاية التصويت.
- استبدال الصناديق.
- إضافة أوراق اقتراع مصوت عليها بعد فتح الصناديق للعد.
- ارتباك إجراءات العد وعدم إتباعها للمنهج المرسوم.
- تدخل جهات غير مخولة كمسؤولي الحكومة المحلية، منسوبي قوات الأمن ب/أو بدون أزياء رسمية، أو أي أفراد آخرين في عملية العد.
- أن يكون عدد موظفي العد والمشرفين غير مناسب.
- إقصاء مسؤولي الانتخابات بمحطات الاقتراع أو المراقبين أو تهديدهم.
- تحديد البطاقات التالفة بشكل عشوائي أو غير متسق أو متحيز.
- اختفاء بطاقات أو صناديق اقتراع.
- عد الأوراق أو فرزها بشكل غير نزيه لتغيير محتواها.
- التخزين غير الآمن للبطاقات غير المستعملة بما يتيح استخدامها.
- ألا يتم الفراغ من نتائج محطة الاقتراع داخل المحطة ذاتها.
- كتابة نتائج محطة الاقتراع بقلم الرصاص وليس الحبر.
- الفشل في تعليق/لصق نتيجة العد الرسمية في محطة الاقتراع.
- رفض إعطاء مناديب المرشحين والمراقبين نسخا رسمية من النتائج.
- الترحيل غير الآمن لمواد الاقتراع والنتائج للمراكز التي تتم فيها جدولة النتائج.

---

(1) مفوضية حقوق الإنسان، سلسلة التدريب المهني رقم7 ، دليل التدريب على رصد حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف:
UNITED NATIONS ،PUBLICATION، Sales No. E.01.XIV.2 ، 2001 ، ISSN 1020-1688 ، ISBN 92-1-154137-9
الفصل الرابع عشر الخاص بمراقبة الانتخابات، ص ١٢-١٣.

- تحريف أو تبديل النتائج. واختلاف النتائج النهائية عن نتيجة الفرز.
- انعدام الشفافية أو التصرفات المخالفة للقواعد في مراكز الجدولة[(١)].
- منع المراقبين من المشاركة في عملية الفرز.
- عدم تسجيل اعتراضات أو شكاوي المراقبين ومندوبي المرشحين.
- الأخطاء في عملية الحساب وتجميع الأصوات[(٢)].
- التعامل غير العادل مع الشكاوى والطعون المقدمة أو إهمالها، أو عدم النص الواضح على آلية عادلة للاستئناف.

الضوابط والمعايير المتخذة في انتخابات ٢٠١٠م

اهتم قانون الانتخابات القومية بتفاصيل عديدة متعلقة بعد الأصوات وفرزها ومن ثم جدولتها وإعلان النتائج وإلغائها، واتخذ المعايير التالية:

- تبدأ عملية فرز وعد الأصوات داخل مركز الاقتراع المعني وذلك فور إعلان رئيس مركز الاقتراع عن قفل باب الاقتراع. (المادة ٧٦-١)

- تستمر عملية فرز وعد الأصوات حتى الانتهاء منها ولا يجوز إيقافها أو تأجيلها قبل الفراغ من كافة البطاقات بدون انقطاع، وعلى ضابط الانتخابات توفير الإضاءة وكافة المتطلبات الأخرى (المادة ٧٦-٢).

- حق المرشحين، والوكلاء، والمراقبين وممثلي وسائل الإعلام المعتمدين الحق في حضور جميع عمليات فرز وعد الأصوات (المادة ٧٦-٣). وحقهم في حضور عمليات تجميع النتائج وإعلانها. (المادة ٨٠)

- يتم الفرز بأولوية لانتخابات رئيس الجمهورية، ثم المجلس الوطني، ثم رئيس حكومة الجنوب، ثم الوالي، ثم المجلس التشريعي لجنوب السوداني، ثم

---

(1) Election Observation Handbook, 5th Edition, Published by the OSCE Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR) Al. , www.osce.org/odihrUjazdowskie 19, 00-557 Warsaw, Poland, OSCE/ODIHR 2005, Updated and reprinted 2007. ص ٦١ وما بعدها

وكذلك أيمن عقيل (تحرير وإشراف) مشروع صوت الناخب : دليل مراقبة الانتخابات المحلية، ٢٠٠٨، ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، القاهرة

(2) أيمن عقيل، سابق.

المجلس التشريعي الولائي. (المادة ٧٦-٥).

- يفتح رئيس لجنة الاقتراع، بحضور المرشحين أو وكلائهم والمراقبين، صناديق الاقتراع ويفرغ محتوياتها بالتتالي على طاولة الفرز مستعينا بأعضاء لجنة الاقتراع لفرز الأصوات وعدها، ويعد تقريرا لفرز وعد كل صندوق فيه اسم الدائرة الانتخابية ورقمها واسم مركز الاقتراع ورقمه، وعدد الناخبين المسجلين في المركز، وعدد المقترعين، والممتنعين عن الاقتراع، وبطاقات الاقتراع المستلمة، والمستخدم منها وغير المستخدم، وعدد بطاقات الاقتراع التالفة، ومجموع الأصوات الصحيحة وغير الصحيحة وعدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح أو قائمة، والبطاقات غير الموقعة.ويوقع على التقرير رئيس لجنة الاقتراع ومن يرغب من المرشحين أو وكلائهم (المواد ٧٦-٦، و٧، و٨)

- يعلن رئيس لجنة الاقتراع نتيجة التصويت في مركز الاقتراع فور الانتهاء من فرز وعد الأصوات وقبل إخطاره لرئيس مركز الاقتراع بذلك، على أن تنشر نسخة من تقرير الفرز والعد في مقر المركز وترسل النسخ الأخرى منه إلى ضابط الانتخابات في الدائرة الجغرافية. (المادة ٧٦-٩) و(المادة ٧٨-١).

- لا يعد الصوت صحيحا إذا قطعت بطاقة الاقتراع، أو أتلفت بأية طريقة، أو قام الناخب بالتأشير على بطاقة الاقتراع بأية طريقة لا يمكن من خلالها تحديد اختياره بوضوح.وتعد صحيحة إن كان من الممكن التوصل لمعرفة اختيار الناخب بما لا يدع مجالا للشك. (المادتان ٧٧-١و٢)

- يقوم رئيس لجنة الاقتراع شخصياً فور استكمال إعلان النتيجة وإرسال نسخة من تقريرها لضابط الدائرة بتسليم رئيس مركز الاقتراع كل مواد الاقتراع بحوزته مع نسخ تقارير الفرز والعد، وتقرير عن سير الاقتراع والفرز والعد في لجنته (المادة ٧٨-٢).

- يجوز لوكيل المرشح أو الحز ب السياسي، قبل الإعلان عن نتائج الفرز والعد من قبل لجنة الاقتراع، أن يطلب من رئيس لجنة الاقتراع إعادة جمع الأصوات أو فرزها أو عدها، ويجب على رئيس لجنة الاقتراع تنفيذ ذلك إذا كان فارق الأصوات بين أي مرشح وآخر أو أية قائمة وأخرى أقل من ٥٪، أو كان مجموع الأصوات الصحيحة وغير الصحيحة وغير الموقعة لا يساوي عدد المقترعين، أو لم تتطابق أي من المجاميع الأخرى على تقرير الفرز والعد، أو كان لدى رئيس لجنة الاقتراع ما يحمله على الاعتقاد بوقوع تدخل في عمليات الفرز والجمع، أو خطأ في

الإعلان عن نتائج الفرز أو العد، أو وجد بأن بعض الأصوات قد حسبت خطأً بسبب وضع بطاقات الاقتراع في صندوق غير المخصص لها. (المادة ٧٨-٣)

- يكون للوكيل الذي رفض طلبه، الحق في تقديم اعتراض خطي لرئيس لجنة الاقتراع، ويتعين عليه إرفاق ذلك الاعتراض بتقرير الفرز والعد المرفوع لرئيس مركز الاقتراع. (المادة ٧٨-٣)

- يحق لكل مرشح أو حزب سياسي شارك في الانتخابات الطعن ضد النتائج التي تعلنها المفوضية لدى المحكمة في مدة أقصاها سبعة أيام من تاريخ إعلان النتائج. وتنظر المحكمة في الطعن وتتخذ قرارها فيه خلال أسبوعين من تاريخ تقديمه، ويكون قرارها نهائيا. (المادتان ٨١-١ و٢)

- تقوم المفوضية فور انقضاء المدة المحددة لتقديم الطعون، وبعد الأخذ بأية قرارات تصدر بهذا الخصوص من المحكمة، بإعداد النتائج النهائية للانتخابات والإعلان عنها، في موعد أقصاه ثمانية وأربعين ساعة بعد انقضاء مدة النظر في الطعون، على ألا يتعدى ذلك مدة ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء الاقتراع. المادة (٨٢-١)

- لا يجوز إبطال انتخاب المرشح إلا إذا ثبت للمفوضية عدم التزامه بأحكام هذا القانون فيما يتعلق بالانتخابات بما يؤثر في النتيجة، أو أن الشخص الذي فاز في الانتخابات هو غير الشخص الذي تم انتخابه، أو مارس أيا من الأساليب الفاسدة أو ارتكب أيا من المخالفات الأخرى لأحكام هذا القانون شخصياً أو من قبل أي شخص آخر بعلمه وموافقته (المادة ٨٢-٣)

وقد رأينا في الفصل السابق أيضاً بعض الضوابط ذات الصلة التي اتخذتها المفوضية فيما يتعلق بتأمين الصناديق والأقفال ذات الأرقام السرية، وخلافه.

ولكن أهم المعايير التي اتخذتها المفوضية كانت متعلقة بنظام الجدولة والتجميع الإلكتروني الذي صرفت عليه أموال طائلة، والذي يتضمن وسائل ومعايير ناجعة لضمان صحة عملية فرز الأصوات وعدها وتجميعها في المراحل المختلفة. هذا النظام الدقيق دربت المفوضية عليه كادرها العامل في مراكز التجميع بحيث يتم استقبال تقارير النتائج من المراكز، ثم يتم إدخال نتائج العد في جداول حاسوبية تجمّع بعد ملء كافة بيانات المراكز المنفصلة إلكترونيا. وشددت المفوضية على إتباع ذلك المنهج في جدولة نتائج المراكز.

***

دليل ومرشد المفوضية للاقتراع

أصدرت المفوضية في البداية «دليل موظفي الاقتراع» وعلى إثره أصدرت «مرشد الاقتراع وعد الأصوات: لموظفي الانتخابات» وأنزلتهما على صفحة موقعها الرئيسية». وقد احتويا على تفاصيل كثيرة لضبط عملية الاقتراع.

ذكر الدليل أن موظف الاقتراع تلقى عليه مهام جسام وأن عليه واجبات وله سترة معينة وستلقى مكافأة على أيام التدريب الذي سيتلقاه، واحتوى الدليل على معلومات عامة حول أنواع الانتخابات الجارية ومن يديرها وأيام الاقتراع ومن يحق له التصويت وأين يتم، ثم ذكر أنواع موظفي الاقتراع وهم:

موظفو مركز الاقتراع: رئيس مركز الاقتراع، ومنظم الصف في مركز الاقتراع.

موظفو نقطة الاقتراع:

- رئيس نقطة الاقتراع.
- منظم الصف في نقطة الاقتراع
- موظف تعريف الشخصية.
- موزع بطاقات المناصب التنفيذية والقائم بوضع الحبر.
- موزع بطاقات الاقتراع الخاصة بالمجلس الوطني
- موزع بطاقات الاقتراع الخاصة بالمجلس التشريعي في الولايات
- موزع بطاقات الاقتراع الخاصة بالمجلس التشريعي لجنوب السودان (في جنوب السودان فقط)

والدليل في مجمله تحديد لمهام كل من هؤلاء وطبيعة عمله.

أما المرشد الخاص بالاقتراع ففيه مبادئ عامة تلخص المعايير القانونية الواردة أعلاه في توجيهات لموظف الاقتراع.

يوضح المرشد هيكل إدارة الانتخابات القائم في قاعدته على موظفي الاقتراع، ويكون مسؤول منهم رئيس نقطة الاقتراع، ويكون في كل دائرة ضابط انتخابات للدائرة مسؤول عن كل رؤساء نقاط الاقتراع بالدائرة، ويكون ضباط الدوائر مسؤولين لدى كبير ضباط الانتخابات بالولاية الذي يكون مسؤولا للجنة العليا للانتخابات بالولاية،

وهي بدورها مسؤولة لدى المفوضية القومية للانتخابات. مع وجود مستوى آخر هو اللجنة العليا للانتخابات بجنوب السودان والتي تدير الانتخابات بالجنوب.

يذكر الدليل مهام كل من ضابط الدائرة، ورئيس مركز الاقتراع، ورئيس نقطة الاقتراع، وحقوق ومهام وكلاء الأحزاب السياسية والمراقبين.

ويهمنا هنا الإشارة لما ورد في المرشد حول مواد الانتخابات، وحول إجراءات العد والفرز.

مواد الانتخابات تصنف لدى المفوضية إلى مواد حساسة ومواد غير حساسة. وكلا النوعين هامين بيد أن المواد الحساسة يؤثر إتلافها أو تعرضها للخطر على سير عملية الانتخابات.

المواد الحساسة هي: بطاقات الاقتراع- سجل الناخبين النهائي- الختم الرسمي- والحبر الدائم.

أما المواد غير الحساسة فتشمل: صندوق الاقتراع- ستائر الاقتراع- الأقفال الآمنة لصناديق الاقتراع- ودفتر يوميات نقطة الاقتراع.

يشمل الدليل على تحضيرات نقطة الاقتراع، وطريقة تصميمها، وعلى إجراءات الاقتراع. أما بالنسبة للعد فإن المرشد ينص على التالي:

- وضع المرشد ترتيبا لعد البطاقات اختلف قليلا عن الترتيب الذي اتخذه القانون. إذ سيتم العد حسب الأولوية التالية: رئاسة الجمهورية- رئاسة جنوب السودان- الولاة- المجلس الوطني (الدوائر الجغرافية- ثم قائمة المرأة- ثم القوائم الحزبية)- المجلس التشريعي- وأخيرا مجلس تشريعي جنوب السودان. (لاحظ في القانون كان للمجلس الوطني أولوية على رئاسة الجنوب والولاة، وكان لمجلس تشريعي جنوب السودان أولوية على المجالس التشريعية الولائية).

- الأنموذج المخصص لعملية العد هو الأنموذج رقم (٩): أنموذج مطابقة بطاقات الاقتراع والنتائج. وسيكون لكل نوع انتخابات أنموذج خاص بها بتصميم واحد مع اختلاف تسميته. ويحتوي على ثلاثة أقسام: ا لقسم الخاص بالمعلومات عن المركز والدائرة ونوع الانتخابات وعدد المسجلين وعدد المقترعين- القسم الخاص بمطابقة بطاقات الاقتراع- والجزء الخاص بالنتائج.

- يوقع رئيس نقطة الاقتراع ومن يرغب من الوكلاء والمراقبين أسفل النموذج.

- قبل فتح الصندوق يتم التأكد من عدد البطاقات التي سجلت فيه، ثم

بعد عدها تتم المطابقة بين الرقمين. وإذا وجد اختلاف يسجل في دفتر اليوميات.

- يتم استبعاد البطاقات غير المختومة جانبا.

- بعد إكمال فرز البطاقات يسجل عدد الأصوات التي نالها كل مرشح (أو قائمة) في القسم الخاص بالنتائج في أنموذج رقم (٩). وتجمع الأصوات التي نالها كل مرشح وكذلك الأصوات غير الصحيحة، ويجب أن يكون مجموعها مساويا لعدد البطاقات الكلي المطابق لعدد المقترعين.

- بعد عد جميع الأصوات والاستجابة لجميع طلبات إعادة العد المقدمة، ملء أنموذج النتائج رقم (٩) والتوقيع عليها من قبل رئيس نقطة الاقتراع، يتم الإعلان عن النتيجة، ولا يتم الإعلان عنها قبل ذلك. وتعلق نسخة واحدة من استمارات المطابقة والنتائج خارج نقطة الاقتراع ليطلع عليها الجمهور.

- بعد ذلك يقوم رئيس المركز بوضع البطاقات الصحيحة في كيس بلاستيكي، ويضع البطاقات غير المستعملة في كيس آخر، ويوضعان في جوال بلاستيك أبيض، وتكتب المحتويات في الخارج، وتوضع معهما البطاقات التالفة في مظروف آمن، وتدخل كل هذه المواد داخل صندوق الاقتراع المعني (إما لصندوق الانتخابات التنفيذية (في جوالين واحد لرئاسة الجمهورية والثاني للوالي)، أو في صندوق المجلس الوطني (٣ جوالات للجغرافية والمرأة والحزبية)، أو للمجلس التشريعي (٣ جوالات أيضاً)) ثم تقفل بالأقفال الآمنة.

- يتم حزم بقية المواد الحساسة في مظاريف آمنة. المظروف الأول تكون فيه النسخ الأصلية من نماذج المطابقة والنتائج لجميع مستويات الانتخابات (٨ في الشمال و١٢ في الجنوب)، والثاني فيه قائمة الناخبين لنقطة الاقتراع ودفتر يوميات النقطة، وكل النماذج الأخرى المستخدمة لتوزيع المواد واسترجاعها وسجل الأقفال وغيرها، والشكاوى (أنموذج رقم ٧) والمظروف الآمن الثالث فيه الحبر السري، وأقفال الصناديق غير المستعملة والختم الرسمي.

- كل هذه المواد الحساسة وغير الحساسة الأخرى يجب تسليمها فور حزمها لضابط الدائرة. ولا يسمح لضابط الدائرة أو موظفي المفوضية فتح هذه المواد أثناء استلام تلك المواد أو ترحيلها.

- نص المرشد على تنبيه يجعل لوكلاء الأحزاب والمراقبين الحق في مراقبة المواد الحساسة لحين تجميعها، ويمكنهم من مرافقتها لمكاتب الانتخابات بالدائرة ولكن ليس على متن مركبات المفوضية.

هذه معايير دقيقة، وتتطابق لدرجة بعيدة مع ما نصت به المعايير الدولية، تبقى أن نبحث التطبيق الفعلي لهذه المعايير.

سنتطرق أولا لبعض المخالفات التي أشير لها بشأن عدم التأمين الكافي لصناديق الاقتراع مما يعني التلاعب بمواد حساسة وهي أوراق الاقتراع داخل الصناديق، ثم نتطرق لتجاوزات أثناء عملية فرز وعد الأصوات نفسها، ونذكر أهم الملاحظات على عملية فرز وعد الأصوات والطعون التي صاحبتها التي ساقها المراقبون الدوليون، خاصة وقد كانوا أحيانا الشهود الوحيدين للعملية كما أفاد تقرير بعثة الاتحاد الأوربي.

مخالفات بشأن صناديق الاقتراع

هناك شكاوى كثيرة بشأن طريقة التعامل مع الصناديق وعدم تأمينها والسماح بحراستها، وكفاية أعدادها وطرق تأمينها. مثلا قال جلال عبد الله رئيس المركز بالدائرة (٩) ولاية جبل أولياء شمال إن المركز به إشكالات كبيرة لم يتم حلها بالرغم من مخاطبة المفوضية المركزية منها أن الصناديق امتلأت ولم تمدنا المفوضية بغيرها، فضلا عن صغر حجمها وأنه لا توجد وسائل اتصال لديهم للإبلاغ الفوري للأخطاء. كما كشفت اللجنة للانتخابات بولاية الخرطوم عن نقص في صناديق الاقتراع بنحو أثر على الاقتراع، وقال رئيس اللجنة موسى محجوب للصحفيين أمس إن فجوة الصناديق تبلغ ٣ آلاف صندوق، تجري معالجتها باستجلاب ١٠٠٠ صندوق من ولاية الجزيرة والبحر الأحمر، وشكا محجوب من سرعة امتلاء صناديق الاقتراع عازياً الأمر لكبر حجم بطاقة الاقتراع، منوهاً إلى أن الأمر لم يؤخذ في الحسبان فضلاً عن رمي الناخبين البطاقات دون ثنيها بالقدر الكافي.

تحرك الصناديق أو ظهور كراتين

تواصلت المخالفات في ولاية غرب دارفور لليوم الثالث حيث وفي ولاية غرب دارفور دفع عدد من المرشحين لمنصب الوالي بمذكرة يوم الإثنين ٤/١٣ للمفوضية بالولاية اعتراضاً على ضبط (١٠) صناديق اقتراع تحملها عربة بدون نمرة أو حراسة وعليها شعار حزب المؤتمر الوطني وعليها صورة مرشحه للولاية جعفر عبد الحكم إسحق وذلك بسوق الجنينة في اليوم الثالث الأمر الذي أدى لشك عدد من مرشحي الأحزاب في نزاهة الانتخابات بالولاية. وقد بررت المفوضية ظهور هذه العربة بسوق المدينة

كونها خرجت عن طريق الخطأ الصحافة (٤/١٣) وفي غرب دارفور أيضاً تم ضبط (كرتونة) تحوي بطاقات اقتراع لرئاسة الجمهورية والبرلمان والمجلس الولائي بحوزة موظفة تابعة للجنة الانتخابات دون حراسة[1] . فقد تمكن وكلاء الأحزاب المشاركة في الانتخابات بغرب دارفور من ضبط (كرتونة) تحوي بطاقات اقتراع لرئاسة الجمهورية والبرلمان والمجلس الولائي بحوزة موظفة تابعة للجنة الانتخابات دون أن ترافقها حراسة.وأفاد شهود عيان إن الموظفة جرى توقيفها قرب مركز (اردمتا) وتم اقتيادها إلى مركز الشرطة التي رفضت تدوين بلاغ في مواجهتها ووجهتهم بالذهاب للنيابة التي رفضت بدورها وطالبتهم برفع شكوى لمفوضية الانتخابات. ووصف رئيس حملة مرشح الحزب الاتحادي لمنصب والي غرب دارفور تاج الدين محمد بحر الدين أن الواقعة بها تجاوز مقصود ويدل على سوء نية، مبدياً دهشته لتحريك البطاقات دون حراسة، فيما اعتذر رئيس لجنة الانتخابات الولائية عمّا قال إنه (خطأ غير متعمد) وأبان أنهم سيخضعون الموظفة للتحقيق وطالب النيابة باتخاذ الإجراءات القانونية.

في الدائرة ١٦ بالريف الشمالي مركز الكوداب كانت جموع الناخبين تقف خارج المركز حتى الساعة السادسة مساء بسبب نقل صندوق الاقتراع من منطقة الحوشاب للكوداب دون سابق إنذار أو إعلان في مخالفة صريحة لقانون المفوضية الأمر الذي أدى لإغلاق المركز ويقول أحمد عبد الله بابكر. ومروان محمد حسن: أن مرشح المؤتمر الوطني بالدائرة حضر للمركز وأوضح لهم أنه لا يوجد تصويت وطالبهم بالذهاب وقال محدثنا أن معتمد محلية كرري قال لهم أنهم سيقومون بتحويل المركز لمنطقة محايدة على أن يتم الاتفاق مع المفوضية في تعويض اليوم الضائع.

وفي الدائرة (٦) الدلنج الجنوبية تم تحريك الصناديق لمكان غير معروف، وتمت إزالة مراكز الاقتراع وهى عبارة عن خيام.

ضبط كرتونة بطاقات بحوزة موظف مفوضية وشكاوي بتجاوزات: رغم ضعف الإقبال على مراكز الاقتراع بولاية القضارف[2]، بعد تمديد فترة الاقتراع، لم تخلُ العملية الانتخابية من التجاوزات والإخفاقات بعد أن ضبطت القوى السياسية احد موظفي المفوضية يحمل صندوقاً من مركز حي الناظر محمل على عربة «اتوس» تتبع للمفوضية حسب افادة منسوبي المؤتمر الشعبي، وبشهود وكيل الحزب

(1) أجراس الحرية – ١٧ أبريل.

(2) رأي الشعب(١٣/ ٤/ ٢٠١٠م).

الاتحادي الأصل، وعدد من الناخبين الذين أكدوا الحادثة التي تم تكوين لجنة التحقيق لها برئاسة مولانا آدم صالح سبيل.

رصد تحالف منظمات المجتمع المدني (تمام) المكون من (١٢٠) منظمة والمنتدى المدني القومي الذي ينسّق عمل (٥٦) منظمة ومنظمة أفريقيا العدالة العاملة في مراقبة الانتخابات، رصد جملة من التجاوزات والانتهاكات في الانتخابات موثقة بالصور تمثّلت في حمل صناديق الاقتراع في ركشات وحافلات من مراكز الاقتراع[1].

وفي مركز قرية الخناق الشمالية تم اكتشاف عدد صندوقي اقتراع خارج المركز ووجدت مفتوحة.

وفي الدائرة (٨) جنوب كردفان بدلا عن ١٢ صندوق هنالك ١١ صندوق اقتراع.

أشار السيد بونا ملوال إلى اختفاء ستة صناديق اقتراع من مركز لاقو يكاجوكاجي..

تحدث الأستاذ أحمد محمد محمود عثمان مرشح[2] المؤتمر الشعبي للمجلس الولائي (٢٢) طوال أم دافوق بولاية جنوب دارفور محلية رهيد البردي لافتا إلى تزوير كبير قام به المؤتمر الوطني في (سرير) حيث كان عدد المواطنين ٢٠٠ شخص فقط ولكن حينما أعلنت النتيجة فاز المؤتمر الوطني بـ٩٠٠ صوت، وقد تم ترحيل صناديق الاقتراع ليلا من منطقة أم بلولو إلى جهة غير معلومة مبينا أنهم سلموا شكوى للجهات الرسمية تفضح هذه التجاوزات والخروقات. وعزى هذا التزوير الكبير إلى غياب الرقابة الدولية والمحلية وتتدخل الأجهزة التنفيذية في العملية الانتخابية لصالح المؤتمر الوطني بجانب الإدارات الأهلية بالحزب فضلا عن الترغيب والترهيب الذي مورس اتجاه المواطنين وإلزامهم بالتصويت للشجرة وفوق ذلك كان عدد كبير من موظفي المفوضية من منسوبي المؤتمر الوطني، كذلك عدم فرز صناديق الاقتراع لليوم الأول للتصويت وتأخيرها لليوم الخامس مكن المؤتمر الوطني من العبث بها وتزوير النتيجة.

كشف عثمان عبد الله إسحاق وكيل المرشح المستقل بالدائرة (١٥ أ) أمبدة عن تصرف فردي قام به موظفون من المفوضية عندما أقدموا على إدخال ثلاث صناديق

(1) الأهرام اليوم – ١٩ أبريل.

(2) رأي الشعب ٢٥/ ٤/ ٢٠١٠م.

للمخزن بالمركز إلا أن اعتراضات الأحزاب اثنت الموظفين عن ذلك وقاموا الاعتذار[(١)] .

قرر ستة مرشحين بالدائرة «٣٠» قومية و«٣٩» ولائية بمنطقة جبرة بالخرطوم تجميد ترشيحهم وسحب وكلائهم من مراكز الاقتراع بعد ضبطهم «٧» كراتين مليئة ببطاقات اقتراع مزورة. وقال هؤلاء إن موكليهم شاهدوا كرتونة تتجاذبها أطراف بالداخل وأطراف بالخارج من أعلى حائط السور بالمركز، وأنه عند استفسارهم عن الحادثة قال لهم وكلاؤهم أنهم لم يتمكنوا من إيقاف «٦» كراتين أخرى تم رفعها بالفعل عبر ذات السور ولم يتمكنوا من الحصول على معلومات العربة التي هربت بها. وقال المتحدث باسم هؤلاء المرشحين إنه تم تهريب «٢» صندوق اقتراع بلاستيكي من ذات المركز- (الأهرام اليوم-٤/١٣).

أعلن عضو اللجنة الأهلية للدائرة (٣٠) لدعم المرشح جلال كمبال (معاذ عسكر) أن هناك خروقات عديدة. وقال بأن موظفي الاقتراع حملوا صناديق الاقتراع لجهة أخرى، يقال أنها مخزن، بحجة التامين عليها. علما بان قوات الشرطة متواجدة في المركز، وتقوم بحراستها، فضلا عن أن هناك صناديق من الورق (كرتون)كان هناك أشخاص يحملونها خارج المركز بصورة تثير الريبة والشك، الأمر الذي حمل وكلاء المرشحين للانسحاب من المركز، وقال عسكر: إن موظفي اللجان كانوا يقومون بالتصويت عن الرجال كبار السن بغير رغبتهم. الأمر الذي وصفه بغير القانوني. ومؤكدا استحالة إقامة انتخابات نزيهة في هذا الجو.

وفي مركز الاقتراع بدار السودان بالقاهرة تواصلت تدخلات السيد أحمد عبد الله (يدعي بأنه مسؤول في أمن السفارة) في عملية الاقتراع وقد قام بمفرده بحمل الصندوق المخصص للاقتراع من مقر اللجنة إلى غرفة رئيس مجلس إدارة دار السودان دون وجود أي فرد من أفراد اللجنة معه[(٢)] .

سطو على الصناديق أو حرقها أو كسرها

وفي الدائرة (١) العباسية تم السطو على مركز الاقتراع. تم إبلاغ البوليس وأوقف الاقتراع وأغلقت مكاتب المفوضية في العباسية، واختفى موظفوها.

اضطرت لجنة الانتخابات بولاية شمال دارفور إلى إعدام ٤ صناديق اقتراع بالدائرة

(1) الأهرام (١٦) ابريل.

(2) رفعت ميرغني تقرير عن عملية سير الاقتراع بالقاهرة ليومي ١٢ و١٣ أبريل.

١٩ الفاشر(التأهيل المهني) في أعقاب اكتشاف شروخ بأحد الصناديق، وأغلق المركز لساعات طويلة بسبب تلك المخالفة لكن مصادر مطلعة استبعدت أن يكون وراء الشرخ خرق أمني، وأشارت إلى أن إحراق الصناديق اكتمل بحضور وكلاء المرشحين والمراقبين. وفي السياق أكد المرشح المستقل لمنصب الوالي الفريق إبراهيم سليمان حدوث تلاعب في بعض المراكز لكنه أكد ثقته في الفوز من واقع اليوم الأول للتصويت. وقد شهدت انتخابات الوالي في شمال دارفور تنافسا شديدا بين محمد يوسف كبر والفريق سليمان والذي يحظى بتأييد كبير داخل المعسكرات[(١)].

بالدائرة «١٨» الحلفايا: سادت حالة من التوتر بين مرشح المؤتمر الوطني إبراهيم غندور ومرشح المؤتمر الشعبي إبراهيم عبد الحفيظ وتبادل الطرفان الاتهامات المباشرة وذلك على خلفية تعرض ثلاثة صناديق اقتراع للكسر بمركز «الكبيراب» التابع للدائرة، الأمر الذي أدى إلى حضور المفوضية ممثلة في د. مختار الأصم والهادي بشرى، للوقوف على حقيقة الموقف، ونفى إبراهيم عبد الحفيظ أن يكون قد وجه سباباً لمرشح المؤتمر الوطني أو حزبه حسب مزاعم الأخير، وفي ذات الوقت أكد مرشح الاتحادي الديمقراطي بالدائرة وقوع الحادثة[(٢)].

أثار كسر صندوق انتخابات بالدائرة (٢٧) قومية و(٣٧) تشريعية الديوم الشرقية قلقاً في المركز رقم ١٢ في حين قال رئيس المركز إسماعيل بلال إن الصندوق كان يحمله عامل في الصباح ليضعه في موضعه أي ينقله من اللجنة الأولى إلى الثانية لكنه سقط وتعرض للكسر وقطعت أحد أقفاله رقم (٠٦٠٤١٨٣) مضيفاً أنهم أبلغوا المراقبين والمفوضية التي أتى ممثلون منها وأخذوا تقريراً بالحادث. وفي ذات الوقت نفى وكيل الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل والمؤتمر الشعبي إبلاغهم في الحال وقالت وكيلة المؤتمر الشعبي أميرة حماد: كنا جالسين في الخارج وسمعنا صوت سقوط جسم على الأرض داخل الحجرة وكان ذلك في تمام الساعة ٧:٤٥ ص ولم يتم إبلاغنا بكسر الصندوق إلا عند الساعة الثامنة وأكدت أن الكسر كبير ويمكن للشخص أن يدخل يده، ومن جانبه أوضح مراقب المؤتمر الشعبي مهند إبراهيم أنهم قدموا شكوى في الحال لرئيس اللجنة بالمركز الريح عباس ولكنه رفض التوقيع على الشكوى، وعند مجيء وفد المفوضية قمنا بتسليمهم الشكوى.

(1) المصدر: صحيفة الأحداث العدد(٨٨٦) بتاريخ الثلاثاء ١٣ / ٤ / ٢٠١٠م.

(2) المصدر: صحيفة الوطن العدد«٢٤٦٣» الخميس ١٥ / ٤ / ٢٠١٠م.

وفي المركز رقم ١٩ التأهيل التربوي جنوب غرب السليم تم كسر الصندوق وسحب السجل الانتخابي وبهذا السبب توقف التصويت في الدائرة لمدة ٩ ساعات وتم حرق كل البطاقات الخاصة بالصندوق.

حزب الأمة الإصلاح والتنمية يسحب وكلاءه من عملية الفرز بالقضارف: أعلن حزب الأمة[1] الإصلاح والتنمية انسحاب وكلائه من عملية الترشيح بعد التجاوزات التي تمت في عدد من المراكز بولاية القضارف. وكشف الأمين العام للحزب بدر الدين يوسف البدري خلال المؤتمر الصحفي عن كسر أحد صناديق الاقتراع في دائرة الرهد الشرقية بمركز أم بليل بجانب حرمان وكلاء الأحزاب من حراسة الصناديق، وأشار إلى أن بطاقات التصويت تم الاقتراع فيها باللون الأسود وعقب عملية الفرز ظهر الاقتراع بلون أخر بجانب تطبيق الأوراق بصورة واحدة مما يؤكد حدوث عملية التزوير وإبدال بطاقات الاقتراع بعد أن تم ضبط عدد دفترين مفقودات في إحدى الدوائر القومية.

فتح الصناديق

كشف الناجي عبد الله أن رئيس مركز دنقلا الجنوبية الدائرة ٢ القومية قد أقر بفتح الصندوق قبل مجيء مراقبي الأحزاب ولم تتخذ اللجنة العليا بالولاية أية إجراءات حيال هذه الواقعة الموثقة وقد رفع المؤتمر الشعبي شكوى بخصوص هذه التجاوزات إلى الجهات المختصة وقد اطلعت على هذه الحادثة البعثات الأوروبية ومركز كارتر[2].

وفي الحاج يوسف الدائرة ٣٠ وجد صندوق مفتوح في يوم ٢٠١٠/٤/١٩ م.

دنقلا : مركز رقم ٢ الدائرة (١٣) وجد احد الصناديق مفتوحا، ورئيس لجنة المركز تقدم باستقالته. وبطاقات اقتراع رئيس الجمهورية بعضها به صور فقط بدون رموز.

وبالسميح شمال كردفان ضبطت عملية فتح الصناديق دون علم الوكلاء وتم ضبط موظفة اقتراع تقوم بوضع بطاقات زائدة في الصندوق بعد إغلاق مركز التصويت.

(1) الصحافة – ١٨ أبريل.

(2) رأي الشعب (١٥أبريل).

وكشف المرشح المستقل بدائرة النصر (٣٣) القومية محمد أحمد دهب عن لجوء مسؤولي مركز (أم أيمن) إلى فتح صناديق الاقتراع وإفراغها في أكياس بلاستيك لإعادة استخدامها من جديد بحجة حدوث نقص في الصناديق.

مشاكل أقفال صناديق وأرقامها

في ولاية جنوب دارفور وفي مركز عثمان دقنة كان هناك اختلاف حول أقفال بصناديق الاقتراع بسبب أن هناك صناديق مغلقة باللون (البرتقالي) وصندوقاً مغلقاً باللون (الأخضر) واعتبر المراقبون أن هذا الأمر يدعو إلى التشكيك في نزاهة الانتخابات.

وعلى ذات الصعيد تفاجأ مراقبو مركز اقتراع مدارس الشيخ يوسف القرآنية بالجريف شرق صبيحة اليوم الثاني للاقتراع بوجود صناديق الاقتراع مفتوحة ومغلقة بأقفال ليست أقفالها الحقيقية ولا تحتوي على الرمز السري المنصوص عليه من قبل المفوضية، وقال اثنان من المراقبين، علي إبراهيم حمودة والسيد العالم حاج أحمد، إنه عند حضورهم الصباح تفاجئوا بالصناديق وعليها أقفال لا تحتوي على الرقم المتسلسل، وقالوا إنهم في الصباح تفاجئوا بتزايد أعداد الأوراق داخل الصناديق، وأبلغ محمد أحمد عمر مرشح اللجان الثورية بالدائرة (٢٣) وفاروق حسن محمد نور مرشح الاتحادي الديمقراطي بالدائرة (٢٣). قالا إن رئيس اللجنة الأمنية بالمفوضية اللواء (م) حسين مدني قام بأخذ (٣) صناديق فارغة ومعها بعض الدفاتر الفارغة من المدرسة القرآنية أم دوم وتوجه بها إلى مركز تصويت آخر، مخالفاً بذلك قواعد التصويت.. وحول حادثة الصناديق المفتوحة قالا إنها أغلقت بأقفال خضراء اللون لا تحتوي على أرقام سرية مخالفين بذلك القواعد إذ إنها يجب أن تقفل بأقفال حمراء عليها أرقام، وأضاف بأن رئيس المركز أعتذر عن ذلك التصرف وعزاه لعدم وجود أقفال.

وفي ولاية البحر الأحمر تقدمت القوى السياسية بشكوى ضد رئيس مركز الدائرة (١٩) وذلك بسبب وجود صندوق غير مكتمل الأقفال[١].

وكشفت غالية محمود مرشحة المجلس الوطني عن تجاوز تم في الصناديق بمركز عثمان دقنة، حيث تم إغلاق صندوق باللون البرتقالي وآخر باللون الأخضر وأبدى رئيس المركز عدم إلمامه بالذي حدث وطالبت بإغلاق الصناديق مرة أخرى وأمام

(١) رأي الشعب (١٥ أبريل).

وكلاء الأحزاب.

طالب المرشح المستقل لمنصب والي ولاية النيل الأبيض هباني المفوضية بالتحقق والتحري خاصة في بعض الحالات التي أوردها ووصفها بالملحة كدخول أحد موظفي المفوضية في حي الصفا بربك عند منتصف الليل متعللاً بأنه قد نسي شيئاً ودخول المعتمد لأحد دوائر أم رمتة بصورة استفزت موظف المفوضية. لكن ما وقف عليه د. هباني وبشدة عدم وجود أرقام متسلسلة بين الكعب وبطاقة التصويت إذ يوجد الرقم المتسلسل في الكعب فقط دون البطاقة مما يفتح الباب أمام التزوير لكن من أين جاءت البطاقات التي استخدمها المؤتمر الوطني في هجماته المرتدة عندما علم بتقدم هباني في اليومين الأولين فقالوا: إن الجن شارك في انتخابات النيل الأبيض.إضافة إلى إمكانية فتح الصناديق بسهولة كما حدث في مركز بخت الرضا بالدويم عندما جاء وكيل المرشح ووجد أن رباطات التأمين محلولة[1].

وفي الدلنج الشمالية الدائرة (٧) تم إغلاق الصناديق بدون أرقام.

في مركز صفية بنت عمران بسوبا الأراضي قال المرشح المستقل آدم أحمد محمد هارون، مرشح الدائرة (٤٧) ولائي: في اليوم الأول تم تبديل الصندوق رقم«٣٢» بآخر يحمل الرقم«٣٣»، ومن المفترض أن يصوتوا في الصندوق رقم«٣٣» في مدرسة أمن المجتمع وأضاف: بعد مناقشات مطولة مع رئيس اللجنة تم إغلاق المركز لمدة أربعة ساعات، وتم فتح المركز بعد تغيير الصندوق، وهنالك أصوات كثيرة ضاعت نتيجة لتصويت الناس في الصندوق رقم«٣٣» ومن المفترض أن يصوتوا في الصندوق«٣٢».

كشف مرشح الدائرة ١٧ ود بندة حسن شطة أبو خير أن مراكز الاقتراع في إدارية أرمل بولاية شمال كردفان تضع بطاقات الاقتراع في «جوالات» خيش وبعد انتهاء الاقتراع تربط الجوالات ويعاد فتحها في اليوم التالي وذلك لعدم وجود صناديق اقتراع، ودفاتر الاقتراع تم توزيعها منذ اليوم العاشر من أبريل وتم تدوين بلاغ بذلك في إدارية صقع الجمل.

استبدال الصناديق (تستبدلون)

تكررت في البداية أحاديث حول استبدال الصناديق، مثلا:

---

(1) أخبار اليوم (٢٠ أبريل).

بالدائرة (٤) الحصاحيصا الشرقية كشف الأستاذ مأمون علي عطا المولى المرشح المستقل بالمجلس الوطني ولاية الجزيرة عن تجاوزات كبيرة وخروقات خطيرة وتبديل لصناديق الاقتراع وتزوير في النتيجة بالدائرة. وأوضح أنهم واجهوا مشاكل كثيرة في الاقتراع، مشيرا إلى أنه وجد صندوقين فقط للاقتراع بمنطقة كمبو حاج علي في إحدى غرف الاقتراع وكانت الصناديق أصلا ٥ وفى يوم الفرز صباحاً تفاجئوا بأرقام خيالية ومزورة لا علاقة لها بالواقع، حيث حصد هو شخصياً ٩ أصوات فقط اقل من عدد العاملين معه وله قاعدة جماهيرية كبيرة بالمنطقة والمناطق المجاورة وظلت لجان عمله تعمل قبل فترة طويلة من الاقتراع وأثنائه وبعده وبعض المناطق تعتبر دوائر مغلقة له وكان يتوقع على أسوأ الفروض ١٥٠ فرداً، وهذا إن دل إنما يدل على أن هنالك شيء قد حدث في هذه الصناديق إما فتحها وتغيير النتائج وإما استبدالها تماماً ولا شيء غير ذلك. (رأي الشعب ٤/١٩)

كشف الأمين العام للمؤتمر الشعبي بجنوب دارفور أبو بكر الدومة في مؤتمر صحفي عن وجود صناديق طائرة يتم ملؤها بأوراق التصويت في معظم المحليات وتبديلها.

دفع رئيس المؤتمر الديمقراطي لشرق السودان المرشح بالدائرة (٤) للمجلس الوطني طاهر علي همد بمستند أكد فيه وجود أدلة تثبت نقصان صناديق الاقتراع وعدم مطابقتها للعدد الحقيقي. واتهم همد المؤتمر الوطني بممارسة التزوير وتبديل الصناديق ليلاً واستخدام أسلوب الترغيب والترهيب على إنسان الولاية، وأضاف لدينا ما يثبت عملية التزوير التي مورست على مواطني ريفي كسلا. ووصف همد في بيان للحزب العملية الانتخابية بالمهزلة والمسرحية التي أخرجها المؤتمر الوطني وتلاعب في أصوات المواطنين الأحرار لصالحه[1].

في مقابلة يوم ٢٠١٠/٤/٢٧م مع المرشح المستقل الدائرة«٢١» المجلس الوطني ريفي المناقل الجاموسي عبده هاشم علي أوضح أنه في آخر ليلة للاقتراع تم تبديل جميع صناديق الاقتراع. وبعد فرز الصناديق المبدلة أتضح أيضاً حذف عدد كبير جداً من الأصوات الممنوحة للمرشحين في المستويات المختلفة وخاصة رئاسة الجمهورية والمجلس الوطني«الدائرة الجغرافية» وبعد إعلان النتيجة اتضح أن مجموع الأصوات المنشورة للمرشحين هي ليست عدد الأصوات التي وقع عليها وكلاء المرشحين في اللجان المختلفة

(1) الأهرام اليوم (٢٠ أبريل).

وقد تم رفع شكوى بذلك للمفوضية بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٨م. ولكنها لم ترد.

ولكن هذه الأحاديث هنا وهناك لم تكن محيطة بالحقيقة الكاملة. ولكي نذكر ما جرى في هذا الصدد نطرح السؤال التالي: هل كانت إجراءات التزوير المتعددة والمتخذة أعلاه كفيلة بالنتيجة التي ظهرت؟

إن كل هذا التلاعب الذي وثقه كثيرون لا يفسر النتيجة الغريبة باكتساح الوطني اكتساحا والتي احتار لها البعض حينما رد فكرة أن تكون النتيجة بأسباب التزوير الدارجة لأن هذا يتطلب غياب كامل للمراقبين وتواطوء كامل لموظفي الاقتراع، كما رد فكرة أن تكون النتيجة صحيحة بحسب معرفتنا للواقع السوداني ألتعددي. هؤلاء لم يضعوا في حساباتهم الخيار الثالث والذي سنتحدث عنه ناقلين ما ساقته أقلام وأنباء.

كذلك حاول تفسير النتيجة آخرون بحديثهم أن المؤتمر الوطني لم يكن بحاجة للتزوير استنادا لاستطلاع رأي جرى قبل عامين أثبت أن الوطني لا منازع له.. الاستطلاع وشى بأن وضع الوطني في الريف أفضل منه في الحضر، وأنه بطل السودان الشعبي الأول بلا منازع. ونحن لا نقف لدى الشك في بيوت الخبرة التي ينشئها الوطني ويلجأ إليها لتضليل الرأي العام، بل نقول إن أي حديث عن شعبية للمؤتمر الوطني (خاصة في الريف) ينفيه الحضور الهزيل في حملات المؤتمر الوطني دون الرئاسية في مقابل شعبية حملات الأحزاب الجماهيرية وحملات مرشحيها، حدث ذلك في كسلا التي يبدو على قول السيد الميرغني أن القاش ابتلع جماهيرها، وفي كردفان التي أعرضت عن الوطني واتجهت للأمة، وفي الجزيرة التي حصبت عربات بعض مرشحي الوطني، وفي سنار التي انزعج واليها وحاول الوطني مضايقة منافسيه، وفي غيرها من مناطق. أما حملة الوطني الرئاسية فقد كانت تصرف فيها أموال قارون لتخرج بالشكل الشعبي الذي نقلته أجهزة الإعلام في الشمال وفي الجنوب. ولكن الغرابة أن النتيجة الرئاسية في الجنوب كانت هزيلة للغاية وفي الشمال كانت صاروخية الارتفاع، وكانت المحصلة أن النسبة التي فاز بها رئيس الجمهورية تتضاءل أمام نسب زملائه الولاة والتشريعيين الذين لم تشهد حملاتهم ولا عشر معشار نجاح حملة الرئيس! ذاك إنما يدل على أن جماهير حملة الرئيس كانت مصنوعة في الحالتين (الشمال والجنوب) أما صناديق الاقتراع فقد تم التلاعب بها في الحالتين كذلك بفعل فاعل!

السبب الحقيقي للنتيجة المضروبة هو التزييف عبر عمليات استبدال للصناديق

ليلا. وصف السيد ثروت قاسم تبرير مبعوث الرئيس الأمريكي للسيدة سمانتا باورز (المستشارة في مجلس الأمن القومي الأمريكي والمسؤولة عن ملف السودان، وكاتبة إستراتيجية إدارة أوباما في السودان للأربعة سنوات القادمة، وحلقة الوصل بين أوباما ومجلس الأمن القومي الأمريكي والجنرال غرايشون كما وصفها قاسم) وصف تبرير النتيجة «الفضيحة» في مقاله بموقع سودانايل (الرئيس أوباما يجضم الجنرال غريشن) أن الاستبدال كان الخطة (ب) التي يجب أن يلجأ إليها المؤتمر الوطني في حال شعر أن الأمور خرجت من اليد، ولكنه لأسباب غير معلومة – متعلقة بالقلق من الانتخابات وعدم الثقة في كافة إجراءات التلاعب الأخرى المتخذة فيما يبدو لنا- قام بالبدء بالخطة (ب) منذ البداية. والخطة «ب» كما هو معروف في لغة الإستراتيجيات هي الخطة البديلة حال فشل الخطة الأصلية.

وصف د عثمان إبراهيم عثمان العملية بأنها (تستبدلون) في مقاله: (الملائكة تصوت للمؤتمر الوطني أو عملية تستبدلون- صحيفة السوداني ٤/١٨)، ووصفها الأستاذ قمر دلمان في عموده بأجراس الحرية بعنوان (النزاهة تتجه جنوبا) بالصناديق الطائرة والتي قال إن مناضلون من فصيلة (ما ينوم) منعوا من أن تدخل هذه الصناديق الطائرة في ولاية النيل الأزرق لتغير النتيجة لصالح المرشح المؤتمروطنجي السيد فرح عقار (والحقيقة أن ما حدث في النيل الأزرق هو فل للحديد بالحديد ليس إلا!)..

كما وردت تقارير إخبارية حول قبض بعض وكلاء الأحزاب على كراتين مسربة للمراكز كما أوردنا أعلاه. وجاء في صحيفة أجراس الحرية (٤/٢٣) أنه تم القبض على رئيس أحد مراكز الاقتراع بولاية غرب الاستوائية (جون عبد الله بمركز الاقتراع في منطقة جانقرا) لتورطه في عمليات تزوير وممارسات فاسدة، وأصدرت المحكمة حكما عليه بالسجن عامين. وأوضح مايكل جوزيف عضو فريق انتخابات الحركة الشعبية في غرب الاستوائية أن الشرطة ألقت القبض عليه وهو يشرع في تزوير ١٠ ألف بطاقة، وينتظر أن تصدر أحكام على موظفة وموظف اقتراع القي القبض عليهما في وقائع مماثلة.

كذلك اتهم دكتور حسن الترابي الشرطة بأنها التي قامت باستبدال الصناديق. وذلك في اللقاء الشهير معه بصحيفة أخبار اليوم قبل أيام من اعتقاله بدون مبرر ثم إطلاق سراحه بدون مساءلة. قال الشيخ حسن الترابي في اللقاء المذكور: «بدأنا نلاحظ مدة الأيام من يوم واحد حسب القانون إلى ثلاثة إلى خمسة ومعناه إلى أربع ليال، والأمور كلها تدبر بليل. وفي غالب السودان حدّثنا أن

الشرطة منعت المبيت مع الصناديق إلا في مناطق قليلة سمحت لهم أن يبيتوا وبعد ذلك بلغتنا في المساء جدا بلاغات أن مشروعا قوميا الآن يدبر في كل السودان لتبديل نتائج الانتخابات، وأقول تبديل الصناديق وليس تزويرها. نعم تبديل الصناديق تماما».

قال الترابي مسترسلا مخاطبا محاوره: «جاءنا خبر من مسؤول سياسي كبير، وجاءنا خبر من قيادات -وكما تعلم صداقات السودانيين أحيانا حتى لو فرقتهم الأحزاب تظل الأمور موصولة- وبعد ذلك طرد كل المراقبين والشكوى منهم بدأت تأتينا بها الأخبار ولذلك بدأ الريب ينتابنا، وبمجرد ما بدأ التصويت بدأنا نشعر أن المسألة دبرت لأنه مشروع أمني واحد ليس فيه تقديرات سياسية، ولو كان ديرها ساسة لكانوا فعلوا نفس الفعلة ولكن لستر عورتها بنوع من الحيل، ويمكن أن يخرجوها حتى يمكن أن تجوز على الناس ويمكن تجادل بها لكن هم أخرجوها بهذه الطريقة»[1].

وسأله الصحفيان اللذان أجريا اللقاء -الأستاذ أحمد التاي والأستاذة بسمات أبو القاسم- حول بيناته فقال: «الآن بدأت تأتينا البينات، وكل يوم تأتينا بينات جديدة، وأمس قالوا اكتشفوا كل الأوراق أو أن الصناديق القديمة لم تحرق أوراقها بل تركوها ليقرءوها بعد ذلك ويقرروا هم لصالحهم – ما هو تأييدنا وحجم قواعدنا ومدننا في المجتمع، لكن دبروا صناديق أخرى، لكن جاءتنا بينات. هناك من قبض داخل المركز يلعب بالصناديق ومن دخل بزي الشرطة داخل تلك المراكز».

وزبدة القول إن كثيرين ذكروا أمر الاستبدال كتفسير وحيد، وليس ما سقنا من مناظر، للنتيجة التي لا يمكن أن تكون عاكسة لمجتمع السودان ولو تلاعب بالحبر والسجل والانتحال المتلاعبون.

فاستبدال الصناديق، وليس عمليات التزوير عبر الاقتراع، كان هو المبرر للنتيجة الغريبة التي سنستعرضها لاحقا.

تجاوزات في توقيت عملية فرز وعد الأصوات

كشف المنبر السوداني لمراقبة الانتخابات (شمس) في ملاحظاته لعمليتي العد والفرز أن ٢٧٪ من البطاقات غير مختومة، وقال المنبر في تعميم صحفي أن جميع المراكز الانتخابية التي تم رصدها خالفت قانون المفوضية بعدم الشروع في إجراءات

(١) أخبار اليوم الأربعاء ١٢ مايو العدد ٥٦٠٥.

الفرز والعد فور انتهاء عملية الاقتراع وفقاً لقانون الانتخابات لسنة٢٠٠٨ والقواعد المنظمة، وأن عدداً من المراكز قام بتعليق عملية الفرز والعد لفترات زمنية متفاوتة ظلت خلالها صناديق الاقتراع بعيدا عن أعين وكلاء الأحزاب والمرشحين، وأشار إلى أن(٣٥٪) من وكلاء الأحزاب والمرشحين رفضوا الاعتراف بنتائج الفرز والعد في مراكزهم بسبب تشككهم في حدوث تلاعب في الصناديق بعدد من مراكز الاقتراع[١].

وفي المقابل هناك حالات سجلت بالفرز المبكر. في ولاية البحر الأحمر بداية الفرز في ثلث المراكز بالولاية في اليوم الثالث بحجة عدم علم موظفي المفوضية في هذا المركز بتمديد أيام الاقتراع.

ضباط الاقتراع بالدائرة (١٩) الدبة كانوا يفرزون الأصوات ويعلنون النتيجة قبل نهاية الاقتراع بيومين: في واحدة من أكثر مفارقات العملية الانتخابية عبثية جمع ضباط الاقتراع بالدائرة (١٩) الدبة الولائية «عرب رحل» صناديق الاقتراع وباشروا عمليات الفرز وأعلنوا النتيجة لعدم علمهم بتمديد فترة الاقتراع حتى يوم الخميس وفوجئ المراقبون الذين كانوا في زيارة تفقدية «عادية» بما حدث وتقدم مندوبو المرشحين بشكوى للمفوضية قرر على ضوئها كبير ضباط الانتخابات إعادة الصناديق ومواصلة عمليات الاقتراع[٢].

وفي نفس السياق روي أحمد خيري المحامي تجربته الشخصية كوكيل لأحد المرشحين بمحلية جبيت المعادن يقول خيري أن عدد المصوتين في مركزه في اليوم كان ٨٦ ناخباً، في اليوم الثاني ٦١، وجملة المصوتين حتى اليوم الثالث ١٥٠ ناخباً، ونظراً لعدم وجود ناخبين بالمركز فقد اقترح ممثل المؤتمر الوطني وموظف المفوضية أن نبدأ عملية الفرز في اليوم الثالث. ومن تجاوزات العد في هذا المركز أنه برغم خلوه من الناخبين فقد حقق (ربطا) بلغ في النهاية ٨٤٧ صوتا كما ذكرنا في الفصل السابق لأن المسؤولين بالمركز كانوا لاقتراع من قلة عدد المصوتين.

وقيل أنه في ولاية البحر الأحمر كانت بداية الفرز في حوالي ثلث المراكز بالولاية في اليوم الثالث بحجة عدم علم موظفي المفوضية في هذا المركز بتمديد أيام الاقتراع.

---

(1) المصدر: صحيفة أجراس الحرية ٢١/ ٤/ ٢٠١٠م.

(2) رأي الشعب (١٥ أبريل).

وقال وكيل مرشح الدائرة ثلاثة القنب والأوليب محمد فتش إن فرز الأصوات بدأ فعلياً في دائرته وعندما اعترض أمام ضابط المركز بأن الاقتراع تم تمديده إلى يومين إضافيين رد عليه ضابط المركز حرفياً لم يأتني مكتوب رسمي من المفوضية بتمديد أيام الاقتراع فعليه بدأت الفرز بانتهاء اليوم الثالث للاقتراع[1].

أين ذهب صوتي؟

الأصوات المعلنة في مراكز الاقتراع كنتيجة لعد الأصوات كانت محيرة لكثيرين.

في منطقة مركز (عدي الحجر) أبو فاس الريف الشمالي.. لا تتعدى هذه الدائرة الثلاثة منازل، وهي منطقة لنازحين سجل فيها (١٠٠) ناخبا. وعند فرز النتيجة فاز مرشح المؤتمر الوطني بـ(١١٥) صوتا؛ الأمر الذي أثار تعجب الجميع!

طالب المرشح المستقل لمنصب والي الشمالية عبد الله الزبير حمد الملك بالأصوات الحقيقية التي نالها بالولاية مشيراً إلى أن الأصوات التي نالها في بعض صناديق الاقتراع كان عدده أقل بكثير من وكلائه والعاملين معه في التعبئة مؤكداً أن الاستقبالات الحاشدة والحماس المتدفق الذي أشار إلى أنه فاق كل التصور يدحض ذلك وأشار الملك في مؤتمر صحفي أن ما ناله من أصوات في كل الانتخابات الماضية أكثر مما ناله الآن بمئات الأضعاف مما تحصل عليه، وتساءل هل يستقيم عقلا في أن نصيبه من مراكز أحياء دنقلا ومقر إقامته ٣٧ صوتاً في الوقت الذي حصل على ٥٠٣ من مركز ناوا الذي يبعد عن منطقته وتابع «هذا لا يستقيم عقلاً ولا منطقاً». وأشار إلى أنه سيستأنف للمفوضية ضد نتيجة الانتخابات وإذا لم تستجب سيتوجه للقضاء وقال إن أثر عدم الارتياح كان واضحاً في جماهير الولاية بعد إعلان النتيجة، متحدياً أي مرشح غيره أن يكون قد غطى كل الولاية دون عريف أو وسيط في ولاية طولها ٦٥ كيلو وقراها المتناثرة على ضفتي النيل، وأوضح الملك أن التجاوزات في الولاية الشمالية التي تم ضبطها تتمثل في وجود صندوق مفتوح في مركز الخناق دنقلا ومركز في محلية مروي وتم تقديم شكوى بهذا الخصوص ولكن تم الاكتفاء برفد رئيس المركز، مشيراً إلى أنه لم تحصل مراجعة للصناديق المفتوحة كما أن الحراسة لم تكن مشددة للصناديق إلا في الدائرة ١٦ القولد التي كانت محروسة بالجماهير التي نال فيها أعلى الأصوات. وأضاف إلى

(1) الصحافة (١٥ أبريل).

وجود بطاقات لا تحمل رقم متسلسل بالإضافة إلى زيارة بعض المرشحين للمركز بعد الدائرة السادسة، وأوضح الملك أن الدائرة ١٩ الدبة تم فتح الصناديق فيها للفرز في اليوم الثاني للاقتراع وكانت جميع الأصوات لمرشح المؤتمر الوطني عدا ٦ أصوات فقط أحرزها هو[1].

ولكن الأمر كان أكثر فداحة مع مرشحين صوتوا وصوت موالونهم في مراكز ثم كانت نتيجة الفرز تعطيهم صفرا كبيرا. وعلى خلفية حصول بعض المرشحين للانتخابات السودانية في دوائرهم الجغرافية وقوائمهم الحزبية علي الرقم (صفر) من الأصوات، انطلقت حملة في يوم ٢٠١٠/٤/١٩م قامت بحركة واسعة بقيادة مرشح الدائرة ٢٨ الخرطوم شرق، الأستاذ سليمان الأمين، تحت شعار (أين ذهب صوتي)!؟ كمحاولةً لكشف ولو جزء يسير من التزوير الواسع للعملية الانتخابية بالأدلة الثبوتية الدامغة عبر إفادات جمهور الناخبين. وقد جاءت هذه المبادرة بعد أن ثبتت أكثر من حالة مُرشح، أدلي بصوته لنفسه وأظهرت النتائج أنه حصل علي الرقم (صفر)! من الأصوات. (موقف كوميدي ينطوي علي قصة) وقد نقلت الأنباء أن مرشحاً بالحامداب أكد أهله وعزوته البالغ عددهم أكثر من ألف فرد، تصويتهم لصالح المرشح المعني، وقد حصل علي ٢٦ صوتاً فقط. عزوة المرشح فاقمت الوضع بحملها العصي والسيطان في مواجهة مع ضباط مراكز التصويت كادت أن تتحول لمعركة ضروس تتطاير فيها رقاب كُثر! أما في دول العالم المختلفة، وخصوصاً تلك التي تعج بشتى صنوف المعارضة ممن شردتهم السلطة عبر الهجرة واللوتري واللجوء السياسي! بحثاً عن وظائف وعن حفظ حق الحياة! يفوز مرشح المؤتمر الوطني بنسبة ٩٦٪ فما فوق! مثل أمريكا والقاهرة وهولندا!! (إخراج سيئ) [2].

وعلى سيرة الإخراج السيئ، علق الإمام الصادق المهدي رئيس حزب الأمة في ورقة مقدمة للمكتب السياسي للحزب على هذه النتائج بالقول: (الذين زوروا هذه الانتخابات يجهلون المجتمع السوداني فلا يعقل أن ينال مرشح المؤتمر الوطني ألفين صوتا في منطقة الغابة القوية الانتماء للأمة والأنصار، ولا يعقل أن ينال السيد بخاري الجعلي ١٨٦ صوتا في كدباس، والسيد حاتم السر ١٧ صوتا في البسابير، ومع أن قرية الشيخ عبد المحمود أبو –الأمين العام لهيئة شئون الأنصار–

(1) السوداني (٢٠ أبريل).

(2) راشد مصطفى بخيت أين ذهب صوتي موقع سودان فور أول.

قاطعت بصورة واضحة جاءت النتائج بأنها منحت مرشح المؤتمر الوطني ٦٠٠ صوتا، وما نال مرشحو المؤتمر الوطني في منطقة جنوب النيل الأبيض لا يصدق. هذه بعض مفارقات كثيرة غير معقولة تدل على جهل المزورين. والدليل قائم على غبائهم فلم يكن التزوير ذكيا فلم يعط المشاركين في الانتخابات حجة لتبرير صحة قرار المشاركة. وحتى الذين تمردوا على قرارات أحزابهم المقاطعة لم يكافأوا على مواقفهم مما يدعم صحة قرار مشاركتهم).

ومسألة الجعلي وكدباس هذه مما سار بها الركبان. فهو من أسرة الجعلي الشهيرة في منطقة كدباس وما حولها ولهم فيها شنة ورنة، وقد نال أخوه -عبد الملك الجعلي- ثالث أكبر أصوات في انتخابات ١٩٨٦م (نال أكبر الأصوات السيد الصادق المهدي ٣٠٨١٩، وثانيها السيد بكري أحمد عديل ٢٠٩٣٢، وثالثها السيد عبد الملك عبد الله محمد (الجعلي) ٢٠١٨٥ صوتا) هؤلاء العشرون ألف ونيف في دائرة انتخابية واحدة وليس في كامل ولاية نهر النيل التي لحزبه -الاتحادي الأصل- فيها وجود كبير، لا يمكن أن يكون ما ناله هو ما أعلن.

مفارقات النتيجة أدت لتساؤلات كتلك التي جاءت على لسان السيد محمد عثمان الميرغني وقد قابلته الآلاف المؤلفة في رحلته لكسلا إبان الحملة الانتخابية ولكن حزبه لم يحصد شيئا يذكر، تساءل الميرغني تساؤله الشهير: هؤلاء الذين قابلوني في كسلا أين ذهبوا؟ هل ابتلعهم نهر القاش؟ ونقول: الآلاف المؤلفة التي قابلت الإمام الصادق المهدي في جنوب النيل الأبيض حتى قال صحفي إنه بأم عينه رأى الأرض تنبت بشرا! هل ابتلعهم النيل الأبيض؟.

وكذلك هنالك ما أورده بيان مركز كارتر في ٢٠١٠/٥/١٠م، قال المركز أنه لاحظ: « أن هنالك عدداً مقدراً من مراكز الاقتراع التي تظهر أنماط اقتراع مشكوك فيها أو بيانات تستوجب التحقيق. على سبيل المثال، لاحظ المراقبون أن عدد من المراكز بلغت فيها نسبة الاقتراع ١٠٠٪ بما في ذلك همشكوريب وكسلا، أو مراكز نال فيها مرشح واحد أو حزب واحد ١٠٠٪ من الأصوات، كما هو الحال في كسلا والبحر الأحمر لصالح المؤتمر الوطني، وفي شرق الاستوائية وواراب لصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان. لاحظ المراقبون في ولايات شرق الاستوائية، والخرطوم، والوحدة، وغرب دارفور استمارات نتائج تجاوز فيها عدد الناخبين المشاركين في الاقتراع عدد الناخبين المسجلين.» (البيان في آخر الكتاب)

المفارقات في نتائج الفرز وعد الأصوات وصلت حدا جعل البعض ينادي «بالملسة»

كما نادى أحد الجنود المصريين قاتله من صفوف الأنصار أن يطعنه بغير الكوكاب! فالتزوير كان يمكن أن يكون أقل فجاجة وبه بعض معقولية، الأستاذ مكي علي بلايل رئيس حزب العدالة، وهو يؤكد أن المؤتمر الوطني لم يكن ليتنازل عن السلطة حتى لو فشلت كل إجراءات التزوير وكان حتما عليه أن يزور ليظل بهـا، قـال: « إذاً فـلا مفاجأة في التزوير في حد ذاته وإنما في لا معقوليته التي تنبئ عن غبـاء وفي درجـة تواطؤ المفوضية التي تنم عن موت للضمير فوق التصور[١]. » وقال الدكتور حسن الترابي الأمين العام للمؤتمر الشعبي: «لقد ذهبوا وراء ظنوننا»[٢].

لقد كانت العملية عبارة عن مهزلة، مهزلة أعد مسرحها جيدا أو كما قال بلايل: (لا شيء يصلح في تقديرنا كخلفية لمسرح المهازل التي صدمت الناس صبيحة اليـوم الأول للاقتراع، أكثر مما تبجحت به المفوضية في مؤتمرهـا الصـحفي في اليـوم السابق).

أما ما حصل في النيل الأزرق فقد كان أم المهازل.

لقد تم الإعلان عن فوز مرشح الوطني في الولاية من قبل جهـات مسـؤولة في الحكومة والمؤتمر الوطني، وصحب ذلك تهديد من قبل الحركة الشعبية أن ولاية النيل الأزرق «خط أحمر» والتزم مرشح الحركة الشعبية مالـك عقـار جيشـه مرابطا، وشهدت الولاية حشدا للجيوش من الطرفين، وفي النهاية وبعـد تصـاعد التهديدات فجأة تم تغيير النتيجة لصالح مالك عقار ليفوز بفارق كبير وبـزعم أنه تم العثور على صناديق مهربة! كانت المسألة مكشوفة ولا علاقة لهـا بعـد أو تجميع، لقد حاول أحد الكتاب أن يقول إن ذلك بسبب فصـيلة (مـا ينـوم) في الولاية التي منعت ما سماه بالصناديق الطائرة. ولكن حقيقة الأمر هـو تراجـع المؤتمر الوطني لتهديدات وتجييش عقار. وقد قالها عقار بشكل واضح وصريح لدى لقائه ببعض مناديب الأحزاب السياسية، قال لهـم: إنهـم يـزورون الانتخابـات، وسنزورها نحن[٣]. فالمسألة كانت بعيدة عما يحدده الناخبون: بـل مـا يحـدده السلاح والمتمكنون! علق أحد الكتاب على حادثة النيل الأزرق قائلا: (إن مثـل مـا حدث في ولاية النيل الأزرق، جدير وحده بأن يلغي الانتخابات، ويـدفع بأعضـاء

---

(1) مكي علي بلايل ثم ماذا بعد اللتي واللتيا في كذبة أبريل الكبري أبريل ٢٠١٠م.

(2) في حوار معه بصحيفة أخبار اليوم في مايو ٢٠١٠م منشور في ملاحق الكتاب.

(3) They rig elections, we rig elections!

المفوضية للاستقالة، من مناصبهم، حفاظاً على كرامتهم، ومهنية عملهم، إن كان لهم أدنى كرامة).

وقال أيضاً معلقا على حادثة كدباس: ومن المفاجآت التي لا يمكن قبولها، إلا بمبرر التزوير الأخرق، أن يسقط بروفسور البخاري الجعلي، في ولاية النيل، وهو حفيد الشيخ الجعلي الكبير، الذي يعم فضله جميع أهل الولاية، ولا يجد أصوات مناسبة حتى في «كدباس» بقعتهم الدينية، حيث كل السكان أتباعهم ومريدهم.. ولم يجد المرشح لوالي الجزيرة عن الحزب الاتحادي الديمقراطي، جناح أزرق طيبة، السيد الطريفي يونس أي صوت، ولا حتى صوته الذي ألقاه بيده لنفسه[1].

العنف الانتخابي أثناء مرحلة العد والفرز والنتائج

في الحقيقة فإن انسحاب الأحزاب ذات الوزن الأكبر من الانتخابات في الشمال كان له أثرا حميدا من ناحية قلة أحداث العنف بالنسبة للمتوقع ولما حدث في تجارب انتخابية حديثة في كينيا وفي طهران. لأن النتائج التي أعلنها مندوبو المفوضية في الغالب لا يمكن أن تكون مقبولة بحيث يجد المرشح أن كل أصوات مناصريه قد تبخرت بل يضطر أن يطرح السؤال: أين ذهب صوتي إذن.

ولكن بالرغم من ذلك لم تخل الانتخابات من حوادث عنف مؤسفة صاحبت العد والفرز أو إعلان النتائج، خاصة في الجنوب. وفي الحقيقة فإن ظهور العنف في الجنوب بشدة وحدة أكبر من الشمال كان سببه الأساسي هو أن الحركة الشعبية لتحرير السودان الحزب الحاكم في الجنوب كانت متأكدة من تواطوء المفوضية مع المؤتمر الوطني، ومن أنها تعمل على طبخ الانتخابات في الشمال باستخدام موظفين تابعين للمؤتمر الوطني وإدارة منحازة له، فاتخذت إستراتيجية بالانسحاب في الشمال واستخدام القوة العسكرية في مناطق نفوذها في الجنوب (وفي جنوب النيل الأزرق كما رأينا). لذلك نجد أن المواجهة بين السلطات وبين المفوضية على أشدها في الجنوب، بينما السلطات الأمنية في الشمال كانت في الغالب متناغمة مع المفوضية، وقد عانت الأحزاب المنافسة في الحالين، بيد أن القيود في الشمال كانت عبر القوانين ولم تخل من عنف وتهديد، وفي الجنوب كانت تفتقر للقيود القانونية وتستند أساسا على قوة السلاح، وكما وصف الشاعر المرحوم عكير: «مختلفة السيوف إلا الضرب متساوي».

تقول البعثة الأوربية في تقريرها: التقارير عن تخويف وتهديد موظفي الاقتراع

---

(1) القراي، سابق.

ووكلاء الأحزاب وأيضا التقارير عن العنف الانتخابي استمر تراكمها عبر جنوب السودان. في ولاية الوحدة قام الأمن باعتقال وضرب بيتر نيوك لوال مدير حملة المرشحة المستقلة للوالي أنجلينا تيني. وتلا إعلان النتائج في هذه الولاية اشتباكات بين مساندي المرشحين الاثنين لمنصب الوالي، وتم إطلاق نار تسبب في مقتل ثلاثة أشخاص. في غرب الاستوائية تلقى عضوان في اللجنة العليا للانتخابات وعائلتاهما تهديدات من قبل مجموعات المسلحة بأنهم سيعانون من آثار وخيمة إذا ما لم يغيروا النتائج لصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان. كانت هنالك تقارير مشابهة في ولايات كثيرة. منذ إعلان النتائج في ولاية جونقلي حدثت حالتان من العنف حرض عليها مساندو جورج آتور المرشح لمنصب الوالي الذي هزم، حيث قتل في الحادثة الأولى ثمانية وفي الثانية خمسون![1] وهناك عنف أثر على عمليات العد والفرز سنتطرق له أدناه.

أما مركز كارتر فقد ذكر أحداث مؤسفة حقيقة حول العنف الانتخابي المتعلق بعمليات العد والفرز خاصة في الجنوب.

قال المركز في بيانه بتاريخ ١٠ مايو إن ٢٢ مواطناً قضوا في القتال الذي استعر بين مجموعات قبلية في دائرة شرق الجبل بجنوب دارفور، وأن هذا القتال تسبب في إيقاف الاقتراع مبكراً في دائرة كاس المجاورة لشرق الجبل. وعلى نحوٍ مشابه، تأثرت عملية العد إذ أن بطاقات الاقتراع جرى عدها بعيداً عن كثير من مراكز الاقتراع بسبب الأوضاع الأمنية. وغرب الاستوائية. الدائرة رقم ٢٣ يانقيري أُحرقت بطاقات الاقتراع المخزنة بعد تسليم النتائج الأصلية، في الدائرة رقم ٦ ييري، أحرقت بطاقات الاقتراع واستمارات النتائج قبل نقلها. وفي ٤/٢٤ قامت سلطات الولاية في يامبيو بغرب الاستوائية بالاستيلاء على مقر اللجنة الولائية العليا للانتخابات، وتم استبدال الحراس، بآخرين ثم اعتقال رئيس مركز البيانات وأحد مساعديه. وفي تيريكيكا بالاستوائية الوسطى أضيفت أصوات لرصيد الحاكم الحالي، وأورد مسؤول في اللجنة الولائية العليا أنه بتاريخ ٢٧ ابريل اقتحم مسلحون مجهولو الهوية مكاتب ومخزن اللجنة الولائية العليا في جوبا. وعانت الانتخابات في ولاية الوحدة من ترهيب، وعنف، وأخطاء إدارية، ومؤشرات تلاعب، راسعة النطاق. وتعتبر مقاطعات اللير وباريانق المناطق الأكثر إثارةً للجدل، مما يثير التساؤل حول

(1) تقرير البعثة، سابق.

مدى دقة ونزاهة النتائج في تلك المقاطعات، واحتمالية التأثير في النتائج على مستوى الولاية. كما وردت تقارير من شمال بحر الغزال عن مخالفات خطيرة جرت خلال عملية الاقتراع والعد، نُسبت بدرجة كبيرة للوالي ومعتمدي المحافظات. ووفق ما أورد أحد أعضاء اللجنة العليا للانتخابات لولاية شمال بحر الغزال فإنه قد حدث في عدة مناسبات أن قام أعوان الوالي بإدخال صناديق اقتراع محشوة إلى مراكز الاقتراع، ووجهت تهديدات إلى اللجنة العليا بالولاية حينما رفضوا الانصياع إلى توجيهات الوالي. (نص البيان الكامل بملاحق الكتاب)

وفي الحقيقة لقد تسببت تصرفات الحركة الشعبية والجيش الشعبي هذه حرجا كبيرا للمفوضية القومية للانتخابات لو كانت تتحرج! إذ أن صمتها عن تجاوزات المؤتمر الوطني في الشمال وتواطؤها معه حرمها من القدرة على مواجهة الحركة الشعبية التي لم تأبه بها ولا بطاقمها، بل لقد تعاملت الحركة الشعبية مع المفوضية بفظاظة بالغة، وسارعت بالانسحاب من الآلية الإعلامية المشتركة التي كونتها، بل قاطعت كل برنامج الدعاية الذي نظمته الآلية، وأصدرت بيانا شديد اللهجة في ذلك (بملاحق الكتاب)، ثم سحبت مرشحها معلنة أن الانتخابات في الشمال مزورة، وفضحت علائق المؤتمر الوطني بالمفوضية، بل فضحت المفاوضات التي تمت لزيادة أصوات البشير من الجنوب، وظلت المفوضية صامتة، لا ترد على الحركة الشعبية بمثل الفظاظة التي ردت بها على المراقبين المحليين والدوليين أو بقية الأحزاب حيث كانت توزع ردودها وتعليقاتها المسيئة يمنة ويسرة، فتتهم هذا بالنوم، وتقول إن ذاك لا يعنيها. وقد ظلت الأحزاب الجنوبية خاصة تلك المتحالفة مع المؤتمر الوطني تطالب المفوضية بالتدخل بلا جدوى، وفي أواخر أبريل وبعد إعلان النتائج أصدر عدد من الأحزاب بيان بعنوان «الانتخابات في جنوب السودان زيف وخداع ومهزلة»، جاء فيه: «تدخل الجيش الشعبي في هذه الانتخابات شمل كل الولايات العشر في جنوب السودان وقد كانت فاضحة لدرجة أن الكل رأى تلك التجاوزات. رغم ذلك لم تتحرك المفوضية القومية للانتخابات ولم ترسل ولا وفداً واحداً إلى جنوب السودان لإيقاف هذه التجاوزات، بل لم تنطق بكلمة واحدة دفاعاً عن موظفيها الذين تم اعتقالهم من قبل الجيش الشعبي ومحافظي حكومة الجنوب وبعض مرشحي الحركة الشعبية المسلحين. باعتمادها نتيجة الانتخابات في جنوب السودان من حق الشعب السوداني والمجتمع الدولي على المفوضية القومية للانتخابات أن توضح قانون ولوائح الانتخابات التي تسمح للجيش الشعبي والمحافظين بان يتولوا مهام ضباط

الانتخابات وتقرر النتيجة في غياب وكلاء الأحزاب السياسية»[١].

ملاحظات المراقبين

أولا ملاحظات بعثة الاتحاد الأوربي[٢]

في تقرر بعثة الاتحاد الأوربي هناك تعليق على عملية فرز الأصوات وتجميعها من جهة، وعلى مسألة الطعون الخاصة بفرز النتائج من جهة أخرى. ولأن تقرير البعثة بملاحقه ضخم نسبيا (يحتوي على ١٦١ صفحة) فإننا لم نورده في الملاحق، ولكن نحاول إيراد فقراته فيما يتعلق بموضوعنا كاملة.

بالنسبة لفرز الأصوات، قالت البعثة إنها راقبت الفرز في ٤٢ مركز اقتراع.. في ٤٠ ٪ من مراكز الاقتراع المراقبة في الجنوب و٣٠ ٪ في الشمال كان عدد أوراق الاقتراع المسترجعة من صناديق الاقتراع لا يساوي رقم إجمالي عدد الناخبين الذين شطب أسماؤهم بعد الاقتراع. لقد عقدت عملية مطابقة جميع أوراق الاقتراع بطريقة غير دقيقة في ٤٦ ٪ من الحالات في الجنوب و٣٠ ٪ من الحالات في الشمال. هذه التقصيرات المتراكمة أسست للعديد من المخالفات التي شوهدت أثناء تجميع النتائج على مستوى الدولة.

لم يعرف أبدا عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم وفقا لقوائم الناخبين، وفي كثير من الحالات لم يكن ذلك ممكنا لأن إدارة قوائم الناخبين كانت فوضوية جدا أثناء الاقتراع. في بعض مراكز الاقتراع حاول الطاقم الانتخابي الالتزام بقوائم الناخبين مهما كانت خاطئة، بينما آخرون وعرفانا بالخطأ في القوائم سمحوا لكل شخص

(1) وقع على البيان كل من المنبر الديمقراطى لجنوب السودان- جبهة الانقاذ الديمقراطية المتحدة - الحركة الشعبية لتحرير السودان - التغيير الديمقراطى. أحزب الديمقراطى المتحد - الجبهة الديمقراطية المتحدة - حزب العمل القومي السوداني - الجبهة الديمقراطية لجنوب السودان..سانو. - يوساب.

(2) الاتحاد الأوربي: بعثة مراقبة الانتخابات في السودان الانتخابات التشريعية والتنفيذية في السودان ٢٠١٠: التقرير النهائي كنا في الفصول السابقة نرجع للنسخة الإنجليزية من التقرير بترجمة خاصة بنا، وهنا نرجع للنسخة العربية من التقرير ولكن مع تدخل في الترجمة التي يبدو أنها لا تلم كثيرا بمصطلحات الانتخابات في السودان، مثلا تترجم اللجنة العليا للانتخابات على أنها: المجلس الأعلى! وضباط الدائرة الانتخابية ترجموا على أنهم المديرين، وكبير الضباط يترجم برئيس مكتب التصويت، وهكذا.

بالاقتراع وفي بعض الحالات تم تسجيل أسماء جديدة كتابيا. عنصران من عملية العد شكلا معضلة على وجه الخصوص، وهما تحديد صحة الأصوات واستكمال وإدارة النماذج.

تحديد صحة الأصوات لم يعقد وفقا للإجراءات في ٤٢٪ من الحالات في الجنوب و١٧٪ من الحالات في الشمال، هذا يشمل مؤشرات مثل غياب موظفي الاقتراع بدون قبول وكلاء الأحزاب والمراقبين المحليين، أو الخطأ بتجاهل مؤشرات واضحة على نية الناخبين. لقد كانت هناك اعتقادات خاطئة ومنتشرة جدا بأن علامة التصويت يجب أن تكون داخل الدائرة أو أن العلامة يجب أن تكون مرسومة بدقة.

لقد ناضل موظفو الاقتراع من اجل إكمال التقارير بطريقة صحيحة، وقد لوحظت اختلافات واسعة، خاصة فيما يتعلق بنماذج النتائج (أنموذج رقم ٩) والتي لم تستكمل في ٣٢ ٪ من الحالات، والكثير منها بها أخطاء وأرقام لم يتم جمعها. كما لم يتم تعليق نسخة من نموذج النتائج خارج مراكز الاقتراع لإطلاع الجمهور في ٤٠٪ من الحالات في الجنوب وفي ٣٢ ٪ من الحالات في الشمال.

في نهاية الفرز، لم تكن المواد الحساسة المستخدمة في الانتخابات معلبة في الجولات والمظاريف الآمنة الشفافة التي تكشف التلاعب كما نصت الإجراءات وقد حدث ذلك في ٣٠٪ من مراكز الاقتراع في الشمال و١١٪من محطات الاقتراع في الجنوب.

ترحيل النتائج والمواد الحساسة المستخدمة في الانتخابات إلى مناطق التجميع في الولايات أوقف في كثير من المناطق بسبب تصرفات موظفي الاقتراع المعترضين على عدم دفع مستحقاتهم لهم، وبواسطة قوات الأمن التي تدخلت في العملية في الجنوب.

لقد قوض الأساس الواضح لصحة نتائج مراكز الاقتراع في بعض الولايات في الجنوب (ولايات شمال بحر الغزال، البحيرات وجونقلي)، حيث تم دمج عدد من مراكز الاقتراع لتكون مراكز فرز فردية، مما جعل من الصعب جدا تتبع تقدم النتائج من مراكز الاقتراع كل على حدة.

استخدمت رحلات أونمس في كثير من المناطق في الجنوب لاسترجاع النتائج والمواد المستخدمة في الانتخابات وفي بعض الأماكن كانت الطائرات تقلع بدونها لأن موظفي الاقتراع رفضوا تسليم النتائج قبل استلامهم مستحقاتهم المالية. وذكر أنه في شمال بحر الغزال قام الجيش الشعبي باحتجاز بعض صناديق الاقتراع.

تجميع النتائج

لم تكتمل التحضيرات للتجميع في مراكز المعلومات في وقتها. والنتيجة أنه وفي ١٦ أبريل كانت المراكز في أربعة ولايات فقط من الولايات العشرة (بالجنوب) مؤهلة بطريقة مناسبة، بينما لم يكن الموظفون موجودين في أماكنهم في أي من الولايات الجنوبية. وقد عنى هذا أنه وبينما كان الفرز جاريا لم يكن الموظفون قد عينوا بعد أو دربوا على العمل في نظام جديد. إلى جانب ذلك فقد أكدت المفوضية أن تصميم وتوزيع «برنامج نظام إدارة النتائج الالكتروني» للجان العليا للانتخابات لم يكتمل إلا في ١٥ أبريل.

عملية التجميع بدأت ببطء شديد وتقدمت بأسلوب آكل للوقت بشدة(بالرجوع لاجتماع التقت المفوضية فيه مع المستشارين الدوليين للانتخابات عقد يوم ٢٢ أبريل فإن نظام إدارة المعلومات لتأكيد نتائج الاقتراع لم يكن يعمل يومها في جميع الولايات باستثناء النيل الأزرق وغرب بحر الغزال). التجميع الالكتروني تم تجاهله بينما كان المسؤولون يناضلون من أجل تجميع النتائج يدويا للانتخابات التنفيذية لتسهيل الإعلان عن النتائج الرئاسية.

لقد وصلت نماذج النتائج (أنموذج ٩) لمراكز التجميع باختلافات في ٩٥ ٪ من الحالات واستلمها موظفو اللجان العليا للانتخابات وكبار ضباط الانتخابات بالولايات. وفي غياب الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني لمعظم عملية التجميع، كانت البعثة هي هيئة المراقبة الوحيدة التي راقبت بدقة هذه المراحل من العملية الانتخابية. (في ٩٥ ٪ من أوقات المراقبة سجلت البعثة الأوروبية أن وكلاء الأحزاب السياسية وممثلي المرشحين لم يكونوا موجودين. نفس الشيء حدث مع مراقبي الانتخابات المحليين باستثناء البرنامج المحلي لمراقبة والإشراف على انتخابات السودان).

في ٤٢ ٪ من الحالات استلمت نماذج النتائج في مراكز التجميع خارج الجوالات البيضاء والمظاريف الآمنة. ضباط الدوائر الانتخابية وموظفو إدخال البيانات حاولوا مطابقة الأرقام على هذه النماذج من خلال تغييرها لتناسب البرنامج البرنامج الالكتروني وذلك باستخدام بيانات لم تعد تعكس النتائج المأخوذة من مراكز الاقتراع (تمت مشاهدة ذلك في ولايات الوحدة، وراب، وأعالي النيل، ووجت تهم بذلك في شمال بحر الغزال.).

إجمالا، فإن تجميع النتائج الأولية لمراكز الاقتراع لم يحدث وفقا للإجـراءات في أكثر من نصف الحالات. كان ذلك غالبا بتغيير الأرقام لتدخل على نظام برنامج الكمبيوتر وفي بعض الحالات ببعض الضغط السياسي لتغيير النتائج. كانت هنالك حالات قليلة جدا من النتائج التي تم تجنيبها لإعادة التدقيق أو إعادة العد.

لقد تم في بعض الولايات، واعترافا بأن في بعض مواقع التجميـع نقـص في أدوات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة، اسـتخدام تجميـع أحـادي باسـتخدام صـفحات الإكسيل[1] بدون إعادة إدخال المعلومات أو المراجعة مما يعني أن المطابقة صعبة التتبع. في حالات أخرى ونظرا لقلة إمكانيات الموارد البشرية أو مـوارد تكنولوجيـا المعلومـات المناسبة المتاحة عقدت جدولة يدوية وتم إرسال الأوراق بالفاكس لمركز إدارة المعلومات في الخرطوم، أيضاً بدون إمكانية التتبع والتسجيل وفي حالة وكلاء الأحزاب وممثلـي المرشحين لم يكن من الممكن طلب تفسير رسمي في حالات التدخل بتعديل النتائج.

توقف عمل الفرز في ولاية شرق الاستوائية في ١٩ أبريل نظرا للقبض على ثلاثة موظفين من اللجنة العليا للانتخابات، بينما تدخل الجـيش الشـعبي لتحريـر السودان في الفرز في ولايات شرق الاستوائية جونقلي، والوحدة. وفي حالات كثيرة، ونظرا للوقت الكبير المستهلك في التجميع ولغير ذلك من أشكال عدم كفاءة لم يستطع موظفو إدخال المعلومات أن يجدوا جميع نماذج النتائج التي تسلموها!

رأت البعثة الأوروبية أن في ٧٥ ٪ من الحالات أنـه لم تسـمح اللجنـة العليـا للانتخابات وكبير الضباط بالولاية للعامة بالوصول إلى نتائج التجميـع علـى مستوى الولاية. وبالجملة فإن تقييم البعثة أنه في ٦٣ ٪ من كل المراقبات الدورية تمت عملية التجميع بطريقة ضعيفة أو ضعيفة جدا[2] تمت عرقلة وصول البعثـة الأوروبية لمراقبة التجميع بدرجات مختلفة في أربع ولايات.

المضايقة والتخويف

لقد صار مسؤولو الانتخابات أكثر عرضة للمضايقة والتخويف والتهديد بـالعنف

---

(1) الإكسل برنامج معروف في نظام أفيس المعمول به في الحواسيب بنظام ويندوز، يستخدم على نطاق واسع للمحاسبة وتجميع الأرقام، وهو مختلف عن النظام الذي اتخذته المفوضية والمخصص للانتخابات وبه ضمانات لعدم إدخال بيانات خاطئة.

(2) Conducted in a poor or very poor manner ولكن النسخة العربية توردها كالتالي: كانت عملية التجميع ضعيفة.

(لقد تم حرق مجموعتين مختلفتين من النتائج، وأوراق الاقتراع التي بنيت عليها تلك النتائج في الاستوائية الغربية يوم ٢١ أبريل مما ساهم بوضوح في ارتفاع الشكوك حول عدد من المتنفعين السياسيين لتدخلهم غير القانوني والإجرامي في إرساء النتائج الأولية.). واعترافا بارتفاع التوترات السياسية خاصة في ولايات جنوب السودان حيث المنافسة عالية في انتخابات الولاة[1]، تلقت البعثة الأوروبية تقارير تستحق الذكر عن ضغوط غير لائقة تمارس على مسؤولي الانتخابات على مستوى الولايات لتغيير النتائج لصالح مرشحي الحركة الشعبية لتحرير السودان. هذه الحالات جاءت من ولايات الاستوائية الوسطى وغرب الاستوائية وولاية الوحدة. البعثة راقبت قلق أعضاء اللجان العليا للانتخابات، وكبار ضباط الانتخابات ومسؤولي إدارة بيانات النتائج، وعددت حالات اعتقال، سجن أو خوف وسفر مسؤولي الانتخابات.

الطعون والشكاوى

لقد ذكرنا أعلاه أن القانون نص على أن يتم إعلان النتائج في المراكز ويفتح باب الاستئناف للمحكمة العليا في خلال أسبوع لمن لم يقبل رئيس نقطة الاقتراع طلبه بإعادة عد الأصوات. وقد جاء في تقرير بعثة الاتحاد الأوربي تتبع لهذا الجانب الهام من جوانب نزاهة العملية.

يقول التقرير[2] إنه وفيما يتعلق بالاستئنافات للمحكمة العليا، فإن سلطة المحكمة العليا في الاستئناف لا تكون إلا بعد استنفاذ الإجراءات الأولية، حيث تكون هناك سبعة أيام للمتضررين من الأحزاب أو المرشحين للاستئناف فيها. لا يوجد نص يسمح للناخبين بالاستئناف للمحكمة. بعض المرشحين لعضوية المجالس التشريعية وجدوا صعوبة في التحقق من التاريخ المحدد لإعلان النتائج في دوائرهم ورفضت استئنافاتهم بالتالي لتجاوز الفترة المحددة للاستئناف. بعد تقديم الاستئناف للمحكمة[3]،عليها إصدار حكم خلال أسبوعين. وبما أن قانون الانتخابات القومية يضع آخر موعد لإعلان النتائج النهائية على أنه بعد ٣٠ يوما من

(1) النسخة العربية ترجمت النص الإنجليزي بشكل خاطي gubernatorial وبالنظر للمنافسة في الجنوب حول انتخابات الولاة وليس الرئاسة فهي ترجمة كذلك غير لائقة!

(2) عزفنا في هذه الفقرات عن ترجمة البعثة الرسمية واتخذنا ترجمتنا الخاصة للتقرير، لضعفها كما رأينا أعلاه.

(3) إضافة: كلمة المحكمة.

نهاية يوم الاقتراع، فإن التأخيرات التي حدثت في هذه الانتخابات في فترتي العد والفرز قللت من الزمان المخصص للمحاكم للنظر في تلك الاستئنافات بشكل كبير.

حتى تاريخ ١٦ مايو ٢٠١٠م تم تقديم ١٨٣ حالة استئناف، ١٠١ منها رفضت وتم قبول اثنتين. في عدد كبير من تلك الحالات كانت المحكمة تطلب معلومات إضافية من المفوضية والتي بدورها كانت تطلبها من اللجان العليا للانتخابات بالولايات، هذه السلسلة المعلوماتية لم تكن تعمل بشكل جيد، وفيما يخص حالتي (استئناف) وصفت المحكمة المفوضية بالضعف وعدم الشفافية [(١)].

في ٢٧ مايو وهو تاريخ يفترض أن تكون فيه كل الانتخابات قد انقضت ورتبت قبل فترة، كانت هناك معلومات لا زالت المحكمة تنتظرها من المفوضية في عشر حالات. والمستأنفون أنفسهم لم يكونوا مطلعين على الاتصالات بين المحكمة وأجهزة المفوضية، ولم تكن لديهم في الحالات التي تم الاطلاع عليها، أية فرصة بالتالي في الرد على معلومات المفوضية. هذه الإجراءات غير الشفافة لا تشكل علاجا فعالا. لقد فشل مستأنف أراد تصعيد القضية للمحكمة الدستورية في الحصول على سجل كامل يثبت لماذا فشل في المحكمة العليا؟ وعلاوة على ذلك فإن أربعة من المرشحين المتظلمين، على الأقل، توجهوا مباشرة للمحكمة الدستورية. وفي قضايا الانتخابات فإن المحكمة الدستورية تمنح لمقدمي الشكوى نظرةً في المعلومات التي تقدمها المفوضية وتتيح لهم بالتالي فرصة للرد عليها.

إن المحكمة الدستورية هي محكمة للقانون فقط، ولا تحاكم في العادة قضايا الحقائق أو تعقد جلسات استماع. والقانون لا يذكر ما إذا كانت المحكمة يمكنها اتخاذ مثل هذه الخطوات في الاستئنافات المتعلقة بالانتخابات. على أية حال فإنه في النهاية وفي أواخر مايو قررت المحكمة عقد جلسة استماع للنظر في شهادات اللجنة العليا للانتخابات في قضية حول انتخابات الولاة في جنوب السودان. كذلك لا يوجد وضوح في القانون حول المعالجات الممكنة عبر المحكمة لو وجدت خروقات أو ما إذا كان بإمكان المحكمة أن تأمر بإعادة كاملة أو جزئية للعد.

هذه الثغرات خلقت صعوبات جمة للمستأنفين، وللمحكمة حقيقة، حينما يكون عليها أن تتخذ قرارات هامة في وقت ضيق للغاية. وبشكل خاص فقد رفضت المحكمة النظر في أي قضية بشان جرائم انتخابية أو قضايا سوء إدارة شارحة بأنها لا تملك

(١) التقرير، سابق، ص ٣٩.

سلطة تجريم وأن على المستأنفين التوجه في هذه الحالة للمحكمة المختصة، أو يحصلوا على قرار بالنقض من قبل المفوضية. هذا لم يتم توضيحه في قانون الانتخابات القومية وبذلك لم يكن الخيار القانوني الجوهري بالذهاب للمحكمة المختصة أو تقديم الدليل للمحكمة العليا واضحا للأحزاب أو المرشحين منذ البداية.

الشكاوى للمفوضية: كتبت شكاوى كثيرة ورفعت للمفوضية إما مباشرة أو للجان الولائية العليا. كذلك تعاملت المفوضية مع الشكاوى المرفوعة إليها باستخدام أورنيك ٧ بنفس الطريقة باعتبارها شكاوى أخرى. قانون الانتخابات واللوائح لم تضع أية آلية رسمية للتعامل مع هذه الشكاوى. بعض اللجان الولائية العليا اتخذت قرارات بشأن تلك الشكاوى، وحينما يشعرون بعدم مقدرتهم على اتخاذ قرار فإنهم يرسلون القضية للمفوضية مع توصية. وفي الجنوب وظفت حكومة جنوب السودان محامين لمساعدة اللجان الولائية العليا في مهمة التعامل مع الشكاوى[(1)].

ملاحظات مركز كارتر

أصدر مركز كارتر بيانا مطولا في أكثر من عشرين صفحة، مثبت في آخر هذا الكتاب، حول عملية العد وفرز الأصوات. وسنحاول هنا تلخيص أهم ملاحظات المركز على العملية.

قال المركز إنه وبناء على ملاحظاته المباشرة «فإن عملية عد وتجميع الأصوات بالانتخابات السودانية كانت فوضوية وغير شفافة وقابلة للتلاعب الانتخابي بشكل كبير» معبرا عن قلقه بشأن النتائج التي أعلنتها المفوضية القومية للانتخابات، ومناديا بأن تنشر نتائج مراكز الاقتراع كلا على حدة.

أهم ملاحظات المركز على عد الأصوات وتجميعها كانت:

- تم تطبيق نظام المفوضية المتخذ للعد والتجميع بصورة غير منتظمة، «وهي مشكلة ضاعف منها الموظفون غير المدربين بشكلٍ كافٍ، والموارد الشحيحة، وانعدام الشفافية، والمشاكل اللوجستية في العديد من ولايات السودان».

- لم يتم الالتزام بالضمانات الواردة في نظام التجميع الإلكتروني وتم اللجوء أحيانا للتجميع اليدوي مما عرض نزاهة الانتخابات للمزيد من التقويض.

---

(1) تقرير بعثة الاتحاد الأوربي- ص ٤٠.

- تأخر إعلان النتائج حد من قدرة المرشحين على الطعن في النتائج.

- **بالنسبة العد** عجز مسؤولو الانتخابات عن إتباع الإجراءات الإدارية السليمة، وموافقة عدد بطاقات الاقتراع التي تم استلامها مع العدد الذي تم إحصاءه الأمر الذي نجم عنه إكمال عدد كبير من استمارات النتائج بصورة غير دقيقة. لقد خلق الفشل في التوفيق السليم بين عدد الأصوات المدلى بها في محطات الاقتراع عبئاً كبيراً على اللجان الولائية العليا، وجعل عملية فرز النتائج عرضة للتلاعب في المراحل اللاحقة.

- ابتدأ العد مباشرةً بعد قفل باب الاقتراع في كل من النيل الأزرق والقضارف وأعالي النيل، الشيء الذي أظهر أن بعض المناطق لم تتلق التوجيهات الكافية، ولم يحصل العاملون في محطات الاقتراع على فترة الراحة المقررة لهم.

- شهد المركز في كل من شرق الاستوائية، وجونقلي، والبحيرات، وجنوب كردفان، وأعالي النيل قيام وكلاء الأحزاب السياسية بمساعدة مسؤولي الاقتراع في عد البطاقات. وشارك أفراد الأمن في غرب دارفور وشرق الاستوائية في عملية العد مما يتنافى والإجراءات الانتخابية.

- البطاقات الانتخابية كثيراً ما تعتبر غير صالحة عندما لا توضع فيها العلامة بدقة داخل الدائرة المخصصة، وذلك حتى عندما يبدو أن مقصد الناخب واضح وظاهر مخالفة للقانون. وللممارسات الدولية السليمة.

- لم يتم استكمال الاستمارات على النحو الصحيح بطريقة مكررة، كما لم يتم عرضها خارج مراكز الاقتراع.

- **تمت إعاقة استعادة المواد الحساسة في مناطق كثيرة مثل جنوب كردفان وعلى امتداد جنوب السودان، مما زاد من قابلية التلاعب وأخر بدء مرحلة التجميع في بعض الولايات.**

- **بالنسبة للتجميع:** كانت عملية التجميع فوضوية تعوزها الشفافية في كل البلاد، مما أثار أسئلة جدية حول دقة نتائج الانتخابات. إن نزاهة العملية قوضتها قلة التدريب والفشل في استخدام الضمانات أو الإخلال بها، وأوجه القصور في برامج التجميع الالكترونية، وتعديل النتائج بمخالفة الإجراءات.

- وجدت في مراكز التجميع الولائية مشكلات واسعة النطاق في الغالبية العظمى من استمارات النتائج التي عالجها موظفو إدخال البيانات. وجدت عدد من الاستمارات ذات الأخطاء الفادحة، بما في ذلك استمارات أعيدت فارغة، أو

تنقصها معلومات ضرورية مثل مركز الاقتراع، محطة الاقتراع، معلومات عن الدائرة الانتخابية، أو نتائجها. كانت هذه مشكلة روتينية لوحظ وقوعها في مراكز بيانات في ١٦ ولاية. تكرر خلو الاستمارات من الختم، أو من التوقيعات الكاملة لرئيس المركز الانتخابي أو وكلاء الأحزاب السياسية.

- **وبالنسبة للوصول لمراكز التجميع:** واجه وكلاء الأحزاب السياسية، وكذلك المراقبون المحليون والدوليون مصاعب في الوصول إلى ومراقبة عملية التجميع، من خلال أجهزة الأمن أو العاملين في اللجان الولائية العليا بما يتعارض مع القانون والتزامات السودان الدولية.

- في سبع ولايات تم منع مراقبي مركز كارتر منعاً كاملاً أو منحوا فرصة محدودة جداً للوصول إلى عملية التجميع: في الفاشر، شمال دارفور، منعوا من مراقبة التجميع. ووجد المراقبون في كل من الخرطوم وجنوب دارفور أن عمليات تجميع موازية كانت تتم في عدة مواقع، وفي أعالي النيل كانت عمليات تجميع الاستمارات برمتها تتم، بطريقة يدوية، في غرفة مغلقة كان وصول المراقبين إليها محدود، وغاب عنها بوضوح وكلاء الأحزاب السياسية والمراقبون.

- كانت شارات اعتماد المراقبين المحليين التي تم إصدارها لبعض المنظمات صالحة لتغطي الفترة من ١١ حتى ١٨ أبريل فقط، الأمر الذي حد من قدرة هذه المنظمات على مراقبة كامل عملية التجميع.

- **تحضيرات غير كافية للتجميع** والتأخير في دفع حقوق العاملين وأثره على عملية التجميع وتوقفها مؤقتا في بعض الولايات.

- **الانتقاص من ضمانات التجميع :** في أكثر من نصف الولايات التي تمت مراقبتها، لم توظف اللجان الولائية العليا إلا مكوناً واحداً من فقط من مكونات النظام الالكتروني، مما حال دون تطبيق ضمانات إدارة النتائج بصورة ملائمة. وقد نصحت المفوضية القومية مسؤولي الانتخابات في كل الولايات باعتماد نظام يدوي للإحصاء بشكل رئيسي، وذلك بالتوازي مع نظام معالجة البيانات في أحيان، وفي أحيان أخرى بالتخلي عن التجميع الرقمي كلية.

- أسست المفوضية القومية مركزا ثانويا للتجميع اليدوي اتسمت العملية فيه بالفوضى الشديدة، في ظل وجود استمارات إحصاء تفتقر إلى التنظيم والتأمين على نحو ملائم. لقد قوض التجميع اليدوي غير المخطط له دقة عملية النتائج.

- في ربع الولايات تحت المراقبة على الأقل، لوحظ قيام العاملين في إدخال البيانات بتعديل استمارات النتائج إما بزيادة أو بتقليل كل من عدد الأصوات غير الصالحة وعدد الأصوات التي حصل عليها مرشحون، وذلك من أجل موائمة الأرقام. مما يطرح شكوكاً جدية حول دقة النتائج.

- ***يجب أن تقوم المفوضية بمراجعة النتائج لضمان أن تكون المعلومات دقيقة ومتسقة وشاملة قبل إعلان النتائج النهائية*** ونظراً لمباعث القلق تجاه ضعف عمليات التجميع في كافة أنحاء السودان والتعديلات التي أجريت على إحصاءات أصوات المرشحين المدونة على استمارات النتائج دون تخويل، فان المركز يدعو المفوضية لإجراء مراجعة داخلية شاملة للنتائج المقدمة من اللجان الولائية العليا للانتخابات، وخاصةً في الحالات التي كانت فيها النتائج مبنية على التجميع اليدوي أو شهدت انحرافاً عن الإجراء المعياري.

- **لا بد من نشر النتائج على مستوى محطات الاقتراع كلا على حدة في الجريدة الرسمية وفي موقع المفوضية لتعزيز الثقة والشفافية**

- **الطعون والاستئنافات الانتخابية** هنالك افتقار ملحوظ للمعلومات فيما يتعلق بعملية الاستئنافات، وهناك مشكلة أنها ترفع في الخرطوم فقط. يتعين على المفوضية توضيح إجراءات الاستئناف، لتقدم نشر نتائج كل محطة اقتراع على حده، وأن تراعي المرونة في تطبيق مطلوب الموعد النهائي لتقديم الاستئنافات.

- إن توفير المفوضية القومية للانتخابات لآلية استلام الشكاوى(عبر استمارة رقم ٧ ،استمارة الشكاوى) من الأحزاب السياسية في مراكز الاقتراع لم يكتمل لغياب الاستمارة في محطات الاقتراع، وعند تسليمها لا يتم أي بيان لما سيعقب تلك الخطوة. مما جرد هذه المرحلة الانتخابية الحرجة من الاعتراضات الموثقة.

خلاصة

في هذا الفصل رأينا كيف ووريت نزاهة الانتخابات الحالية التراب واكتملت مراسم الدفن. إذ ظهر كيف أن كل التلاعب الذي جرى لم يوقف شره المؤتمر الوطني لأصوات الزور، لم يكفه أن يحجب عن منافسيه الحريات في أنشطتهم الانتخابية، ويمنع عنهم التمويل، ويتحرك بإمكانيات الدولة، ويشتري الذمم ويبذل الوعود، ويزور في السجل، ويكرر التصويتات، ويحشو الصناديق و«يخجها!» بل فوق

ذلك كله يستبدلها ليلا. ثم بعد كل هذا وذاك، يقوم بالعد والتجميع بشكل فوضوي عبثي كما وصفه بيان مركز كارتر.

ولم يختف العنف الانتخابي وهذه الحالة بل أحيانا سالت الدماء! ولكن ظهرت مشاهد درامية جديدة مثل حملة: أين ذهب صوتي! مراكز في الشمال وفي الجنوب صوتت بواقع ١٠٠٪، وأحيانا أكثر من ذلك.

لو كانت المفوضية تعرف الخجل، لكانت ختمت على هذه المسرحية المهزلة واستقال أعضاؤها، ولكننا سنرى أنها استمرت حتى إعلان النتائج، بل حتى تنظيم الانتخابات في الدوائر المؤجلة.. ولا زالت تخطط لانتخابات ولاية الجزيرة التشريعية، ولانتخابات في جنوب كردفان.

اللجنة العليا للانتخابات
حزب الأمة القومي

الفصل الثالث عشر

نتائج الانتخابات

◆◆◆

إن النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات ليست تعبيراً حقيقياً عن إرادة الشعب السوداني. كما أنها لا تعكس التمثيل النيابي الحقيقي لأهل السودان وبناءا عليه فإن الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل يعلن رفضه التام وعدم الاعتراف بنتائجها جملة وتفصيلاً، ويطالب بإعادة كاملة للانتخابات على كافة مستويات الحكم في البلاد.

الحزب الاتحادي الديمقراطي في بيان ١٩/ ٤/ ٢٠١٠م

سنعتزل كل ما ترتب على هذه الانتخابات من النيابة إلا في مواقع متأزمة بل سيعتزل مرشحونا أيا إعادة للانتخابات في دائرة. ذلك فضلاً عن أنا لن نشارك في إي سلطة يسود فيها هؤلاء المتحكمون بالقوة والمكر الباطل.

المؤتمر الشعبي في بيان ١٧/ ٤/ ٢٠١٠م

شهدنا كيف قبرت نزاهة العملية الانتخابية وانتهت مراسم الدفن مع نهاية مهزلة عد الأصوات والتجميع. وسنشهد هنا مراسم العزاء للشعب السوداني، حينما كانت المفوضية القومية للانتخابات تتريث في إعلان النتيجة ريثما ينضج الطبخ الذي فاحت روائحه، وحينما كانت تحصل مساومات هنا وتهديدات هناك، حتى أعلنت النتائج في النهاية، كان وجوم الشارع السوداني، والإحباط الذي سرى في أوصال المجتمع، أشبه ما يكون بسرادق العزاء.

في هذا الفصل سنتتبع بعض ملابسات إعلان النتائج، ونستعرضها بشكل سريع، لنعلق سريعا عليها ونسوق أهم الملاحظات التي أدلى بها أفراد وجهات.

صراع الأفيال- والخطوط الحمراء

الانتخابات الحالية لم تعن الشعب السوداني بحال، لقد كانت عملية قسمة واضحة بين المؤتمر الوطني في الشمال والحركة الشعبية في الجنوب. في الشمال تحكم المؤتمر الوطني عبر التواطؤ مع المفوضية وغزا طاقمها المسؤول من موظفين وإداريين وأعضاء لجان عليا، كانت كل السلسلة ملغومة. أما في الجنوب فقد اختارت الحركة أن تنزع سلطانها من فك المفوضية بقوة السلاح كما رأينا، والثلاثة: المؤتمر الوطني، والحركة الشعبية، والمفوضية القومية للانتخابات كانوا يعلمون أن المسألة عبارة عن إعادة للكراسي بشرعية مزورة.

ولكن هذه القسمة لم يكن بالإمكان أن تسير بطريقة سلسة، لأن هنالك نقاط تضارب مصالح، على الأقل فيما يتعلق بمنصب رئاسة الجمهورية، ومنصب الوالي في كل من جنوب كردفان والنيل الأزرق.

بالنسبة للرئاسة فقد كان المؤتمر الوطني يحتاج لأصوات الجنوبيين ليفوز رئيسه بنسبة مريحة. وقد أشيع أن المؤتمر الوطني في اجتماع بالشريك الأكبر قبيل الانتخابات هدد قادة الحركة الشعبية بان مسألة الرئاسة «خط أحمر» وأنهم لن يسمحوا بتلاعب في الأمر. وحينما سحبت الحركة الشعبية مرشحها أعلنت أنها تفعل ذلك لأنها تأكدت من تزوير يدبر للانتخابات في الشمال (ولم تقل وليس لدي هنا سلطة وسلاح لوقفه بالقوة)، ثم ردت الصفعة للمؤتمر الوطني في الجنوب بحرمان المرشح عمر البشير من ثلث أصوات الناخبين إلا قليلا ذهبت أغلبها لمرشحها المنسحب. هنا كان تقاطع المصالح ظاهرا لأن البشير يحتاج لنسبة ولو قليلة من أصوات الجنوب حتى يتم فوزه بشكل مريح، يتناسب مع الفكرة الأصلية وراء الانتخابات وهي إعطاؤه شرعية شعبية وجماهيرية ضخمة ترد على اتهامات المحكمة الجنائية الدولية و«تلقمها حجرا» فالأصوات التي أعطيت للبشير في الجنوب كانت صفعة كبيرة، وقد ترددت أحاديث كثيرة من قبل منسوبين للحركة الشعبية أنه حدث استجداء للحركة لتغيير النتيجة[1]، وبالفعل تم رفع أصوات البشير في الجنوب، بسحب أصوات كانت معطاة للسيد ياسر عرمان أو لغيره من المرشحين ربما، على أية حال، فالمسألة فضحت عملية العد والفرز بدرجة بعيدة، وفي النهاية زيدت نسبة أصوات البشير في الجنوب لتبلغ ١٣٪، وهي نسبة لا زالت متدنية قللت من النسب الخرافية التي نالها في الشمال وصارت نسبته النهائية (٦٨٪) أقل من متوسط النسب التي نالها ولاة المؤتمر الوطني ونوابه البرلمانيين.

رأى الأستاذ أبو ذر الأمين ما حدث تقليلا من مكانة رئيس المؤتمر الوطني بشكل مقصود، تساءل «هل تراجع الرئيس المنتخب إلى (مكانته) رغم فوزه في الانتخابات؟. سؤال تطرحه وبقوة نتائج الانتخابات الأخيرة. ذلك أن الرئيس البشير أصر على إدارة حملته الانتخابية بعيداً عن المؤتمر الوطني وكل رموزه ذوى الخلفية الإسلامية. كما تفرضه نتائج الانتخابات التي فاز فيها الجميع وعلى كافة الأصعدة وبما لا يقل عن ٩٠٪ من الناخبين مما يعني أنهم أصحاب قواعد جماهيرية (حاسمة). لكنهم بالمقابل وضعوا الرئيس البشير أمام امتحان عسير

(1) انظر مقال أبو ذر علي الأمين انتخابات فوز علي عثمان وليس البشير والذي بسببه تلقى بطشا وتعذيبا ثم حوكم وأدين بجريمة نشر الأخبار الكاذبة وتقويض النظام الدستوري.

كونه لم يحرز حتى الـ٥٠٪+١، إلا بعد تدخل علي عثمان شخصياً بطلب من الحركة الشعبية بتوفير غرض من أصوات مرشحها المنسحب ياسر سعيد عرمان لصالح تحسين نسبة البشير وتحقيق فوزه، ذلك ما حدثنا عنه مصدر ذو وزن، كما أعلنه ياسر عرمان في مؤتمر صحفي مشهود ومنشور، كما أن حديث عرمان ذاك لم يرد عليه أحد نفياً خاصة من قبل المؤتمر الوطني وهذا غير معتاد تجاه تصريحات ومواقف ياسر عرمان، مما يطرح سؤال لماذا السكوت هذه المرة؟»[1].

لقد زادت الريب حول هذا الأمر بسبب التأخير المريب للنتائج، فحسب جدولة الانتخابات يفترض أن تظهر النتائج وتعلن في ٤/١٨ كأقصى موعد، وإذا تحسبنا لليومين الإضافيين لأيام الاقتراع فإنه يمكن تفهم التأخير حتى ٤/٢٠، ولكن النتائج الرئاسية لم تظهر إلا في يوم ٢٠١٠/٤/٢٦م بتأخير أكثر من أسبوع من الموعد المحدد.

ومهما يكن من أمر، فإن انتخابات الرئاسة وقعت بين نابي الفيلين المتقاتلين، ثم كانت هذه النتيجة غير المتسقة مع بقية نتائج المؤتمر الوطني في المستويات الأدنى والتي لم يؤبه بها ولا صرف عليها درجة الاهتمام والصرف الذي نالته الرئاسة.

بالنسبة لجنوب كردفان فإن الصراع بين الطرفين ما زال مجمدا بسبب تأجيل الانتخابات هناك. أما ما حدث في النيل الأزرق فقد كان مشهدا آخر من مشاهد تقاتل الأفيال وقد تعرضنا له إبان الحديث حول مفارقات عد الأصوات في الفصل السابق.

بدأت القصة حينما أعلنت نتائج الفرز الأولية في غالبية مراكز الولاية وبشّرت بفوز مرشح المؤتمر الوطني كالعادة في الولايات الشمالية، هددت الحركة الشعبية من ذلك وقالت في ٢٠١٠/٤/٢٠م إن لديها معلومات تفيد أن الشمال حشد قوات في المنطقة خلال اليومين الماضيين وقالت إنها لن تقبل أية محاولة للتأثير على نتائج السباق على منصب حاكم الولاية. وقال الأستاذ ياسر عرمان «إنهم يحشدون قوات هنا ويحاولون تزوير الانتخابات وهذا الأمر غير مقبول. وأضاف أن هذا يمثل خطا أحمر». وقال سليمان عثمان المسؤول في الحركة الشعبية إن أكثر من ٢٠٠٠ من رجال الشرطة المدججين بالسلاح و١٨ مركبة منصوبا عليها مدافع رشاشة نشرت في شوارع عاصمة الولاية الدمازين خلال ليل الأحد. وقال ربيع عبد العاطي العضو البارز في حزب المؤتمر الوطني إن هذا الأمر كاذب تماما وان الإحصائيات الأولية تبين أن حزب المؤتمر الوطني سيحقق الفوز في النيل الأزرق. وأضاف أن

(١) نفسه.

ياسر عرمان يعلم ذلك وهذا هو السبب في الإدلاء بهذه التصريحات[1].

ثم كان ما كان من تغيير النتيجة بعد زيارة أعلنت لنائب الرئيس الأستاذ علي عثمان محمد طه للجنوب «للتفاكر» حول الأزمة. النتيجة التي أعلنت في النهاية (بحسبان أن محليتي الكرمك وباو أنقذتا موقف مالك) تمثل ناتج ضرب وطرح وصدام الأفيال المذكور. الرواية بقلم الأستاذة فاطمة غزالي كانت كالتالي: للمرة الأولى يسقط مذنب هالي الانتخابي مدمراً أحلام مرشح الوطني، بعد أن كانت النتائج الأولية تظهر تقدم فرح بفارق كبير، ومالك كان في حينها يهدد بالحرب، وتدمير الولاية، وطالب بإعادة فرز الأصوات، ولخطورة ملف النيل الأزرق وقدرته على تشويه صورة الأمن الذي صاحب مجريات العملية الانتخابية في كافة مراحل ما قبل إعلان النتيجة، يسارع نائب رئيس الجهورية الخطى نحو عاصمة الجنوب جوبا، للتفاكر مع قيادة الحركة حول إيجاد صيغة تقي النيل الأزرق قساوة الحرب التي هدد بإشعالها مالك، وذهب الأخير أيضاً ليبلغ قيادة الحركة بـ«ثم ماذا» بعد لو قذفت به نتيجة الانتخابات بوادٍ غير ذي زرع. عرابو المؤتمر الوطني دخلوا في حرج كبير لعجزهم عن حل تعقيدات المعادلة التي لم تعط مساحة لاتخاذ قرار آخر، فوز مالك أو فوز مالك الواقع يقول لا خيارات أخرى في النيل الأزرق؛ إلا مالك أو الحرب، فكانت التسوية السياسية التي تناولتها الصحافة السودانية.وأنكرها الشريكان (الوطني_والحركة)،المفوضية أعلنت تفوق فرح عقار الفائز ب (٤) دوائر من جملة(٦)، وأن الفرق بينه، ومالك (٩٧٤١) ألف صوت، بينما كان فرح يتقدم مالك في الثلاثة دوائر بأكثر من (١٠) ألف، الأمر الذي يطرح عدة تساؤلات كم عدد الذين صوتوا في محليتي (الكرمك، وباو) لصالح مالك؟ وهل تبعية المحلتين للحركة الشعبية؟وكونهما ضمن المناطق التي تطلق عليها الحركة الشعبية الأراضي المحررة حسمت النتيجة لصالح مالك، لجهة أن الحركة بررت على لسان منعم جمعة القيادي بالحركة بولاية النيل الأزرق فوزها بأنه نتيجة لوقفها عملية التزوير بضبطها ما يسمى بالصناديق الطائرة للمؤتمر الوطني، وقالت إنها صناديق تشابه صناديق المفوضية تحل محل صناديق الاقتراع، وذكرت أنها ضبطت عملية التزوير في منطقة أم دافوق، واستطاعت القبض على عربة محملة بعدد (٨) صناديق. وهل فرح الذي وصف النتائج بالمزورة سيذهب للقضاء؟ أم سيواجه تحجيما من قيادة

(١) رويترز الثلاثاء ٢٠/ ٤/ ٢٠١٠م.

حزبه؟ هذه التساؤلات تطرح نفسها في المشهد الانتخابي؟ مفوضية الانتخابات بولاية النيل الأزرق أمسكت عن الرد على السؤال حول كم عدد الأصوات التي حصل عليها مالك من محليتي الكرمك وباو؟ فأحدث التغيير في مؤشر الفوز بعد الإعلان عن تقدم فرح، وما لم تخرج هذه الأرقام يظل الحديث عن التسوية السياسية قائماً. ويظل الحديث عن تنازل الوطني للحركة الشعبية بالنيل الأزرق لكسب معركة جنوب كردفان محل نظر؛ لكون سيطرة الحركة الشعبية على النيل الأزرق له تداعياته في المشورة الشعبية التي وصفها د.الشفيع محمد أحمد أستاذ العلوم السياسية بالغامضة، واعتبر التسويات السياسية في الأجواء الانتخابية قضاء على إرادة الشعب، وأكدّ الشفيع أن مسألة المشورة الشعبية ليست واضحة هل هي استفتاء من داخل البرلمان؟أم تقرير مصير؟وقال إنها مصطلح كل طرف يفسره حسب ما يريد[1].

وفي الجنوب فقد كان صراع الأفيال بين إرادة الحركة الشعبية ومعها السلاح، وبين إرادة المؤتمر الوطني ومعه المفوضية وطاقمها وإجراءاتها المنحازة وكما يقول المثل الأفريقي..«إذا تقاتلت الأفيال فإن الحشائش هي الخاسر الوحيد»! والنتيجة أنه لا الانتخابات في الشمال ولا في الجنوب عبرت عن خيارات الشعب السوداني. لقد عبرت عن رغبة الحكام في البقاء على كراسيهم! نتيجة أتت بهذا الشكل حري بها أن تحوز على رفض الجميع ما عدا الأطراف المستفيدة.

في الشمال، سحبت القوى السياسية البساط من تحت أقدام النتيجة حتى قبل بدء الاقتراع.

جاء في بيان حزب الأمة بتاريخ ٧ أبريل أن مكتبه السياسي قرر (مقاطعة الانتخابات الجارية في جميع مستوياتها لعدم الاستجابة لشرط التمديد الزمني اللازم لتنفيذ بقية الشروط الثمانية، وإعلان عدم اعترافه بنتائجها.)

وجاء في بيان الحزب الشيوعي أن مكتبه السياسي انعقد في الثالث من أبريل ٢٠١٠ (وتوصل إلى تأكيد قراره بمقاطعة الانتخابات على كافة المستويات ما لم تحدث أية مستجدات أخرى تتعلق بالاستجابة للمطالب المذكورة. والحزب الشيوعي السوداني يدعو جماهير الشعب السوداني إلى عدم المشاركة في هذه المهزلة بالامتناع عن المشاركة في التصويت). فهو بذلك سحب عن الانتخابات أية شرعية.

(١) فاطمة غزالي النيل الأزرق.. عقار يحسم العقار صحيفة التيار في ٢٣/ ٤/ ٢٠١٠م.

والقوى الدارفورية نشطت داخل المعسكرات وخارجها من أجل مقاطعة الانتخابات كما رأينا في الفصل السابق، وحتى في الخرطوم نادت كثير من المجموعات الدارفورية بالمقاطعة، وقد تحدث تقرير بعثة الاتحاد الأوربي عن اعتقال عشرة من المنضوين في جماعة دارفورية ثم إدانتهم بين يوم وليلة بجريمة تتعلق بتوزيع بيانات تدعو لمقاطعة الانتخابات[1].

وفي ٢٨/٤/٢٠١٠ صدر «بيان من حركة العدل والمساواة السودانية بخصوص نتائج الانتخابات» ذكر فيه مطلوبات الانتخابات النزيهة التي طالبت بها الحركة المؤتمر الوطني ولكنه «غلّب مصالحه الحزبية الآنية الضيقة على القضايا الوطنية الكبيرة وآثر أن يخوض معركته الدولية مع المحكمة الجنائية الدولية بالبقاء على كرسي الرئاسة بهذه الطريقة ولو أدى ذلك إلى مزيد من الفوضى واتساع دائرة الحرب أو حتى انفصال الجنوب». وقطع بأن «المؤتمر الوطني الآن يعد العدة ويحشد الجيوش في دارفور مواصلة للحرب في مرحلة جديدة متذرعا فيها بشرعية مزعومة»، ثم أكدت الحركة في النهاية أن «ما أسس على باطل فهو باطل وأنها لا تعترف بالانتخابات الباطلة التي أجراها المؤتمر الوطني ولا بنتائجها أو ما يترتب عليها». (نص البيان بالملاحق)

أما بالنسبة للأحزاب التي خاضت الانتخابات ممنية نفسها ولو ببعض قبس من نزاهة فقد كانت خيبة أملها عظيمة. أصدر الحزب الاتحادي الأصل بيانا في ٤/١٩ قال فيه «إن النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات ليست تعبيراً حقيقياً عن إرادة الشعب السوداني. كما أنها لا تعكس التمثيل النيابي الحقيقي لأهل السودان وبناءا عليه فإن الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل يعلن رفضه التام وعدم الاعتراف بنتائجها جملة وتفصيلاً، ويطالب بإعادة كاملة للانتخابات على كافة مستويات الحكم في البلاد». (نص البيان بالملاحق)

والمؤتمر الشعبي أصدر بيانا غاضبا قال فيه إنه قد وردت إليهم «أنباء متواترة من ساسة كبار في النظام وعناصر في الأمن الرسمي الخاص كلهم ناجونا ونحن على بقية صلة بهم لأنهم بين البقاء في النظام واستبقاء الولاء القديم للحركة الأصل- ناجونا بأن النظام قد أعد عدته لكسح الانتخابات بمشروع تبديل الصناديق وأوراقها بما يزيد من حساب في حظوظ المنسوبين إليهم». ومضى البيان يصف أشكال التزوير

(1) تقرير بعثة الاتحاد الأوربي، سابق.

في تبديل الصناديق، حتى قال: «إننا قد تبين لنا بالشهادة والتجربة من داخل أروقة المشاركة بالانتخابات أنها إن كانت معلولة أساسا لانعدام الحرية السوية العادلة وللتمويل الحرام من خزينة الدولة وأنها من بعد كانت معيبة في إدارة المفوضية الخرقاء وفي التسجيل ومراكز التسجيل العسيرة البلوغ أحياناً إلا لذي المال الوارد من الدولة – كل ذلك احتملناه ومضينا. لكن تبين لنا أنها انتهت بعد الاقتراع عند ضرورة حفظ أوراقها وحسابها إلى زور مشين وزيف فاضح وسنرفع الأمر للقضاء لكن من العسير في السودان أن يحاكم السلطان الجاني بحكم القانون وضمير القضاء الحر ولذلك سنعتزل كل ما ترتب على هذه الانتخابات من النيابة إلا في مواقع متأزمة بل سيعتزل مرشحونا أيما إعادة للانتخابات في دائرة. ذلك فضلاً عن أنا لن نشارك في أي سلطة يسود فيها هؤلاء المتحكمون بالقوة والمكر الباطل». (نص البيان بالملاحق)

وقال القيادي في قوى الإجماع فاروق أبو عيسى في تصريحات عقب اجتماع ضم مرشحي الرئاسة بينهم ياسر عرمان وعبد الله دينق نيال وقيادات الأحزاب،إن الاجتماع اتخذ موقفاً موحداً إزاء رفض نتائج الانتخابات وعدم التعامل معها إلا«باعتبارها أمرا واقعا»،مشيراً إلى أنها مزورة»من الألف للياء[١].

وقال الأستاذ مكي علي بلايل رئيس حزب العدالة: « لا مفاجأة في التزوير في حد ذاته وإنما في لا معقوليته التي تنبئ عن غباء وفي درجة تواطؤ المفوضية التي تنم عن موت للضمير فوق التصور. النتائج التي أعلنتها مفوضية المؤتمر الوطني للانتخابات هي كذبة أبريل الكبرى والتي جاءت تتويجاً لفصول التراجيديا الانتخابية. وليس أبلغ في وصف ما جرى من قول الرسول الأكرم عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأتم التسليم إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستح فاصنع ما شئت. .وليس المؤسي في كل ما جرى هو التزوير في حد ذاته فذلك مما كان معلوماً يقيناً في المراحل السابقة إنما المؤسي حقاً أن يبلغ التزوير والتلاعب مدى يفضح كل هذا الاستهتار بالشعب ويكشف هذا الدرك السحيق الذي تردت إليه الأخلاق حتى عند بعض من بلغ من الكبر عتياً وتوخى الناس فيه بعض الرشد»[٢].

أما في الجنوب فقد رفض المؤتمر الوطني النتائج هناك وشكك فيها، ولكن الرفض

---

(1) صحيفة الصحافة في ١٩/ ٤/ ٢٠١٠ تقرير علوية مختار.

(2) مكي بلايل، سابق.

الأقوى صدحت به الأحزاب الجنوبية التي خاضت معركة الانتخابات منافسة للحركة الشعبية، إذ أصدرت بيانا في ٢٠١٠/٤/٢٧م قالت فيه إن الانتخابات في الجنوب كانت زيف وخداع، وأعلنت: « عدم الاعتراف بالنتيجة التي تم إعلانها من قبل المفوضية القومية للانتخابات فيما يتعلق بانتخاب رئيس حكومة جنوب السودان وولاة الولايات الجنوبية. والتقدم بطعن أمام المحاكم حسب منطوق المادة ٨١ من قانون الانتخابات العامة لسنة ٢٠٠٨م لإلغاء قرار المفوضية القومية للانتخابات حول الموضوع». وإن كان البيان قد استثنى «بعض الدوائر الجغرافية في جنوب السودان استطاعت أن تحصن نفسها بطريقة أو أخرى من التزوير الهائل والشامل الذي قامت به الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان » وقال الموقعين على البيان إنهم لا يشكون في نزاهة الانتخابات في هذه الدوائر». (البيان بملاحق الكتاب)

النتيجة الرئاسية

عكست النتيجة الرئاسية من جانب تزوير إرادة الشعب وتغييب قواه الجماهيرية من جهة، ومن جهة أخرى عكست صراع الأفيال المذكور أعلاه، فمرشح المؤتمر الوطني نال نسبا خرافية في الشمال وأخرى ضئيلة للغاية في الجنوب، ومرشح الحركة الشعبية نال برغم إعلان انسحابه نسبا عالية جدا في الجنوب (برغم ما قيل من تنازله عن بعضها لصالح مرشح الوطني) بينما نال نسبا ضئيلة في الشمال. وبقية المرشحين نالوا الفتات..

الجدول التالي يبين جملة البالغين المستحقين المشاركة في الانتخابات، والمسجلين، والمقترعين في الانتخابات الرئاسية، وما ناله كل من مرشحي المؤتمر الوطني والحركة الشعبية. وفي الجدول حساب لنسب أصوات السيد عمر البشير بالنسبة للمقترعين، وبالنسبة للمسجلين، وبالنسبة للبالغين المستحقين المشاركة في الانتخابات، داخل وخارج السودان. وقد حرصنا في الجدول اعتبار المهجريين مقدرين عددهم المستحق المشاركة في الانتخابات بأربعة مليون ناخب وناخبة، وهذا تقدير معقول لعدد المهجريين الذين تتراوح أعدادهم ما بين ثمانية وستة ملايين بالمهاجر المختلفة.

جدول نتيجة الانتخابات الرئاسية

الولاية	تعداد البالغين	المسجلون فعلا	أصوات البشير	أصوات ياسر	الجملة	نسب أصوات البشير			نسبة أصوات ياسر من المقترعين
						للاقتراع	للتسجيل	للمستحقين	
الشمالية	423119	269180	204291	616	221418	92٪	76٪	48٪	0٪
نهر النيل	665891	431827	321575	912	349922	92٪	74٪	48٪	0٪
البحر الأحمر	796607	681870	415618	1910	435633	95٪	61٪	52٪	0٪
كسلا	973682	759816	611913	2981	651138	94٪	81٪	63٪	0٪
القضارف	661607	496459	287562	5162	326039	88٪	58٪	43٪	2٪
الخرطوم	3259107	1926524	1241260	17949	1356250	92٪	64٪	38٪	1٪
الجزيرة	1964131	1490229	1072151	٦٦٩٧	1134303	95٪	72٪	55٪	1٪
النيل الأبيض	912593	645933	373012	3417	405460	92٪	58٪	41٪	1٪
سنار	665749	513742	322607	2509	360405	90٪	63٪	48٪	1٪
النيل الأزرق	403774	351795	142260	82284	251268	57٪	40٪	35٪	33٪
شمال كردفان	1455884	902189	486444	3954	544677	89٪	54٪	33٪	1٪
جنوب كردفان	666816	749232	256677	68421	370363	69٪	34٪	38٪	18٪

الولاية	تعداد البالغين	المسجلون فعلا	أصوات البشير	أصوات ياسر	الجملة	نسب أصوات البشير			نسبة أصوات ياسر من المقترعين
						للاقتراع	للتسجيل	للمستحقين	
شمال دارفور	1056821	691869	228665	13480	318862	72٪	33٪	22٪	4٪
غرب دارفور	617559	426444	174847	8664	237442	74٪	41٪	28٪	4٪
جنوب دارفور	1955750	1315607	344617	13430	510822	67٪	26٪	18٪	3٪
جملة الشمال	16479090	11652716	6483499	232386	7474002	87٪	56٪	39٪	3٪
أعالي النيل	488934	425861	117397	87859	231080	51٪	28٪	24٪	38٪
جونقلي	693081	566439	24167	128267	195463	12٪	4٪	3٪	66٪
الوحدة	274324	522196	61615	110583	203456	30٪	12٪	22٪	54٪
واراب	476887	629701	7946	499927	512383	2٪	1٪	2٪	98٪
شمال بحر الغزال	349312	452257	6532	223493	250811	3٪	1٪	2٪	89٪
غرب بحر الغزال	177957	210873	21878	110400	152236	14٪	10٪	12٪	73٪
البحيرات	361378	381208	65089	135268	226595	29٪	17٪	18٪	60٪

الولاية	تعداد البالغين	المسجلون فعلا	أصوات البشير	أصوات ياسر	الجملة	نسب أصوات البشير			نسبة أصوات ياسر من المقترعين
						للاقتراع	للتسجيل	للمستحقين	
غرب الاستوائية	352285	318454	12761	127638	159168	8٪	4٪	4٪	80٪
الاستوائية الوسطى	586207	536877	18639	166492	240808	8٪	3٪	3٪	69٪
شرق الاستوائية	452676	636774	١٨٦٧١	371231	400165	5٪	3٪	4٪	93٪
جملة الجنوب	4213041	4680640	٣٥٤٦٩٥	1961158	2572165	14٪	8٪	8٪	76٪
داخل السودان	20692131	16333356	٦٨٣٨١٩٤	2193544	10046167	68٪	42٪	33٪	22٪
خارج السودان	4000000	104336	٦٣٥٠٠	282	68143	93٪	61٪	2٪	0٪
الجملة	24692131	16437692	٦٩٠١٦٩٤	2193826	10114310	68٪	42٪	28٪	22٪

يلاحظ من الجدول أعلاه المفارقة العظمى بين نتيجة الانتخابات في الشمال وفي الجنوب، وهو ما سنتتبعه لاحقا في نتائج انتخابات الولاة والمجالس التشريعية.

فمرشح الوطني الرئاسي نال ٨٧٪ من جملة أصوات المقترعين في الشمال، و١٤٪ من جملة الأصوات في الجنوب. ومرشح الحركة الشعبية الرئاسي (المنسحب) نال ٣٪ من جملة أصوات المقترعين في الشمال ونال ٧٦٪ من جملة أصوات المقترعين في الجنوب.

المفارقة الثانية أن السيد عمر البشير نال ٩٣٪ من أصوات المقترعين خارج السودان. والمطلع على منابر هؤلاء الإسفيرية لن يجد هذه النتيجة إلا مضحكة مبكية. ولكن سيعرف السبب حينما يلاحظ أن عدد المسجلين في المهجر لا يتعدى ٢,٦٪ من المستحقين للمشاركة في الانتخابات.

ولكن الصفعة الكبيرة التي ترسلها النتيجة للمؤتمر الوطني برغم كل ما قام به من تزوير وغش، هي أن الرسالة التي يريد أن يرسلها (لأوكامبو) لن تصل.

فالسيد البشير بعد كل هذه الرحلة الطويلة التي صرفت فيها كل هذه الأموال ليخرج بطلا خرج بما يساوي ٣٣٪ من المستحقين للتصويت والمشاركة في الانتخابات، ولو وضعنا المهجر في الاعتبار لصارت نسبته تساوي ٢٨٪ من أصوات البالغين المستحقين المشاركة في الانتخابات.

لقد أهرق المؤتمر الوطني ماء وجهه، وفضح نفسه، وعصى ربه لأجل هدف لم يبلغه، فكان كتلك البصيرة التي ذبحت الثور وكسرت القلة.

نتائج الولاة

بالنسبة للولاة أيضاً، فاز المؤتمر الوطني بأغلبيات ساحقة في كل الولايات الشمالية التي أجري فيها الاقتراع للولاة (فيما عدا ولاية النيل الأزرق وقد ذكرنا الظروف التي تم بها تغيير فوز الوطني)، وفازت الحركة الشعبية أيضاً بأغلبيات ساحقة في الغالب فيما عدا حالة واحدة هي ولاية غرب الاستوائية التي فاز فيها مرشح مستقل وهزم فيها مرشح الحركة الشعبية جمعة نونو. ولكن بحسب بعض القراءات فالمسألة لا تتعلق بنزاهة الاقتراع بقدر ما تتعلق بحسابات داخل الحركة نفسها. يقول في ذلك أ. ثروت قاسم وهو يعبر عن غرابة الحادثة وفي نفس الآن يأتي بتفسيرها وهو يخاطب نفسه بأسلوبه الدرامي المعروف: « يوم الأربعاء ٢٨

ابريل ٢٠١٠م سقطت إمطار جد غزيرة في طمبرة ! وعلي غير العادة ! وفي ذلك اليوم أعلنت مفوضية الانتخابات فوز العقيد باكوسورو على الوالي الحالي جمعه نونو، مرشحة الحركة الشعبية لمنصب والي غرب الاستوائية ! وقع الخبر كالصاعقة علي الجميع في ولاية غرب الاستوائية.. ولم يصدق الناس آذانهم. ولكنك يا هذا، تذكرت ، وجيداً ، ما قاله لك كجور طمبرة ، بان الوالية جمعة نونو سوف تدق الدلجة، لأن هذا ما تريده الحركة، كونها محسوبة على أولاد قرنق ، الذين ينادون بالسودان الجديد ! ولم يكن مصادفة ، أو اختيارا عشوائيا ، أن يبدأ الرئيس البشير حملته الانتخابية من يامبيو ، عاصمة الولاية ، وإلى جانبه جمعه نونو؟ تلك كانت قبلة الموت التي قذفت بجمعه نونو إلى صقط لقط؟ حقا... يا لها من قبلة قاتلة؟ إلى زولة الجلابة؟ [1]».

على أية حال، ومهما كانت المبررات لسقوط والية الحركة «جمعة نونو» فإنها في النهاية حادثة تعتبر من شواذ الوقائع في الجنوب (بفوز مرشح ليس حركة شعبية)، مثلما كانت حالة العقيد مالك عقار هي حالة شاذة في الشمال (بفوز وال ليس مؤتمر وطني) ونجد أن نسب الولاة المؤتمروطنيين في الشمال كان أدناها ٥٧٪ في جنوب دارفور وأعلاها ٩١٪ في الجزيرة وكان متوسط فوز الوالي بنسبة ٧٦٪ في الشمال. أما الحركة الشعبية فقد كان أدنى نسب فوز ولاتها ٤٥٪ بأعالي النيل وأعلاها ٩٦٪ في واراب ومتوسط فوز ولاتها التسعة في الجنوب يساوي ٧٠٪.

في الصفحات التالية نورد الأصوات التي تحصل عليها مرشحو الولاة في الولايات المختلفة ونسب فوز المرشح الفائز:

الولاية الشمالية

فتحي خليل محمد خليل	المؤتمر الوطني	١٨٤٢٧٠
أبو الحسن فرح إسماعيل إدريس	الاتحادي الديمقراطي الأصل	١٥٤٨٠
عبد الله الزبير حمد الملك	مستقل	١٢٢٠٥
ناجي عبد الله الحاج عبد الله	المؤتمر الشعبي	٢٤٧٠

(1) ثروت قاسم نكبة البرامكة- مقال بصحيفة سودانايل الإلكترونية نشر في يوم الأحد ٢ مايو ٢٠١٠م.

عثمان محمد علي عثمان	مستقل	١٧٠٤
البشرى عبد الحميد محمد عبد الحميد	حزب الأمة القومي	١٥٠٨
علي عثمان محمد صالح	حزب الاتحادي الديمقراطي	١١٢٤
أزدهار جمعه سعيد احمد	الحركة الشعبية لتحرير السودان	٩٢٧
عبد الرءوف أحمد حسن قرناص	حزب الأمة الإصلاح والتجديد	١٩٩
	الجملة	219887
	نسبة مرشح الوطني	84٪
القضارف		
كرم الله عباس الشيخ	المؤتمر الوطني	٢٣٥٣٧٧
فضل السيد عيسى شعيب	الحقيقة الفدرالي	٢٣٥٤٢
عبد الله أحمد حمد أبو سن	الاتحادي الديمقراطي الأصل	١٦٣١٠
الأمين حسين ادم	الأمة الإصلاح والتنمية	١٤٠١٢
حسن إبراهيم عبد الرحيم عبد الله	الأمة الفدرالي	١١٥٩٦
سلوى آدم بنية	الحركة الشعبية لتحرير السودان	٣٠٨٦
الفاضل احمد إسماعيل إسحق	المؤتمر الشعبي	٢٨٤٦
الباقر مالك محمد مالك	الوطني الاتحادي	٢٧٥٨
محمد المعتصم أحمد موسى	مؤتمر البجا	٢٤٤٥
أحمد آدم علي حماد	مستقل	٢١٤٢
أحمد محمد أحمد الخير الدابي	الأمة القومي	١٣٨١
بابكر عباس أحمد العوني	مستقل	١٢٩١
عبد الهادي إدريس عمر حسب الله	الشرق الديمقراطي	١٠٣٨
	جملة الأصوات	317824
	نسبة مرشح الوطني	74٪
كسلا		
محمد يوسف آدم بشير	المؤتمر الوطني	٥٣٩٦٧٧
مجذوب أبو موسى مجذوب	الاتحادي الديمقراطي الأصل	٤١٦٤٤

جلال الدين رابح أحمد	الحقيقة الفدرالي	٢٢١٤٦
محمود طاهر حاج محمد	الشرق الديمقراطي	٩٧٥٠
قاضي عمر رمبوي أجونق	الحركة الشعبية لتحرير السودان	٥٨٦٥
ناير طاهر أونور	المؤتمر الشعبي	٥٣٧٥
عبد القادر إبراهيم علي	الشرق العدالة والتنمية	٥٢٣٣
صلاح الدين محمد الحسن	مؤتمر البجا	٢٣٧٦
الهادي علي النور	الأمة الإصلاح والتجديد	٢٢٣٤
مدينة محمود أدروب	مستقل	١١٣٥
عمر أبو بكر أونور	الأمة القومي	١٠٦١
	جملة الأصوات	636496
	نسبة مرشح الوطني	85٪
البحر الأحمر		
محمد طاهر محمد إيلا	المؤتمر الوطني	٣٨٥٢٧٣
عبد الله أبو فاطمة عبد الله محمد	مستقل	٤٧٦٢٨
جعفر بامكار محمد عبد الله	الحركة الشعبية لتحرير السودان	٢٢٧٣
ضرار أحمد ضرار عمر	مستقل	١٥٣١
	الجملة	436705
	نسبة مرشح الوطني	88٪
نهر النيل		
الهادي عبد الله محمد العوض	المؤتمر الوطني	٢٨٤٥٤٧
البخاري عبد الله الجعلي	الاتحادي الديمقراطي الأصل	٥٥٨٤٤
محمد عبد الواحد علي الأمين	المؤتمر الشعبي	٦٥٧٠
عوض الكريم بخيت سلمان إدريس	حزب الأمة القومي	١٣٠٨
علي خليفة علي عسكوري	الحركة الشعبية لتحرير السودانSPLM	١١٨٦
	الجملة	349455
	نسبة مرشح الوطني	81٪

الخرطوم		
عبد الرحمن أحمد الخضر التوم	المؤتمر الوطني	١١٤٧٦٠٢
آدم الطاهر حمدون خاطر	المؤتمر الشعبي	٥٣٨٥٨
احمد سعد عمر خضر	الاتحادي الديمقراطي الأصل	٣١٣٦٨
إدوارد أبي لينو وور أبي	الحركة الشعبية لتحرير السودان	١٦٦٢١
عبد الرحيم عمر محي الدين أحمد	مستقل	١٢٦٥١
بدر الدين طه أحمد إبراهيم	مستقل	٩٢٣١
أبو قرجة محمد كنتباى أبو قرجة	الأمة القومي	٦٣٢٤
نهى أحمد محمد النقر	الأمة الإصلاح والتجديد	٦٢١٨
عثمان إبراهيم احمد الطويل	مستقل	٥٣٦٤
عابدون محمد عابدون همد	مستقل	٤٧٦٢
أمين بناني نيو عياش	العدالة القومي	٤٠٩٣
أبشر محمد حسن رفاى	مستقل	٣٩٠٣
على أبو سليب على رقيق	العدالة	٣٣٦٣
محمد يعقوب إسحق شداد	الوطني الاتحادي	٣٣٢٣
يحي زكريا أبو أحمد	الإصلاح الوطني	٢٤١٨
أبو بكر حمد عبد الرحيم حمد	مستقل	٢٢٩٣
أبو عبيدة عبد الرحيم الخليفة عبد الله	مستقل	٢٢٦٢
	الجملة	١٣١٥٦٥٤
	نسبة مرشح الوطني	87٪
الجزيرة		
الزبير بشير طه نصر	المؤتمر الوطني	٩٦٤٤٠٩
مالك حسين حامد حسين	مستقل	٢٨٥٦٠
عثمان عمر علي إسماعيل	الاتحادي الديمقراطي الأصل	٢٠٥٩٩
محمود عابدين صالح سالم	حركة اللجان الثورية	٩٣٦٥
الأمين الصديق عبد الرحمن الهندي	الاتحادي الديمقراطي	٨٣٧٤

محمد يوسف أحمد المصطفى	الحركة الشعبية لتحرير السودان	٧٦٩٩
خلف الله أحمد الشريف احمد أبو الحسن	حزب الأمة القومي	٧٢٤٩
الطريفي يونس إبراهيم إدريس	الحزب الوطني الاتحادي	٥٣٢٥
عبد الله عبد الرحمن محمد علي بركات	الأمة الإصلاح والتجديد	٤٨٩٣
عبد اللطيف محمد الحسن محمد صالح	مستقل	٣٣٩٧
عبد الله محمد أحمد فضل المولي	مستقل	٣٣٥٣
	الجملة	1063223
	نسبة مرشح الوطني	91٪
شمال كردفان		
معتصم ميرغني حسين زاكي الدين	المؤتمر الوطني	٤٠١٤٦٢
ميرغني عبد الرحمن الحاج سليمان	إتحادي ديمقراطي أصل	٦٠٦٥٩
محمد المهدي حسن عبد الله	الأمة القومي	٢٦٦٨٣
علم الهدى أحمد عثمان محمد	مستقل	٢٣٩١٦
سليمان أحمد محمد أحمد البصيلي	مؤتمر شعبي	٢١٥٢٩
أحمد عبد الباقي بلال سعد الله	الحركة الشعبية لتحرير السودان	٦٣٦٦
التجاني عبد الوهاب إبراهيم يحي	العدالة	٥٩٠٤
	الجملة	546519
	نسبة مرشح الوطني	73٪
النيل الأبيض		
يوسف أحمد النور الشنبلي	المؤتمر الوطني	٢٧١٠٤١
إبراهيم يوسف إدريس هباني	مستقل	٥٤٣٧١
الكامل حمد عبد الصمد	مستقل	١٥٦٦٣
ادم بشبر إبراهيم الحلو	مستقل	١٥٣٠٨
حامد محمد حامد عادل	مستقل	٩٤٧٢
صالح محمد علي فضل السيد	الاتحادي الديمقراطي الأصل	٦٨٧٥
المعتصم العطا محمد الأمين	الاتحادي الديمقراطي	٦٢٨٥
سبيل عبد الشافع آدم حسن	الإصلاح الوطني	٣٤٨٧

مرتضي إبراهيم إدريس هباني	الأمة القومي	٣٢٤٢
أحمد الصادق الزين محمد	الأمة الإصلاح والتجديد	٣٢٤٢
حماد آدم حماد الديمي	الحركة الشعبية لتحرير السودان	٣٠٠٨
شمس الدين آدم محمد الدخيري	الأمة الفدرالي	٢٧٠١
غازي الصادق عبد الرحيم محمد	الأمة الإصلاح والتنمية	١٩٩٤
	الجملة	396689
	نسبة مرشح الوطني	68٪
شمال دارفور		
عثمان محمد يوسف كبر	المؤتمر الوطني	٢١٩٦٤٧
عبد الله محمد ادم الدومة	المؤتمر الشعبي	١٦٦٢٨
آدم موسي عبد الغفار ريال	الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM	١٠١١٢
إبراهيم محمد سليمان محمد	مستقل	٨٤٧٠٠
إسماعيل كتر عبد الكريم اتيم	حزب الأمة القومي	٨٨٦٠
	الجملة	339947
	نسبة مرشح الوطني	65٪
غرب دارفور		
جعفر عبد الحكم إسحق آدم	المؤتمر الوطني	١٤٧٥١٠
أسعد عبد الرحمن بحر الدين أبكر	الاتحادي الديمقراطي الأصل	٦٠٢٢٣
تاج الدين محمد بحر الدين أبو بكر	الأمة القومي	٨٦٧٨
علي عبد الله محمد عبد الرحمن	مستقل	٨٥٦٨
أرباب محمد إبراهيم ضحية	الحركة الشعبية لتحرير السودان	٦٨٨٢
جمعة هارون حسن الشيخ	الحركة الشعبية لتحرير السودان التغيير الديمقراطي	٦٨٠٣
	الجملة	238664
	نسبة مرشح الوطني	62٪

سنار		
أحمد عباس محمد سعد	المؤتمر الوطني	٢٤٤٩٣٢
التوم الشيخ موسى الشيخ هجو عبد القادر	الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل	٦٥٤١٨
حافظ عمر خالد علي	مستقل	٢٨٩٥٥
عبد العظيم التجاني سليمان الحكيم	مستقل	٦٨٩٣
مالك الحسن يوسف أبو روف	حزب الأمة لقومي	٥٢٨٧
فتح الرحمن محمد زين يوسف محمد	حزب المؤتمر الشعبي	٣٥٥٨
عمرا لطيب يوسف أبو روف	الحركة الشعبية لتحرير السودان	١٥٩٤
محمد الأمين الزمزمي محمود أمين	الحركة الشعبية لتحرير السودان التغيير الديمقراطي	١٥١٠
	الجملة	358147
	نسبة مرشح الوطني	68٪
جنوب دارفور		
عبد الحميد موسى كاشا كبور	المؤتمر الوطني	٣٠١٧٦٧
الحاج ادم يوسف عبد الله	حزب المؤتمر الشعبي	١٢٨٥٥٢
الفاتح عبد الصمد الحسن العاتي	الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل	٤٧٢٠٦
موسى مهدي إسحق ادم	حزب الأمة لقومي	٢٣٤٩٩
إبراهيم محمود موسى مادبو	حزب السودان أنا	١٨٧٣٩
عمر عبد الرحمن آدم صالح	الحركة الشعبية لتحرير السودان	١٢٩٥٦
	الجملة	532719
	نسبة مرشح الوطني	57٪
النيل الأزرق		
مالك عقار اير قندوفا	الحركة الشعبية لتحرير السودان	108119
فرح إبراهيم محمد العقار	المؤتمر الوطني	99419

باكاش طلحة إبراهيم النور	مستقل	19919
عصام محمد البشير أحمد	حزب الأمة القومي	7556
عبد الرحمن أبكر ساجو	الأمة الفدرالي	6567
أنور جبارة بابكر جبارة	المؤتمر الشعبي	4647
النذير فضل الله عمر آدم	إتحاد جنوب وشمال الفونج	3125
حسين أبيني محمود أحمد	الفونج القومي	2433
الصابر النصري محمد أحمد	مستقل	1394
إبراهيم محمد التوم إسماعيل	مستقل	1097
	الجملة	254276
	نسبة مرشح الحركة الشعبية	43٪
الوحدة		
تعبان دينق قاي	الحركة الشعبية لتحرير السودان	137.662
انجلينا جانج تينج	مستقل	63.561
بول ليلي ماقوت	المؤتمر الوطني	9.429
كونق نيرو	مستقل	3.718
جيمس ميور قاتكوث	الجبهة الديمقراطية القومية	3.295
اندريا كونق رواي	المنبر الديمقراطي لجنوب السودان	3.262
سمسون طوان تينج	الحركة الشعبية لتحرير السودان – التغيير الديمقراطي	2.23
	الجملة	223.157
	نسبة مرشح الحركة الشعبية	62٪
غرب بحر الغزال		
رزق زكريا	الحركة الشعبية لتحرير السودانSPLM	١١٢٨٣٩
استيفن موسي	المؤتمر الوطني NCP	١١٩٤٨

بول الوك	مستقل	١٠٠٣٩
روزيتا تارتيزيو	المؤتمر الوطني الإفريقيANC	٥٤٧٩
إسحق إلياس	منبر الديمقراطي لجنوب السودانSSDF	٥٣٠٩
ايول لوناقار	مستقل	٢٧٨٩
	الجملة	148403
	نسبة مرشح الحركة الشعبية	76٪
شرق الاستوائية		
لويس لوبونق لوجوري	الحركة الشعبية لتحرير السودان **SPLM**	**٣٦٩٦٢٢**
اوليزيو ايمور اوجيتوك اوفوهو	**مستقل**	**١٠٤٥٩٦**
	الجملة	474218
	نسبة مرشح الحركة الشعبية	78٪
البحيرات		
شول تونق ماياي جانق	الحركة الشعبية لتحرير السودان **SPLM**	٢٨٨٠٨٠
قابريال كوك أبيي مايول	المؤتمر الوطني الأفريقي **ANC**	٢٦٠٤٠
جوزيف مالوال دونق رياك	جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة	٤٩٩٥
أيزاك أوان مابير أتير	المؤتمر الوطني	٤٤٣٥
	الجملة	323550
	نسبة مرشح الحركة الشعبية	89٪
غرب الاستوائية		
بنغازي جوزيف ماريو باكوسورو	مستقل	٧٨٥٦٣
جمعة نونو تاريرا كومبا	الحركة الشعبية لتحرير السودان	٧٣٠٥٧
عباس بولين أجالا بامبي	حزب جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة الأصل	٨٨١٥

ناتالي يوكيلي أليكس كمبو	مستقل	٥٥١٠
عوض كيسنجا سيد أحمد	المؤتمر الوطني	٤٨٩٣
	الجملة	170838
	نسبة المرشح المستقل	46٪
جونقلي		
كوول مانيانق جوك	الحركة الشعبية لتحرير السودان	١٦٥٣٠٧
جورج اثور دينق دوت	مستقل	٦٧٦٣٩
جوزيف دوير جاكوك	المؤتمر الوطني	١٦٧٠٤
	الجملة	249650
	نسبة مرشح الحركة الشعبية	66٪
شمال بحر الغزال		
بوول مالونج أوان انبي	الحركة الشعبية لتحرير السودان	162209
داو اتور جونق نيول داو	مستقل	84452
كواك ماكوي ميار كواك	جبهة جنوب السودان المتحدة	9854
جوزيف اجوونق مايول كويل	المؤتمر الوطني	3228
	الجملة	259743
	نسبة مرشح الحركة الشعبية	62٪
أعالي النيل		
سايمون كون فوج مار	الحركة الشعبية لتحرير السودان	١١٧٠٠٠
قلواك دينق قرنق ديبوث	مستقل	٥٠٠٢٠
يوانس يور اكول اجاوين	مستقل	٣٧٠٩٤
داك دوب بشوك دواب	المؤتمر الوطني	٢٥٣٠٤
قبريال شانقسون شانق	جبهة الإنقاذ الديمقراطية- الأصل	١٥٥٢٨
سارة نياناس اليجا يونق كير	مستقل	٦١٠٣
بول اندرو ويو رياك	الجبهة الديمقراطية المتحدة	٤٦٩٥

فيتر شارلمان شاواج	مستقل	٢٩١٨
د.فيتر ادوك نيابا	مستقل	١٩٥١
	الجملة	260613
	نسبة مرشح الحركة الشعبية	45٪
واراب		
نيادينق مالك دليك	الحركة الشعبية لتحرير السودانSPLM	٥١٧١٥٩
تريزا أوين دال	المؤتمر الوطني NCP	١١٣٣٧
مايوم كوك مالك	جبهة جنوب السودان الديمقراطية SSDF	٨٤٩٧
هنري أكون أقيي	المؤتمر الوطني الإفريقيANC	٣٢٤٠
	الجملة	540233
	نسبة مرشح الحركة الشعبية	96٪
الاستوائية الوسطى		
كلمنت واني كونقا قوولو	الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM	١٦٨٤٢٣
الفرد لادو قوري اومبا	مستقل	٩١١٢٠
بيتر عبد الرحمن سولي لادو	الجبهة الديمقراطية المتحدة	١٤٣٢٦
ايني ريتشارد سايمون نيقو	المنبر الديمقراطي لجنوب السودان SSDF	٨٩٦٩
جيمس لورو سيريسيو لاكو	المؤتمر الوطني	٦٤٢٠
	الجملة	289258
	نسبة مرشح الحركة الشعبية	58٪

نتائج المجالس التشريعية

أولا: نتيجة المجلس الوطني للولايات الشمالية

الولاية	أعضاء المجلس الوطني	المؤتمر الوطني	آخرون	NCP٪
الولاية				
الشمالية	8	8	0	100٪
نهر النيل	13	13	0	100٪
البحر الأحمر	16	15	1	94٪
كسلا	20	19	1	95٪
القضارف	15	14	1	93٪
الخرطوم	60	57	3	95٪
الجزيرة	41	39	2	95٪
النيل الأبيض	20	18	2	90٪
سنار	15	15	0	100٪
النيل الأزرق	10	6	4	60٪
شمال كردفان	33	31	2	94٪
جنوب كردفان	17	14	3	82٪
شمال دارفور	22	19	3	86٪
غرب دارفور	15	15	0	100٪
جنوب دارفور	47	40	7	85٪
جملة الولايات الشمالية	٣٥٢	323	29	92٪

جملة الولايات الشمالية ٣٥٤ مقعدا بالمجلس الوطني للدوائر والقوائم، أجريت الانتخابات فيها كلها في أبريل ٢٠١٠م ما عدا ٣١ دائرة شمالية أجلت (ودائرتان بالجنوب) وقد أجريت الانتخابات في غالبية الدوائر المؤجلة في شهر يونيو الماضي

(تبقت فقط دائرتان في شمال دارفور).

فاز المؤتمر الوطني من بين هذه المقاعد بـ٣٢٣ مقعدا لمرشحيه بواقع ٩٢٪ من جملة المقاعد الموزعة بين الدوائر والقوائم. وقد اكتسح جميع الدوائر والقوائم في أربع ولايات هي الشمالية ونهر النيل والنيل الأبيض وغرب دارفور. أضف لذلك المرشحين الذين أعلن المؤتمر الوطني دعمه الصريح لهم ووقوفه معهم في دوائر المجلس الوطني، وهم:

١.	عبد الله آدم عباس علي	حزب الأمة
٢.	محمد يوسف محمد الإمام دقيس	الاتحاد الديمقراطي
٣.	الحبر يوسف نور الدائم	الإخوان المسلمين
٤.	الصادق الهادي عبد الرحمن المهدي	الأمة القيادة الجماعية- معادة
٥.	عبد لله علي مسار الحاج	الأمة الوطني- معادة
٦.	الزهاوي إبراهيم مالك	الأمة الإصلاح والتنمية
٧.	جلال الدين محمد يوسف الدقير	الاتحادي الأصل
٨.	محمد السماني الوسيلة السماني	الاتحاد الديمقراطي
٩.	أحمد بلال عثمان بلال	الاتحادي الأصل
١٠.	إبراهيم آدم إبراهيم محمد	الأمة الإصلاح والتنمية
١١.	أحمد بابكر أحمد نهار	الأمة الفدرالي

مما يعني أن النسبة الحقيقية لفوز مرشحي الوطني والمرشحين الذين يدعمهم في الشمال ترتفع حقيقة إلى ٩٥٪ من مقاعد المجلس الوطني.

ومع استصحاب هذه الحقيقة يكون المؤتمر الوطني قد خسر فقط ثمانية دوائر بالمجلس الوطني، في اثنتين منها (الدائرة القومية رقم (١) القطينة بالنيل الأبيض، والدائرة القومية رقم (٣ وسط بجنوب دارفور) فاز مرشح مستقل ومرشح الاتحادي الديمقراطي الأصل (بالتتالي) ولكن لم يكن للمؤتمر الوطني مرشح خاض المنافسة.

أما الدوائر الست الأخرى فهي الوحيدة التي ترشح فيها مرشح تابع للمؤتمر

الوطني ولم يفز. هذه الدوائر الست تصنيفها كالتالي:

- دائرتان بالنيل الأزرق (ونحن نعلم الظروف التي أحاطت بانتخابات النيل الأزرق) وقد فازت بهما الحركة الشعبية لتحرير السودان (الدائرة القومية (٥) باو، والدائرة القومية (٦) الكرمك وقيسان).

- الدائرة القومية (٦) الدلنج الجنوبية بجنوب كردفان فازت بها أيضاً الحركة الشعبية.

- الدائرة القومية رقم (١٤) شمال كتم دار زغاوة بشمال دارفور، والدائرة القومية رقم (١٢) قريضة- ديتو والدائرة القومية رقم (١٣) تلس بجنوب دارفور، وقد فاز بهذه الدوائر مستقلون.

ثانيا: نتيجة المجلس الوطني للولايات الجنوبية

الولاية	جملة مقاعد المجلس الوطني	الحركة	آخرون	SPLM٪
أعالي النيل	12	10	2	83٪
جونقلي	15	13	2	87٪
الوحدة	7	6	1	86٪
واراب	12	12	0	100٪
شمال بحر الغزال	8	8	0	100٪
غرب بحر الغزال	4	4	0	100٪
البحيرات	8	8	0	100٪
غرب الاستوائية	7	7	0	100٪
الاستوائية الوسطى	13	13	0	100٪
شرق الاستوائية	10	10	0	100٪
إجمالي الجنوب	96	91	5	95٪

للجنوب ٩٦ مقعدا أجريت فيها الانتخابات كلها (هذا خلاف المقاعد الأربعين التي تم الاتفاق على إضافتها بالتعيين)، وقد فازت الحركة الشعبية ب٩١ مقعدا منها بواقع ٩٥٪ من الجملة. واكتسحت كل الدوائر والقوائم في سبع من الولايات، وكما يبين الجدول أعلاه فقد حصل منافسوها على مقاعد بالمجلس

الوطني في ولايات ثلاث فقط هي أعالي النيل وجونقلي والوحدة.

ثالثا: نتيجة المجالس الولائية بالشمال:

جملة المجالس التشريعية للولايات الشمالية هي ٧٦٢ مقعدا (راجع جدول المرشحين في مختلف المستويات بآخر الكتاب) ولكن أجريت حتى الآن الانتخابات في ٦٢٣ مقعدا منها، حيث لا زالت انتخابات مجلس ولائي الجزيرة (٤٨) مقعدا، ومجلس ولائي جنوب كردفان (٥٤ مقعدا) تحت الإعداد، كذلك هنالك دائرة ولائية واحدة مؤجلة في شمال دارفور لا زالت تنتظر الظروف الأمنية المناسبة لتنعقد. كانت نتيجة الفوز تظهر اكتساح المؤتمر الوطني لتلك المقاعد كما يظهر الجدول التالي:

الولاية	أعضاء المجلس التشريعي	المؤتمر الوطني	آخرون	NCP٪
الشمالية	48	46	2	96٪
نهر النيل	48	46	2	96٪
البحر الأحمر	48	45	3	94٪
كسلا	48	45	3	94٪
القضارف	48	47	1	98٪
الخرطوم	48	47	1	98٪
الجزيرة	0	0	0	–
النيل الأبيض	48	46	2	96٪
سنار	48	46	2	96٪
النيل الأزرق	48	30	18	63٪
شمال كردفان	48	48	0	100٪
جنوب كردفان	0	0	0	–
شمال دارفور	47	42	5	89٪
غرب دارفور	48	43	5	90٪
جنوب دارفور	48	43	5	90٪
جملة الولايات الشمالية	623	574	49	92٪

حيث نال المؤتمر الوطني أيضاً ٩٢٪ من جملة مقاعد المجالس التشريعية الولائية في ولايات شمال السودان.

رابعا: المجالس الولائية في الجنوب:

وفي الجنوب من جديد نجد تفوق الحركة الشعبية على الآخرين كالتالي:

الولاية	جملة	حركة	آخرون	حركة٪
أعالي النيل	48	35	13	73٪
جونقلي	48	39	9	81٪
الوحدة	48	28	20	58٪
واراب	48	48	0	100٪
شمال بحر الغزال	48	43	5	90٪
غرب بحر الغزال	48	47	1	98٪
البحيرات	48	46	2	96٪
غرب الاستوائية	48	37	11	77٪
الاستوائية الوسطى	48	44	4	92٪
شرق الاستوائية	48	44	4	92٪
إجمالي الجنوب	480	411	69	86٪

حيث نالت الحركة ٨٦٪ من مقاعد المجالس الولائية بالولايات، واكتسحت المجلس التشريعي الولائي لولاية واراب بشكل كامل.

خامسا: المجلس التشريعي لجنوب السودان

مقاعد المجلس التشريعي لجنوب السودان ١٧٠، وكانت نتيجته كالتالي:

الولاية	حركة آخرون جملة			SPLM٪
أعالي النيل	14	6	20	70٪
جونقلي	26	2	28	93٪
الوحدة	11	1	12	92٪
واراب	20	0	20	100٪

الولاية	حركة	آخرون	جملة	SPLM٪
شمال بحر الغزال	15	0	15	100٪
غرب بحر الغزال	6	0	6	100٪
البحيرات	14	0	14	100٪
غرب الاستوائية	12	1	13	92٪
الاستوائية الوسطى	22	1	23	96٪
شرق الاستوائية	17	2	19	89٪
إجمالي الجنوب	157	13	170	92٪

حيث اكتسحت الحركة كل المقاعد في أربع ولايات هي واراب وشمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال والبحيرات، ونالت الحركة ٩٢٪ من مقاعد هذا المجلس بواقع ١٥٧ مقعدا.

تعليقات على النتائج

في الحقيقة فإن هذه النتائج لم تدهش أحدا في فوز المؤتمر الوطني ومرشحيه بالتزوير ولكنها كانت مدهشة في درجة الطبخ.

منذ أن أعلن عن هذه الانتخابات، تحدث كثيرون عن أن هذه الانتخابات مزورة سلفا. مقالات عديدة للأستاذ ثروت قاسم سمتها منذ فترة (كذبة أبريل). وبعد أن تصاعدت المواجهة مع النظام الدولي وأزمة المحكمة الجنائية الدولية أشار كثيرون لأن هذه الأزمة ستذبح أي أمل في الانتخابات، مثلا قال أندرو ناستيوس المبعوث السابق للرئيس الأمريكي للسودان منتقدا لمذكرة أوكامبو التي وجه فيها الاتهام لرئيس السودان في مارس ٢٠٠٩م، حيث اعتبر أن السؤال الأجدى طرحه هو ما هي الخيارات السلمية للخروج من الأزمة التي تواجه البلاد وما هي المعايير التي تحرك البلاد باتجاهها بدلا عن إبعادها؟ مؤكدا أن (السودان بدون تسوية سياسية سيسلك طريق الصومال، أو رواندا قبل الإبادة الجماعية أو جمهورية الكونغو الديمقراطية، وستكون فيه قدرة حقيقية على الأعمال الوحشية وإراقة الدماء واسعة الانتشار، فالمسكون بالسلطة يريدون الإبقاء عليها بأي ثمن خوفا من البدائل التي تنتظرهم. إن اتهام البشير سيصعب مهمة أي بلد أو منظمة دولية في التفاوض حول تسوية سياسية مع الحكومة السودانية، وإن كانت بعض الضغوط

تجبر الحكومة على التفاوض فإن بعضها سيجعل قادتها عنيدين أكثر وحسب: ومن الواضح أن هذا الاتهام من النوع الأخير. فقادة النظام الآن سيتجنبون أية مساومة أو أي شيء يضعف موقفهم الضعيف أصلا، لأنهم لو طردوا من السلطة سيقدمون للمحكمة الجنائية الدولية، وهذا يجعل الانتخابات الحرة والعادلة أقل احتمالية الآن بكثير هذا إذا كانت ستحدث أبدا. الانتخابات الآن أقرب لأن تكون مطبوخة أو إذا خسرها حزب البشير فسيرفض الامتثال للنتيجة تماما كما فعل موقابي في زمبابوي. هذا الاتهام ربما سد باب الأمل الأخير في تسوية سلمية في البلاد.)

كثيرون داخل البلاد وخارجها أدركوا أن المؤتمر الوطني لن يسمح بألا يفوز في الانتخابات وبأي شكل، وقد استبق كثيرون الحديث عن أن النتيجة معروفة سلفا، مثلا تقرير مجموعة الأزمات الدولية الذي كان بعنوان « الانتخابات المزورة في دارفور ومستتبعات النصر المحتمل للمؤتمر الوطني في السودان » والصادر في ٣٠ مارس ٢٠١٠م والذي قطع بأنه جرى تزوير كبير في هذه الانتخابات ونادى بألا يتم الاعتراف بنتائجها مهما كان الفائز.

كذلك علق أ. مكي بلايل بتأكده أن المؤتمر الوطني ما كان يمكن أن يقبل بالنتيجة لو لم تكن الفوز[1].

ثم جاءت تعليقات بعد إعلان النتائج. وكانت أهم ملاحظة أن طابخو هذه النتيجة الخيالية لم يراعوا الواقع السوداني. فالمجتمع السوداني مجتمع فيه استقطاب سياسي ظل يميزه منذ بل قبل نشأة السودان الحديث، وأي طبخ كان ينبغي أن يراعي ذلك فلا يسرف في ركم الأصوات كلها لجهة معينة. التركية كان هنالك استقطاب وانقسام حولها، والمهدية، والاستعمار الثنائي، وحتى بعد العهد الوطني ظل دائما المجتمع السوداني يحتوي على درجة عالية جدا من التنوع ليس فقط الثقافي والإثني والجهوي بل والسياسي، لذلك فإن مثل هذه النتائج التي ظهرت لم يمكن أن يصدقها عاقل في السودان.

بل مثل هذه النتائج التي تجعل متوسط الفوز لحزب معين في كل الشمال أو كل الجنوب يفوق الـ٩٠٪ من المقاعد تعد أمرا مفضوح الزيف.

بل ناهيك عن الاستقطاب السوداني المشهود، هذه النسب بعيدة المنال في كل

(1) مكي بلايل- سابق.

الدنيا.

أحد الباحثين السودانيين استند على نظرية الناخب الوسيط ليؤكد أن تلك النتائج لا يمكن أن تكون صحيحة. والفكرة هي أن توزيع الناخبين بين الأحزاب يتخذ شكل (المنحنى الجرسي) بحيث تكون الآراء المحافظة جدا أو الراديكالية جدا في الغالب قليلة في المجتمعات بينما يزداد عدد الأصوات التي يحصدها أي حزب بحسب قربه من منطقة الوسط (أحزاب الأمة والاتحادي كمثال). يقول: «ولعله من نافلة القول أن نقول إن نظرية الناخب الوسيط تستبعد تماما أن يكتسح حزب معين في ظل انتخابات حرة ونزيهة أكثر من ٩٠٪ من أصوات الناخبين، لأن هذا يقتضي أن يصوت كل أصحاب الآراء المتطرفة يمينا ويسارا لمرشحي هذا الحزب، وهذا ما لا يصدقه الواقع العملي ولا الدراسات المقارنة للانتخابات النزيهة والحرة في العالم». «وحتى لو تحول حزب المؤتمر الوطني إلى حزب وسطي، وهذه خلاصة لا يسندها واقع الحال، فانه لا يستطيع أن يكتسح الانتخابات إلا بنسبة ٦٨٪ من الأصوات، على أحسن الفروض وأكثرها تفاؤلا. وبذلك تحصل الأحزاب الأخرى على ٣٢٪ من الأصوات على أسوأ الفروض. وخلاصة القول إنه إذا حصل حزب، إي حزب، على نسبة تفوق ال ٩٠٪ تكون فرضية أن الانتخابات مزورة مقبولة بمستوى دلالة إحصائية عالية. ولا يمكن أن يتم مثل ذلك الاكتساح إلا من خلال عدة طرق تتفاوت في درجات التزوير الخبيث منها والحميد[1].

ونحن لا نعلم للتزوير مرة يكون فيها حميدا، ولكن الثابت أن هذه النتيجة لا تصدق حتى لو لم تكن رائحة التزوير قد فاحت ولم يكن الناس قد أدركوها منذ البداية ثم شاهدوها بأم أعينهم أثناء الاقتراع والعد والفرز.

إن رافضي النتيجة لم يقتصروا فقط على المعارضين، وهذا أمر يستحق الملاحظة، وهاكم الخبر التالي:

صديق الهندي: الانتخابات مزيفة.. ومطالبة باستقالة الفائزين

اعتبر حزب الاتحادي المسجل الانتخابات العامة التي أجريت في الأسبوع الماضي بـ «المزيفة». ورفض فكرة المشاركة في الحكومة القومية مطالباً بإلغاء نتائج الانتخابات وتكوين حكومة قومية لإدارة البلاد حتى ميقات تقرير المصير لجنوب

(1) د أحمد مصطفى الحسين لماذا لا نصدق نتائج الانتخابات السودانية الأخيرة؟

السودان، في وقت برز فيه اتجاه يدعو لاستقالة مرشحي الحزب الفائزين في دوائر انتخابية، أخليت لهم من قبل المؤتمر الوطني.

ووجهت قيادات بالحزب في مؤتمر صحفي عقدته نهار ٤/١٩ بالمركز العام بنادي الخريجين بأم درمان انتقادات شديدة للممارسات الانتخابية التي تمت خلال الاقتراع، واعتبرها عضو المكتب السياسي صديق الهندي قوضت كل أحلام التحول الديمقراطي وأعادت الشمولية عبر انقلاب تم بواسطة صناديق الاقتراع.

وأعلن الهندي رفضهم لنتيجة الانتخابات وطالب بإلغائها وعدم اعتماد نتائجها في أي معايير لقسمة السلطة، ودعا لتكوين حكومة قومية تتولى إدارة البلاد لمدة عام تتولى فيها الإشراف على الاستفتاء لحق تقرير المصير وإقامة انتخابات حرة ونزيهة، معلناً رفضهم المشاركة في أي من مخرجات الانتخابات بما في ذلك الحكومة القومية.

وأشار عضو المكتب السياسي للحزب ومرشحه لمنصب والي النيل الأبيض د. معتصم العطا لوجود العديد من التجاوزات حيث لوحظ عند الفرز تصحيح أوراق الاقتراع بأقلام خضراء وفتح بعض الصناديق بالأطراف وتعديل أرقام الأقفال.

وذكر مرشح الحزب بدائرة الحوش اللواء علي حمزة أن منسوبي المؤتمر الوطني قاموا منذ وقت مبكر بالاحتفال بفوزهم قبل بداية الفرز ووصف الانتخابات بأنها كانت «انقلاب بطريقة مدنية» تم فيها توظيف سلطة الدولة ومواردها في مواجهة الأحزاب، موضحاً أن النتائج النهائية أظهرت بأنه «لم ينجح أحد من كل السودان» وهو أمر غير منطقي.

وطالب عضو المكتب السياسي د. مضوي الترابي من جميع قيادات الحزب تقديم استقالاتهم بعد النتائج الأخيرة التي أظهرتها الانتخابات، وحول استمراره في منصبه كأمين عام لأحزاب حكومة الوحدة الوطنية أوضح أن جميع المؤسسات التي شكلت على أساس اتفاق السلام الشامل باتت «محلولة» بما في ذلك الأمانة العامة لأحزاب حكومة الوحدة الوطنية، وكشف عن تلقي قاطني مناطق «الكمبو» بولاية الجزيرة لتهديدات من كوادر المؤتمر الوطني الوسيطة وعدد من المعتمدين بتهجيرهم من مناطقهم ونزعها منهم في حالة عدم تصويتهم للمؤتمر الوطني.

ورغم أن الترابي اعتبر أن قرار استمرار (٤) من مرشحي الحزب الذين فازوا في الدوائر الجغرافية التي أفرغها لهم المؤتمر الوطني -وعلى رأسهم الأمين العام

للحزب د. جلال الدقير- ستكون رهينة لما ستصدره مؤسسات الحزب عقب اجتماعها، إلا أن عدد من منسوبي الحزب دعوا لاستقالتهم منها باعتبارها جاءت بالتزوير، إلا أن الهندي شدد على أن موقف الحزب هو رفض الانتخابات ونتائجها وعدم المشاركة التنفيذية أو البرلمانية، وطلب من نواب الحزب الفائزين بتقديم استقالاتهم بعد أدائهم للقسم باعتبارها «أشرف لهم وللحركة الاتحادية أن لا يدخلوا البرلمان بالتزوير»[١].

ملاحظات المراقبين:

لقد رأينا كيف كان بيان مركز كارتر حول مرحلة عد وتجميع الأصوات يُشكك في النتائج بشكل رئيسي وفي إمكانية أن تكون نتيجة تلاعب، فالعملية في نظر المركز كانت فوضوية لدرجة بعيدة، وطالب البيان المفوضية بعدة مطالبات كأن يسمح بالاستئنافات ويعطيها زمنا ولا تحصر في الخرطوم، وأن تجري مراجعة داخلية شاملة من قبل المفوضية لكافة لجانها، ولكن المفوضية لم تأبه بالبيان ولا بنصائحه.

بعثة الاتحاد الأوربي في تقريرها اعتبرت أن مرحلة الاقتراع تمت بشكل مرض في ٧٠٪ من الحالات، ومرحلة الفرز كانت مرضية في ٦٥٪ من الحالات، ولكنها رأت أن نزاهة العملية تدنت مع عملية مطابقة أو مواءمة البطاقات مع عدد المقترعين وملء الاستمارات. وأثبتت البعثة ملاحظات أخرى على النتائج، إذ قالت البعثة في تقريرها إنه ومع عدم وجود وسيلة لتأكيد صحة التجميع مع ما أشارت له من ضمضمة المراكز فإن البعثة الأوروبية تستنتج « أن النتائج الرئاسية أعلنت على أساس أقل من نصف استمارات النتائج المجمعة بطريقة صحيحة» ورأت بالتالي أن استكمال إعلان النتائج بناءا على مثل هذه الأرقام المحدودة والتي لا يمكن تتبعها «يجعل هذه الإعلانات الرسمية غير معتمد عليها ويلقي بالشكوك على جميع الإعلانات الانتخابية الأخرى»[٢].

ولم تنس البعثة أن تشير لهذه القسمة الهامة من قسمات النتائج وقد تتبعناها أعلاه: عند إعلان النتائج، أظهرت انتخابات المجلس الوطني، والمجلس التشريعي

(1) صحيفة الأحداث في ٢٠/ ٤/ ٢٠١٠م.

(2) تقرير البعثة، سابق.

لجنوب السودان، والولاة تصويتا كبيرا للأحزاب الحاكمة: المؤتمر الوطني في الشمال والحركة الشعبية في الجنوب، هذا غير المرشح المستقل في غرب الاستوائية ونسبة قليلة لأحزاب المعارضة في البرلمانات[١].

خلاصة:

في هذا الفصل عرضنا نتائج «كذبة أبريل الكبرى» وعلقنا على الازدواجية التي ظهرت فيها كتأكيد لقسمة السلطة المفروضة بإعطاء الشمال للمؤتمر الوطني والجنوب للحركة الشعبية هذه المرة عبر مسرحية انتخابية! عرضنا النسب التي نالها مرشحو الحزبين في الشمال والجنوب تباعا في الانتخابات الرئاسية، وللولاة، وانتخابات المجالس التشريعية، ثم ذكرنا أهم المواقف السياسية إزاء هذه الانتخابات، مثبتين كيف رفضتها القوى السياسية في الشمال وفي الجنوب على السواء.

وفي الختام فإننا إننا نؤكد بعد كل هذا أن الذين فازوا في هذه الانتخابات بما مارسوه من زور وما اعتدوا به على أحلام الشعب السوداني في تحول ديمقراطي حقيقي، وما وضعوا فيه البلاد على حافة التمزق والانهيار بتعقيد مشاكلها المعقدة أصلا؛ ولم يستطيعوا إثبات أية شرعية يفتقدونها بل بانت سوءتهم أكثر من ذي قبل؛ فإنهم قد خسروا الحق، وخسروا الشعب، وخسروا أنفسهم.. هذه الانتخابات حقا تمثل فوز الخاسر! وهي تمثل كذبة أبريل.

---

(1) نفسه.

الجداول

جدول الناخبين المحتملين (فوق ١٨ سنة في ٢٠٠٩م)

تعداد سكان السودان الخامس ٢٠٠٨

توزيع السكان حسب الولاية، العمر والنوع

الولاية	فوق ١٧ سنة		
	الجملة	الذكور	الإناث
إجمالي السودان	20692131	10419598	10272533
الشمالية	423119	212343	210776
نهر النيل	665891	338021	327870
البحر الأحمر	796607		344391
كسلا	973682	533191	440491
القضارف	661607	320908	699،340
الخرطوم	3259107	1765404	1493703
الجزيرة	1964131	910690	1053441
النيل الأبيض	912593	433648	478945
سنار	665749	312932	352817
النيل الأزرق	403774	203334	200440
شمال كردفان	1455884	661709	794175
جنوب كردفان	666816	318125	348691
شمال دارفور	1056821	525895	530926
غرب دارفور	617559	286278	331281
جنوب دارفور	1955750	1006234	949516

الولاية	فوق ١٧ سنة		
	الجملة	الذكور	الإناث
أعالي النيل	488934	500،261	434،227
جونقلي	693081	526،360	555،332
الوحدة	274324	137731	136593
واراب	476887	220152	256735
شمال بحر الغزال	349312	159968	189344
غرب بحر الغزال	177957	95383	82574
البحيرات	361378	189222	172156
غرب الاستوائية	352285	177566	174719
الاستوائية الوسطى	586207	311796	274411
شرق الاستوائية	452676	224826	227850

جدول المسجلين داخل وخارج السودان

- المصدر تقرير الاتحاد الأوربي

European Union Election Observation Mission to Sudan، Executive and Legislative Elections 2010، Final Report

List of voters provided officially by NEC on 12 Jan 2010

	الناخبون المستحقون	المسجلون فعلا	نسبة٪
إجمالي السودان	20692131	16440168	79
الشمالية	423119	269180	64
نهر النيل	665891	431827	65
البحر الأحمر	796607	681870	86
كسلا	973682	816،759	78
القضارف	661607	496459	75

	الناخبون المستحقون	المسجلون فعلا	نسبة٪
الخرطوم	3259107	1926524	59
الجزيرة	1964131	1490229	76
النيل الأبيض	912593	645933	71
سنار	665749	513742	77
النيل الأزرق	403774	351795	87
شمال كردفان	1455884	902189	62
جنوب كردفان	816،666	749232	112
شمال دارفور	1056821	691869	65
غرب دارفور	617559	426444	69
جنوب دارفور	1955750	1315607	67
جملة الولايات الشمالية	16479090	11652716	71
أعالي النيل	488934	425239	87
جونقلي	693081	618265	89
الوحدة	274324	522196	190
واراب	476887	669053	140
شمال بحر الغزال	349312	451789	129
غرب بحر الغزال	177957	212331	119
البحيرات	361378	386621	107
غرب الاستوائية	352285	322801	92
الاستوائية الوسطى	586207	542527	93
شرق الاستوائية	452676	636630	141
إجمالي الولايات الجنوبية	4213041	4787452	114
الإمارات العربية		8484	
اليمن		695	
قطر		6777	

	الناخبون المستحقون	المسجلون فعلا	نسبة٪
مصر		5377	
السعودية		67745	
الكويت		400	
عمان		1330	
البحرين		532	
الولايات المتحدة		977	
كينيا		256	
يوغندا		174	
جنوب أفريقيا		142	
ليبيا		9491	
كندا		128	
إثيوبيا		231	
بلجيكا		1093	
ماليزيا		504	
إجمالي المهجر		104336	
الإجمالي الكلي		16544504	

* ملحوظة توجد فروقات في التجميع الذي جاء بتقرير بعثة الاتحاد الأوربي مع التجميع الذي استخدم هنا عن طريق برنامج إكسل، مما يشي بوجود خطأ طفيف في الأرقام.

جدول حصص الولايات في المجلس الوطني والمجالس الولائية

	المجلس الوطني					المجلس الولائي			
الولاية	دوائر	مرأة	حزبية	جملة		جغرافي	مرأة	حزبية	جملة
الشمالية	٥	٢	١	8		29	12	7	48
نهر النيل	٨	٣	٢	13		29	12	7	48

البحر الأحمر	١٠	٤	٢	16	29	12	7	48
كسلا	١٢	٥	٣	20	29	12	7	48
القضارف	٩	٤	٢	15	29	12	7	48
الخرطوم	٣٦	١٥	٩	60	50	21	13	84
الجزيرة	٢٥	١٠	٦	41	29	12	7	48
النيل الأبيض	١٢	٥	٣	20	29	12	7	48
سنار	٩	٤	٢	15	29	12	7	48
النيل الأزرق	٦	٢	٢	10	29	12	7	48
شمال كردفان	٢٠	٨	٥	33	29	12	7	48
جنوب كردفان	١٠	٤	٣	17	32	14	8	54
شمال دارفور	١٤	٦	٤	24	29	12	7	48
غرب دارفور	٩	٤	٢	15	29	12	7	48
جنوب دارفور	٢٨	١٢	٧	47	29	12	7	48
جملة الشمال	213	٨٨	٥٣	354	459	191	112	762
أعالي النيل	٧	٣	٢	12	29	12	7	48
جونقلي	٩	٤	٢	15	29	12	7	48
الوحدة	٤	٢	١	7	29	12	7	48
واراب	٧	٣	٢	12	29	12	7	48
شمال بحر الغزال	٥	٢	١	8	29	12	7	48
غرب بحر الغزال	٢	١	١	4	29	12	7	48
البحيرات	٥	٢	١	8	29	12	7	48
غرب الاستوائية	٤	٢	١	7	29	12	7	48
الاستوائية	٨	٣	٢	13	29	12	7	48

الوسطى									
شرق الاستوائية	٦	٢	٢	10		29	12	7	48
إجمالي الجنوب	٥٧	٢٤	١٥	96		290	120	70	480
إجمالي السودان	٢٧٠	112	68	450		749	311	182	1242

جدول حصص المجلس التشريعي لجنوب السودان

الولاية	دوائر جغرافية	قائمة مرأة	قائمة حزبية	جملة
أعالي النيل	12	5	3	20
جونقلي	17	7	4	28
الوحدة	7	3	2	12
واراب	12	5	3	20
شمال بحر الغزال	9	4	2	15
غرب بحر الغزال	4	1	1	6
البحيرات	8	4	2	14
غرب الاستوائية	8	3	2	13
الاستوائية الوسطى	14	6	3	23
شرق الاستوائية	11	5	3	19
إجمالي الجنوب	102	43	25	170

جدول مرشحي حزب الأمة القومي في المجالس التشريعية

الولاية	المجلس الوطني			المجالس الولائية		
	جملة المجلس	جملة مرشحي الحزب	النسبة	جملة المجلس	جملة ترشح الحزب	النسبة
الشمالية	8	8	100%	48	43	90%
نهر النيل	13	11	85%	48	42	88%
البحر الأحمر	16	11	69%	48	20	42%
كسلا	20	16	80%	48	34	71%
القضارف	15	15	100%	48	47	98%
الخرطوم	60	58	97%	84	84	100%
الجزيرة	41	41	100%	48	48	100%
النيل الأبيض	20	20	100%	48	48	100%
سنار	15	15	100%	48	48	100%
النيل الأزرق	10	7	70%	48	38	79%
شمال كردفان	33	33	100%	48	47	98%
جنوب كردفان	17	17	100%	54	54	100%
شمال دارفور	24	13	54%	48	24	50%
غرب دارفور	15	12	80%	48	35	73%
جنوب دارفور	47	45	96%	48	45	94%
جملة الولايات الشمالية	354	322	91%	762	657	86%

الملاحق

اتفاقية التراضي الوطني ٢٠ مايو ٢٠٠٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاق بين: حزب الأمة القومي والمؤتمر الوطني

١٣ جمادي الأولي ١٤٢٩هـ الموافق ٢٠ مايو ٢٠٠٨م

ديباجة: إدراكاً من الحزبين بأهمية الحوار بوصفه الوسيلة الفعالة في معالجة القضايا والمشكلات الوطنية، ووعياً منهما بضرورة أن يكون هذا الحوار في إطار البيت الواحد حواراً سودانياً سودانياً خالصاً.

واستشعاراً منهما بالمخاطر والتحديات والمهددات التي تواجه البلاد.

واستلهاماً لتطلعات الشعب السوداني في التحول الديمقراطي والسلام العادل الشامل عبر جمع الصف الوطني، صوناً للبلاد تراباً وهويةً وإنساناً.

وسعياً نحو حشد الطاقات وتكامل القدرات للارتقاء بالوطن نحو آفاق الحرية والديمقراطية والشورى والسلام والعدالة والتنمية والاستقرار والكرامة والرخاء والعيش الكريم،انعقدت اللجنة المشتركة بين الحزبين، وعقدت ستة عشر اجتماعا امتدت لفترة أربعة أشهر في جو يسوده الوضوح والصراحة والصفاء والود والإحساس الغامر والعميق بالمسئولية الدينية والوطنية وبمتابعة متلاحقة من مؤسسات الحزبين، ركزت اللجنة المشتركة بين الحزبين جهودها حول سبعة موضوعات تندرج تحت مفردات الأجندة الوطنية وتوافقت علي رؤية مشتركة حولها تمهيداً لتحويلها للإطار القومي...

أولاً: الثوابت الوطنية

١- **الثوابت الدينية:**

١-١- تأكيد دور الدين كمرجع وموجه وهادي للناس.

١-٢- حرية العقيدة والضمير.

١-٣- التزام قطعيات الشريعة.

١-٤- التسامح في الاختلافات الاجتهادية.

١-٥- التعايش السلمي بين الأديان.

١-٦- احترام التعددية الثقافية.

١-٧- يكون القانون حكماً في الاختلافات الاجتهادية.

٢- الثوابت الوطنية:

٢-١- الالتزام بسيادة الوطن ووحدته وسلامة أراضيه.

٢-٢- كفالة حقوق الإنسان والحريات العامة.

٢-٣- نبذ العنف وانتهاج الحوار والطرق الديمقراطية والشورى في سبيل تحقيق المقاصد السياسية.

٢-٤- نبذ التناصر بالأجنبي في سبيل التنافس السياسي.

٢-٥- الالتزام بالدستور والقانون ومبادئ السلام العادل.

٣- مبادئ السلام العادل:

٣-١- الوحدة الطوعية.

٣-٢- تأسيس التراضي الوطني علي المشاركة العادلة في الثروة والسلطة وبناء مؤسسات الدولة النظامية والمدنية دون إقصاء.

٣-٣- تعزيز النظام اللامركزي الفدرالي مع التأكيد علي نبذ العصبيات بكافة أشكالها.

٣-٤- تأسيس علاقات الجوار الإقليمي علي قاعدة حسن الجوار والمصالح المشتركة.

٤- مبادئ الحكم الراشد:

٤-١- إقامة الحكم علي قواعد سيادة حكم القانون والمشاركة والشفافية والمسائلة.

٤-٢- حسم الخلافات السياسية بالحوار.

٤-٣- التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات الحرة النزيهة مبدأ أصيل يجب إرساء وترسيخ قواعده.

٤-١- تحقيق التوازن التنموي في كافة أرجاء الوطن الزاخر بموارده في باطن الأرض وظاهرها.

٤-٢- انتهاج سياسة المصارحة والمصالحة ونبذ دوافع الكراهية والانتقام.

٤-٣- احترام العهود والمواثيق.

ثانياً: تهيئة المناخ

١- خلق مناخ إعلامي صحي يقوم علي تحقيق قومية الإعلام والتناول الموضوعي للقضايا ووقف أي تراشق في الوسائط الإعلامية واحترام الثوابت المتفق عليها وعدم المساس بها.

٢- ابتدار الجهود لتهيئة قواعد الحزبين للتفاعل الايجابي مع ما اتفق عليه الحزبان والعمل علي تنشيط العلاقات الاجتماعية بين منسوبي الحزبين.

٣- تنفيذ توصيات هيئة الحسبة والمظالم.

٤- تكوين لجنة لمراجعة أسماء الشوارع والمنشآت لتعميم الرمزية القومية.

٥- التعاون بين الحزبين في بناء القطاعات الفئوية والطلابية والنقابية والمفوضيات بمشاركة الجميع.

٦- إرساء قواعد الحوار وإزالة ما يعتريه من معوقات وعقبات.

٧- النظر في إطلاق سراح المحكومين سياسياً في جميع أنحاء الوطن.

٨- الإسراع في تكوين آلية للحقيقة والمصالحة والإنصاف للوقوف علي تجاوزات الماضي عبر الحقب وبيان حقيقتها وإفراغ النفوس من مرارات الماضي.

٩- دعم جهود جمع الصف الوطني.

ثالثاً: دارفور

١- يتميز إقليم دارفور بإرث تاريخي وثقافي وإداري مشهود، ويمثل بوابة السودان الغربية المجاورة لثلاث دول، يؤثر ويتأثر بما يدور من أحداث عبر الحدود المشتركة.

٢- إن جذور الاختلال الأمني بالمنطقة تعود إلى ما قبل الاستقلال ولكن ظل التفاقم في مرحلة ما بعد الاستقلال وحتى الآن بسبب التنافس علي الموارد الطبيعية والزعامات الإدارية والمظالم السياسية المتراكمة مثل فرط المركزية في الإدارة والحكم، وخلل التوازن التنموي والخدمي.والاضطراب الأمني في دول الجوار.

٣- زاد الاستقطاب السياسي الحاد والتصعيد في الآونة الأخيرة والتدخلات

الخارجية من تفاقم الأزمة الأمنية فانعكس ذلك علي الحالة الإنسانية فأدخلها في قائمة الأجندة الوطنية والإقليمية والدولية.

٤- إن التصعيد العسكري بين أطراف النزاع لحسم أزمة دارفور لا يؤسس لحل دائم بل قد يوغر المشاعر الإثنية والقبلية والجهوية ويكرس لحرب أهلية.

٥- لقد عرف أهل دارفور بالتمازج العرقي والثقافي والتدين، وإن الأزمة الحالية مهما بلغت حدتها يمكن احتواءها في إطار سياسي وطني يؤكد وحدة وسلامة وصيانة أرض السودان وذلك عبر حوار وتراضي أهل المنطقة ومن خلال مشاركتهم في إدارة الشأن العام بعدالة وشفافية والاعتراف بالحقائق الموضوعية التي شكلت دواعي الأزمة.

٦- لقد شكلت اتفاقية أبوجا الموقعة في مايو عام ٢٠٠٦ خطوة نحو الحل لم تكتمل بسبب عدم توقيع بقية الفصائل عليها والتدخلات الأجنبية وتشظي الفصائل غير الموقعة غير أن كافة الجهود الوطنية يجب أن تبذل لاستكمال عملية السلام والاستقرار، عليه فإن الجميع مطالب بالمشاركة في جهود السلام هذه بما يحقق مشاركة جميع الأطراف لمعالجة كل القضايا المطروحة في دارفور.

٧- الانفلات الأمني في دارفور صاحبه إفراط في تدفق السلاح وتكوين مليشيات، وبالتالي فإن الترتيبات الأمنية تشكل ركناً هاماً في أي سلام مستدام من خلال:

٧-١- اتفاق لوقف إطلاق النار يطور الاتفاقات السابقة

٧-٢- حصر القوات ونزع سلاح مليشيات القوي العفوية في المجتمع.

٨- إن حل الأزمة يتطلب إجراءات لتهيئة المناخ تشمل:

٨-١- فك الأسري لدي أطراف النزاع

٨-٢- إطلاق سراح المعتقلين لأسباب سياسية تتعلق بأزمة دارفور.

٨-٣- تحرص الدولة علي أن تكون الإدارات الانتقالية مقبولة لأهل دارفور.

٩- اللاجئون والنازحون في محنة حقيقية شكلت قضية إنسانية جذبت انتباه العالم وحركت الضمير المحلي والدولي مما يتطلب الالتزام بالبرتوكول الإنساني الخاص بحماية المدنيين وتسهيل إيصال العون لكافة المتضررين من الحرب وتأمين العودة الطوعية للنازحين إلى قراهم الأصلية فور استتباب الأمن وإعادة الإعمار.

١٠- التعويضات للمتضررين مكون هام لجبر الضرر في أي اتفاق سلام بدارفور، ولذلك فإن معالجة أمرها ضروري ويتطلب الإقرار والجهد لتوفير الموارد المالية محلياً ومن المانحين الدوليين وفق آلية عدلية موثوق بها.

١١- تشكل المشاركة العادلة في السلطة والثروة مع التمييز الإيجابي لبعض الوقت أساساً لحل الأزمة.

١٢- الإدارة الأهلية مكون إداري واجتماعي هام في مجتمع دارفور ولذلك لا بد من إعادة الثقة فيها وتعزيز قدراتها بعيداً عن الاستقطاب وعلي أساس الرضي والقبول من أهل المنطقة وتفويضها سلطات إدارية وقضائية كافية، وعلاج مشكلات الحوا كير وحيازة الأرض من خلال الإبقاء عليها في إطار حرية الإنسان وفق ما نص عليه الدستور وتأمين الحقوق الزراعية والرعوية للجميع وتحديد مسارات المراحيل وفقاً للعرف والالتزام بها.

١٣- وحدة الإقليم تتم وفق إرادة أهل دارفور وبحدوده عند الاستقلال مع مراعاة اللامركزية التي تراعي الخصوصية الجغرافية والاجتماعية والجدوى الإدارية.

١٤- الحل السياسي لأزمة دارفور يتطلب جهد كافة القوي الوطنية دون عزل وذلك اعترافاً بأن جهد الوطنيين مقدم علي الرافع الإقليمي والدولي علي أهميته، ويتطلب الدعوة لملتقي دارفوري جامع بحضور أطراف النزاع للمشاركة في فعالياته المختلفة وتفويض الملتقي لبحث أجندة دارفور السياسية والتنموية والخدمية والإدارية والقبلية والأمنية وأسس التصالح والتعايش وفق إعلان المبادئ الموقع عليه من كافة أطراف النزاع.

١٥- استلهام السوابق الوطنية الرشيدة والتجارب الإقليمية والدولية التي يتفق عليها لتحقيق العدالة والإنصاف بما يفضي إلي رتق النسيج الاجتماعي.

١٦- إن القوات الإفريقية الأممية المشتركة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٧٦٩ والتي وافقت عليها الحكومة، تكون محايدة بين أطراف النزاع وتكون مهمتها قاصرة علي حماية المدنيين، ومراقبة وقف إطلاق النار، وتأمين الإغاثات، والإشراف علي ومتابعة ما يتفق عليه أطراف النزاع السودانية، ويعمل الطرفان علي تسويق هذه الرؤية دولياً.

١٧- يلتزم الطرفان بالعمل وسط الحركات المسلحة والقبائل والأحزاب السياسية، والمجتمع الدارفوري المدني، لحشد موافقتهم علي:

١٧-١- تطوير اتفاق وقف إطلاق نار شامل مما يحقق السلام والاستقرار والطمأنينة.

١٧-٢- صيغة الملتقي الدارفوري الدارفوري الجامع.

١٨- يؤكد الطرفان علي أهمية قيام ملتقي قومي يعطي مقررات الملتقي الدارفوري مشروعية وطنية جامعة.

رابعاً: الانتخابات

١- يؤكد الطرفان أن الانتخابات هي نظام قانوني وممارسة سياسية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية وحزمة من مبادئها الأساسية كالتداول السلمي للسلطة، وحرية الاختيار، وتوسيع قاعدة المشاركة، وحق التنافس الشريف، وتكافؤ الفرص، والمساواة، والتوازن النوعي. وأيضاً مرتبطة بحزمة من الحقوق الأساسية مثل حق التنظيم والتجمع، حرية التفكير والتعبير، حق التقدم نحو المواقع القيادية في الدولة.

٢- يؤكد الطرفان علي ضرورة الالتزام بما جاء في الدستور الانتقالي لعام ٢٠٠٥م بشأن الانتخابات وما يتصل بها من تشكيل مفوضية خاصة وأن تكون حرة ونزيهة ومراقبة، وكذلك ما يتصل بالتعداد السكاني من نصوص.

٣- فيما يتعلق بقانون الانتخابات يؤكد الطرفان علي الأتي:

٣-١- الأخذ بالنظام الانتخابي المختلط الذي يجري علي أساس الدوائر الجغرافية ذات المرشح الفرد ونظام القوائم علي أن تجري به الانتخابات في كل مستويات الحكم (البرلمان القومي، المجلس التشريعي لجنوب السودان، ومجالس الولايات).

٣-٢- ٦٠٪ من أعضاء كل مجلس يتم انتخابهم بالنظام الفردي و٤٠٪ علي أساس التمثيل النسبي (القائمة المغلقة).

٣-٣- تمثل المرأة في كل المجالس بعدد لا يقل عن ٢٥٪ من مقاعد تلك المجالس.

٣-٤- يتم تحديد وزن الدوائر الانتخابية بقسمة عدد سكان السودان علي عدد الدوائر الجغرافية وتحديد نصيب كل ولاية من الدوائر الجغرافية حسب عدد سكانها وبنفس الطريقة تحدد عدد دوائر مجلس الجنوب ومجالس الولايات (عدد سكان كل ولاية يحدد حسب نتائج التعداد السكاني الخامس).

٣-٥- تجري الانتخابات في الدوائر الجغرافية بالنظام الفردي ويفوز من يحوز علي أعلي الأصوات (الأغلبية البسيطة).

٣-٦- دائرة التمثيل النسبي تكون اتحادية (السودان كدائرة واحدة)

٣-٧- أن تمثل النساء ضمن قائمة الحزب الموحدة للتمثيل النسبي وعلي نظام الترتيب التبادلي (امرأة.. رجل.. امرأة.. رجل.... الخ).

٣-٨- يحدد عدد المقاعد التي تفوز بها كل قائمة حسب مجموع الأصوات التي تنالها وفقاً لقوة المقعد.

٣-٩- قوة المقعد تنتج عن قسمة الأصوات الصحيحة علي عدد المقاعد.

٣-١٠- النسبة المؤهلة للتنافس هي حصول الحزب علي نسبة ٥٪.

٣-١١- أن تتبع طريقة أعلي البواقي لتوزيع المتبقي من المقاعد.

٣-١٢- أن تكون القائمة مغلقة ويحدد الفائزين حسب ترتيبهم في القائمة.

٤- تقسيم الدوائر الانتخابية:

٤-١- باتخاذنا للنظام المختلط الذي يكون للمواطن فيه صوتين فإن حجم الدوائر الجغرافية يصبح حوالي (١٥٠ ألف) نسمة. ويراعي أن لا يزيد التفاوت بين الدوائر ١٥٪.

٤-٢- تقوم المفوضية بناءاً علي نتائج التعداد السكاني بتحديد حجم الدائرة الانتخابية وعدد الدوائر في كل ولاية.

٤-٣- تقوم اللجان العليا في الولايات بالتشاور مع كل القوي السياسية المحلية بالولايات، بترسيم الحدود الجغرافية لكل دائرة انتخابية وترفع مقترحاتها للمفوضية للموافقة عليها.

٤-٤- لكي تتمكن اللجان العليا والأحزاب السياسية للوصول لتوزيع عادل للدوائر الجغرافية وحدودها لا بد من أن تتوفر لهم نتائج وأرقام الإحصاء السكاني الخامس والذي عليه يتم التحديد الدقيق لحجم الدوائر الانتخابية.

٥- تحديد وتوزيع الدوائر الانتخابية:

٥-١- الولاية هي القاعدة لتحديد الدوائر في الدوائر الجغرافية وفقاً للقاسم الانتخابي بمراعاة الضوابط الآتية:

٥-١-١- احترام حدود الولاية

٥-١-٢- لا يزيد حجم الناخبين في الولاية عن العدد المسجل

٦- شروط التسجيل:

٦-١- نجاح الانتخابات يعتمد علي مشاركة المواطنين النشطة في العملية الانتخابية من التسجيل وإلي الإدلاء بأصواتهم. وتبدأ المشاركة في الانتخابات بأن يتم التسجيل لاكتساب الحق في التصويت لكل من تتوفر فيه شروط الناخب.

٦-٢- التسجيل مسئولية فردية للمواطن ولتسهيل عملية التسجيل فيجب أن تكون مراكز التسجيل كافية وواضحة المعالم وقريبة لمكان سكن الناخبين وأن يتم الإعلان عنها قبل وقت كافٍ.

٦-٣- أن يكون مقر التسجيل ومقار الاقتراع معروفة ومتاحة للمواطنين.

٦-٤- الرقابة علي عملية التسجيل هامة للغاية ولا بد من النص علي أحقية الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في التواجد في مراكز التسجيل للرقابة علي نزاهتها وعدم تسجيل من لا يقيم في الدائرة الانتخابية.

٧- الترشيح وسحبه:

٧-١- المرشحون لرئاسة الجمهورية أو رئيس حكومة الجنوب أو الولاة أو النواب لمختلف المجالس يتم اعتماد ترشيحاتهم من أحزابهم ويزكوا وفقاً للمادة ٥٤ من للدستور.

٧-٢- المرشحون المستقلون مطلوب تزكية ناخبين مؤهلين وفقاً للمادة ٥٤ من الدستور.

٧-٣- رسوم التأمين تكون في حدها الأدنى.

٧-٤- سحب الترشيح والطعون:

٧-٤-١- يجوز لأي مرشح لأي مستوي انتخابي الانسحاب خلال المدة التي تحددها المفوضية أو اللجنة العليا بموجب إخطار مكتوب.

٧-٤-٢- لا يجوز للمرشح الذي سلم أنموذج سحب الترشيح الرجوع عن سحب ترشيحه.

٧-٤-٣- لا يجوز لأي مرشح أن يرشح نفسه للهيئة القومية والولائية في نفس الوقت.

٧-٥- الطعن في الترشيح:

٧-٥-١- يجوز لأي ناخب خلال (٧) أيام من نشر القوائم الأولية للمرشحين أن يقدم طعناً مكتوباً للجنة العليا بالولاية في أي مرشح موضحاً أسباب ذلك. وتصدر المفوضية قرارها خلال (٧) أيام وذلك بعد دفع الرسوم المقررة.

٧-٥-٢- تستأنف قرارات المفوضية للمحكمة العليا القومية واللجان العليا بالمحكمة القومية العليا علي أن تصدر قراراتها في استئنافي الطعون خلال (٧) أيام.

٧-٦- المراقبون:

٧-٦-١- النص علي الرقابة الدولية + منظمات المجتمع المدني وفقاً لما نص عليه الدستور واتفاقية السلام.

٧-٦-٢- يجب علي منظمات المجتمع المدني ومنظمات الرقابة الدولية تشكيل لجان للرقابة علي الانتخابات والتعداد السكاني.

٧-٦-٣- وفقاً لما ورد في هذا القانون لهم الحق في:

٧-٦-٣-١- مراجعة قوائم الناخبين

٧-٦-٣-٢- التأكد من نزاهة الاقتراع والفرز

٧-٦-٣-٣- التأكد من حياد القائمين علي الاقتراع والفرز.

٧-٦-٣-٤- الحق في حضور كل مراحل الاقتراع والفرز خاصة قفل الصناديق وفتحها.

٧-٦-٣-٢- يجوز للمراقبين توجيه الأسئلة والاستفسارات.

٧-٦-٣-٣- يجب علي المفوضية واللجان العليا إعداد أماكن للمراقبين تمكنهم من المتابعة.

٨- تمويل الانتخابات:

٨-١- تقوم المفوضية بإعداد الميزانية السنوية بالمنصرفات وتكاليف الانتخابات خلال العام المالي وتقديمها للبرلمان لمناقشتها وإجازتها كجزء من ميزانية الدولة السنوية.

٨-٢- تمويل الاستفتاءات الولائية مسئولية الولاية المعنية.

٨-٣- تحدد المفوضية حد أعلي للإنفاق من قبل الأحزاب والمرشحين.

٨-٤- تقدم الدولة الدعم الممكن للأحزاب المشاركة في الانتخابات.

٩- الدعاية الانتخابية:

٩-١- تقوم المفوضية بإعداد القواعد التي تنظم الدعاية الانتخابية علي أن تنص علي:

٩-١-١- عدم استغلال موارد وأجهزة الدولة في الدعاية الانتخابية لأي مرشح أو حزب.

٩-١-٢- إتاحة الفرص المتساوية لكل المرشحين في الأجهزة الإعلامية القومية والولائية.

١٠- الاقتراع:

١٠-١- تحدد المفوضية تاريخ بداية ونهاية الاقتراع.

١٠-٢- يتم الاقتراع والفرز في يوم واحد

١٠-٣- توفير العدد المناسب من مراكز الاقتراع

١٠-٤- الاقتراع والفرز في نفس المركز

١١- الأساليب الفاسدة:

١١-١- ينص القانون علي الأساليب والممارسات الفاسدة ويحدد العقوبات المناسبة لكل مخالفة.

١١-٢- تنشأ محكمة متخصصة من قضاة برئاسة قاضي محكمة درجة أولي للفصل في الاتهامات.

١٢- الفقرات ٣-٢ و٣-٦ و٣-٧ مازال هنالك تباين حولها يسعي الطرفان لحسمها علي ضوء المناقشات مع القوي السياسية الأخرى.

١٣- هذا الاتفاق اتفاق بين الحزبين ويسعي الطرفان للحوار مع القوي السياسية الأخرى للوصول إلى قانون عليه اكبر إجماع سياسي.

خامساً: السلام

١- يشهد السودان أزمة موروثة تمتد جذورها إلى فترة الحكم الاستعماري واستمرت خلال فترات الحكم الوطني بعد الاستقلال. وازدادت التعقيدات بسبب التدخلات الأجنبية السالبة والأطماع الإقليمية والأخطاء في إجراءات المعالجة، واتسع نطاق الحروب وتدهورت الأوضاع بصورة تفاقمت معها الخسائر في الأنفس والأموال مما يعرض البلاد للتمزق الداخلي والوصاية الدولية، ما لم تلتزم كافة قوي المجتمع السوداني بالمبادئ والثوابت الوطنية.

٢- إن أهم مسببات الحروب والاقتتال وعدم الاستقرار بالبلاد هي المطامع الدولية ورغبتها في التدخل في الشأن السوداني وعدم وعي النظم الوطنية المتعاقبة علي حكم البلاد بمظالم أهمها هي:

i. مركزية الحكم والإدارة

ii. خلل المشاركة في السلطة

iii. اقتصادية تتعلق بالتنمية غير المتوازنة

iv. التوزيع غير العادل للثروة والخدمات الاجتماعية

V. ثقافة مركزية مهيمنة عليا وأخري طرفية مهمشة

Vi. مظالم اجتماعية أفضت إلى تنافر وشعور بالدونية والاستعلاء

Vii. دبلوماسية أدت لعدم توازن في العلاقات الخارجية

٣- بذلت جهود وطنية لمعالجة هذه المظالم بعضها حقق نجاحاً محدوداً والبعض لم يحقق نجاحاً، لقد خبرت البلاد عدد من الاتفاقات مؤخراً تمثلت في:

i. اتفاقية السلام من الداخل (الخرطوم وفشودة) ١٩٩٧م

ii. اتفاقية إعلان نداء الوطن (جيبوتي) ١٩٩٩م

iii. اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا) ٢٠٠٥م

iv. اتفاقية التجمع الوطني الديمقراطي (القاهرة) ٢٠٠٥م

V. اتفاقية دارفور (أبوجا) ٢٠٠٦م

Vi. اتفاقية الشرق (أسمرا) ٢٠٠٦م

إن اتفاقية السلام الشامل قد امتازت علي غيرها بأنها الأكثر شمولاً وأصبحت الأساس للنظام السياسي والدستوري للبلاد اليوم.

- حققت انجازات يمكن تلخيصها في التالي:

١- وقف الحرب في الجنوب وإقرار مبدأ نبذ العنف والتبشير بالسلام.

٢- اعتماد مبدأ الحلول الوسطي والتنازل والتخلي عن الإملاء والمواقف الإقصائية.

٣- الالتزام بكفالة حقوق الإنسان كما نصت عليها المواثيق الدولية.

٤- إقرار برنامج للتحول الديمقراطي عبر الدستور، والالتزام بإجراء انتخابات عامة علي كافة المستويات.

٥- النص علي ضبط الحركة المالية من إيرادات ومنصرفات عبر معايير محاسبية.

٦- إقرار مبدأ تقرير المصير بصورة تعطي الأولوية للوحدة والعمل علي جعلها خياراً جاذباً.

٧- الاتفاق علي هيئات ومفوضيات مستقلة لمراقبة الأداء في مجالات المراجعة الدستورية، حقوق الإنسان، شئون القضاء، الانتخابات، الخدمة المدنية، الاستفتاء لجنوب السودان، الأراضي.

٨- إثبات مبدأ المشاركة العادلة في السلطة والتوزيع العادل للثروة.

٩- تحديد مدة الفترة الانتقالية لإرساء التجربة والتأكيد علي وظيفتها الإصلاحية.

١٠-الاعتراف بالتعددية الدينية والثقافية والإثنية والإقليمية.

١١-إقرار مبدأ اللامركزية الدستورية والإدارية.

١٢- التأكيد علي كفالة استقلال الهيئة القضائية.

١٣- إقرار مبدأ ضبط العلاقة بين الدين والدولة والتوفيق بين الحرية الدينية والوحدة الوطنية.

١٤- الاعتراف بحق أصحاب الأرض في الإنصاف والتعويض.

- إن اتفاقية السلام الشامل لم تلبي كافة طموحات أي من الطرفين الموقعين عليها وهي وليدة تنازلات من الطرفين للوصول لمرحلة إيقاف الحرب وتأسيس مرحلة جديدة تتسم بالحوار والمشاركة في السلطة والثروة وإحداث تحول ديمقراطي عبر انتخابات حرة ونزيهة وانطلاقاً من هذا وقع عليها المؤتمر الوطني بكامل قناعاته ويلتزم بتنفيذها ويرحب بمشاركة القوي السياسية في إنجاحها.

- بينما يري حزب الأمة أنه أعلن ترحيبه بلبنات اتفاقية نيفاشا وبالإنجازات التي تحققت وما تم من استحقاقات وطنية، وأبدي ملاحظات حول بعض بنود الاتفاقية وقضايا أخرى أغفلتها وأعلن عنها الحزب في وقت سابق، تستوجب المخاطبة بالجدية والإحاطة المطلوبة تفادياً لثغرات قد تفضي لانتكاسة جديدة. وانطلاقاً من ذلك فإن حزب الأمة القومي يؤكد استعداده للدخول في حوارات وطنية مع طرفي الاتفاقية والقوي السياسية الأخرى لدعم ما حوته من ايجابيات ولاستدراك تلك التحفظات لمصلحة الوطن وأمنه واستقراره.

ثانياً: اتفاق التجمع الوطني الديمقراطي (القاهرة):

١- الترحيب بما تم في اتفاق حكومة السودان مع التجمع الوطني الديمقراطي في القاهرة (يناير ٢٠٠٥) خاصة ما يتعلق بالتحول الديمقراطي والحريات والانتخابات والقضايا الدستورية والحكم اللامركزي ورفع المظالم ودفع الضرر ويصبح الالتزام بتنفيذ ما اتفق عليه التحدي الذي يواجه كل الأطراف.

ثالثاً: اتفاق دارفور (أبوجا): إن قضية دارفور صارت من أولويات الهموم الوطنية ولا بد من مضاعفة الجهود لتحقيق تسوية سياسية شاملة وفق ما تم من رؤية مشتركة.

رابعاً: اتفاق الشرق (أسمرا):

١- الترحيب باتفاقية سلام شرق السودان لتحقيقها نقاط إيجابية هامة مثل:

i. الاعتراف بجوهر الأزمة المتعلقة بالتهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي وإقرار مبدأ الحوار من أجل الحل السلمي العادل للنزاع.

ii. تحقيق وقف إطلاق النار وتضمين الترتيبات الأمنية.

iii. ترتيبات الحكم والمشاركة في السلطة.

iv. أسس توزيع عائدات الثروة.

v. القضايا التنموية والاجتماعية والثقافية.

٢- العمل لشمولية الاتفاقية والترويج لها لتنال رضا القوي السياسية بصفة عامة وأهل الشرق بصفة خاصة.

خامساً: المطلوب عمله: لقد رحبت القوي الوطنية السودانية كافة باتفاقيات السلام الموقعة، ورغم تحفظاتها علي بعض البنود فإن الواجب الوطني يدعو إلى دعمها وتقويمها واستكمال النواقص فيها عبر الحوار وبالوسائل السلمية للوصول إلى حلول تستمد فاعليتها وشرعيتها من التراضي الوطني والمشاركة الواسعة للقوي السياسية في الحكم والمعارضة للاتفاق علي ثوابت دينية- وثوابت وطنية- ومبادئ السلام العادل- ومبادئ الحكم الراشد ومن خلال:

١- ضرورة إيقاف الحرب الباردة بين أطراف الاتفاقيات.

٢- تكملة تكوين وتفعيل اللجان والهيئات والمفوضيات القومية المضمنة في الدستور الانتقالي.

٣- معالجة القوانين المقيدة للحريات والمتعارضة مع الدستور.

٤- علاج مسألة دارفور وقضايا النزاع الأخرى واعتبارها بنوداً في أجندة الملتقي القومي.

٥- الإسراع بتطبيق الإجراءات الأمنية وسحب القوات إلى حدود ١٩٥٦ وترسيم وتثبيت الحدود.

٦- الاستعجال بإقامة إدارة انتقالية مؤقتة متفق عليها لمنطقة أبيي وذلك لبسط الأمن وتوفير الخدمات الاجتماعية للسكان، والإسراع بالوصول لحل نهائي لأزمة أبيي.

٧- ابتدار آلية للحقيقة والمصالحة لتنقية الحياة السياسية وإزالة الاحتقان.

٨- ضبط برنامج التحول الديمقراطي والتأكد من إجراء التعداد السكاني والتراضي علي قانون للانتخابات العامة برقابة محلية ودولية.

٩- التعاون الإيجابي مع المجتمع الدولي دعماً لبرنامج استدامة السلام والتحول الديمقراطي وفق مصالح السودان.

١٠- آلية قومية لتحقيق الأهداف أعلاه، تسبقها لقاءات جغرافية جامعة.

سادساً: الحريات

١- يؤكد الطرفان أن الحرية مبدأ راكز في الوجدان الإنساني، حضت الأديان علي صونها وإرساء قواعدها، ويؤكدان علي ما جاء في الدستور الانتقالي لعام ٢٠٠٥م من حريات نصت عليها وثيقة الحريات.

٢- يلتزم الطرفان علي ما جاء في المواثيق والعهود الدولية التي وقع عليها السودان وبصفة خاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨م) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦م)، والتي تعني بترقية ودعم وحماية الحقوق الأساسية والمبادئ التي أرساها الفقه والقضاء بنص المادة (٢٧) من دستور السودان الانتقالي والتي تنص علي حماية وكفالة الحقوق الدستورية والحريات المشمولة بوثيقة حقوق الإنسان.

٣- يؤكد الطرفان علي ضرورة إلغاء أو تعديل كافة القوانين المقيدة للحريات وغيرها لتتوافق مع الدستور والمواثيق والعهود الدولية الموقع عليها السودان بما يعزز وضع الحريات بالبلاد ويكرسه، علي أن يتم ذلك بالسرعة والتدرج المطلوبين.

٤- عند سن التشريعات والقوانين الوطنية يجب الالتزام بنص وروح الدستور خاصة تلك المتضمنة للحقوق والحريات وذلك طبقاً لما جاء في نص المادة (٢٧) من الدستور الانتقالي ٢٠٠٥م مع الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية الموقع عليها السودان.

٥- يؤكد الطرفان علي حرية العمل الحزبي والسياسي ويدعوان الأحزاب القائمة قبل ١٩٨٩م لإيداع دساتيرها وباقي الوثائق المطلوبة حتى تعتبر مسجلة وفقاً لقانون الأحزاب لسنة ٢٠٠٧م، علماً بأن تفسيرهما لنص المادة (هـ) من المادة ١٤ ينطبق علي الأحزاب المؤسسة حديثاً.

٦- إلغاء المحاكم الخاصة أو الاستثنائية علي اختلاف مسمياتها واختصاصاتها بحيث يتم الفصل في الدعاوي مدنية كانت أو جنائية أمام محكمة طبيعية وقاضي طبيعي وعليه تأسيساً علي ما تقدم يجب أن تتوافق جميع القوانين

السارية أو اللاحقة مع الدستور الانتقالي (٢٠٠٥م) ومواثيق حقوق الإنسان والعهود الدولية الموقع عليها السودان وعلي سبيل المثال لا الحصر تعديل القوانين التالية للتأكد من دستوريتها وتمشيها مع مواثيق حقوق الإنسان والعهود الدولية:

١. قانون الصحافة والمطبوعات (٢٠٠٤م).
٢. قانون مفوضية الخدمة المدنية القومية (٢٠٠٤م).
٣. قانون تنظيم الاتحادات المهنية (٢٠٠٤م).
٤. قانون نقابات العمال (٢٠٠١م).
٥. قانون مفوضية العمل الإنساني (٢٠٠٦م).
٦. قانون الأمن الوطني.
٧. قانون الشرطة
٨. قانون القوات المسلحة.
٩. قانون الإثبات (١٩٩٣م).
١٠. قانون الإجراءات المدنية.
١١. قانون الإجراءات الجنائية
١٢. قانون العقوبات.
١٣. قانون ديوان العدالة القومي.
١٤. قانون المحاماة.
١٥. قانون الحصانات.
١٦. قانون مفوضية الخدمة القضائية.
١٧. قانون ديوان المظالم العامة.
١٨. قانون مفوضية الأراضي.
١٩. قانون العمل.

وأي قوانين أخرى يتضح مخالفتها للدستور الانتقالي. علي أن يراعي في ذلك التوافق الوطني حول هذه القوانين وغيرها، وذلك بتمكين القوي السياسية والنقابية بإدارة حوار قانوني شامل سواء القوانين التي هي الآن قيد النظر بالمجلس الوطني، أو تلك التي ما زالت في مراحل الإعداد وأيضاً القوانين السارية الآن، ويجب أن يكون كل ذلك وفقاً للوفاق الوطني العريض المنشود.

٧- يعلن الطرفان عن أهمية قيام مجلس الأحزاب للاطلاع بدوره المنوط به حسب القانون والدستور وحتى تبدأ فترة التسعين يوماً المنصوص عليها بقانون

الأحزاب في السريان وبما يمكن الأحزاب من توفيق أوضاعها.

٨- يؤكد الطرفان علي ضرورة إجراء مشاورات مع القوي السياسية بشأن تشكيل مجلس الأحزاب حتى يتحقق أكبر إجماع سياسي وحزبي حول المجلس.

٩- يؤكد الطرفان علي كفالة حرية دور الأحزاب وضرورة احترام هذه الحرية ومراعاتها وعدم دخول هذه الدور أو تفتيشها إلا وفقاً للقانون.

تم اعتماده من قبل رئيسي الحزبين في:

١٣ جمادي الأولي ١٤٢٩هـ الموافق ٢٠ مايو ٢٠٠٨م

السيد الإمام الصادق المهدي — **المشير عمر حسن أحمد البشير**

رئيس حزب الأمة القومي — **رئيس المؤتمر الوطني**

بيان الفور حول التعداد السكاني ٢٠٠٨

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان من هيئة شورى عموم الفور بالسودان

بيان حول تعداد السودان السكاني الخامس لعام ٢٠٠٨م

بالرغم من الاعتراض الواسع لأهل السودان على إجراء التعداد السكاني الخامس في عام ٢٠٠٨ م، ولاسيما في المناطق التي تشهد حروبا ونزاعات وعدم استقرار، لا يمكن معها إجراء تعداد حقيقي لجميع مواطني السودان في حضرهم وريفهم، وبالرغم من الأسباب الكثيرة الأخرى التي قدمت ومنها ضرورة الوصول إلى اتفاق سلام حقيقي واتفاق حقيقي لوقف إطلاق النار في دارفور، تمكن النازحين واللاجئين من العودة إلى قراهم الأصلية وتمكن لجان التعداد السكاني من الوصول إلى كل القرى والفرقان، إلا أن الحكومة لم تعط أية قيمة أو اعتبار لأي من هذه الأسباب الموضوعية والمنطقية والآراء التي ساقها الآخرون لتأجيل هذا التعداد السكاني ليأتي هذا التعداد تعدادا حقيقيا يمثل أهل السودان في البوادي والحضر ويكون أساسا موثوقا به وعادلا، لا خلاف ولا جدال حوله من الجميع، عند استخدامه لقضايا التخطيط الاقتصادي والتنموي ولتوزيع الموارد والخدمات والسلطة ولاسيما قضايا تحديد الدوائر الانتخابية الجغرافية منها والنسوية والنسبية، لأغراض الانتخابات الاتحادية والولائية والاستفتاء.

إن التعداد السكاني الذي أجري جاء ناقصا بكل المقاييس، خاصا وأنه قد تجاوز النازحين واللاجئين وأفراد الحركات المسلحة والذين لم تصلهم لجان الإحصاء، لذا فهو لا يعبر عن الواقع الحقيقي للتوزيع السكاني لأهل السودان لاسيما أهل دارفور بالتحديد، والريف السوداني بصفة عامة، ولا يمكن أن يكون أساسا للتخطيط الاقتصادي ولتوزيع موارد أهل السودان وكذلك السلطة بالعدالة الخالية من الهوى.

من أولى الأسباب الموضوعية التي من أجلها اعترض غالبية أهل دارفور على إجراء هذا التعداد السكاني أو المشاركة فيه أو الاعتراف به إذا أجري، الآتي:

١- أن الأوضاع الأمنية لا تسمح، بأية حال من الأحوال، بإجراء أي تعداد سكاني حقيقي لأهل دارفور في كل مواقعهم بالمدن والمعسكرات ومواقع الحركات المسلحة.

٢- أن معظم أهل دارفور هم في معسكرات النزوح واللجوء أو خارج قراهم الأصلية وقد رفضوا في غالبهم المشاركة في أي تعداد سكاني قبل العودة إلى قراهم

الأصلية أو قبل توقيع اتفاق سلام يحفظ لهم حقوقهم، وقد التزموا بذلك.

٣- أنه لم يكن بالإمكان للجان التعداد السكاني المتخصصة أن تصل إلى المواقع السكانية المختلفة في دارفور، لاسيما البعيدة عن الحضر وتلك التي تسيطر عليها الحركات المسلحة في مناطق سلسلة جبل مرة وبعض مناطق شمال دارفور، علما أن أعدادا من سيارات لجان التعداد قد اختطفت أثناء تحركها بين المدن الكبيرة.

٤- أنه لم يتفق بعد على اتفاق سلام شامل لدارفور يوقف الحرب ويكون أساسا ومرتكزا لرؤى جديدة لحل القضايا المختلف عليها في دارفور، بما فيها قضية التعداد والتوزيع السكاني السليم المكتمل والمتفق عليه والمقبول من قبل الجميع بعيدا عن الأهداف والأهواء السياسية المخططة في تغيير الديمغرافية السكانية والجغرافية والاجتماعية لدارفور.

نتيجة للأسباب الموضوعية المذكورة أعلاه فإنه يمكن تسجيل بعض المفارقات الآتية التي صاحبت التعداد السكاني الذي أجري، بالرغم من عدم إعلان الملاحظات التفصيلية الهامة التي تضمنها التقرير النهائي، في أجهزة الإعلام المختلفة:

١. أن ولاية غرب دارفور التي هي مكان الثقل السكاني لدارفور، ولاسيما الفور، حيث كان تعدادهم أكثر من ١,٥٣٠,٠٠٠ نسمة حسب تعداد عام ١٩٩٣م، فكيف لهم بعد أكثر من خمسة عشرة عاما من التعداد السابق أن ينقص تعدادهم إلى ١,٣٠٠,٠٠٠ نسمة، في حين أن كل الولايات الأخرى قاطبة، قد سجلت زيادة كبيرة في التعداد السكاني لعام ٢٠٠٨م؟ إذا أخذنا بعين الاعتبار الزيادة السكانية السنوية لدارفور التي تقدر ب ٣٪ بسبب الخصوبة العالية في الإنجاب وتعدد الزوجات في دارفور، فكيف نفسر أن يقل تعداد ولاية غرب دارفور إلى ١,٣٠٠,٠٠٠ فرد بعد ١٥ عاما؟ أين ذهب حوالي مليون مواطن باعتبار الزيادة السنوية البسيطة (٣٪) خلال الخمسة عشرة سنة الماضية؟ هل كلهم قتلوا أو ماتوا أو هجروا أو شردوا أو نزحوا إلى أماكن أخرى لا يعرفها الغير؟ لذا لعدم ورود أية تفسيرات واضحة ومعلنة لهذه المفارقات التي لا يمكن تجاوزها أو السكوت عنها أو الإشارة إلى أسبابها وكيفية معالجتها لاحقا، فلنا كل الحق أن نسأل هذه الأسئلة لاسيما في ظروف الحرب الملتهبة والطاحنة الذي كان وما زال الأرض وأصحاب الأرض هم الهدف الرئيسي منه!

٢. كما أن كل محليات ولاية غرب دارفور الإثنتي عشرة يقل تعدادها عن مقدار المتوسط الوطني الجغرافي للدائرة (١٤٥,٠٠٠) عدا محليتي الجنينة (دائرتين) ووادي صالح (دائرة)، علما أن مدينة زالنجي نفسها لم تسجل تعدادها أكثر من

١٠١,٠٠٠ شخص، ومن جانب آخر فإن تعداد كل محليات ولاية جنوب دارفور الإثني عشر تؤهلها لدائرتين أو ثلاث وحتي أربعة دوائر جغرافية لبعض المحليات، عدا محلية شرق الجبل تعدادها لا تؤهلها لـ ٨٪ من الدائرة (١٢,٠٠٠ شخص فقط)، علما أن ثلاثة محليات من محليات جنوب دارفور تقارب تعدادها تعداد مدينة نيالا، وتساوي أو تزيد عن تعداد مدينة الفاشر. كيف؟

٣. إن التقارير الرسمية التي نشرت لم تشر إلى أية تفاصيل عن المناطق الآهلة بالسكان التي لم تجر فيها التعداد السكاني، فكيف تعالج حقوقهم في الخدمات أو الموارد الاتحادية أو السلطة، لاسيما الدوائر الجغرافية التي ستعتمد على ما أعلن؟ يرجي الإشارة إلى أن منطقة جبل مرة، مثلا، وفي تقديرات متحفظة جدا، لا يقل مواطنيها الآن عن ٧٥٠,٠٠٠ شخص، علما أنها كانت أكثر من ٤٥٠,٠٠٠ شخص عام ١٩٩٣م. فكيف لهم بعد التعداد السكاني الأخير أن يحصروا في ١٢,٠٠٠ فقط (٨٪ من الدائرة) في محلية شرق الجبل وفي ٢٣,٠٠٠(١٦٪ من الدائرة) في نيرتتي بغرب الجبل.

٤. من التفاصيل القليلة التي تسربت إلى الإعلام حول التعداد السكاني للرعاة والبدو المتجولون والذين كان تعدادهم عام ١٩٩٣ م ٦٥٠,٠٠٠ نسمة فقد أصبحوا اليوم حسب تعداد عام ٢٠٠٨م ٢,٩٥٠,٠٠٠ نسمة (أي حوالي ثلاثة مليون) بالرغم من الاستقرار المستمر للرحل ومحدودية الحركة والتجوال بسبب الحرب وتسرب معظم المواشي إلى دول الجوار. لذا حق لنا أن نسأل من أين أتت هذه الزيادة التي تقارب الخمسة أضعاف؟ كم عدد اللاجئون منهم؟ ولم لم تشر التقارير إلى عددهم تحديدا؟ وهل سيخوضون الانتخابات؟ ولمصلحة من؟ علما أن معظمهم قد منحوا جنسيات سودانية على عجل ووزعوا إلى مواقع متفرقة من دارفور! وأن التقديرات المتحفظة جدا للاجئين من دول الجوار بدارفور لا يقل عن ٥٠٠,٠٠٠ شخص بأي حال من الأحوال!

٥. إن التعداد السكاني للنازحين من جنوب السودان بولاية الخرطوم قد قدر ب ٢٥٠,٠٠٠ شخص في حين أن بعض المختصين في مجال الإحصاء السكاني قد ناقضوا ذلك بشدة وأن هذا الرقم بعيد جدا من الرقم المتداول خلال الفترة السابقة وهو ٢,٥٠٠,٠٠٠ شخص منحوا أراضي حوالي الخرطوم.لذا فلنا الحق في أن نسأل لمصلحة من تكون كل هذه التناقضات غير المبررة؟

٦. إن قانون الأنتخابات المجاز يتضمن تحديد عدد الدوائر البرلمانية وفق عدد معين لكل دائرة اعتمادا على التعداد السكاني الكلي للسودان وتحديد الحدود

الجغرافية لهذه الدوائر، وكذلك فتح الباب لتسجيل الناخبين لهذه الدوائر للانتخابات المرتقبة. لذا أمام المفارقات المذكورة أعلاه فلابد أن نسأل عما هو موقف لجنة الانتخابات إذا زاد أو نقص عدد الناخبين المسجلين لاحقا للدوائر الانتخابية بكميات كبيرة عن العدد المحدد لكل دائرة، وفق قانون الانتخابات الذي اعتمد على التعداد السكاني لعام ٢٠٠٨م؟ هل ستعدل عدد الدوائر على أساسه أم تعتمد دوائر التعداد السكاني المختلف عليه؟

٧. كيف يتسنى للأحزاب السياسية الوطنية المختلفة والحركات المسلحة أن تخوض غمار انتخابات أريد منها أن تأتي بالاستقرار لأهل السودان والسلام الشامل الحقيقي المنشود للسودان كله لم يتفق عليه بعد، وكيف يمكن للحركات المسلحة التي لم توقع على أي اتفاق سلام، أن تكون أحزابا أو هياكل سياسية لتخوض بها الانتخابات في مطلع العام القادم،علما أن الحركات التي وقعت وأصبحت مشاركة في حكومة الوحدة الوطنية الحالية لم تفرغ بعد من إكمال هياكلها السياسية لخوض الانتخابات القادمة. لذا فإن الإصرار على اعتماد نتائج التعداد السكاني الحالي واستخدامه كأساس للانتخابات القادمة سوف لن يجلب الاستقرار المنشود للسودان إذا لم يدخله في أتون نزاعات سياسية أو حروب.

إن الحكومة وبالرغم من الرجاءات والمطالبات المتعددة لتأجيل التعداد السكاني وكذلك الانتخابات، إلا أنها مضت في إجراءات التعداد السكاني وهي ماضية كذلك في إجراء الانتخابات في مطلع العام القادم دون أي اعتبار للرأي الآخر ودون أي اعتبار لأهمية سلامة وصحة وقومية التعداد السكاني وأهمية قناعة أهل السودان، من خلال مؤسساتهم السياسية، بأن الانتخابات القادمة ستأتي بالاستقرار المنشود للسودان.

لذا فإن هيئة شورى عموم الفور بالسودان، لكل ما جاء أعلاه، لا تعترف بنتائج التعداد السكاني لعام ٢٠٠٨م، وترفض إجراء الانتخابات العامة على أساسه، كما رفضتها من قبل عدة جهات سياسية وغير سياسية على المستوى القومي، وكذلك منظمات المجتمع المدني من دارفور التي أعلنت في اجتماعها في دار السلام في يوليو من عام ٢٠٠٨م، حول تنشيط عملية السلام بدارفور في توصياتها التي نصت «إن الغالبية العظمى لأهل دارفور لا يعترفون بالإحصاء السكاني لعام ٢٠٠٨ م لأن أجزاء كبيرة من الإقليم لم تغطى خلال هذه العملية. لذا فإن تحديد المناطق والدوائر الانتخابية في الإقليم يجب أن تكون على أساس تعداد عام ١٩٩٣ مع الأخذ بنسب النمو السكاني».

هيئة شورى عموم الفور بالسودان

بسم الله الرحمن الرحيم

قائمة أسماء اللجان العليا بالولايات

ولاية الخرطوم:

اللجنة العليا:

١.	موسى محجوب حمد النيل	رئيسا
٢.	الفريق شرطة إبراهيم الكافي إبراهيم	عضوا
٣.	عبد المنعم محمد أحمد مصطفى	عضوا
٤.	إبراهيم حسن الباشا	عضوا
٥.	زهراء عثمان بابكر	عضوا

كبير ضباط الانتخابات: أحمد العجب أحمد

ولاية الجزيرة:

اللجنة العليا:

١.	دفع الله إلياس حسن	رئيسا
٢.	بخيت عباس جبار	عضوا
٣.	عمر مصطفى عبد الرحمن	عضوا
٤.	أحمد محمود علي	عضوا
٥.	لواء شرطة (م) عثمان حسين الجمل	عضوا

كبير ضباط الانتخابات: صلاح الدين محمد بحيري

ولاية سنار:

اللجنة العليا:

١.	دفع الله محمد دفع الله	رئيسا
٢.	محمد خير برعي النصري	عضوا
٣.	عميد شرطة (م) عادل محمد علي الطيب	عضوا
٤.	البدري حسن السيد حسن	عضوا
٥.	فاروق العبيد عمر	عضوا

كبير ضباط الانتخابات: عبد الله على عوض الله علي

ولاية النيل الأبيض

١.	صلاح الصادق جحا	رئيسا
٢.	الحنان حاج الطيب الصديق	عضوا
٣.	لواء شرطة (م) سليمان إبراهيم سليمان	عضوا
٤.	الرشيد بابكر محمد	عضوا
٥.	سميرة محمد علي سنادة	عضوا

كبير ضباط الانتخابات: عبد الرحمن محمد أحمد

ولاية نهر النيل:

اللجنة العليا:

١.	عميد شرطة (م) عثمان الباهي على	رئيسا
٢.	تاج السر محمد الشيخ الحسن	عضوا
٣.	عبد القادر خير السيد	عضوا
٤.	محجوب هيبة	عضوا
٥.	أحمد حسن كرار	عضوا

كبير ضباط الانتخابات: كمال الدين أحمد الضو

الولاية الشمالية

اللجنة العليا:

١.	لواء شرطة (م) أحمد إدريس أحمد	رئيسا
٢.	عمر سعد عبد الحميد	عضوا
٣.	مصطفى محمد خليفة	عضوا
٤.	محجوب محمد محجوب	عضوا
٥.	لواء شرطة (م) محمد أبنعوف أحمد أبنعوف	عضوا

كبير ضباط الانتخابات: عثمان علي عثمان

ولاية القضارف

اللجنة العليا:

١	أمين عمر عريبي	رئيسا

٢	محمد عوض السيد المقبول	عضوا
٣	آدم صالح سبيل	عضوا
٤	لواء حقوقي (م) محمد عبد الله غلام	عضوا
٥	السر محمد الحسن	عضوا

كبير ضباط الانتخابات: إبراهيم عبد الله أحمد

ولاية كسلا:

اللجنة العليا

١.	محمد عبد المنعم محمد علي	رئيسا
٢.	محمد خير عبد الرحيم علي	عضوا
٣.	علي أحمد كفلاوي	عضوا
٤.	عميد شرطة (م) محمد أحمد عكام	عضوا

كبير ضباط الانتخابات: عوض طه محمد

ولاية جنوب دارفور:

اللجنة العليا:

١.	فرح مصطفى السنوسي	رئيسا
٢.	صديق الزين النور سميح	عضوا
٣.	عبد الله زكريا جبريل	عضوا
٤.	سيد حامد محمد أحمد	عضوا
٥.	عميد شرطة (م) سليمان عبد الرحيم سليمان	عضوا

كبير ضباط الانتخابات: عبد الرحيم عبد الرحمن أحمد البيلي

ولاية غرب دارفور (الجنينة)

اللجنة العليا:

١.	آدم أحمد الطاهر	رئيسا
٢.	إسماعيل أم بدي أحمد	عضوا
٣.	عقيدة شرطة (م) الشفيع الزين عز الدين	عضوا
٤.	محمد منزول أفندي حسن	عضوا

٥.	عميد ركن (م) إسماعيل جبارة عبد الله حسين	عضوا

كبير ضباط الانتخابات: أحمد آدم عبد الرحمن علي

ولاية شمال كردفان

اللجنة العليا

١.	عبد الوهاب جبريل الزبير	رئيسا
٢.	محمد أحمد معروف	عضوا
٣.	النيل محمد جمعة سهل	عضوا
٤.	عميد شرطة (م) برعي أحمد عبد الرحيم الشيخ	عضوا
٥.	سيدة حامد إسماعيل عبد الله	عضوا

كبير ضباط الانتخابات: عثمان بشرى حميدة

جنوب كردفان

اللجنة العليا:

١.	آدم عابدين إسماعيل	رئيسا
٢.	محمد إدريس موسى النعيم	عضوا
٣.	عبد الجبار إبراهيم آدم	عضوا
٤.	فريق شرطة عوض سلاطين دارفور	عضوا
٥.	عميد ركن (م) خميس الخليفة جبر الدار	عضوا

كبير ضباط الانتخابات: إبراهيم محمد الأمين صلاح الدين

ولاية شمال دارفور

اللجنة العليا:

١.	السر أحمد الملك	رئيسا
٢.	لواء ركن (م) عبد الباقي حمزة عبد الباقي	عضوا
٣.	محمد الهادي آدم بشر	عضوا
٤.	عميد شرطة (م) عبد ا لله صالح عبد الله	عضوا
٥.	إبراهيم موسى أحمد منصور	عضوا

كبير ضباط الانتخابات: الطيب عبد الحميد

ولاية النيل الأزرق

اللجنة العليا:

١.	أحمد محجوب عبد الله محمد	رئيسا
٢.	ميرغني حسين أحمد	عضوا
٣.	عباس صباح محمد نور	عضوا
٤.	نعمات السيد محمد حرنان	عضوا
٥.	فريق شرطة صديق محمد أحمد أبو دقن	عضوا

كبير ضباط الانتخابات: أحمد محمد محمد عثمان

ولاية البحر الأحمر

اللجنة العليا:

١.	عبد القادر محمد توم	رئيسا
٢.	حمزة السيد علي	عضوا
٣.	محمد عثمان شيبة شيخ طه	عضوا
٤.	علوية حسن على عبد الرحمن	عضوا
٥.	لواء شرطة (م) محمد الصادق الطاهر	عضوا

كبير ضباط الانتخابات: علاء الدين على عوض الكريم

ضباط الانتخابات بالولايات الجنوبية

اللجنة العليا لجنوب السودان:

١.	سيرز أركانجلو	رئيسا
٢.	ماك مايكا دينق	عضوا
٣.	جابي جاك أنجلامو	عضوا
٤.	الآنسة جيرسا كايد بارنابا أمين	عضوا
٥.	انتوني أريكي	عضوا

كبير ضباط الانتخابات: أنانياس مودي لوليك

اللجنة العليا لولاية الاستوائية الوسطى:

١.	جيمس براون دادا	رئيسا
٢.	الآنسة ميري جوستو تومبي	رئيسا
٣.	ادوارد ليج نجوانكي	عضوا
٤.	جون كيني	عضوا
٥.	الفايو فيليب لاكو	عضوا

كبير ضباط الانتخابات: هيزيكيا جوناثان

اللجنة العليا لولاية غرب الاستوائية:

١.	لورانس سولوبيا أمين	رئيسا
٢.	ويلسون توماس	عضوا
٣.	الكس يورو جيبيا	عضوا
٤.	الآنسة تيريسا البرتو	عضوا
٥.	سايمون أركانجلو نجبيديجي	عضوا

كبير ضباط الانتخابات: نيمايا أيانجوا ليجا

اللجنة العليا لولاية شرق الاستوائية:

١.	أينوك تومبي ستيفن	رئيسا
٢.	ماركو ألوما	عضوا
٣.	الآنسة اليزابيث أيوي	عضوا
٤.	جيمس أونسيمو موسى	عضوا
٥.	أموس جيها أوشنج	عضوا

كبير ضباط الانتخابات: شارلس أوتول

اللجنة العليا لولاية غرب بحر الغزال:

١.	أندرو ريفي	رئيسا
٢.	الآنسة كوليتا أكو سوترو	عضوا

٣.	أركانجلو يودو أقانيو ويل	عضوا
٤.	بول كاربينو مجوك	عضوا
٥.	نيكولا كورنيليو	عضوا

كبير ضباط الانتخابات: أركانجلو أويابا أويانجو جوتا

اللجنة العليا لولاية شمال بحر الغزال:

١.	سيلستينو ماوين	رئيسا
٢.	إبراهيم خليفة بلال	عضوا
٣.	كليتو أكوت	عضوا
٤.	الآنسة ميري أقول جون دينق	عضوا
٥.	تيريزا أجاي توماس دل	عضوا

كبير ضباط الانتخابات: البيرتو منصور بازيا

اللجنة العليا لولاية واراب:

١.	أناي مانقونق أناي	رئيسا
٢.	ما ريو كوول أموت	عضوا
٣.	دل رنديت دينق	عضوا
٤.	ما رقريت أكون ماجوك	عضوا
٥.	أريك دينق مالو الديت	عضوا

كبير ضباط الانتخابات: أدريانو نييل أبوت

اللجنة العليا لولاية الوحدة:

١.	ميشل مايك شول	رئيسا
٢.	ميشل ماقار مادينق	عضوا
٣.	جون جوان دونق	عضوا
٤.	مايول مجاك مكواك	عضوا
٥.	الآنسة أقوم شول بوم	عضوا

كبير ضباط الانتخابات: توماس جنينة بوث

اللجنة العليا لولاية جونقلي:

١.	ميكاك أجانق الاك	رئيسا
٢.	اجيث أكوي أوان	عضوا
٣.	أيزاك ك. كنتي	عضوا
٤.	د. موم كو نيال	عضوا
٥.	الآنسة يوم جيديون داو	عضوا

كبير ضباط الانتخابات: مارتن لوتيقو

اللجنة العليا لولاية البحيرات:

١.	جبريل نيهميا أكيك	رئيسا
٢.	قاجيا ماتيت قيوم نيال	عضوا
٣.	الآنسة فكوريا الول صامويل أرو	عضوا
٤.	صامويل ماشار	عضوا
٥.	أقري أكيك نار	عضوا

كبير ضباط الانتخابات: كوت كوانسين كوير

اللجنة العليا لولاية أعالي النيل:

١.	فيليب ماييك	رئيسا
٢.	يوهانس أموم نييكر	عضوا
٣.	داود جيها	عضوا
٤.	جيها رزق جابر	عضوا
٥.	الآنسة تابو أبوش أجاك	عضوا

كبير ضباط الانتخابات: بيتر قول نيال



بيان (تمام) في ٢٠٠٩/٦/١٨م حول بعض قرارات وإجراءات المفوضية

بسم الله الرحمن الرحيم

تحالف منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الانتخابات

(تمام) بيان عام

ملاحظات حول بعض إجراءات وقرارات المفوضية القومية للانتخابات

بعد إجازة المجلس الوطني لقانون الانتخابات وتوقيع رئيس الجمهورية عليه في ١٥ يوليو ٢٠٠٨ وتشكيل المفوضية القومية للانتخابات في نوفمبر ٢٠٠٨ رحب المجتمع المدني بهذه الإجراءات بوصفها خطوات هامة في مسار التحول الديمقراطي. وإيماناً منا والتزاماً تجاه قضايا المواطن السوداني فقد تشكل تحالف منظمات المجتمع المدني بانتخابات ديمقراطية (تمام) والذي انضوت تحت لوائه ما يربو عن المائة منظمة عاملة في مجال تعزيز الديمقراطية والتثقيف الانتخابي. منذ العام ٢٠٠٦م ومنذ تأسيسه عمل التحالف على فتح قنوات الاتصال مع مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ذات الصلة بالعملية الانتخابية بغرض التعاون من أجل تحقيق انتخابات حرة، نزيهة خالية من العنف وفي هذا الإطار التقى أعضاء اللجنة التنفيذية للتحالف بالمفوضية القومية للانتخابات ممثلة في نائب رئيس المفوضية وعدد من مستشاري المفوضية الخبراء في مجالات التدريب والتثقيف ورفع القدرات بمقر المفوضية في يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٩/٤/٢٩ وقد رحب نائب رئيس المفوضية بالتحالف مشيداً بأهدافه التي تؤكد الفهم العميق للعملية الانتخابية وإبداء رغبة المفوضية في التعاون مع التحالف في كافة مجالات العمل المشتركة وطلب تعيين أحد أعضاء اللجنة التنفيذية ليكون حلقة وصل بين (تمام) والمفوضية، وانطلاقا من هذه الروح التعاونية ومن مبدأ الدعم والمساندة نحو مواطنينا وأعضاء التحالف والمنظمات الوطنية بإبداء النصح للأجهزة الانتخابية نبدي الملاحظات التالية عن الإجراءات والقرارات التي تمت من قبل المفوضية في إطار الاستعداد للانتخابات:

أولاً: فيما يتعلق بتحديد الدوائر الجغرافية ومقاعد المرأة والمقاعد الحزبية لم تكن هناك إجراءات واضحة تكفل مشاركة مجموعات الرحل والرعاة بحكم أسلوب حياتهم المتنقل في إجراءات التسجيل والاقتراع حيث أنه تم تضمينهم ضمن الدوائر الجغرافية

للسكان المستقرين على الرغم من أن تعدادهم في الوثائق الصادرة من الجهاز المكتبي للإحصاء في بعض الولايات يصل إلى ٣٣٪ من تعداد سكان تلك الولايات.

ثانياً: لا زالت قضية إثبات الشخصية تشكل هاجساً كبيراً للناخبين في عمليتي التسجيل والاقتراع خاصة في ظل بطء وتعقيد وتكلفة إجراءات استخراج البطاقة الشخصية، إضافة إلى المصاعب والمشاكل التي ترتبط بوسائل إثبات الشخصية الأخرى التي نص عليها قانون الانتخابات كبدائل.

ثالثاً: ضعف تمثيل المرأة في اللجان العليا للانتخابات ومناصب كبار الضباط، وتخصيص ٥,٥٪ فقط من جملة عضوية اللجان يجافي روح الدستور وقانون الانتخابات الذي أقر بالحق المتساوي للرجال والنساء وألزم الدولة بتعزيز حقوق المرأة من خلال التمييز الإيجابي.

رابعاً: تلاحظ وجود أعضاء في اللجان العليا للانتخابات في بعض الولايات من ذوي الانتماءات السياسية مما يخالف روح قانون الانتخابات الذي يتطلب الحيادية والاستقلالية وعدم الانتماء الحزبي للذين يتولون هذه المناصب.

خامساً: لم يتضمن قانون الانتخابات أو الإجراءات رؤية واضحة لمعالجة وضع طلاب الجامعات وظروفهم الدراسية التي تقتضي وجودهم بين مواطنهم أو أماكن دراستهم من حيث متطلبات التسجيل والاقتراع.

سادساً: هناك اتفاق على أن النظام الانتخابي هو الأكثر تعقيداً بين النظم الانتخابية في تاريخ السودان في ظل تفشي الأمية وترامي أطراف البلاد وضعف وسائل التواصل وعليه يقترح تحالف منظمات المجتمع المدني للانتخابات (تمام):

١- اعتماد المرونة في إجراءات التسجيل والاقتراع للشرائح غير المستقرة لضمان مشاركتهم وتمثيلهم في العملية الانتخابية بأكملها.

٢- (أ) تبسيط إجراءات استخراج البطاقة الشخصية والتأكد من حيادية الجهات واللجان التي تستخرج البطاقات.

(ب) استخراج بطاقة انتخابية ممغنطة وتحمل رقم تسلسلي لكل الناخبين المسجلين في السجل الانتخابي.

٣- رفع نسبة تمثيل المرأة في اللجان العليا للانتخابات وبقية أجهزة إدارة الانتخابات بما يكفل حق التساوي والتمييز الإيجابي.

٤- الالتزام بالحيادية والاستقلالية وعدم الانتماء الحزبي لعضوية اللجان العليا وكافة أجهزة إدارة الانتخابات.

٥- التنسيق مع الجهات المختصة للسماح للطلاب بالتسجيل والاقتراع في مواطنهم الجغرافية ما أمكن.

٦- اعتماد نظام الإشارة الواحدة أمام الرمز الانتخابي الذي يختاره الناخب كخيار على أن تسري على جميع المستويات التي يمثلها الرمز الانتخابي.

هذا ونأمل أن تتخذ المفوضية من القرارات والإجراءات التي أشرنا إليها مع كافة استعدادنا للتعاون مع المفوضية من أجل عملية انتخابية حرة، نزيهة وخالية من العنف.

الباقر العفيف مختار المنسق العام
شمس الدين ضو البيت نائب المنسق العام
يوسف إسماعيل عبد الله الأمين العام
ع / اللجنة التنفيذية
الخرطوم١٨/٦/ ٢٠٠٩

خطاب من حزب الأمة للمفوضية القومية للانتخابات أبريل ٢٠٠٩

٢٠٠٩/٤/٥م

السيد/ رئيس وأعضاء المفوضية القومية للانتخابات

الموقرون

تحية طيبة

نحييكم ونجدد لكم التهنئة بالاختيار، ونتمنى لكم التوفيق في مهمتكم الشاقة الكبيرة.

ونحمد لكم استعدادكم للتشاور مع كافة القوي السياسية واستجابتكم الكريمة السريعة للقاء وفد الحزب في ١٧ مارس ٢٠٠٩م بمقر هيئتكم.

كما أكبرنا طلبكم بتعيين مسؤول اتصال من حزب الأمة يتم عبره التواصل مع المفوضية وقد استجاب الحزب بتعيين الأستاذة/ سارة نقد الله رئيسة المكتب السياسي بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٦م.

لقد فوجئنا بإصدار المفوضية لجدول الانتخابات دون التشاور مع القوي السياسية حول تلك الجداول والإجراءات وحتى دون إخطار مسبق للعلم، وقد كنا نأمل أن يتم التشاور مع القوي السياسية لا سيما وإننا قد اتفقنا معكم على مثل هذا التشاور والذي أكدتم عليه وعلى أهميته.

إننا نأمل أن يتم التشاور مستقبلاً في باقي الخطوات والإجراءات معنا ومع كافة القوي السياسية ونود أن نكرر لكم موقفنا حول الانتخابات كما نقلناه لكم سابقاً والمتلخص في الآتي:

(١) الانتخابات العامة هي إحدى آليات الديمقراطية وهي في ظروف بلادنا الحالية وسيلة للخروج السلمي من أزمات البلاد الحالية وآلية للتداول السلمي للسلطة ولكي تكون الانتخابات وسيلة لحسم التنافس على السلطة سلمياً وديمقراطيا ولا تؤدي لنتائج خلافية مثلما حدث في كينيا وزيمباوي، لابد من توفر الشروط الآتية:

أ- أن يتوفر للمفوضية الاستقلال التام، وأن توفر لها ميزانية كاملة.

ب- كفالة الحريات العامة وإلغاء القوانين المقيدة للحريات.

ج- حيدة أجهزة الإعلام الرسمية وعدالة إتاحة الفرص للقوي السياسية

المتنافسة.

د- منع مؤسسات الدولة النظامية والمدنية من التأثير على الانتخابات.

ه- عدم استغلال أحزاب الحكومة لموارد الدولة المادية والإدارية واللوجستية وغيرها.

و- ضمان الرقابة الوطنية والدولية على الانتخابات.

ز- الاتفاق على صيغة عادلة لمشاركة النازحين واللاجئين والمغتربين في الانتخابات.

(٢) لا بد أن تكون الانتخابات عامة وشاملة لكل البلاد ولا بد من حل مشكلة دارفور وأزمة المحكمة الجنائية الدولية.

بسم الله الرحمن الرحيم

نص ميثاق الشرف للأحزاب السياسية بمحلية كرري ٩/٥/٢٠٠٩م

الديباجة:

إيمانا منا بالدور الفاعل الذي تقوم به الأحزاب السياسية في تطوير الممارسة الانتخابية الديمقراطية واستنادا على اتفاقية السلام الشامل والدستور القومي الانتقالي ٢٠٠٥م وقانون الانتخابات ٢٠٠٨م.

وحرصا منا بأن تسير العملية الانتخابية بكافة مراحلها بشفافية ونزاهة وأن يسود التنافس الشريف بين المرشحين والقوائم الانتخابية بما يلزم ويعزز المصلحة العامة فإننا نشهد بالالتزام بما يلي:

١. احترام قانون الحريات والدستور الانتقالي لعام ٢٠٠٥م.

٢. التقيد التام بأحكام قانون الانتخابات والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجب توجيهات وقرارات المفوضية القومية للانتخابات واللجان الفرعية فيما يتعلق بسير العملية الانتخابية.

٣. احترام دور المراقبين المحليين والدوليين والتعاون معهم في أداء دورهم الرقابي.

٤. الالتزام بالحفاظ على مبدأ وسرية التصويت وحق الناخب في اختيار قائمته ومرشحه بحرية.

٥. الالتزام باللوائح داخل مراكز الاقتراع أثناء مراقبة بطاقات الاقتراع وسير عملية التصويت وفرز البطاقات.

٦. الالتزام بفترة الدعاية الانتخابية المحددة قانونا.

٧. عدم اللجوء إلى الدعاية الانتخابية التي تؤدي إلى التحريض بالمرشحين الآخرين والهيئات الحزبية أو القوائم الانتخابية والامتناع عن التشهير والقذف والشتم والابتعاد عن إثارة النعرات واستغلال المشاعر الدينية والطائفية أو القبلية والإقليمية والعائلية والعنصرية بين فئات المواطنين.

٨. المحافظة على دفع العنصر النسائي بنسبة ٢٥٪ كحد أدنى في كل مراحل العملية الانتخابية بالنسبة التي منحها القانون مجالا في كل الفعاليات والوظائف والمهام الانتخابية.

٩. الامتناع عن التعرض المادي للحملة الانتخابية للغير سواء كان ذلك بالتخريب أو بالتمزيق أو إلصاق الصور فوق شعارات الآخرين أو أي أعمال أخرى تفسر على أنها اعتداء مادي على الحملة الانتخابية للمرشحين الآخرين.

١٠. الالتزام بعدم ممارسة أي شكل من أشكال الضغط أو التخويف أو التخوين أو التكفير أو العنف ضد أي من المرشحين أو أي من الناخبين.

١١. الالتزام بعدم حمل السلاح واستخدامه أثناء الفعاليات والنشاطات الانتخابية الأخرى.

١٢. الالتزام بعدم تقديم هدايا أو تبرعات أو مساعدات عينية أو غير ذلك من المنافع أو الوعد بتقديمها لشخص أو جهة أثناء العملية الانتخابية سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة للتأثير على حرية ونزهة الانتخابات.

١٣. عدم استخدام دور العبادة والأبنية الحكومية في الدعاية الانتخابية.

١٤. تحمل المسئولية عن كافة نشاطات الدعاية الانتخابية الصادرة عن جميع وكلائنا العاملين في حملاتنا الانتخابية.

١٥. تحمل المسئولية عن أي نشرات أو ملحقات أو بيانات صادرة عن حملتنا الانتخابية.

١٦. الالتزام بإتباع الأساليب السليمة والقانونية فيما يتعلق بالاعتراضات والطعون ونتائجها في كافة مراحل العملية الانتخابية والتعاون مع الجهات المختصة بشأن التحقيقات في هذه الاعتراضات والطعون والشكاوى.

١٧. الالتزام بقرارات القضاء المختص فيما يتعلق بالعملية الانتخابية.

١٨. الالتزام بنتائج الانتخابات الرسمية والنهائية الصادرة من المفوضية القومية للانتخابات أو المحكمة المختصة.

١٩. حث ومساعدة الأحزاب على قيام ندوات سياسية وثقافية للناخبين.

٢٠. تفعيل المؤسسات الشبابية في الأحزاب على تنوير وتثقيف الناخبين.

٢١. الالتزام بعدم الاستغلال السلبي للنفوذ في سير العملية الانتخابية بجميع مراحلها.

٢٢. عدم استغلال موارد الدولة في أي مرحلة من مراحل الانتخابات لصالح أي حزب من الأحزاب.

٢٣. الالتزام بعدم اللجوء للدعم الخارجي.

٢٤. قيادة ودعم أي مبادرات تجاه مصالحة عامة تقود لتعايش سلمي بين الأحزاب.

٢٥. نؤكد أهمية إتاحة الفرص لكافة الأحزاب لإقامة اللقاءات والندوات في الساحة العامة.

٢٦. تشكيل لجنة محلية لمتابعة الالتزام بأحكام هذا الميثاق وتوعية المجتمع المحلي به.

٢٧. التزام منا بما ورد في هذا الميثاق فإننا نوقع عليه..

والله الموفق.

نص إعلان جوبا للحوار والإجماع الوطني ٣٠/٩/٢٠٠٩م

مؤتمر القوى السياسية

جوبا ٢٦ - ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩

تحت شعار نحو تنفيذ اتفاقية السلام والتحول الديمقراطي

إعلان جوبا للحوار والإجماع الوطني

في زمان ومكان فريدين تنادت القوى السياسية الوطنية السودانية ومنظمات المجتمع المدني والنساء السودانيات بدعوة كريمة من قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان ورئيسها القائد سلفا كير ميارديت. المكان هو جوبا عاصمة جنوب السودان والعاصمة الثانية للسودان والزمان هو مشارف نهاية الفترة الانتقالية. وبما أن السودان على أعتاب أكبر استحقاقات اتفاقية السلام الشامل: الانتخابات، الاستفتاء على حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان واستفتاء وشعب أبيي حول الوضع النهائي لمنطقة أبيي في أقل من خمسمائة يوم، وفى ظل أزمة لا زالت تستعر في إقليم دارفور، لا بد من حوار شامل لمعالجة الأزمة الوطنية السودانية في إطار من الإجماع الوطني وحشد للإرادة الشعبية عبر حوار ديمقراطي لا يستثنى أيا من القوى الوطنية. يهدف ذلك الإجماع والحوار، في المقام الأول، إلى مواجهة ما تبقى من مهام الفترة الانتقالية، والإنفاذ التام لاتفاقيات السلام وكل ما نص عليه الدستور الانتقالي، وتأكيد العزم والعمل الجاد لمعالجة جذور أزمة دارفور، والانتقال من الشمولية إلى الديمقراطية دون تحكم أو إقصاء أو استبعاد للآخرين، واحترام لحقوق الإنسان وسيادة حكم القانون، وإرساء قواعد الحكم الراشد المستند إلى الشفافية والمحاسبة، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، واحترام حق أهل جنوب السودان في الاستفتاء لتقرير مصيرهم واحترام إرادتهم النهائية وفق ما جاء في اتفاقية السلام الشامل، وحق شعب ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في المشورة الشعبية. وبعد حوار مستفيض، وتبادل حر للآراء، وتناول شفاف لكافة جوانب الأزمة الوطنية من قادة الأحزاب وجميع المشاركين في المؤتمر في الفترة من٢٦ سبتمبر ٢٠٠٩ وحتى ٣٠ من سبتمبر ٢٠٠٩ توصل المؤتمر إلى التالي:

١-الحوار والإجماع الوطني:

الوصول لإجماع وطني يتطلب حوارا شفافاً دون إملاءات أو شروط، ودون عزل أو

إقصاء لأحد وقد بدأت هذه العملية للمرة الأولى منذ توقيع اتفاقيات السلام، وعلى رأسها اتفاقية السلام الشامل، في هذا المؤتمر بجوبا. ومن الضروري أن يتواصل هذا الحوار الحر الديمقراطي بين كافة القوى الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، والنساء. لأجل ذلك يجدد المؤتمر الدعوة لحزب المؤتمر الوطني، وكل من لم يشارك في هذا العمل الوطني الكبير، لاسيما وإن بلادنا أحوج ما تكون لمثل هذا الحوار في ظرف بلغت فيه تعقيدات الأزمة الوطنية شأوا بعيدا.

٢-المصالحة الوطنية

اقر المؤتمر أن هناك مظالم تاريخية لحقت بالجماعات والأفراد بمناطق كثيرة في السودان خاصة الجنوب ودارفور منذ الاستقلال ومن الضروري أن تسجل هذه المظالم ويتم الاعتراف بها والاعتذار عنها كمدخل للمصالحة الوطنية الصادقة. ويوصى المؤتمر بأن تقوم رئاسة الجمهورية بتكوين لجنة مستقلة للحقيقة والمصالحة تكون مهمتها هي تقصى الحقائق في كل التعديات والانتهاكات لحقوق الجماعات والأفراد منذ الاستقلال واتخاذ الإجراءات اللازمة لرد المظالم والحقوق سواء كان بالمحاسبة القانونية أو التعويض المادي والمعنوي مما يعينه على التعافي والتسامح وإزالة المرارات من النفوس وإبراء الجراح. تحقيق هذه الغاية يقتضى إنفاذ كل ما لم يتم إنفاذه حتى الآن من اتفاقية السلام، خاصة فيما يتعلق بالتحول الديمقراطي. تتطلب المصالحة الوطنية أيضاً إعطاء أفضلية عليا للمناطق المهمشة في كل أنحاء السودان في مشروعات التنمية. على أن تستصحب الرئاسة في أداء هذه المهمة التجارب النظيرة خاصة في إفريقيا.

٣- اتفاقيات السلام والسلام الشامل:

أولاً: اتفاقية السلام الشامل:

١. التأكيد على ضرورة الإنفاذ الكامل لاتفاقية السلام الشامل باعتباره مطلبا أساسيا لاستدامة السلام وبناء الثقة بينهما، وفي هذا الإطار التأكيد بوجه خاص على التالي:

أ. إجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير في الموعد المحدد في الاتفاقية والدستور الانتقالي.

ب. وضع قانون الاستفتاء على تقرير المصير خلال الدورة البرلمانية القادمة التي تبدأ في ٥ أكتوبر ٢٠٠٩ واعتماد نسبة الأغلبية البسيطة للحسم بين خياري الوحدة أو الانفصال مع ضمان حق جميع الجنوبيين في الاستفتاء.

ج. ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب قبل الانتخابات.

٢. تطبيق البنود الخاصة بالتحول الديمقراطي وفي مقدمتها تعديل القوانين لتتواءم مع الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م.

٣. إجراء المشورة الشعبية في ولايتي جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق على أن يتم ذلك بعد إجازة القانون الخاص بها وإجراء إحصاء سكاني دقيق في الولايتين حتى يعبر المجلس النيابي المنتخب في الولايتين عن إرادة الولايتين بصدق.

٤. الالتزام بتقرير هيئة التحكيم الدولية حول حدود أبيي وإنفاذ بروتوكول أبيي بدقة مع التأكيد على وضع أسس تضمن التعايش السلمي والأمن في المنطقة بما يراعي حقوق المجموعات التي ترتبط مصالحها بالمنطقة.

٥. اتساقا مع الاتفاقية بجعل الوحدة خيارا جاذبا يشكل المؤتمر مجموعة عمل لوضع تصور للتدابير السياسية والاقتصادية والتشريعية والثقافية اللازمة لتعزيز فرص الوحدة في ما تبقى من الفترة الانتقالية مع التأكيد على احترام خيار الانفصال إذا أسفر عنه الاستفتاء.

ثانيا: أزمة دارفور:

١. الالتزام الكامل بتنفيذ اتفاقية دارفور (أبوجا) والتأكيد على التفاوض كوسيلة للحل العادل لقضية دارفور باعتبارها قضية سياسية وحث الأطراف عليه ورفض التصعيد العسكري من أي طرف.

٢. التأمين الكامل على مطالب أهل دارفور المشروعة وأهمها:

أ. نصيب الإقليم في السلطة والخدمة المدنية على المستوى الاتحادي وفق نسبة السكان.

ب. نصيب الإقليم في الثروة القومية وفق معايير موضوعية أهمها نسبة السكان ومبدأ التمييز الإيجابي التعويضي.

ج. التعويضات الفردية والجماعية عن الأضرار المادية والمعنوية.

د. الإقليم الواحد.

٥. التأكيد على الحيازات القبلية التقليدية للأرض «الحواكير» وإزالة ما ترتب على الحرب من استيلاء على أراضي بعض القبائل بالقوة، مع وضع أسس تضمن استخدام الأرض لصالح جميع مكونات الإقليم.

٣. التأكيد على عدم الإفلات من العقوبة وضرورة المساءلة القانونية أمام قضاء مستقل ونزيه عن كل الجرائم والانتهاكات التي وقعت في دارفور.

٤. الوقف الفوري لإطلاق النار لتهيئة المناخ للعمل الإغاثي وعودة النازحين

واللاجئين لقراهم.

٥. مناشدة المجتمع الدولي لتوفير المعدات اللازمة لقوات يوناميد لتمكينها من القيام بواجبها في حماية المدنيين.

٦. حل مشكلة دارفور قبل الانتخابات حتى يتمكن مواطنو الإقليم من الاشتراك فيها.

٧. نزع سلاح الجنجويد والمليشيات القبلية.

٨. الإنفاذ الكامل والأمين لبنود اتفاقية أبوجا في جميع محاورها السياسية والاقتصادية والأمنية.

٩. قيام مؤتمر الحوار الدارفوري بالإشراك الكامل لجميع مكونات الإقليم السياسية والمسلحة والأهلية لترتيبات العلاقات الداخلية بين أهل دارفور ورتق النسيج الاجتماعي الذي مزقته الحرب الأهلية، يعقد تحت إعلان للمبادئ متفق عليها ويخرج باتفاقية للحل ينضم لها كافة أهل الإقليم، وتتم المصادقة عليها قوميا في مؤتمر جامع.

ثالثا: اتفاقية الشرق:

١- الالتزام باتفاقية سلام الشرق وإنفاذ كل بنودها والتأكيد على رفع حالة الطوارئ.

٢- إكمال ما قصرت عنه اتفاقية الشرق بتدابير تكميلية في المجالات السياسية والتنموية والمحاسبية عن الجرائم التي ارتكبت في الشرق بما يرفع عن الإقليم الغبن.

رابعا: اتفاقية القاهرة: التأكيد على ضرورة وأهمية الإسراع في إنفاذ بنود اتفاقية القاهرة سيما الخاصة بالتحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي وإنصاف المفصولين تعسفيا لأسباب سياسية ومحاربة الفساد.

٤- محور التحول الديمقراطي

١. التأكيد على أهمية بسط الحريات الأساسية على نحو ما جاء في وثيقة الحقوق الأساسية المضمنة في الدستور الانتقالي على ألا تقيدها القوانين بل تنظمها.

٢. تعديل كل القوانين ذات الصلة بالحريات والتحول الديمقراطي لتتواءم مع الدستور الانتقالي وعلى وجه التحديد قانون الأمن الوطني، القانون الجنائي، قانون الإجراءات الجنائية، قانون نقابات العمال، قانون الحصانات، قانون الأحوال الشخصية، قانون الصحافة والمطبوعات، قوانين النظام العام الولائية، وغيرها.

٣. يكون تعديل القوانين عبر تدابير سريعة وفي موعد أقصاه ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٩م. واعتبار ذلك شرطا لمشاركة القوى المشاركة في المؤتمر في الانتخابات القادمة.

٤. التعداد السكاني مختلف عليه وإلى حين تحقيق اتفاق تستمر النسب المعتمدة في قسمة السلطة المتفق عليها في اتفاقية السلام الشامل

٥. إجراء انتخابات عامة حرة نزيهة بعد تحقيق الشروط اللازمة لنزاهتها وقوميتها وأهمها:

أ. مواءمة القوانين المقيدة للحريات مع الدستور في الموعد المحدد في البند (٣) أعلاه.

ب. حل مشكلة دارفور.

ج. ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب.

د. الاتفاق على معالجة مقبولة لمشكلة التعداد السكاني.

ه. قومية أجهزة الدولة خاصة الإعلامية بوضعها قبل فترة كافية تحت إشراف المفوضية القومية للانتخابات لضمان عدالة الفرص فيما بين الأحزاب.

٥-الوضع الاقتصادي والاجتماعي:

بعد أمد طويل من الحكم الشمولي وسياسات التحرير الاقتصادي العشوائي والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد منذ الاستقلال، يعانى الاقتصاد السوداني اليوم من أزمة عميقة الجذور متمثلة في انهيار الإنتاج الزراعي والرعوي والصناعي وفاقم من ذلك الاعتماد على النفط اعتمادا كاملاً، وتراجع أسعاره عالمياً مما أدى إلى ضائقة معيشية خانقة وعجز متزايد في موازنة الدولة، وتحميل الفئات الفقيرة أعباء تلك السياسيات. ضاعف من الأزمة تفشى الفساد وخصخصة مؤسسات القطاع العام بصورة مريبة. لكل ذلك لا بد من توجه جديد في معالجة الأزمة الاقتصادية من جذورها وضغط وتقليص الإنفاق الحكومي وإلغاء الجبايات والضرائب على المستوى القومي والولائي إلغاء فعلياً، وبالذات في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني. كذلك لا بد من إلغاء قرارات الفصل التعسفي من مؤسسات الدولة ورد الاعتبار للمفصولين حسب ما نص عليه الدستور القومي الانتقالي، والعمل على إنفاذ النصوص الدستورية والقوانين التي تحمى العاملين من الفصل التعسفي لا بد أيضاً من تقليص حجم مؤسسات الحكم على كافة المستويات وأن تكون التنمية برضا وقبول المواطن ولمصلحته لاسيما في مناطق بناء السدود. لابد أيضاً من الشروع فوراً في لتنفيذ خطة لربط الشمال بالجنوب بمختلف سبل المواصلات وفى مقدمتها النقل النهري والبرى والسكك الحديدية مما يعزز أواصر

العلاقات والمصالح بين كل كافة أنحاء البلاد. وكما يدعو لمؤتمر اقتصادي قومي ينظر في مسببات وجذور الأزمة والحلول اللازمة للخروج منها

٦- محور السياسة الخارجية

الالتزام بموجهات السياسة الخارجية الواردة في اتفاقية السلام الشامل والدستور وانتهاج سياسة خارجية قائمة على المصالح المشتركة واحترام مبادئ حسن الجوار بهدف لتحقيق المصالح الوطنية أهمها:

١. احترام المواثيق الدولية.

٢. إزالة التوتر مع كل دول الجوار لتحقيق الأمن الإقليمي.

٣. استقطاب العون من المجتمع الدولي لإعادة إعمار المناطق المتأثرة بالحرب خاصة والمناطق الثلاثة الجنوب ودارفور والشرق.

٤. تحقيق المصالح الاقتصادية الوطنية بجذب الاستثمارات وضمان الاستفادة من حقوق السودان في الصناديق الدولية والإقليمية وإعفاء الديون.

٥. الشراكة الإيجابية والحوار البناء مع المجتمع الدولي لحل المشاكل التي تواجه البلاد وبما يمنع تعريض مصالح البلاد الوطنية للمخططات الأجنبية.

متابعة ومواصلة الحوار الوطني

مؤتمر جوبا بداية لعملية طويلة من العمل على بلورة الإجماع الوطني وهو ليس بحدث أو نادي مغلق وقد اتفقت أطرافه على قيام آليات للتنسيق تعمل على تعميق وتوسيع الحوار الوطني على أن تعقد الآليات المكونة من مجلس للرئاسة ومجموعة عمل وسكرتارية على مواصلة الاجتماعات واللقاءات الرامية إلى بلورة الإجماع الوطني والتصدي لكبرى قضايا الوطن واستحقاقات السلام الشامل والعادل والتحول الديمقراطي الحقيقي وستكون هنالك مراجعة دورية وتشاور مستمر لا سيما حول قضايا التحول الديمقراطي والانتخابات والاستفتاء على حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان وتنفيذ برتوكول أبيى والمشورة الشعبية لشعبي جنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان بالإضافة إلى الحل العادل والشامل لقضية دارفور.

منشور انتخابي رقم (١)١٦ أكتوبر ٢٠٠٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

حزب الأمة القومي

منشور انتخابي تأسيسي رقم (١) لسنة ٢٠٠٩

بإعلان حدود الدوائر الجغرافية (قومية وولائية) وبإعلان اليوم الأول من نوفمبر القادم لبدء تسجيل الناخبين للانتخابات العامة القادمة، تدخل بلادنا مرحلة مهمة في خطوات التحول الديمقراطي. وهذا الأمر يتطلب منا في حزب الأمة القومي ككيان ناضل لأكثر من عشرين عاماً لعودة الديمقراطية؛ العمل الجاد لخوض المعركة الانتخابية.

الخطوة الأولى والهامة والأساسية هي تنظيم وتكملة أجهزتنا في المستويات المختلفة. وعليه فالمطلوب خلال هذا الأسبوع الآتي:

١. تكوين لجان ومكاتب الحزب في الوحدات الإدارية والمحليات التي لا توجد بها لجان.

٢. تكوين لجنة للانتخابات في كل قرية وحي وحارة وفريق.

٣. لقد تم تقسيم البلاد إلى دوائر جغرافية ولائية وقومية (الدائرة القومية هي التي تصعد إلى المجلس الوطني القومي، أما الدائرة الولائية فهي التي تصعد إلى المجلس التشريعي بالولاية)؛ وعليه فإن نجاحنا في الانتخابات يقتضي وجود لجان للانتخابات للحزب في كل دائرة جغرافية قومية وولائية، بل في كل قرية وحي وحارة وفريق للرحل. ولذا فإننا نطلب من الجميع الاهتمام والتعاون لتكوينها ومباشرة مهامها قبل اليوم الأول من نوفمبر.

٤. لجان الدوائر الولائية: الدائرة الولائية ستكون الأساس للتسجيل للانتخابات وبما أن هذه الدوائر الولائية بعضها متداخلة بين وحدة إدارية وأخرى أو بين محلية وأخرى فإن تكوين لجانها الانتخابية يتم من أعضاء المكاتب واللجان الحالية بالوحدات الإدارية والمحليات. أما بالنسبة للدائرة الولائية المكونة من وحدة إدارية واحدة أو محلية واحدة فإن المكاتب واللجان بتلك الوحدة أو المحلية تصبح لجنة الانتخابات للدائرة الولائية.

٥. لجان الانتخابات بالدوائر الجغرافية القومية: بما أن الدوائر الجغرافية القومية تتكون من أكثر من وحدة إدارية وبل في بعض الحالات أكثر من محلية

لذلك يجب دمج لجان ومكاتب الحزب الحالية بالوحدات الإدارية المكونة للدائرة لتكون لجنة انتخابات الدائرة ويتم اختيار الرئيس والسكرتير وغيره من المناصب من بينهم.

٦. ترسل أسماء أعضاء لجان الانتخابات بالدوائر، بواسطة رئاسة الحزب بالولاية، إلى السيد مساعد الأمين العام للانتخابات (رئيس دائرة الانتخابات) بالمركز العام بأم درمان لتوثيقها واعتمادها.

٧. دمج مكاتب ولجان الحزب الحالية لتكوين لجنة الانتخابات بالدائرة القومية، أو تفكيك تلك المكاتب لتكوين لجنة الانتخابات بالدائرة الولائية لا يعني حل تلك اللجان والمكاتب أو تعطيلها، فإن لجان ومكاتب الحزب بالوحدات والمحليات الإدارية واللجان تظل قائمة لمزاولة نشاطها اليومي بجانب نشاطها الانتخابي.

٨. يكون للجان الانتخابات بالدوائر الجغرافية القومية والولائية حق إضافة من يرونه مناسباً لعضويتها وبالأخص من عنصري النساء والشباب.

٩. بما أن التسجيل سيكون على مستوى الدائرة الولائية وستكون هناك مراكز تسجيل في كل حي وقرية وفريق فالأمر يقتضي تحديد مشرف تسجيل في كل دائرة جغرافية ولائية ومراقبين اثنين كحد أدنى في كل قرية أو حي لمتابعة التسجيل في كل مركز.

١٠. الرجاء إرسال أرقام تلفونات رؤساء لجان الانتخابات وسكرتيريها في كل المستويات، لدائرة الانتخابات بالمركز العام للاتصال باللجان في كل ولاية ودائرة جغرافية قومية وولائية وفي كل وحدة إدارية أو محلية.

١١. يمكن لرؤساء اللجان والسكرتيرين في كل المستويات الاتصال بمساعد الأمين العام للانتخابات على رقم المحمول (٠١٢٢٠٥٤٢٩٥) بالمركز العام للاستفسار عن أي أمر لم يرد في المنشور.

إن التسجيل للانتخابات سوف يبدأ في أول نوفمبر كما ذكرنا، فعلى اللجان متابعة ضابط التسجيل في كل دائرة لمعرفة جدول التواريخ.

محمد شريف فضل حاكم

مساعد الأمين العام- رئيس دائرة الانتخابات

معنون إلى:

- المشرفين السياسيين للأقاليم، ورؤساء وسكرتيري الحزب العامين بالولايات
- رؤساء ومقرري وأعضاء المكاتب السياسية الولائية
- مكاتب ولجان الحزب بالمحليات والوحدات الإدارية والقرى والأحياء والفرقان

خطاب للمفوضية القومية للانتخابات ١٨ أكتوبر ٢٠٠٩م

السادة/ رئيس وأعضاء المفوضية القومية للانتخابات

المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد

الموضوع: مطلوبات الانتخابات

إننا في البداية نشيد بتعاونكم اللصيق فيما يخص عملكم في ترسيم الدوائر الجغرافية وإعلام الأحزاب بها وتلقي الطعون، وقد وصلتنا نسخة الحزب الخاصة بموقف المفوضية من الطعون المقدمة وسنعكف على تقديم الطعون التي لم تقبل للمحكمة.

ولكننا، إشارة للموضوع أعلاه نفيدكم بالتالي:

أولا: غياب البيئة المطلوبة للانتخابات:

إشارة لمخاطباتنا المستمرة لكم في الاجتماعات التي عقدتموها للتشاور مع الأحزاب السياسية وإشراكها في العملية الانتخابية، ورجوعا لخطابنا الرقيم ٢٠٠٩/٤/٥م، والذي حددنا فيه المطلوبات المتعلقة ببيئة الانتخابات وقد تم النص على معظمها في قانون الانتخابات، فقد نص القانون على:

- ضمانة منع تدخل المؤسسات القومية في العملية الانتخابية.
- أن يُلتزم بوصول الأحزاب كافة للإعلام القومي.
- حد الحملة الانتخابية لرئاسة الجمهورية وللولاة بفترة لا تزيد عن سبعين يوما ولا تقل عن ثلاثين يوما وتقف قبل يوم من الاقتراع (أي تبدأ في يناير ٢٠١٠ إذا كان الاقتراع في أبريل ٢٠١٠م)

ولكننا نجد أن الحملة قد بدأت بطريقة غير قانونية، فالمؤتمر الوطني قد أعلن مرشحه لرئاسة الجمهورية وهو السيد عمر حسن أحمد البشير، في الوقت الذي بدأت فيه الحملة الرئاسية عمليا، ولها المظاهر التالية:

- اللوحات المضيئة الضخمة للمؤتمر الوطني ورمزه الانتخابي ومرشحه في الجسور.
- تعليق صور المرشح في كل الطرق والمحلات منذ حملة المناصرة ضد المحكمة الجنائية وحتى الآن.

- اتخاذ أجهزة الإعلام للهجة تحريضية ضد الأحزاب السياسية الأخرى خاصة إبان مؤتمر جوبا، والتعاطف والترويج للمؤتمر الوطني وأفكاره ورموزه.
- غياب أي مجهود مقدر لتوعية الناخبين بقرب موعد بدء التسجيل.

هذه الممارسات بعضها ربما لا يقع تحت صلاحياتكم، ولكنها تقع في صميم الحديث حول انتخابات نزيهة ولا يمكن التغاضي عنها، ونوصي بأن تتدخلوا للجهات المعنية لتحقيق التالي:

- وقف الحملة الجارية لمرشح المؤتمر الوطني باعتبارها غير قانونية.
- وقف تسلط المؤتمر الوطني على الأجهزة الإعلامية القومية، واستغلاله للمناشط الرسمية الخاصة بالدولة في الدعاية الانتخابية.
- ضرورة بدء الحملة في أجهزة الإعلام القومية لتوعية الناخبين بقرب موعد التسجيل والتوعية بضرورة التسجيل وما يترتب من فقدان صوت الناخب في حالة عدم التسجيل (على النحو الذي قامت به الأجهزة الإعلامية خاصة الإذاعة والتلفزيون فيما يخص بتبديل العملة الوطنية) والتنبيه لضرورة الاستعداد لذلك من قبل الأحزاب والمنظمات العاملة في عملية التوعية.

ثانيا: استقلالية وشفافية المفوضية:

لقد أكدنا على ضرورة الاستقلال التام للمفوضية في كافة الأنشطة التي تنظمها لإجراء الانتخابات، ونؤمن على استخدام المفوضية لقوات شرطية تابعة لها منتدبة لحفظ الأمن إبان الانتخابات، ونطالب كذلك بالتالي:

(أ) **قضاء تابع للمفوضية:** نطالب بإنشاء قضاء خاص بالمفوضية للبت في الطعون وللنظر في الشكاوى والتجاوزات المتعلقة بالانتخابات، إذ لا يخفى عليكم أن القضاء الحالي محل خلاف بين القوى السياسية وتعتقد معظم الأحزاب أن له صلات حزبية بالمؤتمر الوطني. لقد قدمت قيادات الأحزاب مرارا أمام هذا القضاء في شكاوى وأثبت على الدوام عدم حيدته ونزاهته وعدالته حينما يتعلق الأمر بقضايا سياسية للحزب الحاكم فيها مصلحة، ولهذا نقترح أن تنشئ المفوضية قضاء منتدب تشرف هي على اختيار القضاة فيه بين قضاة حاليين وسابقين يقدمون للالتحاق به مما يتيح الاستفادة من الخبرات القضائية الرفيعة التي تم تسريحها لأسباب حزبية.

- **مجلس قومي مستقل للإعلام:** تكوين مجلس فدرالي إعلامي مستقل بميزانية من الدولة وبتكوين متفق عليه من قبل الأحزاب السياسية لكي يشرف

على أداء المؤسسات الإعلامية القومية منها أو الحزبية أو الفردية. (مرفق تصور مبدئي للمجلس).

ثالثا: التدريب

لقد أعلنت المفوضية أن شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠٠٩م سيكونان شهرين للتدريب على مناشط الانتخابات وأولها التسجيل الوشيك، والمقرر له غرة نوفمبر، والرقابة عليه، ولكن وحتى الآن لم يتم تدريب كادر الأحزاب حول الرقابة على التسجيل. ونهيب بكم السعي لتنفيذ دورات التدريب على الرقابة على التسجيل والاقتراع وعد الأصوات وغيرها من مناشط الانتخابات في أسرع فرصة. على أن تعطى الأحزاب فرصا عادلة، ويعطى الإعلام بمختلف وسائطه فرصا للتدريب على الرقابة بشكل قومي لا يتسلط عليه الحزب الحاكم.

رابعا: مراكز التسجيل والاقتراع في المهجر

أعلنت المفوضية عن المراكز المعتمدة لها خارج السودان، ونطالب بمعرفة أسس اختيار هذه المراكز وأهمها العدد المخول لاختيار مركز بالخارج، فهناك سودانيون في بقاع عديدة من العالم لم تذكر لها مراكز ولا بد من معرفة قوة المركز التي اعتمدتها المفوضية.

ختاما

إننا نتقدم إليكم بهذه المطالبات حرصا على إجراء انتخابات حرة ونزيهة، ونأمل في تعاونكم المخلص في إنفاذها،

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

المخلصة

سارة نقد الله

رئيسة الآلية

مندوبة حزب الأمة القومي لدى المفوضية القومية للانتخابات

بسم الله الرحمن الرحيم

حزب الأمة القومي

اللجنة العليا للانتخابات

تصور مجلس قومي فيدرالي للاعلام

تكوين المجلس:

١- يتكون المجلس الاتحادي من مناديب لكل من:

- المؤتمر الوطني والحركة الشعبية وحركة تحرير السودان وجبهة الشرق.
- الأحزاب الديمقراطية التي تم تمثيلها في آخر برلمان منتخب ديمقراطيا (الجمعية التأسيسية للعام ١٩٨٦م).
- خمسة من منظمات المجتمع المدني العاملة في حقل الإعلام. وسبعة من الخبراء الإعلاميين، يتم اختيارهم داخل اجتماع مشترك لمجموعة الأحزاب المذكورة أعلاه (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية وحركة تحرير السودان وجبهة الشرق والأحزاب الممثلة في آخر برلمان).
- يكون للمرأة تمثيل في المجلس لا يقل عن ٢٥٪.

٢- يكون للولايات مجالس خاصة تكون على ذات النسق الاتحادي. ولها ذات الصلاحيات داخل ولاياتها.

صلاحيات المجلس:

- يكون المجلس مستقلا بميزانية تمولها الدولة.
- يقوم المجلس بالإشراف على أداء أجهزة الإعلام القومية إبان الانتخابات لضمان مشاركتها الفاعلة في التثقيف الانتخابي وتبصير المواطنين بجدول الانتخابات وواجباتهم وحقوقهم أثناءها، وضمان حيدة أجهزة الإعلام ونزاهتها وعدم استغلالها حزبيا وعدالة توزيع الفرص بين الأحزاب كما نص القانون.
- تكون توجيهات المجلس ملزمة لأجهزة الإعلام القومية المملوكة للدولة أو التابعة لمؤسسات تمولها الدولة.
- بالنسبة لأجهزة الإعلام المستقلة والحزبية فإن ملاحظات المجلس غير ملزمة ولكنها تضع الحكم لها أو عليها في مدى مهنيتها وقيامها بعملها كما يجب.

ضوابط الإعلام القومي:

يقوم المجلس بوضع ضوابط للإعلام القومي بما يتضمن التالي:

- الاتفاق على ميثاق شرف صحفي يلزم كل الوسائل الإعلامية والإعلاميين العاملين فيها بتوخي النزاهة والدقة والحياد في تغطية الانتخابات والحملات الانتخابية للأحزاب.

- تأكيد أن يلعب الإعلام القومي دورا مسؤولا في التثقيف الانتخابي وفي كشف ممارسات التلاعب في الانتخابات.

- أجهزة الإعلام ومخصصاتها من عربات وأجهزة لا تستغل للدعاية الحزبية أو للقادة الحزبيين.

- في الفترة التي تسبق الانتخابات ومنذ الآن تبرمج الدعاية الحزبية المشروعة وتتاح للأحزاب فرص ومساحات متساوية في أجهزة الإعلام المركزية وفي الولايات للدعاية لبرامجها.

- تتم صياغة الأخبار وتحرير التقارير وإعداد البرامج السياسية بمهنية وموضوعية وصدقية بعيدا عن التضليل والتجميل الذي تتخذه الآن.

- يتم تقليص أخبار المسؤولين بالدولة لتشكل أحد مكونات الأخبار إلى جانب أخبار المجتمع المدني والثقافي والسياسي الحر، وتبدأ أجهزة الإعلام حوارا حقيقيا بين كافة مكونات المجتمع السوداني بتنوعه الثقافي والسياسي والاجتماعي بدلا عن كونه بوقا محضا للدعاية الشمولية ولتجميل النظام.

- تكفل استقلالية الأجهزة الإعلامية بعيدا عن أية مؤثرات أو تبعية للجهازين التنفيذي أو التشريعي للدولة.

- ألا يتم الجمع بين الصفات الرسمية والسياسية في الإعلام القومي مثلما يحدث الآن في غالبية المناشط التي تغطيها أجهزة الإعلام والتي تجمع بين ما يسمى بالقيادات الرسمية والقيادات السياسية.

- تقف الدعاية والبرامج عن منجزات الدولة في عهد الإنقاذ قبل فترة لا تقل عن شهر من الانتخابات.



بيان لحث المواطنين على التسجيل ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٩م

بيان للشعب السوداني

الحزب يجيز خطة اللجنة العليا للانتخابات

المشاركة في التسجيل واجب وطني وديني وإنساني

الانتخابات المرتقبة في العام القادم تعد مفصلية وطنيا لبناء السلام العادل والشامل والتحول الديمقراطي الحقيقي، ومفصلية دينيا إذ تصطرع فيها أجندات بعضها يدعو لدعم إسلاموية منكفئة تعرقل مسيرة الوسطية الإسلامية ببلادنا، ومفصلية إنسانيا لارتباط نتائجها بويلات ومعاناة أهل السودان وإقليمه الجغرافي.

استشعارا لذلك كون حزبنا اللجنة العليا للانتخابات لإدارة عمله الانتخابي في أبريل ٢٠٠٨م، ثم أصدر المكتب السياسي المنتخب هذا العام في اجتماعه السابع المنعقد في السابع من يونيو الماضي القرار رقم (٠٩٠٦٠٧/٧/١) والذي أعاد تكوين اللجنة العليا للانتخابات برئاسة الحبيب رئيس الحزب وعضوية شاغلي المناصب الدستورية اتحاديا بالإضافة لرؤساء اللجان التي لها علاقة بالانتخابات في المكتب السياسي ورؤساء وسكرتيري الحزب في الولايات ومشرفي الولايات وعضوية كوادر تخصصية وفنية اختارها المكتب السياسي. وأجاز الهيكل الذي اتخذته اللجنة العليا المكون من اثنتي عشرة لجنة متعلقة بـ: ترسيم الدوائر- التسجيل- الترشيح- الترحيل- الرقابة- الحملة الانتخابية- عد الأصوات- الشئون القانونية- التحالفات السياسية- التدريب- التأمين -والتمويل.

في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ وطننا وبدنو موعد تسجيل الناخبين المحدد له الأول وحتى الثلاثين من نوفمبر الوشيك، وما بعده من محطات انتخابية هامة؛ عقدت اللجنة العليا ١١ اجتماعا ماراثونيا وتلاحقت وتيرة الاجتماعات حتى صارت بشكل شبه يومي في الأسبوعين الأخيرين لإجازة خطط اللجان الفرعية. ثم قدمت تقريرا مفصلا عن مداولاتها وقراراتها والبرامج المجازة للمكتب السياسي الذي كان قد قدّم موعد اجتماعه الدوري المفترض عقده في نوفمبر ليعقد في ١٠/٢٤ لمتابعة أعمال اللجنة العليا للانتخابات والاطمئنان على استعداد الحزب للتسجيل. عقد المكتب اجتماعين مطولين في يومي ٢٤ و٢٥ أكتوبر الجاري، وبعد الإشادة بتقنية ومهنية ودقة التخطيط الذي قامت به اللجنة العليا خرج بالقرارات التالية:

١) إجازة خطط العمل والبرامج والهياكل والميزانية لعشر لجان مع تعديلات

اللجنة العليا والمكتب السياسي.

٢) على آلية التنسيق عمل الدليل الانتخابي وإصدار المنشور التأسيسي للانتخابات ليوزع على أوسع نطاق.

٣) إجراء لقاءات عاجلة مع المفوضية العليا للانتخابات ومجلس الأحزاب لمخاطبتهما بمطالب الحزب في المرحلة الحالية والقادمة ورؤاه حول ضمانات نزاهة الانتخابات وحريتها. وبالمؤسسات الواجب إنشاؤها لذلك وأهمها مجلس قومي فيدرالي للإعلام، ومجلس قومي للرقابة، وقضاء تابع للمفوضية بشروط معينة للبت في الشكاوى والطعون مع ضعف الثقة في القضاء الحالي واستغلاله حزبيا. على أن يراقب الحزب عمل المفوضية ومجلس الأحزاب في الفترة القادمة ويقيم مدى استجابتهما للمطالب المشروعة المذكورة، ذلك أن الحزب عازم على خوض الانتخابات القادمة ومستعد لذلك بكامل مؤسساته وسيمضي فيها بكل جدية متى ثبتت نزاهتها.

٤) يناقش الحزب مع المفوضية دورها في عملية التسجيل بمقترحات محددة.

وعبر المكتب السياسي عن تقديره للتعاون الذي بدر من المفوضية ومجلس الأحزاب وقد سبق مطالبتهما بعدد من هذه المطالب مع التأكيد على ضرورة بحثها بصورة جادة، وأبدى القلق الكبير من عدم توفير الدولة لكامل الميزانية اللازمة لهما للقيام بأعبائهما في إدارة الانتخابات بالنسبة للمفوضية وفي دعم الأحزاب وبناء قدراتها بالنسبة للمجلس.

إن حزبنا يعتبر أن مرحلة التسجيل القادمة محورية بالنسبة للانتخابات وجدواها من ناحية نزاهة العملية وإشراك وحض المواطنين للمشاركة فيها من قبل الدولة. ونحن كحزب عمل جاهدا من أجل الديمقراطية والحرية لبلادنا، وعانى الويلات وصبر عقدين من الزمان من أجل اليوم الذي تأتي فيه انتخابات حرة يقول فيها الشعب قولته، نخاطب كافة قطاعات الشعب بأن يضعوا ثقتهم في إرادتهم الحرة ويتأكدوا من أن الفجر قريب، فلا يسمعوا للمثبطين ولا لأهل طواحين الهواء، ولينتظموا في سلك التسجيل حفاة عراة، لأن عبر الانتخابات حصد حقوقهم وعاقبة صبرهم الطويل.

ونحن نناشد الدولة وإعلامها القومي والولائي، وكافة وسائل الإعلام المحلية والعربية ومن بعدها الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني أن تضافر جهودها وتكثف مناشطها لإنجاح عملية التسجيل، وما تليها من مراحل انتخابية. كما نكرر مناشدة المواطنين كافة وعضوية حزبنا بشكل خاص على المسارعة

بالتسجيل مهما تطلب ذلك من مشاق يبذلونها رخيصة في سبيل وطنهم الذي روت دماء أجدادهم أرضه الطاهرة. إن المشاركة في التسجيل تعتبر واجبا وطنيا ودينيا وإنسانيا وفرض عين على كل مواطن ومواطنة، والمتخلف عن ركب التسجيل قصدا أو إهمالا أو تغافلا هو في مقام الشيطان الأخرس.

والله أكبر ولله الحمد

سارة نقد الله

رئيسة المكتب السياسي

الأحد ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩

مذكرة لمجلس السلم والأمن الأفريقي وقمة الرؤساء الأفارقة ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٩م

التحايا لرئيس وأعضاء القمة الأفريقية،

ولرئيس وأعضاء مجلس السلم والأمن الأفريقي

لقد أسدى مجلس السلم والأمن الأفريقي خدمة جليلة للسودان بتعيينه للجنة خاصة بدارفور تضمنت تمثيلا للقارة رفيع المستوى، ويعاونها خبراء مقتدرون. وتصديقا لأساس اعتمادها فإن اللجنة قد قامت بعمل ممتاز لتنفيذ عملها في إطار صلاحياتها. زارت السودان أربع زيارات وعقدت اجتماعات عديدة مع كل المعنيين. أجرت اتصالات بالحركات المسلحة، وبجيران السودان، إضافة لاجتماعاتها مع اللاعبين في المجتمع الدولي. لقد كان هذا أشمل تحضير تم لتحقيق السلام في دارفور، إذ استغرقت اللجنة فيه ستة أشهر.

إننا نحن الموقعين أدناه نرحب بمحتوى وتوصيات تقرير لجنة حكماء أفريقيا ونتبناه كوصفة ناجعة للتعامل مع مشاكل السودان. فعمليات السلام السابقة تم إطلاقها بدون إجراء تحليل كامل للوضع، وكانت مقتصرة على المتقاتلين وافتقرت بالتالي للشمول.

منذ العام ٢٠٠٢م وحتى اليوم فإن أزمة دارفور صارت مركزا للاهتمام الوطني والإقليمي والدولي. تم الوصول في ٢٠٠٤م لاتفاقيات وقف لإطلاق النار ولكنها لم تنفذ، وفي ٢٠٠٦م تم توقيع اتفاقية سلام جزئية بدون تحقيق السلام. ومنذ حينها والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة صارا طرفين في الأزمة السودانية بدارفور، حيث صدرت قرارات عديدة من مجلس الأمن الدولي، ونشرت قوات اليوناميد، القوات المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، في دارفور لحماية المدنيين ولحراسة مناشط الإغاثة الإنسانية ولمراقبة وقف إطلاق النار ولحفظ السلام.

لقد برزت عوامل عديدة جديدة منذ ذلك الحين، تحديدا:

- تقلص الاقتتال الفعلي، بينما المتقاتلون في حالة ترقب للصدام.
- هناك حروب قائمة وأخرى محتملة عبر الحدود القومية.
- تدهورت الحالة الإنسانية في الإقليم.
- صار الناس في معسكرات النزوح واللجوء مسيسين بشكل أكبر.

- تفاقمت النزاعات القبلية مما يعكس لدرجة ما انتشار الأسلحة النارية وتدهور الإدارة والأمن.

- العديد من العناصر القبلية التي اشتركت في النشاطات الرسمية ضد التمرد صارت تعبر عن آرائها الخاصة حول مستقبل دارفور.

- الأغلبية الصامتة حتى الآن في دارفور والتي تمثل مجتمعات دارفور السياسية والمدنية والقبلية والإنتلجنسيا داخل وخارج البلاد صارت أكثر مطالبة بمشاركتها في عملية السلام.

- ظهور إجماع قومي على خارطة طريق للسلام في دارفور في العديد من المؤتمرات واللقاءات، أهم هذه المنابر: مؤتمر جوبا في سبتمبر ٢٠٠٩، واجتماع القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني في أكتوبر ٢٠٠٩ في أم درمان، وبالطبع اجتماعات لجنة حكماء أفريقيا.

دعت الحركة الشعبية لمؤتمر جوبا وحضرته كل الأحزاب السودانية ما عدا المؤتمر الوطني وحلفائه. أما اجتماع دارفور الأم درماني فقد حضرته العناصر الدارفورية من كافة الأحزاب بمن فيهم عناصر المؤتمر الوطني الذين أبدوا تحفظاتهم. ولجنة حكماء أفريقيا قابلت كل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وكل المعنيين حقيقة كما فصل ذلك تقريرهم.

يتضمن الإجماع المذكور النقاط التالية:

١- أن الأزمة في دارفور قومية ولا بد من حلها في منبر قومي جامع.

٢- أنه لا بد من العودة لوحدة دارفور كإقليم، ولتمثيل الإقليم في الرئاسة، ولحقوق ملكية الأرض، وللحدود القديمة بين الأقاليم السودانية.

٣- أن من حق أهل دارفور نصيب في السلطة والثروة يتناسب مع حجم سكان الإقليم.

٤- أن ضحايا النزاع المسلح يستحقون تعويضات فردية وجماعية.

٥- أنه لا بد من المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في دارفور، كشرط ضروري للسلام والاستقرار، وكمعادلة مطلوبة للتوفيق بين المساءلة والاستقرار.

٦- أنه لا بد من أن تنشأ، بالقانون، مفوضية للحقيقة والمصالحة، لتقوم بالدراسة والتوصية بالمعايير المطلوبة للعقوبة ولإعادة التأهيل وللتعويض.

٧- أنه لا بد من تحديث اتفاقيات وقف إطلاق النار الحالية بين المتقاتلين.

٨- وأن كل هذه النقاط ينبغي أن تشكل إعلان مبادئ جديد يكون أجندة للقاء الدارفوري الشامل الذي يجب عقده بأسرع فرصة ممكنة في مكان يتفق عليه.

٩- أن المشاكل الأمنية بين السودان وجيرانه صارت متشابكة لدرجة تستدعي عقد مؤتمر أمن إقليمي للسودان وجيرانه للوصول لاتفاقية أمن إقليمية.

لقد تابع الشعب السوداني أعمال لجنة الحكماء باهتمام كبير وذلك إدراكا لقامة وكفاءة أعضائها والاتصالات التي أجرتها بشكل شامل ضم الجميع. لذلك فقد قمنا بدراسة التوصيات التي قدمتها اللجنة بدقة وخلصنا إلى أنها متسقة مع حقائق الوضع، ومع المطالب المشروعة لأهل دارفور، ومع المصلحة الوطنية للسودان.

إننا نناشد فخاماتكم للقيام بدراسة توصيات اللجنة وإعطائها السند الكامل واللازم لتنفذ في أسرع فرصة ممكنة. فالسودان مرتبط دستوريا بجدول زمني محكم، تحديدا بالانتخابات العامة في ٢٠١٠م وعملية تقرير المصير في الجنوب في ٢٠١١م.

نحن الموقعين أدناه، سنعطي اللجنة كل الدعم الذي تطلبه. ونعتقد أن الأفكار المعبر عنها في توصياتها ستجد ترحيبا واسعا بين الحركات الدارفورية المسلحة. وفي حالة تبني توصيات اللجنة فإنها ستشكل أرضية مناسبة للسلام والعدالة والمصالحة في دارفور، وتسهم بالتالي في السلام الشامل في السودان.

صور للرؤساء الأفارقة

صورة لليوناميد

صورة للأونميس

التوقيعات

١- فضل الله برمة ناصر- حزب الأمة القومي

٢- فاروق أبو عيسى- تحالف القوى الوطنية

٣- إبراهيم الشيخ-حزب المؤتمر السوداني

٤- أمير بابكر عبد الله- التحالف الوطني السوداني

٥- جمال إدريس محمد- الناصري الوحدوي

٦- التجاني مصطفى ياسين- حزب البعث العربي الاشتراكي

٧- محمد ضياء الدين- حزب البعث الأصل

٨- الأمين حمودة- الحزب القومي السوداني

٩- بشارة جمعة- حزب العدالة

١٠-هالة عبد الحليم- حق

١١-محمد علي جادين- حزب البعث السوداني

١٢-جلاء إسماعيل الأزهري- الحزب الاتحادي الديمقراطي الموحد

١٣-حسن عبد الله الحسين- المؤتمر الشعبي

١٤-المتوكل محمد موسى- حركة تحرير السودان

١٥-أحمد النعيم- حزب البعث

١٦-عيسى كركون كرتون-

١٧-مبارك المهدي- حزب الأمة.

١٨-أمين مكي مدني- شخصيات وطنية

١٩-زيدان عبد الكريم يوسف – منظمات المجتمع المدني الدارفورية

منشور انتخابي رقم (٢) حول السجل الانتخابي نوفمبر ٢٠٠٩م

معنون لرؤساء الحزب بالولايات والمكاتب السياسية للمحليات ولجان الحزب الولائية وللدوائر الجغرافية وللقرى والأحياء، مع صورة للمشرفين على الأقاليم

بدأت منذ الأول من نوفمبر الجاري عملية التسجيل التي تقتضي أن يقوم المواطنون بتسجيل أسمائهم كل على حدة، لكي يستطيعوا المشاركة في التصويت في الانتخابات القادمة. والذي يفوته التسجيل يسقط اسمه من السجل الانتخابي وبالتالي يفقد حقه في التصويت. ولا بد من الوعي بأهمية الانتخابات القادمة ومفصليتها وطنيا لارتباطها بمصير عملية السلام الشامل والتحول الديمقراطي، وأهميتها دينيا لارتباطها بالمزايدة حول برنامج ديني انكفائي عرقل مسيرة الوسطية الإسلامية الحل الوحيد لبلادنا وللعالم الإسلامي، وكذلك أهميتها إنسانيا لارتباطها بمستقبل كثير من الفئات المستضعفة كالنازحين والنساء، مع عقدها في ظل حكم شمولي متطرف يريد تزييف إرادة الشعب بها. ولذلك تعد المشاركة في مرحلة السجل الانتخابي الحالية على المستوى الشعبي ذات أهمية قصوى. ولا بد من وعي الجميع بالحقائق التالية:

١- بدأ التسجيل في اليوم الأول من نوفمبر ويستمر حتى ١١/٢٦ بما في ذلك الجمع والسبوت. ويكون للمراكز داخل أية دائرة أيام محدودة، وعلى من فاته التسجيل في المركز الأقرب له أن يسجل في أي مركز آخر بالدائرة الجغرافية نفسها. وأن الدائرة الجغرافية الولائية هي أساس التسجيل.

٢- على لجان الحزب في كل دائرة انتخابية اختيار مشرف للدائرة، وتحديد وكلاء ومندوبي الحزب في كل مركز من رجال ونساء وشباب نفس القرية أو الحي الذي فيه المركز بشكل يمكنهم من التناوب في العمل. ويتم اعتمادهم بخطاب من رئيس الحزب بالدائرة أو الوحدة الإدارية معنون لضابط إدارة الدائرة الجغرافية حسب الاتفاق مع المفوضية القومية للانتخابات. وعلى الوكيل تقديم كافة طعونه ومطالباته كتابة مع الاحتفاظ بصورة وأرشفتها جميعا.

٣- التسجيل يتم فقط بذكر الاسم والسكن والعمر وذلك حسب تقدير رئيس لجنة المركز، وفي حالة شكه يطالب بتقديم أوراق ثبوتية أو شهادة العريفين أو رجالات الإدارة الأهلية أو اللجنة الشعبية.

٤- يتم تسجيل الرحل في مراكز متحركة.

٥- إذا كانت مراكز التسجيل المعلنة بعيدة مع مشقة وصول المواطنين لها فيجب مطالبة ضابط الانتخابات في الدائرة بزيادة عدد المراكز وعدد اللجان أو تحريك المركز المحدد ليقترب للقرى المتباعدة. وفي حالة عدم الاستجابة يرفع الأمر لنا بالمركز العام، مرفق بصور من الطلبات المرفوضة.

٦- يجب إخطار الجميع بأن التسجيل فردي ولا يقبل بالقوائم، وأنه لا يوجد تسجيل داخل المنازل فكل من قام بتسجيل اسمه منزليا فهو تسجيل لاغ وعلى سبيل التضليل. كذلك لا بد من التنبيه على الاحتفاظ بإشعار التسجيل لأنه الطريقة الوحيدة لإثبات الاسم إذا سقط في السجل الانتخابي، وعلى من ضاع إشعاره أو سحب منه بأي وسيلة أن يبلغ فورا ويستكمل إجراءات استخراج الإشعار البديل قبل انتهاء فترة التسجيل.

٧- سيكون نشر السجل الأولي للناخبين في أول ديسمبر ٢٠٠٩م، وفي الفترة ٢-٩ ديسمبر يكون تقديم الاعتراضات. وعلى الجميع مراقبة السجل وتقديم الاعتراضات في حالة سقوط أسماء سجلت، أو على أي من المسجلين الذين تنطبق عليهم إحدى الحالات التالية: كان الاسم المذكور لشخص توفي- أو كان عمره أقل من ١٨ سنة، أو لم يكن مقيما بالدائرة لفترة ٣ أشهر على الأقل- أو ليس سوداني الجنسية، أو ليس سليم العقل، أو لم يسجل بحسب السجلات الموازية التي تقوم بها بعض القوى السياسية. ويمكن تقديم الاعتراض بواسطة أي عضو في الدائرة على الأورنيك رقم (٧) المخصص من المفوضية. فلا بد من الانتباه الجيد للسجل والإسراع لتقديم الاعتراضات قبل ٢٠٠٩/١٢/٩م.

على جميع قيادات وجماهير الحزب متابعة السجل الانتخابي بالدقة اللازمة وتأكد الجميع من عدم سقوط اسمهم بالسجل.

والله الموفق

عبد الرحمن محمد صالح، رئيس شعبة التسجيل

محمد شريف فضل حاكم، مساعد الأمين العام ورئيس دائرة الانتخابات

بسم الله الرحمن الرحيم

حزب الأمة القومي

الأمانة العامة ـــــ دائرة المهجر

بيان صحفي حول الحق الدستوري للمقيمين بالخارج في الانتخابات ٢٠٠٩/١١/٣م

يمثل السودانيون المقيمون بالخارج نسبة لا تقل عن ٢٠٪ من جملة سكان السودان وظلت تلك الفئة ملتزمة بما يفرضه الدستور والقانون من حقوق وواجبات تتصل بالمواطنة طوال السنوات الماضية وذلك بتقديم مساهمات مقدرة في مجالات تقديم الخدمات الأساسية ودعم الأسر إضافة للوفاء بالتزامات الضرائب والمساهمات الوطنية التزاما بواجب المواطنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من الفصل الثالث من دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة ٢٠٠٥ م.

إن المقيمين بالخارج من مهاجرين ولاجئين مواطنون سودانيون لهم كامل حقوق المواطنة بما في ذلك حق المشاركة في الانتخابات في جميع مستوياتها كمرشحين وناخبين إلا أن هذا الحق الدستوري تم تجاوزه بنص المادة (٢٢) من قانون الانتخابات الذي قيد حق الناخب المقيم في الخارج في طلب التسجيل أو الضم في السجل الانتخابي للمشاركة في انتخابات رئاسة الجمهورية أو الاستفتاء وفقا للضوابط التي تحددها القواعد مع حرمانهم من المشاركة في المستويات الانتخابية الأخرى التي تشمل انتخابات رئيس حكومة الجنوب والولاة والمجالس التشريعية على المستويين القومي والولائي والقوائم النسبية وقوائم المرأة.

إن نص المادة ٢٢ من قانون الانتخابات بالتقييد الوارد فيه يعتبر نصا غير دستوريا يجب إلغاؤه أو تعديله بنصوص واضحة وصريحة تؤكد على وتحفظ الحقوق القانونية والدستورية للمقيمين بالخارج المشاركة في جميع المستويات الانتخابية باعتبار ذلك حقا وواجبا وطنيا بنص الدستور وذلك استنادا على الآتي:

١) تنص المادة (٧) من الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥ أن تكون المواطنة أساس الحقوق والواجبات المتساوية لكل السودانيين، كما أن لكل مولود من أم أو أب سوداني حق لا ينتقص في التمتع بالجنسية والمواطنة السودانية. كما أجازت الفقرة (٤) من نفس المادة أحقية السوداني في اكتساب جنسية بلد آخر حسبما

ينظمه القانون واستنادا على ذلك فان المقيمون بالخارج بما فيهم حاملو الجنسية المزدوجة مواطنون سودانيون متساوون في الحقوق والواجبات مع رصفائهم بالداخل.

٢) حددت المادة (٢٣) من الدستور واجبات المواطن ونصت في الفقرة (و) على واجب المواطن في المشاركة في الانتخابات العامة والاستفتاءات التي ينص عليها الدستور والقانون.

٣) ينص الدستور الانتقالي في المادة (٢٧) وثيقة الحقوق على أن (تكون وثيقة الحقوق عهدا بين كافة أهل السودان وبينهم وبين حكوماتهم على كل مستوى، والتزاما من جانبهم بان يحترموا حقوق الإنسان والحريات الأساسية المضمنة في الدستور وان يعملوا على ترقيتها وتعتبر حجر الأساس للعدالة الاجتماعية والمساواة والديمقراطية في السودان). هذا وقد أكدت وثيقة الحقوق في نفس هذه المادة اعتبار كل الحقوق والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها من قبل جمهورية السودان جزءا لا يتجزأ من الوثيقة كما يلزم الدستور الدولة بحماية الوثيقة وتعزيزها وضمانها وتنفيذها، على أن تنظم التشريعات الحقوق والحريات المضمنة في الوثيقة ولا تصادمها أو تنتقص منها بأي حال من الأحوال.

٤) تنص وثيقة الحقوق على حق الاقتراع في المادة (٤١) على الآتي:

٤ (١) لكل مواطن الحق في المشاركة في الشئون العامة من خلال التصويت حسبما يحدده القانون.

٤١ (٢) لكل مواطن بلغ السن التي يحددها هذا الدستور أو القانون الحق في أن ينتخب ويُنتخب في انتخابات دورية تكفل التعبير الحر عن إرادة الناخبين وتجُرى وفق اقتراع سري عام.

٥) ينص الدستور في المادة (٤٨) على عدم جواز الانتقاص من الحقوق والحريات المنصوص عليها في وثيقة الحقوق وتصون المحكمة الدستورية والمحاكم المختصة الأخرى الوثيقة وتحميها وتطبقها وتراقب مفوضية حقوق الإنسان تطبيقها في الدولة وفقا للمادة ١٤٢ من الدستور. وبما أن حق المشاركة في الانتخابات قد ورد ضمن نصوص وثيقة الحقوق فلا يجوز إصدار نصوص قانونية تقيد أو تنتقص أو تمنع من التمتع بهذا الحق.

وبناء عليه فن نص المادة ٢٢ من قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨م المقيد لحقوق المقيمين في الخارج نص غير دستوري وعلى جميع المقيمين في الخارج التمسك بهذا الحق الوطني والدستوري حتى يتم تعديل القانون كما نوجه

نداءنا إلى الصحفيين وأجهزة الإعلام والحقوقيين والمؤسسات المجتمع المدني ولجميع أفراد الشعب السوداني لتسجيل موقف وطني بالدفاع عن هذا الحق والتضامن مع إخوانهم المهجريين الذين ظلوا يقدمون الغالي والرخيص من اجل ذويهم ووطنهم كما نأمل أن تقوم الحكومة بمراجعة موقفها وتعديل المادة المذكورة بما يحقق مشاركة المهجريين في الانتخابات في جميع مستوياته ضمانا لقيام انتخابات حرة وفعالة ونزيهة يخرج بالوطن إلى بر الأمان وصولا إلى الديمقراطية المستدامة متجاوزين بذلك كل تأثير سلبي على أصحاب الحق وعلى نتائج الانتخابات ومستقبل الوطن بأكمله.

والله الموفق ،،،

٢٠٠٩/١١/٣م

مذكرة للمفوضية من تحالف القوى الوطنية بالإمارات١٦/١١/٢٠٠٩

سعادة / أبيل ألير

رئيس المفوضية القومية للانتخابات المحترم

الموضوع/ طعن في قرارات مسجل انتخابات دولة الإمارات

نود إعلامكم بأنه قد تم بتاريخ ١٤/١١/٢٠٠٩ اتفاق بين ممثلي القوي السياسية ومنظمات المجتمع المدني السودانية بأبوظبي والسيد رئيس السجل الانتخابي الفريق الهادي محمد أحمد حيث نص الاتفاق علي الآتي:

١ ــ أن يتم تسجيل الناخبين في مدينة أبو ظبي في النادي السوداني من الساعة السابعة مساء إلى الساعة الحادية عشر مساء حتي انقضاء فترة التسجيل في مدينة أبوظبي.

٢ ــ إلغاء مركز تسجيل منطقة المراغ وهي بالقرب من مدينة العين علي أن تضاف للعين لقربها وعدم وجود كثافة للسودانيين هنالك.

وقد كان ذلك نتاج ندوه عامة عقدت بدار النادي السوداني/ أبو ظبي تحدث فيها رئيس السجل الانتخابي الفريق / الهادي محمد أحمد شرح فيها وقائع ومسار العملية الانتخابية في مرحلة التسجيل.

٣ ــ عقد اجتماع بعد الندوة أعلاه بين الفريق/ الهادي محمد أحمد والقوى السياسية وممثلي منظمات المجتمع المدني أمن على ذكر أعلاه وكان ذلك بتاريخ ١٤/١١/٢٠٠٩.

بتاريخ ١٥/١١/٢٠٠٩ أصدر السيد إسماعيل محمد عبد الدافع مسجل الناخبين قرارات بإلغاء ما تم الاتفاق عليه وهي ما يلي:

أ ــ نقض السيد إسماعيل محمد عبد الدافع الاتفاق الذي تم بإجماع القوي السياسية مع الفريق الهادي محمد أحمد وذلك بإلغاء التسجيل في نادي أبو ظبي للفترة المسائية بحجة أن النادي مؤسسة اجتماعية ثقافية كما ورد إليه من (غير توضيح) ولا يجوز تناول السياسة بداخل الأندية وهذا الحديث يتناقض مع الآتي:

* في ابريل ٢٠٠٩ تمت إقامة ليلة سياسية بالنادي السوداني أبو ظبي بكل المعاني لتأييد ونصرة رئيس الجمهورية ضد اتهامات أوكامبو وتم التنظيم والحشد لهذه الليلة بواسطة كوادر السفارة وإدارة النادي السوداني بأبو ظبي.

* بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٤ تم لقاء تنويري سياسي مع السيد الفريق الهادي محمد أحمد لتفسير مراحل الانتخابات في مرحلة التسجيل.

* تم فتح مركز تسجيل بالنادي السوداني أبو ظبي يومي ١٤و١٥ نوفمبر ٢٠٠٩ في الفترة المسائية.

* تم عقد لقاء سياسي بين الفريق الهادي محمد أحمد وممثلي القوي السياسية ومنظمات المجتمع المدني في يوم ٢٠٠٩/١١/١٤ لتذليل عقبات التسجيل بإمارة أبو ظبي ووضع برنامج واضح للتسجيل بإمارة أبو ظبي وكان ذلك بحضور نائب رئيس النادي السيد عصام أبو قصيصة الذي لم يعترض أو يتحفظ علي وجود مقر للتسجيل بالنادي خلال الفترة المسائية.

ونفيد سيادتكم علما بأن عمليات التسجيل في مناطق العين وإمارة الفجيرة وإمارة رأس الخيمة وإمارة عجمان تتم داخل الأندية السودانية، وجميع هذه الأندية عبارة عن فروع لكيان واحد في دولة واحدة ولذا نعتبر ما حدث من إلغاء التسجيل في النادي السوداني بأبوظبي هو عمل مقصود لعرقلة تسجيل الناخبين في مدينة أبو ظبي وللأسف ساعد السيد إسماعيل محمد عبد الدافع في تنفيذ هذا المخطط مما يتناقض مع أهداف وجوده لهذه المهمة بيننا وعليه نطالب بالآتي:

أ ـ توجيه السيد إسماعيل بالالتزام بالبرنامج (أ) المرفق والمتفق عليه الذي صدر بتوقيعه في تاريخ ٢٠٠٩/١١/١٥.

ب ـ إلغاء البرنامج (ب) الصادر أيضاً بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٥.

ج ـ توجيه السيد إسماعيل بالرجوع للقوى السياسية في حالة تعديل البرنامج لأي سبب.

ملحوظة

خلال زيارة السيد وزير داخلية السودان لدولة الإمارات العربية المتحدة تمت الاستجابة لطلبه بتسهيل عمليات التسجيل للجالية من السلطات المختصة واستخدام الأندية وخلافها بغرض التسجيل وهو ما يتم الآن في كل مدن الدولة عدا مدينة أبو ظبي. وتم إعلان ذلك في حفل غداء سعادة السفير وبحضور طاقم السفارة وكبار رجالات الجالية والقوي السياسية والسيد إسماعيل محمد عبد الدافع بأبو ظبي يوم ٢٠٠٩/١١/١٠ أول أيام التسجيل.

مرفقات

مرفق طيه صور من التوقيتات وأماكن التسجيل المتلاحقة والمتضاربة الصادرة

من السيد إسماعيل محمد دفع الله مما أثر سلبا علي عملية التسجيل بإمارة أبــو ظبي.

تحالف قوي المعارضة بالإمارات

١ ــ السيد/ علي أبو زيد، ممثل الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل.

٢ ــ السيد حبيب سرنوب: ممثل حزب الأمة القومي.

٤ ــ الفاضل محمد أحمد: ممثل الحزب الشيوعي السوداني.

٥ ــ السيد ماجوك نقديمو ممثل الحركة الشعبية لتحرير السودان.

أبو ظبي في ٢٠٠٩/١١/١٦

تصريح صحفي من تحالف القوى الوطنية حول تمديد التسجيل ٢٠٠٩/١١/٢٤م

تحالف القوى الوطنية

تصريح صحفي

يهنيء تحالف القوى الوطنية الشعب السوداني بعيد الأضحى المبارك أعاده الله على شعبنا وبلادنا تنعم بالأمن والاستقرار والوحدة في ظل ديمقراطية وعدالة وسلام.

●يهيب التحالف بالمواطنين استغلال التمديد الممنوح بواسطة المفوضية للتسجيل مع تأمينه على أن مهلة الأسبوع الإضافية لا تكفي إلا أنه يمكن استغلالها لرفع نسب التسجيل المتدنية، وسنعمل في تحالف القوى الوطنية على دفع المفوضية لمد فترة التسجيل للفترة التي طالبنا بها حتى منتصف ديسمبر ٢٠٠٩ باعتبار موسم الحصاد والحج والعيد.

●يطمئن التحالف جماهير شعبنا على أن عملية الحصر والمتابعة لكافة الخروقات والمخالفات التي صاحبت عملية التسجيل قد تم إعدادها بواسطة لجانه المختصة الفنية والقانونية وهي الآن في طور الإعداد لتقديمها في فترة الطعون وسيناضل التحالف لضمان نزاهة وحرية الانتخابات ويأتي في طليعة متطلبات هذا ضمان حيدة وقومية المفوضية القومية للانتخابات.

●موقف التحالف من خوض الانتخابات ورغما عن الخروقات والمخالفات التي صاحبت عملية التسجيل سيظل موحدا مع القوى الوطنية التي وقعت على إعلان جوبا وهو رهين باجتماع رؤساء هذه القوى.

تحالف القوى الوطنية

الخرطوم ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٩

مذكرة من حزب الأمة بليبيا للمفوضية ٢٠٠٩/١٢/١م

السيد رئيس المفوضية القومية للانتخابات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

إن عملية التسجيل عملية تكاملية بين المفوضية والأحزاب السياسية، والناخب السوداني، ولا بد من العمل على حيادية ونزاهة لجانها لتقوم بالدور المنوط بها بكل سلاسة، إلا أن هذا قصور لازم كثير من جوانبها والتي يجب تداركها بأسرع ما يمكن:

١- ضعف الإعلام الذي صاحب عملية التسجيل فالإعلان تم في نفس يوم التسجيل موقعا من قبل القنصلية مما نتج عنه ضعف الإقبال وخصوصا الإعلان به اشتراط الإقامة السارية برغم إعلانهم من قبل جواز سفر به دخول.

٢- نحن حزب الأمة القومي طلب منا مندوب المفوضية الفريق عبد الرحمن يعقوب أن نثبت من المركز في السودان ما يفيد أننا حزب امة حتى نستطيع تفويض وكلائنا مما يعتبر تعاملا بصورة غير ودية من قبل مندوب المفوضية.

٣- غادرنا مندوب المفوضية إلى مركز آخر بدون أن يحسم موضوع الوكلاء.

٤- أصبحنا ضيوف نراقب بحكم أننا مواطنين فقط وليس بحكم أننا وكلاء لحزب الأمة.

٥- التدخل السافر من قبل أمن القنصلية في عمل المفوضية ولجنة التسجيل حيث قام بالتحرش بوكيلنا الأخ عبد المحمود خوجلي وطلب الشرطة الليبية له وطرده من القنصلية ومن الغرفة التي تعتبر مركزا انتخابيا ليس لأحد السلطة فيها غير المفوضية.

٦- لا يوجد تقرير يومي يكتبه رئيس اللجنة عن ما سجل من أسماء وأرقام في نفس اليوم برغم تعامله معنا بكل أريحيه في إعطائنا أول رقم تسجيل في اليوم وأخر رقم اقفل به السجل اليومي.

٧- تم وضع جدول من قبل المفوضية للمرور على بقية المدن ذات الكثافة ولكن كان السفر في نفس اليوم والتسجيل ساعات مما أدى إلى الشكوى من المواطنين لعدم درايتهم بأن هناك لجنة تسجيل موجودة بالمدينة وبالتالي الإقبال في مدن بها كثافة كان ضعيفا جدا جدا.

٨- الدفتر الذي تم به تسجيل مواطنين في مدن أخرى تم به إتمام التسجيل لمواطني المركز ببنغازي بعد عودتهم من المدن الأخرى أي نفس الدفتر الذي سجل به مواطني مدينة المرج ٦٠ شخصا مثلا عندما رجعوا للمركز لم يغلق الدفتر على تسجيل تلك المدينة لكنهم أتموا به تسجيل مواطني مركز بنغازي.

٩- يوم إعلان المفوضية في السودان عن تمديد فترة التسجيل حتى السابع من ديسمبر تم وضع إعلان من قبل لجنة التسجيل في بنغازي المركز يعلن أن آخر يوم للتسجيل هو ٢٠٠٩/١١/٢٦م وعندما سألتهم عن ذلك قالوا ليس لدينا تعليمات بالتمديد هذا في غياب رئيس لجنة تسجيل مركز ٢ بنغازي الذي خرج إلى مدينة طبرق قبل يوم ٢٠٠٩/١١/٢٥م مخالفا الجدول المعلن للرحلات الذي حدد موعد الرحلة إلى مدينة طبرق يوم ٢٠٠٩/١١/٢٦م.

١٠- عندما رجع رئيس اللجنة سألته عن العمل في الأيام المقبلة فترة العيد قال ليس لدينا تعليمات بالعمل في العيد وأن ٧ أيام تمديد هي بدل إجازة العيد.

١١- في أول أيام العيد طلبت منه هاتفيا أن يفتح التسجيل لثاني أيام العيد لأن هناك تجمع في دار الجالية فقال إنه ليس لديه دفاتر للتسجيل وهم في انتظارها.

١٢- ليس لدينا بطاقة وكلاء من قبل المفوضية (لجنة التسجيل).

١٣- نطالب بتمديد فترة التسجيل للأسباب الواردة أعلاه.

١٤- بحكم التمديد في فترة التسجيل نطالب بالتسجيل مرة أخرى في المدن ذات الكثافة خارج مركز بنغازي.

١٥- نطالب في فترة التمديد أن يكون هناك تسجيل في المدن ذات الكثافة الواحات - طبرق.

١٦- اليوم ٢٠٠٩/١٢/٠١م في الصباح لم تصل الدفاتر من قبل مندوب المفوضية في طرابلس الفريق عبد الرحمن يعقوب، بالنسبة لرئيس التسجيل السيد الخواض

تعاون معنا جيد جدا.

١٧- نطلب من المفوضية القومية للانتخابات الموقرة أن تستجيب لمطالب المهجريين في الخارج وأن تعتمد الوثائق التالية للتسجيل:

- جواز السفر لا يشترط به دخول.
- بطاقة الجنسية السودانية.
- شهادة الميلاد السودانية.
- بطاقة الإقامة الصادرة من الدولة المضيفة.

عليه نأمل منكم الاستجابة لهذه المطالب في خلال هذا اليوم حيث لم يتبق الكثير لفترة التسجيل حتى يتمكن السودانيون في ليبيا التسجيل بروح التفاؤل والأمل خصوصا أن لدى الكثير منهم اعتقاد أن هناك إهمال لهم من قبل الدولة السودانية.

هشام مزمل عبد الرحمن

أمين التنظيم بسودان المهجر

حزب الأمة القومي

صورة لكل من:

١- تحالف الأحزاب السياسيّة بالسودان.

٢- الأحزاب السودانية في ليبيا .

٤- وزارة الخارجيّة السودانية وسفاراتها بالمهجر

٥- منظمّات المجتمع المدني

٦- الإعلام السوداني والعربي والعالمي

مذكرة حزب الأمة القومي بالخارج للمفوضية ٢٠٠٩/١٢/٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

حزب الأمة القومي

الأمانة العامة ــــ دائرة المهجر

سعادة مولانا أبيل ألير الموقر

رئيس المفوضية القومية للانتخابات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

السجل الانتخابي هو الأساس الذي تبدأ منه إجراءات أي عملية انتخابية حرة وشفافة وفعالة ونزيهة، لذا تأتى عملية تمكين المواطنين من التسجيل في مقدمة مهام ومسئوليات المفوضية القومية للانتخابات وفق نص المادة (١٠) من قانون الانتخابات التي شددت على تأمين وضمان تمتع المواطنين كافة دون تمييز بمباشرة حقوقهم السياسية ولن يتأتى ذلك إلا بتوفير وتسهيل وتمكين المواطنين أينما وجدوا من قيد أسمائهم في السجل الانتخابي لممارسة حقهم القانوني والدستوري.

لقد قامت المفوضية بتحديد الفترة من الأول من نوفمبر ٢٠٠٩ م وحتى الثلاثون منه لتسجيل الناخبين وتم الإعلان عن ذلك عبر موقع المفوضية وعن طريق إعلانات صادرة من جهاز شئون العاملين بالخارج وعبر أجهزة الإعلام الوطنية المختلفة. ولكن ما حدث هو تأخير وضع الترتيبات اللازمة للتسجيل في الخارج إذ تم تحديد ١٨ مركزا فقط على مستوى العالم بواسطة المفوضية حيث لاحظنا تجاوز بعض الدول والمدن ذات الوجود السوداني الكبير بما كرس عمليا لحرمان الكثيرين من ممارسة حقهم الانتخابي وأشرنا في حينه إلى أن ذلك يطعن في حرية ونزاهة وحيادية وعدالة الانتخابات وظللنا نتابع الأمر لمعالجة هذا الوضع ووجدنا تجاوبا وتعاونا من ممثلي المفوضية في معالجة أمر بعض القضايا وبصفة خاصة في كل من السعودية والمملكة المتحدة، بينما ظلت قضايا أساسية عالقة في كثير من الدول حتى تاريخه ومنها ضرورة كف يد القنصليات كليا عن التسجيل. إننا نرفع لكم هذه المذكرة من واقع حرصنا على التعاون المثمر حتى نتمكن بذلك من تجاوز كل أمر سالب يمكن أن يشكك في نزاهة وشفافية السجل الانتخابي ولن يتم ذلك إلا من خلال الالتزام بقانون الانتخابات

والقواعد المنظمة له وبناء عليه فإننا نطالب بتمديد فترة التسجيل لمدة شهر كامل على الأقل للأسباب التالية: -

أولا: فتحت أولى مراكز التسجيل أبوابها في الخارج وداخل السفارات في العاشر من نوفمبر وتأخر فتح بعض المراكز لما يقارب الأسبوع وبذلك اقتصرت مدة التسجيل في أحسن الأحوال على سبعة عشر يوما فقط.

ثانيا: تم إهدار جزء كبير من المدة المشار إليها عاليه في خلافات بين القوى السياسية والسفارات نتيجة لفتح معظم المراكز بواسطة السفارات دون الإعلان عنها وفى غياب مندوبي المفوضية وغياب الرقابة مع قيام موظفي السفارات بعملية التسجيل دون تفويض واضح من المفوضية بل ومخالف لقانون الانتخابات ولقواعد اختيار موظفي السجل. وحتى عندما بدأ التسجيل في العاشر من نوفمبر تزامن ذلك مع بداية إجازة عيد الأضحى وسفر مهجريين من بعض الدول لقضاء المناسبة مع ذويهم في السودان، يضاف لذلك ظروف استثنائية لبعض الدول في تلك الفترة إذ تزامن إعلان التسجيل مع موسم الحج في المملكة العربية السعودية، وهى الفترة التي يتم فيها تقييد الحركة لبعض المدن كما ينشغل معظم العاملين في الإعداد لموسم الحج وانشغال البعض الآخر لاستقبال ذويهم القادمين للحج إضافة إلى اختيار مراكز التسجيل هي نفسها مكان للحجيج مما عقد من إمكانية الوصول إليها بسبب الازدحام والبعد عن مواقع العمل والسكن مما حال دون تسجيل أسماء كثيرين في ظل مثل هذه الظروف الاستثنائية وقد تم الكتابة للجنتكم الموقرة في حينه بشأن وضع مناطق الحج.

ثالثا: لقد تمت إضافة عدد من الدول شملت اليمن وليبيا وكندا وماليزيا ويوغندا وكينيا وإثيوبيا وجنوب إفريقيا وماليزيا قبل حوالي أسبوع فقط من تاريخ نهاية مدة التسجيل الابتدائي الذي حدد له يوم ٢٦ / ١١ / ٢٠٠٩ م ومن ثم لم يتمكن معظم الناخبين في تلك الدول إن لم يكن جميعهم من معرفة مكان السجل ناهيك عن اللحاق بتسجيل عضويتهم مما عكس عدم عدالة قفل السجل الانتخابي مع حرمان هؤلاء من حقهم الدستوري والقانوني.

رابعا: لقد تم تحديد مركزين فقط في أوروبا هما مدينتي لندن وبروكسل ولم يتم الإعلان عنهما إلا بعد حين وفي الولايات المتحدة الأمريكية حددت ثلاث مراكز في كل من نيويورك وواشنطن وسان فرانسيسكو مع تجاهل معظم الولايات الأخرى مثلما حدد مركزا واحدا فقط في كل أنحاء كندا وهو مدينة أوتاوا كله مما يشير لتجاهل مرعب لأهمية الحضور الوطني السوداني في تلك

المنطقة من العالم وفي مدن هامة أخرى مثل كالقاري ، ادمنتون، وبروكسل ولعل هذا ما يفسر غبن العدد الأكبر من السودانيين في تلك الدول بسبب حرمانهم من شرف القيد في السجل الانتخابي ومن المشاركة في الانتخابات القادمة.

خامسا: لقد رفعنا عددا من المذكرات مطالبين بإضافة مجموعة من الدول التي بها كثافة سودانية تشمل دول شرق والقانونية.ق المتوسط ولم يتم النظر في تلك المطالب حتى تاريخه ولم نتلق ردا عليها، ولكننا سنظل نؤكد على أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال استبعاد المقيمين في تلك الدول من مظلة السجل الانتخابي دون مبررات دستورية وقانونية واضحة. ويحدونا أمل تلافي هذه الملاحظات بتمديد فترة التسجيل لتمكين هؤلاء المواطنين من ممارسة حقوقهم الدستورية والقانونية.

سادسا: قيام السفارات بمهمة تسجيل الناخبين في ظل غياب موجهات واضحة بمتطلبات التسجيل في ظل اختلاف قوانين الإقامة في نظم البلدان المضيفة أدى إلى تصادم بين السفارات والناخبين بسبب ازدواجية في تطبيق معايير التسجيل واجتهادات بعض المسؤولين مما نتج عنه حرمان الكثيرين لحقهم في التسجيل. ففي بعض البلدان ظلت السفارات تطالب المواطن المقيم في الخارج بإبراز وثيقة الإقامة بالبلد المضيف إضافة لجواز السفر لإثبات أهليته للتسجيل، وهذا لا يستقيم عقلا في ظل اختلاف قوانين البلدان المضيفة، فالسوداني في دول مثل مصر وليبيا يعتبر في حكم المقيم طالما يحمل جواز السفر السوداني وذلك استنادا على اتفاقيات التكامل المبرمة مع تلك البلدان، بينما يتم تطبيق نظام الإقامة في الدول الخليجية، أما بالنسبة لأمريكا وكندا وأوربا ودول استقبال اللجوء فقد لا تتوفر لدى المواطنين ما تطلبه السفارات من وثائق سودانية إذ قدموا لتلك الدول كلاجئين. لقد كان ولا يزال من الضروري إصدار قواعد واضحة للتسجيل حسب ظروف كل دولة ومنح خيارات تخاطب مقتضى الحال لإثبات الهوية كما هو الحال في السودان حيث تقبل بطاقة الهوية ويمتد الأمر للتعريف عن طريق العريفين والمجالس الشعبية والشيوخ والسلاطين وغيرهم.

سابعا: قيام معظم السفارات بعدم قبول وكلاء الأحزاب والمراقبين رغم معرفتهم بهم وتعاملهم السابق مع تلك القيادات وفي بعض الحالات طال الأمر طرد بعض القيادات من مراكز التسجيل والسفارات بواسطة القناصل وأعضاء الحزب الحاكم كما حدث ذلك لممثلينا في ليبيا هذا السلوك أدى إلى إحجام المواطنين من التسجيل باعتبار أن عملية التسجيل غير ذات جدوى وغير محايدة

وغير نزيهة وقد لا تعدو أن تكون بداية لتزوير الإرادة الوطنية عبر انتخابات تكرس إقصاء القوى السياسية من عملية السجل الانتخابي مما اثر وسوف يؤثر سلبا على عملية التسجيل وضعف الإقبال.

ثامنا: التغول السافر لبعض السفارات على مهام وصلاحيات المفوضية القومية للانتخابات وللدلالة على ذلك نشير كمثال إلى ما حدث في دولة الإمارات العربية المتحدة إذ صدر قرار من السفير السابق احمد جعفر عبد الكريم بتشكيل لجنة للتسجيل للانتخابات بتاريخ ٢٩ / ٦ / ٢٠٠٩ م وهو تاريخ سابق لإعلان المفوضية عن مراكز التسجيل وبدء التسجيل الفعلي بأكثر من خمسة أشهر مما يطرح عددا من التساؤلات حول أين تبدأ صلاحية المفوضية وأين تقف حدود السفارات. وإضافة لذلك مارست السفارات انتقائية واضحة في وضع مراكز التسجيل ودعوة الناخبين للتسجيل متجاوزة بعض مواقع الكثافة السودانية.

تاسعا: استبق المؤتمر الوطني وبالتعاون مع السفارات بتوزيع ما أسموه باستمارة حصر السودانيين وذلك بتوزيع تلك الاستمارات من خلال السفارات ومواقع السكن والعمل وتجمعات السودانيين، مع تضليل الكثيرين بأنه سيتم تسجيلهم في السجل الانتخابي وفقا للمعلومات الواردة في تلك الاستمارات دون حضورهم لموقع التسجيل، وقد تم بالفعل ضبط بعض التجاوزات لمحاولات التسجيل عبر تلك الاستمارات. كما تم الكشف عن سجل انتخابي مواز في جده وأعلن عنه أمام مندوب المفوضية ومسؤولي القنصلية وبحضور كافة القوى السياسية ولكن لم يتم أي إجراء بشأنه هذا وغيره أدى إلى تشويه العملية الانتخابية والطعن في إجراءاتها وحياديتها مما أقعد الكثيرين من اللحاق بالسجل الانتخابي.

عاشرا: شكلت عملية تسجيل النساء عقبة كبيرة في الدول الخليجية وبصفة خاصة المملكة العربية السعودية نسبة لصعوبة حركة النساء وفقا للتقاليد ولارتباط الأزواج والآباء بظروف عملية صعبة لذا تأرجح الأمر بين قبول تسجيلهم عن طريق تقديم إقاماتهم فقط ليكون الحضور لمرة واحدة عند التصويت مقابل الإصرار على الحضور الشخصي ورفع الأمر للمفوضية التي أكدت على ضرورة الحضور الشخصي وأدى ذلك إلى تغيب ثلث قوى الناخبين على أقل تقدير.

وإذ نضع هذه الوقائع أمام سيادتكم، فإننا نعتقد جازمين بوجود أسباب قانونية وموضوعية ووطنية تقتضى معالجة هذا الأمر بتمديد المدة لفترة شهر على الأقل ووضع أسس واضحة لاستكمال التسجيل في دول المهجر وحين نلح في المطالبة فإن منطلقنا وطني وقومي ولما فيه مصلحة الجميع ولتفادى ما من شانه الطعن في

نزاهة وعدالة السجل الذي يعتبر الأساس لقيام انتخابات حرة وعادلة.

وختاما نأمل أن تقوم المفوضية باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتمكين المواطنين في المهجر من تسجيل أنفسهم وممارسة حقهم الانتخابي وفقا للدستور والقانون.

مع قبول فائق تحياتنا،،،

البشرى عبد الحميد

م. الأمين العام ـ رئيس دائرة المهجر

٣ / ١٢ /٢٠٠٩م

خطاب حزب الأمة القومي حول التسجيل في اليمن ٢٠٠٩/١٢/٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ/ الحبيب / الإمام / السيد / الصادق المهدي - رئيس حزب الأمة القومي المحترم

الأخ الحبيب/ الأمين العام - المحترم

الإخوة / الأحباب / أعضاء المكتب السياسي - المحترمين

تحية طيبة وكل عام وانتم بخير

الموضوع:- سير عملية التسجيل في السجل الانتخابي بالجمهورية اليمنية - بالسفارة السودانية - صنعاء

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه نود أن نوجز لكم سير عملية التسجيل باليمن في ما يلي:

* ضعف الإقبال للتسجيل حيث لم تتجاوز نسبة التسجيل حتى الآن العشرة بالمائة من إجمالي المغتربين السودانيين باليمن وذلك للأسباب الآتية:-

١/ ربط عملية التسجيل وكما هو معروف لديكم بالإقامة والذي يحرم قطاع كبير من السودانيين من حقوقهم الدستورية.

حيث تتعامل جهات الاختصاص في البلد المضيف مع المهاجر السوداني بكل احترام وتقدير وبالذات في شأن الإقامة والتي لا تضير المفوضية في شيء طالما هنالك تعامل خاص للسودانيين من قبل جهات الاختصاص.

٢/ رفض تسجيل اللاجئين السودانيين بموجب بطاقة اللجوء من الأمم المتحدة أسوة بالدول الأخرى، وفى هذا الصدد ادعى مفوض التسجيل بالسفارة بان هنالك لائحة تمنعه والذي رفض اطلاعنا عليها أو تحرير محضر بذلك

٣/ وجود مركز واحد للتسجيل بالجمهورية (السفارة بصنعاء) حيث أن هنالك أعداد كبيرة من السودانيين في محافظات أخرى تحرمهم ظروف العمل من التواجد بصنعاء.

٤/ عدم حيادية لجنة التسجيل والتي تتكون من أفراد امن السفارة الذين يتبعون للمؤتمر الوطني والذين قاموا بالتهجم على مجموعة من ممثلي القوى السياسية من ضمنهم الأمين العام لحزبنا باليمن وذلك عندما ذهبوا للاستفسار

عن بعض العقبات التي تواجه عملية التسجيل وحاولوا منعهم وإخراجهم بـــالقوة من مبنى السفارة

٥/ يقول المفوض بأنه لا تتوفر لديه قنوات اتصال مع المفوضية بالخرطوم كما أن ليس لديه أي تفويض فوق ما يقوم به الآن.

هذا فيما يخص عملية التسجيل باليمن وملاحظاتنا حولها والتي توجب علينا رفعها لكم للقيام بما هو انسب وبما ترونه يكفل الحقوق الدســـتورية للســـودانيين بالمهاجر عامة وفى اليمن بصورة خاصة لإزالة وتذليل العقبات المذكورة أعلاه حتى نضمن عملية تسجيل كل السودانيين بالمهاجر دون هضم وإضـــاعة حقـــوق مـــن ساهم في بناء هذا الوطن.

حزب الأمة القومي - اليمن

٢٠٠٩/١٢/٣م

مذكرة قوى الإجماع بالخارج للمفوضية ٢٠٠٩/١٢/٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة مولانا / أبيل ألير

رئيس المفوضية القومية للانتخابات الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته - وبعد،

الموضوع: السجل الانتخابي للمقيمين بالخارج

بالإشارة إلى خطابكم م ق أ / ١/ أ / وتاريخ ٢٤ /١١ /٢٠٠٩م ردا على مذكرتنا لكم بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١م بشأن التجاوزات التي وقعت بما يخالف أحكام الدستور الانتقالي لعام ٢٠٠٥م وقانون الانتخابات لعام ٢٠٠٨م، والقواعد واللوائح والقرارات ذات الصلة بالسجل الانتخابي، فإننا نود أن نشير بأن ردكم قد جاء بعد أكثر من ثلاثة أسابيع بالتركيز على النقاط الخاصة بمراكز التسجيل ودون معالجة أو الرد على ما أثير من قضايا أساسية تتعلق بالمخالفات والتجاوزات التي يرتكبها موظفو السفارات في الخارج. أما بشأن ما ورد بإضافة بعض مراكز التسجيل والدول لمظلة السجل الانتخابي فإن ذلك لم يكن ذا جدوى لعدم قيام المفوضية بالإعلان عن ذلك أو لتأخر أو عدم الإعلان عن بعض المراكز أو بواسطة السفارات المختصة إضافة لعدم تنفيذ السفارات للقرار بتحريك مراكز التسجيل في أوروبا وأمريكا وكندا والولايات المتحدة لأماكن كثافة السودانيين.

لقد رأينا الكتابة إليكم مرة أخرى نسبة لعدم تناول مذكرتكم لقضايا أساسية تمت إثارتها في مذكرتنا تتعلق بما حدث من مخالفات وتجاوزات في مراكز التسجيل وتأتي في مقدمتها بدء فتح السجل دون تفويض واضح للسفارات، وقيام السفارات بالبدء في العملية دون إعلان كاف للمواطنين أو إعلام للقوى السياسية، وفى ظل غياب الرقابة المطلوبة مما يعد خرقاً وانتهاكاً واضحاً لأحكام الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م، وقانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨م، مما قد يشكك ويطعن في حرية ونزاهة وعدالة مجمل العملية الانتخابية مما سينعكس سلباً على وحدة البلاد وسلامتها واستقرارها.

سعادة رئيس المفوضية القومية للانتخابات

بالإضافة إلى المخالفات والتجاوزات المبلغة لكم بموجب مذكرتنا السابقة، فقد استمر الوضع على ما هو عليه، إضافة لحدوث تجاوزات جديدة قد وقعت في عدد من مراكز التسجيل بالخارج والتي يمكن أن نجملها على سبيل المثال وليس الحصر فيما يلي:

١- قيام السفارات التي يُهَيمن عليها كوادر حزب المؤتمر الوطني بتولي إجراءات تسجيل السودانيين المقيمين بالخارج، حيث تحول الدبلوماسيون وموظفو السفارات من كوادر حزب المؤتمر الوطني إلى لجان للتسجيل – وفي ذلك مخالفة واضحة وصارخة لأحكام الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م وقانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨م، إذ أن المتوجب دستورياً وقانونياً أن تقوم المفوضية القومية للانتخابات بالتنسيق مع تلك السفارات لتعيين شخصيات محايدة، ومِمَّن يتمتعون بالخبرة والكفاءة والنزاهة للقيام بعمليتي التسجيل والانتخابات، في كل مراحلها (تسجيلاً، اقتراعا، فرزاً للأصوات وإعلاناً للنتائج).

٢- قيام السفارات بالخارج بالبدء في فتح دفاتر التسجيل، والبدء في عملية التسجيل والإعلان عن مراكز التسجيل قبل وصول مناديب المفوضية القومية للانتخابات، ودون إخطار ممثلي القوى السياسية لتعيين وتكليف مراقبيهم. وهذا من شأنه أن يطعن في حيادية ونزاهة وعدالة تلك الإجراءات وما يتبعها من عملية انتخابية ويجب مراجعة ما تم من تسجيل دون الإعلان عنه أو وجود الرقابة بواسطة القوى السياسية واتخاذ قرار بإلغائه.

٣- افتتاح بعض مراكز التسجيل بالخارج اعتبارا من ٢٠٠٩/١١/١٠م وبعضها الآخر تم افتتاحه متأخراً لأسبوع كامل، وهذا يخالف ما جاء بالجدول الزمني المعلن من قبل المفوضية القومية للانتخابات، وما ظل يردده الأمين العام لجهاز السودانيين العاملين بالخارج عبر أجهزة الإعلام المختلفة من أن فترة التسجيل تبدأ اعتبارا من ٢٠٠٩/١١/١م إلى ٢٠٠٩ /١١/٣٠م وهذا أدى لاقتصار مدة التسجيل في (١٧) سبعة عشر يوماً فقط، وليس شهرا كما هو مقرر، مما فوّت على الكثيرين فرصة إدراك التسجيل، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار ظروف العمل في البلدان المضيفة، وبُعد معظم مراكز التسجيل عن المدن والمناطق التي تتواجد بها تجمعات كبيرة من السودانيين المقيمين بالخارج.

٤- قيام لجان التسجيل بالخارج بافتتاح مراكز متحركة في بعض المواقع دون الإعلان عنها وإخطار ممثلي الأحزاب السياسية، والمراقبين المعينين من قبلها،

وفي ظل غياب تام للرقابة المطلوبة دستورياً وقانونياً ولائحياً.

٥- رفض بعض السفارات قبول مراقبين من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني لمراقبة عملية تسجيل السودانيين المقيمين بالخارج.

٦- تكرار تسجيل شخص واحد في أكثر من مركز، مع وجود فارق واضح في التسلسل الرقمي للدفاتر المستخدمة في المركز الواحد، مما يتيح فرصة للتزوير في تسجيل أسماء السودانيين المقيمين بالخارج.

وتأسيساً على ما تم ذكره بعاليه، وحتى تتم عملية التسجيل وإعداد السجل الانتخابي والعملية الانتخابية في حيادية وحرية ونزاهة وعدالة وشفافية تامة، وتحقق الأهداف المنشودة منها، فإننا نطالب مفوضيتكم الموقرة بإجراء التصحيحات والمعالجات اللازمة لكل المخالفات والتجاوزات المبلغة لكم بموجب مذكرتنا السابقة وما ورد بهذه المذكرة وذلك باتخاذ ما يلي:

أولاً: تمديد فترة التسجيل في الخارج لمدة تزيد ولا تقل عن شهر كامل وذلك من أجل تعويض المدة المحددة بموجب قانون الانتخابات لفترة التسجيل، وتمكين كل السودانيين المقيمين بالخارج من ممارسة حقهم الدستوري والقانوني بتسجيل أسمائهم بالسجل الانتخابي.

ثانياً: اعتماد الوثائق الثبوتية السودانية لكل من يحملها بالخارج كوثائق أساسية، يتم بموجبها التسجيل والتصويت، وذلك منعاً للتعقيدات وتعويضاً لما ضاع من وقت، ورفعاً للأضرار الناتجة عن ذلك، ومن ثم حفظ وصيانة الحقوق الدستورية للسودانيين المقيمين بالخارج.

ثالثاً: إدراج الدول التي تم استبعادها من السجل الانتخابي، مع إعادة النظر في عدد ومواقع مراكز التسجيل في جميع الدول، لاسيما بالنسبة لأوروبا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك في الدول المضافة مؤخراً وهي: ليبيا – اليمن – ماليزيا – كندا – جنوب إفريقيا – يوغندا – كينيا – إثيوبيا مع ضرورة إضافة بقية دول شرق آسيا ودول شرق المتوسط لمظلة السجل الانتخابي.

رابعاً: استبعاد ممثلي وموظفي السفارات والدبلوماسيين ومنسوبي حزب المؤتمر الوطني من اللجان، وذلك في كل مراحل عمليات التسجيل والتصويت والفرز وإعلان النتائج، لأنهم غير محايدين، وفي تعيينهم مخالفة دستورية وقانونية واضحة ترتب ويترتب عليها إضرار بحقوق بقية الأحزاب السياسية الأخرى ومنسوبيها وكذلك حقوق المستقلين وغير المنتمين لأحزاب بعينها، وبالتالي فإن ذلك يُعتبر انتهاكاً واضحاً وصارخاً لمبدأ تكافؤ الفرص، ومن ثم فإنه يتوجب

دستورياً وقانونياً القيام بإعادة تشكيل جميع اللجان من أشخاص يتمتعون بالكفاءة والحيادية والنزاهة والتجرد، وتأمين الرقابة الكاملة من قبل ممثلي الأحزاب والجهات الأخرى المنوط بها والتي يحق لها القيام بالرقابة أثناء عمليتي التسجيل والانتخابات.

وفي الختام:

ولثقتنا الكبيرة في قيادتكم للمفوضية فإننا نؤكد إصرارنا وتمسكنا التام بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الوضع حتى لا ينعكس استمرار الوضع على ما هو عليه سلبا على السجل الانتخابي ويطعن في حرية وعدالة ونزاهة الانتخابات في حالة عدم الاستجابة لهذه الطلبات العادلة. ونأمل أن يصلنا ردكم سريعا آملين أن يوفق الله الجميع لخدمة الوطن.

وتفضلوا بقبول فائق احترامنا وتقديرنا ،،،

اللجنة التنسيقية العليا لقوى الإجماع الوطني بالخارج

الحركة الشعبية لتحرير السودان — **الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل**

حزب الأمة القومي — **الحزب السوداني المتحد**

الحزب الشيوعي السوداني — **حزب الأمة الإصلاح والتجديد**

الجبهة الديمقراطية — **التحالف النوبي**

٧ /١٢ / ٢٠٠٩م

بيان قوى الإجماع الوطني في ١٢/٧/ ٢٠٠م

بيان إلى جماهير الشعب السوداني

الإخوة والأخوات أبناء شعبنا البواسل:

والقهر. انكشف القناع عن الطغمة الباغية وظهر خوفها وهلعها من جماهير شعبنا بحشدها للمئات من قوات أمنها لمواجهة المواكب السلمية والتي تعبر عن إرادة شعبنا الأبية ضد الظلم... والقهر... والاستبداد... تلك الإرادة التي خرجت لتعبر عن ذاتها لضرورة تحقيق قوانين التحول الديمقراطي... وإنفاذ اتفاقية السلام... والاستجابة لمطالب دارفور العادلة... والمشورة الشعبية لشعبنا في النيل الأزرق وجنوب كردفان.

جماهير شعبنا البواسل:

إننا ندين المسلك الهمجي والبربري الذي اتبعته حكومة المؤتمر الوطني في مواجهة المواطنين المسالمين... الآمنين... العزل بإطلاق القنابل المسيلة للدموع، واستعمال الهراوات والعصي والضرب المبرح والقوة المفرطة، واعتقال قيادات العمل السياسي والنسوي وعلى رأسهم الأمين العام للحركة الشعبية وكذلك رئيس الكتلة البرلمانية لنواب الحركة الشعبية بالمجلس الوطني، ونائب رئيس المجلس التشريعي لولاية الخرطوم، والوزراء من أعضاء الحركة الشعبية ورئيس حزب المؤتمر السوداني، ومئات المواطنين القابضين على الجمر والملتحمين بقضايا وطنهم.

لقد خرجت جماهير شعبنا اليوم في العديد من ولايات السودان المختلفة ، في بورتسودان.. كسلا.. الأبيض.واو... في مواكب سلمية ، وضربت أيضاً بكل العنف والأذى... ولكن هيهات.

جماهير شعبنا:

لقد حققت قوى الإجماع الوطني عبر جماهيرها صباح اليوم ٢٠٠٩/١٢/٧م انتصارا مدوياً لصالح قضاياها وأهدافها وألحقت هزيمة فادحة بقوى الاستكبار والشمولية.

جماهير شعبنا:

إن الجماهير التي خرجت اليوم لن تتوقف عن ممارسة كافة حقوقها

الدستورية والتي كفلها الدستور الانتقالي وخاصة في المواد: (٢٧ /٣٩ / ٤٠ /٤٨) حتى تنجز كافة أهدافها وصولاً للتحول الديمقراطي وتحقيق السلام العادل.

جماهير شعبنا:

لقد أثبتت جماهير شعبنا اليوم كما أثبتت دائماً إن هذا النظام بلا شرعية... بلا جماهير... بلا باكٍ عليه... وحتى الذين صنعوه هم أكثر الواجفين اليوم أمام الهبة الشعبية الكبرى، يخافون ما صنعته سياسات أياديهم الباترة والتي خربت الاقتصاد والسلم الاجتماعي وكل ضروب الحياة في بلادنا.

لقد ظل المؤتمر الوطني في كل أفعاله حريصاً على خرق الدستور وعدم احترام القوانين والمواثيق الدولية، وأوصل بلادنا لعمق الهاوية وعليه أن يسلم السلطة طواعية للشعب لأن الشعب هو القادر الوحيد على صنع سياسة تلبي برنامج التحول الديمقراطي والتنمية والسلام وهو القادر على الإشراف على انتخابات حرة ونزيهة وهو القادر على إجراء الاستفتاء والمشورة الشعبية والاستجابة لمطالب دارفور العادلة.

جماهير شعبنا:

إن اعتقال نواب البرلمان والوزراء من أعضاء الحركة الشعبية رغم الحصانة القانونية ، إنما هو إعلان مستتر لحالة الطوارئ وهذا في حد ذاته خرق لدستور السودان الانتقالي لعام ٢٠٠٥م ونؤكد أننا سنقف بضراوة أمام أي إعلان لحالة الطوارئ طالما كان ذلك الإعلان غير دستوري ومضاد لمحددات وطرق وأهداف إعلان حالة الطوارئ في السودان.

جماهير شعبنا:

موحد.رادة الشعبية التي انطلقت اليوم بكافة توجهاتها ومشاربها ما انطلقت إلا لتحقيق سودان ديمقراطي... موحد.مستقر.ر... ولن تتوقف حتى تحقق مطالبها لآخر سطر في تلك المطالب.

عاش نضال الشعب السوداني..... عاش السودان.

قوى الإجماع الوطني (إعلان جوبا)

منشور انتخابي رقم (٣) حول الاعتراضات على السجل الانتخابي والتعديلات عليه ديسمبر ٢٠٠٩م

١١ ديسمبر ٢٠٠٩

معنون لرؤساء الحزب بالولايات والمكاتب السياسية للمحليات ولجان الحزب الولائية وللدوائر الجغرافية وللقرى والأحياء، مع صورة للمشرفين على الأقاليم

١- ١٢/١٠ نشر السجل الأولي.

٢- ١٠ إلى ١٢ ديسمبر الاعتراضات على السجل.

٣- ١٢/٢١ نشر التعديلات على السجل.

٤- ١٢/٢٢ إلى ٢٠١٠/١/٥م الاعتراضات على التعديلات في السجل.

٥- ٢٠١٢/١/١١م نشر السجل النهائي.

٦- على اللجان العليا للانتخابات للحزب على مستوى الولايات الاتصال بلجان المفوضية العليا للانتخابات بولاياتهم لاستلام نسخ من السجل الأولي للناخبين كحق قانوني لهم وتوزيعها للأحياء والقرى والفرقان للمراجعة.

٧- على الوكلاء واللجان التي تابعت التسجيل مراجعة السجل الأولي للناخبين ورصد حالات سقوط أسماء سجلت (وهنا تأتي أهمية إشعار التسجيل ولذلك يجب التبليغ الفوري على حالات ضياع الإشعار أو استلام بعض الجهات له).

كذلك لا بد من رصد المسجلين الذين لا يستوفون الشروط: غير مقيمين بالدائرة لمدة ثلاثة أشهر على الأقل، غير سليمي العقل، غير موجودين أو متوفين، غير سوداني الجنسية، أقل من ١٨ عاما، منتحلين للشخصية، لم يحضروا للتسجيل شخصيا. بالإضافة للاعتراض القانوني على أفراد القوات النظامية الذين سجلوا في غير موقع سكنهم.

٨- يمكن تقديم الاعتراض بواسطة أي عضو في الدائرة على الأورنيك رقم (٧) المخصص من المفوضية. فلا بد من الانتباه الجيد للسجل والإسراع لتقديم الاعتراضات قبل ٢٠٠٩/١٢/١٦م. وفي حالة عدم وجود الأورنيك يمكن تقديم الطعن كتابة على أية ورقة.

٩- ستنشر التعديلات على السجل في ٢٠٠٩/١٢/٢١م، وفي الفترة

٢٠٠٩/١٢/٢٢-٢٠١٠/١/٥م تتم الطعون على التعديلات وفقا لأورنيك انتخابات رقم (٨). وبالعدم على أية ورقة. وفي الفترة ٦-٢٠١٠/١/٨ يتم النظر في الاعتراضات على التعديلات ثم النشر النهائي للسجل.

١٠- على جميع قيادات وجماهير الحزب متابعة السجل الانتخابي، ثم التعديلات عليه، بالدقة اللازمة وتأكد الجميع من عدم سقوط اسمهم بالسجل وعدم وجود مخالفات قانونية، ومتابعة الاعتراضات والطعون.

هذه المرحلة هامة للغاية ووفقا لاستطاعتنا الحد من غلواء التجاوزات في مرحلة السجل يتم تحديد مدى نزاهة الانتخابات وحريتها، وهذا لا يتأتى إلا لو قمنا بدورنا على أكمل وجه. فعلى الجميع فحص السجل بالدقة ومتابعة كافة فترات الاعتراضات مع تنسيق لصيق بين الوكلاء الحزبيين واللجان القانونية.

للاستفسار محمول: ٠١٢٢٠٥٤٢٩٥

مذكرة قوى الإجماع الوطني لمفوضية الانتخابات ١٢/١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

قوى الإجماع الوطني

(إعلان جوبا)

التاريخ: ٢٠٠٩/١٢/١٥

السادة / رئيس وأعضاء المفوضية القومية للانتخابات،

تحية واحتراما وبعد،،،

نتقدم بهذا الخطاب بعد انقضاء ستة أيام من الفترة المنصوص عليها في قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨ الخاص بتقديم الطعون وتصحيح بيانات السجل. المواد (٢٣-٢٤).

ونشير أيضاً لمذكراتنا العديدة التي تقدمنا بها إليكم، أبدينا فيها ملاحظاتنا على الخروقات والمخالفات التي تمت للقانون منذ بدء عملية التسجيل. طالبنا في مذكراتنا تلك اللقاء بكم لمناقشة ما تقدمنا به من ملاحظات ولم يتم تحديد موعد للقاء حتى الآن.

نصت المادة (٢٤) على أن فترة الاعتراضات هي سبعة أيام من تاريخ نشر السجل الانتخابي على أن يتم النظر في الاعتراض خلال ٥ أيام بواسطة لجنة برئاسة قاضي مختص يشكلها كبير ضباط الانتخابات في كل دائرة جغرافية. (جاء في البيان الذي وزع في المؤتمر الصحفي للمفوضية يوم ٢٠٠٩/١٢/١٣ ما يخالف ذلك حيث تمت الإشارة إلى لجنة ولائية وليس لجنة في كل دائرة.

بالمخالفة لنص المادة (٢٤) لم يتم نشر السجل حتى الآن ولم نتسلم الكشوفات الأولية للناخبين حتى تاريخ هذه المذكرة. الطريقة التي تم بها وضع الكشوفات في ٥ مراكز في كل دائرة انتخابية قد جاء مخالفاً للقانون المادة (٢٣(ج)و(د)). ومخالفاً لما جاء في البيان الذي وزع في المؤتمر الصحفي (ستنشر أسماء الناخبين بغرض تدقيقها من قبل العامة علي شكل قائمة الكترونية أو نسخ كربونية من القوائم الأولية للناخبين.

ولما كانت مرحلة الطعون وتصحيح بيانات السجل من المراحل الهامة جداً من مراحل الانتخابات فإن انقضاء ستة أيام من الفترة المحددة للطعون دون نشر

كشوفات السجل يمثل خرقاً واضحاً لقانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨ مما يستدعي تمديد فترة الطعون لتبدأ بعد نشر الكشوفات حتى تتمكن القوى السياسية جميع المسجلين من تقديم الطعون وتصحيح البيانات.

بالعدم فإن السجل يصبح باطلاً ومخالفاً للقانون.

نتقدم لكم بهذه المذكرة طالبين سرعة اللقاء بكم لمناقشة الأمر.

ولكم جزيل الشكر

قوي الإجماع الوطني

٢٠٠٩/١٢/١٥

عنهم:

١- كمال عمر عبد السلام
٢- مريم الصادق المهدي
٣- ياسر جعفر
٤- صديق يوسف
٥- يحي الحسين
٦- بشارة جمعة
٧- محمد الفاروق
٨/ عبد القيوم عوض السيد

مقترح ميثاق شرف للأحزاب السياسية ديسمبر ٢٠٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

حزب الأمة القومي

ميثاق الشرف الانتخابي للأحزاب السياسية

ديسمبر ٢٠٠٩

هناك مبادئ واجب تحقيقها لتكون مشاركة الأحزاب في الانتخابات مجدية:

الحرية في التنظيم.

الحرية في التعبير والتجمع.

أن تقوم الانتخابات على أسس ولوائح متفق ومتصالح عليها.

التزام إدارة الانتخابات باحترام القانون، الحياد، الدقة والنزاهة،الشفافية ويتقديم خدمة ذات جودة للناخبين. على أن تكون مستقلة وذات كفاءة وقدرات مهنية ومادية وبشرية.

التوافق على أسس من العمل المدني والبعد عن العنف.

إفساح المجال المتساوي للأحزاب من ناحية التمويل ووضع القوانين والمشاركة في لجان الانتخابات والتواصل عبر الإعلام.

التزام الأحزاب الحاكمة عبر عقد متفق عليه بعدم استغلال إمكانية الدولة في مصلحتها في التعبئة والدعاية الانتخابية.

شفافية التمويل ومحاسبة الفساد المالي والإداري.

حيادية ومهنية القضاء، الأجهزة العدلية وأجهزة تطبيق القانون.

قومية الإعلام والتزامه بقيم الديمقراطية.

العمل الديمقراطي داخل أجهزة الأحزاب السياسية.

نحن الأحزاب السياسية السودانية الموقعين علي هذا الميثاق وإيماناً منا بدور الأحزاب الفاعل في تطوير الممارسة الديمقراطية، واستشعاراً منا بمسئوليتنا الوطنية تجاه إحداث التحول الديمقراطي واستقرار النظام السياسي في البلاد،

وحرصاً منا علي إجراء الانتخابات العامة القادمة في كافة مراحلها بحرية ونزاهة وعدالة، وأن تتسم بالشفافية والتنافس السلمي الشريف وإتاحة الفرص المتساوية بين المرشحين وعبر القوائم الانتخابية بما يعزز وحدة الوطن ويحقق السلام والتصالح والاستقرار.

في سبيل ذلك نتعاهد على الالتزام التام بهذا الميثاق الذي يتضمن الأسس والمبادئ والقواعد التالية:

- احترام القانون

يتم التشاور مع الأحزاب السياسية في اختيار قضاة محاكم الانتخابات والتي تتبع مباشرة للمفوضية القومية للانتخابات. وعليه يتعيّن على الأحزاب السياسية والمرشحين:

١. التقيّد بأحكام قانون الانتخابات القومية لعام ٢٠٠٨ وبالأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه والتوجيهات والقرارات النابعة عن المفوضية القومية للانتخابات فيما يتعلق بالعملية الانتخابية وسيرها.

٢. العمل على صحة عملية التسجيل والاقتراع وفرز الأصوات وغيرها من العمليات الانتخابية.

٣. التأكد من أنّ جميع المرشحين يستوفون المعايير القانونية المطلوبة.

٤. الامتثال للقرارات القضائية المتعلقة بالعملية الانتخابية بما فيها التقيّد بنتائج الانتخابات الرسمية والنهائية، الصادرة عن المحاكم التابعة للمفوضية القومية للانتخابات.

٥. اللجوء إلى الوسائل القانونية السليمة فيما يتعلق بالاعتراضات والطعون والنتائج المترتبة عليها طوال العملية الانتخابية والتعاون مع الأطراف المعنية للتحقيق في هذه الاعتراضات والطعون والشكاوى.

٦. الامتناع عن كل الممارسات الفاسدة وغير القانونية والمخالفات التي يتضمنها قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨م والالتزام بعدم تقديم الهدايا أو التبرعات أو المساعدات أو غير ذلك من المنافع أو الوعد بتقديمها لشخص طبيعي أو معنوي من أجل التأثير علي الناخبين.

٧. احترام حق الناخب في اختيار مرشحه وقائمته بحرية، والامتناع عن اللجوء إلى العنف أو الإكراه أو التهديد، والحفاظ علي مبدأ سرية التصويت.

- إطلاق الحملات:

يتعيّن على الأحزاب السياسية والمرشحين:

١. تنظيم الحملات بطريقة سلمية ومنظمة مع التركيز على المسائل العامّة والتعالي على المسائل الشخصية؛ ونبذ التكفير وخطاب التحقير العرقي والديني والنوعي، والامتناع عن التحريض بالإخلال بالنظام العام.

٢. عدم اللجوء في الحملة الانتخابية إلى ممارسة أي شكل من أشكال الضغط أو التخويف أو التحرش بالمرشحين أو الناخبين، والامتناع عن التحريض على العنف والتشهير والقذف والشتم، والابتعاد عن إثارة الكراهية بين الأعراق والديانات والأجناس والنعرات الطائفية والقبلية وعدم استخدام دور العبادة من كنائس ومساجد لأغراض الحملات الانتخابية.

٣. تولي المسئولية القانونية عن كافة أنشطة الدعاية الانتخابية التي تصدر من وكلائه العاملين في حملته الانتخابية. والالتزام بعدم حمل السلاح أو استخدامه أثناء الاجتماعات العامة والمسيرات وسائر نشاطات الحملة الانتخابية.

٤. الامتناع عن تعطيل الحملة الانتخابية للمرشحين الآخرين.

٥. التقيّد بالمهلة المحدّدة للحملة الانتخابية في قانون الانتخابات.

٦. التأكد من أنّ جميع أشكال الدعاية الانتخابية، مثل الملصقات والرايات وتنظيم المسيرات وعقد الاجتماعات الانتخابية، لا تشكل خرقًا لحقوق المواطنين سواء من خلال التعدّي على الأملاك الخاصّة أو السلوك المعكر لصفو حياتهم العادية.

٧. الامتناع عن تنظيم التجمّعات والاجتماعات العامّة داخل الجوامع والكنائس وقرب المستشفيات أو في المباني والأماكن التي تستضيف مكاتب الدوائر الحكومية أو الرسمية.

٨. الامتناع عن عرض الإعلانات أو مواد الحملات ضمن مكاتب الاقتراع.

- احترام حقوق الأطراف الأخرى

يتعيّن على الأحزاب السياسية والمرشحين:

١. احترام حقوق جميع الأطراف والمجموعات المتنافسة في خوض الحملات الانتخابية بحريّة، وفي الوصول إلى كل أشكال وسائل الإعلام، وفي الدعوة إلى الانضمام إليها، وفي نشر وتوزيع الملصقات والمواد الخطية، وذلك ضمن احترام القوانين ذات الصلة.

٢. الامتناع عن تكفير أو نشر أو تكرار الادعاءات الخاطئة أو التشهيرية أو المثيرة

حول المنافسين أو المشاركين الآخرين في الانتخابات.

٣. احترام حقوق وكلاء ماكينة المنافسين الانتخابية والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يمنعهم من ممارسة مهامهم المشروعة.

٤. الامتناع عن التحريض والتشهير والقدح والذم بحق المرشحين والأحزاب السياسية أو اللوائح الانتخابية الأخرى.

- **تمويل الحملات**

يجب النص على طريقة تمويل محددة ومتفق عليها بين الأحزاب السياسية لتمويل الأحزاب من قبل الدولة عن طريق مجلس الأحزاب. ويتعيّن على الأحزاب السياسية والمرشحين:

١. الامتناع عن الاستحصال على المال سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة من أي مصدر أجنبي لتغطية تكاليف الحملة الانتخابية.

٢. التقيّد بحدود النفقات القانونية للحملة الانتخابية؛ والتي تحددها المفوضية القومية للانتخابات بالتشاور مع الأحزاب.

٣. السعي إلى الحفاظ على الشفافية الكاملة للأموال والنفقات السياسية وتقديم كشف مالي مفصّل إلى السلطات الانتخابية حول مصادر التمويل والمبالغ المنفقة خلال الحملة الانتخابية.

- **التعاون**

يتعيّن على الأحزاب السياسية والمرشحين:

١. التعاون مع السلطات الانتخابية الوطنية في جهودها الرامية إلى تنظيم انتخابات حرّة وعادلة واحترام الفرق التابعة لها؛

٢. التعاون مع السلطات الانتخابية للتحقيق في المسائل والادعاءات المتصلة بالانتخابات؛

٣. التعاون مع الشرطة والسلطات الانتخابية لمعالجة جميع أعمال العنف الناشئة عن الانتخابات وغيرها من الأفعال التي قد تشكل خرقاً للقانون؛

٤. احترام مهمة المراقبين المحليين والدوليين ومساعدتهم على أداء مهام المراقبة الموكلة إليهم.

٥. إشراك الشباب والنساء في الحملة الانتخابية وتفعيل دورهم في تنوير وتثقيف الناخبين؛ والابتعاد عن كل ما يعوق ويحبط مشاركة النساء الفاعلة في العملية السياسية والانتخابية.

- حقوق الناخبين

يتعيّن على الأحزاب السياسية والمرشحين:

١. احترام حقوق الناخبين وأعضاء المجتمع الآخرين؛

٢. احترام سرّية الاقتراع والامتناع عن ممارسة الضغوط والتهويل أوالغ وتوجيه الاتهامات أو ارتكاب أعمال العنف؛

٣. ضمان سلامة الناخبين وأعضاء المجتمع الآخرين من أعمال العنف أو الإهانات أو التهديدات أثناء مشاركتهم في العملية الانتخابية؛

٤. الامتناع عن الوعد بتسديد أو تقديم أي دفعة أو خدمة أو هدية لكسب دعم ناخب؛

٥. تسهيل مشاركة النساء ووصولهن المتساوي إلى العمل السياسي والتصويت.

- واجب الحزب الحاكم

١. الالتزام بعدم استغلال النفوذ أو موارد الدولة أو ممتلكاتها في أي مرحلة أثناء العملية الانتخابية لصالح حزب أو مرشح بعينه. وتجنب استخدام الأبنية الحكومية والمدارس والمستشفيات في الحملة الانتخابية.

- متابعة وتنفيذ الميثاق

تُشكل لجنة مشتركة من الأحزاب الموقعة علي هذا الميثاق في كل ولاية ومحلية من اجل التوعية بمحتوي هذا الميثاق والأشراف علي تنفيذه والالتزام به، ومعالجة أي مسائل يمكن أن تؤدي إلى الاشتجار والعنف في مكانه وفي وقته.

وتعبيراً عن إيماننا نحن الأحزاب السياسية السودانية بما ورد في هذا الميثاق من مبادئ وأسس والتزامات ضرورية تمكننا إن شاء الله من عقد انتخابات حرة ونزيهة وعادلة، وتأكيداً لالتزامنا التام والقوي بما جاء فيه فإننا نمهر هذا الميثاق بتوقيعاتنا علي مستوي القيادات العليا ونشهد علي ذلك الحاضرين والله علي ما نقول شهيد وهو خير الشاهدين.

ميثاق الشرف النسوي- بروفسور بلقيس بدري ديسمبر ٢٠٠٩م

بالرغم من الاختلاف وهو ظاهرة صحية إلا أنه لا بد من وجود ميثاق شرف نسوي ينظم التنافس حتى لا تتهم المرأة بعدم التعامل بجدية مع الانتخابات وأنها لا تستحق هذا التميز الايجابي الذي نالته بنضالها.

نعلم أن المجتمع الذكوري ينظر لهذه التجربة بالريبة وربما أراد البعض إفشالها حتى تكون الأخيرة في ظل النظم التي ستأتي بالديمقراطية – إذ أن الحصة كانت قد منحت في ظل النظم الشمولية إلا أن التنافس كان محصوراً على النساء المواليات للنظام لمعارضة وزهد المجموعات الأخرى في التنافس في ظل نظام شمولي – ولذا لا تعكس الحصة سابقاً تحدياً أمام النساء ولا سابقة يعتد بها – وعليه لا بد من وضع التدابير اللازمة لتصون كل النساء ذلك الحق الذي نالته وهو الحصة للمرأة في قانون الانتخابات فهو من الحقوق التي اجتمعت النساء بتوحد لنيلها وإن اختلفن في تفاصيل كيفية تحقيق تلك الحصة، ولكن ظل المبدأ مقبولا بالنسبة لكل الفعاليات النسوية داخل الأحزاب أو منظمات المجتمع المدني أو الأكاديميات والعاملات في الخدمة المدنية والقطاع الخاص – إذن إذا توحدن جميعهن من اجل نيل الحصة فلا بد من ميثاق شرف لحماية ذلك الإنجاز.

ماذا نعني بميثاق الشرف، و إلى ماذا يهدف وما هي أهم ملامحه؟

هنالك بالطبع العديد من القوانين والمؤسسات الوطنية: ميثاق شرف بين الأحزاب السياسية، قانون مفوضية الانتخابات، ميثاق شرف لأجهزة الإعلام؛ وهناك أيضاً المعايير الدولية للاتحاد الأفريقي، الأمم المتحدة والسوق الأوروبية؛ وكلها تؤكد على ضرورة خلق فرص متساوية للأطراف المنافسة في العملية الانتخابية تقف فيها مؤسسات الدولة موقف الحياد وذلك لضمان انتخابات حرة ونزيهة.

ملامح ميثاق الشرف:

١- لابد أن يتضمن ميثاق الشرف على مبدأ التعاون الكامل ما بين مرشحي القائمة النسوية والقائمين على أمر الانتخابات من ضباط الانتخابات أثناء تأديتهم لواجباتهم حتى نضمن قيام انتخابات سليمة.

٢- يتطلب ميثاق الشرف من المرشحين تقديم يد المساعدة وإبداء الاستعداد الكامل للتعاون مع السلطات القانونية لضمان بسط الأمن والسلامة لكافة ضباط الانتخابات أثناء سير العملية الانتخابية.

٣- من المعايير الهامة التي يقتضيها ميثاق الشرف هو النأي بالقائمة النسوية

عن ممارسة أي نوع أو شكل من أشكال العنف اللفظي أو الجسدي أو النفسي بغرض إظهار السطوة والقوة.

٤- كذلك من المبادئ الهامة التي ينص عليها ميثاق الشرف إتاحة الفرص المتساوية والعادلة لكافة المرشحات لممارسة حقوقهن الانتخابية.

٥- التقيد التام بأحكام قانون الانتخابات السوداني والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، وبتوجيهات وقرارات لجنة الانتخابات المركزية فيما يتعلق بسير العملية الانتخابية.

٦- التعاون مع لجنة الانتخابات المركزية في جهودها المبذولة لتنظيم انتخابالرقابي.زيهة، واحترام طواقمها.

٧- احترام دور المراقبين المحليين والدوليين والتعاون معهم في أداء دورهم الرقابي.

٨- الالتزام بالحفاظ على مبدأ سرية التصويت وحق الناخب في اختيار قائمته بحرية.

٩- الالتزام بالفترة الزمنية للدعاية الانتخابية المحددة قانونا.

١٠- عدم اللجوء في الدعاية الانتخابية إلى كل ما يتضمن أي تحريض أو طعن بالمرشحات الأخريات والامتناع عن التشهير والقذف والشتم، والابتعاد عن إثارة النعرات أو استغلال المشاعر الدينية أو الطائفية والقبلية والإقليمية والعائلية أو العنصرية بين فئات المواطنين.

١١-الامتناع عن التعرض المادي للحملة الانتخابية للغير سواء كان ذلك بالتخريب أو التمزيق أو إلصاق الصور والشعارات فوق صور وشعارات الآخرين، أو أية أعمال أخرى تفسر على أنها اعتداء مادي على الحملة الانتخابية للمرشحات الأخريات.

١٢- الالتزام بعدم ممارسة أي شكل من أشكال الضغط أو التخويف أو التخوين أو التكفير أو العنف ضد أي من المرشحات و/ أو أي من الناخبين والناخبات.

١٣- الالتزام بعدم حمل السلاح أو استخدامه أثناء الاجتماعات العامة والمسيرات وسائر الفعاليات والنشاطات الانتخابية الأخرى.

١٤- عدم وضع الملصقات والصور الدعائية على الأماكن الخاصة أو على أبواب وجدران المحال التجارية للمواطنين إلا بعد الحصول على موافقتهم الصريحة على ذلك، والالتزام بعدم وضع الملصقات والصور الدعائية على اللوحات الإعلانية التي تعود ملكيتها للشركات التجارية أو للمواطنين إلا بعد الحصول على موافقتهم الصريحة على ذلك، والالتزام بإزالة جميع مظاهر الدعاية

الانتخابية بعد انتهاء العملية الانتخابية.

١٥- في حالة استخدام تلك المحلات واللوحات الخاصة بالشركات يتم استخدامها بواسطة كل القوائم ولا تحجر على قائمة دون الأخرى.

١٦- عدم استعمال الشعار الرسمي للحكومة أو أي شعار قريب الشبه منه في الاجتماعات والإعلانات والبيانات الانتخابية وفي سائر أنواع الكتابات والرسوم والصور التي تستخدم في الدعاية الانتخابية.

١٧- عدم إقامة المهرجانات وعقد الاجتماعات العامة في المساجد أو الكنائس أو إلى جوار المستشفيات أو في الأبنية والمحلات التي تشغلها الإدارات الحكومية أو المؤسسات العامة والحكومية وذلك لأغراض الدعاية الانتخابية. فيما عدا المدارس يمكن أن تستخدم لذلك بواسطة جميع المرشحات.

١٨- الحفاظ على بيئة نظيفة أثناء الحملة الانتخابية، وتجنب اللصق العشوائي للصور والبيانات في الأماكن العامة، وضرورة الاهتمام بمظهر الأماكن العامة وتنظيفها بعد الانتهاء من المسيرات والمهرجانات الانتخابية.

١٩- الالتزام بعدم الحصول على أموال لتغطية مصاريف الحملة الانتخابية من أي مصدر أجنبي أو خارجي بشكل مباشر أو غير مباشر، وبعدم الحصول أيضاً على دعم عيني أو على أموال من الحكومة لتغطية مصاريف الحملة الانتخابية، غير تلك التي تأتي عن طريق اللجنة القومية للانتخابات.

٢٠- الالتزام بتقديم بيان مالي مفصل للجنة الانتخابات المركزية بجميع مصادر التمويل التي تم التحصل عليها والمبالغ التي تم إنفاقها أثناء الحملة الانتخابية خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ إعلان نتائج الانتخابات النهائية.

٢١- تدريب الوكلاء التابعين على قواعد سلوك الوكلاء والمراقبين الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية.

٢٢- الالتزام بالتعاون في مجالات التدريب للمرشحات بإتاحته للمرشحات من كل القوائم.

٢٣- تبادل الزيارات وإقامة ورش العمل المشتركة قبل بدء الحملة الانتخابية وذلك لضمان

حسن سير السلوك أثناء الحملة الانتخابية وعدم حدوث انتهاكات.

٢٤- التضامن من أجل وجود إعلام متخصص في طرح القضايا النسائية وصديق للمرأة المرشحة أو تلك في القائمة النسوية.

المنشور الانتخابي الرابع الترشيح ١٥ ديسمبر ٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

حزب الأمة القومي

اللجنة العليا للانتخابات

المنشور الانتخابي رقم (٤)

الترشيــــح

لقد أكدت نتائج الانتخابات الحرة النزيهة التي شهدتها البلاد والتي أعقبت الاستقلال أن حزب الأمة القومي يمثل الرقم الانتخابي الجماهيري الأول ولكنه لم يحقق أغلبية برلمانية في كل تلك الانتخابات كما هو حال بقية القوى السياسية وقد أثبتت الدراسات والتحليلات التي تمت لنتائج الانتخابات الأخيرة أن السبب الأساسي في ذلك يعزى لتدافع قيادات الحزب وجماهيره للتنافس حول المقاعد البرلمانية مما أدى إلى تعدد المرشحين الأمر الذي أفقد الحزب تحقيق الغلبة البرلمانية رغم احتفاظه بالغلبة الجماهيرية. ونحن على أعتاب الانتخابات القادمة نتطلع كما هو حال الشعب السوداني لإجراء انتخابات حرة نزيهة محققة لآمال الجماهير نخوضها في كل مستوياتها ساعين لتحقيق أمل الشعب السوداني باسترداد الحرية والديمقراطية وصون كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية وذلك بالعمل الجاد والمثمر لحصد أكبر عدد من مقاعد البرلمان والذي لن يتأتى إلا بإتباع أسس ونهج يمكننا جميعا من الالتفاف حول مرشح واحد للحزب في كل دائرة وعلى كل المستويات واتخاذ الإجراءات الآتية إعمالا لمبادئ:

١. الديمقراطية.
٢. العدالة.
٣. الشفافية.
٤. الحيادية التامة.
٥. الإيثار.

١- المستويات الانتخابية:

- ٢٧٠ مرشحا ومرشحة عن الدوائر الانتخابية الجغرافية للمجلس الوطني

الاتحادي.

- ١١٢ مرشحة برلمانية اتحاديا في قائمة التمثيل النسبي الخاصة بالمرأة.

- ٦٨ مرشحا ومرشحة في إطار التمثيل النسبي للمجلس الوطني الاتحادي.

المستوى التنفيذي:

- ترشيح ٢٥ واليا للولايات المختلفة.

- ترشيح رئيس الجمهورية.

- ترشيح رئيس حكومة الجنوب.

٢- المنهج:

- تتولى المؤسسات الولائية بالتنسيق والتشاور مع الأمانة العامة أمر الترشيح للمقاعد التشريعية.

- تتولى المؤسسات المركزية والولائية بالاشتراك معالجة أمر الترشيح للمقاعد الخاصة بولاة الولايات.

- تتولى الأجهزة المركزية معالجة الترشيح لمقعدي رئيس الجمهورية ورئيس حكومة الجنوب.

- التزاما بالمعايير وإعمالا للآليات وامتثالا لرأي الأغلبية كالآتي:

٣-المعايير:

- الانتماء الحزبي والولاء العام.

- الالتزام التنظيمي.

- حسن السير والسلوك

- استيفاء الشروط القانونية العامة كناخب ومرشح «قانون الأحزاب، قانون الانتخابات».

٣-٢ معايير المفاضلة:

- الإلمام بمكونات الدائرة جغرافيا وبشريا.

- التواصل الجماهيري والقدرة على التعبئة والاستقطاب الحزبي.

- المقبولة الجماهيرية

- القدرة على تطوير الذات ورفع القدرات للمشاركة في جهاز الدولة بكل مستوياته.

- التجربة والخبرة السابقة في مجالات العمل التشريعي مع إعطاء القيادات العليا في الأجهزة الحزبية تميزا إيجابيا.

- القدرة على المساهمة وفي تمويل الحملة الانتخابية مساهمة مقدرة.

الآليات:

٤-١ تعزيزا للديمقراطية وتأكيدا للامركزية الحزب تتولى الجماهير ومؤسساتها في كل دائرة تزكية واختيار المرشحين وذلك عبر آلية اللجان القاعدية للترشيح والتي تتكون من خمسة أعضاء لكل دائرة يراعي فيهم الآتي:-

- التنوع النوعي والعمري.
- الالتزام بالحيادية التامة.
- الإلمام بمكونات الدائرة.
- عدم الرغبة في الترشيح.

٤-٢ تؤدي اللجنة المختارة القسم أما مؤسسة أو مؤسسات الحزب على مستوى الدائرة معلنة التزامها بمبدأ الشفافية والعدالة.

٤-٣ يعلن الحزب فتح باب الترشيح لأعضاء الحزب في كل الدوائر وذلك لمدة ثلاثة أيام على أن تقدم الطلبات مباشرة للجان المعنية.

٤-٤ بعد انتهاء القيد الزمني للترشيح تقوم اللجان بدراسة الطلبات والتأكد من استيفاء المرشحين للمعايير المطلوبة.

٤-٥ إذا تعدد المرشحون المستوفون للمعايير تجري اللجنة حوارات معهم وتحثهم على إعمال مبدأ الإيثار والالتفاف حول واحدا منهم.

٤-٦ تراجع اللجنة المرشحين لتأكيد ثقتهم فيها ثم مطالبتهم بأداء القسم للالتزام بقرارها الذي تعلنه.

٤-٧ تجري اللجنة مفاضلة بين المرشحين لاختيار أحدهم وتزكيته كمرشح للدائرة.

٤-٨ إذا أبدى أي من المرشحين عدم قبوله لقرار اللجنة تشكل اللجنة العليا لجنة للتحكيم ويكون قرارها نهائيا وملزما.

٤-٩ تكون لجنة من الأمانة العامة والأجهزة الولائية وأمانة المرأة لإعداد قائمة ترشيحات المرأة والتمثيل النسبي.

٥. القرارات:-

٥-١ تعتمد المكاتب السياسية الولائية بالتعاون والتنسيق مع الأمانة العامة قائمة المرشحين بالدوائر التشريعية الولائية والاتحادية ويكون قرارها في ذلك نهائيا.

٥-٢ يعقد المكتب السياسي الولائي جلسة يحشد لها أعضاءه لاختيار مرشح

الحزب لمنصب الوالي.

٥-٣ إذا تعذر على المكتب السياسي الولائي الالتفاف حول مرشح واحد يتم تزكية ما لا يتجاوز ثلاثة من المرشحين لعرضهم على المكتب السياسي الاتحادي.

٥-٤ تعتمد الجلسة المشتركة للمكتب السياسي المركزي وقيادات الحزب الولائية «رئيس الحزب، السكرتير العام ورئيس المكتب السياسي» قائمة المرشحين لولاة الولايات ويكون قرارها نهائيا.

٥-٥ يعتمد المكتب السياسي المركزي مرشحي الحزب لرئاسة الجمهورية وحكومة الجنوب ويكون قرارها نهائيا.

الإجراءات النهائية:ــ

١. تتولى الأمانة العامة إعداد كشف بأسماء المرشحين في كل المستويات بعد صدور القرارات بشأنهم ورفعه لرئيس الحزب لاعتمادهم.

٢. يصدر رئيس الحزب قرار بمنح رمز الحزب الانتخابي للمرشحين الذين تم اعتمادهم.

وبالله التوفيق

الصادق المهدي

رئيس الحزب ــ ورئيس اللجنة العليا

أم درمان – في: ٢٨ ذو الحجة ١٤٣٠هــ

الموافق/ ١٥ ديسمبر ٢٠٠٩م

ترجمة غير رسمية لبيان مركز كارتر حول التسجيل في ٢٠٠٩/١٢/١٧م[1]

مركز كارتر

بيان حول تسجيل الناخبين في السودان ١ نوفمبر-٧ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٠٠٩/١٢/١٧م

هذا البيان يعتبر تكميليا لتقرير المركز المنشور في ٣٠ نوفمبر، فمع اكتمال الأرقام الصادرة من المفوضية حول التسجيل، يقدم المركز هذه الملاحظات ليمد بتقييم متجرد للعملية وليظهر مساندته لعملية الانتخابية السودانية.

إن التركيز يتحول الآن بعد نهاية عملية التسجيل إلى ضمان دقة السجل الانتخابي، وحماية الحقوق المدنية والسياسية للأفراد والجمعيات والأحزاب السياسية في الفترة ما قبل الانتخابات، وحل القضايا التقنية والإدارية المعلقة والمتعلقة بالانتخابات، وتحقيق الإصلاحات التشريعية الضرورية لتأكيد بيئة سياسية مواتية.

التدهور الأخير من ناحية احترام الحريات المدنية، ومناخ الخطابة والعنف، يجعل من الضروري لو أريد عقد انتخابات حقيقية، أن تتخذ كل من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان وكل الأحزاب السياسية خطوات لتحسين البيئة السياسية.

بدأت عملية التسجيل في معظم الولايات في ١ نوفمبر، بالرغم من التأخير الكبير في غرب الاستوائية وجونقلي. شارك ملايين السودانيين في عملية تسجيل الناخبين التي كانت في معظمها سلمية ومنظمة.

قام موظفو الانتخابات بمجهودات طيلة العملية لتحقيق شمولية التسجيل. وفقا للمفوضية القومية للانتخابات فإن ٧٥,٨٪ من السودانيين ذوي الأهلية تم تسجيلهم: ١٥,٧ مليون من الـ٢٠,٧ مليون ناخب، وهو رقم قريب من هدف المفوضية

(1) لم يصدر المركز ترجمة رسمية لهذا البيان الهام، وقد قمنا بترجمته بشكل فيه اختصار طفيف لا يؤثر على المعنى. مع حذف الفقرة النهائية المعرفة ببعثة مركز كارتر للمراقبة في السودان، وهي فقرة تتكرر بنفس المعلومات تقريبا في نهاية كل بيان.

المعلن (٨٠٪)، ولكن مشاركة المواطنين وانكبابهم على العملية لم يكن متساويا في أقاليم السودان.

لقد ساعد تمديد التسجيل لمدة أسبوع، والذي طالب به عدد من الأحزاب ووافقت عليه المفوضية القومية للانتخابات، على تأكيد تمكين عدد أكبر من المشاركة في التسجيل. لقد كانت لولايات عديدة نسب متدنية في يوم ٣٠ نوفمبر، ولو كان التسجيل اختتم في ذلك اليوم فإن مواطنين عديدين كانوا سيحرمون من حقهم في الاقتراع. على أية حال، لو كانت المفوضية والعديد من اللجان العليا للانتخابات نشروا مواقع وجداول مراكز التسجيل الخاصة بفترة التمديد فإن الزيادة ربما كانت شملت عددا أكبر من الناخبين المؤهلين. وبتمديد التسجيل لأسبوع واحد تمكنت كل الولايات من التسجيل لأكثر من نصف الناخبين المؤهلين. ولكن ١٣ ولاية بما في ذلك شمال كردفان وجونقلي وولايات دارفور الثلاث فشلت في الوصول لهدف المفوضية: الـ٨٠٪.

مع اختلال التوازن في السودان تاريخيا، وانعدام العدالة بين الأقاليم، فإن هذه النتائج المتفاوتة تعد مؤسفة، وتعطي الانطباع بأن عدم كفاية تعليم الناخبين والتحضيرات اللوجستية أضعفت التسجيل في تلك الولايات.

لقد سجلت ولاية الخرطوم وهي منطقة ذات تنوع عال أقل نسبة، وفي ذات الوقت وبالرغم من فجوات مجهودات التعليم المدني فإن موظفي الانتخابات ذكروا نسبا عالية للتسجيل في ولايات الوحدة وغرب وشمال بحر الغزال في جنوب السودان؛ وفي النيل الأزرق وجنوب كردفان في شمال السودان.

في بعض الأحيان عوق القصور في مواد التسجيل نشاطات التسجيل، خاصة في ولايات جنوب السودان: شمال وغرب بحر الغزال، وواراب، وشرق الاستوائية، وأعالي النيل والوحدة. ومع أن المفوضية اتخذت خطوات لسد النقص في المواد، فقد أحدث ذلك توقفا لعمليات التسجيل كان ممكن تلافيه، مما عقد العملية.

مجملا فإن المركز يثني على موظفي الانتخابات لقيامهم بتسجيل مستوى عال نسبيا من الناخبين المؤهلين. هذا تطور إيجابي في السودان. ويدعو المركز المفوضية واللجان الولائية للانتخابات ومن أجل بناء الثقة في سجل الناحبين، أن يكملوا القائمة الأولية للناخبين بلا تأخير ويمدوا بها الأحزاب السياسية والمراقبين المحليين والدوليين للاختيار والمراجعة الشاملة، وأن يزيدوا من مجهودات نشر المعلومات للتأكيد على ضرورة مراجعة الجمهور. إذ وبالتأكيد على تمتع الناخبين السودانيين بالحق في معالجة فعالة لمشاكل تسجيلهم، وهو ما نصت عليه التزامات السودان

الدولية[1]، فإن المفوضية ستتخذ خطوة هامة من أجل بناء الثقة في العملية الانتخابية.

القرارات المتعلقة بالسياسات، تدريب موظفي لتسجيل، وإدارة التسجيل

أعلنت المفوضية قرارات عديدة متعلقة بالتسجيل في زمن قصير فقط قبل بداية التسجيل. بعض الأمور المتعلقة بالعمليات والسياسات لم تحل قبل بدء التسجيل، مما ألقى بالعبء على الأجسام العاملة في إدارة الانتخابات، وألقى بتحديات على عمل الجهات التي تقدم العون التقني. لقد تم ضباط التسجيل متأخرا جدا، وفي حالات عديدة قبل أيام فقط من بدء التسجيل. ولتفادي حدوث مشاكل مماثلة إبان الاقتراع، فإن المفوضية عليها أن تتخذ خطوات للتأكد من تدريب ضباط اقتراع بشكل جيد على إجراءات الاقتراع قبل فترة كافية من انتخابات أبريل والتي ستتضمن الاقتراع لست مستويات حكومية بإجراءات اقتراع معقدة.

إن قرار المفوضية لنشر فرق متحركة للتسجيل كان القصد منه تسهيل تغطية جغرافية واسعة في البلاد، لكن ونسبة للمدة القصيرة التي قضتها الفرق في كل موقع فإن نجاح التسجيل اعتمد على نشر المعلومات المتعلقة بجداول التسجيل في حينها. وفي حالات عديدة فإن هذه المعلومات لم تكن متوفرة. وبالرغم من تحرك مراكز التسجيل فإن العديد من المواطنين ارتحلوا لمسافات طويلة وواجهوا مشقات ضخمة من أجل المشاركة في عملية التسجيل.

في الأيام الأولى من عملية تسجيل الناخبين وجدت صعوبات في الإمداد بكامل طاقم المواد المطلوبة وفي تأكيد أن المراكز فاتحة في زمانها وبحسب الجدول، وواجهت العديد من فرق التسجيل واجهت في إيجاد الترحيل المناسب لتنقلاتهم من مكان لآخر.

خلال الاقتراع فإن المفوضية عليها أن تطلب من لجان الولايات أن تنشر قائمة محددة بمراكز الاقتراع وتواريخها وساعات العمل فيها قبل مدة كافية من الانتخابات، والتأكد من وجود قدرة كافية على الترحيل.

إن قرار المفوضية بإصدار قسائم بأرقام متسلسلة لكل ناخب مسجل كان خطوة إيجابية صممت لمساعدة وتأمين عملية التسجيل. على أية حال فإن موظفي التسجيل

(1) العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المادة ٢(٣)؛ الاتحاد الأفريقي، بروتوكول حقوق المرأة الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، المادة ٢٥.

فشلوا مرارا في إبلاغ المسجلين بضرورة الاحتفاظ بقسيمة التسجيل في مكـان آمـن. بعض الأحزاب السياسية نشطت في جمع تلك الشارات من المسجلين فور تسجيلهم. وتمت المتاجرة بالقسائم وبيعت في بعض المناطق. وبما أن ناخبين كثر ربما لن يكون لديهم قسائم يوم الانتخابات، فإن المفوضية عليها أن تتخذ خطوات إضافية لتأكيد تحقق موظفي الاقتراع من اسم الفرد في السجل الانتخابي وضمان نزاهة الاقتراع.

إن مراقبي مركز كارتر قد ذكروا في تقاريرهم أن فرق التسجيل كانت مهنية ومتحمسة لواجباتها في معظم المناطق. لقد تم التسجيل بكفاءة نسبية وتمت فيه إدارة الزمن بشكل فعال.

على أية حال فإن الاستجابة الإجرائية لبعض جوانب تنظيم التسجيل كانـت رخوة. على وجه الخصوص فإن موظفي الانتخابات لم يتحققوا من عمر المسجلين وجنسيتهم أو مدة إقامتهم، ولا إن كانوا سجلوا في مكان آخر أم لا؟

ذكر المراقبون أن العملية كانت شاملة بشـكل إيجـابي، المواطنـون الـذين يفتقرون لوثائق إثبات هوية كان بإمكانهم استخدام الشهود والسلطات التقليدية أو التكوينات الإدارية المحلية مما سمح لجزء عريض من السكان أن يسجلوا. كانـت وفود من اللجان الشعبية في الخرطوم وغيرها من شمال السودان، موجـودة مباشـرة خارج مراكز التسجيل وأعطت شهادة السكن والشهود لدى الحاجة. على أية حـال فإن مراجعة توزيع وثائق شهادات السكن كانت ضعيفة، ومع النظرة السائدة للطبيعة الحزبية للجان الشعبية، فإن هذا خلق انطباعا بانحياز عملية التعرف على المسجلين.

ضباط التسجيل فشلوا في العادة في إبلاغ المسجلين بحقوقهم ومسـئولياتهم. بما في ذلك الحق في المراجعة والطعن في السجل الابتدائي للناخبين.

وطبقا لدليل المفوضية الخاص بالتسجيل فإن بعض ضباط التسجيل في الولايات أبلغوا الناخبين بالعودة للاقتراع في نفس المكان، بالرغم من أن المفوضية أعلنـت الآن أنه ليس كل الناخبين سيقترعون في نفس المركز. ولا بد أن يفهم الناخبون هـذه الجوانب في العملية. ولا بد أن يقوم موظفو الانتخابات في المستوي القومي والولائي بمجهودات أكبر لإيصال رسائل متسقة للجمهور خلال العملية الانتخابية.

شهد مراقبو مركز كارتر تسجيلا بالوكالة في حالات عديدة. وبالرغم مـن أن التسجيل بالوكالة لا تتيحه قواعد الانتخابات، إلا أن الحالات التي شهدها المركز لم تبد ناجمة عن نية خبيثة. فالإجراءات القديمة في التجارب السـابقة للتسـجيل في السودان وعدم التوعية بالقواعد الجديدة بدت عوامل مساعدة على مثل هذا السلوك.

لم يتم إتباع الإجراءات السليمة لقفل مراكز التسجيل علـى نطـاق واسـع.

وواجهت العديد من فرق التسجيل صعوبة في تسليم نسخ كربونية لدفاتر التسجيل لضباط الدوائر في الوقت المحدد.

تمويل تسجيل الناخبين والعمليات الانتخابية:

كان هناك قصور أساسي في العملية تمثل في عدم مقدرة المفوضية في إيصال الأموال التشغيلية لكل اللجان العليا في الزمان المحدد. الآن وقد تبقت عملية نشر القوائم فإن على المفوضية تأكيد إرسال ملاحق تمويل للجان الانتخابات الولائية.

لقد أظهر العديد من ضباط التسجيل تفانيا في العمل مع استلامهم لجزء من مصاريفهم ومخصصاتهم فقط. ويبدو أن اللجان الولائية لا زالت تواجه صعوبات في استلام التمويل من الخرطوم. مما سيعيق إكمال قوائم الناخبين، بعض اللجان الولائية لديها نقص في التمويل اللازم لتجنيد موظفي إدخال البيانات، إضافة للمشاكل اللوجستية في الاتصالات ومشاكل المواصلات في السودان، مما يجعل إرسال التمويل خلال الفترة المتبقية مسألة أساسية.

التعليم المدني وتضمين المناطق النائية

أرقام التسجيل الأولى تشي بغياب واسع لمجهودات التعليم المدني انعكس على المشاركة مع بداية التسجيل وبعدها زادت التوعية في بعض المناطق، ولكن دور الإعلام كان محدودا طوال العملية.

على اللجان الولائية التوسع في التعليم المدني ليشمل المناطق الريفية والنائية.

على المفوضية التفكر في استخدام اتصالات عبر الأقمار الصناعية (الساتيلايت) بالنسبة للجان الانتخابات الولائية وفرق الانتخابات المحلية بما يتيح اتصالات أفضل بين المراكز والموظفين الميدانيين.

إجمالا يظل الوعي المتدني بالتسجيل والعمليات الانتخابية ذات الصلة قصورا خطيرا في العملية. وعلى اللاعبين الأساسيين اتخاذ خطوات فورية لتوسيع التثقيف المدني. التعليم المدني يجب أن يتجاوز البيانات، يجب بذل مجهودات مستمرة لبناء المعرفة والثقة[١].

مشاركة النساء

مستوى مشاركة النساء العالي الظاهر يعد انجازا هاما. إن تسجيل النساء

(١) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٢٥، التعليق العام رقم (٢٥).

بأعداد تتناسب مع نسبتهن للسكان هو أمر إيجابي، خاصة حينما نضع في اعتبارنا تحديات السودان في ضمان العدالة النوعية. على أية حال، تبرز الحاجة لمزيد من الإجراءات لضمان مشاركة النساء على قدم المساواة في كل جوانب العملية الانتخابية، بما في ذلك مشاركتهن كموظفات تسجيل واقتراع. ويعد جوهريا قيام كل من المفوضية القومية للانتخابات وحكومة جنوب السودان وحكومة الوحدة الوطنية بخطوات من أجل ضمان تمثيل النساء بشكل أكبر في مجمل العملية الانتخابية وضمان أنهن شريكات متساويات في تحقيق التحول الديمقراطي في السودان[١] .

مشاركة الرحل وشبه الرحل

شارك الرحل وشبه الرحل أيضاً في عملية التسجيل. على أية حال يجب أن يضع المسؤولون في الاعتبار طريقة تضمين هؤلاء بشكل كامل في الاقتراع، وبما أن كثيرين منهم ربما يكونوا قد رحلوا من مكان تسجيلهم أثناء الاقتراع. ومن الضروري تحديد إجراءات ملائمة قابلة للتطبيق حول هذه المجموعات ورفع الوعي حولها لضمان حقهم في الاقتراع بشكل فعال.

مشاركة النازحين

لم تمد المفوضية القومية للانتخابات لجان الانتخابات الولائية بتوجيه رسمي حول مشاركة اللاجئين. وقد أتاحت مراكز التسجيل في الخرطوم والمناطق المجاورة لها للنازحين أن يسجلوا. بينما في دارفور فإن لجان الانتخابات لم تقم بزيارة معسكرات اللاجئين ولم يكن ذلك ممكنا بالنسبة لها، بما في ذلك في معسكرات كاس وكلمة، مما تسبب في نسب التسجيل المنخفضة نسبيا في الولايات الثلاثة. يجب على المفوضية النص على موجهات واضحة ومتسقة مع المعايير الدولية لحماية حقوق النازحين السياسية والمدنية أثناء الانتخابات[٢] .

دور قوات الأمن

غالبا، وفي معظم المناطق ما عدا دارفور، فغن قوات الأمن لعبت دورا إيجابيا في تأمين التسجيل. وقد ذكر مراقبو مركز كارتر أن معظم المواطنين استطاعوا التسجيل بدون تخويف أو مضايقة.

(1) الاتحاد الأفريقي، بروتوكول حقوق المرأة الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، المادة ٩(١).

(2) مبادئ الأمم المتحدة حول النزوح الداخلي، المبدأ رقم ٢٢، والمبدأ رقم ٢٩.

تسجيل الناخبين في دارفور

نسبة للقيود الأمنية في دارفور، فإن مراقبي مركز كارتر لم يمكنهم التنقل بالوسع المطلوب لتقييم مستوى وشمولية عملية التسجيل في كل الإقليم. المشاكل إبان تعداد ٢٠٠٨م أعاقت تضمين بعض المناطق في الإقليم بشكل كامل في عملية ترسيم الدوائر. لجان الانتخابات الولائية في دارفور لم تستطع الوصول لكل المناطق في الإقليم، خاصة تلك التي ليست تحت إدارة الحكومة. والمجموعات المسلحة لم تشجع عمل التسجيل.

اللجان الولائية لم تزر ولم يكن بإمكانها زيارة معسكرات النازحين مما يفسر جزئيا النسب المتدنية نسبيا للتسجيل في الولايات الثلاثة. التسجيل عملية طوعية وبعض النازحين في دارفور اختاروا ألا يسجلوا. في مناطق زارها مراقبو المركز كانت وحدات الجيش التابعة للقوات المسلحة السودانية، والشرطة السودانية، ومنسوبي جهاز الأمن والاستخبارات الوطني NISS كانوا حضورا في الكثير من مراكز التسجيل وفي بعض الحالات كان منسوبو جهاز الأمن والمخابرات السوداني مشتركين في عملية التسجيل، مثلا عبر تغليف قسائم التسجيل، مما طعن في استقلالية إدارة الانتخابات ومما يثير تساؤلات حول دور جهاز الأمن والمخابرات في العملية الانتخابية.

في شمال دارفور ذكر مراقبو المركز وجود عربات منصوب بها أسلحة ثقيلة خارج مواقع التسجيل في عرض للقوى ربما أرهب المسجلين.

ومع إمكانية زيادة التوترات خلال الانتخابات فإن المفوضية واللجان الولائية في دارفور عليها أن تتخذ خطوات فورية للتأكد من أن حضور قوات الأمن كاف لحفظ النظام العام ولكنه محدود بما يلائم ذلك الدور. قوات الأمن يجب ألا تقوم بمهام هي من ضمن المسئولية المحددة للجان الانتخابات. وبتجنب تدخل قوات الأمن في المهام الإدارية الرئيسية فإن المفوضية ستبني الثقة بشكل أفضل لدى الناخب السوداني بأن العملية الانتخابية خالية من الإكراه والتخويف ومتسقة مع القوانين الوطنية والالتزامات الدولية[١].

لكي تكون الانتخابات في دارفور ذات معنى، لا بد من بذل مجهودات ضخمة من أجل تعليم العامة حول العملية، بما في ذلك حل المسائل السياسية المعلقة في دارفور. يجب السماح للمنظمات والجهات الوطنية والدولية العاملة في التعليم

(١) الدستور القومي الانتقالي، المادة ٤٠، المادة ٤١، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المادة ٢٥، والتعليق العام رقم ٢٥.

المدني بالعمل بدون عوائق بيروقراطية أو أمنية. والأهم من كل ذلك لا بد من أن يتخذ اللاعبون السياسيون خطوات فورية لبناء الأساس لتسوية سلمية حقيقية في دارفور قبل إجراء الانتخابات في العام القادم. إن حالة الطوارئ والقيود الكبيرة على حرية التجميع والتنظيم تعد خانقة لأي حملة انتخابية حرة ومفتوحة. على المفوضية وحكومة الوحدة الوطنية اتخاذ خطوات فورية لتوسيع مجهودات التعليم المدني على نطاق واسع، ولرفع القيود على حرية التجمع والتنظيم. ولضمان المشاركة الكاملة لمنظمات المجتمع المدني في العملية، هذه الخطوات تعد جوهرية لضمان مشاركة ذات معنى لمواطني دارفور، كما هو مطلوب في التزامات السودان الوطنية والدولية[(١)].

تسجيل الجيش والشرطة والمسجونين

لاحظ مركز كارتر منشور المفوضية في ٢٤ أكتوبر والذي يوجه اللجان الانتخابية الولائية بتسجيل الجيش والشرطة في مراكز التسجيل الأقرب لمواقع عملهم المؤقتة بدلا عن مكان إقامتهم الدائم. ومع أن هذا قد نفد بشكل متسع عبر السودان، فإنه من المهم أن يأتي اقتراع لمنسوبي الجيش والبوليس متسقا مع غيرهم من المواطنين وأن ينشر ذلك على نطاق واسع لتفادي الإرباك والشكوك.

بالنسبة للمسجونين شهد مركز كارتر التسجيل في السجون في ثلاث ولايات. وبالنظر لحالة مشاركتهم فمن الضروري حمايتهم من أشكال الإرغام، مثلا، قسرهم على التسجيل أو الاقتراع. ويدعو المركز المفوضية لوضع إجراءات واضحة لحماية حقوق المسجونين المدنية في العملية الانتخابية، بما يتسق مع الالتزامات الدولية للسودان[(٢)].

نشاط الأحزاب السياسية:

معظم الأحزاب السياسية استطاعة أن تنشر وكلاءها في مراكز الاقتراع، بالرغم من أن ذلك كان محدودا في جنوب السودان. وكلاء الأحزاب أبدوا مبادرة وتفانيا في عملهم، بالرغم من التدريب التقني المحدود الذي تلقوه.

بعض الأحزاب، المؤتمر الوطني بشكل أساسي، قام بجمع قسائم تسجيل الناخبين، و/أو سجلوا أرقام التسجيل وتفاصيل التسجيل الأخرى. ومع أن هذا لا

(1) الدستور القومي الانتقالي، المادة ٤٠، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المادة ٢٥(أ)، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المادة ١٣(١).

(2) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المادة ٢٥، التعليق العام رقم ٢٥.

ينتهك نصا في القانون، فإن وكلاء الأحزاب لن يبد أنهم فسروا ذلك السلوك على أنه ليس خطوة رسمية في عملية التسجيل، مما نتج عن إرباك للعديد من المسجلين. وقد لاحظ مراقبو المركز كذلك اشتراك ممثلي الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني في تغليف قسائم التسجيل والمشاركة المباشرة في مناشط التسجيل. مثل هذا النشاط الذي جرى في قرب لصيق بمراكز الاقتراع من قبل أحزاب سياسية سبب إشكاليات. في المستقبل يجب تأكيد ابتعاد أعضاء الأحزاب السياسية عن الاشتراك في مناشط تقلل من ثقة الجمهور في نزاهة العملية الانتخابية.

يجب على المفوضية أن تحدد لفترة الاقتراع مسافة دنيا لا يسمح للأحزاب السياسية ممارسة أعمالها بأقل منها وعليها أن تحدد بوضوح النشاطات غير المسموح بها بالقرب من مراكز الاقتراع (بالرغم من السماح بنشاطات وكلاء الأحزاب السياسيين المعتمدين).

المراقبين الوطنيين والدوليين

يرحب المركز بدور الرقابة الوطنية في عملية التسجيل. على أية حال، فإن تأخر المفوضية في تحديد إجراءات الاعتماد للمراقبين السودانيين الوطنيين كان مؤسفا، وقد نتج عنه تأخير نشر المراقبين الوطنيين. إضافة لذلك فقد رُصدت على الأقل أربعة أنواع لوثائق اعتماد مجموعات المراقبة المحلية فيما بين المفوضية واللجان الانتخابية الولائية. إن الافتقار للوضوح في الإجراءات قد ألقى بحمل ثقيل غير ضروري على مجموعات الرقابة المحلية في التقديم للاعتماد، وكذلك على موظفي التسجيل في سماحهم للمراقبين بالاشتراك في العملية. على المفوضية اتخاذ خطوات لتسهيل إجراءات اعتماد مبسطة وسريعة للمراقبين المحليين للفترة المتبقية من العملية الانتخابية، بما أن حق المراقبين الوطنيين في المشاركة في الانتخابات السودانية يعد مقوما أساسيا في كل من القوانين الوطنية والالتزامات الدولية للسودان[1].

لقد اعتمدت المفوضية مراقبي مركز كارتر بشكل كامل بعد قليل من التأخير في البداية. وجرت مراقبة عملية التسجيل بشكل خال من المشاكل نسبيا. لقد استطاع مراقبو مركز كارتر التحرك بحرية والاطلاع على العملية الانتخابية. المركز يرحب بالخطوات التي اتخذتها المفوضية لعمل الاعتمادات لمراقبيه، على أية

(1) قانون الانتخابات القومية المادة لسنة ٢٠٠٨م المادة ١٠٥، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المادة ٢٥، التعليق العام رقم ٢٥.

حال فإنه ومع أن المركز قد خول له كمؤسسة برقابة كامل العملية الانتخابية، فإنه وحتى الوقت الحاضر لم يتم اعتماد أي فرد من مراقبي مركز كارتر للفترة ما بعد تسجيل الناخبين. وليستمر المركز في أداء مهمته الرقابية، فإن المركز يكرر طلبه للمفوضية لمد مراقبي المركز الدوليين باعتماد طويل المدى.

التسجيل في الخارج

لم يراقب المركز رسميا مناشط التسجيل خارج السودان. حيث نظمت المفوضية التسجيل في ١٨ بلدا، ولكن في معظم البلاد لم يتجاوز التسجيل بضع المئات من الأشخاص. وبالجملة تم تسجيل ما يزيد عن ١٠٠ ألف شخص فقط في خارج السودان، كان ثلثاهم تقريبا من السعودية. لقد حد من تسجيل اللاجئين السودانيين القيود القانونية المطالبة بحيازة جواز سفر سوداني قانوني وإقامة سارية. وبما أن التسجيل والاقتراع بالخارج منصوص عليهما في القانون فإن على المفوضية التأكد من أن إجراءات الاقتراع بالخارج تكون معروفة قبل فترة كافية بحيث يستطيع السودانيون المسجلون المشاركة في العملية بفعالية.

ضمان سجل انتخابي دقيق ويعتمد عليه

مع أن تسجيل نسبة عالية نسبيا من الناخبين المؤهلين يعتبر تطورا إيجابيا في الانتخابات السودانية، فإن هناك خطوات إضافية مطلوبة لضمان دقة القوائم الانتخابية ولبناء الثقة في العملية. من أجل ذلك على المفوضية واللجان الانتخابية الولائية تسهيل مجهودات الأحزاب والمراقبين للتحقق من دقة السجل الانتخابي الذي يتم تجميعه الآن وذلك لضمان تصحيح أخطاء إدخال البيانات وحذف الإدخالات المكررة أو الكاذبة. يجب على المفوضية أن تمد بدليل حول الكيفية التي بها ستصحح وتؤمن سجلات البيانات الالكترونية، وتمد الأحزاب السياسية بسجل انتخابي كامل في أقرب وقت. وفي الولايات الأربعة التي فاق التسجيل فيها ١٠٠٪ من تقديرات الناخبين المؤهلين فإن الفحص الشامل للسجل يعد ضرورة خاصة للتأكد من دقة أرقام التسجيل.

يجب أن تضمن المفوضية قدرة المراقبين المحليين والدوليين وغيرهم من اللاعبين المعنيين على إجراء مراجعات وتدقيقات شاملة على قوائم الناخبين الابتدائية والنهائية، وذلك لتأكيد مخاطبة أي شكوك حول السجل.

إدخال البيانات وإجراءات وتحديات عرض السجل

لقد ابتدأ إدخال البيانات إلكترونيا في كل شمال السودان واكتمل بنجاح في معظم الولايات. ولكن مراكز إدخال البيانات تعمل في ثلاثة ولايات فقط في

الجنوب، حيث تعوز اللجان الولائية في الولايات السبعة الأخرى التمويل والأجهزة والكادر المدرب لإدخال بيانات التسجيل. ويقـدر المسـؤولون في جنـوب السـودان احتياجهم لشهر على أقل تقدير لإكمال إدخال البيانات مما يجعـل اسـتكمال السجل في الوقت المضروب من قبل المفوضية في ١١ يناير هـدفا طموحـا. وإبـان تجنيد السلطات لموظفي إدخال البيانات يجب تنفيذ إجراءات ضمان الجودة والتحقق. علاوة على ذلك فإن برنامج إدخال بيانات التسجيل يفتقر فيما يبدو حقل الإدخـال الخاص بالمجلس التشريعي لجنوب السودان، مما تسبب في تعليق إدخال البيانـات في إحدى الولايات الثلاث العاملة في الجنوب، لتظل في انتظار استجلاء هذا الأمر مـن قبل خبراء البيانات في المفوضية. إن المركز يشجع المفوضية لكي تقوم بزيادة المساعدة التقنية للجان الانتخابات الولائية ولمراكز المعلومات، وذلك لضمان تجميـع دقيـق لمعلومات السجل الانتخابي في الوقت المحدد.

يرحب المركز بقرار المفوضية بإنشاء خمسة مراكز عـرض في كـل دائـرة جغرافية وبمد فترة العرض، بالرغم من أنه يبدو أنه لا توجد بعـد كفايـة لا في الموظفين ولا في التمويل لإدارة عرض السجل. ومع أن عرض قوائم الناخبين قـد بدأت في بعض الولايات، فإن هناك افتقار لوعي العامة حول العملية.

إن تدريب موظفي الانتخابات على إجراءات العـرض لا زال ينتظـر الإكمـال في معظم الولايات. وفي الولايات التي بدأ فيها العرض فـإن مسـتوى التنفيـذ لم يكـن متساويا، بعض موظفي العرض ليسوا واعين أن من حق كل شخص أن يفتش القائمة ويطعن فيها. وباعتبار العوائق اللوجستية وإجهاد فرق التسجيل فمن المحتمل أن تحتاج اللجان الولائية للمساعدة والإرشاد من قبل المفوضية من أجل عملية عرض ناجحة.

وبسبب التأخير في عمل القوائم الالكترونية في جنوب السودان، فإن التحـديات الناجمة ستسفر عن إرسال نسخ كربونية من القوائم المكتوبة باليد. وهذا يعـني أنه لن تكون هناك عملية مراجعة وعرض للقوائم الإلكترونية في جنوب السـودان خلال فترة العرض الرسمية. على المفوضية أن تخطط لعملية مراجعـة بديلـة لقوائم السجل الإلكتروني في الولايات المتأثرة.

إن فترة عرض السجل تعد فرصة هامة للمواطنين لممارسة حقهم لمراجعة قـوائم الناخبين والسعي لإضافة المعالجة للسجل والتصحيحات اللازمة. إن القبول الواسع بأن قوائم الناخبين شاملة ودقيقة سيساعد على بناء الثقة في العملية الانتخابية.

إضافة لذلك على المفوضية أن تتحرك بدون تأخير لتكوين لجان الشكاوى. إن الإجراءات الحالية التي تتضمن لجان شكاوى مكونة من قاض واحد في كل الولاية

لن تؤدي لفاعلية في عملية الشكاوى. على المفوضية أن تتخذ خطوات لزيادة عدد القضاة وغيرها من الخطوات للمساعدة في حل الشكاوى حول السجل.

مشاركة منطقة أبيي في العملية الانتخابية

التسجيل كان أول منشط انتخابي يجري في منطقة أبيي منذ سنين عديدة. إن وضع وتعريف أبيي الخاص في اتفاقية السلام الشامل كون لديها حقوق تمثيل جغرافي في كل من ولايتي جنوب كردفان وواراب يتطلب علاجا خاصا من قبل المفوضية واللجان الولائية ذات الصلة.

هنالك ارتباك متسع في أبيي حول طريقة تمثيل الولاية في المجلس الوطني والمجالس التشريعية الولائية، وحول علاقة التسجيل بعملية الاستفتاء التي سيجرى في أبيي. على السلطات اتخاذ خطوات فورية لمخاطبة وتوضيح تلك الأسئلة لتجنب إشعال الشكوك وعدم الثقة في المنطقة. على ولايتي جنوب كردفان وواراب العمل من أجل تنسيق الجهود للوصول لمنطقة أبيي والاتصال والتشاور مع إدارة المنطقة التي تركت بدون معلومات حول عملية التسجيل.

خلق بيئة سياسية وأمنية مشجعة

إن المركز منزعج للغاية من التصرف الأخير لقوات الأمن في الخرطوم بتقييد منشط مشروع متعلق بممارسة حرية التجمع والتنظيم والتعبير. إن المركز يناشد حكومة السودان بوقف الاعتقالات العشوائية وبإطلاق سراح المعتقلين أثناء أداءهم لنشاطات سياسية سلمية.

طبقا لتوجيه صادر من وزير الداخلية في ٢٠٠٩/٩/١٧م فإن الإخطار من قبل الحزب السياسي بنية عقد لقاء جماهيري يعد كافيا للشروع في مثل هذه المناشط. على الوزارة أن تعجل بتوضيح إجراءات عقد التجمعات والمناشط السياسية. إضافة لذلك فإن الوزارة وغيرها من المسؤولين عليهم القيام بخطوات فورية لضمان التصديق اللازم لمثل تلك المناسبات الجماهيرية. على حكومة السودان أن تتخذ الخطوات اللازمة للتحقيق بشأن الدعاوى حول قسوة الشرطة وتتخذ إجراءات سريعة ضد المسؤولين الذين شاركوا أو أذنوا بأعمال العنف غير المبرر ضد المدنيين. لا بد من حماية المعايير الدستورية والحريات إذا كنا نريد للشرطة أن تبدو كقوة ذات مصداقية ومحايدة في إدارة أمن الانتخابات[(١)].

في جنوب السودان فإن حكومة جنوب السودان عليها اتخاذ خطوات لضمان حماية

(١) الدستور القومي الانتقالي لسنة ٢٠٠٥، المادة ٤٠.

التعددية الحزبية بشكل كامل. وأن يمتد ذلك لنشاطات جميع الأحـزاب بمـا في ذلك المؤتمر الوطني في جنوب السودان. إن حرق ملحق مكتب المؤتمر الـوطني في واو وسلب ومحاولة حرق ممتلكات المؤتمر الوطني في رمبيك تعد أعمالا إجرامية. علـى حكومة جنوب السودان أن تقبض على منفذيها بدون تأخير بالتطبيق الكامل لقانون.

إن الالتزامات السودان بالقانون الدولي العام تؤكد الحاجة للتحقيق من قبل الحكومة وإصلاح في أي من حالات انتهاك لحقوق الإنسان[١].

يجب احترام الدور الشرعي للأحزاب خلال السواد السياسية. لوحدة الوطنيـة وحكومة جنوب السودان عليهما توجيه المسؤولين في كلا السياسية. في حكومـات الولايات لإنهاء مضايقة الأحزاب السياسية[٢]. لقد ذكر كل من المؤتمر الـوطني الأفريقي، وقطاع الجنوب بالمؤتمر الوطني، وحـزب المـؤتمر الشـعبي، والحركـة الشعبية لتحرير السودان (في دارفور) – والحركة الشعبية التغيير الـديمقراطي، وحزب الأمة، والجبهة الديمقراطية المتحدة، ذكروا كلهم حالات توقيف واعتقال السلطات الولائية لأعضاء من أحزابهم خلال عملية التسجيل. كمـا أن علـى الأحزاب السياسية أيضاً واجبا بممارسة الضبط والمسئولية في أعمالها.

ومن أجل إنجاح العملية الانتخابية ككل يجـب أن تـتلازم مـع التطـور في التجهيزات التقنية خطوات لخلق بيئة شمولية بحق.

ويتبقي أشهر قليلة فقط قبل اقتراع أبريل ٢٠١٠م، يعد تنفيذ قـرار المحكمـة الدائمة للتحكيم حول أبيي، وترسـيم الحـدود الشـمالية الجنوبيـة، وإجـازة الإصلاحات التشريعية بما في ذلك قانون قوات الأمن الوطني، وتنفيذ التجهيزات الخاصة بعمليات الاستفتاء والاستشارات الشعبية، والتقدم في عملية سلام دارفـور كلها تبقى أمور تتطلب الاهتمام والفعل كما جاء في تقارير المركز السابقة.

يجب على أطراف الاتفاقية أن يطبقوا بإخلاص كل نصوص اتفاقية السـلام الشامل، ويبديان عزمهما على السماح بعملية انتخابية حقيقية وذات مصداقية في بيئة إيجابية مفضية لذلك.

(1) مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، التعليق العام رقم ٢٨، الفقرة الثالثة.

(2) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المواد ١٩،٢٠، و٢١.

مذكرة حزب الأمة للمفوضية حول خروقات السجل ١٢/١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٠٠٩/١٢/١٩م

الموضوع: مذكرة حول خروقات وتجاوزات التسجيل

السيد رئيس مفوضية الانتخابات

والسادة أعضاء اللجنة

السلام عليكم والرحمة، وبعد ـ

نشكركم على مواصلة الاستماع لملاحظاتنا ونرجو أن تجد مذكرتنا هذه الاهتمام اللائق بجسامة ما يرد فيها.

السلام العادل الشامل والتحول الديمقراطي الكامل هما أهم بندين في الأجندة الوطنية التي يتطلع لها شعبنا في السودان.

لذلك رحب شعبنا باتفاقية السلام المبرمة في يناير ٢٠٠٥م مبديا ملاحظات محددة لتمكينها من تحقيق مقاصدها.

الاتفاقية والدستور الذي أنشأته أوجبا كفالة حقوق الإنسان وحرياته والتحول الديمقراطي عبر انتخابات حرة ونزيهة.

وعندما كونت مفوضية الانتخابات رحبنا بها لتقوم بمهمتها التاريخية لإدارة الانتخابات بصورة تكفل حريتها ونزاهتها وتضمن قبول كافة المشاركين فيها لنتائجها وتجنب البلاد ما يجري في بعض البلدان الأفريقية والعربية مما أحال الانتخابات إلى مشكلة وسبب فتنة بدل أن تكون سبيل لحل مشكلة التنافس على السلطة كما هو دورها المعهود في النظم الديمقراطية.

عملية التسجيل هي أولى مراحل الانتخابات والأساس الذي تبنى عليه المراحل الأخرى. لذلك حرصنا على الإقبال على التسجيل ومراقبته ومنذ بدايته أبدينا لكم ملاحظاتنا فأستجيب لبعضها وأغفل بعضها.

الآن بعد قفل باب التسجيل قمنا بدراسة ملاحظات المراقبين وإحصاء المخالفات التي ينبغي علاجها شرطا لحرية ونزاهة الانتخابات.

فيما يلي بيان المآخذ على عمليات التسجيل التي جرت في الفترة ١١/١ إلى

٢٠٠٩/١٢/٧م، نفصلها في الآتي:

١. التسجيل في أماكن العمل وعن طريق الكشوفات التي يحضرها رئيس الوحدة مثل تسجيل القوات النظامية، وفي أكثر من موقع وبعضهم سجلوا لا في مواقع العمل ولا في أماكن السكن وإنما حشدوا للتسجيل في أماكن معينة وهذا يتناقض مع المسئولية الفردية في التسجيل ويعد خرقا فاضحا للمادة ١/٢٢ من قانون الانتخابات والتي تنص على الآتي: «يعد التسجيل في السجل الانتخابي حق أساسي ومسئولية فردية لكل مواطن تتوافر فيه الشروط المطلوبة قانونا». والمادة «٢٢/أ» والتي تنص على: «أن المواطن يجب أن يكون مقيما في الدائرة الجغرافية لمدة ثلاثة أشهر» وفيه شبهة استخدام الانضباط في غير محله.

٢. عدم نشر السجل الانتخابي في الموعد المحدد في القانون وعدم نشره في بعض الأماكن أصلا وأماكن أخرى سلمت أقراص حاسوب وأماكن أخرى سلمت كشوفات لدوائر تتبع لدوائر ولايات أخرى، كما في سجل مركز الحارة ١٣ الثورة أم درمان ولاية الخرطوم، حيث نشر كشف تسجيل قرية اللعوتة بولاية الجزيرة وهذا يعد مخالفة صريحة للمادة ٢٣/أ والتي تنص على: «إتاحة السجل الانتخابي للجميع لمراجعة تفاصيل الناخبين والاعتراض على التسجيل» علما بان لجنة الانتخابات قبلت طلبا لتمديد مدة الطعون لثلاث أيام إضافية.

إن نشر الكشوفات بالصورة المطلوبة يحقق الرقابة المشتركة بين المفوضية والقوى السياسية.

٣. لم تقم المفوضية بالتوعية الكافية للمواطن عن مراكز التسجيل مما ترتب على ذلك ضعف الإقبال في بعض المراكز خاصة المدن الكبيرة وتباعد مراكز التسجيل في بعض الولايات، حيث يبعد المركز عن بعض القرى أكثر من ٤٠ كيلو مثل شمال كردفان وجنوب كردفان وشمال دارفور.. الخ.

٤. لم تلتزم المفوضية بالمراكز التي حددتها في كل دائرة «١٦» مركز ولا بالمراكز المتنقلة بالصورة التي تمكن المواطنين من تسجيل أسمائهم في أماكن تواجدهم.

٥. كانت بعض مراكز التسجيل في بيوت بعض أعضاء المؤتمر الوطني كما في منطقة الجاموس بولاية الجزيرة.

٦. استغلال المؤتمر الوطني للسلطة وإمكانات الدولة واستخدامها، مثل تصرف معتمد جبل أولياء ووالي ولاية جنوب دارفور حيث استخدما سلطاتهم في ترهيب المواطنين وترحيل منسوبي المؤتمر الوطني بعربات الدولة «توجد صور».

٧. اعتماد اللجان الشعبية في استخراج شهادات سكن واعتمادها بديلا للأوراق الثبوتية وهي لجان مسيسة تتبع للمؤتمر الوطني حيث رصدت تجاوزات عديدة تتمثل في الآتي:

- استخراج شهادات لصغار السن.
- استلام إشعار التسجيل.
- تواجدها داخل مراكز التسجيل.
- تضليل المواطنين بكشوفات مزيفة.
- تسجيل من هم دون سن العاشرة في معظم الولايات وخاصة ولايتي جنوب دارفور/ جنوب كردفان.

٨. مارس الحزب الحاكم إرهابا في مراكز التسجيل حيث يتواجد أفراد جهاز الأمن في كل مركز، داخل عربات تتراوح أعدادهم بين ١٠ إلى ١٥ فردا، حدث ذلك على مرأى من لجنة الانتخابات دون أن تعترض كما في ولاية جنوب دارفور.

٩. قانون جهاز الأمن الذي لم يعدل حتى الآن والذي يعطيه صلاحيات واسعة كان سيفا مشهرا في وجوه كوادر الأحزاب وناشطيها تهديدا واعتقالا.

حدث ذلك في شمال كردفان وأم درمان كرري وجنوب دارفور والتهديد بالاعتقال كما في النهود ولاية شمال كردفان.

١٠. تهديد موظفي الدولة وربط صرف مرتباتهم بتسليم إشعار التسجيل والاحتفاظ به لدى قيادات معروفة ومفرغة لهذا الغرض، كما حدث في شمال دارفور، إن استلام إشعار التسجيل يخل بالمسئولية الفردية ويدخل طرفا ثالثا يلغي السرية المطلوبة.

١١. إبعاد مجموعات سكانية كبيرة وإسقاط حقها الدستوري في الانتخابات مثل الرحل في ولاية النيل الأزرق وشمال كردفان وغيرهما.

١٢. عدم حيدة أجهزة الإعلام وانحيازها للحزب الحاكم وتوجيهها للدعاية له ولقياداته مع التعتيم على أنشطة الأحزاب الأخرى وهذا يعد مخالفة صريحة للمادة ٣/٦٦ من القانون والتي تنص على استخدام وسائل الإعلام على قدم المساواة بين الأحزاب وحيدتها.

لقد طالبنا بتكوين جهاز إعلامي قومي مستقل يوزع الفرص في الأجهزة الإعلامية القومية بالتساوي بين الأحزاب وفقا للقانون.

١٣. نشطت الحكومة في تقديم خدمات للمواطنين عن طريق بعض البنوك

وديوان الزكاة مثل خدمات الكهرباء والمياه وغير ذلك ونسبت ذلـك للمـؤتمر الوطني في مناطق ظلت محرومة من الخدمات طيلة العشرين عاما كما في ولاية سنار وولاية شمال كردفان محلية ود بندة وهذا يعد مخالفة صريحة للمـادة «٩٦» من قانون الانتخابات والتي تنص على:« لا يجوز لأي مرشـح أو حـزب سياسـي استعمال أي من إمكانيات الدولة أو موارد القطاع العام المادية أو البشرية».

١٤. تسجيل الناخبين لأكثر من مرة نتيجة لتسـاهل اللجـان الشـعبية في استخراج شهادات السكن. «توجد أدلة».

١٥. الخروج بدفتر التسجيل من بعض المراكز دون علم رئيس اللجنـة ومنـع مناديب الأحزاب من الاطلاع عليه عند إعادته، كما في «ولاية الجزيـرة» اللعوتـة والسريحة بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٢م.

١٦. هناك فرق واضح بين الأرقام الحقيقية للمسـجلين بواسـطة وكلاءنـا المعتمدين لدى المفوضية عند إغلاق المراكز وما نشرته المفوضية للسجل النهـائي مثل الدائرة «١٨» الحمادي بجنوب كردفان والبحر الأحمر وولاية الخرطوم «توجد أدلة».

١٧. تعمد استمرار التسجيل أيام العيد وهو ما يخالف الإعلان الذي صدر مـن المفوضية حيث ذكرت أن المراكز ستغلق يوم ٢٦ نوفمبر مما يدل على أن هنالك جهة استفادت من ذلك كما في بحري بولاية الخرطوم وولاية الجزيرة.

١٨. إهدار حق المغتربين الدستوري وحرمانهم من المشاركة في كل المسـتويات وحصر مشاركتهم فقط في انتخابات رئاسة الجمهورية.

١٩. محدودية مراكز التسجيل في دول المهجر واقتصاره على دول محددة ممـا ترتب عليه ضعف تسجيل السودانيين العاملين بالخارج مـع ضـخامة أعـدادهم، يتراوح تقدير أعداد المهجريين السودانيين من ٥ إلى ٨ مليون. والمستهدف للتسجيل ٥٠٪ والرقم الذي انتهى إليه التسجيل هو ١١٢ ألف. هذه مفارقـة غـير مقبولـة وحرمان المواطنين من حقوقهم السياسة والمدينة.

٢٠. تأخر بداية التسجيل في دول المهجر عن الموعد المحدد حيث بـدأ بعـد ١٧ يوما من بداية عملية التسجيل مما ترتب عليه عدم تسجيل أعداد كـبيرة مـن المغتربين.

هذه الخروقات والتجاوزات إذا لم تؤخذ في الحسبان وتتم معالجتهـا بالصـورة التي ترضى عنها القوى السياسية سيكون من الصعب علـى الأحـزاب أن تثـق في سلامة الانتخابات. وإذا لم تجر الانتخابات في جو معافى وسليم ورضا الجميع فإن

نتائجها ستكون كارثية على الوطن. إننا نقترح تشكيل لجنة تحقيق قومية تنظر في هذه الخروقات وتبحث عن كيفية علاجها حتى نجنب بلادنا مخاطر مضاعفاتها.

وبالله التوفيق

الأمين العام

عن اللجنة العليا للانتخابات

- صورة لرئيس مجلس الأحزاب
- صورة لرؤساء الأحزاب السياسية السودانية
- صورة لبعثة الأمم المتحدة للسودان
- صورة لبعثة مركز كارتر
- صورة لبعثة الرقابة الأفريقية
- صورة لبعثة الرقابة الأوربية

قرار قوى الإجماع حول الحوار مع المؤتمر الوطني ٢٠/١٢/٢٠٠٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار اجتماع رؤساء أحزاب قوى الإجماع الوطني

حول الحوار مع المؤتمر الوطني

الأحد ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٩

بدعوة من السيد الإمام الصادق المهدي رئيس حزب الأمة القومي في داره انعقد الاجتماع لمناقشة رد المؤتمر الوطني للمطلب المستمر للقوى الوطنية بضرورة المشاركة القومية لحل قضايا البلد، والذي تمثل في تكوين آلية من رؤساء القوى الوطنية من جانبي قوى الإجماع الوطني ومجموعة المؤتمر الوطني ب٧-١٢ من كل طرف.

وبعد النقاش المستفيض للأمر خرج المجتمعون بالقرار التالي:

١- مبدأ التفاوض من أجل الأجندة الوطنية قائم، وشرط ذلك وقف أية تصرفات فردية إلى حين

تحقيق إجماع حول القضايا المختلف عليها.

٢- إجازة قوانين مختلف عليها مثل قانون الأمن تجعل الحديث عن الحوار لا معنى له، إلا إذا أوقفت أية تصرفات بصورة مختلف عليها.

٣- القوانين المختلف عليها وأجيزت بالأغلبية الميكانيكية مثل قانون الأمن مرفوضة وغير ملزمة لنا.

٤- قوى الإجماع الوطني تكلف الآلية التنفيذية بتنظيم التحرك للتعبير عن موقفنا المبدئي في العاصمة والولايات وخارج السودان.

٥- مناشدة الأحزاب المكونة للإجماع أن تقرر موقفها من الانتخابات وسوف توجه الدعوة من المقرر العام لمؤتمر جوبا لمجلس رئاسة الإجماع لاتخاذ القرار بشأن الانتخابات بأسرع فرصة ممكنة.



تقرير المهجر بحزب الأمة القومي عن السجل والطعون ٢٠٠٩/١٢/٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

حزب الأمة القومي

الأمانة العامة ــ دائرة المهجر

الأخ الحبيب صديق محمد إسماعيل الأمين العام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،،

الموضوع: - تقرير حول السجل الانتخابي في الخارج

يعتبر السجل الانتخابي احد أهم المراحل في إنجاح العملية الانتخابية إذ أن استكمال إجراءات السجل بطريقة صحيحة وسليمة هو المدخل الأساسي لقيام انتخابات حرة وفعاله ونزيهة. وتأتى عملية تمكين المواطنين من القيد في السجل الانتخابي في مقدمة مهام ومسئوليات المفوضية القومية للانتخابات بموجب نص المادة (١٠) من قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨ م التي تنص على تأمين وضمان تمتع المواطنين كافة دون تمييز بمباشرة حقوقهم السياسية بتوفير وتسهيل تمكينهم من قيد أسمائهم في السجل الانتخابي لممارسة حقهم الدستوري والقانوني. واهتماما من دائرة المهجر بعملية التسجيل تم إصدار المنشور الانتخابي رقم (١) الموجه لعضوية سودان المهجر بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٨م أوضحنا فيه مراكز التسجيل التي حددتها المفوضية القومية للانتخابات على مستوى العالم ومتطلبات التسجيل وحقوق الوكيل وواجباته، مع تشكيل لجنة عليا من مساعد الرئيس لشئون المهجر ومساعد الأمين العام – رئيس دائرة المهجر ونائبه وأعضاء مجلس المهجر، كما تم تشكيل لجان فرعية في المناطق التي توجد بها مراكز تسجيل وألحقنا ذلك بإصدار التفويض اللازم لجميع ممثلينا في أقاليم العالم المختلفة لمتابعة ومراقبة إجراءات التسجيل. استجاب الأحباب في جميع فرعياتنا لنداء المهجر للتسجيل في ملحمة رائعة عكست قوة تنظيماتنا ووحدة صفنا وصمود أحبابنا أينما وجدوا إذ تصدوا بكل جسارة وجه كوادر المؤتمر الوطني الأمنية والتنظيمية ومحاولاتهم لتزوير الإرادة الوطنية وتثبيط الهمم وشراء الذمم. وفي ظاهرة ايجابية وفريدة من نوعها ولافت للنظر رابطت قياداتنا وكوادرنا في مراكز التسجيل في كل مكان متابعين ومراقبين إضافة لتدافع الأحباب بأعداد كبيرة

بزيهم الأنصاري المميز نحو مراكز التسجيل. هذه الملحمة الرائعة جاءت لتؤكد لجماهير الشعب السوداني قدرتنا على تحويل الشعارات إلى واقع عملي وليؤكد بداية الانتفاضة الانتخابية وان الديمقراطية عائدة وراجحة. وبنفس القدر أزعج هذا الوضع أولئك الجبناء الذين سطوا على السلطة بليل فالتحية والتقدير لجميع أحبابنا في الداخل والخارج على ما يبذلونه من جهد في هذا الظرف التاريخي الدقيق الذي يمر به الوطن.

من جانبها حددت المفوضية القومية للانتخابات ١٨ مركزا للتسجيل في الخارج مع تحديد الفترة من الأول من نوفمبر ٢٠٠٩ م وحتى الثلاثون منه لتسجيل الناخبين في الداخل والخارج وتم الإعلان عن ذلك عبر الموقع الالكتروني للمفوضية القومية للانتخابات وأجهزة الإعلام المختلفة. ورغم ذلك لم تبدأ إجراءات التسجيل في المهجر إلا في العاشر من نوفمبر٢٠٠٩ م، ولاحظنا في حينه استبعاد عدد من الدول والمدن ذات الوجود السوداني الكبير إذ لم تسمى بها مراكز تسجيل مما كرس لحرمان وإقصاء الكثيرين من ممارسة حقهم الانتخابي وطعن في حرية ونزاهة وعدالة الانتخابات التي ستجرى في ابريل القادم لذا شرعنا فورا في إجراء الاتصالات اللازمة مع قوى الإجماع الوطني في الخارج بغرض توحيد الموقف والتنسيق في جميع الأمور المتصلة بالعملية الانتخابية أسوة بما يجري في الداخل وبحمد الله تم ذلك بكفاءة عالية وفى زمن قياسي. كما قمنا بالطعن لدى المفوضية في موضوع تحديد مراكز التسجيل وتمت الاستجابة جزئيا لمطالبنا وظللنا نتابع مراحل السجل الانتخابي من خلال الضغط السياسي وتقديم المذكرات للمفوضية ولمندوبيها في الخارج. تبع كل ذلك سفر مساعد الأمين العام للمهجر للسودان لمرتين خلال شهر واحد ومشاركته في عدد من الاجتماعات التنظيمية وعقد مؤتمرين صحفيين الأول باسم المهجر والثاني باسم القوى الوطنية في الخارج تم فيهما توضيح وجهة نظر المهجريين من إقصائهم من الانتخابات القومية باستثناء انتخابات رئاسة الجمهورية وما تم اتخاذه من ترتيبات لرفع دعوى دستورية حول بطلان المادة (٢٢) من قانون الانتخابات، إضافة لتوضيح الخروقات التي تصاحب التسجيل في الخارج. كما شارك م. الأمين العام للمهجر في لقاء وفد الحزب برئاسة الحبيب الإمام رئيس الحزب مع المفوضية واستمرت لقاءاتنا في أقاليم المهجر المختلفة مع ممثلي المفوضية بالخارج وبعد جهد جهيد وجدنا وتعاونا في معالجة بعض القضايا بينما ظلت بعض القضايا الهامة والأساسية عالقة حتى تاريخه وذلك لتغول موظفي السفارات على

صلاحيات المفوضية مما اثر سلبا على عملية التسجيل ومرحلة الطعون وحدث ما حذرنا منه إذ لم تتجاوز نسبة التسجيل ٢٪ من العدد المستهدف للتسجيل في الخارج وذلك لأسباب متعددة نوضحها في هذا التقرير.

أولا: مرحلة التسجيل

١) فتحت أولى مراكز التسجيل أبوابها في الخارج في العاشر من نوفمبر ٢٠٠٩م وتأخر فتح بعض المراكز لما يقارب الأسبوع وبذلك اقتصرت مدة التسجيل في أحسن الأحوال على أربعة وعشرون يوما بما في ذلك مدة السبعة أيام الإضافية وذلك مقارنة بسبعة وثلاثون يوما المحددة فعليا كمدة للتسجيل بما فيها الفترة الإضافية.

٢) تم إهدار جزء كبير من فترة التسجيل في خلافات بين القوى السياسية والسفارات نتيجة لبدء التسجيل دون إخطار القوى السياسية ودون الإعلان عنها للمواطنين وفى ظل غياب مندوبي المفوضية وغياب الرقابة وتولى السفارات لعملية التسجيل بشكل مخالف لقانون الانتخابات والقواعد الصادرة بموجبه خاصة وان موظفي السفارات جميعهم من كوادر المؤتمر الوطني.

٣) تم استبعاد عدد كبير من الدول من مظلة السجل الانتخابي في بداية الأمر وبعد تقديم عدد من المذكرات والضغط المتواصل من القوى السياسية تم إضافة بعض الدول شملت اليمن وليبيا وكندا وماليزيا ويوغندا وكينيا وإثيوبيا وجنوب إفريقيا وماليزيا وتم ذلك بعد مرور أكثر من أسبوع من بداية التسجيل ومن ثم لم تتمكن الغالبية العظمى من الناخبين في تلك الدول إن لم يكن جميعهم من اللحاق بالسجل الانتخابي وبذلك حرموا من حقهم الدستوري والقانوني.

٤) تم تحديد مركزين فقط للتسجيل في أوروبا في كل من لندن وبروكسل إضافة إلى ثلاثة مراكز في الولايات المتحدة الأمريكية في كل من نيويورك وواشنطن وسان فرانسيسكو مع تجاهل معظم الولايات وقد تم إضافة بعض المراكز المتحركة في الأسبوع الأخير من التسجيل بعد لقاء القوى السياسية بمسؤولي السفارات في كل من لندن وواشنطن ولكنها لم تكن ذات جدوى لعدم الإعلان الكافي عن تلك المراكز كما وان التوقيت المحدد لم يكن يتناسب وظروف العاملين خاصة وان فترة فتح بعض تلك المراكز لم تتجاوز الساعتين. أما في كندا فقد تم تحديد مركز واحد فقط في مدينة أوتاوا مع تجاهل مدن هامة بها وجود سوداني كبير مثل مدن كالقاري، ادمنتون، وبروكسل وغيرها مما أدى إلى

تغييب العدد الأكبر من السودانيين في تلك الدول من شرف التسجيل في السجل ليفقدوا حقهم الدستوري والقانوني في المشاركة في الانتخابات.

٥) تم رفع عدد من المذكرات للمفوضية للمطالبة بإضافة مجموعة من الدول التي بها كثافة سودانية تم استبعادها من مظلة السجل تشمل دول شرق آسيا ودول شرق المتوسط وتم تجاهل ذلك بواسطة المفوضية دون مبررات واضحة.

٦) تزامن فتح مراكز التسجيل مع بداية فترة الإجازات وسفر الكثيرين من المهجريين لقضاء إجازة عيد الأضحى المبارك مع ذويهم، إضافة للظروف الاستثنائية لبعض الدول في تلك الفترة إذ يتزامن ذلك مع موسم الحج في المملكة العربية السعودية، وهى الفترة التي يتم فيها تقييد الحركة لبعض المدن خاصة المنطقة الغربية وينشغل معظم العاملين في الإعداد لموسم الحج مع انشغال البعض الآخر باستقبال ذويهم القادمين للحج.

٧) تولي السفارات التي يقوم على إدارتها كوادر تنظيمية وأمنية من المؤتمر الوطني مهمة تسجيل الناخبين في ظل غياب موجهات واضحة بشان شروط ومتطلبات التسجيل في ظل اختلاف قوانين ونظم البلدان المضيفة، أدى إلى تصادم بين السفارات والقوى السياسية والناخبين وازدواجية في معايير التسجيل نتج عنه فقدان الكثيرين لحقهم في التسجيل، إذ ظلت السفارات تطالب المواطن المقيم في الخارج بإبراز وثيقة الإقامة بالبلد المضيف إضافة لجواز السفر لإثبات أهليته للتسجيل، وهذا لا يستقيم عقلا في ظل اختلاف قوانين البلدان المضيفة، فالسوداني في دول مثل مصر وليبيا يعتبر في حكم المقيم طالما يحمل جواز السفر السوداني استنادا على اتفاقيات التكامل المبرمة مع تلك البلدان، بينما يتم تطبيق نظام الإقامة في الدول الخليجية، أما بالنسبة لأمريكا وكندا وأوربا ودول اللجوء فقد لا تتوفر لدى المواطنين ما تطلبه السفارات من وثائق سودانية إذ قدموا لتلك الدول كلاجئين. لقد كان من الضروري إصدار قواعد واضحة للتسجيل حسب ظروف كل دولة ومنح خيارات لإثبات الهوية كما هو الحال في السودان حيث تقبل بطاقة الهوية ويمتد الأمر للتعريف عن طريق العريفين والمجالس الشعبية والشيوخ والسلاطين وغيرهم.

٨) رفض معظم السفارات قبول وكلاء الأحزاب والمراقبين للقيام بمهامهم رغم معرفتهم وتعاملهم السابق مع تلك القيادات وامتد الأمر لطرد بعض القيادات من السفارات بواسطة القناصل كما حدث لممثلينا في ليبيا وفى مدينة ينبع غرب المملكة العربية السعودية ، هذا وغيره أدى إلى إحجام المواطنين من التسجيل

باعتبار أن عملية التسجيل غير ذات جدوى ولا تعدو أن تكون بداية لتزويــر الإرادة الوطنية وتقنين إقصاء القوى السياسية من عملية السجل الانتخابي مما اثر سلبا على عملية التسجيل وضعف الإقبال.

٩) التغول السافر لبعض السفارات على مهام وصلاحيات المفوضــية القوميــة للانتخابات وللدلالة على ذلك نشير كمثال إلى ما حدث في كــل مــن دولــة الإمارات العربية المتحدة وليبيا إذ صدر قرار من سفير السودان السابق في الإمارات احمد جعفر عبد الكريم بتشكيل لجنة للتسجيل للانتخابــات بتــاريخ ٢٩ / ٦ / ٢٠٠٩ م وهو تاريخ سابق لإعلان المفوضية عن مراكز ومواعيد التسجيل بــأكثر من أربعة أشهر مما يطرح عددا من التساؤلات وتكرر الأمر نفسه في ليبيــا إذ قــام عبد الله وأدى قنصل بنغازي بتكوين لجنة مماثلة مارست أعمالها قبــل التــاريخ المحدد لبدء التسجيل، وإضافة لذلك مارست السفارتين انتقائية واضحة في وضع مراكز التسجيل ودعوة الناخبين للتسجيل متجــاوزة بعــض مواقــع الكثافــة السوداني.

١٠) قام المؤتمر الوطني بتوزيع ما أسموه باستمارة حصر السودانيين في مواقــع السكن والعمل وتجمعات السودانيين في جميع الدول التي بها مراكز تسجيل وهذا أسهم في تضليل الكثيرين بأنه سيتم تسجيلهم للانتخابات وفقا لذلك دون حاجة لحضورهم لموقع التسجيل. وبالفعل حاول المؤتمر الوطني إنزال المعلومــات الــتي جمعها في السجل إلا أن القوى السياسية الوطنية تمكنت من محاصرة هذا السلوك وإيقافه من خلال المتابعة والمراقبة وتم بالفعل ضبط عدد من الحالات لمحــاولات التسجيل عبر تلك الاستمارات دون حضور الأشخاص وفــي المحصــلة أدى هــذا الوضع التضليلي إلى المزيد من البلبلة وحرمان الكثيرين من اللحــاق بالســجل الانتخابي كما ألقى بظلال الشك في مجمل العملية الانتخابيــة، يضــاف إلى ذلك أن عملية السجل الموازى صاحبتها إغراءات وأساليب فاسدة وإشاعات أطلقتها كوادر المؤتمر الوطني بان البشير هو المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية مما أحبط دافع الكثيرين من التسجيل.

١١) شكلت عملية تسجيل النساء عقبة كأداء في الــدول الخليجيــة وبصــفة خاصة المملكة العربية السعودية نسبة لصعوبة حركة النساء التي تحكمها تقاليد تقيد من حركة النساء إلا بمحرم ولان الأزواج والآباء مرتبطون بظروف عمليــة صعبة لذا كانت النتيجة تأرجح الأمر بين قبول تسجيل عوائلــهم عــن طريــق تقديم إقاماتهم فقط ليكون الحضور لمرة واحدة عند التصويت مقابــل الإصــرار

الرسمي على الحضور الشخصي. هذا وقد تم رفع الأمر للمفوضية التي أكدت على ضرورة الحضور الشخصي وفى المحصلة أدى ذلك إلى تغييب ثلث قوى الناخبين على اقل تقدير مع ملاحظة أن هناك من سجلوا أسماء زوجاتهم دون الحضور في الأيام الأولى من التسجيل.

١٢) قيام لجان التسجيل بالخارج بافتتاح مراكز متحركة في عدد من الدول دون الإعلان عنها للكافة ودون إخطار ممثلي الأحزاب السياسية وفى غياب الرقابة المطلوبة، يظل الشك قائما حول صحة التسجيل في تلك المراكز حيث شملت عددا من المدن مثل بيشة في جنوب المملكة العربية السعودية وبدر في غربها ومستورة وحفر الباطن وسلوى والقريات في الشمال. وحدث الأمر نفسه في المنطقة الشرقية بليبيا في مدن طبرق ودرنة إذ تم الإعلان بتحديد يوم ٢٦ /١١ / ٢٠٠٩ م بينما تم التسجيل يوم ٢٥ / ١١ /٢٠٠٩ م وقد نفذت دفاتر التسجيل في تلك المراكز وتم تسجيل البعض في دفاتر خاصة ثم نقلها فيما بعد في دفاتر السجل الانتخابي وتسليم بطاقات التسجيل لرؤساء الجاليات مما يشكل خرقا واضحا للقانون. وبتاريخ ٧ / ١٢ /٢٠٠٩م وهو اليوم الأخير للتسجيل نفذت الدفاتر في مدينة بنغازي عند الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر توافد بعدها أكثر من خمسمائة مواطن فقدوا حقهم في التسجيل وقد قام مندوبونا في ليبيا بالتنسيق مع رئيس الجالية بإثبات الحالة بتسجيل أسماء الحضور.

ثانيا: - مرحلة الاعتراضات والطعون: -

ظللنا نتابع إجراءات السجل الانتخابي في الخارج من منطلق وطني وقومي وكان الهدف ولا يزال تفادي كل ما من شانه الطعن في نزاهة وعدالة وشفافية السجل ومن ثم مجمل العملية الانتخابية. ولذا دأبنا على تقديم المذكرة تلو الأخرى للمفوضية القومية للانتخابات بملاحظاتنا حول المخالفات والتجاوزات لقانون الانتخابات والقواعد الصادرة بموجبه آملين في تصحيح المسار ودفعه في الاتجاه الصحيح ورغم أننا لم نتلق ردا على مذكراتنا المتكررة.

الآن وقد تم نشر الكشوفات فإن إتاحة السجل الانتخابي للناخبين لمراجعته وتقديم الاعتراضات عليه يعتبر حقا أصيلا للناخب بنص المادة (٢٣ / ج من قانون الانتخابات كما تنظم وتحدد المادة (٢٤) من القانون مقروءة مع المادة ١٩ من قواعد السجل الانتخابي العام والدوائر الجغرافية لسنة ٢٠٠٩ م. وفى مخالفة واضحة للقانون والقواعد تم وضع سجلات الناخبين في المملكة العربية السعودية لجميع المراكز التابعة لمناطق الرياض، القصيم والدمام اعتبارا من يوم الاثنين

١٤ / ١٢ / ٢٠٠٩ م في غرفة لا تتجاوز مساحتها ستة أمتار بمبنى السفارة بغرض قيام الناخبين بالاطلاع على الكشوفات وتقديم الطعون وفى ممارسة متشابهة تم وضع السجل الخاص بمدن المنطقة الغربية والشمالية والجنوبية في القنصلية بجدة وقد تكرر الوضع نفسه في معظم مراكز التسجيل في الخارج باستثناء المملكة المتحدة حيث تم نشر السجل في موقع السفارة بلندن ونود في هذا الشأن أن نوضح ما صاحب عرض السجل من مشاكل عملية ومخالفات قانونية تتلخص في الآتي:

١) مخالفة نص المادة ١٩ (١) من القواعد بإلزام لجنة السجل بعرض قوائم الناخبين للكافة في مراكز تسجيل الناخبين في البلد المحدد لمدة ٤٨ ساعة فور انتهاء فترة التسجيل لتمكينهم من الاطلاع عليها لتقديم الاعتراضات خلال خمسة أيام من تاريخ النشر.

٢) الطريقة التي تم بها عرض السجل بجانب مخالفته للقانون جاءت مجحفة وغير عمليه في حق الناخبين لبعد بعض المراكز عن موقع السفارة السودانية في الرياض بما يفوق الألف كيلومتر مثل مدينة عرعر في الشمال وبعضها يبعد أكثر من سبعمائة كيلومتر مثل مدينة حائل، بينما تبعد اقرب المراكز للرياض حوالي مائتي كيلو متر وفي ظل بعد المسافات وظروف البلد المضيف فان حضور الآلاف الناخبين من مدن بعيدة وتدافعهم وانتظارهم لساعات طويلة لمراجعة السجل في الغرفة المحددة لهذا الغرض هو المستحيل بعينه.

٣) تسهيلا للإجراءات ولتفادي ما حدث من تجاوزات طلبنا من مسؤول المفوضية والمسؤولين بالسفارة توزيع السجل لممثلي الأحزاب في أقراص الكترونية أو صورة من السجل ولكن لم يتم الاستجابة لهذا الطلب دون أسباب مقنعة.

٤) هناك واقع ظللنا نكرر التحذير منه في مذكراتنا السابقة وفى لقائنا مع المفوضية في الخرطوم وممثليها في الخارج حول عدم حيادية موظفي السفارات وضرورة أن تتم مجمل العملية تحت الإشراف المباشر للمفوضية ومن خلال لجان محايدة وإلا تتجاوز دور السفارات التنسيق والمساعدة اللوجستية وفقا لما هو منصوص عليه في قانون الانتخابات والقواعد، ولكن لا حياة لمن تنادى فقد ترك أمر مسالة النشر واستقبال الطعون وهى من اخطر مراحل العملية الانتخابية للسفارات بما يخالف القانون واللوائح بل ويشكك في نزاهة العملية الانتخابية بأكملها كما وان تجاوز هذا الأمر دون الوقوف عنده يفتح شهية المؤتمر الوطني والسفارات للاستمرار في ممارسة الأساليب الفاسدة.

٥) ومن المفارقات أن توافقا بيننا ومسؤول المفوضية بالمملكة العربية السعودية وممثل السفارة في اللجنة العليا للإشراف على التسجيل تم من حيث تمثيل الأحزاب لكي تتطلع بدورها في تطبيق بعض الإجراءات التي تؤكد على وتؤمن على شفافية السجل وبراءة عملية التسجيل وأيضا اتفقنا معهم على جداول مراكز التسجيل، وضرورة حصر دفاتر السجل الواصل للمملكة ومقارنة ذلك بالدفاتر التي تم توزيعها على المراكز وما تم استخدامه وما تبقى منها وتحديد عدد الفاتر المعادة وأرقامها وإعداد محضر بذلك بهدف تفادي أي تشكيك في السجل خاصة وان السفارة بدأت إجراءات التسجيل قبل وصول مسؤول المفوضية ودون إبلاغ الأحزاب والإعلان الكافي للمواطنين وفى ظل غياب الرقابة على إجراءات التسجيل. وقد فوجئنا في نهاية فترة التسجيل بان اللقاء المحدد مع الأحزاب بغرض الحصر والتقييم قد تحول إلى مؤتمر صحفي لإعلان نتيجة السجل وإعلام لما سيتم بعد ذلك من إجراءات في تجاوز ما تم الاتفاق عليه سابقا.

٦) اتضح من عرض النتيجة اختلاف الأرقام الواردة في التقرير الرسمي للمفوضية في المملكة العربية السعودية والأرقام المتوفرة لدينا استنادا على تقارير الرقابة اليومية الموقعة بواسطة المراقبين وضباط مراكز التسجيل إضافة لظهور سجلات لمواقع تسجيل لم يتم الإعلان عنها مسبقا أو الاتفاق حولها ومن ثم الغياب التام لأية رقابة ونشير في هذا الصدد لمراكز حفر الباطن، الخفجي، النعيرية، ساجر، الدوادمي، حوطه بني سدير، رماح والغاط وعند محاولة مناقشة هذه النقاط كانت الإجابة بان كل ذلك يمكن أن يثار في مرحلة الطعون.

٧) قمنا بزيارة لمكتب عرض السجل بالسفارة السودانية بالرياض حيث لاحظنا تقديم مجموعة من الطلبات تقدم في نموذج الاعتراض يطالب فيه أصحابه ضمهم للسجل لأسباب تتعلق بعدم تمكنهم من التسجيل خلال المدة المحددة لأسباب مختلفة مثل السفر أو المرض أو ذهابهم للحج إلى غير ذلك من الأسباب إضافة إلى وصول رسائل الكترونية عبر الجوال لمجموعات منتقاة من المواطنين يطلب منهم الحضور للسفارة لتسجيل أسمائهم بالسجل قبل يوم ١٩ /١٢ / ٢٠٠٩ م وهو اليوم المحدد لنهاية الطعون، مما يشكك في الإجراءات المتبعة في مرحلة الطعون إذ أن الأسباب الموجبة للطعن واضح بنص القانون ولا يتضمن ضم ناخبين جدد للسجل بأي حال من الأحوال.

٨) سبق وان قدمنا طعنا للمفوضية بخصوص ما صاحب تسجيل الناخبين في

اليومين الأول والثاني من بداية السجل بالمملكة العربية السعودية ولم يتم الرد عليه حتى الآن وبالاستفسار من موظف الطعون بالسفارة عن ملف التسجيل لليومين المذكورين للاطلاع عليه والطعن فيه أفاد الموظف بأنهما غير معروضين ولا يعرف السبب لذلك.

٩) هناك مجموعة من المخالفات والتجاوزات تم رصدها بواسطة المراقبين في المراكز المختلفة على مستوى العالم تتعلق بعدم الأحقية في التسجيل إضافة لمسائل تتعلق بالسجل الموازي والرقابة وتكرار التسجيل عبر مراكز مختلفة ورفض تسجيل بعض المواطنين رغم أحقيتهم في ذلك. وفي ظل عدم نشر الكشوفات وفقا للقانون والقواعد فقد المواطنون حقهم في الطعن إذ أن تقديم طعون ذات جدوى قانونية تتطلب وجود مستندات ثبوتية لا تتوفر إلا بالاطلاع على السجلات بغرض المقارنة والتأكد من المعلومات بواسطة الناخبين لتقديم الطعون وهذا ما لم يتوفر في ظل غياب النشر بطريقة صحيحة.

ورغم الملاحظات العديدة حول إجراءات السجل الانتخابي إلا إننا لا ننكر ما وجدناه من تعاون من بعض مندوبي المفوضية المنتدبين للخارج الذين تحلوا بالصبر والروح الوطنية لانجاز مهامهم بالكفاءة المطلوبة ونشير هنا بصفة خاصة للفريق الوسيلة على الطاهر مندوب المفوضية للسعودية الذي تمكن من إدارة العملية بطريقة تكاد تكون مرضية للجميع ذلك أن معظم التجاوزات التي حدثت في مرحلتي السجل والطعون حدثت أما قبل وصوله للسعودية أو أثناء غيابه لأداء فريضة الحج وبعد مغادرته للسعودية تاركا أمر النشر واستقبال الطعون لأجهزة السفارة ونرجو أن يتم توضيح هذا الأمر للمفوضية وتأكيد ضرورة استبعاد موظفي السفارات من لجان الاقتراع والفرز. هذا وقد أشاد الأحباب في ليبيا بتعاون لجنة التسجيل في المركز رقم (٢) بنغازي والمنطقة الشرقية لما أبدوه من تعاون خلافا للوضع في المراكز الأخرى في ليبيا.

إن ما حدث من تجاوزات أثناء فترة التسجيل وتأخر نشر كشوفات الناخبين للاعتراضات والطعون من التاريخ المحدد له في ١٠ / ١٢ /٢٠٠٩م وحتى ١٦ /١٢ / ٢٠٠٩ م ومن ثم عرضه بالطريقة التي تم بها إضافة إلى عدم تجاوب المفوضية بما ورد بمذكرات القوى السياسية في الداخل والخارج حول السجل والطعون يمثل تجاوزا واضحا لقانون الانتخابات والقواعد الصادرة بموجبه. إن هذا الأمر يتطلب الوقوف عنده بجدية وحزم حتى لا نساهم في سرقة الانتخابات بحركة بطيئة كما تشير بعض التقارير الغربية وألا نكون جزءا من آلة تكرس لقيام انتخابات

غير حرة وغير نزيهة تهدف لتقنين النظام القائم ولابد من ممارسة كل الضغوط الممكنة لتصحيح السجل لما شابه من مخالفات وتجاوزات واضحة لا تخطئها العين مما يطعن في صحتها ويؤثر سلبا على العملية الانتخابية. نأمل أن تقوم اللجنة العليا للانتخابات بدراسة الأمر بشكل دقيق واتخاذ ما يلزم من قرارات حاسمة تؤمن مسيرة التحول الديمقراطي ويتجاوز كل ما من شانه تقنين الوضع القائم حفاظا على وحدة السودان وسلامة أراضيه ومواطنيه

وتفضلوا بقبول تحياتنا ،،،،

البشرى عبد الحميد

م. الأمين العام ـــــ رئيس دائرة المهجر

٢٢ / ١٢ /٢٠٠٩م

صورة مع التحية:-

للحبيب الإمام رئيس الحزب

الحبيب مساعد الرئيس لشئون المهجر

الحبيبة سارة نقد الله رئيسة المكتب السياسي

موقف حزب الأمة القومي من انتخابات ٢٠١٠م من رئيس الحزب في ٢٠١٠/١/٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

موقف حزب الأمة القومي

من انتخابات أبريل ٢٠١٠م

٢٠١٠/١/٣م

التداول السلمي على السلطة والالتزام باتفاقية السلام، ومصلحة الوطن توجب إجراء الانتخابات العامة الحرة تحقيقاً للتحول الديمقراطي واحتكاماً للشعب.

الانتخابات الحرة النزيهة التي تحقق المصلحة الوطنية وتشبع التطلعات الشعبية توجب استحقاقات أهمها:

أ. كفالة الحريات العامة.

ب. التزام مؤسسات الدولة النظامية والمدنية بعدم استغلال نفوذها.

ج. التزام أجهزة الإعلام القومية إتاحة فرص متساوية للقوي السياسية المتنافسة.

د. أن تكون عامة بلا استثناء لأية منطقة.

ه. كفالة الرقابة الدولية والداخلية على كل المستويات.

و. آلية قضائية مستقلة للمساءلة على الأساليب الفاسدة وردعها.

أفضل وسيلة للاطمئنان على هذه الاستحقاقات هي إبرام ميثاق انتخابي ملزم لكل الأحزاب المتنافسة والحكومة ومفوضية الانتخابات ومجلس الأحزاب وهذا ما كنا ولا زلنا تسعي إليه عبر لقاء قمة سياسي.

ولكن حتى الآن المؤتمر الوطني لم يتجاوب مع هذا المطلب وحصر همه في إبرام اتفاقات ثنائية مع الحركة الشعبية ولا يهمه مدى ما يقدم في هذا الصدد من تنازلات طالما ضمن موافقة الحركة الشعبية وأبعادها من قوى الإجماع الوطني.

الحركة الشعبية حليف لنا ولكن تياراً قوياً فيها مستعد لإبرام اتفاقات ثنائية مع المؤتمر الوطني.

ومهما أبرم من اتفاقيات ثنائية فهي ستكون عرضة مستمرة لاختلاف حول التفسير أو اختلاف في التطبيق لذلك سيظل الباب مفتوحاً لطرفي الاتفاق اللجوء بصورة أو أخرى للقوى السياسية.

من مصلحة السودان أن يدرك الطرفان عدم جدوى الاتفاقات الثنائية ويتجها نحو مشاركة القوى السياسية في المصير الوطني.

ومن مصلحة السودان أن نحرص نحن في حزب الأمة على الاتفاق مع الحركة الشعبية لتحسين فرص الوحدة الجاذبة أو الجوار الأخوي.

ومن مصلحة السودان أن نظل ندعو المؤتمر الوطني لمائدة الوفاق الوطني لكفالة إنجاز الأجندة الوطنية وتحسين فرصة الالتزام باستحقاقات الانتخابات. وبما أن فرصة إبرام سلام دارفور لاحت في الأفق ضمن مصلحة البلاد بذل أقصى جهد لتحقيقه وإلحاق دارفور بصورة كاملة بالانتخابات حتى إذا اقتضى ذلك تأجيل الانتخابات لنوفمبر ٢٠١٠م.

ولكن ماذا لو أجريت الانتخابات في موعدها في أبريل ٢٠١٠م ولم يؤبه بالاستحقاقات المطلوبة؟

هنالك أمام هذا الموقف الخيارات الآتية:

١. أن نقول إنه بسبب إغفال طعوننا على التسجيل وعدم تسديد الاستحقاقات الأخرى فإننا نقاطع هذه الانتخابات وأن ننظم مقاطعة شاملة لها بما يجعلها تنافساً زائفاً مجرداً من أية قيمة ديمقراطية.

٢. الخيار الثاني أن نقرر خوضها مهما كانت الظروف.

٣. أن نخوضها بحد أدني من الشروط.

الخيار الأول:

المقاطعة هي خيار كثير من القوي الراديكالية المشدودة أصلا لخيار الانتفاضة. ولكن لن نختار الحركة الشعبية المقاطعة لثلاثة أسباب:

الأول: لالتزامها باتفاقية السلام وحرصها على إجراء الاستفتاء في موعده.

الثاني: لأنها على أية حال مسيطرة على الجنوب وتستطيع أن تفرض فيه أجندتها.

الثالث: لأن مقاطعتها للانتخابات سوف تترك الفرصة واسعة لمنافسيها الجنوبيين لإدعاء تمثيل الجنوب في غيابها.

إذن علينا أن نرتب للمقاطعة دون مشاركة الحركة الشعبية. والمقاطعة تعنى

أن لدينا خيار آخر لتحقيق الأجندة الوطنية أي خطة (ب)

الخيار الثاني:

أن نخوض الانتخابات مهما كان وهذا فيه الفوائد الآتية:

أ. فرصة لحملة تعبوية واسعة تستفيد من هامش الحرية الذي تتيحه الانتخابات.

ب. اتفاقية السلام في الأصل مهمة لاستبعادنا لذلك مجرد تسجيل حزبنا دون تنازلات. وقبوله في الانتخابات دون تنازلات هما مكسبان لنا.

ج. خوضنا الانتخابات يمكننا من الوقوف أولا بأول على أية تجاوزات ويعزز موقفنا في رفض نتائجها بسند وطني ودولي.

ولكن أهم ضرر من هذا الخيار هو أننا بدخولنا دون الاستحقاقات المطلوبة نعطي انتخابات معيبة شرعية زائفة يستفيد منها المزورون.

الخيار الثالث:

أن نعزم على خوض الانتخابات بشروط محدودة مثل:

- تجميد قانون الأمن.
- إلزام أجهزة الدولة النظامية والمدنية بالابتعاد من العمليات الانتخابية.
- إتاحة الفرص العادلة في أجهزة الإعلام القومية.

مهما كان رأينا النهائي أرى أن نتخذ الموقف الآتي:

١. أن نواصل خوض الانتخابات ونحدد مرشحينا في كل مستوياتها دون تردد.

٢. أن نواصل الحديث مع كل الأطراف بهدف كفالة استحقاقات الانتخابات.

هذا يعطينا خيارات أن نستمر حتى الآخر أو نسحب أنفسنا منها داعمين موقفنا بحقائق تزوير ومفاسد محددة.

ختام:

هذه الانتخابات تشتمل على لوحة سريالية:

أ. كان المتوقع أن تجرى الانتخابات قبل عامين من تقرير المصير لكي تأتي حكومة جديدة منتخبة تكون قادرة على جعل الوحدة جاذبة. ولكن الحاصل الآن هو أن الحكومة المنتخبة سوف تبقى أشهر محدودة قبل الاستفتاء ولا ينتظر أن يكون لها أثر على موقف الناخب الجنوبي.

ب. سوف نصرف أموال كثيرة في انتخابات وبعدها إذا صوت الجنوبيون للانفصال فلن يكون للجنوبيين المنتخبين في الشمال أو الشماليين المنتخبين في الجنوب أية حقوق سياسية أو دستورية.

فما العمل؟

ج. إذا استمر المؤتمر الوطني مقدما مرشحا واحدا للرئاسة فمن المؤكد أن فوزه – إذا تحقق- لن يحميه من الملاحقات الجنائية التي لن تثنيها حصانة أو تقادم. بينما سوف يترتب علي هذا الانتخاب تجريم للدولة السودانية نفسها وهذا سوف تكون له تبعات خطيرة في علاقات السودان الدولية.

الخيار الوحيد المتاح في هذا المجال لحماية رأس الدولة من الملاحقات الجنائية، ولحماية السودان من التبعات، يكمن في حزمة إصلاحية توفق بين العدالة والاستقرار وتحل أزمة دارفور. حزمة يتفق عليها قومياً في السودان ويقبلها مجلس الأمن.

ولكن حتى إشعار آخر فإن هذه الحزمة تستوجب استحقاقات المؤتمر الوطني غير مستعد لدفعها. ولكن هذا لا يمنع أن نفصلها كاحتمال وارد إذا سمحت به الظروف.

المطلوب:

١. أن يقرر حزب الأمة الآن خوض الانتخابات ويواصل كافة الاستعدادات.

٢. أن يدرس حزب الأمة كافة المطلوبات والبدائل على أساس أن لكل حادث حديث.

هذا وبالله التوفيق

الصادق المهدي

رئيس حزب الأمة القومي

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار قوى الإجماع الوطني حول الانتخابات ١٧ يناير ٢٠١٠م

١٧ يناير ٢٠١٠

استعرضت قوى الإجماع الوطني الموقف من الانتخابات وقررت الآتي:

أولا: أكد الجميع بأن المستحقات المطلوبة لقيام انتخابات حرة نزيهة غير متوفرة. وأن المؤتمر الوطني لم ينفذ البنود الأساسية في اتفاق السلام الشامل التي تهيئ البيئة القانونية والسياسية لاستدامة السلام في الجنوب، وحل أزمة دارفور، وهيكلة أجهزة الدولة، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات المتعارضة مع الدستور، وفتح المجال لوحدة جاذبة في الاستفتاء على تقرير المصير في يناير ٢٠١١م. وتنفيذ اتفاقيات السلام الأخرى.

ثانيا: أكد الجميع بأن المفوضية القومية للانتخابات أظهرت ضعفا إداريا وإعلاميا كبيرا، وتجاوزا لنصوص قانون الانتخابات في كثير من بنوده. ولم تستطع أن تؤكد استقلاليتها مما خلق تشوهات كبيرة في السجل الانتخابي، عجزت المفوضية عن تصحيحها رغم الطعون والاعتراضات.

ثالثا: إن قوى الإجماع الوطني ترى بأن ضمان انتخابات حرة نزيهة أو انتخابات ذات مصداقية يتطلب:

- تصحيح عيوب السجل الانتخابي، خاصة تسجيل القوات النظامية وتلاعب المؤتمر الوطني ببطاقات المواطنين.
- تأكيد مشاركة دارفور بالدرجة المطلوبة لاسيما رفع حالة الطوارئ.
- تجميد البنود القمعية والمتعارضة مع الدستور في قانون الأمن الوطني، والقانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية والقوانين الأخرى.
- تحييد أجهزة الدولة، وتكوين مجلس قومي للإشراف على الإعلام الرسمي.
- الاتفاق على القواعد الجوهرية لإجراء الانتخابات من ترشيح، وطعون، وتصويت وفرز، بما يكفل العدالة والشفافية.
- احترام المادة (٤٣) من قانون الانتخابات، ومد فترة الترشيح حتى ٧ فبراير ٢٠١٠.
- إعادة النظر في الدوائر الانتخابية وقصور التعداد السكاني بتوافق سياسي.

يجب تحقيق هذه المطلوبات حتى إذا دعا الأمر تأجيل الانتخابات إلى نوفمبر ٢٠١٠م للتمكين من تحقيق الإصلاحات. وإن تعذر ذلك هناك فصائل قررت المقاطعة يأساً من أية قيمة ديمقراطية للانتخابات القادمة. هؤلاء يواصلون موقفهم ويقومون بالتعبئة المطلوبة للتنسيق المستمر بالمقاييس المطلوبة لنزاهة الانتخابات.

رابعا: تواصل فصائل الإجماع المعنية عملها من أجل خوض الانتخابات بموجب تنسيق في البرنامج يدعم استحقاقات اتفاقيات السلام والإصلاحات المطلوبة لجعل:

- السلام عادلا شاملا، ويلتزم بأولوية الوحدة الطوعية ويضع أساسا للجوار الأخوي في حالة قرار الانفصال.
- وتعمل قوى الإجماع الوطني على التزام كافة القوى السياسية المتنافسة بميثاق شرف انتخابي،
- وتعمل على جعل الحملة الانتخابية فرصة لتعبئة قوية لمبادئ السلام الشامل العادل والتحول الديمقراطي الحقيقي الكامل وكافة المبادئ التي وردت في إعلان جوبا.

خامسا: تكوين آلية عليا لمتابعة تنفيذ خوض الانتخابات لتحقيق أعلى درجة من التعاون، والعمل من أجل الإصلاحات المطلوبة.

سادسا: والاتصال الفوري بحركات دارفور المسلحة لتنسيق الموقف حول الانتخابات معهم.

سابعا: خوض الانتخابات فرصة تعبوية كبيرة فإن تحقق عبرها درجة من المشاركة ففي ذلك مكاسب وطنية، وإلا فخوضها فرصة:

- لتحديد حيثيات الطعن في نزاهتها وما يترتب علي ذلك من تعبئة شعبية ومفاضلة النتيجة بمواصلة خوض الانتخابات.
- ومواصلة العمل من أجل رفع مستوى نزاهتها مع عدم إلزام الذين قرروا مقاطعتها.
- وتعاون المشاركين والمقاطعين في التعبئة الشعبية من أجل الأجندة الوطنية وهي السلام الشامل العادل والتحول الديمقراطي الكامل.

خطاب المرشح الرئاسي لحزب الأمة بمناسبة ترشحه ٢٦/١/٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

خطاب الترشيح

الذي ألقاه الإمام الصادق المهدي رئيس حزب الأمة القومي

صباح اليوم الثلاثاء الموافق /٢٦ يناير ٢٠١٠م

الأخت رئيسة المكتب السياسي

أخواني وأخواتي. أبنائي وبناتي

أعضاء المكتب السياسي

عندما يكتب تاريخ ولايتي للمناصب التي تقلدتها سوف يدرك الناس كيف أنها في كل حالة تمت بتمنع مني وحماسة من أحبتي والجماعة. بل حتى دخولي المجال السياسي نفسه كان كذلك. لم يكن هذا التمنع هرباً من المسئولية ولكن استعظاماً لها وإن كان للغافلين تصورات أخرى لأنهم يشهدون ما أبذله من تفان فيظنون أنني أفنيت دهري أتصيدها: ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ ﴾ [الإسراء:٨٤].

وحتى هذا الترشيح الذي يبدو تلقائياً تمهلت فيه لأسباب أهمها:

أولاً: الشك في نزاهة انتخابات تجرى في ظروف شاذة: تحت ظل القبضة الشمولية ومرشح الحزب الحاكم ملاحق دولياً. ومرشح الحزب الحاكم الثاني ملاحق بظلال الانفصال. وحركات دارفور المسيسة المسلحة خارج هذا المضمار. وحالة الطوارئ في دارفور تفسد العملية الانتخابية. فما فائدة انتخابات تجرى في هذه الظروف؟ وما جدوى أن يقدم حزب مثل حزب الأمة على خوضها؟ وما جدوى أن يقوم شخص مثلي على التنافس فيها؟

ثانياً: تمهلت عسى أن تنجح مساعي الاتفاق على رئيس قومي وفاقي يلتزم ببرنامج قومي وبمعادلة توفق بين العدالة والاستقرار في أمر رئيس الدولة الحالي أو غير ذلك من التدابير التي تحمي السودان من شل حركة البلاد الدولية ومساعي حماية البلاد من ظلال الانفصال في حال المرشح الذي سوف ينال أكثرية أصواته من الجنوب.

ثالثاً: تمهلت أفكر في شخص آخر يقدمه حزب الأمة بما يرسل عدداً من الإشارات. بل خطر ببالي تقديم ثلاثة أسماء لتختار الجماعة أحدهم هم:

الأحباب فضل الله برمة، سارة نقد الله، والتجاني السيسي.

ولكن خيار المرشح القومي البديل لم يجد تجاوبا من الجهات المعنية: وخيار البديل الحزبي لا يمكن إلا عن طريق مؤتمر عام ينتخب رئيساً آخر ثم يقدمه للترشيح فلا يعقل أنْ يكون رئيس البلاد مرؤوساً حزبياً لشخص آخر.

واستقر رأيي بعد التفكير حول الموقف الأفضل للبلاد ولحزب الأمة هو:

أ. هذه الانتخابات ستكون أفضل من سابقاتها في ظل نظام يونيو. وأفضل من مثيلاتها في أكثر البلدان العربية وبعض البلدان الأفريقية. «حنانيك بعض الشر أهون من بعض».

ولكنها دون المستوى المعياري للانتخابات الديمقراطية بدليل:

أ- عيوب في التسجيل بيانها:

- ☐ مخالفة القانون كالتسجيل بالكشف وفي غير مواقع السكن لبعض الشرائح.
- ☐ تسخير الإعلام الرسمي لحزب السلطة.
- ☐ غياب حل سياسي في دارفور يعزل كثيراً من أهل الإقليم بسبب:
  - كثرة النازحين واللاجئين بسبب الحرب.
  - غياب القوى المسلحة ورفضهم لانتخابات تعزلهم وربما قاوموها.
  - استمرار حالة الطوارئ.

ب- أساليب تعسفية استخدمها المؤتمر الوطني مثل:

- جمع شارات التسجيل من أصحابها فالتسجيل والتصويت مهام شخصية لا يدخل فيها طرف ثالث إلا لريبة.
- تصرفات الولاة ومن دونهم من مسؤولين هم منحازون ويؤثرون على كافة العمليات وقدمت شكاوى من هذه التصرفات. والدليل على صحة الشكوى أن المؤتمر الوطني قام بإعفاء الولاة غير المرشحين لكيلا يؤثرون على فرص المرشحين من غير الولاة.

ج- قانون الأمن الشمولي خدم أغراض الشمولية ولكنه غير مناسب لعهد التعددية. وأجهزته تصرفت دائماً لمصلحة الحزب الحاكم.

د- قدمنا لكافة الأطراف المعنية بمن فيهم رئاسة السلطة فكرة الدعوة لملتقى قمة سياسي لبحث وإجازة ميثاق شرف انتخابي يلتزم بموجبه كافة المتنافسين بالالتزام بالقانون، وبكفالة الحريات، وبحسن السير والسلوك، وبتجنب الأساليب

الفاسدة، وبضوابط تمويلية، وبإقامة مجلس قومي يشرف على الإعــلام الرسمــي ليكفل حقوقاً عادلة للأحزاب المتنافسة، وبامتناع المسؤولين الرسميين من استغلال نفوذهم ترهيباً وترغيباً، أقول لكم إذا قدم لكم أحد خدمات في الصحة أو التعليم أو الكهرباء أو المياه فهي حقكم تقبلوه بطيب خــاطر دون أن تبيعــوا ذممكــم. وإذا أجبرتم على قسم يمين فلا تدخلوا فيه وهي على أية حال يمين باطلة.

ويلتزمون برد الأصول المصادرة للأحزاب السياسية وهلم جرا من أسس تزيد من نزاهة الانتخابات. ولكن حتى الآن لا القمة السياسية ولا ميثاق الشرف الانتخابي وجدا التجاوب المطلوب.

هـ- الحديث عن حكومة قومية لإجراء الانتخابات في ظلها ذهب أدراج الريــاح مع أن تجارب الدول الأخرى قدمت نماذج صالحة ــ مثلاً:

- تكوين حكومة تكنوقراط للإشراف على الانتخابات لقفل بــاب اســتغلال النفوذ كما حدث في بنغلاديش.
- ألا يرشح الرئيس نفسه لكيلا يكون طرفاً في التنافس الانتخابي كما فعل ولد فال في موريتانيا.

رابعا: المصلحة الوطنية توجب بلا شك إعطاء أولوية للاتفاق على ما يكفــل نزاهة الانتخابات. وإعطاء فرصة لحل مشكلة دارفور. وإتاحة المجال لحل القضايا الخلافية في بنود اتفاقية السلام لنزع فتيل التوتر الــذي ســوف يســمم منــاخ الانتخابات ومناخ الاستفتاء بعدها، لا سيما وقد أدى تأخير موعــد الانتخابــات لأكثر من عامين لعجلة مخلة في التواريخ، وفي العجلة الندامة.

لذلك فإن المصلحة الوطنية توجب تأجيل الانتخابات لستة أشهر حتى نوفمبر ٢٠١٠م. لإعطاء فرصة لإنجاز تلك الأولويات وبالتــالي رفــع مســتوى نزاهــة الانتخابات وإتاحة الفرصة لبعض الأحزاب لمراجعة ترشيحات هزلية تستخف بهــا قبل أن تستخف بالشعب السوداني.

خامسا: إعلان المقاطعة للانتخابات مع ظهور بعض السلبيات في هذه المرحلة لا يخدم المصلحة الوطنية للأسباب الآتية:

- الانتخابات مع هامش الحرية المتاح ومع لفت النظر الداخلي والخــارجي تتيح فرصة كبيرة لتقديم كشف حساب للديمقراطية الموءودة وكيف أنها مــع كل مشاكلها بالقياس لما أعقبها راجحة:

عتبت على سلم فلما هجرته وجربت أقواما أخر بكيت على سلم

- إتاحة فرصة واسعة لتشخيص حالة البلاد وما تعاني منه اليوم من مخاطر ساقتها إليه سياسات النظام ومهما كان من استغلال الخصوم لتلك الأخطاء للنيل من صناعها ومن البلاد فلا شك أبداً أن الأعداء تسربوا كالنمل من تلك العيوب. وعلى نفسها جنت براقش.
- إتاحة فرصة واسعة لتبرئة الإسلام من أخطاء المشروع الحضاري بصورة جعلت الإسلام في نظر كثيرين مجافيا للعقل بينما الحقيقة كما قال الإمام الشاطبي: «كلما حكم به الشرع حكم به العقل». وتجعل الإسلام مجافيا للعدل بينما الحقيقة كما قال ابن تيمية: «كلما تحقق به العدل هو شرع الله».
- وهي فرصة لكشف كافة الشعارات نأكل مما نزرع، ونلبس مما نصنع، وهي لله لا للسلطة ولا للجاه. شعارات أطلقها الطمع وكذبها الواقع.
- وخوض الانتخابات فرصة لإحصاء المخالفات والأساليب الفاسدة وإشهاد الداخل والخارج عليها.

مفردات تشكل حيثيات مقنعة، إذا تأكدت، للانسحاب من الانتخابات ورفض نتائجها وخلق دينامية سياسية بحيثيات جديدة تبرر خيار الجهاد المدني في سبيل تحقيق السلام العادل الشامل والتحول الديمقراطي الكامل.

- والمنبر الانتخابي مجال لنشرح عبره برنامجنا لإنقاذ الوطن إذ:

أولا: نلتزم بالإبقاء على سبعة من منجزات النظام هي:

النظام الجمهوري الرئاسي، والنظام الفدرالي، وإقرار أن للإسلام دورا في الحياة العامة، واستغلال البترول المكتشف، والخزانات، والجسور، واتفاقية السلام.

ثانيا: نلتزم بإصلاح أساسي لسياسات النظام في عشر ملفات:

- تطهير الخدمة المدنية من الهيمنة الحزبية لتسترد حيادها وقوميتها.
- تحرير القوات النظامية من الاستغلال الحزبي لتصير كما ينبغي قومية.
- تصحيح التجربة الإسلامية في مجالات القانون الجنائي، والزكاة، والنظام المصرفي، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون النظام العام.
- تطوير اتفاقية السلام بالإبقاء على حقوق الجنوب وإزالة العيوب وإضافة بروتوكول أو معاهدة للعلاقة الأخوية بين البلدين في حالة الانفصال.
- إلغاء تنظيم الولايات الحالي وإقامة وحدات ولائية أكبر مراعاة للجدوى المالية وخفضاً للصرف الإداري.
- تحرير أجهزة الإعلام القومي من الاستغلال الحزبي.

- إلغاء قانون مشروع الجزيرة وتشريع قانون بديل يراعي مصالح الدولة، المزارعين، العمال الزراعيين، ملاك الأراضي.
- إلغاء الامتيازات الخاصة لقطاع اقتصادي خصوصي قائم على المحسوبية.
- إعطاء أولوية في إقامة المشروعات الاستثمارية لمصالح المواطنين المقيمين في مواقعها.
- إزالة أسباب الوجود الدولي الكبير في السودان وبالتالي رفع الوصاية عن البلاد.

وتركيزا على البرنامج فإننا سوف نخاطب الناخب السوداني بسبع رايات هي:

- قال أحد الحكماء: «إذا أردت أن تختبر شخصاً فأعطه سلطة»، «حكمنا فكان العدل من سجية» وفتش خصومنا سيرتنا فلم يجد أساساً لمساءلة بل نقولها بصدق حكمنا بإرادة الشعب وأيدينا نظيفة من دماء الأبرياء وجيوبنا نظيفة من أموالهم.
- سوف نقيم الحكم الراشد الذي يلتزم بالمشاركة، والمساءلة، والشفافية، وسيادة حكم القانون ويقدس حقوق الإنسان.
- نحن الآن الأقرب لكل القوى الفاعلة في السودان لا سيما في الجنوب وسوف نطرح معها تصورا مشتركا لما يمكن أن ينقذ وحدة البلاد ونطرح معها أساس معاهدة لجوار أخوي إذا قررت الأغلبية الجنوبية الانفصال.
- ونحن الآن الأقرب لكل فصائل دارفور المسلحة، والسياسية، والمدنية والمهجرية، والنسوية، والقبلية. وسوف نطرح برنامجاً انتخابياً متفقاً معها عليه يسارع الخطى نحو حل الأزمة وتحقيق السلام العادل الشامل في دارفور.
- سوف نلتزم ببرنامج تنموي يحقق التنمية والعدالة ويزيل اختلال التوازن الاجتماعي والجهوي.
- وسوف نكنس كافة أسباب الفساد الأخلاقي، والمالي، والإداري، والسياسي.
- وسوف ندعو لمؤتمر أمن إقليمي يضم السودان وجيرانه لإبرام اتفاقية أمن وتعاون تنموي بيننا.
- وسوف نحرر البلاد من الوصاية الأجنبية ونصالح السودان مع الأسرة الدولية على أساس العدالة والتعاون.

سادساً: برنامجنا هذا برنامج رصين وسوف يجد تجاوبا شعبيا واسعا لأنه يجسد إرادة الإصلاح ويستجيب لتطلعات شعبنا المشروعة. وترشيح شخصي يمثل

درجة من احترام المواطن والجدية لذلك يرجى إذا توافرت درجة معقولة من النزاهة أن يفوز مرشحنا ليستطيع بالتعاون مع الآخرين إنقاذ الوطن من مخاطر محدقة. فإن تأكد غياب النزاهة فإن انسحابنا من الانتخابات سوف يدق مسمارا في نعش شرعيتها ويفتح المجال لمواصلة السعي لتحقيق الأجندة الوطنية.

لذلك أشكركم معشر أخواني وأخواتي وأبنائي وبناتي على تجديدكم الثقة في شخصي وأقبل ترشيحكم لي وأعدكم أنني لن أقدم على خطوة نهائية في هذا الأمر إلا بمشاركتكم فالمبدأ دائما ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى:٣٨] والحكمة دائما:

رأي الجماعة لا تشقى بالبلاد به   رغم الخلاف ورأي الفرد يشقيها

سابعا: و إلى حين تلك اللحظة الأخيرة فإنني معكم سوف نسعى لرفع مستوى نزاهة الانتخابات، والتطلع لمعادلات توافقية، والبحث عن فرصة للأولويات المذكورة وبالعدم بذل الجهد الممكن لكسب الانتخابات إلا إذا حالت العيوب دون نزاهتها.

في الختام: قال لي بعضهم يا فلان السودان ميئوس منه وعندك خيارات فكرية، وإقليمية، ودولية، واعدة فدعه ولا تكثر عليه التأسفا. قلت له والحزن يملأ جوانحي يا أخي السودان هو عزتي ولا أجد في وصف التزامي به إلا بيت كثير عزة إذ قال:

وسعى إلى بعيب عزةِ نسوةٌ   جعل الإله خدودهن نعالها

طعن المواطن معتصم عبد الله في ترشيح عمر البشير ٢٠١٠/١/٣١م

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٠١٠/١/٣١

السيد رئيس المفوضية القومية للانتخابات

تحية طيبة مباركة

طعن في ترشيح المواطن المشير معاش عمر حسن أحمد البشير لمنصب رئيس الجمهورية

أنا المواطن السوداني د. معتصم عبد الله محمود، المسجل في كشوفات الناخبين بشمبات الغربية، أرفع إلى سيادتكم هذا الطعن في أهلية المواطن المذكور أعلاه للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية في الانتخابات التي قرر لها الانعقاد في أبريل ٢٠١٠ وذلك استنادا على الآتي:

(١) المشير م. عمر حسن أحمد البشير كان رئيساً للمجلس العسكري لانقلاب يونيو ١٩٨٩. وقد قام بتضليل وخداع الشعب السوداني بأن الانقلاب قد قامت به القوات المسلحة ولا يتبع لتنظيم الجبهة القومية الإسلامية آنذاك. ولكنه عاد واعترف بعد الانشقاق الذي حدث في حزب المؤتمر الوطني في العام ١٩٩٩ بأنه كان منظماً، وكان تابعاً للدكتور حسن الترابي. وقد قال في لقاء بينه وبين المشاركين في الملتقى الثاني للإعلاميين السودانيين العاملين بالخارج في الخرطوم، رداً على سؤال عن دور الترابي في جمع الحكومة بحركة العدل والمساواة وحل مشكلة دارفور: «الترابي نحن أكثر ناس بنعرفو.. كنا حيرانو يمين يمين شمال شمال، وكنا بنحترمو، وكنا منضبطين في تنفيذ التعليمات». وهذا الاعتراف الصريح هو إثبات لكذبه. وبما أن الكذب من فساد الأخلاق، فإن ذلك يسقط حقه في الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية.

(٢) المشير م. عمر حسن أحمد البشير سجل اعترافا شفهيا في لقائه مع الإعلاميين السودانيين العاملين في الخارج بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٣ بوجود المعتقلات السرية التي تسمى بيوت الأشباح، كما وعد بانتهاء عهدها. وقد تم توثيق هذا الاعتراف بواسطة الصحفي فتح الرحمن شبارقة في صحيفة الرأي العام

٢٠٠٩/٥/١٤، والصحفي طلحة جبريل في الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٨/١٣، والأستاذ فتحي الضو في صحيفة الأحداث ٢٠٠٩/٥/٢٨. هذا التصريح الخطير سوف يحمل المشير م. عمر البشير المسؤولية القانونية عن الممارسات الغير إنسانية التي جرت في هذه المعتقلات السرية، وتم سكوته عنها. وللتدليل على ذلك يمكن الرجوع إلى خطاب الدكتور فاروق محمد إبراهيم الأستاذ بجامعة الخرطوم بتاريخ ٢٠٠٠/١١/١٣ إلى الرئيس عمر البشير، عن تعذيبه وآخرين في تلك المعتقلات. ولأن المرشح المشير م. عمر البشير لم يرد الظلم عن أولئك المواطنين الذين تضرروا من التعذيب في المعتقلات السرية المسماة ببيوت الأشباح، والتي كانت تدار بواسطة جهاز الأمن الذي كان يتبع لسلطته العليا، فهو قد عجز عن نصرة المظلومين وسكت عن إحقاق الحق مما يجعله غير مؤهل للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية.

(٣) المشير م. عمر حسن أحمد البشير، بصفته رئيساً لحكومة الإنقاذ الوطني، مسؤول عما حدث من فصل تعسفي وتشريد للعاملين بالدولة بدون الرجوع لمجالس المحاسبة وديوان العاملين بالدولة. ويمكن التدليل على مشاركته المباشرة في هذا الفعل المنتهك لحقوق الإنسان بذكر فصل العالمين الوطنيين المخلصين: بروفسور سمير إبراهيم غبريال والبروفسور محمد الأمين التوم، واللذين كانا يعملان بجامعة الخرطوم حتى عام ١٩٩٢. وقد تم توثيق اعترافه بأن الإجراءات المطلوبة للفصل العام قد تم تجاوزها في حالات سابقة في صحيفة الصحافة بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢١. المرشح المشير م. عمر البشير قد أمر بفصل المذكورين أعلاه وآخرين مثلهما بصورة تدل على عدم الحياد والاستغلال للسلطة للتخلص من المعارضين. ولذلك فإنه غير مؤهل للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية.

(٤) المشير م. عمر حسن أحمد البشير كان رئيساً لمجلس قيادة ثورة الإنقاذ عندما تم إعدام ثماني وعشرين ضابطا من القوات المسلحة، بتهمة الانقلاب على نظام انقلابي، ولم توفر لهم المحاكمات العادلة، إذ لم تستغرق المحاكمات غير ساعات من يوم واحد. وكذلك لم يتم الوفاء بالعهود التي قطعت لهم بواسطة المتفاوضين. ويمكن أن نذكر هنا التفاوض الذي جري مع الشهيد الضابط حسين الكدرو، والذين تفاوضوا معه أحياء يرزقون. المرشح المشير م.عمر البشير هو المسؤول الأول عن نقض تلك العهود، وعن إجراء تلك المحاكمات المتهورة. ولذلك فإنه غير مؤهل للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية.

(٥) المشير م. عمر حسن أحمد البشير كان رئيساً لمجلس قيادة ثورة الإنقاذ عندما تم إعدام مواطنين سودانيين، لامتلاكهم أو متاجرتهم في العملة الصعبة.

وبعد ذلك تراجعت حكومة الإنقاذ عن إجراءاتها التعسفية، وسمحت بالتعامل العلني في العملة الصعبة. وراح نتيجة هذا الفعل الأخرق أبرياء ما زالت أرواحهم تنادي بالمحاسبة والقصاص. وتحديداً يمكن الرجوع إلى واقعة إعدام المواطن المرحوم مجدي محجوب محمد أحمد، الذي أدين لوجود عملة صعبة في خزانة المرحوم والده بمنزل الأسرة. المرشح المشير م. عمر البشير هو المسؤول الأول عن استغلال السلطة والتطرف في العقوبة التي وصلت إلى حد سلب مواطنين أرواحهم بما لا يتناسب مع أفعالهم، مما يعد إجراء مفرطا في القسوة وبعيدا عن الحكمة ومجافيا للأخلاق. ولذلك فإنه غير مؤهل للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية.

(٦) المشير م. عمر حسن أحمد البشير نسبت إليه اتهامات بالضلوع في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وقعت في إقليم دارفور بواسطة المحكمة الجنائية الدولية في ٤ مارس ٢٠٠٩، وأصدرت في حقه مذكرة دولية لاعتقاله. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت مشاركاته بصفته الممثل الأول للسودان في المحافل الدولية محسوبة العواقب. وقد جاء في صحيفة أجراس الحرية بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٣٠ أن مستشاره الدكتور غازي صلاح الدين أقر « بأن مذكرة الاعتقال التي أصدرتها المحكمة قوضت خطط الرئيس للسفر وأرغمته على دراسة مسار أي رحلة ينوي القيام بها إلى خارج البلاد». المرشح المشير م. عمر البشير تراجع عن زيارة أربع دول هي جنوب أفريقيا وفنزويلا ويوغندا والولايات المتحدة ولم يحضر اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة الأخيرة في نيويورك. ولذلك فإنه مقيد الحركة، وسيظل كذلك لأن أمر اعتقاله حسب قوانين المحكمة الجنائية الدولية لا يسقط بالتقادم وهو الآن في نظر المحكمة يعتبر هاربا من العدالة. ولأن هذا المرشح يمر بهذه الحالة الحرجة، التي سوف تتضرر منها سمعة البلاد ومصالحها، فإنه لذلك يصير غير مؤهل للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية.

وبناء على ما تقدم ذكره من اعتراضات على ترشيح المشير م. عمر حسن أحمد البشير لمنصب رئيس الجمهورية في الانتخابات المقبلة في أبريل ٢٠١٠، فإني أطلب من لجنتكم الموقرة سحب ترشيحه من الكشف النهائي للمرشحين لهذا المنصب.

د. معتصم عبد الله محمود

أستاذ جامعي بالمعاش

جامعة الخرطوم

استئناف قرار المفوضية ضد طعن البشير ٢٠١٠/٢/٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٠١٠/٢/٣

السيد قاضي المحكمة القومية العليا المختص بالنظر في الطعون والمخالفات المتعلقة بانتخابات أبريل ٢٠١٠

تحية طيبة مباركة

استئناف قرار مفوضية الانتخابات في الطعن المقدم ضد ترشيح المواطن المشير معاش عمر حسن أحمد البشير لمنصب رئيس الجمهورية

أنا المواطن السوداني د. معتصم عبد الله محمود، المسجل في كشوفات الناخبين بشمبات الغربية، أرفع إلى محكمتكم الموقرة هذا الاستئناف للفصل بيني ومفوضية الانتخابات بشأن الإجراءات التي اتخذتها المفوضية والقرار(مرفق) الذي توصلت إليه فيما يختص بالطعن(مرفق) المذكور أعلاه.

(١) قدمت الطعن المذكور أعلاه بتاريخ ٢٠١٠/١/٣١، وهو اليوم الأول من فترة الطعون المحددة في الجدول الزمني الذي نشرته مفوضية الانتخابات.

(٢) عند تسليم الطعن، قابلت عضو المفوضية الفريق الهادي محمد أحمد، والذي خاطبني بحدة وانفعال بأن ليس لي حق في الطعن في مستوى الترشيح لرئاسة الجمهورية ولكن بعد مطالبتي له بالرجوع إلى قانون الانتخابات في مادته (٤٥) التي تسند حقي في الاعتراض على أي مرشح أمرني بمقابلة المستشار القانوني للمفوضية. وفي نظري أن ذلك التصرف كان غير كريم ولا يليق بمسؤول تم اختياره في أعلى هيئة لإدارة العملية الديمقراطية في البلاد. وقد عبر لي شفهيا بعض المسؤولين في المفوضية باعتذارهم عن ذلك التصرف.

(٣) قابلت المستشار القانوني الذي لم يرفض حقي في تقديم الطعن ولكنه طالبني بالذهاب مباشرة إلى المحكمة العليا. ولكن بعد مغادرتي لمبنى المفوضية وفي خلال ساعة من الزمن اتصل بي المستشار القانوني هاتفيا بواسطة الدكتورة محاسن عبد القادر حاج الصافي، عضو المفوضية، وطلب مني العودة إلى المفوضية لتقديم الطعن إليهم لأنهم تدارسوا الأمر ورأوا أن ذهابي إلى المحكمة العليا غير

صحيح.

(٤) عدت إلى المفوضية وقدمت الطعن. واستلمت إشعارا(مرفق) باستلامه بواسطة المفوضية بتاريخ ٢٠١٠/١/٣١.

(٥) استلمت الرد على الطعن(مرفق) باللغة الإنجليزية بتاريخ ٢٠١٠/٢/١. ووصلني خطاب الرد باليد بواسطة الدكتورة محاسن عبد القادر حاج الصافي بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢.

السيد قاضي المحكمة العليا المحترم، بالنظر إلى الرد المختصر الذي توصلت إليه المفوضية أجد أنه مخالف لقانون الانتخابات(٢٠٠٨) وفيه تهرب من مسؤولية الرد على النقاط التي أوضحتها في طعني في أهلية المشير م. عمر حسن أحمد البشير بسبب اعترافاته بمخالفات يعاقب عليها القانون وأسباب أخرى أوردتها في مذكرة الطعن.

أ- الرد الذي اجتهدت في إخراجه مفوضية الانتخابات هو رد معيب قانونيا لأنه لم يقدم أي أسباب تثبت أهلية المرشح المشير م.عمر البشير في مقابل نقاط الطعن الواردة في مذكرة الطعن.

ب- إحالتي إلى المحكمة العليا بواسطة المفوضية فيه تهرب واضح من مسؤولية الرد على مذكرة الطعن التي تقدمت بها إليها. وإني أرى أنه كان على المفوضية أن تقوم بذلك الواجب المشار إليه في قانون الانتخابات(٢٠٠٨)، المادة ٤٥ (١):« تقوم المفوضية بعد قفل باب الترشيح، بنشر كشف بأسماء الأشخاص الذين تقدموا بطلباتهم كمرشحين للانتخابات وفقاً لأحكام المادة ٤٣ (١) وأسماء الذين رشحوهم واسم الحزب السياسي الذي ينتمون إليه وما إذا كانوا مرشحين مستقلين، ويجب أن يكون هذا الكشف معلناً لجميع الأشخاص والأحزاب السياسية المذكورة في الكشف، لمراجعتها وإبداء أي ملاحظات أو اعتراضات عليها».

أي أنه بعد إعلان الكشف الأولي للمرشحين يمكن لأي شخص أن يقوم بعملية مراجعة الكشف وإبداء ملاحظاته واعتراضاته عليه كما ورد في المادة المذكورة أعلاه.

ج- وكما هو موضح في المادة ٤٥ (١) من قانون الانتخابات(٢٠٠٨)، فإن الملاحظات والاعتراضات ترفع لمفوضية الانتخابات، التي يجب عليها أن ترد على الملاحظات والاعتراضات كما ورد في المادة ٤٥(٣) من قانون الانتخابات (٢٠٠٨):« تقوم المفوضية بنشر كشف طلبات الترشيح التي تم قبولها أو رفضها والأسباب التي تم بموجبها رفض طلبات الترشيح في اليوم التالي لتاريخ الانتهاء من الفصل

في الاعتراضات وفقاً لما حددته المفوضية».

د- السيد قاضي المحكمة العليا المحترم، أحب أن ألفت انتباه سيادتكم إلى أن قانون الانتخابات(٢٠٠٨) قد حدد بصورة واضحة إجراءات الطعن في عدم قبول الترشيح(المادة ٤٦)، ولكنه لم يفرد مواد واضحة تحدد إجراءات الطعن في أهلية المرشحين. وذلك عيب قانوني وثغرة قانونية واضحة، وهذا ما جعل المفوضية مرتبكة في اتخاذ الإجراء القانوني الصحيح عند تقديمي للطعن كما أوضحت آنفا.

واستنادا على ما تقدم ذكره، ولأن المفوضية استلمت الطعن ملزمة نفسها بالرد عليه كما جاء في مواد قانون الانتخابات(٢٠٠٨) المذكورة أعلاه، ولأن المفوضية عجزت عن الرد على النقاط التي أوردتها في مذكرة الطعن المرفقة، فإني أطلب من محكمتكم الموقرة أن تفصل في هذا الاستئناف وفق الأسس العدلية المعمول بها في جمهورية السودان الديمقراطية.

وتقبلوا فائق الشكر والتقدير

مرفقات:

١- مذكرة الطعن.

٢- رد المفوضية علي مذكرة الطعن.

٣- إشعار استلام مذكرة الطعن من المفوضية.

د. معتصم عبد الله محمود

أستاذ جامعي بالمعاش

جامعة الخرطوم

دعوى محمود شعراني وآخرين ضد البشير ٢/٦/ ٢٠١٠م

لدى المحكمة الدستورية

د / محمود شعراني وآخرين الخرطوم (طاعنين)

ضـــــد

المشير / عمر حسن احمد البشير رئاسة الجمهورية (مطعون ضده)

الخرطوم

الموضوع: طعن بعدم دستورية أعمال رئيس الجمهورية

وعدم دستورية بعض نصوص قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨م

بمقتضى المواد ١٥ – ١٦ من قانون المحكمة الدستورية لسنة ٢٠٠٥م والمواد ١٢٢ – ٦٠(٢)- ٦١(أ) وبموجب المادة ٩٦ من القانون الجنائي لسنة ١٩٨٣م مقروءة مع المادة (٤) من القانون الجنائي لسنة ١٩٩١م

السادة / رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية

الموقرين

بكل الاحترام أتقدم لسيادتكم بهذا الطعن في أعمال رئيس الجمهورية بموجب المواد أعلاه وأيضاً بالطعن بعدم دستورية بعض نصوص قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨م وللأسباب التالية:

أولاً:

مقدمة الطعن:

قبل الثلاثين من يونيو عام ١٩٨٩م كان السودان محكوماً بنظام ديمقراطي دستوري استطاع في أخريات أيامه أن يقنع الحركة الشعبية في جنوب البلاد بضرورة الوفاق والصلح وحل مشكلة الجنوب سلمياً (مبادرة الميرغني – قرنق ١٩٨٨م) إلا أن التآمر الداخلي بين العسكر والجبهة الإسلامية (حزب المطعون ضده) في الثلاثين قد أطاح بهذه المبادرة.. وقد قام المطعون ضده في الثلاثين من يونيو ١٩٨٩م بقيادة الانقلاب الذي أدى إلى القضاء على الديمقراطية الثالثة وتقويض النظام الدستوري في البلاد ولم تستطع السلطة الانقلابية بقيادة (المطعون ضده) أن تقدم على مدى عشرين عاماً سوى المزيد من تعميق

المشاكل الموجودة فجعلت من مشكلة الجنوب مشكلة دينية بين المسلمين والمسيحيين مما وطّد ودعم وزاد من تفتيت وحدة البلاد وأنذر بالتدخل الأجنبي الذي وقع فعلاً وكذلك تفاقمت المشكلة الاقتصادية بكل آثارها الجانبية المفجعة. ثم انشق حزب (المطعون ضده) على نفسه ودخل مع المنشقين عنه في احتراب على السلطة وقد أقر بهذا (المطعون ضده) نفسه حينما صرح بأن حركة العدل والمساواة المتمردة في دارفور هي الجناح العسكري لحزب المؤتمر الشعبي الذي انشق عنه وكذلك أيد نائب (المطعون ضده) ذلك حينما اعترف بأن الصراع بين الحزبين الإسلاميين هو السبب الرئيسي للصراع في دارفور الذي راح ضحيته الأبرياء من المواطنين من الذين لا ينتمون لحزب (المطعون ضده)وهكذا استمرت عملية تقويض النظام الدستوري على مدى عشرين عاماً بسبب أعمال وسياسات (المطعون ضده) الذي تتركز كل السلطات فيه مما عمق مشكلات البلاد وهدد وحدتها وانذر بتفتيتها وحتى وبعد إبرام اتفاقيات السلام الشامل وإخراج الدستور الانتقالي إلا أن أعمال (المطعون ضده) ظلت في اغلب الأحوال ضد التطبيق السليم لاتفاقيات السلام وضد الدستور الذي رفض المطعون ضده تعديله كما رفض تعديل الاتفاقيات التي استبشر بها الشعب السوداني وذلك لأن تعديل الدستور خاصة في المادة (٥٨) يعني هنا عدم تركيز السلطات في يد المطعون ضده وتركيز السلطات هو الآلية التي يستعملها المطعون ضده لتقويض النظام الدستوري الحالي. أضف إلى ذلك أن تقويض النظام الدستوري الذي قام به (المطعون ضده) في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م إنما يشكل أعمالاً يجرّمها القانون ولا تسقط بالتقادم ويسري عليها القانون بأثر رجعي كما تنص على ذلك المادة (٤) من القانون الجنائي لسنة ١٩٩١م وهو ساري المفعول كما هو القانون الذي وقع عليه وصادق (المطعون ضده) حيث تنص المادة (٤) من هذا القانون على انه (يطبق القانون الذي كان معمولاً به وقت ارتكاب الجريمة) أي القانون الجنائي لسنة ١٩٨٣م في المادة (٩٦) منه وهو القانون الذي كان ساري المفعول حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٩م.

إن المطعون ضده بما له من اختصاصات بموجب المادة (٥٨) من الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م استطاع ممارسة هذا الاختصاصات بصورة تعارض نص المادة (٢٤) من الدستور والتي تنص على أن السودان دولة لا مركزية وهذه الممارسة تشكل خرقاً لاتفاقيات السلام وللدستور الانتقالي أيضاً في المادة (١) منه والتي تنص على أن السودان دولة ديمقراطية لا مركزية ولكن ممارسات المطعون ضده لاختصاصاته أهملت تفعيل عمل المفوضية القومية لمراجعة الدستور (أنظر المادة

١٤٠ من الدستور) وذلك حتى يأتي الإطار الدستوري متسقاً وملائماً دستورياً.
لقد فتحت المادة (٥٨) من الدستور الباب واسعاً لتركيز كل السلطات في يد (المطعون ضده) مما خلق تعارضاً بين مواد الدستور نفسه وخلق هذا بدوره وضعاً دستورياً غير ملائم جعل من السودان دولة ديمقراطية مركزية وليست دولة لا مركزية كما ينص الدستور وهكذا تأتي هذه الممارسة مخالفة لاتفاقية السلام التي يجب أن تسود أحكامها طالما ظل ذلك التعارض قائماً.

أضف إلى ذلك أن أعمال المطعون ضده مازالت وحتى تاريخ كتابة هذه العريضة تشكل تقويضاً مستمراً للنظام الدستوري ويتمثل ذلك في الآتي:

أولاً: في عام ٢٠٠٩م أصدر المطعون ضده قانوناً سمّي بقانون الأمن الوطني وهو قانون قمعي من شأنه إعاقة العملية الانتخابية المُقدمة عليها البلاد وهو قانون يعطي جهاز الأمن سلطات واسعة في القبض والاعتقال والتنكيل بمعارض حزب المطعون ضده (أنظر على سبيل المثال المواد ٢٥ — ٥٠ من هذا القانون) ويتجاهل حرية المواطنة المنصوص عليها في الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م كما يتجاهل الضمانات التي يوفرها قانون الإجراءات الجنائية لسنة ١٩٩١م وهو ألصق قانون بالدستور كما لا يضع اعتباراً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والتي صادقت عليها وأقرتها حكومة السودان ونصت في الدستور على أنها جزء لا يتجزأ منه ولكن هذا القانون يلغي كل هذا ويعارض بصورة واضحة أحكام الدستور واتفاقية السلام الشامل التي تفرض على كل شخص يرشح نفسه للانتخابات أن يلتزم وينفذ ويحترم اتفاقية السلام وهذا هو شرط التقدم للانتخابات كما تنص المادة (٢١٨) من الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م.

ثانياً: (المطعون ضده) وهو يعلم تماماً أن الانتخابات ترمي في الأساس إلى خلق مجتمع عادل وحر وهذا يعني بالضرورة أن يشمل العمل الانتخابي كل أجزاء القطر ويأتي لازمة لذلك أن يكون لكل حزب سياسي تمثيل في كل إقليم إلا أن المطعون ضده يصر وهو على رأس السلطة التنفيذية على إقامة الانتخابات على الرغم من الحالة المأسوية التي يعيشها إقليم دارفور بسبب الاحتراب على السلطة بينه وبين حزب المؤتمر الشعبي المنشق عنه وكل ذلك تنفيذاً لسياسة حزبه على الرغم من أنه يمثل بحكم منصبه كرئيس للجمهورية كل السودانيين كما يمثل إرادة الشعب وسلطات الدولة (المادة ٥٨ من الدستور) وليس إرادة حزبه. أضف إلى ذلك أن هنالك حالة طوارئ معلنة في دارفور وانفلات امني انسحبت بسببه بعض الأحزاب من انتخابات دارفور ومن شأن هذا كله أن يعطل العملية الانتخابية برمتها

ثم إن مفاوضات السلام بشأن دارفور مازالت قائمة وعلى الرغم من كل هذه المهددات إلا أن (المطعون ضده) لم يتخذ أية تدابير لازمة لتأجيل الانتخابات مع أن الدستور يعطيه هذا الحق كما تنص على ذلك المادة ٢١١ (ج) من الدستور.

ثالثاً: المطعون ضده بحكم المنصب وبموجب اختصاصاته الدستورية المنصوص عليها في المادة (٥٨) يبتدر التعديلات الدستورية والتشريعات ويصادق على القوانين وكل هذه سلطات يمنحها له الدستور واتفاقية السلام الشامل إلا انه وفي اليوم الحادي والثلاثين من شهر يناير عام ١٩٩١م استحدث تشريعاً جنائياً صادر به حرية الاعتقاد التي ينص عليها الدستور واتفاقية السلام الشامل مما عرض بعض المواطنين لتهم التكفير والخروج من الملة ونعني هنا بالتشريع نص المادة (١٢٦) من القانون الجنائي لسنة ١٩٩١م وقد شجع هذا التشريع دوائر الهوس الديني (خاصة وان هذا النص مازال ساري المفعول) فألقت التكفير على كل من يعارض توجهاتها الدينية فكفرت بعض الأحزاب والجماعات والأفراد تحت سمع وعلم المطعون ضده بل إن بيانات التكفير كانت تنشر في الصحف السياسية وفي الأماكن العامة بواسطة دوائر الهوس الديني التي تهدد بأخذ القانون بيدها وهذا مساس بحق الحياة وحرية الاعتقاد وهناك وقائع ثابتة وآخرها البيان الذي وزع على نطاق العاصمة القومية وصدر عما يسمى بإدارة المجاهدين والدبابين بتاريخ فبراير ٢٠١٠م وفيه تهديد مباشر لحياة عميد كلية القانون بجامعة الأزهري بتهمة الإساءة للدين الإسلامي – على أن (المطعون ضده) على علم بكل ذلك وقد سبق وان أرسلت له المذكرات لتعديل النص الخاص بالردة وأبرزها المذكرة التي رفعها المركز السوداني لدراسات حقوق الإنسان في يوليو ٢٠٠٥م وأوصى بإلغائها لتعارضها مع المادة (٣٨) من الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م ولتعارضها مع المادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والسودان طرف في هذا العهد وموقع عليه منذ عام ١٩٨٦م ويعتبر هذا العهد جزءاً من القانون المحلي للبلاد وتسود أحكامه لدى تعارض أي تشريع محلي معه وقد أوضحت هذا وثيقة الحقوق المضمنة في الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م في المادة (٢٧) من الدستور وعلى الرغم من كل هذا لم يقم المطعون ضده بابتدار أي تعديل تشريعي في هذا الشأن وامتناعه هذا يشكل فعلاً مخالفاً للقانون والدستور واتفاقية السلام الشامل.

رابعا: علي الرغم من أن المطعون ضده يقر بوجود جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في إقليم دارفور وعلى الرغم من أنه قد كون لجنة تحقيق وطنية تدولي.محاكمة المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم ومحاكمة الأفراد المتهمين

بتسهيل هذه الجرائم وتنظيمها إلا أنه لم يأخذ أية إجراءات عملية في سبيل إنجاز العدالة وتقديم المسؤولين عن تلك الجرائم التي تم تنفيذها على الأرض من قبل مرؤوسيه التابعين له أو مسئوليته الجنائية كمتبوع Criminal Vicarious Liability

كما لم تقم مؤسساته العدلية بتقديم المسؤولين عن هذه الجرائم للمحاكم المحلية التي أنشأها في دارفور بل تم تعطيل تقديم هذه القضايا لمحكمة دارفور كما اقر بذلك قاضي محكمة دارفور السيد/ (محمود أبكم) وصرح بذلك لعدد من وكالات الأنباء الخارجية. ثم إن المطعون ضده رفض أيضاً المحاكمات الخارجية بواسطة محكمة الجنايات الدولية ومعنى هذا أن (المطعون ضده) يضع نفسه فوق كل قانون محلي أو دولي.

خامساً: إن (المطعون ضده) كمرشح لحزب المؤتمر الوطني لرئاسة الجهورية قد منح نفسه قدراً من الامتياز لم يجده بقية المرشحين وذلك بالمخالفة للدستور وقانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨م في ممارسات تحتوشها الأساليب الفاسدة من كل جانب حيث قام (المطعون ضده) بأخذ البيعة من بعض الجهات والفئات من المواطنين قبل إجراء الانتخابات بل وقبل بداية الحملة الانتخابية المحدد لها كبداية يوم ٢٠١٠/٢/١٣م هذا على الرغم من الدستور الانتقالي (المستمد من اتفاقية السلام الشامل جمهورية السودان للعام ١٩٩٨م) يحتم على أن البيعة تتم بعد أداء الرئيس للقسم أي بعد إجراء الانتخابات وإعلان فوزه فيها، وعليه فإن البيعة في مثل هذه الظروف تشكل تأثيراً مباشراً علي الناخبين كما تشكل أيضاً ضرباً من الدعاية الانتخابية توفرت للمطعون ضده ولم تتوفر لبقية المرشحين بل إن الدولة نفسها والمطعون ضده على رأس سلطتها التنفيذية قد صرفت من الخزينة العامة على هذه الدعاية الانتخابية غير المشروعة لمصلحة المطعون ضده كمرشح لحزب المؤتمر الوطني ولم يعامل كذلك بقية المرشحين وكما هو معلوم للكافة أن المطعون ضده قد تبرع لنادي المريخ بمبلغ (مليون جنيه) لتأهيل إستاده الرياضي وتلقى البيعة إثر ذلك كذلك امتدت الدعاية الانتخابية للمطعون ضده إلى أوساط الجاليات خارج البلاد فقد تبرع للجالية السودانية بمصر بمبلغ (٥٠٠ ألف دولار) وكذلك تبرع لصندوق الطلاب بمبلغ (٢,٥٠٠ مليون) كسلفية ترد بعد التخرج هذا إلى جانب عرضه لإنجازات حكومته خلال فترة حكمه ووعده بالمزيد من الإنجازات في مجالات التنمية المختلفة. ولم تقف حملة المطعون ضده عند هذا الحد بل امتدت إلى التأثير على قطاعات أخرى كقطاع القوات النظامية التي كان يشرف على تخريج دفعات جديدة منها وهو بالزى العسكري كقائد

أعلى للقوات المسلحة كما كان يعدد إنجازاته في خطابه بمناسبة ترشيحه لدورة رئاسية ثالثة وهذا ضرب من الدعاية الانتخابية لا يخفى على أحد ويشكل كل هذا عدم التزام المطعون ضده (المرشح) بأحكام المادة ٨٣ (١) من قانون الانتخابات أضف إلى ذلك إن الموقع الوظيفي المؤثر (للمطعون ضده) فيما يختص بمنصبه الحالي كقائد أعلى للقوات المسلحة يمنحه الفرصة لكسب أصوات قادة وضباط وأفراد هذه القوات خاصة وأن من صميم واجباته هو الالتقاء بهذه القوات في كل موقع من مواقعها في أقاليم السودان المختلفة مما يمنحه فرصة عرض آرائه وبث دعايته الانتخابية وبالفعل تم تسجيل النظاميين في مواقع عملهم بالصورة التي لا يمكن أن يتساوى فيها معه بقية المرشحين وخاصة أن كل هذه الأعمال المطعون فيها قد وقعت قبل بدء الحملة الانتخابية. أما الصرف على هذه الدعاية الانتخابية من الخزينة العامة فهو يمثل إهداراً للمال العام ووضعه في غير موضعه مما يعد إغفالاً متعمداً لأولويات التنمية ولخدمة المحتاجين إلى الماء والمأوى من المعوزين والمتشردين. أما بالنسبة للطعن في دستورية بعض نصوص قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨م فإن الطاعنين حماية لحقوقهم الدستورية الأساسية يرفعون هذا الطعن بموجب المواد ١٥-١٦ من قانون المحكمة الدستورية لسنة ٢٠٠٥م.

أولاً: تنص المادة ٤٢ (١) من قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨م على انه يجب تأييد الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية من خمسة عشر ألف ناخب مسجل ومؤهل من ثمانية عشر ولاية على الأقل على ألا يقل عدد المؤيدين في كل ولاية عن مائتي ناخب. وهذا نص غير دستوري ويعارض المواد ٣١-٤١ (٢) من الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م وذلك على الوجه الآتي:

١/ يشترط النص لتأييد الترشيح لرئاسة الجمهورية تقديم ١٥ ألف ناخب وعليه فإن هذا يمنع (١٤,٩٩٩ ألف) مواطناً من ممارسة حقوقهم الدستورية التي كفلها لهم الدستور وتجعل المادة الأمر وكأن حقوق الانتخابات والترشيح هي حقوق ممنوحة في العام ٢٠٠٨م (أي العام الذي صدر فيه قانون الانتخابات) وليس حقوقاً طبيعية للإنسان، وفي هذا مخالفة صريحة لنص المادة (٣١) من الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م والتي تنص على المساواة أمام القانون كما تعارض المادة المذكورة الدستور الانتقالي في المادة ٤١ (١)(٢) منه والتي تعطي كل مواطن حقه في المشاركة في الشئون العامة وحقه في أن ينتخِب ويُنتخب. ثم هي أيضاً أي المادة ٤٢ (١) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨م تناقض المادة ٢٣ من الدستور الانتقالي والتي تعطي كل مواطن حقه في الاشتراك في الانتخابات العامة والاستفتاءات.

ثانياً: تنص المادة (٥١) من قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨م (وموضوعها إعلان الفائز بالتزكية) على انه في حالة وجود مرشح واحد تم قبول ترشيحه للمنصب عند قفل باب الترشيحات، أو بقاء مرشح واحد بعد انسحاب باقي المرشحين، يجب على المفوضية إعلان ذلك المرشح فائزاً بالتزكية خلال ثمانية وأربعين ساعة من التاريخ والتوقيت المحددين لقفل باب الترشيحات.

هذه المادة غير دستورية لأنها ترسي مبدأ إعلان الفائز بالتزكية وهذا مبدأ لا أصل له في الدستور ولا اتفاقيات السلام الشامل ولا في الممارسات الديمقراطية الصحيحة والشفافة ذلك أن وجود مرشح واحد عند قفل باب الترشيحات يعني بالضرورة أن هذا المرشح الواحد هو رئيس الجمهورية الحالي لأنه هو الشريك الأكبر في تنفيذ الاتفاقيات وتطبيق الدستور ولذلك ينص الدستور في المادة ٥٥(٢) منه على أن يستمر شاغل المنصب رئيساً للجمهورية بالوكالة لحين إجراء الانتخابات المؤجلة فلا مجال هنا مع وجود هذه المادة لإعلان المرشح الواحد الموجود عند قفل باب الترشيحات فائزاً بالتزكية وكذلك الحال عند بقاء المرشح الواحد عند انسحاب باقي المرشحين. كذلك فإن نص المادة ٥١ من قانون الانتخابات يتعارض مع نص المادة ٦٧ من الدستور والتي تتحدث عن خلو منصب رئيس الجمهورية بعد الانتخابات وفي هذه الحالة يتولى مهام رئيس الجمهورية المجلس الرئاسي المشار إليه في المادة ٦٦(أ) من الدستور وهذا المجلس يتألف من رئيس المجلس الوطني ونائبي رئيس الجمهورية فلا مجال هنا لإعلان فائز بالتزكية بواسطة المفوضية التي عينها أحد المرشحين ولم ينتخبها الشعب الذي ينتخب رئيس الجمهورية مباشرة وفقاً للمادة (٥٢) من دستور السودان الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م، كذلك فإن المادة (٥١) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨م تعارض اتفاقية السلام التي تنص على انه إذا شغر منصب الرئاسة خلال الفترة ما بعد الانتخابات فإنه يتم ملؤه عن طريق انتخابات رئاسية تجرى في فترة لا تتجاوز ٦٠ يوماً (٢-٣-١٠)حتى لا يهدر الحق في التصويت الوارد في بروتوكول اقتسام السلطة (١-٦-٢-١١).

وعليه وبعد أن بين الطاعنون عدم قانونية الأعمال التي قام بها المطعون ضده بالمخالفة للدستور واتفاقية السلام الشامل وبعد أن بيّن الطاعنون عدم دستورية المواد ٤٢ (١) و(٥١) من قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨م يطلب الطاعنون من عدالتكم ممارسة سلطاتكم بموجب المواد ١٥ و١٦ من قانون المحكمة الدستورية لسنة ٢٠٠٥م مقروءة مع المواد ٤٨-٦١ من الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م وذلك بـ:

١- اتخاذ الإجراءات الجنائية في مواجهة المطعون ضده رئيس الجمهورية

للانتهاك الجسيم لأحكام الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م ووثيقة الحقوق والنظام اللامركزي واتفاقية السلام الشامل وتقويض النظام الدستوري.

٢- إعلان عدم دستورية النصوص التي اشرنا إليها آنفاً والأمر بعدم تطبيقها.

٣- إصدار قرار بتأجيل الانتخابات لأن هناك شبه إجماع شعبي علي عدم نزاهة الإجراءات التي تسبق عملية الاقتراع من تعداد سكاني وتسجيل للناخبين ولانسحاب بعد الأحزاب كلياً وبعضهم جزئياً بما في ذلك الحزب الشريك في السلطة ولوجود حالة الطوارئ والحرب في دارفور ولان المفاوضات مازالت قائمة بشأن الوضع في دارفور هذا إلى جانب وجود القوانين القمعية التي تمنع إمكانية تحقيق انتخابات حرة ونزيهة واحتياطياً تأجيل الانتخابات لحين الفصل في هذا الطعن.

مرفقات:

كشف بأسماء الطاعنين

المخلص /

د. محمود شعراني

المحامي

ملحق:

الطاعنون في هذه الدعوى لا يمثلون حزباً سياسياً بعينه ولا يشكلون معارضة حزبية سياسية وهم يمثلون عدداً من منظمات المجتمع المدني في السودان والهيئات الشعبية والشخصيات القومية والمهنية وبعض المرشحين وجميعهم كمواطنين لهم واجباتهم الدستورية والوطنية التي ينص عليها الدستور وقد لجأوا للمحكمة الدستورية دون غيرها لأنها الجهة الوحيدة التي تملك اختصاصاً جنائياً في مواجهة رئيس الجمهورية، كذلك فإن الطاعنين قد قدموا ضمن هذه العريضة بطعن بعدم دستورية نصوص تشريعية ومعلوم أن الرقابة على دستورية القوانين تنعقد للمحكمة الدستورية بصفة مطلقة دون غيرها من المحاكم.

المصدر: موقع سودانيز أون لاين في ٦ فبراير ٢٠١٠م

منشور انتخابي رقم (٥) للتعبئة الانتخابية ٢٠١٠/٢/٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

حزب الأمة القومي

منشور انتخابي رقم (٥)

٨ فبراير ٢٠١٠م

منشور التعبئة

لقد خاض حزبنا مراحل ترسيم الدوائر والتسجيل والترشيح بجدية ومثابرة هادفا لرفع درجة نزاهة الانتخابات الحالية وصدقيتها، ويزمع خوض مرحلة الحملة الانتخابية القادمة بتعبئة واسعة، ويناشد كافة أفرع الحزب الولائية والكادر الانتظام في سلك التعبئة انتصارا للأجندة الوطنية وتحقيقا للانتفاضة الانتخابية وفقا لهذا المنشور.

أولا: مسألة التعليم الانتخابي: نسبة لتعقيد الانتخابات القادمة غير المسبوق: ٨ بطاقات للتصويت في الشمال و١٢ بطاقة في الجنوب، تفشي الأمية، وغياب أي تجربة سابقة لكثيرين يجب الاهتمام بالتعليم الانتخابي وأن يكون ضمن أية نشاط انتخابي معلومات حول أساسيات النظام الانتخابي والمطلوب من الناخب.

ثانيا: رسالة الحملة

١. التثقيف بمبادئ الانتخابات الحرة النزيهة وبالنظام الانتخابي المعتمد حاليا وشرح متطلباته بالتركيز على قضايا الجندر.

٢. الديمقراطية المستدامة المبنية على التوازن والمؤقلمة ثقافيا ورجحانها وتطور تجاربها وخطر الأوتوقراطية على البلاد ومساوئ تجاربها.

٣. محاربة الفقر، والتركيز على معايش الناس وبرنامج الحزب المهتم برفاهية السودانيين ورفع المعاناة عنهم ومحاربة العطالة.

٤. خيار السودان العريض الذي يسع الجميع بعيدا عن الرؤى الأحادية، في مقابل السودان البغيض والطرح الاستقطابي النقيض.

٥. السلام الشامل والعادل الذي يتجاوز فكرة السلام بالقطاعي ويشترك فيه الجميع ويعمم الحقوق على كافة الجهات المتظلمة.

٦. الحلول القومية ورفض الإقصائية الأحادية والثنائية.

٧. الوحدة الطوعية. وتبيان مخاطر الانفصال على شقي الوطن، وبالعدم الجوار الأخوي بين دولتي الوطن. ومحاربة الجهوية المنغلقة والتعصب الإثني والقبلي والديني.

٨. تفنيد دعاوى التنمية في الإنقاذ وتبيان أن مشاريع التنمية فيها كانت لها أثمان فادحة.

٩. تفكيك الشمولية وتحويل دولة الحزب إلى دولة الوطن.

١٠. كرامة المرأة ومساواتها إيمانيا وإنسانيا.

١١. دور حزبنا في البناء الوطني، وكفاءة قادته والرد على الشبهات.

١٢. التبشير برؤى الحزب في القضايا الإستراتيجية المختلفة المثارة في الساحة.

١٣. حرمة بيع الأصوات واعتبار يمين الذي أقسم على التصويت لقاء خدمة يحتاجها يمين مكره أو يمين باطلة بنيت على باطل.

ثالثا: شعارات الحملة

شعار الحزب الانتخابي: الهلال والحربة (الكبس) مصحوبا بدائرة التصويت كالتالي:

لا بد من تعميم هذا الشعار مع دائرة التصويت على جميع المستويات والتنبيه لأن هناك أحزاب تتسمى بالأمة وتحمل شعارات أنصارية مثل القبة (حزب الأمة القيادة الجماعية) والجبة (حزب الأمة الإصلاح والتجديد) وأخرى تحمل شعارات كالفانوس (حزب الأمة الفيدرالي) والأسد (حزب الأمة الوطني) ولكن حزب الأمة القومي شعاره الكبس. ويجب استخدام الكبس في كافة المكاتبات الحزبية خاصة المتعلقة بالانتخابات وترسيخ ذلك للقواعد لأن التصويت سيكون للشعار. مع الحرص على إظهار كيفية التصويت بحيث لا تخرج علامة التصويت عن الدائرة لئلا يعد الصوت تالفا.

أهم الشعارات: لكل كلية انتخابية شعارات تخصها وفقا لاحتياجات الناخبين، ولكن أهم شعارات الحزب المقتبسة من رسالة الحملة هي: السودان العريض- محاربة الفساد- محاربة الفقر/ العدالة الاجتماعية- كرامة الإنسان السوداني- العدالة- التنمية- محاربة العطالة- حقوق المرأة- الوحدة الطوعية- الاهتمام بالبيئة- الحكم الراشد- الديمقراطية- دولة الوطن- اعتق بلدك- سيادة الوطن السوداني- حرمة شراء الأصوات. تصاغ من هذه الشعارات هتافات تناسب المرحلة

وتخرج من الهتافات الحالية الشخصية والتي لا تعكس شعارات الحزب وبرامجه.

رابعا: مسألة شراء الأصوات: ينبغي التركيز على هذه المسألة في كل أشكال الحملة، لأن ضيق فهم الكثيرين للدين يؤدي لإضاعة مصالح العباد ولإضاعة الشريعة نفسها بجعلها مطية للمزورين. وفي هذا لا بد من التوعية بالفتاوى المدركة لمقاصد الشريعة والتي اجتمعت على حرمة وضرر ومفسدة التصويت لشاري الأصوات:

- فتوى الإمام الصادق المهدي: إن الرشاوي مال هدر، وما آسس على باطل فهو باطل. والحقيقة هي أن أي عقد يبنى على فساد فهو فاسد، ولذلك لا معنى للحديث عن قسم هنا في هذا العقد الباطل أصلا. فتوى رابطة علماء فلسطين ردا على شكاوى تقدم بها مواطنون فلسطينيون أكدوا فيها تعرضهم لضغوط بالقسم لمساندة تنظيمات في الانتخابات مقابل مساعدات مالية أو عينية، باستغلال الأحوال الاقتصادية المتردية التي يمرون بها، ونصت الفتوى أن «اليمين التي ذكرت في السؤال هي يمين إكراه، يجب على الحالف أن يحنث فيها، ويجب عليه أن ينتخب من يظنه الأصلح، ثم لا كفارة عليه، ودليل ذلك ما ورد عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لأُمَّتِي عن الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ».

- الفتوى الأردنية بتحريم شراء الأصوات و«أنه يجوز لمن أقسم اليمين أمام أي مرشح لانتخابه أن يحنث بيمينه ويتحلل منه وينتخب مرشحا آخر، ممن يعتقد أنه أفضل.»

- فتوى وزارة الأوقاف السعودية (رقم٣٥ع/٨٤): (لا يجوز للناخب أخذ مبلغ من المال أو هدية مقابل إدلاءه بصوته لأي مرشح لأن التصويت أمانة بمقتضاها يختار الأكفأ ليقوم بما أسند إليه خير قيام وقد ورد في الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة، فقيل وما تضييعها؟ قال: إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة) ولذلك فعلى الناخب أن يختار من يعتقد أنه أقوى من غيره وأكثر أمانة ولا يجوز له شرعاً أن يختار الأضعف أو الأقل أمانة لمجرد قرابة أو مصلحة خاصة يحصل عليها منه، وأن المرشح الذي يقدم هدايا هو راشٍ وغير أمين ويعتبر هذا كافيا لعدم انتخابه).

- فتوى الشيخ أحمد أبو سبيب: هذه رشوة ليس في ذلك شك، وقال رسول الله ﷺ لعن الله الراشي والمرتشي والرائش بينهما.

خامسا: موجهات الحملة الانتخابية:

١- يكون للمرشحين على المستوى القومي (لمنصب الرئيس ولعضوية المجلس الوطني) برامج انتخابية خاصة مقتبسة من البرنامج العام للحزب. ويختلف البرنامج من مرشح لآخر سواء أكان في دائرة جغرافية أو قائمة نسوية أو نسبية طبقا لاحتياجات أهل الدائرة أو الولاية التي يقترع فيها للقائمة المعنية، بالتركيز على قضايا التشريعات العامة فيما يتعلق بالمرشحين للمجلس الوطني.

٢- يكون لكل مرشح ولائي (سواء أكان لمنصب الوالي أو المجالس التشريعية الولائية) برنامجا انتخابيا مقتبسا من برنامج الحزب العام مع التركيز على قضايا الولاية المعنية، والدائرة المعنية، وقضايا الخدمات، والفساد، وغيرها من الملفات المتعلقة بكل ولاية.

٣- استصحاب التغيرات الديمغرافية ومراعاة وجود نازحين من مناطق وجهات مختلفة في المدن وضرورة مخاطبتهم بشكل يتماشى مع أوضاعهم.

٤- تخصيص الدعاية الموجهة للجهات المختلفة بخصوصياتها وحاجاتها في الحملة.

٥- استخدام اللغات المحلية في الحملة ما أمكن ومراعاة التنوع الديني والثقافي وخصوصيات كل منطقة.

٦- التعامل مع مسألة القبلية المتفشية بحذر وبمرونة بحيث لا نسمح باستخدام النبرات العنصرية، وفي ذات الوقت نفتح الباب لمخاطبة تطلعات الجماعات المختلفة لحقوقها السياسية.

٧- الاهتمام بقضايا الجندر ومخاطبة النساء لخصوصيتهن وأهمية دعمهن في الانتخابات القادمة.

٨- مراعاة تفشي الأمية وضرورة تبسيط الرسالة الإعلامية والثقافية وحملها عبر وسائط مرئية ومسموعة بالإضافة للمقروءة. أي أن يكون التثقيف أو التوجيه بالصورة وبالخط.

٩- عدم الارتكاز على الحملة السلبية والعدائية للآخرين والتركيز على الجانب الموضوعي المبرز لقوة الحزب المعنوية، كذلك على سجل قيادات الحزب التي لعبت أدوارا وطنية مشهودة.

١٠- تركيز تعرية البدائل الأخرى على الأسس الموضوعية بتناول ملفات معينة لا الإساءة للأشخاص.

١١- الصدقية والوضوح والالتزام بالموضوعية في نقد الخصوم أو نقد تجربة الإنقاذ والتشويه الذي قامت به في الوطن وعدم الانجرار للغة الإنقاذية المسيئة والمعتمدة على اغتيال الشخصية.

١٢- استصحاب التراث الشعبي عامة والتراث الحزبي.

١٣- وضع معايير ومواصفات لاختيار الكوادر المنفذة للحملة الانتخابية من حيث التأهيل ومن حيث المعرفة باللغات واللهجات والتراث السائد في المنطقة التي تجرى الحملة فيها.

١٤- تحديد علاقة التحالفات المستقبلية بالحملة وضرورة تعديل الرسالة في الحملة لإقناع جماهيرنا بالتحالفات المتخذة.

١٥- الاهتمام بالرد على الحملة المضادة أولا بأول، وإزالة الشكوك حول مواقفنا التي تعبأ بها أجهزة الإعلام. والتحضر للحملة العدائية التي استعدت لها وسائل الإعلام الإنقاذية منذ العام الماضي وحملة اغتيال الشخصية في حق قيادات الحزب، والاستعداد لهزيمتها وملاحقتها وفضحها كذلك أولا بأول.

١٦- الاستعانة بالإرث الأنصاري في أماكن الكثافة الأنصارية والاستعانة بالكوادر الأنصارية المعروفة ودفعها للعمل الحزبي لثقلها في المجتمعات المحلية.

١٧- الاهتمام بإزالة الانطباعات الخاطئة عن العمل الحزبي والإحباطات بين الناس واستنهاض الهمم وتأكيد إمكانية هزيمة الإنقاذ عبر الانتفاضة الانتخابية وإعادة الإيمان بمستقبل السودان.

١٨- وضع مخططات توضيحية وإرشادات لكل منطقة أو كلية انتخابية ورسم الخطوات الراشدة والمدروسة للمرشحين والناخبين لإتباعها أثناء الانتخابات.

١٩- إجازة المنتجات الفنية المستخدمة من قبل لجان فنية عالية التخصص تحتوي على متخصصين في الدعاية والإعلان والشعر والأدب والفن والتشكيل، ولا تترك للعامة وضرورة التشدد في ذلك.

٢٠- ضرورة تحديد الشرائح المستهدفة من الناخبين خاصة النساء والشباب، وأن تنطلق الحملة بناء على دراسة دقيقة للسجل الانتخابي وأماكن كثافة الناخبين في كل منطقة.

سادسا: لجان الحملة الانتخابية

١- وفقا للمنشورات السابقة فقد تم تكوين لجان عليا للانتخابات في كل الولايات في كل منها لجنة للحملة الانتخابية، ولا بد الآن بعد الفراغ من

الترشيحات من إكمال تكوين لجان الحملة الانتخابية في الدوائر الجغرافية وبالنسبة للقوائم النسوية والنسبية على مستويي المجلس الوطني والولائي وذلك للقيام بنشاطات الحملة. تكون اللجان العليا الولائية المسؤولة من التنسيق بين اللجان المختلفة في الولاية، وتنسق لجنة الحملة الانتخابية المركزية بين اللجان الولائية للحملة، وتقدم العون الفني المطلوب وتقديم المشورة اللازمة وبعض المناشط والمنتجات التي تنفذ مركزيا.

٢- تكون لحملة المرشح الرئاسي لجنة قومية تشترك فيها كل القطاعات التي تدعم ترشيحه كأمل وحيد للبلاد.

٣- المهام التي تقوم بها لجان الحملة الانتخابية، يتطلب تكوين لجان فرعية مختصة بالتعبئة الجماهيرية، والصحافة، وأجهزة الإعلام الإلكتروني المبثوث، والإنترنت والموبايل (الإعلام الرقمي)، والدراسات والبحوث. وعلى كل كلية انتخابية إكمال تكوين لجانها الفرعية في أسرع فرصة. وعلى لجان الحملة في مستوياتها المختلفة عمل غرفة عمليات تستمر طيلة فترة الحملة الانتخابية المرتقبة.

سابعا: المطلوب عمله

● ينعقد مؤتمر صحفي مركزي دولي يعلن خطة التعبئة ويصدر بيان التعبئة ليعبئ الرأي العام الداخلي والدولي بضرورة الاندراج في الحملة الانتخابية والاهتمام بها وضرورة أن يشارك الجميع في عتق الوطن من العذاب بالجهد والمال. يعقب ذلك ندوة كبرى في ميدان الخليفة بأم درمان يعلن فيها الحزب ضربة البداية لمناشط الحملة مركزيا.

● ضربة البداية في الولايات: تبدأ الحملة الانتخابية الرسمية لكافة أفرع الحزب بالولايات بمؤتمر لكل المرشحين في الولاية تتم فيه إجازة البرنامج الانتخابي للولاية المعنية على أن يكون ذلك فورا وقبل ١٢/١٢.

● الندوات: مساء ١٢/١٢ تعقد ندوة كبرى في كل ولاية تتم عبرها انطلاقة الحملة الانتخابية للحزب في الولايات. على أن تعقد ندوة في كل محلية على الأقل طيلة فترة الحملة الانتخابية القادمة. بالإضافة للندوات الطلابية بالجامعات في كل ولاية.

● طواف الرئيس: يتم طواف خاطف لمرشح الحزب لرئاسة الجمهورية يشمل مدن كافة ولايات السودان شمالا وجنوبا، يبرمج لهذا الطواف أثناء فترة الحملة الانتخابية.

● النفير الحزبي: ينظم طواف يستنفر عضوية المكتب السياسي المركزي

والأمانة العامة ومؤسسة الرئاسة وكادر الحزب المركزي لتشكيل فرق نفيرية تطوف كافة الولايات الشمالية وتمر بالقرى والحلال مبشرة بالحزب وبمرشحيه ورؤاه لحل أزمات السودان المستفحلة. كما تشكل فرق لطواف تفصيلي بالجنوب للتبشير بمرشح الحزب الرئاسي.

• الدعاية التلفزيونية والإذاعية: التمدد في كل مساحة ممكنة في أجهزة الإعلام الإلكتروني (إذاعة- تلفزيون) بكافة المحطات والفضائيات السودانية في العاصمة والولايات. مع التركيز على الفضائيات العربية مثل الجزيرة مباشر أو قناة النيل وغيرها حيثما وجدت. وفي هذا الصدد لا بد من الاستعداد لفترة الحملة المبتدئة في ١٣ فبراير بإنتاج دعاية متلفزة ومسجلة صوتيا لاستخدامها في فترة البث المجاني التي ستعطى لمرشحي الحزب في الإذاعة والتلفزيون. وذلك وفقا للخطة الإعلامية التي تضعها المفوضية القومية للانتخابات قوميا واللجان العليا للانتخابات بالولايات.

• الزيارات الميدانية: الاتصال المباشر بالقادة المحليين القبليين والدينيين كوسيلة للمخاطبة عبر وسيط في المناطق التي تتفشى فيها الأمية أو تقوى الولاءات القبلية أو الطائفية بشكل كبير. وكذلك بعض الشخصيات المفتاحية في نوادي الرياضة وفي القهاوي وغيرها، مع تنظيم زيارات للناخبين عامة في بيوتهم وأماكن تجمعهم وفتح الباب للمتطوعين من الشباب والشابات لهذا العمل المبشر بالحزب ورؤاه ومرشحيه.

• الملصقات: يتم الاستعداد بعمل الملصقات التي تحمل شعارات الحزب وصور المرشحين وأهم محاور برامجهم، مع التأكيد على تضمين الرمز الانتخابي ودائرة التصويت.

• المنتجات: السعي في كل ولاية ودائرة أو كلية انتخابية لتصميم منتجات مختلفة تحمل شعارات الحزب يمكن تسويقها لتمويل الحملة، أو الاستفادة منها في المناسبات الحزبية.

• الإعلام: السعي لإنتاج أكبر عدد من الإعلام الحزبية وحملها في كافة مناشط الحملة.

• الصحافة: استغلال كافة المنافذ للصحافة بالكتابة بالرأي وكافة أشكال التحرير الصحفي، مع ضرورة دعم «صوت الأمة» بأخبار الحملة في كل ولاية ودائرة، ومدها بسير المرشحين والمرشحات الذاتية. مع الحرص على اقتناء الصحيفة والإعلان فيها لمتابعة الأخبار الحزبية ولدعم الصحيفة.

• الإنترنت: تشجيع عضوية الحزب خاصة الشباب على تعلم تقنية الإنترنت الموجودة في الولايات لسهولة الاتصال وقلة التكلفة، مع سهولة متابعة الأخبار عبر

موقع الحزب الإلكتروني. www.umma.org. وضرورة مد الموقع بسير وصور والمعلومات حول مرشحي الحزب وأخبار الحملة الانتخابية في كل ولاية أولا بأول. كذلك أن يسعى المرشحون في كافة المستويات لعمل صفحاتهم الخاصة أو المدونات (وهي مجانية) وذلك لعرض برامجهم الانتخابية ولخلق آلية للتواصل مع مرتادي الإنترنت.

- الموبايل: ضرورة دعم خدمة أنصار موبايل بأخبار الحملة وبالاشتراك فيها لمتابعة الأخبار لحين عمل خدمة الأخبار الخاصة بالحزب. كذلك تقوم كل ولاية برصد تلفونات عضوية الحزب والاستفادة منها في نقل الأخبار والرسائل.
- التشبيك: التشبيك مع المنتديات والروابط الإعلامية والثقافية القائمة لرفد الحملة الانتخابية. ومع الأحزاب الديمقراطية للتبشير بالتحول الديمقراطي والسلام ونبذ الأجندة الشمولية والحربية.
- الربط مع المركز: وذلك باستخدام الشبكة الحزبية التي ستنشأ قريبا على مستوى عواصم الولايات لنقل الأخبار من العواصم لبقية أرجاء الولاية بفعالية كفاءة. والإشراف على نشر وتوزيع الكتب والكتيبات والمنتجات الثقافية المختلفة المتعلقة بالتعبئة المنتجة مركزيا.
- التمويل الذاتي: ضرورة اشتراك الجميع في تمويل الحملة لتحرير بلادهم من قبضة الشمولية ومن الفساد. بحيث توضع مساهمات لازمة للمرشحين، وللكوادر وللأعضاء ليشترك الجميع في التمويل. مع تصميم مناشط داعمة مثل الحفلات والمعارض الداعمة بالتنسيق مع فناني الحزب المتطوعين.
- المرأة: الاهتمام بمخاطبة النساء في كافة الكليات الانتخابية وليس فقط بالنسبة للقائمة النسوية، وإظهار برنامج الحزب المتقدم في هذا الصدد.
- سودان المهجر: يكون لسودان المهجر دور مباشر في حملة انتخابات الرئاسة، وغير مباشر في الحملة الانتخابية عامة بالاتصال بذويهم والمشاركة في تمويل مناشط الحملة ماليا وعينيا.

على جميع الأحباب الاشتراك في التعبئة والانخراط في سلكها، انتصارا للحق والله ناصره.

والله أكبر ولله الحمد

سارة نقد الله

رئيسة آلية التنسيق- اللجنة العليا للانتخابات

مقاييس رقابة الانتخابات من حزب الأمة ٢٠١٠/٢/٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقاييس رقابة نزاهة انتخابات السودان أبريل ٢٠١٠م

٢٠١٠/٢/٩م

١. المطلوب أن تكون أجهزة الإعلام القومية متاحة بصورة عادلة للأحزاب المتنافسة في الانتخابات. استمرار احتكارها للحزب الحاكم يضر بنزاهة الانتخابات. والمطلوب تكوين مجلس قومي تشترك فيه الأحزاب المتنافسة للإشراف على الإعلام القومي.

٢. رئيس الجمهورية مرشح كمواطن استغلاله لمنصبه للدعاية كمرشح غير مشروع.

٣. نفس هذا الأمر ينطبق على كل المرشحين وهم في مواقع مسئولية رسمية والمطلوب ألا يستغلوا وظائفهم للدعاية الانتخابية.

٤. قانون الأمن الوطني الحالي من تشريعات الشمولية إذ يقنن الاعتقال التحفظي، والاحتجاز، ومصادرة الأموال، ويمنح رجال الأمن حصانة. هذه أسلحة فتاكة يمكن أن تستخدمها الحكومة ضد منافسيها وينبغي أن تراقب بدقة. وأيضا المادة ١٢٧ من القانون الجنائي التي تقيد حرية التنظيم ويمكن أن تضر بالحملة الانتخابية.

٥. الحزب الحاكم طبق سياسة تمكين أثرته هو ومؤيدوه وحكومته وصادرت أموال الأحزاب الأخرى وأفقرتها. المطلوب رد هذه الأصول المصادرة لأصحابها. وتمويل الأحزاب عبر الدولة.

٦. الحزب الحاكم حجز شارات التسجيل من أصحابها. التسجيل والتصويت مسألة شخصية ودخول طرف ثالث فيها أسلوب فاسد. المطلوب إصلاح هذا الأمر بنشر السجل الانتخابي على أوسع نطاق واستخراج شارات بدل فاقد للمواطنين الذين ضللوا فسلموا شاراتهم.

٧. في انتخابات ماضية حدث تلاعب في الأسماء المسجلة بحيث يجد الشخص المسجل أن اسمه حُرِّف. ينبغي أن تتأكد الرقابة من عدم التلاعب في الأسماء المسجلة.

٨. أجريت تسجيلات غير قانونية لأشخاص وبالجملة وفي مواقع عملهم. هذا يجب أن يصحح.

٩. يجب أن تتعدد مراكز الاقتراع وأن يسهل ترحيل الناخبين حيث المسافات بعيدة وإلا حرموا من حقهم.

١٠. يجب أن يحضر مناديب المرشحين مواقع التصويت وألا يسمح للسلطات بتهديدهم أو التضييق عليهم.

١١. يجب أن تكون صناديق الاقتراع شفافة وألا تحرك من مواقعها قبل عد الأصوات بحضور المناديب.

١٢. هذه الانتخابات معقدة جداً وينبغي تدريب أكبر عدد ممكن لمساعدة الناخبين لتسهيل مهمتهم.

١٣. السودانيون في المهجر وقع عليهم ظلم كبير فنسبة تسجيلهم أقل من ٥% من المستحقين للتصويت. وسجلوا بواسطة موظفي السفارات السودانية وهم غالباً منحازون حزبياً. المطلوب رفع هذا الظلم. وأن تشرف على الاقتراع لجنة مكونة من الأحزاب المتنافسة.

١٤. الوضع في دارفور لا يسمح بانتخابات نزيهة للأسباب الآتية:

- الأمن غير مستتب مما جعل المنطقة تحكم بقانون الطوارئ وهو يحد من حريات المواطنين.
- معسكرات النازحين واللاجئين غير مستقرة.
- توجد مناطق خارج سيطرة الحكومة وبالتالي خارج العملية الانتخابية.
- الحركات المسلحة غائبة من هذه الانتخابات ولا يتوقع أن تقبل نتائجها. بل سيكون إلغاؤها أول مطالبهم في مفاوضات السلام.
- اقترحنا تأجيل الانتخابات إلى نوفمبر ٢٠١٠م لإعطاء مبادرة حكماء أفريقيا فرصة لتحقيق السلام ولكن لم يستجب للطلب، والنتيجة أن الانتخابات سوف تعقد عملية سلام دارفور.

١٥. درجت مفوضية الانتخابات على اتخاذ قرارات بعضها غير قانوني وبعضها فيه تعديل لجداول أعلنتها سابقاً. هذه التصرفات تطعن في نزاهة الانتخابات. المطلوب تكوين مجلس مشترك من المفوضية، ومجلس الأحزاب، والأحزاب المتنافسة لمشاركة المفوضية في أداء عملها.

١٦. اقترحنا ميثاق شرف انتخابي تلتزم به الأحزاب ويرجى أن يراقب

المراقبون دقة التزامها به.

١٧. مراقبة مستوى الصرف الحزبي على الانتخابات لكيلا يتجاوز المعقول.

تستطيع هيئات المراقبة المختلفة: مركز كارتر، الاتحاد الأفريقـي، الاتحـاد الأوربي، وكذلك بعثة الأمم المتحدة، والبعثة الهجين، أن تراقب ما يجرى بموجب هذه المقاييس وبالتالي الحكم على درجة النزاهة أو درجـة اسـتخدام الأسـاليب الفاسدة.

المنشور الانتخابي السادس التحالفات ٢٠/٢/ ٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

حزب الأمة القومي

لجنة التحالفات

المنشور الانتخابي السادس (منشور التحالفات)

لقد كان حزب الأمة القومي منذ تأسيسه وما زال يدعو ليكون السودان وطناً للجميع وظلت مقولاته تؤكد هذا المعنى من شعار **السودان للسودانيين** وشعار **لا شيع ولا طوائف ولا أحزاب ديننا الإسلام ووطننا السودان إلى** شعارنا الحالي **السودان العريض** الذي يسع الجميع ويحترم الأديان والثقافات والاثنيات المختلفة.

ولذلك ظل حزب الأمة القومي يجد القبول من كل مكونات المجتمع السوداني وظلت جسوره ممتدة مع كل القوى السياسية والمدنية وهذا ما يسهل علينا – أيها الأحباب والحبيبات – مهمة عقد التحالفات بمعناها العريض الواسع. تحالفات مع كل قوى المجتمع المدنية والأهلية التقليدية والدينية والسياسية.

ونحن نتأهب لنصر قادم بإذن الله نصدر هذا المنشور بالموجهات الآتية:

١.تكوين لجنة للتحالفات على مستوى الولاية ولجان تحالفات على مستوى الدوائر الجغرافية.

٢.الهدف من التحالفات هو توسيع فرص الحزب لتحقيق أفضل النتائج على جميع المستويات ولتحقيق الأهداف الوطنية.

٣.الاهتمام بالانتخابات التنفيذية (انتخابات الرئاسة والولاة) وتسخير التحالفات لتحقيق أفضل نتائج فيهما.

٤.يجب الاهتمام الفائق بالتحالفات غير المباشرة وتوضيح برنامج الحزب القومي الذي يستوعب تطلعات كل المجموعات والشرائح ويحترم التنوع الديني والثقافي والاثني والاهتمام بقضايا المناطق والجهات والمجموعات والحفاظ على حقوقها وتصحيح المظالم وإرجاع الحقوق للمتضررين من سياسات النظام. وعلى

هذا فلا بد الاهتمام بالحديث مع المجموعات المؤثرة في المجتمعات المختلفة على سبيل المثال: الطرق الصوفية – زعماء القبائل والإدارات الأهلية –منظمات المجتمع المدني في قطاعات: الرياضة والفنون وغيرها وكذلك مخاطبة القضايا الخاصة بالمناطق: مناطق المتضررين من السياسات في المشروعات المختلفة مثل مشروع الجزيرة – السدود- المشردين من الخصخصة وغيرها وكذلك مخاطبة المرأة والشباب وكافة أصحاب المشاكل التي تحتاج لحلول ومعالجات والمخاوف التي تحتاج لتطمين.

٥.فيما يتعلق بالتحالفات السياسية:

أ. يجب إيلاء انتخابات رئاسة الجمهورية القسط الأوفر في التحالفات (حيث يمكن التنازل من الدوائر الميئوس منها مقابل تصويتهم لنا على المستوى التنفيذي: الرئاسة – الوالي متى كان ذلك ممكناً أو في دوائر أخرى بالمنطقة المعنية.

ب. عقد التحالفات مع القوى السياسية التي ليس لها مرشح لرئاسة الجمهورية أو الوالي والتفاكر معها في الاستجابة لتطلعاتها أما على مستوى حكومة الولاية أو الدوائر أو أية صيغة يتفق عليها.

ج. التنسيق مع حلفائنا في تحالف القوى الوطنية وقوى الاجتماع الوطني (قوى جوبا) وتوحيد المرشحين مع مراعاة عدم التفريط مني كانت حظوظ الحزب قوية في الفوز.

د. تفوض الولايات في عقد التحالفات وفقا لظروفها في كل أنواع الدوائر (الجغرافية والقوائم الحزبية وقوائم المرأة) وعلى المستوى القومي والولائي.

ه. فيما يتعلق بانتخابات الوالي أيضاً تفوض الولايات بعقد التحالفات حسب ظروف الولاية لضمان فوز مرشح الحزب. ولا يجوز التنازل لصالح أية جهة إلا بقرار من أجهزة الحزب المركزية المعنية بالانتخابات وبخطاب مكتوب وممهور بتوقيع رئيس اللجنة العليا للانتخابات.

٦. ستكون لجنة الانتخابات على اتصال بأجهزة الحزب بالولايات للمتابعة والمساعدة في تذليل العقبات وتقديم أي عون مركزي متى طلب منها ذلك والله الموفق.

بيان مقاطعة مرشح الحركة الشعبية الرئاسي للاذاعة والتلفزيون ٢٠/٢/٢٠١٠م

الحركة الشعبية لتحرير السودان

مرشح رئاسة الجمهورية

حملة الأمة والتغيير

المؤتمر الوطني يسيطر على أجهزة الإعلام التي يدفع حسابها المواطن

ومفوضية الانتخابات عجز عن تحييد الأجهزة المملوكة للدولة

احتجاجا على هذا الوضع، أقاطع الإذاعة والتلفزيون في ٢٤ فبراير الجاري

معلوما للقاصي والداني أن كافة أجهزة الدولة والمرافق العامة قد تم اختطافها والسيطرة عليها من قبل المؤتمر الوطني من الإعلام إلى القضاء، مما أضر بالتحول الديمقراطي وبثقة المواطن في هذه الأجهزة ودمغها بالحزبية وأدخلها في معترك الصراع السياسي وشوه طبيعتها، ووظائفها وتمتعها بالنزاهة والاستقلالية والحياد وأصبحت الدولة من «دولة المواطن إلى دولة الوطني» ولذا فإن برنامجنا يقوم على تحويل أجهزة الدولة والمرافق العامة من «دولة الحزب إلى دولة الوطن والمواطن» وأجهزة الإعلام التي يصرف عليها المواطن من عرقه ودمه وعلى رأسها الإذاعة والتلفزيون ووكالة سونا أجهزة أصبحت مملوكة للمؤتمر الوطني بامتياز وكان من واجب المفوضية اختيار لجنة محايدة قومية من عرفوا بالكفاءة والحياد لإدارتها أثناء الحملة الانتخابية، ولكن المفوضية اختارت التنفيذيين من أعضاء المؤتمر الوطني لإدارتها كأنها تسلم (الحمل إلى الذئب) وجاءت بنفس وجوه المؤتمر الوطني (عوض جادين) و(محمد حاتم سليمان) وصحبهم، وأعطت المرشح (٢٠) دقيقة لمدة أربع مرات، وأعطت المؤتمر الوطني يوميا (٢٣) ساعة و(٤٠) دقيقة من البث. وأضحت هذه المؤسسات المملوكة للشعب بوق من أبواق المؤتمر الوطني وقادته إضافة إلى أنها لم تساهم في توعية المواطن بتعقيدات العملية الانتخابية والمساهمة في التوعية المدنية ولم تفتح منابر هذه الأجهزة لقادة الرأي العام والمجتمع المدني والمرشحين للحوار والتحليل والتعليق والمناظرة وإعطاء فرص

متساوية، وكذلك احتارت هذه الأجهزة أن تبث البرامج في «أوقات ميتة» من ناحية أعداد المستمعين والمشاهدين احتجاجا على إهدار موارد المواطن والوطن على حزب ومن أجل حساسية الانتقال من دولة الحزب إلى دولة الوطن، فإنني أقاطع التسجيل الأول المزمع بثه في ٢٤/ فبراير الجاري وأطالب هذه الأجهزة عملا بحرية الرأي أن تنوه بهذه الرسالة وأسباب المقاطعة كما أنني وآخرين سوف نقدم مذكرة وشكوى لمفوضية الانتخابات وطلب لمقابلة رئيس المفوضية وأعضائها ومطالبتها بتكوين مجلس محايد لإدارة المؤتمر الوطني ومحاسبيه (٦) من أعضاء الأحزاب بما فيهم المؤتمر الوطني وهو مجرد زراع من أزرع المؤتمر الوطني وأهدى الـ (٢٠) دقيقة ليوم (٢٤) فبراير الجاري للمؤتمر الوطني حتى يكمل يومهم في البث (٢٤) ساعة بالتمام والكمال!!.

ياسر عرمان

مرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان

لرئاسة الجمهورية

٢٠فبراير ٢٠١٠م

مذكرة الأحزاب داخل الآلية المشتركة ٢٣ فبراير ٢٠١٠م

بسم الله وبسم الوطن

التاريخ: الثلاثاء ٢٠١٠/٢/٢٣م

السادة رئيسة وأعضاء الآلية المشتركة لاستخدام الأجهزة الإعلامية خلال الانتخابات

تحية طيبة، وبعد-

الموضوع: مطالبات حول تكوين الآلية وأدائها

نحن ممثلي الأحزاب الموقعين أدناه نتفق جميعنا حول النقاط التالية:

اولا: بشأن تكوين الآلية:

في ٢/٢ صدر القرار رقم (٦٨) من المفوضية القومية للانتخابات بـ (تكوين الآلية المشتركة لاستخدام الأجهزة الإعلامية خلال الانتخابات) وعضويتها كالتالي:

١. دكتورة محاسن حاج الصافي- عضو المفوضية- رئيسا
٢. بروفسور أكولدا مانتير- عضو المفوضية عضوا
٣. عبد الرحيم خليل- منسق تثقيف الانتخابات- عضوا
٤. أبو بكر وزيري- المستشار الإعلامي عضوا
٥. عبد الدافع الخطيب- أمين وزارة الإعلام- عضوا
٦. معتصم فضل- مدير الإذاعة القومية- عضوا
٧. محمد حاتم- مدير التلفزيون القومي- عضوا
٨. عوض جادين- مدير وكالة السودان للأنباء- عضوا
٩. عبيد المروح- أمين عام مجلس الصحافة عضوا
١٠. بكري ملاح- مدير الإعلام الخارجي- عضوا
١١. بروفسور علي شمو- خبير إعلامي - عضوا
١٢. معاوية حسن فضل الله- خبير إعلامي- عضوا
١٣. حسن عابدين- نائب رئيس مجلس شئون الأحزاب- عضوا

١٤. ممثل الهيئة القومية للاتصالات

١٥. خمسة ممثلين للأحزاب السياسية.

وفي خطاب نائب رئيس المفوضية الصادر في ٢٠١٠/٢/١٠م لم يتم ذكر الأعضاء الواردين تفصيلا وصارت الأحزاب الممثلة ستة (بدلا عن خمسة) وهي بحسب ما ورد في خطابه: حزب الأمة القومي- الحركة الشعبية لتحرير السودان- المؤتمر الوطني- الاتحادي الديمقراطي الأصل- الحزب الشيوعي السوداني- والمؤتمر الشعبي.

لاحقا وفي ٢/١٧ تساءل ممثل حزب التحالف الوطني السوداني عن أسس اختيار الأحزاب وأبلغ بأنه للأحزاب التي لديها مرشح رئاسي، وبناء عليه تمت دعوته لاجتماع الآلية في نفس اليوم، فحضر.

ثانيا: ملاحظات على الآلية تكوينا وأداء

إننا نؤكد أن مقترح إنشاء جسم –مجلس أو آلية- لرقابة الإعلام أثناء الانتخابات كان مقترح غالبية الأحزاب السياسية الذي نادت به منذ شهور، ولكن الآلية التي كونت حاليا يعيبها التالي:

- أن غالبية أعضائها من التنفيذيين بالأجهزة الإعلامية الخاضعة مباشرة للجهاز التنفيذي للدولة.

- أن الأحزاب السياسية لم تشاور في تكوينها برغم أنها كانت صاحبة المقترح بإنشاء جسم للإشراف على أداء الإعلام أثناء الانتخابات، وتم إهمال مقترحاتها التي قدمتها بتكوين ذلك الجسم.

- بالرغم من أن قرار التكوين واضح إلا أنه وبدون مبرر تم تغييب الأحزاب في الاجتماع الأول بتاريخ ٢/٩ الذي وضع فيه إطار عمل الآلية واستبعدت فيه تغطية مناشط الأحزاب.

- في الاجتماع الثاني بتاريخ ٢/١٠ وهو أول اجتماع يحضره ممثلو الأحزاب عبر غالبيتهم عن تخوفهم من استمرار الإعلام بشكله الحالي كضيعة للمؤتمر الوطني، وقدموا جملة مقترحات أساسية لتلافي ذلك، ولكن تم إهمال مقترحاتهم جملة وتفصيلا ولم يتخذ بأي منها قرار بل أغلبها سقط عن محضر الاجتماع أصلا بحجة غياب المقرر!

- قصد تغييب بعض الأحزاب في الاجتماع الثالث بتاريخ ٢/١٧ حيث لم توجه الدعوة للأمة القومي ولا الحركة الشعبية، ولم يذكر مبرر أو يتم الاعتذار حينما أثيرت النقطة داخل الاجتماع.

- أديرت اجتماعات الآلية بتسلط وتمييز ضد الأحزاب، وتم حرمان بعض مناديب الأحزاب من الإدلاء برأيهم في الجند الخاص بملاحظات الأحزاب في الاجتماع الثالث مع إعطاء فرص متكررة لأعضاء لا يمثلون حزبا في جند خاص أصلا بالأحزاب.

- قامت الآلية بعدد من المناشط مثل زيارة جوبا وإصدار منشور لتنظيم الملصقات في الحملة الانتخابية بدون أي رجوع أو مشاورة للأحزاب داخل الآلية.

- الآلية تتخذ إجراءات مثل زيارة جوبا وإصدار منشور حول الملصقات بدون إشراك الأحزاب السياسية داخل الآلية.

وكل هذا يؤكد أن هذه الآلية بشكلها الحالي معيبة ولا يمكن أن تقوم بالغرض الذي أنشئت لأجله.

ثالثا: مطالبنا لإصلاح الآلية والخطة الإعلامية

إننا نطالب بالتالي:

- أن يعاد تكوين الآلية بحيث تكون رقابية على الإعلام، بشكل يمتد على كل خارطة البث بما يشمل طريقة تحرير الأخبار وكافة البرامج التي تستبطن دعاية انتخابية. ولا يمكن أن تكون غالبية أعضاء الآلية بالتالي من مسؤولي الأجهزة المراد مراقبتها.

- أن يكون الأساس في عضوية الآلية الأحزاب العشرة التي لها مرشحون لكافة المستويات بما فيها رئاسة الجمهورية (أي إضافة كل من حزب الأمة الإصلاح والتجديد - والاتحاد الاشتراكي الديمقراطي السوداني- والحزب القومي الديمقراطي الجديد)، وفي اجتماع لمناديب هذه الأحزاب مع المفوضية يتم اختيار أعضاء مكملين للآلية كالتالي: ٣ أعضاء يمثلون منظمات المجتمع المدني العاملة في حقل الإعلام، و٣ أعضاء يمثلون الخبراء الإعلاميين. مع إضافة ممثل الإذاعة القومية والتلفزيون القومي وسونا كأعضاء للآلية يساهمون بعرض خططهم والخارطة البرامجية لمؤسساتهم، كذلك إضافة عضو مجلس شئون الأحزاب لتسهيل مطالب الأحزاب المعني بها المجلس. أما بقية التنفيذيين فيمكن للآلية

استضافة من تشاء في حالة نقاش جند متعلق بالمؤسسة المعنية.

- لا مانع أن تكون رئاسة الآلية لدى المفوضية، على أن تختار الأحزاب السياسية مقررا من بينها، كما تدار الآلية بعدل وديمقراطية وبدون أي تحيز ضد الأحزاب سواء في الدعوة للاجتماعات أو في توزيع فرص الحديث. ويمكن للآلية أن تتخذ لائحة لإلزام الأعضاء بأزمان الحديث ولتحدد أسس اتخاذ القرار، ولكن من المرفوض تماما أن يترك تقدير الأزمان لإدارة الجلسة بشكل يحرم ممثلي الأحزاب من الإدلاء بآرائهم بحرية.

- أن تعاد خطة القسمة الإعلامية المتخذة حاليا بحيث يزاد الزمن المتاح لكل من مرشحي رئاسة الجمهورية وللأحزاب السياسية.

- أن يفتح الباب للأحزاب لإنتاج مادتها الدعائية بما ترى من إضافة مؤثرات سمعية وبصرية.

- أن تغير أزمان بث دعاية مرشحي الرئاسة والدعاية الحزبية معا، وذلك طبقا لاحتياجات الناخبين في الولايات البعيدة بحيث يكون الزمن في الإذاعة ما بين الساعة ٣:٠٠ و٥:٠٠ عصرا، ويكون في التلفزيون ما بين الساعة ٨:٠٠ و١٠:٠٠ مساء. ويمكن تنفيذ هذه التعديلات في حزم البث القادمة.

- أن تضاف الموجات العاملة لإذاعة البرنامج العام في حالة بث الدعاية لمرشح الرئاسة والأحزاب.

- أن يعاد بث دعاية مرشحي الرئاسة والأحزاب في التلفزيونات والإذاعات الولائية بطريقة مبرمجة.

- أن تضاف قناة النيل الأزرق للمؤسسات المراقبة والملزمة بخطة محايدة، فالهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون تملك نصف أسهمها ويمولها بالتالي دافع الضريبة.

- أن تتخذ معايير معينة لتغطية مناشط الأحزاب في كافة الأجهزة الإعلامية، فتغطى انطلاقة الحملة مع انتخاب عدد من المناشط الأساسية بالحملة الانتخابية للأحزاب العشرة التي تخوض الانتخابات في كافة مستوياتها.

إننا إذ نقدم هذه المطالبات العادلة إنما ننطلق من حرص كبير على نزاهة الانتخابات القادمة وعلى وقف العبث الحالي الذي يتخذه المؤتمر الوطني لتزييف

وعي الشعب عبر الإعلام. ونقول: إذا لم تتم الاستجابة لهذه المطالب المشروعة فإننا سنعلن انسحابنا عن الآلية مع الاحتفاظ لأحزابنا بحق الدعوة للجسم المطلوب واتخاذ ما تراه من إجراءات لاحقة. ذلك لأن الاستمرار في الآلية بشكلها الحالي لن يكون بالنسبة لنا إلا مشاركة في ذبح نزاهة الانتخابات وتجيير الإعلام المضلل.

ولا يحق إلا الحق في النهاية.

الموقعون

رقم	الحزب	توقيع ممثل الحزب
١.	حزب الأمة القومي	
٢.	الحركة الشعبية لتحرير السودان	
٣.	الاتحادي الديمقراطي الأصل	
٤.	الحزب الشيوعي السوداني	
٥.	المؤتمر الشعبي	
٦.	حزب التحالف الوطني السوداني	
٧.	حزب المؤتمر السوداني	

بيان أحزاب الآلية في المؤتمر الصحفي ٢ مارس ٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان هام

في الثلاثاء ٢٠١٠/٢/٢٣م قدمنا مذكرة داخل اجتماع الآلية المشتركة لاستخدام الأجهزة الإعلامية خلال الانتخابات، أوضحنا فيها رفضنا لطريقة تكوين الآلية بشكل يستند أساسا على عضوية الأجهزة التنفيذية بالدولة وبدون مشاورة الأحزاب صاحبة الفكرة في إنشاء مؤسسة لتراقب وتضبط أداء الإعلام أثناء الانتخابات، كما أوضحنا انزعاجنا من طريقة أداء هذه الآلية المعيبة والمتحيزة ضد الأحزاب السياسية. وطالبنا بالتالي:

- مراجعة تكوين الآلية لتستند أساسا على مناديب الأحزاب العشرة التي تخوض الانتخابات بكافة مستوياتها بحيث يختارون في اجتماع مع المفوضية ثلاثة أعضاء من منظمات المجتمع المدني الإعلامية وثلاثة خبراء إعلاميين، مع تأييد عضوية ممثلي التلفزيون والإذاعة وسونا ومجلس شئون الأحزاب. على أن تكون رئاسة الآلية لدى المفوضية ومقرريتها لدى الأحزاب.
- أن تقوم الآلية بعملها بديمقراطية وعدالة وبدون تحيز ضد الأحزاب.
- مراجعة صلاحياتها لتشمل الرقابة على كامل أداء أجهزة الإعلام القومية أو المملوكة جزئيا للدولة، وألا تنحصر في المساحات الدعائية للأحزاب.
- زيادة أطوال البث للدعاية الحزبية وتغيير زمانه وحرية إنتاج المواد الدعائية.

وقلنا إنه في حالة عدم الاستجابة لمطالبنا فإننا سنعلن انسحابنا من الآلية مع الاحتفاظ لأحزابنا بحق الدعوة للجسم المطلوب واتخاذ ما تراه من إجراءات لاحقة.

ناقش اجتماع الآلية المذكرة وقرر أن تكوين الآلية تم من قبل المفوضية القومية للانتخابات وهي التي تنظر في المطالبات بشأن إعادة التكوين والصلاحيات مع وعد برفع المذكرة للمفوضية لتبت في الأمر، وعبر الاجتماع عن استعداد الآلية للنظر في بقية المطالب.

بقينا بعدها في انتظار رد المفوضية بشأن إعادة تكوين الآلية الذي لم يصل بعد، كما لاحظنا التجاهل الذي قابلت به المفوضية رفض الأحزاب السياسية للتعامل مع منشور أنشطة الحملة الانتخابية لسنة ٢٠١٠م، والذي يشكل حلقة جديدة

لإحكام القيد على الأحزاب والحد من استخدامها للوسائل الدعائية.

وبعد التداول حول الموقف قررنا أن ما قدمه لنا أعضاء الآلية بالاستجابة لبعض المطالب مقدر، ولكنه لا يكفي لتحقيق العدالة والنزاهة الإعلامية، إذ المطلوب تكوين جسم بديل يقوم بالإشراف على الإعلام بشكل حقيقي مبعدا إياه من قبضة الشمولية والتضليل الحاليين. كما أن ما تقوم به المفوضية من إجراءات تعسفية لخدمة المؤتمر الوطني وتعويق الأحزاب المنافسة له أثناء الحملة الانتخابية لا يجعل لنا مساحة للأمل في الاستجابة لمطالبنا المشروعة. وبهذا فإننا نعلن انسحابنا عن هذه الآلية الميئوس من إصلاحها بالشكل المطلوب والواقعة تحت هيمنة مفوضية ميئوس حاليا من نزاهتها وعدالتها. وستواصل أحزابنا المطالبة بحق الشعب السوداني في إعلام نزيه وعادل وصولا لانتخابات حرة نزيهة، وما ضاع حق من ورائه مطالب.

الأحزاب السياسية

الأعضاء بالآلية المشتركة لاستخدام الأجهزة الإعلامية خلال الانتخابات

٢ مارس ٢٠١٠م

كلمة مرشح حزب الأمة للدعاية الإذاعية لمرشحي الرئاسة التي رفضت الإذاعة السودانية بثها ٣ مارس ٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أهلنا في السودان في الداخل والخارج في المهجر وفي معسكرات النازحين واللاجئين وفي كل مكان السلام عليكم ورحمة الله تع إلى وبركاته،

يحب أهل الإنقاذ أن يقارنوا بين فترتهم وفترة الديمقراطية ومع المقارنة غير صحيحة خلال العشرين عاما. ومع أن سلطتهم سلطة مطلقة والسلطة الديمقراطية سلطة مشتركة ومتنازع فيها ولكن لا بأس أن نقبل هذه المقارنة.

نحن وجدنا الاقتصاد بسبب الاستبداد الثاني (المايوي) في السودان كانت التنمية فيه (- ١٢٪) في السنة وفي آخر عام من أعوام الديمقراطية صارت (+ ١٢٪) في السنة، فقمنا بتأهيل المشاريع الزراعية، والمصانع فعلا كنا نأكل ممن نزرع وكانت فاتورة الاستيراد محدودة للغاية لا تزيد عن (٧٠) مليون دولار الآن هي حوالي (مليار وثلاثمائة ثلاثة وثلاثين) مليون دولار وفعلا كنا نلبس مما نصنع لأن المصانع كانت تنتج (١٦٨ مليون ياردة) الآن دون (١٥) مليون ياردة، وكنا قد حققنا اكتفاءً ذاتياً من الحبوب الغذائية ونتيجة لذلك تركنا (١٥) مليون جوال مخزون استراتيجي. الحقيقة قمنا أيضاً بأعمال كبيرة جدا.

الطرق: رصفنا (طرق كوستي الأبيض الدبيبات، والطريق الدائر في الجبال الشرقية، وطريق سنجا الدمازين، وطريق خشم القربة، وطريق الدلنج كادوقلي. قمنا بإعادة تأهيل طريق بورتسودان، النيل الأبيض، الدبابات، الدلنج، نيالا.

واقمنا كباري: سنجة، والسنجكاية، والجنينة.

ومطارات: أنشأنا بورتسودان، والفاشر، والجنينة، ودنقلا، والدمازين، وكادوقلي. في الحقيقة هذا كله تحقق في العهد الديمقراطي القصير.

والصوامع: صومعة الخرطوم بحري الجديدة، وصومعة الدبيبات، والصوامع المتحركة التي أتينا بها لتكون في كل محافظة صومعة للأسف هذه استخدمها الإنقاذيون لبسط الأمن الشامل وهذا يوضح الفرق بين المعنيين بحياة المواطنين والمعنيين بضغط المواطنين.

الرعاية الاجتماعية: كانت الصحة والتعليم مجانية، قال لي أحد الإنقاذيين لولا حكومتكم جعلت التعليم مجانا يقصد حكومتي الأولى في الستينات لم نكن نتعلم، كانت المستهلكات الشعبية مدعومة العيش، والسكر، والكهرباء والمياه. نعم كانت هناك صفوف لأنها كانت في متناول أيادي الناس الآن ليست في متناول الناس. كنا نصدر دون البترول في آخر عهد الديمقراطية (٨٠٠) مليون دولار. وبالمناسبة مع أن موضوع البترول لم ينسب فيه الفضل للديمقراطية ولكن كان فيه فضل لأننا اتفقنا مع شركة شيفرون أنها إما أن تستأنف العمل في البترول منذ أن توقفت أو ترفع يدها في ظرف عامين وفعلا هذا ما حدث رفع يدها كان هو السبب في أن وجدت وسيلة لاستغلال البترول تم هذا والحريات متوفرة فمن تظاهر تحميه الشرطة ولا سفك دماء أحد أصلا، هذه كانت هي الظروف التي عاشت فيها البلاد.

ماذا خسر السودان بعد ذلك؟.. خسر تصفية دولة الرعاية الاجتماعية والضرائب التي لا أحد يحصيها الآن من كثرتها وحولوا دولة الرعاية إلى دولة الجباية ووسعوا بذلك قاعدة الفقر، صفّوا الطبقة الوسطى قال لي احد موظفي السكة حديد أنا كنت من راتبي قد استطعت أن أرعى أطفالي وهم تسعة من تعليم وعلاج الخ، الآن أنا في المعاش في ظروف حياتي وظروف شيخوختي التسعة غير قادرين أن يتكفلوا بظروف حياتي لان الفرق كبير جدا بين الرواتب والأسعار وظروف الحياة، كذلك هم بالسياسات التي اتبعوها حتما سوف ينفصل الجنوب، هناك أربعة أسباب سوف تؤدي إلى هذه النتيجة الخطيرة هي:

أولا: التقسيم الديني بين الشمال والجنوب.

ثانيا: البترول الذي قسم بطريقة خاطئة (٥٠٪) من بترول الجنوب للجنوب و(٥٠٪) للحكومة المركزية ذلك جعل الجنوبي الانفصالي يقول ننفصل ليكون بترول الجنوب للجنوب،

ثالثاً: وكذلك أن الطرفين المتفاوضين المتفقين صارا يدعمان أعداء بعضهما بعضا.

والسبب الرابع: هو أن الأسرة الدولية تصادق الجنوب وتعادي الشمال لأسباب معينة.

هذه هي الأشياء التي سوف تؤدي حتما لانفصال الجنوب جزء من فاتورة هذا النظام على السودان.

خراب دارفور: ثلث دارفور الآن أهله مشردون والحالة في دارفور فيها عدد من القتلى نتيجة للحروب والقرى المحروقة في وسط وغرب دارفور وصار أهل دارفور في الغالب الآن يعتمدون على الاغاثات الأجنبية، هذه هي المسالة التي حدثت في حريق دارفور.

ثم هناك من السودانيين من فروا من الإنقاذ حوالي (٦) مليون في أصقاع العالم المختلفة.

ثم هناك احتلال البلاد، البلاد الآن محتلة بـ(٣٠ ألف جندي أجنبي).

ثم هناك الملاحقات الدولية يوجد الآن عدد من السودانيين بمن فيهم رأس الدولة ملاحقون دوليا باتهامات جنائية.

أما البترول وهو مكسب للسودان حقيقي بدد استخدامه واستغلاله بصورة جعلت الصرف الحكومي قد تضخم في العشرة أعوام من« ١٩٩٩ – ٢٠٠٩ » ثلاثين ضعفا والنتيجة تدمير البيئة، وتدمير الريف، وترييف المدن مثلما قال احد شعرائنا حسن تاج السر:

أتانا البترول ولكن ذهبنا نفتش عنه هناك
وهن البأس
نضب الكأس
صدا الفأس
القرية أضحت مهجورة
والنخلة تسال أين الناس؟

وصفوف الضحايا مجدي وجرجس واركانجلو الذين اعدموا في غير ما سبب لأنهم كانوا يملكون عملة صعبة.

ضحايا الحروب في ستة جبهات، كانت الحرب في جبهة واحدة جنوبية صارت الآن في ثمان جبهات.

ضحايا السدود ضحايا بور تسودان ضحايا النظام المصرفي، هؤلاء الآن جميعا ضحايا يصطفون يقولون بكلمة واضحة وواحدة: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف:١٩]. حسبنا النظام شبع أو اتعظ بحديث النبي «صلى الله عليه وسلم» أتدرون من المفلس وأجاب: يأتي يوم القيامة وقد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، وضرب هذا، وسفك دم هذا، فينصف ضحاياه منه.

ولكن بعض جماعة أنصار السنة مع النظام وبالتحالف معه، المجلس العلمي

لأنصار السنة في ٢٠١٠/٢/٢٣م يقول الانتخابات مفسدة ولكن اخف الضررين صوتوا للشجرة وانتخاب المرأة والمسيحي حرام، وإعلان في الرأي العام جريدة المؤتمر الوطني يقول الانتقال للسلطة بدعة والحاكم الحالي ولي الأمر حتى إذا سقط والجهاد ضد ذلك واجب، ومنبر السلام العادل المكفر والمخون لمخالفيه ملأ الطرق لافتات فيها قذف وتخوين ودعوة للشجرة، عادوا لنفس اللهجة القديمة التي زرعت الفتنة في السودان وجعلت الحقوق مطية للتدخل الأجنبي.

ماذا سنفعل إزاء هذا للخلاص؟.. سنفعل الآتي إن شاء الله:

الخدمة المدنية سنرد لها اعتبارها وقانونها وضوابطها والقوات النظامية كذلك أكثر من دفع فاتورة هذا النظام هي القوات النظامية اعدم منهم من اعدم وشرد منهم من شرد وحرم منهم من حرم من الترقية الأساسية المطلوبة والمستحقة سخروا لمصلحة حزبية لآخرين هم والشرطة وكل القوات النظامية دفعت فاتورة غالية لهذا النظام الذي سخرها لأغراض حزبية لا تدخل في مهامهم المهنية ولا تدخل في التزاماتهم القانونية لهذا كله يجب أن نرد اعتبار من كانوا ضحاياه وسنعيد إن شاء الله دولة الرعاية الاجتماعية في الصحة والتعليم وسوف نرد للمرأة حقوقها ونجعل التمكين للمرأة ونزيل كل أسباب التمييز ضدها والاضطهاد ضد المرأة في قانون الأحوال الشخصية وتمكينها في كل الجوانب.

الفساد: الذي صارت أرقامه تزكم الأنوف، الواحد بس يشوف الناس الفي السلطة كانوا وين وصاروا وين العمارات وغيرها هذه كلها موجودة ومرئية بالعين، دخلوا فقراء وصاروا مليارديرات هذا هو الذي حدث من فساد وإفساد.

الجنوب: سنعمل على تحسين فرص الوحدة ببرنامج مشترك مع الحركة السياسية الجنوبية كلها وسنعقد معهم إن شاء الله اتفاقا خاصا لتنظيم علاقة خاصة إذا انفصل الجنوب.

دارفور: فاقد الشيء لا يعطيه لا تستطيع جماعة الإنقاذ أن تحل مشكلة دارفور هم الذين خلقوها بكل أبعادها والدليل على ذلك أن كل اتفاق يعقدوه ينتقض قبل أن يجف مداده اتفاق الدوحة انتقض لأنه في اليوم الثاني وقعت الحرب والهجوم على جبل مون والآن حرب في جبل مون وفي جبل مرة وأعداد كبيرة من النازحين والضحايا،لا يستطيعون حلها ففاقد الشيء لا يعطيه.

التنمية: سنقوم بتوظيف كل قدراتنا الداخلية والخارجية لأننا الأقدر في التعامل مع الأسرة الدولية كما كنا لأنهم يحترموننا ويقدرون موضوعيتنا ونزاهتنا وعفة أيدينا ولذلك نستطيع أن نستقطب الدعم للتنمية السودانية.

البيئة: كذلك نحن الآن نسعى لكي نجعل العالم الغني الذي لوث البيئة أن يدفع فاتورة كبيرة جدا لكي نتمكن من جعل كل الوسائل المنزلية من طهي وتبريد وتسخين... الخ وإضاءة الخ بالطاقة الشمسية وان نقوم بزراعة ترليونات الأشجار لتخضير السودان باعتبار أن هذه فاتورة يجب أن يدفعها الأغنياء الذين لوثوا البيئة.

وكذلك نستطيع أن نتعامل مع الأسرة الدولية لسنا ملاحقين ولسنا متهمين ولانا متابعين ولانا مجرمين أجرمنا في حق احد لم نسفك دم احد أبدا كنا بذلك أبرياء من دماء الناس أبرياء من أموالهم لذلك نستطيع أن نتعامل مع الأسرة الدولية ونطلب من الأسرة الدولية أن تعفوا الدين السوداني الذي يبلغ الآن (٣٤) مليار دولار.

اقول: يا أهلنا في السودان هذه المسائل واضحة ولكم أن تختاروا واختياركم يجب أن يكون حرا وصادقا وأمينا فلا يمكن أن يطلب من فعل كل هذه الأفاعيل امتدادا لعهده أربعة سنوات إضافية من الشقاء والتعاسة ولكن نرجو أن يبطل أهلنا بأصواتهم الواضحة القوية المخلصة لاختيار من جربوهم بالماضي أيديهم خالية من دماء الأبرياء وجيوبهم خالية من أموال الآخرين، أن يختاروا الأحرار، لا تقبلوا الأساليب الفاسدة التي تريد أن تشتريكم بأموالكم وان تدفع لكم أموالكم بصورة غير مباشرة، تأخذوا أموالكم من ناحية الخدمات وغيرها لان هذا حقكم ولكن لا تغيروا ذمتكم بل أقول لكم كما قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴿١١٩﴾ ﴾ [التوبة:١١٩] والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب الرئيس للطرق الصوفية مارس ٢٠١٠م

أخي وأختي في الله والوطن

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بعض المسلمين يفسرون مبادئ وأحكام الإسلام على ظاهرها ويغفلون تماما جذورها الروحية ولا يأبهون بالبعد الروحي الذي تركز عليه نصوص الوحي: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَءَامِنُواْ بِرَسُولِهِۦ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٨﴾ ﴾.

التصوف نهج إسلامي اهتم بالعمق الروحي وحافظ على روحانية أحكام وشعائر الإسلام في وجه نهج فقهي جفف تلك الروحانية. وحقق التصوف للناس طمأنينة وتربية روحية في ظل غلظة مسالك السلاطين الذين حاولوا تحويل الولاء للدين لولاء لسلطانهم بكل ما فيه من قهر وإكراه، لذلك صار للصوفيين على مر عصور الإسلام دور خاص وصلة قوية بالأفراد والمجتمعات واحتلوا ولاءً خاصا في نفوس الكثيرين واستطاعوا أن يحافظوا على التربية الإسلامية في مجتمعات أهل القبلة، وأن ينشروا الإسلام بالحسنى في المجتمعات غير المسلمة. هكذا ساهموا هم والعلماء والتجار والمهاجرون في نشر الإسلام سلميا في جنوب شرق آسيا وفي السودان وفي أفريقيا جنوب الصحراء.

كان للتصوف في السودان صفات خاصة أهمها:

خلوه من مدارس استشراقية كما في المشرق جعله سنيا دون طابع ظاهري. ومحبا لآل البيت دون تشيُّع.

ضعف الجانب العلمي النسبي في الإسلام في السودان وضعف المكتبة المرجعية ساهما في إفساح المجال لكثير من الاعتقادات والممارسات الشعبية.

احتلت الطرق الصوفية مكانة اجتماعية مكنتها من امتصاص العصبيات القبلية، ومن القيادة الدينية والاجتماعية، ومن دور الناصح للحكام في سبيل العدل والإصلاح. هكذا كان دور الشيخ فرح ود تكتوك، والشيخ حسن ود حسونة، والشيخ إدريس ود الأرباب وغيرهم.

للتصوف في السودان، بالإضافة للدور الروحي، والأخلاقي، والتربوي، دور عام دعوي في نشر الدين، وإصلاحي في إرشاد الناس ونصح الحكام.

الإسلام في السودان اليوم يواجه استقطابا حادا بين منسوبين له يتخذون نهجا علمانيا يطرد الإسلام من الشأن العام. ودعاة للإسلام تشدهم حماستهم لرؤية دينية تكفيرية. فالدعوة الإسلامية تحتاج لنهج وسطي منطلق من قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ ومقولة النبي (ص): «**خَيْرَ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا**».

والسودان يواجه تحديات مصيرية تنذر بانفصال جنوبه لدولة عدائية مجاورة. وتنذر بمزيد من التمزق في غربه وشرقه وشماله وتضعه تحت وصاية دولية.

الواجب الديني والوطني للقوم وسائر أهل التصوف في السودان اليوم هو العمل على اتحاد كلمتهم للتعاون في برنامج فحواه:

السعي لتوحيد أهل القبلة بالتي هي أحسن.

التعاون في برنامج إصلاح اجتماعي في بلاد عمّ فيها الفساد وتفككت فيها الأسرة وانهارت فيها الأخلاق.

الحوار مع غير المسلمين في البلاد من أجل التسامح والتعايش الديني.

تقديم النصح المخلص للحكام ولسائر العاملين بالسياسة.

ومع أن هذا النهج هو الواجب فقد شاء بعض أهل التصوف أن يحيدوا عنه وأن يجعلوا دورهم تأييدا للحزب الحاكم في البلاد.

قال سعيد بن المسيب رضي الله عنه: «**إذا رأيتم العالم يغشى الأمراء فهو قاطع طريق يقطع طريق الله للعباد**».

الحزب الحاكم في السودان محتاج للناصحين لا للمؤيدين:

هذا الحزب طبق برنامجا قهريا دمويا في السودان. أعدم دون محاكمات عادلة، وأعدم مواطنين في غير حد شرعي، وطبق سياسات باسم الإسلام مجافية لمقاصده. فالزكاة التي طبقوها مخالفة من حيث الجمع والصرف للشرع، واتخذ سياسات هي التي أفرزت مطلب تقرير المصير في الجنوب، وهي التي توشك أن تجعل تقرير المصير أداة لتكوين دولة معادية على حدودنا الجنوبية، وهو الذي اتبع سياسات أدت لحريق دارفور وأدت لوجود دولي عسكري في دارفور ولإصدار أكثر من ٢٠ قرار مجلس أمن تصف السودان بأنه خطر على السلام والأمن الدوليين.

فعلوا كل هذا باسم الإسلام فلطخوا اسم النهج الإسلامي وصارت تجربتهم مضرب المثل في العالم الإسلامي لما ينبغي تجنبه في مجال الدعوة للإسلام.

كان أولى بالحزب الحاكم أن يعترف بما ارتكب من أخطاء، وأن يبدي عزما

أكيدا لتوبة نصوح ومسلك مغاير فالتائب من الذنب كمن لا ذنب له. ولكن هيهات. لا مراجعة ولا توبة بل عناد وإصرار على نفس النهج القديم. وها هو يشجع بعض علماء الظاهر أن يؤيدوه بمنطق أن من يعارضه مارق من الدين وأفسح في أجهزته الإعلامية لهؤلاء:

المجلس العلمي لأنصار السنة (جناح الشيخ أبو زيد) في ٢٠١٠/٢/٢٢م قال: الانتخابات مفسدة. ومع ذلك يرى أن يصوتوا للمؤتمر الوطني. وقالوا: انتخاب امرأة أو مسيحي خروج عن ملة الإسلام.

وفي صحيفة الرأي العام أعلنت جماعة سمت نفسها أنصار الكتاب والسنة بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٩م أن التداول السلمي للسلطة بدعة ذميمة. وأن الانتقال الوحيد المشروع للسلطة هو كما انتقلت من أبي بكر رضي الله عنه إلى عمر رضي الله عنه. وأن رئيس المؤتمر الوطني هو ولي أمر المسلمين حتى إذا سقط في الانتخابات والجهاد ضد هذا واجب.

وتواترت على البلاد فتاوى كثيرة من هؤلاء التكفيريين. وهم يعتقدون أن علة القتال في الإسلام هي الكفر. لذلك يستبيحون دماء من يكفرونهم.

هذه خلايا فتنة في ظروف السودان الراهنة سوف تغرق البلاد في مزيد من الدماء. المسلمون حقا مطالبون بشجب هذا النهج لا المزايدة معه في تأييد أصحاب السلطان.

رئيس المؤتمر الوطني يواجه محنة توشك أن تشل حركته الدولية:

مشكلته أصلا مع مجلس الأمن الذي أصدر القرار ١٥٩٣ وأحال جرائم دارفور للمحكمة الجنائية الدولية. والمحكمة أصدرت أمرا باستدعائه وهو أمر لن يزيله تقادم ولا حصانة مهما كان حظه في الانتخابات.

هنالك ١١٠ دولة في العالم هم أعضاء ملتزمون بالمحكمة الجنائية الدولية وواجبهم الالتزام بأوامرها.

لم يعد قادرا على حضور كثير من الأنشطة الدولية مثلا – المؤتمر الإسلامي في تركيا، ومؤتمر البيئة في كوبنهاجن- وغيرها.

لم يعد السودان قادرا على التعاون التنموي مع الاتحاد الأوربي بموجب اتفاقية كوتنو وللسودان فيها مصلحة تبلغ مليار ونصف دولار حتى الآن.

نحن نؤمن بعدم تسليم رأس الدولة السوداني كما نؤمن بعدم جدوى إغفال العدالة وأمر المحكمة. وقدمنا معادلة توفق بين الأمرين يمكن أن يقبلها مجلس

الأمن وتحقق العدالة في وفاق مع الاستقرار وتلتزم المحكمة الجنائية الدولية بما يقرر مجلس الأمن.

إن التعامل مع العدالة الدولية بالعناد والإنفراد لا يجدي كما اكتشف شارلس تيلور في ليبريا، وسلوفودان ميلوسوفتش في صربيا، وكما اكتشفت ليبيا في أمر لوكربي.

ولا قياس مع إسرائيل فهي مجرمة حقا، ولكنها تحظى مؤقتا بحماية أمريكية في نظام دولي غير عادل. ولكننا جزء منه. نعمل لإصلاحه: نعم، ولكن لا يمكن أن نلغي وجوده. كما لا قياس مع موقف إيران فإيران لم تخرق قانونا دوليا لأنها ملتزمة باتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية. وخصومها يريدون حرمانها من المعرفة التكنولوجية.

وهذا غير مشروع بنص الاتفاقية إذن نحن أهل السودان يمكن أن نحمي رأس الدولة ويجب أن نحمي السودان مما يقع على الدولة السودانية من ناحيته.

هذه هي مداخل النصيحة لمن شاء أن يحكّم ضميره الديني والوطني.

وهل أفسد الدين إلا الطغاة ... وأحبار سوء ورهبانها

فباعوا النفوس ولم يربحوا ... ولم يغل في البيع أثمانها؟

أكتب هذا لكم بموجب ما يجمعنا من إخاء ديني ووطني ﴿ وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٥﴾ ﴾ وأرجو أن نتضامن في كلمة الحق حتى لا يدركنا وعيده: ﴿ كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ ﴾. بل نرجو أن يعمنا وعده: ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴿١٠٥﴾ ﴾.

///

مذكرة الأحزاب السياسية للمفوضية في ٤ مارس ٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

٤ مارس ٢٠١٠م

السيد رئيس وأعضاء المفوضية القومية للانتخابات

الكرام

السلام عليكم ورحمة الله تع إلى وبركاته، وبعد

الموضوع: علاقة المفوضية القومية للانتخابات بالقوى السياسية والمرشحين

السادة والسيدات الكرام؛

معلوم لدى سيادتكم حرص القوى الوطنية السياسية التي تعمل من أجل التحول الديمقراطي على نزاهة وحرية الانتخابات لأنها المخرج الأكثر أمنا للسودان وشعبه.

لذا حرصت هذه القوى الوطنية على الترحيب بتكوين المفوضية وإعلان الثقة في رئاستها وأعضائها في نوفمبر ٢٠٠٨. كما داومت هذه القوى على التواصل البناء معكم في كل مراحل العملية الانتخابية وتوفير الجو الصحي لكم لأداء مهامكم، بإتباع نهج قائم على الشفافية والاحترام في العلاقة معكم بالحرص على توصيل رؤاها لكم عبر اللقاءات، الخطابات، التقدم بطلبات للتشاور ومقترحات مكتوبة لكل الإجراءات الخاصة بالعملية الانتخابية، لأنكم بموجب قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ الجهة المسؤولة عن تأمين وضمان تمتع المواطنين كافة بممارسة حقهم السياسي في الترشيح وإبداء الرأي الحر باقتراع سري (المادة ١٠-١) وتنظيم وإدارة الانتخابات، وإعداد السجل الانتخابي (المادة ١٠-٢). لنتعاون جميعنا لإنجاح الانتخابات كآلية للتصالح والاستقرار والعدالة والتحول الديمقراطي الحقيقي.

وقد شكرنا لكم ونقدر المجهود الذي قمتم به في تحقيق وبلورة كافة المراحل لهذه الانتخابات التعددية التي تأتي بعد أكثر من عقدين من آخر انتخابات ديمقراطية في السودان وهي الأكثر تعقيدا في تاريخ السودان وتجاربه الانتخابية، والتي تأتي في زمن يواجه فيه السودان العديد من التحديات ويعقبها استفتاء لمواطني جنوب السودان لتحديد وضعهم المستقبلي وتقرير مصير السودان. وكلها

عوامل تلقي على كاهلكم المزيد من المسئوليات والمساءلة التاريخية وانتم تتصدون لتولي إدارة انتخابات يحيط بها كل هذا الزخم من المتغيرات والآمال والمخاطر.

ومع تقارب المراحل الأخيرة لهذه الانتخابات، نخاطبكم اليوم عبر هذه المذكرة التاريخية والتي سيكون لها ما بعدها، بعد أن اتسعت الهوة بيننا وبينكم وانكمشت مساحة الثقة بتراكم الملاحظات السالبة والخروقات الموثقة التي تمت في مختلف مراحل العملية الانتخابية السابقة دون أن تجد الإصلاح المطلوب والممكن، وذلك ابتداء من مرحلة ترسيم الدوائر، مرورا بالتسجيل، الترشيح، ثم ما يدور الآن في مرحلة الحملة الانتخابية. لذلك نتقدم إليكم بهذه المذكرة المخصصة لتفصيل الأخطاء في هذه المراحل ورؤيتنا في كيفية علاجها، مساهمة مرة أخرى منا في العمل على نزاهة وحرية هذه الانتخابات والذي هو أول مهامكم، كما جاء في المادة (١٠) من قانون الانتخابات ٢٠٠٨.

وبموجب المادة (٥) من قانون الانتخابات في استقلال المفوضية، جاء: تكون المفوضية مستقلة ماليا وإداريا وفنيا وتمارس كافة مهامها واختصاصاتها المخولة لها باستقلال تام وحيادية وشفافية. وعليه نتناول هذه الجوانب الثلاث من الصفات المطلوبة للمفوضية بنص القانون ونفحص مدى التزام مفوضيتكم الموقرة بهذا النص، وبمعايير النزاهة والعدالة الممكنة.

الالتزام بالقانون

- تشكيل المفوضية جاء منتهكاً لنص صريح في الدستور، استناداً على المادة ١٤١ (١) من الدستور والتي نصت على: (تنشأ خلال شهر واحد من إجازة قانون الانتخابات مفوضية قومية للانتخابات تتكون من تسعة أشخاص مشهود لهم بالاستقلالية والكفاءة وعدم الانتماء الحزبي والتجرد). أُجيز قانون الانتخابات ووقع عليه رئيس الجمهورية بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠٠٨، أما تسمية أعضاء المفوضية فلم يتم إلا في ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨ أي بعد ثلاثة أشهر من الوقت الذي حدده القانون للتعيين.
- تم انتهاك المواد (٤٩)، و(٦١) من قانون الانتخابات بواسطة المفوضية. وذلك بتقليص مدة سحب الترشيح المحددة في المواد المشار إليها.
- تم انتهاك المادة (٢٢) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨، بإصدار منشور موقع من قبل الأمين العام للمفوضية -والذي هو موظف تنفيذي وليس أحد المفوضين- المنشور الخاص بتسجيل القوات النظامية بموجب مواقع العمل وليس مواقع السكن كما ينص القانون. وبالرغم من المذكرات العديدة التي تقدمت بها

القوى السياسية رافضة لهذا التسجيل ومطالبتها بإلغائه وإعادة تسجيلهم كمواطنين في أماكن سكنهم، لم تتلق ردا أو جوابا سوى بعض التصريحات في وسائل الإعلام.

- المفوضية شرعت منشور الحملات الانتخابية بالتعاون مع وزارة الداخلية، الذي يقيد الممارسة السياسية بالاستناد على مواد تصادر الدستور وتنتهك أحكامه كمرجعية (المادة ١٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية الذي تطالب القوى السياسية بتجميده)، بدلا من حماية الحريات الأساسية وتأمينها وهي سلطة لا تملكها. هذا المنشور يتجاوز مواد قانون الإجراءات الجنائية المعيب (المادة ١٢٧)، ويتراجع عن منشور السيد وزير الداخلية الخاص بتنظيم نشاط الأحزاب السياسية في الأماكن العامة الصادر في سبتمبر ٢٠٠٩ والذي تم توزيعه بواسطة السيد مسجل الأحزاب السياسية. كما صادرت جميع الحقوق والواجبات للمرشحين والأحزاب السياسية بموجب المادة (٦٥) من قانون الانتخابات بموجب هذا المنشور.
- بذلك تجاوزت المفوضية صلاحياتها كجسم تنفيذي، لها سلطات تنفيذية وفقا للمادة (١١٢) قانون الانتخابات ٢٠٠٨، وهي لا تملك إلغاء النصوص حيث أنها لا تملك سلطة التشريع.

الشفافية

- تم تسمية مندوبين للأحزاب السياسية للاتصال والتنسيق بين الأحزاب والمفوضية. هؤلاء المنسقين تحولوا إلى قنوات للاتصال بين المفوضية والأحزاب للمناشط القليلة التي نظمتها المفوضية للأحزاب. لم تتم المشاورة والمشاركة الموعودة.
- لم يتم تسليم الأحزاب السياسية تفاصيل التعداد في جنوب السودان بدعوى أن ذلك مسئولية المفوضية للجنوب. وتم تسليم التعداد في الشمال الذي انبنى عليه ترسيم الدوائر متأخرا وبعد ملاحقات مندوبي الأحزاب لدى المفوضية.
- لم يتم نشر السجل الانتخابي النهائي مطبوعا كما نص القانون، كما لم يتم نشره على الشبكة العنكبوتية. بل اكتفت المفوضية بتسليم أقراص مضغوطة للسجل في الولايات الشمالية، وهي بذلك ترهق ميزانية الأحزاب بطباعة السجل الذي يتكلف مبالغ طائلة. بينما طباعة ونشر السجل من صميم أعمالها بنص القانون (المادة ٢٣)، كما أن المفوضية متاح لها تمويل من الدولة والمانحين بخلاف الأحزاب التي عمل النظام الشمولي على إفقارها ومصادرة ممتلكاتها.

- لم يتم نشر ميزانية المفوضية، كما لم يتم نقاشها مع الأحزاب السياسية أو إعلامها بها. وطريقة تمويل المفوضية ومدى استقلاليتها من أجهزة الدولة.
- الطريقة التي تمت بها عطاءات التدريب، طباعة المواد وإنشاء شبكة المفوضية الالكترونية وإدارتها. كلها تمت بتعتيم كامل فتح الباب واسعا أمام اتهامات الفساد والإفساد داخل المفوضية.
- طبعت المفوضية بطاقات التصويت للاقتراع في الانتخابات القادمة في مطابع حكومية يسيطر عليها المؤتمر الوطني بدلا من طباعتها في الخارج كما أعلنت ووعدت. تم ذلك دون مشاورة القوى السياسية أو إخطارها. هذا الإجراء يقدح في حيادية وشفافية المفوضية، كما يسهل عمليات التزوير بواسطة الحزب المسيطر على هذه المطابع.

الحيدة

- تمت العديد من المكاتبات والطلب للمفوضية مباشرة بالعمل على فحص البيئة الانتخابية للعمل مع الأحزاب السياسية ومجلس شئون الأحزاب السياسية على تهيئة المناخ من حيث الحرية في التعبير والتنظيم والتحرك للأحزاب، بجانب تحقيق الحد الأدنى من العدالة بتحديد سقف للصرف المالي، عدم استغلال أجهزة الدولة ومواردها من قبل الأحزاب الحاكمة، وتكافؤ الفرص في الوصول للإعلام بالنسبة لكل الأحزاب المتنافسة. هذا الأمر لم يتم.
- كما قامت المفوضية بإصدار منشور الحملة الإعلامية الذي تجاوز شمولية المؤتمر الوطني بنصوص مواده، خاصة المادة (٤) والتي حاولت إذلال القوى السياسية وفرض الوصاية الكاملة عليها من قبل السلطات الأمنية.
- سكتت المفوضية عن كافة الشكاوى التي تقدمت بها القوى السياسية في فترة التسجيل والخاصة بمصادرة منتسبي المؤتمر الوطني لإشعار التسجيل من الناخبين، مستعينين بأجهزة الدولة ورفضت النيابات قبول البلاغات بهذا الخصوص. كما سكتت عن ملاحظات القوى السياسية على التسجيل في مناطق دار فور والمهجر والتجاوزات التي تمت في العديد من المواقع.
- لم ترد المفوضية على مكاتبات القوى السياسية على عدم حيادية أجهزة الدولة وآخرها بتاريخ ٢١ يناير ٢٠١٠.
- لم تحرك المفوضية ساكنا، بل أعلنت بأنها غير معنية بالبيئة القانونية في السودان بعد مكاتبات وحديث القوى السياسية معها الخاصة بالقوانين وعلى رأسها

قانون الأمن الوطني قبل نقاشه في المجلس الوطني، كذلك رفضت الحديث حول استقلالية القضاء والأجهزة العدلية، بدعوى أنها جسم فني لتنظيم إجراءات الانتخابات وغير معنية بالبيئية المحيطة والتي هي شأن سياسي من واجب مجلس شئون الأحزاب السياسية والرئاسة. وكذلك الأمر بالنسبة لإجراء الانتخابات في دار فور في ظل قانون الطوارئ، واغتيال الطالب محمد موسى بحر الدين، واعتقالات الناشطين السياسيين ومضايقتهم بواسطة السلطات الأمنية.

- تغيير مواعيد سحب الترشيحات المعلنة يوم ٩ يناير ٢٠١٠ للمناصب التنفيذية والتشريعية بعكس طلب القوى السياسية التي تقدمت بطلب يوم ١٩ يناير ٢٠١٠ بتغيير مواعيد سحب الترشيحات، وذلك بمد سحب الترشيحات التنفيذية من ١٤ فبراير كما أعلن ليصبح في نهاية فبراير والإبقاء على موعد سحب الترشيحات التشريعية في ١١ مارس ٢٠١٠. فجاء التغيير الذي تم في ٢٣ يناير، دون التشاور مع القوى السياسية أو الرد عليها بشأن طلبها مخالفين بذلك المادة (١٠-م)، لصالح تقصير فترة السحب لتنتهي في ١٢ فبراير مخالفين أيضاً المادة (٤٩) و(٦١).

- الإشادة في الإعلام بنهج المؤتمر الوطني كما جاء على لسان أحد المفوضين مشيدا بموكب رئيس الجمهورية لدى قدومه للمفوضية خاليا من أي عربة حكومية لدى تقدمه للترشيح، والاستفزاز للقوى السياسية برد مفوض آخر في الإعلام بأنهم لن يتراجعوا أو يسحبوا منشور المفوضية الخاص بالحملات الانتخابية ردا على مطلبها بإلغاء هذا المنشور المعيب.

- فشلت المفوضية بواسطة الآلية المشتركة للإعلام أثناء الانتخابات في منح الأحزاب والمتنافسين فرصا متكافئة في المساحات الإعلانية وأجهزة الإعلام الرسمية أو تحييدها من استغلال المؤتمر الوطني في حملاته الانتخابية الرئاسية، التنفيذية والتشريعية، بل أعطت الأحزاب والمرشحين ساعتان وتركت للمؤتمر الوطني التصرف في بقية ال٢٢ ساعة المتبقية. مما حتم على ممثلي القوى السياسية الانسحاب من هذه المشاركة الديكورية عديمة القيمة والجدوى.

- بطاقات الاقتراع الرئاسية والتي تم عرضها في قناة إعلامية خاصة لأول مرة، تم وضع اسم مرشح المؤتمر الوطني على رأس القائمة بحجة أنه هو الذي تقدم أولا بطلب الترشيح. هذا الأساس لأولوية الأسماء لم يتم إخطار القوى السياسية به قبل فترة الترشيح. مما يطعن في حيدة المفوضية تجاه هذا المرشح ووضعها للوائح بعد تقدمه للترشيح.

الاستقلال

- تم الطعن في العديد من اللجان العليا الولائية للمفوضية ومع الوعد أولا بالعمل على تغيير الأعضاء الذين يتم الطعن فيهم إلا أن هذا الوعد لم ينفذ.
- علاقة لجان التسجيل في بعض المراكز باللجان الشعبية وضرورة الفصل بينهما لم تولَ العناية المطلوبة من قبل المفوضية.
- غير معلوم الاستقلال المالي والإداري والفني لهذه المفوضية من أجهزة الدولة التي يسيطر عليها المؤتمر الوطني.

قلة الكفاءة

- عدم القيام بالتدريب للوكلاء الحزبيين كما التزمت المفوضية في لقائها بالأحزاب السياسية بالقيام بتدريب ٤٠ ألف من وكلاء الأحزاب. ثم القيام لاحقا بتحويل تدريب الأحزاب لمجلس شئون الأحزاب السياسية دون التشاور معها. مما أسقط أمر تدريب الوكلاء الذين يقومون بالرقابة الحزبية على كافة المراحل الانتخابية.
- تغيير الجدول الزماني عدد من المرات. الجدول الأول نشر في ٢ أبريل ٢٠٠٩ ثم تم تغييره ١٠ ديسمبر ٢٠٠٩، وفي ٩ يناير ٢٠١٠، وأخيرا في ٢٣ يناير ٢٠١٠.

الإصلاح المطلوب

- حل الخلاف على الإحصاء السكاني وترسيم الدوائر الناتج عنه بصورة عادلة متفق عليها، وتجنب الحلول التي تطعن في شرعية الانتخابات وتخرق القانون والدستور.
- العمل على إكمال مطلوبات العملية الانتخابية في دار فور والتي تقتضي رفع حالة الطوارئ وإيجاد حل ترتضيه فصائل دار فور المسلحة، وعدم تجزئة الانتخابات.
- إلغاء تسجيل القوات النظامية في مواقع العمل، ومعالجة خروقات السجل الانتخابي وإن أستوجب إعادة التسجيل.
- تحقيق الشراكة مع الأحزاب السياسية عبر الآلية الثلاثية المقترحة سابقا وتم الموافقة عليها دون الشروع في تطبيقها: المفوضية، مجلس شئون الأحزاب السياسية، القوى السياسية.
- اتخاذ إجراءات محددة توقف استغلال المؤتمر الوطني للسلطة وأجهزة الدولة المدنية والنظامية، والمساحات الإعلامية في الشوارع والتغول على الإعلام

الرسمي وأجهزته.

- إلغاء الآلية الإعلامية المشتركة التي انسحبت منها الأحزاب وإنشاء مجلس للإعلام يقوم بالإشراف الحقيقي على أجهزة الإعلام القومية. لضمان مشاركتها الفاعلة في التثقيف الانتخابي وتبصير المواطنين بجدول الانتخابات وواجباتهم وحقوقهم خلال الانتخابات، وضمان حيدة أجهزة الإعلام ونزاهتها وعدم استغلالها حزبيا وعدالة توزيع الفرص بين الأحزاب كما نص القانون.
- إلغاء منشور أنشطة الحملة الانتخابية ٢٠١٠.

نتطلع للأخذ بهذه الإصلاحات والشروع فيها فورا فمن الأهمية بمكان الاطمئنان لحيدة واستقلالية وشفافية الجهة التي تنظم الانتخابات وإجراءاتها لنتمكن من المشاركة في انتخابات تكون السبيل لإنهاء أزمات السودان، وليس الانهماك في إجراءات للتصويت والاقتراع تفتح الباب أمام مخاطر جديدة وأزمات.

المطلوب والمتوقع منكم الرد على هذه المذكرة بالاستجابة لمطالبنا خلال أسبوع، وما لم يحدث ذلك ستكون لنا خيارات أخرى ومواقف.

وفقنا الله وإياكم لما فيه خير بلادنا وكرامة أهلنا. ودمتم في حفظ الله ورعايته.

صورة لكل من:

مجلس شئون الأحزاب السياسية

الجهات الرقابية الدولية

تصريح صحفي حول إفادات نائب رئيس المفوضية ٣/١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

تصريح صحفي

جاء في صحيفة أخبار اليوم الصادرة صباح اليوم الأحد ١٤ مارس ٢٠١٠م العدد ٥٥٤٦ في- مساحة: (غير قابل للنفي) بإعداد الأستاذ عمر محمد الحسن بعض المعلومات المغلوطة يهمنا أن نصدر نفيا لها وتعليقا عليها.

أولا : جاء في حديث البروفسور عبد الله أحمد عبد الله نائب رئيس المفوضية القومية للانتخابات حول مذكرة الأحزاب حول الآلية المشتركة لاستخدام الأجهزة الإعلامية والتي اشتملت على جملة مطالب حول تكوين الآلية وصلاحياتها وطريقة عملها وحول استفادة الأحزاب من المساحات الإعلامية المتاحة الآتي: (لم تر المفوضية مبررا للاستجابة لأي من تلك المطالب وأفادتهم بذلك عبر خطابات وجهت إليهم وطالبتهم بالاستمرار في المفوضية). والحقيقة أن الأحزاب قدمت مذكرتها للمفوضية بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢٣م، وانتظرت رد المفوضية ولما لم تتسلم شيئا أعلنت انسحابها في مؤتمر صحفي بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢م، وحتى الآن لم تتلق أيا من الأحزاب أي خطاب من المفوضية ولا مطالبة بالاستمرار، والحزب المستمر الوحيد الآن هو المؤتمر الوطني ورضاء المفوضية عن الآلية بالشكل الحالي هو محض تجيير للإعلام لمصلحة المؤتمر الوطني. وبغض النظر عن حقيقة تسلمنا لخطاب من المفوضية من عدمه فإنه مما يؤسف له أن يصدر من شخص مسؤول داخل المفوضية نفي الاستجابة لكافة مطالبات الأحزاب مع إن الآلية استجابت بالفعل لبعض المطالب ومنها مطالبتنا بعدم التقيد بالحديث المباشر في الدعاية الانتخابية وقد كانت هذه من مطالباتنا وبسبب استجابة الآلية استطعنا في حزب الأمة القومي أن ننتج فيلما دعائيا بث في مساحة الدعاية التلفزيونية بدلا عن الحديث المباشر الذي فرض علينا في البداية.

ثانيا: ما ورد حول موافقتنا على شطب بعض الفقرات التي تحتوي على حوادث وأسماء بعينها خاطئ تماما وإن كان أحد مناديب الحملة القومية لانتخاب الإمام الصادق رئيسا خلاصا للوطن رأى أن هناك ثلاث نقاط ليست جوهرية ويمكن شطبها كنوع من المرونة أمام تعنت مسؤول الإذاعة وقد فصلت في بيان مدير حملة الإمام الصادق ولا يحتوي أيا منها على الموافقة على شطب أسماء.

ثالثا : ما جاء حول زيارة مولانا أبيل ألير رئيس المفوضية القومية للانتخابات ونائبه

البروفسور عبد الله أحمد عبد الله للإمام الصادق المهدي كمرشح رئاسي صحيح من ناحية ترحيب السيد الصادق بالزيارة، ومغلوط من ناحية موافقة الإمام على تعديل خطابه بل إنه طالب من جديد أن تكون المساحة المتاحة للمرشحين حرة ومن كانت لديه شكوى فعليه التوجه للقضاء. ولا زلنا في لجنة الحملة الانتخابية لحزب الأمة القومي وفي الحملة القومية لانتخاب الإمام ننتظر رد المفوضية الذي يحرر تلك المساحة ويسمح ببث خطاب الإمام الصادق وما لم يحدث ذلك فستستمر مقاطعتنا للإذاعة القومية، والدليل على استمرار مقاطعتنا أننا رفضنا تسجيل دعايتنا الحزبية في حزمة البث الثانية ولا زلنا نغيب عن جدول الإذاعة. وما ورد حول بث دعاية الإمام الصادق بالتلفزيون لا علاقة له البتة بموقفنا من الإذاعة وكونه كان فيلما لا يتعلق بحادثة منع الإذاعة ولكن بسبب استجابة الآلية لمطالبنا التي أنكر البروفسور عبد الله الاستجابة لأي منها.

كان ينتظر من البروفسور عبد الله وهو في مكانته الحالية تصريحات أكثر مسئولية وأكثر دقة، وأكثر مرونة في التعامل مع الأحزاب السياسية بدلا عن تجيير الانتخابات لحزب بعينه.

رباح الصادق
مندوبة حزب الأمة القومي داخل الآلية المشتركة
لاستخدام أجهزة الإعلام أثناء الانتخابات
عضوة الحملة القومية لانتخاب الإمام الصادق المهدي رئيسا خلاصا للوطن

خطاب رئيس الحزب لزعامات الإدارة الأهلية ١٣ مارس ٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

١٣ مارس ٢٠١٠م

أخي العزيز،

قامت الإدارة الأهلية في السودان بدور هام في بسط الأمن والنظام والإدارة والقضاء. كل ذلك بصورة طوعت الولاء القبلي للصالح العام بأقل التكاليف.

نعم في مرحلة ما استغلت الإدارة المحتلة للبلاد تنافساً طبيعياً بين القوى الحديثة كما يمثلها الخريجون (الأفندية) والقوى التقليدية كما يمثلها الولاء القبلي.

بعض ممثلي القوى الحديثة من اليسار ومن اليمين خاصة عندما انفردوا بحكم البلاد في العهدين الشموليين أي عهد النظام المايوي والعهد الحاضر اعتبروا تصفية أو تهميش الإدارة الأهلية من أوجب واجباتهم. نحن على عكس ذلك كنا نرى تطوير وتقوية الإدارة الأهلية لاستيعاب المستجدات، ذلك أن توظيف الولاء القبلي للصالح العام نهج مطلوب.

النظام الحالي انقض على نظام الإدارة الأهلية بسياسات أهمها:

١. استغلال التناقضات داخل بيوت النظارة، وفيما بين القبائل الكبيرة والصغيرة لإضعاف الزعامات العشائرية.

٢. تحويل زعماء العشائر من حقيقة وضعهم ككيانات تعتمد على نفوذ طوعي غير حكومي إلى موظفين للحكومة يؤيدون حزبها قسرا ويأتمرون بأوامرها.

٣. تكثيف الظل الإداري كالآتي:

أ. زيادة عدد الولايات من ٩ إلى ٢٦ - ٢٥ الآن.

ب. زيادة عدد المحافظات من ١٩ إلى ١٢١ محافظة.

ت. وزيادة عدد المحليات من ٢٤٠ إلى ٥٣١.

هذه الإجراءات هدفها سياسي وأمني لتمكين كوادر حزب النظام وبسط سيطرتهم على السكان.

والنتيجة الحتمية لهذه الإجراءات جعل زعماء العشائر مجرد كومبارس لكوادر حزب النظام، ورفع تكاليف الإدارة في البلاد بصورة جنونية لتغطية تكلفة الطبقة

الجديدة من كوادر حزب النظام:

ارتفعت تكلفة إدارة هذه الولايات، والمحافظات، والمحليات من ٢٤٠مليون دينار في عام ١٩٩٠م إلى ٤٣،٥ مليار دينار في عام ٢٠٠٠م. أي ارتفاع في التكلفة يساوي ١٨١٢٥٪. مما أدى إلى الإكثار من الضرائب المتنوعة لتمويل هذه التكلفة العالية وتواتر عجز الولايات والمحافظات والمحليات والاصطفاف في العاصمة طلبا للدعم.

٤. تهميش دور الإدارة الأهلية مزق النسيج الاجتماعي حيثما كان لها دور فعال ولم يستقطب حزب النظام الولاء بل هرعت كثير من العناصر خاصة الشبابية إلى صفوف حركات الاحتجاج المسلحة.

٥. وبصرف النظر عن الدور الأمني والإداري والقضائي العرفي للإدارة الأهلية فإن لزعماء العشائر دورا وطنيا قوميا. إنهم شهود على ما جرى في السودان منذ انقلاب ١٩٨٩م خاصة في مجالين: في المجال السياسي وفي المجال الديني.

أ. في المجال السياسي: احتكروا لأنفسهم السلطة ومكنوا لها بكل الوسائل وبطشوا بالآخرين بصورة خلقت فرارا عاما من السودان بلغ ٦ مليون فروا بجلدهم لأسباب سياسية، وأمنية، واقتصادية. وصعدوا الحرب الأهلية الجنوبية وسموها جهادا مقدسا فعمقوا المواجهة واستقطبوا لضحاياها تأييدا إقليميا أفريقيا ودعما مسيحيا وإنسانيا دوليا. ثم تراجعوا ليبرموا اتفاقية سلام ظاهرها هادف للوحدة الجاذبة ولكن هيكلها يجعل الانفصال جاذبا لأربعة أسباب: تقسيم البلاد على أساس ديني بين شمال إسلامي وجنوب علماني كرس الفرقة - تخصيص ٥٠٪ من بترول الجنوب للجنوب بدل تخصيص نسبة للجنوب من الثروة القومية حفز الانفصال- اللوبي الدولي لا سيما الأمريكي يعادي الشمال ويصادق الجنوب- الطرح الفكري بين طرفي الاتفاقية على طرفي نقيض بين الدعوة لهوية عربية إسلامية والدعوة لهوية أفريقانية علمانية.. هكذا كانت سياسة النظام قد نقلت أهداف الحرب الجنوبية من حركة مطلبية إلى حركة تحرير بدعم خارجي مطلبها تقرير المصير وكل الدلائل تشير على أن نتيجة الاستفتاء ستكون الانفصال، ودولة عدائية في الجنوب.

وأدت سياسات النظام لحريق دارفور. مشاكل دارفور الموروثة أربع: فجوة التنمية والخدمات - النزاعات القبلية- النهب المسلح- والنزاع على الموارد في غرب ووسط دارفور بين فلاحين ورعاة مشاكل بحجم محلي وقابلة للحل. ولكن بسبب السياسات التي مزقت النسيج الاجتماعي تحولت مشاكل دارفور منذ عام ٢٠٠٢م إلى أربع مشاكل جديدة: الإثنية المسيسة - الأحزاب التي تحمل السلاح ضد الحكومة المركزية - المأساة الإنسانية نتيجة لفظاعة أساليب الاقتتال - التدويل

الذي جسده عشرون قرار من مجلس الأمن وأدى لجلب قوات دولية إلى دارفور.

لقد أصاب دارفور دمار غير محدود وشقاء لأهلها غير مسبوق والسلام العادل الشامل في دارفور ما زال بعيدا.

صحيح أن مأساة دارفور شارك فيها كثيرون ولكن النظام الذي أقامه انقلاب ١٩٨٩م. يحمل نصيب الأسد من مأساة دارفور.

ومع كل أخطائه هذه ظل يخون ناصحيه ومعارضيه ويحاول نسبة أخطائه للتدخلات الأجنبية. نعم هنالك تدخلات أجنبية ولكنها لم تأت من فراغ بل تشربت من عيوب سياسات النظام.

ب. **أما في المجال الديني:** فالنظام يتحمل مسئولية استخدام الإسلام كأيديولوجية لحكم ظالم: قتل أفراد في أموالهم لمخالفة لوائح إدارية ما لبثت أن ألغيت. فبلغ بذلك حدا في غير حد. وأعدم عددا من الضباط دون محاكمة عادلة. وطبق أحكاما سماها إسلامية وضعت الإسلام في تناقض مع الحرية، والعدالة، والحكمة، والتسامح.

في هذين الأمرين كان الأجدى بالنظام أن يعترف بأخطائه ويطلب العفو من ربه وشعبه. والأجدى بأعيان المجتمع أن ينصحوه لا أن يتصيدوا المنافع الشخصية بتأييده. وبدل الاعتراف بالخطأ فإن ولاة الأمر يشجعون الفتاوى التي تكفر معارضتهم تمهيدا لفتنة لا تبقي ولا تذر:

- بيان المجلس العلمي لأنصار السنة في ٢٠١٠/٢/٢٢م الذي جاء فيه: الانتخابات مفسدة، والتصويت للبشير مصلحة. وانتخاب امرأة أو مسيحي خروج عن ملة الإسلام.

- جماعة سمت نفسها أنصار الكتاب والسنة وأعلنت في جريدة الرأي العام في ٢٠١٠/٢/١٩م: أن التداول السلمي على السلطة بدعة والانتقال الوحيد المشروع هو كما كان بين أبي بكر رضي الله عنه وعمر رضي عنه. والبشير ولي الأمر حتى إذا سقط في الانتخابات. والجهاد ضد هذه واجب.

٦. مشكلة المؤتمر الوطني الدولية الأولى هي مشكلة مع مجلس الأمن الذي يتربع على النظام الدولي الحالي الذي نحن جزء منه في الأمم المتحدة والذي أصدر القرار ١٥٩٣ بعد أن أرسل بعثة برئاسة القاضي انطونيو كاسيس لتحري الحقائق زارت السودان في أكتوبر ٢٠٠٤م ورفعت تقريرا عن جرائم ارتكبت في دارفور، تطابقت مع كثير من توصياته لجنة سودانية برئاسة السيد دفع الله الحاج يوسف. تقرير البعثة الدولية هذا هو الذي درسه مجلس الأمن وأصدر بموجبه

القرار ١٥٩٣ الذي أحال جرائم دارفور للمحكمة الجنائية الدولية.

٧. المحكمة الجنائية الدولية تطور حميد في القانون الجنائي الدولي نضج منذ عام ١٩٩٧م ووقع النظام السوداني عليه وقد اكتملت حلقاته قبل اندلاع أحداث دارفور. ولكن تعامل النظام مع القرار ١٥٩٣ كان انفعاليا وجهولا. وتداعت التصرفات بالفعل وردة الفعل إلى أن صدر قرار المحكمة باتهام رأس الدولة السوداني. اتهام شل حركته الدولية وسبب كثيراً من الأضرار للدولة السودانية. إنه اتهام لن يسقط بالتقادم ولا بالحصانة.

كان رأينا ومازال أننا لن نسلم رأس الدولة السوداني كما أننا لن نغفل النظام الدولي القائم ولا المحكمة الجنائية الدولية. واقترحنا معادلة توفق بين العدالة والاستقرار وتدخل في حزمة إصلاحية يقبلها مجلس الأمن ويصدر قراراً بموجبها للمحكمة. هذا هو المدخل الوحيد لحماية رأس الدولة السوداني ولحماية الدولة السودانية من آثار اتهامه الجنائي عليها.

أيها الأخوة

أخاطبكم لا معارضة لأحد ولا استقطاباً لتأييد أحد، ولكن لننتصر جميعاً للسودان ونبذل النصح خالصاً لخلاصه من مخاطر تحيط به إحاطة السوار بالمعصم.

الخيار أمامنا هو الوقوف مع حزب السلطة بدافع منافع ذاتية. أو الوقوف مع المصلحة الوطنية وإنقاذ السلطة من أخطائها وإنقاذ السودان من آثار تلك الأخطاء.

سارعوا للالتفاف حول لجنة زعماء عشائر وطنيين لتقديم النصح السياسي من أجل الوطن وللمشاركة في الملتقي الوطني الجامع الذي لا خلاص للوطن من عثراته إلا فيه. ساهموا في خلاص الوطن بأية وسيلة ولكن لا تسكتوا فإن الساكت عن الحق شيطان أخرس.

أخوكم

الصادق المهدي

مذكرة قوى تحالف جوبا لمؤسسة الرئاسة ٢٠١٠/٣/١٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٠١٠/٣/١٥م

السادة مؤسسة الرئاسة

السيد رئيس الجمهورية

السيد النائب الأول لرئيس الجمهورية

السيد نائب رئيس الجمهورية

السلام عليكم ورحمة الله تع إلى وبركاته، وبعد

الانتخابات آلية ديمقراطية لحسم التنافس على السلطة والاحتكام للشعب عبر إجراءات حرة ونزيهة تحقق التداول السلمي على السلطة.

وفي كثير من البلدان وظفت الانتخابات مجردة من استحقاقات الحرية والنزاهة وسيلة لاستمرار السلطة القائمة تزييفا لإرادة الشعب.

لقد رحبنا بقانون الانتخابات رغم تحفظاتنا عليه كما رحبنا بتكوين مفوضية الانتخابات مع بعض التحفظات أيضاً حرصا منا على استحقاقات انتخابات عامة حرة ونزيهة لذا طالبنا بإصلاحات أهمها:

١. تجميد المواد المقيدة للحريات في قانون الأمن الوطني.

٢. حل عادل للطعن في صدقية إحصاء السكان لعام ٢٠٠٨م.

٣. حل عادل لانتخابات دارفور حيث ثلث السكان في معسكرات نازحين ولاجئين، وحيث حالة الطوارئ تحول دون بسط الحريات، وحيث الحركات المسلحة المتأهبة لمفاوضات السلام تشترط تمكينها من المشاركة في السلطة عبر انتخابات حرة نزيهة.

هذه المطالب العادلة لم يستجب لها بل:

١. نقل إلينا وسطاء مبررا رئاسيا لاستمرار مواد الأمن المذكورة للتصدي لخلايا «إرهابية» ولن تستخدم ضد الآخرين.

ولكن في الحقيقة أنها استخدمت في اعتقالات وحظر أنشطة سياسية، ولم تستخدم في حظر نشاط التكفيريين الجدد الذين أطلقوا فتاواهم مكفرين طيفا

عريضا من المواطنين: فمن لم يأمر بنقاب النساء كافر، ومن صوت لمسيحي أو امرأة كافر، ومن قال بتقرير المصير كافر، ومن تحالف مع علماني كافر، ومع أنهم يقولون أن الانتخابات نفسها باطلة شرعا فإن من لم يصوت للمؤتمر الوطني كافر. والتكفير عندهم حجة لاستباحة الدماء. إنهم يتصرفون كأنهم حلفاء للحزب الحاكم بعد أن تجمعوا مطرودين من أركان العالم الأربعة.

٢. اعترفت مؤسسة الرئاسة بعيوب الإحصاء السكاني. وقررت علاج ذلك بتعيينات: ٤٠ معقدا إضافيا للجنوب. وأربعة مقاعد لجنوب كردفان، ومعقدان لمنطقة أبيي. فإن صح الاعتراف بعيوب الإحصاء السكاني فإن هذا الإجراء العلاجي غير دستوري لأن الدستور لا يسمح بأية مقاعد غير منتخبة وغير قانوني. وهو إجراء مرفوض سياسيا لأنه جرى دون مشاركة القوى السياسية الأخرى المشاركة في الانتخابات.

٣. أما الموقف في دارفور فلم تجر له أية معالجة لتجري الانتخابات فيها رغم العيوب. ومهما كانت نتائجها فسوف ترفضها الأطراف الدارفورية المقبلة على مفاوضات السلام لعدم اشتراكها فيها.

٤. في فترة ممارستها لعملها ارتكبت مفوضية الانتخابات عددا من المخالفات أفقدتها الثقة التي أوليناها لها أهمها:

أ. جرت مخالفات للقانون في التسجيل، وجمع الحزب الحاكم شارات التسجيل مع أن التسجيل عملية شخصية لا تسمح بدخول طرف ثالث. ومع تقديم شكاوى للمفوضية لم تحرك ساكنا.

ب. مؤسسة الرئاسة تعدت على صلاحيات المفوضية ولكنها لم تحتج بسلب اختصاصها مما يدل على عدم استقلالها كما ينبغي.

ج. المادة ٧٠ من قانون الانتخابات تنص على المساواة وتكافؤ الفرص في استخدام المتنافسين في الانتخابات لوسائل الإعلام العامة على أساس تغطية عادلة للحملات الانتخابية. ولكن واصل الحزب الحاكم احتكاره لوسائل الإعلام القومية دون رادع تحت سمع ونظر المفوضية.

د. تنص المادة (٧١) من قانون الانتخابات على مساهمات مالية تقدمها الحكومة القومية، أو حكومة الجنوب، أو سلطات الولاية لكافة الأحزاب السياسية والمرشحين على أساس المساواة. ولكن استمر الحزب الحاكم متصرفا في المال العام باعتباره حزب الدولة. وحرم الأحزاب الأخرى التي عمل على تدميرها ومصادرة ممتلكاتها

من آية مساهمات مالية كما نص على ذلك القانون وكما هو معتاد في البلدان الديمقراطية، والمفوضية ساكتة على ذلك.

ه. كذلك المادة (٧١) في فقرة ثانية نصت على واجب المفوضية تحديد سقف الصرف على فعاليات الحملة الانتخابية للأحزاب والمرشحين استنادا لاعتبارات أربعة حددتها. ولكن الحزب الحاكم صرف وما زال يصرف بإسراف بلغ أضعاف أضعاف ما صرفه منافسوه الذين صاروا ينافسون دولة لا حزبا ندا. ومع هذا المشهد المبطل لنزاهة الانتخابات لم تفعل المفوضية شيئا.

و. والمادة (٧٣) تحظر استعمال إمكانات الدولة والموارد العامة لأغراض الحملة الانتخابية. استخدم مرشحون للحزب الحاكم وسائل الدولة تمويلا وتنقلا ومعينات في حملاتهم الانتخابية.

كما أسرفوا في تبرعات من المال العام في مشاهد انتخابية. وهذه التصرفات بنص القانون أساليب فاسدة.

ز. هذه الانتخابات معقدة وجديدة على المواطن السوداني لذلك التزمت المفوضية بتدريب عدد كبير من المراقبين. هذا الالتزام لم يتحقق مما سوف يسبب خللا كبيرا في الانتخابات.

ح. وقع ظلم كبير على المواطنين في المهجر. نصيب المفوضية منه يتعلق بإجراءات التسجيل المعيبة مما جعل نسبة المسجلين لا تذكر بالقياس للمستحقين. المفوضية لم تجر أية معالجات لرفع هذا الظلم الفادح بالرغم من الشكاوى منا ومن أولئك المواطنين.

ط. لم تشعر القوى السياسية أن المفوضية تدافع عن حرياتهم في وجه القوانين والأجهزة الشمولية المقيدة للحريات. بل دعمت تلك القيود بمنشورها المنشور بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٠م.

ي. أصدرت المفوضية عطاءات لطبع بطاقات الاقتراع. وفيما يتعلق ببطاقات المناصب التنفيذية رفضت عطاء أوكرانيا بمبلغ ٨٠٠ ألف دولار وقبلت عطاء مطبعة العملة السودانية بمبلغ ٤ مليون دولار. الحجة التي قدمتها المفوضية باطلة. وإقدام الحكومة السودانية على تمويل العملية مريب.

والأمم المتحدة التي أقحم اسمها في الإجراءات تبرأت منه بل نصحت المفوضية بأنه يجب أن يتم ذلك بمعرفة ورقابة المراقبين والمتنافسين.

كنا نتطلع لتصير مفوضية الانتخابات أنموذجا حميدا للنزاهة والاستقلال

لتجري انتخابات تاريخية تضاف لمحامد الشعب السوداني وتعمده قدوة للآخرين. ولكن تلك المآخذ العشرة أفقدتنا الثقة في المفوضية لذلك طالبنا بتكوين لجنة محايدة لمراجعة أداء المفوضية الإداري والمالي بأعجل ما يمكن. هذا المطلب أجمع عليه مرشحو الرئاسة وكل قوى الأحزاب السياسية.

لكل الأسباب الواردة هنا نحن نطالب بحل عاجل وحاسم لهذه المشاكل وتأجيل الانتخابات الحالية لنوفمبر القادم لإتاحة الفرصة لتحقيق ذلك ومن ثم إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

ونرى ضرورة الاتفاق على آلية وفاقية لإدارة البلاد في الفترة القادمة إلى حين إجراء الانتخابات في موعدها الجديد. أي حكومة قومية تقوم بالآتي:

١. ضوابط الحرية والنزاهة المطلوبة للانتخابات القادمة بعد إعلان تأجيلها لنوفمبر القادم بإلغاء القوانين المقيدة للحريات وخاصة قانون الأمن الوطني.

٢. مراجعة الثغرات التي ظهرت في قانون الانتخابات.

٣. إعادة تكوين مفوضية الانتخابات على ضوء ما تسفر عنه أعمال اللجنة المعنية.

٤. حسم مسائل اتفاقية السلام المعلقة لكيلا تسمم مستقبل العلاقات بين السودانيين ولكي يتم استفتاء تقرير المصير في موعده وفي مناخ صحي يحقق وحدة طوعية عادلة وسلام دائم.

٥. تحقيق سلام دارفور واستعداد كافة مكونات دارفور للمشاركة في الانتخابات العامة الحرة والنزيهة.

٦. رفع مظالم الأقاليم الأخرى على نمط اتفاق سلام دارفور.

ختام:

- إن إجراء انتخابات مختلف على حريتها ونزاهتها سوف يعمق أزمة الحكم في البلاد ويؤدي لمواجهات تعصف باستقرار البلاد.
- كذلك إجراء الاستفتاء لتقرير المصير دون حسم القضايا المعلقة سوف يؤدي لانفصال عدائي.
- بعض الذين يبدون الحرص على نزاهة الانتخابات في أماكن مختلفة يرحبون بانتخابات معيبة في السودان. لماذا؟ لأن في ذلك استمرار لأزمة الحكم في السودان، وقفلا لباب السلام في دارفور، وتمهيدا للاستفتاء ذي النتائج الانفصالية العدائية.

إنه سيناريو تدمير الوطن الذي خطط له أعداؤه ويجدون في غفلة أهل السودان وسيلة لتحقيقه.

نحن نتطلع لنعمل جميعا لسد هذه الثغرات ولكن إذا حال العناد والانفراد دون ذلك فالواجب الوطني أن نميز مواقفنا بسرعة ووضوح وحكم الرأي العام السوداني، والرأي العام العالمي، والتاريخ بيننا.

الأحزاب والقوى الوطنية المشاركة في الانتخابات والموقعة أدناه تنتظر من مؤسسة الرئاسة الموقرة تفهما وتجاوبا إيجابيا بتأجيل الانتخابات، إذا أنها وخلال أسبوع من تاريخه ستجتمع لاتخاذ موقف نهائي وحاسم من العملية الانتخابية بما يحفظ أمن واستقرار ووحدة البلاد.

بيان مركز كارتر ٢٠١٠/٣/١٧م

مركز كارتر يرحب بالحملة الانتخابية في السودان
ويحث على اتخاذ خطوات لضمان عملية مفتوحة وشاملة

لاحظ مركز كارتر، في آخر بيان له حول العملية الانتخابية في السودان، أنه وبينما تم في الواقع انجاز الكثير في تنظيم انتخابات عام ٢٠١٠، التي تمثل الانتخابات التنافسية الأولى في السودان منذ عام ١٩٨٦، إلا أن العملية ما زالت محفوفة بالمخاطر على جبهات عدة، بما في ذلك قدرة المرشحين على تنظيم حملاتهم بحرية وتأثير تأخر التحضيرات اللوجستية من جانب المفوضية القومية للانتخابات.

لقد تواصلت الحملات الانتخابية على امتداد السودان منذ فبراير ٢٠١٠، بوجود ١٦٠٠٠ مرشح يتنافسون على ١٨٤١ مقعداً برلمانياً وتنفيذيا. ورغم وقوع بعض حوادث العنف، إلا أن الحملة اتسمت بالهدوء حتى الآن. وبقيت البيئة الانتخابية العامة تعاني من تركة سنوات من القهر. إن تحسين حرية المرشحين في تنظيم حملاتهم ونشر رسائلهم الانتخابية عبر إعلام الدولة هو مسألة ضرورية.

وعلاوة على ذلك، تكبل القوانين القائمة، التي تناقض الحماية التي يضمنها دستور السودان، قدرة المرشحين والموالين لهم على التعبير عن آرائهم بحرية. لقد واجه تنظيم الحملات الانتخابية قيوداً بسبب بوجود بيئة من انعدام الأمن في العديد من أجزاء القطر، بما في ذلك دارفور وشرق السود ن. وانعدام الأمن هذا قد يعوق من نجاح العملية الانتخابية ويحث المركز على بذل المزيد من الجهود لتحسين الأمن في فترة الانتخابات وما بعده.

ويوصي المركز بقوة على أن تتخذ المفوضية القومية للانتخابات والسلطات السودانية خطوات لضمان الهدوء والنزاهة خلال فترة الحملات الانتخابية لكافة المرشحين، وأن تتصدى بسرعة لأي انتهاكات قد تنشأ. إن الفشل في تحقيق ذلك يضعف الثقة في العملية الانتخابية ويعرض نجاحها للخطر.

يجب على كل فروع حكومتي الوحدة الوطنية وحكومة الجنوب المساعدة في تقديم الموارد اللازمة للانتخابات وأن تظل في الوقت ذاته محايدة تجاه الحملة الانتخابية.

ونظراً للجدول الزمني الضيق قبل بدء عملية الاقتراع، يجب على المفوضية القومية للانتخابات تقييم الوضع الحالي للتحضيرات الانتخابية، وأن تعمل في

الوقت ذاته على تسريع عمل التحضيرات الأخيرة للاقتراع، وأن تقوم بتسريع عملية تثقيف الناخبين بشكل جدي وذلك من أجل إخراج الانتخابات وفقـا للمعـايير المطلوبة المنصوص عليها في اتفاقية السلام الشامل.

إن التحضيرات اللوجستية تعـوق القـدرة المحـدودة للمفوضـية القوميـة للانتخابات. وفي ظل سلسلة من التأخيرات والتعديلات في إجراءات الاقتراع، قـد يلزم تأجيل عملية الاقتراع لوقت قصير. ويحث بيان مركـز كـارتر المفوضـية القومية للانتخابات على اتخاذ قرار، بأعجل ما تيسر، بخصـوص أي تأجيـل في موعد عملية الاقتراع، ليتسنى لكل ذوي الشأن الوقت الكافي لتعديل خططهم.

ويجب على الأحزاب السياسية احترام صلاحية المفوضية القومية للانتخابـات، فيما يتعلق بالبت في شأن تعديل الجدول الزمني للانتخابات لأسـباب عملياتيـة، بوصفها الهيئة المنوط بها إدارة الانتخابات.

خلفية حول بعثة مركز كارتر

بدأت بعثة مركز كارتر الدولية لمراقبة الانتخابات أنشطتها في السودان في فبراير ٢٠٠٨ استجابة لدعوة من قيادات حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنـوب السـودان، وأكملت مذكرة تفاهم شاملة مع حكومة السودان والمفوضية القومية للانتخابـات تضمن برنامجاً كاملاً وغير مقيد للمراقبة الانتخابية الدولية، بما في ذلك حريـة الوصول إلى جميع المناطق بالسودان ولكل مراحل العملية الانتخابية. ويدعم المركز أيضاً جهود بناء القدرات مع مجموعات مراقبة الانتخابات المحلية بالسودان.

إن أهداف بعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات بالسودان تتمثل في:أ(تقـديم تقييم محايد لجودة العملية الانتخابية من كافة الجوانب، وب) تعزيـز عمليـة انتخابية شاملة، لجميع السـودانيين، وج(إظهـار الاهتمـام الـدولي بالعمليـة الانتخابية في السودان. وتقييم البعثة العملية الانتخابية في السودان انطلاقاً مـن اتفاقية السلام الشامل، والدستور القومي الانتقالي، وقانون الانتخابات القـومي، والالتزامات الواردة في الاتفاقيات الإقليمية والدوليـة بشـأن إجـراء انتخابـات ديمقراطية، بما في ذلك. الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسـان والشـعوب والعهـد الدولي للحقوق المدنية والسياسية[(١)] .

(1) صادق السودان على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في 18 فبراير 1986 . دخل الميثاق حيز النفاذ في 21 أكتوبر 1981 بواسطة اجتماع رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة

بيان أولي حول المراحل النهائية للعملية الانتخابية في السودان

١٧ مارس ٢٠١٠

بيئة الحملات الانتخابية

بدأت الحملات الانتخابية لكل مستويات الحكومة في ١٣ فبراير ٢٠١٠، في عملية غير مسبوقة في تاريخ السودان الحديث. ونحن نرحب بالجهود المبذولة من جانب كل الأحزاب السودانية المسجلة تقريباً، إضافةً إلى المرشحين المستقلين للمشاركة في الانتخابات بالسودان.

ويأمل مركز كارتر أن تتسم الحملات الانتخابية، التي ستشتد في مستهل أبريل، بالهدوء طوال فترة الانتخابات.

تستمر العديد من المناطق في البلاد تواجه انعدام الأمن، مما يحد من إمكانية وجود بيئة انتخابية مفتوحة وشاملة بشكل حقيقي. في شرق السودان، يساور المركز القلق حول أمن الأحزاب السياسية في همشكوريب وتلكوك وطوكر/ مناطق الحدود الإرترية. كما تمثل مناطق كثيرة من دارفور، بما في ذلك جبل مرة ومناطق في أقصى غرب دارفور، مصدراً للقلق بالنظر إلى التقارير الواردة حول العنف. إذ تم إطلاق النار على ثلاثة مرشحين على الأقل، توفي أحده م. والمركز يدين أعمال العنف هذه، ويحث على إجراء تحقيق شامل من طرف السلطات المختصة. إن سلطات الدولة السودانية في حاجة إلى اتخاذ خطوات لضمان أن تكون العملية الانتخابية شاملة وآمنة بالنسبة لجميع المواطنين.

وكما ورد في بيانات سابقة، يعبر مركز كارتر عن قلقه فيما يتعلق بالقيود المفروضة على حرية المواطنين في التجمع وحرية الكلام، تحت أحكام معينة من قانون الأمن الوطني، وقانون الصحافة والمطبوعات، والتشريعات الجنائية التي لا تتواءم مع اتفاقية السلام الشامل والدستور القومي الانتقالي.

ويحث المركز السلطات السودانية على التمسك بالالتزام الذي تعهد به الرئيس البشير للرئيس السابق للولايات المتحدة جيمي كارتر أثناء زيارته في فبراير ٢٠١٠ بالامتناع عن تطبيق هذه القوانين فيما يتعلق بالأحزاب السياسية والمرشحين أثناء فترة الانتخابات.

ووفقاً لالتزامات السودان من أجل انتخابات ديمقراطية، يجب أن يحظى كل

الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك صادق السودان على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في 18 مارس 1986 والذي دخل حيز النفاذ في 23 .مارس1976 .

مواطن بفرصة متساوية للترشح والمنافسة على المناصب العامة[١] ويقع على عاتق كل من المفوضية القومية للانتخابات واللجان الولائية العليا للانتخابات مسئولية حماية حقوق المرشحين المستقلين، ويجب عليهما ضمان استفادة المرشحين المستقلين من نفس الحقوق والامتيازات التي تتمتع ا الأحزاب السياسية. وعلاوة على دور الدولة وسلطات الانتخابات، يجب على الأحزاب السياسية أن تضمن معاملة المرشح ين المستقلين بنفس القدر من الاحترام الذي يولونه لعضويتهم.

لقد أصدرت المفوضية القومية للانتخابات ووزارة الداخلية السودانية منشوراً حول أنشطة الحملات التي تحتاج إشعاراً قبل ٧٢ ساعة على الأقل للإذن بأي أنشطة تعقد في الأماكن العام ة. وهذا المنشور

أكثر محافظةً من الموجهات التي أصدرتها وزارة الداخلية في قرارها الصادر في سبتمبر ٢٠٠٩ والخاص بممارسة الأنشطة الانتخابية، حيث يشترط المنشور الجديد على الأحزاب السياسية تقديم إشعار بأنشطة الحملة التي تعقد داخل مقراتها، الأمر الذي جعل الكثير من الأحزاب تعبر عن شكواها لمركز كارتر وتشير الأحزاب السياسية إلى أن هذه القواعد تطبق بدون انسجام عبر الولايات، وأن على الأحزاب، عملياً، أن تبلغ العديد من الأجهزة الأمنية وليس سلطة واحدة.

ميثاق الشرف المؤيد من الاتحاد الأفريقي. إن القرار الأخير الذي صدر عن ستة عشر حزباً والعديد من المرشحين المستقلين في جنوب السودان بتبني ميثاق الشرف المؤيد من الاتحاد الأفريقي لهو إنجاز واعد. إن المركز يثمن الطريقة الودية غير الإقصائية التي وضعها ميثاق الشرف بين الأحزاب.

والمركز يعبر عن أمله أن يعمل أعضاء كل مجالس الأحزاب الولائية التي أنشأت نتيجة لميثاق الشرف في جنوب السودان بتعاون واحترام لحقوق الآخرين خلال الانتخابات وما بعدها.

إن غالبية نصوص ميثاق الشرف موجودة في القانون الساري، لكن الميثاق يقدم بعض الإضافات القيمة. فهو يرفض الحاجة للتصريح بالتجمعات والمناسبات الانتخابية في المناطق العامة، التي سميت في المفوضية القومية للانتخابات ضوابط الحملات الانتخابية. كذلك ينص ميثاق الشرف المؤيد من الاتحاد الأفريقي على آلية لفض النزاعات من خلال إقامة مجالس ولائية للأحزاب بالتعاون مع

(١) جامعة الدولة العربية، الميثاق العربي لحقوق الإنسان. المادة ٢٤. ٣-٤.

مجلس شئون الأحزاب، وهو المسجل القومي للأحزاب السياسية. وهذه المجالس يجب تأسيسها بسرعة لتحقيق أقصى استفادة من إمكاناتها.

من المؤسف أن جهود التوصل إلى ميثاق للشرف شامل يضم بقية الأحزاب السياسية لم تكلل بالنجاح. إن المركز يشجع على المزيد من الحوار لتبني مبادئ مشابهة وإظهار ضبط النفس والتحضر قبل وأثناء وبعد الاقتراع. إن أوجه القلق التي عبرت عنها العديد من الأحزاب السياسية النشطة في شمال السودان يجب أن تؤخذ في الاعتبار.وينادي المركز، من أجل أن تكون عملية الحملات أكثر انفتاحاً، المفوضية ووزارة الداخلية أن تراجع لائحة الحملات بحيث لا تطلب تصاريح للحملات والمناسبات المعقودة في الأماكن العامة وفي مقرات الأحزاب. وإذا لم تراجع هذه اللوائح، يجب أن تكفل السلطات السودانية منح التصاريح بأعجل ما تيسر خلال فسحة الساعات الاثنين والسبعين، والقيام بكل الجهد لتبسيط عملية الموافقة بإصلاح الإجراءات وتحديد نقطة اتصال محددة في كل ولاية. إن التأخير في معالجة الطلبات أو أي معوقات بيروقراطية أخرى سيعطل تنظيم التجمعات في وقتها المحدد بلا داع ويقوض الثقة في حرية الانتخابات. مشاركة النساء. منحت النساء، وفقاً لاتفاقية السلام الشامل نسبة ٢٥ ٪ على الأقل في الأقل في المجلس التشريعي القومي ومجلس تشريعي جنوب السودان والمجالس الإقليمية، ويرحب المركز بالمشاركة المتحمسة للنساء السودانيات في العملية الانتخابية. إن التعليقات الحاطّة من شأن النساء حول قدراتهن من على العمل كممثلات للشعب لا مكان لها في مجتمع ديمقراطي ومتسامح. وينادي المركز المرشحين النأي بأنفسهم عن مثل هذه التصنيفات، مثلما حدث مؤخراً في التنافس على موقع حاكم ولاية الوحدة.

استخدام موارد الدولة: لاحظ المركز أن سيارات الدولة كثيراً ما تستخدم لأغراض حزبية، مم ا يشكل خرقاً لقانون الانتخابات. ويناشد المركز حكومتا السودان وجنوب السودان وكذلك حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان للتصدي الفوري لأي انتهاكات وأن يكفلوا تمتع كل المرشحين والأحزاب السياسية بملعب متكافئ عبر كل فترة الحملة الانتخابية.

ويقع على عاتق الحزبين الحاكمين، المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان مسئولية خاصة في تنظيم حملاتهما على أساس الملعب المتكافئ وعدم استخدام مواقع قوتهما لتقييد أنشطة الأحزاب الأخرى أو استخدام موارد الدولة للأغراض الانتخابي ة. إن المركز يشجع كل الأحزاب لإظهار الشفافية في إنفاقها وضمان الانصياع الكامل للضوابط المالية للمفوضية القومية للانتخابات.

موارد الحملة

وعلى الرغم من أن قانون الانتخابات لا يشترط تمويل الأحزاب من الأموال العامة، فقد وافقت حكومة جنوب السودان على تقديم مبلغ خمسة ملايين جنيه سوداني للأحزاب الثلاثة عشر في الجنوب في مجلس تشريعي الجنوب بعد طرح الموضوع في مؤتمر الاتحاد الأفريقي الأخير.

ويرحب مركز كارتر هذه المساهمة في تحسين مناخ الحملة الانتخابية وتمهيد ملعب الانتخابات. لكن كان مدهشاً أن حزبين من الأحزاب، وليست الحكومة، أوكل لهما توزيع هذه الأموال العامة. وفي ضوء هذا القرار ينادي مركز كارتر حكومة الوحدة الوطنية للتحرك بسرعة لتتماشى مع هذا القرار بتمويل الأحزاب الشمالية.

وبمعزل عن هذا القرار، فمعظم الأحزاب، فيما عدا المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، تواجه الضغوط لحد أنها لا تملك موارد مالية كافية للإعلان الواسع عن حملاتها ومرشحيها. ويقول البعض أنهم اكتفوا باستخدام الملصقات، وفي بعض الحالات، كما في بورتسودان، تمنع لائحة محلية الأحزاب السياسية من وضع الملصقات في المدينة مما يقلل من تواصلها مع الجمهور. وهذه المشكلة تشي بالتفاوت في الموارد الذي تدخل به الأحزاب المختلفة إلى حملاتها.

المركز قلق أيضاً من الإزالة الخبيثة لملصقات المرشحين والقيود على عرضها في ظل حوادث وردت من الخرطوم وجوبا وواراب وملكال. وهذه الأفعال تتعارض مع روح الحملات الحرة والمفتوحة وعلى اللجان العليا في الولايات أن تتصدى لهذه الحوادث فوراً من خلال التأكيد على ضرورة نزاهة العملية، حيث تنال كل الأحزاب حقوقاً متساوية في الحملات والتعبير عن آرائها السياسية[(١)].

وإجمالا، على المفوضية القومية للانتخابات ضمان التصدي بسرعة لأي مشكلات تواجهها الأحزاب السياسية المسجلة أو المرشحين المستقلين. وحيثما كان ذلك ضرورياً، على المفوضية القومية أن تتدخل مباشرة لدى السلطات الولائية والمحلية لصالح ضمان تحقيق حملة أكثر تنافسية ومساواة قدر الإمكان.

البيئة الإعلامية

إن الوصول المتساوي إلى الإعلام المرئي والمسموع والمطبوع حق ديمقراطي أساسي

(١) United Nations Human Rights Committee (UNHRC), General Comment 25, para 25

للأحزاب السياسية المتنافسة[1]، لكن الحال ليس كذلك في السودان حاليا. ويرحب المركز بقرار المفوضية القومية للانتخابات بخلق عملية لمراقبة الإعلام. لكن انسحاب خمسة من الأحزاب السياسية الستة العضو في الآلية المشتركة، مما ترك المؤتمر الوطني منفرداً في الآلية، يثير قلقاً شديدا. إن الثقة في آلية مراقبة الإعلام أمر حاسم لضمان سير الحملة بفاعلية.

لقد أثلج صدورنا أن بعض المفوضيات الولائية العليا للانتخابات تعمل مع الإعلام المحلي بشكل وثيق لضمان التوزيع المتساوي للوقت المخصص لمختلف الأحزاب. لكن التقارير التي تشير في بعض الولايات أنه ستطلب رسوم مالية لبث برامج الأحزاب السياسية قد تزعج المرشحين الأقل قدرة مالية.

لقد أغلقت محطتان إذاعيتان في جوبا – راديو بخيتة وإف إم الحرية – لوقت قصير على يد الأمن بسبب الاعتراض على محتوى ما تبثانه. وقد تعرض الصحفيون للمضايقة في أماكن أخرى من السودان وهددوا. إن هذا السلوك من هيئات الدولة غير مقبول، وتقوض مثل هذه الممارسات من الحمايات الدستورية ومن أهداف العملية الانتخابية الحقيقية.

إن المركز قلق من النص في قرار المفوضية القومية للانتخابات رقم ٦٨)) بأن على كل الأحزاب أن تسجل برامج حملاتها مسبقاً لإجازتها بواسطة لجنة تابعة للمفوضية قبل بثها. وقد اتهم الصادق المهدي زعيم حزب الأمة ب «إثارة الكراهية» في حديث رفض بثه على إذاعة أم درمان، وهو قرار أمنت عليه لاحقاً لجنة فرعية تابعة للمفوضية. وينبغي أن يكون هدف اللجنة عند مراجعة المادة الإذاعية، إتاحة حرية التعبير المحمية بالدستور، وليس مراقبة الأحاديث السياسية. وحسب القانون، لا ينبغي أن يكون للمفوضية ولجانها الفرعية وجهة نظر في محتوى أي من المواد المقدمة[٢]. وانتقاد الحزب الحاكم ومرشحيه وأعماله هي موضوعات مقبولة للنقاش ولا ينبغي أن يتدخل فيها إعلام الدولة. لقد تعرض محررو صحيفتين على الأقل للاستدعاء بواسطة المجلس القومي للصحافة بسبب تعليقات نشرتها الجريدتين عن عمر البشير. ولا يجب أن تفرض هيئات الدولة الموضوعات المقبولة للنشر. وعلى المفوضية أن تضمن أن كل وسائل الإعلام يمكنها

(1) African Union, Declaration on the Principles Governing Democratic Elections in Africa, art. III a)

(2) UN, Report of the Special Rapporteur on Freedom of Expression 1999, para. 17 (b)

أن تعلق بحرية حول القضايا المتصلة بالحملة الانتخابية.

لقد منح المرشحون وقتاً متساوياً في إذاعات وتلفزيون الولايات خلال الفترات التي خصصت للأحزاب، لكن في أوقات أخرى منح وقت بث غير متكافئ لمرشحي المؤتمر الوطني الذين يحتلون مواقع كبيرة. ويدعو المركز المفوضية القومية للانتخابات أن تولي اهتماماً وثيقاً لمثل هذه الممارسات وأن تصدر - متى كان ذلك ملائماً – تحذيرات علنية لضمان أن يكون الإعلام محايداً حقاً خلال الحملة الانتخابية.

عملية الترشيح:

تمخضت فترة الترشيح عن مشاركة رسمية ل ٧٢ حزباً سياسياً مسجلاً وأكثر من ١٦٠٠٠ مرشح، يتنافسون على ١٨٤١ مقعداً برلمانياً وتنفيذياً. إن المركز يرحب بعملية ترشيح اتسمت، في العموم، بالشمول، وكذا بقرار المحكمة العليا القاضي بالنظر في طعون مرشحي الرئاسة الذين تم حظره مسابقاً من الترشح.

وبذات الوقت، يشعر المركز بالقلق حول عدد من الأحداث التي وقعت أثناء عملية الترشيح، والتي بمقتضاها تعرضت أحزاب سياسية ومرشحين مستقلين إلى المضايقة مما حدا بعض المرشحين إلى العدول عن تقديم طلباتهم للترشح في الانتخابات. وتمثل مثل هذه الأحداث حيثما وقعت، تهديداً لحق الإنسان في الأمان على شخصه. وفي حال استمرت بالحدوث في الأسابيع المتبقية من فترة الحملات، فإنها ستمثل تعدياً على مجمل جودة العملية الانتخابية.

لاحظ المركز وجود خلط في بعض الأحيان بشأن شروط التنافس على مقاعد التمثيل النسبي في الانتخابات، وقدمت لجان انتخابات ولائية عدة معلومات متعارضة لمرشحين مرتقبين ولأحزاب سياسية بما في ذلك المستندات الإدارية المطلوبة للترشيح. وعلاوةً على ذلك، فقد أثّر قرار المفوضية القومية للانتخابات بتقديم الموعد الأقصى للانسحاب من الترشيح في منتصف الطريق، رغم أنه يعتبر قراراً قانونياً، على تخطيط الأحزاب السياسية.

ويشجع المركز، بالنسبة للانتخابات مستقبلا، كل من المفوضية القومية للانتخابات والسلطات الولائية على إعادة فحص الشروط الخاصة بتوقيعات الترشيح وإيداعات المرشحين. وبالنظر إلى عدد المقاعد المتنافس عليها في نفس الوقت، فإن العبء المالي الذي يفرضه شرط الإيداع يأتي مجحفاً بحق الأحزاب السياسية الصغيرة، بحيث يجب أن يبقى شرط الإيداع فقط بهدف إعاقة المرشحين

غير الجادين[١]. ويجب أن تضمن المفوضية القومية للانتخابات امتلاك لجان الانتخابات الولائية معلومات متسقة حول مطلوبات الترشيح وأن تطبق الإجراءات بشكل منسجم، وذلك لضمان ألا تكون هنالك عوائق لا لزوم لها تحول دون الدخول في المنافسة الانتخابية. التعداد السكاني، جنوب كردفان والقضايا الأخرى المتعلقة باتفاقية السلام الشامل.

يرحب المركز بالحوار السياسي الذي تم مؤخراً بين الحزبين الحاكمين لحل المشكلات التي وصلت إلى طريق مسدود فيما يتعلق بجنوب كردفان، وأبيي، والنزاع حول التعداد السكاني بالنسبة لتمثيل الولايات الجنوبية في المجلس الوطني. الآن وفي ظل اعتماد المفوضية القومية للانتخابات تأجيل انتخابات مقاعد المجلس الولائي ومقعد الوالي في ولاية جنوب كردفان، فإنه من الأهمية بمكان أن تمضي الخطة المتفق عليها لحل النزاع القائم في الولاية حول الحدود قدماً وعلى نحو عاجل. ويجب أن تبدأ التحضيرات الانتخابية الجديدة في وقت مناسب وذلك من أجل عدم تعريض عملية المشورة الشعبية لجنوب كردفان للخطر.

بالإضافة لذلك، يشجع مركز كارتر الأحزاب على حل المسائل العالقة المتبقية المتصلة بتنفيذ اتفاقية السلام الشامل، ويشمل ذلك ترسيم حدود الشمال /الجنوب والتعيين الرسمي لمفوضيات الاستفتاء في جنوب السودان وأبيي. إن التأجيل المستمر لتعيين مفوضيات الاستفتاء يعرض الأمل في إجراء عمليات استفتاء فعالة وفي وقتها المحدد للخطر. وبغض النظر عن نتيجة الانتخابات، على الحزبين الحاكمين تجديد التزامهما بتنفيذ كافة جوانب اتفاقية السلام الشامل، بما في ذلك الاستفتاء الهام حول تقرير المصير.

دارفور

يرحب المركز باتفاق المبادئ الذي وافقت عليه مؤخراً كل من حكومة السودان وحركة العدل والمساواة في الدوحة. وبذات الوقت، فإن الفشل في التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار، والعنف المستمر في دارفور سيهدد التحضيرات الانتخابية وقد يؤدي لحرمان العديد من المجتمعات المحلية.

ويساور المركز القلق حول تواصل معدلات مرتفعة من العنف في أجزاء من جبل مرة وغرب دارفور.

هذا ويحث المركز كافة الأطراف على إعلان الهدنة للأيام المتبقية من فترة

(1) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم25 ، الفقرة رقم16 .

الحملة الانتخابية والأيام التي تسبق وتلي مباشرةً فترة الحملة الانتخابية، وذلك للسماح لأهل دارفور بالمشاركة في العملية الانتخابية، إذا اختاروا القيام بذلك.

إن الضمانات المقدمة من جانب السلطات السودانية بأن حالة الطوارئ في دارفور لن يتم استخدامها للحد من نشاط الأحزاب السياسية هي خطوة مرحب بها، ولكن ذلك لا يعتبر خطوة كافية لتجاوز القيود المستمرة التي تحد من حرية المواطنين في دارفور.

أعداد مراكز الاقتراع: مخاوف حول الحد من المشاركة الكاملة

أعلنت المفوضية القومية للانتخابات مؤخراً أنه سيكون هنالك ١٠٣٢٠ مركزاً للاقتراع، تستوعب ١٧,٩١٤ نقطة اقتراع على امتداد السودان[(١)]. ويمثل ذلك تراجعاً كبيراً عن عدد المراكز المخطط له في الأساس وهو قرابة ٢١٠٠٠ مركزا. ووفقاً للمفوضية القومية للانتخابات فإن عدد مواقع الاقتراع تقلص بسبب ضعف قدرة السلطات الولائية على تقديم أفراد شرطة وموظفي اقتراع.

ويساور المركز القلق من أن يحد عدد المواقع والمراكز المخطط لها من المشاركة الكاملة في العملية، خصوصاً في المناطق الريفية حيث قد تفصل مسافات شاسعة بين مراكز الاقتراع مما يضطر العديد من الناخبين إلى تكبد مشاق السفر، بدون مسوغ، لمسافات طويلة من أجل الإدلاء بأصواتهم. على كلٍ، وبالنظر إلى وضع التحضيرات الانتخابية الحالية، يبدو أن زيادة عدد مواقع الاقتراع زيادة معتبرة، قد يمثل مهمة بالغة الصعوبة. سيكون على كل مركز اقتراع في شمال السودان أن يستوعب حوالي ١٢٠٠ ناخب، بينما سيكون على مراكز الاقتراع في الجنوب استيعاب قرابة ١٠٠٠ ناخب لكل مركز. لذلك من المهم أن يستبق تخطيط المفوضية القومية للانتخابات بدقة هذه القيود، بسبب عجز مراكز الاقتراع عن التعامل مع المزيد من الناخبين، وأيضاً بسبب ما يتصل بذلك من تجهيزات مراكز الاقتراع المعدة سلفا. وسيمثل احتواء حتى معدل متوسط من تدفق الناخبين خلال أيام التصويت الثلاثة تحديا. وهكذا، كنتيجة لعدد مراكز الاقتراع المخطط له من قبل المفوضية القومية للانتخابات، فقد يتعين على اللجان الولائية للانتخابات أن تقوم بخيارات تقصي من خلالها مجتمعات محلية نائية أو يصعب الوصول إليها، مقوضة بذلك التزام السودان بتعزيز حق الاقتراع

(١) المفوضية القومية للانتخابات قائمة التوزيع النهائي ١٦ مارس ٢٠١٠م.

الشامل[١]. لقد جادلت العديد من اللجان الولائية للانتخابات من أجل المزيد من المواقع، قائلة أن إشراك جميع الناخبين سيمثل تحدياً في ظل الفجوة الحالية في عدد مراكز الاقتراع. ويشجع المركز المفوضية القومية للانتخابات على تمكين

اللجان الولائية للانتخابات من أجل ضمان أن كل المناطق بكافة الولايات تتمتع بتوزيع ملائم لمراكز. الاقتراع، وذلك لضمان تساوي فرص الناخبين للوصول إلى مواقع الاقتراع في كل دائرة[٢].

إن مشاركة النازحين ضرورية للغاية لضمان حق الاقتراع الشامل[٣]. وبما أن مراكز الاقتراع ستكون في مواقع محددة يتعين على المفوضية القومية للانتخابات ضمان توفر العدد الكافي من المراكز في المفوضية القومية للانتخابات، قائمة التوزيع النهائي، ١٦ مارس ٢٠١٠.

المناطق التي تضم أعدادا كبيرة من النازحين لاستيعاب كل الناخبين، دون التسبب لهم في مصاعب غير ضرورية للدخول في العملية.

لقد أظهرت محاكاة عملية الاقتراع، حيث قام ضباط الانتخابات بتمثيل دور الناخبين في بيئات نموذجية، معدل الوقت المطلوب لكل ناخب، وقد أظهرت التقديرات المثالية تدفقاً للناخبين بمعدل ناخب لكل دقيقتين ونصف، حسب عدد أوراق التصويت التي وزعت أثناء ذلك التمرين. وأوحت هذه المحاكاة أن عدداً من مراكز الاقتراع، حتى بافتراض أن الناخبين يصلون بمعدلات معقولة ثابتة، ستشهد صعوبة في التحقق من كل الذين سيرغبون في الاقتراع خلال الأيام الثلاثة وبالنظر إلى هذه المخاوف يتعين على المفوضية القومية للانتخابات ضمان تقديم التدريب والتمويل والمواد بطريقة ملائمة وبأعلى مستوى يمكن تحقيقه، من أجل مساعدة موظفي الاقتراع على أداء مهمتهم على أفضل وجه.

يساور مركز كارتر القلق حيال مسألة بطء تعيين الأشخاص المنوط بهم إدارة مراكز الاقتراع، جزئيا بسبب الموجهات المتباينة التي تسلمتها اللجان الولائية للانتخابات من المفوضية القومية للانتخابات حول عدد مراكز الاقتراع وعدد الموظفين المطلوبين لتسيير عملية الاقتراع وقد يؤثر هذا سلباً على التدريب الكافي

(1) الأمم المتحدة، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 25(ب).

(2) الأمم المتحدة، حقوق الإنسان والانتخابات، الفقرة رقم ١٠٤.

(3) مبادئ الأمم المتحدة حول النزوح الداخلي، الفقرة 4.

وعلى نشر موظفي الاقتراع في الوقت المناسب. ووفقاً لتوجيه المفوضية القومية للانتخابات رقم (٦٦) الصادر في ١٤ فبراير سيضم كل مركز اقتراع في الجنوب ستة موظفين، بينما كان العدد المذكور في الدليل الرسمي للاقتراع سبعة موظفين. وبالنظر إلى عدد الأصوات التي سيتم الإدلاء بها في الجنوب (١٢) والعدد المتوقع للناخبين لكل مركز اقتراع، يحث المركز كل من المفوضية القومية للانتخابات والسلطات الولائية أن تنظر بعناية في عدد الموظفين المطلوب لإدارة مراكز الاقتراع بشكل ملائم. كما يشجع المركز أيضاً المفوضية القومية للانتخابات على ضمان تعيين النساء كموظفات اقتراع وذلك لضمان المساواة بين الجنسين، وتحسين مستويات مشاركة النساء التي سبق لهن تحقيقها كضابطات انتخابات.

و قد يكون من الضروري، حتى مع بذل جهود استثنائية للتخطيط والتحضير من جانب ضباط الانتخابات وغيرهم، تمديد فترة الاقتراع لأكثر من يوم ثالث، خصوصاً عند الأخذ في الاعتبار تعقيد العملية الانتخابية وعدم معرفة معظم الناخبين بالإجراء ت.وثمة عناصر إضافية من المرجح أن تؤثر على طول فترة الاقتراع مما يجب أن يؤخذ في الاعتبار على سبيل المثال؛ في المناطق التي تفتقر إلى الإمداد الكهربائي، لن يكون منطقياً التحقق من الناخبين المصطفين خلال أيام الاقتراع بحلول الساعة السادسة مساء. ويجب عدم الاستهانة بالمشكلات المتعلقة بالمناخ أو بالتجهيزات اللوجستية.

في معرض استباقها لهذه المشكلات وللمشكلات الأخرى المشابهة، يتعين على المفوضية القومية للانتخابات توجيه اللجان الولائية بتحضير خطط للطوارئ. وفي حال لم يتخذ القرار أو لم توضع اللوائح قبل بدء الاقتراع، فقد لا يتوفر الوقت ولا القدرة الكافيين لتوصيل القرارات والتوجيهات شديدة الأهمية بخصوص الاقتراع لكافة مراكز الاقتراع، خاصة تلك الموجودة في المناطق الريفية النائية، مما قد يفضي إلى وقوع ارتباك ومشكلات قد تكون خطرة.

بناءً على الخبرة العريضة في بلدان أخرى، اقترح مقدمو الدعم الانتخابي الدوليين خلق لوائح وقواعد بشكل مسبق بهدف تحديد الحاجة إلى يوم رابع للاقتراع. ويمكن بناء ذلك على عدد الناخبين المسجلين الذين تسنى لهم الاقتراع قبل نهاية اليوم الثالث للاقتراع، والذي يمكن تقييمه حينها والبت بشأنه على مستوى مركز الاقتراع. ويحث مركز كارتر المفوضية القومية للانتخابات على النظر في تبني تلك الإجراءات التي تقوم على الموافقة المسبقة لتمديد الاقتراع إلى

يوم رابع، متى اقتضت الحاجة.

يوم الانتخاب: قوائم الناخبين وإجراءات الاقتراع. يمثل الاقتراع ذروة الحملة الانتخابية، وسيكون لحظة تاريخية لملايين السودانيين. وبالنظر إلى أن الوقت الذي خصص لمراجعة وتصويب قوائم الناخبين كان وقتاً محدوداً، نسبة للتأخير الذي شهده عمل القوائم الالكترونية، يجب على المفوضية القومية للانتخابات ضمان عدم إرجاع أي من الناخبين المسجلين المخولين دون التمكن من الاقتراع، وأن تكون العملية شاملة بشكل ايجابي إلى أقصى مدى ممكن ويجب أن تكون المفوضية القومية للانتخابات مهيأة للتجاوب بشكل فوري مع أية مشكلات غير متوقعة الحدوث، وان تكون مستعدة لمجابهة أي مشكلات طارئة، ولإرسال المزيد من الإمدادات بشكل سريع، وأن تضمن وجود موظفين مدربين كبدلاء احتياطيين وأن يكونوا متاحين للنشر الفوري.

يساور مركز كارتر القلق الشديد من أن القوائم النهائية للناخبين ليست جاهزة، مع مئات الآلاف ف من الأسماء ما نزال محذوفة. وقد أظهرت التقارير وجود تباين وتضارب بين كتيبات تسجيل الناخبين المدونة بخط اليد وسجل الناخبين الالكتروني. وفي إحدى الحالات، تعرف المسؤولون في واراب على ٧٨٠٠٠ فرقاً في عدد الناخبين المسجلين في كتيبات التسجيل والأسماء المدخلة بواسطة مركز البيانات. ويتعين على المفوضية أن تكون نشطة في جهودها للتعرف على الحالات المماثلة الأخرى، كما يجب على مسؤولي الانتخابات على المستوى الولائي اتخاذ تدابير من شأنها ضمان ألا يحرم الناخبون المسجلون بشكل قانوني من المشاركة في عملية الاقتراع.

إن طباعة بطاقات الاقتراع لانتخابات رئاسة السودان ورئاسة جنوب السودان داخل البلاد قد يضعف من تأمين البطاقات. ويجب أن تكون الحماية من التزوير الانتخابي صارمة وشفافة من أجل الاعتماد على كل البطاقات التي تم تحضيرها.

يجب على المفوضية القومية للانتخابات تعزيز إجراءات تأمين البطاقات خلال مراحل الاقتراع، والفرز والفحص وذلك للحول دون أن تكون مزاعم وجود زيادة في البطاقات عاملا يقوض مصداقية الانتخابات. ويجب عليهم ضمان عمل مطابقة منهجية لكل البطاقات الصادرة وتعزيز إجراءات تأمين البطاقات في مراحل الاقتراع والفرز والفحص، ويجب أن تختم البطاقات عند إصدارها وفقاً للإجراءات. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون البطاقات موقعة من موظف مركز الاقتراع عند

إصدارها؛ وهي خطوة تم توصيفها بواسطة المفوضية للجان العليا للانتخابات في مؤتمر عقد حديثا ولكنها لم تضمن رسمياً في كتيب الاقتراع.

تحضيرات العملية والجدول الزمني للانتخابات لقد عانى تقريباً كل حدث ذي أهمية في التقويم الانتخابي من الانزلاق عن موعده، وخلقت هذه السلسلة من التأخيرات ضغطاً متصاعداً على الجدول الزمني. وبذات الوقت، فثمة عدد من التحديات التي تضع المزيد من القيود على العملية، ويشمل ذلك محدودية قدرة كل من المفوضية القومية للانتخابات والأمم المتحدة على توفير المواصلات، والحجم الضخم للمواد التي يجب نشرها، وإعادة تعبئة المواد التي طرأت الحاجة إليها نسبة لتغيير العدد المخطط له في مراكز الاقتراع، وعدد الناخبين لكل مركز اقتراع، علاوة على التأخر في إنتاج بطاقات الاقتراع. ويصبح غير واضح باضطراد ما إذا كانت المفوضية القومية للانتخابات قادرة على إقامة انتخابات ناجحة في موعدها المحدد.

إن التغييرات المتعددة في الخطط العملياتية للمفوضية القومية للانتخابات تسببت في إحداث صعوبات في تنفيذ المسائل اللوجستية. فالمفوضية القومية للانتخابات في أمس الحاجة لفعل المزيد لتسريع التحضيرات النهائية، وأن تمضي قدماً للأمام وفقاً للخطة العملياتية المتفق عليها، وضمان وجود قدرة كافية على المستوى الولائي، وأن تحرص على الاتساق في تطبيق الإجراءات. إن من الجوهري بذل كل الجهد لتسريع عجلة التحضيرات اللازمة، وفي الأثناء ضمان تغطية كل مناطق القطر بشكل ملائم، بما في ذلك المناطق النائية والتي تشوبها صعوبات من الناحية اللوجستية، إلى جانب معسكرات النازحين.

وبينما يتعين على المفوضية القومية للانتخابات المضي قدماً في التحضيرات الانتخابية بأعجل ما يمكن، فإن مركز كارتر يحمل الاعتقاد أيضاً أن المفوضية القومية للانتخابات يجب أن تستمر في تقييمها لما تبقى من الجدول الانتخابي، وأن تضع التعديلات المطلوبة لعقد انتخابات ذات مصداقية في كل أرجاء القطر. وتملك المفوضية القومية للانتخابات، إذا لزم الأمر، صلاحية تأجيل الانتخابات، وعليها أن تفعل، إن مثّل ذلك اشتراطاً للوفاء بمسؤولية تنفيذ انتخابات شاملة وذات مصداقية ويحث مركز كارتر المفوضية القومية للانتخابات على أن تزن كافة العوامل، بما في ذلك موسم الأمطار في جنوب السودان وجنوب دارفور. ومن الضروري، على أية حال، أن يتخذ أي قرار بشأن تأجيل الاقتراع من جانب المفوضية القومية للانتخابات، بأعجل ما يمكن، وذلك لمنح المفوضية وشركاء الدعم الفني الدوليين

أكبر فسحة من الوقت للبدء في ترتيبات لموعد انتخابات جديد.

الإعلان الفوري لنتائج مراكز الاقتراع لضمان الشفافية عقب الاقتراع، فإن التنفيذ الفوري لأنشطة الاقتراع وما بعد الاقتراع يعتبر مسألة مصيرية. ويجب توضيح وتبيان عملية إعلان نتائج الانتخابات. ويحث المركز المفوضية القومية

للانتخابات على ضمان أن يتم إعلان النتائج بشفافية ووفقاً لخطة واضحة الأبعاد بما يتماشى مع الممارسات الدولية الجيدة المتفق عليها.

وبالنظر إلى عمليات الاقتراع المعقدة والصعوبات اللوجستية، سيمثل إعلان النتائج بعد أربعة أيام فقط من بدء فرز الأصوات تحدياً كبيراً، خاصة بالنظر إلى المشكلات المرجح وقوعها فيما يتعلق بالمواصلات والصعوبات الإجرائية في ظل وجود استمارات نتائج مفقودة أو إشكالية. ورغم ذلك، وبالنظر إلى الضغط الشديد بهدف تقديم نتائج اقتراع شاملة بشكل سريع، فإن التأخير غير المبرر في إعلان النتائج يمكن أن يثير المخاوف والتوترات.

إن توجيه المفوضية القومية للانتخابات بإعلان النتائج مباشرةً بعد الفرز في كل مركز اقتراع على حدة، مع نشر النتائج في كل موقع هو توجيه يستحق الإشادة. لكن، يحث مركز كارتر بشدة أن تتخذ المفوضية القومية للانتخابات واللجان الولائية للانتخابات خطوات على المستوى الولائي وذلك عبر نشر نتائج المراكز واحداً بعد الآخر بشكل مترافق مع ملخص النتائج. بدون هذا الترتيب، سيكون من الصعب على المواطنين والمرشحين التأكد من أن ملخص النتائج المنشورة تطابق تلك المعروضة في مراكز الاقتراع، مما قد يقوض مصداقية الانتخابات.

ينطبق ذلك على النتائج الأولية، والنهائية، والنتائج المتقدمة إن حدثت. ويجب نشر هذه النتائج بشكل فوري على موقع المفوضية القومية للانتخابات، وأن تعرض في مقار اللجان الولائية للانتخابات، وأن تنشر على صفحات الصحافة المحلية بأعجل ما تيسر.

إن مركز كارتر قل ق من أنه ليس هناك نص في ضوابط التصويت والفرز يقضي باستلام وكلاء الأحزاب السياسية والمرشحين لنسخة من استمارات النتائج (أورنيك ٩ بهدف التحقق مما يقلل من الشفافية والثقة في العملية. وعلى المفوضية القومية للانتخابات أن تدرس تضمين نسخ إضافية طبق. الأصل من

استمارات النتائج توزع على الوكلاء اتساقاً مع أفضل الممارسات الانتخابية[١].

التعليم المدني والمشاركة

نبه مركز كارتر خلال فترة التسجيل إلى أن الغياب الواسع لجهود التعليم المدني وتثقيف الناخبين قبل وأثناء التسجيل قد أثر سلباً على مستوى المشاركة، وكذلك على فهم المواطنين السودانيين للعملية برمتها. إن المركز قلق من أنه ما لم يقم جهد عاجل لتوسيع جهود التعليم المدني وتثقيف الناخبين فقد ينشأ وضع مماثل خلال عملية التصويت مع احتمال وقوع عواقب وخيمة، خاصة وأن توعية الناخبين. تعتبر على نطاق واسع هامة لممارسة الحقوق الانتخابية بواسطة ناخبين واعين[٢].

إن اعتقال ثلاثة ناشطين شباب من منظمة قرفنا مؤخراً بحجة «الإزعاج العام» بينما كان ثلاثتهم يحاولون رفع الوعي المدني بعملية الحملة الانتخابية في مكان عام هو إساءة استخدام لسلطة الدولة ويرسل رسالة محبطة لكل منظمات المجتمع المدني التي تعمل في دعم الوعي الانتخابي. كذلك أزعجت مركز كارتر التقارير الواردة بشأن تأجيل أو إلغاء مناسبات للتوعية المدنية في ست ولايات بشمال

السودان بسبب عدم التنسيق بين المفوضية القومية للانتخابات والسلطات على المستوى الولائي. وعلى المفوضية القومية التأكد من عدم ضياع المزيد من فرص التعليم المدني خلال الأسابيع القادمة قبل التصويت.

إن الانتخابات السودانية تتميز بعملية تصويت معقدة للغاية في بلد لا يمتلك فيه المواطنون سوى القليل من خبرة المشاركة في الانتخابات. وحتى الآن فإن مراقبي مركز كارتر المنتشرين في الأقاليم والعواصم لم يلحظوا سوى جهود هامشية فقط للتعليم المدني الدائرة حول عملية التصويت والتي، إن لم يتم رفع وتيرتها بصورة كبيرة وعاجلة، سوف تتسبب في أضعاف نوعية هذه الانتخابات. وتقول الممارسات الدولية الجيدة في هذا الشأن أنه من المهم أن يعرف الناخبون المكان الذي يجب أن يصوتوا فيه، وما هي المستندات المطلوبة للتصويت، ومتى ستتاح لهم النتائج[٣].

(1) Commonwealth Secretariat, Good Practice, para. 36.

(2) مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، التعليق العام رقم 25 ، الفقرة 88 .

(3) UN, Human Rights and Elections, para88.

هناك الآن حاجة ماسة أن تتقبل المفوضية القومية للانتخابات ولجان الانتخابات الولائية وشركائهم الرئيسيين مسئولية التعليم المدني وتوعية الناخبين وبذل أقصى جهد ممكن لتوسيع البرامج، خاصة في المناطق الريفية لضمان المشاركة القصوى لكل المواطنين السودانيين. كذلك لا بد أن تشمل هذه الجهود قادة المجتمع والسلطات التقليدية والإعلام غير الرسمي لتحقيق أقصى تغطية ممكنة.

تمويل الانتخابات والتوظيف الأفراد ستواجه لجان الانتخابات بالولايات تحديات جسيمة في توفير العربات المستأجرة والمواد اللازمة لإنشاء هياكل مؤقتة وخدمات أخرى لتنفيذ الأنشطة الضرورية السابقة للتصويت وخلال التصويت.

ولتسهيل الجهود اللازمة لمواجهة هذه التحديات، من الضروري بصورة عاجلة أن توزع المفوضية القومية الاعتمادات المالية لكل لجان الانتخابات بالولايات بصورة منظمة وفي وقتها. إن التأخير في توزيع الاعتمادات المالية للجان الانتخابات بالولايات خلال فترة تسجيل الناخبين بالولاية عند البداية وبعد إعلان التمديد يخلق توتراً غير ضروري في العلاقة بين العاملين في التسجيل ومقدمي الخدمات.

ومن الضروري أن تنعكس التكلفة العالية في جنوب السودان على تخطيط المفوضية القومية للانتخابات وتحويلاتها المالية.

المراقبون المحليون ومندوبو الأحزاب

يرحب مركز كارتر بعمل المراقبين المحليين ومندوبي الأحزاب والدور الكبير الذي بإمكانهم لعبه في العملية الانتخابية. وعلى المفوضية القومية للانتخابات واللجان الانتخابية في الولايات توفير إرشادات واضحة لمجموعات المراقبين المحليين ومندوبي الأحزاب حول إجراءات الاعتماد بأسرع ما يمكن لضمان إصدار بطاقات الاعتماد وقد تسبب عدم الوضوح بشأن هذه الإجراءات خلال فترة تسجيل الناخبين في حدوث تأخيرات غير ضرورية وتشويش لدى مجموعات المراقبين المحليين ومندوبي الأحزاب، وكذلك لدى لجان الانتخابات في الولايات. إن المركز يحث المفوضية القومية للانتخابات على تبسيط إجراءات الاعتماد بأسرع ما يمكن، والتخلي عن إلزام المراقبين بتقديم هوية بصورة فوتوغرافية وتمديد فترة نافذة الاعتماد المقرر إغلاقها في ٢٠ مارس لمنح أوسع فرصة لمشاركة المراقبين السودانيين.

من الضروري توسيع وتكثيف تدريب مندوبي الأحزاب، وعلى الأحزاب بذل الجهد لضمان تلقي مندوبيهم التعليمات المناسبة حول إجراءات التصويت لصالح المشاركة في عملية سليمة. إن المركز يشجع الأحزاب السياسية على إحاطة لجان الانتخابات في

الولايات بقوائم مندوبيهم بأسرع ما يمكن في الوقت المتبقي قبل الانتخابات.

كما يرحب المركز بإصدار المفوضية القومية للانتخابات للمرحلة الأولى من إعتمادات مراقبي المركز الدوليين ويتطلع لأن تتلقى مجموعات المراقبة الأخرى التي أبدت رغبتها في مراقبة العملية الانتخابية نفس المعاملة السريعة. ويدعو المركز أيضاً المفوضية القومية للانتخابات وسلطات الانتخابات الولائية لتوعية موظفي التصويت بدور وحقوق المراقبين الدوليين والمحليين ومندوبي الأحزاب.

التخطيط لأمن الانتخابات

بينما يرحب المركز بالجهود التي تتولاها حكومة الوحدة الوطنية وحكومة الجنوب لتوفير الأمن خلال فترة الحملة الانتخابية والتصويت، ما تزال هناك تحديات جسيمة لضمان قيام انتخابات آمنة. ومن الضروري أن يكمل المسؤولون الولائيون ومسؤولو الانتخابات الخطة الأمنية للمحافظة على أمن مراكز التصويت فوراً، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن أيام التصويت المتعددة تتطلب تشغيل نوبات متعددة لضمان الوجود المتواصل في مراكز التصويت.

قد تتطلب الظروف استدعاء قوات الجيش السوداني والجيش الشعبي لتحرير السودان لمساعدة الشرطة في توفير الأمن. ومن المهم للغاية أن تكون أدوارهم واضحة بما في ذلك تحديد مسافة تمركز هذه القوات عن مراكز التصويت، وضمان وصول كل المعلومات ذات الصلة بصورة واضحة إلى قوات الأمن وكذلك الجمهور والأحزاب السياسية بغرض بناء الثقة في العملية وتفادي وقوع تشويش.

وعلى المفوضية القومية للانتخابات واللجان الانتخابية والسلطات الولائية في دارفور اتخاذ كل الخطوات اللازمة لتفادي عسكرة مراكز التصويت وحدوث أي حالات تدخل من مسؤولي الأمن الوطني مثل التي شهدها مراقبو كارتر في دارفور خلال تسجيل الناخب ين. ويواصل المركز الدعوة إلى رفع حالة الطوارئ لخلق مناخ ملائم خلال فترة الحملة الانتخابية والتصويت.

بعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات

نشر مركز كارتر، عقب البدء في أنشطة المراقبة الانتخابية طويلة المدى في السودان في فبراير ٢٠٠٨بدعوة من حكومة السودان وحكومة جنوب السودان ١٢ مراقباً طويل المدى لتقييم العملية الانتخابية والبيئة السياسية والانتخابية الأوسع على امتداد السودان. وينتمي هؤلاء المراقبون لاثني عشر بلداً هي الكاميرون، وكندا، ومصر، وإريتريا، وكينيا، وهولندا، والنرويج، وجنوب أفريقيا وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وزيمبابوي.

وأهداف بعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات بالسودان تتمثل في: أ) تقديم تقييم محايد لجودة العملية الانتخابية من كافة الجوانب، وب) تعزيز عملية انتخابية شاملة، لجميع السودانيين، وج) إظهار الاهتمام الدولي بالعملية الانتخابية في السودان. وتقييم البعثة العملية الانتخابية في السودان انطلاقاً من اتفاقية السلام الشامل، والدستور القومي الانتقالي، وقانون الانتخابات القومي، والالتزامات الواردة في الاتفاقيات الإقليمية والدولية بشأن إجراء انتخابات ديمقراطية، بما في ذلك الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية[١].

---

(1) تم إنشاء مركز كارتر عام ١٩٨٢ بواسطة رئيس الولايات المتحدة السابق جيمي كارتر وزوجته روزالين بالشراكة مع جامعة ايموري لتعزيز السلام والصحة حول العالم. والمركز منظمة غير ربحية وغير حكومية ساعد على تحسين حياة الناس في أكثر من ٧٠ بحل النزاعات؛ وتطوير الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والفرص الاقتصادية؛ ومنع الأمراض؛ وتطوير العناية بالصحة النفسية؛ وتعليم المزارعين زيادة إنتاج المحاصيل. لقد شرع مركز كارتر في العمل بالسودان عام ١٩٨٦ في مشروع س اسكاوا-غلوبال ٢٠٠٠الزراعي وعلى مدى أكثر من عشرين عامًا ظلت برامجه المتعلقة بالصحة والسلام تركز على تحسين الصحة ومنع وحل النزاعات لمعرفة المزيد عن مركز كارتر.. نرجو زيارة موقعنا على: www.cartercenter.org/sudan-eom بالسودان.

قرار تضامن مرشحي الرئاسة في ١٨/٣/٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

قــــــــرار

تضامن المرشحين لمنصب رئيس جمهورية السودان

١٨/٣/٢٠١٠م

بما أننا قد رحبنا بالتحول الديمقراطي في السـودان وقررنا الانخـراط في الانتخابات الرئاسية المزمع تنظيمها في شهر أبريل المقبل، وبما أننا قد توافقنا على أن هذه العملية الانتخابية تعتبر نقطة تحول حاسمة في تاريخ السودان.

وبعد مراقبة الأداء العام للمفوضية القومية للانتخابات تبينا عدم تعاونها وعـدم حيدتها بل وصل الأمر لخروقات واضحة لقانون الانتخابات على سبيل المثال:

أ- المادة (٧٠) من قانون الانتخابات تنص على تكافؤ الفرص في استخدام وسائل الإعلام العامة على أساس تغطية عادلة للحملات الانتخابية. ولكن واصل الحزب الحاكم احتكاره لوسائل الإعلام القومية دون رادع تحت سمع وبصر المفوضية.

ب- تنص المادة (٧١) من قانون الانتخابات علـى مسـاهمات ماليـة تقـدمها الحكومة القومية أو حكومة الجنوب أو سلطات الولاية لكافة الأحزاب السياسـية للمرشحين على أساس المساواة لكن استمر الحزب الحاكم متصرفاً في المال العام باعتباره حزب الدولة وحرم الأحزاب من أي مساهمات مالية كما نص على ذلك القانون وكما هو معتاد في البلدان الديمقراطية والمفوضية ساكتة على ذلك.

ج- نصت المادة (٧١) في فقرة ثانية أن من واجب المفوضية تحديد سقف الصرف على فعاليات الحملة الانتخابية للأحزاب والمرشـحين ولكـن الحـزب الحـاكم صـرف وما زال يصرف بإسراف بلغ أضعاف مضاعفة ما صرفه منافسوه الذين صاروا ينافسون دولة لا حزباً ومع هذا المشهد المبطل لنزاهة الانتخابات لم تفعل المفوضية شيئا.

د- المادة (٧٣) تحظر استعمال إمكانات الدولة والموارد العامة لغـرض الحملـة الانتخابية. استخدم مرشحون للحزب الحاكم وسائل الدولـة تمـويلاً وتـنقلاً ومعينات في حملاتهم الانتخابية كما أسرفوا في تبرعات من المال العام في مشاهد انتخابية وهذه التصرفات بنص القانون تعتبر أساليب فاسدة.

ه- هذه الانتخابات معقدة وجديدة على المواطن السـوداني لـذلك التزمـت المفوضية بتدريب عدد كبير من المراقبين هذا الالتزام يتحقق مما سـوف يسـبب

خللاً كبيراً في الانتخابات.

و- المادة (٢٢) من قانون الانتخابات حددت تسجيل الناخبين من مواقع سكنهم ولكن المفوضية خالفت هذا النص، حيث تم تسجيل قوات نظامية من مواقع عملها مما يشكل مخالفة صريحة للقانون.

ز- استدعت المفوضية عطاءات لطبع بطاقات الاقتراع للمناصب التنفيذية وقدمت سلوفينيا عرضاً بالتكلفة الأقل بمبلغ ثمانمائة ألف دولار وقدمت المطبعة الحكومية السودانية عطائها بمبلغ ٤ مليون دولار ومنح العطاء لسلوفانيا ثم سحب منها ومنح للمطبعة الحكومية دون مبرر ودون استشارة الجهات المعنية مما آثار الشبهات.

علية فقد قررنا الأتي:

أولاً: نطالب بتعين مجموعة مستقلة للتحقيق في الخروقات المالية والإدارية للمفوضية القومية للانتخابات.

ثانياً: يتم تعيين هذه المجموعة عاجلاً عن طريق عطاء محدود على أن يتم تمويل عمل هذه المجموعة من المصادر المالية المتوفرة للمفوضية.

ثالثاً: يتم إكمال ونشر تقرير هذه المجموعة قبل بداية الاقتراع بوقت كاف.

رابعاً: على ضوء النتائج والتوصيات التي يتوصل لها التقرير المشار إليه أعلاه، يتخذ تضامن المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية القرار المناسب.

الأسماء والتوقيعات:

١. الإمام الصادق المهدي
٢. السيد مبارك الفاضل
٣. الدكتور كامل إدريس
٤. السيد عبد الله دينق نيال.
٥. الدكتورة فاطمة عبد المحمود
٦. السيد محمد جحا
٧. السيد محمد إبراهيم نقد
٨. السيد عبد العزيز خالد عثمان
٩. السيد ياسر عرمان
١٠. السيد منير شيخ الدين منير
١١. السيد حاتم السر على سكينجو

بيان أحزاب الآلية برفض التعديلات في ٢٣ مارس ٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان حول تعديل الآلية المشتركة

٢٣ مارس ٢٠١٠م

كونت الآلية المشتركة لاستخدام الأجهزة الإعلامية خلال الانتخابات في ٢ فبراير الماضي بشكل معيب بطغيان للتنفيذيين بالدولة وتمثيل ناقص للأحزاب السياسية يفتقر للأساس الموضوعي. وقد أجمعنا كممثلين للأحزاب بالآلية – فيما عدا حزب المؤتمر الوطني- على رفض ذلك التكوين وقدمنا مذكرة بمطالب عديدة في ٢/٢٣ ثم أعلنا انسحابنا في ٣/٢، وظلت الآلية تعمل بوجود المؤتمر الوطني فقط. ثم تدخل المجلس القومي للصحافة والمطبوعات فنظم اجتماعا للحوار بين المفوضية والأحزاب وبعض الإعلاميين عقد بداره في ٣/١٨ قاطعته معظم الأحزاب، وبالرغم من ذلك خرج الاجتماع بالتأكيد على أن التشاور بين المفوضية والأحزاب مسألة مفروضة قانونا (المادة ٦٦(٣)) وأن المفوضية أشركت الأحزاب بدرجة أقل مما هو منصوص عليه بالقانون، وأن الشفافية انعدمت في أعمالها، مع التأكيد على ضرورة مواصلة الحوار وإشراك الأحزاب والشفافية.

ثم خرجت الصحف في يوم ٢٢ مارس بتصريحات من السيد نائب رئيس المفوضية تقول بأن المفوضية استجابة لمطالبنا قامت بزيادة أزمان الدعاية للمرشحين، وزيادة تمثيل الأحزاب داخل الآلية ليكون فيها ١٤ ممثلا للمرشحين هم الستة الممثلين للأحزاب المعتمدة أصلا، بالإضافة لممثلي ستة من مرشحي رئاسة الجمهورية الذين لم يكن لهم تمثيل واثنين يمثلان أحزاب حكومة الوحدة الوطنية.

إننا نرحب ببادرة الاستجابة الجزئية لمطالبنا من ناحية زيادة فترات الدعاية الانتخابية الممنوحة للأحزاب. ولكن فيما يتعلق بتمثيل الأحزاب نقول:

- إننا نشكو أصلا من انعدام الحوار والتفاهم وقرار المفوضية الذي يخصنا بالأصل لم ندع لمناقشته بل علمنا به من أجهزة الإعلام ولم تشاورنا المفوضية حتى اللحظة ولا أشركتنا في القرار ولا أعلمتنا به.
- الأحزاب السياسية طالبت في مذكرة وقع عليها غالبية مرشحي الرئاسة الساحقة بحل الآلية الحالية وإعادة تكوينها بشكل عادل، وهذا لم يتم فقط تمت

زيادة ممثلي الأحزاب والمرشحين، بدون تدخل في أداء الآلية وصلاحياتها.

- الأساس الذي دعونا له لاختيار الأحزاب بالآلية موضوعي وهو الأحزاب التي تخوض الانتخابات في كافة مستوياتها بما فيها الرئاسة، ولكن المفوضية أضافت عضوين من حكومة الوحدة الوطنية مثيرة تساؤلات حول أسس الاختيار فحكومة الوحدة الوطنية ممثلة أصلا بالمؤتمر الوطني والحركة الشعبية. قرار المفوضية يؤكد أنها واقعة تحت سيطرة المؤتمر الوطني كلية ولا تستطيع الاستجابة لمطالبات الأحزاب الموضوعية إلا بإرضائه بإضافة الأحزاب التبع التي تدعم مرشحيه علنا فالإضافة منها هي إضافة لممثلي المؤتمر الوطني وحسب.

- الإعلام لا زال واقعا تحت قبضة المؤتمر الوطني كلية في الشمال وذلك بشهادة الدراسات العلمية والرصد المحايد ومنظمات الرقابة المحلية والدولية، مثال عليها تقرير مركز كارتر وتقرير هيومان رايتس واتش وتقرير مجموعة الأزمات الدولية وتقرير كونسرتيوم السودان الذي أقر أن مرشح المؤتمر الوطني الرئاسي يحوز على ٧٥٪ من التغطية في أجهزة البث الإذاعية والتلفزيونية. بل إن الأجهزة المملوكة للدولة تروج لرمزه بشكل مباشر وكذلك المطبوعات الصادرة عن المفوضية. ويحضر مرشحو المؤتمر الوطني المناسبات الرسمية ويروجون بشكل مباشر لرمزهم ولحزبهم. وكل ذلك بخرق المادة (٩٦) إساءة استخدام موارد وإمكانات الدولة.

إننا نحمل المفوضية مسئولية إضاعة الزمن وكل هذا التأخير في الحوار والمشاركة الفعلية لنا في المسألة الإعلامية، فلم يتبق سوى أسبوعان على الاقتراع بينما هي تتصرف بهذا الانفراد والاستخفاف بالقوى السياسية المتنافسة.

ونؤكد أن الاستجابة تمت فقط لجزء ضئيل جدا من مطالباتنا فلم يتم التطرق لحديثنا عن ضرورة ضبط كافة الخريطة البرامجية، ولا مشاركة الأحزاب في مقررية الآلية التي كانت مثالا للفشل والتحيز ضد الأحزاب، كما أن الاستجابة تمت بشكل أفقدها معناها في البحث عن الموضوعية والمصلحة العامة، وصب في مصلحة المؤتمر الوطني الذي لم يعد هناك شك أنه يأمر المفوضية فتأتمر بأمره.

ونرفض مجددا أن نكون في هذا الجسم الشائه الذي زادت تشويهاته والذي لن يفلح إلا في تجيير الإعلام لحزب يخرق القانون ويستخدم إمكانيات الدولة في دعايته الانتخابية.. نرفض المشاركة في تضليل الشعب السوداني، ونعلن عن استمرارنا في مقاطعة الآلية، ورفض الانضمام لها بالنسبة لمن تم ضمه لأول مرة.

وسنواصل مجهوداتنا في فضح تواطؤ المفوضية وخرقها للقانون الذي يحكم عملها، وفي التنسيق مع كل الشرفاء لتوثيق هذه الخروقات وجعلها معروفة للجميع، لإعلاء معارضتها والعمل من أجل انتخابات نزيهة وحرة، تديرها جهة مسؤولة ونزيهة ومستقلة.

الأحزاب السياسية

الأعضاء بالآلية المشتركة لاستخدام الأجهزة الإعلامية خلال الانتخابات

توقيعات:

١ - حزب الأمة القومي

٣- الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل

٤ - الحزب الشيوعي السوداني

٥- المؤتمر الشعبي

٦- حزب التحالف السوداني

خطاب رئيس الحزب للقوى الحديثة ٢٨ مارس ٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

خطاب مفتوح

للمثقفين، والمهنيين، والنظاميين، والمفكرين، والأكاديميين، والإعلاميين، السودانيين لا سيما: الأساتذة، والأطباء، والقضاة، والمهندسين، والمحاميين، والزراعيين، والاقتصاديين، وكافة كوادر الخدمة، المدنية، والمستثمرين في القطاع الخاص. وضباط القوات النظامية. في القوات المسلحة، والشرطة، والسجون، والأمن، والأخوة والأخوات في المهجر.

٢٨/٣/٢٠١٠م

أخواني، وأخواتي وأبنائي، وبناتي.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد-

لقد نلتم من التعليم واكتسبتم من التجارب وعقدتم من العلاقات ما يلقي على عاتقكم مسئولية وطنية جسيمة لا سيما في هذه المرحلة التي يمر بها الوطن في أخطر عمليتين: الانتخابات للتحول الديمقراطي، وتقرير المصير للوحدة الطوعية أو الجوار الأخوي.

١. المناخ الذي تجري فيه الانتخابات الحالية ملغوم: الحزب الحاكم -المؤتمر الوطني- أحيط بظروف جعلته يحول العملية الانتخابية من تداول سلمي للسلطة، إلى استفتاء حول مصير رئيسه وهدفه الفوز في الانتخابات والحصانة من الملاحقة الجنائية الدولية. أو الخسارة فالوقوع في براثينها. لذلك لم يدخر جهدا بما في ذلك تسخير إمكانات الدولة المالية، والإعلامية، والاتصالاتية، والمواصلاتية، والدبلوماسية للفوز في الانتخابات. ولكن فوزه في الانتخابات، حتى إذا كان مبرأ من عيوب هذه الأساليب الفاسدة لن يحقق مقاصده لأن الاتهامات الجنائية الدولية لا تسقط بالتقادم ولا تبطلها أية حصانة.

٢. منذ عام ١٩٤٨م وعبر عدد من المواثيق والمعاهدات تطورت الشرعية الدولية لحقوق الإنسان في حالة السلم.

• إلى جانب ذلك تطور القانون الدولي الإنساني الهادف لتقييد حق أطراف النزاع في اختيار أساليب وسائل القتال ومساءلة من يتجاوزها.

• مشروعات القانون الدولي الإنساني بلغت ذروتها عام ١٩٤٩م عندما أبرمت اتفاقيات جنيف الأربع لحماية ضحايا الحروب. هدف هذه الاتفاقيات هو حماية المدنيين في ظروف النزاعات المسلحة الدولية، والنزاعات المسلحة بين الدول، والنزاعات الداخلية. هذه الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات التزمت بها الدول. ولكن لم تتخذ بموجبها تشريعات وافية، ولم تنفذ مقاصدها. بل شهد العالم منذ ١٩٤٥م سفك دماء ١٧٠مليون نفس وأفلت الجناة من العقوبة. لذلك نشأت الحاجة لقانون دولي جنائي وآلية قضائية لتطبيقه منعا للإفلات من العقوبة.

انطلقت الدراسة في هذا الصدد على الصعيد الدولي منذ عام ١٩٩٢م فأدت الدراسة إلى صياغة ميثاق روما في ١٩٩٨م. وبموجب هذا الميثاق صوت لصالح إنشاء المحكمة الجنائية وأيد قانونها ١٢٠ دولة في ١٩٩٨/٧/١٧م وكان السودان من بين الدول الموقعة على تكوين المحكمة وطريقة تكوينها. وامتنعت عن التصويت ٢١دولة وعارضت ٧ دول.

وبعد مصادقة ٦٠ دولة أصبح ميثاق روما معاهدة دولية نافذة منذ ٢٠٠٢/٤/١٠م.

وبموجب هذا التطور في القانون الدولي الإنساني أنشأت المحكمة الجنائية الدولية وصادق عليها حتى الآن ١١٠دولة.

وفي ديسمبر ٢٠٠٤م قدم نشطاء مروجون للمحكمة الجنائية للسودان وفي ندوة مفتوحة في دار اتحاد المحامين في الخرطوم أعلن وزير العدل- على محمد عثمان يس- أنه طلب من مجلس الوزراء السوداني المصادقة على المحكمة الجنائية الدولية.

هذا تطور في القانون الدولي الإنساني أوجبته ظروف العدالة وعدم الإفلات من العقوبة لا يستهدف نظاما بعينه بل ينشد العدالة وعدم الإفلات من العقوبة.

٣. إن وقوع جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور أمر متفق عليه وموثق:

• ففي يونيو ٢٠٠٤م زرت ومعي وفد من حزب الأمة دارفور. وزرنا الفاشر، ونيالا، والجنينة. واجتمعنا بمناديب المحليات، وبالقادة القبليين، وبمجالس شورى الفور، والمساليت، والزغاوة. وزرنا معسكرات نازحين الفاشر(أبو شوك)، وفي ضواحي الجنينة، وفي ضواحي نيالا (كلمى)، ولدى عودتنا للعاصمة عقدنا مؤتمرا صحافيا ذكرنا فيه ما وقفنا عليه من وقوع جرائم حرب (مثلا قصف قرى مدنية وحرقها)، وجرائم ضد الإنسانية (مثلا اغتصاب نساء) وطالبنا بتكوين لجنة

محايدة للتحقيق ومحاسبة الجناة وإنصاف الضحايا. وقلنا إنه ما لم يحدث ذلك فإن الأمم المتحدة بموجب مواثيقها الملزمة سوف تتحرك في هذا الاتجاه.

• وفي سبتمبر ٢٠٠٤م بحث مجلس الأمن الدولي مسألة جرائم دارفور. وانتدب بعثة عالية التكوين برئاسة القاضي أنطونيو كاسيس. هذه اللجنة زارت دارفور بصورة أشبه بخطانا ووصلت لرؤية مماثلة: أي وقوع جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور. وأوصت البعثة أن يقدم الجناة للمحكمة الجنائية الدولية. تداول مجلس الأمن هذا التقرير. وفي مارس ٢٠٠٥م اتخذ قراره رقم ١٥٩٣ الذي أحال مرتكبي جرائم دارفور للمحكمة الجنائية الدولية.

• الحكومة السودانية كونت لجنة برئاسة السيد دفع الله الحاج يوسف للتحقيق في أحداث دارفور. هذه اللجنة قدمت تقريرها في يناير ٢٠٠٥م مؤكدة وقوع جرائم حرب في دارفور ومطالبة بالتحري والمساءلة.

٤. الحكومة السودانية لم تتحرك بالجدية الكافية لمساءلة الجناة، وهي على أية حال مسؤولة عن إثارة الشك في نزاهة القضاء السوداني لأنها منذ الانقلاب في يونيو ١٩٨٩م سطت على استقلال القضاء: ففي ١٩٨٩/٩/٢٠م طرد مجلس قيادة الثورة ٥٧ قاضيا واستقال عشرون احتجاجا على هذا الإجراء. وفي نوفمبر ١٩٨٩م أحيل ٦٧ قضايا من الخدمة للصالح العام. وكثير من القضاة الأكفاء أعيروا بخطوة لإبعادهم. لذلك جاء في تقرير البعثة الدولية للتحري في أحداث دارفور الآتي: «نظام القضاء السوداني غير قادر على معالجة الحالة في دارفور. وغير راغب في ذلك. وقد اضعف هذا النظام كثيرا خلال العقد الماضي وكان من شأن القوانين المقيدة التي تمنح السلطات التنفيذية صلاحيات واسعة أن قوضت فعالية السلطات القضائية. كذلك فإن القوانين السودانية تمنح المسؤولين السودانيين حصانة حماية لهم مما يفعلونه أثناء أداء واجباتهم الرسمية. كما أن القوانين السودانية لا تجرم جرائم الحرب المذكورة».

٥. تعامل النظام السوداني مع القرار الدولي الهام ١٥٩٣ منذ صدوره في مارس ٢٠٠٥م بطريقة اللامبالاة ثم الرفض. ولم يتخذ خطوات جادة في طريق التحري ومعاقبة الجناة. وعندما طلب مدعي المحكمة العام أوكامبو للعدالة في يوليو ٢٠٠٧م اثنين من مواطني السودان تصرف النظام بانفعال حاد وصار التعامل بين المحكمة والحكومة مساجلات حادة وعقيمة إلى أن قررت المحكمة طلب رأس الدولة السوداني للعدالة في مارس ٢٠٠٩م.

هذا الطلب من شأنه، حتى إذا لم ينفذ، أن يشل حركة رأس الدولة السوداني.

لم يتمكن من حضور مؤتمرات دولية هامة مثل المؤتمر الإسلامي في اسطنبول في ٩ نوفمبر ٢٠٠٩م ومؤتمر البيئة في كوبنهاجن في ٧ ديسمبر ٢٠٠٩م ووقف التعامل بين السودان والاتحاد الأوربي بموجب اتفاقية كوتنو. والدول الأعضاء المصادقة على المحكمة الجنائية الدولية تبلغ ١١٠ منها ثلاثون في أفريقيا.

الأمر ليس شأنا محصورا في المحكمة فالقرار ١٥٩٣ قرار مجلس أمن والسودان عضو في نظام الأمم المتحدة لا يستطيع أن يتعامل مع الأمم المتحدة متجاهلا قرارات مجلس الأمن.

بعض الناس يحتجون بموقف إسرائيل التي تتحدى القرارات الدولية دون أن تدفع ثمنا. هذا الوضع الشاذ مستمر لأن أمريكا وهي دائمة العضوية في مجلس الأمن تحمي إسرائيل ولكن هذا الباطل إلى زوال وقد بدأ تراجع إفلات إسرائيل من العقوبة.

أما مقولة أن هناك من يستهدف النظام السوداني فصحيحة ولكنه استهداف يستغل منافذ حقيقية. المهم هو أن هناك جرائم قد ارتكبت في دارفور.

إذا انتخب السيد عمر حسن أحمد البشير رئيسا فإن هذا لن يحميه من الملاحقة الجنائية وسوف يعرض الدولة السودانية لشلل مدمر لا سيما والدولة السودانية وهي عضو في نظام الأمم المتحدة سوف تتأثر سلبا بذلك.

كما أن للسودان مصالح كبيرة في المجال الدولي سوف يحول هذا الشلل من تحركه نحوها مثلا:

- الاستفادة من الاستعداد الدولي لإعفاء ديون الدول الأكثر فقرا وأكثر مديونية. الدين السوداني الخارجي يبلغ ٣٤ مليار دولار.
- الاستفادة من أهداف الألفية الثمانية في محاربة الجوع، والفقر، والأمية والأمراض، وغيرها.
- الاستفادة من مبدأ العدالة البيئية الذي أوجب على الدول الغنية الملوثة للبيئة تعويض الدول الفقيرة المتأثرة سلبا بالاحتباس الحراري.

تصوير المحكمة الجنائية الدولية كأنها مجرد منبر للتآمر ضد نظام السودان. وأن جرائم دارفور وهمية مغالطات ساذجة ولن تغني عن الحق شيئا.

٦. ربما ظن بعض الناس أن انتخاب السيد ياسر عرمان مرشح الحركة الشعبية يمثل بديلا مناسبا. ولكن الديمقراطية ليست مجرد عدد أصوات. نعم لأغلبية الأصوات أهميتها ولكن ديمقراطية عدد الأصوات وحدها لا تجدي إذ لا بد من التوازن.

لا يمكن للحركة الشعبية أن تحكم الجنوب والشمال معا وأن يكون حاكم

السودان مرؤوسا لرئيس الجنوب. إن انتخاب السيد ياسر عرمان إذا حدث مدعاة لعصيان واضطراب في الشمال وأية قراءة أخرى للأوضاع غير واقعية واستهتار بالأمن القومي السوداني.

٧. إن أي رئيس آخر ينتخب من صفوف المعارضة الحالية سوف يجد نفسه في صدام مع مؤسسات الدولة الحالية المسيسة بصورة كبيرة لصالح المؤتمر الوطني. فما العمل؟

في إطار حوارنا مع المؤتمر الوطني ذكرنا لهم حقيقة أن انتخاب السيد عمر حسن أحمد البشير لن يحميه وسوف يعرض السودان لضرر بالغ. لذلك الأفضل أن نتفق على مرشح قومي تدعمه القوى السياسية الرئيسية ويلتزم ببرنامج قومي لمواجهة المخاطر الهامة التي تواجه البلاد في الأربع سنوات القادمة ويكون حكومة قومية من الأحزاب حسب أدائها الانتخابي التشريعي. هذا المرشح يستطيع أن يطمئن المؤتمر الوطني أن التحول الديمقراطي لن يكون جراحيا وأن يطمئن الحركة الشعبية على حماية حقوقها المشروعة. وأن يطمئن القوى السياسية الأخرى على جدية التحول لديمقراطي. ولكن الأطراف المعنية لم تستجب لهذا الرأي.

وبعد هذا العزوف أقدمت على قبول التشريح لرئاسة الجمهورية وأعتقد أنني أستطيع:

• أن أبرم اتفاق جنتلمان مع المؤتمر الوطني بأن التحول الديمقراطي سيكون حكيما لا جراحيا.

• أن أبرم اتفاق جنتلمان مع الحركة الشعبية لتحسين فرص الوحدة العادلة. وللاستعداد ببروتوكول جديد لإقامة علاقة أخوية خاصة بين دولتي السودان في حالة الانفصال نتيجة لاستفتاء تقرير المصير في ٢٠١١م.

• أن أحل أزمة دارفور بما يحفظ دارفور بوابة غربية للسودان ويحقق مطالب أهله المشروعة. وأن أقدم معادلة يقبلها مجلس الأمن تحقق العدالة في دارفور ولا تهز استقرار البلاد.

• أن أتعامل مع الالتزام بالمرجعية الإسلامية بالصورة التي تؤكد كفالة الإسلام للحرية، والعدالة، والرحمة، والتسامح والدولة المدنية.

• أن أعقد مؤتمرا اقتصاديا قوميا للاتفاق على تشخيص الحالة الاقتصادية الراهنة ووضع برنامج للبناء الاقتصادي.

• أن أدعو لمؤتمر أمن إقليمي يضم السودان وجيرانه لإبرام اتفاقية أمن وتعاون تنموي.

• أن يقوم السودان بدور دولي كعضو فاعل في المجالات العربية، والأفريقية،

والإسلامية، والدولية.

هذا خيار لإخراج السودان من رئاسة تقود حتما لزعزعة موقف البلاد الدولي. أو رئاسة تقود حتما لاضطراب الأمن القومي السوداني. وهناك خيار آخر وهو تأجيل الانتخابات الحالية حتى شهر نوفمبر القادم. للاتفاق على مرشح قومي على نحو ما اقترحنا سابقا وأنا مستعد لذلك وفي يدي قائمة قصيرة من ثلاث أشخاص يمكن الاتفاق على أحدهم هذان هما الخياران لإنقاذ السودان من اندفاع مدمر نحو الهاوية.

انتم كمواطنين يهمكم مصير الوطن مع هذا معنيون بالتفاعل مع الموقف والمشاركة الناعلة بكل الوسائل المتاحة لتحقيق سلامة الوطن وإلا صرنا كالتي سعت لحتفها بظلفها.

وبالله التوفيق

أخوكم

الصادق المهدي

بيان تضامن مرشحي الرئاسة ٢٠١٠/٣/٢٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

المؤتمر الصحفي الأول لتضامن المرشحين لمنصب رئيس جمهورية السودان

٢٠١٠/٣/٢٩م- دار الأمة

إلى أجهزة الإعلام الوطنية والإقليمية والدولية

وعبرهم للرأي العام السوداني والإقليمي والدولي

نحن تضامن مرشحي رئاسة الجمهورية نشكركم على تلبية دعوتنا لحضور هذا المؤتمر الصحافي الهام الذي نفتحه بهذا البيان وسنكون على استعداد للرد على أسئلتكم وتعليقاتكم علما بأن من لم يحضروا منا فقد وقعوا على مذكرتنا وأبدوا تأييدهم لعقد هذا المؤتمر.

١. لقد أقبلنا على هذه الانتخابات التي أوجبتها اتفاقية السلام والدستور مطمئنين على ضوابط حريتها ونزاهتها بموجب:

أ. قانون انتخابات وضع:

- ضمانات لنزاهة التسجيل.
- تأكيد وجود سقوف لصرف المتنافسين في الانتخابات.
- تأكيد أن الحكومة سوف تمويل المتنافسين بقدر معقول.
- تأكيد أن أجهزة الإعلام الرسمية سوف توزع الفرص على الكافة بالتساوي ومنع احتكارها لحزب السلطة.
- تأكيد أن المرشحين من أصحاب المناصب الرسمية لن يستغلوا نفوذهم لأغراض انتخابية.
- تأكيد أن كافة التصرفات في العملية الانتخابية سوف تلتزم بقواعد الشفافية والنزاهة.
- التصدي للأساليب الفاسدة ومنعها.

ب- تكوين مفوضية قومية للانتخابات ومستقلة ومسؤولة عن تطبيق قانون الانتخابات. وبعد تكوينها وعدت المفوضية بأنها سوف تكون مستقلة وملتزمة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

٢. وجود مراقبين وطنيين ودوليين يحميهم القانون. ولكن الذي حدث في الواقع هو:

- أن قانون الانتخابات قد خرق وأطيح ببنوده المذكورة أعلاه بما لا يدع مجالا

للشك.

٠ المفوضية القومية المستقلة خالفت قوميتها واستقلالها ونزاهة وشفافية تصرفاتها وتخلت عن مسئوليتها في حماية سيادة القانون.

٣. المراقبون الدوليون صاروا هدفا لتهديد وحشي ومهمتهم في الأصل مراقبة العملية والحكم على نزاهتها. ولكن الذين دخلوا البلاد من مبعوثين لبعض الدول يتدخلون في الشأن الوطني بلا حدود بل لا يشك أحد في أن الشأن لوطني صار سداح مداح للغاشي والماشي.

٤. حل مسالة الخلاف حول الإحصاء عن طريق التعيين غير قانوني وغير دستوري وغير ديمقراطي وغير مقبول.

٥. أطلق العنان لعناصر متحالفة مع الحزب الحاكم ملأت الصحف والشوارع بعبارات التفكير والتخوين والتفسيق بصورة خلقت مناخا تحريضيا ملتهبا.

٦. الموقف الأمني في دارفور مضطرب وحركات دارفور الثلاث التي وقعت مع الحزب الحاكم اتفاقيات في مايو ٢٠٠٦م وفي مارس ٢٠١٠م تطالب بالمشاركة في السلطة انتخابيا لا عن طريق التعيين الذي لا مجال له بعد الانتخابات.

٧. نحن نمثل كافة مرشحي الرئاسة إلا واحد وبالإضافة للثقل الجماهيري الذي ظهر ميدانيا فإن عدد الذين زكونا إذا أضيف له ذووهم يصير ما بين مليون وملونين مواطن ومواطنة وهو قطاع شعبي له وزنه المعتبر.

٨. نحن ومن معنا والرأي العام السوداني والجدوى الديمقراطية يهمنا في المقام الأول أداء المفوضية والالتزام بالقانون وقد تأكد لنا وجود عيوب في أدائها ومخالفة للقانون وللشفافية المطلوبة. ولذلك كتبنا المذكرة الموزعة على حضراتكم نطالب بمراجعة أداء المفوضية الإداري والمالي.

المراجعة أسلوب مهم لأحد أركان الديمقراطية أي المساءلة.

٩. إن بلادنا تتطلع لمفوضية قومية ومستقلة ومحل ثقة المتنافسين في الانتخابات ولقانون انتخابات تكفل بنوده المطبقة بحزم حرية ونزاهة الانتخابات.

١٠. مذكرتنا رفعت لمؤسسة الرئاسة، وللمفوضية، وللأمم المتحدة، وللمراقبين، لمسجل الأحزاب السياسية، وللاتحاد الأفريقي، وللاتحاد الأوربي، وللجامعة العربية وسوف نقرر الخطوة التالية بعد معرفة النتيجة. علما بأنه إذا لم تجر المراجعة ونطمئن لسلام الموقف فإن أول الضحايا سوف يكون الطعن في نزاهة هذه الانتخابات.

الانتخابات هي آلية للتداول السلمي على السلطة لا عمليات شكلية لاستمرار التسلط.

بيان هام من تضامن مرشحي رئاسة الجمهورية ٢٠١٠/٤/١م

الخميس، ٠١ أبريل ٢٠١٠ ١٧:٤٧

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٠١٠/٤/١م

اجتمع تسعة من مرشحي الرئاسة وأكدوا بالإجماع انحياز مفوضية الانتخابات الحزبي وتفشي الأساليب الفاسدة في هذه العملية الانتخابية وأن التأجيل مطلوب لحل المشاكل التي تحول دون انتخابات عامة وحرة ونزيهة.وأكد السيد ياسر عرمان أن موقفه من مقاطعة انتخابات الرئاسة بناءاً على الحيثيات السابقة لا رجعه فيه. وقرر أغلبية الحضور مقاطعة انتخابات الرئاسة مع استعدادهم لمراجعة الموقف إذا توافرت الشروط المطلوبة لنزاهة الانتخابات واستقلال المفوضية.وأبدى بعض الحاضرين أنهم رغم تأيدهم لما ورد أعلاه فإنهم سوف يخوضون الانتخابات.هيئة تضامن مرشحي الرئاسة سوف تصدر لاحقاً بياناً بأسماء الأشخاص وتحديد ومواقفهم علماً بأن التضامن سوف يستمر لكشف الأساليب الفاسدة.

وبالله التوفيق

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار القوى السياسية حول الانتخابات ١ أبريل ٢٠١٠م

١. التمسك بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشامله والالتزام بإجراء الاستفتاء علي تقرير المصير المقرر في يناير عام ٢٠١١م باعتبار ذلك المدخل السلمي الوحيد لإنهاء أزمة الحكم في البلاد وتحقيق السلام الشامل والوحدة الطوعية.

٢. بما أنه ثبت من خلال الممارسة العملية بأن البيئة السياسية والقانونية في البلاد تحول دون قيام انتخابات حرة ونزيهة، وان الخلاف علي التعداد السكاني قد أدي إلى تأجيل الانتخابات في جنوب كردفان، وإلي الانتقاص من حق الجنوب في اتفاق السلام في المشاركة القومية بنسبة عدد سكانه. كما أن الوضع الأمني في دارفور واستمرار حالة الطوارئ وتجدد العنف يحول دون قيام انتخابات في دارفور مما يعوق شمولية الانتخابات وينتقص من شرعيتها وعليه قررت القوي السياسية:

أ. رفض ومقاطعة الانتخابات الجزئية المشوّهة التي يصر المؤتمر الوطني على إجرائها في أبريل دون أن تتوفر لها شروط الحد الأدنى من الحرية والنزاهة حتى لا نشارك في تزوير إرادة أهل السودان وننأى بأنفسنا ونحول دون تهديد واستقرار الكيان السوداني باستمرار الحرب في دارفور وعودة الحرب إلى جنوب السودان.ء

ب. ضرورة تأجيل الانتخابات من ١١ ابريل إلى نوفمبر القادم لتكتمل شروط نزاهتها وشموليتها لكل البلاد وفق الترتيبات السياسية المذكورة أدناه.ء

ج. هناك أحزاب من قوى الإجماع الوطني قررت المضي بالمشاركة في الانتخابات مع اتفاقها التام مع بقية الأحزاب بأن الانتخابات غير نزيهة، وبانحياز المفوضية ولكنها تشارك فيها لمواصلة التعبئة وتوثيق الخروقات والقيام بالمقاومة عبر الانتخابات، كما أن هناك أحزاب تستكمل مشاوراتها عبر أجهزتها لتعلن موقفها خلال ٢٤ ساعة.ء

د. ضرورة الاتفاق علي حكومة قومية تقوم بترتيبات سياسية للخروج من الأزمة الحالية تمكن البلاد من:ء

١. حل قضية دارفور حل عادل وشامل وتحقيق مشاركة أهلها في الانتخابات.

٢. التمسك بإنفاذ كامل اتفاق السلام الشامل خاصة في بنوده الجوهرية المرتبطة بالتحول الديمقراطي واستدامة السلام في الجنوب والوحدة الطوعية،

وإنفاذ كافة الاتفاقات الأخرى (أبوجا – الشرق – القاهرة – جيبوتي) لخلق البيئة السياسية والقانونية اللازمة لإجراء الانتخابات الحرة النزيهة

٣. تعديل قانون الانتخابات الحالي بمعالجة الثغرات والنواقص التي برزت في التنفيذ

٤. تشكيل مفوضية قومية للانتخابات من شخصيات تتمتع بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية وتحظي بالإجماع الوطني. تصوب المفوضية الأخطاء التي صاحبت العملية الانتخابية الحالية (السجل الانتخابي – تقسم الدوائر الجغرافية- وخروقات الإحصاء السكاني)، تجري انتخابات شاملة حرة ونزيهة في موعد لا يتجاوز نوفمبر ٢٠١٠ م مع اعتماد نسبة الثلث الواردة في اتفاق السلام الشامل لتمثيل الجنوب في البرلمان القومي

٥. إجراء الاستفتاء علي تقرير المصير في موعده في يناير ٢٠١١م والمشورة الشعبية لجنوب كردفان والنيل الأزرق.

قوى الإجماع الوطني

أم درمان – ١ ابريل ٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار حزب الأمة القومي ٢ أبريل ٢٠١٠م

قرر حزب الأمة القومي الآتي:

أ. مواصلة حملته الانتخابية في جميع المستويات، وحدد للاستمرار فيها شروطا هي:

١. تجميد العمل بالأحكام الأمنية القمعية حتى نهاية الانتخابات بأمر جمهوري.

٢. تفعيل المادة (٣/٦٦) من قانون الانتخابات مع وضع الإعلام القومي كله تحت إشراف آلية قومية يتفق على تكوينها توجيهاتها نافذة.

٣. تفعيل المادة (٦٧/٢/ج) من قانون الانتخابات التي تنص على المساهمات المالية لتمويل الحملة الانتخابية للقوى السياسية من الحكومة المركزية وحكومة الجنوب وحكومات الولايات.

٤. تفعيل المادة ٦٩ من قانون الانتخابات والتي تنص على حظر استعمال إمكانات الدولة وموارد القطاع العام المادية والبشرية لغرض الحملة الانتخابية. وكذلك تفعيل المادة ٣/٦٧ من القانون التي تنص على وضع سقف للصرف الانتخابي.

٥. الاستفتاء لتقرير المصير من شروط السلام، لا يزج به في المساجلات السياسية، كذلك تزال كافة الشعارات والملصقات التحريضية والتكفيرية والتخوينية.

٦. الاعتراف بأن الانتخابات الحالية في دارفور ناقصة لأسباب معلومة مما يوجب الالتزام بمعادلة مشاركة في الرئاسة والأجهزة التنفيذية والتشريعية عند إبرام اتفاق السلام وإجراء التعديلات الدستورية والقانونية اللازمة لذلك.

٧. توسيع قاعدة التداول والقرار في الشأن الوطني بتكوين مجلس دولة من عضوية محدودة يتفق عليها وتحدد صلاحياته بالتراضي، وهو الذي يلزم المفوضية بوضع ضوابط لنزاهة الاقتراع.

٨. تمديد موعد الاقتراع أربعة أسابيع أي بعد الأسبوع الأول من مايو لإتاحة الفرصة لهذه الإصلاحات لتحقيق آثارها الإيجابية على درجة نزاهة الانتخابات.

ب. إذا لم تستوف هذه الشروط في مدة أقصاها الثلاثاء القادم الموافق ٦ أبريل الجاري فإن حزب الأمة القومي سيقاطع المراحل المتبقية من الانتخابات ويعلن عدم اعترافه بنتائجها.

بسم الله الرحمن الرحيم

فرص حزب الأمة في الانتخابات ٢ أبريل ٢٠١٠م

الشائعات حول أن موقفنا في الانتخابات ضعيف لا تمت للواقع بصلة، والحقائق هي:

- بالرغم من انعدام الحرية والنزاهة فنحن نتوقع أن نكون الرقم الانتخابي الأول، وكثير من المناطق فإن حزب السلطة لن يكون منافسا في المقعد الأول ولا الثاني.
- فرصنا في الرئاسة هي الأكبر بناء على دراسات واستطلاعات أجريناها.
- بالنسبة للولاة موقفنا هو الأقوى من أي حزب آخر بما فيهم حزب السلطة في الشمال
- صحيح أننا لم نخض الانتخابات في الجنوب لأن استعدادنا التنظيمي ليس كما يجب، ولكننا قدرنا أن هذه فرصة لدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان هناك والسعي للتبشير بالوحدة أو الجوار الأخوي.

انتخابات الرئاسة: حقائق وأرقام

١- استطلاعاتنا وتقديراتنا في الولايات المختلفة تبشر بإحرازنا نسبا تفوق في أحيان كثيرة ما تحصلنا عليه في الديمقراطية الثالثة.

٢- أجرينا استطلاعا في مناطق مختلفة في الخرطوم بعيدا من مناطق نفوذنا الحزبي (أم بدة ودار السلام والثورات وغيرها) وكانت نتيجة الاستطلاع إحراز مرشحنا على نسبة ٣١٪ من المستطلعين المسجلين. وهذا يعني إذا اعتبرت مناطق ثقلنا أن النسبة ستزيد بشكل مقدر، مع أن حزبنا أحرز في الخرطوم في انتخابات ١٩٨٦م نسبة ٢٣٪ فقط من أصوات الناخبين.

٣- تقديرات التصويت لمرشحنا الرئاسي تزيد على نسب التصويت في الديمقراطية الثالثة في بعض الولايات برغم الفقر والقهر والمضايقات المتخذة من قبل حزب السلطة.

٤- التقدير أن يحرز مرشحنا الرئاسي نسبة ٣٤٪ في أسوأ الفروض وقابلة للزيادة لأكثر من ٤٠٪ كلما زادت فرصة الحركة في الأيام الأخيرة. ومع وجود مرشحين رئاسيين كثر فإنه لن تحسم الانتخابات في الجولة الأولى في الغالب

وسيحوز مرشحنا إما على الترتيب الأول أو الثاني (هذا بافتراض أن يكون الاقتراع نزيها)

٥- إذا أجريت الانتخابات لاقتراع ثاني ففوز مرشحنا حتمي.

انتخابات الولاة

لدينا ١٤ مرشحا لمنصب الوالي وموقفهم كالتالي:

٣ ولاة في حكم الفوز المضمون بالمقعد وهم:

١. والي شمال كردفان- محمد المهدي حسن

٢. والي النيل الأبيض- مرتضى هباني

٣. والي سنار- مالك الحسن أبو روف

خمسة ولاة لديهم فرصة كبيرة للفوز:

٤. والي الجزيرة- خلف الله الشريف

٥. والي جنوب دارفور- موسى مهدي إسحق

٦. والي القضارف- أحمد الدابي

٧. والي الشمالية- البشرى عبد الحميد

٨. والي جنوب كردفان

أربعة ولاة لديهم فرصة ظاهرة

٩. والي كسلا: عمر الحسن أونور

١٠. والي غرب دارفور- تاج الدين محمد بحري الدين

١١. والي شمال دارفور- إسماعيل كتر عبد الكريم

١٢. والي النيل الأزرق- عصام البشير الجبلابي

ولايتين لا تبدو فيهما فرصة كبيرة

١٣. والي الخرطوم- أبو قرجة كنتباي

١٤. والي نهر النيل- عوض الكريم بخيت سلمان

انتخابات المجلس الوطني والمجالس التشريعية الولائية

نحن نخوض الانتخابات في ٩١٪ من مستويات المجلس الوطني (جغرافية وقوائم مرأة وحزبية) و٨٦٪ من مستويات المجالس التشريعية المختلفة على مستوى شمال السودان.

تقديرات العاملين في الانتخابات في حزبنا في الولايات المختلفة أننا سنفوز بـ١١٠ دائرة من جملة الـ٢١٣ دائرة في الشمال أي ٥٢٪ من الدوائر الجغرافية بالشمال. وهذا سينسحب بدرجة أقل على الدوائر التشريعية الولائية حيث لم نخضها بنفس النسبة. وسنحصل بالتالي على عدد مقدر من مقاعد القوائم النسبية.

إذا ضمنا نزاهة الاقتراع وبالرغم من انعدام كامل للحرية فإننا سنكون بإذن الله الرقم الانتخابي الأول، وسنكنس الفساد والاستبداد.

*** مختصر ورقة أعدت وقدمت للمكتب السياسي في ٢/٤/٢٠١٠م**



بيان الحزب الشيوعي بمقاطعة الانتخابات ٢٠١٠/٤/٣م

الحزب الشيوعي السوداني: بيان من المكتب السياسي... موقفنا من الانتخابات العامة

السبت، ٠٣ أبريل ٢٠١٠

الحزب الشيوعي السوداني

بيان من المكتب السياسي

موقفنا من الانتخابات العامة

• الانتخابات العامة في البلاد تمثل محطة رئيسية تتوج مشوار التحول الديمقراطي المنصوص عليه في الدستور الانتقالي وفي كل الاتفاقات الموقعة بين نظام الإنقاذ والقوى المعارضة له. ولقد ظل الموقف المبدئي والثابت للحزب الشيوعي السوداني والمعلن عنه منذ بداية الفترة الانتقالية الراهنة في ٢٠٠٥ هو خوض هذه الانتخابات لتحقيق التحول الديمقراطي الكامل، وإنهاء النظام الشمولي وقيام نظام ديمقراطي يمثل إرادة الناخبين، وإرساء دعائم الوحدة الجاذبة باستكمال كل مهام الفترة الانتقالية تمهيدا لخلق أوسع جبهة في الشمال والجنوب للحفاظ على وحدة البلاد القائمة على الطوع والإرادة الحرة من خلال الاستفتاء على تقرير المصير.

• ومنذ البداية قرن الحزب الشيوعي قوله بالفعل، حيث قدمنا مبكرا، ومنذ أكتوبر ٢٠٠٥، مساهماتنا حول الإحصاء السكاني، قانون الانتخابات، تشكيل مفوضية الانتخابات، تقسيم الدوائر، طريقة الانتخاب...الخ، وذلك من خلال المذكرات التي قدمناها للجهات المختصة والبيانات المقدمة لجماهير الشعب.

• وكان واضحا لدينا أن الانتخابات حتى تحقق أهدافها المرجوة لابد أن تكون حرة ونزيهة تتم برضاء وقناعة كل المشاركين فيها، لذلك طرحنا مبكرا، وأيضا عبر المذكرات والبيانات، ضرورة توفير الجو الملائم للعملية الانتخابية وذلك بإلغاء كل القوانين المقيدة للحريات وفقاً لما تم الاتفاق عليه في اتفاقية السلام الشامل واتفاقية القاهرة واتفاقية الشرق واتفاقية أبوجا ووفقا لما نص عليه الدستور الانتقالي، وعلى رأس هذه القوانين قانون أمن الدولة، قانون الصحافة والمطبوعات، قانون النقابات، وقانون الإجراءات الجنائية وأي قوانين تتعارض مع الحقوق التي كفلتها الاتفاقيات الدولية التي وقع عليها السودان ومضمنة في دستوره. كما أكد الحزب أنه لكي نصل إلى نظام انتخابات يحقق الأهداف المبتغاة في المساواة والشرعية في التمثيل النيابي

والاستدامة، لا بد من إجراء الإحصاء السكاني في جميع أنحاء السودان وبأسرع وقت ويشارك فيه جميع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والذي علي ضوئه يتم التقسيم العادل للدوائر الجغرافية. كما طرحنا ضرورة الحل السياسي السلمي لأزمة دارفور والعمل على استتباب الأمن، خاصة في جنوب وغرب السودان، بحل جميع الميلشيات المسلحة ونزع السلاح من كل الفصائل وتحديد وجوده في أيدي القوات المسلحة، وأن يتبع ذلك العمل علي توطين اللاجئين والنازحين في مناطقهم والاطمئنان علي استقرارهم حتى يتمكنوا من المشاركة الفعالة في العملية الانتخابية.

• وساهم الحزب بنشاط في تحالف قوى الإجماع الوطني (تحالف جوبا) متوافقا مع أطرافه على المستحقات الواجب توفرها حتى تأتي الانتخابات العامة حرة ونزيهة وتعبيرا حقيقيا عن إرادة الناخبين. تلك المستحقات المتمثلة في إلغاء القوانين المقيدة للحريات حتى تكون القوانين السارية في البلاد متوائمة مع الدستور الانتقالي، وحل قضية دارفور حلا سياسيا قوميا قبل بدء العملية الانتخابية.

• ومع بدء العملية الانتخابية أنخرط الحزب الشيوعي السوداني بكل إمكانياته في معركة التسجيل، حاثا الجماهير للتسجيل حتى لا يضيع حقها في التصويت. وفي يناير ٢٠١٠ قيمت اللجنة المركزية للحزب وضع الانتخابات في البلاد وتوصلت إلى أن قيام انتخابات حرة نزيهة يواجهه عدد من التحديات، منها:

* استمرار أزمة دارفور دون حل.

* تقسيم الدوائر تم على أساس إحصاء سكاني مختلف عليه، بل ومشكوك فيه. وفي كثير من المواقع أستند الإحصاء على تقديرات وليس عملية تعداد فعلي وذلك نتيجة لصعوبات حقيقية منها: الأمن، الألغام، التواجد في المعسكرات...الخ (دارفور، الجنوب، جبال النوبة، النيل الأزرق، تعداد الجنوبيين في العاصمة..الخ). وفيما بعد أكدت الحكومة نفسها صحة هذه النقطة عبر التسوية مع الحركة الشعبية لزيادة مقاعد الجنوب في البرلمان، وزيادة الدوائر في جنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان.

* استمرار القوانين المقيدة للحريات.

* الخروقات الضخمة التي مارسها المؤتمر الوطني في مرحلة التسجيل.

* هيمنة المؤتمر الوطني على جهاز الدولة وتسخيره لصالحه في الانتخابات، بما في ذلك مفوضية الانتخابات واستخدام الأمن والقوات النظامية.

• وعلى الرغم من ذلك، قررت اللجنة المركزية للحزب المضي قدما في العملية الانتخابية وفي نفس الوقت مواصلة المطالب المتعلقة بقوانين التحول الديمقراطي

وبحل قضية دارفور، إضافة إلى المطالب المتعلقة بنزاهة وحرية الانتخابات والمتمثلة في إعادة تكوين المفوضية، مراجعة الإحصاء السكاني وتوزيع الدوائر الجغرافية، إعادة السجل الانتخابي، عدم تسخير جهاز الدولة لصالح المؤتمر الوطني...الخ. وبالفعل واصل الحزب مشاركته في العملية الانتخابية مقدما مرشحيه ومدشنا حملاته الانتخابية في كل مناطق السودان.

• ولما كانت المطالب المذكورة أعلاه تشكل جوهر البيئة القانونية والسياسية لقيام انتخابات حرة ونزيهة، فإن الحزب الشيوعي السوداني توافق مع قوى تحالف جوبا على التمسك بتنفيذ هذه المطالب حتى وإن اقتضى الأمر تأجيل الانتخابات. وبالفعل تقدم تحالف جوبا بمذكرة لمفوضية الانتخابات بتاريخ ٤ مارس المنصرم، ولرئاسة الجمهورية بتاريخ ١٥ مارس متضمنة تلك المطالب ومقترحة تأجيل الانتخابات حتى نوفمبر ٢٠١٠.

• رئاسة الجمهورية والحكومة والمؤتمر الوطني، تجاهلوا تماما الرد الموضوعي والمسؤول على مطالب تحالف قوى جوبا، وبدلا عن ذلك واصلوا حملات المهاترة وإعلان رفضهم لكل تلك المطالب من خلال الحملات الانتخابية لرئيس الجمهورية ومرشحي حزب المؤتمر الوطني.

• ولما كان تحالف قوى جوبا قد قرر عقد اجتماع في الأول من إبريل الجاري لحسم موقفه من قضية الانتخابات بعد تجاهل رئاسة الجمهورية والحكومة لمطلبه بتأجيلها حتى يتسنى خلق المناخ الملائم لتأتي الانتخابات حرة ونزيهة، وكان المطلوب أن يأتي كل فصيل بموقفه النهائي حول هذا الموضوع، تدارس المكتب السياسي للحزب الخيارات المقترحة وتوصل إلى أن الموقف السليم في حال رفض التأجيل والاستجابة لتلك المتطلبات المذكورة هو مقاطعة الانتخابات في كل مستوياتها حتى تتم الاستجابة للمطالب، وأن يسعى الحزب ليكون قرار تحالف قوى جوبا بالإجماع.

• وبالفعل قرر اجتماع تحالف جوبا مقاطعة الانتخابات ما عدا ثلاثة فصائل قررت مواصلة خوض العملية الانتخابية حتى النهاية وطلب حزب الأمة مهلة حتى اليوم التالي لاستكمال مشاوراته في هيئاته القيادية مع موافقته على ما جاء في قرار الاجتماع.

• ولكن، وبعد أقل من ٢٤ ساعة من صدور قرار اجتماع تحالف جوبا المشار إليه أعلاه، أصدرت بعض فصائل التحالف مواقف متباينة ومتعارضة مع ذاك القرار.

• وفي الثالث من أبريل ٢٠١٠، عقد المكتب السياسي للحزب اجتماعا ناقش فيه تطور الأوضاع منذ اجتماع تحالف قوى جوبا المشار إليه، وتوصل إلى تأكيد قراره

بمقاطعة الانتخابات على كافة المستويات ما لم تحدث أي مستجدات أخرى تتعلق بالاستجابة للمطالب المذكورة. والحزب الشيوعي السوداني يدعو جماهير الشعب السوداني إلى عدم المشاركة في هذه المهزلة بالامتناع عن المشاركة في التصويت.

إننا في الحزب الشيوعي السوداني، كنا نرى أنه مع بدء الفترة الانتقالية، بعد التوقيع على اتفاقية السلام الشامل في ٢٠٠٥ واعتماد الدستور الانتقالي، ثم لاحقا التوقيع على اتفاقيات القاهرة والشرق وأبوجا، تجدد الأمل في إعادة بعث الحياة في نسيج المجتمع السوداني بعد طول سنوات من الدمار والتخريب، وفي إعادة بناء الدولة السودانية الديمقراطية الموحدة الحديثة. إن تجسيد هذا الأمل وهذا الحلم على أرض الواقع كان يستوجب التعامل مع قضية الفترة الانتقالية، ومن ضمنها مسألة الانتخابات العامة، باعتبارها مسألة مصيرية وأساسية تفضي إلى تحقيق المصالحة الوطنية، أو الوفاق الوطني، لا إلى مجرد تغيير سطحي في هياكل الحكم مع استمرار الأزمة.

والآن، ونحن نقترب من نهايات الفترة الانتقالية، تشير الحصيلة،بكل أسف، إلى تفاقم الأزمة والاستقطاب الحاد في البلاد نتيجة إلى عدم الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات، و إلى تضاعف مؤشرات الانفصال أكثر من عوامل الوحدة بين الجنوب والشمال. إن الحزب الشيوعي السوداني ليدق ناقوس الخطر منبها إلى أن ما يجري الآن في البلاد سيرمي بتداعيات سالبة على الاستفتاء المزمع إجراؤه في يناير ٢٠١١ مما قد يهدد وحدة الوطن ويمزق نسيجه الاجتماعي. ونحن ندعو الجميع إلى تدارك هذا الوضع في هذا المنعطف الخطير، وذلك عبر الانحياز التام لمصلحة الوطن فوق المصلحة الحزبية الضيقة.

المكتب السياسي

السبت ٣ ابريل ٢٠١٠م

(المصدر سودانايل)

بيان هام وعاجل للنشر الفوري من الحركة الشعبية ٢٠١٠/٤/٣م

الحركة الشعبية لتحرير السودان – القطاع الشم إلى

سكرتارية الثقافة والإعلام والاتصال

للنشر الفوري أبريل/ ٣/ ٢٠١٠

لن نسمح للمؤتمر الوطني أن يجهز على السودان عبر الانتخابات الحالية

توصل المكتب السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان في الأيام القليلة السابقة إلى قرار حيوي وأساسي في هذه المرحلة الحرجة من عمر السودان حيث أن البلاد في مفترق طرق أن تكون أو لا تكون، لا سيما أن الانتخابات السودانية القادمة أساسية ومفصلية في حياة الشعب السوداني ومصير السودان. وقد أتخذ القرار بناءاً على واقع التزوير التام في الانتخابات السودانية في كل المراحل الانتخابية المختلفة من مرحلة الإحصاء السكاني حيث كان جليا للعيان التزوير الذي تم في نتائجه في كل مناطق وولايات السودان المختلفة شمالا آم جنوبا، شرقا أم غربا وما الاحتجاجات والشكاوى التي عقبت ذلك إلا أمثلة وأتت بعدها مرحلة توزيع الدوائر الانتخابية والتلاعب الكبير الذي تم في تقسيم هذه الدوائر ومرحلة تسجيل سجل الناخبين أيضاً تم بصورة تقنية تضمن تزوير المؤتمر الوطني لنتائج الانتخابات المقبلة وتزييف أرادة الشعب السوداني ثم العراقيل التي وضعت في وجه القوى السياسية المختلفة خلال مرحلة الحملة الانتخابية لا تحصى وتليها الترتيبات التقنية للتجهيز لعملية الاقتراع التي فاقت تجاوزاتها الحد خاصة طباعة أوراق الاقتراع محلياً رغم طرح العطاء دولياً بتكلفة أقل وأصبح التزوير في الانتخابات السودانية واضحا لا تخطئها إلا عين بها رمد ويات الانتخابات السودانية لعبة قذرة وضع شروطها وحدد ملعبها ونتائجها المؤتمر الوطني ويريد من القوى السياسية المشاركة لتحليل اللعبة وضمان شرعية النتائج المزورة مسبقاً، رغم الاحتجاجات والرفض من قبل الحركة الشعبية والقوى السياسية والمحاولات المستمرة لتصحيح الأوضاع والعمل على ضمان انتخابات حرة ونزيهة وكل الاعتراضات التي قدمت لمفوضية الانتخابات قبلت بالرفض وعدم الاستجابة حيث تحولت المفوضية من مفوضية مستقلة إلى أحدى أذرع المؤتمر الوطني في تنفيذ خطته الآثمة. وقدمت لجنة عليا من قيادات من الحركة الشعبية رفيعة المستوى

بقيادة نائب رئيس الحركة الشعبية د. رياك مشار للخرطوم لإعلان ومباشرة القرار والتنسيق مع القوى السياسية الأخرى وقد دخلت هذه اللجنة في مناقشات طويلة مع القوى السياسية كما عقدت اجتماعات متواصلة مع سكرتارية القطاع الشمالي ورؤساء الحركة الشعبية بالولايات ومرشحي الولاة للحركة الشعبية بالقطاع الشمالي لمناقشة آليات تنفيذ القرار وكيفية تطويره وقد قبل قرار مقاطعة الانتخابات الرئاسية وعدم مشاركة الرفيق: الأستاذ ياسر عرمان في هذه المهزلة والخيانة الوطنية بالترحيب التام والقبول الواسع وكذلك قرار مقاطعة الانتخابات في كل المستويات في دارفور وجد القبول والتفهم نتيجة لسوء الأوضاع الأمنية بدارفور حيث ما زال قانون الطوارئ يشمل كل المناطق، وكذلك التجاوزات العديدة التي صاحبت كل المراحل الانتخابية هناك ولدراية الحركة الشعبية بمدى صعوبة الأوضاع في دارفور ووقفتها مع مصالح أهل دارفور أولا وأخيراً تضع العدالة والسلام في ألأولوية قبل الانتخابات في دارفور،و عليه تدعو الحركة الشعبية كل جماهير الشعب السوداني بدارفور بعدم المشاركة في العملية الانتخابية ومقاطعة عملية التصويت بشكل تام.

هذا وما زالت الاجتماعات تتواصل للبت في آلية تنفيذ القرار في باقي ولايات القطاع الشمالي وبعد نقاشات تم التوصل إلى مقترحات ستعرض إلى قيادة الحركة الشعبية للبت فيها خلال الساعات القليلة القادمة وستدخل القرارات المجازة حيز التنفيذ في القطاع الشمالي فور إعلانها. وعليه فأن الحركة الشعبية لتحرير السودان – القطاع الشمالي تدعو الشعب السوداني كافة لليقظة وإعمال الحكمة والوقوف مع الحق والمصالح العليا للسودان ومع حرية ونزاهة الانتخابات وليس العكس. وعلى المؤتمر الوطني الكف عن أفعاله التي دمرت السودان في العشرين عاما الماضية ويريد أن يجهز على ما تبقى عبر الانتخابات الحالية وندعوه عوضاً عن ذلك للتوافق مع القوى السياسية السودانية للعمل الجاد من أجل تجاوز هذا النفق المظلم الذي دخل فيه السودان بسببه، ونهيب بكل الأطراف المحلية والإقليمية والدولية المشاركة في مراقبة الانتخابات السودانية الحالية، أن تمارس مسؤوليتها بقدر أعلى من الفعالية والموضوعية.

د.كيجى جرمليلى رومان

الناطق الرسمي باسم القطاع الشمالي للحركة الشعبية لتحرير السودان

كلمة رئيس حزب الأمة القومي حول مقاطعة الانتخابات ٨ أبريل ٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

حزب الأمة القومي- المؤتمر الصحافي لإعلان مقاطعة انتخابات أبريل ٢٠١٠م

دار الأمة بأم درمان- ٨ أبريل ٢٠١٠م

كلمة السيد الرئيس

أخواني وأخواتي، أبنائي وبناتي، ممثلي الإعلام الوطني والدولي

السلام عليكم وبعد- أشكركم على تلبية دعوتنا لهذا المؤتمر الذي افتتحه بهذا البيان.

مقدمة: الانتخابات آلية مختارة للاحتكام للشعب لاختيار البرنامج الأفضل والقيادة الأمثل لحكم البلاد. وهي لا تحقق ذلك بالمستوى المطلوب إلا في المناخ المناسب من آمن، وحرية، ونزاهة، وقبول لإجراءاتها في المراحل المختلفة، وبالتالي لنتائجها بعد الاقتراع:

١. منذ مشروع التراضي الوطني في مايو ٢٠٠٨م سعينا لتحقيق هذا المناخ الصالح ولكن مشروع التراضي تلاشى دون تحقيق مقاصده.

٢. وفي ديسمبر ٢٠٠٩م حاولنا إحياء التراضي عبر البوابة الجنوبية ولكن تلك المحاولة وإن كونت تحالفا عريضا خلقت دون قصد استقطابا جديدا، وما اتفق عليه من تأجيل الانتخابات إلى حين حسم الخلافات المعلقة لم يستجب له.

٣. وفي ٤ مارس الماضي خاطبت قوى الإجماع الوطني مفوضية الانتخابات محددة مطالب معينة حول الانتخابات دون استجابة.

٤. وفي ٣/١٥ بلغت الشكوك بمرشحي الرئاسة حول أداء مفوضية الانتخابات درجة جعلتهم جميعا -إلا مرشح المؤتمر الوطني- يطالبون كافة الأطراف المعنية بضرورة مراجعة أداء المفوضية الإداري والمالي. ومع أهمية هذا الموقف شبه الإجماعي أهملت المذكرة إهمالا تاما.

٥. وعلى طول الفترة قبيل بدء الإجراءات الانتخابية اقترحنا الدعوة لقمة سياسية للتصدي على المستوى القومي لمشاكل اتفاقية السلام، ولمسألة دارفور، ولمسألة الحريات العامة وسائر القضايا الملحة، ولكن هذه القمة السياسية الضرورية لم تتحقق.

٦. رغم إهمال تلك المطالب والمقترحات مضت الإجراءات الانتخابية، وخضناها بدرجة من الكفاءة في مراحل التسجيل، والترشيح، والتعبئة، وطرحنا البرامج الواضحة؛ ولكن المناخ الانتخابي صار استقطابيا وملغوما بصورة خطيرة للأسباب الآتية:

أ) الانتخابات من حيث إصدار قانونها وتكوين المفوضية تأخر كثيرا، وعندما شرع فيه اتسم الجدول الانتخابي بضيق الزمن بصورة مخلة.

ب) قضايا هامة علقت كالخلاف حول الإحصاء، وفي مرحلة لاحقة وضع لها حل يقوم على مفاهيم المحاصصة، ويخالف الأسلوب الديمقراطي.

ج) لم توضع أية معالجة عادلة للموقف المأزوم في دارفور حيث حالة الطوارئ، والاضطراب الأمني، والأحزاب المسلحة متحفزة، ومعسكرات النازحين واللاجئين مغيبة.

د) ثم اتضح أخيرا أن السجل الانتخابي لا زال مفتوحا يضاف إليه! وهناك عشرات الآلاف من الأسماء التي أضيفت للسجل المنتهي في ديسمبر ٢٠٠٩م، بل هناك خلل بتطابق تام للسجل لبعض الدوائر في الأقراص المدمجة المسلمة للأحزاب، وقد امتنعت المفوضية عن تسليم النسخة الورقية للأحزاب بالسجل النهائي حتى الآن برغم المطالبات مخالفة للقانون بشكل صريح (المادة ٢٥-٢-أ).

ه) بالإضافة لمخالفات التسجيل لا يختلف أحد في ارتكاب أساليب فاسدة أفسدت المناخ الانتخابي أهمها:

- تأخرت مفوضية الانتخابات جداً في القيام بواجبها القانوني وتحديد سقوف الصرف للأحزاب والمرشحين وعندما فعلت ذلك مؤخراً في آخر مارس المنصرم اتضح دون أدنى شك تجاوز صرف المؤتمر الوطني لكل السقوف بإسراف بلا حدود، هذه مخالفة قانونية واضحة للمادة «٣/٦٧». حتى أن قرار المفوضية (رقم ٧٥) والذي صدر متأخرا جدا حول سقوف الصرف جاء بتحديد مبالغ على علوها واستحالتها للمتنافسين إلا أن المؤتمر الوطني صرف أضعافها في كافة أوجه الصرف المحددة.
- واستمرت هيمنة الحزب الحاكم على الإعلام بصورة شبه كاملة في مخالفة للقانون- المادة «٦٦».
- واستغل الحزب الحاكم السلطة في الحملة الانتخابية بصورة مشاهدة للناس أجمعين في مخالفة للقانون- المادة «٦٩»
- ومع أن مجلس الأحزاب، والمفوضية، والحزب الحاكم، يعلمون تماماً ما

وقع على كثير من الأحزاب السياسية من بطش إعلامي، وتشريد كوادر، ومصادرة أموال، وغيرها من أسباب التوهين. ومع أن القانون يشير للدعم الحكومي لها «المادة ٦٧/٢/ج» فإن هذا الأمر ظل مهملا تماما أثناء كافة المراحل الانتخابية.

- وسمح للتكفيريين الجدد بإصدار فتاوى مسمومة تكفر وتخون من تشاء كما تشاء مما كهرب المناخ الانتخابي. ولكن لأنهم جميعا ذيلوا مقولاتهم المسمومة بدعم الحزب الحاكم فإن مقولاتهم التحريضية مضت بلا مساءلة. وانتشرت في الطرقات ملصقات ولافتات أخرى تبث الكراهية وتغرس الفتنة كذلك من منطلق تأييد الحزب الحاكم ما أتاح لها الحصانة.

٧. رغم كل هذه العيوب المدمرة لنزاهة الانتخابات خاض حزبنا بكفاءة معقولة كل المراحل، وأملا في إنقاذ ما يمكن إنقاذه تداول حزبنا في اجتماع ماراثوني يومي الخميس والجمعة أول وثاني أبريل ٢٠١٠م الأمر وقرر تجاوز كافة المطالب المشروعة الأخرى وحصر المطالبة في رفع درجة نزاهة الانتخابات في ثمانية بنود وجدت استجابة لدى التفاوض مع الحزب الحاكم حول ضبط قانون الأمن، والإشراف القومي على الإعلام الرسمي، والالتزام بعدم استغلال السلطة، ومبدأ المجلس الرئاسي للإشراف على المفوضية، وضرورة معالجة الحالة الدارفورية، واستجابة محدودة لمطلب التمويل لم تتعد ١٦٪ من الأموال التي طالبنا بها كرد لممتلكاتنا المصادرة. ولكن الرفض التام لأي تأخير لمواعيد الاقتراع. وهو تأخير مطلوب لكي تحقق الإصلاحات المذكورة أثرها على الواقع.

٨. كان موقف المكتب السياسي أقرب إلى ترجيح المشاركة بناء على أنه ومهما كان التلاعب في مراحل تقسيم الدوائر والتسجيل فقد استطاعت عضوية حزبنا التسجيل بكثافة، كما أن الحزب يمثل أشواق الشعب السوداني، وأثبتت الدراسات والاستطلاعات للموقف في كل الولايات أنه برغم القيود واختلال الحملة المجيرة لصالح الحزب الحاكم فإن حظوظنا في الفوز كبيرة إذا ضمنت أدنى درجة من النزاهة في مرحلة الاقتراع، سواء على مستوى الرئاسة، أو على مستوى الولايات إذ لدينا ثلاث حقائب ولائية شبه مضمونة وخمسة فرصنا فيها كبيرة للغاية وأربعة فيها فرصة واضحة، كما قدر أن نفوز بحوالي ٥١٪ من دوائر المجلس الوطني في الشمال ونسبة مقاربة في دوائر المجالس التشريعية الولائية وفي القوائم. فإذا جرت الاستجابة لمطالب الحد الأدنى لأمكننا تحقيق الانتفاضة الانتخابية وخلاص الوطن.

الهم الأساسي لمكتبنا السياسي حينها كان تمويل الترحيل، وضوابط الاقتراع.

حيث تم تقليص عدد مراكز الاقتراع لأقل من النصف (٩٤٨٤ مركزا بدلا عن ٢١٠٠٠ مركزا) مما يشكل سببا لحرمان الأكثرية من منتسبي الأحزاب في الولايات النائية من التصويت بسبب الأموال الطائلة المطلوبة للترحيل ورفع المفوضية يدها عن المسألة.

لكن هذا الاستخفاف بالإصلاح والاستفزاز للآخرين وللمراقبين الدوليين رجح كفة المقاطعة للانتخابات المعيبة، فحينما نوقش الأمر مرة ثانية جرت تحولات أساسية لدى آراء غالبية أعضاء المكتب السياسي نحو المقاطعة الكاملة.

٩. اتخذ المكتب السياسي أمس قراره بالمقاطعة على كافة المستويات لأن الانتخابات لا تمثل احتكاما صحيحا للشعب، وتحريا صحيحا لإرادته.

١٠. دستور حزب الأمة يمنح رئاسة الحزب صلاحيات تمارسها وهي مساءلة أمام المؤتمر العام. لذلك سوف تجري الرئاسة بعض الاستثناءات -مثلا- في مناطق انتخاباتها جزء من عملية استشارة حول المصير بين الشمال والجنوب (النيل الأزرق وجنوب كردفان)، هذه الاستثناءات سوف يصدر بها بيان لاحق اليوم.

١١. فيما يتعلق بالترشيح للرئاسة. أقول: حزبنا أعطى هذا الأمر اهتماما بالغا وتريثنا في الترشيح آملين الاتفاق على شخص وفاقي يقود البلاد في المرحلة الحساسة المقبلة بموجب برنامج قومي متفق عليه لمواجهة مرحلة تقرير المصير وأزمة دارفور، والحالة الاقتصادية، والانتقال من الأحادية إلى التعددية بصورة غير جراحية، ومواجهة التحديات الدولية.

وعندما أخفق هذا المسعى قدم حزبنا رئيسه بمؤهلاته المعروفة وكان بذلك الأكثر احتراما للرأي العام السوداني فلم يقدم قيادة في الصف الثاني أو الثالث ولا من به شبهة تلمذة سياسية. ونتيجة لهذا الموقف أعددت العدة لخوض الانتخابات ببرنامج واضح المعالم يفصل مهام الشهور الثلاثة الأولى وأولويات ما بعدها، ولم يكن عندي أي تحفظ للمغامرة مع كل الظروف السالبة، لأعطي الناخب السوداني خيارا آخر. ولكن رفض الحد الأدنى من التأجيل لرفع مستوى النزاهة. والمناخ الاستفزازي الذي سيطر على الساحة جعل مشاركتي تفقد معناها.

ولكن، سواء كنا في داخل المؤسسات الدستورية أو خارجها فإننا نمثل قوى اجتماعية ذات وزن وهي قوى اجتماعية يؤهلها رصيد تاريخي، وفكري، وشعبي، ودولي لا ينكر. ومن هذا المنطلق ورغم موقفنا المبدئي من نتائج هذه الانتخابات

فسوف نتخذ النهج الآتي: (أ) نسعى مع القوى التي سوف تفرزها الانتخابات للتعاون في كافة قضايا السلام العادل الشامل، حل أزمة دارفور، وبسط الحريات. (ب) نواصل التعاون مع الحركة الشعبية لتحسين فرص الوحدة العادلة أو الجوار الأخوي. (ج) نواصل التعاون مع كافة القوى المعارضة داخل وخارج المؤسسات الدستورية الجديدة لتحقيق بسط الحريات، وحل مشكلة دارفور، والعمل لإجراء انتخابات حرة ونزيهة بعد تقرير المصير وبعد سلام دارفور.

وفي ختام هذا البيان، كنت شخصيا أتوقع تناولا أكثر إيجابية مع هذه الانتخابات، ولكن رأي الجماعة لا تشقى البلاد به. وأود أن أشكر الذين قادوا حملتي الانتخابية بكفاءة عالية وأساليب مبتكرة على ما قدموا. كما أشكر عبركم جماهيرنا التي عانت ما عانت من عنت، ولاحت لها بارقة أمل كادت ترد لها اعتبارها، فتفانوا في العمل في مراحل الانتخابات وبذلوا كل نفيس في ذلك وفي استقبالاتنا غير عابئين بالوعيد والمخاطر، جزاهم الله خيرا وحفظهم وحفظ بهم مشارع الحق.

وأؤكد لهم أننا في المرحلة القادمة سوف نولي التواصل معهم بأقوى صورة أهمية قصوى.

كما أؤكد للرأي العام السوداني عامة والدولي أن حزب الأمة القومي سوف يظل حارسا لمشارع الحق حريصا على التحول الديمقراطي الكامل والسلام العادل الشامل باسطا يده وقلبه ولسانه لكل من يتجاوب مع هذه الأهداف.

بيان حزب الأمة حول تمويل الحزب ١٦/٤/ ٢٠١٠م

بيان هام

أثير غبار إعلامي كثيف اشتركت فيه صحف وأقلام صحفية وقنوات تلفزيونية حول المال الذي تسلمه حزب الأمة القومي من السلطة القائمة مؤخرا، سيقت من خلاله تهم ومغالطات تهم الرأي العام السوداني، ونود رصد الحقائق التالية:

١. بعد قيام انقلاب ٣٠ يونيو تعدى القائمون به على ممتلكات الأحزاب السياسية والأفراد المعارضين، وظلت سلطة «الإنقاذ» تنتهك حرمة الحقوق والممتلكات العامة والخاصة بطول فترة حكمها. وقد صادرت أموال وممتلكات حزب الأمة القومي وبعض قادته دون اعتبار لحق أو قانون.

٢. أصول حزب الأمة القومي التي صودرت في ١٩٨٩م تشمل دور عديدة للحزب في الولايات المختلفة بالإضافة لممتلكات خاصة برئيس الحزب استخدمت كدور للحزب وهي: دار الحزب بأم درمان والمبنى المجاور له ودار الحزب بمدني بالإضافة إلى ١٦٩ عربة وأجهزة اتصالات ومطبعة وأثاثات.

٣. في سنة ٢٠٠٠م أقر النظام بحقوق الحزب وأعاد المباني المصادرة الخاصة برئيس الحزب، وجرى تقدير للحقوق التي يُستحق الحزب التعويض عنها كالتالي (التقديرات واردة بنقد اليوم- الجنيه الجديد):

- ١٦٩ عربة قيمت بمبلغ ١٣,٠٤١,٠٠٠
- أجهزة اتصالات ومطبعة وأثاثات قيمتها ١,٤٨٥,٠٠٠
- إيجار الممتلكات المستردة طيلة فترة المصادرة ٢,٧٣٦,٠٠٠

الجملة ١٦,٩٢٣,٠٠٠

٤. تم الإقرار بالحقوق المذكورة وتم سداد مبلغ ٢,٧٠٠,٠٠٠ جنيها في ذلك الحين على أن يتم سداد بقية المبالغ تباعا (صار المتبقي حوالي ١٤ مليون)، ولكن النظام أراد الربط بين إرجاع الحقوق المستلبة وبين المشاركة في سلطته التي رفضتها المؤسسة الحزبية إلا وفق حكومة قومية أو انتخابات عامة حرة ونزيهة بقرار المشاركة الشهير في ١٨ فبراير ٢٠٠١م.

٥. الإقرار بهذا الحق منذ ٢٠٠٠م وحجزه حتى الآن له تبعات مالية فهذا المبلغ

لو وضع في أسهم شهامة كمثال لصار اليوم ٦٢ مليون جنيها.

٦. كان النظام قد اتخذ سياسة إفقار ممنهجة للأحزاب وقادتها وكادرها والرأسمالية التي تمولها، لذلك طالبت الأحزاب السياسية جميعها بضرورة رد المصادرات كجزء لا يتجزأ من مطلوبات وبيئة الانتخابات العادلة والنزيهة لتستطيع الأحزاب أن تتحرك بفاعلية وسط قواعدها إبان الحملات الانتخابية ولترحيل الناخبين للتسجيل والاقتراع. وقد ورد ذلك ضمن اتفاق التراضي بين حزب الأمة القومي والمؤتمر الوطني في مايو ٢٠٠٨م.

٧. خاض حزبنا مراحل الانتخابات الأولى برغم عدم الاستجابة لمطالباتنا المتكررة لضمان حد معقول من الحرية والنزاهة لخوض الانتخابات. وفي ٢ أبريل ٢٠١٠م اتخذ المكتب السياسي للحزب قرارا اشترط فيه ثمانية شروط لمواصلة المراحل المتبقية من الانتخابات وهي: تجميد المواد القهرية في قانون الأمن- عدم استخدام موارد الدولة وممتلكاتها في الحملة الانتخابية- الاتفاق على معالجة مستقبلية لدارفور- تكوين مجلس قومي للإعلام- عدم الزج بالاستفتاء في المساجلات ووقف حملات الكراهية- تكوين مجلس دولة للإشراف على مفوضية الانتخابات يلزمها بضوابط الاقتراع- تأجيل الاقتراع لشهر- وتمويل الأحزاب لمقابلة احتياجات الانتخابات.

٨. في التفاوض مع المؤتمر الوطني حول شروطنا تم القبول بالشروط إلا التأجيل. وفي بند التمويل نوقش أمران: مستحقات الحزب المتبقية بطرفهم والمحجوزة برغم الإقرار بها في ٢٠٠٠م، وتمويل الأحزاب جميعا من قبل الحكومة المركزية وحكومات الولايات بحسب ما هو وارد في القانون، والذي تم الإقرار به بدون أن ينفذ. أما بند مستحقاتنا المتبقية فتم سداد مبلغ ٢ مليون جنيها. وتصير بقية مستحقاتنا هي ١٢,٢٢٣,٠٠٠ جنيها سودانيا.

٩. فيما يخص الشفافية فقد استدعى رئيس الحزب رئيس ومقرر اللجنة المالية وحول لهما الملف المالي وقاما بدورهما بتنوير لجنة المهام (المكونة من قادة الأجهزة الدستورية ورؤساء لجان الانتخابات والمرشحين لمناصب الولاة الحاضرون) وهذه اللجنة هي التي ناقشت أسس توزيع المبلغ، كما تم تنوير المكتب السياسي لدى انعقاده في ٤/٦ بما تم الاتفاق عليه وما رفض من شروط الحزب وما تم تسلمه من مبالغ كجزء من مستحقاته المستردة.

١٠. المكتب السياسي رأى أن عدم الاستجابة لشرط التأجيل المخفف (شهر فقط في مقابل مطالب التأجيل حتى نوفمبر ٢٠١٠م) يفقد الشروط الأخرى أي معنى

لها فرأت الأغلبية مقاطعة الانتخابات في كافة المستويات مع استثناء ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان لتعلقهما بالمشورة الشعبية المصيرية للمنطقتين. وهذا يؤكد بلا أدنى ريب انتفاء وجود صفقة لوح بها البعض، فهذا القرار حرم المؤتمر الوطني من شرعية يطلبها لانتخابات مطبوخة.

١١. بادر رئيس الحزب بإعلان تسلم جزء مما تبقى من حقوق الحزب المسلوبة من قبل سلطة «الإنقاذ» وذلك في المؤتمر الصحفي الذي أعلن فيه مقاطعتنا لمرحلة الاقتراع في ٢٠١٠/٤/٨م.

١٢. صحيح أن حزب المؤتمر الوطني تعامل مع الأمر بشكل يثير الريب فقد صدرت منه تسريبات للصحافة بمبالغ مضخمة ومتعارضة فيما بينها إذ قال مصدر وصف بأنه مأذون لرئيس تحرير صحيفة «الأخبار» بأنه سلمنا ٤ مليون (صحيفة الأخبار بتاريخ ٤/١٣) وقال آخر لرئيس تحرير صحيفة «التيار» إن المبلغ ١٠ مليون (حديثه في برنامج خاص بالقضية بث بقناة النيل الأزرق في ٤/١٤ وأعيد بثه في ٤/١٥)، وتحدث بعض قادته المسؤولون في الحزب والحكومة نافيا علمه بالأمر، وهذا مع ما أشيع حول أحزاب كثيرة تسلمت منه مبالغ في ظل صفقات أضاف للريب المحيطة بكل تعامل مالي مع المؤتمر الوطني في ظل سياسته المعروفة: كشكش تسد.

١٣. على المؤتمر الوطني إذا كان بالفعل قد صدق بالمبالغ المذكورة أن يعمل المساءلة لمعرفة إلى أين ذهبت؟ وعليه إعمال الشفافية والمؤسسية لتكون المفاوضات مع الأحزاب والناتج عنها أمور تشارك فيها المؤسسات وتعلم بتفاصيلها.

١٤. إن موقف حزبنا لا يمكن التشكيك فيه فقد حرصنا على الشفافية داخليا وللرأي العام، ناهيك عن موقفنا السياسي الواضح.

١٥. الغرض من هذه الحملة التي اشترك فيها كثيرون بوعي أو بدون وعي هو البلبلة والتشويش وصرف النظر عن المهزلة التي أسفرت عنها عملية الانتخابات المضروبة والتي أكدت صحة قرارنا المؤسسي.

١٦. سيظل حزبنا يعمل الشفافية في أروقته ويسعى لها في الدوائر العامة.

١٧. وسيظل يطالب بدعم الأحزاب السياسية من قبل الدولة عبر مجلس شئون الأحزاب كجزء من تمويل البناء الديمقراطي المنشود، كما سيظل يطالب ببقية مستحقاته المسلوبة وما ضاع حق من ورائه مطالب.

حزب الأمة القومي

الجمعة ١٦ أبريل ٢٠١٠م

بيان المؤتمر الشعبي حول الانتخابات ٢٠١٠/٤/١٧م

بيان من الأمانة العامة لحزب المؤتمر الشعبي بخصوص تبديل صناديق الاقتراع

بسم الله الرحمن الرحيم

١-لأول عهد الانتخابات كنا نرى أنها ستجري في إطار معلول دستورياً غير عادل تنافساً سياسياً ذلك أن البيئة التي يفرضها النظام الحاكم لا يستوي فيها المتنافسون أولاً لأنه إذ لا حرية للمجادلة والنقد والمناظرة بل تسود القوانين الاستثنائية التي تضيق حرية التعبير العام إلا للحاكمين فيتمتع هؤلاء بكل الإعلام المرئي والمسموع الرسمي ويملكون إعلاماً مكتوباً واسعاً. إذ يحتكر ثانياً يتكرر النظام موارد الخزينة للمال العام يصرفها لصالح حركته في أساطيل الدولة بموظفيها السياسيين كلهم. ولئن وقعت الرقابة على الصحف وأذن بالندوات لموسم الانتخابات المباشر فقد ظل النظام يستغل الإعلام العام بغير عدل وينفق الأموال العامة بمظاهر فاضحة ولا يبالي بزهادة إمكانيات المنافسين، وقد أصدر قانوناً للانتخابات لا يراعي عدالة التنافس وحريته الأعدل، وأخر تسوية أزمة دارفور بما يعسر مشاركة أهلها بعدل.

ورغم ذلك آثرنا مع سائر قوى المعارضة أن نشارك إذ يحكمنا (دستور ثنائي قائم ولا بديل لنا إلا الثورة الخطرة على وحدة السودان، وقدرنا أنه يمكن أن نجد حضوراً نيابياً مقدراً مهما قل يضبط الدكتاتورية شيئاً ما خطوة في سبيل التحول الحق نحو الديمقراطية والحكومة النيابية.

٢)بعض القوى السياسية استيأست حين مضى النظام يشتد في جنوحه ضد عدالة الانتخابات ولئن مضوا يسجلون الناخبين ويقدمون المرشحين ويحتملون تكاليف حملة الانتخابات فقد كفوا عن سيرة ميئوسة فانسحب بعضهم أو قاطعوا الانتخابات قبل الاقتراع وبذلك أرهق باحتمال التكاليف التي أنفقوها سدى.

كنا نحن نصدر أحكامنا بصدق في كل مرحلة حسب تتطور الحيثيات فإن ذكرنا بعلل الإطار الدستوري العام الذي لا يحقق تمثيلاً صادقاً سوياً مضينا عازمين أن نحتمل الظلم في ذلك القانون والنظام العام للانتخابات ثم في مرحلة التسجيل ذكرنا بالقصور لا سيما في المناطق المتأزمة ومناطق القوات النظامية وشاهدنا استغلال الإمكانات الرسمية كلها للحزب الحاكم في حملة تسجيله. ورغم ذلك مضينا.

٣- وفي مرحلة أداء الأصوات رأينا المشاهد داخل المراكز الانتخابية وداخلها. وقلنا

إننا في الداخل لا نجد بينه على تعويق حركة أداء التصويت من السلطة الحاكمة وإنما وردت الأخطاء الفادحة من المفوضية التي تثير الريبة لا بالكفاءة وحسب بل بالأمانة لاسيما في رسم الدوائر. وترتيب أوراق التسجيل المرتبك بين المواقع، وطباعة المرشحين في نماذج مختلفة بوجوه عجيبة. واحتملنا ذلك بل غضضنا الطرف عن الفساد في نشاط اللجان الشعبية خارج المراكز وهي ذات ولاء رسمي تقيم وتطعم وتنقل الناخبين وتحرر أوراق السكن والهوية كيفما تشاء لمن ينعطف إليها بنماذج معدة خاصة لذلك فيها كثير من التزوير وقليل من الصدق.

٤- أما في مرحلة الاقتراع فقد ظهرت لها خروقات منكرة للقانون والعدالة

* فهو قانوناً في يوم واحد يمكن لحيثية طارئة في موقع أن يمد، فإذا هو يمتد عموماً إلى ثلاث أيام في كل المواقع ثم إلى خمسة أيام بلياليها وذلك تكليف هين من الإنفاق لمن ترد إليه الأموال السهلة من المصادر العامة وشاق على المنافسين الآخرين.

* وظهر لنا حضور كثيف من ممثلي المؤتمر الوطني ورجال أمنه بأزياء المراقبين النظاميين أو بإدعاءات تمثيل منظمات طوعية.

* والأخطر من ذلك أن قد أهمل القانون المادة (٧٦): أن يكون بت الفرز فوراً بعد انتهاء الاقتراع ويستمر كذلك بغير انقطاع حتى انتهاء عدَ الأصوات ولا يجوز التوقف، وباتت الصناديق دون الفتح والفرز لليال.

* الشرطة ومن يحمل زيها تولت مسؤولية حفظ الصناديق أثناء المبيت. وغالباً أبعدوا المراقبين وبعض المرشحين الذي سمحت لهم القواعد بالدخول والمبيت والوجود في مراكز الاقتراع ولو امتد نشاطها ليلا وأحياناً صدر أمر الإبعاد كتابةً بأذن المفوضية وأحياناً قليلة أعيد المراقبون ليصحبوا الشرطة ليلاً في الأبواب الخارجية لحوش المركز.

* لكن الغرف التي أُودعت فيها الصناديق كانت داخل حوش المركز المنفتح على سائر الشوارع — كانت يتيسر الدخول إليها حيثما أراد معتد بالليل. والصناديق يمكن فتحها وإغلاقها دون قطع أو حملها وتبديلها. وقد وردت إلينا بلاغات بوقائع مشهودة ليلاً من التصرف في الصناديق بسيارات طافت على المراكز من ورائها.

* ولقد وردت إلينا أنباء متواترة من ساسة كبار في النظام وعناصر في الأمن الرسمي الخاص كلهم ناجونا ونحن على بقية صلة بهم لأنهم بين البقاء في النظام واستبقاء الولاء القديم للحركة الأصل- ناجونا بأن النظام قد أعد عدته لكسح الانتخابات بمشروع تبديل الصناديق وأوراقها بما يريد من حساب في حظوظ المنسوبين إليهم.

* عند الاقتراع كثير من ضباط المراكز رفضوا مقارنة عد الناخبين عند تمام

التصويت السابق مع عد الأوراق الموجودة في الصندوق بعداً وبعضهم وافقوا ووجدوا فروقات بين عشرات وأكثر من مائة وفي حالة ورد بلاغها ضعفا للضعف.

* عند حساب نتائج الانتخابات ظهرت الفوارق بين حظوظ الحزب الحاكم ومنافسيه ذات مدى لا يعقله أحد مهما يكن تقدير التنافس بين من يليه الإعلام والمال الرسمي ومن لا يعمل إلا بجهده المستقل أو جهد حزبه الفقير.

فالرئيس المرشح والمرشحون ولاة من الحزب الحاكم يحصلون على نحو ٩٠٪ باضطراد حيثما حسب الاقتراع حتى في ولايات ذات توجه سالب على الحزب الحاكم أو حيث لم يظهر المرشحون للولاية إلا عرضاً بينما المنافسون الذين طافوا واجتهدوا ونشروا أوراقهم الدعائية لا يحصلون إلا على ١٪ لكل منهم ليبلغ كلهم نحو ١٠٪: وكذلك المرشحون للنيابة المضطرد ألا جد المنافسون من غير الحزب الحاكم كلهم جملة إلا على نحو ١٥٪ أو أقل. وبعض كسب المرشحين حسبناه نسبة إلى المرشح وزوجه فقط أو هو وأسرته أو أهله وطائفته المباشرة أو هو ومن جاء بهم إلى التصويت وقد عهد فيهم كره النظام والميل إليه بحماس، لكن مثل أولائك أحياناً لا يجدون رقماً قريباً من ذلك المأمون بل أقرب إلى الصفر. لكن الحساب في بعض المراكز الريفية حيث حرسها بعضهم المراقبين بالسلاح، هنالك انقلب الميزان تماماً وبلغنا في مواقع من دارفور وشرق النيل وحلفا أن الذين عبثوا بالصناديق وأوراقها وأمانة الانتخاب ما كانوا اذكيا ليكفيهم ضمان أكثرية مقدرة فائزة لكنها مستورة ذهبوا إلى إبعاد الزيف المستبين الفاضح.

إننا قد تبين لنا بالشهادة والتجربة من داخل أروقة المشاركة بالانتخابات أنها إن كانت معلولة أساسا لانعدام الحرية السوية العادلة وللتمويل الحرام من خزينة الدولة وأنها من بعد كانت معيبة في إدارة المفوضية الخرقاء وفي التسجيل ومراكز التسجيل العسيرة البلوغ أحياناً إلا لذي المال الوارد من الدولة — كل ذلك احتملناه ومضينا.

لكن تبين لنا أنها انتهت بعد الاقتراع عند ضرورة حفظ أوراقها وحسابها إلى زور شين وزيف فاضح وسنرفع الأمر للقضاء لكن من العسير في السودان أن يحاكم السلطان الجاني بحكم القانون وضمير القضاء الحر ولذلك سنعتزل كل ما ترتب على هذه الانتخابات من النيابة إلا في مواقع متأزمة بل سيعتزل مرشحونا أيما إعادة للانتخابات في دائرة. ذلك فضلاً عن أنا لن نشارك في إي سلطة يسود فيها هؤلاء المتحكمون بالقوة والمكر الباطل.

البيان الأولي لمركز كارتر ٢٠١٠/٤/١٧م

بعثة مراقبة الانتخابات

انتخابات السودان الرئاسية والولائية والتشريعية، ابريل ٢٠١٠

بيان أولي

١٧ أبريل ٢٠١٠

٥٧٣ ٠١٠ ٩٠٩ ديبورا هيكس، الخرطوم حتى ٢٠ أبريل: + ٢٤٩

٥١٢٤-٤٢٠ ٤٠٤ أتلانتا: + ١

٥٠٥ ٩٧٨ ٩٠٧ جراهام إلسون، الخرطوم: + ٢٤٩

ملخص تنفيذي

يهنئ مركز كارتر الشعب السوداني على عملية الاقتراع التي سارت عمومًا بسلام حتى اللحظة، ويدعو إلى إجراء

المراحل المتبقية من عد للأصوات وتصنيف وفرز وإعلان للنتائج بشفافية ودقة. وعلاوةً على ذلك يجب أن يتسع الانفتاح السياسي المحدود حول الانتخابات إلى ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في الدستور، وأن ينخرط القادة من كل الاتجاهات في حوار جدي للتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه السودان.

وفي حين أنه من المبكر جداً طرح تقييم شامل ونهائي، إلا أن من الواضح أن الانتخابات ستكون دون المستوى الذي يلبي المعايير الدولية والتزامات السودان بإجراء انتخابات حقيقية في العديد من الجوانب. وعلى الرغم من ذلك فالانتخابات مهمة بوصفها عتبة رئيسية في اتفاقية السلام الشامل، وبسبب المشاركة السياسية والمدنية المتنامية التي حدثت خلال الشهور العديدة الماضية. وفي نهاية الأمر سيعتمد نجاح الانتخابات على مدى تحرك القادة السودانيين لتعزيز تحول ديمقراطي راسخ.

وعلى الرغم من ضعفها الملحوظ، فإن هذه الانتخابات تعد من إحدى عتبات اتفاقية السلام الشامل، وسيتيح إجراؤها تطبيق ما تبقى من بنود الاتفاقية.

بدعوة من السلطات السودانية، شرع مركز كارتر في تقييم العملية الانتخابية

في ٢٠٠٨ حيث قام بنشر ١٢ مراقباً طويل المدى في أواخر ٢٠٠٩ ونشر في نوفمبر وديسمبر٢٠٠٩م، أثناء فترة تسجيل الناخبين، ٢٠ مراقباً آخراً، وفي اقتراع أبريل ٢٠١٠ نظم المركز فريقاً للمراقبة ضم أكثر من ٧٠ مراقباً راقبوا العملية في كل ولايات السودان البالغ عددها خمس وعشرون ولاية.

إن العملية الانتخابية ما تزال مستمرة من خلال الفرز والعد والتجميع الذي سيستمر على الأرجح لأيام عديدة أخرى ثم

يليه إعلان النتائج. وسيواصل مراقبو المركز مراقبة هذه العمليات حتى نهايتها.

وأهم ما توصلت له بعثة المركز من نتائج حتى الآن كالتالي:

- تمت انتخابات ٢٠١٠ بموجب اتفاقية السلام الشامل لسنة ٢٠٠٥ وقد نظر لها بوصفها جزءاً حاسما من تحول ديمقراطي أوسع.
- وللأسف قُيدت حقوق وحريات سياسية عديدة طوال معظم فترة الانتخابات مما غذى عدم الثقة وسط الأحزاب السياسية الرئيسية.
- خلال فترة الحملات وما تلاها من انتخابات ٢٠١٠، كان هناك انفتاح سياسي محدود، لكنه على درجة من الأهمية، لأحزاب المعارضة والمجتمع المدني للانخراط في العملية السياسية. وقد بدأت الأحزاب السياسية ومجموعات المجتمع المدني على امتداد البلاد تعبئ الناس بعد فترة طويلة من الكمون.
- التقت معظم أحزاب المعارضة معاً لتطالب بإصلاح القوانين ورفع القيود على الحريات السياسية، لكن في نهاية المطاف انسحبت العديد من الأحزاب الرئيسية من الانتخابات قبل وقت وجيز من يوم التصويت. وعلى الرغم من أن أسماء كل المرشحين ظلت على أوراق الاقتراع، كان هناك القليل من المنافسة في السباق على الرئاسة مع منافسة أقل من المعتاد في السباقات الأخرى.

كان الاقتراع خلال أيام ١١و ١٥ أبريل منضبطاً وسلمياً إلى حد كبير. وعلى الرغم من التشويش والتحديات اللوجستية، فقد أظهر موظفو الاقتراع والناخبون في معظم المناطق التزاماً وصبراً وتسامحاً لافتاً وقد تحرك الناخبون بأعداد جيدة للإدلاء بأصواتهم، لكن بمستويات متفاوتة من المشاركة عبر البلاد. ويستحق السودانيون التهنئة لروحهم المتحضرة وكبريائهم وحسن وفادتهم.

- وبرغم هذه السمات الايجابية، فقد لاحظ مراقبو مركز كارتر أخطاء مهمة ووجدوا أن العملية لم تفِ بالتزامات السودان والمعايير الدولية ذات الصلة وذلك في عدد من جوانبها.

- إن الإطار القانوني في السودان يتسم بالتناقض، ولا يؤمن الاحترام الكافي للحقوق السياسية والحريات الأساسية الواردة في دستور السودان، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع والتنظيم.
- رغم أن عملية تسجيل الناخبين أفرزت مشاركة واسعة، وإن كانت غير متكافئة، عبر البلاد فقد تم تقويضها عبر سلسلة من أوجه القصور الخطيرة. فالقوائم الأولية لم تكن تعلن بصورة متسقة ليتمكن الناس من مراجعتها، خاصةً في الجنوب، كما ظلت الصيغة النهائية للسجل الانتخابي وقوائم محطات الاقتراع غير مؤكدة. وقد تلقى مركز كارتر مؤخراً نسخة الكترونية من القائمة النهائية وسيحاول تحديد ما إذا كانت أي من التغييرات قد قُصد منها مساعدة أحزاب سياسية بعينها.
- واجه الناخبون في أيام الانتخابات عدداً من المشاكل اللوجستية والإجرائية مثل وصول المواد متأخرة أوعد كفايتها، أو عدم اكتمال أو عدم دقة قوائم الناخبين، أو عدم كفاية أو عدم صحة بطاقات التصويت، أو بطاقات تصويت مكتوبة بلغات غير ملائمة، أو عدم اتساق الإجراءات. لقد خفّفت هذه المشاكل جزئيا بتمديد فترة التصويت يومين إضافيين.
- فوق ذلك، افتقرت العملية الانتخابية الضمانات والشفافية اللازمة للتحقق من الخطوات الأساسية وبناء الثقة في العملية. فقد أفاد مراقبونا بمشاكل تتعلق بالحبر، وأقفال صناديق الاقتراع، وعملية التحقق من الناخبين بما في ذلك إثبات هوية الناخبين عند إصدار شهادات التسجيل من قبل اللجان الشعبية في مراكز الانتخابات. كما وردت تقارير بتصويت ناخبين قُصر.
- كان هنالك عدد كبير من الناخبين الأميين، وهنالك بعض الأدلة على قيام مسؤولي الانتخابات بتحريف رغبات بعض الناخبين عن قصد.
- شهدت الانتخابات في جنوب السودان نسبة عالية من التخويف واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها. كانت هنالك حالات عديدة قام فيها الجيش الشعبي لتحرير السودان بتهديد الناخبين من خلال تواجده بأقرب مما يلزم إلى مراكز الاقتراع. وكان تدخل الدولة في الحملات الانتخابية لمرشحين معارضين واسع الانتشار في الجنوب.
- إن استمرار حالة الطوارئ، وقمع الحريات المدنية، والصراع المستمر في دارفور كلها عوامل لم تسمح بوجود بيئة تشجع على انتخابات مقبولة. آخذين في الاعتبار المشاركة المحدودة لنازحي دارفور في الإحصاء السكاني وتسجيل الناخبين،

فقد ظل غالبية السكان خارج العملية الانتخابية. ولم يتمكن مراقبو مركز كارتر من الوصول إلى مناطق واسعة من الإقليم بسبب الأوضاع الأمنية. وبينما كانت المناطق التي تمت مراقبتها آمنة للحد البعيد، أفاد المراقبون بوجود انتهاكات فنية وإجرائية صارخة خلال الاقتراع.

- يجب على القادة السياسيين وقادة المجتمع المدني السودانيين على اختلاف طيفهم السياسي تأكيد التزامهم خلال الأشهر القادمة بالقيم الديمقراطية الأساسية. ولا بد أن تضمن الحكومة السودانية توسيع الانفتاح الديمقراطي وتعميقه وسيساعد الاحترام التام لحقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية والشفافية على تضميد عدم الثقة الذي انتقص من العملية الانتخابية.
- من المهم للسودان أن يستخلص الدروس من هذه الانتخابات لضمان ألا تعتري الاستفتاءات القادمة والمشورات الشعبية ذات الأخطاء، فنيًا وسياسيا. وسيقدم مركزنا وكذلك المراقبون الدوليون الآخرون مقترحات للمساعدة على تحقيق هذا الهدف.

خلفية

في يونيو عام ١٩٨٩ أطاحت الجبهة الإسلامية القومية، وهي السلف الذي ينحدر منه حزب المؤتمر الوطني الحاكم، بالحكومة المنتخبة ديمقراطياً التي كان يرأسها رئيس الوزراء السابق السيد الصادق المهدي، حيث تم حظر كل الأحزاب والأنشطة السياسية لفترة من الوقت. وعبر السنوات الستة عشر التالية تم تقليص الحريات المدنية والسياسية الأساسية، كما تعرض المجتمع المدني للتقييد، في حين أضعفت الحرب بين الشمال والجنوب التنمية في جنوب السودان سياسياً واقتصاديا.

وفي ٩ يناير من عام ٢٠٠٥م، وقعت الحكومة التي يقودها حزب المؤتمر الوطني اتفاقية السلام الشامل مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، لينتهي نزاع دام واستمر لاثنين وعشرين عاما. وقد نصت اتفاقية السلام الشامل على إجراء انتخابات قومية لتعزيز التحول الديمقراطي في السودان، وعلى خلق حكومات خاضعة للمساءلة في شمال وجنوب السودان، تشرف على استفتاء ٢٠١١ حول حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان. لم يتحقق التحول الديمقراطي الموعود بحسب اتفاقية السلام الشامل رغم اتخاذ خطوات مترددة نحو الانفتاح السياسي. كذلك أضعف استمرار الصراع في دارفور.

والعجز المتصل عن التصدي للتهميش في جنوب كردفان وشرق السودان ومناطق أخرى مكتسبات السلام الموعودة بحسب اتفاقية السلام الشامل.

حلت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمركز كارتر في السودان منذ فبراير ٢٠٠٨ بدعوة من قيادة حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان. وقد نشر المركز قبل الانتخابات ١٢ مراقباً طويل المدى لتقييم عملية التحضير للانتخابات. ثم نشر المركز ٢٠ مراقبا آخر متوسط المدى في نوفمبر وبواكير ديسمبر ٢٠٠٩ لتقييم تسجيل الناخبين. وفي أوائل أبريل ٢٠١٠ عضد مركز كارتر وجود مراقبيه طويل المدى بنشر أكثر من ٧٠ مراقباً قصير المدى لمراقبة التصويت وعمليات الفرز والعد والتجميع لانتخابات أبريل القومي ة. قاد بعثة مركز كارتر للمراقبة كل من جيمي كارتر، الرئيس الأميركي الأسبق؛ والأخضر الابراهيمي، وزير خارجية الجزائر الأسبق وعضو لجنة الحكماء؛ والقاضي جوزيف سيندي واريوبا، رئيس وزراء تنزانيا الأسبق والقاضي السابق بالمحكمة الدولية لقانون البحار والقاضي السابق بمحكمة العدل لشرق إفريقيا، ود. جون هاردمان المدير التنفيذي ورئيس مركز كارتر.

ويستمر مراقبو مركز كارتر في مراقبة نتائج الفرز والعد والتجميع وسيظلون في السودان لمراقبة الأحوال ما بعد، الانتخابات. وقد تم تقييم هذه الانتخابات بموجب دستور السودان الانتقالي، واتفاقية السلام الشامل لسنة ٢٠٠٥م وقانون الانتخابات الوطني، وقانون الأحزاب السياسية، وكذلك التزامات السودان الدولية. وقد قامت بعثة مركز كارتر بمهمتها بحسب إعلان المبادئ الخاص بعمليات مراقبة الانتخابات الدولية وميثاق الشرف الذي تبنته الأمم المتحدة في ٢٠٠٥ وأقرته أكثر من ٣٥ مجموعة مراقبة.

هذا البيان يعتبر تصريحاً أولياً، ويمكن أن تصدر تصريحات أخرى بعد ختام فترة العد وإعلان النتائج. وسينشر المركز تقريراً ختامياً عند نهاية العملية الانتخابية.

بيان حول النتائج والمستخلصات الأولية

الخلفية السياسية

أجرى السودان أول انتخابات تعددية تنافسية بعد مرور ٢١ عاماً على إطاحة الجبهة الإسلامية القومية، السلف الذي انبثق منه حزب المؤتمر الوطني الحاكم، بحكومة الصادق المهدي المنتخبة، وقد حظرت الأحزاب والأنشطة السياسية لفترة من الزمن. فشلت انتخابات عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٠ في الوفاء بالمعايير الدولية الأساسية التي يقتضيها إجراء انتخابات حقيقية، وقد قاطعت عدة أحزاب سياسية تلك

الانتخابات. وقد أنهى التوقيع على اتفاقية السلام الشامل بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان حرباً أهليةً دامت ٢٢ عاما. أسست اتفاقية السلام الشامل فترة انتقالية مدتها ست سنوات تحكم خلالها حكومة للوحدة الوطنية مكونة من حزب المؤتمر الوطني (حائزاً على ٥٢ بالمائة من مقاعد المجلس الوطني، والحركة الشعبية لتحرير السودان (٢٨ بالمائة من المقاعد)[1] والأحزاب الأخرى ٢٠ بالمائة. وتختتم الفترة الانتقالية بإجراء استفتاء حول تقرير المصير لجنوب السودان.

اشتملت اتفاقية السلام الشامل على بروتوكولات منفصلة لأبيي، التي سيجرى فيها استفتاء بالتزامن مع جنوب السودان حول ما إذا كانت أبيي ستبقى مرتبطة بالشمال أو تصبح جزءاً من ولاية واراب. وبالإضافة إلى ذلك، قررت الاتفاقية أن مشورة شعبية في كل من جنوب كردفان والنيل الأزرق سيتم إجراؤها من قبل المجالس الولائية الجديدة المنتخبة.

ودعت اتفاقية السلام أيضاً إلى عقد انتخابات قومية على ست مستويات من الحكومة، قبل إجراء الاستفتاءين في جنوب السودان وأبيي، لضمان أن يشرف على اقتراع الاستقلال مسؤولون منتخبون بطريقة ديمقراطية.

ومن أجل التحضير للانتخابات أجرى السودان عملية تعداد سكاني في أبريل ٢٠٠٨، تم نشر نتائجها في مايو ٢٠٠٩ وعلى إثر اعتراضات حول دقة التعداد السكاني تم التوصل إلى اتفاق في مطلع شهر مارس عام ٢٠١٠ بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، يحصل جنوب السودان بموجبه على ٤٠ مقعداً إضافياً في المجلس الوطني، ومقعدين لأبيي، وأربعة مقاعد لجنوب كردفان. وفي حالة جنوب كردفان، اتفق الحزبان على إعادة التعداد السكاني وتسجيل الناخبين في معرض التحضير لانتخابات المجالس الولائية وانتخابات الولاة التي يجب إجراؤها قبل حلول١١ يونيو ٢٠١٠ م هذا الاتفاق بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني حول مقاعد المجلس الوطني ومقاعد المجلس التشريعي لولاية جنوب كردفان تم اعتماده عقب ذلك من جانب المفوضية القومية للانتخابات، لكن ما يزال ينتظر أن يجاز في المجلس الوطني. لكن لم يتم حل المسائل المتعلقة بنتائج التعداد السكاني في الأجزاء الأخرى من

(1) في حكومة الجنوب خصص للحركة الشعبية لتحرير السودان 70 بالمائة من المقاعد في المجالس التشريعي لحكومة الجنوب، فيما خصص للمؤتمر الوطني وبقية الأحزاب السياسية 15 بالمائة.

السودان، خصوصاً في دارفور والشرق.

الإطار القانوني

أسس مركز كارتر ملاحظاته ونتائجه الأولية على قوانين السودان المحلية والالتزامات السياسية المتعلقة بالعملية الانتخابية، علاوةً على التزامات السودان الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. ويفصل هذا التقرير الأولي مدى التزام السودان بالتزاماته، كما يقدم توصيات أولية للعمليات الانتخابية مستقبلا.

ترسي اتفاقية السلام الشامل الموقعة في ٢٠٠٥م الإطار القانوني الأعلى في السودان. كما أن آليات قانونية محلية إضافية تحكم هذه الانتخابات تشمل الدستور القومي الانتقالي، والدستور الانتقالي لجنوب السودان، والدساتير الولائية، وكلها وردت في اتفاقية السلام الشامل، وقانون الانتخابات لعام ٢٠٠٨م. وقد ألزمت حكومة السودان نفسها عبر موافقتها ومصادقتها على الاتفاقيات الدولية[1]، وبتضمينها للمواثيق المعترف بها دولياً في وثيقة الحقوق الدستورية، بحماية العديد من الحقوق السياسية وحقوق الإنسان التي تعتبر جوهرية لإجراء انتخابات ديمقراطية، بما في ذلك حرية التعبير وحرية التجمع. وحرية التنظيم[2].

(1) انضم السودان إلى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (18 مارس 1986) والاتفاقية الدولية للقضاء على التفرقة العنصرية (21 مارس 1977)، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (18 مارس 1986)، وصادق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (24ابريل2009)، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (18فبراير1986)، والميثاق العربي لحقوق الإنسان (22مايو2004)، والميثاق الأفريقي لمنع ومحاربة الفساد (30 يونيو2008)، والبرتوكول رقم (1) من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب حول حقوق المرأة (30 يونيو٢٠٠٨).

(2) المادة ٢٥ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تنص في جزء منها أن « يكون لكل مواطن الحقوق التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة: أ) أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارهم بحرية، ب) أن ينتخب وينتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دوريًا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخب ين. علاوةً على ذلك فإن الفقرة ١٢، من التعليق العام رقم ٢٥ الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أقر أن «حرية التعبير، والتجمع، والتنظيم هي شروط أساسية لممارسة فعالة لحق الاقتراع، ويجب أن يتم حمايتها بشكل كامل».

كما يرسي قانون الانتخابات القومية إطاراً انتخابياً متقدماً وشاملا للانتخابات السودانية، ويضع اللبنات لانتخابات ذات مصداقية تعززها الحماية الواسعة لحقوق الإنسان التي أُقرت في وثيقة الحقوق الدستورية. لكن، تعتبر العديد من القوانين الرئيسية المحلية السارية، مثل القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية لعام ١٩٩١م[1]، وتلك التي تم تفعيلها منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل، مثل قانون تنظيم العمل الإنساني والعمل الطوعي لعام ٢٠٠٦م[2]، وقانون الأمن الوطني لعام ٢٠٠٩م[3]، وقانون الصحافة والمطبوعات[4]، قوانين شديدة التقييد ولا تتماشى مع التزامات السودان المشار إليها.

علاوة على ذلك، فقد تصرفت مؤسسات الدولة، بما في ذلك جهاز الأمن الوطني والمخابرات ومفوضية الشؤون الإنسانية، على نحو يغض الطرف عن مواثيق الحماية المذكورة، ويحد من فرص تطبيقها بنجاح. إن هذه القوانين المقيدة، وفشل هيئات الدولة، في كل من الشمال والجنوب، في الوفاء بالتزاماتها الخاصة بحقوق الإنسان، خلافاً للأحكام الواضحة في اتفاقية السلام الشامل، أثرت بشكل سلبي على البيئة الانتخابية، وبالأخص على عملية الحملات الانتخابية، وحرية الإعلام، ومشاركة المجتمع المدني.

النظام الانتخابي

إن النظام القانوني، كما نص عليه قانون الانتخابات القومية، هو نظام معقد للغاية، قاد إلى حدوث ارتباك وسط الجماهير ومشكلات جدية في تطبيقه. فالنظام الانتخابي يدعو إلى انتخابات تنفيذية (رئيس جمهورية السودان، ورئيس الجنوب، وحكام الولايات)، وإلى ثلاثة مستويات للانتخابات التشريعية (المجلس الوطني، المجلس

(1) هذه القوانين تنص على الاحتجاز من دون أمر قبض، ومن دون اللجوء الفوري للقضاء. كما يقر هذا القانون فرض قيود على حرية التجمع.

(2) يلزم القانون المنظمات الطوعية الوطنية القيام بالتسجيل ورفع التقارير حول أنشطتها، مما يقيد حريتها في التنظيم.

(3) يملك جهاز المخابرات والأمن الوطني صلاحيات مراقبة وتحري واسعة وغير محددة، إلى جانب القدرة على احتجاز الأفراد بدون اللجوء للقضاء في الوقت المطلوب.

(4) ينص القانون على أن مجلس الصحافة يتمتع بصلاحية إيقاف صدور صحيفة لمدة تصل إلى ثلاثة أيام، كما يتمتع بصلاحية إصدار تراخيص شركات الصحافة، وتحديد الشروط الخاصة بتسجيل الصحفيين، والموزعين والناشرين.

المجلس التشريعي لجنوب السودان، والمجلس التشريعية للولايات). وتستلزم انتخابات رئاسة السودان ورئاسة الجنوب الحصول على الأغلبية المطلقة (٥٠٪ + واحد) من أصوات المقترعين، بينما تعتبر انتخابات الولاة منافسات تقوم على الفوز بالأغلبية البسيطة. وتستخدم الانتخابات على مستوى كل المجلس مزيج من أنظمة الأغلبية والتمثيل النسبي. وقد خصص ٦٠ ٪ من المقاعد لأعضاء يمثل كل عضو فرد منهم دائرة جغرافية، بينما ينتخب ٤٠ ٪ من خلال القوائم الحزبية المغلقة، حيث خصصت ٢٥٪ منها للنساء و١٥ ٪ للأحزاب السياسية. أما بالنسبة للمقاعد التي يتم اختيارها من قبل كل من القائمة النسوية والقائمة الحزبية فقد تم استخدام نظام «دي هوندت» للتمثيل النسبي، بشرط أن تحوز الأحزاب على أربعة بالمائة من إجمالي الأصوات على أقل تقدير، حتى تخصص لها مقاعد. ولكن، بالنظر إلى أن المقاعد سيتم تخصيصها على أساس دوائر من كل الولايات، فإنه من غير المرجح التوصل إلى النسبية الحقيقية.

هيئة إدارة الانتخابات

إن هيئة انتخابية مستقلة ومحايدة تعمل بشفافية ومهنية تعتبر، على المستوى الدولي، وسيلة فعالة لضمان أن المواطنين قادرين على المشاركة في انتخابات ديمقراطية حقيقية، وان الالتزامات الدولية الأخرى المتعلقة بالعملية الانتخابية يمكن الوفاء بها[١].

لقد تم تكوين الهيئة التي تضطلع بمهام إدارة الانتخابات، أي المفوضية القومية للانتخابات، لتدير الانتخابات بشكل محايد، وشفاف، ومستقل، لكنها لم تفِ بهذه الأهداف في كل الأوقات. تضم المفوضية تسع مفوضين تم تعيينهم من قبل الرئيس بموافقة النائب الأول سلفاكير، الذي له الاعتراض على المرشحين المقترحين، لكن لا يحق له اقتراح مرشحين بدلاء، إضافةً إلى موافقة ثلثي المجلس الوطني. ومن ثم يتم تعيين رئيس ونائب رئيس من داخل المفوضية بواسطة الرئيس، وأيضاً بموافقة النائب الأول.

ورغم أن هذا الإجراء الخاص بالتعيين لا يضمن وجود هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات على النحو الذي تقتضيه أفضل الممارسات الدولية[٢]، فقد تم اختيار

(1) لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم ٢٥، الفقرة ٢٠.

(2) العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة25 ، لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام رقم25 ، فقرة2 .

المفوضية القومية للانتخابات بإجماع الأحزاب السياسية. حيث قامت كل من الحكومة والمعارضة بتسمية العديد من المرشح ين. ومن ثم تفاوض الرئيس والنائب الأول على قائمة من المفوضين، ممن نظر في أسمائهم بشكل جماعي، وتمت الموافقة عليهم بالإجماع من جانب المجلس الوطني.

أنشأت المفوضية عدداً من الهيئات الفرعية تشمل ٢٥ لجنة عليا للانتخابات الولائية، ولجنة عليا لانتخابات جنوب السودان، لم تحدد سلطاتها بشكل واضح في اللوائح المنظمة. ويبدو أن اللجنة العليا لانتخابات جنوب السودان كانت مسؤولة عن الإشراف على انتخابات رئيس حكومة الجنوب، وانتخابات المجلس التشريعي لجنوب السودان، والتنسيق بين اللجان الولائية العليا والمفوضية القومية للانتخابات. على أية حال، رفعت اللجان العليا لانتخابات جنوب السودان تقاريرها مباشرة للمفوضية القومية للانتخابات.

تتمتع المفوضية بسلطات، وواجبات، ومسئوليات واسعة النطاق عن كافة أوجه العملية الانتخابية، بما في ذلك سلطة اتخاذ التدابير التنفيذية. ومع ذلك فإن سيطرة وزارة الداخلية وجهاز الأمن الوطني على خدمات الأمن قيدت تفويض المفوضية القومية للانتخابات. على سبيل المثال، قُلص عدد أفراد الأمن المتاحين لحراسة مراكز الاقتراع، مما نتج عنه تقليص عدد مواقع الاقتراع.

عملية ترسيم الحدود

عند إعلان نتائج التعداد السكاني المتنازع عليها في مايو ٢٠٠٩م، قامت المفوضية القومية بتحديد الدوائر الجغرافية خلال ٣٠ يوماً كما نص القانون. لم يكن ذلك وقتاً كافياً لإنجاز مثل هذا التمرين المعقد والحساس من الناحية السياسية. وقد أوكلت المفوضية القومية للانتخابات مهمة ترسيم الدوائر للجان الولائية العليا. ولكن لم يتم تقديم توجيهات واضحة حول الكيفية التي سينفذ بها ذلك، مما قاد إلى اختلافات واسعة على امتداد الولايات الخمس والعشرين. فحدود الدوائر مبهمة، وغير محددة بخرائط، ويصعب على المراقبين وضباط الانتخابات فهمها. وبعض المناطق، مثل شمال دارفور، لم تضمن في أي دائرة، ونتيجة لذلك قد لا يمثّل السكان الموجودين هناك في المجلس الوطني، في وضع يتناقض مع المواثيق الدولية[1]. لقد أفرزت المخاوف المتعلقة بترسيم الحدود

(1) العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، المادة ٢٥، لجنة الأمم المتحدة حقوق الإنسان، التعليق العام رقم ٢٥، فقرة ٢١ تنص على « إن ترسيم الحدود الانتخابية وطرق تخصيص الأصوات لا

العديد من الشكاوى التي قدمت للمفوضية القومية للانتخابات.

وينص القانون على ألا ينحرف العدد الإجمالي للسكان في كل منطقة عما هو محدد على النطاق القومي[(١)] ب ١٥٪ زيادةً أو نقصاناً[(٢)]. لكن عند الممارسة الفعلية كثيراً ما تم تجاوز هذا الهامش، ففي جونقلي كان الهامش بمقدار ٣٢ ٪ دون ما هو محدد على المستوى القومي و٥٢ ٪ أكثر منه. وهذا يخرق مبدأ تكافؤ الصوت الذي تنص عليه المعايير الدولية[(٣)].

تسجيل الناخبين أجرى السودان تسجيلا للناخبين في نوفمبر وديسمبر ٢٠٠٩ سبق الانتخابات العامة. وقد نشر مركز كارتر ٣٢ من المراقبين على المدى المتوسط والطويل لتقييم تسجيل الناخبين والبيئة السياسية والانتخابية الأوسع عبر السودان. وقد راقبت بعثة مركز كارتر أنشطة تسجيل الناخبين في أكثر من ٦٥٠ مركز تسجيل ثابت ومتنقل في الولايات الخمس والعشرين عبر البلاد. وقد َقدِم أعضاء البعثة من ٢١ بلدا[(٤)].

وطبقًا للمفوضية القومية للانتخابات فحوالي ٧٩ ٪ ممن يحق لهم التصويت، أي حوالي ١٦,٤ مليون نسمة من مجموع الناخبين البالغ عددهم ٢٠,٧ مليون من السودانيين داخل البلاد قد أدرجوا في السجل. وقد جاءت ١٢ من ولايات السودان دون النسبة التي استهدفتها المفوضية. وتجاوزت المشاركة في بعض ولايات جنوب السودان نسبة ١٠٠ ٪ من إجمالي عدد السكان الذين يحق لهم الانتخاب طبقاً لتقديرات إحصاء ٢٠٠٨م، مما يشكك في دقة أحد الرقمين (الإحصاء أو

يجب أن تؤدي إلى تشويه توزيع الأصوات أو إلى التمييز ضد أي مجموعة، ولا يجب أم تقصي أو تقيد بشكل غير منطقي حق المواطنين في اختيار ممثليهم بحرية».

(1) هذا محدد في قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨، المادة ٣٨ (ب) نتيجة قسمة إجمالي عدد سكان السودان على عدد المقاعد المخصصة للمجلس الوطني لتمثيل الدوائر الجغرافية.

(2) يجب أن يظل التفاوت بين الدوائر في حده الأدنى مراعاة لمبدأ تكافؤ الصوت.

(3) المادة ٢٥ من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، لجنة الأمم المتحدة حقوق الإنسان، التعليق العام رقم ٢٥، فقرة ٢١.

(4) جاء المراقبون من الكاميرون وكندا والكونغو الديمقراطية ومصر وأثيوبيا وألمانيا والهند وايرلندا وإيطاليا وكينيا وموزمبيق وهولندا والنرويج وفلسطين وصربيا واسبانيا ويوغندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وزامبيا وزيمبابوي.

التسجيل). وقد سجل فقط ٧١ ٪ ممن يحق لهم الاقتراع في الشمال. ووجد مركز كارتر أن التسجيل قد وصل للمواطنين بنجاح في معظم أنحاء البلاد، على الرغم من التحديات اللوجستية والأمنية الكبيرة والنقص الكبير في التعليم المدني[1]. لقد كد مسؤولو التسجيل للتغلب على التحديات اللوجستية وأوجه القصور الإدارية.

وطبقاً للمفوضية القومية للانتخابات، فقد تجاوز تسجيل النساء للانتخابات ٥٠ ٪، وهذه خطوة كبيرة نحو توسيع شمول. العملية الانتخابية وتلبية التزامات السودان الوطنية والدولية لضمان المشاركة الشاملة والحماية من التمييز[2] ويتفاوت رقم التسجيل كنسبة مئوية من أرقام الإحصاء بشكل كبير، من ٦٤ ٪ في الشمال إلى ١٩٠ ٪ في ولاية الوحدة. إن أرقام التسجيل المنخفضة في شمال وجنوب وغرب دارفور التي تتراوح بالتتابع من ٦٥ إلى ٦٧ إلى ٦٩ من أرقام الإحصاء هي أرقام تثير القلق أيضاً، خاصة وأن أعداداً كبيرة من النازحين لم يضمهم تعداد ٢٠٠٨م.

وفي مسعى لإتاحة الفرصة للشتات السوداني، تم تسجيل للناخبين أيضاً في عدد من البلدان في الخارج. وللأسف فقد استبعدت أماكن بها تركز عال للاجئين السودانيين عن العملية الانتخابية بسبب الشروط الصعبة لإثبات الهوية. وجاءت معدلات تسجيل الناخبين منخفضة في ما وراء البحار بمشاركة ١٠٠ ألف مواطن سوداني فحسب. ويحث مركز كارتر السودان على تعزيز آليات تسجيل واقتراع المواطنين بالخارج قبل أي انتخابات قادمة.

لقد فشلت المفوضية القومية للانتخابات في تقديم توجيه محدد وواضح لحماية الحقوق السياسية والمدنية للنازحين وضمان ممارستهم لحقهم في التسجيل من أجل التصويت حسبما تتطلبه الأعراف الدولية[3]. ومن بين أعداد

---

(1) تصريح مركز كارتر حول تسجيل الناخبين، ديسمبر ٢٠.

(2) الدستور القومي الانتقالي لجمهورية السودان بسنة ٢٠٠٥، المواد32 (١)، و٤١ (١) والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة3 البروتوكول الإضافي للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب حول حقوق المرأة، المادة2 .

(3) المادة ٢٥ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والمادة ٢٣ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والمادتين ١٣ و٢٤ من ٢٢ (د) من المبادئ التوجيهية حول البروتوكول الإضافي للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب حول حقوق المرأة، كما يعكسها المبدأ ١ المشردين داخليًا التي وضعها ممثل الأمين العام حول الأشخاص المشردين داخليًا السيد فرانسيس دينق.

النازحين الهائلة في دارفور أشارت التقارير إلى أن نسبة محدودة قد تم تسجيلها. إذ كانت معدلات التسجيل في المعسكرات منخفضة جزئياً بسبب خوف النازحين من أن التسجيل في المعسكرات قد يمنعهم من العودة إلى أرضهم التي هربوا منها، وبسبب وجود الحركات المسلحة التي تعارض الانتخابات. ولم تزر فرق التسجيل العديد من معسكرات النازحين إطلاقاً بما في ذلك معسكري كاس وكلمة. لاحظ مركز كارتر أثناء عملية التسجيل عدداً من الأنشطة التي قوضت ثقة المواطنين في العملية. على سبيل المثال، شارك أعضاء من الحركة الشعبية لتحرير السودان والمؤتمر الوطني في أنشطة التسجيل، بما في ذلك جمع أعضاء المؤتمر الوطني لقسائم التسجيل ممن قاموا بتسجيل أنفسهم. وعلى الرغم من أن جمع هذه القسائم لا يشكل خرقاً من الناحية الفنية، استمرت هذه العملية حتى عشية الانتخابات وخلقت تشويشاً وسط الناخبين. وقد لوحظ أن إيصالات التسجيل تباع وتشترى في بعض المناطق. وكثيراً ما تقاعس موظفو التسجيل عن تنوير المسجلين بأهمية حفظ إيصالات التسجيل في مكان آمن. وقد كان بإمكان سلطات إدارة الانتخابات على المستويين الوطني والولائي أن تتخذ خطوات تمنع الأحزاب السياسية من هذه الممارسات وأن تزود الناخبين بالمعلومات حول الغرض من قسائم التسجيل.

لقد كان على المفوضية القومية للانتخابات أن تشدد على أهمية مراجعة العامة لسجل الناخبين بعد نشر القوائم الأولية لكشوف الناخبين، حسب التزامات السودان الدولية، ولتحسين دقة السجل[1]. وعلاوة على ذلك، كانت مراجعة بيانات سجلات الناخبين المدخلة غير كافية مما طرح الشكوك حول مجمل دقة وشمول سجل الناخبين. لقد فشلت المفوضية في نهاية فترة التسجيل في بناء الثقة حول سجل الناخبين بعدم إكمالها للقائمة الكاملة للناخبين على مستوى البلاد، وعدم إتاحتها للأحزاب السياسية والمراقبين الوطنيين والدوليين على نطاق واسع من أجل فحصها ومراجعتها بشكل شامل.

لقد قادت تحديات وتأخير إكمال السجل إلى مشكلات كبيرة في أيام الاقتراع ما هدد بتقويض نزاهة مجمل العملية.

(1) العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسة، المادة 2و25 ، التعليق العام للجنة حقوق الإنسان رقم 25 الفقرة11 ، الاتحاد الأفريقي،البروتوكول الإضافي للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب حول حقوق المرأة، المادة ٢.

وعلاوة على ذلك، يبدو أن القائمة المستخدمة الآن تختلف اختلافًا كبيراً عن القائمة التي وزعت على الأحزاب السياسية وفاعلين آخرين.

تثقيف الناخبين تثقيف الناخبين مسألة ضرورية لتأمين معرفة الناخبين بالعملية وتمكينهم من ممارسهم حقهم في التصويت بفعالية[١]. في هذه الانتخابات كانت الحاجة لتثقيف الناخبين كبيرة نظراً لتعقيد عملية التصويت، وغياب تراث ديمقراطي في التاريخ القريب، ومستوى الأمية المرتفع في السودان. رغم ذلك، لاحظ مركز كارتر بكل قلق محدودية هذه الجهود في الواقع العملي، والتي أعيقت من قبل مفوضية انتخابات أخفقت في الوفاء بمسؤوليتها في توفير التثقيف، ومن قبل بيئة تعج بالقيود وتجعل تنظيم فعاليات تثقيف الناخبين أمراً متعسراً.

تشير أفضل الممارسات الدولية على نحو واضح إلى أن تثقيف الناخبين غير المنحاز والمتسق هو مسؤولية أجهزة الدولة بالدرجة الأولى، خاصة جهاز إدارة الانتخابات، وليس مسؤولية الأحزاب السياسية[٢]. وقد لاحظ مركز كارتر طوال فترة المراقبة حوادث عطلت فيها سلطات الدولة نشاطات تثقيفية للناخبين، خاصة في دارفور، وذلك بسبب عجز المفوضية القومية للانتخابات عن الاتصال بالسلطات المختصة في الوقت المناسب لضمان رفع القيود عن حرية حركتها.

أعاقت هذه القيود المفروضة على عمل هذه الأجهزة مساعي تثقيف الناخبين من قبل فاعلين غير تابعين للدولة، وقللت بذلك من المعلومات المتاحة للناخبين السودانيين بخصوص العملية الانتخابية.

وبينما قامت بعض منظمات المجتمع المدني بنشاطات تثقيف مدني وانتخابي كان نقص خبرتها في الممارسة الديمقراطية يعني تدني مردود هذه النشاطات. بالإضافة إلى ذلك أعاق الضعف المؤسسي للأحزاب السياسية قدرتها على توفير تثقيف انتخابي كافٍ لأعضائها.

إن استخدام الرموز أو الصور بهدف توسيع تأثير تثقيف الناخبين، وجعل وسائل

(1) لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم25 ، الفقرة11 .

(2) ٢٠ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ الفقرة ٢٥ (أ)، العهد الدولي الخاص بالقضاء على كافة أنواع التمييز، الفقرة ٥(ج)؛ سيداو، الفقرة ٧(ب)؛ لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ملاحظة عامة ٢٥، الفقرة ٢٦.

التثقيف في متناول الناخبين الأميين يعتبر أمر معترف به على نطاق واسع[(1)].

لكن، يبدو أن القصد الحسن لهذه التدابير في السودان قد تم تقويضه، حيث قامت المفوضية القومية للانتخابات بمبادرات لتثقيف الناخبين مستخدمة ذات شعار الرئيس الحالي ونشرت مواد تثقيف انتخابية تظهر شجرة، رمز حزب المؤتمر الوطني الحاكم. لقد خلق استخدام هذا الشعار وهذا الرمز المعين مساحة واسعة من الارتباك والخلط بين مساعي التثقيف والدعاية الانتخابية. المرشحون، والأحزاب، وبيئة الحملة الانتخابية تحمي المبادئ الدولية والحقوق الانتخابية الأساسية حق الأفراد في المشاركة في الشؤون العامة بما في ذلك تأسيس أحزاب سياسية والانضمام إليها بحرية والمشاركة في الحملات الانتخابية[(2)].

في بداية الأمر رحبت الأحزاب السياسية الشمالية، المستبعدة من الحكم لسنين عديدة، بالانتخابات القومية إذ أعطتها فرصة لإعادة الارتباط بقواعدها السياسية. وقدم حوالي ٧٢ حزباً سياسياً مرشحيهم للانتخابات رغم أن حزبين فقط، المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، يملكان ما يكفي من الموارد المالية والبشرية للمنافسة في الانتخابات في دوائر عديدة. ورغم بعض حوادث الاعتقال والتخويف اتسمت عملية الترشيح بالحرية لدرجة كبيرة، كما شهدت بروز عدد كبير من المرشحين المستقلين ينتمي معظمهم إلى الحركة الشعبية، وبدرجة أقل إلى المؤتمر الوطني.

لكن، كانت هنالك عراقيل كبيرة تقف في وجه تنظيم حملة تنافسية. لقد عانت الأحزاب السياسية الشمالية من القمع الحكومي سنيناً عددا، وعوقت قدرتها على منافسة المؤتمر الوطني الحاكم. في ذات الوقت، فشلت الأحزاب في تطوير قواعدها. خلال الأعوام الخمسة منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل فشلت حكومة الوحدة الوطنية في دفع أوضاع الديمقراطية في البلاد قدماً، كما فشلت في ضمان حريات سياسية مهمة مثل حرية التنظيم وحرية الإعلام.

طالبت أحزاب المعارضة، وبعضها فاعل ضمن تحالف جوبا ذي التنظيم

(1) تحالف جوبا، لاحقا أطلق عليه قوى التوافق الوطني، يتكون من الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال، حزب الأمة القومي، الحزب الشيوعي السوداني، حزب الأمة الإصلاح والتجديد وحزب المؤتمر الشعبي، وعدد من الأحزاب الأصغر.

(2) ٢٠ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ الفقرة ٢٥ (أ)، العهد الدولي الخاص بالقضاء على كافة أنواع التمييز، الفقرة ٥ (ج)؛ سيداو، الفقرة ٧(ب)؛ لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ملاحظة عامة ٢٥، الفقرة ٢٦.

الفضفاض[1] بإصلاح أو تجميد مختلف القوانين الأمنية لم تقبل الحكومة هذا الطلب، لكنها وعدت بعدم تطبيق هذه القوانين خلال الحملة الانتخابية. بالإضافة إلى ذلك، شككت أحزاب المعارضة الشمالية في مذكرة بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٠ في نزاهة وحياد وشفافية المفوضية القومية للانتخابات. انسحب أعضاء تحالف جوبا من مجلس الإعلام الذي كونته المفوضية القومية للانتخابات بعد أن شكت من التحيز، رغم أن المفوضية القومية للانتخابات وافقت في آخر أيام الحملة الانتخابية على زيادة عدد الأعضاء غير الحكوميين. كذلك شكت الأحزاب من عجز المفوضية في وضع حد أقصي لمنصرفات الحملة الانتخابية، ومن ثم إزالة الفروق الشاسعة في التمويل بين المؤتمر الوطني والأحزاب الأخرى (باستثناء الحركة الشعبية لتحرير السودان). أقرت المفوضية القومية للانتخابات هذا الطلب أيضاً ولكن قبل ٥ أيام فقط من التصويت في بادرة اعتبرت غير ذات جدوى.

كما اشتكت أحزاب المعارضة الشمالية من خروقات في تسجيل الناخبين، ومن استخدام الممتلكات الحكومية لأغراض الحملة الانتخابية للمؤتمر الوطني، وطالبت برفع حالة الطوارئ في إقليم دارفور وبأن تصل الحكومة إلى اتفاق سلام يسمح للمجموعات المسلحة في دارفور بالمشاركة في الانتخابات.

أعلنت أربعة من أكبر ستة أحزاب في تحالف جوبا – وهي الحركة الشعبية لتحرير السودان، وحزب الأمة القومي، والحزب الشيوعي السوداني، وحزب الأمة الإصلاح والتجديد – أن الظروف غير مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

ورغم مرور الحد الزمني الأقصى للانسحاب من الانتخابات سحبت الأحزاب مرشحيها من الانتخابات في كل أنحاء شمال السودان، بما في ذلك السباق الرئاسي، وذلك في آخر أيام الحملة الانتخابية. وبذلك تبقى في السباق كل من الحزب الاتحادي الديمقراطي والمؤتمر الشعبي. هذه الخطوة قوضت بشكل كبير الطبيعة التنافسية للانتخابات. لكن بقيت أسماء جميع المرشحين على بطاقات الاقتراع المطبوعة.

رغم أن الحملة الانتخابية كانت سلمية في غالب الأمر، إلا أنه كانت هنالك

(1) تحالف جوبا، لاحقا أطلق عليه قوى التوافق الوطني، يتكون من الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال، حزب الأمة القومي، الحزب الشيوعي السوداني، حزب الأمة الإصلاح والتجديد وحزب المؤتمر الشعبي، وعدد من الأحزاب الأصغر.

بعض حوادث العنف المعزولة. فقد قُتل في جنوب السودان مرشح، يحتل موقعاً رسمياً، ينتمي إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان وكان مرشحاً لمقعد في المجلس التشريعي لجنوب السودان بولاية الوحدة. كما أطلقت النار على مرشح عن حزب الأمة لمجلس تشريعي ولاية جنوب دارفور أثناء سفره بصحبة الأمين العام لحزب الأمة. كذلك قُتل مرشح عن المؤتمر الوطني في شمال الخرطوم. ولم تتوفر أي أدلة على أن هذه الجرائم كانت ذات دوافع سياسية.

أصدرت المفوضية القومية للانتخابات ووزارة الداخلية السودانية منشوراً حول نشاطات الحملة الانتخابية يقضي بإبلاغ السلطات قبل ٧٢ ساعة من القيام بأي نشاط سياسي دعائي يتم في موقع عام. لقد جاء المنشور أكثر تحفظاً من توجيهات وزارة الداخلية الصادرة في سبتمبر ٢٠٠٩ بخصوص ممارسة النشاطات الانتخابية، حيث يقتضي المنشور الجديد من الأحزاب السياسية إبلاغ المفوضية القومية للانتخابات بأي نشاطات تخص الانتخابات تنظمها داخل دورها. استأنف عدد من الأحزاب السياسية لدى المفوضية القومية للانتخابات مطالبين السماح لهم بعقد نشاطات انتخابية في أماكن عامة شرط تبليغ لجان الأمن المختصة بدلا عن التقدم بطلب للموافقة على النشاطات، وكذلك بإلغاء التبليغ عن النشاطات داخل الدور الحزبية، لكن لم يتم قبول الاستئناف. أشارت الأحزاب السياسية إلى أن هذه القواعد تم تطبيقها بصورة غير متسقة عبر الولايات، وأنه في الممارسة توجب على الأحزاب مخاطبة العديد من الجهات الأمنية بدلاً عن سلطة واحدة.

لاحظ المركز أمثلة لعرقلة حكومة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان لحملة الحركة الشعبية لتحرير السودان-التغيير الديمقراطي، وحملة الجبهة الديمقراطية المتحدة، ومنبر جنوب السودان الديمقراطي، وغيرها من الأحزاب المعارضة. في بعض الأحيان شوهد جنود الجيش الشعبي وهم يمزقون ملصقات لمرشحين من غير الحركة الشعبية لتحرير السودان. وعرقلت سلطات الدولة في ولايات الاستوائية الوسطى والوحدة وشمال بحر الغزال تنظيم تجمعات انتخابية لمرشحين معارضين. وقلصت الظروف الأمنية من الحملات الانتخابية في دارفور ومناطق في شرق السودان.

بحسب قانون الإجراءات الجنائية لعام ١٩٩١ للولاة سلطة التحكم في اللقاءات العامة. وينص كل من قانون الإجراءات الجنائية لعام ١٩٩١ وقانون قوات الأمن الوطني لعام ٢٠٠٩ على الاعتقال والتحفظ بدون اللجوء للقضاء.

بذل الرئيس الجنوب أفريقي السابق ثامبو أمبيكي جهوداً لإقناع الأحزاب السياسية بميثاق للشر ف. وقد قبلت الأحزاب المعارضة في الجنوب وحكومة جنوب السودان بميثاق شرف في الجنوب، رغم عدم اتفاق الأحزاب على ميثاق مشابه في

الشمال. على أية حال، وبالنظر إلى المضايقات اللاحقة من قبل سلطات الولاية تجاه الحركة الشعبية لتحرير السودان- التغيير الديمقراطي والأحزاب المعارضة الأخرى، الموقعة على الميثاق، فإن تطبيق الميثاق لم يكن كاملا.

لوحظت قيود على حرية التعبير. فقد أُتهم زعيم حزب الأمة الصادق المهدي بالتحريض على الكراهية في خطاب مسجل. رفض بثه عبر إذاعة الدولة، وذلك في قرار أقرته لجنة فرعية من المفوضية القومية للانتخابات، هذا رغم أن مركز كارتر لم يجد دليلا يعضد هذا الاتهام. اشترطت المفوضية القومية للانتخابات على المرشحين تسجيل برامجهم للدعاية الانتخابية مسبقاً لاعتمادها قبل البث.

يتيح قانون الانتخابات للحكومات توفير موارد من الدولة لصالح الأحزاب السياسية. الحكومة القومية لم تفعل ذلك. وعلى العكس من ذلك وفرت حكومة جنوب السودان خمسة ملايين جنيه سوداني لثلاثة عشر حزب سياسي في الجنوب كانت قد طرحت المسألة في قمة الاتحاد الأفريقي حول ميثاق الشرف. وأوكلت حكومة جنوب السودان توزيع هذا التمويل إلى حزبين سياسيين بدلاً عن السلطات الحكومية، الأمر الذي أدى إلى عدم استلام بعض الأحزاب لأي تمويل على الإطلاق.

يحظر قانون الانتخابات استخدام موارد الدولة من قبل المرشحين بدون دفع تكاليف هذا الاستخدام م. ورغم ذلك، لاحظ مركز كارتر عدة حالات لاستخدام مركبات الدولة من قبل مسؤولين يشغلون مناصب حكومية. كذلك، يتيح القانون للمفوضية القومية للانتخابات فرض سقف أعلى على الصرف الانتخابي في كل الانتخابات. وقد أعلنت المفوضية القومية للانتخابات في ٣ أبريل أن الحد الأقصى للصرف لمرشح رئاسة الجمهورية ١٧ مليون جنيه سوداني، ولرئاسة حكومة جنوب السودان ٧ مليون جنيه سوداني، وللمناصب الأدنى مبالغ أقل[1]. لقد فشلت المفوضية القومية للانتخابات في إضفاء أي فعالية على الهدف من وراء وضع سقف أعلى للصرف الانتخابي بسبب التأخير في إعلان حدود الصرف وبسبب وضع سقف عال جداً يساوي أضعاف متوسط الدخل السنوي للفرد في السودان[2].

(1) تم تحديد السقف الأعلى لسباقات حكام الولايات بمبلغ ٨٠٠,٠٠٠ جنيه سوداني، المقاعد البرلمانية الفردية ٧٠٠,٠٠٠ جنيه سوداني، وقوائم الأحزاب وقوائم المرأة 50أ000 جنيه سوداني.

(2) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الفقرة ٢ وضع حدود معقولة للصرف الانتخابي متى ما كان ذلك ضروريا لضمان عدم تقويض الاختيار الحر للناخبة أو تشويه العملية الديمقراطية بصرف غير متناسب من قبل أي ناخب أو حزب.

البيئة الإعلامية

تشمل الالتزامات الدولية المتعلقة بالإعلام والانتخابات كل من حرية التعبير والرأي والحق في البحث وتلقي ونشر المعلومات عبر وسائل الإعلام(١). وعلى الرغم من أن مركز كارتر لم يقم بمراقبة شاملة للإعلام خلال انتخابات ٢٠١٠ في السودان، لكننا نقدم الملاحظات أدناه.

تنص المواد ٦٥ و٦٦ و٩٨ من قانون الانتخابات في السودان لعام ٢٠٠٨ على توفير زمن متساو للمرشحين وفقاً لنظم ولوائح القنوات الإعلامية والصحافة؟ . إن قانون الانتخابات ينص على أن يتمتع كل مرشح وحزب سياسي بحرية مطلقة في التعبير وتقديم البرامج الانتخابية والحصول على المعلومات كجزء من حقه في تنظيم حملته.

على الرغم من أن الرقابة القبلية على الصحافة قد توقفت رسمياً، لكن لا يمكن تناول العديد من المواضيع في الإعلام، كما أن الإعلام لم يتناول قضايا معينة تعتبر حساسة وقد تستفز الحكومة. وقد واجهت العديد من الصحف والصحفيين الأفراد قضايا قانونية كما تعرضوا للإدانة من قبل مجلس الصحافة المعين بواسطة رئاسة الجمهورية لتنظيم الصحافة. كذلك فإن العامل الكابح الآخر هو أن معظم الإعلام واقع بصورة مباشرة أو غير مباشرة تحت سيطرة الحكومة وحزب المؤتمر الوطني أو حلفاؤه.

لقد منح المرشحون فرصاً منصفة بإذاعة وتلفزيون الدولة خلال الفترات المخصصة للبث الحزبي، لكن برامج أخرى وفرت وقت تغطية غير متكافئ لمرشحي حزب المؤتمر الوطني الذين يشغلون في نفس الوقت مناصب حكومية رفيعة. كما تعرضت محطتي إذاعة في جوبا للإيقاف لفترة قصيرة من قبل ضباط الأمن اعتراضاً على برامجها السياسية.

إدارة الانتخابات

بسبب إعطاء الأولوية للأمن على الشفافية لم تتشارك المفوضية القومية للانتخابات دائماً المعلومات ذات الصلة مع الأحزاب ومجموعات المراقبين ولم توفر لهم السبل اللازمة للحصول عليها. هذه المشكلة كانت واضحة بصفة خاصة طباعة أوراق التصويت عندما بدأت الطباعة دون إخطار الأحزاب أو المراقبين الذين. سمح لهم فقط بالدخول بطريقة محدودة ومحددة سلفاً. وعند وصول

(1) العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

المواد الحساسة تم فتح مستودعات المفوضية القومية للانتخابات للمراقبين مرة واحدة فقط ولفترة في مناسبة عامة، وتم بعدها إغلاقها بالشمع مما نشأ عنه ارتياب مبرر من قبل العامة. إن انعدام الشفافية تمثل مخاطرة بتقويض عامل حاسم في العملية الانتخابية.

لقد لاحظ مركز كارتر أن إدارة الانتخابات تمت بدون انسجام عبر البلاد. وقد فشلت المفوضية القومية للانتخابات في استباق التحديات اللوجستية وتوفير الاحتياجات في الكثير من أنحاء البلاد، خاصة في الجنوب. لقد تعرضت دارفور لمشاكل خاصة لأن الانتخابات كانت تتم تحت قوانين الطوارئ وانعدام الأمن، في ظل وجود عدد كبير من النازحين الذين يعيشون في المعسكرات. يضاف إلى ذلك تفاوت القدرات والموارد مادياً وفنياً بين لجان الانتخابات العليا. إن العديد من لجان الانتخابات العليا خاصة في جنوب السودان أفادت باستلام تمويلها متأخراً من المفوضية القومية للانتخابات لدعم الأنشطة الانتخابية والتدريب، إلى جانب تأخير استلام المواد الانتخابية الضرورية.

تسليم وتوزيع المواد

لقد تعّطل تسليم مواد الانتخابات بسبب عدم الكفاية والتضارب والتخطيط المتأخر من قبل المفوضية القومية للانتخابات.إن التأخير والتغيير في القرارات بشأن عدد مراكز ومحطات الاقتراع أثّر بصورة سلبية على شراء وتسليم وتوزيع المواد الحساسة الضرورية لإجراء التصويت. إن البداية المتأخرة في أكثر من ١٠٠٠ مركز اقتراع أدت كذلك إلى تحديات في طباعتها وتسليمها إلى مراكز الاقتراع. لعب مقدم والمساعدة الفنية الدوليين، الذين واجهوا مشاكل لوجستية رئيسية، دوراً رئيسياً في تسليم المواد الهامة.

التصويت

إن عملية التصويت هي الأساس الجوهري للالتزام بكفالة التعبير الحر عن إرادة الشعب عبر انتخابات دورية حقيقية. وثمة حقوق مشاركة معينة لا بد من الوفاء بها لتعكس عملية التصويت إرادة الشعب بشكل دقيق. والأهم من بين هذا الطيف من الحقوق هي حق التصويت، وحق المشاركة في الشئون العامة، وحق التمتع بالأمن الشخصي[1]. ويجب على الدولة أن تتخذ كل الخطوات اللازمة لضمان حماية وتوفير مثل هذه الحقوق بالكامل لكل المواطنين بشكل متساو بدون

(1) العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسي ة: المواد ٢ و٢٥ (أ) و٩.

تفرقة[١].

لقد نشر مركز كارتر بالسودان بعثة مكونة من ٧٠ مراقباً قصير المدى من ٢٣ بلداً لمراقبة انتخابات أبريل ٢٠١٠م القومية، بناءً على الوجود الرقابي طويل المدى للمركز بالبلاد الذي بدأ في فبراير ٢٠٠٨م[٢]. لقد انتشر مراقبو مركز كارتر في ٢٥ من ولايات السودان إضافة إلى منطقة أبيي، وراقبوا مراحل العملية الانتخابية منذ التسجيل والتصويت والعد، مع التخطيط للبقاء بالسودان لمراقبة فرز وعد الأصوات والتجميع وإعلان النتائج وعمليات ما بعد الانتخابات.

عند حلول مساء ١٥ أبريل كان مراقبو مركز كارتر قد زاروا أكثر من ١٠٥٠ محطة اقتراع عبر كل مناطق البلاد أي حوالي ٦٪. تقريباً من كل محطات الاقتراع (وفقاً لأحدث أرقام المفوضية القومية للانتخابات). وكانت حوالي ٥١٪. من محطات الاقتراع التي رصدها مراقبو مركز كارتر موجودة في الريف، بينما ٤٩٪ كانت من مراكز الاقتراع موجودة في مناطق حضرية.

يستحق شعب السودان الثناء من أوجه عديدة لمشاركتهم المسالمة إلى حد كبير في أول انتخابات سودانية منذ عام ١٩٨٦م. كذلك تستحق المفوضية القومية للانتخابات الثناء لإدارتها انتخابات معقدة للغاية تتطلب نقل آلاف الأطنان من المواد ومشاركة ١٦,٠٠٠ مرشح في تصويت متعدد ذي سباقات متعددة في أكبر قطر في أفريقيا. وعلى الرغم من ذلك فقد وفرت تقارير مراقبي مركز كارتر أدلة على أن سلسلة من المشاكل الفنية والسياسية هددت مصداقية التصويت لدى العديد من الناخبين عبر البلاد. ومن الأمثلة الدالة على هذه المشكلات اللوجستية تأخر وصول المواد الأساسية، والمشاكل المتعلقة بالحبر متعذر المحو، وأخطاء الطباعة وأخطاء بطاقات التصويت، وسوء الاتصالات بين المفوضية القومية للانتخابات ولجان الانتخابات العليا بالولايات، وكذلك بين اللجان العليا

(1) على الدولة أن تتخذ كل التدابير اللازمة لتفعيل الحقوق الواردة في الاتفاقية التي هي طرف فيها. مثل هذه الحقوق تشمل حق كافة المواطنين في. (2والعهد الدولي في إنهاء كل أشكال التفرقة العنصرية، المادة (1 المعاملة بصورة متساوية دون تفرقة. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة.

(2) تم تمثيل الدول الآتية في بعثة مراقبي المركز: الجزائر، النمسا، كندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، ألمانيا، العراق، إيطاليا، ساحل العاج، الأردن، لبنان، ليبيريا، هولندا، فلسطين، جنوب أفريقيا، الصومال، سويسرا، تنزانيا، تونس، الأمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، زمبابوي.

ومراكز الاقتراع. إضافة لذلك فإن المشاكل الخطيرة لجودة سجل الناخبين والاستخدام المتفاوت لتعريف الهوية عبر السودان، والترهيب واسع النطاق، كل ذلك أفسد إلى حد كبير شمول ومصداقية الانتخابات القومية. وكل هذه الحالات الثلاثة بحاجة إلى تصحيح جذري في أي ممارسة انتخابية مستقبلا.

كان للمصاعب الفنية تأثير رئيسي في قبول العملية الانتخابية مما يؤدي إلى تدني العديد من أوجه المراجعة والموازنة التي تضمن نزاهة الانتخابات. وفي العديد من المواقع لم يتم استخدام الضمانات اللازمة checks and balances لمنع التصويت المتعدد والتزوير على الوجه المطلوب. وفي ما يلي تفصيل أكبر للمشكلات التي واجهناها خلال بعثة المراقبة التي نظمها المركز:

بطاقات التصويت

وفقًا لقائمة توزيع المفوضية القومية للانتخابات الأخيرة في ٢٣ أبريل كان من المقرر أن يتم الاقتراع في ٩,٦٥٠ مركز اقتراع تشمل ١٦,٥٠٢ محطة اقتراع. وكان من المقرر أن تفتح مراكز الاقتراع بين الثامنة صباحا والسادسة مساء على مدى ثلاثة أيام من ١١ إلى ١٣ أبريل. وقد أشار جدول المواعيد إلى أن جميع المواد الضرورية للتصويت سيتم تسليمها بمراكز الاقتراع بحلول ٩ أبريل.

لقد شاب بداية التصويت عوائق في أنتاج وتوزيع بطاقات الاقتراع الصحيحة وقوائم الناخبين السليمة مما وضع المفوضية القومية للانتخابات أمام أكبر عائق لوجستي وعملياتي تواجهه. في اليوم الأول للتصويت في ١١ أبريل، أفاد مراقبو مركز كارتر بأن عدداً مقدراً من مراكز الاقتراع فتحت متأخرة أو لم تفتح على الإطلاق بسبب التسليم الجزئي أو عدم التسلي م المواد الضرورية، خاصة بطاقات التصويت نهائياً. في النيل الأبيض أفاد المراقبون أن الاقتراع لم يتم قبل الساعة ١٢:٠٠ ظهراً حيث كان يتوجب طباعة مجموعتين من بطاقات التصويت في مساء ١٠ أبريل ولم تصل حتى حينها. وفي كاودة

بجنوب كردفان لاحظ فريق المركز مشكلة واسعة النطاق فيما يتعلق بالتسليم المتأخر لمواد التصويت لمراكز الاقتراع مما نتج عنه عدم فتح ٤٨ من أصل ٥١ مركز اقتراع بالمنطقة في الوقت المحدد.

وفي عدد غير قليل من مراكز الاقتراع، خاصة في جنوب السودان، فإن بطاقات التصويت لبعض السباقات الانتخابية كانت إما مفقودة أو سلمت للمواقع الخطأ. وقد أفاد المراقبون بأن ذلك كان هو الحال في الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية وجونقلي وأبيي وواراب والوحدة والجزيرة وكسلا وجنوب كردفان وغرب دارفور. وعلى الرغم من هذه المشكلة قررت بعض مراكز الاقتراع المضي في

الاقتراع بدون تلك البطاقات مستكملين إجراءات التصويت لعدد كبير من الناخبين قبل أن يعلقوا التصويت في انتظار استلام البطاقات الصحيحة. وفي العديد من الحالات الأخرى طبعت البطاقات بطريقة خاطئة حيث تم فيها إما حذف أسم المرشح، أو وضع الرمز الخطأ للحزب بجانب اسم المرشح. كذلك تلقينا العديد من التقارير عن تسليم كميات غير كافية من البطاقات للناخبين المسجلين في الموقع المعين. وعلى الرغم من أن العديد من المشاكل المتعلقة ببطاقات الاقتراع تم حلها بحلول اليوم الثاني من الاقتراع، إلا إذا ساهمت في فقدان ثقة الناخبين في هيئات إدارة الانتخابات، وربما ساهمت أيضاً في حرمان العديد من الناخبين الذين لم يستطيعوا الإدلاء بأصواتهم لكل مستويات الحكومة.

قوائم الناخبين

كذلك أفاد المراقبون بأن أجسام إدارة الانتخابات كانت غير مكتملة، وفي بعض الأحيان سلمت قوائم للناخبين غير صحيحة. وعلى الرغم من تفاوت مشكلة قوائم الناخبين عبر الولايات، إلا أن العيوب في قوائم الناخبين كان المشكلة الوحيدة المشتركة عبر البلاد وربما تكون السبب الأكبر في حرمان الناخبين من حقهم في التصويت. وقد أفاد المراقبون بوجود عدد كبير من الناخبين لم يجدوا أسماءهم في قوائم الناخبين بسبب مشاكل اللغة أو الترتيب الأبجدي للأسماء بطريقة خاطئة أو مضللة، أو ربما ببساطة بسبب الارتباك حول كيفية وضع الأسماء في قوائم الناخبين. وفي العديد من الحالات فإن الناخبين الذين أبلغوا بأن نقاط اقتراعهم هي نفس مراكز تسجيلهم في نوفمبر تعرضوا أيضاً للتضليل من قبل موظفي الانتخابات.

لقد شاهد مراقبو مركز كارتر ناخبين تم إبعادهم وكان بحوزتهم قسائم تسجيل لكن لم يجدوا أسماءهم في قوائم الناخبين في كل ولايات جنوب السودان وكذلك في شمال كردفان وجنوب كردفان والجزيرة والنيل الأزرق وغرب دارفور. وفي معظم الحالات التي تم فيها إبعاد الناخبين لم يكن هناك ما يدل على نصحهم أو توجيههم إلى مركز الاقتراع الصحيح.

وفي بعض المراكز تم التخلي عن القوائم الالكترونية والرجوع للقوائم الورقية الأصلية، أو ببساطة تم التخلي عن القوائم نهائياً مثل ما حدث في واراب.

في بعض مراكز الاقتراع التي أبرز فيها الناخبون قسائم تسجيلهم ولم يجد ضباط التعريف أسماءهم في سجل الناخبين سجل الضابط أسماءهم وأرقامهم وسمح لهم بالتصويت. لوحظ ذلك في ولايات الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية وواراب.

وعلى الرغم من أن ذلك يعني أن الناخبين الذين كانوا سيستبعدون نهائياً من عملية الانتخاب، أتيحت لهم الفرصة كي يصوتوا، إلا أن ذلك يفتح المجال للتصويت المتعدد إذا أساء الناخبون استخدام قسائم التصويت في عدة مراكز اقتراع في دائرة بعينها.

شكلت مشكلة قوائم الناخبين أكبر نكسة للعملية الانتخابية وربما قادت إلى حرمان أكبر عدد من الناخبين المؤهلين وقد تؤثر على درجة تمثيل النتيجة لواقع الاقتراع المحلي. إن تأخير المفوضية القومية للانتخابات في إنهاء قوائم الناخبين الالكترونية كان العامل الرئيسي في المعضلات الواقعة خلال الاقتراع. كذلك هناك حاجة فعلية للتحليل لمعرفة مقدار مشكلات سجل الناخبين في كل ولاية على حدة.

مشاكل تحديد الهوية

وفقًا لتعليمات المفوضية القومية للانتخابات فقد سمح للناخبين بالإدلاء بأصواتهم طالما أن أسماءهم ظهرت في سجل الناخبين وكانوا قادرين على إثبات هوياتهم. ولكن أبلغ العديد من المراقبين عن حالات لا يقدم الناخبون فيها أي مستند لإثبات الهوية، ولا يطلب من العريفين عمل إجراءات التحقق الأخرى. وفي حالات أخرى تم قبول شهادات لتأكيد الهوية، يعتقد أنها صادرة عن اللجان الشعبية المحلية، بدون فحص ظاهر. وفي العديد من المناطق التي زرناها، شارك وكلاء الأحزاب في عملية التعرف على الناخبين الذين لديهم قسائم تسجيل، أو الناخبين الذين تبدو هوياتهم موضع الشك.

كما لاحظ الفريق وجود حالات عديدة لأشخاص ليس لديهم أي نوع من أنواع مستندات إثبات الهوية يحاولون الاقتراع. لقد تفاقمت هذه المشكلة بملاحظة إصدار اللجان الشعبية لشهادات هوية على أساس متحيز. وفي بعض الحالات الأخرى، خاصة في شمال دارفور، لاحظ المراقبون بأن الشهادات الصادرة من اللجان الشعبية كانت مليئة بالخدوش وعلى قطع ممزقة من الورق بدون أي توثيق آخر.

في ولايات كسلا والبحر الأحمر والنيل الأبيض ونهر النيل ودارفور لاحظ المراقبون العديد من الناخبين صغار السن الذين سمح لهم بالتصويت على نحو يشي بالترتيب المسبق. وفي العديد من الحالات استطاع المراقبون مباشرة التأكد من أن الناخب صغير السن لا يحمل بطاقة هوية سارية المفعول وقسيمة تسجيل. وفي حالات أخرى خاصة بولاية الوحدة وغرب بحر الغزال أفاد المراقبون أن الناخبين المفترض أنهم صغار سن سارعوا بالركض قبل التمكن من التأكد من أنهم راشدون.

مشاركة الناخبين الأميين

واجه الكثير من الناخبين السودانيين الأميين أو شبه الأميين صعوبات خلال الاقتراع مما زاد من المدة اللازمة لإجراء العملية وصعب عليهم إيجاد المركز الانتخابي المخصص لهم بحسب قوائم الناخبين. ولم يخصص سوى القليل من الجهد لضمان تعريف سكان السودان الأميين بالانتخابات تعريفاً تاماً.

وبينما يعتبر استعمال الرموز ممارسة دولية بامتياز، خاصة في الدول ذات معدلات الأمية العالية، ضاعف استخدام الرموز في هذه الانتخابات من تعقيد الاقتراع نسبة لنظام التصويت المتعدد وقوائم المرشحين الطويلة. فوق ذلك، لم يدرك العديد من الأحزاب والمرشحين قيمة هذه الرموز. كذلك عجز نظام تثقيف الناخبين الضعيف عن إيصال معنى هذه الرموز لكل نوع من أنواع الانتخابات.

يرحب مركز كارتر بتوجيه المفوضية القومية للانتخابات القاضي بالسماح للناخبين الذين يحتاجون العون باختيار شخص لتعبئة بطاقات الاقتراع الخاصة بهم بهذه الخطوات الرامية لتقديم عون محايد تتسق والمعايير الدولية[١]. لكن، كانت هنالك العديد من الاتهامات أن الأشخاص المعاونين أساءوا استخدام الثقة المنوطة بهم وعلّموا البطاقات بما يخالف رغبات الناخبين.

المساعدة على التصويت

الإجراءات الخاصة بالمساعدة على التصويت تعتبر أداة مهمة لمفوضية الانتخابات تعين على تحقيق الاقتراع العام. وفي ذات الوقت، إذا لم يتم إتباع الإجراءات بصورة سليمة يمكن أن تقوض المساعدة على التصويت سرية الاقتراع وتسيء إلى اختيار الناخب. وقد شهد مراقبو مركز كارتر كلا الأمرين في مراكز اقتراع عبر السودان.

تم الانتقاص من سرية الاقتراع بالنسبة للناخبين الذين يحتاجون المعونة في ولايات جنوب دارفور والوحدة ووسط الاستوائية وأعالي النيل إلا أن المراقبين شعروا بأن انتهاك سرية الاقتراع لم يتم غالب الأمر بقصد سيئ أو بقصد التزوير.

أما في ولايتي البحيرات وشمال بحر الغزال فقد كان المراقبون حضوراً في مراكز اقتراع حاول فيها موظفون التأثير بصورة غير ملائمة على اختيار الناخبين أو حتى تعبئة بطاقات اقتراع الناخبين الأميين بدون حتى سؤالهم عن اختياراتهم. وقد احتاج

(1) لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ملاحظة عامة 25 الفقرة2 .

العديد من الناخبين المساعدة لفهم وتعبئة بطاقات الاقتراع مما أبطأ كثيراً من سير العملية.

نزاهة الاقتراع

تعتبر الأقفال المرّقمة مواد انتخابات معيارية لمنع التلاعب بمحتوى صناديق الاقتراع. لكن لم يكن استخدام الأقفال على النسق نفسه في كل مناطق السودان، بل لاحظ مراقبون غياب الأقفال في عدد من المواقع، خاصة في جنوب السودان بولايات البحيرات وغرب بحر الغزال والوحدة. وأفاد مراقبون، في عدد من الحالات، باستخدام أقفال غير مرقمة لصناديق اقتراع بما في ذلك حالتين في ولاية البحيرات حيث لم يتم تأمين صندوق اقتراع يحوي بطاقات فارغة بصورة سليمة مما قد يسمح بحشو صندوق الاقتراع زوراً.

كذلك لاحظ مراقبون في شمال السودان استخدام أقفال خضراء غير مرقمة مصممة لربط الأكياس لتأمين فتحة التصويت في صناديق الاقتراع في عدة ولايات مما يعرضها للتلاعب المحتم ل. ولوحظ هذا الاستخدام في جنوب كردفان والقضارف وبأوسع ما يكون في دارفور. ولم يكن موظفو مراكز الاقتراع في بعض الأحيان على وعي بأنهم لا يغلقون صناديق الاقتراع بصورة سليم ة. إن الفشل في تأمين أغطية صناديق الاقتراع في فترة تخزين مواد الاقتراع أثناء الليل أضر بالتصورات حول مصداقية الاقتراع في هذه المناطق.

الحبر غير القابل للمحو

تعددت التقارير بخصوص سهولة إزالة الحبر غير القابل للمحو من أصابع الناخبين بعد يوم أو اثنين. ونجم ذلك، في بعض الأحيان، ربما، عن عدم قيام موظفي الاقتراع برج زجاجات الحبر قبل استخدامه، أو إضافة سيليكا التغليف غفلةً ما تسبب في جفاف الحبر. إن استخدام الحبر غير القابل للمحو يعتبر ضمانة مهمة لتأمين عدم تكرار التصويت. وقد أضعف فشل الحبر علاوة على مشاكل سجل الناخبين الاحترازات الخاصة بتعدد التصويت.

وكلاء الأحزاب السياسية

نقل مراقبو مركز كارتر حدوث عدة مشاكل وخروقات منها تهديد وكلاء الأحزاب السياسية والتحرش بهم أو منعهم من الوصول إلى العملية الانتخابية. ويجب التشديد على أن هذه الحالات تكررت بصورة خاصة في جنوب السودان. ففي أحد مراكز الاقتراع في ولاية البحيرات طلب من وكلاء الأحزاب السياسية التواجد على بعد ١٠٠ متر من مركز الاقتراع رغم دعوة وكلاء الحركة الشعبية

لتحرير السودان وحدهم بعد ذلك إلى مركز الاقتراع لمراقبة سريان العملية.

وصد. موظفو مركز الاقتراع وكلاء الحزب الاتحادي الديمقراطي في همشكوريب بولاية كسلا منعاً لهم من مراقبة أي جزء من عملية التصويت. كما نقل مراقبو مركز كارتر ملاحظة وضع عراقيل أمام وكلاء الأحزاب السياسية في ولاية سنار حيث تم السماح لوكيل واحد في كل فترة بالتواجد داخل مركز الاقتراع، الأمر الذي يخالف قواعد الانتخابات.

كذلك علم المراقبون باعتقال وكلاء أحزاب سياسية في ولايات وسط الاستوائية والوحدة وشمال بحر الغزال.

التخويف

إن درجة التخويف التي تمت ملاحظتها، سواء كان تخويفاً مبطناً أو عنيفاً، يعتبر مشكلة جدية. وتتنافى التعليقات الملتهبة، التي صدرت عن الرئيس البشير أثناء حملته في البحر الأحمر والجزيرة مهدداً المراقبين الدوليين، مع قانون الانتخابات، وكذلك مع مذكرة التفاهم الموقعة بين مركز كارتر وحكومة السودان، كما تضع الالتزام الوارد في اتفاقية السلام الشامل بوجود رقابة دولية محل تساؤل.

صدرت تقارير عن حالات تخويف من ولايات عديدة، قام عناصر أمن في زي رسمي أو مدني وعناصر جيش ووكلاء وأعضاء أحزاب سياسية أو مفوضي محليات. واستهدف التخويف ناخبين ومرشحين وموظفي مراكز اقتراع ووكلاء أحزاب سياسية ومراقبين. بدا أن معظم الأفعال ذات دوافع محلية أكثر منها تحت سيطرة مركزية، لكن أثرها العام على الانتخابات الحرة كان مقلقاً.

إن وجود رجال في زي مدني عرفوا نفسهم باعتباره «أمن عام»، «أمن مقاطعة» أو فقط «أمن» يقومون بدور فاعل في عملية التصويت كان أمرا إشكالياً. وقد أظهر الجيش الشعبي لتحرير السودان القوة في بعض المناطق بأخذ مواقع الأمن بمراكز الاقتراع أو بتأشير بطاقات الاقتراع. وقد جعل الجيش الشعبي لتحرير السودان حضوره محسوساً في بعض مراكز الاقتراع، وفي حالة واحدة روع المراقبين المحليين. وتم اعتقال وتهديد أو ضرب موظفي مراكز اقتراع في عدد من الولايات، وطال الأمر كذلك وكلاء أحزاب ومرشحين.

كان للجيش الشعبي لتحرير السودان وجوداً واضحاً في مراكز اقتراع بولايتي النيل الأبيض والبحيرات؛ كما قام جنود في شمال بحر الغزال بتأشير بطاقات اقتراع وحلوا عنوة محل الشرطة ووكلاء الأحزاب في مراكز الاقتراع. وقام

موظفو الاقتراع بتأشير بطاقات انتخابية لصالح أحد الأحزاب في ولايتي شمال بحر الغزال وواراب. بينما أظهر وكلاء أحزاب اهتماماً نشطاً بكيفية تصويت الناخبين في ولايتي البحيرات وأعالي النيل.

صدرت تقارير عن مراقبين محليين في ولاية الوحدة تفيد قيام الحركة الشعبية لتحرير السودان بتهديدهم. وفي حالة واحدة على الأقل تم التحرش بمراقب وموظف من مركز كارتر. وتحرش مفوضو مقاطعات بموظفي اقتراع وناخبين في ولايتي الوحدة والبحيرات؛ كما تم اعتقال موظف اقتراع في كسلا، علاوة على اعتقال وتهديد أو ضرب مرشحين أو وكلاء أحزاب في وسط الاستوائية وشمال بحر الغزال والجزيرة والوحدة وبورتسودان.

التزام موظفي الانتخابات والتمديد أعلنت المفوضية القومية للانتخابات في ١٢ أبريل تمديد التصويت على المستوى القومي مدة يومين إضافيين حتى الخميس ١٥ أبريل نظراً للمشكلات التي صاحبت التصويت في اليوم الأول. كانت هذه خطوة إيجابية قامت بها المفوضية القومية للانتخابات وسمحت لمزيد من الناخبين في السودان بممارسة حقهم في التصويت.

نقل مراقبو مركز كارتر أن الموظفين في مراكز الاقتراع أظهروا التزاماً مثالياً بعملهم وثباتاً يثير الإعجاب بالاستمرار في العمل خلال يومي تمديد التصويت، وفي أحيان كثيرة تحت ظروف تأخير التعويض المالي والحد الأدنى من الأكل والشرب، هذا رغم الصعوبات اللوجستية والقضايا السياسية الحقيقية التي واجهها موظفو الاقتراع. فوق ذلك، تعرض مسؤولو الانتخابات في بعض الأحيان للتخويف والتهديد، لذلك تجب تهنئتهم على استمرار العمل في إدارة انتخابات السودان القومية.

الفرز والعد والتجميع

نرحب بالفقرة القانونية التي تلزم بنشر نتائج التصويت على الفور في مراكز الاقتراع. لكن، يتعارض انعدام فقرة قانونية تلزم بنشر النتائج النهائية للانتخابات مفصلة بحسب نتائج كل مركز اقتراع مع أفضل الممارسات الدولية[(١)]. يحث

(١) يمكن الخلوص إلى أفضل الممارسات الخاصة بنشر نتائج انتخابات مفصلة بحسب كل مركز اقتراع من الفقرة ١١٢ من الأمم المتحدة حقوق الإنسان والانتخابات والتي توجب «أن تكون عملية فرز الأصوات والتحقق منها وتقرير النتائج والتحفظ على المواد الرسمية آمنة وعادل ة. الفقرات ٣) و٢٥ من العهد الدولي الخاص الحقوق السياسية والمدنية، والملاحظة العام ٢٥ للجنة حقوق

مركز كارتر المفوضية القومية للانتخابات على نشر النتائج النهائية مفصلة بحسب مراكز الاقتراع لتعزيز الثقة في النتائج. إننا نأمل أن تكمل المفوضية القومية واللجان العليا للانتخابات عملية العد والفرز وتجميع النتائج بأسرع ما يمكن وأن تحترم الجدول الزمني المحدد في قانون الانتخابات القومي. وتعتبر الشفافية في هذه المرحلة من العملية ذات أهمية قصوى.

وسيظل مراقبو مركز كارتر موجودين بالبلاد خلال فترة العد وتجميع النتائج ثم إعلان النتائج وما بعد ذلك، كما سيراقبون عمليات الشكاوى والطعون.

من الشواغل المقلقة حقيقة أنه حتى بداية العد لا تتوفر لدى ثلاث لجان عد ولائية في جنوب السودان مراكز عد مجهزة تحتوي حواسيبها على البرامج المناسبة. فوق ذلك، لم تقم تسع لجان ولائية بتوظيف أو تدريب موظفي مراكز العد.

لن تتمكن لجان الانتخابات الولائية بدون هؤلاء المشغلين من تقديم نتائج مجملة، وقد يفوق عبء العمل طاقة موظفي الانتخابات المنهكين أصلا. تعتبر نتائج الانتخابات المتأخرة بؤر ممكنة لتفاقم النزاعات الانتخابية في وجود حالات تزوير متصورة أو حقيقية.

دارفور

آخذين في الاعتبار السياق السياسي في السودان لا يمكن الحكم على العملية الانتخابية فقط على أساس فني. هذا يصح بوجه خاص على دارفور حيث يغلب الصراع والنزوح وانعدام الأمن على حياة الملايين الذين يعيشون في الإقليم. ورغم أن الوضع الأمني في دارفور عموماً قد تحسن شيئاً ما، إلا أن انتشار بعثة مراقبة مركز كارتر تقلص نسبة للاعتبارات الأمنية. في شمال دارفور تم اعتقال عدد من قادة معسكرات النازحين. لكن، من الواضح أن استمرار حالة الطوارئ المعلنة من قبل الحكومة واستمرار نزوح ٢،٧ مليون شخص عن مواطنهم الأصلية والصراع المسلح المتقطع في جبل مرة كانت عوامل هددت بشدة بيئة الانتخابات كذلك ساهمت المخاوف العالقة بخصوص عدالة عملية الإحصاء في ٢٠٠٨ وعملية تسجيل

الإنسان التابعة للأمم المتحدة تقول بضرورة ة)٢ الفحص المستقل لعملية التصويت والعد والفرز، والحصول على مراجعة قانونية أو أي عملية مماثلة حتى يثق الناخبون في سلامة الاقتراع وعد الأصوات. يعد نشر النتائج النهائية مفصلة بحسب مراكز الاقتراع شرطا لهذا الفحص.

الناخبين التي شهدت مشاركة متدنية في ولايات دارفور الثلاث في إفراز عملية انتخابية أضع ف. لا يمكن كذلك تجاهل مقاطعة جميع الأحزاب المعارضة تقريباً للانتخابات. لقد غابت ثقة العديد من الأحزاب والمواطنين في شرعية عملية تتم في إقليم ما يزال في اضطراب متصل.

رغم هذه العوامل فقد بذل جهد فني مقدر تجهيزاً وإعدادا للانتخابات في دارفور. وقد قدر مراقبو مركز كارتر في جنوب دارفور أن الناحية الفنية من الانتخابات كانت ناجحة لدرجة معتبرة، لكن تجلى الفشل في تثقيف الناخبين في جميع أنحاء دارفور. وقد لوحظت مخالفات تخص توزيع بطاقات الاقتراع ومشكلات تتعلق بقوائم الناخبين، الأمر الذي حرم العديدين من المشاركة. وبخصوص دارفور لا يمكن أن يعتمد مركز كارتر الانتخابات في الإقليم بوصفها انتخابات تفي بالمعايير الوطنية أو الدولية. تسوية النزاعات الانتخابية إن آليات النزاعات الانتخابية الفعالة، بما في ذلك التحقيق أمام محكمة في حال الضرورة، تعتبر أساسية لتأمين معالجات فعالة لتدارك أي انتهاكات للحقوق الأساسية المتعلقة بالعملية الانتخابية[1] . وحال الفشل في توفير معالجات فعالة خاصة بأي انتهاكات محتملة في أجزاء رئيسية من العملية الانتخابية ستقصر عملية تسوية النزاعات الانتخابية في السودان دون المعايير الدولية.

بحسب قانون الانتخابات يمكن لأي ناخب مسجل في دائرة جغرافية أن يصحح أو يطعن في قائمة الناخبين خلال سبعة أيام من نشر السجل الانتخابي. لكن، قاد انعدام الوعي بالحق في التحقّق من القوائم والطعن فيها إلى انخفاض عدد الطعون المقدمة وبسبب عدم اكتمال معظم قوائم الناخبين المطبوعة في جنوب السودان حتى بعد فترة مقدرة من الموعد النهائي في١٦ يناير استعملت لجنة الانتخابات الولائية كراسات التسجيل المكتوبة باليد لعرض الأسماء الواردة في السجل الانتخابي.

لذلك تم تقديم ٨،٩٣٣ طعن على أساس القوائم المكتوبة باليد والتي لم تتسن مقارنتها بالقوائم الالكترونية النهائية. عليه، لم تتوفر طريقة للتحقق من فعالية تلك المعالجات. ولا يوفر الإطار القانوني آلية للشكوى من الاستبعاد غير

(1) العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، الفقرة 2(3)، لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ملاحظة عامة رقم، الفقرة2 (18).

الصحيح من سجل الناخبين، ما يعتبر إخلالا واضحاً بالحق في معالجة فعالة[1].

وبحسب المفوضية القومية للانتخابات فقد قُدمت ٨٨٥ شكوى تخص تقسيم الدوائر، قُبل ٤٠٠ منها في «التقرير النهائي للحدود». ويعطي قانون ٢٠٠٨ الحق في استئناف قرارات المفوضية القومية للانتخابات النهائية بخصوص تقسيم الدوائر الجغرافية أمام المحكمة العليا. وقد قُدم ٥٨ استئنافاً قُبل منها ثمانية. ووردت اتهامات أن الطعون التي تم قبولها لم يتم تنفيذها على الأرض. وبما أنه لم تنشر تفاصيل واضحة تبين تقسيم الدوائر الانتخابية على الإطلاق، لم تتوفر وسيلة للتحقق من عالية المعالجة.

كذلك يعطي القانون الحق في استئناف رفض تسجيل مرشحين أمام المحكمة العليا. وقد قدمت ثمانية طعون من هذا النوع بخصوص الترشح لرئاسة الجمهورية، واثنين بخصوص الترشح لرئاسة الجنوب، وستة عشر بخصوص الترشح لمنصب الوالي.

يمكن للناخب أو الحزب أو المرشح أن يقدم شكوى لرئيس مركز الاقتراع خلال أيام التصويت. وقد جهزت استمارة خاصة لهذا الغرض (استمارة رقم ٧). ويتعين على رئيس مركز الاقتراع محاولة تسوية الشكوى مباشر ة. ولا يمكن طلب إعادة العد سوى في مراكز الاقتراع بعد إعلان النتائج. ولا تتوفر أي مواد قانونية لطلب إعادة تجميع النتائج، ما يمثل تجاه ً لا مؤثراً وإنكاراً لمعالجة الانتهاكات المكنة في عملية التجميع بصورة فعالة. وبعد إعلان النتائج يمكن فقط لمرشح أ وحزب سياسي استئناف النتيجة أمام المحكمة العليا وذلك خلال سبعة أيا م. ويجب على المحكمة العليا إصدار حكمها خلال١٤ يوم.

بينما عبر عديد من الذين التقيناهم عن مخاوف تخص استقلالية وشفافية القضاء، فقد قام القضاء بمهامه حتى هذا التاريخ في وقت ملائم بصورة تتسق والقانون. وسيواصل مركز كارتر مراقبة عملية الشكوى والطعون حتى إعلان النتائج النهائية.

المجتمع المدني والمراقبة المحلية

يؤسس الالتزام الدولي القائل بحق كل مواطن في المشاركة في الشؤون العامة لبلاده لحق جميع المواطنين في المشاركة الحرة في المجتمع المدني ومنظمات

(1) لعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، الفقرة ٢(٣).

المراقبة المحلية[١]. وقد دعم مركز كارتر عمل مجموعات المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات في كل من جنوب وشمال السودان. وتمثل مراقبة الانتخابات بواسطة منظمات مجتمع مدني غير منحازة طريقة مهمة لمشاركة المواطنين في العملية الديمقراطية، وتؤمن العملية الانتخابية، وتوفر معلومات هامة بخصوص نزاهة العملية وتوصيات تحسين هذه العملية.

كان لشمال السودان أحد المجتمعات المدنية الأكثر تطوراً في أفريقيا والشرق الأوسط، في حين كان جنوب السودان ضعيفاً تحت هيمنة زعماء القبائل والكنائس. لقد أضر قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني لعام ٢٠٠٦ بصورة خاصة بتطور المجتمع المدني في شمال السودان. وبحسب هذا القانون يجب على المنظمات غير الحكومية الحصول على موافقة مسجل عام المنظمات الذي يعينه رئيس الجمهورية. ويجب على منظمات المجتمع المدني أن تكون مسجلة مسبقاً لاعتمادها كمنظمات مراقبة محلية.

أدت الانتخابات لنشوء شبكات مراقبة عديدة في كل من الشمال والجنوب، أنشطها شبكة تمام، ومركز الخاتم عدلان للاستنارة والتنمية البشرية، والمنبر المدني القومي، والمجموعة السودانية للانتخابات، في الشمال: وبرنامج مراقبة الانتخابات المحلي، والشبكة السودانية لانتخابات ديمقراطية، في الجنوب. نشرت هذه المنظمات مجتمعة ٨ ألف مراقب عبر السودان.

وبحسب المفوضية القومية للانتخابات تحصل ١٠,٢٨٦ مراقب سوداني على اعتماد لمراقبة الانتخابات. إن مركز كارتر ٪ يرحب بجهود السلطات الانتخابية لفتح الباب أمام المراقبين السودانيين، الذين تواجدوا خلال عملية الاقتراع في ٨٢ من المراكز التي زارها مراقبو مركز كارتر الدوليون.

ورغم ذلك واجهت منظمات المجتمع المدني تحديات جمة في عملية الاعتماد نسبة للتأخير الذي شاب أداء المفوضية القومية للانتخابات، وانعدام الوضوح حول مطلوبات الاعتماد، وعدم الاتساق في الطريقة التي تم.ا تطبيق هذه المطلوبات، والتأخير في إصدار شارات الاعتماد للمنظمات. بالإضافة إلى ذلك، واجه بعض المراقبين المحليين عراقيل في الوصول إلى عملية الاقتراع، رغم أن هذه العراقيل تبدو ذات طابع جزئي وليست منهجية.

(١) 3 أ العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، الفقرة2 .

بيان شبكة منظمات المجتمع المدني المستقلة حول الانتخابات ١٩/٤/٢٠١٠م

أصدرت الشبكة البيان التالي:

مثلت اتفاقية السلام الشامل حدثا هاما في تاريخ السودان الحديث، فقد أوقفت الحرب ووضعت الأساس للدستور القومي الانتقالي ووثيقة الحقوق وفتحت أبواب المشاركة السياسية لتطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة، وبسط الحريات والحقوق المدنية والسياسية وصولاً لانتخابات حرة ونزيهة.

و انطلاقا من هذه المبادئ ظل المجتمع المدني المستقل شريكا فاعلا وأساسيا في قضية التحول الديمقراطي، بانحياز تام للحرية والديمقراطية وحقوق الشعب وقضاياه الحيوية. كما ظل المجتمع المدني ينبّه على أن توفير البيئة السياسية المناسبة لانتخابات حرة ونزيهة يتطلب إلغاء جميع القوانين المقيدة للحريات وإصلاح أجهزة الخدمة العامة، وضمان قومية أجهزة الإعلام الحكومية. إضافة للدعوة للسعي الجاد للوصول إلى سلام عادل يمكن أهل دارفور من المشاركة في الانتخابات بحرية وأمان.

في هذا السياق ظلت منظمات المجتمع المدني تتابع سير العملية الانتخابية بوصفها مكونا رئيسيا للتحول الديمقراطي منذ ما قبل إجازة قانون الانتخابات، من خلال الأبحاث والندوات التثقيفية والمشاركة في مراقبة تسجيل الناخبين وأخيرا مراقبة الاقتراع للتأكد من الوصول إلى انتخابات حرة ونزيهة متوافقة مع الدستور القومي الانتقالي وقانون الانتخابات والمعايير الدولية ذات الصلة التي صادقت عليها حكومة السودان.

وبعد المتابعة لمجريات عملية الاقتراع في الأربعة أيام السابقة وبناءً على التقارير اليومية الواردة من جميع الولايات الشمالية الخمسة عشر، اجتمع ممثلو ثلاث شبكات ومنظمات من المجتمع المدني المراقبة للانتخابات، وهي تحالف منظمات المجتمع المدني العاملة في الانتخابات (تمام) والذي يضم في عضويته مائة وعشرين منظمة، والمنتدى المدني القومي الذي ينسق عمل ستة وخمسين منظمة، ومنظمة أفريقيا العدالة، وقد نشرت هذه الشبكات والمنظمات فيما بينها ما مجمله ثلاثة آلاف وخمسمائة مراقب ومراقبة.

و بعد استعراض شامل للتقارير الواردة من المراقبين والمراقبات وتحليلها، وبعد رصدنا للعملية الانتخابية بدءاً بالإحصاء السكاني، والتداول حول قانون

الانتخابات، مرورا بتكوين المفوضية القومية العليا للانتخابات، وترسيم الدوائر الجغرافية، ومرحلة التسجيل، والطعون، ثم الترشيحات، والحملات الانتخابية، وأخيرا مرحلة الاقتراع الحالية توصل المجتمعون إلى أنه قد شابت كل مرحلة من هذه المراحل عيوب كبيرة وخطيرة نجمل أهمها فيما يلي:

١- أجرت المفوضية العملية الانتخابية بناء على إحصاء سكاني مختلف عليه، وصاحبته اتهامات واسعة بالتلاعب في أرقامه لأغراض سياسية، ولم توفر الآليات التي تمكن من التدقيق في السجل مما قلّل من مصداقيته.

٢- سحبت المفوضية مكان السكن أو عنوان الناخب من السجل الانتخابي بلا مبرر أو تفسير، مما جعل من المستحيل مراجعة السجل للتأكد من صحة الأسماء والأرقام الواردة فيه.

٣- فشلت المفوضية في نشر السجل الانتخابي بصورة تمكن من الطعن فيه، واختصرت مرحلة الطعون بصورة قلّلت فعاليتها، وأدخلت مادة السجل الانتخابي في أجهزة الكمبيوتر بعيدا عن أعين المراقبة المستقلة أو الحزبية مما جرد العملية الانتخابية من مبدأ الشفافية.

٤- فشلت المفوضية في تحديد سقوف الإنفاق على الحملات الانتخابية للأحزاب والمرشحين قبل وقت كاف كما نص عليه قانون الانتخابات. وجاءت هذه السقوف عالية منحازة للأحزاب ذات الموارد الضخمة، مما هزم الحكمة من القانون وهو تقليل أثر المال على العملية الانتخابية.

٥- فشلت المفوضية في أمر التثقيف الانتخابي الذي بدأ متأخرا، وجاء مبتسرا ومحدودا، ومنحازا للحزب الحاكم، وذلك باستخدام رمزه الانتخابي ومفردات خطابه الدعائي، ووضع مرشحيه على رأس بطاقات الاقتراع، دون سند قانوني، وفي انتهاك صارخ لأسس العدالة والحياد.

٦- فشلت المفوضية في إعمال مبدأ الحياد والفرص المتساوية في تعيينها للجان الولائية ورؤساء المراكز، وبقية جسدها الإداري الكبير. كما أنها سمحت لمندوبي الحزب الحاكم وأعضاء اللجان الشعبية بالسيطرة الفعلية على مراكز الاقتراع.

٧- فشلت المفوضية في إيصال المواد والمعدات إلى مراكز الاقتراع في معظم أنحاء السودان في الوقت المحدد. واختلفت الأسماء اختلافا كبيرا بين السجل المنشور والسجل المستخدم، بالإضافة لسقوط أسماء ورموز المرشحين، واستبدال بطاقات الاقتراع، واختلاط أسماء الناخبين بين الدوائر.

٨- استخدمت المفوضية حبرا تسهل إزالته في الحال، وسمحت باستخدام

شهادات السكن، التي لا تحتوي على صور فوتوغرافية، بلا ضوابط، وهي شهادات صادرة من لجان شعبية غير منتخبة، ومعينة من قبل الحكومة.

٩- فشلت المفوضية ولجانها العليا في تمكين الوكلاء الحزبيين من تأمين وحراسة صناديق الاقتراع، في مخالفة صريحة للإجراءات، ولم تحرك ساكنا لحماية المرشحين المنافسين من المضايقة والتهديد من قبل الأجهزة الأمنية، ومنسوبي المؤتمر الوطني.

١٠- انتهكت المفوضية قانونها عندما سمحت بتسجيل أفراد القوات النظامية في أماكن عملها بدلا عن أماكن السكن، مما أجبرهم على المشاركة حتى إن كانوا غير راغبين، كما أنه فتح الباب واسعا للحزب الحاكم باستخدام التصويت الإستراتيجي.

كل هذه الإخفاقات قادت لفساد العملية الانتخابية، وفتحت الباب واسعا للتلاعب والتزوير.

إن العنوان الرئيسي لهذه الانتخابات هو فشل المفوضية الذريع من الناحيتين المهنية والأخلاقية في إدارة انتخابات حرة ونزيهة، على الرغم مما توفر لها من إمكانات مالية هائلة، لم تتوفر لأي جهاز لإدارة انتخابات من قبل في تاريخ السودان ولهذا فالمفوضية مسؤولة مسؤولية مباشرة عن هدر هذه الأموال.

و لكل هذه الأسباب مجتمعة فإننا نرى بأن هذه الانتخابات لم تمكّن الناخب السوداني من التعبير الحر عن إرادته، واختياره لممثليه.

و بناء على ما تقدم فإننا نوصي بالآتي:

أولا: إعادة النظر في مجمل العملية الانتخابية بما في ذلك النتائج، وعدم اعتمادها في تكوين الحكومة الجديدة.

ثانيا، تكوين حكومة قومية حقيقية، يتم التوافق حولها بواسطة جميع القوى السياسية في البلاد لكيما تقود البلاد خلال بقية الفترة الانتقالية.

ثالثا، حل المفوضية القومية العليا للانتخابات، وحل اللجان العليا، وتكوين مفوضية جديدة تحظى بالقدرات المهنية والأخلاقية، والقبول والثقة من الجميع. وفتح تحقيق مستقل حول أداء المفوضية المهني والمالي، ونشر نتائجه للجميع.

رابعا، إجراء تعداد سكاني جديد في أقرب فرصة يقوم على المهنية العالية، بعيد عن التدخلات السياسية، ومراقب محليا ودولي. ثم إعادة ترسيم الدوائر وفق نتائجه الصحيحة.

خامسا، إعادة عملية التسجيل الانتخابي وفق الأسس والمعايير الدولية، وإنشاء سجل انتخابي دائم يجري تجديده قبيل كل فترة انتخابية.

سادسا، إلغاء القوانين المقيدة للحريات، وإصلاح جهاز الخدمة المدنية، والأجهزة الأمنية لضمان نزاهتها وحيدتها.

سابعا، العمل الجاد لوضع حد للمأساة الإنسانية في دارفور.

ثامنا، إعادة الانتخابات في أسرع فرصة قادمة، بعيد إجراء الاستفتاء حول تقرير مصير الجنوب، وتوفير الحد الأدنى من الأمن والسلام الذي يمكن أهل دارفور من المشاركة السياسية.

في الختام نتقدم بالشكر والعرفان للمجتمع الدولي، وخاصة منظمات المجتمع المدني الدولية على مساعدتهم لشعب السودان في سعيه الطويل لتحقيق السلام والديمقراطية، ولدعمهم الفني والمادي الكريم لمنظمات المجتمع المدني السودانية، وتمكينها من القيام بمراقبة العملية الآن.

بيان الاتحادي الأصل حول نتائج الانتخابات ٢٠١٠/٤/١٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل

التاريخ:الاثنين ٥ /٥/ ١٤٣١هـ

الموافق ٢٠١٠/٤/١٩م

بيان إلى جماهير الشعب السوداني وجماهير الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل حول موقف الحزب من نتائج الانتخابات.

قال تعالى : ﴿ٱسْتِكْبَارًا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ ۚ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ ۚ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ ۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا ﴿٤٣﴾﴾ صدق الله العظيم

قال تعالى : ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾ صدق الله العظيم

قال تعالى : ﴿قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا ﴿٧٥﴾ وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى ۗ وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ مَّرَدًّا ﴿٧٦﴾﴾ صدق الله العظيم

شارك الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل في الانتخابات العامة التي جرت في البلاد وفي كل مستوياتها باعتبارها من أهم المستحقات التي نصت عليها اتفاقية السلام الشامل واتفاقية القاهرة وغيرهما من الاتفاقيات. وبمفهوم أنها خطوة من خطوات التحول الديمقراطي والتبادل السلمي للسلطة والطريق الوحيد الذي يؤمن به حزبنا ويعتمده وسيلة للوصول إلى السلطة تتويجاً لاختيار شعبنا الحر لمن يحكمه عبر صناديق الاقتراع. كذلك فقد رأى الحزب في العملية الانتخابية فرصة لخلق حراك سياسي وتنظيمي وسط قواعده وكوادره خاصة والساحة السياسية عامة، والتي حرمت من ممارسة الديمقراطية لأكثر من خمسة وعشرين عاماً. وقد رأينا في الانتخابات فرصة لتمارس كوادر الحزب وقياداته الشابة العملية الانتخابية عملياً ولتكتسب من خلالها الخبرات السياسية والتنظيمية.

قبيل دخول الانتخابات مرحلتها الأخيرة، أجمعت القوى السياسية الوطنية كافة وبعد مشاورات مكثفة على ضرورة تأجيل العملية الانتخابية برمتها إلى شهر نوفمبر ٢٠١٠م ولأسباب واقعية وموضوعية، حتى يتسنى للمفوضية القومية

للانتخابات معالجة مختلف أوجه القصور التي شابت العملية في مراحلها المختلفة، ولكي يتاح خلق جو من الوفاق الوطني تجرى من خلاله الانتخابات بسلاسة ويسر عبر إجراءات يتفق عليها الجميع. وكذلك لكي يتسنى للقوى السياسية أثناء فترة التأجيل الدخول في حوار للتوصل للأسس التي تضمن للسودان وحدته واستقراره. إلا أنه وللأسف الشديد لم يتسن ذلك لأن المفوضية والمؤتمر الوطني رفضا فكرة التأجيل بعناد وصلف. ومن ثم حاولت القوى السياسية الوصول لإجماع حول خوض العملية الانتخابية أو مقاطعتها، وكذلك لم يتسن الوصول لموقف موحد حول ذلك، واتخذ كل حزب قراره منفرداً.

لقد كان الحزب مدركاً للصعوبات والعراقيل التي تكتنف الانتخابات، ونبَّه لذلك مراراً وتكراراً منذ بداية العملية وفي مراحلها الأولى، بدءاً من صدور قانون الانتخابات الذي كان للحزب العديد من التحفظات عليه، والتي قام برفعها من خلال مذكرات عديدة للجهات المختصة، ومروراً بمرحلة الإحصاء السكاني وتوزيع الدوائر وعملية التسجيل وإجراءات الاقتراع. ولم يغب عن بال الحزب احتمالات التزوير والممارسات الفاسدة التي سوف تحدث. ومنذ اللحظة الأولى لبداية الاقتراع، تأكدت مخاوف الحزب في عدم جاهزية وحيادية المفوضية القومية للانتخابات وفروعها في الولايات المختلفة، وعدم قدرتها على إدارة عملية الاقتراع بالطريقة التي يتحقق من خلالها نزاهة وعدالة الانتخابات. وتمثل ذلك في الفوضى والاضطراب الذي ساد مراكز الاقتراع في جميع أنحاء البلاد، من اختلاط للبطاقات ورموز المرشحين وغياب بعضها وسقوط أسماء الآلاف من الناخبين وظهور سجل جديد في مراكز الاقتراع يختلف عن السجل الذي سلمته المفوضية لمندوبي الأحزاب، وتدخل اللجان الشعبية في عمل لجان الاقتراع في المراكز والتي هي في الأساس كوادر للمؤتمر الوطني، مما فتح الباب واسعاً أمام التزوير. ناهيك عما رصده مندوبونا ومندوبو الأحزاب الأخرى وأوردته وسائل الإعلام كافة من حالات تلاعب في الصناديق أثبتتها الشكاوى التي قدمت إلى مسؤولي المفوضية وأكدتها محاضر الشرطة في مختلف بقاع السودان. وقد اعترفت المفوضية القومية للانتخابات وفروعها بالكثير من الخروقات والممارسات الفاسدة، كما شهدت منظمات المجتمع المدني والجهات الرقابية المحلية والدولية بما صاحب الانتخابات من سلبيات، وأنها لم تف بالمعايير الدولية. والحال هكذا فإن الحزب بالرغم من إصراره على المضي قدماً في العملية الانتخابية حتى نهايتها، إلا أنه يجد لزاماً عليه التعبير بشكل واضح لا لبس فيه عن موقفه من نتائج هذه الانتخابات. بعد أن تأكد الحزب ومن خلال معايشة حقيقية ورصد دقيق وموثّق لمجريات الأحداث، أن هذه الانتخابات وبالطريقة التي تمت بها هي أبعد ما

تكون عن انتخابات حرة أو نزيهة أو عادلة، ولهذا فقد امتنع السيد رئيس الحزب مولانا السيد محمد عثمان الميرغني عن الإدلاء بصوته. إن النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات ليست تعبيراً حقيقياً عن إرادة الشعب السوداني. كما أنها لا تعكس التمثيل النيابي الحقيقي لأهل السودان. وبناءا عليه فإن الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل يعلن رفضه التام وعدم الاعتراف بنتائجها جملة وتفصيلاً، ويطالب بإعادة كاملة للانتخابات على كافة مستويات الحكم في البلاد.

وللخروج من المأزق السياسي الراهن الذي دخلت فيه البلاد نتيجة لهذه الانتخابات بممارساتها الفاسدة ونتائجها المرفوضة، فإن الحزب يدعو لحوار وطني جامع بين القوى السياسية الوطنية يفضي للاتفاق حول القضايا المصيرية التي تواجه بلادنا في المرحلة المقبلة، وفي مقدمتها ضرورة تضافر الجهود لجعل الوحدة خياراً جاذباً حتى تأتي نتائج الاستفتاء على تقرير المصير لأهلنا في جنوب السودان دعماً وتعزيزاً لوحدة السودان تراباً وشعباً، وكذلك الاتفاق على حل عاجل وشامل لقضية دارفور.

إن الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي رفع راية الحرية والديمقراطية، وسعى لتحقيق السلام وتأكيد الوحدة عبر اتفاقية الميرغني / قرنق في ١٦ نوفمبر ١٩٨٨م، يشيد بجماهيره التي أعادت التاريخ وهي تتلاحم مع قياداتها أثناء العمل الكبير في حملة الاستعداد للمشاركة في الانتخابات بمختلف مراحلها. إن قيادة الحزب إذ تحيي هذا الدور الكبير لكوادر وجماهير الحزب بمختلف قطاعاته الشبابية والطلابية والنسوية والمهنية في جميع بقاع السودان، رغم ظروف القهر والتغييب وممارسات الحكم الشمولي السلطوي لأكثر من عشرين عاماً وضعف إمكانيات الحزب المادية، لعلى ثقة تامة بأن جماهير الحزب ستواصل الجهود والعمل الجاد لتمتين بناء الحزب والاستعداد للجولة القادمة للانتخابات، والتي ستكون قريباً بعون الله، متمسكة بما أتيح من هامش الحريات التي ناضلت من أجلها وحققتها بالكفاح دون منة من أحد وسيكون النصر المؤزر حليفها بمشيئة الله طال الوقت أم قصر. كما إننا على ثقة تامة أن جماهير حزبنا رغم غضبتها من عمليات التزوير الفاضحة الواضحة سوف تتحلى بما عرف عنها من يقظة في هذه الظروف الدقيقة التي يواجهها الوطن. وسوف لن تستجيب لأي استفزازات من أي جهة كانت حرصاً منها على سلامة الوطن والمواطنين.

نقول قولنا هذا، لعل فيه عبرة لكل معتبر، ولمن سمع ووعى وأدرك وارعوى، والسلام على من اتبع الهدى.

والله الموفق وهو المستعان ،،،

بيان الأحزاب الجنوبية المعارضة حول الانتخابات ٢٠١٠/٤/٢٧م

بيان صحفي: الانتخابات في جنوب السودان زيف وخداع ومهزلة

٢٠١٠/٤/٢٧م

أعلنت المفوضية القومية للانتخابات أمس النتيجة النهائية لانتخابات جنوب السودان. وهذا يشمل انتخابات رئيس الجمهورية ورئيس حكومة جنوب السودان والولاة وأعضاء المجالس التشريعية على المستويات الثلاثة.

النتائج التي أعلنتها المفوضية القومية فيما يتعلق بالانتخابات في جنوب السودان غير مقبولة لدينا لأنها لم تكن حرة ونزيهة. حقيقة إن هذه الانتخابات قد قام بإداراتها وتزويرها الجيش الشعبي وليست المفوضية القومية للانتخابات والتي لم يكن لها وجود في جنوب السودان.

يتطلب قيام انتخابات حرة ونزيهة مساواة الفرص للأحزاب السياسية والأشخاص الذين رشحوا أنفسهم ومفوضية محايدة ومستقلة للانتخابات والجو المناسب للعملية الانتخابية. وجود المراقبين الوطنيين والدوليين يهدف إلى ضمان أن تكون العملية شفافة وان الناخبين يتمتعون بحرية اختيار من يرغبون.

فيما يختص بمساواة الفرص للعمل السياسي فهذا لم يكن موجوداً في جنوب السودان في الخمسة أعوام الماضية. لقد تم منع الأحزاب السياسية والأفراد فيما عدا الحركة الشعبية لتحرير السودان من العمل السياسي في جنوب السودان. بالرغم من هذا الحاجز اعتقد الكثيرون أن هذه الانتخابات فرصة للأحزاب السياسية والأفراد بان تقدم برامجها للشعب. وبلغ بالأمر أن الأحزاب السياسية بجنوب السودان قد وقعت مع الحركة الشعبية لتحرير السودان ميثاق الشرف الانتخابي في يوم ٢ مارس ٢٠١٠م تحت رعاية الاتحاد الإفريقي. هذا الميثاق لم يطبق على الإطلاق.

فترة الحملة الانتخابية:

امتدت فترة الحملة الانتخابية من ١٣ فبراير إلى ٩ ابريل ٢٠١٠م وشابتها المضايقات وتقييد نشاطات الأحزاب السياسية والأشخاص فيما عدا الحركة

الشعبية.

لقد واجه المرشح لرئيس حكومة جنوب السودان الصعوبات التالية:

١.تمزيق ملصقاته الانتخابية بواسطة قوة من الجيش الشعبي في ملكال في يوم ١٨ فبراير ٢٠١٠م.

٢.في نفس اليوم تم الاستيلاء على المواد الخاصة بالحملة الانتخابية بواسطة الاستخبارات العسكرية الخاصة بالجيش الشعبي بمطار جوبا.

٣.في يوم ٢٨ فبراير تم احتجاز عربتين محمولتين بمواد الحملة الانتخابية في طريقها من الخرطوم إلى ولاية شمال بحر الغزال بواسطة الحركة الشعبية والجيش الشعبي إثناء دخولهما إلى مناطق الولاية وتم اعتقال الستة أشخاص اللذين كانوا على متن العربتين. إحدى العربتين تعطلت أما الأخرى فهي تحت استعمال إحدى زوجات حاكم الولاية حتى هذه اللحظة.

٤.لقد منعته سلطات حكومة جنوب السودان من تدشين حملته الانتخابية في الولايات الأربعة لمديرية بحر الغزال السابقة. بالرغم من الخطابات التي بعثنا بها إلى المفوضية القومية للانتخابات للتدخل إلا أنها لم تفعل شيئاً حتى بدء عملية الاقتراع.

٥.في مدينة رمبيك تم اعتقال الوكيل الأول لرئيس حكومة جنوب السودان في ولاية البحيرات وتم الاستيلاء على عربة الحزب بواسطة استخبارات الجيش الشعبي ومازالت في حوزتها حتى لحظة كتابة هذا البيان.

٦.يتم اعتقال قيادات وناشطي الحزب باستمرار في رمبيك بواسطة الجيش الشعبي ليس لسبب إلا لمنعهم من أداء مهام الحزب وخاصة التعبئة والتوعية. تم تقديم شكاوى مكتوبة للمفوضية إلا أنها لم تفعل شيئاً خلاف كتابة رسائل تستجدى فيها رئيس حكومة الجنوب احترام واجبه العام لكي يسمح لكل الأحزاب السياسية في جنوب السودان بالعمل بحرية.

التصويت وعد الأصوات:

التجاوزات التي تم رصدها أخذت صور مختلفة كما يلي:

١.التدخل بواسطة وزراء ومحافظي الحركة الشعبية في حكومة جنوب السودان في عملية الاقتراع.

٢.تهديد وتخويف واعتقال الناخبين بواسطة الجيش الشعبي وإجبارهم على التصويت للحركة الشعبية لتحرير السودان.

٣.سيطرة الجيش الشعبي على صناديق الاقتراع.

٤.اعتقال وسوء معاملة وكلاء الأحزاب السياسية الأخرى.

٥.اعتقال ضباط الانتخابات من قبل محافظي الحركة الشعبية.

٦.تورط بعض ضباط الانتخابات في عمليات التزوير.

٧.فتح النار على الناخبين.

تم تقديم وثائق مفصلة حول هذه التجاوزات إلى المفوضية القومية للانتخابات بمجرد وقوعها ولكن لم يتم اتخاذ أية خطوة تجاه هذه الأساليب الفاسدة.

ختام:

تدخل الجيش الشعبي في هذه الانتخابات شمل كل الولايات العشر في جنوب السودان وقد كانت فاضحة لدرجة أن الكل رأى تلك التجاوزات. رغم ذلك لم تتحرك المفوضية القومية للانتخابات ولم ترسل ولا وفداً واحداً إلى جنوب السودان لإيقاف هذه التجاوزات، بل لم تنطق بكلمة واحدة دفاعاً عن موظفيها الذين تم اعتقالهم من قبل الجيش الشعبي ومحافظي حكومة الجنوب وبعض مرشحي الحركة الشعبية المسلحين. باعتمادها نتيجة الانتخابات في جنوب السودان من حق الشعب السوداني والمجتمع الدولي على المفوضية القومية للانتخابات أن توضح قانون ولوائح الانتخابات التي تسمح للجيش الشعبي والمحافظين بان يتولوا مهام ضباط الانتخابات وتقرر النتيجة في غياب وكلاء الأحزاب السياسية.

كل الولاة والمحافظون في جنوب السودان يتسابقون في إرضاء رئيسهم بتحقيق اكبر قدر من التزوير في ولاياتهم / مقاطعاتهم.

لا وجود للمراقبين المحليين والدوليين في الأماكن التي حدثت فيها هذه التجاوزات والأساليب الفاسدة. لم يذهبوا خارج المدن الرئيسية في الجنوب والتي تمثل نسبة ضئيلة من الناخبين. لذلك فعلى الذين أفتوا من بين المراقبين الدوليين بأن هذه الانتخابات حرة ونزيهة. في الجنوب على الأقل أن يخجلوا من أنفسهم. بفشلها في ممارسة صلاحياتها تحت المادة ١٠ من قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨ لضمان نوع من النزاهة والحرية في الانتخابات نجد العذر لمن

يتهم المفوضية القومية للانتخابات بالتورط في عملية التزوير.

حصول سلفا كير على نسبة ٩٣٪ من جملة الأصوات لهو خير دليل لكل من يساوره الشك على أن هذه الانتخابات ما هي إلا مهزلة سيئة الإخراج مثل هذه النسب لا يسمع عنها إلا في الأنظمة الشمولية. إذا كان لديهم هذا التأييد الشعبي الكاسح فلماذا يلجئون إلى تقييد نشاطات الأحزاب السياسية الأخرى؟ هذه نكتة بايخة !

إن الأكثر من مليوني صوت الذي حصل عليه مرشح الحركة الشعبية لرئاسة الجمهورية لدليل آخر على التزوير الذي حصل هناك. الذين اشرفوا على عملية التزوير كانوا يؤشرون فقط إزاء رمز الحركة الشعبية على كل البطاقات دون إدراك أن مرشحها لرئاسة الجمهورية قد تم سحب ترشيحه. من زاوية أخرى فقد اثبت سوء قصد قيادة الحركة الشعبية في التزامها بالتصويت للرئيس البشير لأنها أنكرت له هذه الأصوات في الجنوب.

في انتخابات الولاة وصلتنا تقارير موثوقة بها أن رئيس حكومة جنوب السودان قد اقسم على ألا يرى مرشحاً مستقلاً يفوز بمنصب الو إلى على نطاق جنوب السودان. يبدو انه بمساعدة المفوضية القومية للانتخابات قد حقق رغبته. على سبيل المثال، في ولاية شمال بحر الغزال كان المرشح المستقل، السيد داو اتور جونق، متقدماً على منافسيه في كل مراكز الاقتراع إلا أن النتيجة النهائية كشفت أن مرشح الحركة الشعبية والذي كان في المرتبة الثالثة قد أعلن بأنه هو الفائز بأصوات تقدر بحوالي ضعف أصوات من في المقدمة !! لا أحد يدرى من أين آتت هذه الأصوات. في ولاية غرب الاستوائية لقد تم إرسال النتيجة إلى الخرطوم بدون معرفة عناصر الأمن في حكومة الجنوب. هذا الإجراء كان بمثابة إحراج لكل من رئيس حكومة الجنوب وقيادة المفوضية للانتخابات بالخرطوم. فلم يعد هناك من سبيل من التلاعب بالنتيجة بعد ذلك. ولاية غرب الاستوائية هي الولاية الوحيدة التي فاز فيها مرشح من غير الحركة الشعبية.

نهنئ أعضاء اللجنة العليا للانتخابات في يامبيو لاستقامتهم وامانتهم كما نهنئ ناشطينا في ولاية غرب الاستوائية ليقظتهم والتي بدونها ما كان من الممكن تحقيق هذا الفوز.

لم تسلم انتخابات المجالس التشريعية من عملية التزوير الكثير من مرشحي

الحركة الشعبية الذين لم يكسبوا أصوات تم إعلانهم فائزين مما وضعت لجان الانتخابات بالولايات في حرج كبير.

إن عملية التزوير التي دبرت لها ونفذتها الحركة الشعبية والجيش الشعبي مؤخراً في الجنوب لا مثيل لها في التاريخ الحديث. فهي نقطة سوداء في تنفيذ اتفاقية السلام الشامل وإساءة للديمقراطية وسخرية بالنسبة لشعب جنوب السودان. ينبع من ذلك أن نتيجة هذه المهزلة لا يمكن أن تكون تعبيراً حقيقياً لرغبة الشعب في جنوب السودان، ولذلك لابد من رفضها. فقد قررنا الآتي:-

١. عدم الاعتراف بالنتيجة التي تم إعلانها من قبل المفوضية القومية للانتخابات فيما يتعلق بانتخاب رئيس حكومة جنوب السالجنوبية. الولايات الجنوبية.

٢. التقدم بطعن أمام المحاكم حسب منطوق المادة ٨١ من قانون الانتخابات العامة لسنة ٢٠٠٨م لإلغاء قرار المفوضية القومية للانتخابات حول الموضوع.

لدينا ملف مفصل حول التجاوزات والأساليب الفاسدة التي مورست في هذه الانتخابات. بالطبع، لكل قاعدة استثناء. الاستثناء هنا هو أن بعض الدوائر الجغرافية في جنوب السودان استطاعت أن تحصن نفسها بطريقة أو أخرى من التزوير الهائل والشامل الذي قامت به الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان. لا نشك في نزاهة الانتخابات في هذه الدوائر.

لقد قمنا بحملة انتخابية نظيفة مبنية على المبادئ لدرجة أن الطرف الآخر كان يسرق شعاراتنا الانتخابية. ولكن لم يبدر إلى الذهن أنهم كذلك سيسرقون النصر منا. مهما كانت النتيجة فإن رياح التغيير قد عمت كل أنحاء جنوب السودان والأمور لن تسير كما كانت من قبل. ننتهز هذه الفرصة ونسدى الشكر لكل من ساهم في إنجاح هذه الحملة الممتازة مادياً وفكرياً وبالجهد الجسماني. ونخص بالذكر ناشطي الأحزاب، هؤلاء الشباب والنساء الذين امضوا الأيام والليالي متحركين في القرى والحضر يحملون رسالتنا للجماهير، والوكلاء الذين سهروا على حراسة صناديق الاقتراع وعد الأصوات. اغلب هذا الكادر المميز لم يسمح لهم بالقيام بمهمتهم. على سبيل المثال، في مقاطعتي مايوت ولونقشوك في ولاية أعالي النيل، ورمبيك في ولاية البحيرات، وولاية واراب، وولاية شمال بحر الغزال، الخ، تم اعتقال الوكلاء قبيل الاقتراع ولم يطلق سراحهم إلا بعد انتهاء عملية عد

الأصوات. لذلك لم يكن مستغرباً أن تعدت الأصوات التي حصل عليها المرشحون مجموع الأصوات التي تم الإدلاء بها. رغم ذلك يقولون إن الانتخابات حرة ونزيهة !!

نشكر مئات الآلاف من جماهير شعبنا الذين صوتوا لنا في هذه الانتخابات ظناً منهم أنها ستكون حرة ونزيهة لاختيار القيادات التي يريدون أن تقودهم. لن نخذلكم على الإطلاق وسنستمر في النضال من اجل حقوقكم على الدوام. في الختام نناشدكم بأن تلتزموا الهدوء حتى تأخذ العدالة مجراها.

النضال مستمر !

التوقيع:

١.المنبر الديمقراطي لجنوب السودان.

٢.جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة.

٣.الحركة الشعبية لتحرير السودان - التغيير الديمقراطي.

٤.الحزب الديمقراطي المتحد.

٥.الجبهة الديمقراطية المتحدة.

٦.حزب العمل القومي السوداني.

٧.الجبهة الديمقراطية لجنوب السودان.

٨.سانو.

٩.يوساب

بيان من حركة العدل والمساواة السودانية
بخصوص نتائج الانتخابات ٢٠١٠/٤/٢٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

حركة العدل والمساواة السودانية

بيان مهم

بخصوص نتائج الانتخابات

شهدت البلاد في الفترة الماضية جملة من التشوهات السياسية والإخراجات المعيبة التي لازمت عملية الانتخابات في كل مستوياتها الرئاسية والنيابية والتنفيذية قومية كانت أو ولائية، إبتداءاً بالتعداد السكاني المفبرك والسجل الانتخابي المزور ومرورا بتقسيم الدوائر الجغرافية واستخدام المال العام لصالح حزب دون غيره واحتكار وسائل الإعلام وأخيرا التلاعب بأصوات الناخبين وتغيير أرادة الجماهير بتغيير صناديق الاقتراع ليفوز المؤتمر الوطني برئاسة الجمهورية وكل دوائر الشمال الجغرافية للمجلس الوطني ومجالس الولايات التشريعية وولاة الولايات.

إن الانتخابات استحقاق دستوري أملته نصوص اتفاقية السلام الشامل وقد انتظر الشارع السوداني هذه السانحة ليعبر عن إرادته الحقيقية ويختار بحرية كاملة من يمثله أملا في الوصول إلى حلول وتسويات جذرية لقضايا الوطن الملحة من خلال حكومة ديمقراطية راشدة تضع مصالح البلاد في أولويات اهتماماتها.

إن موقف حركة العدل والمساواة السودانية منذ الوهلة الأولى كان واضحا وجليا ومعبرا عن الآتي:

١- ضرورة تشكيل حكومة قومية انتقالية تشارك فيها كل القوى السياسية تشرف على العملية الانتخابية برمتها لتفادى عمليات الغش والتزوير وكل التبعات المحتملة لفوز المؤتمر الوطني بهذه الطريقة الساذجة والمفضوحة.

٢- اقترحنا بأن تكون هذه الحكومة برئاسة شخصية جنوبية تعزيزا لفرص الوحدة والوئام.

٣- تقديم خيار السلام على الانتخابات بالوصول إلى سلام عادل ومنصف في

دارفور يمكّن من عودة النازحين واللاجئين إلى ديارهم ومن ثم ضمان مشاركتهم في الانتخابات.

٤- إلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات واستبدالها بأخرى تضمن حق الفرد في التعبير والتنظيم.

ولكن المؤتمر الوطني غلّب مصالحه الحزبية الآنية الضيقة على القضايا الوطنية الكبيرة وآثر أن يخوض معركته الدولية مع المحكمة الجنائية الدولية بالبقاء على كرسي الرئاسة بهذه الطريقة ولو أدى ذلك إلى مزيد من الفوضى واتساع دائرة الحرب أو حتى انفصال الجنوب. هذا يؤكد وبما لا يدع مجالا للشك بأن المؤتمر الوطني أعاد الأوضاع إلى أيامه الأولى بأحكام القبضة على كل مقاليد الأمور في البلاد بما يعنى عدم رغبته البتة في التحول الديمقراطي والاستجابة لرغبة الشارع السوداني في التداول السلمي للسلطة وإشاعة السلام وتحقيق الوحدة الوطنية.

وتؤكد الشواهد بأن المؤتمر الوطني الآن يعد العدة ويحشد الجيوش في دارفور مواصلة للحرب في مرحلة جديدة متذرعا فيها بشرعية مزعومة، ويؤكد ما قلناه مرارا وتكرارا أن المؤتمر الوطني ليس لديه الجدية والصدقية الكافية ولم يتخذ بعد قرارا سياسيا وإستراتيجيا لتحقيق السلام ودفع استحقاقاته في دارفور ولا يعدو تواجد وفده بالدوحة سوى كسبا للوقت ومحاولة مكشوفة منه للوصول لتسوية سياسية هشة مع بعض القوى غير الفاعلة ليعطى فوزه بالانتخابات زخما إعلاميا واحتفاليا لا غير.

تؤكد حركة العدل والمساواة السودانية بأن ما أسس على باطل فهو باطل وأنها لا تعترف بالانتخابات الباطلة التي أجراها المؤتمر الوطني ولا بنتائجها أو ما يترتب عليها وتدعو كافة القوى السياسية الوطنية لاتخاذ ذات الموقف والتوافق على تشكيل جبهة عريضة من مهامها تحقيق الإجماع الوطني حول القضايا المصيرية الكبرى كالسلام والوحدة وتحقيق التحول الديمقراطي المنشود من خلال تشكيل حكومة قومية تشارك فيها كل القوى السياسية ولا تعزل أحدا بما في ذلك المؤتمر الوطني. تتولى هذه الحكومة إنجاز المهام الآتية:-

أ) تنفيذ كافة البنود المتعلقة ببرتوكولات واتفاقية سلام نيفاشا.

ب) تحقيق السلام العادل والشامل في دارفور وكردفان وضمان عودة النازحين واللاجئين إلى مواطنهم الأصلية وتعويضهم فرديا وجماعيا لاستئناف حياتهم الطبيعية.

ج) إلغاء القوانين المقيدة للحريات وضمان حرية التعبير والتنظيم ووقف التغوّل على المال العام.

د)معالجة الجوانب السالبة في اتفاقية الشرق وإكمال نواقصه ليكون سلاما حقيقيا ومنصفا.

ه) الوصول لتسوية كاملة بشأن تعويض المتضررين من إنشاء خزان كجبار.

و) إعادة التعداد السكاني وتقسيم الدوائر الجغرافية والإشراف على السجل الانتخابي من جديد.

ز) إجراء الانتخابات العامة، الرئاسية والتشريعية والتنفيذية في كل مستوياتها في ميعاد يتم التوافق عليه.

نجم الدين موسى عبد الكريم

أمانة الشئون السياسية

بيان مركز كارتر حول العد والفرز في ١٠/٥/ ٢٠١٠م

مركز كارتر يفيد بوجود مخالفات واسعة النطاق في تجميع الأصوات في الانتخابات السودانية، ويحث بشدة على اتخاذ خطوات لزيادة الشفافية

١٠ مايو ٢٠١٠

للنشر الفوري

للاتصال:

في الخرطوم: غراهام إلسون ٢٤٩٩٠٧٩٧٨٥٠٥+

أو اجاي باتيل ٢٤٩٩٠٧٩٧٨٥١٣+

في جوبا: سان فان دن بيرغ ٢٤٩٩١١٧١٤٠٤١+ أو ٢٥٦٤٧٧١٨٢٨٩٣

في اتلانتا: ديبورا هيكس ١٤٠٤٤٢٠٥١٢٤

في بيان صادر اليوم، أفاد مركز كارتر أنه بناءً على ملاحظاته المباشرة، فإن عملية عد وتجميع الأصوات بالانتخابات السودانية كانت فوضوية، وغير شفافة، وقابلة للتلاعب الانتخابي بشكل كبير. ونتيجةً لذلك، فإن المركز قلق بشأن دقة النتائج الأولية التي أعلنتها المفوضية القومية للانتخابات، حيث أن الإجراءات والضمانات التي قُصد منها ضمان الدقة والشفافية لم يتم تطبيقها بانتظام، وفي بعض المناطق جرى تجاوزها بصورة مكررة. كذلك لاحظ المركز وجود مخاوف حقيقية حول وقوع العنف الانتخابي والترهيب في العديد من الولايات خاصةً في شمال بحر الغزال والوحدة وغرب الاستوائية.

ويحث المركز، من أجل توفير شفافية أوسع وبناء الثقة العامة، المفوضية القومية للانتخابات على نشر نتائج التصويت الخاصة بكل محطات الاقتراع على حدا، وبأعجل ما تيسر وعلى أوسع نطاق، وأن تقوم بمراجعة النتائج بشكل متعمق، خاصةً تلك القائمة على التجميع اليدوي، والتي تفتقر إلى ضمانات نظام التجميع الالكتروني، أو حيثما وقع انحراف عن الإجراءات. إن النشر العاجل لنتائج كافة محطات الاقتراع يسمح لكل ذوي الشأن بالتحقق من دقة البيانات الرسمية، والتعامل مع الشكوك القائمة بشأن مصداقية النتائج. يجب على

المفوضية القومية للانتخابات إتاحة نتائج محطات الاقتراع كل على حدا، حتى تتمكن كل الأطراف من الحصول على البراهين اللازمة لرفع شكاوى واستئنافات وطعون ذات معنى ضد نتائج الاقتراع. ويجب على المفوضية القومية للانتخابات والمحكمة السماح برفع الشكاوى والاستئنافات متى وحالما توفرت نتائج محطات الاقتراع.

لقد اتسمت فترة العد والتجميع، بصورة عامة، بالهدوء في معظم المناطق، إلا أنه أبلغ عن وقوع حوادث خطيرة في العديد من الولايات. في جنوب دارفور قضى ٢٢ شخص نحبهم في قتال نشب في منطقة شرق الجبل، مما أعاق العد والتجميع. كما أدى العنف اللاحق للانتخابات بولاية الوحدة إلى سقوط ثلاثة قتلى وعدد من الجرحى. إن المركز يعبر عن قلقه العميق لهذا الحادث ويدعو قوات الأمن، والسلطات المحلية، والأحزاب السياسية، والمرشحين، لإظهار احترامهم وتقيدهم بالاحتجاج المدني السلمي. وبجانب العنف الخطير الواقع في ولايات جنوب دارفور والوحدة، كانت هناك وقائع اعتقالات لا يسندها القانون، وإساءة معاملة لموظفي اللجان الولائية العليا من قبل قوات الأمن في شمال بحر الغزال وغرب الاستوائية. وفي ولاية الاستوائية الوسطى تشكل حوادث سرقة أجهزة الحاسوب واستمارات نتائج انتخابات الولاة من مقار اللجنة الولائية العليا، بواسطة قوات أمنية مسلحة غير معروفة مدعاة للقلق العميق. من الضروري أن تلتزم السلطات الولائية بحكم القانون وضمان ألا يتعرض المواطنون والمرشحون وموظفو إدارة الانتخابات للمضايقة والاعتقال غير القانوني. كذلك يقع على عاتق حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان دور هام في تعزيز أمن المواطنين.

رفض عدد من الأحزاب السياسية نتائج الانتخابات، أو أعلنت أنها ستطعن فيها لدى المحكمة القومية العليا. لذا من الضروري أن تعمل كل من المفوضية القومية للانتخابات والمحكمة القومية العليا في الوقت المناسب، على تيسير هذه العملية بنزاهة ووفقاً لالتزامات السودان الدولية.

وإذ نرحب بعقد الانتخابات القومية في السودان، إلا أن المركز يرى أن الانتخابات ليست سوى واحدة من مجموعة واسعة من الالتزامات الواردة باتفاقية السلام الشامل. إنه من الضروري، خلال الأشهر القادمة، أن يضمن السودان معالجة أوجه القصور والمخالفات التي وقعت في انتخابات عام ٢٠١٠ حتى تتحسن العمليات الانتخابية في المستقبل، ومن ثمّ يتم تمكين حدوث تحول ديمقراطي حقيقي. إن تحسين إجراء الانتخابات المتوقعة في الجزيرة وجنوب كردفان

والمناطق الأخرى لهو أمر حاسم. إضافةً لذلك، يحتاج القادة السودانيين مضاعفة جهودهم في التصدي للالتزامات الديمقراطية الأخرى الموضحة في اتفاقية السلام الشامل، والتي لم يتم الوفاء بها.

حلت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمركز كارتر في السودان منذ فبراير ٢٠٠٨ بدعوة من قيادة حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان. وفي أوائل أبريل ٢٠١٠ نشر مركز كارتر أكثر من ٧٠ مراقباً قصير المدى لمراقبة عمليات الاقتراع، والفرز والعد، والتجميع، للانتخابات القومية. وقاد بعثة مركز كارتر للمراقبة كل من جيمي كارتر، الرئيس الأميركي الأسبق؛ والأخضر الإبراهيمي، وزير خارجية الجزائر الأسبق وعضو لجنة الحكماء؛ والقاضي جوزيف سيندي واريوبا، رئيس وزراء تنزانيا الأسبق ؛ ود. جون هاردمان المدير التنفيذي ورئيس مركز كارتر. عقب اختتام الاقتراع يوم ١٥ ابريل، ظل مراقبو مركز كارتر موجودين في كل ولايات السودان لمراقبة عمليات الفرز والعد والتجميع، في مراكز ومحطات الاقتراع، ومراكز البيانات الولائية، وفي مركز البيانات القومي في الخرطوم. هذا وسيستمر موظفو مركز كارتر الأساسين، ومراقبو المركز على المدى الطويل في تقييم عمليات الشكاوى والطعون في مرحلة ما بعد الانتخابات، وحل تلك الشكاوى والطعون، وسيبقون لمراقبة تحضيرات وتنفيذ انتخابات المجلس التشريعي في ولاية الجزيرة، وجنوب كردفان، والانتخابات الأخرى التي تمت جدولتها للإعادة.

يجري مركز كارتر تقييمه لعملية انتخابات السودان القومية بموجب اتفاقية السلام الشامل لسنة ٢٠٠٥،و دستور السودان الانتقالي، وقانون الانتخابات القومية، وقانون الأحزاب السياسية، وكذلك التزامات السودان الدولية. وقد قامت بعثة مركز كارتر بمهمتها بحسب إعلان المبادئ الخاص بعمليات مراقبة الانتخابات الدولية.

يغطي البيان التالي مرحلة العد والتجميع. وكان مركز كارتر قد أصدر تقريراً بتاريخ ١٧ أبريل حول مرحلة الاقتراع في الانتخابات يجب قراءته متصلاً مع هذا البيان، الذي يعتبر تصريحاً أولياً.وسينشر مركز كارتر تقريراً ختامياً عند نهاية العملية الانتخابية.

بيان حول مراحل العد والتجميع في انتخابات السودان

١٠ مايو ٢٠١٠

يشيد مركز كارتر بجهود موظفي الاقتراع وإدخال البيانات بالسودان على عملهم لساعات طويلة خلال عملية العد والتجميع - في أعقاب خمسة أيام من التصويت - ويقدر الروح السمحة التي أبداها معظم وكلاء الأحزاب السياسية، وأفراد قوات الأمن، في دعمهم لعملية عد وتجميع هادئة نسبياً. وعلى الرغم من هذه الجهود، إلا أن المركز يفيد بأن مراحل العد والتجميع في الانتخابات القومية السودانية كانت فوضوية للغاية، وغير شفافة، وقابلة للتلاعب الانتخابي.

إنه من الأهمية بمكان، بالنسبة لانتخابات مجالس الولايات المقرر عقدها بولايات الجزيرة وجنوب كردفان، السباقات الانتخابية التي يجب إعادتها للعديد من المقاعد في كافة أنحاء السودان، أن تتخذ التدابير الضرورية لتصحيح أوجه القصور التي تم تحديدها، لضمان نزاهة الانتخابات القادمة.

بتاريخ ١٦ أبريل، أي بعد خمسة أيام من الاقتراع، بدأ عد الأصوات بمراكز الاقتراع في كافة أنحاء البلاد. ومن ثم نقلت استمارات النتائج إلى اللجان الولائية العليا للانتخابات للتجميع في عواصم الولايات،لتنقل بعدها نتائج كل ولاية إلى المفوضية القومية للانتخابات بالخرطوم. وقد حدث تأخير في العد في بعض المناطق ومشاكل لوجستية في استعادة بطاقات الاقتراع واستمارات النتائج.

لقد تم تطبيق نظام المفوضية القومية للانتخابات لمراحل العد والتجميع بصورة غير منتظمة، وهي مشكلة ضاعف منها الموظفين غير المدربين بشكلٍ كافٍ، والموارد الشحيحة، وانعدام الشفافية، والمشاكل اللوجستية في العديد من ولايات السودان. وعلى الرغم من أن المفوضية القومية للانتخابات صممت نظام تجميع الكتروني يحتوي على العديد من الضمانات في إدخال البيانات، إلا أن العملية لم يتم إتباعها كما هو مقرر،مما حال دون إجراء خطوات التحقق والفحص الرئيسية الشيء الذي أضعف من دقة النتائج. في بعض الحالات لجأ المسؤولون إلى التجميع اليدوي متجاهلين التدابير الخاصة بحماية البيانات والمقررة من قبل المفوضية القومية للانتخابات. ويدعو مركز كارتر المفوضية القومية للانتخابات للتحقق، بشكل شامل، من النتائج التي تتلقاها من اللجان الولائية العليا للانتخابات، لضمان ألا تتعرض نزاهة الانتخابات للمزيد من التقويض.

يحق للمفوضية القومية للانتخابات إعلان النتائج النهائية خلال ٣٠ يوماً بعد انتهاء الاقتراع[١]. وحيث أن النتائج الكاملة لمحطات الاقتراع لم تتوفر بعد، فإن قدرة المرشحين على الطعن في النتائج محدودة للغاية. إن الإعلان السابق لأوانه للنتائج النهائية سيعيق من لجوء المرشحين للطعن في نتائج الانتخابات. على كل من المفوضية القومية للانتخابات، والمحكمة، استخدام سلطتها لضمان إمكانية رفع الشكاوى والطعون على أساس النتائج المنفصلة لكل محطة اقتراع على حدا، متى تم التوفر عليها[٢].

ظل مراقبو مركز كارتر متواجدين في كل ولايات السودان[٣] لمراقبة عملية العد والتجميع بمحطات ومراكز الاقتراع، ومراكز البيانات بالولايات، ومركز البيانات القومي بالخرطوم. إن التصريحات الواردة في هذا التقرير مستقاة من الملاحظات المباشرة لمراقبي مركز كارتر وموظفيه الرئيسيين.

العد

تمثل عملية العد الدقيقة والخالية من التمييز، ويشمل ذلك إعلان النتائج، وسيلة جوهرية لضمان أن الحق الأساسي في الانتخاب تم الوفاء به[٤]. يلاحظ مركز كارتر عجز مسؤولي الانتخابات عن إتباع الإجراءات الإدارية السليمة، وموافقة عدد بطاقات الاقتراع التي تم استلامها مع العدد الذي تم إحصاءه (أي، صالحة، غير صالحة، تالفة، غير مستخدمة)، الأمر الذي نجم عنه إكمال عدد كبير من استمارات النتائج بصورة غير دقيقة. لقد خلق الفشل في التوفيق السليم بين عدد الأصوات المدلى بها في محطات الاقتراع عبئاً كبيراً على اللجان الولائية العليا، وجعل عملية فرز النتائج عرضة للتلاعب في المراحل اللاحقة.

بدأ العد، في معظم المناطق، في ١٦ أبريل، أي اليوم التالي لانتهاء مرحلة الاقتراع، وذلك وفقاً للتوجيهات الصادرة من المفوضية القومية للانتخابات. إلا أن

(1) قانون الانتخابات القومية، المادة ٨٢.

(2) سبق وأن أظهرت المفوضية القومية للانتخابات سلطتها التقدرية في تغيير فترة الشكاوى عندما تأجل توقيت بدءها إلى ما بعد إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية .

(3) لم يتمكن مركز كارتر من مراقبة عملية التجميع الكامل في غرب دارفور لمحاذير أمنية، وسحب مراقبيه قبل انتهاء التجميع.

(4) العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، المادة ٢٥(ب).

العد ابتدأ مباشرةً بعد قفل باب الاقتراع في كل من النيل الأزرق والقضارف وأعالي النيل، الشيء الذي أظهر أن بعض المناطق لم تتلق التوجيهات الكافية، ولم يحصل العاملون في محطات الاقتراع على فترة الراحة المقررة لهم.

شهد مركز كارتر في كل من شرق الاستوائية، وجونقلي، والبحيرات، وجنوب كردفان، وأعالي النيل قيام وكلاء الأحزاب السياسية بمساعدة مسؤولي الاقتراع في عد البطاقات، إلا أن المركز لا يسعه أن يخلص إلى أن هذه الممارسة تمت بنية خبيثة. شارك أفراد الأمن في غرب دارفور وشرق الاستوائية في عملية العد مما يتنافى والإجراءات الانتخابية[١].

أورد مراقبو مركز كارتر أن البطاقات الانتخابية كثيراً ما تعتبر غير صالحة عندما لا توضع فيها العلامة بدقة داخل الدائرة المخصصة، وذلك حتى عندما يبدو أن مقصد الناخب واضح وظاهر. بحسب القسم ٧٧ من قانون الانتخابات القومي لعام ٢٠٠٨ تعتبر البطاقة سليمة طالما أن خيار الناخب يمكن تحديده بدرجة معقولة دون أية شكوك. وهو أمر يتماشى أيضاً مع أفضل الممارسات الدولية.

لم يتم استكمال الاستمارات على النحو الصحيح بطريقة مكررة، كما لم يتم عرضها خارج مراكز الاقتراع كما تقتضي دواعي الشفافية[٢]. لقد كان هناك قدر من انعدم الاتساق في إعلان النتائج في محطات الاقتراع، حيث تباينت الممارسة من ولاية إلى أخرى. لقد ساعد الإعلان الفوري للنتائج، على مستوى محطات الاقتراع، مباشرةً بعد إكمال العد، ساعد على زيادة شفافية العملية. هذا ويمثل الفشل في إعلان النتائج في كل المواقع فرصة مهدرة لتحسين الثقة في نزاهة نتائج الانتخابات على مستوى المجتمع المحلي.

استعادة المواد الحساسة

إن المشاكل اللوجستية، التي أخرت توزيع بطاقات الاقتراع على الدوائر

(1) المفوضية القومية للانتخابات، دليل الاقتراع والفرز لمسئولي الانتخابات، ص ٢٧؛ في أحد مراكز الاقتراع في الفاشر كان أفراد الأمن هم الجهة الوحيدة التي تقوم بعد الأصوات.

(2) يعتبر عرض النتائج على مستوى مراكز الاقتراع من أفضل الممارسات الدولية المعترف بها. أنظر على سبيل المثال، معهد جنوب افريقيا الانتخابي ومنبر مفوضيات الانتخابات لمجموعة افريقيا الجنوبية التنموية، مبادئ إدارة ومراقبة الانتخابات، ص ٢٦. دعم الوصول إلى المعلومات يعتبر أحد التزامات السودان، أنظر مثلاً، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ١٣ (ب).

الانتخابية على مستوى البلاد، أعاقت كذلك استعادة صناديق الاقتراع، واستمارات النتائج، والشكاوى الرسمية، والمواد الحساسة الأخرى بنهاية العد. وفي جنوب كردفان وعلى امتداد جنوب السودان، تأخرت استعادة هذه المواد من المناطق الريفية لعدة أيام بسبب مشاكل النقل. زاد هذا الأمر من قابلية التلاعب وأخر بدء مرحلة التجميع في بعض الولايات. لقد كانت مساعدة بعثة الأمم المتحدة في السودان في نقل المواد الانتخابية من المواقع النائية إلى عواصم الولايات غاية في الحيوية.

التجميع

أفاد مراقبو مركز كارتر أن عملية التجميع كانت فوضوية تعوزها الشفافية في كل البلاد، مما أثار أسئلة جدية حول دقة نتائج الانتخابات. إن نزاهة العملية قوضت عبر سلسلة من المشكلات، ويشمل ذلك التدريب غير الكافي لموظفي إدخال البيانات، والفشل في استخدام الضمانات المرساة ضد تزوير النتائج أو الإخلال بها، وأوجه القصور في تصميم برامج التجميع الالكترونية، وتعديل النتائج المخالفة للإجراءات القياسية. وبينما كان تعديل النتائج، في أحيان كثيرة، محاولة لتصويب أخطاء رياضية، إلا أنه تم تغيير الأرقام جزافاً في بعض الحالات دون توضيح شافي.

لاحظ مراقبو مركز كارتر في مراكز التجميع الولائية مشكلات واسعة النطاق في الغالبية العظمى من استمارات النتائج التي عالجها موظفو إدخال البيانات. وشملت المشكلات الشائعة أخطاء الموظفين، والحسابات الرياضية الخاطئة، والتباين في توافق البيانات في استمارات النتائج. لاحظ مراقبو مركز كارتر، بشكل مباشر، وجود عدد من الاستمارات ذات الأخطاء الفادحة، بما في ذلك استمارات أعيدت فارغة، أو تنقصها معلومات ضرورية مثل مركز الاقتراع، محطة الاقتراع، معلومات عن الدائرة الانتخابية، أو نتائجها. كانت هذه مشكلة روتينية لوحظ وقوعها في مراكز بيانات في ١٦ ولاية. لقد أورد المراقبون تكرر خلو الاستمارات من الختم، أو من التوقيعات الكاملة لرئيس المركز الانتخابي أو وكلاء الأحزاب السياسية، وهي تدابير القصد منها إبراز قبول النتائج الواردة من جانب ذوي الشأن المعنيين.

على المفوضية القومية للانتخابات التعامل مع مزاعم عدم الدقة والتي أثيرت في العديد من الدوائر الانتخابية والولايات، وذلك بغرض بناء ثقة الجمهور في النتائج.

الوصول إلى مراكز التجميع

واجه وكلاء الأحزاب السياسية، وكذلك المراقبون المحليون والدوليون مصاعب في الوصول إلى ومراقبة عملية التجميع. ويتعارض دور أجهزة الأمن والعاملين في اللجان الولائية العليا في منع أو حصر وصول وكلاء الأحزاب

السياسية والمراقبين الدوليين والمحليين إلى مراكز التجميع، مع أحكام قانون الانتخابات القومي، المادة ٨٠، كما يتعارض مع التزامات السودان، ومع أفضل الممارسات الدولية والإقليمية[1].

في سبع ولايات تم منع مراقبي مركز كارتر منعاً كاملاً أو منحوا فرصة محدودة جداً للوصول إلى عملية التجميع، في تعارض مع مذكرة التفاهم الموقعة مع المفوضية القومية للانتخابات. لقد مُنع مراقبو مركز كارتر في الفاشر، شمال دارفور، وعلى نحو متكرر، من مراقبة التجميع، ليتضح أن اللجنة الولائية العليا كانت تعقد جلسات ليلية للتجميع رغم إعلامها من قبل العاملين في إدخال البيانات أن مركز البيانات الولائي قد تم إغلاقه في السادسة مساءً. هذا وقد وجد المراقبون في كل من الخرطوم وجنوب دارفور أن عمليات تجميع موازية كانت تتم في عدة مواقع – أحدها مركز البيانات الرسمي الذي تمكن المراقبون من الوصول إليه، والآخر حيث تمت عمليات تجميع يدوية وكان الوصول إليها محدوداً. وأورد مراقبو المركز في أعالي النيل أن عمليات تجميع الاستمارات برمتها كانت تتم، كما يبدو، بطريقة يدوية، في غرفة مغلقة كان وصول المراقبين إليها محدود، وغاب عنها بوضوح وكلاء الأحزاب السياسية والمراقبون.

من جهة أخرى كانت شارات اعتماد المراقبين المحليين التي تم إصدارها لبعض المنظمات صالحة لتغطي الفترة من ١١ حتى ١٨ أبريل فقط، الأمر الذي حد من قدرة هذه المنظمات مراقبة كامل عملية التجميع. وفي بعض الحالات لم يسمح مسؤولو اللجان الولائية العليا للمراقبين السودانيين ووكلاء الأحزاب السياسية بالوصول إلى مراكز التجميع. ذلك بينما كانت غرف مراكز البيانات في ٤ لجان ولائية عليا مكتظة الأمر الذي حد من عدد المراقبين الذين يمكنهم التواجد في وقت واحد. إن نقص وعي المراقبين المحليين ووكلاء الأحزاب السياسية بأنه من المسموح لهم الوصول إلى مراكز التجميع ساهم في أن يكون تواجدهم محدوداً.

(1) تدعم التزامات السودانية الدولية وصول وكلاء الأحزاب السياسية والمراقبين المحليين للعملية، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، المادة ٢٥؛ مكتب المفوض العالي لحقوق الإنسان، ملاحظة عامة ٢٥، الفقرة ٢٠. تشترط أفضل الممارسات الدولية والإقليمية وصول المراقبين الدوليين للعملية، معهد جنوب افريقيا الانتخابي ومنبر المفوضيات الانتخابية لمجموعة افريقيا الجنوبية التنموية، مبادئ إدارة ومراقبة الانتخابات، ص ٢٦، آيديا الدولية، الهيكل القانوني، ص ٧٧-٧٨.

تحضيرات غير كافية للتجميع

لاحظ مراقبو مركز كارتر في تسع ولايات أن المسؤولين لم يقوموا، بصورة عامة، بالتحضيرات الكافية لإجراء التجميع. في إحدى هذه الولايات المتأثرة نقل المراقبون أن ست لجان ولائية عليا لم تبدأ في تعيين وتدريب العاملين الضروريين للعملية إلا بنهاية العد. تم إكمال كتيب العمل في ١٢ أبريل ولم تتلقى اللجان الولائية العليا نسخاً منه إلا قبل أيام فقط من بداية التجميع، مما لم يفسح إلا وقتاً محدوداً للتعود على النظام المعقد. أدى ذلك إلى التأخير في أو عدم كفاية تدريب العاملين في إدخال وإدارة البيانات[(١)]. أوقف التأخير في دفع حقوق العاملين عملية التجميع بصورة مؤقتة في ولايات الاستوائية الوسطى، وشرق الاستوائية، وشمال بحر الغزال، وجونقلي، والبحيرات، كما حدثت مشاجرات ومواجهات عدة على مقربة من مكاتب اللجان الولائية العليا.

الانتقاص من ضمانات التجميع

بهدف ضمان كشف الأخطاء الحسابية الفعلية وتحديد الحالات التي تكون فيها النتائج موضع للشك، طورت المفوضية القومية للانتخابات نظاماً مزدوجاً لإدارة إدخال البيانات يقوم على جدول (إكسل) يستخدم بالتزامن مع نظام أكثر تطوراً لإدارة النتائج[(٢)]. وذلك بحيث يمكن القول بأنه فقط عند استخدام النظامين تكون الضمانات الملائمة لعزل النتائج التي تتطلب مزيداً من التقصي والتصويب قد تم إنفاذها. ويتضمن نظام إدارة النتائج تحذيرات مدمجة داخلياً تنبه إلى ضرورة تقصي محطات الاقتراع التي تشوبها مخالفات محتملة عديدة، على سبيل المثال، عندما يكون عدد الناخبين المشاركين أكثر من ٩٥٪ من عدد الناخبين المسجلين، أو عندما يكون العدد الكلي لبطاقات الاقتراع المحررة للناخبين أعلى من عدد الناخبين المسجلين أو الناحبين المشاركين[(٣)]. إذا نشط أي عامل من

(1) في أعالي النيل، لم يصل المدرب على تدريب البيانات حتى ١٩ أبريل،أي أربعة أيام بعد نهاية فترة الاقتراع.

(2) القسم ٢ , ٤، كتيب العمل لمعالجة نتائج الانتخابات، المفوضية القومية للانتخابات.

(3) بداية الأمر، تم تصميم مؤشر الحجر التاسع الخاص بالمفوضية القومية للانتخابات لعزل الاستمارات التي تبلغ فيها نسبة التصويت لمرشح واحد ٨٥٪. لكن، تم تغيير هذا المؤشر في منتصف عملية التجميع إلى مستوى ٩٥٪ من أجل تيسير العملية.

عوامل الحجْر الإحدى عشر، يتم التنبيه إلى البيانات الداخلة، ومن ثم يجب ألا تمرر تلك البيانات حتى يجرى تحقيق كاف وتتخذ إجراءات التصويب.

مع ذلك، فقد أفاد مراقبو مركز كارتر في أكثر من نصف الولايات التي تمت مراقبتها، أن اللجان الولائية العليا لم توظف إلا مكوناً واحداً من فقط من مكونات النظام الالكتروني، مما حال دون تطبيق ضمانات إدارة النتائج بصورة ملائمة وفتح الباب أمام أفعال قد تنتقص من نزاهة العملية.

لقد أُغفلت الضمانات الحاسوبية التي يوفرها نظام إدارة النتائج، أو تم تجاوزها كلياً من قبل العاملين في إدخال البيانات في عدد من الولايات، وذلك حتى في مراكز البيانات التي استخدمت النظامين كما هو مقرر. كان هنالك مستوى مرتفع من النتائج المحجوزة في معظم الولايات؛ كما أفادت مصادر مطلعة أنه ما بين ٢٥ إلى ٣٠٪ من الاستمارات نشطّت ضمانات البرامج الالكترونية، مع وجود مستويات أعلى من نتائج البيانات المحتجزة في ولايات الوحدة، والاستوائية الوسطى، وشمال كردفان، والبحر الأحمر، وواراب، والقضارف.

إن الفشل في تطبيق الضمانات الأساسية بصورة متسقة يُعتبر نقطة ضعف حاسمة في تطبيق نظام إدارة النتائج. هذا وقد أطلعت مصادر موثوقة مركز كارتر أن المفوضية القومية للانتخابات،طوال فترة عملية التجميع، نصحت مسؤولي الانتخابات في كل الولايات باعتماد نظام يدوي للإحصاء بشكل رئيسي، وذلك بالتوازي مع نظام معالجة البيانات في أحيان، وفي أحيان أخرى بالتخلي عن التجميع الرقمي كلية.

يبدو أن هذه الخطوة تمت بدافع من الرغبة في الإسراع بإخراج النتائج الأولية، وكذلك بسبب الانزعاج من تكرار حجر النتائج على نحو مرتفع نسبة لوجود استمارات نتائج إشكالية. لم يتم تقديم أية توجيهات أو أي تدريب على إجراء التجميع اليدوي، ما نجم عنه نقص في قياسية العملية. هذا وقد أطلعت اللجنة الولائية العليا في ولاية الخرطوم المراقبين أن عملية إدخال البيانات تعطلت بسبب مخاوف جدية حول جودة العديد من الاستمارات، الأمر الذي قاد المفوضية القومية للانتخابات للتدخل وتأسيس مركز ثانوي للتجميع اليدوي.

في هذا المركز الثانوي، اتسمت العملية بالفوضى الشديدة، في ظل وجود استمارات إحصاء تفتقر إلى التنظيم والتأمين على نحو ملائم. أورد المراقبون قيام مسؤولي الانتخابات بتجميع النتائج في أوراق متفرقة سائبة، وفي استمارات تم تصميمها بصورة غير دقيقة في معظم الولايات. لقد قوض التجميع اليدوي غير

المخطط له دقة عملية النتائج. في التطبيق المثالي، يجب أن تعيق أنظمة إدارة النتائج محاولة اللجان الولائية العليا والمفوضية القومية للانتخابات لتجاوزها بصورة جزافية دون حل التفاوتات.

ذلك وفي ربع الولايات تحت المراقبة على الأقل، لوحظ قيام العاملين في إدخال البيانات بتعديل استمارات النتائج إما بزيادة أو بتقليل كل من عدد الأصوات غير الصالحة وعدد الأصوات التي حصل عليها مرشحون، وذلك من أجل موائمة الأرقام. يطرح هذا الأمر شكوكاً جدية حول دقة النتائج ويجعل من تتبع كيفية عد النتائج وكيفية حل التفاوتات في كل مركز بيانات أمراً صعباً.

هذا وبينما تم القيام بتعديلات في استمارات النتائج باستخدام قلم أحمر وبإضافات الأحرف الأولى لجعل التعديل يبدو ظاهراً وقابلاً للتتبع، إلا أنه من المستحيل في بعض الحالات تحديد أين ومتى تم القيام بهذه التصويبات ومن قبل مَنْ، الأمر الذي يقلل من المحاسبية[1].

تُشير المشكلات التي أُبلغ عنها في عملية التجميع إلى العديد من الجوانب افتقرت فيها العملية إلى الضمانات والشفافية الحاسمة، مما يفتح الباب للتلاعب. وبينما يمكن إيعاز بعض الحالات إلى الخطأ أورد مراقبو مركز كارتر، في سبعة مراكز بيانات ولائية على الأقل، أن هنالك عدداً مقدراً من مراكز الاقتراع التي تظهر أنماط اقتراع مشكوك فيها أو بيانات تستوجب التحقيق[2]. على سبيل المثال، لاحظ المراقبون أن عدد من المراكز بلغت فيها نسبة الاقتراع ١٠٠٪ بما في ذلك همشكوريب وكسلا، أو مراكز نال فيها مرشح واحد أو حزب واحد ١٠٠٪ من الأصوات، كما هو الحال في كسلا والبحر الأحمر لصالح المؤتمر الوطني، وفي شرق الاستوائية وواراب لصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان. لاحظ المراقبون في ولايات شرق الاستوائية، والخرطوم، والوحدة، وغرب دارفور استمارات نتائج

(1) في واراب، لاحظ المراقبون استخدام أقلام قابلة للمحو، وهي محظورة صراحةً، بدلاً عن الأقلام الحمراء المطلوبة بحسب القسم ٣, ٥ من كتيب العمل لمعالجة نتائج الانتخابات الذي أصدرته المفوضية القومية للانتخابات.

(2) بداية الأمر، تم تصميم مؤشر الحجر التاسع الخاص بالمفوضية القومية للانتخابات لعزل الاستمارات التي تبلغ فيها نسبة التصويت لمرشح واحد ٨٥٪. لكن، تم تغيير هذا المؤشر في منتصف عملية التجميع إلى مستوى ٩٥٪ من أجل تيسير العملية.

تجاوز فيها عدد الناخبين المشاركين في الاقتراع عدد الناخبين المسجلين.

في غياب ضمانات نظام الحجر quarantine system، تزداد صعوبة كشف وتقصي نتائج مراكز الاقتراع الإشكالية. يجب على المفوضية القومية للانتخابات النظر في إمكانية عزل المحطات والدوائر التي تشهد شكوكاً جدية حول دقة النتائج.

من المفهوم أن نتائج محطات الاقتراع يمكن استبعادها من حساب النتائج النهائية بموافقة المفوضية القومية للانتخابات أو ضابط الانتخابات العائد في الحالات التي يتم فيها تحديد تجاوزات كبيرة. إلا أن كتيب العمل التابع للمفوضية القومية للانتخابات لا يضع تعريفاً واضحاً لمستوى التجاوزات التي تعتبر كبيرة، ولا يحدد ما يتعين القيام به للتحقق من أن النتائج غير سليمة لتضمن في السجل النهائي. يحث المركز المفوضية القومية للانتخابات على بذل جهود معقولة للحيلولة دون تقويض حق الاقتراع دون وجه حق. من أجل إنجاز هذا التفويض يجب القيام بتحقيق متعمق في الأعمال الكتابية وبطاقات الاقتراع المعنية، إن لزم الأمر، قبل استبعاد نتائج المحطات الاقتراع المنفردة.

مراجعة المفوضية القومية للنتائج قبل إعلان النتائج النهائية

من الأهمية بمكان أن تبذل المفوضية القومية للانتخابات أقصى جهد لضمان أن تكون المعلومات المنشورة دقيقة ومتسقة وشاملة، قبل إعلان النتائج النهائية. ونظراً لمباعث القلق تجاه ضعف عمليات التجميع في كافة أنحاء السودان والتعديلات التي أجريت على إحصاءات أصوات المرشحين المدونة على استمارات النتائج دون تخويل، فان مركز كارتر يدعو المفوضية القومية للانتخابات إلى إجراء مراجعة داخلية شاملة للنتائج المقدمة من اللجان الولائية العليا للانتخابات، وخاصةً في الحالات التي كانت فيها النتائج مبنية على التجميع اليدوي أو شهدت انحرافاً عن الإجراء المعياري. وينبغي أن يشمل ذلك خطوات لتحديد وتقصي نتائج محطات الاقتراع التي قد تكون غير صحيحة، والتحري في شكاوى ومزاعم التزوير، مع إعادة العد اليدوي لبطاقات الاقتراع متى دعت الحاجة، والتحري في أي نتائج اُحتجزت في السابق بواسطة نظام إدارة النتائج الالكتروني لضمان الصدقية وثقة العامة في مجمل النتائج.

النتائج على مستوى محطات الاقتراع

كي يتمكن الجمهور وغيرهم من ذوي الشأن من التحقق من صدقية النتائج، ولزيادة الثقة العامة من الضروري أن تقوم المفوضية القومية للانتخابات بنشر

النتائج النهائية لكل الانتخابات منفصلة ومفردة لكل محطة من محطات الاقتراع في وسائل الإعلام القومية، وفي الجريدة الرسمية للدولة (الغازيتا)، وعلى موقع المفوضية القومية للانتخابات على شبكة الانترنت، وكذلك يتعين على المفوضية القومية للانتخابات القيام بكشف النتائج المفصلة لكل المراكز التي تم استبعادها من السجل النهائي مع بيان أسباب استبعادها. كما يجب على المفوضية القومية للانتخابات النظر في أمر عرض كل استمارات النتائج لدى كل من اللجان الولائية العليا للانتخابات والمفوضية القومية للانتخابات.إن هذه الخطوات تتسق مع المعايير السليمة إقليمياً ودولياً حتى تلبي استحقاق حرية الوصول إلى المعلومات ومكافحة الفساد[1].

الطعون والاستئنافات الانتخابية

ظلت النتائج معلقة، بالنسبة للعديد من المكاتب الانتخابية، وسيتم إعلانها بشكل منتظم، إضافة إلى ذلك فإن النتائج التي تم إعلانها تعتبر نتائج مؤقتة إلى حين نهاية الفترة الزمنية التي ينص عليها قانون الانتخابات القومية والتي يمكن في غضونها رفع الشكاوى للمحكمة العليا. وفقاً لأحكام المادة (٨١) من قانون الانتخابات القومية فإن الفترة الزمنية لرفع الشكاوى حُدِّدت بسبعة أيام من التاريخ الرسمي لإعلان الفائز في كل سباق انتخابي بعينه. ويكون لدى المحكمة أسبوعين للتوصل إلى حكم في القضايا المرفوعة. إن تحديد موعد أخير لتسليم والنظر في الشكاوى يتماشى مع الالتزامات بضمان إجراء معالجة في الوقت المناسب[2]. إلا أن هنالك افتقار ملحوظ للمعلومات فيما يتعلق بعملية الاستئنافات. يتعين على المفوضية القومية للانتخابات، لضمان الوعي بالمعالجات القانونية، توضيح إجراءات الاستئناف والتأكد من أن لدى المرشحين القدرة والموارد لتسليم الشكاوى اللازمة. إن المركز قلق، على نحوٍ خاص، بشأن أن الاستئنافات تُرفع فقط في الخرطوم، الأمر الذي يفاقم العبء المالي والمادي للمرشحين في المناطق التي تبعد عن العاصمة. على المفوضية القومية للانتخابات النظر في أمر السماح بأن تقدم الاستئنافات بعد نشر نتائج كل محطة اقتراع على

(1) العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة ١٩، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المادة ١٠ (أ) اتفاقية منع ومحاربة الفساد مادة ٩.

(2) الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب المادة ٧ -الميثاق الافريقي حول الديمقراطية، والانتخابات والحكم، المادة ١٧ (٢).

حدا، وأن تراعي المرونة في تطبيق مطلوب الموعد النهائي لتقديم الاستئنافات.

إن توفير المفوضية القومية للانتخابات لآلية استلام الشكاوى(عبر استمارة رقم ٧ ،استمارة الشكاوى) من الأحزاب السياسية في مراكز الاقتراع لاقى ترحيباً. إلا أن المراقبين كثيراً ما أبلغوا عن غياب استمارة (٧) في محطات الاقتراع، مما يحرم الأطراف المتظلمة من حقها في تقديم شكاوى، وتأسيس سجل قانوني بالشكاوى المستلمة. والمعيب أنه عند تسليم استمارات الشكاوى إلى اللجان الولائية العليا للانتخابات، لا يتم أي بيان لما سيعقب تلك الخطوة. ومن دون عملية منظمة لإدارة الشكاوى فإن فائدة الاستمارة خفضت إلى دليل محتمل على وجود طعون ضد النتائج. إن إجراء استمارة الشكاوى يحصر حق الشكوى في الأحزاب السياسية والمرشحين فقط، وبهذا يحرم المقترعين وموظفي الاقتراع، والمجتمع المدني من أي آلية لرفع الشكاوى. كما كانت استمارات الشكاوى غير متوفرة وغير قابلة للتطبيق أثناء عمليات التجميع وإدخال البيانات، وبهذا تُجرد هذه المرحلة الانتخابية الحرجة من الاعتراضات الموثقة. وبينما قادت بعض استمارات الشكاوى إلى حلول فورية في الموقع أثناء عملية عد الأصوات في محطات اقتراع معينة، إلا أن الآلية أخفقت في ضمان الحق العام في معالجة ناجعة، خاصة خلال معالجة النتائج[(١)] .

الانتخابات التي ستعاد جدولتها

يحث مركز كارتر المفوضية القومية للانتخابات على القيام بالإعداد للاقتراع في الدوائر الأربعين التي عُلِّقت فيها الانتخابات، أو تلك التي يلزم فيها إعادة الاقتراع، إلى جانب الانتخابات التي تم تأخيرها من قبل في ولايات الجزيرة، وجنوب كردفان، وذلك بأعجل ما تيسر. وبالنظر إلى التوترات السابقة في جنوب كردفان، فإن تأخير الانتخابات، دون داع، قد يفاقم مشاعر الإقصاء الراهنة. هذا ويجب القيام بخطوات على صعيد كافة المناطق من شأنها ضمان تحسن جوهري في قوائم المقترعين في الانتخابات التي ستُجرى مستقبلاً، ويشمل ذلك زيادة المدة الزمنية المقررة للنشر العام والتصويب. كما يجب أيضاً استخدام إجراءات شفافة لإدارة عمليات عد وتجميع النتائج.

وبالنظر قدماً، يمكن للمفوضية القومية للانتخابات أن تساعد في ضمان

(١) العهد الدولي، المادة ٢ (٣)- بروتوكول ١ حول حقوق المرأة، والميثاق الافريقى لحقوق الإنسان والشعوب المادة ٢٥ .

تحسن الثقة والدقة في نتائج الانتخابات وذلك بضمان توفير تدريب ملائم لكل موظفي إدخال البيانات، والتقيد بالسياسات والتدابير الموضوعة للتجميع، ونشر النتائج وعرضها على الجمهور في الوقت المناسب على مستوى محطة الاقتراع. علاوةً على ذلك، فإنه من المهم أن تعمل كل من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان بجد لضمان سلامة وأمن مركز الاقتراع وموظفي مركز البيانات خلال مجمل العملية، بجانب ضمان أن تلعب قوات الأمن دوراً بناءً لا يضعف أو يقوض إرادة الشعب.

الحوادث الرئيسية والعنف

لاحظ مراقبو مركز كارتر،بخلاف المصاعب الإدارية والفنية التي صاحبت مرحلة العد والتجميع، وقوع حوادث خطيرة من الترهيب، والاعتقال التعسفي، والعنف، مورست ضد موظفي إدارة الانتخابات، ووكلاء الأحزاب، والمواطنين.

هذا وتقدر مصادر حكومية أن ٢٢ مواطناً قضوا في القتال الذي استعر بين مجموعات قبلية في دائرة شرق الجبل بجنوب دارفور[1] بينما تقدر مصادر أخرى موثوقة عدد القتلى ما بين ١٠٠-٣٠٠ قتيل. ولم يجري تأكيد للتقارير حول عدد القتلى وانتماءات العناصر الرئيسية منهم، ويعود ذلك ،من ناحية، إلى أن محققي حقوق الإنسان من القوات الهجين (اليوناميد) لم يتمكنوا من الوصول إلى مناطق النزاع. إن مسئولية ضمان حماية المواطنين تقع بشكل أساسي على عاتق حكومة السودان[2] . علاوةً على ذلك، فإن القيود على حرية الحركة تثير أيضاً الأسئلة حول الحقوق المدنية والسياسية التي يتمتع بها المواطنون السودانيون أثناء الانتخابات، وخاصةً في إقليم دارفور.

إضافةً إلى ذلك، ذكرت تقارير أن القتال بين ذات المجموعتين تسبب في إيقاف الاقتراع مبكراً في دائرة كاس المجاورة لشرق الجبل. وعلى نحوٍ مشابه، تأثرت عملية العد إذ أن بطاقات الاقتراع جرى عدها بعيداً عن كثير من مراكز الاقتراع بسبب الأوضاع الأمنية.

أورد مراقبو مركز كارتر عدداً من حوادث العنف خلال مرحلة العد والتجميع في

(1) قالت حكومة الجنوب أن القتال كان بين مجموعات قبلية، بينما أورد مصدر آخر أنه كان بين حرس الحدود التابع للاستخبارات(قوة حكومية مجلوبة بشكل واسع من قبيلة واحدة)، ومدنيين مسلحين من قبائل أخرى.

(2) العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة ٩(١).

منطقة غرب الاستوائية. ففي الدائرة رقم ٢٣ يانقيري أُحرقت بطاقات الاقتراع المخزنة، غير أن استمارات النتائج الأصلية كان قد تم تسليمها إلى اللجنة الولائية العليا، مما حد من التأثير السلبي لهذا الفعل على المدى الطويل، إلا أنه، في الدائرة رقم ٦ ييري، أحرقت بطاقات الاقتراع واستمارات النتائج قبل نقلها وبذا لم يتم إنقاذها. إن تدمير مواد الانتخابات لهو أمر يستدعي الشعور بالقلق، ويتعين إجراء تحقيق في الملابسات المحيطة بالحريق. ويرحب المركز بإعلان المفوضية القومية للانتخابات تضمين الدائرة رقم ٦ ييري في قائمة إعادة التصويت المحدد لها شهر يونيو القادم.

في اليوم الرابع والعشرين من شهر إبريل قامت سلطات الولاية في يامبيو بولاية غرب الاستوائية بالاستيلاء على مقر اللجنة الولائية العليا للانتخابات، وتم استبدال الحراس، بما في ذلك الحرس الشخصي لرئيس اللجنة الولائية العليا، بعناصر شرطة آخرين من بينهم جنود في الزي الرسمي للشرطة. ووفقاً لرئيس اللجنة الولائية العليا، فإن اللجنة الولائية لم تطلب كما أنها لم تُخطر بهذه الاستبدالات. لم تكن قوات الشرطة الجديدة وجنود الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين تم نشرهم خارج مقر لجنة الانتخابات وحول المدينة من قوات الشرطة المحلية. وأعقب ذلك قيام الجيش الشعبي باعتقال رئيس مركز البيانات وأحد مساعديه، حيث أخذا إلى ثكنات الجيش الشعبي وعوملا بخشونة، هذا وقد لجأ الموظفان المذكوران، بعيد إطلاق سراحهم، للاختباء. يتعين على كلٍ من المفوضية القومية للانتخابات، وحكومة جنوب السودان القيام بخطوات تضمن أن سيادة حكم القانون يتم احترامها، وأن موظفي إدارة الانتخابات بمنأى عن التهديد أو التعرض للاحتجاز أو الاعتقال غير القانوني[1].

لاحظ مركز كارتر في ولاية الاستوائية الوسطى، أن استمارات النتائج على مستوى انتخابات الولاة في محطات الاقتراع في الدوائر الولائية الأربعة في مقاطعة تيريكيكا تتسم بنسبة مشاركة مرتفعة بشكل كبير(+ ٩٠بالمائة) مقارنةً بنسب المشاركة في مناطق أخرى من الولاية، أو على مستوى سباقات تنفيذية أخرى(٤٤-٤٨ بالمائة). وفي تيريكيكا، يبدو أن هناك أصوات أضيفت إلى رصيد الحاكم الحالي، مما وسع من هامش فوزه الواضح. وفي برهنة مثيرة للقلق على التدخل من جانب قوات

(1) العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة ٩، المحكمة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب، المادة ٦.

الأمن، أورد مسؤول في اللجنة الولائية العليا أنه بتاريخ ٢٧ ابريل اقتحم مسلحون مجهولو الهوية مكاتب ومخزن اللجنة الولائية العليا في جوبا، وأزالوا أجهزة الحاسوب ونتائج انتخابات سباق الولاة من ١٤ دائرة دون مبرر. وبينما تم فتح محضر بالحادث لدى الشرطة، لم يظهر تفسير مقنع حتى الساعة كما لم يجرى تحقيق متعمق حول الحادث.

وفقاً لمراقبي مركز كارتر، والمراقبين المحليين، ووكلاء الأحزاب، والمرشحين، أن الانتخابات في ولاية الوحدة عانت من عمليات ترهيب، وعنف، وأخطاء إدارية، ومؤشرات تلاعب، واسعة النطاق. وتعتبر مقاطعات اللير وباريانق المناطق الأكثر إثارةً للجدل، مما يثير التساؤل حول مدى دقة ونزاهة النتائج في تلك المقاطعات، واحتمالية التأثير في النتائج على مستوى الولاية. وقد تقدم المرشحون من مختلف الأحزاب في مقاطعة بارياناق بشكاوى عديدة تتمحور حول طرد وكلائهم خارج مراكز الاقتراع، وحشو صناديق الاقتراع،وتدمير بطاقات الاقتراع الخاصة بالمرشحين المستقلين، واستمارات النتائج غير الموقعة من وكلاء الأحزاب، واستمرار عمليات التصويت حتى بعد الإغلاق الرسمي للاقتراع في اليوم الخامس عشر من شهر إبريل، وهي كلها مزاعم تقتضي التحقيق والتقصي من قبل المفوضية القومية للانتخابات.شهد مراقبو مركز كارتر، بمركز بيانات الولاية ورود عدد مقدر من استمارات النتائج الفارغة لمنصب الوالي من مقاطعة باريانق، كما شهدوا ورود استمارات تسجل عدداً أكبر للمقترعين يفوق عدد المقترعين المسجلين في مراكز الاقتراع.و كما في أجزاء السودان الأخرى من الضروري أن تقوم المفوضية القومية للانتخابات بإعلان النتائج في كل مركز اقتراع في ولاية الوحدة، يضاف إلى ذلك وجوب إتباع خطوات عملية الاستئناف الجارية بعناية وأن تقوم المحكمة العليا بمراجعتها.

وفي ولاية الوحدة أيضاً، ومباشرةً عقب إعلان النتائج، اشتبكت قوات أمن الجيش الشعبي في بانتيو مع محتجين على النتائج، ونجم عن ذلك مقتل ثلاثة مواطنين ووقوع إصابات عديدة. يجب على حكومة ولاية الوحدة، وحكومة جنوب السودان، العمل بصورة لصيقة مع قوات الأمن لضمان فتح تحقيق حول عمليات القتل هذه.

كما وردت تقارير من شمال بحر الغزال عن مخالفات خطيرة جرت خلال عملية الاقتراع والعد، نُسبت بدرجة كبيرة للوالي ومعتمدي المحافظات. وقد أجرى مراقبو مركز كارتر مقابلة مع رئيس أحد مراكز الاقتراع الذي كان

الجيش الشعبي قد اعتقله إبان فترة الاقتراع، وقد ظهرت آثار جلية ناجمة عن تعرضه للضرب. لقد أورد ضابط الانتخابات المذكور أن هنالك ما يفوق مائة معتقل آخر من موظفي الانتخابات، ووكلاء الأحزاب، في ثكنات الجيش حيث جرى احتجازه. وبعد انتهاء عملية الاقتراع وردت تقارير إلى مراقبي مركز كارتر من سلطات الانتخابات حول استمرار عمليات التدخل، ففي محليتين قام المعتمدون المحليون مستخدمين جنود الجيش الشعبي أو عناصر أمنية أخرى بمحاولة إعاقة عملية العد وتغيير النتائج، كما جرى اعتقال أحد كبار مسؤولي الانتخابات بالدائرة لمدة ٢٤ ساعة. وأورد عدد من مسؤولي الانتخابات وقوع تهديدات باعتقال رؤساء مراكز اقتراع أخرى إذا لم يقوموا بتزوير النتائج.

ووفق ما أورد أحد أعضاء اللجنة العليا للانتخابات لولاية شمال بحر الغزال فإنه قد حدث في عدة مناسبات أن قام أعوان الوالي بإدخال صناديق اقتراع محشوة إلى مراكز الاقتراع، ووجهت تهديدات إلى اللجنة العليا بالولاية حينما رفضوا الانصياع إلى توجيهات الوالي. إن هذا التدخل غير مقبول ويعرض نزاهة الانتخابات بشمال بحر الغزال للخطر، بما يتناقض مع التزامات السودان الدولية بضمان المساواة في حق الاقتراع، ومكافحة الفساد[1]. ويحث مركز كارتر حكومة جنوب السودان ضمان سلامة أعضاء وموظفي اللجنة الولائية العليا للانتخابات. إضافةً إلى ذلك يتعين على حكومة جنوب السودان، بالتنسيق مع المفوضية القومية للانتخابات، العمل مع جميع أعضاء اللجنة الولائية العليا للانتخابات، لتحديد وتعيين محطات الاقتراع التي جرت بها مخالفات، وإجراء تحقيق كامل حول ذلك.

حلت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمركز كارتر في السودان منذ فبراير ٢٠٠٨ بدعوة من قيادة حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان. وفي أوائل أبريل ٢٠١٠ نشر مركز كارتر أكثر من ٧٠ مراقباً قصير المدى لمراقبة عمليات الاقتراع، والفرز والعد والتجميع، للانتخابات القومية. قاد بعثة مركز كارتر للمراقبة كل من جيمي كارتر، الرئيس الأميركي الأسبق؛ والأخضر الابراهيمي، وزير خارجية الجزائر الأسبق وعضو لجنة الحكماء؛ والقاضي جوزيف سيندي واريوبا، رئيس وزراء تنزانيا الأسبق ؛ ود. جون هاردمان المدير التنفيذي ورئيس

(1) العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة ٢٥ (ب)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ١٨.

مركز كارتر. عقب اختتام الاقتراع يوم ١٥ ابريل، ظل مراقبو مركز كارتر موجودين في كل ولايات السودان لمراقبة عمليات الفرز والعد والتجميع، في مراكز ومحطات الاقتراع، ومراكز البيانات الولائية، وفي مركز البيانات القومي في الخرطوم. هذا وسيستمر موظفو مركز كارتر الأساسين، ومراقبو المركز على المدى الطويل في تقييم عمليات الشكاوى والطعون في مرحلة ما بعد الانتخابات، وحل تلك الشكاوى والطعون، وسيبقون لمراقبة تحضيرات وتنفيذ انتخابات المجلس التشريعي في ولاية الجزيرة، وجنوب كردفان، والانتخابات الأخرى التي تمت جدولتها للإعادة.

يجري مركز كارتر تقييمه لعملية انتخابات السودان القومية بموجب اتفاقية السلام الشامل لسنة ٢٠٠٥،و دستور السودان الانتقالي، وقانون الانتخابات القومية، وقانون الأحزاب السياسية، وكذلك التزامات السودان الدولية. وقد قامت بعثة مركز كارتر بمهمتها بحسب إعلان المبادئ الخاص بعمليات مراقبة الانتخابات الدولية.

يغطي البيان التالي مرحلة العد والتجميع. وكان مركز كارتر قد أصدر تقريراً بتاريخ ١٧ أبريل حول مرحلة الاقتراع في الانتخابات يجب قراءته متصلاً مع هذا البيان، الذي يعتبر تصريحاً أولياً. وسينشر مركز كارتر تقريراً ختامياً عند نهاية العملية الانتخابية.

الصور



دعاية المؤتمر الوطني في عربة حكومية تقف أمام أحد مراكز التسجيل بودنوباوي
تصوير الأستاذة سارة نقد الله



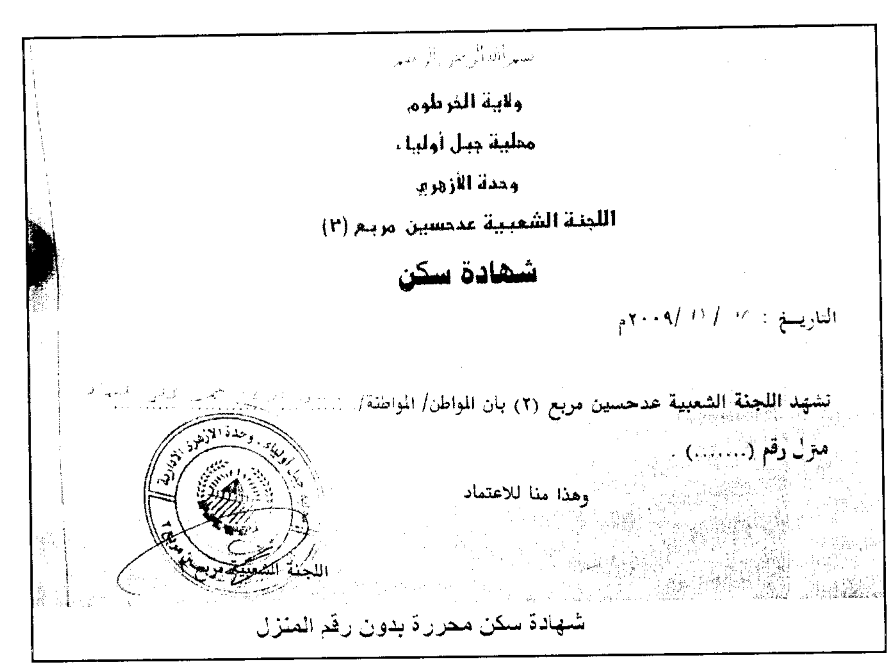
تصويت أطفال في شرق السودان

.. وفي الخرطوم

..وفي البطانة



اللجنة الشعبية والمؤتمر الوطني واتحاد المرأة يتقاسمون نفس المبنى بالخرطوم غرب
تصوير الأستاذ وليد أحمد المبارك



بسم الله الرحمن الرحيم

ولاية الخرطوم

محلية جبل أولياء

وحدة الأزهري

اللجنة الشعبية عدحسين مربع (٣)

شهادة سكن

التاريخ : ١٠ / ١١ /٢٠٠٩م

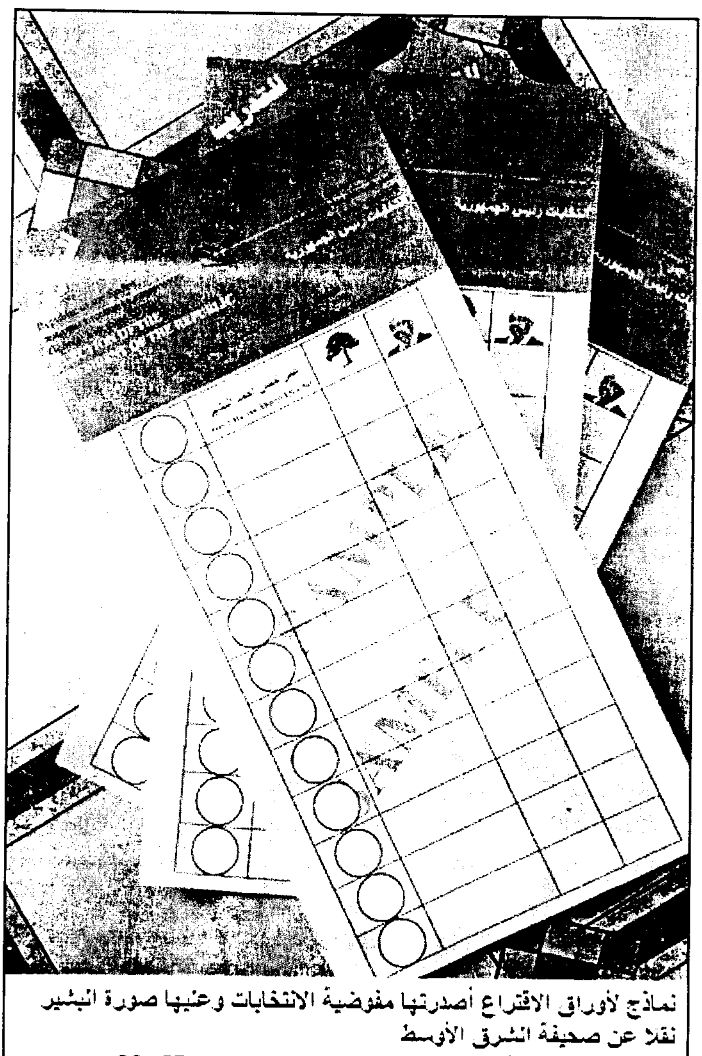
تشهد اللجنة الشعبية عدحسين مربع (٢) بان المواطن/ المواطنة/ ....

منزل رقم (........) .

وهذا منا للاعتماد

اللجنة الشعبية مربع

شهادة سكن محررة بدون رقم المنزل



نماذج لأوراق الاقتراع أصدرتها مفوضية الانتخابات وعليها صورة البشير
نقلا عن صحيفة الشرق الأوسط
الاحد 26 ربيع الثاني 1431 هـ 11 ابريل 2010 العدد 11457

كاريكاتير





غرايشن: كل شيء جاهز للانتخابات؟
البشير: نعم..حتى النتيجة!

اللجنة العليا للانتخابات
حزب الأمة القومي

فهرس الكتاب



الفهرس

الموضوع **الصفحة**

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**